







211 21:3123 في الفقه عَلى مَدهب الأمام الشّافعي رضي الله عنه

٠٠ ماله

شمس الدين محتمد بن إلى العب اس الحد بن حرة ابن شهائ الدين الرمل المنوفي المضرى الأنصاري الشهير ما الشافعي المتوفى عندن هرسية

حاشية أبى الضياء أنور الدين على بن على الشبراماسي القاهري المتوفى سنة ١٠٨٧ ه

> 1.1 وبالهامش

حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي المتوفي سنة ١٠٩٦ ه

الحروالياع

شركن كسر ومط معتم فالبالل الما والألائمة 177 / / 1941 / D 140V

893.799 R145 V.7

المالكان الم

(فصـــل) في بيان الطلاق السني والبدعي

(الطلاق سنى") وهو الجائز (و بدعى) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين، والشهور خلافه، وهو انقسامه إلى سنى و بدعى ولا ولا ، إذ طلاق الصغيرة والآيسة والمختلفة ومن استبان حملها منه ومن لم يدخل بها لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعى) لاضرارها أو إضراره أو الولد به كما يأتى (وهو ضربان) أحدها (طلاق) منجز وقول الشيخ ولو فى طلاق رجعى، وهى تعتد بالأقراء مبنى على مرجوح وهو استئنافها العدة (فى حيض) أو نفاس (محسوسة) أى موطوءة ولو فى الدبر أو مستدخلة ماءه المحترم وقد علم ذلك إجماعا، ولخبر ابن عمر الآتى ولتضررها بطول العدة إذ بقية دمها غير محسوب منها، ومن ثم لم يحرم فى حيض حامل تعتد بوضعه، و بحث الأذرعى حله فى أمة قال لها سيدها إن طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فسألت زوجها فيه لأجل العتق فطلقها لأن دوام الرق أضرة بها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد أو يموت بعد ، وشمل إطلاقه مالوابتدأ طلاقها فى حال حيضها ولم يكمله حتى طهرت فيكون بدعيا، و به صرح الصيمرى،

[فصل]
في بيان الطلاق السني والبدعي (قولهوقد علم) إعاقيدبه لقول المسنف و يحرم و إلا فاسم البدعة موجود ولو

مع عدم العلم كاهو ظاهر.

(فصـل) ...

في بيان الطلاق السنى والبدعي

(قوله السنى والبدعى) أى وما يتبع ذلك (قوله فلا واسطة بينهما) أى السنى والبدعى (قوله ومن استبان) أى ظهر (قوله و يحرم البدعى) وهو ماوقع فى حيض أو نحوه و إلا فظاهر العبارة لا يخلو عن مسامحة إذا فسر البدعى بالحرام لأنه يصير المعنى عليه و يحرم الحرام (قوله طلاق منجز) أى لغير رجعية ليقابل قوله وقول الشارح الخ ولو بسؤال منها أخذا من قول المصنف ، وقيل إن سألته الخ (قوله أو مستدخلة ماءه) هل ولو فى الدبر أخذا بما قبله اه سم على حج فيه نظر ، والأقرب نع . ثم رأيت فى شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو استدخلت ماءه المحترم ولو فى حيض قبله أو الدبر (قوله يعتد بوضعه) مفهومه أنها لو كانت حاملا من شبهة أو من وطء زنا حرم ، وسيأتى حكم ذلك فىقوله ومنه أيضا مالو نكح حاملا من زنا الخ (قوله و بحث الأذرعى الخ) معتمد (قوله فسألت زوجها) مفهومه أنه لو علم الزوج بتعليق السيد فطلقها ليحصل لها العتق لم يجز ، وهو ظاهر لأنها قد لايكون لها غرض ، وقوله فه أى الطلاق .

والأوجه خلافه لما يأتي من أنه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسني في الأصح لاستعقابه الشروع في العدّة ، واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعما ، اكن ينظر لوقت الدخول ، فان وجد حالة الطهر فسنى و إلا فبدعى لا إثم فيه هنا . قال الرافعي : و يمكن أن يقال إن وجــدت الصفة باختياره أثم بايقاعه في الحيض كا نشائه الطلاق فيــه. قال الأذرعي: إنه ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه (وقيل إن سألته) أي الطلاق فى الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول العدّة ، والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهنّ ولو علق الطلاق باختيارها فأتت به في حال الحيض مختارة . قال الأذر عي فيمكن أن يقال هو كما لو طلقها بسؤالها أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة وهو ظاهر ، ومن ثم لو تحققت رغبتها فيه لم يحرم كما قال (و يجوز خلعها فيه) أي الحيض بعوض لحاجتها إلى خلاصها بالمفارقة حيث افتدت بالمال ، وقد قال تعالى _ فلا جناح عليهما فيما فتدت به _ ويكون سنيا ولاطلاق إذنه لثابت بن قيس في الحلع على مال من غير استفصال عن حال زوجته (لا) خلع (أجنبي في الأصح) لأن خلعه لايقتضي اضطرارها إليه ، والثاني يجوز وهو غير بدعي لأن بذل المال يشعر بالضرورة ، ولو أذنت له في اختلاعها اتجه أنه كاختلاعها نفسها إن كان بمالهــا و إلا فكاختلاعه (ولو قال أنت طالق مع) أو في أو عند مثلا (آخر حيضك فسني في الأصح") لاستعقابه الشروع في العدّة ، والثاني بدعي لمصادفته الحيض (أو) أنت طالق (مع) ومثلها ماذكر (آخر طهر) عينه كا دل عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعي على الذهب) النصوص كا في الروضة ، والمراد به الراجح لأنه لا يستعقب العدّة . والثاني سني لمصادفته الطهر (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطي وليه فيه) ولو في الدبر ، وكالوطء استدخال الذي المحترم إن عامه نظير مامر (من قد تحبل) لعدم صغرها ويأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولأنه قد يشتد ندمه إذا ظهر حمل إذ الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل لاالحامل ، وقد لايتيسر له ردّها فيتضرر هو والولد . ومن البدعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفائها أو استرضائها ، و بحث ابن الرفعة أن سؤالها هنا مبيح ووافقه الأذرعي . قال بل بجب القطع به وتبعه الزركشي لتضمنه الرضا باسقاط حقها وليس هنا تطويل عدّة ،

(قوله والأوجه خلافه)
أى فلا يسمى بدعيا ،
وأما كونه يحرم عليه
من حيث الاقدام مع
عدم عامه بالانقطاع
فينبغى الجزم به فليراجع
فينبغى الجزم به فليراجع
أى على اصطلاح المصنف
لاعلى المشهور المار .

(قوله والأوجه خلافه) وقياسه أنه لو ابتدأ طلاقها فى الطهر وأكمله فى الحيض كان بدعيا لأنه لا يستعقب الشروع فى العدة وهو ظاهر و إن وقع فى كلام الخطيب ما يخالفه (قوله إن وجدت الصفة باختياره) أى كأن علق بفعله ثم فعل (قوله قال الأذرعى الح) معتمد (قوله أى فيحرم) هذا مخالف لمفهوم قوله السابق إذا وجدت الصفة باختياره أثم الح إلا أن يقال ماهنا مصوّر بما لو علم وجود الصفة فى الحيض، وما تقدّم مصوّر بما إذا لم يعلم كما يشعر بهذا قوله هنا أى حيث كان يعلم الح ، ويبقى الكلام فى الطريق المفيد لعلمه بوجودها فى الحيض مع كون الفرض أن الصفة باختيارها وهى مستقبلة ، وقد يقال المراد بالعلم هنا الظنّ القوى (قوله ومن ثم لو تحققت) أى باختيارها وهى مستقبلة ، وقد يقال المراد بالعلم هنا الظنّ القوى (قوله إن كان بمالها) أى إن كان دفعت له عوضا على الظنّ أو دلت قرينة قوية على ذلك (قوله إن كان بمالها) أى إن الاذن فى اختلاعها بمالها و إن اختلع من ماله لأن إذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها كان الاذن فى اختلاعها بمالها و إن اختلع من ماله لأن إذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها (قوله ومثلها ماذكر) أى فى أو عند (قوله إن عامه) أى الاستدخال .

بعض نسخ الشارح.

لكن كلامهم مخالفه ومنه أيضا مالو نكح حاملا من زنا ووطئها لأنها لاتشرع في العدّة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه ومحله فيمن لمتحض حاملا كاهو الغالب أما من تحيض حاملا فتنقضي عدّتها بالأقراء كما ذكراه في العدّة فلا يحرم طلاقها إذ لأنطو يل حينئذ فاندفع ماأطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من الزنا قديؤخذ منه أنها لوزنت وهي في نكاحه فحملت جاز له طلاقها و إن طالت عدّتها لعدم صبر النفس على عشرتها حينتُذ وهو متجه غـير أن كلامهم يخالفه ، إذ المنظور إليه تضررها لا تضرره ، ولو وطئت زوجتــه بشبهة فحملت حرم طلاقها مطلقاً لتأخر الشروع في العدّة ، وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدّة الشـبهة ثم طلقها وقدّمنا عدّة الشبهة على المرجوح (فاو وطيء حائضا وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهرا كما أشار إليه بفاء التعقيب (فبدعي في الأصح) فيحرم لاحتمال العلوق في الحيض المؤدّى إلى الندم ، وكون البقية بما دفعته الطبيعة أو لا ، وتهيأ للخروج . والثانى لا يكون بدعيا ، لأن لبقية الحيض إشعارا بالبراءة ، ودفع بما علل به الأوّل و بما تقرّر علم أن البدعي على الاصطلاح المشهور أن يطلق حاملا من زنا لا تحيض ، أو من شبهة أو يعلق طلاقها بمضي بعض نحو حيض ، أو بآخر طهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها فيــه أو يعلق طلاقها بمضى بعضه أو وطئها في حيض أو نفاس قبله أو فى نحوحيض طلق مع آخره أو علق به ، والسنى طلاق موطوءة ونحوها تعتدّ بأقراء تبتديها عقبه

(قوله لكن كلامهم يخالفه) معتمد أي فالطريق أن يسقط حقها من القسم (قوله لأنها لاتشرع في العدّة) أي لأن الرحم معاوم الشغل فلامعني للشروع في العدّة مع ذلك إذ لادلالة بمضى الزمن مع ذلك على البراءة و إنما شرعت فيها معه إذا حاضت لمعارضة الحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة لحمل الزنا فلم ينظر إليه مع وجود الحيض فليتأمل سم اه ومع ذلك قد يتوقف في عدم حسبان زمن الحل من العدة عند عدم الحيض فان ماء الزنا لاحرمة له فالرحم و إن تحقق شغلها فهو كالعدم وماذ كرمن الفرق بين من تحيض وغيرها لايظهر بعد العلم بتحقق الشغل ويؤيد هذا التوقف ماصرح به سم في كتاب العدد عند قول المتن والقرء الطهر مانصه قوله أى الشارح المحتوش بدمين قيـل ولو دمى نفاس اه ومن صوره أن يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حمل الزنا لا أثر له ولاتنقضي به عدّة ولايقطع العدّة فلا إشكال في تصويره كما توهمه بعض الطلبة اه فقوله ولايقطع الخ صريح فما ذكرناه فتأمله ثم رأيت لبعضهم أن ماهنا مصوّر بما إذا لم يسبق لها حيض أما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لأن مدّة حملها يصدق عليها أنها طهر محتوش بدمين فتحسب لها قرءا (قوله فلا محرم طلاقها) وفي نسخة في طهر لم يطأها فيه ومثله في حج وكتب عليه سم مانصه يتأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله غيير أن كلامهم يخالفه) معتمد (قوله حرم طلاقها مطلقا) سواء كانت تحيض أملا (قوله في العدة) أي عدة الطلاق.

لحيالها أو حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمضى بعضه أو با خر نحو حيض ولم يطأها في طهر طلقها فيه أوعلق طلاقها بمضى بعضه ولاوطئها في نحو حيض قبله ولافي نحوحيض طلق مع آخره أوعلق بآخره (و يحل خلعها) أي الموطوءة في الطهر نظير مام في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويرد بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه و بأخذ العوض يتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم ومعاوم أنه يفرق هنا بين خلع الأجنبي وخلعها (و) يحل (طلاق من ظهر حملها) لزوال الندم والأوجه من تردّد وقوع طلاق وكيل بدعيا لم ينص له موكله عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيني (ومن طلق بدعيا) ولم يستوف عدد طلاقها (سنّ له) ما يق الحيض الذي طلق فيه والطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده دون ما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجاون (الرجعة) بل يكره تركها كما ذكره في الروضة ويؤيده مام أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهيي عن الترك كغسل الجمعة (ثم إن شاء طلق بعــد طهر) لخبر الصحيحين « أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمر مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها و إن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدّة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» وألحق به الطلاق فى الطهر ولم تجب الرجعة لأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء وليس في قوله فليراجعها أمم لابن عمر لأنه تفريع على أمر عمر فالمعنى فليراجعها لأجل أمرك لكونك والده واستفادة الندب منه حينئذ إنما هي من القرينة و إذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التو بة ترفع أصل المعصية و بمـا تقرر اندفع القول بأن رفع الرجعة للتحر يم كالتو بة يدل على وجو بهما إذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لايقتضى وجو به وقضية كلام المصنف حصول الغرض بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل أن يطأها لارتفاع أضرار التطويل والخبر أنه يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليتمكن من التمتع بها في الطهر الأوّل ثم تطهر من الثاني ولئلا يكون القصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما نهى عن نكاح قصدبه ذلك فكذلك الرجعة لأنالأوّل لبيان حصول أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله (ولو قال لحائض) ممسوسة أو نفساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال) لوجود الصفة ،

(قوله و به يعلمأنه لافرق الخ) كذا في التحفة لڪن في بعض نسخ الشارح بدل هذا مانصه ومعاوم أنه يفرق هنابين خلع الأجنى وخلعها اه وهو ضد مافي هـــنه النسخة لكن في كونه معاوما وقفة إذ العاوم عما قرره إنما هو عدمالفرق كما لا يخني (قوله المتعلق حقها) أي أما المتعلق بحقه تعالى فمعاوم أنه لاير تفع إلا بالتو بة (قوله ليتمكن من التمتع بها الخ) هو وجه أمره صلى الله عليه وسلم بماذكر وكان ينبني تأخيره عن قوله الآتى والثانى لبيان حصول كماله.

(قوله لحيالها) أى عدم حملها (قوله لمينص له موكله) أى ثم إن علم بكونه بدعيا أثم و إلا فلا (قوله و يؤيده) أى كراهة الترك وقوله إن الخلاف أى حيث كان قو يا (قوله لخبر الصحيحين) دليل لسنّ الرجعة (قوله طلق امرأته حائضا) واسمها آمنة كما قاله النووى كذا بهامش صحيح والظاهر من عدالة ابن عمر وحاله أنه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها أولم يكن بلغه حرمة الطلاق فى الحيض أو أنه لم يكن شرع التحريم (قوله وألحق به) أى بالطلاق فى الحيض فى سن الرجعة وكتب أيضا لطف الله به وألحق به أى بما فى الحديث وقوله فى الطهر أى الذى وطى وفيه (قوله المتعلق بحقها) أى لاحق الله (قوله لبيان حصول كاله) أى فلاتنافى .

(قـوله وإن كانت في التداء حيفها) أي ولا يقال إنها لاتطلق إلا إذا مضى أقل الحيض حتى تتحقق الصفة وهذا في معنى هذه الغاية ظاهر مأخوذ مما سيأتي عن المتولى خلافا لما في حاشية الشييخ (قوله مالم يطأ فيه) أي الدم (قوله أي لموطوءة) أي مدخول بها وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن ما نكرة موصوفة وصفتها قول المسنف في طهر فتأمل (قوله وهي مــدخول بها) تقدّم ما يغني عنه أى و إلا ينزع (قوله إذ استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لأن أوّله مباح (قسوله فان صرح بالوقت) أي فيمن لاسنة لهاولابدعة (قوله فيحتمــل قبوله) أي ويكون في نحو الآيسة معلقاعلى محال وبهذا يندفع

توقف الشيخ في حاشيته

(قـوله وهي في زمين

بدعـة) صوابه فيزمن

سنة كما في التحفة وقوله

أوفى زمن سنة صوابه في

زمن بدعة وهو كذلك

فى نسخة .

و إن كانت في ابتداء حيضها (أو) أنت طالق(للسنة فحين تطهر) أي لايقع إلا حين تطهر فيقع عند انقطاع دمها ما لم يطأفيه فحق تحيض ثم تطهر ولايتوقف ذلك على الاغتسال لوجود الصفة قبله (أو) قال (لمن) أي لموطوءة (في طهر لمتمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أجنى بشبهة حملت منه كمسه لما من أنه بدعي (و إن مست) أو استدخلت ماءه فيه (ف) لا يقع إلا (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لها أنت طالق (للبدعة ف)يقع (في الحال إن مست) أواستدخلت ماءه (فيه) أوفى حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (و إلا) أي و إن لم تمس فيه ولا استدخلت ماءه وهي مدخول بها (ف)لايقع إلا (حين تحيض) أي عجرد ظهور دمها كاصر حبه المتولى ثم إن انقطع قبل أقله تبين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة ، نعم إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغييب الحشفة فيلزمه النزع فورا و إلا فلا حدّ ولا مهر و إن كان الطلاق بائنا إذ استدامة الوطء ليست وطأ هذا كله فيمن لهما سنة و بدعة إذ اللام فيها ككل مايتكرر و يتعاقب و ينتظر للتأقيت أما من لاسنة لها ولابدعة فيقع حالا لأن اللام فيها للتعليل وهو لايقتضي حصول المعلل به فان صرّح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة ، قال في البسيط وأقر"اه إن لم ينو شيئا فالظاهر الوقو ع في الحال و إن أراد التأقيت بمنتظر فيحتمل قبوله (ولو قال) ولانية له (أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجمله) أو أعدله أو أكمله أو أفضله أو نحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فما من فلايقع فيحال بدعة لأن الأولى بالمدح ماوافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلظ على نفسه دون زمن سنة بل يدين وفارق إلغاء نيته الوقوع حالا في قوله لذات بدعة طلاقا سنيا ولذات سنة طلاقا بدعيا بأن نيته هنا غير موافقة للفظه ، ولا بتأويل بعيد أي لأن السني والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها فلغت لضعفها بخلاف نيته فما نحن فيه فأنها موافقة له إذ البدعي قد يكون حسنا وكاملا لوصف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولانية له أنت طالق (طلقة قبيحة أوأقبح الطلاق أوأفحشه) أو أسمجه ونحو ذلك (فك)قوله أنت طالق (للبدعة) فما من لأن الأولى بالذم ما خالف الشرع ، أما لوقال وهي في زمن سنة أردت قبيحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالا لأنه غلظ على نفسه أوفى زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت وقوعه حال

(قوله و إن كانت في ابتداء) أخذه غاية لئلا يتوهم أن الراد أنه لابد من مضى زمان بعض الصفة (قوله و إلا فلاحد) أى و إلا بأن لم ينزع فلاحد (قوله فان صرح بالوقت) انظر ماالمراد بوقت البدعة أو السنة الذي ينتظر في الآيسة فانها ليس لها زمن سنة ولا بدعة ينتظر وأما حمله على الوقت الذي يكون الطلاق فيه سنيا أو بدعيا بالنظر إلى ماقبل سن اليأس فالظاهر أنه غير مراد إذ لادليل عليه إلا أن يقال امتناع وقت صالح لحل اللفظ عليه قرينة على أنه لم يرد حقيقة السنة والبدعة الآن بل أراد ما كان وقتا لهما قبل (قوله طلاقا سنيا) أى ولم يقيده فلاينافي ماسيأتي في قوله أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا الآن من وقوعه حالا للاشارة إلى الوقت (قوله غير موافقة للفظه) أى لاظاهرا ولاباطنا (قوله أو أسمجه) السمج القبيح .

السنة دين (أو) قال ولا نية له لذات سنة و بدعة أنت طالق طلقة (سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال) لتضاد الوصفين فألغيا و بقي أصل الطلاق كما لو قال ذلك لمن لاسنة لها ولا بدعة ، أما لو قال أردت حسنها من حيث الوقت وقبحها من حيث العدد فيقبل كما في الروضة وأصلها عن السرخسي وأقراه وإن تأخر الوقوع في الأولى لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ، ولو قال ولا نية له ثلاثا بعضهن للسنة و بعضهن للبدعة اقتضى التشطير فيقع ثنتان حالا والثالثة في الحالة الأخرى فان أراد سوى ذلك عمل به مالم يرد طلقة حالا وثنتين في المستقبل فانه مدين ، ولو قال أنت طالق برضا زيد أو بقدومه فكقوله إن رضي أو قدم أو لمن لها سنة و بدعة أنت طالق لاللسنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكالسنة أو لمن طلاقها بدعى إن كنت في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولاتعليق أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت و يلغو اللفظ أو للسنة إن قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت للسنة و إلا فلا تطلق لافي الحال ولاإذا طهرت أو أنت طالق خمسا بعضهن للسنة و بعضهن للبدعة طلقت ثلاثا حالا أخذا بالتشطير والتكميل ، أو أنت طالق طلقتين واحدة للسنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال طلقة وفي الستقبل أخرى أو طلقتك طلاقا كالثلج أو كالنار وقع حالا و يلغو التشبيه المذكور (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لأن عو يمر العجلاني لما لاعن امرأته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه المخالف ومع الحرمة يجب الإنكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجدا فدل على أن لاحرمة وقد فعله جمع من الصحابة وأفتى به آخرون ، أما وقوعهن معلقة كأنت أو منجزة فهو مااقتصر عليــه الأئمة ولا اعتبار عا قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط ، و إن اختاره من المتأخرين من لايعبأ به واقتدى به من أضله الله . قال السبكي : وابتدع بعض أهل زمننا أى ابن تيمية ، ومن ثم قال العزبن جماعة إنه ضال مضل ، فقال إن كان التعليق بالطلاق على وحه العمن لم يحب به إلا كفارة عبن ولم يقل بذلك أحد من الأمة ومع عدم حرمة ذلك فالأولى تفريقها على الأقراء أوالأشهر ليمكن تدارك ندمه إن وقع برجعة أوتجديد ولو أوقع أربعالم يحرم وإن كان ظاهر كلام ابن الرفعة نخالفه ولا تعزير عليه خلافا للروياني وإن اعتمده الزركشي وغيره ، ووجه بأن تعاطى نحو عقد فاسد حرام (ولو قال أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا للسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها) أي الثلاث (على أقراء لم يقبل) ظاهرا لمخالفته

ذات السنة والبدعة دون هذه مع اتحادها في الحكم والشهاب حج إنما حمل المتن على ذلك لنكتة وهي أن غير ذات السنة والبحدعة يختلف فيها والبحدعة يختلف فيها المحالة على الطلاق نصها وقيل إن الطلاق نصها وقيل إن الطلاق نصها وقيل إن قال ذلك لمن الاسنة لها قال دون الثاني انتهت.

(قوله كا لو قال ذلك لمن

لاسنة لها ولابدعة) انظر

ماوجه حمل المتن عـلى

(قوله من حيث العدد فيقبل) أى ويقع عليه الثلاث (قوله و إن تأخر الوقوع في الأولى) هي مالوكان ذلك في الحيض (قوله رضى أو قدم) أى فلا تطلق إلا بالرضا والقدوم (قوله ويلغو اللفظ) بخلاف مالو لم يقل الآن فانه لايقع به شيء و إن نوى الوقوع حالا لأن اللفظ ينافي النية فيعمل به لأنه أقوى انتهى سم على حج (قوله طلقت للسنة) أى فتطلق حالا إن قدم في طهر لم يطأها فيه ولا في نحو حيض قبله و بعد حيضها وانقطاع الدم إن قدم في طهر وطئها فيها أو في نحو حيض قبله وقوعهن) أى الثلاث (قوله ولو أوقع أر بعا لم يحرم) أى خلافا لحج ، وقوله ولا تعزير عليه أى خلافا لحج أيضا .

(قوله ولها تحكينه) أي ويلزمهاذلك ويدل عليه قوله و يحرم عليها النشوز (قوله وعليها الهرب) أي إن لم تظنّ صدقه بقرينة مامى" (قوله تعويلا على الظاهرفقط) علة لتفريق الحاكم (قوله ومحل نفوذ حكم الحاكم الخ) من تمة الأحوال الخ مؤخر من تقديم فينبني تقديمه على قوله والوجه الثاني الخ ثم رأيت في نسخة تأخير قوله والوجه الخ ثم قال عقبه إن محل نفوذ الخ فأبدل الواو بلفظ أن المفتوحة المشددة فيكون بيانا لما يأتى (قوله ولو بعد الحبكم بالفرقة الخ) غاية في التزوّج المنفي أي دون من صدقه أى فليس لها أن تتزوّجه ولو بعدالحكم بالفرقة أي خلافا لمن ذهب إليه (قوله والحاصل الخ)عبارة الروض والضابط أنه إن فسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقا لايقع أو إن شاء الله أو يتخصيص بعدد كطلقتك ثلاثا وأراد إلا واحدة أو أر بعتكن وأراد إلا فلانة لم يدين انتهت.

ظاهر لفظه من وقوعهنّ دفعة في الأولى ، وكذا في الثانية إن كانت طاهرا و إلا فين تطهر وعندنا لاسنة في التفريق (إلا بمن يعتقد تحريم الجمع) للثلاث في قرء واحد كالمالكي فيقبل منه ظاهرا لأن الظاهر من حاله أنه لايقصد ارتكاب مخطور في معتقده وقد علم عود الاستثناء إلى الصورتين خلافًا لمن خصه بالثانية (والأصح أنه) أي من لايعتقد ذلك (يدين) فما نواه فيعمل به في الباطن إن كان صادقا بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقرينة و يحرم عليها النشوز و إلا فلا ، و يفرق الحاكم بينهما من غير نظر لتصديقها كا صححه صاحب العين ، وجرى عليه ابن المقرى وغيره ولا ينافيه مالو أقرت لرجل بالزوجية فصد قها حيث لايفرق بينهما وإن كذبها الولى والشهود لأنا لم نعلم ثم مانعا يستند إليه في التفريق ، وهنا عامنا مانعا ظاهرا أرادا رفعه بتصادقهما فلم ينظر إليه . قال الرافعي : والتديين هو معنى قول الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها الهرب، ولو استوى عندها صدقه وكذبه جاز لها تمكينه مع الكراهة ولا تتغير هذه الأحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعدمه تعويلا على الظاهر فقط لما يأتى أن محل نفوذ حكم الحاكم باطنا إذا وافق ظاهر الأم باطنه ولها مع تكذيبه بعد انقضاء عدّتها نكاح من لم يصدّق الزوج دون من صدّقه ولو بعد الحكم بالفرقة . والوجه الثانى لايدين لأن اللفظ لايحتمل المراد والنية إنما تعمل فما يحتمله اللفظ (ويدين) أيضا (من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت) الدار (أو إن شاء زيد) طلاقك لأنه لو صرح به لانتظم ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهرا، وخرج به إن شاء الله فلا يدين فيه لأنه يرفع حكم اليمين جملة فينافى لفظها مطلقا والنية لاتؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها لاترفعه بل تخصصه بحال دون حال ، وألحق بالأوّل مالو قال من أوقع الشلاث كنت طلقت قبل ذلك بائنا أو رجعيا وانقضت العدّة لأنه يريد رفع الثلاث من أصلها وما لو رفع الاستشناء من عدد نص كار بعتكن طوالق وأراد إلا فلانة أو أنت طالق ثلاثا وأراد إلا واحدة بخلاف نسائى و بالثانى نية من وثاق لأنه تأو يل وصرف للفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته . والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأردت طلاقا لايقع ، أو إن شاء الله أو إن لم يشأ أو إلا واحدة بعد ثلاثا أو إلا فلانة بعد أر بعتكن لم مدمن أو مايقىده أو يصرفه لمعنى آخر أو يخصصه كأردت إن دخلت ،

(قوله ولها تمكينه إن ظنت صدقه) مفهومه أنه لا يجب عليها التمكين ، ولعل وجهه أن تردها في أمره شبهة في حقها أسقطت عنها الوجوب لكن عبارة حج ومعنى التديين أن يقال لها حرمت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعته إلا إن غلب على ظنك صدقه بقر ينة أى وحينتذيازمها تمكينه اه وعليه فيمكن حمل قول الشارح ولها تمكينه على أنه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ، و يدل له قوله و يحرم عليها النشوز (قوله وجرى عليه ابن القرى) وفي نسخة ابن الرفعة (قوله و يدين) أى سواء قاله متصلا أو منفصلا عن اليمين (قوله فانها) أى بقية التعليقات (قوله وألحق بالأول) هو قوله وخرج به إن شاء الله الخ اه سم على حج (قوله رفع الثلاث من أصلها) أى فلا يقبل منه وعدم القبول هنا باطنا في غاية الإشكال ولعله غير مراد اه سم على حج (قوله و بالثاني) هو قوله بخلاف بقية التعليقات الخ .

أومن وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أونسائي دين ، و إنما ينفعه قصده ماذكر باطنا إن كان قبل فراغ اليمين فان حدث بعده لم ينفعه كما من في الاستثناء ، ولو زعم أنه أتى بها وأسمع نفسه فان قولها ولا قولهما لم نسمعه أتى بها بل يقبل قوله بمينه إنه لم يكذبكا أفتى بذلك الوالدرحمه الله تعالى أما لوكذب صريحًا فانه يحتاج للبينة ولو حلف مشيرًا لنفيس ماقيمة هــذا درهم وقال نو يت بل أكثر صدق ظاهراكما أفتى به الولى العراق لأن اللفظ يحتمله، و إن قامت قرينة على أن مماده بل أقل لأن النية أقوى من القرينة (ولوقال نسائي طوالق أوكل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لايقبل ظاهرا) لأنه خلاف الظاهر من العموم بل يدين لاحتماله (إلا لقرينة بأن) أي كائن (خاصمته) زوجته (وقالت) له (تزوّجت) على (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها أخذا عما يأتى (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصمة) لظهور صدقه حينئذ، وقيل لايقبل مطلقا ونقلاه عن الأكثرين ، ومثل ذلك مالو أرادت الخروج لمكان معين فقال إن خرجت الليـــلة فأنت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصـــد إلا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهرا للقرينة ، ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجانب فحلف بالطلاق الثلاث أنها لاتجلي عليـــه ولا على غيره ثم جليت تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيرى الرجال الأجانب قبل قوله بمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها ، وأشعر قوله بعضهن بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصمة فلو لم يكن له غيرها اتبجه الوقوع على مابحثه الزركشي وغيره قياسا على مالو قال كل امرأة لي طالق إلا عمرة ولا امرأة له سواها فانها تطلق كما في الروضة وأصلها عن فتاوي القفال وأقراه ،

(قوله من وثاق) هل مثله على الطلاق وأراد من ذراعى مثلا أو يفرق فيه نظر . وقد أجاب مر على البديهة بأنه لايدين فيه كما في إرادته إن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدّا فانه قد يرد عليه أنّ من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية اه سم على حج (قوله أو نسائى) والفرق بين أر بعتكن ونسائى أن أر بعتكن ليس من العام لأن مدلوله لكل عدد محصور ، وشرط العام عدم الحصر باعتبار مادل عليه اللفظ في إفراده ونسائى و إن كان محصورا بحسب الواقع لكن لادلالة له بحسب اللفظ على عدد (قوله ولو زعم) أى قال وقوله إنه أتى بها أى المشيئة خرج به مالو قال أردت بقولى إن دخلت الدار أونحوه فأنكرت فانه المستق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم (قوله ولا قولهما) أى العدلين (قوله إلا لقرينة) ومثل ذلك مالوقال على الطلاق ثلاثا من زوجة وقال أردت فلانة فيدين ، ويحتمل خلافه لأن عن سم رقوله ولا قعل كذا وكان له أكثر من زوجة وقال أردت فلانة فيدين ، ويحتمل خلافه لأن الإضافة تأتى للعهد فيقبل ظاهرا ولعله الأقرب (قوله شرط الحل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد لم يقل ذلك كأن مات ولم تعرف له إرادة ، وقضية ماسيأتي له عند قول المصنف في الفصل الآتي أو اليوم فان قاله نهارا فبغروب شمسه الخ من قوله شرط الحل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المناه أو قرينة خارجية تفيده عدم الوقوع لأن القرينة المذكورة تقتضى أن المراد بالغير المناف في الموان فله أو قوله قبل فله أو قوله قبل فلها فلها أى ظاهرا .

(قوله ولو زعم أنه أتى بها) يعنى بالمشيئة كما نبه عليه عليه شيخنا ونقل عن الشهاب سم فى باب الاستئناء أنه لو زعم أنه أتى بمخصص مشلا فأنكرته أنه يصدّق (قوله كالو قال عدلان) انظر التشبيه راجعلماذا، وهل عندالقاضى أو أخبرافقط؟ العولة انجه الوقوع) أى فلايقبل و إن كان هناك قرينة .

اكن ظاهر إطلاقهم يخالفه لوجود القرينة هنا أى حيث نواها ، ولوقال النساء طوالق إلا عمرة ولا امرأة له سواها لم تطلق لأنه فى هذه لم يضف النساء لنفسه ، ولوأقر " بطلاق أو بالثلاث ثم أنكر وقال لم تكن إلا واحدة ، فان لم يذكر عذرا لم يقبل و إلا كظننت وكيلى طلقها فبان خلافه ، أوظننت ماوقع طلاقا أو الخلع ثلاثا فأفتيت بخلافه وصدّقته أوأقام به بينة قبل .

(فصــل)

فى تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

إذا (قال أنت طالق في شهركذا أوفى غرته أو) في (أوّله) أوفى رأسه أودخوله أو مجيئه أوابتدائه أواستقباله أوأوّل أجزائه (وقع بأوّل جزء) ثبت في محل التعليق كا بحثه الزركشي بكونه (منه) أي معه وهو أوّل ليلة منه لتحقق الاسم بأوّل جزء منه . ومحله كا أفاده الشيخ اذا اختلفت المطالع و يجوز عدم اعتبار ذلك ، والفرق بين ماهنا ومام "أوّل الصوم أن العبرة بالبلد المنتقل إليه لامنه إذ الحكم ثم منوط بذاته دون غيرها فنيط الحكم بمحلها بخلافه هنا فانه منوط بحل العصمة وهوغير متقيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصدق ماعلق به حينئذ حتى في الأولى إذ المعنى فيها إذا جاء شهركذا ومجيئه يتحقق بمجيء أوّل جزء منه كما لوعلق بدخول داريقع بحصوله في أوّلها ،

(قوله لكن ظاهر إطلاقهم) معتمد.

فائدة _ فى حج مانصه: أماالقرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدّى فقال إن لم تتغدّ معى فامرأتى طالق لم يقع إلا باليأس و إن اقتضت القرينة أنه يتغدّى معه الآن ، ذكره القاضى وخالفه البغوى فقيده بما تقتضيه العادة قيل وهو أفقه اه و يأتى قبيل فصل التعليق بالحمل عن الروضة مايؤيده وعن الأصحاب مايؤيد الأوّل وأنه مستشكل ومما يرجح الثانى النص فى مسئلة التغدّى على أن الحلف يتقيد بالتغدّى معه الآن اه وقول حج مايؤيد الأوّل هو قوله لم يقع إلا باليأس.

(فصل)

فى تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

(قوله ونحوها) أى غيرها والمشابهة بين الأزمنة وماذ كرمعها في مجرد أن كلا مستقل و إلافلامشابهة بين الزمان والطلاق فيالوقال إن طلقتك فأنت طالق ، هذا ولاتشمل عبارته مالوقال وتحته أر بع إن طلقت واحدة الخفان المعلق فيه العتق لاالطلاق ولوقال وما يتبعه لسلمين ذلك (قوله أواستقباله) أى مستقبله أى ما يستقبل منه (قوله ثبت في محل التعليق) أى و إن كان في غيره لما يأتى (قوله وعله) أى قوله ثبت في محل الخ وقوله كما أفاده الخ معتمد وقوله و يجوز أى يحتمل (قوله عدم اعتبار ذلك) أى اختلاف المطالع فلا يقع بثبوته في غير محل التعليق و يقع بثبوته فيه و إن اتحدت المطالع (قوله وذلك لصدق الخ) أى قوله وقع بأول جزء وقوله حتى في الأولى هي قوله في شهر كذا .

(قـوله لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه) يعنى القيس الذي بحثـه الزركشي وغيره.

فى تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

(قوله أى معه) لعله تفسير للباء فى بأوّل (قوله وهو أوّل ليلة منه) ينبنى زيادة لفظ أوّل أيضا لأن أوّل المذكور وصف لليلة قدم عليها وأضيف إليها أوّل جزء من ليلته الأولى (قوله بذاته) يعنى الصائم (قوله لصدق ما علق به حينئذ) تعليل للتن وهو مكرر .

فإن أراد مابعد ذلك دين (أو) قال أنت طالق (في نهاره) أى شهر كذا (أوأول يوم منه في يقع الطلاق (بفجر أول يوم منه) لأن الفجر لغة أول النهار وأول اليوم و به يعلم أنه لوقال لها أنت طالق يوم قدوم عمرو فقدم قبيل غروب شمسه بان طلاقها من الفجر على الأصح عند الأصحاب، وقياسه أنه لوقال متى قدم فأنت طالق يوم خميس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأر بعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذى قبله وترتبت أحكام الطلاق الرجعى أو البائن من حينئذ ونظيره مالوقال أنت طالق قبل موتى بأر بعدة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولاعدة عليها إن كان بائنا أو لم يعاشرها ولا إرث لها . وأصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر يشترط للوقوع قدومه بعد مضى أكثر من شهر من أثناء التعليق فينذ تبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتعتد من حينئذ لأنه علق بزمن بينه و بين القدوم شهر من وقت التعليق ممادها بوقت التعليق آخره فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط شهر من وقت التعليق ممادها بوقت التعليق آخره فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال إلى شهر وقع بعد شهر من يومئذ إلا أن يريد تنجيزه وتوقيته فيقع طلا ، ومثله إلى آخر يوم من عمرى طلقت بطاوع فجر يوم موته إن مات نهارا و إلا فبفجر اليوم طلا ، ومثله إلى آخر يوم من عمرى طلقت بطاوع فجر يوم موته إن مات نهارا و إلا فبفجر اليوم السابق على ليلة موته ،

(قوله فان أراد مابعد ذلك) أي مابعد الجزء الأوّل فما لوقال أنت طالق في شهر كذا. أما لوقال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغــير الأوّل، وعبارة سم هو صادق بمـا لوأراد اليوم الأخير أوآخر اليوم الأخير وقد قال في أوّله ولعله غير مراد في مثل هـ ذا إذ لاوجه للتديين اه سم على حج. أقول : خرج بقوله في مثل هذا مالوقال أنت طالق في أوّل الشهر ثم قال أردت بالأوّل النصف الأوّل من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلا فينبني تديينه لاحتمال اللفظ لما قاله (قوله فقدم يوم الأربعاء) أي أو يوم الخيس الذي قبل يوم الخيس الذي قدم فيه (قوله الذي قبله) أي حيث مضي لها خميس قبل قدومه و بعد التعليق و إلا فلا وقوع (قوله فعاش فوق ذلك) أي ولوزمنا طويلا (قوله من تلك المدة) أي ولا يحرم عليه الاستمتاع بهابعدالتعليق وظاهره و إن طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء أنه وقع بعد الطلاق كان شبهة (قوله ولاعدة عليها) أي حيث انقضت عدّة الطلاق قبل موته و إلافتنتقل إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق إن كان بائنا وفي سم على حج ، ومعلوم أن عدّة البائن قد تنقضي قبل مضيّ الأر بعــة أشهر وعشر ، وكذا عدّة الرجعية لأنها و إن كانت تنتقل إلى عدّة الوفاة لومات في أثناء عدّتها لكن عدّتها تنقضي هنا قبل الموت فلايتصوّر انتقال اه (قوله وأصل هذا) أي قوله أنت طالق قبل موتى الخ (قوله من أثناء التعليق) هوصادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق وهوظاهر لأن الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة اه سم على حج (قوله مؤ بدا) (١) وان كانت إلى تقتضي أن الطلاق مغي با خر الشهر وأنها تعود بعده إلى الزوجية (قوله فيقع حالا) أي وهو مؤ بد أيضا (قوله ومثله) أي قوله إلى شهر وفي حج مانصه بعد ماتقدم في قوله آخر شهر الخ ومثله إلى آخر يوم من عمري و به يعلم أنه لوقال أنت طالق آخر يوم من عمري طلقت بطاوع فجر يوم إلى آخر ماذ كره الشارح وهو قد يفيد عدم مغايرة حكم إلى آخر يوم من عمري وحكم أنت طالق آخر يوم الخ.

(١) قول المحشى قوله مؤبداً ، ليس فى نسخ الشرح التي بأيدينا اه .

(قوله فان أراد ما بعد ذلك) لعله في خصوص الأولى (قوله فقدم يوم الأر بعاء) أي وكان التعليق قبل الخيس أخذا عمايأتي (قوله ولاعدة عليها) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته و إلا فتنتقل إلى عدّة الوفاة إن كان الظلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق إن كانبائنا كافى حاشية الشيخ (قوله فاعتبر) أى الشهر (قوله فيقع حالا) أي مؤبدا أيضا . وتقدير ذلك في اليومالأخيرمن أيام عمرى إذ هومن إضافة الصفة إلى الموصوف . قال بعضهم أخذا من كلام الجلال البلقيني ، ومحل هذا إن مات في غير يوم التعليق أوفى ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق و إلا وقع حالا اه ومراده أنه يتبين وقوعه من حين تلفظه ، ولوقال آخر يوم لموتى أومن موتى لم يقع شيء لاستحالة الإيقاع والوقوع بعد الموت ، أو آخر جزء من عمرى أومن أجزاء عمرى وقع قبيل موته أي آخر جزء يليه موته لتصريحهم في أنت طالق آخر جزء من أجزاء حيضتك بأنه سني لاستعقابه الشروع في العدة . وأجاب الروياني عمايقال كيف يقع مع أن الوقوع عقب آخر جزء بغلافه في أنت طالق قانه إلما يقع عقب اللفظ بخلافه في أنت طالق قانه إلما يقع عقب اللفظ لامعه لاستحالته ، وفي قول الروياني بخلافه إلى آخره على ما قاله جمع ورده الشيخ بأن الموافق لقولهم في أنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق ، وقول الشيخين فينشذ يقع مستندا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى الخول الم يقولا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى الخول الم يقولا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى الم الم يقولا إلى الم الم يقولا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى الم يقولا إلى الم الم يقولا إلى الم الم يقولا إلى الم الم يقولا إلى الم يقولا إلى الم الم يقولا إلى الم يقولا إل

(قـوله مع أن الوقوع عقب آخر جزء) الأولى إسـقاط لفظ عقب كما فى التحفة عقب اليمين فيــه تغليب .

(قوله وتقدير ذلك) أي تأويله بأن المعنى في آخر يوم من أيام الخ (قوله و إلا وقع حالا) يشمل ماإذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالا نظر إذلم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق لايسبق اللفظ وقد يقال هو كما لو قال أنت طالق أمس فيأتي فيه تفصيله الآتي لأنه بمنزلة قوله أنت طالق في اليوم الماضي وقد يقال بخلافه لأن هذا جاهل بموته فليس قصده إلا التعليق بمجبىء آخر يوم من عمره وقد بان بموته استحالته فلايقع شيء لأن الطلاق لايسبق اللفظ اه سم على حج. أقول: يتأمل فما ذكره المحشى فان مادخل تحت قوله و إلاصورتان أن يقوله نهارا و يموت في بقية اليوم أو يقوله نهارا و يموت في الليلة التالية له وفي كل منهما اذا قلنا يتبين وقو عالطلاق من وقت التعليق . لايقال إن الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تأخر تبينه عن وقته . أمالوقاله ليلا ومات في بقية الليل فلا وقو علعدم وجود مايصدق عليه اليوم ، ونظيره مالوقال ليلا اذا مضي اليوم وحكمه أنه لاوقوع و يحتمل تبين وقوعه باللفظ كالوقال ليلا أنت طالق اليوم لما يأتى (قوله يلىذلك) (١) بل قد يقال في آخر اليوم الذي علق فيه لأنه يصدق عليه أنه آخر يوم من مطلق الأيام (قوله بعدم الوقوع أصلا) قال حج لتردّده بين آخر يوم من عمرى أومن موتى وما تردّد بين موقع وعدمه ولامرجح لأحدها من تبادر ونحوه يتعبن عدمالوقوع به لأن العصمة ثابتة بيقين فلاترفع بمحتمل (قوله و إنزعم بعضهم) هو حج (قوله مما لايقطع بوجوده) أى بخلاف الموت فانه يقطع بوجوده فلوقال أنت طالق قبل موتى فقضية ماذكره هنا أنها تطلق في آخرجزء من حياته وفي متن الروض الوقوع حالا ومثله فى سم على حج (قوله فضر بها) أى بعد التعليق ولو بزمن طويل ، ومفهوم قوله فضر بها أنه لو لم يضر بها عدم الوقوع لأن المعنى إن ضر بتك فأنت طالق قبــل الضرب ولم ذلك وطء شبهة (قوله على ما قاله جمع) معتمد .

⁽١) قول المحمى قوله يدلى ذلك ، وقوله بعدم الوقوع أصلا ، وقوله وإن زعم بعضهم ، ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اهم

اللفظ ، وعليه يفرق بين هـ ندا وما قاس عليه بأن التعليق ثم بأزمنة متعاقبة كل منها محـدود الطرفين فيقيد الوقوع بما صدقه وهنا بفعل ولازمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (أو) أنت طالق (آخره) أي شهركذا أو انسلاخه أو نحو ذلك (ف) يقع (با خر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأوّل النصف الآخر) وهو أوَّل جزء منه ليلة سادس عشره إذ كله آخر الشهر ، وردّ بمنع ذلك ، ولو علق با خر أوَّل آخره طلقت أيضا با خر جزء منه لأن آخره اليوم الأخير وأوّله طلوع الفجر فا خر أوّله الغروب وهو الجزء الأخير كذا قاله الشيخان ، وهو المعتمد و إن ذكر الشيخ أن الأولى أنها تطلق قبل زوال اليوم الأخــير لأنه آخر أوّله ، ووقت الغروب إنمـا هو آخر اليوم لا آخر أوّله و إن علقه بأوّل آخره طلقت بأوّل اليوم الأخير منه أو علق بانتصاف الشهر طلقت بغروب شمس الخامس عشر و إن نقص الشهر لأنه المفهوم من ذلك أو علق بنصف نصفه الأوّل طلقت بطلوع فجـر الثامن لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف الليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفا وسبع ليال وثمانية أيام نصفا أو علق بنصف يوم كذا طلقت عنـــد زواله لأنه المفهوم منه و إن كأن اليوم يحسب من طـــاوع الفجر شرعا ونصفه الأوّل أطول أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالفروب إن علق نهارا و إلا فبالفجر ، إذ كل منهــما عبارة عن مجموع جزء من الليــل وجزء من النهار ، إذ لافاصل بين الزمانين خلافًا للبلقيني (ولو قال ليلا إذا مضي يوم) فأنت طالق (ف) تمطلق (بغروب شمس غــده) إذ به يتحقق مضيّ يوم (أو) قاله (نهارا) بعد أوّله (فني مثل وقته من غــده) لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا ، ولا يعارضه مامن أنه لو نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته لأن النـــذر موسع يجوز إيقاعه أي وقت شاء، والتعليق محمول عند الإطلاق على أوَّل الأزمنة المتصلة به اتفاقا ولأن الممنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ، ومن ثمَّ لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال أثناءه على أن أعتكف يوما من هذا الوقت.

(قــوله ولا زمن له) على أن قوله أولا بمـا لايقطع بوجوده ظاهر فىالفــرق بين ما ذكره و بين ماقاس عليه لأن الشهر الذى بعده رمضان ممـا يقطع بوجوده .

فائدة _ وقع السؤال في الدرس عن شخص حلف بالطلاق لا يشترى وردا فهل يحنث بشراء زر الورد ومعجون الورد أم لا . والجواب عنه بأن الظاهر عدم الحنث بشرائهما لأن الأيمان مبناها على العرف ، والعرف لا يطلق عليهما إلا مقيدا (قوله لأن آخره اليوم الأخير) الأظهر أن يقال في التعليل إن الآخر هو الجزء الأخير، والضمير في أقله راجع للا خر فكائنه قال أنت طالق أوّل آخر الجزء الأخير ولما لم يتحقق تغاير في الخارج بين آخر الجزء الأخير وأوّله أوقع بالجزء الأخير لتحققه لأنه إن اعتبرله أوّل فنه الجزء هو آخر الأوّل و إن لم يعتبرله أوّل فهو المعلق عليه بالجزء الأخير تعدد أجزائه وفي شرح الزبدللنوفي : فرع قال في المطلب عن العبادى لوقال أنت طالق أوّل النهار وأوّله فانها تطلق طلقتين والفرق بينهما أنها في الأولى إذا طلقت في أوّل النهار أمكن سحب حكمها على آخره فاقتصر على واحدة لتحققها بخلافه في الأنهار إذا طلقت في أوّل النهار أمكن سحب حكمها على أوّله فأوقعنا به طلقة أخرى اله كذا في الزركشي في الخادم في كتاب الأيمان اله (قوله و إن ذكر الشيخ) أى في غيرشرح منهجه .

يوجد أوّل الفجر عقب آخر التعليق قال بخلاف ما إذا قارنه اه وماقاله سم سبقه إليه الأذرعي كما يأتى (قوله ولم ينتظر فيهما) أى اليوم الثاني والثالث أى بل أوقعنا الطلاق أولهما كمامر (قوله من غير ذكر شهر) انظر ماوجهه وفي حاشية الزيادي ما يخالفه (قولهفية ع إذا قال إذا مضى شهر الخ) هذه صورة التنكير وستأتى صورة التعريف بما فيها (قوله ولعله في إذا مضي شهرالخ) كذا في النسخ وصوابه يوم بدل شهر وهو الذي مر في المتن آنفا ذكره الأذرعي هنا مع مسئلة شهر فانه نقل تصويرمسئلة شهر المنكر بنحومافي الشارحهناعن الرافعي إلى قوله تاما أو ناقصا ثم قال عقبه وهو يفهم أنه إذا اتفق قوله في ابتداء الشهر أنه يكتني مه ثم قال ومثله في صورة إذا مضى يوم أنه إذا انطبق التعليق على أول النهار طلقت بغروب شمسه ثم قال ولعـــل مراده أي الرافعي ما إذا تم التعليق واستعقبه أول النهار و إلا في التدأالتعليق في أوّل النهار فيكون قدمضي

وهذ نظير ماهنا بجامع أن كلا حصل الشروع فيه عقب اليمين أما لوقاله أوَّله بأن فرض انطباق التعليق على أوَّله فتطلق بغروب شمسه ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت في الحال طلقة وأخرى أوّل الثاني وأخرى أوّل الثالث ولم ينتظر فيهما مضى ما يكمل به ساعات اليوم الأول لأنه هنا لم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كماله بل باليوم الصادق بأوله ولظهور هذا تعجب من استشكال ابن الرفعة له (أو) قال إذا مضى (اليوم) فأنت طالق (فان قاله نهارا) أى أثناءه و إن بقي منـــه لحظة (فبغروب شمسه) لأن أل العهدية تصرفه إلى الحاضر منــه (و إلا) أى بأن لم يقله نهارا بل ليلا (لغا) فلايقع به شيء إذ لانهارحتي يحمل على المعهود والحمل على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق بفراغ أيام الدنيا. لايقال لم لا يحمل على المجاز لتعذر الحقيقة. لأنا نقول شرط الحمل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تفيده ولم يوجد واحد منهما وخرج بمضي اليوم قوله أنت طالق اليوم أو الشهر أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة أوشعبان أورمضان من غير ذكر شهر فانها تطلق حالا ولوليلا سواء أنصب أم لا لأنه أوقعه وسمى الزمن بغيراسمه فلغت التسمية (و به) أى بما ذكر (يقاس شهر وسنة) والشهر والسنة في التعريف والتنكير لكن لايتأتي هنا إلغاء كما هو معاوم فيقع إذا قال إذا مضى شهر فأنت طالق عضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يومه بقدر ماسبق من التعليق من يومه وليلته فان اتفق تعليقه في أوّل الهلال وقع بمضيه تاما أو ناقصا ولعل المرادكماقاله الأذرعي إذا تم التعليق ،

فرع — وقع السؤال في الدرس عما لوقال لزوجتــه أنت طالق في أفضل ساعات النهار مثلا هل يقع عليــه الطلاق حالا أو بمضى النهار فيه نظر . والجواب عنــه أن الظاهر الثاني لأن بفراغه يتحقق مضي الأفضل ونظيره مالو قالت أنت طالق ليلة القـــدر وقد قالوا فيه إنه إنمــا يقع عليــه الطلاق بأوّل الليلة الأخيرة من رمضان لأن بها يتحقق إدراكه ليلة القدر ولو حصل منه التعليق في أثناء العشر الأخرر لم يقع الطلاق إلا بمضى مثله من السنة القابلة (قوله وهذا) أى قوله ومن ثم لودخل الخ (قوله بأن فرض انطباق التعليق) أى بأن وجد أوَّله عقب آخر التعليق بخلاف ماإذا قارنه اه سم على حج أى فلا تطلق إلا بمضى جزء من اليوم الثانى (قوله طلقت في الحال الخ) أي إن كان قاله نهارا و إلا فلا تطلق إلا بمجيء الغد (قوله لايقال لم لا يحمل على الحجاز) أي بأن يراد باليوم الليلة أو مطلق الوقت فتطلق بمضى الليلة أو مضى مايصدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق (قوله تفيده) أي فيحمل اللفظ عند الاطلاق على مادلت عليه القرينة من غير قصد له (قوله أو رمضان) وهذا بخلاف ما لوقال في شهر شعبان أو رمضان فلا تطلق إلا بأول جزء من شعبان أو رمضان وعليه فلعل الفرق أن قوله في كذا يقتضي تقييده بكون الوقوع فيما بعد الجار لأن الظرف صفة أو حال لما قبله بخلاف أنت طالق الشهر فانه أوقع الطلاق منجزا فوقع بالقاف من طالق وسمى الزمان بغير اسمه (قوله من غير ذكر شهر) أفهم أنه لوقال أنت طالق شهر شعبان لم تطلق إلا بدخول شهر شعبان كما لوقال أنت طالق في شهر شعبان و يخالف مافي حاشية شيخنا الزيادي من قوله أما لوقال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان فيقع حالا مطلقا (قوله فانها تطلق حالا) ينبغي أن هـذا بحسب الظاهر وأنه إن أراد التعليق بمجىء الشهر الذي سماه قبل باطنا قياسا على مالو قال أنت طالق فيشهر كذا أو أوله وأراد ما بعد الأول. أو استعقبه أوّل النهار أما لو ابتدأه أوّل النهار فقد مضى جزء قبل عامه فلا يقع بغروب شمسه و إذا قال فى أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضى أحد عشر شهرا بالأهلة مع إكال الأوّل من الثالث عشر ثلاثين يوما وهدا عند إرادته العربية أو الاطلاق فان ادّعى إرادة الفارسية أو الرومية دين ، نعم إن كان ببلاد الروم أو الفرس فينبغى قبول قوله ولو أراد بقوله سنة بقيتها فقد غلظ على نفسه أو بقوله إذا مضت السنة سنة كاملة دين أو إذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بمضى بقيدة ذلك الشهر أو السنة أو قال فى اليوم الآخر من شهر إذا مضى شهر فأنت طالق فعملى ماسبق فى السلم أو عاق بمضى شهور فبمضى ثلاثة أو الشهور فبمضى مابق من السنة على الأصح عند القاضى وهو المعتمد خلافا للجيلى حيث اعتبر مضى اثنى عشر شهرا والأوجه أنه لافرق بين أن يكون الباقى من السنة ثلاثة شهور أو أقل منها حملا التعريف على إرادة الباقى منها ونقل عن الجيلى أنه لوعلق بمضى ساعات طلقت بمضى ثلاث ساعات التعريف على إرادة الباقى منها ونقل عن الجيلى أنه لوعلق بمضى ساعات طلقت بمضى ثلاث ساعات أو الساعات ،

(قوله أو استعقبه أول النهار) قضيته عدم اعتبار الليلة الأولى وقضية قوله فان اتفق تعليقه في أوّل الهلال وقع خلافه فكان الظاهر أن يقول أول الشهر (قوله بغروب شمسه) أي بل يكمل مما يليه (قوله ببلاد الروم أو الفرس) أي و إن لم يكن روميا ولا فارسيا (قوله ولو أراد بقوله سنة بقيتها) و بقى مالو قال أنت طالق إذامضت السنون فهل تطلق بمضى ثلاث و إن كان الباقى من وقت التعليق دون سنة أو لاتطلق إلا بمضى ثلاث سنينمن وقت حلفه فيه نظر والظاهر الثاني لأنه أقل مسمى الجمع وليس ثم معهود شرعي يحمل عليه ولا يصح حمله على الاستغراق لعدم توهم إرادته هنا فليتا على (قوله دين) وينبغي أن يجرى هـذا في إذا مضى اليوم أو الشهر اه سم على حج (قوله أو السنة) ببعض الهوامش: فرع سئل شيخنا إذا علق طلاق زوجته على تمام سنة ست وستين وألف مثلا من الهجرة النبوية فهل يقع عليـــه الطلاق بمضى ذى الحجة ختام تلك السنة أو لايقع إلا عضي الحرّم وصفر وعشرة أياممن ربيع لأنه أول عام الهجرة في الحقيقة. فيه توقف ووجــه التوقف ظاهر لأن العصمة محققة لاتزال إلا بيقين ولا يقين إلا بمضى تلك المدة التي وقعت فيها الهجرة حقيقة وهي أثناء ربيع ويحتمل أن يقع عندتمام الحجة من السنة المعلق عليها لأنهم إنما أرتخوا السنة في أوّل الحرّم ولم يؤر خوها بربيع حرره اهكذا نقل بهامش عن الشيخ محمد البابلي . أقول: والثاني هوالمتعين الذي ينبغي الجزم به من غير تردّد فيه لأن هذا صار هوالمتيقن فى عرف الشرع ولانظر لغيره و إطباقهم فىالتاريخ على أوّل المحرم وتصريح الفقهاء بائنه أول السنة الشرعية دليل ظاهر على أنهم ألغوا الكسر من السنة الأولى وجعاوا بقيتها سنة فصار أول كل سنة بعد الاول هوالحرم فأشبه المنقولات الشرعية كالصلاة الموضوعة شرعا للهيئة الخصوصة ومن ثم لوحلف لايصلي لا يحنث إلابذات الركوع والسجود لا نها مسمى الصلاة شرعا (قوله فعلى ماسبق فى السلم) أي وهو أنه إن نقص الشهر الذي يلي يوم التعليق طلقت با خره و إن تم وقع في مثل وقت التعليق من اليوم الأعر بتكميل المنكسر (قوله فبمضى ما بقى من السنة) أى وإن كان شهرا أو أقل لأنه محمول على شهور السنة التي وقع فيها التعليق (قوله على إرادة الباقي منها) أي و إن قل كيوم فكائنه قالباقي هذه الشهور وهي السنة التي هوفيها (قوله بمضي ساعات) أي مستوية وهي التي مقدار الواحدة منها خمس عشرة درجة .

(قوله أو إذاسفي الشهر) هذا هو صورة التعريف في المتن فكان ينبغي له خلافهذا الصنيع (قوله فعلى ماسبق في السلم) عمارة التحفة ومحله أي محل تكميل الشهر من ليلة الحادي والثلاثين أو يومها السابق فيأول كلام الشارح إن كان في غير اليوم الائخبر و إلاومضي بعده شهر هلالي كني نظير مافى السلم انتهت لكنه إعايظهر إن كان الشهر الهلالي ناقصا والا تلزم الزيادة على ثلاثين توما ولعلماده الناقص بدليــــل تعبيره يكني فليحور .

(قوله الاكتفاء عضي" مابقي منها) وانظر هـل يعتبر ابتداؤها من الليل أو النهار (قوله لم تطلق إلا عضى "ثلاث ليال) ولا يشكل عليه ماقاله الزمخشري في قوله تعالى أسرى بعبده ليلا إعا قال ليلاولم يقلليلة لأنه يشمل القليل كالكثير ووجه عدم الاشكال أن الليلفي الآية وقع ظرفا للإسراء فاقتضت عدم استغراقه بالاسراء وشملت القليل منه الشامل لبعض ليلة كا هو الواقع نحـــ لاف مسئلتنا فان الطلاق فيها معلق عضى الليل وهو لا يتحقق إلا عضى جميعه (قوله فزادوا فيه الياء) أي في آخره (قوله وكذا لو قصد وقوعه أمس الخ انظر هلهذه الصور من محل الخـــ لاف وصنيع

الشارح يفيد أنه كذلك

وإن كان التعليل لا يو افقه

فليراجع .

فبمضى أربع وعشرين ساعة لأنها جملة ساعات اليوم والليلة لكن قياس مامن الاكتفاء بمضى مابق منها ولو قال إذا مضى ليل فأنت طالق لم تطلق إلا بمضى ثلاث ليال كا أفتى به الوالدر حمه الله تعالى إذ الليل واحد بمعنى جمع وواحده ليلة مشل تمرة وتمر، وقد جمع على ليال فزادوا فيها اللياء على غير قياس ولو حلف لايقيم بمحل كذا شهرا فأقامه متفرقا حنث كما يأتى فى الأيمان أو أنت طالق فى أول الأشهر الحرم طلقت بأول القعدة لأن الصحيح أنه أوها وقيل أوها ابتداء الحرم ن ذكره الأسنوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضى أو السنة الماضية (وقصد أن يقع فى الحال مستندا إليه) أى أمس أو نحوه (وقع فى الحال) لأنه أوقعه حالا وهو مكن وأسنده لزمن سابق وهو غير ممكن فألنى ، وكذا لو قصد وقوعه أمس أو لم يقصد شيئا أو تعدنرت مراجعته لنحو موت أو خرس ولا إشارة له مفهمة (وقيل لغو) نظرا لإسناده لغير ممكن ، ورد بأن الإناطة بالممكن أولى ألا ترى إلى مامن فى له على ألف من ثمن خمر أنه يلنى قوله من ثمن خمر و يلزمه الألف (أو قصد أنه طلق أمس وهى الآن معتدة) عن طلاق رجى أو بأن (صدق بيمينه) لقرينة الإضافة إلى أمس ثم إن صدقته فالعدة مما ذكر و إن رجبى أو لم تصدقه ولا كذبته فمن حين الإقرار (أو قال) أردت أنى (طلقتها فى نكاح آخر)

(قوله فبمضى أربع وعشرين ساعة) معتمد (قوله بمعنى جمع) يخالفة مانقل عن الزمخشرى في تقصير قوله _ سبحان الذى أسرى بعبده ليلا _ من أن الليل يصدق بجزء من الليل و إن قل ومن ثم نكره في الآية فكائنه قيل أسرى بعبده في جزء قليل (قوله على غير قياس) ولينظر فيما لوقال إذا مضى الليل هل ينصرف لليلة التي هو فيها فيحنث بمضى الباقي منها لأن ليلا و إن كان بمعنى الجمع إلا أنه بدخول أل يحمل على الجنس و ينصرف للعهود فيه نظر وقد يقال قد اعتبر الثلاث في الأيام والنساء في لا أتزقج النساء مع دخول لام الجنس اه سم على حج أى فيعتبر هنا أيضا الثلاث (قوله ولو حلف لايقيم الخ) هذا مخالف لما سيأتي له في أوّل فصل علق في عنبر هنا أيضا الثلاث (قوله ولو حلف لايقيم بكذا مدة كذا لم يحنث إلا بإقامة كذا متواليا لأنه المتبادر عرفا انتهي وهو قريب .

فرع - وقع السؤال في الدرس عن شخص قال لزوجته مادمت تتوجهين إلى بيت أهلك فأنت طالق فتوجهت فهل يقع عليه طلقة فقط أم لا . فيه نظر والجواب عنه بأن الذي يظهر أن المقصود من مثل هذا أنه يقول متى ذهبت إلى بيت أهلك فأنت طالق فاذا ذهبت طلقت طلقة واحدة وانحلت الهين لعدم اقتضاء ماهو المتبادر من كلامه على عدم التكرار .

فرع - وقع السؤال فى الدرس أيضا عمن حلف لا يكلم فلانا يوم الجمعة مثلا سنة فهل يحنث بكلامه له عقب الحلف فى أى يوم كان جمعة أو غيره قبل مضى السنة أو لا يحنث بكلامه فى غير يوم الجمعة وتحمل السنة على أنها ملفقة من يوم الجمعة خاصة فيه نظر والجواب عنه بأنه يحتمل الأول لأن مثل هذا إنما يراد به التعميم فكائه قال لا أ كله يوم الجمعة بل لاأ كله سنة و يحتمل وهو الظاهر أن يراد لاأ كله يوم الجمعة خاصة فى مدة سنة أو لها وقت الحلف فلا يحنث بتكليمه فى غير يوم الجمعة من أيام السنة .

أى غير هذا النكاح فبانت مني ثم جدّدت نكاحها أو أنّ زوجا آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو با قرارها (صدّق بيمينه) في إرادة ذلك للقرينة (و إلا) بأن لم يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا لبعد دعواه وهذ ماجزما به هنا وهو المنقول عن الأصحاب وللإمام احتمال جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدّق لاحتماله ، ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا إذا لم تكن له إرادة كما قاله الصيمري وأفق به الوالد رحمــه الله تعالى فان كانت له إرادة بأن قصد إتيانه بقوله قبل أن تحلقي قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به أو بين الليل والنهار فان كان نهارا فبالغروب أو ليلا فبالفجر (وأدوات التعليق) كشرة منها (من كمن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (و إن) كاين دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق وكذا طلقتك بتفصيله الآتي قريبا و يجرى ذلك في طلقتك إن دخلت خلافا لمن ادّعي وقوعه هنا حالاً وفي الأو لي عند الدخول مطلقا كما أفاده البلقيني (و إذا) وألحق بها غير واحــد إلى كايلى دخلت فأنت طالق لاطرادها في عرف أهل اليمن بمعناها (ومتى ومتىما) بزيادة ماكما منّ ومهما وما و إذما على مذهب سيبو يه وأيما وأين وأينما وحيث وحيثًا وكيف وكيفما (وكلما وأى) كأي وقت دخلت الدار فأنت طالق (ولا تقتضين) هذه الأدوات (فورا) في المعلق عليه (إن علق باثبات) أي فيه أو بمثبت كالدخول في إن دخلت (في غير خلع) لأنهاوضعت لا بقيد دلالة على فور أو تراخ ودلالة بعضها على الفورية في الخلع كمام في إن و إذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ القبول فيها يجب أن يتصل بالإيجاب وخرج بالإثبات النني كما يأتى وما أفتى به الشــيخ في متى خرجت شكوتك من تعين ذلك فورا عقب خروجهــا لأن حلفه ينحل إلى متي خرجت ولم أشكك فهو تعليق بإثبات ونفي ومتى لانقتضي الفور في الإثبات وتقتضيه فى النني حمول على ما إذا قصد الفورية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى و إلا فلانسلم أبحلاله لذلك وضعا ولا عرفا و إنما التقدير المطابق متى خرجت،

(قوله فلا وقوع به) أي لأنه كالمستحيل (قـوله الآتي قريبا) تبع في هذه الإحالة حج إلا أنه أغفل ذكر التفصيل فما يأتى وحج ذ كره في شرح قول المصنف الآتي. قلت: إلا في غـر نحـوى فتعليق في الأصح وعبارته ولو قال إن فعلت كذا طلقتك أو طلقتك إن فعلت كذا كان تعليقا لاوعدا فتطلق باليائس من التطليق فان نوى أنها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه أو أنه يطلقها عقبه وفعل وقع و إلا فلا انتهت . لكن تأمل قوله فتطلق بالمأس (قوله كمامر) أي في الخلع

(قـوله و بفرض ماقاله يجرى ذلك الخ) ليس المراد الترقى في الاعتراض وإن أوهمه سياقه وإنما الرادأن ماقاله الشيخ في متى يجرى في غيرها من الأدوات التي تقتضي الفور في النفي وهي ماعدا إن (قوله وعلى ماتقرر) أي في كلام الشارح (قوله حملا على أن لولاامتناعية) صريح في أنه إن حميل على التحضيض وقع (قوله ولأن الامتناعية الخ)موادممن هذا الحواب عمايرد على جعلهاهنا امتناعيةمعأن الامتناعية لايليها الفعل. فأجاب عاحاصله المنع وأنه قد يليها الفعيل كما قاله ابن مالك وحينئذ فكان اللائق أن لايأتي مه في صورة التعليل (قوله وخرج بخطابها الخ) عبارة التحفة وخرج بخطابهاإن شاءت وخطاب غيرها (قوله بل إذاوجدت مرة انحلت اليمين) عبارة التحفة عقب قول الصنف تكرارا نصها للعلقعليه بل إذا وجد مرة فكان المناسب تذكير الضمار في عبارة الشارح هذا وفيما يأتى ليرجع الىالمعلق عليه السابق في كلامه آنفا.

دخل وقت الشكوى أو أوجدتها وحينتذ فلا تعرض فيه لانتهائها و بفرض ما قاله يجرى ذلك فيما عدا إن لاقتضائها الفور في النفي وعلى ماتقرر فقد تقوم قرينة خارجية تقتضى الفور فلا يبعد العمل بها وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما لو قال أنت طالق لولا دخلت الدار . فأجاب بأنه إن قصد امتناعا أو تحضيضا عمل به و إن لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق حملا على أن لولا الامتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفا ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولأن الامتناعية قد يليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله : وقد تلى الفعل غير مفهمة تحضيضا انتهى، وهو مفهوم من قول الأسنوى في الكوك فلا يليها إلا المبتدأ على العروف انتهى ولأن التحضيضية تختص بالمضارع أو مافى تأو يله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أخرتني إلى أجل قريب (لا) إن قال بالمضارع أو مافى تأو يله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أخرتني إلى أجل قريب (لا) إن قال بغلاف نحو مق شئت وخرج بخطابها خطاب غيرها فلا فورفيه وفي إن شئت وشاءز يد يعتبر فيها لافيه بخلاف نحو مق شئت وخرج بخطابها خطاب غيرها فلا فورفيه وفي إن شئت وشاءز يد يعتبر فيها لافيه ولا التعضيين (تكرارا) بل إذا وجدت من قائحلت اليمين ولم يؤثر وجودها ثانيا لدلالتهن على مجرد صدور الفعل الذي فأنت طالق لأن

(قوله دخل وقت الشكوى) قد يخالف هذا ماسيأتي للشارح في أوّل فصل علق بأكل رغيف من قوله أو علق با عطاء كذا بعد شهر مثلا فان كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر أو إن لم يحنث إلا باليأس وكان وجه هذا مع مخالفته لما مر" في الأدوات أن الاثبات فيه بمعنى النفي فمعنى إذامضي الشهر أعطيتك إذا لم أعطكه وهذا للفور كامر" فكذا ما بمعناه اه (قوله ويفرض ما قاله) أي الشيخ (قوله لاقتضائها) أي لاقتضاء ماعدا إن (قوله فلا يبعد العمل بها) معتمد أي حيث نوى مقتضاها و يصدّق في ذلك (قوله إن قصد امتناعاً) أي على معنى أنه امتنع طلاقك لأجل دخولك أو تحضيضا بمعنى أنه حثها على الدخول (قوله الامتناعية) خبر أنّ (قوله وقد تلى الفعل غير مفهمة) وليس في كلامه إفصاح فيما إذا قصد تحضيضا بوقوع الطلاق مطلقا أو إن لم تدخل الدار وقد يدل استدلاله بقوله حملا على أن لولا الامتناعية الخ وقوله ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع إذا قصدالتحضيض ولأنه لولم يقع عند قصد التحضيض لم يكن في تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حينئذ سواء أراد الامتناع أو التحضيض أو لم يرد شيئًا أو جهلت إرادته لكن يحتمل أن ذلك غير مراد له بل المراد عدم الوقوع مطلقا كما هو صريح الكوكب للاسنوى اه سم على حج أقول: لكن ما اقتضاه كلام الكوك من عدم الوقوع مطلقا عند قصد التحضيض مما لا وجه له فان ممنى التحضيض الحث على الفعل فهو بمنزلة مالو قال على الطلاق لابدّ من فعلك كذا وذاك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل إلا أنه لايتحقق عدم فعلها إلا باليائس إن أطلق ويتحقق بفوات الوقت الذي قصده إن أراد وقتا معينا (قوله لولا تستغفرون الله) بمعنى استغفروا الله لأنهـــا إذا دخلت على المضارع بقصد الحث عليه كان بمعنى الأمر (قوله لولا أخرتني) أي فانه بمعنى لولا تؤخرني إلى أجل قريب فيكون المقصود به طلب التائخير (قوله على أنه) أي التعليق وقوله فلا فور فيه في حج ومثله مالو قال طالق هي إن شاءت اه (قوله يعتــبر) أي الفور وقوله لافه أي زيد.

معناه أيُّ وقت خرجت (إلا كلما) فانها تقتضيه ولو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في للد من الىلاد ولم تكن معها زوجتي أم الخيركانت أم الخير طالقا ثم سكن بهما في بلدة أخرى انحلت يمينه لأنها تعلقت بسكني واحدة إذ ليس فيها مايقتضي التكرار فصاركا لو قيدها بواحدة ولأن لهذه اليمين جهة بر" وهي سكناهبزوجته فاطمة في بلد ومعها زوجته أم الحير وجهة حنث وهي سكناه بفاطمة في بلدة دون أم الخيرو يفارق هذا مالو قال لزوجتــه إن خرجت لابسة حرير فأنت طالق فخرجت غيرلابسة له حيث لاتنحل حتى يحنث بخروجها ثانيا لابسة له بأن هذه اليمين لم تشتمل على جهتين و إنما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق أفق بذلك الوالدرحمــه الله وأفتى أيضا بانحلال يمين من حلف لايخدم عند غير زيد إلا أن تأخذه يد عادية فأخذته واستخدمته مدّة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختارا (ولو قال) لموطوءة كما علم بالأولى من كلامه الآتي في كلياً (إذا طلقتك) أو أوقعت طلاقك مثلاً (فأنت طالق ثم طلق)ها بنفسه دون وكيله من غيير عوض بصريح أوكناية مع نية (أوعلق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) تقعان عليها إن ملكهما واحدة بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به إذ التعليق مع وجود الصفة تطليق وإيقاع ووقوع ووجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لاتطليق ولا إيقاع ومجرد التعليق ليس بتطليق ولا إيقاع ولا وقوع فلوعلق طلاقها على صفة أوّلا ثم قال إذا طلقتك فأنت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لمأرد بذلك التعليق بل إنك تطلقين بما أوقعته دين أماغيرموطوءة وموطوءة طنقت بعوض وطلاق الوكيل فلايقع بواحد الطلاق المعلق لبينونتها فىالأوليين ولعدم وجود طلاقه في الأخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيلوتنحل اليمين بالخلع بناء على الأصح أنه طلاق لافسخ (أو) قال (كلما وقع طلاقى) عليك فأنت طالق (فطلق) هو أو وكيله(فثلاث في ممسوسة)ولو في الدبر ومستدخلة ماءه المحترم ،

(قسوله فی بلدة أخرى) لیس قوله أخرى قیدا ولیس هو فی جوابوالده فی الفتاوی .

(قوله بسكنى واحدة) صفة سكنى (قوله واستخدمته مدّة) أى و إن قلت كيوم (قوله لم يقع المعلق) أى لكنه حلف فلوقال إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال إن دخلت الدار فأنت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف.

فرع - فى حج لو قال لموطوءته أنت طالق كلما حللت حرمت وقعت واحدة إلا إن أراد بتكرر الحرمة تكرر الطلاق فيقع مانواه اه .

فرع - قال سم على حج وقع السؤال عن شخص كانت عنده أخت زوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ماخلي أختها على عصمته فراحت فظهرلي أنه يقع عليه الطلاق إن ترك طلاق أختها عقب رواحها بأن مضى عقبه مايسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى أنه لايقع إلا باليأس ثم رفع السؤال للشمس الرملي فأفتي عما قلته وذكر عن الشهاب الرملي أنه قال إن التخليسة محمولة على معنى النرك فمعنى إن خليت أو ماخليت إن تركت أو ماتركت ثم رأيت الشارح قال في باب الأيمان أولأ خليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بأن يعلم به و يقدر على منعه منه اه فليتأمل . أقول: وهل يبر بخروجها على نفي تمكينه منه بأن يعلم به و يقدر على منعه منه اه فليتأمل . أقول: وهل يبر بخروجها

(قوله لأنها ثانية الأولى)
كان الظاهر أن يقول
لوجود صفة تطليق ثنتين
بعد الأولى (قوله والمعنى
كل وقت) هذا تفسير
لكونها ظرفية فقط كما
لايخنى ومن ثم توقف
سم في كونها مصدرية
ولا توقف لأنه سكتعن
سبكها بالمصدر لوضوحه
فالحل الموفى بالمراد أن
يقال كل وقت تطليق
امرأة عبد حر وهكذا

عند وجود الصفة ولانظر لحالة التعليق لاقتضاء التكرار فتقع ثانية بوقوع الأولى وثالثة بوقوع الثانية فان لم يعبر بوقع بل با وقعت أو بطلقتك طلقت ثنتان فقط لاثالثة لأن الثانية وقعت لا أنه أوقعها (وفي غيرها) عند ما ذكر (طلقة) لأنها بانت بالأولى (ولوقال وتحته) نسوة (أربع إن طلقت واحدة) من نسائي (فعبد) من عبيدي (حر و إن) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (و إن) طلقت (ثلاثًا فثلاثة) أحرار (و إن) طلقت (أر بعا فأر بعة) أحرار (فطلق أر بعا معا أومرتبا عتق عشرة) واحد بالأولى و اثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربع بالرابعة وتعيين المعتقين إليه و بحث ابن النقيب وجوب تمييز من يعتق بالأولى ومن بعدها إذا طلق مرتبا ليتبعهم كسبهم من حين العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو بثم لم يعتق فما إذا طلق معا إلا واحــد ومرتبا إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة لأنها ثانية الأولى ولايقع شيء بالثانية لأنها لم يوجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالرابعــة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثــة صفة الثلاثة ولا صفة الأر بعة وسائر أدوات التعليق كاين في ذلك إلا كلما كما قال (ولوعلق بكاما) في كل مرة بل أوفى المرتين الأوليين كما قاله ابن النقيب وتصويرهم بها في الـكل إنما هو لجريان الأوجه المقابلة للصحيح التي من جملتها عتق عشرين لكن يكني فيه وجودها في الثلاثة الأول. واعلم أن ما هذه مصدرية ظرفية لأنها نابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه الصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لإضافتها إلى ماهو قائم مقامه ووجه إفادتها للتكرار الذي عليه الفقهاء والأصوليون النظر إلى عموم ما لأن الظرفية مراد بها العموم وكل أكدته (فخمسة عشر عبدا) يعتقون (على الصحيح) لأن صفة الواحدة تكورت أربع مرات لأن كلامن الأربع واحدة في نفسها وصفة الثنتين لم تتكرر إلا مرتين لأن ماعد باعتبار لا يعد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضهامها للأولى ،

عن عصمته بالطلاق الرجمى أم لا ؟ فيه نظر والأقرب الأوّل لأن العصمة حيث أطلقت حملت على العصمة الكاملة المبيحة للوطء (قوله عند وجود الصفة) قيد فى المسوسة والمستدخلة معا (قوله المعتقين إليه) أى و إن كان من يعينه صغيرا أو زمنا (قوله وسائر أدوات التعليق الخ) أى فمتى كان معها شىء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق الفور

فائدة _ سئل ابن الوردي رحمه الله :

أدوات التعليق تخفي علينا هل لكم ضابط لكشف غطاها ؟

وقول النظم مع الثبوت أى كائنقال إن دخلت الدار أو أى وقت أو غيرهما من بقية الأدوات فأنت طالق وقوله فى جانب النفى كائن قال إذا لم تفعلى كذا مثلا فأنت طالق (قوله واعلم أن ماهذه مصدرية) قد يتوقف فى كونها مصدرية بل الظاهر أنها ظرفية فقط لأنها بمعنى الوقت فهى نائبة عنه لاعن المصدر (قوله بصلتها) أى مع (قوله قائم مقامه) أى الوقت (قوله وكل أكدته) أى العموم .

فلا تعد الثالثة كذلك لانضامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تشكرر و بهدا اتضح أن كلا لا يحتاج إليها إلا في الأولين لأنهما المكرران فقط فان أتى بها في الأول فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أومعهما فاثنا عشر ولوقال إن صليت ركعة فعبد حر وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون لأنها مجموع الآحاد من غير تكرار فان أتى بكلما عتق سبعة وثمانون لأنه تكرر معه صفة الواحد تسعا وصفة الثنتين أربعا في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة ، وصفة الأربعة من في العاشرة وما بعد الحسة لا يمصن تكرره ، ومن ثم لم يشترط كلما إلا في الحسة الأول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم لحمسة وخمسين الواقعة أولا بلا تكرار ، فان قال ذلك بكلما إلى عشرين وصلى عشرين عتق ثلمائة وتسعة وثلاثون ، ولا يختى توجيهه كا تقرر ، ووراء ماذكره أوجه أحدها عشرة ، قاله ابن القطان وغلطه الأصحاب . والثاني ثلاثة عشر . والثالث سبعة عشر والرابع عشرون (ولو على) الطلاق (بنني فعل فالمذهب أنه إن على بإن كان لم تدخلي) الدار فائت طالق أو أنت طالق إن لم تدخلي الدار (وقع عند اليأس من الدخول ولاأثر هنا للجنون إذ دخول قبل الدخول فيحكم بالوقوع قبيل الموت أي إذا بقي مالايسع الدخول ولاأثر هنا للجنون إذ دخول الجنون كهو من العاقل ،

(قوله فلا تعد الثالثة كذلك) أى ثانية وقوله إلا في الأولين أى التعليقين الأولين (قوله أربعا في الرابعة) بيان لمحل التكرار (قوله ومجموعها عمانية) أى لما تقدم من أن ماعد باعتبار لا يعد ثانيا بذلك الاعتبار الحز (قوله ولوعلق الطلاق بنني فعل الحز) ومثله الحلف بالله بالأولى كأن قال والله إن لم تدخلي الدار مافعلت بكذاوفي حج: فرع قال أنت طالق إن لم تتزوجي فلانا طلقت حالا كا يأتي بما فيه أو إن لم تتزوجي فلانافأ نت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور فمن ألغاه أوقعه ومن صححه لم يوقعه في تخصيص الدور بهده نظر بل يأتي في الأولى إذ لافرق بينهما من حيث المعنى على أن الذي يتجه أن هذا من باب التعليق بما يتوول للحال الشرعي لأنه حث على تزوجه المحال قبيل الطلاق لامن الدور فيقع حالا نظير الأولى فتا مله ولوحلف ليرسمن عليه لم يتوقف البر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما أفتي به بعضهم وقال غيره ، بل يتوقف على ذلك لأن حقيقة الترسيم عن بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يغني مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يوكل به من يلازمه حتى يؤمن من هر به قبل فصل الخصومة اه .

فائدة _ وقع السؤال عن أخو ين معهما أولاد وأرادا إختانهم فقال أحدها نفعل ذلك بمولد وقال الآخر بزفة فامتنع الأوّل فحلف الثانى بماصورته إن لم توافقنى على مرادى ماطلعت لك أناولاز وجتى في هذه السنة وتركا الحتان وطلع فهل يقع عليه الطلاق . والجواب عنه أنه لا يقع الطلاق على الحالف حيث انتنى الحتان في جميع السنة لأن المعنى أنه إن ختن في هذه السنة ولم يوافقه لا يطلع له فيث انتنى الحتان لا يحنث بالطاوع في السنة المذكورة وهذا نظير مالوحلف أنه إن لم يعطه حقه لا يشكوه إلا من حاكم السياسة فترك الشكوى من أصلها لاحنث لأن المعنى إن لم تعطنى وشكوتك فلا أشكوك

(قوله وأيده) ظاهره أن المؤيد الأسنوي أوصاحب البسيط وليس كذلك وإنما المؤيد أبوزرعة في تحريره فلعل" الهاء زائدة من الكتبة وأن أيد بالمناء للحهول (قوله وقد يفرق بأن العود) صوابه بأن الدخول (قوله وفارقت إن بأنها لمجرد الشرط الخ) يرد على هذا الفرق من الشرطية (قوله أو قال أنت طالق إذ دخلت الدار الخ) مكرر مع مامر" في حل" المتن بل فيه نوع مخالفة لما مر".

ولو أبانها بعد تمكنها من الدخول واستمرت إلى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل البينونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك و إن زعم الأسنوي أنه غلط وأن الصواب وقوعه قبل البينونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وصر ح به في الوسيط وأيده بالحنث بتلف ماحلف أنه يأكله غدا فتلف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه ، وقد يفرق بأن العود بعد البينونة ممكن هنا فلم يفوت البرّ باختياره بخلافه ثم ، ومحل اعتبار اليأس مالم يقل أردت إن دخلت الآن أو اليوم فان أراده تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به فى نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغدّ معى فامتنع فقال إن لم تتغدّ ممي فامرأتي طالق ونوى الحال (أو) علق (بغيرها) كاذا وسائر مامر (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل) تطلق وفارقت إن بائها لمجرد الشرط من غير إشعار لها بزمن بخلاف البقية كارذا فانها ظرف زمان كمتى فتناولت الأوقات كلها ، فمعنى إن لم تدخلي إن فاتك الدخول وفواته باليأس ، ومعنى إذا لم تدخلي أي وقت فاتك الدخول فوقع بمضيّ زمن يمكن فيه الدخول فتركته ، بخلاف ماإذا لم يمكنها لإكراه أو نحوه ويقبل ظاهرا قوله أردت بإذا معنى إن (ولو قال أنت طالق) إذا و (أن دخلت أو أن لم تدخلي بفتح) همزة (أن وقع في الحال) دخلت أملا لأن المعنى على التعليل فالمعنى للدخول أو لعدمه كما من في لرضا زيد ، ومحل ذلك في غير التوقيت أما فيه فلا بدّ من وجود الشرط كما بحثه الزركشي وهو ظاهر لأن اللام التي هي بمعناها للتوقيت كائت طالق إن جاءت السنة أو للبدعة أو للسنة فلا تطلق إلا عند وجود الصفة (قلت: إلا فى غير نحوى) وهو من لايفرق بين إن وأن (فتعليق فى الأصح) فلا تطلق إلا بوجود الصفة (والله أعلم) لأن الظاهر قصد التعليق ، ولوقال لغوى أنت طالق أن طلقتك بالفتح طلقت في الحال طلقتين إحداها با قراره والأخرى با يقاعه في الحال لأن المني أنت طالق لأبي طلقتك أوقال أنتطالق إذ دخلت الدار طلقت في الحال لأن إذ للتعليل أيضا فان كان القائل لا يمز بين إذ و إذا فيمكن أن يكون الحكم كما لولم يميز بين إن وأن كذا بحثه في الروضة ، ونقله صاحب الدخائر عن الشيخ أبي إسحق الشيرازي وهوالعتمد أو أنت طالق طالقا لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقتين إذ التقدير إذا صرت مطلقة فأنت طالق،

إلا من حاكم السياسة وهو و إن لم يصر بالختان في يمينه لكن قرينة الحال تدل عليه ، أما لو ختن في تلك السينة ولم يوافقه على مماده حنث بالطاوع هو أو زوجته بعد الختان دون ماقبله لأن وقت الامتناع المحلوف عليه لم يدخل قبل الختان و بمثل هذا يجاب عما وقع السؤال عنه أيضا وهو أن شخصا وقف على جزار يشترى منه لحما فأراد آخرالتقدّم عليه في الأخذ فحلف بالطلاق أنه لايأخذ أحد من الجزار قبله فحلف الجزار أنه لايبيعه لحما فترك الأخذ منه وهوعدم الحنث لأن المعنى إن أخذت منك فلا يأخذ أحد قبلي وهذا كله حيث لانية له و إلا عمل بمقتضاها (قوله ولو أبانها بعد) بأن مضى زمن يمكنها فيه الدخول (قوله و إن زعم) أى قال أو اعتقد (قوله و نوى الحال) فانه يحنث أى أو دلت القرينة على إرادته على مام قافلم ينو ذلك لم يحنث إلا باليائس وهو قبيل الموت بزمن لا يمكن الفداء معه فيه (قوله معنى إن) ظاهره ولو نحو يا (قوله إذ دخلت الدار طلقت) أى طلقة واحدة (قوله وهو المعتمد) أى وعليه فهو تعليق كما قاله حج فاذا طلقها وقعت واحدة أى طلقة واحدة (قوله وهو المعتمد) أى وعليه هم مانصه أى و إن لم يطلق لا يقع شىء .

ومحه مالم تبن بالمنجز و إلا لم يقع سواها ، نعم إن أراد إيقاع طلقة مع المنجزة وقع ثنتان أوأنت طالق إن دخلت الدار طالقا ، فإن طلقها رجعيا فدخلت وقعت المعلقة أو دخلت غير طالق لم تقع المعلقة وقوله إن قدمت طالقا فأنت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدومها مطلقة ، فان قدمت طالقا وقع طلقتان وكالقدوم غيره كالدخول و إن قال أنت إن كلتك طالقا وقال بعده نصبت طالقا على الحال ولم أتم كلامى قبل منسه فلا يقع شيء و إن لم يقله لم يقع شيء أيضا إلا أن يريد مايراد عند الرفع فيقع الطلاق إذا كلها ، وغايته أنه لحن ولو اعترض شرط على شرط كان أكلت إن شربت اشترط تقديم المتأخر وتأخير المتقدّم فلا تطلق في الأصح إلا إن قدّمت شربها على أكلها ، وأفق الوالد رحمه الله تعالى فيمن قال لاعلى "الطلاق ماتدخلين هذه الدار فدخلتها بالوقوع لأن اللفظ المذكور فكأنه يستعمل في العرف لتا كيد النفي فلا النافية داخلة في التقدير على فعل يفسره الفعل المذكور فكائه قال لاتدخلين هذه الدار على "الطلاق ماتدخلينها".

(فصــل)

في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها

إذا (علق) الطلاق (بحمل) كائن قال إن كنت حاملا فأنت طالق (فان كان بها حمل ظاهر) بائن ادّعته وصدّقها أو شهد به رجلان فلا تكفى شهادة النسوة به كما لوعلق بولادتها فشهدن بها لم تطلق و إن ثبت النسب والإرث ،

(قوله ومحله مالم تبن) أى كائن كان على عوض (قوله أو دخلت غير طالق) أى أو طالقا طلاقا بائنا . قال حج ولو قال إن لم أخرج من هذه البلد بر" بوصوله لما يجوز القصر فيه و إن رجع ، نع قال القاضى فى إن لم أخرج من مرو الروذ لابد من خروجه من جميع القرى المضافة إليها اه وكأنه لأن مروالروذ اسم للجميع اه (قوله وقع طلقتان) أى بالقدوم بعد طلاقها فتطلق ثلاثا (قوله فيقع الطلاق) أى واحدة (قوله اشترط تقديم المتأخر) هذا إن تقدّم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما فان توسيط بينهما كان أكات فأنت طالق إن شر بت روجع كما نقله الشارح فى الإيلاء قال بعد قول المصنف ثم ولو قال عن ظهارى إن ظاهرت الخ و إن توسيط بينهما كما هنا روجع فان أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأوّل لم يعتق العبد إن تقدّم الوطء أو أنه إذا حصل الأوّل تعلق بالثانى عتق اه (قوله لأن اللفظ المذكور) و يؤخذ من هذا التوجيه أن ماذكر عند الإطلاق فان قصد أنها لايقع عليها الطلاق إن دخلت لم يقع عليه شيء بدخولها و يقبل ذلك منه ظاهرا لاحتمال اللفظ لما ذكره .

(فصل) فى أنواع من التعليق بالحمل والولادة

(قوله وغيرها) كالتعليق بالمشيئة و بفعله أو فعل غيره (قوله كائن قال إن كنت حاملا). فرع — لو علق بالحمل وكانت حاملا بغير آدمى ففيه نظر ، والوجه الوقوع لأن الحمل عند الإطلاق يشمل غير الآدمى اه سم و ينبغى أن يرجع لأهل الخبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره فان ولدت لأقل ماهو معتاد عندهم طلقت و إلا فلا (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) أى ولو أر بعا.

[فصــــل] فى أنواع من التعليق بالحل والولادة والحيض

الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف (قوله أنه إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادة الرجلين (قوله و إن علم) أى غلب على الظنّ بدليل ماياتي بعده (قوله ومنازعة ابن الرفعة الخ) عبارة شرح الروض ونازع ابن الرفعة فما إذا ولدته لدون ستة أشهر مع قيام الوطء وقال إنّ كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر كما شهد به الخسر فاذا أتت به لخسة أشهر مثلا احتمل العاوق به بعد التعليق . قال : والستة أشهر معتبرة لحياة الولد غالبا (قوله مردودة بائن لفظ الخبر الخ) وأجاب فى شرح الروض أيضا بائن المراد بالولد في قولهم أو ولدته الولد التام" (قوله أى الستة والأر بعسنين) المناسب الطريقته الآتية من إلحاق الأر بعسنين عا دونها أن يبقى المتن على ظاهره من مرجع الضمير بائن يقول أي الستة والأكثر من الأربع وقد تبع في هـذا الحل

الشهاب حج لكن ذاك

إنما عدل إليه عن ظاهر

لأنه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق ، نعم قياس مامر" أن أوّل الصوم أنهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق، ثم الأصح عندها أنه إذا وجد ذلك (وقع) في الحال بوجود الشرط إذ الحمل يعامل معاملة المعاوم وما اعترض به من أن الأكثرين على انتظار الوضع لأن الحمل وإن علم غير متيقن ردّ بأن للظنّ المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب ، وكون العصمة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لأنهم كثيرا مايزياونها بالظنّ الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى أنه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتى حتى لوماتت قبل مضى يوم وليلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم و إن احتمل كونه دم فساد (و إلا) بأن لم يظهر حمل حل له الوطء لأن الأصل عدم الحمل ، نعم يسنّ تركه إلى استبرائها بقرء احتياطا (فان ولدت لدون ســـتة أشهر من التعليق) أي من آخره أخذا بمــا من في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما من أن أقله ستة أشهر ، ومنازعة ابن الرفعة بائن الستة معتبرة لحياته لااكماله لأن الروح تنفخ فيه بعد الأربعة كما في الخبر مردودة بأن لفظ الخبر « ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح » وثم تقتضي تراخى النفخ عن الأر بعة من غير تعيين مدة له ، فانيط عما استنبطه الفقهاء من القرآن أن أقل مدّة الحل ستة أشهر (أو) ولدته (لأكثر من أربع سنين) من التعليق وطئت أولا (أو بينهما) يعني الستة والأربع سنين (ووطئت) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن حدوثه به) أى بذلك الوطء بائن كان بينه و بين وضعه ستة أشهر (فلا) طلاق فيهما للعلم بعدمه عند التعليق في الأولى ولجواز حدوثه في الثانية من الوطء مع بقاء أصل العصمة (و إلا) بائن لم توطأ بعد التعليق أو وطئت وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (فالأصح وقوعه) لتبين الحل ظاهرا ولهذا ثبت نسبه منه ، وقول ابن الرفعة ينبغي الجزم بالوقوع باطنا إذا عرف أنه لم يطاعها بعد الحلف ،

(قوله لأنه) أي ثبوت النسب والإرث (قوله لو شهدن بذلك) أي الحمل (قوله وقع في الحال) أى ظاهرا فاو تحققت انتفاء الحمل بائن مضى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحيض فرأت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق، و إذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا فاو ادّعت الإجهاض قبل مضي الأربع هل تقبل و يحكم باستمرار وقوع الطلاق لأنه وقع ظاهرا مع احتمال ماادّعته أولا لأن الأصل عدم إجهاضها والعصمة محققة ، و إنماكنا أوقعنا الطلاق نظرا للظاهر فيه نظر والأقرب الثاني لما سبق منالتعليل (قوله بائنّ للظنّ المؤكد) أى بائن استند إلى شيء (قوله فان ولدت لدون ستة أشهر الخ) .

فرع 🔃 هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لوشق فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فمها فيه نظر ، و يتجه الشمول عند الإطلاق لأن المقصود من الولادة انفصال الولد فليتاء مل اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفا لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد (قوله أي من آخره) و إنما لم يعتبر هنا آخر أوقات إمكان اجتماعه بها لأن التعليق ليس على الحمل منه بل عليــه مطلقا فلم يعتبر ماقبل الآخر لاحتمال أنها وطئت بشبهة أواستدخلت ماءه فما قبل فراغ التعليق. مردود بأنه ظن أن التعليق على أن الحمل منه وليس كذلك بل على مطلقه منه أومن غسيره ، وعلم مما قرّراه أن الستة ملحقة بما فوقها والأر يع بما دونها كا مر ق الوصايا . والثانى لايقع لاحتال حدوث الحمل بعد التعليق باستدخال منيه ولأن الأصل بقاء النكاح ، ولو وطئها و بانت حاملا فهوشبهة يجب به المهرلا الحد و إن كان بعد استبرائها وهوقبل التعليق كاف فإن قال إن كنت وائلا فأنت طالق أو إن لم تكونى حاملا فأنت طالق وهى بمن تحمل حرم وطؤها قبل الاستبراء وهو موجب للطلاق ظاهرا فتحسب الحيضة أو الشهر من العدة لا أن استبراءها قبل التعليق فان ولدت ولو بعد الاستبراء فالحم في تبين الطلاق وعدمه بعكس ماسبق فاو وطئها و بانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد ، فان كانت صغيرة أو آيسة طلقت حالا ، ولو قال إن أحبلتك فأنت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل ف كاما وطئها وجب استبراؤها ، وقول الأسنوى بعدم وجو به مردود بأن الوطء هنا سبب ظاهر في حصول الصفة المعلق عليها الطلاق ، أوقال إن لم تحبلي فأنت طالق لم تطلق حق تيأس كا قاله الروياني (و إن قال إن كنت حاملا بذ كر) أو إن كان في بطنك ذكر (فطلقة) بالنصب أى فأنت طالق طلقة (أوأنثي فطلقتين فولدتهما) معا أومرتبا وكان ما بينهما دون ستة أشهر (وقع ثلاث) لتحقق الصفتين فإن ولدت أحدها وقع المعلق به أوحني وقعت واحدة حالا ووقفت الثانية إلى تبين حاله وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة أوخنثي وقعت واحدة حالا ووقفت الثانية إلى تبين حاله وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة أوحنثي وقمت واحدة حالا ووقفت الثانية إلى تبين حاله وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة

(قوله وعلم مما قرّرناه) أى فى قوله أى الستة والأربع سنين (قوله يجب به المهر لاالحد") وكذا الحسم فى كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهرا من أنه يجوز له الوطء و إذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب له المهر لا الحد" ، وكذا لوحرم الوطء للتردّد فى الوقوع كما لوقال إن كنت حاملا فأنت طالق إذا وطى ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد الشبهة وقوله وهو أى الاستبراء (قوله حرم وطؤها) أى لأن الأصل عدم الحمل (قوله قبل التعليق) أى فلا يجب الاستبراء بقرء (قوله بعكس ماسبق) أى فى قول المصنف فان ولدت لدون الخ (قوله لزمه المهر لا الحد") أى ولكنه يعزر إن وطى قبل الاستبراء عالما بتحريمه (قوله بعدم وجوبه) أى الاستبراء (قوله كا ولدت لدون الخ فيقع عند فوات ما أراده والد القور كسنة أوتةم قرينة على إرادته و إلا فيقع عند فوات ما أراده أو دلت القرينة عليه (قوله فان ولدت أحدها) .

فرع _ قال الشارح فى الوصية : لوقال إن كان حملك ذكرا أو قال إن كان حملك أنى فولدت ذكرين فأكثر أو أنشيين فأكثر قسم بينهما أو بينهم أو بينهي بالسوية وفى إن كان حملها ابنا أو بنتا فله كذا لم يكن لهماشيء وفارق الذكر والأنثى بأنهما اسما جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت اه أى فإن كلا منهما خاص بالواحد وعليه فلو قال إن كان حملك أوما فى بطنك ابنا أو بنتا فأتت بابنين أو بنتين لم تطلق ، ومن هذا يتخر ج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهى أن رجلا أتت زوجته فى بطون متعددة با إناث فقال لها إن ولدت بنتا فأنت طالق فولدت بنتين هو أنه لاوقوع لما قد منا من أن مسمى البنت واحدة لا أكثر (قوله لتبين حال الحنثى) أى هو أنه لاوقوع لما قد منا الثالثة حالا أو أنثى لم يزد على الطلقتين لأنه لم يصدق أنها حامل بذكر وصدق بأنثى و إن تعددت .

(قوله وعلم عاقر "رناه الخ) قد عامت أن الذي علم من تقريره إنما هو إلحاق الأربع عا فوقها لابما دونها (قوله منيه) يعنى الزوج أوغيره كاعلم مما ذكره قريبا وكان الأوضح تنكير المني" (قوله و إن كان بعد استبرائها) المناسب فى الغاية وان كان قبل استبرائها إن كانغاية لكون الوطء شبهة لاتوجب الحدّ فان كان غاية للهر فقط فالمناسب ما ذكره الشارح (قوله وهو قبل التعليق كاف) كان عليه أن يمهد قبله بذكر ندب الاستبراء وقد تقدم في كلامه (قوله وهو موجب الخ) الضمير فيه للاستبراء (قوله فاو وطئها وبانت مطلقة منه لزمه المهر لاالحد)شمل كلامهمالوكان الوطء قبل الاستبراء مع الحكمأو بعدهو به صر"ح في شرح الروض والحكم بعدم الحدة فما اذا كان الوطء بعد الاستبراء مع الحكم بوقوع الطلاق حينئذ لايخاوعن إشكال (قوله حتى تيأس) انظر هل المراد تبلغ سنّ اليأس أوالراد يحصل اليأس بنحوالموت.

وتنقضي العـدة بالولادة لوقوع الطلاق من حين اللفظ كما مر ، وشمل ذلك ما لوكان حال الحلف علقة أومضغة لأنّ الله تعالى أجرى عليه حكم الذكر والأنثى فى قوله تعالى _ يوصيكم الله فى أولادكم _ مع أن اليمين لا تنزل على ذلك كما ذكروه في الأيمان ، وقد يقال انه كان ذكرا أو أنثى من حين وقوع النطفة في الرحم و بالتخطيط ظهرذلك وأو في كلامالمصنف هنا وفيما بعد بمعنى الواو (أو) قال (إن كان حملك) أومافي بطنك (ذكرا فطلقة) أي فأنت طالق طلقة (أوأنثي فطلقتين فولدتهما لم يقع شيء) لأن قضية اللفظ أن يكون جميع الحل ذكرا أوأنثي فلو أتت بذكرين أوأنثيين، فالأشبه في الرافعي الوقوع فيقع بالذكرين طلقة و بالأنثيين ثنتان أوخنثي وذكر وقف الحال فان تيمن كون الخنثي ذكرا فواحدة أوأنثي لم يقع شيء أوخنثي وأنثى وقف أيضا فإن بان الخنثي أنثى فطلقتان أوذ كرالم يقع شيء (أو) قال (إن ولدت فأنت طالق) طلقت بانفصال ماتم تصويره ولو ميتا وسقطا ، فإن مات أحد الزوجيين قبل تمام خروجه لم تطلق واذا كان التعليق بالولادة (فولدت اثنيين مرتبا طلقت بالأوّل) منهما لوجود الصفة (وانقضت عدّتها بالشاني) إن لحق الزوج ولا يقع به طلاق سواء أكان من حمل الأوّل بأن كان بين وضعهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادتها الأوّل وأتت بالثاني لأر بع سنين وخرج بمرتبا مالو ولدتهما معا فانها وإن طلقت واحدة لاتنقضي العدّة بهما ولابواحد منهما بل تشرع في العدّة من وضعهما (و إن قال كلا ولدت) ولدا فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتبا (وقع بالأولين طلقتان) لاقتضاء كليا التكرار (وانقضت) عدّتها (بالثالث) لتبين براءة الرحم (ولا تقع به ثالثة على الصحيح) إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدّة فلايقارنه طلاق ولهذا لو قال أنت طالق

(قوله وتنقضي العدّة بالولادة) أي بولادة أنثى وخنثى (قوله أومضغة) أي أو نطفة على مايفيده قوله الآتي وقد يقال انه كان ذكرا الخ وقد يفهم أنها لوألقت مضغة أوعلقة حالا وصيغته ما ذكر وقوع طلقة لأنها المحقق لعدم خلق عما ذكر وهوظاهر فليراجع فاولم يجمع بينهما في تعليقه كأن قال إن كنت حاملا بذكرفأنت طالق فألقت علقة أومضغة لم يعلم هل هي أصل ذكر أوأنثي لم يقع طلاق للشك فيه (قوله وقد يقال انه كان ذكرا أوأنثي) جزم به حج معللا له بأن التخليط يظهر ماكان كامنا (قوله أوذكرا) بقي مالو ولدت خنثي فقط وقياس مام "أن تقع طلقة وتوقف الأخرى (قوله وسقطا) قد يشكل الوقوع بالسقط لقولهم في الجنائز السقط هوالنازل قبل تمام أشهره والولد بخلافه إلا أن يقال ذاك تفسير له بحسب أصل اللغة وماهنا بنوه على العرف (قوله أم من حمل آخر) أى و إنما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطء آخرلأنه بالولادة الأولى وقع عليه الطلاق ثم إن وطي عالما بالطلاق فرام و إلافلا وعلى كل فوطؤه شبهة تجب فيها العدّة وتليها عدّة الطلاق وهما لشخص واحد فيتداخلان وحيث تداخلتا انقضتا بوضع الحمل (قول و إن قال كلا ولدت الخ) قال في الروض : أو كما ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معا طلقت ثلاثا اه وقضية التقييد بولد أنه عند حذفه لاتطلق ثلاثا اذا ولدت ثلاثة معا لأنه ولادة واحدة ، وقوله مرتبا في تجر يدالمزجد : إذا قال كلا ولدتولدا فأنت طالق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولدالثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لايلحقه وتكون العدة قد انقضت بالحمل الثاني اه فليتأمل فتقييد المصنف بقوله من حمل احترازا عن مثل هذا اه سم على حج.

(قوله لأن الله تعالى أجرى عليه الخ) أى لأنّ الآية شملت ما إذا مات والحمل كذلك وانظر حكم النطفة هذا بما من في الجنائز من أنه لايسمى ولدا الا بعد تمام أشهره خلافا لما في حاشية الشيخ إذ للملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كا هو ظاهر لأنّ كلام المصنف عليه لأنّ كلام المصنف عليه

مع موتى لم يقع بموته لأنه وقت انتهاء النكاح أو قال لغير موطوءة إذا طلقتك فأنت طالق فطلق لم تقع أخرى لمصادفتها البينونة.والثاني تقع به طلقة ثالثة وتعتد بعده بالأقراء فان ولدتهم معا طلقت ثلاثًا إن نوى ولدا و إلا فواحدة كما أفاده الشيخ رحمــه الله تعــالى في شرح منهجه وتعتدّ بالأقراء فان ولدت أربعا مرتبا وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقضي عدّتها بالرابع أو ولدت اثنين وقعت طلقة وتنقضي عدتها بالثاني ولا تقع به ثانية لما مر (ولو قال لأر بع) حوامل منه (كلما ولدت واحدة) منكن فصواحبها طوالق (فولدن معا طلقن) أي وقع الطلاق على كل واحــدة (ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فتقع بولادة كل على من عداها طلقة طلقة لاعلى نفسها شيء ويعتددن جميعا بالائقراء وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضوارب وتجمع أيضا صاحبة على صاحبات والأول أكثر وتكرير المصنف ثلاثا ثلاثا لرفع احمال إرادة طلاق المجموع ثلاثا ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقطاكما مر فان أسقطت مالم يبن فيه خلق آدمي تاما لم تطلق قال الشيخ قيل وتمليقهم في هذه المسئلة بكلما مثال فان وغيرها من أدوات الشرط كذلك وهو مردود بمنعه لأنّ غير كلما من أدوات الشرط لايقتضي تكرارا فلا يقع في التعليق به طلاق بعد وقوع الأول أما من ألحق بكلما أيتكن في الحكم فممنوع لأنها وإن أفادت العموم لكن لاتفيـــد تكرارا (أو) ولدن (مرتباً) بحيث لاتنقضي عــدة واحدة با قرائها قبل ولادة الأخرى (طلقت الرابعــة ثلاثًا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة إن بقيت عدتها وانقضت بولاتها (وكذا الأولى) طلقت ثلاثًا بولادة كل من صواحبها الثلاثة طلقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة وتعتد بالأقراء أو الائشهر ولا تستأنف عــدة للطقة الثانية والثالثة بل تبني على مامضي من عــدتها (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الأولى (والثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يقع عليهما طلاق بولادة من بعــدهما ومحل ذلك إن لم يتأخر وضع ثاني نوأميهما إلى ولادة الرابعة و إلا طلقت كل منهما ثلاثا ثلاثا (وقيل لاتطلق الأولى) أصلا (وتطلق الباقيات طاقة طلقة) بولادة الأولى لائنهن صواحبها عند ولادتها لاشتراك الجميع في الزوجية حينتذ و بطلاقهن انقضت الصحبة بين الجميع فلاتؤثر ولادتهن في حق الا ولي ولا ولادة بعضهن فى حق بعض الأول ورد بأن الصحبة لانني بالطلاق الرجمي لبقاء الزوجية بدليل أنه إذا حلف بطلاق نسائه دخلت فيه الرجعية (و إن ولدت ثنتان معا ثم) ولدت (ثنتان معا طلقت الأوليان) بضم الهمزة أي كل منهما (ثلاثا ثلاثا) طلقة بولادة من ولد معها وطلقتان بولادة الأُخريين ولا يقع على الأُخريين بولادتهما شيء (وقيل) طلقت كل منها (طلقة) فقط بولادة رفيقتها وانتفت الصحبة من حينئذ (والا عريان) بضم الهمزة أي كل منهما (طلقتين طلقتين) فتطلق كل منهما طلقتين بولادة الأوليين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتنقضي عدتهما بولادتهما ولو ولدت ثلاث معائم الرابعة طلق كل منهنّ ثلاثا ثلاثا و إن ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقت الاولى ثلاثا،

(قوله لمامر) أي من قوله إذ به يتم الفصال الخ (قوله حوامل منه) إنما قيد به لتنقضي عدتها بولادتها و إلافالحكم من حيث وقوع الطلاق لايتقيد (قوله تاماً) أي الخلق (قوله قال الشيخ الخ) أى في بعض نسخ المنهج هنا و إلافني كلام شيخنا الزيادي أن هذا للولى العراقي وأن الشيخ رد. في شرح البهجة وتبعه هنا على مافي بعض النسخ ولم يتعقبه.

هنا : أمالو ولدتهم معا فيقع الثلاث وتعتد بالأقراء فان لم يقــل هنا ولدا ولا نواه فكذلك وإلا وقعت واحسدة فقط (قوله حوامل منه) إنما قيد به لقول المصنف فها يأتى وانقضت عدتهما بولادتهما (قوله على كل واحدة) فيه حزازة مع قول المصنف ثلاثا ثلاثا (قوله لاعلى نفسها شيء) الأولى حذف لفظ شيء (قوله فان أسقطت) أي الحوامل (قوله بعد وقوع الأوّل) انظر ماالمر ادبالأول مع أن الكلام هنا في المعية (قوله أما من ألحق بكاما الخ) في التعبير بأما هنا مع دخول مابعدها فها قبلها قلاقـة وإيهام (قوله بحيث لاتنقضي عدة واحدة با قرائها الخ) لامعنى له هنا مع فرضه المسئلة فما إذا كنّ حوامل منه (قوله فلا تؤثر ولادتهن الخ) عبارة الجلال المحلى فلا تؤثر ولادتهن في حق الا ولى وولادة بعضهن في حق بعضهن (قوله أي كل منهما) فيه وفيا بعده مامر (قوله ولا يقع على الا خريين بولادتهما) أى أنفسهما شيء لاموقع له هنا مع أنه سيذ كر. أيضا فى محله (قوله ولا يقع

عليهما بولادة الأخرى شيء) يعني ولا يقع على واحدة منهما بولادة من معها شيء.

وكل من الباقيات طلقة فقط و إن ولدت ثنتان صرتبا ثم ثنتان معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخريان طلقتين طلقتين وإن ولدت ثنتان معائم ثنتان مرتبا طلق كلمن الأوليين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين و إن ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثمواحدة طلق كل من الأو لى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها،وقد علم أن الحاصل ثمان صور لأن الأربع إما أن يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معا ثم واحــدة أو تلد الأر بـع معا أو ثنتان معا ثم ثنتان معا أو واحدة ثم ثلاث معا أو واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة أو ثنتان معا ثم ثنتان متعاقبتان أو عكسه وأن ضابطها أن كلا تطلق ثلاثا إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين، وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا ولو قال إن حضت فأنت طالق طلقت بأول الحيض المقبل فاو علق حال حيضها لم تطلق حتى تطهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين عمدم وقوعه أو إن حضت حيضة فأنت طالق فبتمام حيضة مقبلة لأنه قضية اللفظ (وتصدق بمينها في حيضها) و إن خالفت عادتها (إذا علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وكذبها الزوج لأنها أعرف به منه ولأنها مؤتمنة عليه لقوله تعالى _ ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن _ و إقامة البينة عليه و إن شوهد الدم تتعذر أي تتعسر لاحتماله الاستحاضة ومثله كل ما لايعرف إلامنها كحبها و بغضها ونيتها و إنما حلف لتهمتها في إرادة تخلصها من النكاح أما إذا صدقها زوجها فلا تحليف (لافي ولادتها) إذا علق بها طلاقها فادعتها وأنكر الزوج . وقال هــذا الولد مستعار مثلا فالقول قوله (في الأصح) لامكان إقامة البينة عليها . والثاني تصدق بمينها لعموم الآية فانها تتناول الحبل والحيض ومحل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به أما في لحوق الولد به فلا تصدق قطعا بل لابد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكرين (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كأن حضت فضرتك طالق فادعته وأنكر الزوج إذ لاطريق إلى تصديقها بلا يمين ولو حلفناها لكان التحليف لغيرها فأنها لاتعلق لها بالخصومة والحكم للانسان بمين غيره ممتنع فيصدّق الزوج بمينه على الأصل في تصديق المنكر (ولو) علق طلاق كل من زوجتيه بحيضهما معا كأن (قال) لهما (إن حضمتا فأنتما طالقان فزعمتاه) أي الحيض

(قوله أما فى لحوق الولد به الح) لايخنى أن الصورة أنه ينكر ولادتها له فلا يقال إن الولد للفراش .

I will the the third of god before my say, they are

(قوله وكل من الباقيات طلقة فقط) أى بولادة الأولى ولا يقع عليهن طلاق بولادتهن لانقضاء عدتهن بالولادة (قوله وان خالفت عادتها) أقول: مالم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لأن ما كان من خوارق العادات لا يعول عليه إلاإذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ماهومستحيل عادة فلا يقبل منها و به تعلم مافي قول سم على منهج.

فرع - لوادعت الحيض ولكن فى زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم إنهالوحاضت رجعت العدة من الأشهر الى الأقراء بر اه (قوله لعموم الآية) أى قوله تعالى ولا يحل لهن الآية (قوله ذكرين) أى أو رجل وامرأتين (قوله ولاتصدق فيه) أى الحيض وقوله فى تعليق أى تعليق طلاق غيرها على حيضها (قوله فيصدق الزوج) والقياس أنه يحلف على نفى العلم إن ادعت علمه به لاعلى البت بناء على القاعدة فيمن حلف على نفى فعل غيره (قوله فزعمتاه) أى بعد مضى زمن يمكن فيه طرق الحيض بعد التعليق أخذا من قوله الآتى ولو قالتا فورا الخ.

وصدّقهما الزوج فيه طلقتا لوجود الصفة المعلق عليها باعترافه (و إن كذبهما) فما زعمتاه (صدّق بيمينه ولايقع) الطلاق على واحدة منهما لأن الأصل عدم الحيض و بقاء النكاح ، نعم إن أقامت كل منهما بينة بحيضها وقع صرّح به في الشامل وتوقف فيه ابن الرفعـة لأن الطلاق لا يثمت بشهادتهن ويشهد له قول الرافعي لو على الطلاق بولادتها فشهد النسوة بها لم يقع ، وقول الأذرعي إنّ ماقاله ابن الرفعة ضعيف لأن الثابت بشهادتهن الحيض و إذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق ممنوع إذ لو صح ما ذكره لوقع الطلاق العلق على الولادة عنـــد ثبوتها بشهادتهنّ (و إن كذب واحــدة) منهما (طلقت) أي المكذبة (فقط) إن حلفت أنها حاضت لوجود الشرطين في حقها لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضرتها بتصديق الزوج لها ولا تطلق المصدّقة لأنه لايثبت حيض ضرتها بيمينها في حقها لأن اليمين لم تؤثر في حق غير الحالف فلم تطلق وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله من حاضت منكما فصاحبتها طالق وادّعياه وصدّق إحداها وكذب الأخرى لثبوت حيض المصدّقة بتصديق الزوج ولو قالتا فورا حضنا اعتبر حيض مستأنف ولا بدّ من استدعائه زمنا واستعمال الزعم في القول الصحيح مخالف لقول الأكثر إنه يستعمل فما لم يقم دليل على صحته أوأقيم على خلافه كقوله تعالى _ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا _ ولوقال إن حضمًا حيضة أوولدتمـا ولدا فأنتماطالقان لغت لفظة الحيضة أو الولد فان قال إن ولدتمـا ولدا واحدا أوحضما حيضة واحدة فأنتها طالقان فتعليق بمحال فلا تطلقان بولادتهما واستشكل فىالمهمات ذلك بأنا إن نظرنا إلى تقييده بالحيضة وتعذر اشتراكهما فيها لزم عدم الوقوع أو إلى المعنى وهوتمام حيضة من كل واحدة لزم توقف الوقوع إلى تمامها فالخروج عن هـذين مشكل ، ثم ما ذكر في الولد من أن لفظ واحدا تعليق بمحال يجرى بعينه في الحيضة لأنها للرة الواحدة كقوله ولدا واحدا اه. وأجاب الشيخ بائن ولدا واحدا نص في الوحدة فألغى الكلام كله وحيضة ظاهر فيها فالغيتوحدها و بالغائهاسقط اعتبارتمام الحيضة ولوقال لثلاث أو أربع إن حضتن فأنتن طوالق وادعينه فصدّق بنّ إلا واحدة فحلفت طلقت وحدها و إن كذب ثنتين وحلف فلا طلاق كتكذيب الجميع وإن صدق

(قوله صدق بيمينه) أى أنه لايعلم حيضهما لأنه حلف على ننى فعل الغير واليمين فيه على ننى العلم لاعلى البت (قوله وتوقف فيه) وجه التوقف ظاهر بل يؤخذ اعتماده من تضعيفه كلام الأذرعي (قوله إذ لوصح ماذكره) أى الأذرعي (قوله لغت لفظة الحيض) أى وطلقتا بحيضهما أوولادتهما وإن لم يبين ذلك حيضة منهما ولا ولدا (قوله ثم ماذكر في الولد) لايقال هو سوى بينهما أولا في قوله فتعليق بمحال فلايطلقان. لأنا نقول الراد مماذكره الاستدلال على ماذكر من أنه تعليق بمحال فيهما ألان الحيضة الواحدة ليست مذكورة في كلامهم بل هي بحث لبيض التأخرين فاستدل على أن التعليق فيها تعليق بمحال بماذكروه في الولد الواحد (قوله بأن ولدا واحدا) أى وكذا حيضة واحدة (قوله وحيضة) أى بدون واحدة ظاهر فيها لائن التاء لارة وتحتمل لإرادة الماهية فيا فرق به الشيخ إنما هو بين قوله ولدا واحدا و بين قوله حيضة من غير تقييد بالوحدة ومثله يجرى فيا لوقال ولدا واحدا وقوله ولدا بلا تقييد (قوله طلقت وحدها) طلقة إن علق بها .

(قوله نعم إن أقامت كل منهما بينة الخ) عبارة التحفة نعم إن أقامت كل بينة بحيضها وقع على مافي الشامل و يتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة إذ لاشت بهن الطلاق كا يصرح مه مامر آنفا في الحميل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعـة في إطلاق الشامل إلى آخر ماذكره وبه يعلم أن في عبارة الشارح سيقطا أو خللا (قوله بيمينها في حقها) الضمير في عمينها للضرة وفي حقها للصدّقة (قوله اعتسر حيض مستأنف العبارة من الصعوبة وعدم إفهام المراد (قوله مخالف لقول الأكثرالي) قال في التحفة و بالتوقف على تصديقه يعلم أنه استعمل الزعم فيحقيقته وهو مالم يقم عايه دليل وإلالم عتج لصديقه (قوله أو حضمًا حيضة واحدة) ليست هذه في الروض الذى تبعه الشارح مع شرحه هنا في عبارتهما وإنما ذكرها الشارح بطريق المقايسة وكان ينبغى إسقاطها واستشكال المهمات إنما هو فمالو قال إن حضمًا حيضة من غير

الكل طلقن و إن قال لأر بع كلما حاضت واحدة منكنّ فأنتن ّ طوالق فحاضت ثلاث منهنّ طلق الأربع ثلاثا ثلاثا وإن قلن حضن فكذبهن وحلفن طلقت كل واحدة طلقة واحدة أو صدق واحدة فقط طلقت طلقة بقولها والمكذبات طلقتين طلقتين أو صدق ثنتين طلقتا طلقتين طلقتين والمكذبات ثلاثا ثلاثا أو صدق ثلاثا طلق الجميع ثلاثا ثلاثا وإن قال كلما حاضت واحدة منكنّ فصواحبها طوالقفادّعينه وصدّقهنّ طلقن ثلاثا ثلاثا و إنكذبهنّ لمتطلقواحدةمنهنّ و إن صدّق واحدة طلقت الباقيات طلقة طلقة دونها وإن صدق ثنتين طلقتا طلقة طلقة والمكذبتان طلقتين طلقتين و إنصدق ثلاثًا طلقن طلقتين طلقتين والمكذبة ثلاثًا ولوعلق طلاقها برؤية الدم حمل على دم الحيض فيكنى العلم به كالهلال فان فسر بغير دم الحيض وكان يتعجل قبل حيضها قبل ظاهرا و إن كان يتأخر عنه فلا أو قال لحائض أنت طالق ثلاثا فى كل حيض طلقة طلقت طلقة واحدة فى الحال والثانيـة والثالثة مع صفتهما وفى التعليق بنصف حيضة تطلق بمضى نصف أيام العادة (ولو قال إن أو إذا أو متى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثًا فطلقها وقع المنجز فقط) لا المعلق إذ لو وقع لمنع وقوع المنجز و إذا لم يقع لم يقع المعلق لبطلان شرطه وقد يتخلف الجزاء عن الشرط بائسباب نظير مام في أخ أقر بابن لميت يثبت نسبه ولايرث ولأن الطلاق تصرف شرعى لا يمكن سدّه ، ونقله ابن يونس عن أكثر النقلة منهم ابن سريج (وقيل ثلاث) واختاره أئمة كثيرون متقدّمون المنجزة وطلقتان من الثلاث المعلقة ، إذ بوقوع المنجزة وجــد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهنّ فيقع من المعلق تمامهنّ و يلغو قوله قبله لحصول الاســـتحالة به ، وقد مرّ ما يؤيد هـذا تاءًييدا واضحا في أنت طالق أمس مسـتندا إليه حيث إنه اشـتمل على ممكن ومستحيل فأُلفينا المستحيل وأخذنا بالمحكن ولقوّته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نصرة الدور الآتي (وقيل لاشيء) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقل عن النص والأكثرين واشتهرت المسئلة بابن سريج لأنه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها لتصريحه في كتاب الزيادات بوقوع المنجز ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردي من نقل عنه عدم وقوع شيء وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الإجماع و إلى أن القول به زلة عالم وزلات العاماء لايجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال البلقيني كابن عبد السلام بنقض الحكم لأنه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به حاكم مقلد للشافي لم يبلغ درجة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب منسدرج في الحسكم بخلاف ما أنزل الله قال الروياني ومع اختيارنا له ،

(قوله و إن قلن حضن) كذا في النسخ بلا أألف في نون حضن ولا يخيني أن الصواب إلحاقها لأنه ضمير التكلم ومعه غيره وليس ضمير الغائبات على أن المراد أن كل واحدة قالت حضت أنا (قـوله و إن كذبهن) أي ولم يحلفن (قوله ونقله ابن يونس الخ) عبارة التحفة ونقله ابن يونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريم (قوله ويؤيد رجوعـه تخطئة الماوردي الخ) أي لأنه إذا رجع فالناقل عنه مخطى .

(قوله و إن كان يتأخر عنه فلا) أى ويدين (قوله بمضى نصف أيام العادة) وقياس ما تقــتم فيما لوقال أنت طالق بنصف نصف الشهر الأوّل أنه لوكانت عادتها خمسة عشر يوما بلياليها وانطبق ابتداء حيضها على أوّل الليل أن انتصافه بمضى سبعة أيام والليلة الثامنة أى فتطلق لفجر الثامن أو على أوّل النهار فبسبع ليال وثمانية أيام أى فتطلق بغروب شمس الثامن أو ابتدائها في أثناء يوم أوليلة اعتبر نصف الخسة عشر ملفقا على مايقتضيه الحساب (قوله منهم ابن سريح) هذا موافق لما ياتى من أنه رجع إلى وقوع المنجز (قوله في الحكم بخلاف ما أنزل الله الح) هل من ذلك الاختلاف بين حج والشارح ونحوها من المتاخرين كالسبكي والزركشي والبلقيني وما المراد

لاوجه لتعليمه للعوام وقال غييره الوجه تعليمه لهم لأن الطلاق صار في ألسنتهم كالطبع لايمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم أولى من الحرام الصرف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق ، وقال ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو محيت هـذه السـئلة ، وابن سريج برىء مما ينسب إليه فيها . وقال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى بقوله في صحة الدور بعد الستائة إلا السبكي ثم رجع والأسنوى وقوله إنه قول الأكثر منقوض بائن الأكثر على خلافــه ، وقد قال الدارقطني خرق القائل به الإجماع (ولو قال إن ظاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح (بعيبك) مثلا (فائنت طالق قبله ثلاثا ثم وجــد المعلق به) من الظهار وما بعده (فني صحتــه) أي المعلق به من الظهار ومابعده (الخلاف) السابق فان ألغينا الدور صح جميع ذلك و إلا فلا فعلى الثالث يلغوان جميعًا ، ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال إن وطئتك) وطأ (مباحًا فأُنت طالق قبله) و إن لم يقل ثلاثًا (ثم وطيء) ولوفى نحو حيض إذ المراد المباح لذاته فلا ينافيـــه الحرمة العارضة فخرج الوطء فى الدبر فلا يقع به شيء خلافا للأذرعي لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما ياتى بائن عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يا تى للدور (لم يقع قطعا) للدور إذ لو وقع لخرج الوطء عن كونه مباحاً ولم يقع ولم يائت هنا ذلك الخلاف لأن محله إذا انسد بتصحيح الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعيــة وذلك غــير موجود هنا ولو قال لمدخول بها إن طلقتك طلقة رجعية فائنت طالق قبلها طلقتين أوثلاثا فطلقها رجعية فدور فتقع الواحدة على المختار فان اختلعها أوكانت غير مدخول بها وقع المنجز ولادور لأن الصفة لم توجد و إن قال إن طلقتك رجعيا فائنت طالق معه ثلاثا فدور و يقع مانجز على المختار أو قال لزوجته متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدى حر قبله ومتى دخلها وهو عبــدى فأنت طالق قبله ثلاثًا فدخلا فدور ولايأتى في هــذه القول ببطلان الدور إذ ليس فيها ســد باب التصرف و إن ترتبا دخولا وقع على السبوق فقط و إن لم يذكر لفظ قبله في الطرفين ودخلا معا عتق وطلقت و إن ترتبا فكما سبق آنفا في نظيرتها ولوقال لزوجته متى أعتقت أنت أمتى وأنت زوجتى فهى حرة ثم قال لها متى أعتقتها فائت طالق قبل إحتاقك إياها بثلاثة أيام ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث عتقت ولم تطلق أو بعدها لم يقعا (ولوعلقه) أى الطلاق (عشيئتها خطابا) كائت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فائت طالق (اشترطت مشيئتها)

بالصحيح من المذهب فانا نرى النووى مشلا اختلف كلامه فرى في الروضة على شيء وجرى في النهاج على شيء واختلف المتأخرون في الراجح منهما فمنهم من جرى على ترجيح ما في المنهاج ومنهم من جرى على ترجيح مافى الروضة فليراجع (قوله لاوجه لتعليمه للعوام) أى لا يجوز ذلك على المعتمد (قوله ولوفى نحو حيض) و بقي مالوقال لهما إن وطئتك وطأ محرما فأنت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق أملا ؟ فيه نظر والأقرب الأوّل (قوله وفارق مايأتي)المراد أنه إن وطيء في الدبر لاتطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته و إن وطيء في غيره فكذلك لكن للدور فعلم أنه لا يابحتها طلاق مطلقا و إن اختلفت جهة عدم الوقوع (قوله فدخلا) أى معا أخذا من قوله و إن ترتبا (قوله فدور) أى فلا وقوع ولاعتق (قوله وقع على السبوق) أى أمر التعليق وهو الطلاق أو العتق (قوله أوقال لزوجته (قوله قبل ثلاث) أى قبل مضها وقوله عتقت أى ولاطلاق .

(قوله فحرج الوطء في الدبر) أي خرج عن كونه من أفراد مسئلتنا التي انتـفى الوقوع فيها للدور وإن وافقها في الحكم لكن في هـذا السياق صعوبة لانخف (قوله ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث) أي بأن وكلها و إلا فمجرد هـذا التعليق ليسفيه تفويض العتق لها كما لايخني (قوله ولم تطلق) أى لعدم وجود صفة طلاقها التي هي مضي ثلاثة أيام بعد التعليق.

وهي مكافة أو سكرانة باللفظ منجزة لا معلقة ولا مؤقتة أو با شارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ويوجه بائن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعاليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في إتيانها بشئت بدل أردت في جواب إن أردت لا يقع ومخالفة الأنوارله فيها نظر (علىفور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير ما من في الخلع لأنه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولأنه في معنى تفويض الطلاق إليها وهو تمليك كما من مع لوقال متى أو أى وقت مثلا شئت لميشترط (أوغيبة) كزوجتي طالق إن شاءت و إن كانت حاضرة سامعة (أو بمشيئة أجنى) كان شئت فزوجتي طالق (فلا) يشترط فور لجوابها (في الأصح) لبعد التمليك في الأوّل مع عدم الخطاب ولعدم التمليك في الثاني . والثاني يشترط الفور نظرا إلى تضمن التمليك في الأولى و إلى الخطاب في الثانيــة ، نعم إن قال إن شاء ز يد لم يشترط فور جزما ولوجمع بينه و بينها فاحكل حكمه لو انفرد (ولوقال المعلق بمشيئته) من زوجة أو أجنبي (شئت) ولوسكران أو (كارها) للطلاق (بقلبه وقع) الطلاق ظاهرا و باطنا لأن القصد اللفظ الدال لافي باطن الأمر لخفائه (وقيل لايقع باطنا) كما لوعلق بحيضها فأخبرته كاذبة وردّ بأن التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ومن ثم لووجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع إلا إن قال شئت بقلبك قال في المطلب ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع بلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى _ عن تراض منكم _ وحمله الأذرعي على نحو بيع لنحو حياء أو رهبة من الشترى أورغبة في جاهه ولو علق بمحبتها له أورضاها عنه فقالت ذلك كارهة بقلبها لم تطلق كما بحثه فىالأنوار أي باطنا (ولا يقع) الطلاق (بمشيئة صي وصبية) لإلغاء عبارتهما فىالتصرفات كالمجنون (وقيل يقع ؛)مشيئة (مميز) لأن لهـا منه دخلا في اختياره لأبو يه وردّ بظهور الفرق إذ ماهنا تمليك أو شبهه ومحل الخلاف إن لم يقل إن قلت شئت و إلاوقع بمشيئته لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ الشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضي الملك أو شبهه هذا هو الذي يتجهف التعليل

(قوله ولو سكران) الواو فيه للحال ليتأتى الخلاف في الكاره الذي صار معطوفا على هذا وقضية حيائلة أن الخلاف حيائلة أن الخلاف فليراجع (قوله أو رغبة في جاهه) أي بخلاف ما إذا كره لحبته للبيع فقر أودين فيحل باطناقطعا فقر أودين فيحل باطناقطعا هو تمة كلام الأذرعي.

(قوله وهو مجاس التواجب) أى بأن لا يتخلل بينه ما كلام أجنبي ولا سكوت طويل لكن قضية التعبير بني العقود أن الفور هنا معتبر بما في البيع فيكون السكوت الضر هنا بقدر السكوت الضرثم لكن تقدّم في أوّل فصل الاستثناء أن ماهنا أضيق من العقود وعبارته ثم وعلم بذلك ماصر حوا به وهو أن الاتصال هنا أبلغ منه بين إيجاب نحو البيع وقبوله ودعوى أن ماتقرر يقتضي كونه مثله ممنوع بل لوسكت ثم عبثا يسيرا عرفا لم يضر و إن زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا لأنه يحتمل بين كلام اثنين مالا يحتمل بين كلام واحد اه ولا يخالف ماذكره هنا من أن السكوت اليسير لا يضر لأن هذا بين كلامه وكلامها فهو بين كلام اثنين وما تقدّم في كلام واحد لأن الستثنى والستثنى منه في كلام شخص واحد (قوله لم يشترط) أي فورا (قوله لوانفرد) وهو الفورية فيها دونه (قوله أي باطنا) أي وعليه لوعلم بطريق مّا أنها قالته كارهة له بقلبها حل له وطؤها لعدم الطلاق (قوله بمشيئة صبي) والعبرة بحال التعليق حتى لوعلق الطلاق بالمشيئة وكان المعلق بمشيئة عبر مكاف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا زيادى .

في التحفة (قوله فتعلق باعدها) أي فلا تطلق الا إنشاءتأحدها (قوله كاولاأبوك لطلقتك) معطوف على لولا أبوك فهو من مدخـول أنت طالق أي ڪقوله أنت طالق لولا أبوك لطلقتك ووجه عدم الوقوع حينئذكا فيشرح الروض أنه أخبر أنه لولا حرمة أبها لطلقها وأكدهذا الخبر بالحاف بطلاقها ومن ثم قيده الشارح عا إذا صدق في خيره وقد علم بذلك أنقول الشارح فها رأتي هذا إن تعارفوه أى أنت طالق في مثلل هـ ذا التركيب وعبارة الروض وشرحه لو قال أنت طالـق لولا أبوك ونحـوه كلولا الله ولولا دينك لم تطلق إذ المعنى لولاه لطلقتك ، وكذا لاتطلق لو قالأنت طالق لولا أبوك لطلقتك لأنه أخبر أنه لولا حرمة أسها لطلقها وأكد هذا الخبر بالحلف بطلاقها كقوله والله لولا أبوك لطلقتك هذا إن تعارفوه عينا بينهم فان لم يتعارفوه يمينا طلقت وهذا من زيادته هنا أخذا من كلام الأصل بعد ومحل عدم الطلاق اذا صدق فيخبره فان كذب فيه طلقت باطنا وان أقر به أى بكذبه

(ولا رجوع له قبل المشيئة) نظرا إلى أنه تعليقظاهرا وإن تضمن تمليكا كا لايرجع في التعليق بالإعطاء قبله و إن كان معاوضــة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء ز بد طلقــة فشاء) ز بد (طلقة) فأكثر (لم تطلق) لأنه أخرج مشيئة زيد واحدة عن أحوال وقوع الطلقات فلا يقع شيء كما لو قال إلا أن يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث (وقيل تقع طلقة) إذ التَّقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع فالإخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته هذا لأنه غلظ على نفسه كما لو قال أردت بالاستثناء عدم وقو عطلقة إذا شاءها فيقع طلقتان و يأتى قر يبا حكم مالو مات وشك فى نحو مشيئته ولو علق بمشيئة الملائكة أو بهيمة لم تطلق أوقال لامرأتيه طلقتكما إن شئتها فشاءت إحداهما لم تطلق أو شاءت كل منهما طلاق نفسها دون ضرتها فق وقوعه وجهان أوجههما لا ، لأن مشيئة كل منهما طلاقهما علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضرتها وقوله أنت طالق شئت أم أبيت طلاق منجز أو شئت أو أبيت تعليق بأحدهما أوكيف شئت أو على أى وجه شئت طلقت شاءت أم لا على ماجزم به ابن المقرى تبعا لصاحب الأنوار لكن كلام الروضة في أواخر العتق يقتضي عـدم الوقوع مالم تشأ في الحجاس الطلاق أو عدمـه وهو الأوجه وسيأتى ثم تصحيحه عن ابن الصــباغ ومقابله عن أبى حنيفــة ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شئت فشاءت أقل لم تطاقي أو واحدة إن شئت فشاءت ثلاثا أو ثنتين فواحدة أو ثلاثا إلا أن يشاءأبوك مثلا فشاء واحــدة أو أكثر فلا مالم يرد إلا أن يشاء وقوع واحدة فتقع أو واحــدة إلا أن يشاء أبوك ثلاثًا فشاءها فلا أو شاء دونها أو لم يشأ فواحدة أو أنت طالق لولا أبوك أو لولا دينك لم تطلق كاولا أبوك لطلقتك وصدق في خبره فان كذب فيه طلقت باطنا و إن أقر بكذبه فظاهرا هذا كله إن تعارفوه يمينــا بينهم و إلا طلقت أو أنت طالق إلا أن يبـــدو لفلان أو يريد أو يشاء أويرى غير ذلك ولم يبد له طلقت قبيل نحو موته أو إلا إن أشاء أو يبدو لي ولم يقصد التعليق قبل فراغ لفظ الطلاق طلقت حالا (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار (ففعل ناسيا للتعليق أو مكرها) عليه أو جاهلا بائنه المعلق عليه ، ومنه كما ياتي في التعليق بفعل الغير أن يخبر من حلف زوجها أنها لاتخرج إلا بإذنه بائنه أذن لها و إن بان كذبه قاله البلقيني وما لو خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين أو أنها لاتتناول سوى المرة الأولى فخرجت ثانيا وفيه ردّ على ماقاله ولده الجـلال لو حلف لاياء كل كـذا فا خبر بموت زوجته فاء كـله فبان كـذ.ه حنث لتقصيره ولو فعل الحلوف عليه معتمدا على إفتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث ،

(قوله أو بهيمة لم تطلق) أى لأنه تعليق بمستحيل و ينبغى عدم الوقو ع لونطقت البهيمة بالمشيئة بالفعل أخذا بما تقدم في الصبي والصبية من إلغاء عبارتهما (قوله قبيل نحو موته) أى كنونه المتصل بالموت (قوله كدخوله الدار) أى وقد قصد حث نفسه أو منعها بخلاف ماإذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين اه حج ونقل سم عن الشارح أن الاطلاق في فعل نفسه كهو في فعل غيره وأن كلا منهما كقصد المنع أو الحث (قوله أنها لا تخرج الا با ذنه) ومثله مالوحلف أنها لا تعطى شيئامن أمتعة بيتها إلا با ذنه فأتى إليها من طلب منها قائلاإن زوجك أذن لك في الاعطاء و بان كذبه، ومنه أيضا ماوقع السؤال عنه فيمن حلف على زوجته أنها لا تذهب إلى بيت أبيها فذهبت في غيبته فلما حضر سألها وقال لها أما تعلمين أنى حلف أنك لا تذهبين إلى بيت أبيها فذهبت في غيبته فلما حضر سألها وقال لها أما تعلمين أنى حلف أنك لا تذهبين إلى بيت أبيك فقالت نعم لكن قدقيل لى إنك فديت يمينك فلا وقوع .

أى وإن لم يكن أهلا للا فتاء كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لاعلى الأهلية ولا ينافي مانقرر حنث رافضي حلف أن عليا أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما ومعتزلي حلف أن الشرّ من العبد لأن هذين من العقائد المطاوب فيهـ القطع فلم يعــذر المخطيء فيها مع إجماع من يعتد باجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا (لم تطلق في الأظهر) للخبر الصحيح «إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أي لايؤاخذهم بأحكام هذه الشافعي وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الإفتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق على الأوّل بين الحلف بالله و بالطلاق ولا بين أن ينسي في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على مالم يفعله أنه فعله أو بالعكس كائن حلف على نني شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له . والحاصل من كلام طويل في كلامهما ظاهره التنافي أن من حلف على الشيء الفلاني أنه لم يكن أو كان أو سيكون أو إن لم أكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظنا منه أنه كذلك أو اعتقادا لجهله به أو نسيانه ثم تبين أنه على خلاف ماظنه أو اعتقده فان قصد بحلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فما انتهي إليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حنث لأنه إنما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه و إن لم يقصد شيئا فكذلك حملا للفظ على حقيقته وهي إدراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لابحسب ما في نفس الأمر وللخبر المذكور وما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره من الحنث مفرع على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا وقد صرح الشيخان وغيرها بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع ومحل عدم الحنث فما من مالم يقل لا أفعله عامدا ولا غيره و إلا بأن علق بفعله و إن نسى أو أكره أو قال لا أفعله لا عامدا أو لا عـير عامد حنث مطلقا اتفاقا وألحق به مالو قال لا أفعله بطريق من الطرق (أو) علق (بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (عن يبالي بتعليقه) بائن تقضى العادة والمروءة بائه لا يخالفه و يبر قسمه لنحو حياء أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشييح فلونزل به عظيم قرية فحلف أن لايرتحل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير بتعليقه يعني وقصد إعلامه به (فكذلك) لايحنث بفعله ناسيا للتعليق أو المعلق به أو مكرها (والا) بائن لم يقصد الحالف حثه ،

الستقبل) أى الذى هو صورة المتن (قوله يعنى وقصد إعلامه) أى زيادة على علم المحلوف عليه وسيأتى ما فيه و يجوزأن بكون مراده به تأويل معنى العلم فى المتن فمراد المتن بكون المحلوف عليه علم أن الحالف قصد وإن لم يناسب ما يأتى له وإن لم يناسب ما يأتى له إعلامه وقصد منعه من المفعل .

(قوله ولا بين أن ينسي في

(قوله و إن لم يكن أهلا للإفتاء) ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الحالف له بعد حلفه إلا إن شاء الله ثم يخبر بائن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر المخبر والظاهر أن مشله مالو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة الاخبار وحينئذ فلا يقال ينبغي الوقوع لأنه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع و يدل لهذا قول الشارح بعد والحاصل من كلام طويل في كلامهما الخ (قوله وان لم يقصد) أي بأن أطلق (قوله فهو مثال لما ذكر) أي من التعليق على فعل من يبالي ففيه التفصيل الآتي (قوله أو مكرها) أي ولم يكن الحالف هو المكره له اه سم على حج قال حج ومن الإكراه أن يعلق بانتقال زوجته من بيت أيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وان كان هو المدعى كا اقتضاه اطلاقهم وليس من تفو يت البر "بالاختيار كا هو ظاهرلأن الحكم ليس اليه و يقاس بذلك نظائره اه و كتب عليه سم ما نصه يو افق ذلك ما أفق به الشهاب الرملي فانه سئل عمن علق أنه متي نقل

أو منعه أو لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان والحجيج أوكان يبالى ولم يعلم وتمكن من إعلامه ولم يعلمه كاشمله كلامهم (فيقع قطعا) ولو ناسيا لأن الحلف لم يتعلق به حينشذ غرض حث ولا منع لأنه منوط بوجود صورة الفعل ، نعم لو علق بقدوم زيد وهو عاقل فحق ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبرى ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون علق بفعلهم فأكرهوا عليه لأن الشارع لما ألغى فعل هؤلاء وانضم إليه الإكراه صاركلا فعل بخلاف فعل غيرهم وحكم اليمين فيما ذكر كالطلاق ولا تنحل بفعل الجاهل والناسي والمكره .

زوجته من سكن أبويهما بغير رضاها ورضا أبويهما وأبرأته من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طالقة طلقة تملك بها نفسها فهل له حيلة فىنقلها ولا يقع الطلاق . فأجاب بقوله يحكم عليهــا الحاكم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره أنه يخلص بذلك و إن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الأيمان مانصه: سـئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لايسافر إلى مصر في هذه السفينة فجاء ريس السفينة واستأجره إلى مصر وأنه استأجره إجارة عين للعمل فى سفينته وهو ممتنع منالسفر معه فألزمه الحاكمبالسفر معه وحكم بالسفر في السفينة لتوفية ما استاء جره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟ فا ُجاب با ُنه يقع لتفويته البرّ باختياره ولا يكون إلزام السفر معه مانعا من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الإكراه فىشىء كما لوحلف لايبيت عند زوجته فاستاء جرته للإيناس به وحكم عليه الحاكم بالمبيت عندها فانه يحنث لما ذكر وقد تقدّم مني إفتاء بخلاف ذلك فاحذره (قوله أو منعه) أي أو أطلق على مانقله سم على حج عن الشارح وعليه فيحمل قوله هنا و إلا على مالوقسد التعليق فقط ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا تشاجر مع أم زوجته و بنتها في منزلها فحلف بالطلاق أنهـا لاتاءتي إليه في هذه السنة ولم تشعر الزوجــة باليمين ثم إنهـا آتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة أم لا وهو عدم الحنث وعدم انحلال اليمين فمتى عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحلف وقع عليه الطلاق (قوله وتمكن من إعلامه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا قال لزوجته إن لم تبسى لى بسيسة فى هذه الليلة فا نت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه فى محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها وهو متمكن من إعلامها فحيث لم يعلمهـــا مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد فكائنه قال إن مضت الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك ، وفي حج فرع لو حلف أنه لاينسي فنسي لم يحنث لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث اه (قوله وهو عاقل) أى والحال أنه عاقل الخ (قوله بخلاف فعل غيرهم) أى غيير

المذكورين من هؤلاء فانه لافرق في الحنث بفعلهم بين المكره وغميره حيث لم يبالوا بالتعليق.

(قوله ولم يعلم) هذا مفهوم قول المتن علم لكن قضيته أن الوقو عفهذه أيضا مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والأصح منه عدم الوقوع بل قال حج إنه المنقول المعتمد ومن ثم قال أعنى حج أن هذه الصورة غير مرادة المصنف (قوله وإن عكن من إعلامه) المناسب في الغاية و إن لم يتمكن من إعلامه كا لا يخفي (قوله لأن الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حثالخ) لايناسااصورة الأخيرة (قوله بخلاف فعل غيرهم) أي من لايبالي .

(de)

في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أوثلاث لم يقع عدد) أكثر من واحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق ولا تكفي الإشارة لأن الطلاق لا يتعدد إلا بلفظ أونية ولم يوجد واحد منهما، ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كا قال (فان قال مع ذلك) القول المقترن بالإشارة (هكذا) طلقت (في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا) ولا يقبل في إرادة واحدة بل يدين لأن الإشارة بالأصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كا في خبر «الشهر هكذا وهكذا» إلى آخره هذا إن أشار إشارة مفهمة للثنتين أو الشارث لاعتيادها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصصها بأنها للطلاق، وخرج بمع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء وإن نواه إذ لاإشعار للفظ بطلاق و به فارق أنت ثلاثا (فان قال أردت بالإشارة) في صورة الثلاث (القبوضتين صدّق بمينه) إذ اللفظ محتمل له فيقع ثنتان فقط فان عكس فأشار بائنتين وقال أردت بها الثلاث القبوضة صدّق بالأولى لأنه غلظ على نفسه ولوكانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينو عددا وقع واحدة كا بحثه الزركشي أو قال أنت نفسه ولوكانت الإشارة بيده غموعة ولم ينو عددا وقع واحدة كا بحثه الزركشي أو قال أردت به الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره أو أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره أو أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت من ثلثه طالق طلقتين وقال سيده) له (إذامت فأنت حرّ فعتق به) أى بموت السيد بأن خرج من ثلثه طالق طلقتين وقال سيده) له (إذامت فأنت حرّ فعتق به) أى بموت السيد بأن خرج من ثلثه

(فصل)

في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قوله وأنواع من التعليق) أى وما يتبع ذلك كما لو قيل له أطلقت زوجتك الخ (قوله وأشار بأصعين) ينبغى ولو لرجله اه سم على حج . أقول: بل ينبغى أن مشل الأصبعين غيرهما مما دل على عدد كعودين (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء عقارنة نية الكناية لها على ماتقدم اه سم على حج (قوله بمنزلة النية كما في خبر الخز) عبارة الشيخ عميرة ووجهه أن اللفظ مع الاشارة يقوم مقام اللفظ مع العدد كما في قوله عليه الصلاة والسلام «الشهرهكذا وهكذا وأشار بأصابعه وخنس إبهامه في النالثة وأراد تسعاوعشرين» اه وبه فارق أنت ثلاثا) أى كالنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديدها اه سم على حج (قوله وبه فارق أنت ثلاثا) أى فانه كناية فان نوى به الطلاق الثيلاث وأنه مبنى على مقدر أى أنت طالق ثلاثا وقع و إلا فلا كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل: ولو قيل له قل هى طالق فقال الخوانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على حج هذا وقد يقال قبول وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على حج هذا وقد يقال قبول تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلت عليه القرينة ، نفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلت عليه القرينة ، ونوى الطرق كم المائع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمدر ونوى الطالق لم يقع) قد يقال ما المانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمدر ونوى الطالق لم يقع) قد يقال ما المانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمدر وقوله كله المورية وكورى الفرس أن كونه كناية فإنه لو صرح بالمدر والوس كاله كل مع كون المالنع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمدر وقوله كلا المورى المالية في المورى الم

فص_ل في الإيشارة إلى العدد (قوله عند قوله طالق) تقدم له في فصل في تعدد الطلاق بنية العددفيه بعد قول المصنف قال طلقتك أوأنت طالق ونوى عددا وقعوكذا الكناية مانصه ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظأو بعضه على مامر اه ومراده الذي مرفى الكناية والذي اعتمده فها أنه تكفي النية عندأي جزء من أجزاء أنت بائن مثلا فليراجع وليحرر (قوله لاعتيادها) تعليل لاشتراط الافهام فى الاشارة فالضمير في اعتيادها راجع إلى مطلق الاشارة (قوله ولا باطنا) في بعض الموامش عن الشهاب سم أن والد الشارح يخالف في هذا في فتاويه .

أوأجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فأنت طالق طلقتين وقال سيده إذاجاء الغد فأنت حر" (فالأصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة الكبرى (بل له الرجعة) في العدّة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لأئن الطلقتين والعتق وقعا معا بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرّية لتشوّف الشارع لها وكما تصح الوصية لمدبره ومستولدته مع أن استحقاقهما يقارن الحرية فجعل كالمتقدّم عليها. أما عتق بعضه فيقع معه ثنتان وتحتاج إلى محلل لأن المبعض في العدد كالقنّ ، وخرج باذا مات سيده مالو علقهما با خر جزء من حياة سيده فيحتاج لمحلل لوقوعهما في الرق. والثاني تبين بالطلقتين بموت سيدها وهو وارثه فمات السيد انفسخ النكاح ولم تطلق و إن كانت مكاتبة أو كان على السيد دين لأنها بموته تنتقل إليه كلها أو بعضها فينفسخ النكاح فلا يصادف الطلاق محلا. أما المدبرة فتطلق إن عتقت بموتسيدها ولو باجازة الوارث العتق (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة) لعدم مخاطبتها حقيقة (وتطلق المجيبة في الأصح) لأنها المخاطبة به حقيقة ولا اعتبار بالظنّ البين خطؤه . والثاني لا لانتفاء قصدها ، وخرج بيظنها المناداة الذي هو محمل الخلاف علمه أو ظنه أن الجيبة غمير المناداة ، فإن قصدها طلقت فقط أو المناداة طلقتا ، فإن قال لم أقصد المجيبة دين (ولو علق) طلاقها (بأ كل رمانة وعلق بنصف) كاين أكلت رمانة فأنت طالق و إن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين ، فإن علق بكاما فثلاث لأنها أكلت رمائة مرة ونصفا مرتبين ولو قال رمانة فأكلت نصفي رمانتين لم يقع شيء لأنهما لايسميان رمانة ،

(قوله فعل كالمتقدّم عليها) صوابه فعلت كالمتقدّمة عليه.

فقال أنت طلاق كان كناية كما من فما المانع من اعتبار إرادته حيث نواه كما في صورة النصب إلا أن يقال إن ثلاثًا عهد استعمالها صفة لطلاق بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لإيقاع الطلاق بنحو أنت الطلاق الثلاث حتى لوذكر ذلك لم يكن صريح طلاق (قوله فجعل كالمتقدّم) أي فجعل الوصية لهما للزوم استحقاقهما مع الرق فكان الأولى فىالتعبير أن يقول فجعلت أي الحرية متقدّمة عليه أي الاستحقاق ، وعبارة حج يقارن العتق فجعل كالمتقدّم عليه أي فجعل العتق كالمتقدّم على الاستحقاق وهي ظاهرة ، وقوله عليها أي الحرية (قوله أما عتق بعضه) قسيم لما فهم من قوله فعتق به من أن العتق لكله (قوله وهو) أى الزوج وارثه الخ (قـوله انفسخ النكاح) وتظهر فائدته فما لوعلق طلاقها ثلاثا ثمأعتقها بعد موت مورثه فانه لايحتاج إلى محلل لعدم وقوع الطلاق (قوله كلها أو بعضها) أي كلها إن كان حائزا أو بعضها إن لم يكن كذلك (قوله ولا باجازة الوارث) أي سواء كان باجازة الوارث بأن لم يخرج من الثلث أولا بأن خرجت منه (قوله وهو يظنها) أي والحال (قوله فان قصدها) أي المجيبة (قوله أو المناداة) أي مع المجيبة كما يدل عليه قوله بعد فان قال لم أقصدالجيبة (قوله طلقت) أي ظاهرا لقوله بعد فان قال لم أقصد المجيبة دين (قوله فان قال لم أقصد) ولا يشكل هذا بما من فما لو ظنّ المجيبة هي المناداة حيث طلقت الجيبة وحدها لأنه ثم لم يقصد المناداة بالطلاق بل أطلق فحمل على الجبية لأنها المخاطبة (قوله فان علق بكلما) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار إنما هو فيه ، وما عبر به الشارح المحلى من قوله فىالتعليقين مثال لاقيد كما هو معلوم اه سم على حج وقوله فثلاث أى أو أكثر .

(قوله وكون النكرة إذا أعيدت الخ) جواب عن إشكال في المتن لايخفي (قوله ومثله) أي مثل مالو أعقبه به لكان واضحا أعقبه به لكان واضحا فلا حاجة إليه (قوله أو غيره) مراده به مايشمل غيره) مراده به مايشمل غير الحلف بالله من عتق غير الحلف بالله من عتق غيره ليتأتى التعليل غيرة ليتأتى التعليل أو غيره ليتأتى التعليل غيرضه التحقيق) هو من غرضه التحقيق) هو من أمثلة المتن .

وكون النكرة إذا أعيدت غمرا ليس بمطرد كما من في الإقرار على أن المغلب هنا العرف الأشهر، ومثله مالو أكلت ألف حبة مثلا من ألف رمانة وإن زاد ذلك على عدد رمانة ، ولو قال أنت طالق إنا كات هذا الرغيف وأنت طالق إن أكات نصفه وأنت طالق إن أكات ربعه فأكات الرغيف طلقت ثلاثا أو إن كلت رجلا فأنت طالق و إن كلت زيدا فأنت طالق و إن كلت فقيها فأنت طالق فكامت زيدا وكان فقيها طلقت ثلاثا أو إن لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فأنت طالق فصلاها قبل الزوال وقبل أن يسلم زاات الشمس وقع الطلاق (والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ، و يجوز سكونها لغة القسم ، وهو (بالطلاق) أوغيره (ماتعلق به حثّ) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله تعالى ، والحلف بالله تعالى مشتمل على ذلك (فإذا قال) لزوجته (إن) أو إذا (حلفت بطلاق منك فأنتطالق ثم قال إن لم تخرجي) مثال للأوّل (أو إن خرجت) مثال للثاني (أو إن لم يكن الأمركما قلت) مثال للثالث (فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) في الحال لأنه حلف (ويقع الآخر إن) كانت مدخولا بها و (وجدت صفته) و بقيت عدّتها كما في المحرر ، وحذفه المصنف لظهوره (ولو قال) بعد تعليقه بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحيجاج فأنت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالحلف) لخلق عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة فيقع بها إن وجدت و إلا فلا ، وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لومات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعده بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل ينظر في ذلك للأ كثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بقي منهم ممن يريد الرجوع احتمالات: أقربها ثانيها ولو قال إن قدم زيد فأنت طالق وقصد منعه وهو ممن يبالي بحلفه حالة الحلف فما يظهر فحلف أو التعليق أو لم يقصد شيئا أو كان بفعل من لم يبال كالسلطان فتعليق ، ولو تنازعا في طاوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فأنت طالق طلقت حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف أو قال لموطوءة إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ،

(قوله وكون النكرة) جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق بأ كل رمانة الخ (قوله وكان فقيها) أى في عرفهم فيدخل فيه فقيه البلد مشد و إن كان عاميا (قوله وقبل أن يسلم زالت الشمس) أى أو قارن الزوال السلام بحيث لم تتقدّم الميم على الزوال لأنه لم يصل الركعتين قبل الزوال لأن الصلاة لاتتم بدون السلام (قوله مثال للثالث) تحقيق خبر (قوله ويقع الآخر) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة الظنّ ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف المحلوف عليه فما ذكره المصنف إنما يأتى على المرجوح فتأمل اه سم على حج بالمعنى وقد يقال هو مجمول على مألو أراد إن لم يكن الأص كا قلت في نفس الأص (قوله عن أقسامه الثلاثة) أى حث أو منع أو تحقيق خبر (قوله فيقع بها إن وجدت) أى ولو في غير الوقت المعتاد كائن تأخر الحاج عن العادة في مجيئه (قوله أقر بها ثانيها) وعليه فهل المراد قدومهم للبركة مثلا أولابد من دخولهم إلى يقع ولو كان المعلق من قرية من قرى مصر هل يشترط قدوم الحجاج لبلده أو يكني وصولهم إلى مصر أو يكني الحال فيه نظر ، والأقرب الثاني فلا بدّ من دخولهم إلى البلد في الأولى و إلى قرينه في الثانية (قوله خلف) أى فيقع به الطلاق المعلق بالحلف (قوله طلقت حالا) لأنه علق بمستحيل في الثانية (قوله خلف) أى فيقع به الطلاق المعلق عليه أى مالم يرد بالطاوع ظهورها على وهو مقتضى الوقوع حالا فيقع الطلاق لتحقق الحلف المعلق عليه أى مالم يرد بالطاوع ظهورها على وهو مقتضى الوقوع حالا فيقع الطلاق لتحقق الحلف المعلق عليه أى مالم يرد بالطاوع ظهورها على

ثم أعاده أر بعا وقع بالثانية طلقة وتنحل الأولى و بالثالثة طلقة ثانية بحكم اليمس الثانية وتنحل و يقع بالرَّابعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتنحلُّ (ولو قيل له استخبارا أطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم) أو مرادفها كجير أو أجل و إي بكسر الهمزة ، والأوجه أن بلي هنا كذلك لما من إ في الاقرار أن الفرق بينهـما لغوي لاشرعي (فاقراربه) لأنه صريح إقرار ، فان كذب فهيي زوجته باطنا (فان قال أردت) ظلاقا (ماضيا وراجعت فيه صدّق بمينه) لاحتمال ما يدعيه ، وخرج براجعت جددت ، وحكمه مامر" في أنت طالق وفسره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماسا) أي طلبا منه (لا إنشاء) لإيقاع طلاق، ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك مافعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصريح) في الايقاع حالا (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق ويردّ بأنها و إن كانت ليست صريحة فيه لكنّها حاكية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام، إذ المعنى نعم طلقتها ولصراحتها في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الإنشاء أخرى تبعا لقصده ، و بهـذا يتضح قول القاضي وقطع به البغوى ، واقتضى كلام الروضة ترجيحه ، ومن ثم جزم به غيير واحد من مختصريها ، ولو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئًا ، و به أفتى البلقيني وغيره لأنه ليسهنا استخبار ولاإنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لاتؤدّى معناه فاندفع قول البغوى مر"ة أخرى يجب أن يكون على الوجهين فيمن قال له أطلقت زوجتك فقال نعم ، وكأنّ ابن رزين اغتر بكلام هـ نا فأفق بالوقوع وليس كما قال و إن سبقه إليه المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين و بحث الزركشي أنه لوجهل حال السؤال هنا حمل على الاستخبار،

الوجه المعتاد واحتمل عدمه لكونه زمن غييم و إلا فلا يقع الطلاق حيث كان مراده إن فات طاوعها في ظنى في ذلك اليوم (قوله ثم أعاده) أي إن حلفت الخ .

فرع — ومما يعفل عنه أن يحلف بالطلاق أنه لا يكامه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لأن ذلك خطاب ، وينبغى أن يدين فيا لو قال أردت بعد هذا الوقت الذى هو حاضر عندى فيه (قوله أن الفرق بينهما) أى بلى ونعم (قوله وفسره بذلك) أى فلا يقبل ظاهرا (قوله ومنه) أى ومن الاتحاس (قوله لم يكن شيئا) أى على المعتمد ، ومشه ما يقع كثيرا من أنه يقال للزوج بعد عقد النكاح إن تزوجت عليها أو نحدو ذلك وأبرأت من كذا فهى طالق فيقول نعم من غير التلفظ بتعليق (قوله لاتؤدى معناه) أى التعليق (قوله إن قوله إن قول البغوى الخ) كذا إلى الفصل شرح مر والمبغوى ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليق بل لا يحتمل إلا التماس التعليق ، إذ لا يتصوّر أن يقصد به في هذا المقام الاخبار إذ لامعني له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه في جواب التماس غير التعليق ولعمرى إنه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ، ونسبة في جواب التماس غير التعليق ولعمرى إنه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ، ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الاغترار بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من في حواب في غير محلها فتدبر اه سم على حج (قوله يجب أن يكون على الوجهين) ها قول المصنف فصريح ، وقيدل كناية (قدوله حمل على الاستخبار) أى فيدكون جوابه ها قول المصنف فصريح ، وقيدل كناية (قدوله حمل على الاستخبار) أى فيدكون جوابه إقرارا و يدين .

وخرج بنعم مالو أشار بنسحو رأسه فإنه لا عسبرة به من ناطق فيما يظهر لما من أول الفصل وما لو قال وقال طلقت فهل يكون كناية أو صريحا قيل بالأول والثاني أصبح ، وما لو قال كان بعض ذلك فإنه لغو أيضا لاحتمال سبق تعليق أو وعد يئول إليه أو قال أعلم أن الأمم على ماتقول فكذلك على مانقلاه وأقراه لأنه أمره أن يعلم ولم يحصل له هذا العلم ولو أوقع ما لا يوقع شيئا أو لا يوقع إلا واحدة كأنت على حرام فظنه ثلاثا فأقر بها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك إن كان بمن يخف عليه ، و يجرى ذلك فيما لو علقها بفيعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فأقر بها ظانا وقوعها وفيما لوفعل المحاوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهوأولى من جاهل بالمعلق عليه العدة ثم قال نويت بالكناية الطلاق فهى بائن حالة إيقاع الثلاث لأنه هنا متهم برفعه الشلاث الموجبة للتحليل اللازم له ، ولو قيل له قل هى طالق فقال ثلاثا فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الموجبة للتحليل اللازم له ، ولو قيل له قل هى طالق وقال ثلاثا فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق طلقتك ثلاثا يوم كذا فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلطه فى التاريخ ذكره طلقتك ثلاثا يوم كذا فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلطه فى التاريخ ذكره الولى العواق .

فرع _ لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبرا أو بالعكس فينبغى اعتبار ظنّ الزوج وقبول دعواه ظنّ ذلك م ر .

فرع ــ علق طلاق زوجته على تأبر البستان فهل يكفى تأبر بعضه كما يكفى فى دخول ثمره فىالبيم أولا بد من تأبر الجميم فيه نظر ويتجه الثانى .

فرع _ علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالمتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اه سم على حج .

فرع __ وقع السؤال عمن قيل له طلق زوجتك بصيغة الأمر فقال نعم ، و بلغى أن بعضهم أفتى بعدم الوقوع محتجا بأن نعم هنا وعد لايقع به شيء ، وفيه نظر بل تقدّم الطلب يجعل التقدير نعم طلقتها بمعنى الإنشاء فالوقوع محتمل قريب جدّا اه سم أيضا ، وهو مستفاد من قول الشارح وفي الإنشاء أخرى (قوله قيل بالأوّل) استوجهه حج قال سم ومشله في شرح الروض (قوله كأنت على حرام) أى فانه لايوقع شيئا إن لم ينو ويوقع واحدة إن نوى فهو مثال لهما ، وقوله قبل منه أى ظاهرا (قوله وإنما لم يقبل) أى ظاهرا ويدين أو قوله فقال ثلاثا) خرج به مالو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق و إن نواه على مام في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ ، وقوله وقع عليه الثلاث أى ظاهرا (قوله فبان أنها ذلك اليوم بأن) أى لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لم يكن ذلك اليوم بأن)

(فصل)

في أنواع أخرى من التعليق

(علق) بمستحيل عقلا كاين أحييت ميتا أى أوجدت الروح فيه بعد موته أو شرعا كاين نسخ صوم رمضان أوعادة كاين صعدت السماء لم يقع فى الحال شيء فاليمين منعقدة فيحنث بها المعلق على الحلف أو بنحو دخوله فحمل ساكتا قادرا على الامتناع وأدخل لم يحنث ، وكذا إذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدامتهما لا نها ليست كالابتداء كاياتي أو با عطاء كذا بعد شهر مثلا فان كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر أو إن لم يحنث إلا باليائس وكان وجه هذا مع مخالفته لما من في الا دوات أن الإثبات فيه بمعنى النفي فمعنى إذا مضى الشهر أعطيتك كذا إذا لم أعطكه عند مضيه وهذا للفور كامن فكذا ما بمعناه أو لاية يم بكذا مدة كذا .

(dans)

في أنواع أخرى من التعليق

(قوله فيحنث) أى حالا (قوله المعلق على الحلف) أي حيث قصد منعها من الصعود و إن كان مستحيلًا لما من فيما لو قال إن قدم زيد فا أنت طالق ولم يقصد منعه من القدوم لا يكون حلفا ، فكذا لولم يقصد منعها لايكون حلفا فلا يحنث به من علق على الحلف (قوله فحمل ساكتا) أي و إنما لم يحنث بذلك لعدم نسبة الفعل للحالف ، بخلاف مالو حلف لايدخل فركب دابة دخلت به فانه يحنث لنسبة الفعل إليه و إن كان زمامها بيد غيره لأن العرف ينسب هذا الفعل له ، وينبغي أن مثل الدابة المجنون (قوله قادرا على الامتناع) أي بخلاف مالو أمر غيره أن يحمله فانه يحنث بحمله ودخوله ولو بعد مدّة حيث بناه على الأمر السابق لأنه وكيله وفعل وكيله كفعله ، وليس من الأمر مالو قال الحالف عند غيره من حلف أن لايدخل فحمله غيره ودخل به لم يحنث ففهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلا حنث (قوله وأدخل لم يحنث) أي ولا ينحل اليمين بذلك لأن فعل المكره كلافعل ولا يحنث بالاستدامة لأن استدامة الدخول ليست دخولا (قوله ولم يتحرك) أى حين علت . والحاصل أنه لا يحنث بعاوها عليه ولا بالاستدامة لانتفاء الجماع في كل منهما فلا حنث (قوله ولا أثر لاستدامتهما) أي الدخول والجماع و إن تحر له بعد ذلك وتكررذلك منه حتى ينزع لما علل به من أن الاستدامة لاتسمى جماعا فان نزع وعاد حنث بالعود لأنه ابتداء جماع و يصرح بأن العود ابتداء جماع ماسيأتى فى الإيلاء من أنه لو قال إن وطئتك فأنت طالق ثم وطىء يقع الطلاق ولاحد بالاستدامة و إن كان بائنا لكنه لو نزع ثم عاد عالما عامدا وكان الطلاق بائنا لزمه الحدّ والمهر و إن كان جاهلا لزمه المهر دون الحدّ (قوله اقتضى الفور) هذا قد يوافقه مامن الزمه الحدّ عن شيخ الإسلام من الفور فما لو قال متى خرجت شكوتك وقد تقدم للشارح ردّه واعتماد عدم اقتضاء ذلك للفور فليتا مل مع هـذا وليفرق إلا أن يحمل ماهنا على ماإذا وجدت قرينة تقتضي الفور أو نواء فيوافق مام "له.

[فصل]
في أنواع أخرى من التعليق
(قوله علق بمستحيل)
أى إثباتا كافي هذه الأمثلة
بخلاف النفي كإن لم تفعلي
فان حكمه الوقوع حالا كما
سيصرح به قريبا في شرح
قول المصنف والصورتان
فيمن لم يقصد تعريفا
فيمن لم يقصد تعريفا
والظاهر أن مثلها إن هنا
لوقوع اليأس حالافليراجع

ثم رأيت الشهاب سم

صرح فماسيأتى في شرح

قول المصنف ولو أكلا

تمرا الخ حيث قال عقب

قول التحفة هناك فهـو

تعليق عستحيل مانصه

أى في النفي فيقع في الحال

اه والصورة هناك أن

التعليق باين (قوله أي أوجدت الروح فيه مع

موته) أي فيصير ميتا

حماحتى يكون من المحال

عقلا (قوله أنّ الإثبات

فيه عمني النفي الخ) هذا

لايلاقي رده على شيخ

الإسلام في إفتائه في نظير

المسئلة المتقدم في الكلام

على أدوات التعليق فراجعه.

لم يحنث إلا باقامة كذا متواليا لأنه المتبادر عرفا أو (با كل رغيف أو رمانة) كان أكات هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة (فبق) بعد أكلها للعلق به (لبابة) لايدق مدركها كما أشار إليه كلام المحرر بائن تسمى قطعة خبز (أو حبة لم يقع) لأنه لم يا كل الكل حقيقة ، أما مايدق مدركه بائن لايكون له وقع فلا أثر له فى بر ولا حنث نظرا للعرف المطرد وأجرى تفصيل للبابة فيما إذا بقى بعض حبة فى الثانية ولو قال لها إن أكات أكثر من رغيف فأنت طالق حنث بأكلها رغيفا وأدما أو إن أكات اليوم إلا رغيفا فأنت طالق فا كات رغيفا ثم فاكهة حنث أو إن لبست قميصين فا نت طالق طلقت بلبسهما ،

(قوله لم يحنث) أى ولا تنحل البحين بذلك لأن فعل المكره كلا فعل ولا يحنث بالاستدامة لائن استدامة الدخول ليست دخولا (قوله متواليا) وتقدّم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا الخخ خلافه فليتا مل وعبارته ثم ولوحلف لايقيم بمحل كذا شهرا فأقامه متفرقا حنث كما يأتى في الأيمان وعبارته في الأيمان ولو حلف لايقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام يومين ثم سافر ثم عاد وأقام به يوما حنث كما هو الأوجه اه وهو موافق لما تقدّم لالما هنا (قوله أو رمانة) وهل يتناول الرمانة المعلق بأكلها جلدها كما لو علق بأكل القصب فانه يتناول قشره الذي بمص معه حتى لو مصه ولم يبلعه لم يحنث أو يفرق فيه نظر ، ومال مر إلى الفرق وقال لا يتناول التمر المعلق بأكله نواه ولا يتما الرغيف فتركت بعضه لكونه محرقا لا يعتاد أكله الحنث لإطلاق الرغيف على الجميع فليراجع هذا الرغيف فتركت بعضه لكونه محرقا لا يعتاد أكله الحنث لإطلاق الرغيف على الجميع فليراجع وقد يقال بعدم الحنث لأن ماأحرق لا يقصد بالحلف على أكله كما أنه لا يحنث بترك ألهاع التمر وقول سم حتى لو مصه الح قياس ذلك أنه لو حلف لا يمص القصب فشرب ماءه الحام عدم الحنث لائه لا يمس عرفا و إنما شر به .

فرع — وقع السؤال في الدرس عن رجل حاف بالطلاق ليأ كان ذا الطعام غدا ثم إنه قتل نفسه قبل مجيء الغد هل يحنث قياسا على مالو أناف الطعام قبل مجيء الغد لأنه فوت البر باختياره أم لا ؟ . والجواب عنه بائن الظاهر عدم الحنث لأنه لم يدرك زمنه فانه لو قيل يحنث لكان حنثه قبل مجيء الغد على المرجح وهو بعد مجيء الغد غير موجود ، فاو قيل بحنثه لزم منه أن يحنث بعد موته ولا نظير له في كلامهم فتنبه له فانه دقيق ، ثم رأيت في الأيمان في فصل المسائل النثورة ما يخالفه ، وعبارته ثم بعد قول الصنف أو ليا كان ذا الطعام غدا فمات قبله أى الغد لا بقتله نفسه فلا شيء عليه لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث و إن مات في الغد بعد عكنه من أكله حنث لأنه وقت البر باختياره حينئذ ومن ثم كان قتله لنفسه قبل الغد مقتضيا لحنث لما قدمه فيما لو مات وكتب عليه مانصه قوله لأنه مفوت لذلك أيضا اهر قبل الغد لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث ، وحيث لم يباخهما فالقياس أنه لاحنث و إن قتل نفسه فليراجع (قوله بعض حبة في الثانية) أى الرمانة (قوله ثم فاكهة) أى مثلا فما لايسمى فاكهة فليراجع (قوله بعض حبة في الثانية) أى الرمانة (قوله ثم فاكهة) أى مثلا فما لايسمى فاكهة أما غيره كسحاقة خزف فلا يحنث به أيضا ، و ينبغى أن محل الحنث حيث كان ماتناولته عما يؤكل عادة ولو بغير بلد الحالف أما غيره كسحاقة خزف فلا يحنث به لأن الأكل إذا أطاق انصرف عرفا لما جرت العادة بتناوله ومن ثم لو حلف لايا كل لحما على لحم المذكاة حتى لو أكل ميتة لم يحنث ، وكذا لو حلف ومن ثم لو حلف لايا كل لحما على لحم المذكاة حتى لو أكل ميتة لم يحنث ، وكذا لو حلف

ولومتواليين أوقال لها نصف الليل مثلا إن بت عندك فأنت طالق فبات عندها بقية الليل حنث القرينة و إن اقتضى المبيت أكثر الليل ، أو إن عت على ثوب لك فأنت طالق فقوسد محدتها لم يحنث كما لو وضع عليها يديه أو رجليه ، أو إن قتلت زيدا غدا فأنت طالق فضر به اليوم فمات منه غدا لم يحنث لأن القتل هو الفعل المفوّت للروح ولم يوجد ، أوقال لهما إن كان عندك نار فأنت طالق حنث بوجودالسراج عندها ، أو إن جعت يوما في بيتي فأنت طالق فجاعت يوما بسوم لم نطلق بخلاف مالوجاعت يوما بلاصوم ، أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق لم نطلق و إن كانت زنجية لقوله تعالى _ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم _ ، نعم إن أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنث كما قاله الأذرعي ، ولوقال إن لم تكوني أضوأ من القمر خثث ، ولوقال لهما إن قصدت جماعك فأنت طالق فقصدته في فقصدته هي فجامعها لم يحنث ، فان قال لهما إن قصدت جماعك فأنت طالق فقصدته فجامعها حنث (ولوأ كلا) أي الزوجان (تمرا وخلطا نواها فقدال) لهما (إن لم تميزي نواك) من نواي (فأنت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع كا فقال) لهما (إن لم تميزي نواك) من نواي (فأنت طالق بعلم من نواها فلا يحصل بذلك فيقع كا اقتضاه كلام المصنف . وقال الأذرعي وغيره يحتمل أن يكون من التعليق بمستحيل عادة لتعذره والأوجه أنه إن أمكن التمييز عادة فميزت لم يقع و إلا وقع وان لم يمكن عادة ،

لاياً كل لحما فأكل سمكا لم يحنث و إن سماه الله تعالى لحما طريا لانتفاء فهمه عرفا عنـــد الإطلاق من اللحم، وكتب أيضا لطف الله به قوله ثم فاكهة لم يحنث قضيته أنها لواقتصرت على أكل الفاكهة لم تحنث و إن جعلت إلا في كلامه بمعنى غيركما هوالظاهر اقتضى الحنث .اللهم إلا أن يكون المراد من ذلك إن أكات زائدًا على رغيف (قوله ولومتواليين) أي متفر قين (قوله أوقال لها نصف الليل) وكنصف الليل مالو بقي منه دون النصف كما يشعر به قوله مثلا فلايتقيد المبيت بمكث المعظم عندها لوجود القرينة (قوله فتوسد مخدّتها) أي فان حلف لاينام على مخدّة لها فينبغي الحنث بتوسدها لأنه القصود عرفا من النوم على المخدة (قوله ولم يوجد) أي في الغد (قوله فجاعت يوما) أى جوعا مؤثرا عرفا (قوله بخلاف مالوجاعت الخ) شمل ذلك مالوتركت الأكل قصدا مع وجود ما يؤكل ببيتها من جهــة الزوج و ينبغي خلافه إن دلت القرينة على أن المراد إن تركـتك يوما بلا طعام يشبعك (قوله وكانت قبيحة الشكل) مفهومه أنها لوكانت حسنة الشكل لم يحنث وقد يتوقف فيه بأنها ليست أجمل من القمر (قوله ولو قال إن لم تكوني أضوأ من القمر حنث) ومثله مالو قال إن لم أكن أضوأ من القمرلكن نقل عن الرافعي أنه قال في هذه لاأعرف جوابهم فيه (قوله فقصدته هي) أيولو بتمريض منه لها (قوله فجامعها لم يحنث) أي ولم تنحل اليمين ولعلُّ الفرق بين الصورتين أنه جعل متعلق القصد في الصورة الأولى ذاتها ولم يوجــد منه بل وجد منها وفي الصورة الثانية نفس الجماع وقد وجد بعد قصدها له (قوله لغة لاعرفا) أي والمعوّل عليه في الطلاق اللغة بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها (قوله إن أمكن التمييز) أي فما لو قصد التعيين ، وقوله لم يقع ، ظاهره وان كذبها الزوج وينبغي خلافه أي لأنه نملظ على نفسه (قوله والا وقع) فان قلت متى يقع ؟ قلت القياس عند اليأس اه سم على حج .

(قوله ولومتواليين) كأنّ المراد ولومتفرقين فليراجع (قوله وقال الأذرعي الخ) ظاهرهذا السياقأن كلام الأذرعي مقابل للوقوع وأن حاصله عدم الوقوع وليس كذلك بل حاصل كلام الأذرعي يرجع الى ما استوجهه الشارح بعد على أن الشارح كابن حجر لم ينقلا كلام الأذرعي على وجهه كا يعلم من سوقه وذلك أنهلاذ كرأن قضمة كلام المصنف الوقوع إذا قصد الحالف تعيينا كافي الشارح قال عقبه ما نصه وعبارة المحرر وغسره فيحصل الخلاص بكذا إلا إذا قصد التعيين أى فلا يتخلص بذلك كاقالاه في الشرحين والروضة وغيرها وليس في ذلك تصريح بالوقوع بل إن ذلك ليس بمخلص ثم قال فان تعذر كله جملة كان من صور التعليق بالمستحيل عادة اه فهو كا ترى إنما جعله من التعليق بالمستحيل فماأذا تعلدر التمييز الذي هو الصورة الأخيرة في كلام الشارح الآتي خـــ الف مانقله عنه (قوله فمبزت لم يقع) يعني بر" وقوله و إلا أى وإن لم تميز وقع أى باليأس كما هو ظاهر ، ثم رأيت الشهاب سم قال (قوله و إلا فهو تعليق بمستحيل) أى فى الننى فيقع حالا كما نبه عليه سم (قوله وان اقتصرت عليه فى الموضعين) لايتأتى مع تصوير التن بأكل البعض مع رمى البعض فاوساق المتن برمته ثم قال وكذا لواقتصر على أحدها أو نبه على أن الواو بمعنى أولكان واضحا (قوله وأن الابتلاع أكل مطلقا) (﴿ ﴾ ﴾ قد ينازع فى كون كلام المصنف يقتضى هذا و يدعى أن الذي يقتضيه كلامه

فهو تعليق بمستحيل (ولو كان بفمها تمرة) مثلا (فعلق) طلاقها (ببلعها شم برميها شم باعمساكها فبادرت مع فراغه بأكل بعض) و إن اقتصرت عليه (ورمى بعض) وان اقتصرت عليه (لم يقع) لأنَّ أَكُلُ البعض ورمي البعض مغاير لهذه الثلاثة وقضية كلامه الحنث بأكل جميعها وهو كُذَلك وأن الابتلاع أكل مطلقا وهوماذ كراه في الأيمان والذي جرى عليه ابن المقرى هنا تبعا لأصله عدم الحنث لصدق القول بأنه ابتلع ولم يأكل والمعتمد في كل باب مافيه والفرق بينهما أن الطلاق مبنى على الوضع اللغوى والبلع لايسمى أكلا ومبنى الأيمان على العرف وهو فيمه يسمى أكلا وخرج ببادرت ما لوأمسكتها لحظة فتطلق ومن ثم اشترط تأخريمين الإمساك فيحنث إن توسطت أوتقدّمت ومع تأخرها لافرق بين العطف بالواو وثم فذكرها تصوير ، ولوكانت على سلم فعلق طلاقها بصعودها و بنزولها ثم بمكثها فوثبت أوانتقلت إلى سلم آخر أوأضجع السلم وهي عليه على الأرض وتقوم من محلها أوحملت وصعد الحامل بها أونزل بها بغير أمرها فورا في الجميع لم تطلق. أما لواحتملت بأمرها فيحنث ، نعم إن حملها بلاصعود ونزول بأن يكون واقفا على الأرض أو تحوها فلاأثر لها (ولواتهمها) أي زوجته (بسرقة فقال) لهـا (إن لم تصدقيني) في أمر هذه السرقة (فأنت طالق فقالت) كـلامين أحدها (سرقت) والآخر (ماسرقت لم تطلق) لأنهاصادقة في أحدها ، فان قال إن لم تعاميني بالصدق لم يتخلص بذلك (ولو قال) لها (إن لم تخبريني) صادقة (بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها) فأنت طالق (فالخلاص) من اليمين (أن تذكر) له (عددا يعلم أنها) أي الرمانة (لاتنقص عنه) عادة كائة (ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ماتعلم أنها لاتزيد عليه) عادة ليدخل عددها في جملة ما أخبر به بعينه ولاينافيه قولهم لايعتبر في الخبر صدق فلو قال إن أخبرتني بقدوم زيد فأخبرته به كاذبة طلقت . قالالبلقيني : لأن ماوقع معدودا أومفعولا كرمى حجر لابد فيه من الإخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالقدوم يكفي فيه مطلق الإخبار ولأن المفهوم من الإخبار بالعدد التلفظ بذكر العدد الذي فيه الرمانة ولايحصل إلا بذلك (قوله فهو تعليق بمستحيل) أي فيقع حالا (قوله وهو كذلك) قال حج أي حيث لم يزل بالمضغ اسم المحاوف عليه و إلا لم يحنث لعدم بلع ماحلف على بلعه وهو التمر (قوله والبلع لايسمي أكلا) أى وعكسه على مامر عن حج (قوله ان توسطت) أى يمين الإمساك (قوله أونزل) أى الحامل (قوله نعم إن حملها) أي بأمرها (قوله فلاأثر لها) أي لهذه الخصلة أي فلاحنث و إن أمرته لعدم صعودها ونزولها و يكون ذلك كا لوانتقلت إلى سلم آخر حيث لايحنث و إن نزلت عن الآخر بعـــد (قوله فان قال إن لم تعاميني بالصدق) أي وأراد ذلك كا هو ظاهر اه سم على حج (قوله صادقة) لاحاجة الى هذا القيد مع ما قله بعد عن البلقيني بل هومضر " لاقتضائه أنه لوأسقط صادقة بر" باخبارها مطلقا وهوخلاف مايأتي (قوله كائة) أي أما لوقال إن لم تعدّى هـذه الرمانة فلا بد. أن تبتدى من الواحــد ثم تزيد واحدا واحدا الخ أخــذا مما يأتى في جوز الشجرة (قوله لأن ماوقع معدودا) أي كحب الرمانة .

إنما هوأن الأكلابتلاع مطلقا فاذا حلف لايبتلع فأكل حنث لأن التعليق في المن إعاهو بالابتلاع واقتضى قوله بأكل بعض أنها لوأكات الجميع حنث (قوله وهوماذڪراه في الأعان) أي أن الابتلاع أكل مطلقا وإن لم يكن قضية المن كاقدمناه (قوله أن الطـــ الق مبنى على الوضع اللغوى) أي إن اضطرب العرف فان اطرد فهوالمبني عليه الطلاق كما سيأتى قبيل قوله ولوخاطبته زوجته عكروه ومعاومأن الأيمان لاتبنى على العرف إلا إذا اطرد وحينئذ فقد يقال فأي فرق بين البابين فان قات إنماهنا بالنسبة للصفة المعلق عليها ومايأتي بالنسمة لأصل التعليق كما قد يدل عليه سياقه فما وأتى فلايفيد إطلاق ماهنا بالقيدالآتي فالفرقحينئذ يين البايين واضح . قلت : يعكر على هـذا ماسيأتي في مسئلة غسل الثياب ومابعدهافليراجع وليحرر (قوله فذكرها تصوير) هذا إنما يأتي لوكانت ثم

المذكورة فى المتن من كلام المعلق ولا يخنى أنه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه فى المتن (والصورتان) (قوله صادقة) يجب حذفه ليتأتى قوله الآتى ولا ينافيه قولهم لا يعتبر فى الخبر صدق الخ المعاوم منه أن المسئلة مصوّرة فيما اذا لم يقيد فى تعليقه الخبر بالصدق إذ لوكانت صورة المسئلة أنه قيد بكونه (١)صادقة تقيد الحكم بذلك ولم يكن لقوله ولا ينافيه الخ معنى .

(والصورتان) في السرقة والرمانة (فيمن لم يقصد تعريفا) أي تعيينا فان قصده لم يتخلص بذلك لأنه لا يحصل به . قال بعضهم : ولو وضع شيئًا وسها عنه ثم قال لها ولا علم لها به إذا لم تعطنيه فأنت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه فرآه فيه لم تطلق بللاتنعقد يمينه لأنه بان أنه حلف على مستحيل هو إعطاؤه مالم تأخذه ولم تعلم محله فهو كلا أصعد السماء بجامع أنه في هذه منع نفسه عما لم عكنه فعله وهنا حث على مالايمكن فعله انتهبي وهو غير ظاهر . أمَّا قوله بل لاتنعقد يمينه فممنوع بل هي منعقدة . وأما قياسه بلا أصعد السماء فممنوع بل نظير ذلك إذا لم تصعدي السماء وحكمه الحنث حالاً ، ونظيره هنا الحنث باليأس وهو حاصل في هـذا التصوير بمضي لحظة يمكنها فيه الإعطاء ولم تعطه ، أما البشارة فمختصة بالخبر الأوّل الصدق السار قبل الشعور ، فاذا قال لنسائه من بشرتني منكنّ بكذا فهي طالق فأخبرته واحدة بذلك ثانيا بعد إخبار غيرها أوكان غير سار بائن كان بسوء أو وهي كاذبة أو بعد عامه به من غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة ، نعم محل اعتبار كونه سارا اذا أطلق كتوله من بشرتني بخبر أو أمر عن زيد فان قيد كقوله من بشرتني بقدوم زيد فهي طالق اكتنى بصدق الخبر و إن كان كارها كما قاله الماوردي ، ولو قال لزوجته إن لم تعدّى جوز هـــذه الشجرة اليوم فائنت طالق وجب أن تبدأ من الواحد وتزيد حتى تنتهي إلى العلم بمــا ذكر فما يظهر لأنها إذا لم تبدأ بالواحد لم تعدُّ جوزها ، وقيل يتخلص من الحنث بأن تفعل ماذكر آنفا أو ستمط حجر من علو فقال إن لم تخبريني بمن رماه حالا فا نت طالق ولم يرد تعيينا فقالت مخاوق لا آدمي لم يحنث لأنها صادقة بالاخبار ولم يتخلص من الحنث بقولها رماه آدمي لجواز أن يكون رماه كاب أو ريح أو نحوها ،

(قوله إذا لم تعطنيه) خرج به مالو قال إن لم تعطنيه فلا يحنث بذلك وكائن نسخة حج التي وقعت اسم فيها التعبير باين لم الخ ، ومن ثم كتب عليه مانصه قد يقال هذا تعليق بمستحيل ، وقاعدته الوقوع في الحال ، و يتجه أن يقال إن قصد الإعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال و إلا فهو كان لم تدخلي الدار لإمكان إعطائها بغير عامها فلا يقع إلا باليأس بشرطه فليتأمل يظهر أنه لاوجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو ، وفي سم على حج : فرع ، قال فى الروض لو أخذت له دينارا فقال إن لم تعطنى الدينار فأنت طالق وقد أنفقته لم تطلق إلا باليأس من إعطائه بالموت ، فان تلف أى الدينار قبل التمكن من الردّ فمكرهة اه أى فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت اه وقد يتوقف في قوله لم تطلق الا باليأس من اعطائه بالموت مع قوله وقد أنفقته فانَّ اليائس من ردَّه حاصــل في الحال لأنه بعد إنفاقه لايمكن اعطاؤه الا أن يقال انفاقه عبارة عن التصرف بشرائها به شيئا و بعد الشراء يمكن عوده لها بهبة أو شراء شيء منها به بمن أخذه أو غيره (قوله ونظيره هنا الحنث باليائس) هو ظاهر اذا لم يكن بينهما محاورة وحلف على غلبة الظنّ والا فلاحنث فما يظهر (قوله بمضى للطَّفة) وذلك لأن معنى قوله اذا لم الخ ان مضى زمن يمكن فيه الإعطاء ولم تعط ، و بفوات اللحظة أيست من الإعطاء في الزمن المحاوف عليه وما ذكره الشارح يائتي مثله فما لو دفع لزوجته شيئا وضاع منها أوسهت عن محله ثم طلبه منها فلم تعطه فقال اذا لم تا تني به فا ُنت طالق وهو الحنث بعد مضيّ لحظة حيث كان التعليق با إذا ، وأما اذا كان باين فباليائس (قوله أما البشارة) محترز الإخبار الذي عبر به المصنف (قوله ماذكر آنفا) أي في الرمانة.

(قوله وحكمه الحنث حالا) أى وان علق باين كما قدمناه أوّل الفصل (قوله من غيرهن) الأصوب حذفه ليشمل مااذا علم برؤيته له مثلا ولما يلزم على ذكره من التكرار لأنه حسنئذ يصبر محترز الخبر الأوّل (قوله وجب أن تبدأ من الواحد) قال الإمام: واكتفوا بذكر اللسان على الوجهين ولم يعتبروا للعد الفعل ولست أرى الأمركذلك الا أن يرى الواحد بعد الواحد ويضبط فيقام مقام الفعل اه.

(قوله لأن الأمر بالشيء نهى عن ضد"ه) هذا إما ذكروه في الأمر النفسي قال في جمع الجوامع: أما اللفظى فليس عين النهيى قطعا ولا يتضمنه على الأصح (قـوله فاليمين لاتبنى عليه) انظرمرجع الضمير (قوله حصل الإيقاع) هذا إنما يظهر لو وقع من المعلق بعد تعليقــه أمر في الخارج بشيء معين ثم نهي عنه فتأمل (قوله لإتيانها بضد مطاويه) هذا إعا يتضم إذا أحدثت فعلا نخلاف ماإذا استدامت الحالة التي هي عليها (قوله نعم إن قصد تعينا) يعني معينا . lijo

لوجود سبب الحنث وشككنا في المانع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئته أو قال لها إن لم أقل كما تقولين فأنت طالق فقالت له أنت طالق ثلاثا فخلاصه من الحنث أن يقول أنت طالق ثلاثًا إن شاء الله أو أنت طالق ثلاثًا من وثاق أو أنت قلت أنت طالق ثلاثًا إن شاء الله أو علق طلاقها وهي في ماء جار بالخروج منـــه و باللبث ، بأن قال لها إن خرجت منه فأنت طالق و إن لبثت فيه فا نت طالق لم تطلق خرجت أو لبثت لأنه بجريانه يفارقها فان قال لها ذلك وهي في ماء راكد فخلاصه من الحنث أن تحمل منه فورا أو إن أرقت ماء هذا الكوز فأنت طالق و إن شر بتــه أو غيرك فأنت طالق ثم إن تركته فأنت طالق فبلت به خرقة وضعتها فيه أو بلتها ببعضه أو شربت هي أو غيرها بعضه لم تطلق أو إن خالفت أمرى فأنت طالق فالفت نهيه كلا تقومي فقامت لم تطلق كما جزم به ابن المقرى في روضه لأنها خالفت نهيه دون أمره قال في الروضة وفيه نظر للعرف أو إن خالفت نهي فأنت طالق فخالفت أمره كـقومي فرقدت طلقت كما جزم به أيضا لأنّ الأمر بالشيء نهى عن ضده . قال في أصل الروضة : وهـذا فاسد إذ ليس الأمر بالشيء نهيا عن ضد"ه فما نختاره و إن كان أي نهيا عن ضد"ه فالمين لاتبني عليه بل على اللغة والعرف. قال الوالد رحمه الله تعالى. و إنما لم يجعلوا مخالفتها نهيه مخالفة لأمره بخلاف عكسه لأن المطاوب بالاعمر الإيقاع و بمخالفتها نهيه حصل الإيقاع لاتركه والمطاوب بالنهى الكف أي الانتهاء و بمخالفتها أمره لم تنكف ولم تنته لإتيانها بضد مطاوبه والعرف شاهد لذلك (ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقالت واحدة) منهنّ عدد ركعات فرائضها (سبع عشرة) أي غالبا (و) قالت (أخرى) أي ثانية منهن (خمس عشرة أى يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) منهن (إحدى عشرة أي لسافر لم يقع) على واحدة منهن طلاق لصدق الكل ، نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك ولوقال لزوجته إن خرجت إلابا إذ في فأنت طالق فأذن لها وهي لاتعلم أو كانت صغيرة أو مجنونة فخرجت لم تطلق إذ لم تخرج بغير إذنه فلو أخرجها هو لم يكن إذنا كما رجحه ابن المقرى و إن أذن لها في الخروج مرّة فخرجت لم يقع وانحلت لائن إن لاتكرار فيها فأشبه إن خرجت مر"ة بدون إذني فأنت طالق و يفارق إن خرجت لابسة ثوب

(قوله لوجود سبب الحنث) يؤخذ منه أنه لو سقط من جدار احتمل سقوطه منه لتهدّمه لا بفعل أحد يحنت لأنها لم تبين سبب سقوطه وطريقها أن يقول رماه مخلوق أو تهدّم الجدار (قوله وشبه) أى في الحنث (قوله إن شاء الله) لاحاجة إلى التقييد بالمشيئة في هذه لأنه حاك لقولها (قوله أو إن أرقت) أى صببته (قوله أو ببلتها ببعضه) أى أو صبت بعضه (قوله فقامت لم تطلق) معتمد (قوله لأن المطلوب بالاعمر الح) وقد نظم بعضهم هذا الحكم مستشكلا له فقال:

وأنت إن خالفت نهنى تطلق فالفت أمرا طلاقها انتقى وعكس هذى لا وهذا النقل فأى قدرق أوضحا يافضل اه

وناظمه الشيخ عيسى الشهاوى (قوله أو كانت صغيرة) أى أو أذن لها وكانت صغيرة الخ (قوله إذا لم تخرج بغير إذنه) أى و ينبغى له إذا أذن فى غيبتها أن يشهد على ذلك لا نها لوخرجت بعد وادّعى أنه أذن لها فأنكرت لم يقبل منه إلا ببينة (قوله لم يكن إذنا) أى فيحنث .

حرير فأنت طالق فخرجت غير لابسة له ثم خرجت لابسته حيث طلقت بعدم إنحلال اليمين لانتفاء الصفة فيحنث في الثاني بخلاف هذه عولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحنث لحصول الإذن و إن علق بكاما خرجت إلا باذني فأنت طالق فأى مرة خرجت بلا إذن طلقت لاقتضائها التكرار كا من عراصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي مني شئت أو كلما شئت أو ان خرجت الى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق أولهما طلقت كما في الروضة هنا . وقال في الروضة في الأعمان الصواب الجزم به . وقال الوالد رحمه الله تعالى ان عبارة الروضة في الأعمان إن خرجت لغير عيادة انتهى فالأصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنث في تلك ، والقرق بينهما أن الى في مسئلتنا لانتهاء الغاية المكانية أي ان انتهى خروجك لغير الحام فأنت طالق وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل أي ان كان خروجك لا جل غيرالعيادة فا نتطالق وخروجها لا جلهما معا ليس خروجا لغير العيادة ولوحلف لا يخرج من البلد الامع امرأته فجرجا لكنه وضر بها بخشبة لشتمهاله لم تطلق للعرف في الأولى ولضر به لها بحوجب في الثانية اذ المراد فيها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديبا أو حلف لايأكل ولضر به لها بحوجب في الثانية اذ المراد فيها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديبا أو حلف لايأكل والضر به لها بحوجب في الثانية اذ المراد فيها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديبا أو حلف لايأكل والنس ما المنها وعاد اليها ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحنث لا نقطاع الديمومة بالانتقال منها، نعمان أراد كونه فانتقل منها وعاد اليها ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحنث لا نقطاع الديمومة بالانتقال منها، نعمان أراد كونه فانتقل منها وعاد اليها ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحنث لا نقطاع الديمومة بالانتقال منها، نعمان أراد كونه

(قوله فيحنت في الثاني) أي ان خرجت لابسة ثو با الخ (قوله بخلاف هذه) أي ان خرجت إلا باذبى الخ (قوله ولو أذن ثم رجع) ظاهره ولو متصلا به وهو كذلك لائن المعلق عليه عدم الإذن لم يوجد المعلق عليه (قوله لاقتضائها التكرار) أي بخلاف مالو قال متى خرجت بغير اذني فأنت طالق فتنحل يمينه بإذنه لها من قل لعدم اقتضاء متى التكرار (قوله ثم عدلت لغيره لم تطلق) على المفهوم من قوله بعد فالا صح وقوع الطلاق هنا اعتماد خلاف هذا ، لكن قوله وقال الوالد الجمع الخ اقراركل موضع على مافيه وأنه انما قصد الفرق بين مالو خرجت للحمام وغيره حيث قيل بالوقوع فيه و بين مالو خرجت للعيادة وغيرها حيث قيل بعدم الوقوع (قوله المنصوص خلافه) أي فلا طلاق فما او خرجت لهما (قوله فالأصح وقوع الطلاق هنا) أي في قوله أولهما طلقت (قوله وعدم الحنث في تلك) أي في قوله إن خرجت لغير عيادة (قوله والفرق بينهـما) أي بين إلى واللام (قوله لشتمها له) وأما لو تركت مااعتيد للنساء فعله مما لايجب عليهن شرعا كائن تركت الطبخ والعجن أو نحو ذلك مما اعتيد لهنّ فعله فضر بها على ترك ذلك فهل يحنث لأن هذا ليس سببا شرعيا أولا لائنه سبب عرفي فيــه نظر والا قرب الثاني (قوله لم تطلق) أي وتنحل يمينه (قوله أو حلف لاياً كل من مال زيد) أي أو عيشه أو خبزه أوطعامه والكلام كله عند الإطلاق (قوله لائنه أكل ملك نفسه) وقضية ما في الغصب من أنه لو أحدث فيه مايسري إلى التلف ملكه عدم الحنث من الأكلمن ماله مطلقا وهذا كله عندالإطلاق فان قصد إبعاد نفسه عمايضاف لزيد فلا كلام في الحنث (قوله فانتقل منها) المتبادر من الانتقال أنه خرج منها على قصد السكني بغيرها ولو لحظة لأنه يصدق عليه عرفا أنه انتقل وعليه فلو خرج لشراء مصلحة مثلاوعاد لم يبر الحالف والمفهوم من قوله مادام فيها خلافه إلا أن يقال ان المفهوم عند الإطلاق دوام السكني وهو يزول بالانتقال إلى غيرها و إن قل زمنه كاحظة .

(قوله متى شئت) فيله نظر ظاهر لأن متى وإن كانت لعموم الأزمنة فلا تفيد تكرارا لأنمعناها إن إذني لك لايتقيد بوقت دون وقت إلا أنها لاتتناول إلا إذنا واحدا وهذا لا يكفي هنا بل لابدّ من تجديد إذن لخروجها الثانى وهذا لايفيده إلا مايفيد التكراركا لايخني (قوله ثم عدلت لغيره) لعله بعد انتهائها إليه ليناسب الفرق الآتي (اقوله وقد انتهى لغرها) انظر ماصورة انتهاء الخروج إلى الحام وغيرها وإذا انتهى إلى الحام ثم منها إلى غيرها هل يقال انتهبى الخروج إلى الحمام وغيرها . وقد أجاب في شرح الروض بأنماهناك محمول على ماإذا قصد غير الحام فقط وهناعلي ماإناا لم يقصد شيئا ويصدق حينئذ على الخروج لهما أنه خروج لغير الحمام لأن الخروج لهما خروج لغير الحمام (قوله ضيافة) الظاهر أنه ليس بقيد بل المدار على ماوجدت فيه العلة فيشمل نحو الإباحة كأن أذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك

فليراجع .

فيها اتجه الحنث كما بحثـه الأذرعي (ولو قال أنت طالق إلى حين أو زمان) أو حقب بسكون القاف أو عصر (أو بعد حين) أو نحوه (طلقت بمضى لخظة) لأن كلا من هذه يقع على القصير والطويل وإلى بمعنى بعد وفارق قولهم في الأيمان لأقضين حقك إلى حين لم يحنث بلحظة فأكثر بل قبيل الموت لأن الطلاق تعليق فيعلق بأول مايسمي حينا إذ المدار في التعاليق على مايصدق عليه لفظها ولأقضين وعد وهو لايختص بزمن فنظر فيه لليأس ولوحلف لايصوم زمانا حنث بشر وعــه في الصوم كما لو حلف لايصوم أو ليصومن أزمنــة كفاه صوم يوم لاشتماله عليها وقضية التعليل الاكتفاء بصوم ثلاث لحظات وبه صرح الأسنوي أو ليصومن الأيام كفاه ثلاثة منها أو إن كان الله يعــذب الموحدين فأنت طالق لم تطلق إلا أن يريد إن كان يعذب أحــدا منهم ولو اتهمته زوجتــه باللواط فحلف لايأتى حراما حنث بكل محرّم أو إن خرجت من الدار فأنت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة أيضا لغا الأخير لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولاعطف فاو خرجت من الصفة لم تطلق وقضية التعليل أنه لوقال بدل الأخير عقب ماقبله ومن الصفة أيضا طلقت وهو ظاهر أو أنت طالق في مكة أو الظل أو البحر أو نحو ذلك مما لاينتظر طلقت حالا مالم يقصد تعليقا (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد) مثلا (أو لمسه) والأوحمه أن مسه هنا كلسه و إن افترقا في نقض الوضوء ولاضطراد العرف هنا باتحادها (أو قذفه تناوله حيا) نائمًا أو مستيقظا (وميتا) فيحنث برؤية شيء من بدنه متصل له غير نحو شعره ،

(قوله طلقت عضى لحطة).

فرع _ وقع السؤال عن شخص عليه دين لآخر فحلف له بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كذا ففوت جمعة من غير إعطاء ثم دفع ما يخصها في الجمعة التالية لها هل يحنث أم لا. والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه بالحنث لأن كل جمعة ظرف و بفراغها تحقق عدم الاعطاء فيها وهذا كله عند الاطلاق فاو دلت القرينة على أنه لايؤخر ذلك مدة طويلة بل لوأراد الأعم من الاعطاء فيها أو فيما يقرب منها عرفا بحيث لايعد مؤخرا لم يحنث ويقبل ذلك منه ظاهرا (قوله حنث بشروعه) أي ولو في رمضان (قوله لاشتماله عليها) أي الأزمنة (قوله الاكتفاء بصوم ثلاث لحظات) أي وعليه فلو حلف ليصومن زمانا كفاه لحظة (قوله و به صرح الأسنوي الخ) معتمد (قوله حنث بكل محرم) أي مالم تدل قرينة على خصوص اللواط ويقول قصدته (قوله ثم قال) من تمة الصيغة (قوله ليس فيه صيغة تعليق) فرض الكلام فما لوكانت الجلة الأولى مشتملة على تعليق صريحوهل مثلهمالوقال على الطلاق لاتخرجين من البيت ولاتخرجين من الصفة فلا يحنث بخروجها من الصفة لكون كل كلاما مستقلا أولا فيه نظر ومقتضى ماعلل به أنه مثله و يحتمل خلافه وهو الظاهر بجعل ولا تخرجين من الصفة عطفا على قوله لاتخرجين من البيب فيحنث بكل منهما فلو قال أردت بالثاني الاستئناف قبل منه (قوله وقضية التعليل) أي في قوله لأنه كلام مبتدأ الخ (قوله عقب ماقبله) أي وهو طالق (قوله وميتا) أما في الرؤية واللس فظاهر وأما في القذف فلائن قذف الميت كَقَدْفُ الحِي فِي الاثم والحُكم اله شرح المنهج . أقول : بل قذف الميت أشد من قذف الحي لأن الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت.

(قوله حنث بكل محرم) لعله عندالاطلاق بخلاف مااذا نوى اللواط بل القياس قبوله منه ظاهرا للقرينة فليراجع (قوله وقضية التعليل أنه لوقال به سواء أتى به متصلا أم الاتيان بهقبل فراغه من التعليق الأول أم لا (قوله طلقت حالا) أى والصورة أنه قصد الاتيان به قبل فراغه من الأول كا هو القياس .

نظير مايأتي لامع إكراه عليهاولو في ماء صافأو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مرآة ، نعم لوعلق برؤ يتها وجهها فرأته في المرآة حنث إذ لا يمكنها رؤ يتــه إلا كـذلك صرح به القاضي في فتاو يه فيما لوعلق برؤيتها وجهها و بامس شيء من بدنه لامع إكراه عليــه من غير حائل لانحو شعر وظفر وسن سواء الرائى والمرئى واللامس والماموس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر و إنما استويا في نقض الوضوء لأن المدار هنا على لمس شيء من الحافوف عليه ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفا بخلاف مالو أخرج يده من كوة مثلا فرأتها فلا حنث ولوقال لعمياء إن رأيت فهو تعليق بمستحيل حملا لرأى على المتبادر منها أو علق برؤية الهلال أو القمر حمل على العلم به ولو برؤية غيرها له أو بتمام العدد فتطلق بذلك لأنالعرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلا فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم يشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كاقاله ابن الصباغ وغيره ولوأخبره به صي أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الأذرعي مؤاخذته ولو قال أردت بالرؤية المعاينة صدق بمينه ، نعم إن كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لأنه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قبلنا التفسير في الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم بر فيها من أوّل شهر تستقبله انحلت يمينه لأنه لايسمى بعدها هلالا أماالتعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعاينته فلابد من مشاهدته بعد ثلاث لأنه قبلها لايسمي قمرا كذا أفتي به الوالد رحمه الله تعالى ولوقال إن رأيت محمدا صلى الله عليــه وسلم فأنت طالق فرأته فى المنام وأراد ذلك طلقت فان نازعها فيها صدقت بيمينها إذ لايطلع عليه إلا منها و إن أراد رؤ يته لافي المنام أو أطلق آنجه عــــدم الوقوع حملًا لهـا على الحقيقة (بخلاف ضربه) فانه لايتناول سوى الحي إذ الغرض منه الإيلام ومن ثم صحا هنا اشتراط كونه مؤلما لكن خالفاه في الأيمان وصة به الأسنوى إذ المدار على مامن شأنه ذلك وسيأتي ثم أن منه مالو حـــذفها بشيء فاتصابها وجمع الواله رحمه الله تعالى بينهما محمل الأوّل على اشتراطه بالقوة . والثاني على نفي ذلك بالفعل ولو علق بتقبيل زوجتــه اختص بالحيــة بخلاف أهــه لأن القصــد ثم الشهوة وهنا الكرامة أو علق بتكليمها زيدا فكامته وهو مجنون أو سكران سكرا يسمع معه ويتكام وكذا إن كلتــه وهي سكري لا السكر الطافح طلقت لوجود الصــفة بمن يكام غــيره ويكام هو

(قوله نظير ماياً تى) أى فى اللس (قوله لامع إكراه عليها) أى الرؤية (قوله ولوفى ماه) غاية فى التناول فيحنث بكل ذلك (قوله ولوعاق برؤيتها وجهها) أى جملته لا بعضه الذى يمكن رؤيته بغير المرآة كانبى المنتحيل الشفتين (قوله برؤيته وجهه) أى وجه نفسه (قوله فهو تعليق بمستحيل) أى فلا تطلق لأن التعليق بالمستحيل فى الاثبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه فى النفى (قوله أو بتمام العدد) أى الشهر (قوله صدق بمينه) أى فلا يحنث باعلامه بل لا بد من رؤيته بنفسه ولابد معذلك من كونه يسمى هلالا إن علق برؤية الهلال أوقرا إن علق برؤية القمر ويسمى هلالا الى ثلاثة أيام و بعدها يسمى قرا (قوله حملا لها على الحقيقة) وظاهره وان كانت من الأولياء للتطوع برؤيتها أيام و بعدها يسمى قرا (قوله حملا لها على الحقيقة) وظاهره وان كانت من الأولياء للتطوع برؤيتها وشهيدا له على الحقيقة لأن العصمة محققة فلا تزول الا بيقين (قوله لايتناول سوى الحى) أى ولونبيا وشهيدا (قوله بخلاف أمه) أى فانه يتناولها حية أوميتة .

(قوله ولوفي ماء صاف) غاية في المثبت (قوله و بامس شيء من بادنه) انظر لملم يقيده هنابالتصل. وهو معطوف على قوله ىرۇ بەشىءمىن بدنە (قولە العاقل وغيره) هذا هو محط التسوية ولوزادلفظ فى عقب قوله سواء لكان واضحا (قوله فهو تعليق عستحيل) محله فما إذا علق بغير رؤية الهلال والقمر كما يأتى (قوله من أوّل شهر تستقبله) أي لأنه العرف في مثل ذلك كاهوظاهر (قوله بخلاف أمه) أي فما إذا علق بتقسلها فلا يختص بها حية .

(قوله هذا إن اضطرب فان اطرد عمل به) قضيته أن الامام والغزالي عيلان إلى العرف و إن اضطرب وفيه مافيه وقد يقال إن الأصحاب إغما عماون إلى العرف عند اضطراده اذا کان قدو یا کما سیائتی عن الشهاب حج وأما الإمام والغزالي فيميلان اليه حيث اضطرد وان لم يقو (قوله وعلى الناظر التأمل) أي في اضطراد العرف واضطرابه (قوله وأخذ بعضهم ما تقررالخ) صريح هذا أن هذا البعض اعلا أخذ من ما خذالضعيف لأنه الذي عوّل على العرف فكون الأخذضعيفا وهو خلاف مافى التحفة وعبارتها عقب المتن نصها اذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوى لاالعرفي الا اذا قوى واضطرد لماياتي فى الأيمان وكائن بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بغسل الثياب الخ .

عادة فان كلته في نوم أو إغماء منه أو منها أو وهي مجنونة أو بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو نادته من مكان لايسمع منه و إن فهمه بقرينة أوحملته إليه ريح وسمع لم تطلق إذ لايسمي كلاما عادة . نعم إن علق بتكليمها وهي مجنونة طلقت بذلك قاله القاضي وإن كلته بحيث يسمع لكن انتفى ذلك لنهول منه أو شغل أو لغط ولو كان لايفيد معه الاصغاء طلقت لأنها كلته وانتفاء السماع لعارض و إن كان أصم فكلمته فلم يسمع لصمم بحيث لو لم يكن أصم لسمع لم تطلق كا جزم به ابن المقرى وصرح به الصنف في تصحيحه وصحح الرافعي في الشرح الصغير الوقوع وجزم به في الروضة في كتاب الجمعة ونقله المتولى ثم عن النص والأوجه كما أفاده الشيخ حمل الأول على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت والثاني على من يسمع مع رفعه ولو قال إن كلت ناممًا أو غائبًا عن البلد مثلا فأنت طالق لم تطلق لأنه تعليق بمستحيل كما لو قال إن كلت ميتا أو حمارا أو إن كلت زيدا فأنت طالق فكامت نحو حائط وهو يسمع لم تطلق أو إن كلترجلا فكامت أباها أو غيره من محارمها أو زوجها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمة الرجال الأجانب قبل منه لأنه الظاهر أو إن كلت زيدا وعمرا فأنت طالق طلقت بتكليم أحدها وانحلت اليمين فلا يقع بتكليم الآخر شيء أو إن كلت زيدا وعمرا لم تطلق إلا بكلامهما معا أو مرتبا أو إن كات زيدا ثم عمرا أو زيدا فعمرا اشترط تكليم زيد قبل عمرو متراخيا عنه في الأولى وعقب كلام زيد في الثانية. واعلمأن الأصاب إلا الإمام والغزالي يميلون في التعليق إلى تقديم الوضع اللغوى على العرف الغالب إذ العرف لا يكاد ينضبط هذا إن اضطرب فان اطرد عمل به لقوّة دلالته حينئذ وعلى الناظر التاعمل والاجتهاد فما يستفتى فيــه (ولو خاطبته) زوجته (بمكروه كياسـفيه أو ياخسيس) أو ياحقرة (فقال إن كنت كذلك) أى سفيهــا أو خسيسا (فائنت طالق إن أراد مكافاتهما بالسماع ما تكره) من الطلاق لكونهما أغاظته بالشتم (طلقت) حالا (وإن لم يكن سفه) ولا خسة ولا حقرة إذ المعني إن كنت كذلك في زعمك فأنت طالق (أو) أراد (التعليق اعتبرت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا إن لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (في الأصح) مماعاة لقضية لفظه إذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوى كما صّ . والثماني لانعتبر الصفة حملا على المكافأة اعتبارا بالعرف ، وأخمذ بعضهم بما تقرر أن التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر" فيه إلا بغسلها بعد استحقاقها الغسل من الوسخ لأنه العرف في ذلك وكالوسيخ النجاسة كما هو ظاهر ، وتردّد الولى" العراقي في التعليق بائن بنته لا تجيئه فجاءت لبابه فلم تجتمع به ثم مال إلى عدم الحنث حيث لانية لأنها لم تجيء بالفعل إلا لبايه ومجيثها إليه بالقصد غير مؤثر قال والورع الحنث لأنه قد يقال جاءت

(قوله حمل الأول) هو قوله لم تطلق (قوله والثانى) هو قوله وصحح الرافى الخ (قوله أو غائباً) أى حال النوم والغيبة (قوله قبل منه) أى ظاهرا و باطنا (قوله فان اطرد عمل به) ومحل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى و إلاقدم فلو حلف لا يصلى لم يحنث بالدعاء و إن كان معناها لفة لأنها موضوعة شرعا للهيئة المخصوصة وفى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فني الشرع الشرعى لأنه عرفه ثم العرفي العام ثم اللغوى اه ولاينافي ماذكر اهسم على حج (قوله بعداستحقاقها الغسل) أى في عرف الحالف (قوله ثم مال الى عدم الحنث) وهوالمعتمد

(قوله لا بنزولها) معطوف على قوله باعراضها فالحاصل أن النزول الشرعي لايتصـور غاية ما فيه أنه باعراضها يستحقها هو شرعا لئللا يضيع الطفل مع عدم سقوطحقها حتى لو عادت أخذته قهرا قال الشهاب حج عقب هدا ما نصه ولو حـــذف قوله نزولا شرعيا فهل هو كذلك نظرا للوضع الشرعي وإن لم يذكره أو ينظر إلى اللغة والعرف القتضيين لتسمية قولها نزلت نزولا للنظر فيه مجال ، وكذا حيث تنافى الوضع الشرعى وغيره وظاهر كالامهم أنه لايحنث بفاسد نحو صلاة تقديم الشرعى مطلقا فمحل الخلاف في تقديم اللغوى أو العرفي إنما هو فما ليس للشارع فيه عرفاه و يؤيده مايأتي عقبه من أن السفه عدم إطلاق التصرف وسيأتي في الشارح في الأعمان التصريح بتقديم عرف الشرع مطلقا (قوله كما في المحرر) الظاهر أنه مقدم من تأخير فمحله بعد المتن عقب قوله وهو إذ الذي بعد هو عبارة المحرر ونصها و عكن أن محمل

السفه على ما يوجب الحجر

ولم تجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده لغة عمله بحضوره وعرفا أن يكون أجيرا له فان أراد أحدها فذاك و إلا بني على مامر" من أن المغلب اللغة أو العرف عند تعارضهما و يتجه من تغليب العرف إذا قوى واطرد تغليبه هنا لاطراده قالوا والخياطة اسم لمجموع غرز الابرة وجذبها بمحل واحد فلو جذبها ثم غرزها في محل آخر لم تكن خياطة ولو علق بنزولها عن حضانة ولدها نزولا شرعيا لم يحنث بنزولهـ الأنه بإعراضها و إسقاطها يستحقها شرعا لابنزولها مع أن حقها لايسـقط بذلك إذ لها العود لأخذه قهرا عليه (والسفه) كما في المحرر (منافي إطلاق التصرف) وهو مايوجب الحجر مما من في بابه ونازع فيه الأذرعي بأن العرف عم بأنه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحيا منه سما إن دات قرينة عليه بأنه خاطبها ببذاءة فقالت بإسفيه مشيرة لما صدر منه ، والأوجه الرجوع إلى ذلك إن ادَّعي إرادته وكان هناك قرينة فان كان عاميا عمـــل بدعواه و إن لم تــكن قرينـــة (والحسيس قيل) أي قال العبادي هو (من باع دينه بدنياه) بأن تركه باشتغاله بها قال وأخس الأحساء من باع آخرته بدنيا غيره وقال الرافعي تفقها من نفسه نظرا للعرف (ويشبه أن يقال) في معناه (هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) بما يليق به بخلاف من يتعاطاه تواضعا أو زهدا أو طرحا للتكليف. والحقرة عرفا ذاتا ضئيل الشكل فاحش القصر ووضعا الفقير الفاسق قالهالعراقي ثم قال و بلغني أنّ النساء لايردن به إلا قليل النفقة ولا عبرة بعرفهنّ تقديما للعرف العام عليه والبخيل من لايؤدّى الزكاة ولا يقرى الضيف قاله المتولى وقضيته أنه لو اقتصر على إحداها لم يكن بخيلا واعترض بأن العرف يقتضي الثاني فقط،

ومثل ذلك في عدم الحنث ماوقع السؤال عنه من أن شخصا تشاجر معزوجته فلفعليها بالطلاق الثلاث أنها لاتذهب إلى أهلها إلاإنجاءها بأحدهم فتوجه إلى أهلهاوأتي بوالدتها بناء على أنها قاعدة في منزله فرآها في الطريق وردّها إلى منزله وهو عدم الحنث لأنها لم تصل إلى أهلها ، ومثل ردّها إلى منزله مالو أمر والدتها أن تذهب إلى أهلها وذهبت بها أو لم يأمرها (قوله أن يكون أجيراله) وعليه فهل يحنث بما جرت العادة به من مجرد التوافق على كونه يحرث عنده من غير استشجار صحيح أو لابد من الاستئجار كما هو ظاهر قوله أجيرا له فيه نظر ولا يبعد الأوّل لأنه العرف العام المطرد فيا بينهم ويفرق بين ذلك وما لوقال لا أوجر أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما لأن مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعى فحمل على المتعارف (قوله واطرد تغليبه) أى فلا يحنث إلا إذا عمل أجيرا عنده (قوله ويشبه أن يقال) مقول قول الرافمي أى ينبني أن يقــال في تعريفه إنه من الخ فلا يتوقف ذلك على فعــل حرام ولا على ترك واجب (قوله فاحش القصر) أي فان عين أحدها في يمينه كائن قال فلان حقرة ذاتا أو صفة عمل به و إن أطلق حنث إن كان حقره بأحد الوصفين اصدق الحقرة على كل منهما فاو قال أردت أحدها وعينه فينبغي قبوله منه (قوله ولا عبرة بعرفهنّ) معتمد (قوله ولا يقرى الضيف) قال في المختمار وقرى الضيف يقريه قرى بالكسر وقراء بالفتح والمدّ أحسن إليــه وكـتب أيضا لطف الله به قوله ولا يقرى الضيف والظاهر أنه ليس مراده هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرأ عليه وقد جرت العادة با كرامه . (قوله أمافيه فهو من يمنع الح) نازع الشهاب حج في كون هذا معناه شرعا وأنكر أن له معنى في الشرع (قوله أوالرجولية والفتوة) أي بأن قصد بما قاله إظهار (٥٣) الشهامة والفتوة عليها من غير قصد تعليق وان فهم عنه الشارح كشيخ الاسلام

أنهأر ادالتعليق فرتباعليه ماسيأتي في الشارح وهذا معنى غير قصد الغايظة والمكافأة كما لا يخفى . وظاهرأنه إنقصدالتعليق توقفالوقوع على وجود الصفة وهي الصورة التي ادعى الشارح كشيخ الاسلام دخولها فيعبارة أصله فان سلم فهي مسئلة أغفلها ابن المقرى من عبارة أصله وزاد بدلها الصورة الأولى وبهذاظهر أنه لامخالفة بين كلاماين المقرى و بين كلام أصله غامة الأمرأن كلافى كلامه صورةليست في كلام الآخر كما تقرر والا فابن المقرى لا يسمعه القول بوقوع الطلاق حالا إذا قصد التعليق وما أجاب بهعنه فى الشرح فيمه توقف لا نحفى وعبارة الأصل: فرع لو تخاصم الزوجان فقال أبوها للزوج: كم تحرك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيرافقال انكنت رأيت مثل هــذه اللحية كثيرا فابنتك طالق فهذا كناية عن الرجوليـــة والفتوة ونحوها فانحمل اللفظ على المكافأة طلقت والافلاانتهت والظاهرأن مراده بقوله والافلاأي بأنقصدالتعليق أوأطلق

وردّ بمنع ذلك ، والكلام في غير عرف الشرع . أما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذله ، والقوّاد : من يجمع بين الرجال والنساء جمعا حراما و إن كنّ غير أهله . قال ابن الرَّفعة : وكذا من يجمع بينهم و بين المرد، والقرطبان: من يسكت عن الزاني بامرأته، وفي معناه محارمه ونحـوهرت. والديوث: من لايمنع الداخل على زوجته من الدخول ومحارمه، و إماؤه كالزوجة كما بحثه الأذرعي وقليل الحمية من لايغار على أهله ومحارمه ونحوهن ، والقلاش : الذَّوَّاق للطعام كائن يرى أنه يريد الشراء ولا يشتري ، ولو قال من قيل له يازوج القحبة إن كانت كذا فهي طالق طلقت إن قصد التخلص من عارها كقصده المكافأة و إلا اعتبرت الصفة ، والقحبة: هي البغي ، والجهوذوري من قام به النَّلة والخساســة كما جزم به ابن المقرى ، وقيل من قام به صفرة الوجه ، وجرى عليه الحجازي ، فعلى الأوّل لوعلق مسلم طلاقه به لم يقع لأنه لا يوصف بها ، فأن قصد المكافأة بها طلقت حالاً . والكوسج : من قلُّ شعر وجهه وعدم شعر عارضيه . والأحمق : من يفعل الشيء في غير موضعه مع عامه بقبحه . والغوغاء : من يخالط الأراذل و يخاصم الناس بلاحاجة . والسفلة : من يعتاد دني الأفعال إلا نادرا ، فإن وصفت زوجها بشي من ذلك فقال لها إن كنت كذلك فأنت طالق ، فان قصد مكافأتها طلقت حالا و إلا اعتبر وجود الصفة ، أو قالت له كم تحرُّك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيرا فقال إن كنت رأيت مثلها كثيرا فأنت طالق فهذه كناية عن الرجولية أو الفترة أو نحوها ، فإن قصد بها المغايظة والمكافأة أوالرجولية والفترة طلقت أو المشاكلة في الصورة أو لم يقصد شيئًا فلا إلاإن كانت رأت مثلها كثيرا كذاجري عليه ابن المقرى ، وعبارة أصله بدل الرجولية والفتَّوة أنه كالمشاكلة حيث قال فان حمل اللفظ على المكافأة طلقت و إلا فلا ، ووجه ماجري عليه الأوّل أنّ رؤيتها مثلها في الرجولية والفتوّة وجدت ولا مد"، نحلاف المماثلة في الشكل والصورة وعدد الشعرات فانها قد لا تكون وجدت ، ولو قالت له أنا أستنكف منك ، فقال كل" امرأة تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافأة فتطلق حالا إن لم يقصد التعليق ، ولو قالت لزوجها أنت من أهل النار فقال لها إن كنت من أهلها فأنت طالق لم تطلق لأنه من أهل الجنة ظاهرا ، فان مات مرتد"ا بان وقوعه فلوكان كافرا طلقت لأنه من أهل النار ظاهرا فان أسلم بان عدمه و إن قصد فىالصورتين المكافأة طلقت حالا ، ولو قال ازوجته إن فعلت

(قوله ورد بمنع ذلك) أى فيحنث بأحدها كما يفيده كلام المنهج حيث عبر بأو (قوله لزمه بذله) أى فيدخل الدين (قوله من لا يمنع الداخل على زوجته) أى ولو لغير الزنا ومنه الحدّام، وقوله من الدخول أى على وجه يشعر بعدم المروءة من الزوج. أما ماجرت العادة به من دخول الخادم أونحوه لأخذ مصلحة من غير مخالطة للرأة فالظاهر أنه لا يكون مقتضيا لتسمية الزوج بما ذكر (قوله و إلااعتبرت الصفة) وهل يكفى فيها الشيوع أو لابد من أربع كالزنا أو يكفى اثنان فيه نظر ، والأقرب الأخير لأن الطلاق يثبت برجلين (قوله لأنه لا يوصف بها) أى بهذه الصفة لأنه لاذل مع الإسلام ، ومقتضى تعويلهم على العرف أن المحتاج الضعيف إذا ترك دينه بدنياه يكون كذلك فيقتضى الحنث (قوله وعدم) من باب طرب اه مختار (قوله بان وقوعه) أى من وقت التعليق .

كما هوكذلك في جميع المسائل المتقدمة وأما مسئلة التعليق على الرجولية والفتوة فايست صادة للائصل أصلا وانادّعاه الشارح كشيخ الإسلام و بهذا يظهر أن ابن المقرى لم يغفل من أصله شيئًا وانمــازاد عليه المسئلة المتقدمة . معصية فأنت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لأنه ترك وليس بفعل ، ولو وطئ زوجته ظانا أنها أمته فقال إن لم تكونى أحلى من زوجق فهى طالق طلقت لوجود الصفة لأنها هى الحرة فلا تكون أحلى من نفسها كا مال إلى ذلك الأسنوى وهو المعتمد أو إن وطئت أمق بغير إذنك فأنت طالق فقالت له طأها فى عينها فليس باذن ، نعم إن دل الحال على الإذن فى الوطء كان إذنا وقولها فى عينها توسعا فى الإذن لا تخصيصا قاله الأذرعى ، ولو قال إن دخلت البيت ووجدت فية شيئا من متاعك ولم أكسره على رأسك فأنت طالق فوجد فى البيت هاونا طلقت حالاكا أفق به الوالد رحمه الله تعالى .

(ڪتاب الرجمة)

هى بفتح الراء أفصح من كسرها عند الجوهرى ، والكسر أكثر عند الأزهرى . لغة المرة من الرجوع ، وشرعا ردّ المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن فى العدّة على وجه مخصوص . والأصل فيها الكتاب والسنة و إجماع الأمة . وأركانها : محل وصيغة ومرتجع (شرط المرتجع أهلية النكاح) لأنها كإنشائه فلا تصحح من مكره للخبر المار ومرتد لأن مقصودها الحل والردة تنافيه (بنفسه) فلا تصح من صي ومجنون لنقصهما ، وتصح من سفيه ومفلس وسكران وعبد و إن لم يأذن ولى وسيد تغليبا لكونها استدامة وذكر الصي وقع فى الدقائق ، واستشكل بأنه لا يتصوّر وقوع طلاق عليه . و يجاب بحمله على فسخ صدر عليه وقلنا إنه طلاق أو على مالو حكم حنبلي بصحة طلاقه على أنه لا يلزم من ننى الشي إمكانه فالاستشكال غفلة عن ذلك وإعا صحت رجعة محرم ومطلق أمة معه حرة لأن كلا أهل للنكاح بنفسه فى الجلة .

(كتاب الرجعة)

(قوله والكسر أكثر) أى في الاستعمال و إلا فالقياس الفتح لأنها اسم للرة ، وعي بالفتح . وأما التي بالكسر فاسم للهيئة (قوله على وجه محصوص) أى ومنه أن لا يستوفى عدد طلاقها وأن تمكون معينة محلا لحل ، بخلاف المبهمة والمرتدة (قوله فلا تصح من مكره للخبر المار") أى في كتاب الطلاق ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لاطلاق في إغلاق » أى إكراه رواه أبوداود والحاكم وصحح إسناده على شرط مسلم (قوله ومرتد) أى و إن أسلم بعد (قوله وسكران) أى معتد . وأما غيره فأقواله كلها لاغية (قوله و إن لم يأدن ولى ") أى في السفيه ، وقوله وسيد أى في العبد (قوله وقلنا إنه طلاق) على المرجوح (قوله بصحة طلاقه) قال سم على منهج أى في العبد (قوله وقلنا إنه طلاق) على المرجوح (قوله بصحة طلاقه) قال سم على منهج وانظر إذا طلق الصي وحكم الحنبلي بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه . أقول: الظاهر أن له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح و إن كان بائنا عند الحنبلي لأن الحجم بالصحة لا يستلزم التعدى إلى ما يترتب عليها ، فان كان حكم بصحته و بموجبه ، وكان من موجبه عنده امتناع الرجعة وأن حكمه بالموجب يتناولها احتاج في ردها إلى عقد جديد (قوله مواكنه) أى فانه قد يكون مستحيلا كقوك هذا الميت لا يتكام مثلا .

(قوله وايس بفعل) أي فالعرف ولا في اللغة فلا ينافى قول الأصوليين: لاتكليف إلا بفعل (قوله فوجد في البيت هاونا طلقت حالا) أي لأنه تعليق بمستحيل في النفى ، والهاون بفتح الواووضمها ويقال هاوون واوين كا في القاموس .

[حتاب الرسجة] (قوله لأن كلاأهل للنكاح بنفسه في الجلة) يعكر عليه ماقدمه في المكره فاوعلل بتغليب الاستدامة كا في شرح الروض لكان واضحا

(قوله لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة) أي والخلاف في صحتها من الولي مبنى على صحة التوكيل فيها كاصرح به الجلال الحلي وكان على الشارح أن يصرح به أيضا (قـوله بالصريح والكناية الخ) هذا الصنيع لاينسجم مع قول المسنف الآتي فتصح بكناية كالايخفى (قولهوما اشتق منهما) صر عهذا العطف أن المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريم وهوخلاف مافي شرح المنهج وعبارته مع المتنصريح وهو رددتك إلى ورجعتك وارتجعتك وراتجعتك وأمسكتك إلى أن قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كائنت مراجعة الخ (قوله بل صوّب الأسنوي أنه) أى الامساك (قوله لينتني ذلك)متعلق باشترط.

و إنما منع مانع عرض له ولم يصح كا يأتي رجعة مطلق إحمدي زوجتيه مبهما ، ومثله كما هو واضح مالوكانت معينة ثم نسيها مع أهليته للنكاح لوجود مانع لذلك هو الإبهام ولو شك فيطلاق فراجع احتياطًا ثم بأن وقوعه أجزأته تلك الرجعــة اعتبارًا بمــا في نفس الأمر كما يأتي . قال الزركشي ولو عتقت الرجعية تحت عبدكان له الرجعة قبل اختيارها (ولو طلق) الزوج (فجنّ فللولي" الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن احتاجه كما ملأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة،واعترضت حكايته للخلاف بأنّ هــذا بحث للرافعي ، ويردّ بأنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصريح والكناية ولو بغير العربية مع قدرته عليها ، فمن الصريح أن يأتي (براجعتك ورجعتك وارتجعتك) أي بواحد منها لشيوعها وورودها وكذا ما اشتق منها كانت مراجعة أو مرتجعة كما في التتمة ، ولا تشــترط إضافتها إليه بنحو إلى أو إلى نكاحي لكنه مندوب بل إليها كفلانة أو لضميرها كما ذكره أو بالإشارة كهذه فمجرد راجعت لغو (والأصح أن الردّ والإمساك) وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن ، والأوّل في السنة أيضا ، ومن ثم كان أشهر من الإمساك بل صوّب الأسنوى أنه كناية كما نصّ عليــه (وأن التزويج والنكاح كنايتان) لعدم شهرتهما فىالرجعة سواء أتى بأحدها وحده كتزوّجتك أو مع قبول بصورة العقد كما صرح به في البيان وغميره (وليقل رددتها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحا لأن الردّ وحده المتبادر منه إلى الفهم ضدّ القبول فقد يفهم منه الردّ إلى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع لينتني ذلك الاحتمال ، و به فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا ، وقضية كلام الروضة أن الإمساك كذلك لكن جزم البغوى كما نقلاه بعد عنه وأقرّاه بندب ذلك فيه (والجديد أنه لا يشترط) لصحة الرجعة (الإشهاد) عليها بناء على

(قوله و إنما منع مانع) وهو الإحرام ووجود الحرّة تحته (قوله اعتبارا بما في نفس الأمر) و إنما لم يكتف بالوضوء فيمن شـك" ثم بان حدثه لأنه لم يكن ثم جازما بالنية والعبادات يعتبر الصحتها مافى نفس الأمر مع ظنّ المكاف لئلا يكون متردّدا في النية (قوله كان له الرجعة) أي ولا يسقط خيارها بتأخير الفسيخ لعذرها في أنها إنما أخرت وجاء البينونة بانقضاء العدة (قوله قبل اختيارها) أي الفسخ (قوله ولو بغير العربية مع قدرته عليها) تقلم له في الطلاق أن ترجمة الفراق والسراح كناية لبعدها عن الاستعمال ، وقضية ماذكره هنا من قوله وتحصل الرجعة بالصريح والكناية ولو بغير العربية الخ أن ترجمة الرد والإمساك من الصريح فأنظر هل يشكل جعل ذلك من الصريح هنا على ما قدّمه في الطلاق من أن ترجمة الفراق والسراح من الكنايات لبعدهما عن الاستعمال (قوله ولا تشــترط إضافتها إليه) أي في راجعتـك الخوفها اشتق منها (قوله بل إليها) أي بل تشترط الإضافة إليها (قوله فمجر"د راجعت لغو) ينبغي أن يستثني منه مالو وقع جوابا لقول شخص له راجعت امرأتك التماسا كها تقدّم نظيره في طلقت جوابا لملتمس الطلاق منه ، ونقـل بالدرس عن سم على حج ما يصرح به (قوله بل صوّب الأسنوى الح) ضعیف (قوله إن الامساك كذلك) أى مثل رددتها (قوله لكن جزم البغوى الخ) معتمد (قوله بندب ذلك) أي قوله إلى" وقوله فيه أي في الامساك (قوله لايشترط اصحة الرجعة الاشهاد) ع قال الزركشي فني الكناية يشهد على اللفظ و يبقى النزاع في النية كما تقول يشهد على النكاح ولا تشترط الشهادة على المرأة مع أنها عماد النكاح وقوله و يبقى النزاعهل المصدّق الزوج اه سم الأصح أنها فيحكم الاستدامة ، ومن ثم لم يحتج لولى" ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى _ فإذا بلغن أجلهن _ أى قار بن بلوغه _ فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم _ وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الإمسالا ، والقديم الاشتراط لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر الآية . وأجاب الأوّل بحمل ذلك على الاستحباب كما في قوله تعالى _ وأشهدوا إذا تبايعتم _ للأمن من الجحود و إنما وجب الاشهاد على النكاح لاثبات الفراش وهو ثابت هنا ، فان لم يشهد استحب الاشهاد عند إقرارها بالرجعة خوف جحودها فانّ إقرارها بها في العدّة مقبول لقدرته على الانشاء (فتصح بكناية) مع النية كاخترت رجعتك لأنه يستقل بها كالطلاق ، وزعم الأذرعي وغيره أن المذهب عدم صحتها بها مطلقا (ولا تقبل تعليقا) كراجعتك إن شئت ولو بفتح أن من غمير نحوى كما بحثه الأذرعي و إن قلنا إنها استــدامة كاختيار من أســلم على أكـثر من أربع نسوة ولا توقيتا كراجعتــك شهرا ، واستفید من کلامه عدم صحة رجعة مبهمة كالوطلق إحدى زوجتیه ثم قال راجعت المطلقة لأن ما لايقبل التعليق لا يقبل الإبهام (ولا تحصل بفعل كوطء) ومقدّماته وإن قصد به رجعتها ، إذ ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل ولا تحصل أيضا بانكار الزوج طلاقها ، ولا يرد عليه إشارة الأخرس المفهمة والكتابة فإنها تحصل بهما مع كونهما فعلا لأنهـما ملحقان بالقول في كونهــما كـنايتين أو الأولى صريحــة ، وتحصل بوطء أو تمتع كافر اعتقدوه رجعة وترافعوا إلينا أو أسلموا فنقر هم عليه كما نقر هم في العقد الفاسد بل أولى (وتختص

على منهج . أقول: القياس ذلك لأن النبية لاتعرف إلا منه فيقبل قوله فيها ولو بعد انقضاء العدّة (قوله بل يندب) أي الاشهاد (قوله إجماعهم على عدمه) أي وجوب الاشهاد (قوله عدم صحتها بها) أي الكناية ، وقوله مطلقا أي نوى أم لا (قوله ولا توقيتا) شمل مالو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصبح الرجعة ، وقد يقال بصحتها لأن قوله ذلك أنه راجعها بقية حياتها (قوله ثم قال راجعت المطلقة) قد يخرج هذا التصوير مالو راجع إحمداها بعينها أوكل واحدة بعينها تم عينها في صورة الابهام أوتذكرها في صورة النسيان فتحزى الرجعة وهوقياس مام في قوله ولو شك الخ انتهى سم على حج (قوله وتحصل بوطء) هو كالمستثنى من كلام المصنف: أى فاو وطيُّ الحنفي الرجعية ثم عمل شافعيا فهل تجب عليه الرّجعة أو التجـديد ، وكذا لو قلد الشافعي الحنفي ــ فى نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد النكاح على قاعدة مذهبه أولا قياسا على العبادة التي فعلها قبل ذلك أو يفرق بأن العبادة انقضت على الصحة ولم يبق أثرها في الخارج والزوجة موجودة . والأثر وهو الوطء باق لأنه مستند للعـقد المتقدم وقد رجع عنه . فإن قلت : القياس عدم التجديد قياسا غير الكافر إذا أسلم . قلت : يمكن الفرق بينهما بالتسامح في أنكحة الكفارما لم يتسامح فيأنكحة السامين، وأيضا أنكحة الكفار محكوم بصحتها قبل الإسلام حرره و يمكن الجواب بأنه إن رجع عن تقليد الحنني مثلا إلى غيره لا يجب عليه التجديد ولا الرجعة إلا إن رجع في خصوص هذه الجزئية بأن صرح بالرجوع فيها أو نواه بقلبه . أما لو لم يصرح بما ذكر بأن قلد نحو الشافعي فىالعبادات وغيرها ولم يخطر بباله هذه الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدم لوقوعه صحيحا في معتقده لأنه لايلزم من بطلان العموم بطلان الخصوص، وهذا لاينافي مانقله حج في فتاويه الصغرى مما نصه: السابعة أن يعمل بتقليده الأوّل و يستمرّ على آثاره ثم تريد غمير إمامه مع بقاء تلك الآثار كنني أخذ بشفعة الجوار عملا بمذهبه ثم تستحق عليه

(قوله عند إقرار هابالرجعة خوف جـحودها فإن إقرارها) كذا في النسخ بتأنيث الضائر الثلاثة ، والثالث كهافي الأنوار (قوله في المتن في المتن في المتن في المتن في المتن في من عدم اشتراط الاشهاد (قوله واستفيد من كلامه) أي بواسطة المتاعدة الآنية .

الرجعة بموطوءة) ولو في الدبر ومثلها مستدخلة مائه المحترم على الأصح إذ لاعدّة على غيرها والرجعة شرطها العـدّة (طلقت) بخلاف المفسوخ نـكاحها لأنها إنمـا أنيطت في القرآن بالطلاق ، ولأن الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربه أو الثابت بالبينة محمل على الرجى مالم يدلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لأنها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فإن استوفى لم تحل إلا بمحلل (باقية في العدة) فتمتنع بعدها لقوله تعالى _ و إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضاوهن أن ينكحن أزواجهن _ فلو ثبتت الرجعة بعد العدّة لما أبيح النكاح والمراد عدة الطلاق فاو وطئها فيها لم يراجع إلا فيما بقي منها كما يذكره و يلحق بها ماقبلها فلو وطئت بشبهة فحملت ثم طلقها حلت له الرجعة في عدّة الحمل السابقة على عد"ة الطلاق كارجحه البلقيني وسيأتي حكم ماإذا عاشرها في عد"ة طلاقها الرجمي ، وأنه لا رجعة له بعد انقضاء عدّتها الأصلية و إن لحقها الطلاق (محل لحل) أي قابلة لأن تحل للراجع وهذا لكونه أعم يغني عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره إيضاح (لا) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره و إن أسلم بعد ولا (مرتدة) أسلمت بعد لأن مقصود الرجعة الحل والردّة تنافيه وصحت رجعة المحرمة لإفادتها نوعا من الحل كالنظر والحلوة (وإذا ادّعت انقضاء عــدّة أشهر) لكونها آيسة أولم تحض أصلا (وأنكر صدق بيمينه) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكذا في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته و إنما صدقت بيمينها في العكس كطالقتك في رمضان فقالت بل في شوّال لتغليظها على نفسها بتطويل العدة عليها ، نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كاقاله صاحب الشامل والكافي وحكاه في البحر عن نص الاملاء وحينتذ ،

(قوله عابذلته) الأولى عائدة ليشمل خلع عائدة ليشمل خلع الأجنى (قوله في عدة قال المدتن لم تنقض عدتها لشمل هدة الصورة (قوله لغم تقبل هي الح) هذا استدراك على ماقهم من التعليل على ماقهم عن أنها لاتقبل إلا فيا فيه تغليظ عليها إلا فيا فيه تغليظ عليها

فيريد العمل بمذهب الشافعي فلايجوز لتحقق خطئه اه لحمله على ماقلناه أولا من أنه رجع عن مذهبه في خصوص ماقلده فيه وأراد أن يستمر على العمل بالآثار أما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص تلك المسئلة لم يمتنع العمل بها لأن لوقلنا إنه لم يلزم رجوعه عن مذهبه إلى غيره اعتقاد خطئه في جميع الجزئيات لزم بطلان التقليد في كل مسئلة أراد التقليد فيها من مذهب مخالف لمن أراد تقليده وقوله كحنني أخذ بشفعة الجوار عملا بمذهبه ثم تستحق عليه الخ صورتها أن يأخذ دارا بشفعة الجوار ثم يشترى دارا أخرى فيريد جاره أن يأخذها بالشفعة فيمتنع من تمكينه تقليدا للشافعي مع بقائه على الدار الأولى (قوله ولو في الدبر) أي و إن لمتزل بكارتها بأن كانت غوراء كما هوظاهم إذ لاينقص عن الوطء في الدبر اه سم على حج (قوله طلقت) أى ولو بتطليق القاضي على الولى و يكنى فى تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال مافائدة طلاق القاضى حيث جازت الرجمة من الولى (قوله ولأن الفسخ لدفع الغمرر) قد يرد عليه أن طلاق القاضي على المولى شرع لدفع الضرر ومع ذلك لايمنع من الرجعة و يكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعاً لذلك فلايضر أن بعض جزئياته شرع له بخـلاف الفسخ (قوله بلا عوض) أي و إن قال لهما أنت طالق طلقة تماكين بها نفسك (قوله فتمتنع بعدها) أي وكذا معها ثم رأيته في حج (قوله فلا تعضاوهن) أي تمنعوهن (قوله و يلحق بها) أي بعدّة الطلاق (قوله في عد"ة الحمل السابقية) أي و يمتنع عليه التمتع بها ماداهت حاملا فلولم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة أيضا لوقوعها في عدته (قوله إذ من قبل في شيء) أي إذ من قبل قوله في شيءالخ (قوله نعم تقبل) استدراك على قوله و إنما صدقت الح .

فالأولى التعليل بائن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ويقبل هو بالنسبة لنحو حل أختها ولو مات فقالت انقضت في حياته لزمها عدّة الوفاة ولا ترثه وقيده القفال بالرجمي وأخسذ منه الأذرعي قبولها في البائن ولو مانت فقال وارثها انقضت وأنكر المطلق ليرثها أتجه تصديق المطلق في الأشهر والوارث فيما عداها كما في الحياة وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق القول بتصديقه والقول بعدمه (أو وضع حمل لمدة إمكان وهي بمن تحيض لا آيسة) وصغيرة كافي المحرر وحذفها لعدم تأتى اختلاف معها (فالأصح تصديقها بميين) منها بالنسبة لانقضاء العدة دون نحو نسب واستيلاد لأنها مؤتمنة على ما فى رحمها ولأن البينة قد تتعسر أو تتعذر على الولادة . والثاني لا، بل لابك من البينة لأنها مدّعية والغالب أن القوابل قديشهدن بالولادة ولابد من انفصال جميع الحمل حتى لوخرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعهاثم ولدت آخر لدون ستة أشهر صحت و إلا فلا أماإذا لم يكن فسيأتى وأما الآيسة والصغيرة فأنهما لا يحبلان وكذا من لم تحض ولاينافيه إمكان حبلها لأنه نادر (ولو ادّعت ولادة ولد تام) في الصورة الإنسانية (فامكانه) أي أقله (ستةأشهر) عددية لاهلالية كابحثه البلقيني أخذا بما يأتي في المائة والعشرين (ولحظتان) واحدة للوطء أو نحوه وواحدة للوضع وكذا في كل ما يأتي (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لأن النسب يثبت بالإمكان وكان أقله ذلك كما استنبطه العلماء اتباعا لعلى كرم الله وجهه من قوله تعالى ـ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ـ مع قوله وفصاله في عامين (أو) ولادة (سقط مصوّر فمائة وعشرون يوما) عبروا بها دون أر بعة أشهر لأن العبرة هنا بالعدد لاالأهلة (ولحظتان) مماذكر لخبر الصحيحين

(قوله فالأولى التعليل) أي بدل قوله لتغليظها على نفسها (قوله ويقبل) هو عطف على قوله نعم تقبل هي الخ (قوله فقالت) أي الرجعية (قوله وقيده القفال الخ) معتمد (قوله وأخذ منه) لعل هذا الأخذ متعين لأنا وإن تحققنا بقاء العدة في البائن لاتنتقل لعدة الوفاة (قوله ولو ماتت) أى الرجعية (قوله والوارث) أى حيث ادّعاه فى زمن يمكن فيــه ذلك (قوله فيما عداها) أى من الحمل والأقراء (قوله بتصديقه) أي الوارث (قوله وصغيرة) أي لم تبلغ زمنا يمكن فيه الحمل أما من بلغت ولم تحض فهي كالصغيرة وليست صغيرة كما يأتي في كلام الشارح (قوله وحذفها) أي الصغيرة (قوله لأنها مؤتمنة على مافي رحمها) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع أن العلة جارية فيهما فكان القياس القبول إلا أن يقال الماكان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيهاما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بها فصدقت فيها (قوله ولابد من انفصال جميع الحمل) هل يكفي في صحة الرجعة بقاء الشعر وحده أو يفرق بين كونه بقي معلقًا به فتصمح الرجعة وكونه انفصل عنه فلاتصح فيه نظر والأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم ينفصل بتمامه لشغل الرحم بشيء منه (قوله أما إذا لم يمكن) محترز قوله لمدة إمكان (قوله فانهما لايحبلان) أي فلا يصدقان وينبغي أن محله في الأمة مالم تضفه إلى وقت يتأتى حملهافيه كائن ادّعت أنها حامل قبل سن اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذي ادّعت وضعه فيه (قوله في الصورة الإنسانية) صرح به لدفع توهم أن يراد بالتام تام الخلقة ، وأنه لو نقص بعض أعضائه كان حكمه مخالفا لما ذكر (قوله أو يحوه) كاستدخال المني .

(قوله وأخذ منه الأذرعي قبولها في اليائن) وجه الأخـذ أن قولهم لزمها عدة الوفاة هو فرع عدم قبولها في انقضاء العدة وقد قدده القفال بالرجعية فاقتضى القبول في البائن ولعل الصورة أنها ادعت انقضاء العدّة من غير أن تفصــل أنها بالأقراء أو بالأشهر أو بالحمل كا هو ظاهركلام الشارح أماإذا عينت شيئا من ذلك فيجرى فيه حكمه المقرر في كلامهم و يحتمل قبولها مطلقا فليراجع (قوله ولا بدمن انفصال جميع الحل) إلى آخرالسوادة لاتعلق له عا نحن فسه لأن الكلام هنا فماتصدق فيه ومالاتصدق فيه لافها تنقضي به العدة (قوله فسأتى) أى في المن الآتى على الأثر (قموله وأما الآيسة والصغيرة الخ) كان الأخصر من هـذا والأوضح أن يقول عقب المتن لا آيسة وقوله وعقبه وصغيرة ما نصـه إذ لانحبلان فتأمل (قوله في الصورة الإنسانية) متعلق بالتام أي أن المراد تمامه في الصورة الانسانية وإن كان ناقص الأعضاء (قوله إمكان اجتماع الزوجين) أى احماله بالفعل عادة

خلافا للحنفية .

« إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أر بعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح » قدّم على خبر مسلم الذي فيه « إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأر بعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصوّرها » لأنه أصح وجمع ابن الأستاذ بأن جمعه في الأر بعين الثانية للتصوير و بعد الأر بعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه عدم الدلالة في الخبر و يجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأر بعين الثانية ثم يستمر ظهوره شيئا بعد شيء إلى تمام الثالثة فيرسل الملك لتمامه وللنفخ أوالأمر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالأكثر لأنه المتيقن وحينتذ فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين وقد صرح الرافعي وغيره بأن الولد يتصوّر في ثمانين وحمل على مبادي التصوير ولاينافي ماتقرر لأن الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله والأربعة أشهر تمام كاله وابتداء الأربعين الثانية مبادى تخطيطه الحني (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) ظاهرة (فنمانون يوما ولحظتان) مماذكر للخبر الأوّل وتشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل آدمى و إلا لمتنقض بها (أو) ادّعت (انقضاء أقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الإمكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض الأقل ثم تطهر الأقل فهذا قرء أن ثم تحيض وتطهر كذلك فهذا ثالث. ثم تطعن في الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلاتصح فيها الرجعة وكذا فى كلُّ مَا يَا ۚ تِي وَمِحَلَّ ذَلَكَ فِي غَبِرَ المُبتَدَأَةَ أَمَا هِي إِذَا طَلَقَتَ ثُمَّ ابتَـدأَهَا النَّم فلا تحسب لأن القرَّء الطهر المحتوش مدمين فأقل الإمكان فيحقها تمانية وأر بعون يوما ولحظة لأنه يزاد على ذلك قدر أقل الحيض والطهر الأوّلين وتسقط اللحظة الأولى (أو) طلقت (في حيض) أو في نفاس (فسبعة وأر بعون يوما ولحظة) بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض أقلهما ثم تطهروتحيض كذلك ثم تطهر الأقل ثم تطعن في الحيض كام ولا تحتاج هنا للحظة الأولى لأنها ليست من العدة (أو) كانت (أمة) أي فيها رق وإن قل (وطلقت في طهر) وهي معتادة (فستة) أي فا قل إمكان انقضاء أقرائها ستة (عشر يوماولحظتان) بائن تطلق قبيل آخرطهرها فهذاقره تم تحيض وتطهر أقله فهذا أن ثم تطعن كمام في غير مبتدأة أما مبتدأة فأقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لمام (أو)طلقت (في حيض) أونفاس (فأحـد وثلاثون يوما ولحظة) بأن تطلق آخر حيضها أونفاسها ثم تطهر وتحيض الأقل ثم تطهر الأقل ثم تطعن في الحيض فلولم تعلم هل طلقت في طهر أوحيض حمل على الحيض كما صوّبه الزركشي خلافا للماوردي لأنه الأحوط ولأن الأصل بقاء العلمة

(قوله و يجاب) أى عن ابن الأستاذ (قوله لأنها ليست من العدة) أى وكذلك اللحظة الأخيرة كما يعلم مما قدمه .

⁽قوله شهادة القوابل) أى أربع منهن على مايفهمه إطلاقه كابن حجر لكن عبارة الشارح فى العدد عند قول المصنف وتنقضى بمضغة فيها صورة آدمى الخ فا ذا اكتفى بالاخبار بالنسبة للباطن فيكتنى بقابلة كما هو ظاهر أخذا من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتزقج باطنا اهو ويمكن حمل ماهنا من اشتراط الأربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند حاكم دون الباطن (قوله ثم تطعن) بضم العين و يجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة الصحاح (قوله وتسقط اللحظة) أى لجواز أن يقع الطلاق مع آخر الطهر (قوله بأن تطلق آخر حيضها) أى بفرض أنها طلقت آخر الحيها الحن أن تطلق آخر حيضها فيه ماقدمناه أيضا (قوله حمل على الحيض) أى حرة كانت أو أمةو إن أوهم سياقه اختصاصه بالأمة وقوله أن أوهم سياقه اختصاصه بالأمة و

(وتصدّق) المرأة حرة أو أمة في حيضها إن أمكن وفي عدمه لتجب نفقتها وسكناها و إن تمادت لسن اليأس (إن لم تخالف) فما ادّعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا إن خالفة)مها (في الأصح) لأن العادة قد تتغير وتحلف إن كـذبها فان نـكات حلف وراجعها وأطال جمع فيالانتصار لمقابل الأصح نقلا وتوجيها ونقـــلا عن الرويانى وأقراه أنها لوقالت انقضت عدتى وجب سؤالها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة دم الفساد ، ولو ادّعت لدون الإمكان ردّت ثم تصدّق عند الإمكان و إن استمرّت على دعواها الأولى (ولو وطيء) الزوج (رجعيته) بهاء الضمير بخطه بشبهة أو غيرها ولم تكن حاملا (واستأنفت الأقراء) أو غيرها بائن حملت من وطئه وآثر الأقراء لغلبتها ولأنه سيذكر حكم الحمل فى العدد (من وقت) الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها (راجع فما كان بقي) فان وطي علم قرء أو شهر فله الرجعة في قرأين أوشهرين دون مازاد ولو حملت من وطئه دخل فيه مابقي من عدّة الطلاق وانقضت بالوضع عدّتها وله الرجمة إليه كما ســيذكره في العدة فلايرد عليه على أنه لااستثناف هنا فهــي خارجة بقوله واستأنفت أما وطء الحامل منه فلا استئناف عليها والأوجه أن المراد بفراغه من الوطء هنا تمام النزع ويفرق بينه و بين مام في مقارنة ابتداء النزع طاوع الفجر فانه لايضر بائن المدار هنا على مظنة العاوق وما دام من الحشفة شيء فى الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزعها ، وثم على مايسمي جماعا وحالة النزع لا تسماه (و يحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو بمجرد النظر لأن النكاح ببيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده ، وتسميته بعلا في الآية لا يستلزمه لأن نحو الظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بعل ولا تحل له (فإن وطيء فلاحدٌ) و إن اعتقد حرمته خروجا من خلاف القائل باعِباحته وحصول الرجعة به (ولا يعزر))على الوطء وغيره من مقدماته (إلا معتقد تحريمه) خلاف معتقد حله ،

(قوله و إن تمادت) أى امتدّت (قوله ردّت) أى الدعوى أى ولاتعزر لاحبّال شبهة لهما فيما ادّعته (قوله أوغيرها) ومعاوم أنه مع العلم حرام (قوله فان وطئ بعد قرء) أى فى ذات الأقراء (قوله أوشهر) أى فى ذات الشهور (قوله وله الرجعة إليه) أى إلى الوطء (قوله لايستانهه) أى حل الإستمتاع (قوله فان وطئ فلاحد) وينبنى أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة وقوله ولا يعزر بالبناء للجهول (قوله وغيره) أى كالفطر و إعما نص على الغير بعد ننى التعزير فى الوطء لدفع توهم أن يقال لم يعزر على الوطء لأنه قيل إنه رجعة بخلاف غيره (قوله بخلاف معتقد حله) ظاهره ولو رفع لمعتقد تحريمه وينافيه قولهم العبرة بعقيدة الحاكم إلا أن يقال لما كانت العقو بات تدرأ بالشبهة جعل اعتقاد حله شبهة مانعة من التعزير ثم رأيت قوله الآتى فيئشذ الحننى لا يعزر الشافعي الح لكن قوله فليقيد بما لو رفع لمعتقد تحريمه أيضا يفيد أن كملا من الواطيء والحاكم يعتقد التحريم فلا يفيد مقصوده من أن الحنى يعزره الشافعي لأن الحنى لا يعتقد حرمته ومن أطال سم على حج في منع كون الشافعي يعزره الشافعي بكان الحنى لا يعتقد حرمته ومن الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنى لا يعزر فليحرر اه ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريم بما قاله سم وفرق بين حد الحنى إذا شرب النبيذ و بين عدم تعزيره على وطء المطلقة رجعيا بأن الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نسكم بلاولي ورفع للشافعي وطء المطلقة رجعيا بأن الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نسكم بلاولي ورفع للشافعي

(قوله ونقلا عن الروياني وأقراه أنها لو قالت انقضت عدتى الخ) عبارة الماوردي في حاويه إذا ادعت انقضاء عيدتها بالأقراء وذكرت عادتها حيضا وطهرا سئلت هل طلقت حائضاأ وطاهرا فان ذكرت أحدها سئلت هل وقع في أوَّله أم آخره فان ذكرت شيئا عمل به و يظهر ما يوجبه حساب العارفين في ثـالاثة أقراء على ماذكرته من حيض وطهروأول كلمنهاوآخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه الحساب منعادتى الحيض والطهر صدقت بلاعين إلا إن كذبها الزوج في قدر عادتها في الحيض والطهر فيذكرأ كثر مماذكرته فيهماأوفي أحدهافله إحلافها لجواز ڪذبها و إن لم يوافق ماذكرته من انقضاء العدة ما أوجيه حساب العارفين لم تصــدق في انقضاء العدة انتهت (قوله ولم تكن حاملا) هـلا أخر هذا عن كلام المن بأن يقول واستأنفت الأقراء أوغيرها الخ بأن لم تكن حاملا لأنه تصوير له كاهوواضح (قوله بائن حملت من وطئه الخ) الصواب حلفه وابداله

وجاهل تحريمه لإقدامه على ما يراه معصية ، وقول الزركشي لاينكر إلا مجمع عليه سهو بلينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريمه كما صر حوا به ، نعم قديشكل عليه من حيثية أخرى وهو تصريحهم بأن العبرة بعقيدة الحاكم لاالخصم فحينئذ لايعزر الشافعي فيه وان اعتقد تحريمه لأن الخنني يعتقد حله المصنف رحمه الله تعالى فليقيد بما لورفع لمعتقد تحريمه أيضا (و يجب) لهما بوطئـــه (مهر مثل إن لم يراجع) للشبهة ولايتكرر بتكرر الوطء كاعلم مما من قبيل التشطير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (إن راجع على المذهب) لأن الرجعة لاترفع أثر الطلاق. والطريق الثاني لايجب في قول مخرج من نصه فما لوارتدّت بعــد الدخول فوطئها الزوج ثم أسامت في العدّة أنه لا يجب مهر وخرج قول في وجو به من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النصين ، والفرق بينهما أن الإسلام يرفع أثر التخلف. لايقال الرجعية زوجة فأيجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه محال. لأنا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق فكان موحمه الشهة لاالعقد (ويصح إيلاء وظهار وطلاق) ولو بمال فاو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل امرأة لى طالق طلقت الرجعية ، وكذا لوقال كل امرأة في عصمتي أخذا من إطلاقهم أن الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لهـا (ولعان و يتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدّمه لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كا من عن الشافعي، وسيأتي أنه لايثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة (واذا ادّعي والعـــــــة منقضية) جملة حالية (رجعــة فيها فأنـــكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلا (فقالت بل السبت) مثلا (صـــــــقت بيمينها) أنها لاتعلم أنه راجعها فيه لاتفاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخيس وقال بل) انقضت (السنت صديق عمينه) أنها ماانقضت يونم الخيس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدمانقضاء العدّة قبله (وان تنازعا في السبق بلا اتفاق) ،

(قوله والشافعي يعزر الحنفي إذا رفع له) هذا مشكل مع قولهم لايعزر إلا معتقد التحريم (قوله بنص القرآن) عبارة الجلال الحلي والغرض من المحميم الحمس هنا الإشارة اليقول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في الله تعالى أي آيات المسائل الحمس المنا كورة انتهت.

(قوله وحاهل) أى وفاعل جاهل الخ (قوله وهو تصريحهم) لم يقل وهي مراعاة الخبر وهو قوله تصريحهم وكذا كل موضع وقع فيه الضمير بين مؤنث ومذكر الأولى فيه مراعاة الخبر (قوله فينئذ) أى حين إذ قلنا بالقاعدة (قوله الحنني لايعزر) هذا في غاية الإشكال و يلزم عليه تعزير من وطي في نكاح بلاولى ولاشهود من أنباع أبي حنيفة أومالك وتعزير حنني صلى بوضوء لانية فيه أو وقد مس فرجه ومالكي توضأ بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمستعمل أوترك قراءة الفاتحة خلف الإمام ولكن ذلك في غاية الإشكال لاسميل إليه وماأظن أحدا يقوله . وأماالقاعدة التي ذكرها فعلى تسليم أن الأصحاب صر حوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وأمثاله ، وبالجلة فالوجه الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنني لا يعزر اه سم على حج (قوله فليقيد الخ) معتمد (قوله طلقت الرجعية) أى كغيرها (قوله لوقال كل امرأة في عصمتي الخ) فليقيد الخ) معتمد (قوله طلقت الرجعية) أى كغيرها اله على عصمته لم يخلصه الطلاق الرجعي وعليه فلوحلف بالطلاق الثلاث أنها إن فعلت كذا لا يبقيها له على عصمته لم يخلصه الطلاق الرجعي الكاملة وقد اختلت لطلاق المذكور و ينبغي أن مثل على عصمتي على ذمتي فليراجع وفي حج هنا الكاملة وقد اختلت لطلاق المذكور و ينبغي أن مثل على عصمتي على ذمتي فليراجع وفي حج هنا ما يقل أردت العصمة الحقيقية .

على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فإن ادّعت الانقضاء) أوَّلًا ﴿ ثُمُ ادَّعِي رَجِعَــة قبله صــدّقت بيمينها ﴾ أن عدّتها انقضت قبل الرجعة لأنها لمــا سبقت بادَّعائه وجب تصديقها لقبول قولهافيه من حيث هوفوقع قوله لغوا (أوادعاها قبل انقضاء العدة فقالت) بل راجعتني (بعده) أي انقضائها (صدّق) أنه راجعها قبل انقضائها لأنه لما سبق بادعائها وجب تصديقه لأنه يملكها فصحت ظاهرا فوقع قولها بعد ذلك لغوا ، ومثل ذلك مالوعلم الترتيب دون السابق منهما فيحلف هو أيضا لأن الأصل بقاء العــــــة. والثاني قول الزوج استبقاء للنكاح . والثالث قولها لأنه لايطلع عليه إلا من جهتها . والرابع يقرع بينهما فيقدُّم قول من خرجت قرعته ، ثم ماذ كر من إطلاق تصديق الزوج فيما إذا سبق هو مافى الروضة كالشرح الصغير وهوالمعتمد و إن ذكر في الكبير عن القفال والبغوى والمتولى أنه يشترط تراخي كلامها عنه فا إن اتصل به فهـي المصدّقة لأن الرجعة قولية فقوله راجعتك كا إنشائها حالا وانقضاء العدّة ليس بقولي فقولها انقضت عدَّتي إخبار عما تقدم فكائن قوله راجعتك صادف انقضاء العدَّة فلايصح وهل المراد سبق الدعوى عند حاكم أولا. قال ابن عجيل نعم. وقال اسمعيل الحضرمي: يظهر من كلامهم أنهم لايريدونه . قال الزركشي : وهو الظاهر ، وتبعهم الولى العراقي وغـيره ، هذا كله إن لم تنكح و إلا فان أقام بينة بالرجعة قبل الانقضاء فهيي زوجته و إن وطئها الثاني ولها عليه بوطئه مهر مثل و إن لم يقمها فله تحليفها و إن لم يقبل إقرارها له على الثاني وله الدعوى على الزوج أيضا لأنها في حبالته وفراشـه على ما نقله في الروضة عن قطع المحاملي وغـيره من العراقيسين وجزم به ابن المقرى هنا ، لكن نقل فيها مقابله عن تصحيح الإمام لأنها ليست في يده من حيث هي زوجــة ولو أمة ، ويناسبه مامّ فما لو زوّجها وليان من اثنين وادّعي أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه . قال الشيخ : و يجاب بأنهـما متفقان على أنها كانت زوجة للأوّل بخلافهما ثم ولوأقرّت أونكات فحلف غرمت له مهرالمثل لأنها أحالت با إذنها في نكاح الثاني أو بتمـكينها له بين الأوّل وحقه أوادّعي على مزوّجة أنها زوجته فقالت كنت زوجتـك فطلقتني جعلت زوجة له لإقرارها إن حلف أنه لم يطلق ، والفرق بينهما اتفاقهما في الأولى على الطلاق ، والأصل عدم الرجعة بخلافه هنا ، نعم إن أقر"ت أوّلا بالنكاح للثاني أو أذنت فيه لم تنزع منه كما لونكحت رجلا با إذنها ثم أقرّت برضاع محرم بينهمالايقبل إقرارها ،

(قوله على أحد ذينك) أى وقت الانقضاء ووقعت الرجعة (قوله ومثل ذلك) أى فى تصديقه (قوله مالوعلم الترتيب) أى بين المدعيين اه سم على حج (قوله انهم لايريدونه) أى الحاكم وقوله قال الزركشي الخ معتمد (قوله أعم من ذلك) (١) أى من أن يكون عند حاكم أوغيره ولوكان الغير من آحاد الناس (قوله إن لم تنكح) أى تتزقّج بغيره (قوله وله ولها عليه) أى الثانى وقوله وله الدعوى الخ معتمد وقوله وفراشه عطف تفسير (قوله نقل فيها) أى الروضة (قوله غرمت له) أى للأول قضيته أنها لولم تأذن بأن زوّجت بالإجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا اهسم على حج وصورة كونها تزوّج بالإجبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا أن تستدخل ماءه المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم تزل بكارتها (قوله لم تنزع منه) أى الثانى (قوله لايقبل إقرارها) أى بالرضاع .

(١) قول المحشى قوله أعم من ذلك ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا أعم الخ وأنما هو في التحفة اه

(قوله فيحلف هو أيضا) قــد يتوقف في تصوير حلفه مع علم علمه، وعبارة الروض وشرحه وإن اعـــترفا بترتبهـما وأشكل السابق قضى له لأن الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت، وعبارة العباب ولو قالا نعارترت الأمرين ولانعلم السابق فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت وسيأتي في كلام الشارح أنهما لوقالا لانعلم سبقا ولامعية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة وفي حواشي التحفة مانصه قــوله ما لوعلم الترتيب أى بين المدعيين اه ولعله بحسب مافهمه وإلا فهو لايوافق مامر عن الروض والعباب فليراجع (قوله والثاني قـول الزوج) هو على حذف مضاف أى ترجيح قول الزوج (قوله وقال اسمعيل الحضرمي يظهر الخ) أشار والدالشارح في حواشي شرح الروض إلى تصحيحه .

يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن هي تحت يده ولا يثبت ذلك بالبينة فان وجد أحدها لم تنزع منه جزما (قلت : فان ادعيا معا) بأن قالت انقضت عدتى مع قولهراجعتك (صدقت بمينها، والله أعــلم) لأن الانقضاء بمـا يعسر الاشهاد عليــه بخلاف الرجعة ولو قالا لانعلم سبقا ولامعية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة ولا ينافى مامر قولهم لوولدت وطلقها واختلفا في السابق أنهما إن اتفقا على وقت أحدها فالعكس مما من فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالأصل فيهما و إن كان المصدق في أحدها غيره في الآخر و إن لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على أنحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ومتى ادعاها) أي الرجعة (والعدة باقية) جملة حالية أيضا باتفاقهما وأنكرت (صدق) بمينه لقدرته على إنشائها ومن ملكه ملك الاقرار وهـل دعواه إنشاء لهـا أو إقرار بها وجهان رجح ابن المقرى تبعا للاسنوى الأوّل والأذرعي الثاني . وقال الامام لاوجه لكونه إنشاء وهذا هو الوجه وفي كلام الشارح إيماء لترجيح الثاني أما بعد العدة وقد أنكرتها من أصلها فهي المصدقة إجماعا ومقتضي إطلاقه تصديقه بلا يميين وفصل المـاوردي فقال إن لم يتعلق به قبل الرجعة حق لهـا فلا يمين عليــه و إن تعلق به كما لوكان وطئها قبل إقراره بالرجعة فطالبته بالمهر فأنكر وجوبه وادعى الرجعة قبله حلف (ومتي أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها له قبل أن تنكح (قبل اعترافها) لأنها جحدت حقا له ثم اعترفت به لأن الرجعة حق الزوج وفارق مالو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لايقبل منها بادعائها هنا تأبيد الحرمة فكان أقوى و بأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لاتقرُّ به إلا عن ثبت وتحقق كالف الرجعة فانها قد لاتشعر بها ثم تشعر و بأنّ النفي قد يستصحب به العدم الأصلي نخلاف الاثبات لايصدر،

(قوله ولايشت ذلك) أي إقرارها (قوله باتفاقهما) متعلق بقول المصنف باقية (قوله وهل دعواه إنشاء لها) هذا لايتأتى معقوله بمينه عقب الماتن لأنه لاعتاج إلى المن إلا إن جعلناه إقرارا كاهو ظاهر و بعد جزمه عايفيد أنه إقرار لاينسجم قوله وهل دعواه الخ كا لايخني (قوله ومقتضى إطلاقه تصديقه الخ) أى وهو ضعيف كالتفصيل الذي بعده كما علم من تقييده المتن بقوله . dina

(قوله لايقبل إقراره) أى ولوكان في مدة الخيار له وطريقه إذ أراد التخلص أن يفسخ (قوله وقيده البلقيني) وفي نسخة وأشار اليه القاضي وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما إذا لم الخوهة أوضح مما في الأصل (قوله فان وجد أحدها) أى الاقرار أو الإذن في النكاح (قوله ولا ينافي مامر) أى من التفصيل في قول المسنف و إذا ادعى والعدة باقية الخ (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخيس وقوله أو الطلاق أى كيوم الجمعة وقال الولادة الخيس وقالت السبت اهسم على حج (قوله وذلك) توجيه لعدم المنافاة (قوله و إن كان المصدق في أحدها) أى هذه السئلة والسابقة في قول المصنف و إذا ادتمى الخ (قوله ومن ملكه) أى الانشاء (قوله وهذا هو الأوجه) أى فيكون إقرارا و ينبغي عليه أنه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا (قوله وفصل الماوردي) المعتمد ما تقدم من التقييد بمينه (قوله ومتى أنكرتها) أى ولو عند حاكم .

فرع _ قال الأشموني في بسط الائوار لو أخبرت المطلقة بأن عدتها لم تنقض ثم أكذبت نفسها وادّعت الانقضاء والمدة محتملة زوّجت في الحال (قوله لايتبل منها بادّعائها هنا) في قوله بنت زيد أو أخته (قوله إلا عن ثبت) أي دليل وقوله وتحقق عطف مغاير.

إلا عن تثبت و بصيرة غالبًا فامتنع الرجوع عنه كسائر الأقارير قاله الإمام و بني عليه أنها لوادّعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن اليمين فحلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل و إن أمكن لاستناد قولها الأوّل إلى إثبات ولتأكد الأمر بالدعوى عند الحاكم (وإذا طلق) الزوج (دون ثلاث وقال وطئت) زوجتي قبل الطلاق (فلي الرجعة وأنكرت) وطأه (صدّقت بمبن) أنه ماوطئها ولارجعة له ولا نفقة لهما ولاسكني لأن الأصل عدم الوطء، و إنما قبل دعوى عنـين ومول له لثبوت النكاح وهي تريد إزالته بدعواها والأصل عدم مزيله وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعيي مثبت الرجعة قبل الطلاق والأصل عدمه وليس له نكاح أختها ولا أربع سواها مؤاخذة له با قراره (وهو مقرّ لهـا بالمهر فاين قبضته فلا رجوع له) لأنه مقرّ باستحقاقها لجميعه (و إلا) بأن لم تكن قبضته (فلاتطالبه إلا بنصف) لإقرارها أنها لاتستحق غيره فلوأخذته ثم أقرّت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا با قرار ثان منه ، هذا في صداق دين أما عين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إبرائها منه أي عليكه لها بطريقه بأن يتلطف به الحاكم نظير مام في الوكالة فان صمم أنجه أن القاضي يقسمها فيعطيها نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أوالبيان ولوكانت المطلقة رجعيا أمة واختلفا في الرجعة صدّقت عمينها حيث صدرّقت لوكانت حرّة ولا أثر لقول سيدها على المذهب المنصوص، ولو قال أخبرتني مطلقتي بانقضاء عدّتها فراجعتها مكذبا لها أو لامصد قا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بأن قالت لم تكن انقضت صحت الرجعة أوسأل الرجعية الزوج أو نائب عن انقضائها لرمها إخباره كا في الاستقصاء بخلاف الأجنبي لوسألها في أوجه القولين.

(قوله و بنى عليه) أى على قوله و بان النفى الخ (قوله ولتأكد الأمر) قضيته أنه بووقع التنازع فى الرجعة عند حاكم وصدقت فى إنكارها لا يقبل تصديقها بعد وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول الصنف ومتى أنكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنفى هو العوّل عليه (قوله ومول له) أى للوطء (قوله امتنع من قبول نصفها) أى بأن قال لا أستحق فيها شيئالكون الطلاق بعد الوطء وقالت هى بل الك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة وامتنع من قبولها الخ (قوله صدّقت لوكانت حررة) أى كأن اتفقا على وقت الانقضاء واختلفا فى الرجعة الخ (قوله صحت الرجعة) ولا يشكل على هذا مامر من أنها لواد عت الطلاق وأنكر الزوج فلفت هى ثم أكذبت نفسها حيث لا يقبل لأنه بحلفها ثم ثبت الطلاق وهي تريد رفعه وما هنا الحاصل منها مجرد دعوى انقضاء العدة ولم يصد قها فيه والقول قوله في ذلك ، فرجوعها عن دعوى الانقضاء واعترافها بعد الانقضاء لم يغير الخيم الذي تثبته بقول الزوج لم ينقض (قوله لزمها إخباره) أى ليعرف بذلك ماله من جواز الرخصة وماعليه من النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك .

يعنى في المتحدرة والمحرمة ليتأتى لهقوله وقياس مامر عنه في الأولى (قــوله والتكفير) يعنى فى المظاهر منها وكأنه توهم أنه قدمها أيضا عن الزركشي أوأنه ذكرها وأسقطها النساخ (قوله دين) أي إن كان الحلف بالطلاق كماهوظاهر (قوله لقوله تعالى للذين يؤلون الخ) لا يخفى أن الذى فى الآية إنما هو حكم الايلاء بعد وقوعه وليس فيها تعرض لحقيقة الايلاء التي الكلام فيها والذي فى كلامغيره إنماهوذكر الآية استدلالا عاما للباب وعبارة الجلال المحلى كغيره والأصل فيه قوله تعالى الخ (قوله للسبية) مجيء من للسببية غريب ولعلهأراد بها التعليل على أن المعنى قد لايظهر عليه فليتأمل (قوله فى ترك وطء) انظر ما معنى الظرفية هنا على أن هذا لايلائم قوله قبله وهو إنمايعدى بعلى (قوله أى يعتزلون) أى على سبيل الحجاز من إطلاق السبب على المسبب ، ثم لايخفى أن التفسير بيعتزلون يصدق عاإذالم يكن حلف (قوله من امرأته وعلى امرأته) هذا إنما يتم ان كانقوله من امرأته عفى

(كتاب الإيلاء)

مصدر آلى أى حلف ، وهو لغة : الحلف بدليل قراءة ابن عباس ــللذين يقسمون من نسائهم ــ. قال الشاعر :

وأكذب ما يكون أبوالمثنى إذا آلى يمينا بالطلاق

وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه ، وخصه بقوله (هو حلف زوج يصح طلاقه) بالله أو صفة له مما يأتى في الأيمان أو بما ألحق بذلك مما يأتى (ليمتنعن من وطئها) أى الزوجة ولو رجعية ومتحيرة لاحتهال الشفاء ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء ومحرمة لاحتهال التحلل بحصر وغيره كها قاله الزركشي ، وقياس مام عنه في الأولى أن لا تضرب المدة إلا بعد التحلل والته لفير وصغيرة بشرطها الآتى سواء قال في الفرج أم أطلق ، وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك (مطلقا) بأن لم يقيد بمدة وكذا إن قال أبدا أو حتى أموت أنا أو زيد أو تموتى ، ولا يرد ذلك على المصنف لأنه لاستبعاده نزل منزلة الزائد على الأربعة ، ولو قال لا أطأ ثم قال أردت شهرا مثلا دين (أو فوق أر بعة أشهر) ولو بلحظة لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم و الآية ، وأنفسهم من نسائهم ، وقيل من نسائهم ، وقيل من نائدة ، والتقدير يؤلون أن المناهم من نسائهم ، وقيل من زائدة ، والتقدير يؤلون أي يعتذف مضاف فيهما أى على ترك وطء أوفي ترك وطء نسائهم ، وقيل من زائدة ، والتقدير يؤلون من امرأته وعلى امرأته ، وفائدة كونه موليا في زيادة للحظة مع تعدر الطلب فيها لا تحديل الإيلاء عضها ،

(كتاب الإيلاء)

(قوله قراءة ابن عباس) قد يشعر بأن أهمل اللغة لم يصرحوا بأن معناه ذلك وليس ممادا فني المختار آلى يولى إيلاء حلف (قوله من نسائهم) وعليه فيكون (قوله تربص) مبتدأ حذف خبره أى لهم تربص أربعة الخ (قوله وأكذب ما يكون) أى أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق (قوله أو بما ألحق بذلك بما يأتى) أى من كل مايدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ماالتزمه بالوطء (قوله إلا بعد الشفاء) أى وبعد الرجعة (قوله وقياس مامم) أى من أنها لا تضرب المدة إلا بعد الشفاء، وقوله عنه أى الزركشي وقوله في الأولى هي قوله ومتحيرة الخ (قوله إلا بعد التحلل) أى في المحرمة والتكفير أى في المظاهر منها، وقد يقال المانع في الظهار من جانبه، بعد التحلل) أى في المحرمة والتكفير أى في المظاهر منها، وقد يقال المانع في الظهار من جانبه، وهو متمكن من التكفير و إن لم يكن فوريا فيغلظ عليه بضرب المدة من الحلف لعدم تكفيره، وهو واجب عليه (قوله لاستبعاده) أى في النفوس (إقوله ولو بلحظة) عبارة شيخنا الزيادي قوله على أربعة أشهر أى بزمن يتأتى فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم اه لكن هذا مخالف لقول الشارح الآتى، وفائدة كونه موليا زيادة اللحظة الخ.

45]

إُمّه إثم المولى بايذائها و إياسها من الوطء تلك الدّة فخرج بالزوج حلف أجنبي وسيد فيمين محضة كما يأتي ، و بيصح طلاقه الشامل للسكران والمريض بشرطه الآتي والعبد والكافر والصي والمحنون والمكره و بليمتنعنّ الذي لايقال عادة إلا فما يقدر عليه العاجز عن الوطء بنحو جبّ أوشلل أو رتق أوقرن أوصغر فيها بقيده الآتي فلا إيلاء لانتفاء الإيذاء و بمـاتقرر اندفع إيراد هذا على كلامه بأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك و بوطئها حلفه على ترك التمتع بغيره و بقي الفرج إلى آخره حلفه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض أو النفاس أو الاحرام فهو محض يمين فان قال لاأجامعك إلا في نحو الحيض أو نهار رمضان أو السجد فوجهان أرجعهما لا ، و به جزم السرخسي والرافعي في الصغير في صورتي الحيض والنفاس ومثلهما البقية و بفوق أربعة أشهر الأر بعة فأقل لأنّ المرأة تصبرعن الزوج أر بعة أشهر ثم يفني صبرها أو يقل ولوحلف زوج المشرقية بالمغرب لايطؤها لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة . وقال البلقيني : يكون موليا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب اللَّة إلا بعد الاجتماع ولو آلي مرتدَّ أو مسلم من مرتدَّة فعندي تنعقد اليمين فان جمعهما الإسلام في العدّة وكان قد بقي من المدّة أكثر من أر بعة أشهر فهو مولو إلا فلا والأر بعة هلاليــة ، فاو حلف لايطأها مائة وعشرين يوما حكم بكونه موليا حالا إذ الغالب عدم كمال الأربعة فكلشهر نقص تحققنا أنه مول وعلم من كلامه أن له ستة أركان: محلوف به ، وعليه ، ومدة ، وصيغة ، وزوجان وأنّ كلا له شروط لابدّ منها (والجديد أنه) أي الإبلاء (لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به) أي الوطء (طلاقا أو عتقا أو قال إن وطئتك فلله على" صلاة أوصوم أوحج أوعتق كان موليا) لأنه يمنع نفسه من الوطء بما علقه به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القربة كما يمنع نفسه بالحلف بالله تعالى ولكونه يمينا لغة فشملته الآية ، والقديم اختصاصه بالحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته لأنه المعهود في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقاً ، وكالحلف الظهاركأنت على كظهر أمي سنة فانه إيلاء كما يأتي ، أما إذا أنحل قبلها كاين وطئتك فعلى صوم هذا الشهر أوشهركذا وكان ينقضي قبل أربعة أشهر من اليمين فلا إيلاء ولوكان

(قوله إثمه إثم المولى) وهو كبيرة على مافى الزواجر . قال سم على حج عد فى الزواجر : الإيلاء من الكبائر ثم قال وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد و إن لم أر من ذكره اه لكن نقل عن الشارح أنه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفى نسخة بأن قيد نفى وطئها بحالة حيضها فلا الشارح أنه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفى نسخة بأن قيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك ينافى مام فهو محض يمين) أى وليس إيلاء فليس لها مطالبته بالوطء بعد أر بعة أشهر ، ومتى وطئ حنث ولزمه ماالنزمه (قوله أرجحهما لا) أى لايكون موليا خلافا لحج ، ووجهه أنه إذا وطئ فى شيء بما ذكر حصل به الفيئة و إن حرم وطؤه (قوله كان موليا) معتمد ، وفى نسخة لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة وما فى الأصل هو الأقرب لما يأتى فى الصغيرة من أنه إذا بقى بعد إطاقتها الوطء مايزيد على أر بعة أشهر كان موليا (قوله إذ الغالب عدم نقصها) وفى نسخة عدم كال الأر بعة فكل شهر نقص تحققنا أنه مول اه وهذه هى الصواب وعليه فاو جاءت الأر بعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الإيلاء بناء على أن العبرة بما فى نفس الأم (قوله فانه مول) على خلاف الغالب تبين عدم صحة الإيلاء بناء على أن العبرة بما فى نفس الأم (قوله فانه مول) أى لزيادته على الأر بعة (قوله أما إذا انحل) محترز مافهم من قول المصنف أر بعة أشهر .

(قـوله أو نهار رمضان) لعـل محله اذا كان بینه و بین رمضان دون أر بعة أشهر (قـوله قال البلقيني لوحلف الخ) كذا في حواشي والده لكن في نسيخة من الشارح مانصه ولوحلف زوج المشرقية بالمغرب لايطؤها لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة . وقال البلقيني : يكون موليا لاحتمال الخ ولعل هذا رجع اليه الشارح آخرا بعد ماتبع حواشي والده (قـوله ولا تضرب المدّة إلا بعد الاجتماع) لعل الصورة أنه عينمدة أوأن الصورةأنه لاعكن الوصول إليها أصلا في العادة فليراجع (قوله إذ الغالب عدم نقصها) كذافي نسخ والصواب مافى بعض النسيخ عدم كَالَ الأر بعة (قوله وأن كلاله شروط) لايخفيأنّ ذلك إنما يعلم من كلامه السابق واللاحق (قـوله ولكونه عينا الخ) هـو تعليل ثان .

(قـوله وإن أبى ذلك إطلاق الكتاب) فيه عث إذ هذه خارجة بقوله في التعريف ليمتنعن (قوله مرتين) لاموقع له مع قول المصنف وهكذا (قوله و عتصلة الخ) هذا دليل لكونه قيد قول المعنف مرارا بقوله متصلة كا هو كذلك في بعض النسخ و إن كان في بعضهاساقطا فلعله من الكتبة (قوله قبل وهـ و الأولى) أي في كتابنا بقرينة مابعده (قوله بذكرالمضاف إليه) لعله قال ستة أشهر (قوله أو خروج الدجال) عبارة التحفة قبلخروجالدجال وهوالذي ينسجم مع قوله الآتى أما لو قيدها بنزوله بعد خروج الخ.

به أو بها ما يمنع الوطء كمرض فقال إن وطئتك فلله على" صلاة أو صوم أو نحوها قاصدا به نذر المجازاة لاالامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الأذرعي أنه لا يكون موليا ولا آثما و يصدق في ذلك كسائر نذور المجازاة و إن أبي ذلك إطلاق الكتاب وغيره (ولو حلف أجني) لأجنبية أو سيد لأمته (عليه) أي الوطء كوالله لاأطؤك (فيمين محضة) أي لاإيلاء فيها فيلزمه قبل النكاح أو بعده كفارة بوطئها (فان نكحها فلا إيلاء) نحكم عليه به فلا تضرب المدّة و إن بقي من مدّة عينها فوق أر بعة أشهر وتأذت لانتفاء الإضرار حين الحلف لاختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى مجبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما من (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) إذ لاإيذاء منه حينتذ بخلاف الخصى والعاجز بمرض أو عنة والعاجزة لنبحو مرض أو صغر يمكن الوطء معه فى المدّة المقدّرة ، وقد بقى منها أكثر من أر بعة أشهر لأن الوطء مرجق ومن طرأ نحو جبه بعد الإيلاء فانه لايبطل ومن صحة الإيلاء من الرجعية و إن حرم وطؤها لا مكانه برجعتها (ولو قال والله لاوطئتك أر بعة أشهر فاذا مضت فوالله لاوطئتك أر بعة أشهر وهكذا) مرتين أو (مرارا) متصلة (فليس بمول في الأصح) لانحلال كل بمضى الأربع فتتعذر المطالبة ، نعم يأثم إثم مطلق الإِيذاء دون خصـوص إثم الإِيلاء . والثانى هو مول لتحقق الضرر ، وخرج بقوله فوالله مالو حذفه بأن قال فلا وطئتك فهو إيلاء قطعا لأنها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر و بمتصلة مالو فصل كلا عن الأخرى أى بأن تكلم بأجنى و إن قل أو سكت أكثر من سكتة تنفس وعي فليس إيلاء قطعا (ولو قال والله لاوطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لاوطئتك سنة) بالنون كما في الروضة وأصلها وبالفوقية أي ستة أشهر ، و له عمر في المحرر قيل وهو الأولى اه وفيه نظر بل الأوّل أولى لما في الثاني من الإبهام الذي خلاعنه أصله بذكره المضاف إليه (فاريلات لكل) منهما (حكمه) فتطالبه بموجب الأولى في الخامس لافيما بعده لانجلالها بمضيه والعقاد مدة الثانيــة فيطالب بذلك بعد مضي أر بعة أشهر، وخرج بقوله فاذا مضت مالوأسقطه كأن قال والله لاأجامعك خمسة أشهر ثم قال والله لاأجامعك سنة فانهما يتداخلان لتداخل مدتيهما وانحلتا بوطء واحد وبقوله فوالله مالو حذفه فيكون إيلاء واحدا (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطء (بمستبعد الحصول في) الأشهر (الأر بعة) عادة (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال أو يأجوج ومأجوج (فمول) لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر هي بقطع الرجاء وعــلم به أن محقق الامتناع كطاوع السهاء كـذلك بالأولى .

(قوله فيلزمه قبل النكاح) أى و يكون برنا أوشبهة (قوله فان نكحها فلا إيلاء) أى أو أعتقها السيد وتزوّج بها ، و يمكن دخول هذه فى قوله فان نكحها الخ (قوله إذ لاإيذاء منه) قضيته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحلف لأن زوال الرتق والقرن غير عقق بخلاف الصغر فان زواله محقق الحصول (قوله لإمكانه برجعتها) أى وتحسب المدة منها كما يأتى (قوله فليس إيلاء) أى حيث قصد التأكيد أو أطلق أوالاستئناف ومايأتي له قبيل الظهارمن قوله ولوكرر يمين الإيلاء الخ محله فيما إذا تكررت الأيمان على شيء واحد بخلاف ماهنا فان المحلوف عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى فهي أيمان متعددة مطلقا ولكنه ليس بإيلاء لعدم زيادة كل مدة على أربعة أشهر .

أما لو قيدها بنزوله بعد خروج الدجال فلا يكون إيلاء ومحله كا بحثــه الولى" العراقى إن كان ثاني أيامه أوأوَّلها ولم يبق منــه مع باقى أيامه الأر بعين ما يكمل أر بعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة إذ يومه الأول كسنة حقيقة . والثاني كشهر . والثالث مجمعة كذلك و بقيتها كأيامنا كم صح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأوَّل لايكني فيه صلاة يوم و بأنهم يقدرون له ، وقيس به الثاني والثالث و بالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرها كما من أوائل الصلة (و إن ظنّ حصوله) أي المقيد به (قبلها) أي الأربعة كمجيء المطر في الشتاء (فلا) يكون إيلاء بل يمين محضة ومحققة كجفاف الثوب أولا فلذا حذفه و إن كان في أصله (وكذا لو شك") في حصول القيد به قبل الأر بعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأر بعة فلا يكون إيلاء (في الأصح") حالا ولا بعد مضى الأر بعة قبل وجود المعلق به لعدم تحقق قصده الإيذاء أولا . والثاني هو مول حيث تأخر القيد به عن الأر بعة أشهر فلها مطالبته لحصول الضرر لها بذلك . أما لو لم يحتمل وصوله منه لبعد المسافة بحيث لاتقطع في أر بعة أشهر فهو مول ، نج إن ادّعي ظنّ قر بهاحلف ولم يكن موليا بل حالفا (ولفظه) المفيد له و إشارة الأخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فمن صريحه تغييب) حشفة أو (ذكر) أي حشفة إذ هي الراد منه ، بخلاف مالو أراد جميعه لحصول مقصودها بتغييب الحشفة مع عدم الحنث (بفرج) أى فيه (ووطء وجماع) ونيك أى مادّة ن ى ك وكذا البقية (وافتضاض بكر) أى إزالة بكارتها ، نعم لو قال أردت بالجماع الاجتماع و بالوطء الدوس بالقدم و بالافتضاض غير الوطء دين ، ومحله إن لم يقل بذكرى و إلا لم يدين فى واحد منها مطلقا كالنيك ، والظاهر كما قاله الأذرعي أنه يدين أيضا فيما لو أراد بالفرج الدبر لاحتمال اللفظ له هذا إن لم تـكن غوراء ، أما هي إذا علم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم افتضاضها غير إيلاء على ماقاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة إلا أن يقال الفيئة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه إيراد القاضي والنص اه وهــذا هو المعتمد لما يأتي أنه لابدّ في الفيئــة من زوال بكارة البكر ولو غوراء نظير مامر فى التحليل و إن أمكن الفرق ، ومن ثم أفتى الوالد رحمه الله تعالى باشتراط انتشار الذكر فها كالتحليل (والجديد أن ملامسة ومباضعة ومباشرة و إتمانا وغشمانا وقر بإنا ونحوها) كإفضاء ومس" (كنايات) لاستعمالها في غير الوطء أيضا مع عدم اشتهارها فيه حتى المس و إن

ى

1

(قوله والثالث كجمعة كذلك) أى حقيقة (قوله ومحققة) أى الحصول (قوله فهو مول) لايقال هـذا عين مانقدم عن البلقيني لائنا نقول ذاك مفروض فيا لوكان الزوج بالمشرق وهي بالمغرب، ومن ثم قال ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع وما هنا مصوّر بما إذا كان معها في محل الحلف فلف لا يطؤها حتى يقدم زيد من محلة كذا (قوله بخلاف مالو أراد جميعه) قضيته أنه لو أطلق كان موليا حملا للذكر على الحشفة وهو قضية قوله قبل أى حشفة إذ هي المراد منه وأنه إذا قال أردت جميع الذكر قبل منه ظاهرا (قوله أى مادة) أى ماتركب منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرها (قوله أما هي) أى الغوراء (قوله وهذا هو المعتمد) أى فيكون موليا إذ لا تحصل الفيئة إلا بزوال البكارة (قوله وقر بانا) بكسر القاف ، و يجوز ضمها (قوله انتشار الذكر فيها) أى الفيئة .

(قوله ومحله كما بحثه الولى العراقي إن كان ثانى أيامه الخ) هذا مبنى كما ترى على أن نزول سيدنا على أن نزول سيدنا يوم من أيام الدجال وانظر هل هو كذلك أو أن نزوله متوقع في كل يوم من أيامه و إن كان لا يقتله فلا يحتاج للتقييد يراجع فلا يحتاج للتقييد يراجع لا قوله مع أمره بأن الأول لا يكنى فيه صلاة) في هذه العبارة تسامح لا يخفي إذ لا أم هنا .

تكرر في القرآن بمعنى الوطء والقديم أنها صرائح لكثرة استعمالها فيه شرعا وعرفا ولو قال لا أجامعك إلا جماع سوء وأراد الجماع في الدبر أو فيما دون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا و إن أراد الجماع الضعيف أو لم يرد شيئًا لم يكن موليا أو والله لاأغتسل عنك وأراد ترك الغسل دون الجماع أو ذكر أمرا محتملا كائن لا يمكث بعد الوطء حتى ينزل واعتقد أن الوطء بلا إنزال لايوجب الغسل أو أراد أنى أجامعها بعد جماع غيرها قبل ولم يكن موليا أو والله لا أجامع فرجك أو نصفك الأسفل فمول بخلاف باقى الأعضاء كلا أجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك لم يكن موليا مالم يرد بالبعض الفرج وبالنصف النصف الأسفل أو والله لأبعدنَ أو لأغيبين عنك أو لأغيظنك أو لأطيلن تركى لجماعك أو لأسوأنك فيــه كان صريحا في الجماع كناية في المـدة أو والله لايجتمع رأسانا على وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع رأسيهما على وسادة أو تحت سقف (ولو قال إن وطئتك فعبدى حرفزال ملكه) ببيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الايلاء) و إن عاد لملكه لعدم ترتب شيء على وطئه (ولو قال) إن وطئتك (فعبدي حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فمول) لأنه قد لزمه العتق عنه فتعجيله وربطه بمعين زيادة التزمها بالوطء على موجب الظهار وإن وقع عنه لو وطي في المدة أو بعدها فكان كالتزام أصل العتق (و إلا) بأن لم يكن قد ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء باطنا) لكذبه (و يحكم بهما ظاهرا) لاقراره بالظهار فيحكم بايلائه و بوقوع العتق عن الظهار (ولوقال) إن وطئتك فعبدى حر (عن ظهارى إن ظاهرت فليس بمول حتى يظاهر) لأنه لا يلزمــه بالوطء شيء قبــل الظهار لتعلق العتني به مع الوطء فاذا ظاهر صار موليا وحينشذ يعتق بالوطء في مدة الإيلاء و بعدها لوجوب المعلق به لكن لاعن الظهار اتفاقا لسيق،

(قوله مالم يرد بالبعض الفرج) ينبغى أن مثله ماإذا أطلق لحصول الحنث بالفرج كماهوظاهروكذا يقال فى النصف إذ هوعند نصف (قوله أو لأسوأنك فيه) انظره مع قوله المار ولوقال لاأجامعك إلاجماع ولوقال لاأجامعك إلاجماع الظهار) متعلق بزيادة.

(قوله إلا جماع سوء) أى يسوء المرأة حيث لم يحصل مقصودها من مدة الجماع (قوله أو بدون الحشفة كان موليا) هذا قد يشكل بما مرمن أنه لوقال الأجامعك إلا في تحوالحيض أو نهار رمضان أو المسجد لا يكون موليا وقد يفرق بأنه مع إرادة الجماع في الدبر بما ذكر أو نحوه حلف على الامتناع من الجماع في القبل مطلقا وفيا لوحلف لا يجامع إلا في حيض حلف على ترك الجماع في غير الحيض ولم يحلف على عدم الجماع في الحيض ولم يحلف ولم يحلف على عدم الجماع في الحيض وخوه فان فرض وطؤه في نهار رمضان أو نحو الحيض لا يلزمه كفارة ليمينه و يحصل به مقصود المرأة و إن أثم لخارج وكان موليا في الأوّل دون الثاني (قوله و إن أراد الجماع الضعيف) أى بأن يكون غير شديد في الخروج والدخول (قوله كناية عن الملدة) أى فان قصد بذلك أر بعة أشهر فأول لم يكن إيلاء و إن أراد فوق أر بعدة أشهر كان إيلاء و إن أطلق فيند في أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان صريحا في الجماع يكون بمنزلة والله لاأطأ وهو لوقال ذلك كان موليا هدا و ينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع لوقال ذلك كان موليا هدا و ينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع خلاف ذلك فاحذره (قوله لازم من جهته) أى البائع بائن باعده بنا أو بشرط الخيار للشترى (قوله فاذا ظاهر) أى بائن يقول أنت على كظهر أمي (قوله لكن لاعن) أى فيكون مجانا وكفارة (قوله فاذا ظاهر) أى بائن يقول أنت على كظهر أمي (قوله لكن لاعن) أى فيكون عانا وكفارة الظهار باقية .

لفظ التعليق له والعتق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده و بحث الرافعي فيه بأنه ينبغي أن يراجع ويعمل بمقتضى إرادته أخذا من قولهم فى الطلاق لوعلقه بشرطين بلاعطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبــل الأوّل و إن توسط بينهما كما هنا روجع فان أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأول لم يعتق العبدإن تقــدم الوطء أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق اه وألحق السبكي بتقدم الثاني على الأوّل فماقاله الرافعي مقارنته له وسكت الرافعي عما لوتعذرت مراجعته أو لم يرد شيئا والأوجه كما أفاده الشيخ في شرح منهجه أنه يكون موليا إن وطي على قياس مافسر به قوله تعالى _ قل ياأيها الذين هادوا إن زعمتم الآية لأن الشرط الأول شرط لجملة الثاني وجزائه ويعتذر عن الأصحاب بأن كلامهم في الايلاء المقصود منه مايصير به موليا وما لايصير وأما تحقيق مايحصل به العتق فأنما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه مما ذكروه فى الطلاق ويتفرع على ذلك مسئلة الايلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان إيلاء و إلا فلا وذلك الاقتضاء قــد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية (أو) قال (إن وطئتك فضرتك طالق هُول) لأن طلاق الضرة الواقع بوطء المخاطبة يضره قال الزركشي ومثله إن وطئتك فعليّ طلاق ضرتك أو طلاقك بناء على ماجر يا عليه في النذر أن فيــه كفارة يمين لكنهما جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فينتذ لاإيلاء اه (فان وطيع) في المدة أو بعدها (طلقت الضرة) لوجود الصفة (وزال الايلاء) إذ لاشيء عليه بوطئها بعد ولوقال إن وطئتك فأنت طالق فله وطؤها وعليه النزع بتغييب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ،

(قوله لفظ التعليق له) أى الظهار (قوله و بحث الرافعي فيه) أى في حصول العتق بالوطء لاعن الظهار (قوله قبل الأول) وقد نظم ذلك صاحب متن البهجة فقال :

وطالق ان كلت ان دخلت إن أوّلا بعد أخبر فعلت

(قوله إذا حصل الثانى) أى الظهار وقوله تعلق أى الجزء وقوله بالأول أى الوطء (قوله تعلق بالثانى) أى إن وطى عبد الظهار كما يأتى فى قوله بعده بالوطء (قوله فى شرح منهجه) كتب بهامشه بازائه شيخنا الشهاب بر سمانصه قوله إن وطىء ثم ظاهر لم أفهم معناه إذ كيف يقال أن الايلاء متوقف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق إلى الإيلاء اه وكائن وجه توقفه فيه إن مقتضى قياس ماذ كر بالآية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لائه إذا حصل الوطء لم يبق محلوفا عليه عليه و إذا حصل الظهار انحلت اليمين فليتأمل اه سم على حج (قوله و يعتذر عن الاصحاب) أى القائلين بأنه إذا ظاهر موليا وحينئذ يعتق بالوطء إلى آخر ماتقدم (قوله بمجرد دلالة لفظية) أى وماهنا من ذلك (قوله قال الزركشي ومثله) معتمد شيخنا الزيادي مفهوم من تقديم الشارح له على عادته (قوله إن وطئتك فعلى طلاق) قضية ماذ كر هنا أنه إذا وطيء في هذه الحالة لايقع عليه طلاق بل الواجب إما كفارة يمين على مافي النذر أوعدم وجوب شيء على ماهنا و بقي احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدير الوطء لأن مضمون كلامه تعليق طلاق ضرتها أوطلاقها على احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدير الوطء لأن مضمون كلامه تعليق طلاق ضرتها أوطلاقها على وطئها فهلاقيل به لكن تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف طلقتك وأنت مطلقة و ياطالق أن وطئها هالي الطلاق صريح قال وكذا الطلاق يلزمني إذا خلاعن تعليق كارجع اليه أى الوالد آخرافي فتاو يه الهالطلاق صريح قال وكذا الطلاق يلزمني إذا خلاعن تعليق كارجع اليه أي الوالد آخرافي فتو يه المقتل ويا المنف علية على الوالد آخرافي فتاويه الهولات علية كارجع اليه أي الوالد آخرافي فتو يو المناه على المناه ويا المناه على المناه المناه على الطلاق يلزمني إذا خلاعن تعليق كارجع اليه أي الوالد آخرافي في المؤلود المناه علية على المؤلود المناه المؤلود و المناه على المؤلود المؤلود المناه المؤلود و المؤل

(قوله والأوجه كما أفاده الشيخ في شرح منهجه أنه يكون موليا إنوطئ ثم ظاهر) لعل صواب ألعبارة أنه يعتق إنوطئ ثم ظاهر و إلا فما معنى الحيم عليه بائنه مول بعدوقوع الشرطين الوطء والظهار الموجبين لحصول العتق عقب آخرها ثم رأيت الشيخ عميرة سبق إلى هذا .

ولا يمنع من الوطء تعليق الطلاق لأنه يقع في النكاح والنزع بعد الطلاق ترك للوطء ، وهو غير محرّ م لكونه واجبا ، وظاهر كلامهم وجوب النزع عينا وهو ظاهر إذا كان الطلاق بائنا ، فان كان رجعيا فالواجب النزع أو الرجعة كما في الأنوار ، فاو استدام الوطء ولو عالما بالتـحريم فلا حدّ عليه لإباحة الوطء ابتداء ولامهرعليه أيضا لأن وطأه وقع في النكاح و إن نزع ثم أولج، فان كان تعليق الطلاق بطلاق بائن نظر ، فان جهلا التحريم فوطء شبهة كما لوكانت رجعية فلها المهر ولا حــــــ عليهما و إن عاماه فزنا و إن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحدّ والمهر ولا حدَّ عليها أو هي دونه وقدرت على الدفع فعليها الحدُّ ولا مهر لهـا (والأظهر أنه لو قال لأر بع والله لا أجامعدت فليس بمول في الحال) لأنه لايحنث إلا بوطء الجميع ، إذ المعنى لا أطأ جميعكنّ كما لو حلف لا يكام هؤلاء وفارقت مابعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتى (فان جامع ثلاثا) منهنّ ولو بعـــد البينونة أو فى الدبر لأن اليمين تشمل الحلال والحرام (فمول من الرابعة) لحنثه حينئذ بوطئها (فلو مات بعضهنّ قبل وطء زال الإيلاء) لتحقق امتناع الحنث ، إذ الوطء إنما يقع على مافى الحياة . أما بعد وطئها وقبل وطء الأخريات فلا يزول ، ومقابل الأظهر أنه مول من الأر بع في الحال لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محــذور (ولوقال) لهنّ والله (لا أجامع) واحدة منكنّ ولم يرد واحدة معينة أو مهمة بأن أراد الكل أو أطلق كان موليا من كل منهن حملا له على عموم السلب فان النكرة في سياق النفي للعموم فيحنث بوطء واحدة ويرتفع الإيلاء. أما إذا أراد واحدة بالنية ،

ومفهومه أن التنجيز يخالف حكم التعليق فما ذكر ، وعليه فعدم وقوع الطلاق هنا لاشتماله على التعليق أنه يحتاج إلى وجه الفرق بين التعليق والتنجيز ، وقد يقال الفرق بينهما أن صيغة الالتزام لاتقتضى وقوعا بذاتها ولكنه لوحظ فىالتنجير إخواجها عن صورة الالنزام وحملها على الإيقاع دون الالتزام لقرينة أنها تستعمل كثيرا للايقاع والتزامه لما لم يعهد استعماله في معنى الايقاع. بقي على أصله فألني مايترتب عليه من الايقاع (قوله ولا يمنع من الوطء) أي ابتداء (قوله وظاهر كلامهم) هو قوله وعليه النزع بتغييب الخ (قوله أو الرجعة) قد يقال استعمال الرجعة قبل النزع استدامة للوطء إلى تمام الصيغة وهي محرمة ، فما اقتضاه كلامهم من وجوب النزع عينا ، الطلاق (قوله كما لو حلف لا يكام هؤلاء) أي فانه لا يحنث إلا بتسكليم الجميع والسكلام عند الإطلاق ، فلو أراد أنه لا يكلم واحمدا منهم حنث بتكليم كل واحمد على انفراده (قوله أو في الدبر الخ) يشكل عليه مالو حلف لاياً كل لحما فأكل لحم ميتة فانه لايحنث لانصراف اللحم إلى الحلال فقياسه هنا أنه لا يحنث بالوطء في الدبر حملا للوطء على الوطء في القبل، إذ هو الجائز. اللهم إلا أن يقال عدم الحنث با كل الميتة ليس لمجرد كونه حراما بل لعدم إرادته في العرف ، بخلاف الوطء فانه صادق بالأعم من الوطء في القبل والدبر عرفا فحمل عليه (قوله والقرب من المحذور محذور) هذا ممنوع لأ نه لايلزم من القرب من الحرام وقوعه فيه ، نعم الأولى تركه خوفا من ذلك فان من حام حول الحمي يوشك أن يقع فيه .

فيختص بها أو لاأجامع (كل واحدة منكنّ فمول من كل واحدة) منهنّ على حدتها لعمومالسلب لوطئهن بخلاف الأطؤكي فانه اسلب العموم أي لا يعم وطء لكن ، فاذا وطي واحدة حنث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلاه عن تصحيح الأكثرين وهو المعتمـــد ، وقال الإمام لا يزول كما هو قضيــة الحــكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعني ولذا بحث الرافعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل و إلا كان كلاأجامعكن فلا يحنث إلا بوطء جميعهن . وأجاب عنه البلقيني بمـا لايدفعه ومن ثم أيده غيره بقول المحققين تأخر المسور بكل عن النني يفيد سلب العموم لاعموم السلب ومن ثم كانت تسوية الأصحاب بين صورة الكتاب ولا أطأ واحدة مشكلة . وأجيب بائن ما قاله المحققون أكثرى لا كلى بدليل قوله تعمالي _ إن الله لايحب كل مختال فخور _ وقد يوجه تصحيح الأكثرين بأنهم إنما حكموا با يلائه من كلهيّ ابتــداء فقط لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا إن عمومه بدلي أمشمولي وأما إذا وطي وحداهن فلا يحكم بالعموم الشمولي حينتُذ حتى تتعـدد الكفارة لأنه يعارضه أصل مراءة الذمة منها بوطء من بعد الأولى و يساعد هذا الأصل تردّد اللفظ بين العموم البــدلي والشمولي و إن كان ظاهرا في الشمولي فلم تجب كفارة أخرى بالشك و يازم من عدم وجو بها ارتفاع الإيلاء ولا نظر لنية الكل فى الأولى ولا لفظ كل في الثانية لأن الحكفارة حكم رتبه الشارع فلم تتعدّد إلا بما يقتضي تعدّد الحنث نصا ولم يوجد ذلك هنا (ولو قال) والله (لاأجامعك) سنة أو (إلى سنة) وأراد سنة كاملة أو أطلق أخذا بما من في الطلاق (إلا مرة) وأطلق (فليس عول في الحال في الأظهر) لأنه لاحنث بوطئمه مرة لاستثنائها ،

(قوله فيختص بها) ظاهره قبوله ظاهرا وقياس مام أنه يدين (قوله فاذا وطئ واحدة) تفريع على قول المتن فمول من كل واحدة (قوله ولذا) أى لماقاله الإمام (قوله ومن ثم أيده) أى كلام الإمام وقوله غيره أى غير البلقيني (قوله بين صورة الكتاب) أى لا أجامع كل واحدة الخ (قوله تصحيح الأكثرين) أى من التسوية المذكورة (قوله إن عمومه بدلي) أى بأن يكون امتناعه صادقا بكل واحدة منهن بدل الأخرى بأن يحمل غلى الامتناع من وطء هذه أوهذه الخ (قوله أمشمولي) أى بأن يكون لا أطأ هذه ولاهذه الخ (قوله وأما إذا وطئ) من تمة التوجيه (قوله إلامرة وأطلق) خرج به مالو قصد أنه يطؤها مرة لا أكثر فاذا مضت السنة ولميطأ حنث لعدم وجود المحلوف عليه

فرع _ قال سم على حج وقد سئل شيخنا الشهاب الرملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لايبيت ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده فمضت الجمعة ولم يبت عنده أي ولاعند غيره كما هو ظاهر فلوبات عند غيره حنث لأن المبيت عنه غيره هو الممنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عند العراق . فأجاب بأن ماقاله البلقيني معتمد وهو حينئذ نظير ماذكر هنا عن البلقيني في مسئلة الشكوى لأن التقدير لايبيت ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده فالغرض والقصد نفى المبيت ليلة الجمعة عنده . فإن قلت أحد فالغرض والقصد نفى المبيت ليلة الجمعة عنه غيره لا إيجاد المبيت ليلة الجمعة عنده . فإن قلت أحد في قولكم لاأبيت ليلة الجمعة عنه أحد شامل لنفس المحلوف عليه لأنه أحد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند أحد غير الحالف فينبغي الحنث . قات: قضية ماقاله البلقيني وأقره العراقي و بين شيخنا الشهاب الرملي أن ذلك معتمد أنه لا التفات إلى ذلك الشهول وكائن وجه ذلك أنه لايراد في العرف

(قوله وأجاب عنه) أى عن بحث الرافعى وقوله ومن ثم أيده أى بحث الرافعى عبارة شرح البهجة وبين في الشرح المذكور صورة جواب البلقيني فراجعه .

أو السنة فان بق منها عند الحلف مدة الإيلاء فا يلاء و إلا فلا (فان وطي و بقي منها) أي من السنة (أكثر من أر بعة أشهر فمول) من يومئذ لحنثه به فينئذ يمتنع منه أو أر بعة أشهر فأقل فحالف فقط و إن لم يطأها حتى مضت السنة انحل الإيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لاإيجادها . والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الحنث وعليه فلا مطالبة بعد مضى المدة فان وطيء لم يلزمه شيء لأن الوطأة الواحدة مستثناة وتضرب المدة ثانيا إن بقي من السنة مدة الإيلاء ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقي منها فوق أر بعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استثناه كان موليا و إلا فلا أو قال لاأصبتك إن شئت وأراد مشيئتها الجماع أو الإيلاء فقالت شئت فورا صار موليا لوجود الشرط و إلا فلا بخلاف مالو قال متى شئت أو تحوها فلاتشترط الفورية و إن أراد إن شئت أن لا أجامعك فلا إيلاء إذ معناه لا أجامعك إلا برضاك ولا يلزمه بوطئها برضاها شيء، وكذا لوأطلق المشيئة حملا لها على مشيئته عــدم الجماع لأنه السابق إلى الفهم أو والله لا أصبتك إلا أن تشائى أومالم تشائى وأراد التعليق للإيلاء أو الاستثناء عنه فمول لأنه حلف وعلق رفع اليمين بالمشيئة و إن شاءت الإصابة فورا انحل الإبلاء و إلا فلا أو والله لا أصمتك حتى يشاء فلان فان شاء الإصابة ولو متراخيا انحلت عينه و إن لم يشأها صار موليا عوته قبل الشيئة لليائس منها لاعضى مدة الإيلاء لعدم اليأس من الشيئة أو إن وطئتك فعيدى حر قبله بشهر ومضى شهر صار موليا إذ لوجامعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وينحل الإيلاء بذلك الوطء فان وطيَّ بعد شهر في مدة الإيلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحل الإيلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حينتذ لتقدم البيم على وقت العتق أو مقارنته له و إن باعه قبل أن يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فيتبين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل مايز يل اللك من هبة أوموت أوغيرها

(فص_ل)

في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها

(يمهل) وجو با المولى من غير مطالبة (أر بعة أشهر) رفقا به وللآية ولو قنا أو قنة لأن المدة

العام با حد فى مثل ذلك إلا غير المحاوف عليه هذا هو مقتضى ماقاله هؤلاء الأثمة فى هذه المسئلة فليتأمل اه (قوله أو السنة) كذا فى نسخة والأولى إسقاطها لما يأتى فى قوله ولو قال السنة الخ (قوله وعليه) أى الثانى (قوله انحل الإيلاء و إلا فلا) دخل فيه مالو شاءت الإصابة بعد مدّة فلا تنحل الهين وانظر وجهه وأى فرق بينه و بين قوله حتى يشاء فلان الخ.

(فصــل)

في أحكام الإيلاء

(قوله أو السنة) عطف على قول المتن سنة (قوله فان بق منها عند الحلف الخ) لعمل الصورة أنه اقتصر على قوله لاأجامع السنة ولم يائت باستثناء و إن أبي السياق هدذا و إلا فسيائي قريبا مسئلة ماإذا استثنى

[فصل] في أحكام الإيلاء

(قوله من غير مطالبة) يحتمل أنه بيان للامهال وهو الظاهر من التعبير بلفظ المطالبة و يحتمل أن يكون قيدا لدفع توهم أنها لاتضرب إلا بطلبه فليراجع .

يتوجه عليه كلام الشهاب سم الآتي (قوله فتنقطع المدة أو تبطل) قال الشهاب سم أي تنقطع إن حدث ذلك فيها وتبطل إن حدث ذلك بعدها ثم قال لكن هـــذا ظاهر في صورة الطلاق واستشهد على ذلك بعبارة الروض ثم قالوأمافي صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكرالروض أمورا منها عدة الشبهة ، نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اه (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو بطلت بعد قول المسنف انقطعت ولعله أدخل البطلان في الانقطاع تغلیبا (قوله لما ذکر) المندادر أنه قوله لحرمة مرادا كماهو ظاهر وإنما المراد قوله فما من لائن الإبذاء إنما يحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله (قوله والاعتكاف الواجب والإحرام الخ) هذا مكرر مع ماحل" به المتن مع أن فى ذلك زيادة قيدأن محله فى الإحرام إذا امتنع تحليلها منه أي بائن كان باذنه .

شرعت لامر جبلي هو قلة صبرها فلم يختلف برق وحرية كمدة عنة وحيض وتحسب المدة (من) حين (الإيلاء) لأنه مول من وقتئه في ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والإجماع و به فارقت نحو مدة العنة ، نعم في إن جامعتك فعبدي حر قبل جماعي بشهر لاتحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضى الشهر لأنه لو وطيء قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومرتدة حال الإيلاء (من الرجعة) أوزوال الردّة كزوال الصغر أوالمرضكما يأتى لامن اليمين لأن بذلك يحل الوطء فى الأوّلين و يمكن في الأخيرين أما لو آلي ثم طلق رجعيا انقطعت المدة لحرمة وطئها وتستأنف من الرجعة ولا تحسب في عدة الشبهة بلتستأنف إذا انقضت العدة إن 'بقي من مدة اليمين فوق أر بعة أشهر لأن الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى أر بعــة أشهر في نــكاح سليم (ولو ارتد أحدها) قبل دخول انفسخ النكاح كما من أو (بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمة وطئها حينتذ (فإذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن محله إذا كانت اليمين على الامتناع من الوطء مطلقا أو بقي من مدة اليمين مايز يد على أر بعة أشهر و إلا فلامعني للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح إن وجد فيــه) أي الزوج (لم يمنع المدة) شرعيا كان المانع (كصوم و إحرام) أم حسيا كحبس (ومرض وجنون) لأنها ممكنة والمانع منـــه مع أنه المقصر بالإيلاء (أو) وجــد (فيها) أى الزوجة (وهو حسى كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفــة (منع) المدة فلا يبتدأ بها حتى يزول (و إن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أونشوزها وكذا مانعها الشرعي غير نحو حيض كتلبسها بفرض كصوم (في) أثناء (المدة قطعها) لأنه لم يمتنع من الوطء لأجل اليمين بل لتعــذره (فَإِذَا زَالَ) وقد بقى فوق أر بعة أشهر من اليمين (استؤنفت) المدة لما مر (وقيل تبني) لبقاء النكاح هنا وخرج بني المدة طروّ ذلك بعدها فلا يمنعها بل يطالب بالفيئة بعد زوالهـا لوجود المضارّة في المدة على التوالي مع بقاء النكاح على سلامته و بهذا يفرق بين هنا ومامر فيالردّة والرجعة (أو) وجــد فيها وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قالاه وهو المعتمد (وصوم نفل فلا) يمنع المدة ولايقطعها لوحدث فيها لأن الحيض لايخاو عنه الشهر غالبًا فلو منع لامتنع ضرب المـدة غالبًا وألحق به النفاس طردًا للباب لأنه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولأنه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل و إنما لم ينظروا هنا لكونه يهاب معه الوطء، ومن ثم حرموا عليها صوم نحو النفل مع حضوره بغــير إذنه، لأن المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظروا لكونه يهاب الإقدام بخلافه ثم (و يمنع) المدة و يقطعها صومأواعتكاف (فرض) و إحرام يمتنع تحليلها منه (في الأصح) لعدم تمكنه من الوطء معه . والثاني لا لتمكنه منه ليلا وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أونذر أوكفارة يمنع وهو الأوجه و إن استظهر الزركشي أن المتراخي كصوم النفل والاعتكاف الواجب والإحرام ولو بنفل كصوم الفرض كما نقله في الكفاية عن الأصحاب خلافا لتخصيص الجرجاني الإحرام بالفرض (فانوطي، في المدة أنحلت) اليمين وفات الإيلاء ولزمته كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعمد ذلك بشيء (و إلا) بائن لم يطاع فيها (فلها) دون وليهاوسيدها بل يوقف حتى تكمل بباوغ أوعقل (مطالبته) بعدها و إن كان حلفه بالطلاق (بائن يفيء) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء (قوله و يمكن في الأخيرين) أي الصغر أوالرض. (قوله في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة (١١) أي بائن ذكر مدة يحتمل فيها الوطء (قوله يمتنع تحليلها) أي بأن كان فرضا أونفلا وأحرمت باعٍذن الزوج.

(١) قول المحشى قوله في صورة صحة الإيلاء ليس في نسخ النهاية التي باليدينا ولعله سرى له ذلك من شرح التحفة

إذا رجع (أو يطلق) إن لم يف اظاهر الآية وقضية كلامه أنها تردّد الطلب بين الفيئة والطلاق وهو الذي في الروضة وأصلها في موضع وهو الأوجه وصوّبه الأسنوي في تصحيحه و إن صوب الزركشي وغيره ماذكره الرافعي تبعا لظاهر النص أنها تطالبه بالفيئة فإن لم يني طالبته بالطلاق وجرى عليـ ه الشيخ في منهجه لأن نفسه قد لاتسمح بالوطء ولأنه لايجبر على الطلاق إلا بعــد الامتناع من الوطء واليمين بالطلاق لا تمنع حلّ الإيلاج لكن يجب النزع حالا (ولوتركت حقها) بسكوتها عن مطالبة زوجها أو با سقاط المطالبة عنه (فلها المطالبة بعده) مالم تنته مدة اليمين لتجدد الضرر هنا كالإعسار بالنفقة بخلافه في العنة والعيب والإعسار بالمهر لأنه خصلة واحدة (وتحصل الفيئة) بفتح الفاء وكسرها (بتغييب حشفة) أوقدرها من فاقدها (بقبل) مع زوال بكارة بكركما مر" ولوغوراء و إن حرم الوطء أوكان بفعلها فقط و إن لم تنحل به اليمين لأنه لم يطأ وذلك لأن مقصود الوطء لا يحصل إلا بما ذكر بخلافه في دبر فلا تحصل به فيئة لكن تنحل به اليمين وتسقط الطالبة لحنثه به ، فإن أريد عدم حصول الفيئة به مع بقاء الإيلاء تعين تصويره بما إذا حلف لايطؤها في قبلها و بما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسيا لليمين أومكرها فلا تنحل به (ولامطالبة) بفيئة ولاطلاق (إن كان بها مانع وطء كحيض) ونفاس و إحرام وصوم فرض أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه الوطء لأن الطالبة إنما تكون بمستحق وهي لاتستحق الوطء لتعذره من جهتها وما تعجب منه في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه اللَّة رد بأن منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للصلحة و إلا لم تحسب مدة غالبا كم من، وقولهم إن طلاق المولى في الحيض غير بدعي لايشكل بعدم مطالبته به إذ هو مفروض فما إذا طولب زمن الطهر بالفيئة فترك مع عكنه ثم حاضت فتطالب بالطلاق حينئذ (و إن كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضرّ معه الوطء ولو بنحو بطء برء (طولب) بالفيئة بلسانه (بأن يقول إذا قدرت فئت) لأنه يندفع به إيذاؤه لها بالحلف بلسانه ويزيد ندبا وندمت على مافعلت ، ثم إذا لم يني ٔ طالبته بالطلاق (أوشرعي كاحرام) لم يقرب تحلله منه كما ذكره الرافعي وصوم فرض

(قوله فان أريد عــدم حصول الفيئة به) يعنى فان أريد تصوير تقد م الفيئة الإيلاء فليصور الخ

(قوله إن لم يف) القياس رسمه بالياء ثم رأيته في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الياء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أوّلا قبل دخول الجازم تخفيفا ثم حذفت الياء المدية قبله وصار ينيء بهمزة ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء العارضة منزلة الأصلية فحذفت للجازم (قوله ولو غوراء) أى حيث كان ذكره يصل إلى محل البكارة و إلا فالقياس أنه كا لوكان مجبو با قبل الحلف فلا يطالب با زالتها (قوله وتسقط المطالبة لحنثه به) أى وتكون فائدته الإثم فقط (قوله تعين تصويره الخ).

فرع _ فى سم على حج: ومن صور الإيلاء لاأطؤك إلافى الدبر ، فان وطئ فى الدبر فان رال الإيلاء بذلك فهو مشكل لأن الوطء فى الدبر غير محاوف عليه و إن لم يزل فهو مشكل لأنه نظيرمانقدم فى الحاشية قبيل الفصل فى نحولا تخرجى إلا باذنى ولا أكله إلا فى شر فان قياس ماتقدم فى دلك انحلال اليمين فيزول الإيلاء إلا أن يختار الثانى . و يجاب بأن بقاء الإيلاء هنا لمدرك يخص هذا وهو بقاء المضارة التى هى السبب فى حكم الإيلاء فلتراجع المسئلة ولتحر (قوله لايشكل بعدم مطالبته به) أى بالوطء (قوله كمرض) أى أوجب أوكانت آلته لاتزيل بكارتها لكونها غوراء .

ولم يستمهل إلى الليل وظهار ولم يستمهل إلى الكفارة بغير الصوم (فالمذهب أنه يطالب بطلاق) عينا لأنه المكن ولايطالب بالفيئة لحرمة الوطء و يحرم عليها تمكينه. والطريق الثاني أنه لايطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له إن فئت عصيت وأفسدت عبادتك و إن طلقت ذهبت زوجتك و إن لم تطلق طلقنا عليك كمن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتلتعتها يقال له إن ذبحتها غرمتها و إلا غرمت اللؤلؤة وردّ بأن الابتلاع المانع ليس منه وهنا المانع من الزوج وعلى الأوّل لوزال الضرر بعد فيئة اللسان طولب بالوطء. أما إذا قرب التحلل أواستمهل في الصوم إلى الليل أوفي الكفارة إلى العتق أوالإطعام فانه يمهل ، وقدّر البغوى الأخير بيوم ونصف وقدّره غيره بثلاثة وهو الأقرب (فان عصى بوطء) في القبل أوالدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء (سقطت المطالبة) وانحلت اليمين وتأثم بتمكينه قطعا إن عمهما المانع كطلاق رجعي أوخصها كحيض، وكذا إن خصه على الأصح لأنه إعانة على معصية (و إن أبي) عند ترافعهما إلى الحاكم فلا يكفي ثبوت إبائه مع غيبته عن مجلسه إلاعند تعذر إحضاره لتواريه أوتعززه (الفيئة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليــه) بسؤالها (طلقة) واحدة و إن بانت بها نيابة عنه إذ لاسبيل إلى دوام ضررها ولا إجباره على الفيئة لعدم دخولها تحت الإجبار والطلاق يقبل النيابة فناب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كما يزوّج عن العاضل ويستوفي الحق من المماطل بأن يقول أوقعت عليها طلقة أوطلقتها عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنــه لم يقع شيء كما قاله الدارمي في الاستذكار وخرج بطلقة مازاد عليها فلايقع كالوبان أنه فاء أوطلق فان طلقها ثم طلقها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطليق الزوج أيضا و إن لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطان فاوطلقا معا وقع الطلاقان لإمكان تصحيحهما بخلاف بيع غائب بانت مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعـ نر تصحيحهما فقدّم الأقوى فاين طلق مع الفيئة لم يقع الطـ لاق كما استظهره الشيخ لأنها المقصودة. والثاني لا تطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف إليه بل يحبسه أو يعزره ليني او يطلق (و) الأظهر (أنه لايمهل) للفيئة بالفعل فما إذا استمهل لهما (ثلاثة أيام) لزيادة إضرارها . أما الفيئة باللسان فلايمهل قطعا كالزيادة على الثلاث. وأما مادونها فيمهل له لكن يقدّر ماينتهي فيه مانعــه كوقت الفطر للصائم والشبـع للجائع والخفة للبتلي وقدّر بيوم فأقل. والثاني يمهل ثلاثة أيام لقربها وقد ينشط فيها للوطء (و) الأظهر (أنه إذا وطيُّ بعد مطالبة) أوقبلها بالأولى (لزمه كفارة يمين) إن كان حلفه بالله تعالى لحنثه والمغـفرة والرحمة في الآية لما عصى به من الإيلاء

تفاره يمين) إن كان حلفه بالله معالى لحنته والمغفرة والرحمة في الاية لما عصى به من الإيلاء فلاينفيان الكفارة المستقر وجو بها في كل حنث . والثاني لايلزمه لظاهر الآية ورد بما من (قوله إن ذبحتها غرمتها) أى ما بين قيمتها مذبوحة وحية (قوله أما اذا قرب التحلل) ويظهر ضبطه بما يأتي عن غير البغوى اله حج أى وهو ثلاثة أيام كما يأتي (قوله لتواريه أوتعززه) هلا زادوا أولغيبة تسق غ الحكم على الغائب اله سم على حج قد يقال إنما لم يزيدوه لعذره في غيبته فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف كل من المتوارى والمتعزز فانه مقصر بتواريه أوتعززه فغلظ عليه (قوله يطلق عليه بسؤالها طلقة) أى وتقع رجعية (قوله و إن بانت بها) أى بأن لم يبق لها من عدد الطلاق غيرها (قوله فلوحذف عنه) ظاهره و إن نوى عنه اله سم على حج ببق لها نا طلقها) أى القاضى .

(قوله وعلى الأوّل) يعنى إذا كان به مانع طبيعي (قــوله مازاد عليها فلايقع) ظاهر العبارة أن الذي لايقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض لم يقع الزائد اه فالتشبيه فى قوله كما لو بان أنه فاء أوطلق غيرتام إذ لاوقوع في المشبه به أصلا (قوله ونفذ تطليق الزوج أيضا) أخذ منه أنطلاق القاضي يقع رجعيا وقد تقدم في كلام الشارح ما يعلم منه أن الزوج لو راجعها عاد حكم الإيلاء عند قول المصنف وفى رجعية من الرجعة فراحعه . أما إذا حلف بالتزام مايلزم فان كان بقر بة تخير بين ما التزمه وكفارة يمين أو بتعليق بنحو طلاق وقع بوجود الصفة ولو اختلف الزوجان في الإيلاء أو في انقضاء مدته صدّق بيمينه عملا بالأصل أو اعترفت بالوطء بعد المدة وأنكره سقط حقها من الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترافها بوصولها لحقها ولو كرر يمين الإيلاء وأرادتا كيدا صدّق بيمينه كنظيره في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد الحلس و يفارق تنجيز الطلاق بأنه إنشاء و إيقاع ، والإيلاء والتعليق متعلقان بأم مستقبل فالتأكيد بهما أليق أو أراد الاستئناف تعددت الأيمان و إن أطلق بأن لم يرد تأكيدا ولا استئنافا فواحدة إن اتحد المجلس حملا على التأكيد و إلا تعددت لبعد التأكيد مع اختلاف المجلس ونظيرها جار في تعليق الطلاق وكذا الحكم لوحلف يمينا سنة و يمينا سنتين مثلا وعند الحيل بتعدد اليمين يكفيه لا تحلالها وطء واحد و يتخلص بالطلاق عن الأيمان كاها وتكفيه كفارة واحدة كاعلم عما ص."

(كتاب الظهار)

مأخوذ من الظهر وسمى به لتشبيه الزوجة بظهر نحو الأم وخص به لأنه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن ثم سمى المركوب ظهرا وكان طلاقا في الجاهلية بل قيل وأوّل الإسلام وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل لتبقى معلقة لا ذات زوج ولا خلية تنكح غيره فنقل الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة وهو حرام ،

(قوله أما إذا حلف بالتزام مايلزم) بل وكذا بغير مايلزم على مامر" له فى قوله فان وطئتك فعلى طلاقك الخ (قوله فان كان بقربة) أى غير العتق (قوله بنحو طلاق) ومنه العتق (قوله ولوكرر يمين الإيلاء) أى وإن كان يمينه بالطلاق (قوله لبعد التأكيد) أى لبعد الحمل على التأكيد مع اختلاف المجلس فلا ينافى مامر" من أنه يصدق فى قصد التأكيد مع طول الفصل واختلاف المجلس (قوله وعند الحكم بتعدد اليمين) يتأمل وجه الانحلال عند التعدد وأى فرق حينئذ بين التعدد وعدمه ولعله أنه عند عدم التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجد كفارات بعدد الأيمان بالوطائة الواحدة ولا يجب شيء بما زاد عليها.

(كتاب الظهار)

(قوله وكان طلاقا في الجاهلية) أي وهل كان بائنا أو رجعيا فيه نظر . أقول : والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى ـ قد سمع الله ـ الخ قد تقتضي أنه كان طلاقا لاحل بعده لا برجعة ولا بعقد لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بائن معها من زوجها أولادا صغارا إن ضمتهم إلى نفسها جاعوا و إن ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه كان قد عمى و جبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم إلى ما يكون سببا في عودها إلى زوجها بل قال لها حرمت عليه فلوكان رجعيا لأرشده إلى الرجعة أو بائنا تحل له بعقد لأمره بتجديد نكاحه فتوقفه وانتظار وللوحي دليل على أنه كان طلاقا لاحل بعده لا برجعة ولا بعقد

(قوله وأنكره) أى أولم ينكره .

[كتاب الظهار] (قوله بنحو ظهر الأم) في نسخة كالتحفة بظهر نحو الأم وهي الأصوب (قوله وخصبه) لعل الضمير في خص يرجع للفظ تشبيه وفي به للظهر ولفظ به ليس في عبارة التحفة ولاغيرها فالأولى حذفه .

بل كبيرة لأن فيه إقداما على إحالة حكم الله وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكبائر إذ قضيته الكفر لولا خلق الاعتقاد عن ذلك وأحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه الله تعالى منكرا من القول وزورا في الآية أوّل المجادلة النازلة في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهـا حرمت عليه وكرره. وأركانه مظاهر ومظاهر منهـا ومشبه به وصيغة (ويصح من كل زوج مكلف) مختار دون أجنبي و إن نكح بعد وسيد وصى ومجنون ومكره لما مر" في الطلاق ، نعم او علقه بصفة فوجدت وهو مجنون مثلا حصل (ولو) هو (ذمى) وحربى لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع بإطلاقه إذ فيهما شائبة الغرامات ويتصوّر عتقه بنحو إرث لمسلم (أو خصى) ونحو ممسوح و إنما لم يصح إيلاؤه كمن الرتقاء لأن الجماع مقصود ثم لا هنا وعبد و إن لم يتصوّر منه العتق لإمكان تكفيره بالصوم (وظهار سکران) تعدّی بسکره (کطلاقه) فیصح منه و إن صار کالزق (وصریحه) أی الظهار (أن يقول) أو يشير الأخرس الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية قنة غير مكافة لايمكن وطؤها (أنت على أو مني أو) لي أو إلى أو (معي أو عندي كظهر أمي) لأن على وألحق بها ماذكر المعهود في الجاهلية (وكذا أنت كظهر أي صريح على الصحيح) كما أنّ أنت طالق صريح و إن لم يقل مني لتبادره بالذهن. والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيرى كظهر أمه بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أردت به غيرى لم يقبل كما صححه في الروضة كأصلها وجزم به الإمام والغزالي و بحث بعضهم قبول هذه الإرادة باطنا (وقوله) لها (جسمك أو بدنك) وجملتك (أو نفسك) أو ذاتك (كبدن أمى أو جسمها أو جملتها) أو ذاتها (صريح) لتضمنه للظهر و إن لم يذكر الصلة كما هو ظاهر كلامه وماذكره في الروضة من النصريم بالصلة ليس بظهار لأنه ليس بقيد (والأظهر) الجديد (أن قوله) لها أنت (كيدها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من كل عضو ،

(قوله وهو مجنون مثلا) الأولى حذف مثلا (قوله بنحو إرثه لمسلم) لاحاجة إلى هذا التكلف وهو إنما احتاجوا إليه لتصوير الكافر ابتداء فيكنى فى الكافر ابتداء فيكنى فى التصوير هنا أن يقول المتوير هنا أن يقول بأن يسلم عنده (قول المخلم أمه) لعله كظهر أمه العله العله كظهر أمه العله كظهر أمه العله العلم العلم

(قوله بل كبيرة) معتمد (قوله لولا خلق الاعتقاد عن ذلك) أى إحالة حكم الله (قوله لما ظاهرمن زوجته) خولة بنت علية على اختلاف في اسمهاو نسبها كا في شرح الروض (قوله حصل) أى الظهار أما العود فلا يحصل إلا بإمساكها بعد الإفاقة كا يأتى (قوله بنحو إرث) أى أو بنحو بيع ضمني أو هبة ضمنية (قوله كن الرتقاء) أى كا لا يصح إيلاؤه من الرتقاء فهو مثال للنفي (قوله العهود) أى هو المعهود فهو بالرفع خبر أن (قوله وبحث بعضهم الخ) معتمد (قوله أو نفسك) أى بسكون الفاء أما بفتحها فلا يكون به مظاهرا لأن النفس ليس جزءا منها (قوله و إن لم يذ كر الصلة) هي على " (قوله والأظهر الجديد) أشار به إلى أن القديم بخلافه ولا يرد على المسنف لجواز أن فيه خلافا على الجديد فعبر بالأظهر نظرا له (قوله أنت كيدها) شمل المتصل وعبارة ع قوله والأظهر أن قوله الخ قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير والبعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه مجيئه اه ووددت لو كان نبه على ذلك عند قول بالبعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه جيئه اه ووددت لو كان نبه على ذلك عند قول النبهاج الآتى وقوله رأسك أو السراية وقضية التشبيه وعليه فاو قال لمقطوعة يمين يمينك على كلهر الزركشي وأن الراجح فيه أنه من باب السراية وعليه فاو قال لمقطوعة يمين يمينك على "كيظهر الزركشي وأن الراجح فيه أنه من باب السراية وعليه فاو قال لمقطوعة يمين يمينك على "كيظهر أن كيل مظاهرا .

لاید کر للکرامة (ظهار) لأنه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظهر والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المعهودة في الجاهلية (وكذا) قوله أنت على" (كعينها) أو رأسها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كائنت كأمي أو روحها أو وجهها ظهار (إن قصد) به (ظهارا) لأنه نوى ما يحتمله اللفظ (و إن قصد كرامة فلا) يكون ظهارا لذلك (وكذا إن أطلق في الأصح) لاحتماله الكرامة وغلب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة. والثاني يحمل على الظهار واختاره الإمام والغزالي لأن اللفظ صريح في التشبيه ببعض أجزاء الأم (وقوله) لها (رأسك أو ظهرك أو يدك) أو رجلك أو بدنك أو جلدك أو شعرك أو فرجك أو نحـوها من الأعضاء الظاهرة (على كظهر أمي ظهار في الأظهر) وإن لم يقل على كما من أما الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظهارا فما يظهر لائنها لايمكن التمتع بهاحتي توصف بالحرمة ويأتى ذلك في عضو المحرم أيضا كما هو ظاهر والثاني ليس بظهار لا نه ليس على صورة الظهار المعهودة في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) من الجهتين وإن بعدت (ظهار) لأنها تسمى أما (والمذهب طرده) أي هـذا الحكم (في كل محرم) شبه بهـا من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على النظاهر (تحريمها) كأخته نسبا ومرضعة أمه أو أبيه وزوجته التي نكحها قبل ولادته وأمها بجامع التحريم المؤيد ابتداء والثاني المنع لورود النص في الأم (لا مرضعة) له (وزوجة ابن) له لأنهما لما حلتا له في وقت احتمل إرادته وأما ابنة مرضعته فان ولدت بعد ارتضاعه فهي لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله وكالمولودة بعده المولودة معه كما بحثه الشيخ (ولو الأخيرين فاما من وأما الأب فليس محلا للاستمتاع وتأبيد حرمة الملاعنة لقطيعتها لالوصلتها عكس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية ومرتدة وكذا أمهات المؤمنيين رضي الله عنهن لأن حرمتهن لشرفه صلى الله عليه وسلم ولو قال أنت على حرام كما حرمت أمى فالأوجه أنه كناية ظهار أو طلاق فان نوى أنها كظهر أو نحو بطن أمه في التحريم ،

(قوله وأمها) الصواب حذفه لأن أم زوجة أبيه لاتحرم عليه و يجوز على بعد أن الضميرفيه يرجع إلى ممضعة أمه أو أبيه به قوله فلما من) لعله يريد التحريم المؤيد أي لما علم التحريم المؤيد أي لما علم عامن .

(قوله لايذكر للكرامة) أى وهو من الأعضاء الظاهرة كايأتى فى قوله ويأتى ذلك فى عضو الحرم (قوله فلا يكون ظهارا الذلك) أى لقوله لاأنه نوى الخ (قوله فلا يكون ذكرها ظهارا) أى لاصر يحا ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل فى الدرس عن مر أنه يكون كناية وتوقفنا فيه والأقرب الأول لأنه يحتمل الظهار لعدم إمكان التمتع به فلا يكون كناية لأنها ما يحتمل المراد وغيره وهو ظاهر إن لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل و إلا كان ظهارا وعبارة الخطيب هنا: تنبيه تخصيص المصنف لأمثاة بالأعضاء الظاهرة من الأم قد يفهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب و به صرح صاحب الرونق واللباب والأوجه كما اعتمده بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اه وهذه الأوجه ضعيفة أى ولا يتأتى فى هذا التفصيل أنها كالعضو الباطن بناء على الأصحح أنها جسم سار فى البدن كسريان ماء الورد. قلت: التفصيل مع أنها كالعضو الباطن بناء على الأصحح أنها جسم سار فى البدن كسريان ماء الورد. قلت: لا ينافيه لأن المدار هنا على العرف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة (قوله وزوجته) أى الأب وقوله لام ضعة له أى الزوج (قوله فان ولدت بعد ارتضاعه) أى للرضعة الخامسة (قوله المولودة معه) أى الرضاع (قوله كالمناه) أى الملاعنة.

فمظاهر و إلا فلا (ويصح) توقيته كائن كظهر أمى يوما أو سنة كما يأتى و (تعليقه) لأنه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يصمح تعليقه (كقوله) إن دخلت فأنت على كظهر أمى فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن الاعود حتى يمسكها عقب إفاقته أو تذكره وعامه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها وكقوله إن لم أدخلهـــا فأنت على "كظهر أمى ثم مات وفي هذه يتصوّر الظهار لا العود لأنه بموته يتبين الظهار قبيله وحينئذ يستحيل العود وكقوله (إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على "كظهر أمي فظاهر) منها (صار مظاهرا منهما) عملا بمقتضى التعليق والتنجيز وقضية كلامهم انعقاد الظهار و إن كان المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا وهو بمن يبالى بتعليقه و به قال المتولى وعلله بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فما من فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما إذا لم يقصد إعلامه (ولو قال إن ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فأنت على" كظهر أمى (وفلانة) أي والحال أنها (أجنبية فخاطبها بظهار لم يصر مظاهرا من زوجتـــه) لعدم صحته من الأجنبية (إلا أن يريد اللفظ) أي التمليق على مجرد تلفظه بذلك فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعلق عليه (فاو نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها ولم يحتج لهذا لأنّ ماقبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حينتذ (ولو قال) إن ظاهرت (من فلانة الأعجنبية فكذلك) يكون مظاهرا من تلك إن نكح هذه ثم ظاهر منها و إلا فلا مالم يرد اللفظ وذكر الاعجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لايفيد تخصيصا بل توضيحا أو نحوه (وقيل) بل ذ كرها للشرط والتخصيص فينتذ (لايصير مظاهرا) من تلك (وإن نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبية ويوافقه عدم الحنث في نحو لا أكام ذا الصبيّ وكله شيخا لكن فرق الأول بأن حمله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال ، ويبعد حمل اللفظ عليه مع احتماله لغيره بخلافه في اليمين (ولو قال إن ظاهرت منها وهي أجنبية) فأنت على كظهر أحى (فلغو) فلاشيء فيه مطلقا إلا أن أراد به اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية ، وذلك لائن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كان بعت الخمر فأنت على كظهر أمى ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها (ولو قال أنت طالق كظهر أمى ولم ينوبه) شيئًا (أو نوى) بجميعه (الطلاق أوالظهار أوها أو) نوى (الظهار بأنت طالق و) نوى (الطلاق بكظهر أمى) أو نوى بكل منهما على حدته الطلاق أو نواها أو غيرها بأنت طالق ونوى بكظهر أمى طلاقا أو أطلق هذا ونوى بالأول

(قوله و إلافلا) أى و إلا ينوى الظهار فلا يكون ظهارا ومعلوم أنه إن نوى الطلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع (قوله والكفارة كاليمين) بنص الكفارة .

(قوله فمظاهر) أى أومطلق إن نوى به الطلاق (قوله وكل منهما) أى الطلاق واليمين (قوله يصح تعليقه ومن تعليقه) قال شيخنا الزيادى تأمل تصوير تعليق اليمين من ذلك الإيلاء لأنه يمين ويصح تعليقه ومن ذلك أن يقول والله لا أطوّك إن دخلت الدار اه (قوله لا العود) أى فلا كفارة (قوله قضية كلامهم) متصل بقوله كقوله إن دخلت الدار الخ ولو قدمه عقبه كان أولى (قوله أن يعطى حكمه فيا من أنه لا يكون مظاهرا إن فعل العلق عليه ناسيا أو جاهلا وهو ممن يبالى بتعليقه (قوله فاطبها) أى الأجنبية (قوله ولم يحتج لهذا) أى لقوله بعد نكاحه (قوله لائن ما قبله) أى من قوله فظهما بظهار (قوله بل توضيحا أو نحوه) أى كبيان الماهية .

الشيخ عن بحث الرافعي بلفظ و يمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق بقع به طلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية اه وعبارة الشيخ في شرح المنهج بعد كلام الرافعي المذكور نصها وهوصيح إن نوى به طلاقاغيرالذي أوقعه وكلامهم فما إذا لم ينو به ذلك فلا منافاة انتهت (قوله وحينئذ يكون صريحا في الظهار) يقال عليه فيلزم أن يقع بهالظهار أيضاولم يقولوا به على أنه قدينا قضه ماسيأتي في تعليل المتن الآتي على الأثر (قوله وقد استعمله فىغيرموضوعه) الصواب حذف لفظة غبروليست فىحواشى والده التى نقل منها (قوله بائنا أورجعيا) تعميم في الطلاق لابقيد النية فتأمل (قوله أوم تما) قد يقال هلاوقع ماقصده لوقوعه في محله ولغا الثاني (قوله وظاهر أنه إن نوى به الخ) الأصوب أن يقول وظاهر أنه حيث قلنا إنه ظهار في القسمين أي بأن نواه في القسم الأوّل أو اختاره في القسم الثاني (قوله في القسمين) يعني

شيئًا مما ذكر أو أطلق الأول ونوى بالثاني شيئًا مما ذكر غير الظهار أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرها أو كان الطلاق بائنا (طلقت) لاتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لايقبل الصرف (ولا ظهار) أما عند بينونتها فظاهر . وأما عند عدمها فلائن لفظ الظهار لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينمه وبينها بطالق وقع تابعا غير مستقل ولم ينوه بلفظه ولفظه لايصلح للطلاق كعكسه كما من منع محل عدم وقوع طلقة ثانية به إذا نوى به الطلاق وهي رجعيــة ماإذا نوى ذلك الطلاق الذي أوقعــه أو أطلق أما إذا نوى به طلاقا آخر غير الأول وقع على ماذكره الشيخ وحمل كلامهم على ماإذا لم ينو ذلك به ورده الوالدر حمــه الله تعــالى . كائنه قال أنت طالق أنت كظهر أمى وحينئــذ يكون صريحا فى الظهار وقــد استعمله فى غير موضوعه فلا يكون كناية في غـيره (أو) نوى (الطلاق بأنت طالق أو لم ينو شيئا) أو به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحــده أو مع الطلاق (بالباق) أو نوى بكل منهما الظهار ولومع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار إن كان طلاق رجعة) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أمى لأن يكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكانه قال أنت طالق أنت كظهر أمي أما إذا كان بائنا فلا ظهار لعدم صحته من البائن ولو قال أنت على "كظهر أمى طالق وأراد الظهار والطلاق حصلا ولا عود و إن أطلق فمظاهر وفي وقوع الطلاق وجهان وقياس مامر في عكسه ترشيح عـــدم وقوعه في هــــذه وسئل الوالد رحمـه الله تعـالي عمن قال لزوجتـه أنت على حرام هـذا الشهر . والثاني والثالث مثل لبن أمى . فأجاب بأنه إن نوى بأنت على حرام طلاقا و إن تعدد بائنا أو رجعيا أو ظهارا حصل مانواه فيهما لأن التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعــد العود فصحت الكناية به عنهما من باب إطلاق المسبب على السبب أو نواهما معا أو مرتبا تخير وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجــه القصد إلى الطلاق والظهار إذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه . وأما قوله مثل لبن أمي فلغو لا اعتبار به لصمير ورة الكلام المذكور به متناقضا لمنافاته لقوله أنت حرام إذ لبن أمــه حلال له وظاهر أنه إن نوى به الظهار في القسمين المذكورين لايلزمه كفارة إلا إن وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظهار لصير ورته عائدا

(قوله وفصل بینه) أى ظهر أمى وقوله و بینها أى أنت (قوله وقوع طلقة ثانیة به) أى بما ذكره المصنف (قوله وهي رجعية) أيحيث نوى الخ (قوله ورده الواله) قالشيخنا الزيادي وفي هذا الرد نظر لأن كلام الرافعي فما إذا خرج عن الصراحة فصار غاية وكلام الرادّ فما إذا بقي على صراحته فلم يتلاقيا تأمل (قوله ولاعود) أي فلا كفارة (قوله وفي وقوع الطلاق) أي في حالة الاطلاق (قوله وقياس مامر في عكسه) هو قول المصنف ولو قال أنت طالق كظهر أمي (قوله حصل مأنواه فيهما) أي الظهار والطلاق (قوله فصحت الكناية به) أي التحريم وقوله عنهما أي فان أطلق بأن لم ينو شيئًا فلاوقوع لواحد منهما وعليه كفارة يمين على مايأتي في كلام الشارح (قوله إن نوى به الظهار فى القسمين) هما قوله فأجاب بأنه إن نوى الخ وقوله أو نواها معا أو مرتبا الخ٠

(قوله أو نحوها) أي كأن كانت محرمة باذنه.

فصــل

فما يترتب على الظهار (قوله فموجبها الأمران الخ) صريحهذا التفريع أنهذا مفاد المتنوينافيه قوله بعد و إن كان ظاهر كلامه الوجه الثاني الخ (قـوله و بائن العود) الأصوبولأن العود (قوله لما كان شرطا) لايناسب ماقدمه من أن موجبها الأمران وإنما يناسبه أن يقول لما كان أحد سببها مع أنه أتم في الجواب كمالا يخفي (قوله و إن نسى أوجن عند وجودها) يعنى أنهلا بدمن عامه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولايضر فحالحكم بالعود حينئذ كونه عند وجود الصفة ناسياأ ومجنونا (قوله المصلحة تقوية الحكمالخ) لوقال لأنه لما كان من توابع الكلام الخ أو نحو ذلك كان أولى (قوله يعمها الاحتمال) لعسل صوابه تعم عند عدم الاستفصال أي كما قاله الشافعي رضي الله عنه و إلا فوقائع الأحوال إذا طرقها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط مها الاستدلال كماقاله الشافعي

حينئذ و إن نوى تحريم عينها أو فرجها أو نحوه أو لم ينو شيئا لزمه كفارة يمين إن لم تكن معتدة أو نحوها.

(فص_ل)

فما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب (على الظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فموجبها الأمران أعني العود والظهار كاهو قياس كفارة اليمين و إن كان ظاهر كلامه الوجه الثاني أنموجبها الظهار فقط والعود إنماهو شرط فيه وقد جزم الرافعي في ابها بأنها على التراخي مالم يطأ وهو الأوجه و إن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ولايشكل القول بالتراخي بأنسببها معصية وقياسه أن تكون على الفورلأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليهحتي يكفرعن إيجابها علىالفور وبائن العود لماكان شرطا في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي (وهو) أي العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما يائني فيهما (أن يمسكها) على الزوجية ولوجهلا ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكررا للتاء كيد و بعد علمه بوجود الصفة في المعلق و إن نسى أو جنّ عند وجودها كما مر وكانهم إنما لم ينظروا لامكان الطلاق بدلالتاء كيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنى عن الصيغة (زمن إمكان فرقة) لأن تشبيهها بالمحرم يقتضي فراقها فبعدم فعله صارعائدا فيما قالإذ العود للقول نحو قال قولا ثم عاد فيــه وعاد له مخالفته ونقضه وهو قريبمن عاد فلان في هبته وقال في القديم مرة كمالك وأحمــد هو العزم على الوطء لأن ثم في الآية للتراخي ومرة كائن حنيفة هو الوطء. لنا الآية لما نزلت وأمر صلى الله عليــه وسلم المظاهر بالـكفارة لم يسائله هل وطيء أو عزم على الوطء والأصل عـــدم ذلك والوقائع القولية كهذه يعمها الاحتمال فانها ناصــة على وجوب الــكفارة قبـــل الوطء فيكون العود سابقا عليــه . واعلم أن مرادهم إمكان الفرقــة شرعا فلا عود في نحو حائض إلا بالامساك بعد انقطاع دمها و يؤيده مامر أن الاكراه الشرعي كالحسى (فلو اتصل به) أي لفظ الظهار (فرقة بموت) لأحدهما (أو فسخ) منهما أو من أحــدهما أو انفساخ بنحو ردة قبل الوطء

(قوله أو نحوها) أى بائن كان بها مرض يمنع الوطء .

(فص_ل)

فما يترتب على الظهار

(قوله أن موجبها) بدل من الوجه الثاني (قوله الظهار فقط) وقيل موجبها العود شرح منهج (قوله مالم يطاءً) أفهم أنه لووطيء وجبت على الفور (قوله لما كان شرطا) أي لما كان لابد منه في وجوب الكفارة سواء قلنا وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالعود وحده أو بالظهار والعود شرط وهو جائز كانت على التراخي وأما كفارة الوقاع وقتل العمد واليمين الغموس فهي على الفور لأن أسبابها معصية (قوله عند وجودها) أي الصفة (قوله كما مر) الذي من أن الصفة إذا وجدت مع جنون أونسيان حصل الظهار ولا يصير عائدا إلابالامساك بعد الافاقة أو التذكر فيحمل ماهنا على مامر من أنه لايصير عائدا إلا بالامساك المذكور . (أوطلاق بائن أورجعي ولم يراجع أوجنّ) أوأغمى عليه عقب اللفظ (فلا عود) للفرقة أوتعذرها فلا كفارة . ومحله إن لم يمسكها بعــد الإفاقة ، وصوّر في الوسيط الطلاق بأن يقول أنت كظهر أمى أنت طالق ومنازعة ابن الرفعة فيه باعمكان حذف أنت فليكن عائدًا به لأن زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بنظير ما من في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار للتأكيد بل هذا أولى بالاغتفار من ذلك لأن أنت كظهر أمي طالق فيه ركة وقلاقة بخلاف عدم التكرير و يأتى عــدم تأثير تطو يل كلــات اللعان وأنهــم قاسوه على مالوقال عقب ظهاره أنت يافلانة بنت فلان الفلاني وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائدا و به كـقولهم لو قال لهـا عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلاعوض لم يكن عائدا وكذا يازانية أنت طالق يتضح رد كلام ابن الرفعة (وكذا لو) كان قنا أوكانت قنة فعقب الظهار ملكته أو (ملكها) اختيارا بقبول نحو وصية أوشراء من غير سوم وتقرير ثمن لعدم إمساكه لها على النكاح ولايؤثر إرثها قطعا ويؤثر قبول هبتها لتوقفها على القبض ولوتقديرا بأن كانت بيده (أولاعنها) عقب الظهار يضر" (في الأصح) لاشتغاله بموجب الفراق و إن طالت كلمات اللعان لما مر" وقيـل هو عائد في الأولى لأنه نقلها من حل إلى حل وذلك إمساك لها ، وقيل هو عائد في الثانية لتطويله بكامات اللعان مع إمكان الفرقة بكامة واحدة (بشرط سبق القذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الأصح) لما في تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل. والثاني لايشترط تقدّم ماذ كرحتي لواتصل مع كلمات اللعان بالظهار لم يكن عائدا لاشتغاله بأسباب الفراق (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أومن طلقها رجعيا عقب الظهار (أوارتد متصلا) بالظهار وهي موطوءة (ثم أسلم فالمذهب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لاالإسلام بل) إنما يعود با مساكها (بعده) زمنا يسع الفرقة والفرق أن مقصود الرجعة استباحة الوطء خاصة ومقصود الإسلام العود للدين الحق والاستباحة أم يترتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالإمساك قبلها (و يحرم قبل التكفير) بعتق أوغيره (وطء) للنص عليه في غير الإطعام و بالقياس فيه ،

(قوله وأنهم قاسوه الخ) ظاهره أن القياس مذكور فيما يأتى وليس كذلك وعبارة التحفة وقاسوه (قوله وتقرير ثمن) عطف على سوم .

(قوله تكرير لفظ الظهار) أى وهوأنهم لم ينظروا لإمكان الطلاق لتقوية الحكم (قوله بخلاف عدم التكرير) أى فى أنت كظهر أمى كظهر أمى بدون تكرير أنت لاركة فيه ولا قلاقة ومع ذلك اغتفروا تكرير أنت للتأكيد فاغتفار تكرير أنت للتخلص بما فيه ركة وقلاقة أولى (قوله ولايؤثر) أى فى كونه غير عائد فلا كفارة عليه وقوله إرثها أى الزوجة (قوله يضر") أى فيمنع من العود (قوله لما م") أى من قوله لاشتغاله بموجب الخوقوله فى الأولى هى قوله ملكها وقوله فى الثانية هى قوله لاعنها (قوله رجعية) أى حالة كونها رجعية (قوله بامساكها بعده) أى الإسلام (قوله و يحرم قبل التكفير) ظاهره و إن عجز وهوظاهر. ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح أبى شجاع مايوافقه ثم رأيت التصريح به أيضا فى الروض وشرحه فى آخر الكفارة، وعبارته: فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أى الكفارة فى ذمته إلى وعبارته: فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عي يكفر فى كفارة الظهار اه وهل يحرم عليه ذلك وان خاف العنت أم لا فيه نظر والأقرب الجواز لكن يجب الاقتصار على مايدفع به خصوص العنت.

على أن قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الحسن للظاهر «لاتقر بها حتى تكفر » يشمله ولزيادة التغليظ عليه ، نعم الظهار المؤقت إذا انقضت مدّته ولم يطأ لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطيُّ فيها لزمتُه الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر. واعتراض البلقيني حله بعد مضى اللَّة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره مردود بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشهوة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت: الأظهر الجواز، والله أعلم) لأن الحرمة ليست لمعني يخل بالنكاح فأشبه الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة مام في الحائض. قال الأذرعي : لم لايفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لواستمتع لوطء لشبقه ورقة تقواه (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر مؤقتا ثم وطي ً في المدّة بالتكفير و إذا صححناه كان (مؤقتا) كما التزمه وتغليبا لشبه القسم (وفي قول) بل يكون (مؤبدا) تغليظا عليه وتغليبا لشبه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من أصله و إن أثم به لأنه لما وقته كان كالتشبيه عن لاتحرم تأبيدا ويردّه الخبر المذكور و إنما غلبوا شائبة القسم هنا دون الطلاق كا تقرر وعكسوا ذلك فما لوقال أنت على كظهرأمي ثم قال لأخرى أشركتك معها فانه يصح على الأصح لأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فألحقت بها في قبولها التشريك فيها . وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فألحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التأقيت كاليمين دون التأبيد كالطلاق (فعلى الأول) أي صحته مؤقتا (الأصح) بالرفع (أنَّ عوده) أي العود فيه (لا يحصل با مساك) لزوجة ظاهر منها مؤقتا (بل) يحصل (بوط،) مشتمل على تغييب الحشفة أوقدرها من فاقدها (في الله) للخبر المذكور ولأن الحل منتظر بعدها فالإمساك يحتمل كونه لانتظاره أوللوطء فيها فلم يتحقق الإمساك لأجلالوطء إلابالوطء فيها فكان هوالمحصل للعود . والثاني أن العود فيه كالعود في الظهارالمطلق إلحاقاً لأحد نوعي الظهار بالآخرفعلم أن الوطء نفسه عود على الأصح . أما الوطء بعدها فلا عود به لارتفاعه بها كما من فعلم عييزه بتوقف العود فيمه على الوطء و بحله أوّلا و بحرمته كالمباشرة بعمد إلى التكفير أو مضى المدة ولو قال أنت على " كظهر أمى خمسة أشهر كان ظهارا مؤقتا وموليا لامتناعه من وطئها أكثر من أر بعة أشهر لأنه متى وطيء في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود به وهل تلزمه كفارة أخرى أولا جزم بالأوّل صاحبا التعليقة والانوار وغيرها وبالثاني البارزي وصحه في الروضة

(قوله ومن ثم لو وطی افتها لزمته الکفارة وحرم علیه الوط ا) أی ثانیا کا یأتی .

(قوله على أن قوله صلى الله عليه وسلم) ولعله إنما لم يستدل به لأنه ليس نصا فى ذلك (قوله حتى تنقضى) أى المدة وقضيته أنها إذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء و به صرّح فى شرح البهجة، وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لارتفاع الظهار و بقيت الكفارة فى ذمّته ولولم يطأ أصلا حتى مضت المدّة فلا شيء اه (قوله مام فى الحائض) أى ما مر تحريمه فى الحيض (قوله و ينبغى الجزم بالتحريم) معتمد (قوله لشبقه) أى لقوّة شبقه (قوله فكان) أى الوطء و ينبغى الجزم بالتحريم) معتمد (قوله لشبقه) أى لقوّة شبقه (قوله فكان) أى مظاهرا ظهارا مؤقتا) أى مظاهرا ظهارا فوله كان ظهارا مؤقتا) أى مظاهرا ظهارا

كأصلها وحمل الوالدرحمه الله تعالى الأوّل على مالو انضم إليه حلف كوالله أنت على كظهر أمى سنة . والثاني على خلوه عن ذلك أما لوقيد ظهاره بمكان فالقياس أنه كالظهار المؤقت فلا يكون عائدا في ذلك الظهار إلا بوطئه في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم إنه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافا للبلقيني في الشق الأخير (ويجب النزع بمغيب الحشفة) أي عنده كما في إن وطئتك فأنت طالق (ولوقال لأر بع أنتن على كظهر أي فمظاهر منهن) تغليبا لشبه الطلاق (فان أمسكهن) زمنا يسع طلاقهن فعائد منهنّ وحينئذ (فأر بـع كفارات) تجب عليه في الجديد لوجود الظهار والعود في حق كل واحدة منهنّ فان أمسك بعضهنّ فقط فعائد فيه دون غيره (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لاتحاد لفظه وتغليبا لشبه اليمين (ولوظاهر منهن) ظهارا مطلقا (بائر بع كليات متوالية فعائد من الثلاث الأول) لعوده في كل بظهار ما بعدها فان فارق الرابعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات و إلا فأر بع ومازعمه بعضهم من أنه احترز بمتوالية عما إذا انفصات المرات وقصد بكل مرة ظهارا أو أطلق فكل مرة ظهار مستقل له كفارة محل نظر إذ المتوالية كذلك كما تقرر فالظاهر أن ذكر التوالى لمجرد التصوير ويعلم به غـيره بالأولى وقوله وقصد الخ يوهم صحة قصد التأكيد هنا وليس كذلك (ولوكرر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيدا فظهار واحد) كالطلاق فتازمه كفارة واحدة إن أمسكها عقب آخر مرة أما مع تفاصلها بفوق سكتة تنفس وعي فلا يفيد قصد التا كيد ولو قصد بالبعض تأكيدا وبالبعض استئنافا أعطى كل حكمه (أو)قصد (استئنافا) ولوفى إن دخلت فأنت على كظهر أمى وكرره (فالأظهر التعدد) كالطلاق لا اليمين لما من أن المرجح في الظهار شبه الطلاق في نحو الصيغة و إن أطلق فكالأول وفارق الطلاق بائنه محصور مملوك فالظاهر استئنافه بخلاف الظهار ، والثاني لايتعدد كتكرر اليمين على شيء مرات (و) الأظهر (أنه بالمرة الثانية عائد في) الظهار (الأوّل) للامساك زمنها . والثاني لا لأن الظهار بها من جنس واحد فما لم يفرغ من الجنس لا يكون عائدا أما المؤقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتكرير يمين على شيء واحد ولو قال إن لم أتزوّج عليك فائت على ّ كظهر أمى وتمكن من التزوّج لم يصر مظاهرا إلا باليأس منمه بموت أحدهما ولا يكون عائدا لوقوع الظهار قبيل الموت فانتنى الامساك فان قال إذا لم أتزوّج عليك فأنت على كظهر أمى صار مظاهرا بمكنه من التزوّج عقب التعليق ولايتوقف على موت أحــدها والفرق بين إن و إذا من في الطلاق ولو قال إن دخلت الدار فوالله لاوطئتك (وكفر قبل الدخول لم يجزه) لتقدمه على السـببين معا أو علق الظهار بصفة وكفر قبل وجودها أو علق عتق كفارته بوجود الصفة لم يجزه و إن ملك من ظاهر منهاوأعتقها عن

(قوله ولو قال إن دخلت الدارفوالله لا طئتك الخ) كان ينبغى تأخيره عما بعده ليكون استطرادا لبيان نظير المسئلة المقصودة هنا كما صنع في الروض .

(قوله كذا أفاده الشيخ) أى فى غير شرح منهجه (قوله فعائد فيه) أى البعض (قوله لا لإمساكه زمنها) أى مرة ثانية (قوله فلا تعدّد فيه مطلقا) أى قصد استئنافا أم لا (قوله لتقدمه على السببين) وهما اليمين والدخول لأن اليمين معلقة (قوله أو علق عتق كفارته) عطف على قوله قبل كفر. والمعنى أنه إذا علق الظهار على صفة كائن قال إذا جاءرأس الشهرفا نت على كظهر

ظهاره صح أو ظاهر أو آلى من زوجته الأمة فقال لسيدها ولوقبل العود أعتقها عن ظهارى أو إيلائي ففعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لأن إعتاقها يتضمن تمليكها له .

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو الستر لستره الذنب بمحوه أو تخفيف إثمه بناء على أنها زواجر كالحدود والتعازير أو جوابر للخلل ورجح ابن عبد السلام الثانى لأنها عبادة لافتقارها للنية كا قال (يشترط نيتها) بأن ينوى الإعتاق مثلا عنها لاالواجب عليه و إن لم يكن عليه غيرها لشموله النذر ، نعم إن نوى أداء الواجب بالظهار مشلاكني وذلك لأنها للتطهير كالزكاة ، نعم هي في حق كافر كفر بالاعتاق للتمييز كافي قضاء الديون لاالصوم لأنه لايصح منه لأنه عبادة بدنية وليس له الانتقال عنه للاطعام لقدرته عليه بالإسلام فان عجز انتقل ونوى للتمييز أيضا و يتصور ملكه للسلم بنحو إرث أو إسلام قنه أو يقول لمسلم أعتى قنك عن كفارتى فيجيب فان لم يمكنه شيء من ذلك وهو مظاهر موسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بأن يسلم فيشتريه ،

أمى ثم كفر قبل مجىء الصفة أو علق عتق الكفارة قبل وجود الصفة لم يقع كلى من العتق المنجز والتعليق عن الكفارة .

(كتاب الكفارة)

(قوله بمحوه) أى إن قلنا إنها جوابر وقوله أو تخفيفه أى إن قلنا إنها زواجر الخ (قوله بناء على أنها زواجر) قضيته أنها على القول بأنها زواجر تمحو الذنب أوتخففه ويرد عليـــه أنه على هذا يستوى القولان والذي ينبغي أنه على القول بأنها زواجر يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فاذا اتفق أنه فعل المعصية ثم كفر لا يحصل بها تخفيف للاثم ولامحو وتكون حكمة تسميتها كفارة على هـذا ستر المكلف من ارتكاب الذنب لأنه إذا علم أنه إذا فعل شيئًا من موجبات الكفارة لزمته تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يفتضح به لعدم تعاطيه وهو المعتمد ، قال حج وعلى الأوّل المحو هو حق الله من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحوالفسق بموجبها فلا بد فيه من التوبة نظير نحو الحد اه (قوله لشموله) أى الواجب (قوله وذلك لأنها) أي الكفارة (قوله نع هي) أي النية وقوله وليس له أي الكافر (قوله فان عجز) أي عن الصوم في حال كفره لهرم (قوله انتقل) أي للاطعام (قوله وهو مظاهر موسر) ومثله مالو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء، وقضية قوله موسر الخ أنه لو عجز عن الكفارة بأنواعها جازله الوطء وعليه فمحل حرمة الوطء قبل الكفارة حيثكان المظاهر موسرا أما العاجز فيجوز له وتبقى الكفارة في ذمته سواء كان المظاهر مسلما أو كافرا كما اقتضاه كلام سم على منهيج حيثقال قوله والإطعام أى كما في كفارة اليمين . فان قلت هذا ينافي قوله الآتي قريبا ولا ينتقل عنه إلى الإطعام. قلنا لامنافاة لأن هذا يصوّر بما إذاعجز عن الصوم كماأشعر به التعليل الخ

[كتاب الكفارة] (قوله لا الصوم) انظر هذا العطف مع أن الحكم الذى ذكره فى العطوف غيره فى المعطوفعليه. وأفاد بقوله نيتها عدم وجوب التعرض للفرضية لأنها لاتكون إلا فرضا وعدم وجوب مقارنتها لنحو العتق وهو مانقله في المجموع عن النص وصوّبه ووجهه بجواز النيابة فيه فاحتيج لتقديم النية كا في الزكاة بخلاف الصلاة لكن رجح في الروضة كأصلها أنهما سواء والمعتمد الأوّل وعليه فتقرن بنحو عزل المال كالزكاة ويكني قرنها بالتعليق عليهما كما هو ظاهر ولو علم وجوب عتق عليه وشك أهو عن نذر أو كفارة ظهار أو قتل أجزأه نية الواجب عليه للضرورة (لاتعيينها) عن ظهار مثلا لأنها في معظم خصالها نازعة إلى الغرامات فا كتني فيها بأصل النية فلو أعتق من عليه عليه كفارتا قتل وظهار رقبتين بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنهما أو رقبة كفارات المجرفة إلى الأخرى كمالوأدى من عليه إحداها مبهمة وله صرفه إلى الأخرى كمالوأدى من عليه المدون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للأداء ، نع لونوى غير ماعليه غلطا لم يجزئه و إنما صح ديون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للأداء ، نع لونوى غير ماعليه غلطا لم يجزئه و إنما الثلاث في نظيره في الحدث لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة الظهار) كفارة وقاع رمضان وفي الأوليين كفارة القتل وفي الأولى كفارة غيرة أراد العتق عنها و إنما كفارة وقاع رمضان وفي الأوليين كفارة القتل وفي الأولى كفارة غيرة أراد العتق عنها و إنما يجزئ عنها عتق رقبة (مؤمنة) ولو بتبعية ،

(قوله وعدم وجوب مقارنتها الخ) لعل وجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده (قوله فاحتيج لتقديم النية) يعنى فاحتجنا للحكم بحواز التقديم (قوله وعلم من كلامه أن مثلها الخ) انظر ماوجهه .

ثم رأيت في الروض وشرحه آخر الباب مانصه فصل إذاعجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما من في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه وهو شامل للسلم والكافر (قوله وأفاد بقوله الخ) قد ينظر فيـــه بأن المحرم لو قتل قملة من لحيته سنّ له التصدق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولوتعرض لصيد محرما أو بالحرم وثك أنه مما يحرم التعرض له فداه ندبا فقد تكون الكفارة مندوبة اه سم على حج. أقول: ويمكن الجواب بأن المراد أن الكفارة بأحد هذه الحصال التي هي مرادة عند الإطلاق لاتكون إلا فرضا (قوله أنهما سواء) أي الكفارة والصلاة له (قوله والمعتمد الأوَّل) هو مانقله في المجموع (قوله و يكني قرنها) أي النية (قوله بالتعليق عليهما) أي القولين (قوله للضرورة) أى ولو علم به بعد ذلك (قوله نازعة) أى مائلة (قوله فان له تعيين بعضها) أى و إن كان ما عينه مؤجلا أوما أداه من غير جنس ماهو المدفوع له واكن في هذه لا يملكه الدائن إلا بالرضا هذا ولو أسقط بعضها وقال تعيينه الكان أولى (قوله لم يجزئه) وظاهره حصول العتق مجانا وهو الذي يظهر ثم رأيت سم على منهج صرح به وعبارته قوله لم يجزه ع قال الزركشي سبق في الخصال في تعيين الإمام أنه ينبغي أن تلغونية الاقتداء ويبقى أصل الصلاة منفردا وقياسه هنا أن تلغو الإضافة وتقع غـير واجبة وقرى ً بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم يجزه أى ولا يعتق كما في شرح الروض و يؤخـــذ من استنباط الزركشي له من المرجوح في الخطأ في تعيين الإمام ترجيح مانقل عن شرح الروض اه لكن يؤيد ماقلناه مايأتى للشارح فما لوعلق عتق رقيقه الكافر عن كفارته على إسلامه فأسلم من أنه يعتق إذا أسلم لاعن الكفارة (قوله و إنما يجزى عنها) خرج به عتق التطوع ومالو نذر إعتاق عبد فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولوكان أعمى أو زمنا (قوله عتق رقبة مؤمنة) أي فلا تجزي الكافرة وينبغي أخذا مما ذكر في المريض إذا شفى من الاجزاء أنه لوأعتق كافرا فتبين إسلامه الاجزاء ومثله أيضا مالو أعتق عبد مورثه ظانا حياته فبان ميتا .

لأصل أودار أوساب حملا للطلق في آية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع حرمة السبب (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) اخلالا بينا إذ القصد تكيل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب من عطف الرديف ولهذا حذفه في الروضة أو الأعم وهو ظاهر أو المغاير بائن يراد بالخل بالعمل ماينقص النات و بالخل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزى صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبرء الرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجا من خلاف إيجابه وفارق الغرة بائها عوض وحق آدمى فاحتيط لها على أن المقتبر فيها الخيار إذ غرة الشيء خياره ، والصغير ليس منه (وأقرع) لانبات برأسه لداء (وأعرج يهجانه) من غير مشقة لا تحتمل عادة كاهو ظاهى (تباع مشي) لقلة تأثيرها في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك مشقة لا تحتمل عادة كاهو ظاهى (تباع مشي) لقلة تأثيرها في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك نظر سليمته وأخل بالعمل إخلالا بينا لم يجزه (وأصم) وأخرس يفهم إشارة غيره وغيره إشارته عا يحتاج إليه ومن اقتصر على أحدها اكتني بتلازمهما غالبا و يشترط فيمن ولدأخرس إسلامه تبعا أو با شارته الفهمة و إن لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته و إلا لم يجز عتقه (وأخشم) أي فاقد الشم (وفاقد أنفه وأذنيه وأصابع رجليه) جميعا وأسنانه ومجبوب وعنين وقرناء ورتقاء فاقد الشم (وفاقد أنفه وأذنيه وأساس ومن لا يحسن صنعة وفاسق ووله زنا وأحمق وهومين يضع الشيء فامع عامه بقبحه .

(قوله بجامع حرمة السبب) هذا لايتأتى في القتل الخطأ الذي وردت الآية فيه وعبارة التحفة بجامع عدم الإذن في السبب.

(قوله لأصل أودار) ينبغى أنه لونطق بالكفر به مد باوغه تبعية تبين عدم إجزائه لبقائه على كفره بخلاف غيره فانه لونطق بالكفر فيهما بعد باوغه يصير مم تدا فيجزى لأنه كان وقت إعتاقه مسلما (قوله بجامع حرمة السبب) أى في الجلة و إلا فقتل الخطأ الذي وردت فيه الآية لا إثم فيه وعبارة حج بجامع عدم الاذن في السبب (قوله وذلك متوقف على استقلاله) انظر لو أعتق أحد الملتصقين الذي لا يمكن فصله فهل يصح أولا لأنه غير قادر على الاستقلال لأن الملتصق به قد لايطاوعه على ذلك فيه نظر والأقرب الأول لأنه له قدرة على الكسب في حد ذاته ومثل ذلك مالو أعتقهما وهو ظاهر أي لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء (قوله فيجزي مغير) أي لأن الأصل السلامة من العيب قالشيخنا الزيادي فان بان خلافه نقض الحكم أي بأن المرم) أي لأن الأجزاء ولومات صغيرا أجزأه لأن الأصل والغالب سلامة الأعضاء (قوله بخلاف المرم) أي كما يأتي للصنف أي فلا يجزي لاهنا ولا في الغرة و إن وقع للشارح ثم ما يخالفه (قوله خروجا من خلاف إيجابه) أي القائل با يجابه (قوله وفارق الغرة) أي حيث لم يجز فيها الصغير خروجا من خلاف إيجابه) أي القائل با يجابه (قوله وفارق الغرة) أي حيث لم يجز فيها الصغير (قوله على أن المعتبر فيها) أي الغرة (قوله وأعور اذلك) أي لقوله القرة تأثيرها في العمل .

فرع — قال مر يجزى من يبصرنهارا ولا يبصر ليلا اكتفاء بابصاره في وقت العمل اه سم على منهج وظاهره و إن كان عمله ليلا وهو ظاهر لأنهم لم يشترطوا لاجزاء العتيق عدم الاخلال بنوع بعينه و إن لم يحسن خلافه لكن قياس قول الشارح الآتى في المجنون و يؤخذ منه أنه لوكان متيسرا ليلا أجزأ أن من أبصر ليلا وتيسر عمله فيه أجزأ (قوله وأصم وأخرس) أى فلو اجتمع الصمم والخرس هل يكنى أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن ذلك لا يخل بالعمل ثم رأيته صرح بذلك في حواشي شرح الروض (قوله ومجذوم) لأى بجذام لم يخل بالعمل .

(قوله لأن فقدها مضر") عبارة التحفة لأن فقدها منخنصرأوبنصرلايضر كا علم الخ وهي الصواب (قوله نعم الأوجه أن غير الإيهام الخ) لاحاجة إلى عث هـذا إذ الفقد في كلام المصنف أعم من أن يكون بقطع أو خلقيا و إنمايحتاج لهذا فهايأتي في الجراح فما لوجني على أصبع غير الإبهام فقطع منها أنملة والحال أنهليس لها إلا أعلتان ثم رأيت الشهاب سم سبق إلى بعض هذا .

(الازمن) وجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الإعتاق لأنه وإن أعطى حكم المعاوم الايعطى حكم الحيّ لما يأتي في الغرة (ولا فاقد رجل) أو يد أو أشل أحدها لإضرار ذلك بعمله إضرارا بينا (أو) فاقد (خنصر و بنصر من يد) لذلك ، بخلاف فقد أحدها أو فقدها من يدين (أو) فاقد (أعلتين من غيرها) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى ، وخصهما لأن فقدها من خنصر أو بنصر لايضر كما علم بالأولى مما قبله ، فعلم مساواة عبارته لقول أصله وفقد أعلتين من أصبع كفقدها خلافا لمن اعترضه لايقال أصله يفهم ضرر فقدها من كلمن الخنصر والبنصر معا ، وعبارة المصنف لا تفهم ذلك بل خلافه لأنا نمنع ذلك بل تفهمه لأنه علم منه أن الأنملتين في تلك الشيلانة كالأصبع فقياسه أنهما فيهما كالأصبع أيضا (قلت: أو أعلة إبهام، والله أعلم) لتعطل منفعتها حيئتًذ ، مخلاف أعلة من غيرها ولو العليا من أصابعه ، نعم الأوجه أن غير الإيهام لو فقد أعلته العليا ضر قطع أعلة منه لأنه حينتذ كالإبهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ، و يجوز كونه للاحتراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزى وهو ظاهر ، وقضيته أنه لو قدر نحوالأعمى على صنعة تكفيه أجزأ وليس كذلك كما هوظاهم كلامهم (ولا من أكثر وقته مجنون) فيــه تجوّز بالإخبار بمجنون عن أكثر وقته والأصل ولا من هو في أكثر وقته مجنون وذلك لما من يخلاف ماإذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن إفاقته أو استويا أي والافاقة في النهار و إلا لم يجزكا بحثه الأذرعي لأنّ غالب الكسب إنما يتيسر نهارا و يؤخذ منه أنه لو كان متيسرا ليلا أجزأ وأن من يبصر وقتا دون وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو متجه ، و بقاء نحو خبل بعد الإِفاقة يمنع العمل في حكم الجنون و إنما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه و إفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الأكفاء ولا يتم له ذلك مع التساوى ، واحترز بالجنون عن الإغماء لأن زواله مرجّق، و به صرح الماوردي لكن توقف غيره فما لو اطردت العادة بتكرره،

(قوله لازمن) أى لامبتلى با فق تمنعه من العمل . وفى المختار والزمانة آفة فى الحيوانات ، ورجل زمن أى مبتلى بين الزمانة ، وقد زمن من باب سلم ، وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد (قوله وجنين) قال القفال : ولو انفصل بعضه لأنه لايتصف بالسلامة إلابعد كال الانفصال اه سم على منهج (قوله بخلاف فقد أحدها) أو فقدها (الله من يذين اه حج (قوله أوفاقد أتملتين من غيرها) عبارة حج من خنصر أو بنصر لايضر كا علم الخ اه وهى ظاهرة لأن مفادها أنه خص ألا علمتين من غير الخنصر والبنصر بالذكر لأن فقدها الخ (قوله وخصهما) أى الإبهام ومابعده (قوله لأن فقدها) أى الأعلتين (قوله ولو العليا من أصابعه) أى الجميع ماعدا الإبهام (قوله ويجوز كونه للاحتراز) حمله على ذلك ظاهر بل متعين لأن الهرم بمجرده لايستلزم العجز ، فني المحترا الهرم كبر السن ، وقد هرم من باب طرب اه وأنت خبير بأن مجرد كبر السن لايستلزم العجز و إن كان غالبا (قوله وذلك لما من أنه لو زوّج في زمن الإفاقة صح و إن قلت جدّا كيوم المراد أنه لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم من أنه لو زوّج في زمن الإفاقة صح و إن قلت جدّا كيوم في سنة .

⁽١) قول المحشى أوفقدهما الخ، هو في نسخ الشارح التي بأيدينا ولعلها سقطت من نسخته التي كتب عليها اه .

عوده نعمة جديدة) هو بتشديد النون من فكائن ليوافق ماسيأتى قريبا آخر السوادة (قوله لأنه جازم بالإعتاق) قال الشهاب سم فيه نظر لأن النية ليست مجرّد قصد الإعتاق بلالاعتاق عن الكفارة وهومتردد فيه قطعا فانظر بعد ذلك ما بناه على هذا اه (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) قال الشهاب المذكور: النافاة الوردة هنا وهي دلالة ماهنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمله اه (قوله لاهما) أي أم الولد وذو الكتابة وفي بعض النسخ إسقاط لفظ عا و إفراد ضمير رفعهما وهو فاسد لإفادته أن الكلام في لفظ عتق وهو ليس كذلك (قوله و يجوز رفعهما) أي فيحدّ ذاته لافي خصوص كلام المصنف إذ ينافيه ذي وقضيته عدم رفعهما على الوجه الأوّل و ينافيه قضية قوله إقامة للضاف إليه مقام المضاف إذ معناه إقامته مقامه في الإعراب كا لا يخفي . قال الشهاب سم فان أراد أنهما على الوحمه الأوّل مجروران

في أكثر الأوقات (و) لا (مريض لايرجي) عند العتق برء مرضه كفالج وسل ولا من قدم للقتل ، بخلاف من تحتم قتله في المحاربة أي قبل الرفع للامام ، أما إذا رجي برؤه فيجزي و إن اتصل به الموت لجواز أن يكون لهجوم علة بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الأصح (فان برى ﴾ من لاير جي برؤه بعد إعتاقه (بان الإِجزاء في الأصح) ﴿ لِخْطَأُ الْظَنِّ ، و به يفرق بين هذا و بين مامر" قبيل فصل تجب الزكاة على الفور عن والد الروياني لأنه لاظنّ ثم أخلف مع أن الأصل عدم النصاب ثم والأصل أي الغالب هذا البرء ، بخلاف مالو أعتق أعمى فأبصر لتحقق يأس إبصاره فكأنّ عوده نعمة جديدة محضة.والثاني لا، لاختلالالنية وقت العتق كما لوحج عن غير المعضوب ثم بان كونه معضو با فانه لايجزى على الأصح ، ورجح جمع مقابل الأصح وردّ بمنع تأثير ذلك في النية لأنه جازم بالإعتاق و إنما هو متردّد في استمرار مرضه فيحتاج إلى إعتاق ثان أولا فلا ، ومثلذلك لايؤثر في الجزم بالنية كما لايخني و بما قررناه في الأعمى تبين عدم منافاته لقولهم لو ذهب بصره بجناية فأخذ ديته ثم عاد استردّت لأن العمى المحقق لايزول ، ووجه ننى المنافاة أن المدار هنا على ماينافي الجزم بالنية ، والعمى ينافيه نظرا لحقيقته المتبادرة من حصُّول صورته فلم يجز الأعمى مطلقا ، وثم على ما يمكن عادة عوده و بالزوال بان أنه غير أعمى ، فوجب الاسترداد (ولا يجزى شراء) أو تملك (قريب) أصل أوفرع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق لابجهة الكفارة فهوكدفع نفقته الواجبة إليه بنية الكفارة (ولا) عتق فهو المعطوف على الشراء ، وحذف إقامة للضاف إليه مقام المضاف لاها على قريب لفساد المعنى المراد ، و يجوز رفعهما عطفا على شراء ولا إشكال فيه ، وتوقف صحة المعنى على تقدير عتق لايمنع ذلك (أمَّ ولد و) لا (ذي كتابة صحيحة) قبل تعجيزه ومشروط عتقه في شرائه لذلك (و يجزيءُ) ذو كتابة فاسدة و (مدبر ومعلق) عتقه (بصفة) غير التدبير لصحة تصرفه فيه هذا إن نجز عتقه عنها أو علقه بصفة تسبق الأولى بخلاف ماإذا علقه بالأولى كما قال (فلو أراد) بعد التعليق بصفة

(قوله في أكثر الأوقات) والقياس عدم إجزائه (قوله قبل الرفع للإمام) أي فاو رفع له وقتل فالأقرب أنه يتبين عدم إجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الإعتاق (قوله فأبصر) أي فنه لا يجزى (قوله المتبادرة من حصول صورته) صريح في أنه لو أبصر وتبين أن ماكان بعينيه غشاوة وأنه ليس بأعمى لم يجز لفساد النية ، وعليه فلعل الفرق بينه و بين المريض الذي لا يرجى برؤه حيث أجزأ إذا برى أن المرض ليس فيه صورة ظاهرة تنافي الإجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الأعمى ، وينبئ أن مثل ذلك زوال الجنون والزمانة فلا يكفي عن الكفارة أخذا من الفرق الذي ذكره الشارح إلا أن يقال العمى الحقق أيس معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة الحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهد وشوهد وقوعه كثيرا (قوله فلم يجز الأعمى مطلقا) أبصر الحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهد وشوهد وقوعه كثيرا (قوله فلم يجز الأعمى مطلقا) أبصر أولا فهوالمعطوف على الشراء الخ أن يقرأ أم ولد بالجر فيكون مما حذف فيه المضاف و بقى المضاف اليه مقام المضاف ظاهر أولا فه قراءة أم ولد بالرفع إلا أنه لا يظهر في قوله ولا ذي كتابة لكن قوله إقامة للمضاف إليه مقام المضاف طاهر في قوله ولا ذي كتابة (قوله ولا إشكال فيه) أي لأن حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه كثير شائع (قوله لا النكان عتقه مستحق الخ .

وأن المعطوف مقدّر وهو لفظ عتق المضاف ففيه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله اهم.

(قوله لأن الأصح اعتباره من رأس المال) هذا مبنى على كالرمساقط من النسيخ لابد منه وإلا فالكلام مختيل وعبارة الروض وشرحه وإن علق عتقه عنهابالدخول مثلاثم كاتبه فدخل فهل يجزىء عنها اعتمارا بوقت التعليق أولا لأنه مستحق العتق عن الكتابة وقت حصوله فيه وجهان بناء على الخلاف فما لو علق عتقه بصفة توجد في الصحة وقد توحد في المرض فوجدت في المرض هـل يعتبر العتق من الثلث أو من رأس المال نقله الرافعي عنالتولى وقضيته ترجيح الإجزاء ان وجدت الصفة بغير اختبار المعلق لأن الأصح اعتباره من رأس المال حينئذ نظرا لوقت التعليق انتهت (قــوله ويسقط به الفرض) انظر مامرجع الضمير وعبارة شرح الروض و يبطل الاستثناء في صورته كما لو استثنى عضوا من الرقيق واذا لم يمنع الاستثناء نفوذ العتق لم عنعسقوط الفرض انتهت (قوله کا ذکره) أى المعلق أى فيقع عملى طبق ماذ کره .

(جعل العتق المعلق كفارة) كأن قال إن دخلت هذه الدار فأنت حر"، ثم قال ثانيا إن دخلتها فأنت حر" عن كفارتي عتق بالدخول (ولم يجز) عتقه عن الكفارة الاستحقاقه العتق بالتعليق الأول (وله تعليق عتق) مجزئ حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كاين دخلت فأنت حر"عن كفارتي فاذا دخل عتق عنها إذ الامانع، أما غير الحجزئ ككافر علق عتقه عنها بإسلامه فيعتق إذا أسلم الاعنها، ولو علق عتق رقيقه المجزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أجزأه إن كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الرافعي الأن الأصح اعتباره من رأس المال حينئذ نظرا اوقت التعليق و يجزئ مرهون وجان إن نفذنا عتقهما بأن كان المعتق موسرا وآبق ومغصوب ولو لم يقدر على انتزاعه من غاصبه إن عامت حياتهما ولو بعد الإعتاق و إلا لم يجز اعتبقن والمسقط مشكوك فيه، بخلاف الفطرة تجب احتياطا وتجزئ حامل وان استثني حملها متيقن والمسقط مشكوك فيه، بخلاف الفطرة تجب احتياطا وتجزئ حامل وان استثني حملها مستأجر (و) له (إعتاق عبديه عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة ظهار و إن صرح بالتشقيص مستأجر (و) له (إعتاق عبديه عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة ظهار و إن صرح بالتشقيص كل عن الرق و يقع العتق موزعا كما ذكره كما اقتضاه كلام الصنف ونسبه في الشامل الجمهور فاذا ظهر أحدها معيبا أو مستحقا،

(قوله حال التعليق) قضيته أنه لوكان سلما حال التعليق ممطرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة أجزأ وهو قياس مالو أعتق مريضا يرجى برؤه ثم مات بذلك المرض وان احتمل الفرق ينهما ولعله الأقرب (قوله لاعنها) أي بل مجانا (قوله فوجدت الصفة) أي قبل أداء النجوم (قوله لأن الأصح) قضية هذا التوجيه أن الكلام في وجود الصفة في الرض لأنه الذي يفرق فيه بين الذي هو باختياره وغيره و إطلاقه يقتضي خلافه (قوله إن نفذنا عتقهما) أي وهو الراجح (قوله إن عامت حياتهما) أي الآبق والمغصوب (قوله ولو بعد الاعتاق) أي ولا يضر التردّد في النية لما ص في عدم اجزاء عتق الأعمى وفي اجزاء الريض الذي لايرجي برؤه إذا بري (قوله و يعلم منه عدم إجزاء الخ) قضيته استمرار عدم الإجزاء وإن تبينت حياته وهو قياس عدم إجزاء الأعمى إذا أبصر، وقياس الإجزاء في المغصوب والآبق والريض الذي لايرجي برؤه إذا بريء خلافه وهو الظاهر ، وعليه فلا فرق بين من انقطع خبره لخوف الطريق أو غيره إلا أن يقال من انقطع خبره لخوف الطريق يجزى مالم يتبين موته، ومن انقطع خبره لغير ذلك لايجزى مالم يتبين حياته (قوله لالخوف الطريق) أفهم أن من انقطع خبره لخوف الطريق يجزى وهوظاهر ان تبينت حياته حال العتق و إلا فقياس المغصوب والآبق عدم الإجزاء (قوله ويتبعها في العتق) أي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا اعتد بعتق الأم عن الكفارة (قوله ولامستأجر) ظاهره و إن قصرت مدة الإجارة أو ما بقي من المنفعة وفيه بعد ، و يؤيده ماص فيمن تقطع جنونه وغلبت إفاقته حيث يجزى وإعتاقه مجنونا اكتفاء بحصول الإفاقة بعد وكذا مريض يرجى برؤه حيث نفذ اعتاقه عن الكفارة مع عدم تأتى العمل منه حال المرض (قوله كا ذكره) أي المعتق (قوله فاذا ظهر أحدها معيباً) انظر او أعتق آخر موزعا بدلاعمن ظهرمعيبا اه سم على حج. أقول: وينبغي عدم الإجزاء لأنه تبين أن عتق الأوّل وقع موزعا على الكفارتين فينفذ مجانا فلايجزى ولا يعتد بما فعله بعد .

لم يجز واحد منهما (ولو أعتق معسر نصفين) له من عبدين (عن كفارة فالأصح الإجزاء إن كان باقيهما) أو باقى أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره و إن توقف فيه الأذرعي (حر"ًا) لحصول الاستقلال ولو في أحدها بخلاف ماإذا كان باقيهما لغيره وهو معسر لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق . أما الموسر ولو بباقي أحدهما فيجزي مع النية عنها للسراية عليه . والثاني النع مطلقا كما لا يجزى شقصان في الأضحية . والثالث الإحزاء مطلقا تنزيلا للائشقاص منزلة الأشخاص (ولو أعتق) قنا عن كفارته (بعوض) على القنّ أو أجنبي كأعتقتك عنها بألف عليك وكاعتقه عنها بألف على" (لم يجز عن كفارته) لانتفاء تجرد العتق عنها ومن ثم استحق العوض على الملتمس ، ولما ذكروا حكم الإعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكر حكمه في غيرها وتبعهم كأصله ، فقال (والإعتاق عمال كطلاق به) فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعالة من الملتمس و يجب الجـواب فورا و إلا عتق على المالك مجانا (فلو قال) انديره (أعتق أمّ ولدك على ألف) ولم يقل عني سواء أقال عنك أم أطلق (فأعتقها) فورا (نفذ) عتقه (ولزمه) أي الملتمس (العوض) لأنه افتداء من جهته كاختلاع الأجنى . أماإذا قال عني فأعتقها عنه فتعتق ولا عوض لاستحالته بخلاف طلق زوجتك عنى لأنه لايتخيل فيه انتقال شيء إليه (وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا) ولم يقل عني ، سواء أقال عنك أوأطلق (فأعتق) فورا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الألف (في الأصح) لأنه منه افتداء كائم الولد، وأشعر تعبيره بعلى عدم اشتراط المالية في العوض، فلو قال على خمر أونحوه نفذ ولزمه قيمة العبد، ولوظهر به عيب بعدعتقه لم يبطل بليرجع المستدعى العتق بأرشه فان كان العيب يمنع إجزاءه في الكفارة لم تسقط به والثاني لايستحق إذ لاافتداء فيذلك لإمكان نقل الملك في العبد بخلاف أم الولد (و إنقال أعتقه عنى على كذا) كالف أو زق خمر (ففعل) فورا (عتق عن الطالب) وأجزأه عن كفارة عليه نواها به ،

(قولەوكائىتقە عنها) ئى عن كفارتك .

(قوله لم يجز واحد منهما) أى و يعتقان مجانا (قوله لم يجرز عن كفارة) أى و يعتق عن الملتمس وفي سم على حج قال في العباب: فرع لو قال لله على " أن أعتق هذا من كفارتي ثم تعيب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيب وأعتق عنها غيره مع تحكنه من إعتاق المعين فالظاهر براءته وهل يلزمه المعتاق المعين لم أر من ذكره اه وقوله فهل يلزمه المجهل هو راجع المشقين أو إلى الثاني اه . أقول: الظاهر رجوعه المشقين و ينبغي وجوب الاعتاق الأمه الترمه بالنذر وتبر عباعتاق غيره عن الكفارة (قوله على الملتمس) أى من العبد والأجنبي (قوله و يجب الجواب فورا و إلا عتق) أى و إن لم يجب على الفور عتق على المالك مجانا ، وهو شامل السحو أعتق عبدك على ألف فأجابه لاعلى الفور وهو ظاهر ولنحو أعتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه سم على حج . أقول: القياس في الثانية عدم الاعتاق الأن المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله (قوله الأنه) أى عتقها عن الملتمس (قوله أما إذا قال) أى الملتمس (قوله فأعتقها) أى أم الولد (قوله الاستحالته) أى عتقها عن الملتمس (قوله أما إذا قال) أى الملتمس زوجتك) أى فانه لايقع الطلاق (قوله ولزمه قيمة العبد) لزوم القيمة هنا يشكل على مانقدم وجعيا ولا مال فكان القياس هنا أن يعتق ولا قيمة فليراجع (قوله لم تسقط به) ونفذ العتق عن رجعيا ولا مال فكان القياس هنا أن يعتق ولا قيمة فليراجع (قوله لم تسقط به) ونفذ العتق عن المستدعى مجانا.

لتضمن ماذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بعنيه بكذا وأعتقه عنى فقال بعتك وأعتقته عنك (وعليه العوض) المسمى إن ملكه و إلا فقيمة العبد كالحلع فان قال مجانا لم ينزمه شيء فان سكتا عن العوض لزمه قيمته على الأصح إن صرح بعن كفارتى أو عنى وكان عليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عن نفسه كما لو قال له اقض دينى و إلا فلا ، نعم لو قال ذلك عليه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لأنه بملكه له استحق العتق بالقرابة (والأصح أنه) أى الطالب (يملكه) أى القتى المطاوب إعتاقه (عقب لفظ الإعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لأنه الناقل لملك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متصلين بلفظ الإعتاق بناء على ترتب الشرط على المشروط . والثاني يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على مقارنة الشرط للمشروط ، ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجرا أو مغصو با لايقدرعلى انتزاعه لأن البيع في ذلك ضمنى ، و يعتفر فيه ما لايغتفر في المستقل ، فاو قال لفيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدّا من حنطة عن كفارتى و نواها بقلبه ففعل أجزأه في الأصح ، ولا يختص بالمجلس والكسوة كالاطعام قاله الخوارزمى (ومن) بقلبه ففعل أجزأه في الأصح ، ولا يختص بالمجلس والكسوة كالاطعام قاله الخوارزمى (ومن) فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنوأنانا (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنوأنانا

(قوله لتضمن ماذكر للبيع) هذا لايتأتى فما لو قال أعتقه على زق خمر بل يقتضي عدم الاجزاء فيه لفساد البيع بفساد الثمن فليتأمل (قوله إن ملكه) أي العوض بأن كان ماله و إلابأن كان مغصو با أو خمرا فقيمة الخ (قوله نعم لو قال ذلك) أي أعتقه عني (قوله لمالك بعضه) أي من أصل أو فرع (قوله ولا يجزئه عنها) أي الكفارة (قوله عقب لفظ الاعتاق) هذا يعارضه مامرأول البيع من أن الصيغة مقدرة ، فاذا قال الطالب أعتق عبدك عنى بكذا فا عابه بقوله أعتقته عنك كان بمنزلة أن يقول المشترى بعني عبدك بكذا وأعتقه عني وأن يقول البائع بعتكه وأعتقته عنك وهذا يقتضي حصول الملك عقب بعتكه أو مقارنا له وكلاها يقتضي تقدم الملك على العتق لاتأخره (قوله بين كون الرقيق مستأجرا) يتأمل ذكره فان الاجارة على الأصح ليست مانعة من صحة البيع الغير الضمني ، ولعل فائدته الإشارة إلى صحة إعتاقه و إن قلنا ببطلان بيعه (قوله أجزأه في الأصح) أي ولزمه المسمى إن ذكره و إلا فبدل الامداد كما لو قال اقض ديني ففعل (قوله ولا يختص بالمجلس) أي الإطعام هذا قد يشكل بما من عدم إعتاقه عن الطالب فما لو قال أعتق عبدك على كذا فلم يجبه فورا إلا أن يقال إن الاطعام يشبه الإباحة فاغتفرفيه عدم الفور والاعتاق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليمكن الملك فيه (قوله والكسوة كالاطعام) هذا مخالف لما قدمه في أوّل البيع من أن البيع الضمني لاياتي في غير الاعتاق وعبارته ثم وهلياتي أى البيع الضمني في غير العتق كتصدق بدارك عني على ألف بجامع أن كلا قربة أو يفرق بائن تشوّف الشارع إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني أكثر اه . وقد يجاب بمام من أن الاطعام كالاباحة (قوله وعياله الخ) وخرج بهم من يمونهم مروءة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم (قوله وأثاثا) الأثاث متاع البيت الواحدة أثاثة ، وقيل لاواحد له من لفظه .

لا بد منه لزمه العتق) لقوله تعالى _ فمن لم يجد فصيام شهرين متتا بعين _ وهذا واجد ويأتى في نحو آلة محترف وخيل جندي وكـتب فقيه مامر في قسم الصدقات كما قاله الأذرعي وغبره . أما إذا لم يفضل القنّ أو ثمنه عما ذكر لاحتياجه لمنصب يأتى خدمته بنفسه أو ضخامته كذلك بحيث يحصل له بعتقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا اعتبار بفوات رفاهية أو لمرض به أو بممونه فلا عتق عليه لأنه فاقده كمن وجـد ماء وهو يحتاجه لعطش ، والسفيه تقدم الـكلام عليه في بابه ، و يشترط كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر الغالب على الأصح وما وقع فىالروضة هنا وتبعه الشارح من اعتبار سنة مبنى على المرجوح المار" في قسم الصدقات فقد صرح فيها بأن من يحل له أخذ الزكاة فقير يكفر بالصوم و بأن من له رأس مال لو بيـع صار مسكينا يكفر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أي أرض (ورأس مال لا يفضل دخلهما) وهو غــلة الأولى وربح الثاني ، ومثل ذلك الماشية ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعهما صار مسكينا لأن المسكنة أقوى من مفارقة المألوف . أما مافضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعا (ولا) بيع (مسكن وعبد) أي قنّ (نفيسين) بأن يجد بثمن المسكن مسكنا يكفيه وقنا يعتقه و بثمن القنّ قنا يخدمه وقنا يعتقه (ألفهما في الأصح) لمشقة مفارقة الما لوف. والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه ولا التفات إلى مفارفة الما لوف في ذلك ، نعم إن اتسع المسكن الما ُلوف بحيث يكفيه بعضه و باقيه يحصل بهرقبة لزمه تحصيلها لأنه لا يفارقه . أما لو لم يا ُلفهما فيلزمه بيعهما وتحصيل قنّ يعتقه قطعا واحتياجـــه الأمة للوطء كهو للخدمة ويفارق ماهنا مامر في الحج من لزوم بيع المائلوف بائن الحج لا بدل له والاعتاق بدل ، وما من المفلس من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن للكفارة بدلا كام و بأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمى ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لايلزمه التا ُخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نحمو ثلاثة أيام، فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الأداءكم سيائتي (ولا) يجب (شراء) الرقبة (بغين) أي زيادة على ثمن مثلها ، و إن قلت نظير مام في شراء الماء ، والفرق بينهما بتـكرّر ذاك مردود ، وعلى الأوّل كما نقله الأذرعي وغيره عن الماودي لا يجوز العدول للصوم بل يجب عليه الصبر إلى الوجود بشمن المشل ، وكذا لو غاب ماله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر إلى وصوله أيضا ، ولا نظر إلى تضرّ رهما بفوات التمتع مدة الصبر لأنه الذي ورَّط نفسه فيه ، وقد يفرق بين ماهنا وما من في نظيره من دم التمتع وما في معناه من أن له العدول للصوم و إن أيسر ببلده بائن ذاك وقع تابعا لما هو مكاف به فلم يتمحض منه توريط نفسمه فيه ، بخــلاف هذا فغلظ فيه أكثر ، وما فى الـكافى من عــدم لزوم شراء أمة بارعــة فى الحسن تباع بالوزن لخر وجها عن أيناء الزمان .

(قوله أما مافضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعا) أى إذا كان يني برقبته كما يعلم مما يأتى (قوله ولانظر إلى تضررهما) أى من وجد العبد بغبن ومن غال ماله .

(قوله لابد منه) أى وعن دينه ولو مؤجلا (قوله أو ضخامته) أى عظمته (قوله أو بممونه) أى الواجب عليه نفقته (قوله لأنه) أى المعتق ، وقوله لايفارقه أى المسكن (قوله فيكلف الصبر إلى وصوله) وقياس ذلك انتظار حاول الدين المؤجل و إن طالت مدّته (قوله ولا نظر إلى تضرّرهما) أى من وجد العد بزيادة على ثمن مثله ومن غاب ماله ولو فوق الخ (قوله وقد يفرق) ويفرق أيضا بين ماهنا وعدم لزوم جمع الأجرة المار بأنه هنا مالك لثمن العبد فكائنه في ملكه وان المتنع تحصيله حالا لغيبته وما من فاقد لثمنه وجمع الأجرة تحصيل لسبب الوجوب فلم يكلفه .

(قوله والثاني بوقت الوجوب إلى آخر الأقوال) عبارة الجلال: والثالث بأى وقت كان من وقتى الوجوب والأداء . والرابع بأى وقت كان من وقت الوجوب إلى وقت الأداء انتهت ، وفي بعض نسخ الشارح سياق الثاني كالثالث في عبارة الجلال (قولهفان تكلف العتق الخ) لايخنى أن هـذا لايتأتى في العبدفهو غيرمرادهنا (قوله لأن الموت غير رافع للتكليف) انظر هل مثله ما لوأخـبره معصوم عوته في أثناء الشهرين والأقرب الفرق لأنالقصود في يوم رمضان إشغاله بالصوم احتراما للوقت . وأماهنافلافائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر أنه يعدل إلى الإطعام فليراجع .

علوقفة لأنهاحيث بيعت بمن مثلها فاضلا عماذ كرلم يكن له عذر في تركها، وقد ذكر الأذرعي في نحو المحفة في الحج نظيره وهو مردود (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم منه الإعتاق (يوقت الأداء) للكفارة لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت أدائها . والثاني بوقت الوجوب تغليبا لشائبة العقوبة كما لوزنا قنّ ثم عتق فانه يحدّ حدّ القنّ . والثالث بأى وقت كان من وقتى الأداء والوجوب . والرابع الأغلظ منهـما وأعرض عما بينهما (فاين عجز) المظاهر مثلا (عن عتق) بأن لم يجد الرقبة وقت الأداء ولا مايصرفه فيها فاضلا عما ذكر أو وجدها لكنه قتلها مثلا كما رجحه الروياني أوكان عبدا إذ لايكفر بغير الصوم لانتفاء ملكه ولسيده تحليله إن لم يأذن له فيه كافي الإحرام بالحج (صام شهرين متتابعين) بصومه فيما يظهر اعتبارا عما في نفس الأمر و يعتبران (بالهلال) و إن نقصا لأنه المعتبر شرعا ، ولابدّ من تبييت النية كل ليلة كما علم مما من في الصوم وأن تـكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لاقبلها وأن تكون ملتبسة (بنية كفارة) ولولم يعين جهتها فلو صام أربعة أشهر بنيتها وعليه كفارتا وقاع وظهار ولم يعين أجزأته عنهما مالم يجمل الأوّل عن واحدة والثاني عن أخرى وهكذا لانتفاء التتابع وبه فارق نظيره السابق في العبدين كما ذكره في المطلب (ولايشترط نية تتابع في الأصح) لأنه شرط وهولا تجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستفيد من متتابعين مابأصله أنه لوابتدأها عالما طروّ مايقطعه كيوم النحر أي أوجاهلا فيما يظهر لم يعتدّ بما أتى به ولكن يقع في صورة الجهل نفلا لا العلم الذي ذكروه لأن نيته لصوم الكفارة مع عامه بطروّ مبطله تلاعب فهو كالإحرام بالظهر قبل وقتها مع العلم بذلك . والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرّضا لحاصة هذا الصوم ، ولاينافي ماتقر"ر ما اقتضاء ظاهر كلامهم من وجوب نيــة صوم يوم من رمضان علي من أخبره معصوم بموته أثناءه لأن الموت غير رافع للتكليف قبله فالنية معالعلم به جازمة (فان بدأ في

(قوله محل وقفة) معتمد وقد يؤيد كلام الكافي مافي التيمم أنه لو وجد الماء يباع بمن كثير كائن بلغت الشربة دنانير لايكاف شراءه و إن كان عمن مشله في ذلك الموضع . إلا أن يقال ماذكر في التيمم حالة ضرورة للناس اقتضت بذل المال الكثير في الشربة الواحدة إنقاذا للروح من الهلاك وليس لمعنى قائم بالمال بخلاف ارتفاع عمن الأمة هنا فانه لوصف قائم بها فلا يعدّ بذل الزيادة في عنها غيننا (قوله بوقت الأداء) يؤخذ من اعتبار وقت الأداء أنه لاعبرة بما قبله حتى لوكان في ابتداء أمره خاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيئات اعتبر حاله وقت الأداء ولانظر لما كان عليه قبل ، وقياس ماقيل من أنه يكاف النزول عن الوظائف القضاء الدين أنه لوكان بيده وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج إليه لنفقته أنه يكاف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة (قوله وقت الأداء) أى في محل إرادة الأداء وما قرب منه بحيث لا يحسل مشقة في تحصيلها لا يحتمل عادة (قوله لكنه قتلها مثلا) أى أو باعها وأتلف عنها (قوله لم يعتد بصومه) أى ويقع له نفلا (قوله مالم يجعل الأول) أى الشهر الأول أواليوم الأول الخ كا هو ظاهر (قوله وما يقطع التتابع الخوص مرمضان (قوله ولاينافي ماتقرس) أى من عدم صحة الصوم حيث علم طرق ما يقطع التتابع الخوص ، وقوله بعوته) أى أو بطرق نحو الحيض .

أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) لتمامه (وأتم الأوّل من الثالث ثلاثين) لتعذر اعتبار الهلال فيه بتلفيقه من شهرين (ويزول التتابع بفوات يوم) من الشهرين ولوأخرها (بلا عذر) كأن نسى النية لنسبته إلى نوع تقصير وينقلب مامضى نفلا وإن أفسده بغير عذر (وكذا) بعذر يمكن معه الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف مرضع وحامل و (مرض في الجديد) لإمكان الصوم مع ذلك في الجملة فهو كفطر من أجهده الصوم، والقديم لايقطع التتابع لأنه لايزيد على أصل وجوب رمضان وهو يسقط بالمرض (لا) بفوات يوم فأ كثر في كفارة القتل إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصوّر أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو با ذن قريبه أو بوصيته (بحيض) عمن لم تعتد انقطاعه شهرين لأنه لايخلو منه شهر غالبا وتكليفها الصر لسنّ اليأس خطر . أما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا يجزى ، نعم يشكل عليه إلحاقهم النفاس بالحيض إلا أن يفرق بأن العادة في مجيء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا جنون) فات به يوم فأ كثر لايضر" في التتابع الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا جنون) فات به يوم فأ كثر لايضر" في التتابع (على المذهب) إذ لااختيار له فيه ويأتي في الجنون المتقطع ،

(قوله بفوات يوم من الشهرين) وقع السؤال في الدرس عما لومات المكفر بالصوم و بقي عليه منه شيء هل يبني وارثه عليه أو يستأنف. والجواب عنه أن الظاهر الثاني لانتفاء التتابع وعليه فيخرج من تركته جميع الكفارة لبطلان مامضي من صومه وعجزه عن الصوم عوته ولا يجوز لوارثه البناء على مامضي (قوله وكذا بعذر) أفهم أن مالا يمكن معه الصوم كالجنون والإغماء جميع النهار لايقطع التتابع وسيأتى ذلك فى كلامه (قوله إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فما ذكر) ظاهر في أنه يجب عليها التتابع إذا صامت عن غيرها ، ويوافقه مانقله سم في شرح الغاية حيث قال : قال بعضهم ومحله أي صوم جماعة عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التتابع اه وهو محتمل اه ، وعبارة الشارح في الصيام بعد قول المصنف ولوصام أجنبي با ذن الولى صح نصها وسواء في جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أملا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت لمعني لايوجد في حق القريب ولأنه النزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه وفى سم على حج عن شرح الإرشاد مثله ، وعليه فيمكن أن المراد من قولة هنا ويتصوّر الخ مجر د تأتى صومها عن الظهار وإن لم يكن بصفة التتابع (قوله نعم يشكل) أى مع اعتياد انقطاعه شهرين فأكثر بل مع لزوم انقطاعه ماذكر أي شهرين فأكثر فليتأمل وقوله بالحيض أي في أن لاينقطع أي فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ماذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ماذ كر اه سم على حج (قوله أضبط منها في مجيء النفاس) أي فلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل و إن غلب على ظنها طرة النفاس قبل فراغ مدّة الصوم ، وظاهر ماذ كر الإجزاء و إن أخرت ابتداء الصوم عن أوّل الحمل مع إمكان فعلها فيه ، و يمكن توجيهه بأنها ولوشرعت في أوّل المدة لاتأمن حصول إجهاض قبل فراغ المدّة (قوله وكذا جنون) ولوأمرهم الإمام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة متتابعة فينبغي أن يصوم عن الكفارة و يحصل به المقصود من شغل الأيام بالصوم المأمور به و إن قلنا يجب بأمر الإمام.

الخ) في نسخة وإن أفسده بغيرعذر وحاصلها أنه ينقلب نفلاسواء أفسد بعذرام بغير عذر فليراجع المعتمد (قوله بعدر عكن معه الصوم) بعني يضح معه الصوم بقرينة مايأتي حتى لايرد المرض (قوله بأن العادة في عبىء الحيض أضبط) وقد يفرق أيضا بأن النفاس لايلزم منه قطع التتابع وإن شرعت فيه بعد عمام الحمل لاحمال ولادتها ليلا ونفاسها لحظة فيه .

مام عن الذخائر والاغماء المستغرق كالجنون ولوصام رمضان بنية الكفارة أو بنيتهما بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف إذها كصوم يوم أو وطيء المظاهر فيهما ليلا عصى ولميستأنف والطريق الثاني فيه قولا المرض (فان عجز عن الصوم) أو تتابعه (بهرم أو مرض) عطف عام على خاص على ماقيل (قال الأكثرون لايرجي زواله) وقال الأقلون كالامام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه في ظنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء والأوجه الاكتفاء بقول عدل منهم (أولحقه بالصوم) أوتتابعه (مشقة شديدة) أي لاتحتمل عادة ولو لم تبح حينتذ فيلزمه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع إذ هوشدة الغامة و إنما لم يكن عمذرا في صوم رمضان لأنه لابدل له ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العــدول إلى الاطعام العجزه الآن عن الصوم كما لو عجز عن الاعتاق الآن وعرف أنه لوصبر قدر عليه جاز له العدول إلى الصوم كالقتضاء كلامهم (أوخاف زيادة مرض كفر) في غير القتل كماياتي (باطعام) أي تمليك وآثر الأوّل لأنه لفظ القرآن فحسب إذ لايجزى وحقيقة إطعام وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع ولولم يوجد لفظ تمليك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الأذرعي على أنها لانقتضى ذلك لأنها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف بتاعملها (ستين مسكينا) للآية لاأقل حتى لودفع لواحــد ستين مدا في ستين يوما لم يجز بخلاف مالو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكتكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقباوه ولهم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف مالو قال خـــذوه ونوى الكفارة فانه إنمــا يجزيه إن أخـــذوه بالسوية و إلا لم يجز إلا من أخذ مدا لا دونه و يفرق بين هذه وتلك بأن المملك ثم القبول الواقع بهالتساوى قبل الأخــ فد وهنا لامملك إلا الأخذ فاشترط التساوى فيه (أو فقيرا) لأنه أسوأ حالا أو البعض فقراء والبعض مساكين ولا أثر لقدرته على صوم أوعتق بعد الاطعام ولولمدّ كما لو شرع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنا ولو للغبر إلا باذنه وهو مستحق لأن الدفع له حقيقــة (ولاهاشميا ومطلبيا) ونحوهم كالزكاة بجامع التطهير (ستين مدا) لكل واحــد مدّ لأنه صح في رواية وصح في أخرى ستون صاعا وهي محمولة على بيان الجواز الصادق بالندب لتعذر النسخ فتعين الجمع بما ذكر و إنما يجزى الاخراج هنا (ممـا) أي من طعام (يكون فطرة) بأن يكون من غالب قوت محل المـكفر في غالب السنة كالأقط ولو للبلدي فلا يجزي نحودقيق مما من ، نعم اللبن يجزي ثم لاهنا على ماوقع للصنف فى تصحيح التنبيه لكن الصحيح إجزاؤه هنا أيضا والأوجه أن المراد بالمكفر هناالخاطب بالكفارة

(قوله مامرعن الذخائر) انظر في أي محلم (قوله والاغماء المستغرق) أي لجميع النهار إذ غيره بأن أفاق في النهار ولو لحظة لا يبطل الصوم كامر (قوله لتعذر النسخ الخ) يعنى لامكان الجمع لأنه حيث أمكن الجمع لايصار إلى النسخ فتأمل.

⁽قوله مام) انظر فى أى محل من وعبارة حج نعم إن انقطع جاء فيه تفصيل الحيض (قوله عن ابتداء عقده) أى الصوم (قوله و إنما لم يكن عذرا) أى الشبق (قوله فسب) أى فقط وقوله ولولم يوجد لفظ تمليك معتمد (قوله و يفرق بين هذه) هى قوله بخلاف مالوقال خذوه وقوله وتلك هى قوله وقال ملكتكم (قوله ولولمد) قضيته أنه لاأثر للقدرة على الصوم و إن عجز عن بقية الأمداد (قوله إلا باذنه) أى الغير وقوله وهو أى الغير (قوله لكن الصحيح إجزاؤه هنا أيضا) أى حيث يحصل منه ستون مدا من الأقط كافى زكاة الفطر.

لامأذونهأو وليه ليوافق مام ثم إن العبرة ببلد المؤدى عنه لاالمؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها كاعلم من كلامه في الصوم ولاأثر للقدرة على بعض عتق أوصوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مد إذ لابدل له فيخرجه ثم الباقى في ذمته إلى يساره في أوجه الوجهين ولو اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلاعلى رقبة أعتقها عن إحداها وصام عن الأخرى إن قدر و إلا أطعم .

(كتاب اللمان)

هو لغة مصدر أو جمع لعن : الابعاد ، وشرعا كلمات جعلت حجة للضطر لقذف من لطخ فراشه وأليق به العار أولنني ولد عنه سميت بذلك لاشتالها على إبعاد الكاذب منهما عن الرحمة و إبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع أنها أيمان على الأصح رخصة لعسر البينة بزناها وصيانة للائساب عن الاختلاط ولم يختر لفظ الغضب المذكور معه في الآية لأنه المقدم فيها ولأنه قد ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس . والأصل فيه قبل الإجماع أوائل سورة النور مع الأحاديث

(قوله فان عجز عن الجميع الخ) و يحصل العجز عن الاطعام بعدم مايفضل عن كفاية العمر الغالب نظير مامر في الاعتاق اه شيخنا زيادي بيعض الهوامش .

فرع _ وقع السؤال في الدرس عن دفع الكفارة الجن هل يجزئه ذلك أم لا . والجواب عنه أن الظاهر عدم إجزاء دفعها لهم بل قديقال أيضا مثل الكفارة النذر والزكاة أخذا من عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة «صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» إذ الظاهر منه فقراء بني آدم و إن احتمل فقراء السامين الصادق بالجن وقد يؤيد عدم الاجزاء أنه جمل لمؤمنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يتناوله الآدميون على أنا لا غيز بين فقرائهم وأغنيائهم حتى يسلم الستحق من غيره ولا نظر لامكان معرفة ذلك لبعض الخواص لأنا لا نعول على الأمور النادرة (قوله ثم الباق في ذمته) قضيته أنه لوقدر عن الاعتاق أو الصوم بعد إخراج المد أو بعضه لاينتقل لما قدر عليه من العتق أو الصوم وهو ظاهر وقد تقدم ذلك في قوله ولا أثر لقدرته على صوم أو عتق الخ

(كتاب اللعان)

(قوله جعلت حجة) أى بمعنى سببا دافعا للحد عن المضطر (قوله سميت بدلك) أى تلك الكامات (قوله وصيانة) عطف مغاير (قوله ولم يختر) أى الصنف (قوله أوائل سورة النور) اختلفت العاماء فى نزول آية اللعان هل بسبب عويمر العجلانى أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر «قد أنزل الله فيك وفى صاحبتك قرآنا» وقال جمهور العاماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم. قلت و يحتمل أنها نزلت فيهما جميعا فلعلهما سألا فى وقتين متقار بين فنزات الآية فيهما واو سبق هلل باللعان فيهما نزلت فى ذا وذاك وأن هلالا أول من لاعن. قالوا وكانت قضيته فى شعبان فيصدق أنها نزلت فى ذا وذاك وأن هلالا أول من لاعن والطبرى اله شرح مسلم للنووى سنسة تسع من الهجرة وممن نقله القاضى عن ابن جرير الطبرى اه شرح مسلم للنووى

[كتاب اللعان] وقوله الابعاد) هو بالجر بدلمن لعن أوبالرفع خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى اللعن الابعاد وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لاعن وقديستعمل جمعا للعن وهو الطرد والابعاد انتهت (قوله للضطر لقذف من لطخ

الخ) هذا يخرج عنه

لعان المرأة.

(قوله في معرض التعيير) يخرح عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب (قوله لأحدها) أى الأحدالدائر الصادق بها إذا قالت له بازانية و به إذا قال لها يازانى وكان ينبغى حيث زاد الخنثى أن يقــول لأحدهم (قوله فلا يكون قذفا) أى فلايترتب عليه شيء من أحكامــه أي بخلاف ما إذا لم يقطع بكذبه أى بأن كان يتأتى وطؤها فانه قذف يترتب عليه أحكامه كايأتى وإنلم يكن فمه إلا التعزير (قوله ولو شهد عليه بالزنا مع عام النصابلم يكن قذفا) أي موجيا للحدّ و إلا فلا خفاء أن بعض ما عطف على هذا ما يأتى قذف فتأمل (قوله بحق)متعلق بشهد (قوله اتجهعدم إعه وتعزيره) هو بجرتعزير (قوله في المتن مع وصفه بتحریم) أي واختيار وعدمشبهة كما يأتى (قوله و يؤيده ما يأتى في زنيت بكو يالوطى) تبع فى هذا حج لكن وجه التائيد لذلك ظاهر لأنه يختارأن بالوطى صريح وأماالشارح فالذى سيائتى له اختيار أنه كنابة فلا تأييد فيه (قوله أما الرمى الخ) محــترز قوله لذكر أوخنثي عقب

قول المصنف دبر.

الصحيحة فيــه ولـكونه حجة ضرورية لدفع الحــــــــ أو لنفي الولد كما علم مما ذكر توقف على أنه (يسبقه قذف) عجمة أو نفي ولد لأنه تعالى ذكره بعد القذف وهـذا أعنى القذف من حدث هو لغة الرمى وشرعا الرمى بالزنا تعيــيرا ولم يذكره فى الترجمــة لأنه وســيلة لا مقصود كما تقرر (وصريحه بالزنا كقوله) في معرض التعيير (لرجل أو امرأة) أو خنثي (زنيت) بفتح التاء فى الكل (أو زنيت) بكسرها فى الكل (أو) قوله لأحدها (يازانى أويازانية) لتكور ذلك وشهرته واللحن بتذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لايفهم منه تعيير ولا يقصد به بأن قطع بكذبه كقوله لابنة سنة مثلا زنيت فلا يكون قذفا كها قاله المـاوردى ، نعم يعزر للإيذاء ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفا وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي يعلم زنا شاهده فالفه أنه لايعامه ومثله أخبرني بأنه زان أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فأخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قال له اقذفني فقذفه إذ إذنه فيه يرفع حدّه دون إثمه . نعم لو ظنه مبيحا وعذر بجهله اتجه عدم إثمه وتعزيره (والرمى بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من النون والياء والكاف (مع وصفه بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأولجت في فرج محرم أو أولج في فرجك مع ذكر التحريم أو علوت على رجل فدخل ذكره في فرجك (أو) الرمى بإيلاجها في (دبر) لذ كر أو خنثي و إن لم يذكر تحريما (صريحان) أى كل منهما صريح لعمدم قبوله تأويلا واحتيج لوصف الأوّل بالتحريم أي لذاته احمرازا من تحريم نحو حائض فيصدّق في إرادته بمينه لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يحلّ وقد لايحل بخلافها فى الدبر فانه لايحل بحال والأوجه عدم احتياج نحو زنا ولواط لوصفه بتحريم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك ويؤيده مايأتى فى زنيت بك وفى الوطء بخلاف نحو إيلاج الحشفة في الفرج لابد فيه من الثلاثة أما الرمي باع يلاجها في دبر امرأة خلية ،

وعبارة شيخنا الزيادي وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عنــــد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما ذكره (قوله واللحن بتذكير المؤنث وعكسه) قد يمنع كونه لحنا بتأويل الرجل بالنسمة والمرأة بالشخص (قوله نعم يعزر للايذاء) أى لأهلها و إلا فه بي لاتتأذى بماذكر هذا وسيأتى في كلام الشارح أن مثل هذا يسمى تُعزير تكذيب فقد يقال إن التعزيرفيه للكذب لا للإيذاء (قوله ولوشهد) أي شخص وقوله عليه أي على آخر (قوله مع تمام النصاب) أي ثلاثة (قوله لم يكن قذفا) أي ولا تعزير فيه ومثله ما لو شهد عليه نصاب أى أو دونه في حق فجرح الشاهد بالزنا لتردّ شهادته ، ولو طلب من القاضي إثبات زناه لتردّ شهادته فأقام شاهدين فقط قبلا (قوله أو شهد) أي شخص (قوله أو قال له اقذفني) أي ولم تقم قرينة على عدم إرادة الإذن كأن أراد القائل تهديد المقول له يعني آنه إن قذفه قابله على فعله (قوله حده دون إثمه) أى فيعزر .

فرع — قال لاثنين زني أحـ لمكما أو لثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعى عليه أنه أراده على قياس مالو قال لأحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار والحل منهم أن يدعى ويفصل الخصومة اه وهو ظاهر، نعم لو ادّعى اثنان وحلف لهمــــا انحصر الحق للثالث فيحدّ له من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أوائل الإقرار في مسئلته التي قاس عليها اه حج (قوله وقد لا يحل بخلافها) أي الإيلاج وأنث ضميره لا كتسابه التا نيث من المضاف إليه (قوله أما الرمي باع يلاجها) أي الحشفة . فهى كالنه كر أو مروّجة فينبنى اشتراط وصفه لنحو اللياطة ليخرج وطء الزوج فيه فان الظاهر أن الرمى به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا ولياطة كا هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لافرق في قوله أو دبر بين أن يخاطب به رجلا أو امرأة كأولجت في دبر أو أولج في دبرك والأوجه قبول قوله بيمينه أردت بإيلاجه في الدبر إيلاجه في دبر زوجته كا علم مما تقرر فيعزر وأن يا لوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لوط بخلاف يالائط فانه صريح ويابغا كناية كما قاله ابن القطان وكذا يا مخنث خلافا لابن عبد السلام و ياقحبة صريح كما أفتى به ومشله ياعاهر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى و ياعلى كناية لكنه يعزر إن لم يرد القذف كما أفتى به أيضا ،

(قوله فهي كالذكر) صريح (قوله وصفه بنحواللياطة) أي فاو أطلق لا يكون قذفا وقضية قوله الآتي في الذكر والأوجه قبول قوله بيمينه الخ أنه عند خطاب الرجل. بذلك يكون قذفا عنـــد الإطلاق وعليه فيمكن الفرق بين خطاب المرأة والذكر بأنه يندر تمكين المرأة لغير الزوج من الوطء في دبرها فلم يحمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الرجل فانه يعهد ذلك للفسقة منهم كثيرا فحمل افظهم عند الإطلاق عليه واحتيج في صرف لفظ القاذف عن ذلك إلى يمينه أنه لم يرده بل أراد غيره (قوله وأن يالوطي كناية) خــلافا حج (قوله وكذا يامخنث) أي فانه كناية (قوله وياقحبة) لامرأة (قوله صريح كما أفتى به) أي ابن عبد السلام فاو ادّعي أنها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال هل يقبل أولا فيه نظر والأقرب القبول لوقوع مثل ذلك كثيرا وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على منهج : فرع قال مر مايقال بين الجهلة من قولهم بلاع زب ينبغي أن لا يكون صر يحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الفم اه (قوله ومثله بإعاهر) أي للا نثى شيخنا الزيادي وفي المصباح عهر عهرا من باب تعب فجرفهو عاهر وعهر عهورا منباب قعد لغة وقوله عليه الصلاة والسلام «وللعاهر فسق وزنى اه وعليه فالعاهر مشترك بين الذكر والأنثى ويميز بينهما بالهاء للأنثى وعدمها للرجل وعليه فحقه أن يكون صريحا فيهما أوكناية فيهما بأن يراد بالعاهر الفاجر لا بقيـــد الزنا مع أن تخصيص شيخنا الزيادي له بالأنثى يقتضي أنه ليس صريحا في حق الرجل (قوله و ياعلق كناية) ومثله يامأ بون وطنجير وكخنّ وسوس رملي اه شـيخنا الزيادي ومثله مختــاني (قوله كما أفتي به أيضًا) لكن قد يرد على وجوب التعزير على ماذ كره أنه يشــمل مالو أطلق وهو مشكل فان العلق لغة الشيء النفيس واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه اللغوى ، ومن ثم لما قال الشاطي في عقيلته في مقام الثناء على القرآن على علاقته أولى العلائق الخ قال الإمام السخاوي في شرحه ماحاصله فان قلت كيف وصف القرآن بما ذكر مع أن هذا اللفظ مستهجن عند العامة بل صار عبارة عن الأمر المستقبح. قلت: ماعلى العلماء من اصطلاحات السفهاء اهو يمكن الجواب بائن هذا اللفظ لما صار مستعملا عند السفهاء في المعنى القبيح صار القصود منه السبّ فهو و إن لم

يقتض حدّ القذف لعدم صراحته فيه اقتضى التعزير لما فيه من الإيذاء .

(قوله ومشله باعاهر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى) قال أعنى الوالد فان قال الرجل لم أعلم كونه قذفا ولم أنوه به قبل قوله لخفائه على كثير من الذاس اه.

وليس التعريص قذفا ، و بأنه لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها عزرت لإيذائها له بذلك (وزنأت) بالهمز وكذا بألف بلاهمز على أحــد وجهين (في الجيل كناية) لأن الزنأ في الجبل ونحوه هو الصعود وأما زنأت بالهمز في البيت فصر يم لأنه لايستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان فيه درج يصعد إليه فيها فوجهان أصحهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى صراحته أيضا (وكذا زنائت) بالهمز (فقط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الأصح) لأن ظاهره الصعود . والثاني أنه صريح والياء قد تبدل همزة. والثالث إن أحسن العربية فكناية و إلا فصريح (وزنيت) بالياء (في الجبل صريح في الأصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره و إنابة الياء عن الهمرة خلاف الأصل. والثاني أنه كناية . والثالث إن أحسن العربية فصريح منه و إلا فكناية ولو قال بإزانية في الجبل فكناية كما قالاه و يفرق بينه وما من بائن النداء يستعمل لذلك كشيرا في الصعود بخلاف زنيت فيه بالياء (وقوله) للرجل (يافاجر يافاسق) ياخبيث (ولها) أي المرأة (ياخبيثة) يافاجرة يافاسقة (وأنت تحبين الخلوة) أو الظامة (ولقرشي) أو عربي (يانبطي) وعكسه. والأنباط قوم ينزلون البطائح بين العراقين ، سموا بذلك لاستنباطهم أي إخراجهم الماء من الأرض (ولزوجته لم أجــدك عدراء) بالمعجمة أى بكرا ولأجنبية لم يجدك زوجك أولم أجدك عذراء ولم يتقدّم لواحدة منهما افتضاض مباح كما قاله الزركشي ولإحداها وجدت معك رجلا أو لاتردّين يد لامس (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في نحو بإنبطي لأم المخاطب حيث نسبه لغير من ينسب إليهم و يحتمل أن يربد أنه لايشبههم في السير والا خلاق أما إذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (إرادة قذف صدّق بيمينه) لائنه أعرف بمراده فيحلف على نفي إرادته القذف كما قاله المـاوردى قال ولا يحلف أنه ماقذفه و يعزر للإيذاء و إن لم يرد ســبا ولا ذما لائن لفظه يوهم ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحدّ لكن بحث الا درعي جواز التورية حيث كان صادقا في قذفه بائن علم زناها و إن حلفه الحاكم ، قال

(قوله وليس التعريص) بالصاد المهملة قذفا أى لاصريحا ولا كناية وينبغى أن فيه التعزير للإيذاء لكن قضية سكوت الشارح عنه فيما يأتى مع ذكره فى الكناية خلافه (قوله عزرت) ظاهره ولو فى مقام خصومة كأن ادّعت عليه بنحو ذلك لتطلب من القاضى أن يعزره وهو بعيد جدا (قوله وأما زنات بالهمز فى البيت) بقى مالو جمع بينهما بأن قال زنات فى الجبل فى البيت هل يكون صريحا أو كناية فيه نظر والا قرب الثانى حملا لقوله فى البيت على أنه حال (قوله صراحته) أى ومع صراحته هو يقبل الصرف فلو قال أردت صعدت فى البيت قبل فيما يظهر كالوقال فى الوطء فى الدبر أردت وطاء فى دبر حليلته ونحو ذلك مما صرحوا فيه بقبول الصرف من الصرائح بل هذا أولى لما قيل إنه كناية (قوله بخلاف زنيت فيه) أى الجبل (قوله أما إذا تقدم لها ذلك) أى الافتضاض (قوله فليس كناية) أى فلاحد ولا تعزير ومفهوم قوله السابق مباح لفا ذلك) أى الافتضاض غير مباح كان كناية و يوجه بائن الافتضاض المحرس يصدق بالزنا فيث نواه به عمل بنيته (قوله و يعزر للايذاء) أى فى الكنايات (قوله ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا لوحد) أما لو علم أنه يترتب على إقراره عقو بة أو نحوها زيادة على الحد أو بدله فلا يجب الإقرار بل يجوز الحلف والتورية وإن حلفه الحاكم ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم أنه يترتب على المدة على الحدة على الحدة على الحدة على المدة أنه يترتب على أنه يترتب

بل يقرب إيجابها إذا علم أنه يحدّ وتبطل عدالته وروايته وما تحمله من الشهادات ، والأوجه لزوم الحدّ بمجرد اللفظ مع النية و إن لم يعترف بإيرادته بذلك القذف (وقوله) لآخر (ياابن الحلال وأما أنا فلست بزان ونحوه) كأمي ليست بزانية وأنا لست بلائط (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لأن اللفظ إذا لم يشعر بالمنوى لم تؤثر فيه النية ، وفهم ذلك منه هنا إنما هو بقرائن الأحوال وهي ملغاة لاحتمالها وتعارضها ، ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحها و إن توفرت القرائن على ذلك وما ذهب إليه جمع من أنه كناية مردود و بما تقرّر علم الفرق بين الثلاثة وهو أن كل لفظ يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح و إلا فان فهم من وضعه احتمال القذف فكناية و إلا فتعريض وليس الرمى باعتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها مما فيه إيذاء كقوله لها زنيت بفلانة أو أصابتك فلانة يقتضي التعزير للإيذاء لاالحدّ لعدم ثبوته (وقوله) لرجل أو امرأة زوجة أو أجنبية وقولها لرجل زوج أو أجنى (زنيت بك) ولم يعهد بينهما زوجية مستمرة من حين صغرها إلى حين قوله ذلك (إقرار بزنا) على نفســه لإســناده الفعل له ومحله إن قال أردت الزنا الشرعي لما يأتي من كون الأصح اشتراط التفصيل في الإقرار (وقذف) للقول له لقوله بك وقول الإمام بعدمه لاحتمال كون المخاطب نائمًا أو مكرها مردود بأن المتبادر من لفظه مشاركته في الزنا وهو ينني ذلك الاحتمال ، ويفرق بينــه و بين ماأيد به الرافعي البحث بعد أن قواه وتبعه الزركشي من قولهم إن زنيت مع فلان قذف لها دونه بأن الباء في بك تقتضي الآلية الشعرة بأن لمدخولها تأثيرا مع الفاعل في إيجاد الفعل ككتبت بالقلم ، بخلاف المعية فانها تقتضي مجرد المصاحبة وهي لاتشعر بذلك ،

عليه قتل أو نحوه لمن زنا بها وهي معذورة أو ليس حدّ زناها القتل ، ومن ذلك مالو علم أنه إذا أقر كتب سجله وأخذه نحو المقدّم مثلا من أعوان الظامة فيجوز له الحلف كاذبا والتورية ولو عند الحل كم ، ومعاوم أنه حيث ورسى لا كفارة وأنه لوحلف بالطلاق حنث مالم يكن الحامل له على الحقيم والطلاق أمر الحاكم وورى فيه فلا حنث (قوله بل يقرب إيجابها) أى التورية على المعتمد (قوله بعجرد اللفظ مع النية) أى نية القذف (قوله ليس بقذف) ظاهره أنه لا يعزر (قوله علم الفرق بين الثلاثة) أى صريح وكناية وتعريض (قوله و إلا فتعريض) كذا قاله شيخنا في شرح منهجه وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة إيهام اشتراط ذلك في الصريح وأن الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وأنها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالأحسن الفرق بأن مالم يحتمل غير ماوضع له من القذف وحده صريح ، وما احتمل وضعا القذف وغيره كناية ، وما استعمل في غير موضوع له من القذف والكلية و إنما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريض اه حيح ما قول المنهج واللفظ الذي يقصد به القذف على القصد بالفعل فان حمل على أن المراد الألفاظ التي من شأنها القذف كان مساويا لما قاله حج (قوله وليس الرمى بإتيان على أن المراد الألفاظ التي من شأنها القذف كان مساويا لما قاله حج (قوله وليس الرمى بإتيان المبائم قذفا) أى ولكن يعزر به ، ولا فرق بين الهازل وغيره (قوله ومحله لمن قال أردت الزنا الشرعي) و ينبغي أن مثله الإطلاق (قوله وقول الإمام بعدمه) أى عدم العرف (قوله ويفرق بينه) أى بين قوله زنيت بك (قوله البحث) أى بحث الإمام .

(قوله والأوجه لزوم الحدّ عجرد اللفظ معالنية وان لم يعترف الخ) انظر ما المراد بهذا ولعل المراد أنه يحدّ حيث تلفظ بالكناية واعترف بإرادة المعنى الذي هو قذف وإن لم يعترف بأنه قصد بذلك القذف بمعنى التعيير فأنه قصد فتأمل .

(قوله و يجرى نحو ذلك فىأجنى وأجنبية فتكون كالزوجة وجهه) في أنت أزنى منى في الصــورة السابقة احتمال أنت أهدى للزنامني ڪما وجهه به حج (قوله خلافا للجويني) عبارة الجويني اذا قذف رجل امرأته وهولا يعرفها حين قذفهالكونهامنتقبة بخمار أوكان ذلك فىظامة ثم بان أنها زوجته فليس ذلك بقذف ولا لعان إلى أن قال و إنما فصلنا سن هذه المسئلة وسائر مسائل القذف لأنه إذا عرف من يقذف فظاهر القذف أنه إخبارفاذا عجزعن تصديق ذلك الخبر وجب عليه الحدّ أو اللعان وأما إذا كان لايعرف المقذوفة فلا يتصور أن يخبر عن أحوالها وارتكامها الزنا إلى آخر ماأطال به (قوله أى كل من له عليه ولادة) لعله من خصوص جهة الأبوة فليتأمل وليراجع (قوله لم يكن مقرا بالزنا قطعا) أي لأن الإقرار لايكون بالكنايات.

ويؤيده ماأجاب به الغزالي عن البحث ، وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طواعية و إن احتمل غيره ، ولذا حدّ بلفظ الزنا مع احتماله زنا نحو العين (ولو قال لزوجته يازانية) أو أنت زانية (فقالت) في جوابه (زنيت بك أو أنت أزنى منى فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الأوّل لم أفعل كما تفعل وهذا مستعمل في العرف ، و يحتمل أن تريد إثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط حدّ القذف با قرارها و يعزر . والثاني ماوطئني غيرك ووطؤك مباح فان كنت زانية فأنت أزني مني لأني ممكنة وأنت فاعل ، ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك إقرارا منها بالزنا و إن استشكله البلقيني ، و يحتمل أن تريد إثبات الزنا فتكون قاذفة فقط . والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني إليه وتصدق في إرادة شيء مما ذكر بمينها (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنيت بك وأنت أزنى مني فمقرة) على نفسها بالزنا (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها و يسقط با قرارها حدّ القذف عنه ، ويقاس بذلك قولها لزوجها يازاني فقال زنيت بك أو أنت أزني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان أو زنيت وأنت أزنى منى فمقر وقاذف ، و يجرى نحو ذلك فى أجنى وأجنبيــة فتكون كالزوجة كما قال ابن المقرى إنه القياس ولو قال لآخر ابتداء أنت أزنى منى أو من فلان لم يكن قاذفا إلا بالإرادة وليس با قرار به لأن الناس في تشاتمهم لا يتقيدون بالوضع الأصلى على أن أفعل قد يجيء لغير الاشتراك ، ولا فرق فما تقرّر بين علم المخاطب حالة قوله ذلك أن الخاطب زوج أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم خلافًا للجويني ، ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزنى منهم فصر يح لاإن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلا زناة وأنت أزنى منهم لم يكن قذفا لتحقق كذبها إلا إن نوت من زنى منهم فيكون قذفا (وقوله) لغيره وهو واضح (زنى فرجك أو ذكرك) أو دبرك ولحنثى زنى ذكرك وفرجك بخلاف مالو اقتصر على أحدها فانه كناية (قذف) لذكره آلة الوطء أو محله وكذا زنيت في قبلك لا مرأة لارجل فانه كناية لأن زناه بقبله لافيه ، ويؤخذ منه أنه لو قال لها زنيت بقبلك كان كناية إلا أن يفرق بائن زناها قد يكون بقبلها بأن تكون هي الفاعلة لطاوعها عليه (والمذهب أن قوله) زني (يدك أو عينك) أو رجلك (ولولده) أي كل من له علمه ولادة و إن سفل كما هو ظاهر (لست مني أو لست ابني كناية) لاحتماله وفى الخبر الصحيح إطلاق الزنا عن نظر العين ونحوه ، ومن ثم لو قال زنت يدى لم يكن مقرا بالزنا قطعا ، ويؤخذ من هــذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك صحة قول القمولي لو قال زني بدنك

(قوله و يؤبده) أى قوله و يفرق بينه (قوله عن البحث) أى بحث الإمام (قوله لاحتمال قولها الأوّل) هو قوله زنيت بك (قوله والثانى) هو قولها أو أنت أزنى منى أى ولاحتمال قولها الثانى الخ (قوله وكذا ابتداء زنيت بك) لم يذكر فى شرح المنهج فى هذه لفظ قوله بك وهى ظاهرة ، وأما على ماذكره الشارح من إثباتها فقد يشكل الفرق بينها و بين ماقبلها حيث عللكون الأوّل كناية بقوله لاحتمال قهلها زنيت بك أنها لم تفعل كما أنه لم يفعل مع أن هذه العلة موجودة فى هذه أيضا ثم رأيت فى نسخة صحيحة حذف بك وهى ظاهرة (قوله قد يجيء لغير الاشتراك) أى كقوله تعالى حكاية لقول يوسف عليه الصلاة والسلام لإخوته _ أنتم شر مكانا _ (قوله وكذا زنيت فى قبلك كان قذفا وأنه لو قال زنيت بدبرك كان كناية إلى آخر ماذكره الشارح (قوله كان كناية) معتمد ، وقوله إلا أن يفرق أى فيكون فرقا لها .

فصریح أو زنی بدنی لم یکن إقرارا بالزنا اه و یوجه بأنه بحتاط لحدّ الزنا اکونه حقا لله تعالی مالا يحتاط لحدّ القذف لكونه حق آدمى ، ومن ثم سقط بالرجوع ذاك فاندفع تنظير من نظر فى كلام القمولي وقيل فيها وجهان أو قولان أحدها أنه صريح إلحاقا بالفرج (و) أن قوله (لولد غيره لست ابن فلان صريح) في قذف أمه وفارق الأب لأنه يحتاج إلى زجر ولده وتأديبه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له ، بخلاف الأجنبي وكأن وجه جعلهم له صريحا في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة ندرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على مايتبادر منه وهو كونه من زنا و بهذا يقرب مما أفهمه إطلاقهم أنه لو فسركلامه بذلك لايقبل ، وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشي مثلا لست من قريش فانه كناية كما قالاه وان نوزعا فيه (إلا) إذا قال ذلك (لمنفى) نسبه (بلعان) في حال انتفائه فلا يكون صريحا في قذف أمه لاحتمال إرادته لست ابن الملاعن شرعاً بل هو كناية فيستفسر فان أراد القذف حدّ و إلا حلف وعذر للإيذاء ، أما اذا قاله بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفها مالم يدّع أنه أراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه وقياس مامر أنه يعزر (و يحد قاذف محصن) لآية _ والذين يرمون الحصنات _ (و يعزر غيره) أى قاذف غير المحصن للإيذاء سواء في ذلك الزوج وغيره مالم يدفعه الزوج بلعانه كما يأتي (والمحصن مكاف) أى بالغ عاقل ومثله السكران (حر" مسلم عفيف عن وطء يحدّ به) وعن وطء دبر حليلته و إن لم يحدّ به لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ماذكر نقص ، وجعل الكافر محصنا في حدّ الزنا لأنه إهانة له ولا يرد قذف مرتدّ ومجنون وقيّ بزنا أضافه إلى حال إسلامه أو إفاقته أو حريته بائن أسلم ثم اختار الإمام رقه لأن سبب حدّه إضافته إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المعتبرة في الإحصان (بوطء محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته و إن لم يحدّ به لأنه لشبهة الملك وقيل لانبطل بذلك على الثاني لعدم التحاقه بالزنا (لا) بوطء (زوجة) أو أمة (في عدّة شبهة) أوفى نحو إحرام لأن التحريم لعارض يزول (و) لابوطء (أمة ولده و) لابوطء (منكوحته) أي الواطيء (بلا ولي") أو بلا شهود و إن لم يقلد القائل بحله (في الأصح) لقوّة الشبهة فيهما ومقابله تبطل العفة بذلك لحرمة الوطء فيه واستثناء الأذرعي بحثا موطوءة الابن ومستولدته لحرمتهما على أبيه أبدا ،

(قوله وقيل فيها وجهان) يعنى فى مسئلة الأعضاء وسكت عن مقابل ما بعدها وتكفل به غيره كالجلال وفى كلام الشارح إيهام (قوله وان لم يقلد) لعل الواو للحال والا فالمقابل لايسعه أن يقول بسقوط العفة فما اذا قلد .

(قوله لكونه من وطء شبهة) قضيته أنه لو قال أردت أنه لايشبهه خلقا أو خلقا عدم قبول ذلك منه والقياس قبوله لأن الصريح يقبل الصرف ولأنه يستعمل كثيرا (قوله لست من قريش) ومثله مالوقال لشخص مشهور بالنسب إلى طائفة لست منها و ينبغى أن مثله أيضا لست من فلان فيكون كناية (قوله و يحلف عليه) أى على دعواه (قوله وقياس مامن أنه يعزر) معتمد زاد حج ثم رأيتهم صرحوا به (قوله والمحصن) أى هنا لافى باب الرجم (قوله عن وطء يحد به) مفهومه أن من يأتى البهائم محصن لأنه لا يحد به بل يعزر فقط فيحد قاذفه لإحصانه (قوله بأن أسلم) أى قبل ضرب الرق (قوله إلى حالة الكال) أى وذلك فيا لو كان كافراوأسلم ثم أرق كان مسلما حرا فقذفه له حالة الكال (قوله مماوكة) و بوطء دبر حليلة له غاية اه منهج (قوله لدلالته على قلة) يؤخذ منه أنه لو ثبت عليه إنيان البهائم بطلت عفته ثم رأيته في سم على البهجة .

مخالف لظاهر كلامهم (ولو زني مقذوف) قبل حدّ قاذفه ولو بعد الحكم بل ولو بعد الشروع في الحدكم هو واضح (سقط الحد) عن قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لأن زناه هذا يدل على سبق مثله لجريان العادة الإلهية بائن العبد لايهتك في أوّل مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها هنا لا يلحق بها مالو حكم بشهادته ثم زنى فورا حيث لم ينقض الحكم و إن قلنا إن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحركم لظهور الفرق بائن الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحركم (أو ارتد فلا) يسقط الحد لأن الردة لاتشعر بسبق مثامها ولأنها عقيدة وهي تظهر غالبا (ومن زني) أو فعل ما يبطل عفته كوطء حليلته في دبرها (مرة) وهو مكاف (ثم) تاب و (صلح) حاله حتى صار أتقى الناس (لم يعد محصنا) أبدا لأن العرض إذا انثلم لا تنسد ثامته فلا نظر إلى أن التائب من الذنب كمن لاذنب له ولو قذف في مجلس الحكم لزمه إعلام المقذوف ليستوفيه إن شاء وفارق إقراره عنده بمال للغير لأنه لايتوقف استيفاؤه عليه بخلاف الحد ومحالزوم الاعلام للقاضي أي عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل إخباره به و إلا كان فرض كفاية كما هو ظاهر (وحدّ القذف) وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يورث) ولو للامام عمن لاوارث له خاص كسائر الحقوق (و يسقط) حده وتعزيره (بعفو) عن كله فاو عفا عن بعض الحد لم يسقط شي منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو مافي بابه أن للإمام أن يستوفيه لأن الساقط حق الآدمي والذي يستوفيه الإمام حقه تعالى للصلحة ويستوفى سيد مقذوف مات تعزيره وإن لميرثه ولو عفا وارث المقذوف على مال سقط ولم يجب المال كافى فتاوى الحناطي وفيها لو اغتاب شخصا لم يؤثر تحليل ورثته ولوقذف شخصا بزنا يعلمه المقذوف لم يجب الحد أوقذفه فعفا ثم قذفه لم يحدكما بحشه الزركشي بل يعزر (والأصح أنه) إذا مات المقذوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالقصاص ، نعم قذف الميت لايرثه الزوج أوالزوجة على أوجه الوجهين لانقطاع الوصلة بينهما .

(قوله ولو بغيرذلك الزنا) يعنى سقط حد من قذفه قبـل ذلك الزنا ولاحد على من قذفه بعـد هذا الزنا (قوله ولو قـذف شخصابزنا يعلمه المقذوف الز) لم يظهرلى الراد من هذا فليتأمل .

(قوله مخالف لظاهر كلامهم) أى فلا يزول إحصانه بوطئهما (قوله لجريان العادة) ظاهره أنه في الزنا وغيره ولامانع منه (قوله ورعايتها) أى العادة الإلهية (قوله لم يعد محصنا) أى فيعزر قاذفه فقط للإيذاء كما تقدة (قوله كمن لاذنب له) أى لأن ذلك بالنسبة للعقو بات الأخروية (قوله لزمه) أى الحاكم (قوله إن شاء) أى المقذوف (قوله بمال للغير) أى حيث لايلزمه أن يعلمه بذلك (قوله لايتوقف استيفاؤه عليه) أى على القاضى (قوله لم يسقط) وفائدته أنه لو أراد الرجوع إليه بعد عفوه محن منه (قوله ولوعفا وارث المقذوف) أى أوالمقذوف نفسه (قوله لم يجب الحد) أى بل لايجوز له فى نفس الأمم استيفاؤه (قوله ثم قذفه لم يحد) ولعل وجهه أن عفوه عنه أولا رضا منه باعترافه بنسبته للزنا فنزل بالنسبة للعفق عنه بمبزلة الاقرار بالزنا فى حقه وهومقتض لسقوط الحصانة ثم رأيت ماسيأتى للشارح بعد قول المصنف أوأصر صادف بينونة من التوجيه بأن العفو بمثابة استيفاء الحد أى وهو لواستوفى الحد منه ثم قذفه عزر (قوله يرثه كل الورثة) أى فاو حد لطلب واحد منهم الحد الكامل سقط وليس لغيره طلبه (قوله لانقطاع الوصلة) أى مخلاف غيرها فلا يختلف الحال فى إرثه بين كون القذف فى الحياة أو بعد للوت لبقاء سبب الإرث فى حقه من القرابة أو الولاء .

ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت لضعفها عن شمول سائر ماكان قبله ومثل الحية فيا تقرر التعزير . والثانى ير ثه غير الزوجين . والثالث رجال العصبة فقط . والرابع رجال العصبة غير البنين كالتزويج ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه فى الأولى على أنه لم يزن ، وفى الثانية أنه لم يعلم زنا مورثه لأنه ر بما يقرّ فيسقط الحد قال الأحكثرون ولاتسمع الدعوى بالزنا والتحليف الآفي هذه الصورة و يضم إليها ثانية وهى مالو وقف داره مثلا على ولديه على أن من زنى منهما سقط حقه وعاد نصيبه إلى أخيه فادّعى أحدها على الآخر أنه زنى ليعود نصيبه إليه سمعت فان أذكر و ونكل حلف المدّى المردودة وقضى له بنصيب الناكل ولايحد الناكل بذلك (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) عن حقه مما ورثه من الحدّ (فللباق) منهم و إن قل نصيبه (كله) أى استيفاء جميعه كا أن لأحدهم طلب استيفائه و إن لم يرض غيره أوغاب لأنه لدفع العار اللازم أى استيفاء جميعه كا أن لأحدهم طلب استيفائه و إن لم يرض غيره أوغاب لأنه لدفع العار اللازم هذا و بين نحو الغيبة فانه لايورث ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بأن ملحظ ما هنا العار وهو يشمل الوارث أيضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فانه محض إيذاء يختص بالميت فل يتعمد أثره الوارث . والثانى يسقط خيعه كالقود . والثالث يسقط نصيب العافى و يبقى الباقى لأنه يقبل التقسيط بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى فيه الشركة .

فى بيان حكم قذف الزوج وننى الولد جوازا ووجو با

(له) أى الزوج (قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآها وهى فى نكاحه والأولى له تطليقها سترا عليها مالم يترتب على فراقه لها مفسدة لها أوله أو لأجنبي (أوظنه ظنا مؤكدا) لاحتياجه حينئذ للانتقام منها لتلطيخها فراشه والبينة قد لاتساعده (كشياع زناها بزيد مع قرينة بأن) بمعنى كأن (رآها فى خلوة) وكأن شاع زناها مطلقا ثم رأى رجلا خارجا من عندها قال الملوردي فى وقت الريبة أورآها خارجة من عند رجل أى وثم ريبة أيضا ، وينبغي أن يكتنى فيها بأدنى ريبة بخلافه فانه قد يدخل لنحو سرقة أو إرادة إكراه أو إلحاق عار وكان أخبره عدل رواية ،

(قوله ولاينافيه تصريحهم) خلافا لما نظر به حج (قوله كان له) أى القاذف وقوله تحليفه أى القذوف (قوله فانه لايورث) لافرق فى ذلك بين كون الغيبة فى حياة المغتاب أو بعد موته

(فصل)

في بيان حكم قذف الزوج

(قوله أو لأجنبي) أى فالأولى الإمساك و إن ترتب على فراقها نحو مرض له بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقها زنى بها الغير وأنها مادامت عنده تصان عن ذلك (قوله كشياع زناها) بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بواحد بعينه .

(قوله ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف) في العبارة تسمح والراد أنه لا تسمع الدعوى ولا يسوغ التحليف (قوله الذي فيه الشركة) يعني السوط الذي فيه الشركة كما إذا ورثه ثلاثة

[فصل]
في بيان حكم قذف
الزوج الخ
لانتقام منها الخ) عبارة
الجلال الحلى و إعما جاز
خينئذ القذف المترتب
عليه اللعان الذي يتخلص
به منها لاحتياجه الخ
(قوله وكائن شاع زناها

المسنف كشياع زناها لاعلى قوله كائن رآها في

خاوة فهو بمجرده يؤكد

الظن ككل واحد مما بعده .

أومن اعتقد صدقه عن معاينة بزناها وليس عدوًّا لها ولا له ولا للزاني ولابدُّ فما يظهر أن يبين كيفية الزنا إذا كان عن يشتبه عليه الحال لأنه قد يظن ماليس بزنا زنا وكائن أقرت له وغلب على ظنه صدقها أما مجرد الشيوع فلا يجوز اعتماده لأنه قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بسوء لم يظفر به وكذا مجرد القرينــة لأنه ربمـادخل عليها لنحو سرقة أو إكراه (ولو أتت) أو حملت (بولد علم أنه ليس منه) أو ظنه ظنا مؤكدا وأمكن كونه منه ظاهرا لما يأتي (لزمه نفيه) و إلا احكان بسكوته مستلحقا لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نني من هو منه لما يأتى ولعظيم التغليظ على فاعل ذلك وقبيح مايترتب عليهما من المفاسد كانا من القبائح الكبائر بل أطلق عليهما الكفر في الأخبار الصحيحة و إن أوّل بالمستحل أو بائنهما سبب له أو بكفر النعمة ثم إن علم زناها أو ظنه ظنام ؤكدا قذفها ولاعن لنفيه وجو با فيهما و إلا اقتصر على النني باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل كلامه كغيره مالو أتت بوله علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لايلحق به في الحكم لكن الأوجه قول ابن عبد السلام الأولى له الستر أي وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه به كما اقتضاه تعليلهم المذكور (و إنما يعلم) أنه ليس منه (إذا لم يطأ) ولا استدخات ماءه المحترم أصلا (أو) وطيء أو استدخات ماءه المحترم ولكن (ولدته لدون ستة أشهر من الوطء) ولو لأ كثر منها من العقد (أو فوق أر بع سنين) من الوطء للعلم حينئذ باتنه من ماء غيره ولوعلم زناها لزمه قذفها ونفيهوصرح جمع بائن تحو رؤيته معها في خلوة في ذلك الطهر مع شيوع زناها به يلزمه ذلك أيضا و يؤيده ما يأتى عن الروضة (فاو ولدته لما بينهما) أي دون الستة وفوق الأر بعة من الوطء (ولم يستبرئها بحيضة) بعد وطئه أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لأنه لاحق بفراشه ولا عبرة بريبة يجدها في نفسه وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرها « أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤوس الخلائق» (و إن ولدته فوق ستة أشهر من الاستبراء) بحيضة أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لأنه الدال على البراءة (حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمارة ظاهرة على أنه ليس منه ، نعم يسن له عدمه لأن الحامل قد تحيض ومحله إن كان هناك تهمة زنا و إلا لم يجز قطعا وصحح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها ممام لزمه نفيه بغلبة الظن بائنه ليس منه حينئذ وإلا لم يجز واعتمده الأسنوي وغيره ويمكن حمل كلام الكتاب على ذلك وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعي وصحح في الروضة اعتبارها من حين الزنا

(قوله أومن اعتقد صدقه) أى ولوفاسقا (قوله لما يأتى) أى فى قوله وفى خبر أبى داود والنسائى وغيرها « أيما رجل جحد ولده وهو ينظر » الخ (قوله وقبيح ما يترتب عليهما) من استلحاق ونفى وليس من النفى المحرّم بل ولامن النفى مطلقا ما يقع كثيرا من العامة أن الإنسان منهم يكتب بينه و بين ولده حجة أو ير يد كتابتها بأنه ليس منه ولاعلاقة له به لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعا لأبيه فلا ينسب لأبيه من أفعاله شيء فلا يطالب بشيء لزم الولد من دين أو إتلاف أو غيرها مما يترتب عليه دعوى و يحتاج إلى جواب (قوله و إن أوّل) أى الكفر (قوله ولكنه خفية) أى بأن لم تشتهر ولادتها وأمكن تر بيته على أنه لقيط مثلا (قوله يلزمه ذلك) أى القذف والنفى (قوله وهو ينظر إليه) أى يعرف به (قوله وصحح فى الروضة) معتمد (قوله و يكن حمل كلام الكتاب) قد يمنع من الحمل المذكور أن هذا مقابل الأصح معتمد (قوله و يكن حمل كلام الكتاب) قد يمنع من الحمل المذكور أن هذا مقابل الأصح وقد ذكره الحلى وعبارته والوجه

(قوله لأنه ربما دخل عليها لنحو سرقة أو إكراه) هذا تعليل لما في المتن خاصة لالما بعده أيضا كما لايخفى (قوله وأمكن كونه منه ظاهرا) أى بخلاف ما إذا لم عكن شرعا كونهمنه كائنأتت به لدون ستة أشهر فانه منفى عنه شرعا فلايلزمه النفى (قوله لزمه قذفها) قال الشهاب سم ونفيه صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده عا إذا كان احتمال كونه من الزناأقوى المسنف ولوعلم زناها الخ و عكن حمل كلام الكتاب على ذلك) أي بأن يقال الحل فيه صادق باللزوم وقد مر تقييده عثيل ماقيد به هذا الوجه.

بعد الاستبراء لأنه مستند اللعان فعليه إذا ولدت لدون ستة أشهر ولأ كثر من دونها من الاستبراء تبينا أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النبي رعاية للفراش ووجه البلقيني المتن بمنع تيقن ذلك لاحتال سبق زناها بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطيء وعزل حرم) النبي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه ولا يشعر به ومقابل الصحيح احتال للغزالي أنه يجوز لأنهإذا احتاط فيه كان كمن لميطأ ولأنه يغلب على الظن بذلك أنه ليس منه ولو كان يطأ فيا دون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء إليه لم يلحقه أو في الدبر فالأرجح من تناقض لهما عدم اللحوق أيضا وليس من الظن علمه من نفسه أنه عقيم فيا يظهر و إن ذهب الروياني إلى لزوم نفيه باللهان بعد قذفهاوذلك لأنا نجد كثيرين يكادأن يجزم بعقمهم ثم يحباون (ولو علم زناهاواحتمل كون الوله منه ومن الزنا) على السواء بأن ولدته لستة أشهر فأ كثر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لتقاوم الاحتمالين والوله للفراش وما نص عليه من الحل يحمل على ما إذا كان احتماله أغلب لوجود قرينة نؤ كم ظن وقوعه (وكذا) يحرم (القذف واللعان على الصرر لجرد غرض انتقام للحوق الولد به والفراق ممكن بالطلاق ولأنه يتضرر باثبات زناها لانطلاق الألسنة فيه ، وقيل لوجود قرينة نؤ كم طن وصو به جمع ورد بما تقرر إذ كيف يحتمل ذلك الضرر لجرد غرض انتقام وكالزنا فيا ذكر وطء الشبهة ولو أنت اممأة بوله أبيض وأبواه أسودان أو عكسه امتنع نفيه وكالزنا فيا ذكر وطء الشبهة ولو أنت اممأة بوله أبيض وأبواه أسودان أو عكسه امتنع نفيه بذلك ولو أشبه من تهم أمه به أو انضم إلى ذلك قرينة الزنا لأن العرق تزاع كاورد به الحبر .

(اللعان قوله) أى الزوج (أربع ممات أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما رميت به) زوجتى (هـنه) إن حضرت (من الزنا) إن قذفها بالزنا، و إلا قال فيما رميتها به من إصابة غيرى لها على فراشى وأن الولد منه لامني ولاتلاعن هي هنا إذ لاحـد عليها بلعانه

الثانى إن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أوتيقنه جاز النق بل وجب لحصول الظن حينئذ لأنه ليس منه و إن لم ير شيئا لم يجز ورجح الثانى فى أصل الروضة والأوّل فى الشرح الصغير والمحرر وليس فى السكبير ترجيح (قوله وعزل) ومعلوم أن العزل مكروه فقط (قوله عدم اللحوق) أى ولافرق فى ذلك بين كون الموطوءة زوجة أو أمة (قوله لأنا نجد كثيرين) يؤخذ منه أنه لو أخبره معصوم بأنه عقيم وجب النفى بل ينبغى وجوب النفى أيضا فيا لولم يكن عقيا وأخبره معصوم بأنه ليس منه (قوله لأن العرق نزاع) أى ميال (قوله نزعة عرق (١)) لعله أن يكون نزعه عرق بها الضمير ففى النهاية «إنماهوعرق نزعه» يقال نزع إليه فى الشبه إذا أشبهه وقال فى مقدّمة عرق بزع الوله إلى أبيه أى جذبه وهو كناية فى الشبه وفيه نزعه عرق .

(فصر ل) في كيفية اللعان وشروطه

(قوله وتمراته) أي ومايتبع ذلك كشدّة التغليظ الآتي الخ.

(١) قول المحشى (قوله نزعة عرق الخ) ليس فى نسخ الشارح التى بأيدينا وحرر اه.

(قوله ولأنه يتضرر باثبات زناها) لعل الضمير في يتضرر للولد و إلا فقد مى حل القذف واللعان عند علم الزنا أو غلبة الظن به مطلقا.

> [فصل] في كيفية اللعان

(قوله ولوثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من قذفي إياها بالزنا) أي بأن يقول أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما ثبت الخ فلايكفيه في دفع الحدّ أشهد بالله إنى لمن الصادقين في إنكاري ما ثبت على من رمي إياها بالزنا خلافا لما في العباب ، وعبارة الروض وشرحه لوادّعت امرأة أن زوجها قذفها ولم يعترف به بأن سكت أوقال في الجواب لايلزمني الحدّ فأقامت بينة بقذف لها لاعن و إن كان قدأ نكرالقذف وقال مارميتك لاحتمال التأويل بأن الصدق ليس برمى أو بأنّ مارميتك به ليس بقذف باطل بل هو صدق فالسكوت وقوله لايلزمني الحدّ و إنكاره القذف مع التأويل أواحتماله له ليس إنكارا للقذف ولا تكذيبا للبينة في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالبينة (١٠٨) فصاركانه لم ينكر و يقول في لعانه أشهد بالله أنى لمن الصادقين فيما أثبتت

على" من رمي إياها بالزنا انتهت (قـوله تفاؤلا) عبارة شرح الروض وعدلعنها أدبا فىالكلام (قوله في المتن فقال وأن الولد الذي ولدته الخ) اللفظ حتى في الخامسة ولا يخني مافيه فلعل المراد أنه يأتى في الخامسة بما يناسب كائن يقول لعنة الله علمه إن كان من الكاذبين فهارماها به من الزناوفي أنّ الولد من زنا لسى منه فتأمل (قوله لاحتمال أن يعتقد أن وطء الشبهة زنا) أي فقــد يكون هو الواطيع لها بالشبهة ويعتقد أن وطأه زنا لايلحق به الولد ويحتمل أنه إنما احتيج لذلك لأنه قد يكون الواقع أن الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بأنه من الزنا

ولوثبت قدف أنكره قال فيما ثبت من قدفى إياها بالزنا وذلك للآيات أوائل سورة النور وكررت لتأكد الأمر ولأنها منه بمنزلة أربع شهود ليقام عايها بها الحد ، ولذا سميت شهادات . وأما الحاسمة فهي مؤكدة لمفادها ، نعم المفاب في تلك الكاهات مشابهتها للأيمان كا يأتى (فايان غابت) عن المجلس أو البلد لعذر أوغيره (سهاها ورفع نسبها) أو ذكر وصفها (بما يميزها) عن غيرها دفعا للاشتباه ويكنى قوله زوجتى إذا عرفها الحاكم ولم يكن تحته غيرها (والحامسة أن العنة عليه إن كان من الكاذبين) عدل عن على وكنت تفاؤلا (فيما رماها به من الزنا و إن كان ولد ينفيه ذكره في) كل من (الكامات) الخس كاها لينتنى عنه (فقال وأن الزنا و إن كان ولد ينفيه ذكره في) كل من (الكامات) الخس كاها لينتنى عنه (فقال وأن وذكر ليس مني تأكيد كما في أصل الروضة والشرح الصغير حملا للزنا على حقيقته و إن ذهب الأكثرون إلى أنه شرط واعتمده الأذرعي لاحتمال أن يعتقد أن وطء الشبهة زنا ، ولايكنى الاقتصارعلي ليس مني لاحتمال أن يريد أنه لايشبهه خلقاأ وخلقا (وتقول هي) بعده لوجوب تأخرلعانها كا سيأتي (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فها رماني به) وتشير إليه إن حضر و إلاميزته كامن في نظيره (من الزنا) إن رماها به ولاتحتاج إلى ذكر الولد لأنه لايتعلق به في لعانها حكم (والحامسة أن غضب الله عليها) عدل عن على ثما من اذنا وخص الغضب بها ،

(قوله مشابهتها للا يمان) أى فأعطيت حكمها فيما تقدّمه من أنها أيمان على الأصح المراد به أنها كذلك حكماً فلاينافي أنها ليست أيمانا في الأصل ولكنها تشبهها (قوله كما يأتي) ومن ثم لوكذب لزمه كفارة يمين ، والأوجه أنها لاتنعد بتعدّدها لأن المحلوف عليه واحد والقصود من تكريرها محض التأكيد لاغير اه حج . قال سم : ومقابل هذا الأوجه أر بع كفارات ، واعتمد شيخنا الزيادي ما قاله حج (قوله حتى إذا عرفها الحاكم) أى وعرف أنها تحته الآن (قوله والحامسة) عطف على أر بع فهو بالنصب و يجوز رفعه عطفا على قوله اللعان (قوله لاحتمال أن يريد أنه لايشبهه) فان قلت اليمين على نية المستحلف وعليه فنيته ذلك لاتنفعه . قات لعمل المراد بكونها على نية المستحلف وعليه فنيته ذلك لاتنفعه . قات لعمل المراد بكونها على نية المستحلف والاميزته) ومنه أن تقول زوجي إن عرفه القاضي .

فاحتيج إلى ذلك ليشمل ماذكر ونحوه ليكون صادقا و إن لزم من الاقتصار على ذكر الزنا كؤنه ليس منه فتأمل (قوله تفنن) لك أن تقول بل هو ضرورى في عبارته إذ لايصح قولها هنا أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيا رماها به ولا قوله هناك أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيا رميتها به ، ثم رأيت في حواشي سم مانصه : قوله تفنن لاغير أي إذ لوعبر هنا أيضا برماها صح اه وفيه تأمل لأنه و إن صح في حدّذاته إلا أنه يخل بالمهني المراد إذ لا يكون حينئذ من مقول القول و ينحل المعنى إلى أنها تقول في شأن مارماها به من الزنا أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيكون مقول قولها أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فقط وظاهر أنه لايكني فتأمل .

لأن جريمة زناها أقبح من جريمة قذفه ، والغضب وهو الانتقام بالعذاب أغلظ من اللعن الذي هو البعد عن الرحمة (ولو بدل لفظ شهادة بحلف) من في الخطبة حكم إدخال الباء ومايتعلق بذلك (ونحوه) كا قسم أو أحلف بالله (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) بأن ذكر لفظ الغضب وهي لفظ اللعن (أوذكرا) أي اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح) لأن المراعي هنا اللفظ ونظم القرآن والثاني يصح نظرا للعني والثالث لايبدل الغضب باللعن ويجوز في ملاعت ويشترط فيه) أي في صحة اللعان (أم القاضي) أو نائبه أو المحكم بشرطه أوالسيد في ملاعته بين رقيقيه ولوكان اللعان لذني الولد خاصة لم يجز التحكيم لأن للولد حقا في النسب فلم يسقط برضاها (ويلقن) بالبناء للفاعل ليناسب ماقبله الشامل لمن ذكر ودعوى تعين بنائه للفعول يسقط برضاها (ويلقن) بالبناء للفاعل ليناسب ماقبله الشامل لمن ذكر ودعوى تعين بنائه للفعول ليشمل القاضي وغيره ممن ذكر ممنوعة وعطفه على الأمر يقتضي أنهما متغايران وليس ممادا بلائم هوالتلقين ولذا اقتصر في الروضة عليه (كلاته) لكل منهما من أحد أولئك فيقول له قل كذا وكذا إلى آخره فما أتى به قبل التلقين لغو إذ الهين غير معتد بها قبل استحلافه والشهادة قل كذا وكذا إلى آخره فما أتى به قبل التلقين لغو إذ الهين غير معتد بها قبل استحلافه والشهادة لاتؤدي إلا با إذنه ، و يشترط موالاة الكامات الخس فيؤثر الفصل الطويل والأوجه اعتبارها هنا ،

(قوله لأن جريمة زناها) أي الذي لاعنت لإسقاط حدّه ، ويقال مثله في قذفه (قوله بالبناء للفعول) أي ليشمل كلا من الزوج والمرأة وتجوز قراءته بالبناء للفاعل ويراد به الملاعن رجلا كان أوامرأة (قوله والغضب) الواو بمعنى أو (قوله لم يصح فىالأصح) هل محلذلك إذا لم يعده في موضعه أولايصح اللعان مطلقا فيحتاج إلى استئناف الكامات بتمامها فيه نظر ، وظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بأن ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلة أجنبية والفصــل بها مبطل للعان (قوله لنفي الولد خاصة) أي بخلاف ما إذا كان لنفي الحدّ أولنفي الحدّ والولد (قوله ليناسب ماقبله) هو قوله أمر وقوله لمن ذكر أي من نائب القاضي (قوله من أحد أولئك) أي القاضي أونائبه أو الحكم (قوله فيقول له قل كذا وكذا) أي ولو إجمالا كائن يقول له قل أربع مات كذا الخ فيما يظهر فليراجع ثم رأيت في سم على منهج قوله لكاماته ثم إن التلقين يعتبر في سائر الكامات ولا يكني في أوَّلُما فقط بر وقال في قوله قبل هذه قال مر والمراد بتلقينه كلماته أمره بها لاأنه ينطق بها القاضي قبله خلافًا لما يوهمه كلام الشارح في كتبه وظاهره ولو إجمالا كائن يقول له ائت بكامات اللعان (قوله معتد بها) أي في حصول المقصود من اللعان هنا وفصل الخصومة في غـيره و إن كانت منعقدة في نفسها ملزمة للكفارة إن كان الحالف كاذبا (قوله قبـل استحلافه والشهادة) هذا يقتضي أنه لوذ كر شيئا قبل أمر القاضي أوذكره عند غير القاضي يسمى شهادة لكنها غير معتد بها ، ووجه اقتضائه ذلك أنه لم يقل والشهادة لاتكون إلا باذنه ، وينبني على هذا جواب ماوقع السؤال عنه من أن إنسانا نسب إليه فعل شيء فقال إن شهد على "أحد مهذا فزوجتي طالق ثلاثا فأخبر بذلك جماعة عند ملتزم الناحية وهو أنه إن كان الإخبار عندغير القاضي يسمى شهادة كما يسمى إخبارا حنث و إلافلايحنث هنا فليراجع (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعلَّ الفرق بين هــذا وأيمـان القسامة حيث اكـتني بها ولومتفرّقة أنهم لما اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الأربع دل على أنهم جعاوها كالشي الواحد والواحد لاتفرق أجزاؤه كما في الصلاة المؤلفة من ركعات ولما اعتبروا تمامها التشهد والسلام بطلت بما ينافيها في أي جزء اتفق .

(قوله بالبناء للفاعل ليناسب ماقبله) انظر ما المراد بما قبله وصريح قوله الشامل الخ أن المراد به القاضي والظاهر أن مراده عاقبله أمرالقاضي إذ يأتى أن الأمر هو التلقين وحينئذ فني قوله الشامل الخ تسمح ويؤخذ من قوله بعـــد ودعوى تعين بنائه للفعول الخ أنه يجوز بناؤه للفعول غاية الأم أنه غير متعين طي أنه يوجد في بعض نسخ الشارح بالبناء للمفعول بدل قوله بالبناء للفاعل وهي لانلائم قوله ليناسب ماقبله الخ كا لايخني (قوله لكلمنهما)أى المتلاعنين وقوله من أحد أولئك يقرأ بفتح الميممن إن كان يلقن مبنيا للفاعل و يكون من هو الفاعل وأحد خبرمبتدإ محذوف أى يلقن كلمات اللعان للتلاعنين من هو أحد أولئك من القاضي ومن ألحق به وإن بني يلقن للفعول كان من بكسر الميم حرف جر" متعلقا بيلقن ، ثم إن كان نائب فاعل يلقن ضمير الملاعن لم يتأت قوله لكل منهما و إن كان نائب الفاعل كلماته تأتى فتأمل .

(قوله و يقذف) معطوف على يلاعن فهمامتنازعان فى باشارة بالنسبة للأخرس فتأمل (قوله قبل لعان الزوج) انظره مع مامر من اشتراط تأخر لعانها (قولهولوفي كافرفهايظهر) أى وفاقا للبندنيجي ومن تبعه وخلافا للماوردي ومن تبعه في قولهم إنه يغلظ على الكفار في وقت أشرف صاواتهم وأعظم أوقاتهم في اعتقادهم لكن يشكل على هذا مايأتي عقب قول الصنف لابيت نار وثني من قوله ويعتبر الزمن عايعتقدون تعظیمه فان کان ذلك خاصا عن لايتدين فيطلب الفرق بينه و بين غيره .

بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلا بعد تمامها ولا يشترط الوالاة بين لعانه ولعانها كا صرح به الدارمي (وأن يتأخر لعانها عن لعانه) لأن لعانها لدرء الحد عنها وهو غير لازم قبل لعانه (و يلاعن) من اعتقل لسانه بعد القذف ولم يرج برؤه أو رجىومضت ثلاثة أيام ولم ينطق و (أخرس) منهما و يقذف (باشارة مفهمة أوكتابة) أو يجمع بينهما كسائر تصرفاته ولأن المغلب فيــه شائبة اليمين لاالشهادة و بفرض تغليبها هو مضطر اليها هنا لاثم لأن الناطقين يقومون بها وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد و إن نقل عن النص أنها لاتلاعن بها لأنها غير مضطرة اليها و يؤخذ من علته أن محل ذلك قبل لعان للبعض ويكتب البعض أما إذا لم تكن له إشارة مفهمة ولاكتابة فلا يصح منـــه لتعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والقذف (بالعجمية) أي ماعدا العربية من اللغات إن راعي ترجمة اللعن والغضب و إن عرف العربية كالهمين والشهادة (وفيمن عرف العربية وجــه) أنه لايصح لعانه بغيرها لأنها الواردة وانتصر له جمع ويسن حضور أر بعــة يعرفون تلك اللغــة و يجب مترجمــان لقاض جهلها (ويغلظ) ولو في كافر فما يظهر (بزمان وهو بعد) فعل (عصر) أيّ يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة لأن الهين الفاجرة حينئذ أعظم عقوبة كادل عليه خبر الصحيحين فان تيسر التائخير فبعد عصر (جمعة) لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كافي رواية صحيحة وإن كان الأشهر أنها فهابين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على مام في الجمعة ومقابله أحد وأر بعون قولا ،

(قوله بمامرفي الفاتحة) أي فيضر السكوت العمد الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر لم يتعلق ممسلحة اللعان وكتب أيضا لطف الله به قوله بما مر فى الفاتحة يؤخذ منــــه أنه لولم يوال الكامات لجهله بذلك أو نسيانه عدم الضرر (قوله ولا تشترط الموالاة) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فأن غابت سماها فانه شامل لغيبتها عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانيهما (قوله ولم يرج برؤه) ينبغي أن يكتني في ذلك بقول طبيب عدل لأن المدار على مايغلب على الظن ذلك والواحد العدل يحصل به ماذكر وكتب أيضا حفظه الله تعالى قوله لم يرج برؤه ينبغي تقييده بما إذا لم يرج قبل مضى" ثلاثة أيام بدليل ما بعده من أنه إذا رجى ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق لاعن بالاشارة (قوله منهما) أي من الزوجين (قوله المغلب فيها) أي في كلــات اللعان (قوله شائبة اليمين) وهي تنعقد بالاشارة (قوله لاتلاعن بها) أي بالاشارة (قوله ويؤخذ من علته) هي قوله لأنها غير الخ وفيــه نظر فان شرط لعانها سبق لعانه اه سم أى فالأو لى أن يبــدل قوله أن محل ذلك قبل لعان الزوج بقوله إنّ محل ذلك إن لاعن لنفي الولد فان لاعن لدفع الحد عنه لاعنت بالاشارة لأنها حينتذ مضطرة اليه (قوله فلا يصح منه) أى فيتعذر ذلك أبدا مادام كذلك (قوله فما يظهر) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغليظات و إلا فسيائتي التصريح في المتن بائن الذي يلاعن في بيعة وكنيسة أوأنه بالنسبة للزمن خاصة (قوله فعل وهو بعدفعل عصر) لعل التقييد به نظرا للغالب من صلاة العصر في أول وقتها فان أخروا الى آخر الوقت لاعن فيأوله (قوله فما بين جاوس الخطيب) أي قبل الشروع في الخطبة لاالجاوس بين الخطبتين.

وألحق بعضهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة كشهرى رجب ورمضان ويومى العيد وعرفة وعاشوراء (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللعان لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن اليمين الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة أصله أشرف مواضع البلد (فبمكة) يكون اللمان (بين الركن) الذي فيه الحجر الأسود (والمقام) أي مقام سيدنا ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر مع أنه أفضل اكونه من البيت صونا له عن ذلك و إن حلف فيــه عمر قاله الماوردي (و) في (المدينة) يكون (عند المنبر) بما يلي القبر الكرّم على الحالّ به أفضل الصلاة والسلام لأنه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح «لايحلف عند هذا النبر عبد ولا أمة عينا آثمة ولو على سواك رطب إلاوجبت له النار » وفيرواية صحيحة «من حلف علىمنبرى هذا بمينا آثمة تبوّأ مقعده من النار » وصحح في أصل الروضة صعوده وتحمل عبارة الكتاب عليه بأن يجعل عند بمعنى على (و) فى (بيت المقدس) يكون (عند الصخرة) لأنها قبلة الأنبياء وفى خبر أنها من الجنة ومحل التغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها أما من لم يكن بها فلا يجوز نقله إليها أي قهرا كما جزم به الماوردي (و) في (غيرها) أي الأماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أي عليه لأنه أشرفه أي باعتبار أنه محل الوعظ والانزجار وربما أدى صعوده إلى تذكره و إعراضه وزعم أن صعوده غير لائق بها ممنوع لاسما مع رواية البيهتي و إن ضعفها أنه صلى الله عليـــه وسلم لاعن بين العجلاني وامرأته عليه (و) تلاعن (حائض) ونفساء مسلمة ومسلم به جنابة ولم يمهل للغسل أو نجس بلوَّث المسجد (ببات المسجد) بعد خروج القاضي مثلا إليه لحرمة مكث هؤلاء فان رأى تأخره إلى زوال المانع فلا بأس كما نقله في الكفاية أما ذمية حائض أو نفساء أمن

﴿ (قُولُهُ وَأَلَحَقَ بَعْضَهُم) أَى فَيَكْتَنَى فَي التَّغْلَيْظُ بُوجُودُ اللَّعَانَ فَيْهَا وَ إِن لَمْ يَكُن يُومُ جَمْعَةً كَاهُو قَضَيَّةً الالحاق ولو قيل إذا وقع اللعان في رجب أو رمضان كائن تحرى يوم الجمعة فيهما آكـد من غيره لم يكن بعيدا (قوله بين الركن الخ) المراد بالبينية هنا البينية العرفية بائن يحاذي جزء من الحالف جزءا من أحدها أوماقرب منه اه حج (قوله لحطم الذنوب) أي إذهابها فيه (قوله و إن حلف فيه عمر) لعله رأى أن فيه تخو يفا للحالف أكثر من غيره (قوله ولوعلى سواك رطب) إنمـا ذكر لأنه أقل قيمة من غيره (قوله إلا وجبت له النار) أي وجوب تطهير لأنه إذا لم يعتقد حل ذلك لم يكفر والخاود إنما يكون للكافر (قوله وصحح في الروضة صعوده) أي المنبر على المعتمد فان لم يصعدا وقفا على يسار المنبر من جهة الحراب في المدينة وغيرها من سائر البلاد كما في شرح الروض وقوله على يسار المنبر أي على يسار مستقبل المنبر و إلا فجهة المحراب يمين المنبر لايساره إذ كل شيء استقبلته كان المقابل ليمينك يساره ومقابل يسارك يمينه (قوله أي قهرا) أي وأما باختياره فلا يمتنع ومؤنة السفر لما يتعلق به عليه ومؤنة المرأة عليها (قوله أي باعتبار أنه محل الوعظ) أي لا باعتبار كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد وعبارة شيخنا الزيادي قوله على المنبر الخ لالكونه أشرف بقاع المسجد (قوله غير لائق بها) أي المرأة (قوله العجلاني) بالفتح والسكون إلى بني العجلان بطن من الأنصار اه لب للسيوطي ولم يبين صفة ملاعنة هلال ابن أمية مع امرأته مع أن ملاعنته أسبق كما تقدم عن شرح مسلم فانظره (قوله فلا بأس) أي لاحرمة ولاكراهة.

رقوله وألحق بعضهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة) أى فى أنه يؤخر الشها إن تيسر (قوله وفى رواية صيحة) صدر هذه الرواية من حلف على منبرى الخ (قوله ومحل التغليظ بالمساجد الثلاثة الخ) فيه بالمساجد الثلاثة حتى يقيد بهذا فلعل مماده محل التغليظ عا فى المساجد الثلاثة حتى يقيد الثلاثة أى من الركن والتغليظ عا فى المساجد والقام الخ .

تلويثهما المسجد وذى جنب فيجوز تمكينهما من الملاعنة فيه إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذمى) أى كتابي ولو معاهدا أو مستأمنا (في بيعة) للنصاري (وكنيسة) لليهود لأنهم يعظمونها كتعظيمنا لمساجدنا (وكذا بيت نار مجوسي في الأصح) لذلك فيحضره الحاكم رعاية لاعتقادهم لشبهة الكتاب. والثانى لا لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن في مجلس الحكم وعلم مما تقرر أن نحو القاضي والجمع الآتي يحضر بمحالهم تلك إلا ما به صور معظمة لحرمة دخوله مطلقا كغيره بلا إذنهم وتلاعن كافرة تحت مسلم فيما ذكر لا في المسجد ما لم يرض به (لابيت أصنام وثني) دخلدارنا بأمان أو هدنة وترافعوا إلينا فلا يلاعن فيه بلفي مجلس الحكم إذ لاأصل له في الجرمة واعتقادهم لوضوح فساده غيرصمعي ولأن دخوله معصية ولو باذنهم ولاتغليظ فيمن لايتدين بدین کدهری وزندیق بل یحلف إن لزمته یمین بالله الذیخلقه ورزقه و یعتبرالزمن بما یعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع) من الأعيان والصلحاء للاتباع ولأن فيه ردعا للكاذب (وأقله أربعة) لثبوت الزنا بهم قال ابن الرفعة ومن هنا يظهر لك اعتبار كونهم من أهل الشهادة وقد ذكر ذلك الماوردي ويعلم منه اعتبار معرفتهم لغة المتلاعنين (والتغليظات سنة لا فرض على المذهب) كما في سائر الأيمان (ويسن لقاض) ولو بنائبه (وعظهمما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع و يقرأ عليهما ـ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهمـ الآية وخبر «وحسا بكما على الله، الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل من تائب» (و يبالغ)في التخو يف (عند الخامسة) لخبر أبي داود «أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة».

(قوله للنصارى) اللامفيه بمعنى فى وكذا فى لليهود وليست للاختصاص و إلا أفاد أن الذمى مطلقا والكنيسة فيسلاعين بلاعين فى كل من البيعة والكنيسة فيسلاعين وليس كذلك (قوله إلا مابه صور) هذا ليسمين جلة ما علما تقرر (قوله بلا إذنهم) هلمنهما نحن فيه من الدخول لللاعنة فلا يدخل إلا باذنهم فان كان كذلك وامتنعوا فا يمحل بلاعنون يراجع

(قوله من الملاعنة فيه) أى المسجد (قوله في بيعة) بكسر الباء (قوله إلا مابه صورة معظمة) أى فلا يجوز وإن أذنوا في دخوله وهو الآتى بلا إذنهم أى من حيث كونه مستحقا لهم وجسدت صورة أولم توجد (قوله بلا إذنهم) أى أما به فيجوز وظاهره أنه لا بعتبر في جواز الدخول باذنهم وجود حاجتنا للدخول ولا وجود حاجتهم وقضية إطلاقه أنه يكتنى في جواز الدخول باذن واحد منهم وجود حاجتنا للدخول ولا وجود حاجتهم وقضية إطلاقه أنه يرض به) أى الزوج (قوله فلا يلاعن فيه) أى لا يجوز أخذا من قوله ولأن دخوله معصية و يحتمل أن يقال أى لا يسنّ والظاهر الأوّل حيث كان فيه صورة محرّمة (قوله كدهرى) عبارة مختار الصحاح والدهرى بالضم المسن وبالفتح اللحد قال ثعلب كلاهما منسوب إلى الدهر وهم ر بما غيروا في النسب اه وعبارة شيخنا الزيادى والدهرى بضم الدال كماضبطه ابن قاسم و بفتحها كما ضبطه ابن شهبة وهو المعطل اه وظاهرها أن فيه اللغتين وليس ممادا (قوله و يعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه) قد ينافي هذا ما تقدّم في قوله و يغلظ ولو في كافر فيا يظهر بزمان الخ فان قضيته التغليظ على الكافر بكونه بعد العصر (قوله من الأعيان والصلحاء) أى ولو كانا ذميين (قوله و يعلم منه اعتبار الخ) ليس هذا تكرارا مع ما تقدّم في قوله و المنقد في قوله و الفلة في أداء السنة .

ويسن فعلذلك بها ويأتى واضع اليدعلي الفم من ورائه كما صرح به الإمام والغزالي(وأن يتلاعنا قائمين) للاتباع ولأن القيام أبلغ في الزجر و يقعد كل وقت لعان الآخر (وشرطه) أي اللعان ليصح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ماكان أو الصورة ليدخل مايأتي في البائن ونحو المنكوحة فاسدا فلا يصح من غيره كما دلت عليه الآية ولأن غيره لايحتاج إليه لمـا من أنه حجة ضرورية (يصح طلاقه) كسكران وذمى وفاسق تغليبا لشبهة اليمين دون مكره وغير مكافولا لعان في قذفه و إن كمل بعده و يعزرعليه (ولو ارتد) الزوج (بعد وطء) أو استدخال (فقذف وأسلم في العدة لاعن) لدوام النكاح (ولو لاعن) في الردة (ثم أسلم فيها) أي العدة (صح) لتبين وقوعه في صلب النكاح (أوأصر) مرتدا إلى انقضائها (صادف) اللعان (بينونة) لتبين انقطاع النكاح بالردةفان كان هناك ولد نفاه بلعانه نفذ و إلا بان فساده وحــد للقذف وأفهم قوله فقذفوقوعه فى الردة فاو قذف قبلها صح و إن أصركما يصح بمن أبانها بعد قذفها ولو امتنع أحدهما من اللعان ثم طلبه مكن ولو قذف أربع نسوة بأربع كلمات لاعن لهن أربع مرات ويكون اللعان على ترتيب قدفهن فلو أتى بلعان واحد لم يعتــد به إلا فى حق من سماها أولا فان لم يسم بل أشار إليهن لم يعتد به عن أحد منهن و إن رضين بلعان واحــدكما لو رضي المدّعون بيمين واحــدة أو قذفهن بكامة واحدة لاعن لهنأر بع مراتأيضا ثم إنرضين بتقديم واحدة فذاك و إلا أقرع ندبا بينهن فان بدأ الحاكم بلعان واحدة بلا قرعة أجزأ ولا إثم عليه إن لم يقصد تفضيل بعضهن ، ولا يتكرر الحد بتكرير القذف و إن صرح فيه بزنا آخر لاتحاد المقذوف والحد الواحد يظهر الكذب و يدفع العار فلا يقع فى النفوس تصديقه و يكنى الزوج فى ذلك لعان واحد يذكر فيه الزنيات كلها وكذا الزناة إن سماهم في القذف بأن يقول أشهد بالله إني لمن الصادقين فما رميت به فلانة من الزنا بفلان وفلان وفلان ويسقط عنه الحد بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم لكن له إعادة اللعان ويذكرهم لإسقاطه عنه و إن لم يلاعن ولا بينة حدّ لقذفها وللرجل مطالبته بالحد وله دفعه باللعان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه فله اللعان لإسقاطه فى أوجه الوجهين بناء على أن حقه ثبت أصلا لاتبعاكها هو ظاهر كلامهم و إن عفا أحــدهم طالب الآخر بحقه ولو قذف امرأة عند الحاكم ،

(قوله و يعزر عليه) أى إن كان عميزا (قوله نفذ) أى اللعان المشتمل على النق فينتق النسبو يسقط الحد كاصرح به الا درعى (قول و إن لم يلاعن ولا ببينة) أى بالزنا .

(قوله و يسن فعل ذلك بها) و ينبغى أن يكون الفاعل لذلك في المرأة محرما لها أو أنثى فان لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استحباب ذلك (قوله و يقعد كل) أى ندبا (قوله و نحو المنكوحة فاسدا) وعليه فقوله يصح طلاقه أى بتقدير كونه زوجا فى نفس الأمر (قوله لشبهة اليمين) أى مشابهة اليمين دون الشهادة (قوله ولا لعان فىقذفه) أى غير المكاف (قوله أو استدخال) أى ولو فى الدبر ويكون لعانه للعلم بالزنا أوظنه لالننى الولد لما مر أنه لا يلحقه (قوله نفذ) أى اللعان (قوله على ترتيب قذفهن) أى ندبا حتى لو ابتدأ بالأخيرة بتلقين القاضى اعتد به فيا يظهر (قوله الافى حتى من سماها أولا) أى وابتدأ بها فى الأيمان الممس وقد يقال القياس البطلان حتى فى حق الأولى لأن ما أتى به مما يتعلق بالثلاث المباقية فاصل بين كلات اللعان وسيائتي أن الفصل بالكلام الأجنبي مضر و إن قل (قوله و يكنى الزوج فى ذلك) أى فى قوله بتكرر القذف (قوله وللرجل) أى الذى رماها بالزنا به (قوله ولو قذف امرأة) تقدم هذا الحكم بعد قول المصنف ومن زنى مرة لم يعد محصنا الخفي قوله ولو قدف فى مجلس الحكم الخ.

(قوله ثم قذفها بالزنا الاول وجب حد واحد) أي و إن قذفها بغيره وجب حد ان وهذا هو الذي يترتبعليه قولهوإن أقام بائحد الزناءين بينة الخ فالظاهر أن ماذ كرته أسقطه الكتبية من الشرح بعد إثباته بدليل إحالته عليه فما يأتي واعلم أنه إنما تعدد الحد هنا لاختـــــلاف موجــ القذفين إذ الثاني يسقط باللعان خلاف الأول فصار الحية ان مختلفين ولا تداخل عند الاختلاف (قوله فلا تحل له بعدذلك بنكاح) يعني لا يحل له نكاحهاولاوطؤها بنكاح وقوله ولا ملك عنن أي لا يحل له وطؤها علك اليمين و إن جازله تملكها (قوله في الميتن وإن أكذب نفسه) إنما ذكر هذا هناولم يؤخره عن قوله وسقوط الحد الخلايشارة إلى أنّ إ كذاب النفس له تأثير في سقوط الحد وما بعده ، وقد نبه الشارح على ذلك بقوله فلا يفيده ذلك عود حل لأنه حقه بل عود حد ونسب .

لزمه إعلام المقذوف للطالبة بحقه إن أراد بخلاف مالو أقر" له عنده بمال لايلزمه إعلامه لأن استيفاء الحدّ يتعلق به فاعلمه لاستيفائه إن أراده بخلاف المال كما من ومن قذف شخصا فدّ ثم قذفه ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد الأوّل كما علمما من و يؤخذ منه ماقاله الزركشي أنه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانيا أنه يعزر لأن العفو بمثابة استيفاءالحد والزوجة كغيرها في ذلك إن وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوّجها ثم قذفها بالزنا الأول وجب حد واحد ولا لعان لأنه قذفها بالأول وهي أجنبية و إن أقام بأحد الزنيين بينة سقط الحدان فان لم يقمها و بدأت بطلب حد قذف الزنا الأول حد له ثم الثاني إن لم يلاعن و إلا سقط عنه حد و إن بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحد الأول وسقط الثاني و إن لم يلاعن حد لقذف الثاني ثم للأول بعد طلبها بحد ه و إن طالبته بالحدّين معا فكابتدائها بالأول أو قذف زوجته ثم أبانهـا بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر فان حد " للا ول قبل القذف عزر للثاني كما لو قذف أجنبية فحد " ثم قذفها ثانيا هذا إن لم يضف الزنا إلى حال البينونة كما بحثه الشيخ لئلا يشكل بما من فما لو قذف أجنبية ثم تزوّجها ثم قذفها بزنا آخر من أن الحدة متعدد فان لم تطلب حد القذف الأول حتى قذفها فان لاعن الاول عزر للثاني كها جزم به ابن المقرى وصرح به البلقيني وغيره واقتضاه كلام الروضة و إن لم يلاعن له حد حد بن إن أضاف الزنا إلى حالة البينونة أخذا مما مر (و يتعلق بلعانه) أي الزوج و إن كذب (فرقة) أي فرقة انفساخ (وحرمة) ظاهرا و باطنا (مؤ بدة) فلا تحل له بعد ذلك بنكاح ولا ملك عين لخبر الشيخين «لاسبيل لك عليها» وفي رواية البيهقي «المتلاعنان لا يجتمعان أبدا» وكان هذا هو مستند الوالد رحمه الله تعالى في أنها لاتعود إليه ولا في الجنة (وإن أكذب) الملاعن (نفسه) فلا يفيده عود حل لائنه حقه بل عود حد ونسب لائنهما حق عليه وتجويز رفع

(قوله ارمه) أى الحاكم وقوله فأعامه أى وجوبا (قوله فعفا عنه) وليس من العفو مايقع كثيرا من المخاصمة بين اثنين والقذف فيتفق المقذوف ترك الحصومة من غير ذكر العفو أو ما في معناه إذ مجرد الإعراض لا يسقط حقه بل هو متمكن من مطالبته و إثبات الحق عليه متى شاء ولا سيما إن دلت قرينة على أنه إنما ترك الحصومة لعجزه أو خوفا من الحاكم أو نحوه وسيأتى ما يصرح بذلك عند قول المصنف ولوعفت عن الحد الخ من قوله ما دام السكوت أو الجنون الخ (قوله والزوجة كغيرها في ذلك) أى في أنه لا يتكرر بتكرر القذف وأنه لوقذفها ثم حد ثم قذفها ألم يجب لها عليه حد (قوله و إن أقام بأحد الزنيين) هذا لا يناسب قوله ثم قذفها بالأول والظاهر أن في العبارة سقطا مثل أن يقال بعد قوله لا ثن قذفها بالأول و إن قدفها بالأول والناهم أخدالزنيين الخونقل سم على حج مثل ما ذكرناه (قوله إن لم يلاعن) بخلاف الأول فان أقام بأحدالزنيين الخونقل سم على حج مثل ما ذكرناه (قوله إن لم يلاعن) بعد الروجية بغير الزنا الأول و يخص ماتقدم بالو تنكر ير القذف لغير الزوجة أو لها بزنيات بعد الزوجية أو قبلهاومع ذلك فيه نظر لما يأتى في قوله أو قذف زوجته ثم أبانها الخ (قوله مؤبدة) الزوجية أو قبلها ولا ملك عين) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كالمحرم (قوله و إن أكن منهج (قوله و إن أكن منهج (قوله و إن أكن منهج (قوله و إن أكذب) غاية على منهج (قوله ولا ملك عين) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كالمحرم (قوله و إن أكذب) غاية على منهج (قوله ولا ملك عين) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كالحرم (قوله و إن أكذب) غاية

(قوله لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة الكذب إليه ظاهرا) أى وذلك إنما يعبر عنه بأكذب نفسه بجعل نفسه منصو با . وأما رفعه و إن صح فى نفسه إلا أنه لا يؤد ي هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا أكذبته نفسه (٥١٥) إلاأن نفسه تنازعه فمااد عاه

> نفسه أي إكذابه نفسه بعيد لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة الكذب إليه ظاهرا ليترتب عليه أحكامه وذلك لايظهر إسناده للنفس وحينئذ فليس هــذا نظير ما حدّثت به أنفسها المجوّز فيه الأمران لأن التحديث يصح نسبة إيقاعه إلى إنسان وإلى نفسه كما هو ظاهر (وسقوط الحدّ) أو التعزير الواجب لها عليه والفسق (عنه) بسبب قذفها للآية وكذا قذف الزاني إن سماه في لعانه (ووجوب حدّ زناها) المضاف لحالة النكاح إن لم تلتعن ولو ذمّية و إن لم ترض بحكمنا لأنهم بعد الترافع إلينا لا يعتبر رضاهم . أما الذي قبل النكاح فسيأتي (وانتفاء نسب نفاه بلعانه) أى فيه لخبر الصحيحين بذلك وسقوط حضانتها في حقه فقط إن لم تلتعن أوالتعنت وقذفها بذلك الزنا أوأطلق لأن اللعان في حقه كالبينة وحلَّ نحو أختها والتشطير,قبـل الوطء (وإنما يحتاج إلى نني) وله (يمكن) كونه (منه فان تعذر) لحوقه به (بأن ولدته) وهوغير تام لدون مامن في الرجعية أو وهو تام (لستة أشهر) فأقل (من العقد) لانتفاء لحظتي الوطء والوضع (أو) لأكثر (و) لكن (طلق في مجلسه) أي العقد (أو) نكح صغيرا أوممسوحا أو (وهو بالمشرق وهي بالمغرب) ولم يمض زمن يمكن فيمه اجتماعهما (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه فلم يحتج في انتفائه عنه إلى لعان (وله نفيه) أي المكن لحوقه به واستلحاقه (ميتا) لبقاء نسبه بعد موته وتسقط مؤنة تجهيزه عن النافي ويرثه المستلحق ولايصح نني من استلحقه ولاينتني عنه من ولد على فراشه وأمكن كونه منه إلا باللعان ولاأثر لقول الأم حملت به من وطء شبهة أواستدخال منى غيرالزوج وإن صدّقها الزوج لأن الحق للولدوالشارع أناط لحوقه بالفراش حتى يوجد اللعان بشروطه (والنَّف على الفور في الجَّديد) لأنه شرع لدفع الضرر فأشبه الردُّ بالعيب والأخذ بالشفعة فيأتى الحاكم و يعامه بانتفائه عنه و يعذر في الجهل بالنفي أوالفورية فيصدّق بمينه فيه إن كان بمن يخني عليه عادة ولومع مخالطته للعاماء وخرج بالنني اللعان فلايعتب فيه فور وفي القديم قولان أحدهما يجوز إلى ثلاثة أيام . والثاني له النني متى شاء ولا يسقط إلا باسقاطه (ويعذر) في تأخير النفي (لعذر) ممامر" في أعذار الجمعة ، نتم يلزمه إرسال من يعلم الحاكم فا إن عجز فالإشهاد و إلا بطل حقه كغائب أخرالسيراغيرعذر أوتأخر لعذر ولم يشهد والتعبير بأعذار الجمعة هوما قاله بعض الشراح

> (قوله هذا نظيرماحدّثت به) أى المذكور في الحديث الشريف (قوله الجوّز فيه الأمران) وقد روى الحديث بالرفع والنصب اله مناوى في شرحه الكبير على الجامع (قوله إن لم تلتعن) أى تلاعن فان لاعنت سقط عنها (قوله لدون مامر") أى وهوفي المصوّر لدون مائة وعشرين وفي المضغة دون ثمانين (قوله أو وهو بالمشرق وهي بالمغرب) أى ولوكان وليا يقطع با مكان وصوله إليها لأنا لانعوّل على الأمور الحارقة للعادة ، نعم إن وصل إليها ودخل بهاحرم عليه باطنا النفي كاهوظاهر (قوله ولم يمن زمن) مفهومه أنه إذا مضى ذلك لحقه و إن لم يعلم لأحدها سفر إلى الآخر (قوله أو استدخال منى "غير الزوج) أى أومن زنا بالطريق الأولى لأن إضرار الولد بكونه ولد زنا أقوى منه بكونه من شبهة أو استدخال منى " أي أو استدخال منى " أي أو استدخال منى " أي أو استدخال منى " (قوله نعم يلزمه إرسال الح) أى و إن احتاج الرسول إلى أجرة فيدفعها حيث كانت أجرة مثل الذهاب .

بالمشرق والآخر بالمغرب متعذرا أبداكما لايخني وليس المراد من الإمكان فى قوله ولم يمض زمن يمكن الخ مجرّد مضى المدة تسع الاجتماع و إن قطع بعدمالاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية لامذهبنا و بهذا تعلم مافى حاشية الشيخ (قوله فيأتى الحاكم و يعلمه الخ) أى فالمراد بالننى المشترط فيه الفور إعلام الحاكم وليس المراد منه الننى الذى تترتب عليه الأحكام لأنه لايكون إلا باللعان .

وهذا غير مراد هنا كا لايخني وقد أشار الشارح لهذا تبعالحج بقوله وذلك لايظهر إسناده للنفس و بهذا يندفع مافي حواشي حج الشهاب سم عاحاصله أنه كما يصح نسبة الإكذاب إليه يصح إسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ ها عبارة عن شيء واحد والتغاير بينهما أمر اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ماقدمته من أنه و إن صح كل منهما إلاأن معنى أكذب نفسه غير معنى أكذبته نفسه کا پشهد بذلك الاستعمال فتأمل (قوله ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يعض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بالفعل بأن قطع بأنه لم يصل إليها في ذلك الزمن كائن قامت سنة بأنه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال إرسال مائه إليها كا نقله سم عن الشارح خلافا لحج و إلا فقد يقال إن ذلك مكن دائمًا فاونظرناإليه لم يكن اللحوقفما إذاكان أحدها

ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة أن المعتبر أعذارها وهو متجه إن كانت أضيق لكننا وجدنا من أعذارهما إرادة دخول الحمام ولوللتنظيف كما شمله إطلاقهم والأوجه أن هذا ليس عذرا للجمعة ، ومن أعذارها أكل كريه ويبعد كونه عذرا هنا ولاينافي هذا كونه عذرا في الشهادة على الشهادة كما يأتي لأن الوجه اعتبار الأضيق من تلك الأعذار (وله نفي حمل) فقد صح أن هلال بن أمية لاعن من الحمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا لأن مايظنّ حملا قديكون نحوّ ر بح لا لرجاء موته بعد علمه ليكني اللعان فلايعذر به بل يلحقه لتقصيره (ومن أخر) النني (وقال جهلت الولادة صدّق بمينه إن) أمكن عادة كأن (كان غائبا) لأن الظاهر يشهد له ومن ثم لواستفاضت ولادتها لم يصدّق (وكذا) يصدّق مدّعي الجهل بها (الحاضر) إن ادّعي ذلك (في مدّة بمكن جهله) به (فيها) عادة كأن بعد محله عنها ولم يستفض عنده لاحتمال صدقه حينتذ بخلاف ما إذا انتنى ذلك لأن جهله به إذا خلاف الظاهر ولو أخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم أصدّقه و إلا قبل بمينه (ولوقيل له) وهومتوجه للحاكم أو وقد سقط عنه التوجه إليه لعذره به (متعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم) ولم يكن له ولد آخر يشتبه به و يدعى إرادته (تعذرنفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا أوبارك عليك فلا) يتعزر النفي لاحتمال أنه قصد مجر "د مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حدّ أو نني ولد (مع إمكانه) إقامة (بينة بزناها) لأن كلا حجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البينة صدّ عنه الإجماع ولعل ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقدا للبينة (ولهما) اللعان بل يلزمها إن صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوّ بوه (لدفع حدّ الزنا) المتوجه عليها بلعانه لابالبينة لأنه حجة ضعيفة فلايقاومها ولافائدة للعانها غير هذا .

(قوله بل يلزمها إن صدقت) ظاهر هدا السنيع أنه يجوز لها اللعان و إن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله إنه لمن الكاذبين الخ وهو بعيد جدا كما لايخني و يحتمل أن قوله يلزمها تفسير قوله إن صدقت تقييدا قوله إن صدقت تقييدا للتن نفسه بالمعني الذي ذكره الشارح فليراجع و المصارح فليراجع و المسارح و المسارح فليراجع و المسارح فليراجو و المسارح و المسارح

(قوله ومقتضى تشبيههم) أى الأصحاب وقوله أن المعتبر أعذارها أى العيب والشفعة وقوله إن كانت أضيق أى من أعذار الجمعة (قوله والأوجه أن هذا ليس عذرا للجمعة) وليس من الأعذار الخوف من الحكام على أخذ مال جرت العادة بأنهم لا يفعلون إلا بأخذه لأن الترك لأجل ذلك عزم على عدم اللعان لأنه إذا أراده بعد ذلك طلب منه ذلك المال وانتظار قاض خير من المتولى بحيث لا يأخذ مالا أصلا أو دون الأول مجر "د توهم لا نظر إليه . أما لوخاف من إعلامه جورا يحمله على أخذ ماله أوقدر لم تجر العادة بأخذ مثله فلا يبعد أنه عذر (قوله ولا ينافي هذا كونه) أى أكل الكريه (قوله بل يلزمها إن صدقت) سكت عن مثل هذا في جانب الزوج لأن اللازم له بعد اللعان حد " القذف وكونه قذف غيره لا يلحقه به عار كالزنا و إنما حد " لما ارتكبه من أذية غيره ، ثم رأيت قول الشارح الآتي في الفصل الآتي : وله اللعان بل يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام لدفع حد القذف الخ وهو صريح في التسوية بينهما (قوله غيرهذا) أى قوله لدفع حد الزنا .

(فصــل)

في المقصود الأصلي من اللعان

وهونني النسب كماقال (له اللعان لنني ولد) بل يلزمه إذا علم أنه ليس منه كما مر بتفصيله (و إنعفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق أو غيره ولو أقام بينة بزناها لحاجته اليه بل هي آكد من حاجته لدفع الحد (و) له اللعان بل يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) إن طلبته هي أوالزاني (و إن زال النكاح ولا وله) إظهارا لصدقه ومبالغة في الانتقام منها (و) لدفع (تعزيره) لكونها ذمية مثلا وقد طلبته (إلا تعزير تأديب) لصدقه ظاهرا كقذف من ثبت زناها ببينة أو إقرار أولعانه معامتناعها منه لأن اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهرفلا معنى له (أولكذب) ضروري (كقذفطفلةلاتوطأ) أىلايمكن وطؤهافلالعانلاسقاطه و إن بلغتوطالبتهالعلم بكذبه فلم يلحق مها عارا بل يعزر تأديبا على الكذب لئلا يعود للايذاء ومثل ذلك مالو قال زني بك ممسوح أو ابن شهر مثلا أولرتقاء أوقرناء زنيت فيعزر للايذاء ولايلاعن وهو ظاهر عند التصريح بالفرج فان أطلق اتبجه السؤال عند دعواها عن إرادته إذ وطؤها في الدبر ممكن فيلحق العاربها و يترتب على جوابه حكمه وتعزير التأديب يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لابد من طلبها وماعدا هذبن أعنى ماعلم صدقه أوكذبه يقال له تعزير التكذيب لما فيه من إظهار كذبه بقيام العقو بة عليه وهو من جملة الستثنى منه ولا يستوفى إلا بطلب المقذوف (ولو عفت عن الحد) أو التعزير (أو أقام بينة بزناها) أو إقرارها به(أو صدّقته) فيه (ولا وله) ولاحمل ينفيه (أو سكتت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس مادام السكوت أو الجنون في الأخيرين (في الأصح) إذ لاحاجة اليه في الكل سما الثانية والثالثة لشبوت قوله بحجة أقوى من اللعان أما مع ولد أوحمل ينفيه فيلاعن جزما و إذا لزمه حد بتمذف مجنونة بزنا أضافه لحال إفاقتها أو تعزير بقذف صغيرة انتظر طلبهما بعدكما لهما ولاتحد مجنونة بلعانه حتى تفيق وتمتنع عن اللعان والثاني له اللعان في ذلك لغرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بايجاب حدالزنا عليها (ولو أبانها) بواحدة أو أكثر (أو مانت ثم قذفها) فان قذفها (بزنا مطلق أو مضاف إلى ما) أى زمن (بعد النكاح لاعن) للنني (إن كان) هناك (وله) أو حمل على المعتمد (يلحقه) ظاهرا وأراد نفيه في لعانه للحاجة اليهحينيذ كمافي صلب النكاح وحينيند فيسقط عنه حدقد فه لهاو يلزمها به حدالزنا.

(فصــل) فى المقصود الأصلى من اللعان

(قوله فى المقصود الأصلى) أى ومايتبع ذلك كامتناع اللعان فيما لوعفت عن الحد أو غير ذلك (قوله لحاجته إليه) أى نفى الوله (قوله أو لكذب ضرورى) عطف على قوله تأديب فهو إشارة إلى أن ظاهر المتن من أن هذا تعزير تأديب غير مماد لكن سيائتى فى كلامه مايصرح بائه قسم من تعزير التكذيب فالأولى عطفه على قوله لصدقه ظاهرا (قوله يستوفيه القاضى) ظاهره ولو مع وجود ولى لم يطلب اهسم على حج (قوله ولا يستوفى) أى تعزير التكذيب (قوله بما لم يضفه (١) أى برنا .

(١) قول المحشى (قوله بما لم يضفه الخ) ليس فى نسخ النهاية التي بأيدينا بما الخ اه مصححه .

[فصل]
في المقصود الأصلي
من اللعان

(قوله وهو نني النس) لك أن تنازع في كون هذا هو القصود الأصلي منه على أن الفصل مقصود للعان الزوج سواء كان لنفى ولد أوحد (قوله بل يلزمه إذ على فيه مامر قريبا (قوله إذا غلم) أي أوظن ظنا مؤكدا كمام (قوله بل يلزمه إن صدق) فيهمامرأيضا (قوله إظهارا الصدقه) أي المترتب عليه دفع عار الحية والفسق وغيرذلك وأماقو لهومبالغة فى الانتقام منها فلا يظهر له دخل في اللزوم (قوله لئلا يعود للايذاء) أى ال من شائنه الايذاء و إلافلا إيذاء في القذف المذكور أو المراد ما يحصل منه الايذاء عند الكال أو المراد مطلق الايذاء أىحتى لايعودلايذاءأحد فتائمل (قوله أو تعزير بقذف صغيرة) أي عكن وطؤها بقرينة ماقدمه إذ التى لا عكن وطؤها يستوفي · 5 1416

إن أضافه للنكاح ولم تلاعن هي كالزوجة بخلاف ما إذا انتفى الوله عنه فيحد ولا لعان (فان أضاف الزنا) الذي رماهابه (إلى ما) أي زمن (قبل نكاحه) أو بعد بينونتها (فلا لعان) جائز (إن لم يكن ولد) و يحدّ لعدم احتياجه لقذفها حينتذ كالأجنبية (وكذا) لالعان (إن كان)ولد (في الأصح) لتقصيره في الإسناد لما قبل النكاح ورجح في الصغير مقابله واعتمده الأسنوي لكون الأكثرين عليه وقد يعتقد أن الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل عليه إن علم زناها أو ظنه كاعلم ما من (إنشاء قذف) مطلق أو مضاف لما بعد النكاح (ويلاعن) حينتُذ لنفي النسب للضرورة فان أبى حدّ (ولايصح نفي أحد توأمين) و إن ترتبا ولادة مالميكن بين ولادتهما ستة أشهر لأن الله أجرى عادته بعدم اجتماع وله في الرحم من ماء رجل وولد من ماء آخر إذ الرحم إذا اشتمل على مني فيه قوة الإحبال انسد فمه عليه صونا له من نحو هواء فلا يقبل منيا آخر فلم يتبعضا لحوقا وعدمه فان نفي أحدها واستلحق الآخر أوسكت عن نفيه أونفاها ثم استلحق أحدها لحقاه وغلبوا الاستلحاق على النفى لقوّته بصحته بعد النفى دون النفى بعده احتياطا للنسب ما أمكن ومن ثم لحقه ولد أ مكن كونه منه بغير استلحاق ولم ينتف عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنفى أما إذا كان بين وضعيهما ستة أشهر على مامر في تعليق الطلاق بالحمل فهما حملان كاسيذكره فيصح نفي أحدها فقط وسيأتي أن وله أمته لاينتفي باللعان بل بدعوى الاستبراء ولوملك زوجته ثم وطئها ولم يستبرئها ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان أو احتمل كونهمن الملك فقط لم ينفه به لأن له طريقا غـيره كما لواحتمل كونه منهما و يحكم بأمية الولد حيث لحق به فاو قال الزوج قذفتك في النكاح فلي اللعان وادّعت هي صدوره قبله صدّق بيمينه ولو اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بعدها صدق بيمينه أيضا مالم تنكر أصل النكاح فتصدق بمينها أوقال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل بالغة صدق بيمينه إن احتمل صدوره في صغرها أوقال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومه لم يقبل منه لبعده أو وأنت مجنونة أو رقيقة أوكافرة ونازعته صدق بيمينه إن عهد ذلك لهما و إلا صدّقت أو وأنا صبي صدّق إن احتمل نظير مام أو وأنا مجنون صدق إن عهد له وليس لغير صاحب الفراش استلحاق مولود على فراش صحيح و إن نفاه عنه باللعان لبقاء حق الاستلحاق فان لم يصج الفراش كولد موطوءة بشبهة فلكل أحد استلحاقه ولونني الذمي ولدا

(قوله بل عليه إن علم زناها) أى بعد النكاح كا هو ظاهر فليراجع وظاهر أنه لاينتفى بهذا وظاهر أنه لاينتفى بهذا الحد الأوّل (قوله مالم أنكر أصل النكاح) في استثناء هذا على النكاح) بعدد الفرقة المؤذن باتناقهما على تقدّم نكاح مسامحة لا تخفى .

⁽ قوله إن أضافه للنكاح) أى أما لوأطلق فلاحد عليها حق تحتاج إلى إسقاطه (قوله لما قبل النكاح) أى أو البينونة (قوله في الصغير) أى في الشرح الصغير (قوله فان أبي) أى إنشاء القذف (قوله فلا يقبل منيا آخر) أى ومجىء الولدين إنما هو من كثرة الماء فالتوأمان من ماء رجل واحد في حمل واحد شرح الروض اه سم على منهج (قوله واحتمل كونه من النكاح فقط) أى بأن كان لدون ستة أشهر من الملك أولستة فأ كثر من النكاح (قوله فله نفيه) أى حيث علم أنه ليس منه (قوله أو احتمل كونه من الملك فقط) أى بأن كان لأ كثر من الملك (قوله لأن له طريقا غيره) وهو من أربع سنين من النكاح ولستة فأ كثر من الملك (قوله لأن له طريقا غيره) وهو الحلف (قوله صدّق بيمينه) أى فيعزر فقط (قوله كولد موطوءة بشبهة) ومن الشبهة النكاح

ثم أسلم لم يتبعه فى الإسلام فلومات الولد وقسم ميرائه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه فى نسبه و إسلامه وورثه وانتقضت القسمة ولوقتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحدّ والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بطرة إسلام أوعتق أو رق في القاذف أو المقذوف .

(ڪتاب العدد)

جمع عدّة من العدد لاشتهالها على أقراء أو أشهر غالبا وهي شرعا مدّة تتربص فيها الرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتعبد، وهو اصطلاحا ما لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها فقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لأنها ليست من العبادات المحضة غير ظاهر أو لتفجعها على زوج مات وأخرت إلى هنا لترتبها غالبا على الطلاق واللعان وألحق الإيلاء والظهار بالطلاق لأنهما كاناطلاقا وللطلاق تعلق بهما. والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع، وهي من حيث الجلة معلومة من الدين بالضرورة كههو واضح وقولهم لا يكفر جاحدها لأنها غير ضرور يقيظهر حمله على بعض تفاصيلها وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط وكررت الأقراء الملحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحدا استظهارا واكتف للنسب عن الاختلاط وكررت الأقراء الملحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحدا استظهارا واكتف بها مع أنها لا تفيد يقين البراءة لأن الحامل تحيض لكونه نادرا (عدة النكاح ضربان الأوّل متعلق بفرقة) زوج (حي بطلاق أو فسخ) بنحو عيب أو انفساخ بنحو لعان لأنه في معني الطلاق المنصوص عليه وخرج بالنكاح الزنا فلا عدّة فيه اتفاقا ووطء الشبهة فانه ليس على ضربين إذ لا يكون عليه وخرج بالنكاح الزنا فلا عدّة فيه اتفاقا ووطء المشبهة فانه ليس على ضربين إذ لا يكون كاملة ولوزنا منها فتلزمها العدّة ،

(ڪتاب العدد)

(قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل (قوله عبادة كان) أى كصلاة وقوله أوغيرها كعدة في بعض أحوالها (قوله لايقال فيها) أى العدة (قوله وللطلاق تعلق بهما) أى وذلك لأنه إذا مضت المدة في الإيلاء ولم يطالب طولب بالوطء أوالطلاق فإن لم يفعل طلق عليه القاضى على مامم و إذا ظاهم ثم طلق فورا لم يكن عائدا ولا كفارة (قوله استظهارا) أى طلبا لظهور ماشرعت لأجله وهو براءة الرحم (قوله واكتفي بها) أى الأقراء (قوله لأن الحامل) تعليل للنفي (قوله لكونه) أى حيض الحامل (قوله عدة النكاح) أى الصحيح اه حج وأما الفاسد فان لم يقع فيه وطء شبهة وهو ليس ضر بين بل ليس فيه إلامافي فرقة الحي كما يأتي (قوله وهو ما لايوصف بحل) وفي نسخة وهو كل مالم يوجب فيه إلامافي فرقة الحي كما يأتي (قوله وهو ما لايوصف بحل) وفي نسخة وهو كل مالم يوجب على الواطيء حدا و إن أوجبه على الموطوءة كوطء مجنون الخ وهذا الحد أولى لأنه يرد عليه الأول وطء من أكره على الزنا فانه لايوجب الحد ومع ذلك تجب العدة به اه سم على حج وطء من أكره على الزنا فانه لايوجب الحد ومع ذلك تجب العدة به اه سم على حج لكن في حج بعد أو مجنون أو مماهق أو مكره كاملة اه ومثله في شرح الروض وهو صريح في وجوب العدة بوطء المكره لعدم وجوب الحد عليه و

كتاب العدد

(قوله وهو اصطلاحا ما لايعقل معناه) قال الشهاب سم لعل في حده مساعة اه أي لأن الذي لايعقل معناه فيعباراتهم هو التعبد به لانفس التعبد (قوله فلاعدة فيه) هـ ذا ليس من جملة ما أفهمه المتن كالانحني (قوله وهو كل مالم يوجب على الواطي عدد الخ) يرد عليمه المكره على الزنا الآتى و عثلهذا عبرحج لكن ذاك بختار أن المكره كالمجنون والمراهق وفى بعض نسخ الشارح بدل هـذا مانصه: وهو مالا يوصف يحلولاحرمة وإن أوجب الحد على الموطوءة اه والأول أولى و إن أورد عليه ما ذكر

(قوله بذكر متصل و إن كان زائدا) وفي نسخة بذكر متصلأصلي أوزائد علىما ادعاه الزركشي ولعلل وجهه الاحتياط لاحتمال الإحبال منه كاستدخال المني ولوفي دبر الخ (قوله ويؤخذ من ذلك أنه لوأكره الخ) انظر ماوجه الأخذ (قوله لأنا لانعرف كونه منه) قضيته أنه لوعلم كونه منه يلحقه وينافيه قضية التعليل الثاني على أنه لايناس ما الكلام فيه من الاستدخال (قوله ووطء الأب) هو بالنصب عطفا على وطء الشبهة.

لاحترام الماء وفي معنى الطلاق ونحوه مالو مسخ الزوج حيوانا (وإنما تجب بعد وطء) بذكر متصل وإن كان زائدا وهو على سنن الأصلى ولعل وجهه الاحتياط لاحتمال الإحبال منه كاستدخال المني ولو في دبر من نحو صي تهيأ للوطء كما أفتى به الغزالي وخصى وإن كان الذكر أشل خلافا للبغوى أو تيةن براءة رحمها قبل الطلاق كائن علقه بها أما قبله فلاعدة للا ية كزوجة مجبوب لم تستدخل منيه ومحسوح مطلقا إذ لايلحقه الولد (أو) بعد (استدخال منيه) أى الزوج الحترم وقت إنزاله ولا أثر لوقت استدخاله كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن نقل الماوردي عن الأصحاب اعتبار حالة الإنزال والاستدخاله كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن نقل الماوردي عن الأصحاب بالحال أو أنزل في زوجته فساحقت بنته مثلا فأتت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على بالحال أو أنزل في زوجته فساحقت بنته مثلا فأتت بولد لحقه و يؤخذ من ذلك أنه لو أكره على في وسيطه ولأنه وطء محرم ويفارق وطء الشبهة بأن ثبوت النسب فيه إنما جاء من جهة ظنّ الواطئ في وسيطه ولأنه وطء محرم ويفارق وطء الشبهة بأن ثبوت النسب فيه إنما جاء من جهة ظنّ الواطئ من لحوقه به ضعيف وشمل كلام المصنف من الحبوب لأنه أقرب للعاوق من مجرد إيلاج قطع فيه بعدم الإنزال وقول الأطباء المواء يفسده فلا يتائى منه وله ظنّ لاينافي الإمكان على أنه لو قيل بائه مي حملت منه تبينا عدم تائير المواء فيه ،

(قوله لاحترام الماء) أي في المجنون حقيقة وفي المراهق حكما لكونه مظنة الإنزال (قوله مالو مسخ الزوج حيوانا) أي فتعتد عدة الطلاق (قوله وهو على سنن الأصلي) أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به و إن كان فيه قوّة (قوله تهيأ للوطء) ويشترط في الموطوءة أيضًا تهيؤها للوطء اه شيخنا زيادي وسم على منهج عن مر وقال إن مر عبرعمن لم يتهيأ منهمابابن سنة ونحوهاوقضية تخصيص الشارح بالصيعدم اشتراطه في الصبية إلاأن يقال أراد بالصبي مايشمل الصبية فليراجع (قوله كائن علقه بها) أى براءة الرحم (قوله أما قبله) أى الوطء (قوله لم تستدخل منيه) أي علم ذلك أما لو لم يعلم عدم استدخاله كأن ساحقها ونزل منيه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة و يلحق به النسب وتنقضي عدتها بالحمل الحاصل منه كما يعلم مما يا تني الشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ الخ (قوله وممسوح) أي وكزوجة ممسوح الخ وقوله مطلقا أي استدخلت ماءه أولا وظاهره و إن ساحتها حتى نزل ماؤه في فرجها (قوله و يؤخذ من ذلك) أي من كونه محترما وقت الإنزال وقد يقال في الأخــن من ذلك نظر لأن من يقول بلحوق النسب يجعل ذلك الني محترما لعــدم إيجاب الوطء المحصل له الحد" (قوله فحملت منه) أي بائن لم يعلم وطؤها من زوج أو شبهة و يمكن كون الولد من ذلك الوطء (قوله لم يلحقه الولد) أى ولا عدة سم عن مر على حج (قوله ويفارق وطء الشبهة) أي حيث لحق به النسب ووجبت العدة (قوله ووطء الأب جارية ابنــه) أي أو وطء الشخص أمته المشتركة أو الكاتبة أو المبعضة للعلة المذكورة (قوله وما ذكره المتولى من لحوقه) أى الولد وقوله ضعيف أي ومع ضعفه هو مقتضى تعريف الشبهة با نها كل وطء لاحد فيه (قوله وقول الأطباء) راجع لاستدخال المني".

لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استمنى بيد من يرى حرمته فالأقرب عدم احترامه ، وتجب عدّة الفراق بعد الوطء (وإن تيقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ صغيرا أو الموطوءة صغيرة لعموم مفهوم قوله تعالى _ من قبل أن تمسوهي _ وتعو يلا على الإيلاج لظهوره دون المني المسبب عنه العاوق لحفائه فأعرض الشرع عنه واكتنى بسببه وهو الوطء أو دخول المني كا أعرض عن المشقة في السفر واكتنى به لأنه مظنتها (لا بخاوة) مجردة عن وطء واستدخال مني محترم ومن بيانها في الصداق فلا عدة فيها (في الجديد) لمفهوم الآية وما جاء عن على وعمر رضى الله عنهما من وجو بها منقطع والقديم تقام مقام الوطء (وعدة ورا حاملا وما جاء عن على وإن اختلفت وتطاول مابينها (ثلاثة) أى من الأقراء وكذا لوكانت حاملا من زنا إذ حمل الزنا لاحرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كا نقلاه وأقراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأقراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأقراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأقراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأقراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأوراه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقو بتهابسببه نقلاه وأوراء أله ولي علي المنه وجواز وطء الزوج الما أمامن حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج الما أمامن حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج الما أمام والمياه والماله والمياه و

(قوله لفهوم الآية) الظاهر لمنطوقها كما لايخني .

(قوله لم يبعد) لكن هذا لايرد على الأطباء لأنهم لايعترفون بأن الولد منه بل يزعمون أنه من غيره كنونا أو شبهة (قوله من يرى حرمته) كالشافعي (قوله فالأقرب عدم احترامه) أي فلا يثبت النسب به وظاهره و إن كان ذلك لخوف الزنا وهوظاهر وفيسم على حجمانصه قولهوالأقرب الأول الخ ويفارق أستنزاله بالاستمتاع بنحو الحائض بأنها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليد فانه حرام في نفسه كالزنا ولا ينافي كونه حراما في نفسه أنه قد يحل إذا اضطر له بحيث لولاه وقع في الزنا لأن الحل حينئذ بتسليمه عارض مر اه (قوله لكونه علق الطلاق بها) أي براءة الرحم (قوله فوجدت) أي بأن حاضت بعد التعليق (قوله أو لكون الواطي صغيراً) أي يمكن وطؤه (قوله والموطوءة صغيرة) أي يمكن وطؤها (قوله لا بخلوة) وعليه فاو اختلى بها ثم طلقها فادّعت أنه لم يطأ لتتزوج حالا صدقت بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح و إن ادّعي الزوج الوطء ولوادّعي هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلاقه إلانصف المهر صدق بيمنه ، وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لاعترافها بالوطء وتقدم قبيل الإيلاء التصريح به في كلام المصنف حيث قال و إذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وأنكرت صدقت بيمينها أنه ماوطُّها (قوله وعدة حرَّة) مســتأنف (قوله وكذا لوكانت حاملًا ﴾ أي فانها تعتد بثلاثة أقراء (قوله ولم يمكن لحوقه بالزوج) أي بأن ولد لأ كثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كائن كان مسافرا بمحل بعيد ومفهومه أنه لو أمكن لحوقه به بآن ولدته لدونستة أشهر من نكاح الثانى ودونأر بع سنين منطلاق الأوّل حكم بلحوقهالا ول و ببطلان نكاح الثاني و يصرح به قول المصنف الآتي ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكائنها لم تنكح (قوله أى من حيث صحة نكاحها) صريح في أن حمل الزنا لا يقطع العدة وقد يرد عليه ما مر في فصل الطلاق سنى و بدعى من قوله ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زناووطئها لآنها لاتشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه ومحله فيمن لم تحض كما هو الغالب أما من تحيض حاملا فتنقضي عدتها بالأقراء كما ذكراه في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه إذ لانطو يل حينتذ فاندفع ما أطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما اه وقدَّمنا ثم أنه يمكن حمل ما تقدم على حمل من زنالم يسبقه حيض.

(قوله ولو أقرت بأنها من ذوات الأقراء الخ) هل مثله مالو أقرت بأنها من ذوات الأشهر ثم أكذبت نفسها وقضية التعليل الآتى في المسئلة الآتية عقب هذه أنها تقبل فليراجع (قوله لكن المراد هنا) أي في هذا الباب بناءعلى الأظهر الآتي حتى يتأتى قوله المحتوش وكان الأولى إسقاط لفظ المحتوش ليتاتى كلام المصنف الآتى (قوله وهو في زمن الطهر أظهر) وسيائتي وجهه في الشرح قريبا (قوله في المتن انتقال من طهر الخ) فيه تسمح والراد طهر تنتقل منه إلى حيض كا سنه الحلال.

فيحمل على أنه من شبهة فان أتت به للإمكان منه لحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف عنه إلا بلعان ولو أقرت بأنها من ذوات الأقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لم يقبل لأن قولها الأول يتضمن أن عدّتها لاتنقضي بالأشهر فلايقبل رجوعها فيه بخلاف مالو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة فيه و إن خالفت عادتها ولو التحقت حرّة ذميــة بدار الحرب ثم استرقت كملت عدّة حرّة في أوجه الوجهين (والقرء) بضم أوّله وفتحه وهو أكثر مشترك بين الطهر والحيض كا حكى عن إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطهر) المحتوش بدمين كا قاله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذ القرء الجمع وهو في زمن الطهر أظهر (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حيضة ثالثة) لإطلاق القرء على أقل لحظة من الطهر وإن وطيُّ فيه ولأن إطلاق الثلاثة على اثنين و بعضالثالث شائع كما في _الحج أشهرمعاومات_ أما إذا لم يبق منه ذلك كأنت طالق آخر طهرك فلا بدّ من ثلاثة أقراء كوامل (أو) طلقت (حائضا) و إن لم يبق من زمن الحيض شيء فتنقضي عدّتها بالطعن (في) حيضة (رابعة) إذ مابقي من الحيض لايحسب قرءا قطعا لأن الطهو الأخير إنما يتبين كماله بالشروع فما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعــد الطعن في الحيضة الثالثة في الأولى وفي الرابعــة في الثانية إذ لا يتحقق كونه دم حيض بدون ذلك وعلى هذا فهما ليسا من العدة كزمن الطعن على الأول بل يتبين بهما كالها فلا تصح فيهما رجعة وينكح نحو أختها وقيل منها وسكت المصنف عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسبانه من العدة وهو قضية كلامه أيضا في الحال الشاني في اجتماع عد تين (وهل يحسب) زمن (طهر من لم تحض) أصلا (قرءا) أو لا يحسب (قولان بناء على أن القرء) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأفصح أو (طهر محتوش) بفتح الواو (بدمين) حيضتين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثماني) من المبنى عليه (أظهر) فيكون الاظهر في المبنى عمدم حسبانه قرءا فاذا حاضت بعده لم تنقض عد تهما إلا بالطعن في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما من أن القرء الجمع والدم زمن الطهر ينجمع في الرحم وزمن الحيض ينجمع بعضه ويسترسل بعضه إلى أن يندفع الكل وهنا لاجمع ولاضم ولاينافي مارجح هنا ترجيحهم وقوع الطلاق

(قوله فيحمل على أنه من شبهة) أى منها (قوله وزعمت) أى ادّعت (قوله و إن خالفت عادتها) يعنى أن قولها أنا لا أحيض فى زمن الرضاع بنته على عادتها السابقة ودعواها الآن أنها تحيض ليس متضمنا لنفيها الحيض فى زمن الرضاع السابق لجواز تغير عادتها فتكون صادقة فى كل من القولين بخلاف ماتقدم من أنها لو أقرت بكونها من ذوات الأقراء ثم كذبت نفسها مناف لدعواها الأولى لائن معنى قولها أنا من ذوات الحيض أنه سسبق لها حيض وقولها أنا من ذوات الحيض أنه سسبق لها حيض وقولها أنا من ذوات الائهم معناه أنه لم يسبق لها حيض وها متنافيان (قوله ولو التحقت) أى وهى مطلقة (قوله ثم السترقت) أى قبل تمام عدتها (قوله وهو فى زمن الطهر أظهر)أى فرجح القول به على القول بأن المراد به الحيض (قوله أما إذا لم يبق منه ذلك) أى لحظة (قوله وقيل منها) أى العدة (قوله وظاهر كلام الروضة الخ) معتمد (قوله عدم حسبانه من العدة) أى فلا بد من ثلاثة أقراء بعده .

حالا فما لوقال لمن لم تحض أنت طالق في كل قرء طلقة لأن القرء اسم للطهر فوقع الطلاق لصدق الاسم. وأما الاحتواش هنا فأنما هو شرط لانقضاء العــــة ليغلب ظنّ البراءة (وعدّة) حرّة أوأمة (مستحاضة) غـمر متحرة (بأقرائها المردودة) هي (إليها) حيضا وطهرا فترد معتادة لعادتها فيهما وعمزة لتمييزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعـــ تبها تسعون يوما من ابتــداء دمها إن كانت حرة لاشتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا (و) عدّة حرّة (متحيرة بثلاثة أشهر) هلالية ، نعم إن وقع الفراقأثناء شهرفان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما عدّ قرءا لاشتماله على طهر لامحالة فتعتد بعده بهلالين و إلا ألغى واعتدت من انقضائه بثلاثة أهلة ، و يؤخذ من التعليل أنه يشترط في هذا الأكثر أن يكون يوما وليلة فأكثر (في الحال) لاشتمال كل شهر على ماذكر وصرها لسنّ اليأس مشقة عظيمة و به فارق الاحتياط في العبادة إذ لاتعظم مشقته (وقيل) عدّتها بالنسبة لحلها للازواج لالرجعة وسكني ثلاثة أشهر (بعد اليأس) لأنها قبله متوقعة للحيض المتيقن ، هذا كله إن لم تحفظ قدر دورها و إلا اعتدت بثلاثة منها كما ذكره في الحيض سواء أكانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل ، وكذا لوشكت في قدر أدوارها ، ولكن قالت أعلم أنها لاتجاوز ستة مشلا أخذت بالأكثر وتجعل الستة دورها ، ذكره الدارمي ووافقه النووي في مجموعه في باب الحيض وهو المعتمد ، و بما تقرر علم أن الأشهر ليست متأصلة في حق المتحيرة ، ولكن يحسب كل شهر في حقها قرءا بخلاف من لم تحض والآسة حيث كملان المنكسر كما سيأتي. أما من فيها رق فقال البارزي تعتد بشهر ونصف ، وقال البلقيني : هـذا قد يتخرّج على أن الأشهر أصل في حقها وليس بمعتمد فالفتوى على أنها إذا طلقت أوّل الشهر اعتدت بشهرين أو وقد بق أكثره فبباقيه . والثاني أودون أكثره فبشهرين بعد تلك البقية وهذا هو المعتمد. قال الأذرعي: قضية كلام المصنف وغيره أن المجنونة التي ترى الدم لاتعتد بالأشهر بل بالأقراء كالعاقلة ، وقد أطلقوا الكلام على المتحيرة بأن المجنونة تعتــ بالأشهر كالصغيرة وهــ ذا هو الأصح لكن يتعــين حمــ له على حالة انبهام زمن حيضها وعدم معرفقه ، إذ غايتها أن تكون حينئذ كالمتحيرة . أما اذا عرف حيضها فتعتب به (و) عدّة أمة حتى (أم ولد ومكاتبة ومن فيها رق) وإن قال (بقرأين)

(قوله و يؤخذ من التعليل) هوقوله لاشتماله على طهر ولم يذكر حج هذا الأخذ وفى أخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما ولحظة علم منه أن بعض ذلك طهر إذ لوفرض فيه حيض فغايته خمسة عشر يوما وما زاد عليها طهر وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم أن يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز أن يكون الطهر لا يتم إلا بمضى ومن الشهر الذي يليه (قوله و بما تقرر علم الحني) معتمد (قوله ليست متأصلة في حق المتحيرة) أي وعليه فاو طلقت وقد بق دون خمسة عشر يوما ألفت ما بق من الشهر واعتدت بعده بثلاثة أشهر نظير ما يأتى في الأمة (قوله أو وقد بق أكثره) أي بأن يكون ستة عشر يوما وليلة فأكثر على مامي له في قوله و يؤخذ من التعليل أنه لايشترط في هذا الأكثرالي (قوله والثاني) أي والشهر أن المجنونة الح قالباء زائدة (قوله بأن المجنونة تعتد بالأشهر) أي و إن لم تكن متحيرة (قوله أما إذا عرف حيضها) أي المجنونة زمن الجنون أي بأن اطلع على حيضها في زمنه وعرف بأنه حيض بعلامات تظهر لمن رآه .

(قوله فعرتها تسعون يوما) لعل الصورة أن الدم لم يبتدئها إلا بعرة الطلاق و إن لزم عليه قصور إذ لوكانت الصورة أعم من ذلك أشكل فيا إذا طلقت في أثناء شهر كان الدم عليها من أوله فانها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه دمان، وقضية ما من حسبان مابق منه بقرء ثم رأيت مسبانه بقوء قال إلا أن عنع منه نقل .

(قوله والعبرة في كونها حرّة أوأمة) سيأتي أنه لاعبرة بظنهفي كونها أمة فالصواب إسقاط قوله أوأمة وهوتابع فيه حج لكن ذاك يذهب إلىأن الظنّ يؤثرفيها (قوله فما يظهر) الأولى حـــذفه لاغناء قوله فما بأتى وهو الوجه عنه (قوله اعتدت بقرء) أى لزوج مثلا سابق أو لاحق كما هو ظاهر فليراجع (قـوله ولحقه) يعني الولد كما هو مصر"ح به في التحفة ، ولعل الكتبة أسقطته من الشارح .

لأن القنّ على نصف ماللحر وكمل القرء لتعذر تنصيفه كالطّلاق وليس هذا من الأمور الجبلية التي تتساو يان فيها لأن مازاد على القرء هنا لزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطاوبة في الحرة أكثر فخصت بثلاثة ، نعم لوتزوّج لقيطة ثم أقرّت بالرق ثم طلقها اعتــدت عدة حرة لحقه أومات عنها اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدّة رجعة) بفتح العين بلفظ المصدر (كملت عدة حرّة في الأظهر) لأن الرجعية زوجة في أكثر الأحكام فـكائنها عتقت قبل الطلاق. والثانى تتم عدّة أمة نظرا لوقت الوجوب (أو) عتقت في عدّة (بينونة) أو وفاة (فأمة) أى فلتكمل عدّة أمة (في الأظهر) لأن البائن ومن في حكمها كالأجنبية . والثاني تتم عدة حر"ة اعتبارا بوجود العد"ة الكاملة قبل تمام الناقصة . أما لوعتقت مع العدة كائن علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعتد بعدة حرة قطعا ، والعبرة في كونها حرة أوأمة بظنّ الواطيء لا بما في الواقع حتى لو وطي و أمة غيره ظانا أنها زوجته الحر"ة اعتدت بثلاثة أقراء أوحر"ة ظانا أنها زوجته الأمة أوأمته فكذلك فما يظهركما هوقضية المنقول وهو الوجه. وقال في الشرح الصغير المشهور القطع به و إن جرى بعضهم على خلافه ولو وطي وأمته يظنّ أنه يزنى بها اعتـــدت بقرء لحقه ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحد كما يأتى لعدم تحقق المفسدة بل ولايعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره ، نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح ، وكذا كل فعل أقدم عليه ظانا أنه معصية فاذا هوغيرها أي وهو مما يفسق به لوارتكبه حقيقة (و) عدة (حرة لم تحض) لصغرها أولعلة أوحيلة منعتها رؤية الدم أصلا،

(قوله تتساويان) أي الحرّة والأمة (قوله فخصت) أي الحرّة وقوله لحقه أي الزوج (قوله بفتح العين) إنما ضبطها بذلك إشارة إلى أنّ هذه النسخة أوضح من التي وجد فيها رجعية (قوله ومن في حكمها) أي عدة الوفاة (قوله أوأمته فكذلك) أي فتعتد بثلاثة أقراء إلا أن هذا لا يتفرّع على ماقدّمه من أن العبرة بظن الواطي وكان الأولى جعله مستأنفا كان يقول لكن لو وطي ور"ة ظانا أنها زوجته الأمة الخ. والحاصل أن العبرة بالحرّية إما في نفس الأمر أو بظن الواطئ وفي سم على حج: فرع وطي أمة لغيره يظنها أمته اعتدت بقرء واحد روض اه وقول ابن قاسم اعتدت أى استبرأت بقرء الخ (قوله اعتدت بقرء) يتأمل وجهه فانها أمته في نفس الأمر ومن في بها بحسب الظاهر وكل منهما لايقتضي وجوب عدة فلعل المراد أنها تعتمد بذلك لحقه إذا كانت مزوّجة فيحرم على زوجها وطؤها قبل الاستبراء وأنه لايجوزله تزويجها إذا كانت خلية قبل الاستبراء أيضا وانظر أيضا ماوجه التقييد بالقرء مع أن عدّة الأمة قرآن .إلا أن يقال أراد بالعدّة هنا الاستبراء (قوله عقاب الزاني) أي لأنها أمته في نفس الأمر و إن أثم بالأقراء (قوله وكذا كل فعل) أي يفسق به (قوله فاذا هو غيرها) هذا يشكل عليه مالو زوّج أمة مورثه ظانا حياته فبان ميتا فانه صحيح مع أن إقدامه على العقد حرام لأنه تصرّف في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضي الفساد وتعاطى العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه أنه يفسق به فلايصح إن قلنا تزويجه بالولاية على المرجوح ومالوزو جموليته بعد إذنها ظانا أنه لاولاية له كائن زوّج أخته ظاناحياة والده فبان خلافه. اللهم إلاأن يمنع أن تعاطيه ذلك كبيرة فلايفسق به على أن المعتمد في تعاطى العقود الفاسدة أنه ليس كبيرة خلافا لحبج لكن هذا لايرد لأن القائل بفسقه إنما هو لإقدامه بالتصرف فما يعتقده لغيره.

أو ولدت ولم تردما (أو يئست بثلاثة أشهر) بالأهلة للآية هذا إن انطبق الفراق على أوّل الشهر بتعليق أو غيره لقوله تعالى _ واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن _ أى فعدّتهنّ كذلك فحذف المبتدأ والحبر من الثانى لدلالة الأوّل عليــه ومر في السلم أنه لوعقد في اليوم الأخير من الشهر كصفر وأجل بشـ لاثة أشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادي أو جمادي فقط حل الأجل بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشيء من جمادي الآخرة ومثله يجيء هنا (فان طلقت في أثناء شهر فبعده هلالان وتكمل) الأوّل (المنكسر) و إن نقص (ثلاثين) يوما من الرابع وفارق مامر في المتحيرة بأن التكميل ثم لا يحصل الغرض وهو تيقن الطهر بخلافه هنا لأن الأشهر متأصلة في حق هذه (فان حاضت فيها) أي أثناء الأشهر (وجبت الأقراء) إجماعاً لأنها الأصل ولم يتم البدل ولا يحسب مامضي للأولى بأقسامها قرءا كما مر وخرج بفيها بعدها فلا يؤثر فيه الحيض (و) عدة (أمة) يعني من فيها رق لم تحض أو يئست (بشهر ونصف) لإمكان التبعيض هنا بخلاف القرء إذ لايظهر نصفه إلا بظهور كله فوجب انتظار عدم الأشهر ورجحه جمع لعموم الآية (ومن انقطع دمها لعلة) تعرف (كرضاع ومرض) و إن لم يرج برؤه كما شمله إطلاقهم خلافا لما اعتمده الزركشي (تصبرحتي تحيض) فتعتد بالأقراء (أو)حتى (تيأس ف)تعتد (بالأشهر) و إن طالت المدّة وطال ضررها بالانتظار لأن عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في المرضع رواه البيهتي بل قال الجويني هو كالإجماع من الصحابة رضي الله عنهم (أو) انقطع (لالعلة) تعرف (فكذا) تصبر لسن اليأس إن لم تحض (في الجديد) لأنها لرجائها العود كالأولى ولهذه ولمن لم تحض أصلا و إن لم تبلغ خمس عشرة سنة باستعجال الحيض بدواء .

(قوله أو ولدت ولم تردما) أى قبل الحمل اه سم على حج واطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي ع ما يوافق إطلاق الشارح وعبارته قوله لم تحض هو شامل كا قاله الزركشي نقلاعن الروضة لمن ولدت ولم ترنفاسا ولاحيضا سابقا فأنها تعتد بثلاثة أشهر حيث طلقت بعد الولادة (قوله لأن الأشهر متأصلة) أى أحيلة لايدل عن شيء (قوله ولا يحسب مامضي للأولى) أى من لم تحض (قوله فلا يؤثر فيه الحيض) بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتي اه حج وقوله كا يأتي أى في قوله فعلى الجديد الخ (قوله يعلى من فيها رق) أى و إن قل (قوله خلافا لما اعتمده الزركشي) لعله يقول إن عدتها ثلاثة أشهر إلحاقا لهما بالآيسة (قوله فتعتد بالأشهر) انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة إلى اليأس أم ينقضي بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الأول اه عميرة وهل مثل الرجعة النفقة أم لا فيه نظر أيضا والأقرب الأول لأن النفقة تابعة للعدة وقلنا ببقائها وطريقه في الحلاص من ذلك أن يطلقها بقية الطلقات الثلاث (قوله ولمن المنقدة أصلا) أفهم تخصيص جواز الاستعجال بهاتين حرمة استعجال الحيض على غييرها لمن تحيض كل شهرين مثلا فأرادت استعجال الحيض بدواء لتنقضي عدتها فيا دون الأقراء المتعادة فليراجع ولعله غير مماد .

حاضت وولدت ولم تردما تعتد بالأشهر لأن أو يقدر بعدها نقيض ماقبلها ويقتضى أيضا أن الحكم فما إذا رأت دم النفاس يخالف ما إذا لم تره ، وفي القوت مانصه : فرع لو ولدت ولم ترحيضا قطولا نفاسا ففي عدتها وجهان أحدها بالأشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن إلى أن قال والثاني أنها من ذوات الأقراء وصححه الفارقي فعلى هذا هي كمن انقطے دمها بلا سبب ظاهر اه فالشارح من يختار الوجه الأوّل لكن يبق الكلام في صحة العطف فتأمل (قوله ولايحسب مامضي للاولى بأقسامها) أى بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة إلها والأولىمن لمتحض والثانية من أيست (قوله فلا يؤثر فيه الحيض) أي بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الثانية كايأتي كذافي التحفة فكان على الشارح أن يذكره ولعله سقط من الكتبة (قوله فوجب انتظار عدم الدم) لعل عدم محرف عن عود كا هو كذلك في التحفة

(قوله بل قال الجوين الخ) انظر هذا الاضراب مع أنه لايتم الدليل إلا بمضمونه إذ قول الصحابي ليس حجة عندنا إلا إن سكت عليه الباقون بشرطه فيكون إجماعا سكوتيا.

ليس في محله (قوله المعلق طلاقها) هو برفع المعلق نائب الفاعــل (قوله أو قرأين) أى فها إذالم يتقدم لها حيض أصلا وإلا فقد مرأنه يحسب لها مامضي قرء وعليه فقد عت العدة مدين القرأين فلا تحتاج إلى ثلاثة أشهر و بجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خـلاف مامر (قوله في الباب الثاني) أي من كلام ابن القرى وهو قوله و إن نكحت أى فاسدا بعدد قرأين ووطئت ولم يفرق بينهما إلى مضى سنّ اليأس أتحت الأولى أي عدة الزوج الأولكا هوالفرض بشهر واعتدت للشبهة أي للنكاح الفاسيد (قوله وأجاب الوالد الخ) وقد يجاب أيضا بالفرق بين المسئلتين بائن الصورة هنا أنه تبين بباوغهاسن اليأس وانقطاع حيضها قبل فراغ العدة أنهاليست من ذوات الا وراء بخلافها ثمفان الصورة أنهاحاضت بعد القرأين وإعامنع من حسبان الأقراء مانع خارجی هو قیام النکاح أوالشبهة بل قد يقال إن هذا أولى من جواب والد

ومن زعم أنذلك استعجال للتكليف وهو ممنوع ليس فى عله كما لا يخفى (وفى القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تتر بص تسعة أشهر) ثم تعتد بثلاثة أشهرلتعرف براءة الرحم إذ هي غالب مدّة الحمل (وفي قول) قديمأيضا تتربص (أربع سنين) لأنها أكثر مدّة الحمل فتتيفّن براءة الرحم ثم إن لميظهر حمل (تعتد بالأشهر) كما تعتد بالأقراء المعلق طلاقها بالولادة مع تيقن براءة رحمها (فعلى الجديد لوحاضت بعد اليأس فى الأشهر) الثلاثة (وجبت الأقراء) لأنها الأصل ولم يتم البدل و يحسب ما مضى قرءا قطعا لاحتواشــه بدمين (أو) حاضت (بعــدها) أى الأشهر الثلاثة (فأقوال أظهرها إن نكحت) زوجا آخر (فلا شيء) عليها لأن عدّتها انقضت ظاهرا ولا ريبة مع تعلق حق الزوج بها (و إلا) بأن لم تنكح غيره (فالا قراء) واجبة في عدَّتها لتبين عدث يأسها وأنها يمن يحضن مع عدم تعلق حق بها . والثاني تنتقل إلى الأقراء مطلقا لما ذكر . والثالث المنع مطلقا لانقضاء العدّة ظاهرا ولوحاضت الآيسة المنتقلة إلى الحيض قرءا أو قرأين ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر ، قال ابن المقرى كذات أقراء أيست قبل تمامها ، واعترض بائن المنقول خلافه كما سيأتى في أوائل الباب الثاني . وأجاب الوالدرحمه الله تعالى بأنه إنما اعتد هناك بما وجدمن الا قراء لصدور عقد النسكاح بعدهو إن كان فاسدا ، والنكاح مقتض للاعتداد بما تقدمه من الا قراء أوالأشهر (والمعتبر) في اليأس على الجديد (يأس عشيرتها) أي نساء أقار بها من الأبوين الأقرب إليها فالأقرب لتقار بهنّ طبعا وخلقا و به اعتبار نساء العصبة في مهر المثل لأنه لشرف النسب وخستـــه و يعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهنّ ورجحه فىالمطلب ومن لاقر يبة لهما تعتبر بما فى قوله (وفى قول) يأس (كل النساء) في كل الأزمنة باعتبار ما يبلغنا خبره و يعرف (قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم) لبناء العدّة على الاحتياط وطلب اليقين وحدّدوه باعتبار مابلغهم باثنتين وستين سنة وفيه أقوال أخر أقصاها خمس وثمانون وأدناها خمسون وتفصيل طرو الحيض المذكور يجرى نظيره في الأمة أيضا ولو رأت بعدسنّ اليأس دما يمكن أن يكون حيضا صار أعلى سنّ اليأس زمن انقطاعه الذي لاعود بعضه و يعتبر بعد ذلك بهاغبرها كاقالوه لأن الاستقراء هناغبر تام بخلاف مام في الحيض في أقله وأكثره فانه تامولوادعت باوغها سن اليأس لتعتد بالأشهر صدّقت في ذلك ولاتطالببينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولاينافيــه قولهم لايقبــل قول الإنسان في باوغه بالسن إلاببينة لتيسرها أي غالبا لأن ماهنا مترتب على سبق حيض.

(قوله وهو ممنوع) لعل المراد عند هذا القائل أنه يمتنع على وليها تمكينها منه و إلا فغير المكلف لايتعلق به خطاب (قوله إذهي) أي التسعة أشهر (قوله والثاني تنتقل إلى الا قراء مطلقا) أى نكحت أملا (قوله قال ابن المقرى) أي في متن الروض (قوله في أوائل الباب) أي من الروض (قوله إنما اعتد هناك) أي في أوائل الباب يعنى أن المنقول في ذات الا قراء إذا أيست البناء على مامضي من أقرائها محله إذا تعلق بها نكاح ولوفاسدا و إلا فتستأنف فماذكر من قولهم كذات أقراء أيست فيمن لمتنكح وما اعترض به من أن المنقول خلافه لايردلأنه مفروض فيمن نكحت (قوله وحددوه باعتبار الخ) معتمد (قوله وتفصيل طرق الحيض) أي بعد سن اليأس (قوله و يعتبر بعد ذلك بها غيرها) أي من معاصريها ومن بعدهم (قوله صدّقت في ذلك) ومعاوم أن الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ماقالته .

> الشارح إذ قوله فيه لصدور عقد النكاح بعده يقتضي أنها لو أيست عقب النكاح ولم يحصل لها قرء ثالث أنها يمكل بشهر وظاهر أنه ليس كذلك فتأمل .

وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعا وكلامهم في دعواه استقلالا .

(فصل

في العدة بوضع الحل

(عدّة الحامل) حرة أو أمة عن فراق حي بطلاق رجمي أو بائن أو ميت (بوضعه) أى الحمل لقوله تعالى _ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن _. فهو مخصص لآية _ والمطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء _ ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط نسبته إلى ذى العدة) من زوج أو واطيء بشبهة (ولو احتمالا كمنن بلعان) وهو حمل لأن نفيه عنه غير قطمي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه لحقه أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين وممسوح ذكره وأنثياه مطلقا أو ذكره فقط ولم يمكن أن تستدخل منيه و إلا لحقه و إن لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقيني اللحوق وغيره عدمه ومولود لدون ستة أشهر من العقد فلا تنقضي به وقول الشارح فاذا لاعن الحامل و نني الحمل انقضت عدتها بوضعه أي لفرقة الحياة لأن الملاعنة لا تعتد للوفاة (و) بشرط (انفصال كله) فلا أثر لحروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أولا بوضعه الذي هو صريح في وضع كله ،

(قوله وانقطاعه) أي وذلك لا يعلم إلا منها وهو المقصود بالدعوة والسن وقع تبعا فقبل قولها فيه .

(فصـل)

فى العدة بوضع الحمل

(قوله بوضع الحمل) أى ومايتبع ذلك بما لوانقضت العدة ثم نكحت الخ (قوله بوضعه) أى ولوعلى غيرصورة الآدمى كما يأتى عن سم .

فرع _ قال سم على حج يقبل قول المرأة في وضع ماتنقضي به العدة وظاهره ولومع كر بطنها لاحبال أنه ريح مر ولومات الحمل في بطنها وتعذر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها اه وكالنفقة السكني بالأولى (قوله وممسوح ذكره وأثثياه مطلقا) أي أمكن استدخالها منيه أم لا (قوله ولم يمكن أن تستدخل منيه) ينبغي أن محله ماإذا لم تعترف باستدخال المني بأن ساحقها فنزل منيه بفرجها (قوله فلا تنقضي به) ولايشترط لاعتبار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده حملا على أنه من زنا ولاحد عليها لعدم تحقق زناها (قوله أي لفرقة الحياة) ليس في كلام الشارح هنا ما يقتضي خلافه حتى يحتاج للتنبيه عليه فليتأمل ولعله أراد التعريض بماسيأتي عنه في فصل عدة حرة الخ من قوله ولواحمالا لمنفي بلعان (قوله وانفصال كله) لوانفصل كله إلا شعرا انفصل عنه و بتى في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف مالوكان الشعر متصلاوقدانفصل كله بالا شعرا انفصل عنه و بتى في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف مالوكان الشعر في أن كان المل منه لا يمنع من انقضاء وخلق على غير صورة الآدمي ولو وطئها غير آدمي واحتمل كون الحل منه لا يمنع من انقضاء العدة وضعه لأن الشرط نسبته إلى ذي العدة ولواحمالا وهو موجود هنا .

فصـــل فى العدة بوضع الحمل (قوله بطلاق رجمي أوبائن) الأولى حـذفه ليشمل الفسخ والانفساخ على أن قصره على هدا لايلاقي قوله الآتي من زوج أووطء شبهة (قوله وقول الشارح الخ) انظر وجه تخصيص التقييد الآتى بكلام الشارح مع أن كلام الشارح مساو لكلامه نفسه بل كلامه هوأحوج إلى هذا التقييد لتصريحه أوّلا بشمول المتن لليت على أن الشارح الجلال لم يزد على تصوير المتن فكان اللائق جعل التقسد للتن نفسه.

(قوله وزعم أنه لايقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه عما قبله مع قوله الصريح الخ ثم قال ويجاب بأن موقعه التنبيه على وقوع هـذا الزعم وأنهم دود اه وفيه مافيه إذكيف يسموغ له رده مع جزمه به أوّلا (قوله غلطه فيه الرافعي) قدد شنع الشهاب سم على الشهاب حج في نسبته التغليط للرافعي مع أنه لم يصرح بتغليط وإنما قال إن فيه خللاوالشهاب حج لم ينفرد بنسبة التغليط للرافعي بل سبقه إليـــه الأذرعى وغيره (قوله ولمدع ادّعاء نفى الغلط) وعبارة حج ولقائلأن يقولوكل من العبارتين يوهم عدم السبق إلى هذا الجواب وليس كذلك بل هو لابن الرفعة مع حزيد بسط (قولهمماعاة لذلك) هو معمول لنفيه .

لاحتماله للشرطية ومجرد التصوير وزعم أنه لايقال وضعت إلا إذا انفصــل كـله مردود (حتى ثانى توأمين) لأنهما حمل واحد كامر (ومتى تخلل دون ستة أشهر فتوأمان) أو ستة فلا بل هاحملان فإلحاق الغزالي الستة بمـا دونها نسبه فيه الرافعي إلى خلل فىذلك ولمدّع ادّعاء نني الخلل بأنه لابدّ من لحظة للوطء أو الاستدخال عقب وضع الأوّل حتى يكون منه هذا الحل الثاني وذلك يستدعى ستة أشهر ولحظة فحيث انتفت اللحظة لزم نقص الســـتة ، ويلزم من نقصها لحوق الثانى بذى العدة وتوقف انقضائها عليه. لا يقال يمكن مقارنة الوطء أو الاستدخال للوضع فلا يحتاج لتقدير تلك اللحظة . لأنا نقول هو في غاية الندور مع أنه يلزم عليه انتفاء الثاني عن ذي العدة مع إمكان كونه منه المصحوب بالغالب كاعلم فامتنع نفيه عنه مراعاة لذلك الأمر النادر للاحتياط للنسب والاكتفاء فيــه بمجرد الإمكان وحينثذ يلحق الثانى بذى العــد"ة لأنه يكتني في الإلحاق بمجرد الإمكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العـــــة على وضعه ، وفي بعض الشروح هنا ما يخالف ذلك (وتنقضي) العدة (بميت) لإطلاق الآية ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أر بع سنين لم تنقض إلا بوضعه لعموم الآية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك (لاعلقة) لأنها تسمى دما لاحملا ولايعلم أنها أصل آدمى (و) تنقضي (بمضغة فيها صورة آدمى خفية) على غير القوابل (أخبر بها) بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم (القوابل) لأنها حينتذ تسمى حملا وعبروا بائخبر لأنه لايشترط لفظ شهادة إلا إذاوجدت دعوى عندقاض أومحكم و إذا اكتنى بالاخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخذا من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتزوّج باطنا (فان لم يكن) فيها (صورة) خفية (و) لكن (قلن) أي القوابل مثلاً لامع تردّد (هي أصل آدمي) ولو بقيت تخلقت (انقضت) العدة بوضعها أيضا (على المذهب) لتيقن براءة الرحم بها كالدم بل أولى و إنما لم يعتـــــ بها في الغرة وأميـــة الولد لأن

(قوله لاحماله للشرطية) أى لأن يكون العنى بشرط انفصال كله وقوله ومجرد التصوير يريد أن ذكر السكل صورة مما يصدق عليه الوضع (قوله حتى أنى توأمين) اعلم أن التوم بلاهمز اسم لجموع الولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان و بهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنيته توأمان كافى المتن فاعتراضه بأنه لاتثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وأن تثنية المتن إنما هى للهموز لاغير اه حج (قوله لم تنقض إلا بوضعه) أى ولوخافت الزنا قال سم ولم تسقط نفقتها اه وفى سم على حج ولواستمر فى بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لواستمرحيا فى بطنها وزاد على أر بع سنين لأنه فى مجهول البقاء ولم يحتمل وضع ولاوطء ولاينافى ذلك قولهم أكثر مدة الحل أر بع وكلامنا فى معلوم البقاء زيادة ولم يحتمل وضع ولاوطء حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأر بع وكلامنا فى معلوم البقاء زيادة على الأر بع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كا فرضه لكن يبقى السكلام فى الثبوت بماذا فانه حيث علم أن أكثر الحل أر بع سنين وزادت كما فرضه لكن يبقى السكلام فى الثبوت بماذا فانه حيث علم أن أكثر الحل أر بع سنين وزادت حملاء نعم إن ثبتذلك بقول معصوم كعيسى وجب العمل به (قوله فليكتف بقابلة) أى امرأة واحدة (قوله أن تتزوّج باطنا) يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة اظاهر الحال أن تتزوّج باطنا) يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة اظاهر الحال

مدارها على مايسمى ولدا ، وتسمى هذه مسئلة النصوص لأنه نص هنا على انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب الغرة فيها وعدم الاستيلاد ، والفرق مامى (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر) أو بعدها كما قاله الصيمرى (حمل للزوج اعتدت بوضعه) لأنه أقوى بدلالته على البراءة قطعا بخلافهما (ولو ارتابت) أى شكت في أنها حامل لوجود ثقل أو حركة (فيها) أى العدة بأقراء أوأشهر (لم تنكح) آخر بعد الأقراء أوالأشهر (حق تزول الريبة) بأمارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل إذ العدة لرمتها بيقين فلاتخرج منها إلابيقين ، فان نكحت مرتابة فباطل و إن بان أن لاحمل ، وفارق نظائره بأنه يحتاط للشك في حل المنكوحة لكونها المقصودة بالذات مالا يحتاط في غيرها ، وسيأتى في زوجة المفقود مايشكل على هذا مع الفرق بينهما (أو) ارتابت (بعدها) في غيرها ، وسيأتى في زوجة المفقود مايشكل على هذا مع الفرق بينهما (أو) ارتابت (بعدها) أى العدة (و بعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا يبطل إلا بيقين (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من) إمكان عاوق بعد (عقده) فلا يستمر التحقق المبطل حينشذ فيحكم ببطلانه و بأن الولد للأول إن أمكن كونه منه . أما إذا ولدته لستة أشهر فأ كثر فالولد للثانى لأن فراشه ناجز و نكاحه قدصح ظاهرا فلم ينظر لإمكانه من الأول لثلا يبطل ما عجرد الاحتال ، وكالثانى وطء الشهة بعد العد قد ،

فلا يثبت إلا بأر بع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ، ثم رأيته في شرح الروض صرح بالأر بع بالنسبة للظاهر ، وفي حج : فرع اختلفوا في التسبب لإسقاط مالم يصل لحد نفخ الروح فيه ، وهو مائة وعشرون يوما ، والذي يتجه وفاقا لابن العماد وغيره الحرمة ، ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المنى حال نزوله محض جماد لم يتهيأ للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذه في مبادى التخلق ، و يعرف ذلك بالأمارات . وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أى ابتداؤه كام سقى الرجعة ، و يحرم استعمال مايقطع الحبل من أصله كما صرح به كثيرون ، وهو ظاهر اه وقول حج والذي يتسجه الحلكين في شرح مر في أمهات الأولاد خلافه ، وقوله وأخذه في مبادى التخلق قضيته أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الأول يخالفه ، وقوله من أصله أي أما ما يبطل الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ، ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كتر بيسة ولد لم يكره أيضا و إلا كره أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ، ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كتر بيسة ولد لم يكره أيضا و إلا كره أقوله بدلالته) أي بسبب دلالته الخ (قوله و إن بان أن لاحمل) أي خلافا لحج ، والأقرب ماقاله حج ووجهه أن العبرة في العقود بما في نفس الأم .

فائدة جليلة _ من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينكح من شاء قبل انقضاء عد تها، وعبارة متن الخصائص الصغرى فى الفصل الثالث مانصه فاو رغب فى نكاح امرأة خلية لزمها الإجابة وأجبرت وحرم على غيره خطبتها بمجرد الرغبة أو زوجة وجب على زوجها طلاقها لينكحها . قال الغزالى فى الخلاصة وله حينئذ نكاحها من غيير انقضاء عدة وكان له أن يخطب على خطبة غيره إلى آخر ماذكره وأطال فيه اه المراد منه ، ثم رأيت فى خصائص الخيضرى مانصه هلكان يحل له نكاح المعتدة فيه وجهان : أحدها الجواز حكاه البغوى والرافعى . قال النوى فى الروضة هذا الوجه حكاه البغوى وهو غلط ، ولم يذكره جمهور الأصحاب وغلطوا من ذكره بل الصواب القطع بامتناع نكاح المعتدة من غيره اه . والدليل على المنع أنه لم ينقل فعل ذلك و إنما نقل عنه غييره ، فنى حديث صفية السابق أنه سامها إلى أم سليم وفيه وأحسبه قال تعتد فى بيتها عنه غييره ، فنى حديث صفية السابق أنه سامها إلى أم سليم وفيه وأحسبه قال تعتد فى بيتها

(قوله بأنه يحتاط للشك الخ) الأولى طرح لفظ الشك و إن جاز أن تكون اللام فيه للتعليل أو بمهنى عند .

(قوله و بان وجوب نفقتها وسكناها) في التحفة عقب هذا مانصه أو لأكثر فلا وحذف هذا لعلمه عاقبله بالأولى لأنه إذا ثبت ذلك فى البائن ففي الرجعية التي هيزوجة فيأكثر الأحكام أولى اه وكان على الشارح أن يذكره ليتضح قوله الآتي و بماتقرر في عبارته اندفع مااعترض به عليها الخنع قال الشهاب سم إن قوله لعلمه عما قبله بالأولى غيرظاهر فىقولهأولأكثر فلا اه فلعل الشارح حذف قوله أولاً كثر الخ لذلك كن لزم عليه أن قوله فما يأتى و بمــا تقرّر الخ غير ظاهر المعنى (قوله في المتن حسبت المدة من الطلاق) قالفالتحفة عقبه مانصه إن قارنه الوطء و إلا فمن إمكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن وكان على الشارح أن يذكره كاذكر نظيره فمامر في البائن (قوله وأنها من محاسن عبارته) لعل الواو فيه للحال أو استئنافية فتكون همزة إنها مكسورة فيها وإلا فلم يتقدم مايصح عطف هذا عليه وعبارة التحفة و بماقررته في عبارته يعلم زيف مااء ترض به عليها وأنها الخ .

فيلحقه الولد إن أمكن كونه منه و إن أمكن كونه من الأوّل لانقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة و (قبل نكاح فلتصبر) ندبا و إلا كره ، وقيل وجو با (لتزول الريبة) احتياطا (فاين نكحت) ولم تصبر لذلك (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحال) لأنا لم نتحقق المبطل (فإن علم مقتضيه) أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر مما من (أبطلناه) أي حكمنا ببطلانه لتببن فساده و إلا فلا ولو راجعها وقت الريبة وقفت الرجعـة ، فان بان حمل صحت و إلا فلا . والطريق الثاني في إبطاله قولان للتردّد في انتفاء المانع، و إن عــلم انتفاؤه لم نبطله ولحق الولد بالثانى (ولو أبانها) أى زوجته بخلع أو ثلاث ولم يَنف الحمل (فولدت لأر بع سنين) فأقل ولم تتزوّج بغيره أو تزوّجت بغيره ولم يمكن كون الولد من الثاني (لحقه) و بان وجوب نفقتها وسكناها و إن أقرت بانقضاء العدة لقيام الإمكان ، إذ أكثر مدة الحل أر بعسنين بالاستقراء وابتداء المدة من وقت إمكان الوطء قبل الفراق فاطلاقهم الحمل أنه من الطلاق محمول على ماإذا قارنه الوطء بتنجيز أو تعليق. والحاصل أن الأربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لهما حكم مادونها ومتى زاد عليها كان لهما حكم مافوقها ولم ينظروا هنا لغلبة الفساد على النساء لأن الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للا نساب بالا كتفاء فيها بالإمكان (أو) ولدت (لأكثر) من أربع سنين مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الامكان، وذكرت تميما للتقسيم فلا تكرار في تقدّمها في اللعان (ولو طلق)ها (رجعيا) فأتت بولد لأربع سنين لحقمه وبان وجوب نفقتها وسكناها أو لأكثر (وحسبت الممدة من الطلاق) وحذف هذا من البائن لعلمه مما هنا بالأولى لأنه إذا حسب من الطلاق مع أنها في حكم الزوجة فالبائن أولى ، ومن ثم وقع خلاف فىالرجعية كما قال (وفى قول) ابتداؤها (من انصرام العــد"ة) لأنها كالمنكوحة ، و بما تقرّر في عبارته اندفع مااعترض به عليها وأنها من محاسن عبارته البليغة لما اشتمات عليه من الحدف من الأوّل لدلالة الثاني عليه ، ومن الثاني لدلالة الأوّل عليه .

وفي الصحيح أيضا أنها لما بلغت سدد الصهباء حلت فبني بها فبطل هذا الوجه بالكلية ، وكيف يكون ذلك ، والعدة والاستبراء وضعا في الشرع لدفع اختلاط الأنساب ، و إذا كان فعل ذلك في المسبية من نساء أهل الحرب فكيف بمن عليها عدة لزوج من أهل الاسلام ، و يطرد مثل ذلك في المستبرأة ، ووقع في خلاصة الغزالي أنه كان له أن يتزقّ ج من وجب على زوجها طلاقها إذا رغب فيها النبي صلى الله عليه وسلم من غير انقضاء عدة ، وهذا قريب مما ذكرناه من الوجه في نكاح المعتدة وجزمه بذلك عجيب وأني له بذلك لاجرم . قال ابن الصلاح كا نقله ابن اللقن عنه وهو غلط منكر وددت محوه منه وتبع فيه صاحب مختصر الجويني ، ومنشؤه من تصحيف كلام أتى به المرزى اه وقوله وجب على زوجها طلاقها . قال في العباب : ولم يقع ذلك بل طلاق زيد زينب بنت جحش اتفاقي بالقاء الله في قلبه لا اضطراري بحكم الوجوب وزوّجها الله من النبي ضلى الله عليه وسلم فحلت له بلا لفظ (قوله فيلحقه) أى الواطئ بالشبهة (قوله وقفت الرجعة) أى فيحرم عليه قربانها وغيره (قوله و بما تقرّ ر) أى في قوله فأتت بوله (قوله وأنها) أى وعلم أنها .

وأن هاتين الدلالتين من دلالة الفحوى التي هي من أقوى الدلالات ، وفي الرجعية وجه أنه يلحقه من غير تقدير مدّة ، و يؤخذ ردّه من قول المصنف المدّة بأل العهدية المصرحة بأن الأر بع تعتبر فيه أيضا (ولو نكحت بعد العـدة) آخر أو وطئت بشبهة (فولدت لدون سـتة أشهر) من إمكان العاوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكائنها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد للأوّل إن كان لأر بع سنين فأقل من طلاقه أو إمكان وطئه نظير ماص لا نحصار الإمكان فيه (و إن كان) وضع الولد (لستة) من الأشهر مما ذكر (فالولد للثاني) لقيام فراشه و إن أمكن كونه من الأوّل (ولو نكحت) آخر (فيالعدّة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدّة أو بالتحريم وعذر لنحو بعده عن العلماء و إلا فهو زان لانظر إليه مطلقاوكالنكاح الفاسد في تفصيله الآتي وطء الشبهة (فولدت للإمكان من الأوّل) وحده بأن ولدته لأر بع سنين فأقل مما مر" ولدون ستة أشهر من وطء الثاني (لحقه وانقضت) عدّته (بوضعه ثم تعتدٌ) ثانيا (للثاني) لأن وطأه شبهة (أو) ولدت (للامكان من الثاني) وحده بأن ولدته لأكثر من أربع سنبن من إمكان العاوق قبل فراق الأوّل ولستة أشهر فأكثر من وطء الثاني (لحقه) و إن كان طلاق الأوّل رجعياكما هو ظاهر عبارته و إن اعتمد البلقيني ونقله عن نص الأم أنه إذا كان طلاقه رجعا يعرض على القائف (أو) أنت به للإمكان (منهما) بأن كان لأر بع سنين من الأوّل ولستة أشهر فأكثر من الثاني (عرض على قائف ، فإن ألحقه بأحدها فكالإمكان منه فقط) وقد علم حكمه أو بهما أو توقف أو فقد انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه . أما إذا لم يمكن من أحدهما كأنُّن ولدُّنه لدون ستة من وطء الثاني وفوق أر بع من نحو طلاق الأوَّل فهو منني عنهما وقد بإن أن الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من وطء شبهة من غييره أولا حملا على أنه من الزنا، وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الأقرب كما قاله الأذرعي الثاني، وجزم به في المطلب وفيه الجمع المار"، وخرح بالفاسد نكاح الكفار إذا اعتقدوا صحتــه، فإذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائف.

(قوله وأن هانين الدلالتين) أى قوله لما اشتملت عليه الخ ، وقوله ومن الثانى لدلالة الأوّل عليه (قوله من دلالة الفحوى) أى من دلالة مفهوم الموافقة ، وهو أن يكون الحكم المسكوت عنمه موافقا للذكور (قوله أو وطئت بشبهة) أى بعد العددة (قوله و إن أمكن) غاية (قوله لنحو بعده) أفهم أن عامة أهل مصر الذين هم بين العاماء لايعذرون في دعواهم الجهل بالفسد فيكونون زناة ، ومنه اعتقادهم أن العدة أر بعون يوما مطلقا (قوله وطء الشبهة) أى فى العدة (قوله و إن كان) غاية (قوله و إن كان) غاية (قوله و إن اعتمد البلقيني الخ) ضعيف (قوله وانتسابه بنفسه) أى فاو لم ينتسب بعد البلوغ غاية (قوله و إن اعتمد البلقيني الخ) ضعيف (قوله حاملا الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة لم يجبر عليه لجواز أنه لم يمل طبعه لواحد منهما (قوله حاملا الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي بكر وجدت حاملا وكشف عليها القوابل فرأينها بكرا هل يجوز لوليها أن يزوّجها بالإجبار وهي حامل لاحتمال أن شخصاحك ذكره على فرجها فأمنى ودخل منيه فورجها فملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحل واحتمال كونهازنت وأن البكارة عادت والتحمت فيه أساءة طنّ بها فعملنا بالظاهر من أنها بكر مجبرة وأن لوليها أن يزوّجها بالإجبار (قوله وفيه الجمال السابق بعد قول الصنف وعدة حرة الخ ولوجهل حال الحبار (قوله وفيه الجمال الم يه الفصل السابق بعد قول الصنف وعدة حرة الخ ولوجهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه الخ. أي في قوله في الفصل السابق بعد قول الصنف وعدة حرة الخ ولوجهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه الخ.

(قولهوفى الرجعية وجهالخ) عبارة التحفة فان قلت فىالرجعية وجهأنه يلحقه من غير تقدير مدة فين أين يؤخذ ردهذا .قلت: من قوله المدة بأل العهدية المصرحة بأن الأربع تعتبر فيها أيضا اه وغرضه عما ذكره دفع مايقال إن المتن أطلق في المدة فلم يقدّرها مع أن ذلك وجه ضعيف قال الشهاب سم قد يقال إن ردّ الوجه يؤخذ من ذكر المدة فقط إذ لامدة على هـذا الوجه (قوله و يؤخذ رده) هو وصف لوجه (قوله وفيه الجمع المار") أي في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الخ.

(فص_ل)

في تداخل العدّنين

إذا (لزمها عدَّنا شخص من جنس) واحد (بأن) هو بمعنى كائن (طلق ثم وطيءٌ) رجعية أو بائنا (في عدّة) غيير حمل من (أقراء أو أشهر) ولم تحبل من وطئمه (جاهلا) بأنها المطلقة أو بتحريم وطء المعتدّة وعذر لنحو بعده عن العلماء (أو عالما) بذلك (في رجمية) لابائن لأنه زان (تداخلتا) أي عدة الطلاق والوطء (فتبتدى عدة) بأقراء أو أشهر (من) فراغ (الوطء وتدخل فيها بقية عدّة الطلاق) وهذه البقية واقعة عن الجهتين فله الرجعة في الرجمي فها دون ما بعدها (فان) كانتا من جنسين كائن (كانت إحداها حملا والأخرى أقراء) كائن حملت من وطئه في العبدة بالأقراء أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ممن تحيض حاملا (تداخلتا في الأصح) أي دخلت الأقراء في الحمل (فتنقضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهـما سواء أرأت الدم مع الحمل أملا و إن لم تتم الأقراء قبل الوضع لأن الأقراء إنما يعتدّ بها إذا كانت مظنة الدلالة على براءة الرحم وقد انتني هنا للعلم باشتغال الرحم وما قيد به البارزي وغيره وتبعهم الشارح على ذلك من أن محل ما تقرر عند انتفاء رؤية الدم أو رؤيته وتمت الأقراء على الوضع وغيرهم ، قالوا وكأنهم اغتر وا بظاهر كلام الروضة من أن ذلك مفرع على قولى التداخل وعدمه والحق أنه مفرّع على الضعيف ،وهو عدم التداخل كاصرح به الماوردي والغزالي والمتولى وصاحب المهذب والبيان وغيرهم ، وهو مافهمه ابن المقرى حيث أطلق هنا وصرح به في شرح الإرشاد ، وكلام الرافعي في الشرح الصغير وتعليله في الكبير انقضاء العدّة بالأقراء مع الحمل بأن الحسكم بعدم التداخل ليس إلا لرعاية صورة العدّتين تعبدا وقدحصلت يدل على ذلك (و) من ثم جاز له أنه (يراجع قبله) في الرجمي و إن كان الحمل من الوطء الذي في العدّة (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يراجع لوقوعه عنه فقط ،

(فصل)

في تداخل العدّنين

(قوله في تداخل العدّنين) أي وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطء الثاني (قوله أو عالما) أي أو جاهلا لم يعذر على ما أفهمه قوله قبل وعذر لنحو بعده الخ (قوله فله الرجعة في الرجعي) أي في بقية عدّة الطلاق الرجعي (قوله وهي عمن تحيض) قضيته الاعتداد بالحيض مع الحمل لكنه حكم بدخوله في الحمل استغناء به وفيه أن الحيض إيما يؤثر مع الحمل إذا كان الحمل من زنا فالمراد بالدخول عدم النظر للأقراء لعدم الاعتداد بها مع الحمل لاأن وجو بها مستمر وقد استغنى عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الآتي فالمراد أنها لاتستأنف عدة بالأقراء بعد وضع الحمل (قوله منعه النشائي الخي) معتمد والنشائي بفتح النون إلى النشاء المعروف اه أنساب السيوطي وفي الحتار والنشاء هو النشاستج فارسي معرب حذف شطره تخفيفا كما قالوا للنازل منا اه وفي المصباح والنشاء ما يعمل من الحنطة . قال بعضهم ومما يوجد ممدودا والعامة تقصره النشاء مثل سلام

فصـــل في تداخل عدتي امرأة (قوله وهي من تحيض حاملا) عبارة الجلالوهي ترى الدم مع الحمل وقلنا بالراجح إنه حيض انتهت وكأنه قيد به لحل الخلاف والافسيأتي قول الشارح سواء أرأت الدم معالمل أم لا وإن كان ذكره لايناس ما ذكره هنا و إغاعبر به من لايراعي الخلاف كشرح الروض (قولهوتبعهم الشارح) فيه وقفية تعلم عراجعة كلامه (قوله و إلا فتنقضي مع الحل الخ) في العبارة قارقة لاتخني والمراد والافلاتنقضي عدة غير الحمل إلابالأقراء وتنقضي عدة الحل بوضعه

ويردّه ماتقرر (أو) لزمهاعدّتان (لشخصين بأن) أى كائن (كانت في عدّة زوج أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا) تداخل لتعدّد المستحق بل تعتدّ لكل منهما عدّة كاملة كما جاء عن البيهق عن عمر وعلى" ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت ، نعم إن كانا حربيين فأسامت مع الثاني أو أمنا فترافعا إلينا لغت بقية عدّة الأوّل على الأصح وتكفيها عدّة واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحربي و إن نازع فيه البلقيني (فان كان) أي وجد (حمل) من أحدها (قدّمت عدّته) و إن تأخر كما في المحرر لأنها لا تقبل التأخير ففها إذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقضي عدّة الطلاق بوضعه ثم بعد زمن النفاس تعتدّ بالأقراء للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لاوقت وطء الشبهة بعقد أو غييره كما نقلاه عن الروياني وأقراه أي لا في حال إبقاء فراش واطئها بأن لم يفرق بينهما وكذا فما يأتي ، وسيعلم مما يأتي أن نية عدم العود إليها كالتفريق ، وذلك لأنها به صارت فراشا للواطئ فرجت عن عدة المطلق واستشكال البلقيني بأن هذا لايزيد على مايأتي أن حمل وطء الشبهة لايمنع الرجعة ممنوع بل يزيد عليه إذ مجر"د وجود الحمل أثر عن وجود الاستفراش ، ولا شك أن المؤثر أقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع أثره لها لضعفه بالنسبة إليه وفي عكس ذلك تنقضي عدّة الشبهة بوضعه ثم تعتدّ أو تكمل للطلاق وله الرجعة قبل وضع على أصح الوجهين كم صححه البلقيني وابن المقرى و بعده لا تجديد قبل وضع على أصح الوجهين كما جزم به الماوردى ،

(قوله وبعده لا تجديد) أي إلى انقضاء عدته .

وفى كلام بعضهم مايقتضي أنه مقصور فانه قال ليس بعر بى فان صح أن العرب تكلموا به فحمله على المقصور أولى لأنه لازيادة فيه اه (قوله ويردّه ما تقرر) أي في قوله ويكون واقعا عنهـما (قوله مما يخالف ذلك) أي هي والثاني (قوله نعم إن كانا حربيين) أي صاحبا العدّنين حربيين كأن زوّجت بحـر بي ثم وطئها آخر بصورة النكاح في عــدّة الأوّل. وقضية إطلاقه أنه لا فرق في العد تين بين أن تكون إحداها حملا أم لا ، و ببعض الهوامش عن شيخنا الزيادي فان حملت من الأوّل لامن الثاني لم تكفها عدة واحدة فتعتد للثاني بعد الوضع ، بخلاف ماإذا حبلت من الثانى فيكفيها وضع الحمل اه وقد يستفاد ذلك من قول الشارح لغت بقية عـــدة الأوّل الخ فانه حيث كانت حملا وقلنا بعدم الاعتداد بها وجب أن تعتد عدة كاملة للثاني ولا يتأتى إلا بعد وضع الحمل (قوله لاوقت وطء الشبهة) لو اختلف الزوج والزوجة فىأن الرجعة قبل وطء الشبهة أو وقته فادّعي الزوج الأوّل لتصح الرجعة والزوجة الثاني لتبطل فهل يصدّق الزوج أو الزوجة فيه نظر ، والأقرب تصديق الزوج لأن الأصل بقاء حقه (قوله أي لا في حال بقاء فراش) أي كأن نكحها فاسدا واستمر معها مدة قبل أن يفرق بينهما ليس المراد خصوص زمن الوطء ، وكالتفريق مالو علم بالحال وعزم على الترك كما يأتى (قوله أن نيته) أى الواطي الثاني (قوله وذلك) أى قوله لاوقت وطء الشبهة (قوله ولاشك أن المؤثر) أي الوطء وقوله أقوى أي من الأثر وهوالحمل (قوله وفي عكس ذلك) أي بأن يكون الحمل من وطء الشبهة (قوله وله الرجعة) في صورة العكس (قوله و بعده) أي الوضع (قوله لا تجديد) أي للرجعة (قوله قبل وضع) أي أما بعده فيجدد ولو في زمن النفاس لانقضاء عدة الشبهة اه حج

وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح في عدة الغير وهي شبيهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدّة الغير، ولو اشتبه الحمل فلم يدر أمن الزوج أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل وضع مرة وبعده أخرى ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غـيره ، فان بان بالحاق القائف وقوعه في عدته كني ، وللحامل الشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها إن ألحق القائف الولد به مالم تصر فراشا لغيره بنكاح فاسد فتسقط نفقتها إلى التفريق بينهما لنشوزها ولا مطالبة لها قبل اللحوق إذ لاوجوب للشك ، فان لم يلحقه به أو لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ (و إلا) أي و إن لم يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطأها بشبهة (أتمت عدته) لتقدمها وقوّتها لاستنادها لعقد جائز (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) العدة (الأخرى) التي للشبهة (وله الرجعة في عدته) إن كان الطلاق رجعيا وتجديد إن كان بائنا لأنها في عدة طلاقه لاوقت الشبهة نظير مامر (فاذا راجع) فيها أو جدد (انقطعت) عدته (وشرعت) حينئذ (في عدة الشبهة) عقب الرجعة حيث لاحمل منه و إلا فعقب النفاس ، وله التمتع بها قبــل شروعها فيها بأن تستأنفها إن سبقها الطلاق وتتمها إن سبقته (و) مادامت في عدتها (لايستمتع بها) الزوج بوطء جزما و بغيره على المذهب لأنها معتدة عن غيره حملا كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لاختلال النكاح بتعلق حق الغير بها ، و يؤخـــ منه حرمة نظره إليها ولو بلا شهوة والخـــ الوة بها (و إن سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كامر (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها، وفي وطء بنكاح فاسد .

(قوله فاحتمل وقوعها في عدة الغير)قال في التحفة وظاهر كلامهم أن له التجديد بعد الوضع في زمن عدته و يوجه بأن المحذور كونها في عدة الغير وقد التفي ذلك اه (قوله بأن تستأنفها الخ) هو تصوير للتن .

(قوله وفارق) أى التجديد (قوله وهي) أى الرجعة (قوله جدد النكاح مرتين) أى حيث أراد التجديد في العدة و إلا فله الصبر إلى انقضاء العدتين ، وهو أولى لا تتفاء الشك حال العقد في صحة النكاح (قوله قبل اللحوق أى فطريقها أن تقترض وتنفق على نفسها أو من مالها أو غيره باذن الحاكم (قوله قبل اللحوق أى فطريقها أن تقترض وتنفق على نفسها أو من مالها أو غيره باذن الحاكم (قوله نظير مامم) والمراد به مادام الفراش قائما كما من (قوله قبل شروعها) قال الرجوع لها (قوله نظير مامم) والمراد به مادام الفراش قائما كما من (قوله وألم له فله وطؤها مالم نفق شرح الروض و إن لزم زوجته الحامل عدة شبهة أو مطلقته فراجعها والحمل له فله وطؤها مالم تنقض العدة . أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع اه وأما غير الوطء فيستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها الخ اه سم على حج (قوله و يؤخذ منه) أى من حرمة المتمتع ، وقوله حرمة نظره هذا يخالف مامم له قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا مابين السرة والركبة من المعتدة عن شبهة ويحو أمة السرة والركبة من المعتدة عن شبهة وعبارته وخرج بالتي تحل زوجته المعتدة عن شبهة ونحو أمة جوسية فلا يحل له إلا نظر ماعدا مابين سرتها وركبتها اه و يمكن الجواب بأن الغرض مماذكره قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعتم عتما وهذا بناء على أن الضمير في منه راجع قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعتم الح لم يبعد الأخذ (قوله قد مت عدة المتن أما إن جعل راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ (قوله قد مت عدة الشبهة .

ووطء بشبهة أخرى ولا حمل يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح والوطء بالنسبة للشبهة.

(فصل)

في حكم معاشرة المفارق للعتدة

(عاشرها) أى المفارقة بطلاق أو فسخ معاشرة (ك) معاشرة (زوج) لزوجته بأن كان يختلى بها ويتمكن منها ولو فى بعض الزمن (بلا وطء) أو معه ، والتقييد بعدمه إنما هو لجريان الأوجه الآتية كايفهمه عللها (فى عدة أقراء أو أشهر فأوجه) ثلاثة: أوها تنقضى مطلقا ثانيها لا مطلقا ، ثالثها وهو (أصحها إن كانت بائنا انقضت) عدّتها مع ذلك لانتفاء شبهة فراشه ، ومن ثم لو وجدت بأن جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية فى قوله (و إلا) بأن لم تكن بائنا فلا) تنقضى لكن إذا زالت المعاشرة أتمت على مامضى ، وذلك لشبهة الفراش كالو نكحها جاهلا فى العدة لا يحسب زمن استفراشه عنها بل تنقطع من حين الحلوة ولا يبطل بها مامضى فتبنى عليه إذا زالت ، ولا تحسب الأوقات المتخللة بين الحلوات (و) فى هذه (لا رجعة) له عليها عليه إذا زالت ، ولا تحسب الأوقات المتخللة بين الحلوات (و) فى هذه (لا رجعة) له عليها العدة) احتياطا فيهما وتغليظا عليه لتقصيره ، وهذا هو المفتى به وحينئذ فهى كالبائن بعد مضى العدة) احتياطا فيهما وتغليظا عليه لتقصيره ، وهذا هو المفتى به وحينئذ فهى كالبائن بعد مضى العدة) الحسبة الأصلية .

(قوله ووطء بشبهة أخرى) منه يعلم أن الوطء فى النكاح الفاسد شبهة (قوله بالنسبة للنكاح) يعنى أنه إن كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته و إن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قدمت عدته فالسابق من التفريق والوطء عدته مقدمة.

(فصل)

في حكم معاشرة المفارق للعتدة

(قوله في حكم معاشرة المفارق) أى وما يتبع ذلك كحكم لحوق الطلاق (قوله أو معه) ومعاوم حرمة ذلك (قوله كا يفهمه عللها) أى المه كورة في كلامهم و إلا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئا (قوله ومن ثم لو وجدت) أى الشبهة (قوله أتمت على مامضى) أى على مامضى من عدتها قبل المعاشرة (قوله كا لو نكحها) أى النووج (قوله بل ينقطع) أى الفراش أو العدة والثانى أو لى (قوله من حين الحاوة) المناسب لما يأتى فىقوله ولو نكح معتدة يظن الخ الوطء اه إلا أن يفرق بأن النكاح الفاسد هنا لما كان من الزوج وتقدم فراشه اكتنى فى حقه بالحاوة بخلاف الأجنبي (قوله وفى هذه) أى صورة معاشرة الرجعية (قوله ويلحقها) أى الرجعية (قوله إلى انقضاء العدة) أى بالتفريق بينهما و يلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أولم تتصل و يدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها إن وجد بالفرقة الأولى أولم تتصل و يدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها إن وجد التفريق فراجع ذلك اله قليو بى وقضية إطلاق المصنف خلافه وتبعه على التعبير به شيخنا الزيادى (قوله وحيئذ فهي) أى الرجعية .

(قوله في حكم معاشرة المفارق) إنما اقتصرعليه في الترجمة لأنه هو الذي تتعلق ععاشرته الأحكام الآتية بخلاف الأجنى فانه لايتعلق بمعاشرته حكم (قوله بأن كان يختلي بها الخ) عبارة بعضهم بالمواكلة والمباشرة وغير ذلك (قوله ولو في بعض الزمن) صادق عا إذا قل الزمن جدا ولعله غيرماد وأنه إنا احترز به عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الأزمنة فليراجع (قوله أو معه) يتعين بالنسبة للبائن عا إذالم تكن شبهة و إلا فسيأتى أن الوطء بشبهة يقطع عدة البائن وكان الأصوب أن يبقى المتنعى ظاهره فانالتقييد بعدم الوطء لتأتى الأحكام الآتية لالتأتى الأوجه فليراجع (قولة ومن ثم لو وجدت الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء لكن عبارة شرح المنهج نعرإن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي التي تلائم مايأتي فتأمل.

(قوله خاصة) يردعليه عدم حده بوطئها الآتي مع أنه في عبارة والده مستشىمع الطلاق (قوله بلا وطء) عبارة التحفة بغير شبهة ولاوطءانتهت وهي التي تناسب قوله الآتي أما إذا عاشرها بشبهة (قوله وان عاشرها الخ) انظره معقوله المار أما إذاعاشرها بشبهة ككونه سيدها وانظرمادخل تحتالكاف ثم ولعل الكاف استقصائية وعبارة الروض ومعاشرة سيد الأمة وأجنى لعتدة وطئها بالشبهة يمنع احتساب العدة انتهت وعبارة شرح المنهج أما غيرالمفارق فان كان سيدا فهو في أمته كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق فىالبائن انتهت وها صريحتان فيأن الكاف استقصائية.

إلا في لحوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ، ولا يصح منها إيلاء ولا ظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لهما ، وتجب لها السكني ، ولا يحدُّ بوطئها كما من ، ورجحه البلقيني في النفقة ، وأفتى بجميعه الوالد رحمــه الله تعالى (ولو عاشرها أجنبي) فيها بلا وطء كمعاشرة الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة . أما إذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها كان كمعاشرة الرجعية . آخره ، وخرج بأقراء أو أشهر عــد"ة الحمل فتنقضي بوضمه مطلقا لتعــذر قطعها (ولو نـكح معتدة) لغيره (بظنّ الصحة ووطي انقطعت) عدتها لغيره (من حين وطء) لحصول الفراش بوطِئه بخـلاف ما إذا لم يطأ و إن عاشرها لانتفاء الفراش ، إذ مجرد العقد الفاسد لاحرمة له (وفي قول أو وجمه) وهو الأثبت ، ومن ثم جزم به في الر وضمة ينقطع (من) حمين (العقد) لإعراضها به عن الأولى (ولو راجع حائلا ثم طلق)ها (استأنفت) العدة و إن لم يطأ بعــد الرجعة لعودها بها للنـكاح الذي وطئت فيه (وفي القــديم) وحكى جــديدا (تبني إن لم الأولى (أو) راجع (حاملا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي عدّتها و إن وطي بعد الرّجعة لإطلاق الآية (فلووضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدّة و إن لم يطأ بعــد الرّجعة لما من أنها بها عادت لما وطئت فيه (وقيل إن لم يطأها بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في العد"ة (ثم وطي مم طلق استأنفت) عد"ة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدّة الأولى لوفرض بقية منها و إلا فهي قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ، ومن ثملو لم يوجد وطء بنت على ماسبق من الأولى وكملتها ولا عـــــــــــة لهذا الطلاق لأنه قبل الوطء.

(قوله إلا في لحوق الطلاق خاصة) فيه مسامحة لما يأتى من أنه يجب لهما السكنى ولا يحد بوطئها وكتب أيضا لطف الله به قوله إلا في لحوق الطلاق خاصة أى فيلحقها الطلاق (قوله ولا نفقة الخ) أى لأنها بائن بالنسبة إلى أنها لا يجوز رجعتها . قال يعنى البلقيني ولايصح خلعها لبذلهما العوض من غيير فائدة . قال : وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه ، ولم أر من تعرّض له اه . قال الناشرى : وينبني أن يكون المدراد أنه إذا خالعها وقع الطلاق ، ولا يلزم العوض اه سم على حج (قوله فإن كان زنا) أى وذلك بأن كان الطلاق بائنا وعلم به الزوج ، وعبارة المحلى ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالما انقضت لأنه وطء زنا لاحرمة له الزوج ، وعبارة المحلى ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالما انقضت لأنه وطء زنا لاحرمة له فانها تبنى) أى فيكتنى بما بقى و إن قل كقرء عن الطلاق الأول والشانى (قوله من العدة فانها تبنى) أى فيكتنى بما بقى و إن قل كقرء عن الطلاق الأول والشانى (قوله من العدة الأولى) وهى عدة الحلى (قوله ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت) أى فلو اختلفا فى الوطء وعدمه صدق منكره على القاعدة فى أن منكر الوطء يصدق إلا فيا استثنى .

[فصـل]

(فصل)

في الضرب الثاني من الضربين السابقين أوّل الباب

وهوعدة الوفاة ، واكتفى عن التصريم به و بوجو به بالاشتهار والوضوح وفى المفقود وفى الاحداد (عدة حرة حائل) أو حامل بحمل غير لاحق بذى العدة كايعلم عما يأتى (لوفاة) لزوج (و إن لم توطأ) لسغر أو غيره و إن كانت ذات أقراء (أر بعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) للكتاب والسنة والاجماع إلا فى اليوم العاشر نظرا إلى أن عشرا إنما تكون للؤنث وهو الليالي لاغير ورد بأنه يستعمل فيهما وحدف التاء إنما هو لتغليب الليالي أى لسبقها ولأن القصد بها التفجع والحكمة فى ذلك أن الأر بعمة بها يتحرك الحمل وينفخ فيمه الروح وذلك يستدى ظهور حمل إن كان وزيدت العشرة استظهارا ولأن النساء لايصبرن عن الزوج أكثر من أر بعمة أشهر فعلت مدة تفجعهن وتعتبر الأر بعمة بالأهلة مالم يمت أثناء شهر وقد بقى منمه أكثر من عشرة أيام فينئذ ثلاثة بالأهلة وتكل من الرابع ما يكمل أر بعين يوما ولو جهلت الأهلة حسبتها كاملة (و) عدة (أمة) حائل أو حامل بمن لايلحقه أى من فيها رق قل أوكثر بأى صفة كانت في الثلاثة الأشهر وما بحثه الزركشي وغيره أن قياس مام أنه لوظنها زوجته الحرة لزمتها أربعة أشهر ،

(فصــل)

في الضرب الثاني من الضربين السابقين

(قوله غيرلاحق بذى العدة) أى بأن كان من زنا أوشبهة فالأول تنقضى معه العدة والثانى تؤخر معه عدة الشبهة فتشرع فيها بعد وضع الحمل .

فرع — مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق مر اه سم على منهج ولعل الفرق بينهما أنه في الأول صار جمادا فالتحق بالأموات وفي الثاني ببقاء الحياة فيه كان بصفة المطلق حيث صار بصفة لاتحل له فيها المرأة فكان إلحاقه بالمطلق أولى (قوله لوفاة لزوج) وقع السؤال في الدرس عمالوماتت الزوجة موتا حقيقيا والزوج حي ثم حييت هل تتزوج بغيره حالا لأنها بالموت سقطت عنها سائر الأحكام وهذه حياة جديدة أم لا فلا تتزوج بغيره مادام حيا حقيموت أو يطلقها وتعتد عدة الوفاة في الأول والطلاق في الثاني فيه نظر والأقرب الأول للعلة المذكورة ولافرق في ذلك بين عودها لزوجها الأول و بين تزوجها بغيره (قوله لصغر) أي و إن لم تكن متهيئة للوطء (قوله ورد بأنه الخ) ماذكره من الرد لا يصلح دليلا على وجوب اليوم العاشر و إن كني في الرد على من لم يوجبه فكان ينبني أن يقول و إنماوجب العاشر لكذا ولعل الموجب للعاشر الاحتياط و إلا فالآية محتملة على مأوجه به (قوله ولأن القصد) عطف على قوله للكتاب (قوله بقيده السابق) عي وأما لو بقي منه عشرة فقط فتعتد بأر بعة أهلة بعدها ولو نواقص (قوله بقيده السابق) هو قوله مالم يمت أثناء شهر الخ.

في الضرب الثاني الخ (قوله نظرا إلى أن عشرا الخ) هو تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي هو أحد الوجهين الفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر لالعدم الاجماع على اليوم العاشر و إن أوهمه سياقه وتحرير العبارة إلافي اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظرا الخ (قوله وحذف التاء إغاهو لتغليب الخ) قد يقال ماالداعي إلى هذا مع أن عشرا يستعمل فيهما إلاأن يقالهو وإن استعمل فيهما إلا أن استعماله في الأيام على خلاف الأصل فتأمل (قوله ولأن القصد بها التفجع) هو علة أخرى للتن من حيث المعنى لكن لأمن حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولامن حيث كونها أربعة أشهر وعشرا بل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها (قوله والحكمة في ذلك) قديقال إن ذلك ينافى كونها للتفجع المستوى فيله المدخول بها وغيرها (قوله وتحمل من الرابع) من فيه ابتدائية (قوله في هذا الباب) انظر ماالداعي اليه هنا وليس في التحفة.

بقرينة ماص أن المسوح

وعشر صحيح إذ صورته أن يطأ زوجته الأمة ظانا أنها زوجته الحرة ويستمر ظنـــه إلى موته فتعتد للوفاة عدة حرة إذ الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت و بذلك سقط القول بأنه يرد بأن عدة الوفاة لاتتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده و به يفرق بين هذا ومامر (و إن مات عن رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط نفقتها (أو) عن (بائن فلا) تنتقل إلى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (و) عدة (حامل) لوفاة (بوضعه) للآية (بشرطه السابق) وهو انفصال كلهونسبته إلىصاحب العدة ولواحتمالا كمنفيّ بلعان كذا قاله الشارح. وصورته أنه لاعنها لنفي حملها ثم طلق زوجة له أخرى ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعنة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرا (فاو مات صي عن حامل فبالأشهر) عدتها لابالوضع للقطع بانتفاء الحمل عنــه (وكـذا ممسوح) ذكره وأنثياه فعدتها بالأشهر لايالحمل (إذ لايلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر إنزاله لفقد أنثييه ولأنه لم يعهد لمشله ولادة وقال الاصطخرى وغيره باللحوق لأن معــدن المـاء الصلب وهو ينفذ من ثقبة إلى الظاهر وها باقيان و يحكى ذلك قولا للشافعي رضي الله عنــه فتنقضي بوضعه هــذا إن لم يولد لمثله (و يلحق) الولد (مجبو با بقي أنثياه) لبقاء أوعيـــة المنى حيث أمكن ذلك كما مر (فتعتد) زوجته (به) أى بوضعه لوفاته وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه أي حيث لم تكن عاملا ولم تستدخل ماءه المحترم (وكذا مساول) خصيتاه (بقي ذكره) فيلحقه الولد وتعتد زوجته بوضعه (على المذهب) لأنه قد يبالغ في الايلاج فينزل ماء رقيقا وقيل لايلحقه لأنه لاماء له ودفع بما مر وقولهم الخصية اليمني للماء واليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب ،

(قوله وعشر صحيح) خلافا لحج حيث قال ويرد أي بحث الزركشي بأن عدة الوفاة لاتتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده و به يفرق بين هـذا ومام اه وماقاله حج الأقرب لما علل به (قوله ويستمر ظنــه الخ) في شرح الروض قال الأذرعي والظاهر أن المبعضة كالقنة وأن الأمــة لوعتقت مع موته اعتدت كالحرة اه سم على حج وحكم المبعضة علم من قول الشارح أى من فيها رق قل أوكثر (قوله ومامر) أي من أنه لووطيء أمــة يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء (قوله فتحد) هو بضم الناء وكسر الحاء من أحدّ و بفتح الناء مع كسر الحاء وضمها من حدّ (قوله بل تكمل عدة الطلاق) ولها النفقة إن كانت حاملا اهسم (قوله وصورته) أي المنفي بلعان (قوله أو يكون ذلك تنظيرا) أي نظير ماقيل في المفارقة في الحياة (قوله للقطع بانتفاء الحمل) يؤخذ منه أن الكلام فيمن لايمكن إحباله و به صرح حج وسيأتى في كلامه في قوله هذا إن لم يولد الخ فانه قيد فىالصبى لاالممسوح (قوله إذ لايلحقه) قضيته أنه لوفرض أنه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل و إلايلحقه الولدلإمكان الاستدخال حينئذ وقديقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لوعلم إنزال وجب الغسل ولحق الوله إذا احتمل الاستدخال اه سم على حج. أقول: ويمكن الجواب بأن كلامن قوله لتعذر إنزاله وقوله ولأنه لمالخ علة مستقلة والحكم يبقى ببقاء علته فلايلحقه اولد لفساد منيه و يجب عليه الغسل لوجود المني و إن لم ينعقد منه الولد (قوله ودفع بما مر) أي في قوله لأنه قد يبالغ الخ . و إلا فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير وشعر كذلك (ولو طلق إحدى امرأتيه) كاحدا كما طالق ونوى معينة منهما أو لم ينو شيئا (ومات قبل بيان) للعينة (أو تعيين) للمبهمة (فان كان لم يطأ) واحدة منهما أو وطي واحدة فقط ، وهي ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء في رجعي كما سيذكره (اعتدَّتا لوفاة) احتياطا، إذ كل منهما يحتمل كونها مفارقة بطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوءة أو موت فتجب عدد ته (وكذا إن وطيء) كلا منهما (وها ذوانا أشهر) والطلاق بائن أو رجى (أو) ذواتا (أقراء والطلاق رجمي) فتعتدكل منهما عدة الوفاة و إن احتمل خلافها لأنها الأحوط هنا أيضا على أن الرجعية تنتقل لعدة الوفاة كما مر" (فان كان) الطلاق في ذوات الأقراء (بائنا) وقد وطئهما أو إحداها (اعتدت كل واحدة) منهما في الأولى والموطوءة منهما في الثانيــة (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرائها) لوجوب إحداها عليها يقينا وقد اشتبه فوجب الأحوط ، وهو الأكثركين لزمه إحدى صلاتين وشك في عينها يلزمه أن يأتى بهما وتعتد" غير الموطوءة في الثانية لوفاة (وعدة الوفاة) ابتداؤها (من) حين (الموت والأقراء) ابتداؤها (من) حين (الطلاق) ولا نظر إلى أن عدة المبهمة من حين التعيين لأنه لما أيس منه لموته اعتبر السبب الذي هو الطلاق ، ولو مضى قرآن مثلا قبل الموت اعتد"ت بالأكثر من القرء الثالث وعدة الوفاة (ومن غاب) لسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن) أي يظنّ بحجة كاستفاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوها كردّته قبل الوطء أو بعده بشرطه ثم تعتد لأن الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته بيقين فلم يزل إلا به أو بما ألحق به ولأن ماله لم يورث وأم ولده لاتعتق فكذا زوجته، نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدها حل لها باطنا أن تنكح غيره قاله القفال ، والقياس أنه لا يقر عليه ظاهرا ، ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو أختها أو خامسة إذا لم يرد طلاقها (وفي القــديم : تتربص أربع سنين) من ضرب القاضي فلا يعتبه بما مضي قبله ، وقيل من حين فقده (ثم تعتد لوفاة وتنكح) بعدها انباعا لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه بذلك واعتبرت الأر بع لأنها أكثر مدة الحمل،

(قوله و إلا فقد وجد) هذا يقتضى قوة ماذهب إليه الاصطخرى من لحوق الولد للممسوح لبقاء معدن المنى (قوله وشعر كذلك) ذكره في هذه لايصلح أن يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به ، وكان الأظهر في الرد أن يقول بعد قوله وله ماء كثير ومن له البيني فقط وله شعر كثير (قوله وهي ذات أشهر مطلقا) أى بائنا أو رجعيا (قوله ابتداؤها) هذا بناء على أن قوله وعدة الوفاة مبتدأ حذف خبره ، و يجوز أن يقال الأصل وابتدا، عدة الوفاة الخ حدف المضاف وأيقاء المضاف وأقيم المضاف وأبيه مقامه فأعطى حكمه و يجوز جره بناء على جواز حذف المضاف وإبقاء على (قوله اعتدت بالأكثر الخ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كم هو ظاهر لأن كلا يحتمل أنها متوفى عنها وأنها مطلقة منقضية العدة اه سم على حبح الوفاة كم هو ظاهر لأن كلا يحتمل أنها متوفى عنها وأنها مطلقة منقضية العدة اه سم على حبح (قوله بشرطه) أى وهو عدم إصراره على الردة إلى انقضاء العدة (قوله فلم يزل إلا به) أى اليقين (قوله أو بما ألحق به) أى وهو الظن القوى (قوله نعملو أخبرها عدل) ينبني أو فاسق اليقين (قوله أو بما ألحق به) أى وهو الظن القوى (قوله نعملو أخبرها عدل) ينبني أو فاسق

الحتمدين وإلا فاوكان مستندا لقضاء مجردالقديم والقاضي شافعي لم يصح القضاء إذ لايصح القضاء بالضعيف (قوله وماصححه الأسينوي هو أحد وجهين) والوجه الثاني أنه ينفيذ ظاهرا فقط و يتفرع على الوجهين أنه إذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوّجت فان قلنا ينفذظاهرا فقط فهيى للا ُوّل و إن قلنا ينفذ ظاهرا وباطنا فهي للثاني لبطلان نكاح الأوّل بالحكم . واعلم أن هذين الوجهين من القديم ومن تفاريعه وكائن الشارح فهم أنهما من الجديد فرتب عليه ماتراه إذ لوفهم أنهما من القديم لم يحتج إلى قوله إنما يأتى على القول بعدم النقض الخ (قوله لقول السبكى وغيره عتنع التقليد الخ) قال الشهاب سم فيه أنه لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد (قوله والافمن للما أمان يازمها ذلك) بمعنى أنا نازمهابه والافهو والزم غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع

الشريعة (قوله لشموله)

(فاو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) لمخالفته القياس الجلي لأنه جعله ميتا في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط. والوجه الثاني لاينقض حَمَّه بِمَا ذَكُر لاختلاف المجتهدين ولأن المال لاضرر على الوارث بتأخير قسمته ، و إن كان فقيرا لأن وجوده لايمنعه من تحصيل غيره بكسب أو اقتراض مثــــلا فيمكن دفع ضرره بخلاف الزوجة فأنها لانقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذي لا يمكن تداركه وماصححه الأسنوي من نفوذ القضاء به ظاهرا و باطنا كسائر المختلف فيه إنما يأتي على القول بعدم النقض أما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره بمنع التقليد فما ينقض (ولو نكحت بعد التربص والعدّة) هو تصوير لأن المدار في الصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الأصح) اعتبارا بما في نفس الأمر ولاينافي هذا مامر في المرتابة مع أن في كل منهما شكا في حل المنكوحة لأن الشك ثم لسبب ظاهر فكان أقوى ، أما إذا بان حيا فهي له و إن تزوّجت بغيره وحكم به حاكم لكن لايتمتع بها حتى تعتد للثاني لأنّ وطأه بشبهة . والثاني المنع لفقد العلم بالصحة حال العقد (و يجب الإحداد على معتدة وفاة) بأي وصف كانت للخبر المتفق عليه «لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أر بعة أشهر وعشراً» أى فا نه يحل لها الإحداد عليه هـذه المدة أي يجب لائن ماجاز بعد امتناعه وجب غالبا وللإجماع على إرادته إلا مانقل عن الحسن البصرى وذكر الإيمان جرى على الغالب أو لائنه أبعث على الامتثال و إلا فمن لها أمان يلزمها ذلك أيضا و يلزم الولى أمم موليته به وعدل عن قول غيره المتوفى عنها زوجها ليشمل حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها إحداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوّجها ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولايرد ذلك على الكتاب لأنه يصدق على مابقي أنه عــدة وفاة فلزمها الإحداد فيها و إن شاركتها الشبهة (لا) على (رجعية) لبقاء معظم أحكام النكاح لها وعليها بل قال بعض الأصحاب الأولى لها التزين بما يدعوه إلى رجعتها لكن المنقول عن الشافعي سنّ الإحداد لها فمحل الأوّل بتقدير صحته حيث رجت عوده بالتزين

ينبغي أو فاسق اعتقدت صدقه أو بلغ الخبر عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لأن خبرهم يفيد اليقين (قوله فلو حكم بالقديم) أي حكم حاكم بما يوافق القديم عندنا نقض الخ خرج به مالو رفعت أمرها لقاض ففسخت عليــه فانه ينفذ فســخه ظاهرا و باطنا (قوله قاض) أي غير شافى (قوله أما على النقض) معتمد (قوله فيما ينقض) أى فيما ينقض فيه قضاء القاضي (قوله مامر في المرتابة) أي من أنها لو نكحت مع الريبة ثم بان أن لاحمل وأن النكاح بعد انقضاء العدّة كان النكاح باطلا (قوله إلا مانقل) أي من عدم وجو به (قوله و إلا فمن لهـا أمان) أي ولوكان روجها كافرا مر بل يلزم من لاأمان لها لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة اه سم على حج (قوله ثم تزوّجها) أي حاملا (قوله اعتدت بالوضع عنهما) ثم قوله و إن شاركتها الشبهة يدل على عدم سقوط عدّة الشبهة بالتزوّج بالكلية وانكانت للتزوّج وقضية ذلك أنه لوكانت المسئلة بحالها إلا أنها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالأشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة لأنهما لشخص واحد وان حملت من وطء

أو مشبهه ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه (ويستحب) الإحداد (لبائن) بخلع أو ثلاث لئلاتفضي زينتها لفسادها (وفي قول يجب) عليها كالمتوفى عنها وفرق الأوَّل بأنها مجفَّقة بالفراق فلم يناسب حالهـا وجو به بخلاف تلك وماقيل من أن قضية الخبر تحريمه عليها ولم يقولوا به ردّ بأنه ليس ذلك قضيته كما هو ظاهر من جعل المقسم الإحداد على الميت (وهو) أي الإحداد من أحدّ ويقال فيه الحداد من حدّ لغة المنع واصطلاحا (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة وإن خشن) للنهى الصحيح عنه كالاكتحال والتطيب والاختضاب والتحلى وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغرة بفتح أؤله فى رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبيان أن الصبخ لابد أن يكون لزينة (وقيل يحل) لبس (ماصبغ غزله ثم نسج) للاذن في ثوب المصب في رواية وهو بفتح فسكون بالمهملتين نوع من البرود يصبغ غزله ثم ينسج. وأجيب بأنه نهى عنه في رواية أخرى فتعارضتا والمعنى يرجح عدم الفرق بل هذا أبلغ في الزينة لا أنه لايصبغ أوّلا إلا رفيع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كنقش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الحلقية و إن نعمت (وكذا إبريسم) لم يصبخ ولم يحدث فيه ذلك أى حرير (في الأصح) لعدم حدوث زينة فيه و إن صقل و برق و يوجه بأن الغالب فيه أنه لايقصد لزينة النساء و بذلك يردّ ماأطال به الأذرعي وغيره من أن كثيرا من نحوالا حمر والا صفرالخلق يربولصفاء صقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ. والثاني يحرم لأن لبسه تزيين فعلى هــذا لاتلبس العتابي الذي أكثره حرير ويباح الخز قطعا لاســتتار الإبريسم فيه بالصوف الذي هوسداه (و)يباح (مصبوغ لايقصد لزينة) أصلا بللنحواحتمال وسخ أو مصيبة كأسود وما يقرب منه كالأخضر الشبع والكحلي وما يقرب منه كالأزرق الشبع ولايرد على كلامه مصبوغ تردّد بين الزينة وغيرها لأن فيه تفصيلا وهو أنه إن كان لونه براقاحرم وعبارته الأولى قد تشمله لأن الغالب فيه حينتُذ أن يقصد للزينة و إلا فلا وعبارته هذه شاملة له لأنه لايقصد به حیننذ زینــة (و یحرم) طراز رکب علی ثوب لامنسوج معه مالم یکثر أی بأن عد الثوب معه توب زينة فيما يظهر و (حلى" ذهب وفضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهبي عنه ومنه مامرَّه بأحدها

الترقيج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج (قوله وذكر المعصفر) مبتدأ خبره من باب ذكر الخ (قوله بعض أفراد العام) وهو النهى عن المصبوغ مطلقا المذكور بقوله للنهى الخ وذكر فرد من أفراد العام بحكمه لا يخصصه (قوله لا يقصد لزينة النساء) أى ولا نظر للتزين به في بعض البلاد (قوله فعلى هذا) أى الثانى (قوله و يباح الخز) قال في المصباح الخزاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من و برها ، والجمع خزوز مثل فاوس (قوله الذى هو سداه) هو صفة للإبريسم فلا يقال الذى يظهر في رأى العين هو اللحمة لاالسدى (قوله وعبارته الأولى) هى قوله و يباح غير مصبوغ (قوله وقرط) اسم لما يلبس في شحمة الأذن ، والمراد به هنا الحلق لابقيد ، و ينبني أن محل حرمة ذلك مالم تتضرر بتركه فان تضررت ضررا لا يحتمل عادة جاز لها اللبس وقياس ما يأتى في المحل أنه لابك قفة أو ذهبا .

لابقصد الزينة وإن كان فأشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع مامن شأنه أن يقصد للزينة وإن لم، يقصد بصبغ خصوصه زينةوهذا التقديرمأخوذ من كلام المصنف فمايأتي قريبا (قوله كالاكتحال الخ) أي كانهي عن الاكتحال الخ وليس المرادأن ماهنا مقيسعلي الاكتحال ما بعده و إنما ذكر هذا هنا مع أن محله ماسماتی عند د کر الاكتحال وما بعده لأن النهى عن ذلك في نفس الحديث المستمل على النهي عماهنا (قوله وذكر المعصفر والصبوغ بالمغرة) أى الاقتصارعليهما (قوله على أنه لبيان أن الصبغ الابد أن يكون لزينية) يعني أنه أشير بذكرهذين في الحديث إلى أن الصبغ المتنع إنماهو التصرود للزينة لاكل صبغ من باب بيان الشيء بذكر بعض أفراده (قوله و بباح الخز قطعا) لاخفاء أن عبارة الشارح صريحة فىأن المراد بالخزهنا نفس الثوب الذي سداه صوف ولحمته إبريسم إذا كان

الإبريسم مستترا بالصوف فما نقله الشيخ في حاشيته عن المختار من أن الخز اسم لحيوان ثم أطاق على و بره إنما هو باعتبار أصل اللغة فلا يصح أن يفسر به الخز في كلام الشارح كما لا يخفى .

(قوله كما قاله الأذرعي) عبارة الأذرعي نقلاعن الحاوى للماوردي ولوتحلت برصاص أونحاس فان كان مقره بذهب أو فضـة أو مشامها لهما محيث لايعرف إلابتأملأولم يكن كذلك ولكنها منقوم يتزينون عثل ذلك فحرام و إلا فلال انتهت وعليه فيتعين قراءة مشمه بالرفع عطفا على مامة ووالضمير فيهلأحدها والتقدير ومنهمامة وبأحدها ومنه مشبه أحدها وقوله إن سيتره ليس في كلام الا درعي عن الماوردي كما ترى فكائن الشارح قيد به الموّه بأحدهالكن كان ينبني تقديمه على قوله أو مشههمع بيانأنه منعند نفسه بأن يقول أى أن ستره وقوله لحيث لايعرف إلا بتأمل قد عرفت أنه قيد فىمشبه أحدهافتاً مل (قوله وذبل) هو بفتح الدال العجمة (قوله نعم يحل لبسه ليلا) يعنى جميع مامر (قولهوفارق حرمة اللبس) أى لبس الثياب (قوله بفتح أوكسر فسكون) وكذا بفتح وكسركما في التحفة (قـوله أي يوقده و يحسنه)هوعطف تفسير كالايخف والمرادمن تحسين الوجه بوضع الصبر في العين أنه يحسن العين فيظهر

إن ستره بحيث لايعرف إلا بتأمل كما قاله الأذرعي ويفرق بين هــذا وما من في الأواني بأن المدار هنا على مجرد الزينة وثم على العين مع الخيلاء وكذا نحو نحاس وودع وعاج وذبل ودملج إن كانت من قوم يتحلون به ، نعم يحل لبسه ليلا مع الكراهة إلا لحاجة كم حرازه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليسلا بأنهما يحركان الشهوة غالبا ولا كذلك الحلى (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي يتحلى بها ومنها العقيق (في الأصح) لظهور الزينة فيها ومقابل الأصح تردّد للإيمام جعله المصنف وجها لأنه مباح للرجل (و) يحرم لغير حاجة كما يأتى (طيب) ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليه لزمها إزالته للنهـى عنـــه (فى بدن) نعم رخص رســـول الله صلى الله عليه وسلم لهما أن تتبع لنحو حيض قليل قسط وأظفار نوعين من البخور وألحق الأسنوي بها في ذلك المحرمة وخالفه الزركشي وهو الأوجه (وثوب وطعام و) في (كحل) والضابط أن كل ماحرم على الحرم من الطيب والدهن لنحو الرأس واللحية حرم هنا لكن لافدية لعدم النص وليس للقياس مدخل هنا وكل ماحل له ثم حل هنا (و) يحرم (اكتحال بأنمد) ولو غير مطيب وإن كانت سوداء للنهى عنه وهو الأسود ومثله نصا الأصغر وهو الصبر بفتح أوكسر فسكون ولو على بيضاء لاالأبيض كالتوتيا إذ لازينة فيه (إلا لحاجة كرمد) فتجعله ليلا وتمسحه نهارا إلا إن أضرهامسحه «لا نه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا فقال ماهذا يا أم سامة فقالت هوصبر لاطيب فيه فقال إنه يشبّ الوجه» أى يوقده و يحسنه «فلا تجعليه إلا بالليل وامسحيه بالنهار »وقد حملوه على أنها كانت محتاجة إليه ليلا فأذن لها فيه ليلا بيانالجوازه عند الحاجة معأن الأولى تركه . وأما خبرمسلم « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له يارسول الله إن ابنتي توفى عنهـا زوجها وقداشتكت عينها أفت كحلها فقال لامرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ، فمل على أنه نهى تنزيه أوأنه صلى الله عليه وسلم

(قوله وذبل) عبارة المختار الذبل بفتح الذال المعجمة شيء كالعاج وهو ظهر السلحفاة تتخذ منه السوار اه ذكره في فصل الذال المعجمة وفي المصباح الذبل وزان فلس شيء كالعاج وقيل هو ظهر السلحفاة البحرية (قوله ودملج) بضم الدال واللام و بفتح اللام أيضا كما في القاموس فانه قال دملج كمندب في لغتيه (قوله نعم يحل لبسه ليلا) ينبغي أن يستثني من الليل مالو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم (قوله إلا لحاجة) أى فلا يكره (قوله وطيب) أى بأن تستعمله وخرج بذلك مالوكان حرفتها عمل الطيب فلا حرمة عليها (قوله لزمها إزالتــه) للنهبي عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الحناء والعصفر عليها هنا لا ثم (قوله قسط) بكسر القاف وضمها وهو الأ كثر اه مصباح (قوله وهوالأوجه) أي فليس للحرمة أن تتبع حيضها شيئا منهما خلافالحج (قوله واكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحدقة ولا يبعد الشمول لا نه مزين في العين المفتوحة و إن فقد بصرها اه سم على حج (قوله أو كسر فسكون) و بفتح فكسراه حج واقتصر عليه الحلى (قوله إلا إن أضرها مسحه) الأولى أضر بها الخ لما قدمه في الطريق النافذ من أنه إنما يتعدى بحرف الجر" (قوله فقال ماهذا يا أم سلمة) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الأجنبية حيث لاشهوة ولاخوف فتنة. وأجيب بجوازأنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقا أو أنه صلى الله عليه وسلم لايقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه (قوله يشت) بابه رد اه مختار (قوله وقد حماوه) قال حج واعترض بأن في سنده مجهولا . لم يتحقق الخوف على عينها أو أنه يحصل لها البرء بدونه لكن في رواية زادها عبد الحق «قالت إنى أخشى أن تنفقي عينها بدونه قال لا وإن انفقأت ». وأجاب الشيخ عنهابا والمراد وإن انفقأت عينها في زعمك لأني أعلم أنها لاتنفقي والأوجه أنها لو احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالا كتحال للرمد والأوجه ضبط الحاجة هنا بخشية مبيح تيم وحيث زالت وجب مسحه أو غسلة فورا كالمحرم وهو ظاهر (و) يحرم (إسفيذاج) بذال معجمة (ودمام) بضم الدال وكسرها وهو المسمى بالحمرة فان الوجه يبرق ويربو بالأول ويتزين مع الثاني ويحرم الأنمــد في الحاجب كما قاله صاحب البيان وألحق به الطبري كل مايتزين به كالشفة واللثة والحدين والذقن فيحرم في جميع ذلك (و) يحرم (خضاب حناء ونحوه) لخبر « ولا تختضب بحناء » ومحل ذلك فما يظهر من البدن كالوجه واليد والرجل والمراد بذلك مايظهر عند المهنة وشعر الرأس منه و إن كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين فاندفع به ماقاله البلقيني هنا أما ماتحت الثياب فلا والغالية و إن ذهب ريحها كالخضاب و يحرم تصفيف شعر الطر"ة وتجعيد شعرالأصداغ وتطريف أصابعها ونقش وجهها (ويحل تجميل فراش وأثاث) بمثلثتين وهو متاع البيت بأن تزين بيتها بأنواع الملابس والأواني ونحوها لأن الاحداد في البدن لا في الفرش ونحوه وأما الغطاء فالأشبه كما قاله ابن الرفعة أنه كالثياب لأنهلباس أى ولو ليلاكما بحثه الشيخ خلافا للزركشي (و) يحل لها (تنظيف بفسل رأس وقلم) ظفر و إزالة نحو شعر عانة (و إزالة وسخ) ولو ظاهرا بسدر أو نحوه لأنها ليست من الزينة أي الداعية إلى الجماع فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة أما إزالة شعر يتضمن زينــة كأخذ ماحول الحاجبين وأعلى الجبهة فتمنع منه كما بحثه بعض المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك فيحق غير المحدّة ومن في شروط الصلاة سنّ إزالة شعر لحية أو شارب نبت للرأة (قلت: ويحل) لها (المتشاط) بلا ترجيل بدهن و يجوز بنحو سدر والنهي الوارد عن الامتشاط محمول على تمشط بطيب ونحوه (و) يحل لها (حمام) بناء على جواز دخولها له بلا ضرورة (إن لم يكن) فيله (خروج محرم) فان كان حرم (ولو تركت) المحدة المكافة (الاحداد) الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت) إن علمت حرمة ذلك كما قاله ابن المقرى وغير المكافة وليها قائم مقامها (وانقضت العدة) مع العصيان (كما لو فارقت) المعتدة (المسكن) الذي يجب عليها ملازمته بلا عذر فانها تعصى وتنقضي عدتها (ولو بلغتها الوفاة) أي موت زوجها و يلحق بذلك طلاقها (بعد المدة) للعدة (كانت منقضية) فلا يلزمها شيء منها لأن الصغيرة تعتد مع عدم قصدها (ولها) أى المرأة مزوّجة أو غيرها (إحداد على غير زوج) من الموتى (ثلاثة أيام) فأقل (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الإحداد (والله أعلم) ،

عليها بقصد الإحداد (والله اعلم) ، (قوله جاز فيه) لعله لم يحمل المتن على مايشمله ابتداء نظرا لكلام الأصحاب فأنهم قيدوه بالليل (قوله والأوجه ضبط الحاجة هنا الخ) ومعاوم أن المعوّل عليه فى ذلك إخبار طبيب عدل (قوله والغالية) هى عنبر ومسك وكافور (قوله كالثياب) أى فيحرم (قوله بل صرح الماوردى الخ) معتمد (قوله فى حق غير المحدة) أى إلا بإذن الزوج (قوله ونحوه) أى مما يتزين به لا كزيت وسمن (قوله بناء على جواز دخولها) معتمد (قوله خروج محرم) أى بائن كان لغير ضر ورة فان كان لضر ورة باز (قوله باز قوله باز قوله إن عامت حرمة ذلك) ظاهره و إن بعد عهدها بالإسلام ونشائت بين أظهر العلماء.

(قوله لم يتحقق الخوف على عينها) قضيته أنه لايباح لها الا كتحال إلا عند التحقق للضرر وانظر بم يحصل التحقق بلهذا الجواب قدلايصبح إذكيف عنعها مما تتحقق الضرر بعدمه لعدم تحققه له ولو أجاب بائنه كان يعلم عدم الضرركان واضحا (قـوله وألحق به) أي بالحاجب وقوله كل مايتزين به هو بيناءيتزين للفاعل (قولهظفر) كان ينبغى قبله لام كما فعل غيره حتى لايضيع تنوين قلم في المتن (قوله و يجوز بنحو سدر) انظر مامعناه هنا وتقدم الكلام على السدر و نحوه في إزالة الوسيخ .

(قوله فاو تركت ذلك)
يعدى التزين (قوله للخبرين السابقين) هو البع في هدذا لشرح الروض لكن ذاك قدم خبرين فصحت إحالته عليهما بخلاف الشارح وعبارة التحفة لمفهوم خبر: لا يحل لا مرأة الخبر السابق انتهت يعنى خبر: لا يحل لا مرأة الخبر السابق انتهت يعنى أي عن شأنها أن تحزن لو قوله من حزنت لموته) أي عمن شأنها أن تحزن له كما هو ظاهر .

[فصل]
في سكنى المعتدة
(قوله لم تختص بالمطلقات)
فيه أن للزوج أن يخرج
زوجته من ملكها لمحل طاعته .

فلوتركت ذلك بلا قصد لم تأثم للخبرين السابقين ولأن في تعاطيه عدم الرضا بالقضاء والأليق بها التقنع بجلباب الصبر و إنما رخص للعتدة في عديها لحبسها على القصود من العدة ولغيرها في الثلاث لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذلك سنّ فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن والأشبه كاذكره الأذرعي عن إشارة القاضي أن الراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الأجنبية الإحداد على الأجنبي مطلقا ولوساعة ، وألحق النزى بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمماوك والصهر كما ألحقوا من ذكر به في أعذار الجمعة والجماعة . وضابطه أن من حزنت لموته فلها الإحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا و يمكن حمل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومنعها عليه ثلاثة ومن لا فلا و يمكن حمل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومنعها عما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله وأفهم كلام المصنف امتناع الإحداد على الرجل ثلاثة على قريبه وهوكذلك ، وقول الإمام إن التحزن في المدة غير مختص بالنساء ممنوع كما قاله ابن الرفعة بأنه شرع وهوكذلك ، وقول الإمام إن التحزن في المدة غير مختص بالنساء ممنوع كما قاله ابن الرفعة بأنه شرع وهوكذلك ، وقول الإمام إن التحزن في المدة غير محتص بالنساء ممنوع كما قاله ابن الرفعة بأنه شرع وسلاماء لنقص عقلهن المقتضى عدم الصبر مع أن الشارع أوجب الإحداد على النساء دون الرجال .

(فصـل)

في سكني المعتدة وملازمتها مسكن فراقها

(تجب سكنى لمعتدة طلاق) حائل أوحامل (ولوبائن) بجرته كما بخطه عطفا على المجرور ونصبه أولى أى ولو كانت بائنا و يجوز رفعه بتقدير مبتدإ محذوف أى ولوهى بائن و يستمر وجو بها إلى انقضاء عدّتها لقوله تعالى _ أسكنوهن من حيث سكنتم _ وقوله تعالى _ لا تخرجوهن من بيوتهن _ أى بيوت أزواجهن وأضافها إليهن للسكنى إذ لوكانت إضافة ملك لم تختص بالمطلقات، ولوأسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أفتى به المصنف ،

(قوله فاوتركت ذلك) أى تركت التزين وكانت على صورة المحدّة لم تأثم لعدم قصده (قوله التقنع بحلباب الصبر) عبارة المختار الجلباب الملحفة اه وعليه فهو استعارة بالكناية واستعارة تخييلية فتشبه الصبر با نسان مستتر بما يمنع رؤيته استعارة بالكناية و إثبات الجلباب له استعارة تخييلية (قوله و إنها رخص للعتدّة) قد يمنع تسمية ماذ كر رخصة لأن الرخصة الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلى ، والإحداد على المعتدّة واجب فلم تنتقل لسهل بل لصعب وعبارة حج ولم يجر ذلك في المعتدة لخثها الخ اه وهي أوضح (قوله ولوساعة) ظاهره و إن لم تكن ريبة وخالف حج فيا ذكر (قوله حرم عليها فعله) أى ولوكان مما يجوز لها الإحداد عليه (قوله وهو كذلك) انظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه لا وعيد على فعله ومجرد النهي إنما يقتضي التحريم لاكون الفعل كبيرة موجبة للفسق ، وفي الزواجر إنه كبيرة وقد يتوقف فيه .

(فص_ل)

في بيان سكني المعتدة

(قوله وملازمتها الخ) أى ومايتبع ذلك كخروجها لقضاء حاجة (قوله عطفا على المجرور) هو قوله طلاق.

لوجوبها يوما بيوم وإسقاط مالم يجبلاغ وأفهم تقييده بالمعتدة عن طلاق عدمها لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولأم وله عتقت وهوكذلك (إلا ناشزة) سواء أكان ذلك قبل طلاقها كاصر به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كاصر به المتولى فانها لاسكني لها في العدة فإن عادت إلى الطاعة عاد حق السكني كما صر به المتولى ، وفي مدة النشوز يرجع عليها مستحق المسكن بأجرته ، وقياسه أنه لوكان ملك الزوج رجع هو عليها بذلك وإلا صغيرة لا تحتمل الوطء بأن استدخلت ماءه المحترم فلاسكني لها كالنفقة و إلا أمة لم تسلم ليلا ونهارا و إلا من وجبت العدة بقولها بأن طلقت ثم أقر ت بالإصابة وأنكرها الزوج فلا نفقة ولاسكني لها وعليها العدة (و) تجب سكني (لمعتدة وفاة) أيضا حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الأظهر) ﴿ لأمم صلى الله عليه وسلم فريعة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الحدري لما قتل زوجها أن تمكث في بينها حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أر بعدة أشهر وعشرا » صححه الترمذي وغيره ، والثاني لاسكني لها كا لانفقة لها . وأجاب الأول بأن السكني لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت و بأن النفقة حقها فسقطت وهي الماليراث والسكني حق له تعالى فلم تسقط وعل الخلاف كاحكاه في الطلب عن الأسحاب مالم يطلقها قبل الوفاة رجعيا ،

(قــوله أنه لوكان ملك الزوج) يعــنى لوكان مستحقا له.

(قوله لوجو بها) يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الإسقاط منها لوجوب سكناه بطاوع فجره (قوله ولأم وله) عطف على قوله لمعتدّة (قوله وهوكذلك) أي ومع ذلك يجب عليها ملازمة المسكن الذي فورقت فيه اه شيخنا الزيادي ، وقوله يجب عليها أي المعتلدة لشبهة اه حج قال: وأما الوجوب على أم الولد ففيه نظر، وسيأتي في كلام الشارح مايصر -بوجوب الملازمة على المعتدة عن شبهة في قوله بعد قول المصنف قلت ولها الخروج الخ حيث قال وشبهة الخ (قوله عاد حق السكني) أي من وقت العود (قوله رجع هو عليها بذلك) وصورة ذلك أن تعد" بسكناها غاصبة بخلاف مالوتركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولاغــيره فانه المفوّت لحقه اختيارا فلاأجرة له اه سم على حج ولعل وجه ذلك أنها لماكانت مستحقة للسكني برضا الزوج استصحب ذلك ، ولأن الغالب على الأزواج أنهم لا يخرِّجون المرأة من البيت بسبب النشوز (قوله و إلا صغيرة الخ) ماذ كره هنا موافق لما اقتضاه كلامه أوّل العدد حيث قيــد وجوب العدة بوطء الصغير بتهيئه للوطء ولم يذكر ذلك في الصغيرة فاقتضى أنه لافرق بين تهيئها للوطء وعدمه لكن تقدم عن شيخنا الزيادي وسم نقلا عن الشارح خلافه ، اللهم إلا أن يقال لايلزم من التهيئ للوطء إطاقته فليراجع ثم التصوير بقوله بأن استدخلت ماءه الخ إنما هولكون الكلام في عدّة الطلاق و إلافوجوب العدّة قد يوجد بغير ذلك كالمتوفى عنها (قوله ولمعتدّة وفاة) قال فى الروض: و إن مأت زوج المعتدّة فقالت انقضت عدّتى فى حياته لم تسقط العدّة عنها ولم ترث أي لإقرارها قال في شرحه قال الأذرعي وهـنا قيده القفال بالرجعية فاوكانت بائنا سقطت عدّتها فما يظهر أخذا من التقييد بذلك . قال : فان لم يعلمهل كان الطلاق رجعيا أو بائنا فادّعت أنه كان رجعيا وأنها ترث فالأشبه تصديقها لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الإبانة اه سم على حج .

(قـــوله ويقوم وارثه مقامه) هو في مسئلة معتدة الوفاة إذا لم تكن تركة كما يعلم من الروض وشرحه كالروضة هو وان صح تنزيله على مسئلة طلب الزوج الإسكان المذكورة قبيل هذا إلا أنه ليس موضوع المسئلة التي فيها كلام الرويانى كالماوردي كا يعلم من الروض وشرحه (قوله وهو إنما توجه عن الميت) هـ ذا لايمح جوابا عن الاستشكال بوفاء الدين المذكور إذ لافرق بين ماهنا ومسئلة وفاء الدين فها ذكر كما لانخفي وإنماهو جواب عن إشكال آخر وهوأنه كيف يلزمها إجابة الأجنبي مع مافيه من المنة كما يعلم من شرح الروض (قوله سكنت حيث شاءت) وظاهر أنه يلزمها ملازمة ماسكنت فيه فليراجع (قوله وشمل كلامه) يعنى في مسئلة الإخراج فقط كما هو صريح التحفة.

و إلا لم تسقط قطعا لأنها استحقتها بالطلاق فلم تسقط بالموت لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيها ويوافقه إطلاق الكتاب هنا (و) يجب لمعتدّة (فسخ) بعيب أو ردّة أو إسلام أو رضاع أيضا (على المذهب) لأنها معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فأشبهت المطلقة تحصينا للماء والطريق الثاني على قولين كالمعتدة عن وفاة ، وسكت المصنف عن استثناء الناشزة في عدّة الوفاة والفسخ للعلم مما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم كما صرّح به القاضي والمتولى فيمن مات عنها ناشزًا ، وتجب السكني لللاعنة كما نقل في الروضة عن البغوى القطع به ولوطلب الزوج إسكان وارثه بل غيرالوارث في ذلك كالوارث كما قاله الروياني تبعا للاوردي أي حيث لاريبة ويفارق عدم لزوم إجابة أجنبي بوفاء دين ميت أومفلس بخلافالوارث بأن ملازمة المعتدّة للسكني حق لله تعالى لابدل له فلزم القبول لئلا يتعطل و بأن حفظ الأنساب من مهمات الأمور المطاوبة بخلاف الدين و بأنه إنما يرد لوكان التبرّع عليها وهو إنما توجه على الميت ، فاين لم يوجد متبرّع سنّ للإمام إسكانها من بيت المال حيث لاتركة لاسيما عنــد اتهامها بريبة ، و إن لم يسكنها أحد سكنت مسكن) مستحق للزوج لائق بها (كانت فيه عند الفرقة) بموت أوغيره للآية وحديث فريعة المار"ين (وليس لزوج وغيره إخراجها ولا لها خروج) منه و إن رضي به الزوج حيث لاعذر كما يأتى لأن في العدّة حقا له تعالى وهو لايسقط بالتراضي لقوله تعالى _ لا تخرجوهن من بيوتهن على ولا يخرجن _ وشمل كلامه الرجعية ،

(قوله و إلا لم تسقط قطعا) أى السكنى ، وأما النفقة فتسقط كا تقدّم له بعد قول المصنف و إن مات عن رجعية الخ اه وعليه فانظر الفرق بينهما ولعله أن السكنى لما كانت راجعة لحفظ مائه كانت منفعتها عائدة عليه فاحتيط فيها مالم يحتط بمثله فى وجوب النفقة (قوله فلم تسقط بالموت) معتمد (قوله وفسخ) أراد به مايشمل الانفساخ (قوله لم تجب) كأن كانت ناشزة (قوله ويقوم وارثه) وهل طلب ذلك منهما مباح أومسنون فيه نظر والأقرب الثانى (قوله وإنما تسكن) شاءت) و ينبغى أن يتحرّى الأقرب من المسكن الذى فورقت فيه ما أمكن (قوله وإنما تسكن) ولومضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى لم تصريا فى الذمة بخلاف النفقة لأنها معاوضة اهوفاة إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى فى أنها لاتصير دينا المنكوحة إذا فاتت السكنى فى أنها لاتصير دينا المنكوحة إذا فاتت السكنى فى أنها لاتصير دينا المنكوحة إذا فاتت السكنى فى حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله كانت فيه عند الفرقة) أى وتقدم سكناها على مؤنة التجهيز فى حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله كانت فيه عند الفرقة) أى وتقدم سكناها على مؤنة التجهيز في حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله كانت فيه عند الفرقة) أى وتقدم سكناها فى بيت معار أومؤجر لأنه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة فى الذمة ، و ينبغى أن هدا إذا كان وانقضت المدة أنها تقدة أنها تقدة مئة عدة ما بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ، و يحتمل وهو الظاهم أنها وانقضت المدة أنها تقدة مؤن التجهيز أيضا ، و يحتمل وهو الظاهم أنها تقدة م بأجرة يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب إلا بدخوله فلم يزاحم مؤن التجهيز .

وبه صرح في النهاية ونص عليه في الأم كاقاله ابن الرفعة وغيره وقال السبكي إنه أولى لاطلاق الآية والأذرعى إنه المذهب المشهور والزركشي إنه الصواب ولأنه عتنع على الطلق الخاوة بهافضلاعن الاستمتاع فليست كالزوجة لكن في حاوى الماوردي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن له أن يسكنها حيث شاء وجزم به المصنف في نكته (قلت: ولهما الخروج في عدة وفاة) وشبهة ونكاح فاسد (وكذا بائن) ومفسوخ نكاحها وضابطه كل معتدة لم تجب نفقتها وفقدت من يتعاطى حاجتها لها الخروج (في النهار لشراء طعام و) بيع أو شراء (غزل ونحوه)ككتان وقطن لحاجتها لذلك لما رواه مسلم عن جابر قال «طلقت خالق سلمي فأرادت أن تجد تخلها فزجرهار جل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال جذى عسى أن تصدّق أو تفعلى معروفًا» قال الشافعي ونخل الأنصار قريب من منازلهم والجـذاذ لا يكون إلا نهارا وردّ ذلك في البائن و يقاس بها المتوفى عنها زوجها والواو فى كلامه بمعنىأو (وكذا) لها الخروج (ليلا إلى دارجارة لغزل وحديثونحوهما) للتأنس (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) لما رواه الشافعي والبيهيق رحمهما الله تعالى « أن رجالا استشهدوا بأحد فقالت نساؤهم يارسول الله إنا نستوحش في بيوتنا فنبيت عند إحدانا فأذن لهن صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عند إحداهن فاذا كان وقت النوم تأوى كلواحدة إلى بيتها» أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر إلا باذنه لأنها مكفية بالنفقة وكذا لوكانت حاملا لوجوب نفقتها فلا تخرج إلا لضرورة أو باذنه وكذا لبقيــة حوائجها كشراء قطن كما قاله السبكي ولوكان للبائن من يقضى حوائجها لم تخرج إلا لضرورة و يجوز الخروج ليلا لمن احتاجت إليــه ولم يمكنها نهارا والأشبه كما بحثــه ابن شهبة في الرجوع إلى محلها العادة ومعلوم أن شرط الخروج مطلقا أمنها و يظهرأن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقه ونحوه لامام في الوصية (وتنتقل من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها ،

(قوله و به صرح في النهاية) معتمد (قوله لكن في حاوى الماوردى الخ) ضعيف (قوله قال طلقت خالق) أى ثلاثا كما هو قضية قول حج لخبر مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم أذن لمطلقة ثلاثا أن تخرج لجذاذ نخلها» ويوافقه ظاهر قول الشارح الآتى ورد ذلك في البائن (قوله أن تجن) بابه رد اه عتار (قوله لغزل وحديث الخ) ظاهره و إن كل عندها من يحدثها وتأنس به لكن قال حج بشرط أن لايكون عندها من يحدثها و يؤنسها على الأوجه (قوله وثبيت في بيتها) أى و إن كان بشرط أن لايكون عندها من يحدثها و يؤنسها على الأوجه (قوله وثبيت في بيتها) أى و إن كان الحروج في تحصيل نفقتها و إلا جاز لها الحروج (قوله فنبيت) أى أفنبيت (قوله تأوى) أى ترجع الحروج في تحصيل نفقتها و إلا جاز لها الحروج (قوله فنبيت) أى أفنبيت (قوله تأوى) أى ترجع شاءت أما على المعتمد من أنه لايسكنها في غير المسكن الذى فورقت فيسه فيشكل لأن ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط باذنه ثم قال اللهم الا أن يقال تسامحوا فيه لعدم المفارقة للسكن بالمرة فقد مد ملازمة له عرفا (قوله لأنها مكفية) قضية التعليل عما ذكر أنها لواحتاجت للخروج الغيم الغادة) ينبغى الغالبة حتى لواعتيد الحديث جميع الليل فينبغى الامتناع لأنه نادر في العادة اهسم على حج .

(قوله وقال السبكي إنه أولى لاطلاق الآية) فيه مساحة إذ الفهوم من إطلاق الآية إنما هو أصل المساواة في الحكم لاالأولولية (قوله لحاجتها لذلك) الظاهر أنه قيد في المتن فاللأم عمني عند وليس علة مدليل أنه لم يعطف عليه الخبر بعده (قوله فلاتخرج الاباذنه) أى أولضرورة كماصرحوا به (قوله وكذا لوكانت حاملا) أي وهي بائن كما هو ظاهر (قوله وكذا لبقية حوائجها) أي وإن لم تكن لتحصيل النفقة كما صرح به في شرح الروض نقلا عن السبكي) قوله لم تخرج إلالضرورة) أي أو باذنه کما ص

(قوله يحصنها حيثرضي) لعله مع اعتبار القرب فليراجع (قولهوكانتالدار ضيقة)انظرماحكمفهومه وهو ماإذا كانت واسعة فان كان الحكم أنها تنتقل هي فلايظهر له معنى و إن كان الحكم أنها لاتنتقل هي ولاهم فما معني قوله ومن الجيران الأحماء (قوله و بذت عايهم) أى الأحماء (قولهولعل المرادأن الأولى نقلهم دونها) قال الأذرعي عقب هـ ذا و إلا فاذا لم تكن السكني مستحقة لها فالخيرة في النقل إلى الأبو س أوالمالك منهما اه (قوله و يتعين حمل كلام المصنف الخ) قديقال ينافي الآية السابقة ممامروكدا مامر في الخبر.

أو مالهـا و إن قل أواختصاصها فما يظهر (أوعلي نفسها) من فساق لجوارها فقدأرخص صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في الانتقال حيث كانت في مكان مخيف كما رواه أبو داود (أ و تأذت بالجيران) بكسر الجيم (أو) تأذوا (هم بها أذى شديدا) لا يحتمل عادة كاهو ظاهر (والله أعلم) للحاجة إلى ذلك وقد فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى_ إلاأن يأتين بفاحشة مبينة_ بالبذاءة على الأحماء أوغيرهم وفى رواية لمسلم أن فاطمة بنت قيس كانت تبذو على أحمائها فنقلها صلى الله عليه وسلم إلى بيت أممكتوم، ومافى الرافعي من أنها فاطمة بنت أبى حبيش سبق قلم وحيث نقلت سكنت في أقرب الأماكن إلى الأولكما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي المنصوص فيالأم أن الزوج يحصنها حيث رضي لاحيث شاءت وأفهم تقييد الأذى بالشديد عــدم اعتبار القليل وهوكذلك إذ لايخلو منه أحــد ومن الجيران الا حماء وهم أقارب الزوج ، نعم إن اشتد أذاهابهم أرعكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها كما لوكان المسكن لها وكذا لوكانت بدار أبويها وبذت عليهم نقاوا دونها لأنها أحق بدار أبويها كما قالاه قال الأذرعي ولعل المراد أن الأولى نقلهم دونها وخرج بالجيران مالو طلقت بببت أبويها وتأذت بهم أوهم بها فلا نقل إذ الوحشة لاتطول بينهم ويتعين حمل كلام المصنف على ما إذا كان تأذيهم من أمم لم تتعد هي به و إلا أجبرت هي على تركه ولم يحل لها الانتقال حينتذ كما هو ظاهر ولا يختص الخروج بما ذكر بل لو لزمها حـــــ أو يمين في دعوى خرجتلهإن كانت برزة فان كانت محدرة حدت وحلفت في مسكنها بأن يحضر الحاكم لها أو يبعث نائمه الها أو لزمها العدة بدار الحرب هاجرت منها لدار الاسلام مالم تأمن على نفسها أوغيرها مما من فلاتهاجر حتى تعتد أوزنت المعتدة وهي بكر غربت ولا يؤخر تغريبها إلى انقضائها ولاتعذر في الخروج لتحارة وزيارة وتعجيل حجة إسلام ونحوها من الأغراض المعدة من الزيادات دون المهمات

(قوله أومالهما) ومشل مالهما مال غيرها اه حج و يمكن دخوله في قول الشارح مالهما بجعل الاضافة لمجرد أن لهما يدا عليه (قوله أو اختصاصها) كذلك اه حج قال سم عليه قوله كذلك إطلاق القلة هنا فيه نظر إذ لاوجه لجواز الحروج المخوف على كف من سرجين فينبغي أن لايرجع قوله كذلك لقوله أيضا و إن قل فتأمل اه ولعل هذا حكمة إسقاط الشارح لهذا التشبيه (قوله إلى بيت أم مكتوم) عبارة حج ابن أم مكتوم ثم رأيته في بعض النسخ كذلك (قوله فلانقل) أى لا يجوز أى الائحماء وقوله نقاوا دونها أى الائحماء (قوله بأن يحضر الحاكم) معتمد (قوله فلانقل) أى لا يجوز هاجرت منها لدار الاسلام) قياس ماياتي من أنه لوتعذر سكناها في محل الطلاق وجبت في أقرب على الله أن تسكن هنا في أقرب على الله أن تسكن هنا في أقرب على بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث أمنت فيه بل ينبغي أنها لوأمنت في محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه (قوله وتعجيل حجة أسلام) خرج به مالو نذرته في وقت معين أو أخبرها طبيب عدل بأنها إن أخرت عضبت فتخر بالسلام) خرج به مالو نذرته في وقت معين أو أخبرها طبيب عدل بأنها إن أخرت عضبت فتخر بالسلام ولينظر فيا لوقال أهل الطب إنها إن لم تحج في هذا في الوقت عضبت هل تقدم الحج تقديما لحق الرب المحض وفيا لوكانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تحج عام كذا فيصل الفوت فيه بطلاق أو موت .

(ولو انتقلت إلى مسكن) في البلد (باذن الزوج فوجبت العدة) في أثناء الطريق بطلاق أوفسخ أوموت (قبل وصولها إليه) أي المسكن (اعتدت فيه) لافي الأوّل (على النص) في الأم لأنها مأمورة بالمقام فيه ممنوعة من الأوّل وقيل تعتد في الأوّل لأن الفرقة لم تحصل في الثاني وقيل تتخبر بينهما أما إذا وجبت العدة بعد وصولهـا فتعتد فيــه جزما والعبرة في النقلة ببــدنها و إن لم تنقل الأمتعة والخدم وغيرها من الأوّل حتى لوعادت لنقل متاعها أو خدمها فطلقها فيه اعتدت في الثاني (أو) انتقلت من الأثوّل (بغـير إذن) من الزوج فوجبت العدة ولو بعد وصولهــا إلى الثاني ولم يأذن لها فى المقام فيه (فني الأوَّل) يلزمها الاعتــداد و إن لم تجب العدة إلا بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك ، نعم إن أذن لها بعد الوصول إليه في المقام فيه كان كالنقلة باذنه (وكذا) تعتد أيضا في الأوّل (لوأذن) لها في الانتقال منه (ثم وجبت) عليها (قبل الخروج) منه و إن بعثت أمتعتها وخدمها إلى الثاني لائنه المنزل الذي وجبت فيــه العدة (ولو أذن) لهــا (في الانتقال إلى بلد فكمسكن) فما ذكر قال الأذرعي وغيره وقضيــة كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الخروج من البلد والمتجه اعتبار موضع الترخص (أو) أذن لها في (سفر حج) أو عمرة (أو تجارة) أو استحلال مظامة أونحوها (ثم وجبت) عليها العدة (في) أثناء (الطريق فلها الرجوع) إلى الأول (والمضي) في السفر لأن في قطعها عن السفر مشقة لاسما إذا بعدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة والا فضل لها الرجوع لتعتد في منزلها كما نقلاه عن الشيخ أبي حامد وأقراه وهي معتدة في سيرها وخرج بالطريق مالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا وما لو وجبت فيــه ولم تفارق عمران البلد فيجب العود في الأصح عند الجمهوركما في أصل الروضة إذ لم تشرع في السفر (فان مضت) لمقصدها و بلغته (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملا بحسب الحاجة وإن زادت إقامتها على مدة المسافرين كما شمله كلامهم وأفهم أنها لوانقضت قبل ثلاثة أيام امتنع عليها استكمالها وهو الأصح في زيادة الروضة وبه قطع في المحرر و إن اقتضي كلام الشرحين خلافه (ثم) بعد قضاء حاجتها (يجب الرجوع) حالا (لتعتد البقية) منها (في المسكن) الذي فارقته لأنه الأصل في ذلك فان لم بمض اعتدت البقيــة في مسكنها وسواء في وجوب رجوعها أدركت شيئًا منها فيه أم كانت تنقضي فيالرجوع كما في الشرح والروضة لعدم إذنه في إقامتها وعودها مأذون فيه من جهته ، أما سفرها لنزهة أو زيارة ، أو سافر بها الزوج لحاجتــه فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود فان قدر لها مدة في نقلة أو سفر حاجة أو في غيره كاعتكاف استوفتها وعادت لتمام العدة و إن انقضت في الطريق كما من وتعصى بالتأخير بغير عـــذر كخوف فىالطريق وعدم رفقه ولوجهل أمر سفرها بأن أذن لها ولميذكر حاجة ولانزهة ولاإقامة ولارجوعا.

(قوله والا فضل لها الرجوع)
هذا شامل كاترى لما إذا
كان السفر لاستحلال أو
لحج ولو مضيقا وفي جواز
الرجوع حينئذ فضلاعن
أفضليته مع عدم المانع
من المضى نظر لا يخفى (قوله
وما لو وجبت فيه الخ)
كان المرادأنها إذا وجبت
في الطريق ولم تفارق
فل الطريق ولم تفارق

(قوله وجبت العدة بعد وصولها) أى إلى الثانى (قوله مظامة) بكسر اللام اسم للظلم أما بالفتت فاسم لما ظلم به اه مختار بالمعنى (قوله وما لو وجبت) هذا علم من قوله قبل والمتجه اعتبار موضع الترخص (قوله و إن اقتضى كلام الشرحين خلافه) أى وهو أنها تكملها (قوله وعودها) أى بل وفيه قرب من الحل الذى كان حقها أن تعتد فيه (قوله فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين) وهى أر بعة أيام غير يومى الدخول والحروج .

(قوله لما في تعين التأخير من مشقةمصابرة الإحرام) هـ ذا لايظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهماكما لايخني وهو تابع في هذا لشرح الروض لكن ذاك جعل أصل المسئلة الإحرام بالحج أو غيره فصحله ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج أو القران (قوله وهو يستدعى سفرين) يعدى النهاب والإياب (قوله نسية لسكان البادية) عبارة الدميري نسبة لساكن المادية (قوله إذا كان في المقيمين) الضمير في كان للزوج .

حمل على سفر النقلة كاقاله الروياني وغيره ولو أحرمت بحج أوقران باذنه أو بغيره ثم طلقهاأومات وخافت فوته لضيق الوقت خرجت وجو با وهي معتدة لتقدّم الإحرام و إن أمنت الفوات لسعة الوقت جازلها الخروج لذلك لما في تعمين التأخير من مشقة مصابرة الإحرام و إن أذن لهافيه ثم طلقها أومات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الإذن فلا تسافر فان أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدّة و إن فات الحج فاذا انقضت عدّتها أتمت نسكها إن بقىوقته و إلاّتحللت بأعمـال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات (ولوخرجت إلى غير الدار المألوفة) لهما للسكني فيها (فطلق وقال ماأذنت لك) في الخروج وادّعت هي إذنه فيه (صدق) هو وكذا وارثه (بمينه) لأن الأصل عدم الإذن فيجب عليها الرحوع حالا إلى المألوفة فان وافقها على الإذن في الخروج لم يجب الرجوع حالا واختلافهما في إذنه في الخروج لغير البلد المألوفة كالدار (ولو قالت نقلتني) أي أذنت لي في النقلة إلى محل كذا فالعدة فيه (فقال) لها (بل أذنت) لك في الخروج إليه (لحاجة) عينها فتلزمك العدة في الأول (صدق) بيمينه (على المذهب) لأنه أعلم بقصده و إرادته ولأن القول قوله في أصل الإذن فكذا فى صفته ومقابله تصديقها بمينها لأن الظاهر معها بكونها فى الثانى ولأنها تدعى سفرا واحداوهو يدعى سفرين والأصل عدم الثاني وهما قولان محكيان فما إذا اختلفت هي ووارث الزوج في كيفية الإذن والمذهب تصديقها بمينها لأن كونها فىالمنزل الثانى يشهد بصدقها ورجح جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق الحق بهـما والوارث أجنبي عنها ولأنها أعرف بما جرى من الوارث (ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبويه (وبيتها من) نحو (شعر) كصوف (كمنزل حضرية) في لزوم ملازمته في العدّة ولو ارتحل في أثنائها كل الحيى ارتحلت معهم للضرورة أو بعضهم وفي المقيمين قوّة ومنعة امتنع ارتحالها وإن ارتحل أهلها وفى الباقين قوة ومنعة خيرت بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة الأهل عسرة موحشة وهذا مما تخالف فيه البدوية الحضرية ، فإن أهلها لو ارتحاوا لم ترتحل معهم مع أن التعليل يقتضي عـــدم الفرق ، وقول البلقيني محل التخيير في المتوفى عنها زوجها والبائن بالطلاق أما الرجعية فامطلقها طلب إقامتها إذا كان في المقيمين كما هو ظاهر نص الأم وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعة مبنى على أن له أن يسكن الرجعية حيث شاء والشهور أنها كغيرها كما مر وحينئذ فليس 6 lesis al

(قوله حمل على سفر النقلة) أى فتعتد فيما سافرت إليه (قوله و إن أذن لها فيه) أى الإحرام ولا قوله فلا تسافر) أى لا يجوز لها ذلك (قوله لم يجب الرجوع حالا) أى بل تقيم لتمام قضاء ماخرجت إليه إن خرجت لحاجة ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك و بقي مالوخرجت لالحاجة كالخروج للنزهة هل يجب العود حالا أم لا فيه نظر والأقرب الأوّل لأنه ليس هنا سفر له مدة تعتبر (قوله كالدار) أى فيصدق هو أو وارثه (قوله وهو يدعى سفرين) أى ذهابها وعودها (قوله وهو من شاذ النسب) أى إذ القياس بادية بتشديد الياء (قوله ومنعة) عطف تفسير على قوّة ومنعة بفتحتين وقد تسكن مختار (قوله فان أهلها) أى الحضرية وقوله لو ارتحلوا لعل المراد من قوله لو ارتحلوا أنهار تحل بعضهم وفي الباقين قوّة و إلافينبغي جواز الارتحال لها إذا ارتحل الجميع (قوله والمشهور أنها كغيرها) معتمد .

ولها في حالة ارتحالها معهم الإقامة متخلفة دونهم في نحو قرية في الطريق لتعتد فانه أليق بحال المعتدة من سيرها وإن هرب أهلها خوفا من عدة وأمنت امتنع عليها الهرب لعودهم بعد أمنهم ومقتضى إلحاق البدوية بالحضرية مجيء ماص فيها من أنه لو أذن لها في الانتقال من بيت في الحلة إلى آخر منها فخرجت منه ولم تصل إلى الآخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع أو أذن لها في الانتقال من تلك الحلة إلى حلة أخرى فوجد سبب العدة من موت أو طلاق بين الحلتين أو بعد خروجها من منزله وقبل مفارقة حلتها فهل تمضى أو ترجع على التفصيل السابق في الحضرية وسكت في الروضة كأصلها عن جميع ذلك ولو طلقها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها إن انفردت عن مطلقها بمسكن برافقه فيها لاتساعها مع اشتمالها على بيوت متميزة الرافق لأن ذلك كبيت من خان و إن لم تنفرد بذلك فان صحبها محرم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة أخرج الزوج منها واعتدت هي فيها و إن لم تجد محرما متصفا بذلك خرجت إلى أقرب القرى إلى الشط واعتدت فيه فان تعذر خروجها تسترت وتنحت عنه بحسب الإمكان (و إذا كان المسكن) ملكا (له و يليق بها) بأن يسكن مثلها في مثله (تعين) استدامتها فيه وليس لأحد إخراجها منه بغير عذر مما من ، نعم لو رهنه على دين قبل ذلك ثم حل الدين بعد طلاقها وتعين بيعه في وفائه جاز ونقلت إن لم يرض المشترى بإقامتها فيه بأجرة مثـــله كما بحثه الاُذرعي وأما غير اللائق بها فلا يكلفه كالزوجة خلافا لمن فرق وفى كلام المصنف إشارة إلى اعتبار اللائق بها فى المسكن لا به كما فى حال الزوجية وقول الماوردى يراعى حال الزوجة لا حال الزوج معترض فقد قال الأذرعي لا أعرف التفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) مالم تنقض عدتها حيث كانت با قراء أو حمل لأن المنفعة مستحقة وآخر المدة غير معاوم (إلا في عدة ذات أشهر فكمستأجر) بفتر الجيم فيصح في الأظهر (وقيل) بيع مسكنها (باطل) أي قطعا وفرق بأن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لأتملكها فيصيركائن المطلق باعه واستثنى منفعته لنفسه مدة معاومة وذلك باطل ومحسل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هي المستأجرة و إلاصح جزما (أو) كان (مستعارا لزمتها) العدة (فيه) لائن السكني ثابتة في المستعار كالمماوك فشملتها الآية ، وليس للزوج نقلها لتعلق حقه تعالى بذلك (فان رجع المعير) فيه (ولم يرض بأجرة) لمثل مسكنها بأن طلب أكثر منها أو امتنع من إجارته (نقلت) إلى أقرب مايوجد وأفهم كلامه امتناع النقل مع رضاه بأجرة

(قوله ولها) أى البدوية (قوله السابق في الحضرية) ويستفاد منه أنه لافرق بين تقارب الحلل حد" أو تباعدها وأن المدار على وصولها إلى حد تقصر فيه الصلاة لو قصدت مسافة القصر (قوله أخرج الزوج) أى وهل تستحق الأجرة على تسيير السفينة أو لا فيه نظر والا قرب الأول (قوله كالزوجة) أى أخذا من كلام المصنف الآتى (قوله قال الا أذرعي الح) معتمد (قوله لا أعرف التفرقة) أى بين حال الزوجية وغييرها في اعتبار حالها (قوله فيصح في الا ظهر) أى لا أن المدة معلومة وعليه فاو حاضت بعد البيع هل يتبين بطلانه لصير ورتها من ذوات الا قواء أو لا ويتخير المشترى لا نه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الا بتداء فيه نظر والا قرب الثاني ثم رأيت حج صرح بذلك وعبارته فان حاضت في أثنائها وانتقات إلى الا قراء لم تنفسخ فيخير المشترى (قوله بأن طلب أكثر منها) أى و إن قل".

(قولهملكا) إغاقيدالمتن به لأنه فرض كلامه كما يعلم مما يأتى فيـــه و إلا فالمرادكونه مستحقاله ومن ثم عبر به في التحفة نظرا إلى أنه المراد و إن كانخـلاف الظاهر من المتن (قوله بأجرة مثلها) عبارة القوتبائجرة المثل (قوله ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة الخ) انظر مامعناه هنا والكلام في صحة بيعه وعدمها مع تعلق حق المعتدة به كالمستأجر فتائمل (قوله و إلاصح جزما) أي ولا يائتي فيه الخلاف المذكور هنا و إلا ففيه أصل الخلاف في بيع المستاعجر

العارية قبل العدة أو بعدها وعلم المعيير بالحال قال ابن الرفعة و يجوز أن يقال إذا أعار بعد وجوب العدة وعامه بالحال أنها تلزم لما في الرجوع من إبطال حق الله تعالى في ملازمة المسكن كما تلزم العارية في دفن الميت وغيره والإعارة للرهن وتعرّض في البحر لذلك فقال إن قيل العارية تلزم إذا أعار للبناء أو لوضع الجذوع فهلا قيل كذلك . وأجاب بأنه لا مشــقة ولا ضرر في انتقال المعتدة وفي نقل البناء والجمنوع إفساد وهدم وضرر اه انتهت عبارة الانذرعي وبها تعلم ما في كلام الشارح من المؤاخذات فانه نقل عن ابن الرفعــة الجزم بلزوم العارية مع أن الذي في كلامه مجردتجو يزوأوهم أن كلام الروياني مبنى على صحيح مع أنه مبنى على الضعيف القائل بلزوم العارية للبناء ونحوه (قوله فيقال عشله هنا) أى فيقال بمثل مافرق به الروياني بين ما هنــــــا والإعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الإعارة لدفن الميت

المثل فيجبر الزوج على بذلها كما نقلاه عن المتولى وأقراه وإن توقف فيه الأذرعي فيما لو قدر على مسكن مجانا بعارية أو وصيـة أو نحوهما وخروج المعير عن أهلية التبرع بجنون وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه قال في المطلب ولم يفرقوا بين كون الإعارة قبل وجوب العدّة أو بعدها فان كان بعدها وعلم بالحال لزمت لحق الله تعالى كما تلزم في نحو دفن ميت ، وفرق الروياني بين لزومها في نحو الإعارة للبناء وعدمها هنا بأنه لامشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا لو رجع بخلاف بحو الهدم ثم فيقال بمثله هنا. والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للعتدّة مطلقا و إنما تكون لازمة من جهة المستعيركما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط ، والأوجه أن المعير الراجع لو رضي بسكناها إعارة بعد انتقالها لمعار أو مستأجر لم يلزمها العود للأول لأنها غير آمنة من رجوعه بعد (وكذا مستأجر انقضت مدته) فلتنتقل منه حيث لم يرض مالكه بتجديد إجارة بأجرة مثل بخلاف ما إذا رضي بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستأجر الموصى له بالسكني مدة وانقضت (أو) لزمتها العدة وهي بمسكن مستحق (لها استمرت) فيه وجوبا إن تطلب النقلة لغيره و إلا فجوازا (و) إذا اختارت الإقامة فيه (طلبت الأجرة) منه أو من تركته إن لم شاءت لأن السكني عليــه فان مضت مدة قبــل طلبها سقطتكما لو سكن معها في منزلها باذنهـا وهي في عصمته على النص و به أفتى ابن الصلاح ووجهه بأن الإذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الإعارة والإباحة أي مع كونه تابعا لها في السكني ولا بدّ من اعتبار كونها مطلقة التصرف ومن ثم بحث بعض الشراح أن محله إن لم تتميز أمتعته بمحل منها و إلا لزمته أجرته مالم تصرح له بالإباحة لكن ظاهر كلامهم يخالفه (فانكان مسكن النكاح نفيسا) لايليق بها (فله النقل) لها منه (إلى) مسكن آخر (لائق بها) لأن ذلك النفيس غير واجب عليه ويتحرى أقرب ما أمكن ، و إن ذهب الغزالي إلى الندب وقال الأذرعي إنه الحق (أو) كان (خسيسا) غير لائق بهـا (فلها الامتناع) لأنه دون حقها (وليس له مساكنتها ومداخلتها) أي دخول

(قوله إبعارية أو وصية) ويفرق بين هذا وبين مالو وجد الزوج متبرعة بارضاع ولده وطلبت الأم أجرة حيث أجيب الزوج بأن المدار في الرضاع على القيام بأمن الولد وقد حصل من غير أمه والمدار هنا على صيانة ماء الزوج مع مراعاة حق الله تعالى فى الأم بملازمة المسكن (قوله أو زوال استحقاق) ومثله مالوكان المسكن يستحقه الزوج اكونه موقوفا عليــه أو مشروطا لنحو الإمام وكان إماما (قوله والحاصل حينئذ)معتمد (قوله مطلقا) أي قبل أو بعد (قوله كما لو سكن معها في منزلها) أي وحدها فانه لا أجرة عليه ومثل منزلها منزل أهلها باذنهم ولا يكفي السكوت منها ولا منهم فتلزمهم الأجرة حينتذكما لو نزلسفينة وسيرها مالكها وهوساكت فتلزمه أجرة المرك لأنه استوفى المنفعة و به صرح الدميري في منظومته حيث قال :

أما إذا أقام وهي ساكته فأجرة النصف عليه ثابته في موضع شارك فيه المالكه وأجرة العارى على المشاركه كحرة مفتاحها به انفرد ففيه أجرة عليه لاترد

(قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه) تميزت أمتعته أم لا على المعتمد .

والرهن وبهذا يندفع ما في حواشي التحفة اسم (قوله أي مع كونه تابعا الخ) هذاليس قيدا في عدم J= وجوب الأجرة وكائنه إنما قيد به لبيان الواقع و إلا فمتى وجد الإذن فلا أجرة مطلقا كما يعلم مما قدمه فى باب الإجارة .

محل هي فيه و إن لم يكن على جهة الساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولوأعمى و إن كان الطلاق رجعيا ورضيت لأن ذلك يجر للخلوة الحرمة بها والكلام هنا حيث لم يزد مسكنها على سكنى مثلها لما سيذكر في الدار والحجرة والعاو والسفل (فانكان في الدار) التي ليس فيها ســوى مسكن واحد (محرم لها) بصير كما قاله الزركشي (مميز) بأن كان يحتشم و يمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فما يظهر من كلامهم و به يجمع بين ماأوهمته عبارة المصنف كالروضة من التناقض في ذلك لأن المدار على مظنة عدم الخلوة ولا تحصل إلا حينتذ (ذكر) أو أنثى ، وحذفه للعلم به من زوجته وأمته. بالأولى (أو) محرم (له) مميز بصيركما من نظيره (أنثى أو زوجة أخرى) كذلك (أوأمة) أو امرأة أجنبية كذلك وكل منهن ثقة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها وكالأجنبية ممسوح أو عبدها بشرط التمييز والبصر والعدالة ، والأوجه أن الأعمى الفطن ملحق بالبصير حيث أدّت فطنته لمنع وقوع ريبة بل هوأقوى من المميز السابق (جاز) مع كراهة كل من مساكنتها إن وسعتهما الدار و إلا وجب انتقالها ومداخلتها إن كانت ثقة للأمن من المحذور حينشذ ، بخلاف ماإذا انتني شرط مما ذكر ، و إنما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتشمهما ، بخلاف عكسه لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور مثلها من البعد لأنها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله ، ومنه يؤخذ امتناع خلوة رجل بمرد يحرم عليـــه نظرهم بل ولا أمرد بمثله وهو ظاهر ، و يمتنع خلوة رجل بغير ثقات و إن كثرن (ولو كان في الدار حجرة) وهي كل بناء محوط أو نحوها كطبقة (فسكنها أحدها) أي الزوجين (و) سكن (الآخر) الحجرة (الأخرى) من الدار (فان اتحدت المرافق) لها وهي مايرتفق به فيها (كمطبخ ومستراح) ومصب ماء ومرقى سطح ونحو ذلك (اشترط محرم) أو نحوه بمن ذكر ، وخرج بفرضه الكلام في حجرتين ما لو لم يكن في الدار إلا بيت وصفة فانه لايجوز له أن يساكنها ولو مع محرم لأنها لاتتميز من المسكن بموضع ، نعم إن بنى بينهما حائل و بقي لها مايليق بها سكنى جاز (و إلا) بأن لم تتحد المرافق بل اختصت كل من الحجرتين بمرافق (فلا) يشترط نحو محرم إذ لاخلوة (و) لكن (ينبني) أن يشترط كما في الشرح الصغير ونقله في الروضة وأصلها عن البغوى (أن يغلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويسمر (مابينهما من باب) وأولى من إغلاقه ســـــــ (وأن لا يكون عر" إحداها)

(قوله فان كان في الدار) يشعر ذلك بأنه لو لم يكن في الدار وأراد أن يأتى إليها ليمنع من خلوتها بالزوج لم يجب ذلك وأنه لو كان فيها وامتنع من دوام السكنى إلا بأجرة له على مكثه ليمنع الحاوة لم يجب أيضا (قوله والأوجه أن الأعمى الفطن الخ) قد يتوقف في ذلك (قوله ومنه يؤخذ امتناع) عبارة حج ومنه يؤخذ أنه لاتحل خلوة الخ، و به يعلم أن قوله ولا أمرد بمثله نظر فيه الشارح للعني لأن الامتناع عبارة عن عدم الحل فكأنه قال لاتحل الخ (قوله بمرد) ظاهره ولو كثر وا جدا (قوله وإن كثرن) وفي التوسط عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم يكن خلوة لأنه يدخله كل أحد اه حج و إنمايتجه ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقوه عادة ومثله في ذلك الطريق أو غيره المطروق كذلك اله حج و يؤخذ منه أن المدار في الخاوة على اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة بخلاف ما لوقطع بانتفائها في العادة فلا يعدّ خلوة .

(قوله بين ماأوهمته عبارة المصنف كالروضية من التناقض) عبارة التحفة بين ماأوهمته عبارة المتن والروضة الخ أى فالتناقض المتوهم واقع بين عبارة المتن و بين عبارة الروضة وإلا فكلام الصنف بمجرده لايوهم تناقضا فالصواب إبدال الكاف واوا فى كلام الشارح (قوله عرد يحرم عليه نظرهم) لعل" المراد يحرم عليه نظرهم لو فرضــوا إناثا ليخرج الصفار والمحارم و إلا فالمرد لا يحرم نظرهم على المذهب خلافا لاختيار المصنف السابق في النكاح ولايقال يحرم نظرهم بشهوة لأنا نقول لاخصوصية المرد بذلك . يمر" به (على الأخرى) حذرا من وقوع خلوة (وسفل) بضم أوّله بخطه و يجوز كسره (وعلو") بضم أوّله بخطه ، و يجوز فتحه وكسره (كدار وحجرة) فيما ذكر فيهما والأولى أن تكون في العلوحق لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التجريد .

(Juniela)

هو بالمدّ لغة طلب البراءة وشرعاتر بص بمن فيها رق مدّة عند وجود سبب بما يأتى للعلم ببراءة وسمها أوللتهبد سمى بذلك لتقديره بأقل مايدل على البراءة كاسمى مام بالعدة لاشتهالها على العدد ولتشاركهما في أصل البراءة ذيلت به والأصل فيه مايأتى من الأخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل المتنع أو الترويم كا يعلم بما سيذكره (بسببين) باعتبار الأصل فيه فلا يرد عليه وجو به بغيرها كمن وطئ أمة غيره ظانا أنها أمته فانه يلزمها قرء واحد لأنها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك اليمين (أحدها ملك أمة) أى حدوثه وهو باعتبار الأصل أيضا و إلا فالمدار على حدوث حل التمتع بما يحل بالملك فلا يرد مايأتى في شراء زوجته كا أن التعبير في الثاني بزوال الفراش كذلك و إلا فالمدار على طلب التزويم ودل على ذلك ماسيأتى في نحو المكاتبة والمرتدة وتزويم موطوءته (بشراء أو إرث أو هبة) مع قبض (أو سبي) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كا يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه ورجوع مقرض و بائع مفلس ووالد في هبته لفرعه وكذا أمة قراض انفسخ واستقل الممالك بها وأمة تجارة أخرج المالك زكاتها ، وقلنا بالأصح إن المستحق شريك بالواجب بقدر قيمته في غير الجنس لتجدد الملك ،

(قوله يمر به) أى بسببه (قوله وعلو) عبارة الختار وعلو الدار بضم العين وكسرها ضد سفلها بضم السين وكسرها اه ومثله في المصباح وعبارة القاموس وعلو الشيء مثلثة اه .

(يا الاستبراء)

(قوله بمن فيها رق) أى ولوفيا مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق (قوله أو للتعبد) لا يبعد أن يعد منه مالو أخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله ذيلت) أى اتبعت (قوله لحل التمتع) أشار به إلى أنه لا يتوقف وجوب الاستبراء على زوال الملك ولا حدوثه بل قد يجب لغيرها كا لو ارتدت ثم أسلمت (قوله ظانا أنها أمته) وخرج مالو ظنها زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة أقراء أو زوجته الأمة فتعتد بقرأين كا تقدم له (قوله كذلك) أى باعتبار الأصل (قوله ودل على ذلك) وجه الدلالة أنه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبة عجزت وصرتدة أسلمت مع أنه لم يحدث فيهما المنزو يجها مع أنها عند إرادة التزويج لم يزل فراشه عنها اه سم على حج (قوله بشرطه من القسمة) وهو الراجح (قوله أو اختيار التملك) على المرجوح (قوله ورجوع مقرض) أى وصورة إقراضها أن يكون حراما على المقرض اه سم على حج (قوله ورجوع مقرض) على قوله وكذا أمة قراض .

آباب الاستبراء (قـوله مما يخل بالملك) لعل من فيه تعليلية أي حدوث حلّ القتع بعد حرمته لأجل حصول ما يخل بالملك على أنه قد يقال إنه ليس بقيد بدليل ماسیأتی فہا لو زوج أمته فطلقت قبل الوطء وفي نحو المرتدة وسيآتي في كلامه أنالعلة الصحيحة حدوث حل التمتع فليراجع (قـوله فلا يرد مايأتي في شراء زوجته) أي إذ هو خارج بهذا التأويل لعدم حدوث حل التمتع كا دخل به مايأتي في المحكاتبة ونحوها (قوله ودل على ذلك) أي على ماذكر في الشقين كا يعلم من الأمثلة (قــوله من القســمة أو الحتيار القلك) أي على

القولين في ذلك .

لا عنم التصرّف في المال بخلاف

والحلّ فيهما ، قاله البلقيني وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه . وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند التأمل كما أفاده الشيخ (وسواء) في وجوب الاستبراء فيما ذكر من حلّ التمتع (بكر) وآيسة (ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتقلة من صبي وامرأة وغيرها) لعموم خبر سبايا أوطاس « ألا لا توطأ حامل حق تضع ولاغير ذات حمل حق تحيض حيضة » وقيس بالمسبية غيرها الشامل للبكر والمستبرأة وغـيرهما بجامع حدوث الملك إذ ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، و بمن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) أمته إذا زوّجها فطلقت قبل الوطء وفي (مكاتبته) كتابة صحيحة وأمتها إذا انفسخت كتابتها بسبب مما يأتى فى بابها كائن (عجزت) وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالمزوّجة وحدوثه في الأمة بقسميها ومن ثم لم تؤثر الفاسدة (وكذا مرتدة) أسلمت أوسيد مرتد فيجب الاستبراء عليها وعلى أمته (في الأصح) لعود حل الاستمتاع أيضا . والثاني لايجب لأن الردّة لاتنافي الملك بخلافالكتابة . ولوأسلم في جارية وقبضها فوجدها بغير الصفة المشروط وجودها لم يلزم المسلم إليه الاستبراء بالردّ لعــدم زوال ملـكه وماوقع في الروضة من لزومه مبني على زواله وهوضعيف (لا) في (من) أي أمة له حدث لها ماحرمها عليه من صوم ونحوه لإذنه فيه ثم (حلت من صوم واعتكاف و إحرام) ونحو حيض ورهن لأن حرمتها بذلك لا تخل ً بالملك بخلاف نصو الكتابة (وفي الإحرام وجه) أنه كالردّة لتأكد التحريم فيه، ويردّ بوضوح الفرق . أما لو اشترى نحو محرمة أوصائمة أومعتكفة واجبا بارزن

(قوله والحلُّ فيهما) أي أمة التجارة وأمة القراض هو ظاهر في أمة القراض إذا ظهر رمج على القول بأنه يملك بالظهور . أما إذا لم يظهر رجح فالعامل لاشيء له والمال على ملك المـالك فلم ينتـقل عن ملكه حتى يقال تجدّد له ملك . اللهم إلا أن يقال تجدّد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل منهما في كل فرد (قوله فلا وجه له) أى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء وهوالمعتمد (قوله عند التأمل) أي لأن الشركة فيها ليست حقيقة بدليل جواز الإخراج من غيرها اه شيحنا زيادى أى و بدليل أنه لايجوز إعطاء جزء منها للمستحقين بل الواجب إخراج قدر الزكاة من قيمتها (قوله كما أفاده الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله وغيرها) أي كصغيرة وآيسة اه منهيج وظاهره كالشارح وحج و إن لم تطق الوطء و يوجمه بأنه تعبدى (قوله لعموم خبر سبايا أوطاس) بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في المصباح والتهذيب أي فهو مصروف خلافا لمن نُوهِم خلافه لأن الأصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه (قوله مع قيام) أي وجود (قوله وأمة مكاتب) أى مكاتب كـتابة صحيحة (قوله ومن ثم لم تؤثرالفاسدة) هو ظاهر فىالمـكاتبة نفسها . أما أمتها وأمة المكاتب كتابة فاسدة فالقياس وجوبالاستبراء لحدوث ملك السيد لها (قوله ولوأسلم فى جارية وقبضها) ومشــل السلم مالوقبضها المشترى فى الذمة فوجدها بغــير الصفة وردّها (قوله ويرد بوضوح الفرق) أي وهو اختلال الملك بالردّة دون الإحرام (قوله أما لواشتري) محترز قوله السابق أى أمة له حدث لها الخ . فالحاصل أنه كان ينبني

غيرها (قوله فما ذكرمن حــل التمتع) عبارة التحفة فما ذكر بالنسبة لحل التمتع (قوله لعموم خبر سبايا أوطاس: ألا لا توطأ حامل الح) أي إذ العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب وحينئذ فلاحاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها إذ لاحاجة لقياس مع النص الذي منه العموم كم لايخني فالصواب حـ ذفه (قوله إذ ترك الاستفصال الخ) هو علة للعموم لا للقياس كم لايخني وكان الأصوب تعلیله عا علته به فهاص من قولي إذ العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب إذ هذه القاعدة التي علل بها معناها أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم لكن في هـذه الواقعة لافي غيرها كا يعلم من محله فمعنى العموم عليها فما نحن فيه أن عدم استفصاله صلى الله عليه وسلم في المسبيات من ڪونهن أبكارا أو ثيبات مثلا يقتضي عدم التقييد بشيء من ذلك لكن في خصوص المسبيات فلا يكون فيه دليل لغير السبيات.

للشارح أن يقتصر على الاستدلال بعموم الخبر و يعلله بما ذكرته فتأمل.

فلابدّ من استبرائها وهل يكني ماوقع في زمن العبادات أم يجب استبراؤها بعدزوال مانعها ؟ قضية كلام العراقيين الأوّل وهو المعتمد ويتصوّر الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر (ولواشترى) حر" (زوجته) الأمة فانفسخ نكاحها (استحب) الاستبراء ليتميز ولد الملك المنعقد حر"ا عن ولد النكاح المنعقد قنا ثم يعتق فلا يكافئ حر"ة أصلية ولا تصير به أمة مستولدة (وقيل يجب) لتجدّد الملك وردّ بعدم الفائدة فيه لأن العله الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لوطلق زوجته القنة رجعيا ثم اشتراها في العدّة وجب لحدوث حل التمتع وصّ أنه يمتنع عليه وطؤها زمن الخيار لأنه لايدرى أيطأ بالملك أم بالزوجية ، وخرج بالحر المكاتب اذا اشترى زوجته ففي الكفاية عن النص أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسرّيه ولو با إذن السيد (ولوملك) أمة (صرّوجة أومعتدّة) لغيره بنكاح أوشبهة وعلم بذلك أوجهله وأجاز (لم يجب) استبراؤها حالا لاشتغالها بحق الغير (فان زالا) أي الزوجية والعدة المفهومان مماذكر ولذا ثني الضمير و إن عطف بأوكما هوظاهر إذ لايلزم من اتحاد الراجع للعطوف بها اتحادالراجع لمافهم من المعطوف بهاوذلك بأن طلقت قبل وطء أو بعده وانقضت العدة أوانقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) لحدوث الحل واكتفاء الثاني بعدة الغير منتقض يكني عنه هنا ، و يستحب لمالك الأمة الموطوءة قبل بيعها استبراؤها ليكون على بصيرة ولو وطيع أمة شريكان في طهر أوحيض ثم باعاها أوأرادا تزويجها أو وطي ً اثنان أمة رجل ظنها كل أمته ،

(قوله ومن أنه يمتنع عليه وطؤها) كانه إنما ساق هذا هنا للإشارة إلى مابينه و بين ماهنا من التنافى لأن قياسه ولهذا بني بعضهم ماهنا عليه (قوله أنه ليس له وطؤها بالملك) أى فان عتق وجب الاستبراء عتق وجب الاستبراء هو ظاهر فليراجع .

(قوله فلا بدّ من استبرائها) بعد زوال مانعها اه حج وعليه فذكرها محتاج إليه لأن سبب الاستبراء حينتذ زوال المانع لامجر"د حدوث الملك وهو مخالف لقوله وهل يكني ماوقع في زمن الح (قوله الأوَّل) هو قوله وهــل يكني ماوقع الخ (قوله وهو المعتمد) وعليه فالاستبراء إنما هو لحصول الملك لالزوال الصوم ونحوه (قوله زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فإن أراد أن يزوّجها وقـد وطئها وهي زوجة اعتدت بقرأين أي قبل أن يزوّجها اه سم على حج ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق (قوله فانفسخ) احترز به عما لواشتراها بشرط الخيار للبائع أولهما ثم فسخ عقد البيع فانه لم يوجد سبب الاستبراء (قوله وجب) أى الاستبراء (قوله ومم أنه يمتنع عليه وطؤها) أى زوجته القنة (قوله زمن الحيار) أى لهما على مايفيده التعليل وقد تقدم أيضا في كلامه في خيار البيع (قوله ليس له وطؤها بالملك) قضيته أنه ينكحها بالزوجية وليس مرادا لاختلال النكاح بملكه لها فلايطأ بواحد منهما مطلقا وطريقه إن أراد التمتع بالوطء أن يتزوّج غير أمته حرّة كانت أو أمة (قوله من اتحاد الراجع) أى أفراده (قوله إذ لاشيء يكني عنه) وذلك لأن عدّته انقطعت بالشراء كالوجد د نكاح موطوءته في العدة وحيث انقطعت وجب الاستبراء لعدم مايقوم مقامه (قوله ليكون على بصيرة) قضيته أن الاستحباب خاص بمن تحبل دون غيرها (قوله ولو وطي أمة شريكان) مثلا (قوله ظنها كلّ أمتــه) أي أما لوظنها كلّ زوجتــه وجب عليها عدّتان ، أو أحدها زوجته والآخر أمته فعدة واستبراء.

وأراد الرجل تزويجها وجب استبرا آن كالعــــــتين من شخصين ، ولو باع أمة لم يقرّ بوطئها فظهر بها حمل وادّعاه صدّق المشتري بمينه أنه لايعامه ، وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه ، فان كان أقرّ بوطئها و باعها بعد استبرائها فأتت بولد لدون ستة أشهر من الاستبراء منه لحقه و بطل البيع و إلا فالولد مماوك للشـترى إلا إن وطئها وأمكن كونه منــه فانه يلحقه و إن لم يستبرئها البائع فالولد له إن أمكن إلا إن وطئها المشترى وأمكن كونه منهما فيعرض على القائف (الثاني زوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غيرمستولدة (أومستولدة بعتق) معلق أومنحز قبل موت السيد (أوموت السيد) عنها كزوال فراش الحرّة الموطوءة فيجب قرء أوشهر كاصح عن ابن عمر من غيير مخالف له . أما عتقه قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة) غير من وجة ولامعتدة (ثم أعتقها) سيدها (أو مات وجب عليها) الاستبراء (في الأصح) كما تلزم العدّة من زال نكاحها و إن مضى أمثالهـا قبل زواله . والثاني لايجب لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولواستبرأ) السيد (أمة موطوءة) له غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتتزوّج في الحال) والفرق بينها وبين المستولدة ظاهم (إذ لاتشبه) هذه (منكوحة) بخلاف تلك لثبوت حق الحرّية لهما فكان فراشها أشبه بفراش الحرّة المنكوحة (والله أعلم. و يحرم) ولاينعقد (تزويج أمة موطوءة) أي وطنها مالكها (ومستولدة قبل) مضى (استبراء) بما يأتي لئلا يختلط الماآن وانما صح بيعها قبله مطلقا لأن القصد من الشراء ملك العبن والوطء قد يقع وقدلا ، خلاف مالايقصد بهسوى الوطء. أما من لم يطأها مالكها فان لم توطأ زوّجها من شاء و إن وطنَّها غيره زوّجها للواطئ، وكذا لغيره إن كان الماء غير محترم أومضت مدة الاستبراء منه (ولو أعتق مستولدته) يعني موطوءته (فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما يجوز نكاحه للعتــــة منه لانتفاء الاختلاط هنا ومن ثم لو اشترى أمة فزوّجها لبائعها الذي لم يطأها غيره لم يلزمه استبراء كما لوأعتقها فأراد بائعها أن يتزوّجها ،

(قوله وأراد الرجل تزويجها) أى أو التمتع بها (قوله وجب استبرا آن) أى على المشترى (قوله وادّعاه) أى البائع (قوله أنه لايعلمه) أى للأوّل (قوله وإن لم يستبرئها) مفهومه أنه لواستبرأها قبل بيعها ووطئها المشترى لحقه الولد (قوله فالولد له) أى للبائع (قوله أما عتقه) أى السيد رجلا أوامرأة (قوله قبل وطء) أى لامنه ولا نمن انتقلت منه للبائع و إلا وجب عليها الاستبراء إن لم يكن وجد قبل العتق (قوله فلا استبراء عليها قطعا) أى فتتزق حالا (قوله ولواستبرأ) أى بأن مضت مدة الاستبراء بعد وطئه ولو اتفاقا، وليس المراد أنه يقصد ذلك فيا يظهر (قوله والفرق بينها الح) أى وهو مافهم من قول المصنف إذ لاتشبه الح (قوله و إنما صحيطها يعها قبله) أى الاستبراء وقوله مطلقا أى موطوءة أوغيرها (قوله سوى الوطء) أى وهوالتزق بيعها قبله) أى أصلا وقوله زوّجها من شاء أى حالا (قوله إن كان الماء غير محترم) أى من زنا (قوله لم يلزمه) أى المشترى وقوله استبرأ أى قبل التزويج (قوله فأراد بائعها أن يتزوّجها) مفهومه وجوب الاستبراء إذا أعتقها عقب الشراء وأراد تزويجها لغير البائع ومقتضى إطلاق قوله السابق أما عتقه قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا خلافه فليحمل ماهناك على ماهنا.

وخرج بموطوءته ومثلها من لم توطأ أو وطئت من زنا أو استبرأها من انتقلت منه إليه من وطمها غيرها وطأ غير محرم فلا يحل له تزوّجها قبل استبرائها و إن أعتقها (ولو أعتقها أومات) عن مستولدة أو مدبرة عتقت بموته (وهي مزوّجة) أو معتدة عن زوج فيهما (فلا استبراء) علمها لأنها غير فراش للسيد ولأن الاستبراء لحل مامر وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدّة وطء الشهة لأنها لم تصربه فراشا لغير السيد ولو مات سيد مستولدة منوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالحرة ولا استبراء عليها وإن تقدّم موت الزوج موتسيدها اعتدت عدة أمة ولااستبراء عليها إن مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء و إن تقدّم أحدها الآخر موتا وأشكل المتقدم منهما أولم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا اعتدت بأر بعة أشهر وعشر من موت آخرها موتا ثم إن لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها و إن تخلل بينهما ذلك أو أكثر أوجهل قدره فان كانت تحيض لزمها حيضة إن لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرا ولهذا لاترث من الزوج ولهما تحليف الورثة أنهم ماعاموا حريتها عند الموت (وهو) أي الاستبراء في حق ذات الأقراء يحصل (بقرء وهو) هنا (حيضة كاملة في الجديد) للخبر المار ولا غير ذات حمل معني تحيض حيضة فلا يكني بقيتها التي وجد السبب فيها كالشراء في أثنائها فأقل مدة إمكان الاستبراء إذا جرى سببه في الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان وفي القديم وحكى عن الإملاء أيضا وهو من الجديد أنه الطهركما في العــدة وأجاب الأوّل بأن العدة يتكرر فيها القرء كما من الدال تخلل الحيض منها على البراءة وهنا لا تكرر فتعين الحيض الكامل الدالعليها (وذات أشهر) كصفيرة وآيسة ومتحيرة (بشهر) لأنه لا يُخلو في حق غيرها عن حيض وطهر غالبا (وفي قول بثلاثة) من الأشهر لأن البراءة لاتعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل كالعدة (و إن ملكت بشراء) وهي حامل من زوج أو وطء شـبهة (فقد سبق أن لا اسـتبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوال النكاح أو العدة فلا يكون هنا بالوضع (قلت: يحصل) الاستبراء في حق ذات الأقراء (بوضع حمل زنا) لاتحيض معه و إن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضى محصل استبراء أخذا من كلام جمع وهوظاهر (في الأصح، والله أعلم) لإطلاق الخبر وللبراءة . والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لاتنقضي به العدة . وأجاب الأول اختصاص العدة بالتأكيد بدليل اشتراط التكور فيهادون الاستبراء ولانتها حق الزوج و إن كان فيها حق الله تعالى فلم يكتف بوضع حمل غيره بخلاف الاستبراء فان الحق فيه له تعالى . أما ذاتأشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لا نه كالعدم كما بحثه الزركشي كالا ذرعي قياسا على ماجزموا به في العدد (ولومضي زمن استبراء) على أمة (بعد الملك وقبل القبض حسب)

(قوله من موت آخرها موتا) يعنى فى الصورة الأولى كما هو ظاهر وكذا يقال فى قوله ثم إن لم يتخال الخ .

(قوله وخرج بموطوءته) أى المعتق (قوله فلا يحل له) أى المشترى (قوله فلا استبراء عليها) أى وذلك لائنه إن سبق موت السيد فقد وجب عليها عدة الوفاة من الزوج وهى الأربعة أشهر والعشرة التى اعتدت بها و إن سبق موت الزوج ومات الثانى قبل مضى شهرين و خمسة أيام وفرض أنه السيد فقد مات قبل انقضاء عدة الزوج وهو مقتض لعدم وجوب الاستبراء (قوله أما ذات أشهر) أى بأن كانت تحيض مع الحمل (قوله فيحصل بشهر مع حمل الزنا) أى وذلك بأن لم يسبق لها حيض ووطئت من زنا فحملت منه وتصدة ق في هذه الحالة في عدم تقد م حيض

زمنه (إن ملكها بارث) لقوّة الملك به ولذا صح بيعه قبل قبضه (وكذا شراء) ونحوه من المعاوضات (في الأصح) حيث لاخيار لقمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعف اللك. والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (لاهبة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كاقدمه فلا مبالاة بإيهام عبارته هنا حصوله قبله ومثلها غنيمة لم تقبض أى بناء على أن الملك فيها لا محصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر و يحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض لللك الكامل فراغ الحيض أوفى أثنائه ومثله الشهر فىذات الأشهر وكذا الوضع كما صرّحاً به (أسلمت لم يكف) حيضها أو نحوه في الاستبراء لعدم استعقابه الحل ، ومن ثم لو استبرأ عبد مأذون له في التجارة أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيده وطؤها حينتذ ، قال المحاملي عن الأصحاب : وضابط ذلك أن كل استبراء لا تتعلق به استباحة الوطء لا يعتبد به اه ، نعم يعتد باستبراء المرهونة قبل الانفكاك كما يميل إليه كلامهما وجزم به ابن المقرى وهو المعتمد ويفرق بينها وبين ماقبلها بقوّة التعلق فيها إذ يحل وطؤها باذن الرتهن فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مستبرأة المأذون لأن له حقا في الحجر وهو لايعتدباذنه و بهذا اندفع ماللا ذرعي ومن تبعه هنا . لايقال هي تباح له باذن العبد والغرماء فساوت المرهونة . لأنا نقول الإذن هنا أندر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المرهونة وفارقت أمة المرهون أمة مشترحجر عليه بفلس فانه يعتد باستبرائها قبل زوال الحجر بضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالدمة أيضا بخـ لاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بمـا في يد المأذون لا غير (و يحرم الاستمتاع) ولو نحو نظر بشهوة ومس" (بالمستبرأة) أي قبل مضي مابه الاستبراء لأدائه إلى الوطء المحرم ولاحتمال أنها حامل بحر" فلا يصح نحو بيعها ، نعم الخاوة جائزة بها ولا يحال بينــه و بينها لتفويض الشرع أم الاستبراء إلى أمانته و به فارق وجوب الحياولة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه وقد يتوقف فيه فما لوكان السيد،

لها على الحمل بلا يمين لأنها لونكات لا يحلف الخصم على سبق ذلك (قوله لاخيار) أى لأحد من البائع والمشترى (قوله ومثلها غنيمة لم تقبض) مثله فى حج ولعله لم تقسم لقوله بعد أى بناء الخ. اللهم إلا أن يقال إن القسمة للغنيمة لا تتحقق إلا بالقبض (قوله و يحسب) أى الاستبراء وقوله بعد قبولها) أى فلومضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها و إن تبين بالقبول أن الملك حصل من الموت (قوله لم يعتد به) أى الاستبراء وقوله قبل سقوطه أى الدين (قوله لا تتعلق به) أى لا تعقبه استبراء الوطء ولا تتسبب عنه (قوله نع يعتد باستبراء المرهونة) أى كائن اشتراها أوورثها أوقبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فاضت أومضى الشهر أووضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل من الاستبراء فى زمنه (قوله و يفرق بينها) أى المرهونة وقوله و بين ماقبلها أى المجوسية (قوله لا يقال هى) أى مشتراة المأذون وقوله تباح له أى السيد وقوله لا يتعلق بالذمة أيضا) أى مع المال (قوله و يحرم الاستمتاع) وهل هو كبيرة أولا فيه نظر والأقرب الأول .

فرع _ ينبغى أن محل امتناع الوطء مالم يخف الزنا فان خافه جازله (قوله وقد يتوقف فيه)

(قوله ولهذا صح بيعه)
يعنى الوروث (قصوله لم تقبض) لعسل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده إلا أن يقال إن القبض فيها يحصل بجرد صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه ولعل هذا وعبارة الأذرعي وسبق ما يحصل به الملك في الغنيمة ولو بغير شهوة و

. Joies

مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جميلة (إلامسبية فيحل غيروط،) لأنه صلى الله عليه وسلم يحرم منها غيره مع غلبة امتــداد الأعين والأيدى إلىمس الاماء سما الحسان ولأن ابن عمر رضى الله عنهما قبل أمة وقعت في سهمه لما نظر عنقها كإبريق الفضة فلم يتمالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم ينكر أحد عليــه كما رواه البيهتي وفارقت غيرها بتيقن ملكها ولو حاملا فلم يجر فيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لمائه أن يختلط بماء حربى لالحرمته ولمينظروا لاحتمال ظهور كونها أمّ ولد لمسلم فلم يملكها سابيها لندرته وأخذ الماوردي وغيره من ذلك أن كل مالا يمكن حملها الما نعللكها لصيرورتها به أم ولد كصبية وحامل من زنا وآيســة ومستبرأة مزوّجة فطلقها زوجها تكون كالمسبية في حل تمتعه بها بما سوى الوطء لكن ظاهر كلامهم يخالفه (وقيل لا) يحل التمتع بالمسبية أيضا وانتصرله جمع ولو وطيء السيد قبل الاستبراء أو في أثنائه لم ينقطع و إن أثم به فان حملت منه قبل الحيض بقي تحريمها إلى وضعها أو في أثنائه حلت بانقطاعه لتمامه ، قال الإمام هذا إن مضى قبل وطئه أقل الحيض و إلا فلا تحل له حتى تضع كالو أحبلها قبل الحيض اه وهو ظاهر وتعليلهم يقتضيه (و إذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لأنه لا يعلم إلا من جهتها بلا يمين لأنها لو نكات لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض و إذا صدّقناها أو ظن كذبها فهل يحل له وطؤها قياسا عل مالوادّعت التحليل وظن كذبها بل أولى أولا و يفرق المتجه الثاني (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لى لأنك (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق) بمينه وأبيحت له ظاهرا لما تقرر أن الاستبراء مفوض لأمانتــه ومع ذلك يلزمها الامتناع عنه ما أمكن مادامت تتحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء أما لو قال لهما حضت فأنكرت صدقت كما جزم به الإمام ولو ورث أمة فادّعت حرمتها عليه بوطء مورثه فأنكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه (ولاتصير أمة فراشا) لسيدها (إلابوطء) منه في قبلها أو دخول مائه المحترم فيــه و يعلم ذلك باقراره أو ببينة و بهيعلم أن المجبوب يلحقه الولد إن ثبت دخول مائه المحترم فيه و إلا فلا و بذلك يجمع بين القول باللحوق وعدمه وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولد إجماعا و إن خلا

(قوله فلم يجر فيها الاحتمال السابق) يرد عليه أنه لايجرى في غير الموروثة وضعوها أيضا (قوله المانع) وصف لحملها (قوله فلكنجها) في نسخة بدل هذا وظن حكنبها (قوله المتجه الثاني) في نسخة المتجه الأول اه ومافي الأصل هو مانقله الشهاب سم عن الشارح .

(قوله مشهورا بالزنا) أى فيحال بينه و بينها (قوله وقعت في سهمه) أى من سبايا أوطاس شرح منهج وعبارة الخطيب من سبايا جاولاء اه . أقول: و يمكن الجمع بأن جاولاء كانوا معاونين لهوازن لكونهم كانوا من حلفائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سبيت وهذا لاينافى أن حرب جاولاء كان بعد وفاته عليه السلام بمدة لأن ذاك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم الحركين له والمتعاطين لأسبابه وهذا إنما كان لهوازن و إن اتفق موافقة بعض من جاولاء لهم معاونة فلم ينسب إليهم بل لهوازن (قوله كابريق الفضة) أى كسيف من فضة فان الابريق لغة السيف ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد إغاظة المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع أنها من بنات عظمائهم (قوله لا لحرمته) أى ماء الحربي (قوله لكن ظاهر كلامهم الخ) معتمد (قوله لم ينقطع) أى الولد حر في المسئلتين (قوله أولا و يفرق) أى بأن السبب المحمل للتحليل وجب وهو تزوجها بالثاني وليس هنا علامة على حصول الحيض الذي ادّعته فضعفت دعواها (قوله المتجه الثاني) وفي نسخة المتجه الأول و الأقرب ما في الأصل ورأيت سم نقله عن الشارح في حواشي حج (قوله ومع ذلك يلزمها الامتناع) أى ولو بقتله لأنه كالصائل (قوله المحترم فيه) أى القبل وقوله و به ومع ذلك يلزمها الامتناع) أى ولو بقتله لأنه كالصائل (قوله المحترم فيه) أى القبل وقوله و به

بها وأمكن كونه منه لأنه ليس مقصوده الوطء نخلاف النكاح كام أما الوطء فىالدبر فلا لحوق به كامر اعتماده من تناقض لهما وقول الإمام إن القول باللحوق ضعيف لا أصل له صريح في ردّ الجمع بحمل اللحوق على الحرة وعدمه على الأمة و إذا تقرر أن الوطء يصرها فراشا (فاذا ولدت الامكان من وطئه) أو استدخال منيه ولدا (لحقه) و إن لم يعترفبه بأن سكت عن استلحاقه لأنه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بزمعة بمجرد الفراش أي بعد عامه الوطء بوحي أو إخبار لما من من الإجماع (وإن أقرّ بوطء ونني الولد وادّعي استبراء) بحيضة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع بستة أشهر فأكثر وحلف على ذلك و إن وافقته الأمة على الاستبراء فما يظهر لأجل حق الولد (لم يلحقه) الولد (على المذهب) لأن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم نفوا أولاد إماء لهم بذلك ولأن الوطء سبب ظاهر والاستبراء كذلك فتعارضا و بقي أصل الإمكان وهو لايكتني به هنا بخلاف النكاح كمام، وفي قول يلحقه تخريجا من نصه فما لوطلق زوجتــه ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بوله يمكن أن يكون منه فانه يلحقه . وأجاب الأوّل بائن فراش النكاح أقوى من فراش التسرسي إذ لابد فيه من الإقرار بالوطء أو بينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرر فلم يترتب عليه لحوق أما لو أتت به لدون ستة أشهر من الاستبراء فياحقه ويلغو الاستبراء ووقع فيأصل الروضة هنا أن له نفيه باللعان وردّ بأنه سهو لما فيه في ابه وفي العزيزهنا وجمع الكتاب بين نفى الولد ودعوى الاستبراء تصوير أو قيد للخلاف ففي الروضة له نفيه باليمين إذا علم أنه ليس منه وإن لم يدع الاستبراء فان نكل فوجهان أحدها توقف اللحوق على عينها فان نكات فيمين الولد بعد باوغه . وثانيهما وهو الأصح لحوق الولد بنكوله وقضية عبارته أن اقتصاره على دعوى الاستبراء كاف في نفيه عنه إذا حلف عليه (فان أنكرت الاستبراء) وقد ادّعت عليه أمية الولد (حلف) و يكفى في حلفه (إن الولدايس منه) و إن لم يتعرض للاستبراء كما في نفي ولدا لحرة و إذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأتها قبل ستة أشهر من ولادنها هذا الولد أو يتول ولدته بعد ستة أشهر بعداستبرائي فيه وجهان الأوجه أن كلا منهما كاف في حلفه لحصول القصود به (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولوادّعت استيلادا فأنكر أصل الوطء وهناك ولد لم) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يحلف) هو (على الصحيح) إذ لأولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه إقرار بما يقتضي اللحوق. والثاني يحلف أنه ماوطئها لا نه لواعترف ثبت النسب فَإِذَا أَنْكُرُ حَلْفُ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمْ وَلَدْ فَلا يَحَلَّفُ جَزَمًا كَمَا قَالَاهُ لَكُنْ قَالَ ابْنِ الرفعة ينبغي حلفه جزما إذا عرضت على البيع لائن دعواها حينئذ تنصرف إلى حريتها لا إلى ولدهاو يرد بمنع قوله

ولعل وجهها أن الجمع إلى المحافظ المذهب فما لا أصل له غير معتبر فلا يحتاج فيه على دالك و أو ودلف على ذلك و إن وافقته الأمة يعين ولابد من حلفه و إن وافقته (قوله لكن قال ابن الرفعة الح) لعله راجع إلى منطوق لعله راجع إلى منطوق التن أى إذا كان هناك ولد بدليل قول الشارح بعد وأيضا هو حاضر الخ فليراجع كلام ابن فلي الرفعة .

(قوله صريح فيرد الجمع

الخ) انظرماوجهالصراحة

أى بدخول مائه المحترم (قوله أما الوطء) أى سواء كانت الموطوءة حرة أم أمة (قوله بحمل اللحوق) أى بالوطء في الدبر (قوله بذلك) أى بالحلف مع الاستبراء (قوله إذ لابه. فيه) أى فراش التسرسي (قوله ففي الروضة) بيان لمنشأ السهو و إن كان المقصود منه أن جمع الكتاب بين نفي الخ تصوير (قوله و إذا حلف) أى إذا قلنا بالرجوع أنه يجب تعرضه للاستبراء أو تبرع بالتعرض للاستبراء أو إن قلنا لا يجب (قوله لم يلحقه) أى و إن أشبهه بل و إن ألحقه به القائف لانتفاء سببه (قوله فلا كلف) معتمد .

لاإلى آخره بل الانصراف يتمحض له إذ لاسبب للحرية غيره وأيضا هو حاضر والحرية منتظرة والانصراف للحاضر أقوى فيتعين ، وأفهم كلامه صحة دعوى الأمة الاستيلاد وهو كذلك (ولو قال) من أتت موطوءته بولد (وطئت) ها (وعزات) عنها (لحقه) الولد (في الأصح) لأن الماء قد يسبق من غير إحساس به ولأن أحكام الوطء لايشترط فيها الإنزال . والثاني لا يلحقه كديموى الاستبراء .

(كتاب الرضاع)

هو بفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده تاء : لغة اسم لمس الثدى وشرب لبنه ، وشرعا اسم لحصول ابن اصرأة أو ماحصل منه في جوف طفل بشروط تأتى وهي مع ما يتفرع عليها المقصود بالباب وأما مطلق التحريم به فقد من في باب ما يحرم من النكاح . والأصل فيه الكتاب والسنة و إجماع الأمة ، وسبب تحريمه أن اللبن جزء المرضعة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبه منيها في النسب ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نحو إرث وعتق وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع أنه قد يقال الأنسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه إن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لاعقب تلك لأن ذاك لم يذكر فيه إلا النوات المحرمة الأنسب بمحله من ذكر شروط التحريم. وأركانه رضيع ولبن ومرضع (إنمايث) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لارجل لأن لبنه لا يصلح للغذاء، نع يكره له ،

[كتاب الرضاع]

(قوله وهو كذلك) أي ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منعه بطريقه .

(حكتاب الرضاع)

قال النووى في شرح مسلم والرضاعة بفتح الراء وكسرها وقد رضع الصبى أمه بكسرالضاد يرضعها بفتحها رضاعا قال الجوهرى وتقول أهل نجد رضع يرضع بفتح الضاد في الماضى وكسرها في المضارع رضعا كضرب يضرب ضربا وأرضعته امرأة وامرأة مرضع أى لها وله ترضعه فان وصفتها بارضاعه قلت مرضعة اهو في المختار بعد مثل ماذ كر وارتضعت العنز أى شربت ابن نفسها اه ومقتضاه أنه لايقال ارتضع الصبى إذا شرب لبن أمه أو غيرها وإنما يقال رضع بكسر الضاد وفتحها على مامر (قوله وقد تبدل ضاده) ظاهره على اللغتين وعبارة الخطيب وإثبات التاء معهما (قوله وشرب لبنه) عطف مغاير (قوله أوماحصل منه) كالزبد والجبن (قوله وهي) أى الشروط (قوله وإجماع الأمة) أى على أصل التحريم به و إلا فني تفاصيله خلاف بينهم (قوله فأشبه منيها) أى ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منيها ومنى الفحل سرى إلى الفحل وأصوله وحواشيه كايأتي ونزل منزلة منيه في النسب أيضا (قوله ولقصوره) أى اللبن وقوله عنه أى المني (قوله دون نحو إرث) أى كالحدود وعدم وجوب النفقة وعدم حبس الوالد لدين ولده (قوله غموض) أى خفاء .

ولفرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا خنى ما لم يبن أنى ولا بهيمة فيا لوارتضع منها ذكر وأنى لأنه لايصلح لغذاء الولد صلاحية ابن الآدمية ولأن الأخوة لاتثبت بدون الأمومة أو الأبقة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتى، آدمية كا عبر به الشافى رضى الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لأنه تلو النسب لخبر « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » والله قطع النسب بين الجن والانس قاله الزركشي وقضيته أنه مبني على ماقيل إن الأصح حرمة تنا كهما . أما على ماعليه جمع من حله وهو الأوجه فيحرم (حية) حياة مستقرة لامن حركتها حركة مذبوح ولا ميتة خلافا اللائهة الثلاثة كمالا تثبت حرمة المهاهرة بوطئها ولائه منفصل من جشة منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة ، و به اندفع قولهم اللبن لايموت فلا عبرة بظرفه كابن حية في سقاء نجس ، نع يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع بظرفه كابن حية في سقاء نجس ، نع يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قمرية تقريبا ،

وحواشى المرضعــة وذى اللبن اه سم على حج (قوله و إن أمكن ثبوت الأمومة) أي كما لو أرضعت البكر طفلا (قوله وعكسه كما يأتى) أى فى قول المصنف ولوكان لرجل خمس مستولدات (قوله لأنه تلوالنسب) أي تابع (قوله فيحرم) وعليه فتعبير الشافعي بالآدمية لم يرد به الاحتراز عن الجنية لندرة الارتضاع منها (قوله لامن حركتها حركة مذبوح) قضية إطلاقه من أن من وصل إلى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالأوّل فليراجع لكن قضية قول الشارح الآتي بعد قول المصنف رضيع حي من قوله لانتفاء التغذي أن المدرك هنا غيره ثم وأنه لافرق بين الحالين في عــدم ثبوت الرضاع (قوله ولأنه منفصل من جثــة) لوقال لأن المنفصل بعد موتها لايقصد به الفذاء ولا يصلح صلاحية لبن الحية لكان موافقا لمقتضى التعليل السابق بأن ابن غير الآدمية من الرجل وغيره لايصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدمية (قوله منفكة عن الحل) أي لايتعلق بها إباحة شيء لهـا ولا تحريم شيء عليها وإن كانت هي محترمة في نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم به التعرض للحيــة ولا ترد الصغيرة لأنها تمنع من فعل المحرم كما تمنع البالغة ويؤذن لهما في فعمل غيره فهبي شبيهة بالمكلفة بل تؤمر وجو با بالعبادات كماهو معلوم من بابه (قوله نعم يكره) أي نكاح من تحرم منا كحتها بتقدير الرضاع منها حية .

فرع _ لوخرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا أوفيه نحوتفصيل الغسل بخروج الذي من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لوخرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه اله سم على حج . أقول : القياس الثاني أيضا إن قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم . وأما إذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ماذكره فلا وجه للتردد هنا إذ غايته أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم أوفيه نحو تفصيل الفسل أى وهو أنه إن خرج مستحكما بأن لم يحل خروجه على مرض حرم و إلا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلايقال فيه هذا التفصيل بل يقال الأقرب التحريم قياسا على مالوانكسر صلبه فرح منيه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم مالو استؤصل قطع ثديها ولم يبق منه شيء وخرج اللبن من أصله .

(قوله أى لأنه يصح الخ) هو خبر قـول الشارح (قوله و إن شرب البعض) هلا قيد البعض عا يأتي منه خمس دفعات کا صنع فم بعده (قوله والحال أنه يأتى منه خمس دفعات) أى أو كان هو الخامسة نظير مايأتي (قـوله لأن اللين في شرب الكل الخ) قد يقال إن وصول اللبن عجـر ده ليس ڪافيا في التحريم بل لابد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات . فان قيل إن اللبن باختـلاطه صار في كل جـزء من أجزاء المائع جزء زمنه. قلنا فكانت تثبت الحرمة بشرب البعض إذا شربه في خمس دفعات أي والصورة أن اللين يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علم ما مي .

بالمعنى السابق في الحيض ولو بكرا خلية دون من لم تبلغ ذلك لأنها لاتحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها (ولو حلبت لبنها) المحرم وهو الخامسة أو خمس دفعات أو حلبه غيرها أو نزل منها بلا حلب (فأوجره) طفل مرة في الأولى أو خمس مرات في الثانية (بعد موتها حرهم) بالتشديد هنا وفها بعد (في الأصح) لانفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمة. والثاني لا يحرم لبعد إثبات الأمومة بعد الموت وقول الشارح لانفصاله منها وهو حلال محترم أي لأنه يصح عقد الإجارة على الإرضاع به و إن كان تابعا لفعلها بخلافه بعد الموت و إلا فلبن الميتة طاهر كما من في باب النجاسة (ولو جبن أو نزع منه زبد) وأطعم الطفل ذلك الجبن أو الزبد أو سقاه المنزوع منه الزبد (حرم) لحصول التغذى (ولو خلط) اللبن (بمائع) أو جامد (حرم إن غلب) بفتح أوّله المائع بأن ظهر لونه أوطعمه أو ريحه و إن شرب البعض لأنه المؤثر حينتُذ (فان غلب) بضم أوَّله بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا بالأشد ، والحال أنه يأتي منه خمس دفعات كما نقلاه وأقراه ، وحكى عن النص خلافه . قال بعضهم إن القطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ماوقعت فيــه وحمل أن اختـ الاط اللهن بغيره ليس كانفراده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال (وشرب) الرضيع (الكل) على خمس رضعات أو كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الأظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصـل لجوفه يقينا فحصل التغذى المقصـود ، و به فارق عدم تأثير نجاســة استهلكت في ماء كثير لانتفاء استقذارها حينئذ وعدم حد بخمر استهلكت في غيرها لانتفاء الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهاك لزوال النطيب. والثاني لا يحرم لأن المغاوب المستهلك كالمعدوم ، وشرب البعض لا يحرم في الأصح لانتفاء تحقق وصول اللبن منه إلى الجوف

(قوله بالمعنى السابق) وهو أنه لايضر نقصها عن التسع بما لايسع حيضا وطهرا (قوله أو الزبد) أى أو السمن بالطريق الأولى ، وعبارة المنهج وشرط فى اللبن وصوله أو وصول ماحصل منه من جبن أو غيره جوفا ، وكتب عليه سم قوله أو غيره يشمل السمن وهومتجه (قوله أو سقاه المنزوع منه) خرج المنزوع منه الجبن فلا يحرم و إن كان فيه دسومة و يوجه بأنه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته (قوله بأن ظهر لونه) يحتمل أن يراد بظهوراللون مايشمل الحسى والتقديرى كافى المياه و يدل له قوله الآتى حسا وتقديرا بالأشد ، وقوله أيضا ولو زايلت الخ (قوله لأنه المؤثر حينئذ) أى حين إذ غلب (قوله خمس دفعات) أى وانفصل في خمس دفعات وشر به في خمس دفعات (قوله ماوقعت فيه) قال شيخنا الزيادى : ويرده ماسيأتى أنه لو كان انفصاله في مم قوله وفي خمس الم يؤثر اه أى على المعتمد كما يأتى لكن يجوز أن هذا البعض بناه على مقابله الآتى في قوله وفي قول خمس على أن قوله وجعل أن اختلاط اللبن الخ يمنع مااستند إليه الزيادى في الرد (قوله خمس رضعات) ظاهره و إن حلب منها في دفعة وقياس مايأتى في المتن من أنه لو انفصل في ممة وشر به في خمس دفعات يعد رضعة أنه يعتبر لتعدده هنا انفصاله في خمس ، ثم رأيت في حج ماحاصله أن قضية كلامهم أنه لايشترط في المختلط بغيره التعدد في الانفصال فليراجع ، وكتب عليه سم هو في غاية النعسف ، والصواب خلاف ذلك واستواء المسئلتين اه و يوافتي قول سم قول الشارح في غاية النعسف ، والصواب خلاف ذلك واستواء المسئلتين اه و يوافتي قول سم قول الشارح وليس كما قال (قوله أو كان هو) أى المخاوط .

فان تحقق كأن بقى من المخاوط أقل من قدر اللبن حرم جزما ولو زايلت اللبن المخالط لغيره أوصافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليط كا قاله جمع متقدّمون، والأوجه اعتبار أقوى مايناسب لون اللبن أوطعمه أو ريحه أخذا بما من أوّل الطهارة في النغير النقديري بالأشد فاقتصارهم هناعلى اللون كأنه مثال ولبن اممأتين اختلط يثبت أمومتهما وفي المغاوب منهما التفصيل المذكور فتثبت الأمومة لغالبة اللبن وكذا المغاوبة بشرطه السابق (ويحرم إيجار) وهو صب اللبن في الحلق قهرا لخصول النغذي به ، ومن ثم اشترط وصوله للعدة ولو من جائفة لامسام فاو تقيأه قبل وصوله يقينا لم يحرم (وكذا إسعاط) بائن صب اللبن من الأنف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك والطريق الثاني فيه قولان كالحقنة (لاحقنة في الأظهر) لأنها لإسهال ماانعقد في الأمعاء فلم يكن والطريق أذن أوقبل . والثاني يحرم هما يحصل بها الفطر ، وردّ بأنه منوط بما يصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغا نحلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى معدة (وشرطه) أي الرضاع المحرم أي مالابد منه فيه فلا ينافي عدّه فيا من ركنا (رضيع يصل إلى معدة (في الرضاع المحرم أي مالابد منه فيه فلا ينافي عدّه فيا من ركنا (رضيع عنه المنه عنه فيه فلا ينافي عدّه فيا من ركنا (رضيع عنه البنه عنه فيه فلا ينافي عدّه فيا من ركنا (رضيع عنه البنه عنه فيه فلا ينافي عدّه فيا من ركنا وستين) بالأهلة مالم ينكسر أوّل شهر فيتمم ثلاثين من الشهر (لم يبلغ) في ابتسداء الخامسة (سنتين) بالأهلة مالم ينكسر أوّل شهر فيتمم ثلاثين من الشهر

(قوله أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لايقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلق بعض الحمس عنه لانحصاره في غيرها بما شرب أو مما بـ قي أيضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتا مل اه سم على حج . أقول : ويا تى مثله فما لو شرب جميع المخاوط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه (قوله ولو زايلت اللبن) أي فارقت اللبن هـ ذا علم من قوله قبل وتقديرا بالأشد لكنه ذكره للايضاح وللتصريح بأن اللون الواقع في كلامهم ليس قيدا ثم اعتبار ماذكر تظهر فائدته من حيث الخلاف أما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعا والمغاوب في الأظهر (قوله وفي المغاوب منهما) انظر ماالمراد بالمغاوب هنا فان المعنى المعتمر في اختلاط اللبن بغيره من أن المراد بالغلبة ظهور أوصاف اللبن لايأتي هنا ، وقد يقال يفرض أحد اللبنين من نوع مخالف للآخر في أشد الصفات فان غلبت أوصافه المقدّرة على أوصاف اللبن الآخر بحيث أنها أزالتها كان الآخر مفلوبا و إلا فلا أخذا مما ذكروه فما لو اختلط اللبن بمائع موافق للبن في جميع صفاته (قوله بشرطه السابق) أي بشرط أن يكون الباقي أقلُّ من لبنها وشرب الكل (قوله ومثلها) أى الحقنة (قوله في نحو أذن) أى حيث لم يصل منها إلى المعدة أو الدماغ كهـ ايأتى (قوله وردّ بأنه) أي الفطر (قوله إذا لم يصـل إلى معدة) أي أو دماغ قياسا على المعدة (قوله حركة مذبوح) فيه ماقدمناه (قوله اتفاقاً) أي من الأثُّمة الأربعة وانظر مافائدة العرض لهــذه ونفي تأثيره فان التحريم إنما يتعدى من الرضيع إلى فروعه وهي منتفية عمن ذكر ، وأما أصوله وحواشـيه فلا يتعدى التحريم إليهم ، نعم تظهر فائدة ذلك في التعاليق كمـا لو قال زوجها إن كان هذا ابني من الرضاع فأنت طالق أو يقال أيضا تظهر فائدته فما لو مات الرضيع عن زوجة رضيعه أيضا ثم أوجر اللبن بعد الموت . فان قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللمن أن يتزوّج بزوجة الرضيع لصيرورتها زوجة ابنه .

(قوله فان تحقق) فيله ماقدمته (قوله كائن بقى من المخاوط أقل الخ) لاخفاء أن التحقق يحصل و إن بق من المخاوط قدر اللبن فأكثر لأن الباقي بعضه من اللبن و بعضه من الخليط قطعا فهدذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعا بل الداهب هـو الجزء الأعظم إذ الصورة أن اللين مغاوب فتأمل (قوله أخذا ممام أوّل الطهارة) قد يقال لم يمر" أوّل الطهارة اعتبار مايناس النجاسة بل الذي من اعتباره إنما هو أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء أناسب النجاسة أملا بدليل عثيلهم باون الحبرمثلا فلراجع.

(قوله لخبر مسلمعن عائشة رضى الله عنها) قالت كان فما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معاومات يحر من فنسخن بخمس معاومات فتوفى رسولالله صلى الله عليه وسلم وهن فما يقرأ من القرآن اه أى فالقراءة الدالة على الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهوظاهرالخبر وإنكان في كلام غيرها كشرح الروض ماهو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضاحيث احتاج إلى تأويل قول عائشة فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فما يقرأ من القرآن بأن المسراد يتلي حكمهنّ أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ (قوله أو قطعته عليــه الرضعة) أي إعراضا ىقرىنة مايأتى .

الخامس والعشرين فان بلغها لم يحرم و يحسبان من تمام انفصاله لامن أثنائه ، و إن رضع وطال زمن الانفصال ، و إن نازع فيه الأذرعي فلا تحريم ، لخبر الدارقطني والبيهق « لارضاع إلاما كان في الحولين » وخبر « لارضاع إلا مافتق الأمعاء وكان قبل الحولين » وخبر مسلم في سالم الذي أرضعته زوجة مولاه أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها بإذنه صلى الله عليــه وسلم خاص به أو منسوخ كما مال إليــه ابن المنذر أو في أثنائها حرم (وخمس رضعات) أو أكلات من نحو خبز عجن به أو البعض من هـ ذا والبعض من هـ ذا ، لخبر مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها بذلك ، والقراءة الشاذة يحتج بها في الأحكام كخبر الواحد ، و إنما كانت الخمس مؤثرة دون ماقبلها لأن الحواس" التي هي سبب الإدراك كذلك ، وقدّم مفهوم خبر الخس على مفهوم خبر مسلم أيضا «لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان» لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم. لايقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الأكثرين . لأنا نقول : محل الخلاف فيله حيث لاقرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخس و إلا لم يبق لذكرها فأئدة (وضبطهن بالعرف) إذ لم يرد لهن ضبط لغة ولا شرعا ، ومراده بما ورد في خبر « إن الرضاع ما أنبت اللحم وانتشر في العظم » ماشأنه ذلك ، وقولهم : لوطارت قطرة إلى فيــه فنزلت جوفه أو أسـعطه قطرة عدّ رضعة صحيح إذ لا يعدّ في أسمية العرف ذلك رضعة باعتبار الأقل (فاو قطع) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثدى أو قطعته عليه المرضعة ثم عاد إليه فيهما ولو فورا (تعدُّد) الرضاع ولو لم يصل لجوفه منه إلا قطرة كل مرَّة (أو) قطعه (للهو) أو نحو تنفس

(قوله فان بلغها) أى فى ابتداء الخامسة اله حج و به يتضح قوله الآتى أو فى أثنائها (قوله إلا مافتق الأمعاء مافتق الأمعاء) أى دخل فيها ، بخلاف ما لو تقايأه قبل وصوله إلى المعدة ، فالمراد بفتق الأمعاء وصوله للعدة (قوله وخبر مسلم فى سالم) قد تشكل قضية سالم بأن المحرمية المجوّزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهى قبلها أجنبية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الحلوة بحضوره أو تكون قد حلبت خمس مرات فى إناء وشربها منه أو جوّز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اله سم على حج .

فرع _ قال في العباب: ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه ، بخلاف مالو حكم بتحريم بأقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس (قوله أو في أثنائها حرم) أى لأن ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (قوله وخمس رضعات) قال في الروض ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكم به حاكم اه . قال في شرحه : فلا ينقض حكمه اه سم على حج (قوله والقراءة الشاذة) لم يتقدّم ذكر القراءة هنا فلينظر إلا أن يقال عماده بها ما أشار إليه بقوله بذلك فان عائشة روت: كان فها أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات ، لكن مثل هذا لايسمى قراءة شاذة .

أو ازدراد مااجتمع منه في فمه أو قطعته المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أوتحوّل) أوحوّلته (من ثدى إلى ثدى) آخر لها أو نام خفيفا (فلا) تعدد عملا بالعرف في كل ذلك بـقي الثدى في فمه أملاً ، أما إذا تحوّل أو حوّل لثدي غيرها فيتعدد ، وأما إذا نام أو التهمي طو يلا فان بـقي الثدى بفمه لم يتعدد و إلا تعد"د (ولو حال منها دفعة وأوجره خمسا أو عكسه) أي حلب خمسا وأوجره دفعة (فرضعة) اعتبارا بحالة الانفصال من الثدى فى الأولى ووصوله للجوف فى الثانية (وفي قول خمس) فيهما تنزيلا في الأولى للإناء منزلة الثدى ونظرا في الثانية لحالة انفصاله من الثدى وقوله منها قيد للخلاف ، فاو حلب من خمس في إناء وأوجره طفل دفعة أو خمسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل) رضع (خمسا أم) الأفصح أو على مامر (أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم) لأن الأصل عدمه ، ولا يخني الورع حيث وقع الشك للكراهة حينئذ كما هو ظاهر مما من أنه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة ، ومعلوم أنها هنا أغلظ لأن الاحتياط هنا لنفي الريبة في الأبضاع المختصة بمزيد احتياط ، فني المحارم المختصة باحتياط أولى (وفى) الصورة (الثانية قول أو وجه) بالتحريم لأن الأصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة أمه) أي الرضيع (والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (إلى أولاده) نسبا أورضاعا و إن سفاوا للخبرالمار «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وخرج بآولاده أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منــه إليهما فلهم نكاح المرضعة و بناتها ولنى اللبن نكاح أم الطفل وأخته ، و إنما سرت الحرمة منه إلى أصول المرضعة وذي اللبن وفروعهما وحواشيهما نسبا أو رضاعا كما سيذكره لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فيسرى التحريم به إليهم مع الحواشي ، بخلافه في أصــول الرضيع وحواشيه ، وقد علم أن الحرمة تسرى من المرضعة والفحل إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ، ومن الرضيع إلى فروعه دون أصوله وحواشيه وما تقرر من رجوع ضمير أولاده إلى الرضيع أولى من جعل الشارح ذلك راجعا لذي اللبن ، ولا يقدح في صحته ذكر المصنف له بعد وادّعي ابن قاسم أنه سهو (ولوكان لرجل خمس مستولدات أو) له (أر بع نسوة وأم ولد) ولبنهن له (فرضع طفل من كل رضعة صار ابنه في الأصح) لأن لبن الكل منه ولايصرن أمهات رضاع (فيحرمن) عليه (لأنهنّ موطوآت أبيه) لالأمومتهنّ .

(فوله أو نام خفيفا) أى نوما خفيفا (قوله فيتعدد) ظاهره و إن عاد إلى الأول حالا و يوجه بأن تحوله للثانى يعد في العرف قطعا للرضاع من الأولى (قوله و إلا تعدد) قال حج و يعتبر التعدد في أكل نحو الجبن بنظير ماتقرر في اللبن أخذا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر مانحن فيه بمرات الأكل (قوله ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد فشمل مالوغلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد، وقد جرت العادة بارضاع كل منهن أولاد غيرها وعامت كل منهن الإرضاع ، لكن لم تتحقق كونه خمسا فليتنبه له فانه يقع كثيرا في زماننا (قوله إلى أولاده) أى الرضيع (قوله أولى من جعل الشارح الخ) أى لأن الحرمة ليست خاصة بأولاد ذي اللبن ، بل كا تسرى إليهم تسرى إلى أصوله وحواشيه (قوله راجعا) أى لقوله بعد : أولاده فهم إخوة الرضيع وأخواته (قوله ذكر المصنف) أى في قوله وأما المرضعة الخ

(قوله حسب من كل رضعة) أى جزما ولعله ساقط من النسيخ من النساخ (قوله لأن لبن المرضعة الخ) سكت عن ذى اللبن (قوله كالجزء من أصولها) سكت عن فروعها كفروع ذى اللبن الفروع لايفترق فيهم الحال كا هو ظاهر (قوله ولا يقدح في صحته) أى رجوعه لذى اللبن (قوله رجوعه لذى اللبن (قوله لندى اللبن ،

والثاني لايصيرابنه لأن الأبوة تابعة للأمومة ولم تحصل (ولوكان بدل الستولدات بنات أوأخوات) له أو أم وأخت و بنت وجدّة وزوجـة فرضع من كل رضعة (فلاحرمة) لهنّ (في الأصح) والأمومة لثبوت الأبوّة فقط فما ذكره والأمومة فقط فما إذا أرضعت خليــة أومرضع من زنا . والثانى تثبت الحرمة تنزيلا للبنات أوالأخوات منزلة الواحدة أى منزلة مالوكان له بنت أوأخت أرضعت الطفل خمس رضعات ، ولوكان له أر بع نسوة وأمة موطوآت فأرضعن طفلة بابن غيره لم تحرم عليــه ومافى الروضــة من التحريم تفريعا على ثبوت الأبوة صوابه الأمومة وهو ضعيف (وآباء المرضعة من نسب أو رضاع أجداد للرضيع) وفروعه ، فاذا كان أنثى حرم عليهم نكاحه (وأمهاتها) من نسب أو رضاع (جدّاته) فاذا كان ذكرا حرم عليهنّ نكاحه (وأولادها من نسب أو رضاع إخوته وأخواته و إخوتها وأخواتها) من نسب أو رضاع (أخواله وخالاته وأبو ذي اللبن جدّه وأخوه عمــه وكذا الباقى) فأمهاته جدّات الرضيع وأولاده إخوة الرضيع وأخواته (واللبن لمن نسب إليه ولد نزل به) أى بسببه (بنكاح) فيه دخول أواستدخال ماء محترم أو بملك يمين فيه ذلك أيضاكما أفاده ما قدّمه فى المستولدة (أو وطء شبهة) لثبوت النسب بذلك والرضاع تلوه (لازنا) لأنه لاحرمة له ، نعم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنــه . أما حيث لادخول بأن لحقه ولد بمجر"د الإمكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبى الولد على ما قاله ابن القاص ، وادَّعي البلقيني أنه قضية كلام الأصحاب لكن قال غيره إن ظاهر كلام الجمهور يخالفه وهذا هو الأصح وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلاينسب إليه ولا تثبت أبوَّته كما قاله جمع متقدّمون (ولونفاه) أي الزوج الولد النازل به اللبن (بلعان انتني اللبن عنه) لما تقرر أنه تابع للنسب ومن ثم لواستلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوحة

(قوله و إلا لصارجد الخ)
أى فى مسئلة المتن
(قوله مانزل قبل حملها)
انظرمفهومه وفى الروض
وإن نزل لبكر لبن
وتزوجت وحبلت فاللبن
لها لا للثانى يعنى الزوج

(قوله فيما إذا أرضعت خلية) مماده بها من لم يسبق لها حمل أمامن سبق لها حمل من غير زنا فاللبن لصاحبه و إن بانت منه وطال الزمن أولم يكن حليلا بأن وطئ بشبهة (قوله والرضاع تلوه) أى تابع له (قوله وهذا هو الأصح) أى فيثبت التحريم بينهما . و ينبني أن محله في الظاهر أما باطنا فحيث علم أنه لم يطأها ولا استدخلت منيه فلاوجه للتحريم (قوله مانزل قبل حملها) مفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد . و يشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لونكحت بعد زوج وولادتها منه لا ينسب الولد للثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للأول وقد يجاب بأنه فها يأتي لما نسب اللبن للأول قوى جانبه فنسب إليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة ، وهنا لما لم تتقدّم نسبة اللبن إلى أحد اكتفى بمجرد الإمكان فنسب لصاحب الحل ثم رأيت في سم على حج التصريح بالمفهوم المذكور وأطال في ذلك ولم يجب فليراجع اه ثم رأيت في الخطيب أيضا مانصه : تنبيه قضية كلام المصنف أنه لو ثار للرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الإصابة وقال فيا بعد الإصابة وقبل الحل المذهب ثبوتها في حقها دون الزوج و به جزم القاضي الحسين فيا قبل الإصابة وقال فيا بعد الإصابة وقبل الحل المذهب ثبوتها في حقها دونه اه ومثله في شرح الروض ومفهوم مافيهما أنه يحرم بعد الإصابة وقبل الحل (قوله بعد وطئها) أى منهما .

بشبهة أو وطي اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئهما ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) منهما (بقائف) لإمكانه منهما (أو غيره) كانحصار الإمكان فيه وكانتساب الولد أوفرعه بعد موته إليه بعد كاله لفقد القائف أو غيره و يجب ذلك و يجبر عليه حفظا للنسب من الضياع ، ولو انتسب بعض فروعه لواحد و بعضهم لآخر دام الإشكال في هـذه الحالة (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزوج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق و إن طالت المدة) فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنا له (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الأوّل لأن الـكلام مفروض فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بملك أو شبهة (فاين نكحت آخر) أو وطئت بطريق مما من (وولدت منـــه فاللبن بعــــ) تمــام (الولادة) بان تم انفصال الولد (له) أي للثاني (وقبلها) أو معها (للأوّل إن لم يدخـل وقت ظهور لبن حمل الثاني ، وكذا إن دخل) وقته وزاد بسبب الحمـل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعاً له عن ولد الأوّل ، ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أر بعون يوما (وفى قول) هو فما بعد دخول وقت ذلك (للثانى) إن انقطع مدّة طويلة ثم عاد إلحاقا للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) لتعارض ترجيحهما. أما ماحدث بولد الزنا فالأوجه كا دل عليه كلامهما انقطاع نسبة اللبن للأوَّل به و إحالته على ولد الزنا ، وضعف الزركشي القول بعدم الانقطاع مستدلا بأنها إذا أرضعت بلبن الزناطفلا صار أخا لوله الزنا ، وهو ظاهر و إن زعم بعضهم أن لادليل له في ذلك لأن أخوّة الأم ثبتت لولد الزنا لثبوت نسبه من الأم فكذا الرضاع وإذا استحال ثبوت قرابة الأب له تعمين بقاء نسبة اللبن إلى الأوّل إذ لم يحمدت ما يوجب edeb sis.

(قوله و يجب ذلك) أى الانتساب (قوله و يجب عليه) أى حيث مال طبعه لأحدها بالجبلة وكان قد عرفهما قبل الباوغ وعند استقامة طبع على ماذكر فى باب اللقيط و إلا فلا يجب على الانتساب، وليس له ذلك بمجر التشهى (قوله دام الإشكال فى هذه الحالة) أى فان ماتوا ولم يكن لهم ولد انتسب الرضيع إن شاء وقبل ذلك لايحل له بنت أحدها ونحوها اه حج (قوله بطريق مما من) أى كالشبهة (قوله وولدت) هل يشمل العلقة والمضغة أم لا، فيه نظر والأقرب الثانى، وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلا من العلقة والضغة لايسمى ولدا فليراجع، ويفرق بين ماهنا وما فى العدد من الاكتفاء بوضع المضغة بأن المدار ثم على براءة الرحم، وهو يتحقق بوضعها فاكتفى به بخلافه هنا (قوله للحامل) أى المدار ثم على براءة الرحم، وهو يتحقق بوضعها فاكتفى به بخلافه هنا (قوله للحامل) أى المدار أوله المذكورة إلى حدوث ولد من غير زنا وكما انقطعت نسبته عن الأوّل لاتثبت للزانى لعدم احترام مائه، فاو رضع منه طفل ثبتت له الأمومة دون الأبوّة (قوله وهو ظاهر) أى التضعيف احترام مائه، فاو رضع منه طفل ثبتت له الأمومة دون الأبوّة (قوله وهو ظاهر) أى التضعيف ومع ذلك المعتمد الأوّل .

(فصل)

في حكم الرضاع الطارى على النكاح تحريما وغرما

(تحته) زوجـة (صغيرة فأرضعتها) إرضاعا محرّما من تحرم عليه بنتها كأن أرضعتها (أمه أو أخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم من نسب أورضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرّمة عليه أبدا وكذامن الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم زوجته ، وخرج بالموطوءة غيرها فتحرم المرضعة فقط إن كان الإرضاع بغير لبنه كمايأتي (والصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى إن صح و إلا فنصف مهر مثلها لأنها فرقة قبل الوطء لا بسببها (وله) إن كان حررًا وإلا فلسيده وإن كان الفوات إنما هو على الزوج (على المرضعة) المختارة إن لم يأذن لهما كما قاله المماوردي ولم تكن مماوكة له أوكانت مكاتبة (نصف مهر المنهل) و إن لزمها الإرضاع لتعينها لأن غرامة المتلف لا تتأثر بذلك ولزمها النصف اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه أي في الجملة فلا ينافي أن نصف المهر اللازم قد يزيد على نصف المسمى أما المكرهة فيلزمها ذلك لكن باعتبار كونها طريقا فيه لا بطريق الاستقرار ، إذ القرار على مكرهها ولو حلبت لبنها ثم أمرت أجنبيا بسقيه لها كان طريقا والقرار عليها كما في المعتمد ، ونظر فيه الأذرعي إذا كان المأمور مميزا لايرى تحتم طاعتها: أي والمتجه في المميز أن الغرم عليه فقط وفيمن برى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول) له عليها (كله) أي مهر المثل لائنه قيمة البضع الذي فوّتته ، وعلى الأوّل فارقت شهود طلاق رجعوا فأنهم يغرمون الكل بآنهم أحالوا بينــه و بين حقه الباقى بزعمه فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه . وأما الفرقة هنا فحقيقية بمنزلة التلف فلم تغرم المرضعة سوى ما أتلفته وهو ما غرمه فقط ، ولو نكح عبـ أمة صغيرة يتفويض سيدها فأرضعتها أمه مثلا فلها المتعة في كسبه ، ولا يطالب سيده المرضعة إلا بنصف مهرالمثل و إنما صوّروا ذلك بالائمة لأنه غيرمتصوّر في الحرّة لانتفاء الكفاءة (ولو) دبت صفيرة و (رضعت) رضاعا محرما (من) كبيرة (نائمة) أو مستيقظة ساكتة كافي الروضة وجعله كالاصحاب التمكين من الإرضاع إرضاعا إنما هو بالنسبة للتحريم لاالغرم و إنماعة سكوت المحرم على الحلق كفعله لائن الشعر في يده أمانة يلزمه دفع متلفاته .

(فصــل)

في حكم الرّضاع الطارى على النكاح

(قوله تحته) ينبغى له تقدير الشرط على عادته فى مثله كائن يقول إذا كان تحته الخ (قوله إن كان الإرضاع بغير لبنه) أى فإن كان بلبنه حرمت لكونها صارت بنته ، و يمكن تصوير إرضاعها بلبنه مع كونها غير موطوءة له بأن استدخلت ماءه المحترم فان الولد المنعقد منه يلحقه و يصيراللبن له (قوله إن لم يأذن لهما) أى فلو اختلفا فيه صدق لأن الأصل عدم الإذن (قوله أو كانت مكاتبة) أى له (قوله نصف مهر مشل) أى و إن وجب للصغيرة عليه نصف المسمى (قوله لا تتأثر بذلك) أى باللزوم (قوله كا فى المعتمد) أى للبندنيجي .

ا فصـــل في حكم الرضاع الطاريء على النكاح (قوله أو كانت مكاتبة) معطوف على قوله ولم تسكن ماوكة له أي أوكانت علوكة لهلكنهامكاتبة أي له ، وفي نسيخة مكاتبته بالإضافة لضميره (قوله ويين حقه الباقي بزعمه) هـ لا قال بزعمهم إذ هو أقوى في الفرق كما لا يخني (قوله لانتفاء الكفاءة) ليسهذا التعليل فيشرح الروض المائخوذ منه هذا الفرع مع إمكان تصوير المسائلة بكون الزوج حرا فتوجد الكفاءة فالظاهر أن الداعي لهذا التصوير إنما هو عدم تصوير التفويض فى الحرة الصغيرة لانتفاء الكفاءة فتائمل (قوله بالنسبة للتحريم) فيهأن التحريم لايتوقف على التمكين . ولا كذلك هنا (فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئًا (ولا مهر للرتضعة) لأن الانفساخ بفعلها وهو مسقط له قبل الدخول ، وله في مالها مهر مثل الكبيرة المنفسخ نكاحها أو نصفه لأنها أتلفت عليه بضعها وضمان الإتلاف لايتوقف على تمييز ، ولو حملت الريح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما لعدم صنعهما ، ولو دبت الصفيرة فارتضعت من أم الزوج أربعا ثم أرضعتها أمّ الزوج الخامسة أوعكسه اختص التغريم بالخامسة (ولوكان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لا نها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الاظهر) لذلك فأشبه مالو أرضعتهما معا . والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل با إرضاعها فائشبه مالو نكح أختا على أخت ، وفرق الأوّل بأن هذه لم تجتمع مع الأولى أصلا لوقوع عقدها فاسدا من أصله فلم يؤثر فى بطلان الأولى بخلاف الكبيرة هنا لاُنها اجتمعت مع الصغيرة فبطلتا لعدم المرجح (وله نكاح من شاء منهما) من غير جمع لا منهما أختان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتغريمه) أي الزوج (المرضعة ماسبق) أوّل الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ماسبق في الصغيرة فلها عليه نصف السمي الصحيح و إلا فنصف مهر المثــل وله على أمها المرضعة نصف مهر المثــل (فان كانت موطوءة فله على) الأم (المرضعة) بشروطها المـــارّة (مهر مثــل فى الأظهــر) كما لزمــه لبنتهــا جميـع المسمى إن صح و إلا فجميع مهر المثل . والثاني لاغرم عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتقوّم على الزوج، ويردّه مايأتى أنهم لو شهدوا بطلاق بعد وطء ثم رجعوا غرموا مهر المثل. أما لوكانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لئلا يخاو نكاحها مع الوطء عن مهر ، وهو من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لا نها جدّة زوجته (وكذا الصغيرة) فتحرم أبدا (إن كانت

(قوله إلى جوف الصغيرة) الظاهر أنه خرج بجوفها مالو حملته الربح إلى فمها فابتلعته لوجود الصنع منها فليراجع .

(قوله ولا كذلك هذا) أى ولو كانت مستأجرة للإرضاع ، إذ غايته أن يترتب عليه عدم إرضاع الطفل ، وهو يقوّت الأجرة ، وليس الإرضاع واجباً عليها عينا على أن ماشر بته الصغيرة ليس متعينا لإرضاع من استؤجرت لإرضاعه ، ولا يشكل هذا بما من من أنه لو لزمها الإرضاع غرمت لما من من أن ضمان المتلفات لا يتأثر بالوجوب على المتلف لا نه إنما جعل مناط الفرق كون الشعر في يده أمانة ولا كذلك اللبن (قوله وله في الممال) أى الصغيرة ، فإن لم يكن لها مال بقى ف ذمتها (قوله مهر مثل الكبيرة) أى حيث كانت زوجة ، وخرج به مألو ارتضعت من أمه أو أخته أو نحوها فلا شيء فيه للكبيرة كما هو ظاهر (قوله فارتضعت من أم الزوج) أى مثلا . والضابط كامن أن العبرة بمن تحرم بنتها عليه (قوله اختص التغريم بالخامسة) أى بالرضعة الخامسة فالغرم على الكبيرة في الأولى والصغيرة في الثانية (قوله لذلك) أى لا نها صارت أخت الصغيرة (قوله وله الملوردي ولم تكن ممالات أو بما بق منها إن سبق ذلك لا أن الانفساخ لا ينقص العسدد (قوله بكن سبق منسه طلاق أو بما بقي منها إن سبق ذلك لا أن الانفساخ لا ينقص العسدد (قوله مكاتبة له (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أى مهر نفسها (قوله لئلا يخاو الخ) لا يخفي أنه لا بلزم مكاتبة له (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أى مهر نفسها (قوله لئلا يخاو الخ) لا يخفي أنه لا بلزم مكاتبة له (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أى مهر نفسها (قوله لئلا يخاو الخ) لا يخفي أنه لا بلزم مكاتبة له (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أى مهر نفسها (قوله لئلا يخاو الخ) لا يخفي أنه لا بلزم مكاتبة له (قوله لم يرجع عليها بمهرها أنه لوسمي لها مهرا ثم أبر أنه منه صح مع خلق النكاح حينتذ من المهر على حج . أقول: و يؤيده أنه لوسمي لها مهرا ثم أبر أنه منه صح مع خلق النكاح حينتذ من المهر

الكبيرة موطوءة) لأنها ربيبته ، بخالاف مالو لم تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لا تحرم إلا بالدخول (ولوكان تحتـه صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أمّ امرأته) فتحرم عليه أبدا إلحاقا للطارىء بالمقارن كما هو شأن النــحريم المؤبد (ولو نـكحت مطلقته صغيرا وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق والصغير أبدا) لأنها زوجة ابن المطلق وأمّ الصغير وزوجة أبيه (ولو زوّج أمَّ ولده عبده الصغيرة) بناء على المرجوح أنه يزوَّجه إجبارا أو حكم به حاكم يراه (فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه ، وخرج بلبنه لبن غيره فان النكاح و إن انفسخ لكونها أمه لاتحرم على السيد لانتفاء سبب التحريم عليه المذكور (ولو أرضعت موطوءته الأمة) زوجة (صغيرة تحتــه بلبنه أو لبن غيره) من زوج أو شبهة (حرمتا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمة أمّ وزجتــ والصغيرة بنته إن أرضعت لبنه و إلا فبنت موطوءته (ولو كان تحته صفيرة وكبيرة فأرضعتها) أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لا نتها فامتنع جمعهما وتقدمت هذه أوّل الفصل لبيان الغرم، وسيقت هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الإرضاع بلبنه) لأنها بنته (وإلا) بأن كان بلبن غييره (فربيبة) فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة (ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغائر فأرضعتهن حرمت) عليه (أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغائر إن أرضعتهن بلبنه أولبن غيره) معا أو مرتبا (وهي) في الإرضاع بلبن غيره (موطوءة) لا نهن بناته أو بنات موطوءته (و إلا) بأن لم تكن موطوءة واللبن لغيره (فان أرضعتهن معا) ويتصوّر (بايجارهنّ) الرضعة (الحامسة) في وقت واحــد أو بأن وضعت ثديبها في اثنتين وأوجرت الثالثة من لبنها المحاوب (انفسخن) لاجتماعهن مع أمهن ولصير ورتهن أخوات (ولا يحرمن مؤ بدا) حيث لم يطأ أمهن فيحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) أرضعتهن (مرتبالم يحرمن) كما ذكر (وتنفسخ الأولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح ، ولا تنفسخ الثانيـة بمجرد إرضاعها إذ لاموجب له (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النُّـكاح (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لصير ورتهما أختين معا فأشبه مآ إذا أرضعتهما معا (وفي قول لاينفسخ) أي نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بنكاح الثالثة لائن الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها كما لو نكح أختا على أخت تبطل الثانية فقط،

(قوله فطلقها) أى ولو بائنا (قوله فأرضتها امرأة) أى أجنبية (قوله فتحرم عليه) أى الكبيرة . وأما الصغيرة فهى باقية على حلها إن لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق (قوله إلحاقا للطارى) أى فلا يشترط كون الإرضاع فى حال الزوجية بل يكنى لوجوده كونه يصدق على المرتضعة اسم الزوجة ولو فيما مضى (قوله ولو نكحت مطلقته) أى ولو بعد مدة طويلة (قوله بلبنه) خرج به مالو أرضعته بلبن غييره فلا تحرم على المطلق لائنه لا يصير بذلك أبا للصغير ولكنها تحرم على المطلق لائنه لا يصير بذلك أبا للصغير ولكنها تحرم على العبيد (قوله موطوءته الائمة) أى على العبيد (قوله على موطوءته الائمة) أى على العبيد في العبيد (قوله عبده شي وإن كان بنكاح فينبني تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقبتها لائنه بدل المتلف ، وهو غيده شي وإن كان بنكاح فينبني تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقبتها لائنه بدل المتلف ، وهو إنما يتعلق بالرقبة (قوله وهي) أى والحال وقوله موطوءة أى للزوج وقوله واللبن أى والحال (قوله في اثنتين (قوله كماذكر) أى مؤ بدا (قوله بمجرد إرضاعها) أى إرضاع الكبيرة للثانية في اثنتين (قوله كماذكر) أى مؤ بدا (قوله بمجرد إرضاعها) أى إرضاع الكبيرة للثانية

ويرده ما من من الفرق ، ولو أرضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ من عداها لوقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختيها أو واحدة ثم ثنتين معا انفسخ نكاح الكل لاجتماع الأم والبنت وصير ورة الأخريين أختين معا (ويجرى القولان فيمن تحته صغيرتان أرضعتهما أجنبية) ولو بعد طلاقهما الرجمي (مرتبا أينفسخان) وهو الأظهر لما من ويحرمان مؤ بدا (أم الثانية) فقط ، فأن أرضعتهما معا انفسختا قطعا لأنهما صارتا أختين معا ، والمرضعة تحرم مؤ بدا قطعا لائها أم وجمته ما والمرضعة تحرم مؤ بدا قطعا

فى الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

إذا (قال) رجل (هند) بالصرف وتركه (بنق أو أخق برضاع أو قالت) اممأة (هو أخى) أو ابنى من رضاع وأ مكن ذلك حسا أو شرعا كا علم من كلامه آخر الإقرار (حرم تنا كحهما) أبدا مؤاخذة للقرّ باقراره ظاهرا وباطنا إن صدّقه الآخر و إلا فظاهرا فقط ، ولو رجع المقرّ لم يقبل رجوعه ، وشمل كلامه مالو لم يذكر الشروط كالشاهد بالإقرار به لأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر رجوعه ، وشمل كلامه مالو لم يذكر الشروط كالشاهد بالإقرار به لأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجهين ، و يتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر

(قوله ويرده مامر) أى فى قوله وفرق الأوّل بأن هذه لا تجتمع مع الأولى أصلا (قوله انفسخ من عداها) أى الثالثة (قوله ولو بعد طلاقها الرجمى) و يتصوّر بأن دخل منيه فى فرجيهما ، وهذا يقتضى أنه لايشترط فى وجوب العـدة على الصغيرة أن تكون متهيئة للوطء حال الطلاق ، وهو مااقتضاه كلام الشارح فى أوّل العدد كما من بيانه ، وتقـدم عن شيخنا الزيادى أنه لابدّ أن تكون الصغيرة متهيئة للوطء قابلة له .

(فصــل)

فى الإقرار والشهادة بالرضاع

(قوله والشهادة بالرضاع) قدّمها على الاختلاف مع أنها مؤخرة في كلام المصنف لأنه أخصر إذ لو أخرها لاحتاج إلى ذكر بعضها كأن يقول والشهادة به (قوله وأمكن ذلك حسا) أى بأن منع من الاجتاع بها أو بمن تحرم عليه بسبب إرضاعها مانع حسى وشرعا بأن أمكن الاجتاع الكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم (قوله لم يقبل رجوعه) ظاهره و إن ذكر لرجوعه كان المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم (قوله لم يقبل رجوعه) ظاهره و إن ذكر لرجوعه وجها محتملا ، ومعلوم أن عدم قبوله في ظاهر الحال، أما باطنا فالمدار على علمه (قوله فلا يقر إلا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هنا مايشه لى الظن لما يأتى من قوله و إن قضت العادة بجهلهما الخروة وقوله و يتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر) أى حيث كانت المقر برضاعها في نكاح الأصل أو الفرع كأن أقر ببنتية زوجة أبيه من الرضاع ، فان لم تسكن كذلك كأن قال فلانة بنتي من الرضاع وليست زوجة أصله ولافرعه فليس لواحدمنهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحينئذ من الرضاع وليست زوجة أصله ولافرعه فليس لواحدمنهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحينئذ وهو واضح لما يأتى من أن الرضاع لايثبت بشهادة رجل واحد وغاية قوله هند بنتي أبه بمنزلة الشهادة وهو واضح لما يأتى من أن الرضاع لايثبت بشهادة رجل واحد وغاية قوله هند بنتي أبوه مجهولة النسب في حقيد ، فيوت الحرمية وهي لا تثبت بواحد ، ويفرق بين هذا ومالواستلحق أبوه مجهولة النسب في حقي عيره بثبوت الحرمية وهي لا تثبت بواحد ، ويفرق بين هذا ومالواستلحق أبوه مجهولة النسب

[فصل] في الإقرار والشهادة بالإقرار) (قوله كالشاهد بالإقرار) أي بخلك الشاهد بنفس الرضاع كما يا تقى .

(قوله أنه لوطلق) أي أصــل المقر أوفرعه أي فالصورة أنهافي عصمة الأصل أو الفرع وقوله مطلقا أىسواءصدق أملا (قوله والأوجمه عمدم ثبوت المحرمية بذلك) أى بالإقرار بالرضاع أي فلايجوزله نحو نظرهاوالخلوة بها وما أخذه الشيخ من هذايما أطال به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمله إذ الحرمة غير المحرمية (قوله لأنه) أي القائل (قوله هذا إن لم تمن مفوضة رشيدة الخ) هو قيدلقول المتن و إلافنصفه لكن كان عليه أن يعبر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فلاشيء لها الخ ليكون مفهوم المتن لأنه مفروض فـما إذا كان مسمى و يجوز أن يكون قد لاحظه بما أدخله في خلال المتن من قوله و إلا فمهر المثل ومع ذلك ففيه مافيه فتأمل (قوله أما هي فلا شيء لها) أي وأما المفوضة غير الرشيدة بأن فوّض لها وليها فلها المهر بعد الوطءو نصفه قبله لأنه ليس لوليها أن يفوض لها كذا نقله الأذرعي عن الشافعي أيضاولعله ضعيف النكاح.

من نحو أصوله وفروعه مالم يصدقه أخذا عما من أول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ابنه بل أولى وحينئذ يأتي هنامام ثم أنه لوطلق بعد الإقرار أوخذ به مطلقافلا تحلله بعد والأوجه عدم ثبوت المحرمية بذلك (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما و إن قضت العادة بجهلهما بشروط الرضاع الحرم كاشمله إطلاقهم لأنه قد يستند في قوله ذلك إلى عارف أخبره به (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل إن وطئ) ها للشبهة ومن ثم لومكنته عالمة مختارة لم يجب لها شيء لأنها بغي (و إن ادّعي) الزوج (رضاعا) محرّما (فأنكرت) الزوجة (انفسخ) باقراره (ولها المسمى) إن صح النكاح و إلا فمهر المثل (إن وطيء و إلا) بأن لم يطأ (فنصفه) لأن الفرقة منه ولا يقبل قوله عليها فيه ، نعم له تحليفها قبل وطء وكذا بعده إن زاد المسمى على مهر الثل ، فان نكات حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء عليه قبله هذا إن لم تكن مفوضة رشيدة ، أماهي فلا شيء لها سوى المتعة كا حكى عن نص الأم (و إن ادّعته) أي الزوجة الرضاع المحرم (فأنكر) أي الزوج (صدّق بمينه إن زوّجت) منه (برضاها) بأن عينته في إذنها لتضمنه إقرارها بحلها له فلم يقبل منها نقيضه وتستمرالزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ماأمكن إن كانت صادقة وتستحق عليــه النفقة مع إقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الدم لأنها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك و يؤخذ منه صحة ما أفتى به الوالد رحمــه الله تعالى فيمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النقلة معه ثم إنه استمر يستمتع بها في الحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كماسيأتي (و إلا) بأن لم تزوّج برضاها بل إجبارا أو أذنت من غيير تعيين زوج (فالأصح تصديقها) بيمينها .

ولم يصدّقه حيث قلنا ثم بعدم الانفساخ و إنه لوطلقها امتنع عليه نكاحها بأن نسبها باستلحاق أبيه لحا ثبت وكان قياسه وجوب الفرقة بينهما بمجرد ذلك لكنا منعناه لصحة النكاح قبل الاستلحاق ظاهما والشك في مسقطه بعد فأ ذا طلقها امتنع نكاحها للشك في حلها حينئذ بل الحريم بعدم الحل حيث قلنا بثبوت النسب و بأن الرضاع هنا لم يثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعدمها (قوله ثم أنه لوطلق) أي نحو أحد أصوله وفروعه (قوله فلا تحل له بعد) وقد يفرق بأنه إذا استلحق زوجة ابنه ثبت نسبها منه حقيقة حق إنها ترثه ولا كذلك هنا فلا يلزم من منعهما ثم مثله هنا (قوله بذلك) أي بالإقرار بالرضاع ومع ذلك لانقض للشك (قوله ولوقال زوجان) خرج به إقرار أبي الزوج أو أم أحدها بذلك فلا عبرة به (قوله رضاع محرم) وكذا مع إسقاط محرم على ما قال حج أنه الذي يتجه من خلاف للتأخرين أي لأن الرضاع إذا أطلق انصرف للحرم فين قوله و إن قضت العادة بجهلهما) ومنه مالو قرب عهد المقر بالإسلام للعلة المذكورة (قوله عالمة عنارة) أي وكانت بالغة و إن لم تكن رشيدة (قوله ولها المسمى كا لوعقد بخمر فإن النكاح صحيح عنارة) أي وكانت بالغة و إن لم تكن رشيدة (قوله ولها المسمى كا لوعقد بخمر فإن النكاح صحيح ويجب مهر المثل لفساد المسمى (قوله هذا إن لم تكن الخ) الظاهر أن الإشارة إلى قول المصنف و إلافنصفه (قوله وعليها منع نفسها) أي و إن أدى ذلك إلى قتله .

مالم تمكنه منوطئها مختارة لاحمال ماتدعيه ولم يسبق منها منافيه فأشبه مالوذ كرته قبل النكاخ والأقرب أن تمكينها في نحو ظلمة مانعــة من العلم به كلا تمكين . والثانى يصدق الزوج بيمينه لاستدامة النكاح الجاري على الصحة ظاهرا (ولها مهر مثل إن وطيع) ولم تكن عالمة مختارة حينتذ لا المسمى لإقرارها بنني استحقاقها ، نع إن كانت قبضته لم يسترده لزعمه أنه لها والورع تطليق مدعيته لتحل لغيره يقينا بفرض كذبها ودعواها الصاهرة ككنت زوجة أبيك مثلا كدعوى الرضاع ولو أقرت أمــة بأخرّة رضاع بينها و بين ســيدها لميقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولوقبل التمكين كما قاله الأذرعي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرى وصاحب الأنوار (و إلا فلا شيء) لهـا عمــلا بقولها فها لا تستحقه (و محلف منــكو رضاع) منهما (على نني عامه) به لأنه ينني فعل الغير وفعله في الارتضاع لغولصغره ، نعم اليمين المردودة تكون على البت لأنها مثبتة خلافا للقفال (و) يحلف (مدعيه على بت") لأنه يثبت فعل الغير خلافا للقفال أيضا وقول الشارح رجلاكان أو امرأة مصوّر فىالرجل بما لو ادّعى على غائب رضاعا محرّما بينـــه و بين زوجته فلانة وأقام بينة وحاف معها يمين الاستظهار فتكون منه على البت وقوله ولو نكل المنكر أو المدّعي عن الهمين الخ مصوّر بما لو ادّعت مزوّجة بالاجبار لم يسبق منها مناف رضاعا محرما فهى مدّعية ويقبل قولها فاو نكات وردّت الهمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم علف منكره على نفى العلم إذ محله فى اليمين الأصلية كمامر ولو ادّعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقهاولا كذبها حلف كما جزم به في الأنوار ومافيالروضة من أنه لايحاف بناءعلي أنه يحلف على البت وجه ضعيف (و يثبت) الرضاع (بشهادة رجاين) و إن تعمد النظر للديها لغير الشهادة وتـكرر منهما لأنه صغيرة لايضره إدمانها حيث غلبت طاعاته معاصيه (أو رجل وامرأتينو بأر بـعـ نسوة) لاطلاعهن عليه غالبا كالولادة ومن مملوكان النزاع فىالشرب من ظرف لم يقبلن لأن الرجال

(قوله مالم تمكنه من وطئها) أى بعد بلوغها ولوسفيهة كما هو ظاهر (قوله كدعوى الرضاع) أى فيصدق في إنكاره (قوله وقول الشارح رجلا كان) أى الحالف (قوله بما لوادعى) أى الولى مثلا (قوله و بين زوجته) أى الغائب (قوله وحلف معها) أى البينة وقوله على البت قال شيخنا الزيادى بعد مثل ما ذكر وفي هذا الجواب نظر لأن المدعى حسبة لاتطلب منه يمين الاستظهار (قوله وقوله) أى الشارح أيضا (قوله كامر) أى في قوله نعم الحيين المردودة الخ (قوله حلف) أى على البت أخذا من قوله ومافي الروضة الخ الكن يتأمل وجه ما اقتضاه كلام الروضة من أنه لايقبل منه الحلف على نفى العلم مع أنه حلف على نفى فعل الغير وقياسه أن يحاف على نفى العلم وقد يتال قوله بناء على أنه يحلف على البت لايلزم منه أن يكون هو الراجح عنده بل يكون إشارة إلى أنه إذا حلف منكر الرضاع هل على يحلف نفى العلم المها وجلى البت فان قلنا يحلف على البت العلم حلف كذلك إذا شك في أن بينهما رضاعا أم لا و إن قلنا يحلف منكر الرضاع على البت ففيا لوشك وجهان أحدها يحلف كذلك إن حلف والآخر لا يحلف لأنه لا يسوغ له الحلف على البت مع عدم وجود سبب يبنى عليه (قوله بشهادة رجاين) أى ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول الرجل والمرأتين من يقبلون فيه فقد الثانى من الرجاين .

(قوله والورع إلى آخر المسائل) كان الأولى تأخيره عن قول المصنف و إلا فلا شيء (قـوله عملا بقولمافهالاتستحقه) علل في التحفة بقوله لتبين فساده (قولهمصور في الرجل الخ) أي وإلا فقدم أن الزوج إن ادعاه انفسخ النكاح بلاعين (قوله وحلف معها يمتن الاستظهار) إن كانت الصورة أنه ادعى حسبة فالمدعى حسبة لايحلف كما صرح به الزيادي بل في سماع دعوى الحسبة هنا وقفة ظاهرة لأن شرطها الحاجية ومادام وإن كان وكيلا عن المرأة فالوكيدل لايحاف أيضا وكذا إن كان وليا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ فانظر ماصورة المسئلة (قوله ولونكل المنكر أو المدّعي عن اليمن) تتمته وردّت على الآخر حلف على البت.

يطلعون عليه ، نعم يقبلن في أن مافي الظرف لبن فلانة لأن الرجال لايطلعون على الحلب غالبا (والإقرار به شرطه) أي شرط ثبوته (رجلان) لاطلاع الرجال عليه غالبا ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عاميا لأن المقر يحتاط لنفســه فلا يقر إلا عن تحقيق ، و به فارق مايأتي فيالشاهد وذكر المصنف المسئلة هنا تمما لما يثبت به الرضاع فلا ينافي ذكرها في الشهادات مع أنه محلها (وتقبل شهادة المرضعة) مع غيرها (إن لم تطلب أجرة) عليه و إلا لم تقبل لاتهامها حينتذ (ولا ذكرت فعلها) بائن قالت بينهما رضاع محرم وذكرت شروطه (وكذا) تقبل (إن ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتها وذكرت شروطه (في الأصح) لانتفاء التهمة مع كون فعلها غــير مقصود بالاثبات إذ العبرة بوصول اللبن لجوفه ولانظر إلى اثبات المحرمية لأنه غرض تافه لا يقصدكما تقبل الشهادة بعتق أو طلاق و إن استفاد بها الشاهد حل المنكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها لظهور التهمة بجرها لنفسها حق النفقـة والإرث وسقوط القود . والثاني لاتقبل لذكرها فعل نفسها قياسا على شهادتها بولايتها وردّ بمام (والأصح أنه لايكني) قول الشاهد بالرضاع (بينهما رضاع محرّم بل يجبذكر وقت وعدد) كحمس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف العاماء في ذلك (ووصول اللبن جوفه) في كل رضعة كمايشترط ذكر الإيلاج في شهادة الزنا. والثاني لا لأنه لايشاهد ، نعم إن كان الشاهد فقيها يو ثق بمعرفته وفقهه موافقا للقاضي المقلد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة اكتني منه بالإطلاق على مايًّا تي بما فيه فيالشهادات (ويعرف ذلك) أى وصوله للجوف و إن لم يشاهد (بمشاهدة حلب) بفتح لامه كابخطه وهو اللبن المحاوب أو بسكونها كها قاله غيره ودعوى أنه المتجه محل نظر للعلم بالمراد من قوله عقبه و إبجاروازدراد أو قرائن كالتقام ثدى ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدراد (بعد علمه أنها لبون) أي أنّ في ثديها حالة الارضاع أوقبيله لبنا لأن مشاهدة هذه قد تقيد اليقين أوالظن القوى ولا يذكرها في الشهادة بل يجزم بها اعتمادا عليها أما إذا لم يعلم أنها ذات لبن حينتذ فلا تحل له الشهادة لأن الأصل عدم اللبن ولوشهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبا فى أوجه الوجهين وقال الشيخ إنه الأقرب.

(قوله فلا ينافى ذكرهافى الشهادات) حق العبارة فلا يتكرر مع مافى الشهادات (قوله وهو اللبن الحاوب) أى المراد به هنا ذلك و إلا فهو بالفتح للصدر أيضا كالسكون لكن منع من بالمراد الخ (قوله أو بسكونها) يعنى مصدرا بالسكونليس إلا المصدر كما هو ظاهر إذ هو بالسكونليس إلا المصدر كما مرح به أعمة اللغة .

⁽قوله ولوعاميا) أى أوقريب عهد بالاسلام (قوله إن لم تطلب أجرة) أى بأن لم يسبق منها طلب أصلا أوسبق طلبها وأخذتها ولوتبرعا من المعطى (قوله بولادتها) أى بولادة نفسها (قوله بعد التسع) أى السابقة وهى التقريبية فأل فيه للعهد (قوله موافقا للقاضى المقلد) أى بخلاف الحجهد (قوله على مايأتى) أى والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمثله وفي سم على حج مايفيده حيث قال وفي شرح مر مثله وفيه نظر وعبارة شيخنا الزيادى ويحسن الاكتفاء في الشهادة بالرضاع باطلاق الفقيه الموثوق بمعرفته الموافق لمذهب القاضى بخلاف المخالف له ، نعم إن اختلف الترجيح في الواقعة في المذهب وجب التفصيل في الموافق والمخالف ذكره الأذرعى ولم يذكر ماذكره الشارح في قوله على مايأتى بما فيه في الشهادات وظاهره اعتماد الاكتفاء بالإطلاق (قوله أو بسكونها) ظاهره أن المراد به مع السكون اللبن أيضا لكن في المختار أن اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وأنه مصدرا بالفتح والسكون (قوله أوقبيله لبنا) أى لأن الأصل استمراره (قوله ولا يذكرها) أى الحلب وما بعده .

ويسنّ إعطاء المرضعة شيئًا عند الفصال والأولى عند أوانه فان كانت مماوكة استحب للرضيع بعد كاله إعتاقها لصيرورتها أمّا له ولن يجزى ولد والده إلا با عتاقه كما ورد به الخبر .

(كتاب النفقات)

وماید کر معها

وأخرت إلى هنا لوجو بها فى النكاح و بعده وجمعت لتعدّد أسبابها الآتية النكاح والقرابة والملك ، وأورد عليها أسباب أخر ولا ترد لأن بعضها خاص و بعضها ضعيف من الإنفاق وهو الإخراج ولايستعمل إلا فى الخير كا من . والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ، و بدأ بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها فى مقابلة التحكين من التمتع ولاتسقط بمضى الزمان فقال (على موسر) حر كله (لزوجته) ولوأمة كافرة ومريضة (كل يوم) بليلته المتأخرة عنه كما صرّح به الرافع فى الفسخ بالإعسار والمراد بذلك من طلوع فجره ، ولاينافيه مايأتى عن الأسنوى فيما لوحصل التمكين عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط مابق من غروب تلك الليلة إلى الفجردون المغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط مابق من غروب تلك الليلة إلى الفجردون القسط مطلقا مردود و إن كان فى كلام الزركشي ما قد يوافقه (مدّا طعام و) على (معسر) ومنه كسوب و إن قدر زمن كسبه على مال واسع ومكاتب و إن أيسر لضعف ملكه ومبعض النظر للإعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفى نفقة القريب احتياطا له لشدة لصوقه به النظر للإعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفى نفقة القريب احتياطا له لشدة لصوقه به وصلة لرحمه على أنه لو قيل اليسار والإعسار يتفاوت فى أبواب الفقه لاختلاف مداركها لم يبعد (مدّ ونصف) ولو لرفيعة . أما أصل التفاوت فلقوله تعالى _ لينفق ذوسعة من سعته _

(قوله و يسنّ إعطاء المرضعة) أى ولو أمّا (قوله عند الفصال) أى فطمه (قوله ولن يجزى) أى وقد قال .

(كتاب النفقات)

(قوله ومايذ كر معها) كالفسخ بالإعسار الآتى (قوله و بعده) كائن طلقت وهى حامل أوكان الطلاق رجعيا (قوله كما من) أى فى باب الحجر (قوله حر كله) مبتدأ وخبر و يجوز جر حر نعتا لموسر (قوله ومنه) أى المعسر (قوله على مال واسع) أى فهو معسر فى الوقت الذى لامال بيده فيه وان كان لوا كتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر ، وفى سم مانصه: قوله ومنه كسوب أى قادر على المال بالكسب فان حصل مالا منه نظر فيه باعتبار مايأتى فى قوله ومسكين الزكاة معسرالخ بأنه قد يكون معسرا وقد يكون غيره (قوله فيه باعتبار مايأتى فى قوله ومسكين الزكاة معسرالخ بأنه قد يكون معسرا وقد يكون غيره (قوله و إعاجه و إنها جعلوه) أى المبعض (قوله لأن مبناها) أى المكفارة (قوله يسقطها) أى قد يسقطها و إلا فالإعسار فى كفارة الحين ينتقل معه للصوم (قوله على أنه لوقيل الخ) هذا الاستدراك مستفاد من الفرق الذى ذكره (قوله يتفاوت) أى كل منهما (قوله لم يبعد) أى ومع ذلك لايستغنى عماذ كره من النوجيه لأنه أشار به إلى الحكمة فى التفرقة بين أحوال المبعض يسارا و إعسارا باختلاف هذه من التوجيه لأنه أوله ولو لرفيعة) أى رفيعة النسب .

كتاب النفقات (قـوله أسـباب أخر) كالهـدى والأضحيـة المنذورين والعبدالوقوف (قوله لأن بعضها خاص) انظر مامعنى الخصوص (قوله و بعضها ضعيف) أى كالعبد الموقوف (قوله يسقطها من أصلها) أى من حيث المال ويرجع إلى الصوم فهو في كفارة اليمين ومافي حاشية الشيخ من أنه في كفارة نحو الظهاريقال عليه إن الإعسار فيها لايسقط الإطعام الذيهو آخر المراتب بل يستقر" في ذمته كما مر". واعلم أن ظاهرسياق الشارح أن قوله ولأن النظرللإعسار الخ تعليل ثان وقد يقال عليـه أي محذور يترتب على إسقاطها من أصلها بالمنى المار" وكان الظاهر أن يكون النظر المذكور من تمة التعليل الذي قبله إذ سقوطها من أصلها ينافي التغليظ كما هوظاهر فان كان هـذا هو المراد فكان ينبغي إسقاط لفظ لأن بأن يقول والنظرالخ (قوله وفي نفقة القريب) أي وإنما جعاوه موسرا في نفقة القريب الخ.

لا أعرف لإمامنا الخ) أي اندفع بالنظرالي آخر الكلام الذي هو قوله ولولا الأدب لقلت الخ . وأما أوّل الكلام الذي هو قــوله لا أعرف لإمامنا رضى الله عنه سلفا بالتقدير بالأمداد فالشارح مسامه له كما لا يخفي فاندفع مافى حاشية الشيخ (قوله وتفاوتوا في القدر الخ) انظر هل يغني عنه قوله فمامي : أما أصل التفاوت الخ وقـوله وأما ذلك التقدير الخ (قوله لأنا وجدنا ذوى النسك متفاوتين) لايخني أن ذوى النسك لايتفاوتون في القدر لأن الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وإنما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدته بخلاف ماهنا فأنا راعينا حال الشخص فأوجبنا على الموسر مالم نوجيه على المعسر مع اتحاد الموجب فلاجامع بين ماهنا وماتقرر فى ذوى النسك (قوله ودعوى أن عبار تهمقاوية الخ) قد يقال إن هذه الدعوة هي التي تنبغي حتى لايلزم خلق المتن عن بيان المعسر وعدم عام الضابط الذي هو مراد المصنف دلا شكوأما الكسوب الذي أورده فهو وارد على

وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلا مال وجب بالشرع ويستقر في الذمة ، وأكثر ماوجب فيها لكل مسكين مدّان كفارة نحو الحلق في النسك ، وأقل ما وجب له مدّ في كفارة نحو اليمين والظهار وهو يكتنى به الزهيد وينتفع به الرغيب فلزم الموسر الأكثر والمعسر الأقل والمتوسط مابينهما وإنمالم يعتب شرف المرأة وضده لأنها لاتعىر بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها تجب للمريضة والشبعانة وما اقتضاه ظاهر خبر هند « خــــنـى ما يكفيك وولدك بالمعروف » من تقديرها بالكفاية الذي ذهب إلى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه . يجاب عنه بأنه لم يقدّرهافيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحينتُذ فمـا ذكروه هو العروف المستقر في العقول كما هو واضح ، ولوفتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية فتعمين ذلك التقدير اللائق بالعرف فاتضح كالامهم واندفع قول الأذرعي لا أعرف لإمامنا رضى الله عنــه سلفا في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت الصواب أنها بالمعروف تأسيا واتباعاً ، ومما يرد عليه أيضا أنها في مقابله وهي تقتضي التقدير فتعيين . وأما تعين الحب فلا نها أخذت شبها من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل و إن تفاوتوا في القدر ، لأنا وجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه ، فألحقنا ماهنا بذلك في أصل التقدير ، واذا ثبت أصله تعين استنباط معنى يوجب التفاوت وهو ما تقرر (والمدّ) الأصل في اعتباره الكيل و إنما ذكروا الوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل كما من ثم الوزن اختلفوا فيه (مائة وثلاثة وسبعون درها وثلث درهم) بناء على ما من عن الرافعي في رطل بغداد (قلت: الأصح مائة وأحد وسبعون) درها (وثلاثة أسباع درهم ، والله أعلم) بناء على الأصح السابق فيه (ومسكين الزكاة) المار ضابطه في باب قسم الصدقات هو (معسر) وفقيرها بالأولى ، ودعوى أن عبارته مقاو بة وصوابها والمعسر هو مسكين الزكاة مردودة ، وعمايبطل حصره مامن أن ذا الكسب الواسع معسر هنا وليس مسكين زكاة فتعين ماعبر به لئلا يرد عليه ذلك (ومن فوقه) في التوسع بأن كان له مايكفيه من المال لا الكسب (إن كان لوكاف مدّين) كل يوم لزوجتــه (رجـع مسكينا فمتوسط و إلا) بأن لم يرجع مسكينا لوكاف ذلك (فموسر) و يختلف ذلك بالرخص والغلاء ، زاد في المطلب ،

(قوله وهو يكتني به الزهيد) أي قليل الأكل (قوله لا أعرف لإمامنا رضي الله عنــه سلفا) لم يظهر مما ذكره ردّ لما قاله الأذرعي فانه إنما قال لا أعرف لإمامنا سلفا ولم يقـل لا أعرف له وجها فلايتم الردّ عليه إلا إذا نقل عمن تقدّم على إمامنا مايوافق ما قاله وهو لم يذكر ذلك (قوله أنها في مقابله) أي الشيء وهو التمتع (قوله المـار" ضابطــه) أي بأنه الذي له مال أوكسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه (قوله معسر هنا) أي عند عدم اكتسابه كا قدّمناه (قوله كل يوم لزوجته) قد يتوهم منه أنه لوكان معــه مال يقسط على بقية غالب العمر فان كان لوكاف في كل يوم منه مدّين رجع معسرا كان متوسطا و إلافلا وليس مرادا بل الظاهرماقاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة : تنبيه . قال الزركشي يبقى الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوصل إلى حدّ المسكين ، وقضية كلام النووى وصرّح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتــبرا يوما بيوم إلى آخر ما أطال به فليراجع ، وقضيته أن الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي آخر غيره.

وقلة العيال وكثرتها حتى إن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجته نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت إلا نفقة متوسط أو معسر ولو إدّعت يسار زوجها وأنكر صدّق جمينه إن لم يعهد له مال و إلا فلا فان ادَّعي تلفه ففيه تفصيل الوديعة (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجة من بر أوغيره كا قط كالفطرة و إن لم يلق بها ولاألفته إذ لها إبداله (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان اختلف) غالب قوت محلها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لائق به) أي بيساره أو ضـــــّـــه ، ولا عبرة بما يتناوله توسعًا أو بخلا مثلا (و يعتبر اليسار وغيره) من التوسط والإعسار (طاوع الفجر) إن كانت ممكنة حينئذ (والله أعلم) لاحتياجها لطحنه وعجنه وخبزه ، ويازمه الأداء عقب طاوعه إن قدر بلا مشقة لكنه لا يخاصم فان شق عليه فله التأخير على العادة ، أما المكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكين (وعليه) أي الزوج (تمليكها) يعني أن يدفع إليها إن كانت كاملة و إلا فلوليها وسيد غير المكانبة ولو مع سكوت الدافع والأخذ بل الوضع بين يديها كاف (حبا) سلما إن كان واجبه كالكفارة ولأنه أكمل في النفع فتتصرف فيه كيف شاءت (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه و إن اعتادت فعل ذلك بنفسها (طحنه) وعجنه (وخبزه في الأصح) للحاجة إليها . والثاني لايلزمه ذلك كالكفارات ، وفرق الأوّل بأنها في حبسه حتى لو باعته أو أكاته حبا استحقت مؤن ذلك في أوجه احتمالين ، ويوجه بأنه بطاوع الفجر تلزمه تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته ، وكذا عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به أي و إن أكاته نيثًا أخذًا مما ذكر (ولو طلب أحدها بدل الحب) مثلا من نحو دقيق أوقيمة بأن طلبته هي أو بذله هو فذكر الطلب فيه للتغليب أولكون بذله متضمنا لطلبه منها قبول مابذله (لم يجبر الممتنع) لأنه اعتياض وشرطه التراضي (فانّ اعتاضت) عن واجبها في اليوم نقدا أو عرضا من الزوج لاغيره كما قاله ابن المقرى ،

(قوله وقلة العيال) والظاهر أن المراد بهـم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخادمها وأم ولد وماكان ضرورياً له كخادمه الذي يحتاج إليه أخذا مما يأتى من أن نفقة القريب يشترط فيها الفضل عمن ذكر (قوله غالب قوت البلد) أي وقت الوجوب إن قدر بلا مشقة وحينتُذ يأثم بعدم الأداء مع المطالبة مر اه سم على حج (قوله لكنه لا يخاصم) أى فليس لها الدعوى عليه و إن جاز القاضي أمره بالدفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف اه سم على حج (قوله يعني أن يدفع الح) قال في شرح الروض بأن يسلمه لها بقصد أداء مالزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقدّم بسطه في باب الضمان اه سم على حج وكتب أيضا لطف الله به قوله يعنى أن يدفع الخ كأنه يشير به إلى عدم اعتبار الإيجاب والقبول في براءة ذمته من النفقة (قوله طحنه) أي إن أرادته منه و إلا فالواجب لها أجرة ذلك بدليل قوله بعد حتى لو باعته أو أكلته حبا استحقت الخ (قوله مؤنة اللحم) وقياس وجوب أجرة الخبز وجوب أجرة الطبخ وقد تصدق المؤنة به وسيأتى ذلك عن سم على حج (قوله ومايطبخ به) أي من قلقاس ونحوه من الحطب الذي يوقد به والتوابل التي يصلح بها على العادة (قوله من نحو دقيق) ينبغي حمله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتي من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث كان من جنسه سواء كان بعقد أولا (قوله فان اعتاضت عن واجبها) أي يوم الاعتياض أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغير من هو عليه وهو المعتمد اه سم على حج.

(قوله لاحتياجها لطحنه الخ) هذا إنما يظهر علة للزوم الأداء عقب الفجر الذي ذكره هـ و بعد لالاعتبار اليسار وغبره طاوع الفحر كالايخني وعلل الجلال بقوله لأنه الوقت الذي يجب فسه التسليم (قوله وكذا عليه مؤنة اللحم)أي من الأفعال كالإيقاد تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كاهو قضية التشبيه وقوله أي وما يطبخ به أي من الأعيان كالأرز والتوامل والأدهان والوقود .

(قوله يؤيده) أي كلام الأذرعى (قوله عنده) يعنى من طعامه كما يقال فلان يأكل من عند فلان و إن لم يكن في بيته (قوله أو أضافها شيخص) معطوف على عنده (قوله ولو اختلف الزوجان) أي الرشيدان كما هو ظاهر (قوله بل قصدت كونه عن النفقة) انظر هل قصد كونه عن النفقة معتبر في سيقوطها عنه وظاهر مامي أنه غـير معتبر فان كان كذلك فكان ينبني أن يقول هنا فقال لم أقصد التبرع ليشمل حالة الإطلاق فليراجع .

و إن اعترضه الشارح بالجواز من غيره أيضا بناء على الأصح أنه يجوز بيع الدين لغير من عليــه (جاز فى الأصح")كالقرض بجامع استقراركل فى النمة لمعين ، فخرج بالاستقرار المسلم فيه والنفقة المستقبلة كما جزما به ، ونقله غيرهما عن الأصحاب لأنها معرّضة للسقوط (إلا خبزا ودقيقا) ونحوها فلا يجوز أن يتعوّضه عن الحبّ الموافق له جنسا (على المذهب) لأنه ربا ، ونقل الأذرعي مقابله عن كثيرين ثم حمل الأوّل على ماإذا وقع اعتياض بعقد . والثاني على ماإذا كان مجرد استيفاء . قال : وهو المختار وعليه العمل قديمًا وحديثًا والمعتمد الإطلاق ، و إن زعم أنه يؤيده قولهم (ولو أكات) مختارة عنده (معه على العادة) أو وحدها أو أضافها شخص إكراما له (سقطت نفقتها) إن أكلت قدر الكفاية و إلا رجعت بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به ابن العماد . قال : وتصدّق هي في قدر ماأ كلته لأن الأصل عدم قيضها مانفته (في الأصح") لإطباق الناس عليه فى زمنه صلى الله عليــ ه وسلم و بعده ولم ينقل خلافه ولم يبين أن لهنّ الرجوع ولم يقض ذلك من تركة من مات . والثاني لاتسقط لأنه لم يؤدّ الواجب وتطوّع بغيره (قلت : إلا أن تـكون) قنة أو (غير رشيدة) لصغر أو جنون أو سفه وقد حجر عليها بأن استمر سفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وحجر عليها و إلا لم يحتج لإذن الولى (ولم يأذن) سيدها المطلق التصرف و إلا فوليه أو (وليها) في أكلها معه فلا تسقط قطعا لتبرعه فلا رجوع له عليها بشيء من ذلك إن كان غير محجورعليه و إن قصد به جعله عوضًا عن نفقتها و إلا فلوليه ذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها (والله أعلم) واستشكال ذلك باطباق السلف السابق إذ لااستفصال فيه ممدود بائن غايته أنه كالوقائع الفعلية وهي تسقط بالاحتمالات ، فاندفع أخذ البلقيني من قضيته سقوطها بأكلها معه مطلقا ، واكتنى با إذن الولى" مع أن قبض غير المكلفة لغو لأن الزوج با إذنه يصـير كالوكيل في إنفاقه عليها ، وظاهر أن محله حيث كان لها حظ فيه و إلا لم يعتدّ بإذنه فيرجع عليه بما هو مقدّر لها ، ولو اختلف الزوجان فقالت قد قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدّق بمينه كما لو دفع لها شيئًا ثم ادّعي كونه عن المهر وادّعت هي الهدية (ويجب) لها

(قوله و إن اعترضه الشارح) أى لكلام ابن المقرى (قوله و نقل الأذرعى مقابله) أى وهو الجواز الذى قطع به بعضهم كما صرّح به المحلى (قوله قال وهو المختار) أى الفرق بين كونه بعقد أولا (قوله ولو أكات) خرج به مالو أتلفته قبل قبضها له فلا يسقط وتضمن ما تلفته ولو سفيهة ، أما لو أتلفته بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشىء وتسقط نفقتها (قوله إكراما له) أى وحده فان كان لهما فينبغي سقوط النصف أو لها لم يسقط شىء (قوله و إلا رجعت بالتفاوت) أى و يعرف ذلك بعادتها في الأكل بقية الأيام .

فرع — وقع السؤال فى الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته على جرت به العادة من الطبخ والكنس و نحوها مما جرت به عاد تهن أم لا. وأجبنا عنه بأن الظاهر الأوّل لأنها إذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب وأنها لا تستحق نفقة ولا كسوة إن لم تفعله فصارت كأنها مكرهة على الفعل ، ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتمل أنه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك (قوله ولم يبين) بيان لعدم نقل خلافه (قوله و إلا فلوليه) أى بأن كان محجورا عليه (قوله مطلقا) أى رشيدة أو سفيهة (قوله فيرجع عليه) فال سم على حج و يكون ذلك كا لو لم يأذن ، وقياس ذلك أنه لارجوع عليها إن كان غير قال سم على حج و يكون ذلك كا لو لم يأذن ، وقياس ذلك أنه لارجوع عليها إن كان غير

(أدم غالب البلد) أى محل الزوجة نظير مام في القوت ، ومن ثم يأتى هنا مام في اختلاف الغالب ولم يعتبر ما يتناوله الزوج (كزيت) بدأ به لخبر أحمد والترمذي وغيرها «كلوا الزيت وادهنوا به فانه من شـجرة مباركة » وفي رواية للحاكم «فانه طيب مبارك » (وسمن وجبن وتمر) لأنه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها لأن الطعام لاينساغ غالبا إلا به ، و بحث الأذرعي أنه إذا كان القوت نحو لحم أو لبن اكتني به في حق من يعتاد اقتياته وحده ، و يجب لها أيضا ماء تشر به كا أفهمه قوله آلات أكل وشرب لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف ، وأما قدره فقال الزركشي والدميري: الظاهر أنه الكفاية . قالا : و يكون إمتاعا لاتمليكا حتى لو مضت عليه مدة ولم تشر به لم تملكه ، و إذا شرب غالب أهدل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضي كلام الشيخين وغيرها أنه تمليك وهو المعتمد (و يختلف) الأدم بالزوج اه لكن مقتضي كلام الشيخين وغيرها أنه تمليك وهو المعتمد (و يختلف) الأدم كلامهما ، نع يتجه كما بحثه الأذرعي الرجوع فيه للعرف وأنه يجب من الأدم ما يليق بالقوت ، كلامهما ، نع يتجه كما بحثه الأذرعي الرجوع فيه للعرف وأنه يجب من الأدم ما يليق بالقوت ، كلاف خوخل لمن قوتها الأقط (و يقدّره) كاللحم الآتي (قاض باجتهاده)

محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولى أيضا إذ غاية مايتخيل منه مجرد التغرير وهولايوجب شيئا اه وقوله لارجوع عليها قد يقال القياس الرجوع لأنه لم يدفع مجانا و إنما دفع ليسقط عنه ماوجب عليه فهو معاوضة فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض فى يده . اللهم إلا أن يفرض كلامه فيا لوكان الزوج عالما بفساد إذن الولى أو يقال لما لم يكن منها معاقدة والشرط إنما هو بينه و بين الولى ألغى فعلها وعد دفعه لها تبرعا لتقصيره (قوله نحو لحم) و ينبغى أن يجب لها مؤنة نحو طبخ اللحم اه سم على حج (قوله أو لبن) أى و ينبغى أن تعطى قدرا يتحصل منه مدّان مثلا من الأقط كا قيل بمثله فى زكاة الفطر إذا كانوا يقتاتون اللبن أن الواجب من اللبن ما يتحصل منه صاع من الأقط (قوله و يكون) أى الماء (قوله لا تمليكا) ولعل الفرق بينه و بين الله كول تفاهته (قوله أنه تمليك) أى الماء (قوله وهو المعتمد) وعليه فينبغى أن يملكها ما يكفيها غالبا (قوله فقكفي عن الأدم) أى إن اعتيد الاكتفاء بها عن الأدم (قوله نع يتجه كا بحثه الذرعى الرجوع فيه للعرف).

تنبيه — ينبغى أن يجب نحو القهوة إذا اعتيدت ونحو ماتطلبه المرأة عند مايسمى بالوحم من نحو مايسمى بالماوحة إذا اعتيد ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو مايطلب عند الوحم يكون على وجه التمليك فلو فوته استقر لها ولها المطالبة به ، ولو اعتادت نحو اللبن والبرش عيث يخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج الأن هذا من باب التداوى فليتأمل مر .

تنبيه - يؤخذ من قاعدة الباب و إناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك في عيد الفطر واللحم في الأضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بأن يحضر إليها مؤنة من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا إن اعتيد ذلك لمثله فيجب، فاين لم يعتد ذلك لمثله بل اعتيد لمثله تحصيله لها بأى وجه كان فيكني تحصيله لها بشراء أوغيره، ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله، بل يكني أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند إحداها لها،

(قوله باربعين درها) أى وهي وزن الحجاز (قوله لابوزن بغداد (وهو اثنا عشر درها تقريبا (قوله في أكله) لعل المراد في أكله) لعل المراد في كيفيته من كونه مطبوخا أو مشويا أو نحو ذلك فلسيراجع (قوله وقربه البغوى المذكور إنما هو البغوى المذكور إنما هو تقريب لحالة الرخص خاصة كما أفصح به الجلال الحالى ثم قال وفي وقت مايراه الحالم كما أعلى مرة على مايراه الحالك الهدو الحالية المراه الحالية ا

عند تنازعهما إذ لا توقيف فيه (و يفاوت) فيه قدرا وجنسا (بين موسر وغيره) فيفرض ما يليق بحاله وبالمدّ أو المدين أو المدّ والنصف وتقدير الشافعي بمكيلة سمن أو زيت حماوه على التقريب وهي أوقية وقدّرها بعضهم بائر بعين درهما لابوزن بغداد لأنها لانغني عنها شيئا وإنما نص على الدهن لأنه أكمل الأدم وأخفه مؤنة ولو تبرمت بجنس من الأدم الواجب لها لم يبدل لرشيدة إذ لها إبداله بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من إبدال الأشرف بالأخس ويتعين اعتماده إن أفضى إلى نقص تمتع بها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ويعلم مما ذكر أن له منعها من ترك التأدم بالأولى أما غير رشيدة ليس لها من يقوم بإيداله فيبدله الزوج لها كما بحثه الأذرعي والأوجه كما بحثه أيضا وجوب سراج لها أول الليل فيمحل جرت العادة باستعماله فيه ولها إبداله بغيره (و) يجب لها (لحم) يقد ره الحاكم عند تنازعهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه (مايليق بيساره و إعساره) وتوسطه (كعادة البلد) أي محل الزوجة في أكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر من غير تقدير بشيء إذ التوقيف فيه وما نقل عن النص من تقديره برطل أى بغدادى على معسر في كل أسبوع أى ويوم الجمعة أولى لأنه أحق بالتوسيع جرى على عادة أهل مصر قديمًا لعزة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة أهل القرى من عدم تناولهم له إلا نادرا وعادة أهل المدن رخصا وغلاء وقر"به البغوى بقوله على موسركل يوم رطل ومتوسطكل يومين أو ثلاثة ومعسر كل أسبوع وقول طائفة لايزاد على مامر عن النص لأن فيه كفاية لمن قنع مردود و بحث الشيخان عدم وجوب أدم يوم اللحم ولهمااحتمال بوجو به على الموسر إذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء واعتمد الأذرعي وغيره الأول والأقرب حمله على ما إذا كان كافيا للغداء والعشاءوالثـاني على خلافه (ولوكانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولم ينظر لعادتها لما من أنه من المعاشرة بالمعروف ،

وذيح عندها واشترى للأخرى كمكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة مر اه سم على حج وقياس ماذكره في الكعك ولحم الأضحية وجوب ماجرت به العادة في مصرنا من عمل الكشك في اليوم المسمى بأر بعاء أيوب وعمل البيض في الخميس الذي يليه والطحينة بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة (قوله وهي أوقية) أي بالحجاز كما يعلم من قوله وقدّرها بعضهم (قوله لا نها لا تغني) أي لا تنفع وقوله عنها أي المرأة وقوله شــيــــا أى حاجة (قوله و إنما نص على الدهن) أي في قوله كزيت الخ لإنَّنهــا من الأدهان (قوله ولو تبرمت) أى تضجرت (قوله جرت العادة باستعماله) أى بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله أصلا كمن تنام صيفا بنحو سطح وقضية التقييد بأوّل الليل أنه لو جرت عادة بالسراج جميع الليل لايجب و يمكن توجيه عدم وجو به بأنه خلاف السنة إذ هي إطفاؤه قبل النوم للأمم بهوقد يقال الأقرب وجو به عملا بالعادة و إن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتادته مع كراهة دخوله للنساء. (قوله ولها إبداله) أي السراج وقوله بغيره أي بأن تصرفه لغير السراج اه حج وظاهره و إن أضرُّ به ترك السراج و يوجه بأنها المقصودة بالسراج وقد رضيت به فان أراده لنفسه هيأه (قوله واعتمد الأذرعى وغيره الأول) هوقوله و بحث الشيخان الخ (قوله وجد الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الائدم وحده فيجب الخبز أى بأن يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك مالوكان قوتهم الغالب اللحم والأقطم ثلافانه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ماهنا قوته الحبوهو يحتاج للا دم فوجبا وكذا يقال في عكسه الذي ذكر بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز اهسم على حج (وكسوة) بضم أوّله وكسره معطوف على أدم أو على جمــلة مامر" أوّل البــاب أى وعلى زوج بأقسامه الثلاثة كسوة والأول أو لي وذلك لقوله تعـالي ــ وكسوتهنّ بالمعروف ــ ولأنه صــلي الله عليه وسلم عدها منحقوق الزوجية ولأنالبدن لايقوم بدونها كالقوت ومنثم مع كون استمتاعه بجميع البدن لم يكف فيها مايقع عليه الاسم بالإجماع بخلاف الكفارة بل لابدّ أن تكون بحيث (تكفيها) بفتح أوَّله بحسب بدنها ولو أمة كما هو ظاهر إطلاقهم حيث وجبت نفقتها والأوجـــه عدم اعتبار عادة أهمل بلد بقصرها كثياب الرجال وأنهما لو طلبت تطويلها ذراعا كما في خبر أم سلمة وابتداؤه من نصف ساقها أجيبت لما فيه من زيادة سترها الذي حث الشارع عليه ولم يحتج إلى تقديرها بخـلاف النفقة لمشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيهـا ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة حر" او بردا ومن ثم لو اعتادوا للنوم ثو با وجب فها يظهر وجودتها وضدها بيساره وضده (فيجب قميص وسراويل) أو مايقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها (وخمار) لرأسها أو مايقوم مقامه كذلك و يجب الجمع بين الخمار والمقنعة كما نص عليهو يشير إليه كلامالرافعي حيث احتيج إليهما أو اقتضته العادة (ومكعب) بضم ففتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحوه يداس فيه و يلحق به القبقاب عند اعتياده إلا أن لا يعتاد كأهل القرى كما قاله الماوردي وهذا في كل من فصل الشتاء والصيف (ويزيد في الشتاء) على ذلك في المحل البارد (جبة) محشوة أو نحوها فأكثر بحسب حاجتها أو جنسها أي الكسوة (قطن) لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فعلى موسر لينة ومعسر خشنة ومتوسط متوسطة (فان جرت عادة البلد) أى الحل التي هي فيه (لشله) مع مثالها فكل منهما معتبر هنا (بكتان أو حرير وجب) مفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضدّيه كما تقرر (في الأصح) عملا بالعادة المحكمة في مثل ذلك والثماني لا يجب ذلك ويقتصر على القطن وأطال الأذرعي في الانتصار له وزعم أنه الذهب ولو اعتيد بمحل لبس نوع واحد ولو أدما كني أو لبس ثيابرفيعة لاتستر البشرة أعطيت من صفيق يقاربها و يجب توابع ذلك ،

(قوله إلا أن لا يعتدد كأهل القرى) عبدارة المواردى ولو جرت عادة نساء أهدل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئا في البيدوت لم يجب لا أرجلهن شيء انتهت.

على ما

(قوله وكسوة) يؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر أنه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراش وأنه إن أراده حصله لنفسه و إلا فلا يجب عليها تحصيله (قوله وكسره) أى وهو أفصح اه شرح مسلم للنووى ومن ثم قدم الكسر في المختسار (قوله والأول أولى) أى لقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع (قوله بحيث تكفيها) ظاهره أن العبرة في كفايتها بأول فجر الفصل فلو كانت هزيلة

عنده وجب ما يكفيها و إن سمنت في باقيه مر .

فرع — لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل تجب بقية الكسوة أولا كا في الأرقاء إذا اعتادوا العرى أو يجب ستر ما بين السرة والركبة فقط كا سيأتى المتجه وجوب البقية هنا والفرق أن كسوة الزوجة تمليك ومعاوضة و إن لم تلبسها ولم تحتيج إليها وكسوة الرقيق إمتاع مر اه سم على حج (قوله أن لا يعتاد) أى المكعب ونحوه (قوله كأهل القرى) أى ما لم تكن من قوم يعتادونه في القرى كها هو ظاهر (قوله جبة) مثل غرفة اه مصباح (قوله فكل منهما) أى الزوجين (قوله معتبر هنا) أى في المكسوة دون الحب والأدم فانه يعتبر عما يليق بالزوج (قوله مفاوتا) أى فيه (قوله ولوأدما) أى جلدا (قوله من صفيق يقار بها) يؤخذ منه أنه لو جرت عادة بلدها بتوسعة ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقار بته لما جرت به عادتهم .

من نحو تكة سراويل وكوفية وزر تحو قميص أو جبة أو طاقية للرأس وظاهر أن أجرة الخياط وخيطه عليه دونها نظير مامن في نحوالطحن (و يجب ماتقعد عليه) و يختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط صيفا وشتاء وهي بكسر الزاي وتشديد الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطنفسة بساط صغير تخين له و برة كبيرة وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر قالا ويشبه أن يكونا بعد بسط زلية وحصير فانهما لايبسطان وحدها (أو لبد) شتاء (أو حصير) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظيرماتقرر في الفراش للنهار (فراش للنوم) غير فراش النهار (في الأصح) لذلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان باختصاص ذلك بزوجة الموسر بخلاف غيرها فيكفيها فراش النهار مردود إذ هو وجه ثالث. والثــاني لايجب عليه ذلك وتنام على ماتفرشه نهارا واعترض صنيعهما هذا بأن الموجود في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فما قبل كذا والجزم فما بعدها (ومخدّة) بكسر أوّله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) أو كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو لم يكن شتاء وما في الروضة من وجو به في الشتاء مطلقا والتقييد بالحل البارد في غيره محمول على الغالب فلا ينافي ماتقرر أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لهـا رداء أو نحوه إن كانوا بمن يعتادون غطاء غير لباسهم أو ينامون عرايا كما هو السنة ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة إلا وقت تجديده عادة (و) يجب لها أيضا (آلة تنظيف) لبدنها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كمشط) قال القفال وخلال و يعلم منه وجوب السواك بالأولى (ودهن) كرزيت ولو مطيبا جرت به العادة ولو جميع البدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدر أو نحوه (ومرتك) بفتح أوّله وكسره (ونحوه) كاسفيذاج وتوتيا وراسخت (لدفع صنان) إن لم يندفع بنحو رماد لتأذيها ببقائه ويشبه كما قاله الأذرعي وجوب نحو المرتك للشريفة وإن قام التراب مقامه إذا لم تعتده والأوجه كما بحثه أيضا عدم وجوب آلة تنظيف لبائن حامل و إن أوجبنا نفقتها كالرجعية ، نعم يجب لها مايزيل شعثها فقط ووجو به لمن غاب عنها (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح أوّله غير ماذ كركطيب وعطر لأنه لزيادة التلذذ فهو حقه ،

(قوله أوطاقية للرأس) الظاهر أنه معطوف على قيص أى وزر على المراد به ما يقال له زناق فليراجع أى صغير (قوله كالرجعية) أى حيث لا يجب لها آلة أى حيث لا يجب لها آلة ووجو به) هو بالرفع عطفا على عدم

(قوله من نحو تكة) بكسر التاء (قوله وخيطه عليه) أى و إن فعلته بنفسها (قوله وكطنفسة) بفتح الطاء وكسرها اه مختار وفي الخطيبهي بكسر الطاء والفاء و بفتحهما وضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغيرالخ ومثله في شرح المنهج للشيخ (قوله ونطع) بفتح النون وكسرها شرح منهج (قوله فراش للنوم) و يعتبر فيه ما يعتاد لمثلها (قوله مخمل) بضم الميم وسكون الخاء وفتح اليم الثانية محففة اسم مفعول من أخمله إذا جعلله خملا كما يؤخذ من القاموس (قوله على ماتفرشه) بالضم كما في المختار (قوله الطريتين) أى المراوزة والعراقيين (قوله بنحو رماد) أى ولو من سرجين وليس ذاك من التضمخ بالنجاسة لأن ذاك محله إذا تضمخ بها عبثا (قوله ووجو به)أى ما يزيل الشعث (قوله لمن غاب عنها) يتأمل وجه فيمن غاب عنها فان التنظف إغا يطاب الزوج والقياس الشعث وهو الظاهر فلا إشكال (قوله وما يزين) ومنه ماجرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الأصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا أحضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تونيها به .

فان أراده هيأه ولزمها استعماله ، ونقل الماوردي أنه صلى الله عليه وسلم «لعن المرأة السلتاء» أي التي لاتختضب ، «والمرهاء»أي التي لا تكتحل من المره بفتحتين أي البياض ثم حمله على من فعلت ذلك ليكرهها و يفارقها . وفي رواية ذكرها غيره «إنى لأبغض المرأة السلتاء والمرهاء» ، ومحل ما ذكر في المزوّجة. أما الحلية فقد من الكلام عليها في الإحرام وشروط الصلاة (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وفاصد وخاتن لأنها لحفظ الأصل (ولهما طعام أيام المرض وأدمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء أو غيره لأنها محبوسة له (والأصح وجوب أجرة حمام) لمن اعتادته أى ولا ريبة فيه بوجه كما هو ظاهر وحينئذ تدخله كل أسبوع أو شهر مثلا مرّة أو أكثر (بحسب العادة) للحاجة إليه حينئذ ، ومن اقتصر على مرّة في الشهر فهو للتمثيل ، وهذا مبنى على جواز دخوله و إن كره ، وهو العتمد خلافا لمن حرم دخوله إلا لضرورة حادثة مستدلا بأخبار صحيحة مصرحة بمنعه،وأطال الأذرعي فيالانتصار له . والثاني لا تجب إلا إن اشتدّ البرد وعسر الغسل في غير الحمام ولوكانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لهما وجب عليه إخلاؤه كما بحشه الأذرعي ، وأفتى فيمن يأتي أهله في البرد و يمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف نحو هلاك بعمدم جواز امتناعها منه ، ولو علم أنه متى وطئها ليلا لم تغتسل قبل الصبح وتفوتها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام و يأمرها بالغسل وقت الصلاة ، وفي فتاوي الأحنف نحوه (وثمن ماء غسل) ماتسبب عنه لنحو ملاعبة أو لزوم ماء للسنة بل الوجوب خاص بالفرض كما ذكره الأذرعي ، و يتجه أن الواجب بالا صالة الماء لا ثمنه (الاحيض واحتلام في الأصح) وألحق به استدخالها لذكره،

(قوله ولو كانت من وجوه الناس) ظاهره ولو مع فقيد فليراجع (قوله للسنة) أى سنة النسل كالنسلة الثانية والثالثة أما ماء النسل المسنون فمعاوم عيدم وجو به مما ياتي بالاولى

(قـوله فاإن أراده هيأه) قضية التعبير بذلك أنه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكني في اللزوم القرينة (قوله التي لا تنحتضب) أي بالحناء (قوله ثم حمله) أي الماوردي (قوله ودواء مرض) عطف على كحل: يعني أنه لايجب ذلك (قوله لحفظ الأصل) ويؤخذ منه أن ما تحتاج إليه المرأة بعد الولادة لما يزيل مايصيبها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لائه من الدواء، وكذا ماجرت به العادة من عمل العصيدة واللبابة ونحوها مما جرت به عادتهنّ لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لائنه ليس من النفقة بل ولا مما تحتاج إليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه ، فاين أرادته فعلت من عند نفسها (قوله و إن كره) أي للنساء ، ومحــلَّ الكراهة حيث لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه و إلا حرم ، وعلى الزوج أن يآمرها حينئذ بتركه كبقية المحرمات ، فان أبت إلاالدخول لم يمنعها و يأمرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة غيرها (قوله وأفق) أي الأذرعي (قوله بعدم جواز امتناعها) وعليه فتطالبه بعد التمكين بما تحتاج إليه ولو بالرَّفع لقاض (قوله وتفوتها) أي الصلاة (قوله ويأمرها) أي وجوبا (قوله ونفاس) وقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبسل مجاوزة غالبه أو أكثره فا خذت منه أجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه إبدال الأجرة لتبين أنه من بقايا الأوّل وعذرها في ذلك أم لا فيه نظر. والجواب عنه أن الظاهر أن يقال لا يجب إبداله قياسا على مالو دفع لها ما تحتاج إليه من الكسوة ونحبوها وتلف قبل مضى زمن يجدد فيه عادة حيث لايبدل.

وهو نائم أو مغمى عليه كما اقتضاه تعليلهم لانتفاء صنعه كغسل زناها ولو مكرهـــة وولادتها من وطء شبهة فماء هذه عليها دون الواطئ، و به يعلم أن العلة مركبة من كونه زوجا و بفعله ، ومقابل الأصح فىالأوّل ينظر إلى وجوب التمكين عليها وفي الثاني ينظر إلى حاجتها وفارق الزوج غيره بأن له أحكاما تخصم فلا يقاس عليه ويلزمه أيضا ماء وضوء وجب بتسببه فيه كلسمه و إن شاركته فيه فما يظهر وماء غسل ماتنجس من بدنها أو ثيابها و إن لم يكن بتسبب كم اقتضاه إطلاقهم كماء نظافتها بل أولى (ولها) عليه أيضا (آلات أكل وشرب وطبيخ كقدر وقصعة) بفتح القاف ومغرفة (وكوز وجر"ة ونحوها) كاجانة تغسل ثيابها فيها ، إذ المعيشــة لاتتم بدون ذلك ، ومثله كما بحثه الأذرعي إبريق الوضوء والسراج ومنارته إن اعتيدت ويرجع في جنس ذلك للعادة لبناء الباب عليها كالنحاس للشريفة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والخزف لغيرها و يفاوت فيه الموسر وضدّيه نظير مامر (و) لها أيضا عليه (مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها و إن قل للحاجة بل الضرورة إليه وكالمعتدة بل أولى (يليق بها) عادة لعدم ملكها إبداله إذ هو إمتاع بخلاف مام في النفقة والكسوة لأنها تملكهما أو إبدالهما فاعتبرا به لا بها ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لامتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه أو منعه من النقلة لم يلزمه أجرة إذ الإذن العارى عن ذكر عوض منزل على الإعارة والإباحة نخلافه مع السكوت كما مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كمعار ومستأجر ولا يثبت في النمة (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بأن كانت حرة ومثلها يخدم لأجله إخدامها لأن الأمور الطارئة لا تعتبر (إخدامها) ولو بدوية لأنه من المعاشرة بالمعروف وبائنا حامـــلا لوجوب نفقتها ، وحيث وجب فواحـــدة لا أكثر مطلقا ما لم تمرض وتحتاج فيجب بقدر الحاجة ، وله منع من لا تخدم من إدخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من

(قوله فاعتبرا به لا بها) هو مسلم فى النفقة لا فى السكسوة لمامرفيها (قوله منزوج) شملزوجا غيره سابقا عليه .

(قوله وهو نائم) أى ولو استيقظ ونزع ثم أعاد لحصول الجنابة بفعلها أولا (قوله وفارق الزوج غيره) أى من الزانى والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليهما شى (قوله أو ثيابها) ظاهره و إن تهاونت في سبب ذلك و تكرر منها وخالفت عادة أمثالها ، وهو ظاهر لامانع منه . و ينبغى أن مثله مالو كثر الوسيخ في بدنها لكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لأن إزالته من التنظيف وهو واجب عليه (قوله ومغرفة) والمغرفة بالكسر مايغرف به اه مختار (قوله إبريق الوضوء) أى ولو لم تكن من المصلين (قوله لبناء الباب عليها) أى عادة (قوله على نفسها) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتى لها يمؤنسة حيث أمنت على نفسها ، فاو لم تأمن أبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا (قوله ومالها) أى أو اختصاصها (قوله فاعتبرا به) أى يمثلها على مامر في الكسوة (قوله بخلافه مع السكوت) أى بخلاف مالو سكن معها مع سكوتها إن كان المسكن لها وسكوت أبيها إن كان المسكن اله فتسلزم الأجرة فيا ذكر لكن هذا لم يتقدم فيا نقله قبيل الاستبراء و إنما تقدم أنه إذا سكن بالإذن لا أجرة عليه ، ولم يبين ثم مفهومه فالمراد بما م منطوقا ومفهوما (قوله فواحدة) أى فالواجب واحدة وقوله مطلقا شريفة أو غيرها وقوله له أى للزوج .

إدخال ما زاد على واحــدة داره سواء أكنّ ملكها أم بأجرة والزوجة مطلقا من زيارة أبويها و إن احتضرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما لها كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء إليه فله إخدامها (بحرة) ولو متبرعة ، وقول ابن الرفعة لها الامتناع للنه يردّ بأن المنة عليه لاعليها لأن الفرض أنها تبرعت عليه لاعليها (أو أمة له أو مستأجرة أو بالإنفاق على من صحبتها من حرّة أو أمة لخدمة) إن رضي بها أو صيّ غير مراهق أو محرم لها أو ممسوح أو عبدها أو مملوكة له أو لهما لحصول المقصود بجميع ذلك لاذمية لمسلمة ولا عكسه كما بحثه الأذرعي ولاكبير ولو شيخاها كما جوم به ابن المقرى كالأسنوى ، ولها الامتناع إذا أخدمها أحد أصولها كما لو أراد أن يتولى خدمتها بنفسه لأنها تستحى منه غالبا أو تتعير به وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها ليتوفر لها مؤنة الخادم لأنها تصير بذلك مبتذلة ، ولو قال أنا أخدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تجـ بر هي ولو فما لاتسحى منه كغسل ثوب واستقاء ماء وطبخ لأنها تعـ ير به وتستحي منه فقول الشارح وله أن يفعل مالاتستجي منه قطعا تبع فيه القفال ، وهو رأى مرجوح والأصح خلافه ، وخرج بقولنا ابتداءما إذا أخدمهامن ألفتها أوحملت مألوفة معها فليس له إبدالهــا من غير ريبة أو خيانة و يصلق هو بمينه في ذلك كما بحشه الأذرعي وسبق في الإجارة ، ويأتي آخر الأيمان مايعل منه اختـ لاف الخدمة باختلاف الأبواب لإناطة كل بعرف يخصه (وسواء في هذا) أي وجوب الإخدام بشرطه (موسر ومعسر وعبد) كسائر المؤن ، وما اختاره كثير من عدم وجو به على المعسر مستدلًا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على على رضي الله عنهما خادما لإعساره مردود بعدم ثبوت تنازعهما فيه فلم يوجبه . وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فلما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فان أخدمها بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بأمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها) ولو أمتها (لزمه نفقتها) لا تـكرار فيه مع قوله أوّلا أو بالإنفاق إلى آخره لأن ذلك لبيان أقسام واجب الإخدام وهذا لبيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ماالذي يلزمه فقول بعضهم إنه مكرر استرواح، وتملك نفقة مماوكها الخادم لهما ذكرا كان أو أنثى لانفقة الحرّة فى أوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجــة نفقة نفسها لـكن للزوجة المطالبــة ما لامطالبته بنفقة عماوكته ولا مستائجرة (وجنس طعامها) أي التي صحبتها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه نوعا لأنه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مدّ على معسر) إذ النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مد" (في الصحيح)

(قوله أو مماوكة له أو لها) مكرر مع مامر فى المتن إذ هذا معطوف على قول المصنف بحرة لا على قوله من حرة كالايخى فتأمل (قوله ولوقال أنا أخدمك الخ) تقدم قريبا ما يغنى عنه (قوله ولوفيالا تستحيمنه) أى فى العادة فلاينافى قوله الآتى و تستحي منه .

(قوله ومنعهما من دخولهما لها) أى و إن احتضرت حيث كان عندها من يقوم بمريضها (قوله كولدها) أى ولوصغيرا (قوله أو أمة له) يؤخذ بما ذكر من التخيير بين الحرة والأمة أنه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار عرة بعينها (قوله كما بحثه الأذرعي) قال الزركشي: وهذا في الحدمة الباطنة . أما الظاهرة فتتولاها الرجال والنساء من الأحرار والماليك اه حج (قوله أن يتولى خدمتها بنفسه) أى ولونحو طبخ اه حج (قوله فقول بعضهم) مماده المحلى رحمه الله (قوله استرواح) أى كلام لامعنى له (قوله مدّ على معسر) انظر ما الحكمة في تقديم المصنف هنا الأقل عكس ماقدمه في الزوجة ولعل الحكمة قصد المعادلة بينهما وهو نظير الاحتباك الذي هو الجمع بين تركيبين

(قوله والمتوسط ليس من أهلها) انظره معقوله أن مدار نفقة الخادم الخ الصريحفأن واجبهاذلك و إن كان من أهل المواساة نعم يرد الموسر (قوله ولو احتاجت فىالبلاد الباردة الى حطب الخ) هذا في الروض إنما هو مذكور في الزوجة دون الخادمة عكس مافي الشرح فليراجع (قوله ويجب في المسكن يعني أن حكم المسكن الامتاع (قوله لأن نفقتها مقدّرة الخ) فيه أنه يعتبرجنسهاوقد يكون الواجب لها في البادية إذا أبدلته لايكفيها كماإذا كان قوت البادية ذرة وهىمعتادة للبر فقديكون مد الدرة لايساوى نصف مد"ىر" .

كالمعسر وكأنوجه إلحاقهم له به هنا لافي الزوجية أنمدار نفقته الخادم على سدّ الضرورة لاالمواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى العسر بخلاف الموسر والثاني عليه مدّ وثلث كالموسر. والثالث مدّ وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخادمة كالمخدومة (وموسر مدّ وثلث) ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط ثلثًا نفقة المخدومة عليه فعل الموسر كذلك إذ الدّ والثلث ثلثًا المدّين (ولها) أى التي محبتها (كسوة تليق بحالها) فتكون دون كسوة الخدومة جنسا ونوعا كقميص ونحو مكعب وحمة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخف لحرة وأملة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكر والأوجه كما أفاده الشيخ وجوب الخف والرداء للمخدومة أيضا فانها تحتاج إلى الخروج إلى حمام أو غييره من الضرورات و إن كان نادرا و بعدم الوجوب للمخدومة صرح به الماوردي فى الإزار الذي يسترها من فرقها إلى قدمها و إن أطلق في الروضة عـــدم وجوب الحف للمخدومة وما تجلس عليه كحصير صيفا وقطعة لبد شتاء ومخدة كا صححه الأذرعي وغيره تبعا للماوردي وما تتغطى به ليلا شتاء ككساء ولو احتاجت في البلاد الباردة إلى حطب أو فحم واعتادته وجب كما قاله الأذرعي فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو إبل أو بقر لم يجب غيره (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لايتم بدونه كجنس أدم المخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام وأوجه الوجهين وجوب اللحم له حيث جرت عادة البلد به . والثاني لايجب و يكتني بما فضل من أدم المخدومة (لا آلة تنظف) فلا تجب لها لأن اللائق بحالها عدمه لئلا عند اليها الأعين (فان كثر وسخ وتأذت) الأنثى ونص عليها لأنها الأغلب و إلا فالذكر كذلك (بقمل وج أن ترفه) بأن تعطى مايزيل ذلك (ومن تخدم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب إخدامها) ولو أمة بواحدة فأكثركما من المضرورة (ولا إخدام لرقيقة) أي من فيها رق و إن قل في زمن صحتها ولو جميلة لأنه لايليق بها (وفي الجميلة وجه) لجريان العادة به وقد يمنع ذلك بأنه غير مطرد و إن وجـد فهو لعروض سبب محبة ونحوها فلم ينظر اليه (ويجب في المسكن إمتناع) لأنه لمجرد الانتفاع فأشبه الحادم المعاوم مما قدمه أنه كذلك وذكر ابن الصلاح أن له نقل زوجته من حضر لبادية و إن خشن عيشها لأن نفقتها مقدرة أي لاتزيد ولا تنقص . وأما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما من قال وليس له سدّ طاق مسكنها عليها وله إغلاق الباب عليها عند خوف لحوق ضرر له من فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة في منزله اه وما ذكره آخرا يتعين حمله على غير زمن الاستمتاع الذي يريده أو على ماإذا لم يتعمذر به وفي سدّ الطاقات محمول على طاقات لار يبسة في فتحها و الا فله السدّ بل يجب عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله أخذا من إفتاء ابن عبد السلام بوحو به في طاقات ترى الأجانب منها أى وعلم منها تعمد رؤيتهم (و) فيرها يستهلك كطعام) لهما أو لخادمها المماوكة لها،

يحذف من كل منهما نظير ماأثبته فى الآخر (قوله والرداء) اسم للإزار المعروف (قوله ولواحتاجت) أى الخادمة ومثلها الزوجة بالاولى ولعله لم يتعرض له بناء على الغالب من عدم احتياجها له استغناء باللباس المطاوب لها ،

(تمليك) للحرة ولسيد الأمة بمجرد الدفع من غير لفظ كافي الكفارة كا علم مما مر (و) ينبني على كونه تمليكا أن الحرة وسيد الأمة كل منهما (يتصرف فيه) بماشاء من بيع وغيره ولأجلهذا مع غرض التقسيم وطأ له بماقبله و إن علم من قوله سابقا تمليكها حبا (فلو قترت) أى ضيقت على نفسها في طعام أوغيره ومثلها في هذا سيد الأمة كماهو ظاهر (بما يضرها) ولو بأن ينفره عنها أو بما يضر خادمها (منعها) لحق التمتع (وما دام نفعه كسوة) ومنها الفراش فلابرد عليه (وظروف يضر خادمها (منعها) لحق التمتع (وما دام نفعه كسوة) ومنها الفراش فلابرد عليه (ومشط) ومانى معناه من آلات التنظيف (تمليك) كالطعام بجامع الاستهلاك واستقلالها بأخذه فيشترط كونها ملكه وتتصرف فيها بما شاءت إلاأن تقتر ولها منعه من استعمال شيء من ذلك ككل ما يكون تمليكا (وقيل إمتاع) فيكني نحو مستأجر ومستعار ولاتتصرف هي بغير ماأذن لها كالمسكن والخادم والفرق مام أنها لاتستقل بهذين بخلاف نحو الكسوة واختير هذا في نحو فرش ولحاف وظاهر أنها على الأول تملكه بحرد الدفع والأخذ من غير لفظ اكن مع قصده بذلك دفعه عماوجب عليه وإن كان زائدا على ما يجب لها لكن في الصفة دون الواجب فيقع عن الواجب بمحرد ذلك لأن الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يحتج للفظ ،

(قوله تمليك) قال فى الروضة فلاتسقط بمستأجر ومستعار فاولبست المستعار وتلف أى بغير الاستعمال فضانه يلزم الزوج لأنه المستعير وهى نائبة عنه فى الاستعمال والظاهر أن له عليها فى المستأجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاها ذلك عن كسوتها اه سم على حج والكلام حيث كانت رشيدة و إلا فلاشىء له عليها أخذا ممامر فما لوأكات غير الرشيدة معه إلى آخر مامر.

فرع - قال حج وفى الكافى لواشترى حلياو ديباجا لزوجته وزينها بذلك لا يصير ملكالها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه كما يعلم ممام آخر العارية والقراض وفي الكافي أيضا لوجهزبنته بجهاز لمتملكه إلابايجاب وقبول والقول قوله أنه لميملكها ويؤخذ مماتقرر أنمايعطيه الزوج صلحة أوصباحية كما اعتيد ببعض البلادلاتملكه إلابلفظ أوقصدإهداء وإفتاء غير واحد بأنه لوأعطاها مصروفا للعرس ودفعا وصباحية فنشزت استرد الجميع غمير صحيح إذ التقييد بالنشوز لايتائني في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة لأنه إن تلفظ بالاهداء أو قصده ملكته من غير جهــة الزوجية وإلا فهو ملكه . وأما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفتــه باذنه ضاع عليه وأما الدافع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده و إلا فلا لتقرره به فلا يسترد بالنشوز (قوله و لهما منعه من استعمال شيء من ذلك) أي فاو خالف واستعمل بنفسه لزمته الا عجرة وأرش مانقص ومعاوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سفيهة وصغيرة فيحرم على وليها تمكين الزوج من التمتع با متعتها لما فيه من التضييع عليها . وأما مايقع كثيرا من طبخها مايا تي به الزوج في الآلات المتعلقة بها وأكل الطعام فيها وتقديمها للزوج أو لمن يحضر عنـــده فلا أجرة لهما عليه فى مقابلة ذلك لاتلافها المنفعة بنفسها ولو أذن لهما فى ذلك كما لوقال لغيره اغسل تو بي ولم يذكر له أجرة بل هو أو لي لجر يان العادة به كثيرًا بخلاف مالواستقل بأخذذلك بلا إذن منها فتلزمه الأجرة لاستعماله ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في الفراش المتعلق بها (قوله ولاتتصرف) أي على هذا الثاني (قوله عما وجب عليه) قضيته أنه إذا وضعها بين يديها بلا قصد لايعتدبه لكن فيحج مانصه أنه يقع عن الواجب بمجرد إعطائه من غير قصد صارف عنه قال سم عليه

(قوله كل منهما) لا يخفي أنه بهدا التقدير يقرأ يتصرف فىالمتن بالياءأوله بعد أن كان بالتاء المثناة من فوق (قوله على نفسها) ينبغى أوعلى خادمهالينزل عليهمايا تي (قوله وظاهر أنه يعتبر فى تلك الظروف أن تمكون لائقة بها) انظرهمع مامرمن التعليل عقبقولالمنفومسكن يليق بها (قوله بجامع الاستهلاك) فان قلت كيف هذا مع أن الكلام هنا فما يدوم نفعه المقابل لمايستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك هنا أن ماتعاطاه إنما هنو لاستهلاكه و إن انتفعت به مدة أي بخلاف نحو المسكن . والحاصل أن الكسوة ونحوها مما تستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهلذا التحق بالطعام ونحوه عملي الصحيح بجامع الاستهلاك أى في الجملة ولما كان يدوم نفعه ععني أنه لايستهلك حالا جرى فيه الخلاف فتأمل (قولهأنهالاتستقل بهذين) ععنى أن كلامنهما قــد یکون مشتر کا فی الانتفاع بينها وبينه (قوله لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه) خرج بذلك ما إذا أطلق

بخلاف الزائد في الجنس فلا تملكه بدون لفظ لأنه قد يعيرها قاصدا تجملها به ثم يسترجعه منها ومن ثم لوقصد به الهدية ملكته بمجرد القبض إذ لا يشترط فيها بعث ولا إكرام وتعبيرهم بهما جرى على الغالب (و) حينئذ فكسوتها الواجبة باقية في ذمته (تعطى الكسوة أوّل شتاء) لتكون عن فصله وفصل الربيع بعده (وصيف) ليكون عنه وعن الخريف هذا إن وافق وجو بها أوّل فصل الشتاء و إلا أعطيت وقت وجو بها ثم جدّدت بعد كل ستة أشهر من ذلك ، نعم مايبق سنة فأكثر كفرش و بسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما من (فان تلفت) الكسوة (فيه) أي أثناء الفصل (بلاتقصير لم تبدل إن قلنا تمليك) كنفقة تلفت في يدها و بلاتقصير أي منها فقد صرة ابن الرفعة بأنها لو بليت أثناء الفصل لسخافتها أبد لهالتقصيره (فان) نشزت أثناء الفصل ،

ظاهره أنه يكني عدم الصارف ولايشترط قصد الأداء عما لزمه وذكر شيخ الإسلام خلافه وقضية كلام الشارح هنا اعتماد ماذ كره شيخ الإسلام (قوله بخلاف الزائد في الجنس) أي كائن كان الواجب لها في اللباس الكتان فدفع لها حريرا فلا تملكه إلا إذا قصد التعويض عما وجب عليه (قوله و يعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كما لاتخاصم في النفقة في أثناء اليوم أوالمخاصمة من أوّل الفصل أو يجبر الزوج على الدفع حينتذ ويفرق بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني أوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجهته فليراجع قال الدميري والظاهرأنهذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدّة فلوكانوا في بلاد لاتبتى فيها هذه المدّة لفرط الحرارة أو لرداءة ثيابها وقلة عادتها اتبعت عادتهم وكذلك إن كانوا يعتادون مايبق سنة مثلا كالأكسية الوثيقة والجلود كاعمل السراة بالسين المهملة فالأشبه اعتبار عادتهم ويفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر مثلا فدفع لها من ذلك ماجرت به عادتهم فلم يبل في تلك المدّة وجوب تجديده على العادة لأنها ملكت ما أخذته عن تلك الله دون ما بعدها (قولهو إلا أعطيت وقت وجو بها) قضية هذا الـكلام أنها تعطى ستة أشهر من وقت الوجوب حتى لومكنت في أثناء فصل كان وقت التمكين ابتداء الفصل في حقها فتعطى كسوة ستة أشهر ابتداؤها من ذلك الوقت وهذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتاء وصيف هذا وقال سم على حج عبارة شرح الروض فاو عقد عليها في أثناء أحدها فَكُمُهُ يَعْلَمُ مِمَا يَأْتَى فَي نَظِيرِهُ مِن النَّفقة أوَّل البابِ الآتي اه وأشار بما يأتي إلى ماقدّمه الشارح في قول المصنف على موسر لزوجته كل يوم عن الأسنوي فيما لوحصل التمكين عند الغروب لكن حاصل الذي تقدّم أنه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اه . أقول : و ينبغي أن يعتبر قيمة مايدفع إليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين و يجب قسط ما بق من القيمة فيشتري به لها من جنس الكسوة مايساو يه والخيرة لها في تعيينه (قوله كفرش) أي وأثاث (قوله يعتبر في تجديدها العادة) يؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب إصلاحها المعتاد كالمسمى بالتنجيد اه سم على حج ومثـل ذاك إصلاح ما أعده لها من الآلة كتبييض النحاس (قوله العادة الغالبة) أى فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد (قوله بلاتقصير الخ) ليس قيدا لما بعده بل عدم الإبدال مع التقصير أولى بل لمقابله وهو الامتاع أما منه فهو قيد لما بعده ومن ثم لوصر ح ابن الرفعة بأنها لو الخ اه حج .

(قوله هـذا إن وافق وجو بها الخ) وعليه فلا خصوصية لأولالشتاء ولا لأول السياء ولا حينئذ على وقت الوجوب

سقطت كسوته كما يأتى فان عادت للطاعة اتجه عودها من أوّل الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل لأنه بمنزلة يوم النشوز و إن (ماتت) أومات (فيه) في أثنائه (لمردّ) إن قلنا عليك وأفهم قوله لمرد أن محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة مايقابل زمن العصمة على ما بحشه ابن الرفعة ، ونقل عن الصيمرى لكن المعتمد كما أفق به المصنف وجو بها كها و إن ماتت أوّل الفصل وسبقه إلى نحوه الروياني واعتمده جمع متأخرون كالأذرعي والبلقيني وأطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بأنها كيف تجب كلها بعد مضى لحظة من الفصل لأن ذلك جعل وقتا للإيجاب فلم يفترق الحال بين قليل الزمان وطويله أي ومن ثم ملكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاها نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكت بالقبض وجاز لها التصرف فيها كتعجيل الزكاة و يستردّ إن حصل مانع ولاينافي ماذ كر من القياس على تعجيل الزكاة قولهم ماوجب بسببين امتنع تقديمه عليهما مع أن المتبادر منه امتناع ما زاد على يوم أوفصل لعدم وجود شيء من سببه لأن النكاح سبب أوّل فجاز حينئذ منه امتناع ما زاد على يوم أوفصل لعدم وجود شيء من سببه لأن النكاح سبب أوّل فجاز حينئذ لها عليه إن قلنا عليك لأنها استحقت ذلك في ذمته أماالاخدام في حالة وجو به لومضت مدة ولميأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما فقيه الوالد رحمه الله تعالى .

(فصـل)

في موجب المؤن ومسقطاتها

(الجديد أنها) أى المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوما بيوم وفصلا بفصل أوكل وقت اعتيد فيه التجديد أودائما بالنسبة للسكن والخادم على مامر (بالتمكين) التام ومنه أن تقول مكلفة أوسكرانة أو ولى غيرها ،

(مقوله سقطت كسوته) وقضيته أنه لوكان دفعها لها قبل النشوز استردها اسقوطها عنه وهو ظاهر ولوادعى النشوز استعط ذلك عنه لم يقبل ذلك منه إلاببينة كما يعلم مما من أواخر القسم والنشوز ومما يأتى في قوله في الفصل الآتى ومن ثم لواتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت (قوله ولا يهول عليه) في الختار التهويل التقريع والراد منه هنا أنه لا يبلغ في التشنيع بالاعتراض عليه (قوله إن قلنا تمليك) معتمد (قوله أما الاخدام) ومثله الاسكان

(فصل)

في موجب المؤن ومسقطاتها

(قوله ومسقطاتها) أى ومايتبع ذلك كالرجوع بما أنفقه بظن الحمل (قوله ومنه) أى التمكين (قوله أن تقول مكافة) أى ولوسفيهة (قوله أو ولى غيرها) قضية هذا أن غير محجورة لايعتد بفرض وليها و إن زوّجت بالاجبار فلا يجب بفرضه نفقة ولا غيرها والظاهر أنه غير مماد اكتفاء بماء عليه عرف الناس من أن المرأة سيما البكر إنما يتكام في شأن زواجها أولياؤها .

(قوله لأنه بمـــنزلة يوم النشوز) أى وسيأتى أنها لو نشزت لحظة من اليوم سقطت نفقته معليلته وأما تعليل الشهاب حج بهذا ما اختاره من حسبان الفصل بأوّل عودها حق النشور النشوز إلا فيا مضى فليس بظاهر كما النّخي

[فصل] في موجب المؤن ومسقطاتها

(قوله أو بائنها في غيبته باذلةللطاعة) أى والصورة أنها تقدّم منها نشوز كما يعلم مما ياتني (قـوله أو فى دار مخصوصة مثلا) أى والصورةأنه لم يستمتع بها فيها كما صــقره الشيخ في حاشيته أخذا بما ياتي في الشارح عقب قول المصنف ولحاجتها تسقط في الأظهر وبه يعلم أن هذا لا يخالف مامر عن إفتاء والد الشارح أواخر الباب السابق (قوله إذ لاتعدى هنا أصلا) أي فصورة مسئلة الأسنوى

في ابتداء التم كين .

والظاهر أن مماده وجو بها بالقسط فاو حصل ذلك وقت الظهر فينبغى وجو بها كذلك من حينئذ وخالف البلقيني فرجح عدم وجوب القسط مطلقا ، والأوجه أن الراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتحسب حصة مامكنته من ذلك وتعطاها لاعلى اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء ، بل قول الأسنوى فالقياس وجو بها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر أن مماده وجو بها به بالقسط لامطلقا كما أفاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليلته بنشوز لحظة ولا توزع على لامطلقا كما أفاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليلته بنشوز ولحظة ولا توزع على بأنه تخلل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالبا بخلافه ثم فانه لايسقط فوجب توزيعها بأنه تخلل هنا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه إذ لاتعدى هنا أصلا وقياس ذلك أنها لومنعته من التمكين بلا عذر ثم سامته أثناء اليوم مثلا لم توزع وسياً تى عن الأذرعي ما يؤيده. قال البلقيني: ومقتضي كلام الرافي في الفسخ بالإعسار .

(قوله متى دفعت المهر الحال) خرج به مااعتيد دفعه من الزوج لإصلاح شأن المرأة كمام وتنجيد وقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة ، بل امتناعها لأجله مانع من التمكين فلا تستحق نفقة ولاغيرها وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله عذرا في التمكين فلا تستحق نفقة ولاغيرها وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله عذرا في التمكين فلا تستحق نفقة ولاغيرها وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله عذرا في التمكين فلا

متى دفعت المهر الحال سلمت ، ويثبت باقراره أو ببينة به أو بأنها فى غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك ، وخرج بالتام مالو مكنته ليلا فقط مثلا أو فى دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها و بحث الأسنوى أنه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجو بها بالغروب . قال الشيخ :

(قوله متى دفعت المهر الحال") خرج به مااعتيد دفعه من الزوج لإصلاح شأن المرأة كحمام وتنجيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة ، بل امتناعها لأجله مانع من التمكين فلا تستحق نفقة ولاغيرها وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله عذرا في التمكين (قوله أو بأنها في غيبته الخ) هذا إنما يحتاج إليه إذا لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز و إلا فالقول قولها في عدم النشوز من غيبته كما يصرح به قوله الآتى ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه الخ (قوله ونحو ذلك) أى كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتى (قوله أو في دار معه بلا إذن منه ولكنه تمتع بها فيه أو في الوقت الذي سلمت في تلك الدار و إلا وجبت كما لو سافرت معه بلا إذن منه ولكنه تمتع بها في السفر لأن تمامه في الدار المذكورة رضا منه بإ قامتها فيه كما يؤخذ من قوله الآتى بعد قول المصنف ولحاجتها تسقط مؤتها الخ ولو امتنعت من النقلة الخ (قوله لتعديمابه غالبا) أى ولا نظر إلى كونها قد لاتكون متعدية بالنشوز كالمجنونة (قوله وقياس ذلك أنها لو منعته الخ) معتمد (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومام عن الأسنوى أنه ثم لم يسبق منها نشوز ولا مايشبهه كما من وأما هنا فامتناعها من التمكين في معني النشوز وهو مسقط لنفقة اليوم والليلة .

فائدة — سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولادا صغارا ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها منفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت إلى حاكم شرعى وأنهت له ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا في كل يوم وأذن لها في إنفاق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبات ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح و إذا قدر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الأنكحة ومضت على ذلك مدة وطالبته بما قدر لها عن تلك الدة وادعت عليه به عند حاكم شافى واعترف به

أنّ ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده كما من ، وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلتكن ليالي النفقة تابعة لأيامها (لا العقد) لأنه لايوجب مجهولا والقديم تجب بالعقد كالمهر بدليل استحقاقها للريضة والرتقاء فان امتنعت سقطت (فان اختلفا فيه) أى التمكين بأن ادعته وأنكره (صدّق) بمينه ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادّعي سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت لأن الأصل حينئذ بقاؤه (فإن لم تعرض) نفسها (عليه مدّة فلا نفقة) لها (فيها) أى تلك المدّة وإن لم يطالبها ولم تعلم بالعقد كأن زوّجت بالإجبار كما هو ظاهر لعدم التمكين (و إن عرضت) نفسها عليه إن كان مكافا و إلا فعلي وليه بأن أرسلت له غير الحجورة أو ولي الحجورة إلى ممكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوها (من باوغ الحبر) له لأنه المقصر حينئذ (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتي ثم أرادت عرض نفسها لتجب لها مؤنتها رفعت الأمم للحاكم فأظهرت له التسليم ، وحينئذ (كتب الحاكم) وجو باكما هو ظاهر مؤنتها رفعت الأمم للحاكم فأطهرت له التسليم ، وحينئذ (كتب الحاكم) وجو باكما هو ظاهر الحاكم بلده) إن عرف (ليعامه) بالحال (فيجيء) لها (أو يوكل) من يتسامها و يحملها إليه ،

وألزمه به فهل إلزامه صحيح أملا وهل إذا مات الزوج وترك زوجت ولم يقدّر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي أن يقدّر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدا وأجابها لذلك وقدّره لهاكما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك أولا وهل ماتفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عنه الغيبة أو الحضور نقدا صحيح أولا. فأجاب تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلة كما تقدّم وما في الشرح عند قول المصنف ولا يصير دينا إلابفرض قاض ينافي ماقاله والده وعبارة سم على منهج فرع: إذا تراضيا أن يقرر القاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلا جاز فاذا حكم بشيء لزم مادام رضاها بذلك حتى إذا مضى زمن استقر واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه ، فأذا رجعا أو أحدها عن التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لافها مضي أيضا قاله مر ثم ذكر مايخالف ذلك وأنه ينبغي أنها إذا قبضت لزم و إلا فلا وأن الحكم بذلك ليس حكما حقيقة وهوظاهر (قوله أن ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده) معتمد (قوله كالمهر) ومع وجو به بالعقد لا يجب تسليمه إلا بالتمكين فلوكانت صغيرة لاتحتمل الوطء لايجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجو به بالعقد حينثذ أنه لو مات أحدها قبل التمكين استقر الهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله وادّعي سقوطه) أى الواجب (قوله فان لم تعرض نفسها) عبارة حج فان لم تعرض عليه من جهة نفسها أو وليها وعليه فتعرض مبني للفعول خلاف مااقتضاه كلام الشارح وهي أولى (قوله بائن أرسلت له غير الحجورة) قضيته أنه لايعتد بفرض السفيهة ، وقضية التعبير فما مر بالمكلفة خلافه ، وعبر بالمكلفة في المنهج أيضا ، وعليه فالمراد بالمحجورة هنا من حجر عليها بصبا أو جنون وهو مفهوم قول المصنف الآتي ، والمعتبر في مجنونة ومراهقة عرض ولي" (قوله أو ممكن) أي لك منها (قوله من بلوغ الخبرله) ظاهره و إن لم يمض زمن يمكنه الوصول إليها ، وسيأتي في الغائب اعتبار الوصول إليها اه سم على منهج (قوله فيجيء لها) بالنصب عطف على ليعلمه ، و يجوز رفعه على أنه خبر مبتدإ محذوف.

(قوله والقديم تجببالعقد)
أى وتستقر" بالتمكين كما
صرح به الجلال ثم قال
عقبه فإن امتنعت
سقطت اه ولعلماذ كره
الجلال أسقطته الكتبة
من الشارح (قوله وادّعى
سقوطها) يعنى المؤن (قوله
ولى " الحجورة) أى
بصبا أو جنون إذ تمكين
السفيهة معتبر

وتجب مؤنتها من وصوله بنفسه أو وكيله (فاين لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد أن بلغه ذلك (زمن) إمكان (وصوله) إليها (فرضها القاضي) في ماله من حين إمكان وصوله وجعل كالمتسلم لها لأن الامتناع منه أما لولم يعرف فليكتب لحكام البلاد التي تردها القوافل عادة من تلك البلدة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض الحاكم نفقتها الواجسة على المعسر مالم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر و يجوز له أن يفرض دراهم و يأخذ منها كفيلا بما تأخذه منه لاحتمال عدم استحقاقها كما أفتي به الوالد رحمه الله تعالى فان لم يكن له مال حاضر اتجه اقتراضه عليه أو إذنه لها في الاقتراض. أما إذا منعه من السير أو التوكيل عذر فلايفرض عليه شيء لانتفاء تقصيره، ورجح الأذرعي وغيره قول الإمام يكتني بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باع خبار من تقبل روايته (والمعتبر في مجنونة ومراهقة) قيل الأحسن ومعصر لأن المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مراهق وجارية معصر (عرض ولي") لهـا لاهي لأنه المخاطب بذلك ، نعم لو تسلم المعصر بعــــد عرضها نفسها وصار بها في منزله لزمته مؤنتها ، و يتحه كما قاله الأذرعي أن نقلها لمنزله ليس بشرط بل الشرط التسليم التام ، والأوجه أن عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولوكرها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها ، وكذا تجب بتسليم البالغة نفسها لزوج مراهق فتسلمها هو وان لم يأذن وليه لأنّ له يدا عليها بخلاف نحومبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها بالإجماع أى خروج عن طاعة زوجها و إن لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة و إن قدر على ردّها الطاعة فترك إلحاقا لدلك بالجناية و إطلاق دعوى أن المراد بالسقوط منع الوجوب دون حقيقته إذ لايكون إلا بعد الوجوب ممنوعة ،

(قــوله و يجوز له أن يفرض لها دراهم) هوفيا إذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض (قوله قول الإمام يكتنى من السير مانع (قوله بل الشرط التسايم التام) لعل المراد التسليم منه فليراجع.

(قوله وتجب مؤنتها من وصوله) أي إلى المرأة نفسها ولا تجب بوصوله إلى السور (قوله مالم يعلم) أى بطريق من الطرق كا خبار أهـل القوافل عن حاله (قوله ويأخذ منها) أي و يجوزأن الخ الاقتراض) و يصرّح به قول الشيخ في منهجه فان لم يظهر فرضها القاضي وأخذ منها كفيلا الخ ثم ظاهر قوله و يأخذ أنه يأخذ منها كفيلا قبل أن يصرف إليها ويشكل بأنه ضمان مالم يجب. فَإِن قَلْتُ هُو مِن ضَمَانُ الدركِ المتقدّم.قلت ليس كذلك لما تقدّم أن ضمان الدرك إنما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك . اللهم إلا أن يقال إن هذا مستثنى (قوله يكتني الحاكم) أي في العذر وعدمه (قوله قيل الأحسن) أي قال بعضهم (قوله فلايفرض عليه شيء) أي فلوفرض القاضي لظنّ عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه ، و ينبغي أنه لوادّ عي العذر وأنكرت إلاببينة يقبل منه لسهولة إقامتها (قوله عرض ولي") قضيته أن العبرة في السفيهة بعرضها دون وليها لكن قضية قول الشارح المار" بأن أرسلت له غير المحجورة أو ولى" المحجورة خلافه والذي يظهرما اقتضاه كلام المصنف ويفهمه تعبير الشيخ في منهجه بالمكلفة دون الرشيدة فاين السفيهة مكلفة (قوله بل بل منى تسلمها) وعلى هذا فالقياس أنه لوتسلم المجنونة بنفسه كنى في وجوب نفقتها (قوله ولوكرها عليها) والقياس أن البالغة كالمعصر في ذلك لما يأتي أنه لو تمتع بالناشز لم تسقط نفقتها (قوله وكذا تجب تسليم البالغة) قضيته أن المراهقة لو سلمت نفسها للراهق تسلمها لايعتدّ به، وقضية قوله لأن له يدا عليها خـــلافه (قوله فتسامها هو) قيد معتـــبر (قوله ومكرهـــــــة) ومن ذلك مايقع كثيرًا من أن أهل المرأة يأخذونها مكرهين لهــا من بيت زوجها و إن كان قصدهم بذلك

بل المراد به حقيقته إذ لونشزت أثناء يوم أوليلته سقطت نفقته الواجبة بفجره أو أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بأوّله وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالأولى ولوجهـــل سقوطها بالنشوز فأنفق رجع عليها إن كان ممن يخفي عليه ذلك كما هو قياس نظائره و إنما لم يرجع من نكح أواشترى فاسدا و إن جهل ذلك أى و إن لم يستمتح بها لأنه شرع في عقدها على أن يضمن ذلك بوضع اليد ولا كذلك هنا، و يحصل (ولو) بحبسها ظلما أوحقا و إن كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرى واعتمده الواله رحمه الله تعالى و يؤخذ منه بالأولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحياولة بينه و بينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعمالي ، أو باعتمادها بوطء شبهة أو بغضبها أو (بمنع) الزوجة الزوج من نحو (لمس) أونظر بتغطية وجهها ، أو توليتها عنه و إن مكنته من الجماع (بلا عذر) لأنه حقه كالوطء بخلافه بعذركائن يكون بفرجها جراحة وعلمت أنه متى لمسها واقعها (وعبالة زوج) بفتح العين أي كبر ذكره بحيث لا تحتمله (أومرض) بها (يضر معه الوطء) أو نحو حيض (عذر) في عدم تمكينها من الوطء فتستحق المؤن وتثبت عبالتــه بآر بع نسوة ، فاين لم تمـكن معرفتها إلابنظرهن إليهما مكشوفي الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أي من محل رضي باعِقامتها به ولو بيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر ولولعيادة و إن كان غائبا بتفصيله الآتي (بلا إذن) منه ولاظنّ رضاه عصيان و (نشوز) إذ له حق الحبس في مقابلة المؤن ، وأخذ الرافعي وغيره من كلام الإمامأنّ لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذي تريده ، نم لوعلم مخالفته لأمثاله في ذلك فلا (إلا أن يشرف) البيت أو بعضه الذي يخشى منه كما هو واضح (على انهدام) والمتجه عدم قبول قولها خشيت انهدامه مع نفي القرينة أو تخاف على نفسها ،

إصلاح شأنها كمنعهم للزوج من التقصير في حقها بمنع النفقة أوغيرها (قوله بل المراد به حقيقته) أى ومجازه فهو مستعمل في الأعم فبالنسبة ليوم النشوز وفصله حقيقة ولما بعدها مجاز (قوله ولوجهل سقوطها) ومثله مالوجهل نشوزها فأنفق ثم تبين له الحال بعد (قوله و يحصل) أى النشوز (قوله و إن كان الحابس هو الزوج) عموم قوله و إن كان الحابس هو الزوج الخشار شامل لما لوحبسها ظاما وفيه نظر لأنه المفوّت لحقه تعدّيا ثم رأيت في حج بعد ماذ كره الشارح قال إلا إن كانت معسرة وعلم على الأوجه وهو يفيد رجوعه لقوله أوحقا فقط (قوله أو بغضبها) فلا تستحق نفقة مادامت عندهم (قوله أو بمنع الزوج) قال الإمام إلا أن يكون امتناع دلال اهم مع على منهج (قوله بلاعدر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره أو بطء إنزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لاتحتمل عادة (قوله وتثبت عبالته) وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس أنه لايثبت إلا برجلين من الأطباء لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبا (قوله ولا ظنّ رضاه عصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به حصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به حصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به حصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به حصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به حصيان) يستثني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك و إن كان نشوزا لاتعصى به

(قسوله وعلم من ذلك سقوطها) يعسى عدم وجو بها إذ هو المتعين هنا كما لايخفي فقوله فيما من بل المرادبه حقيقته لأنه في عقدها على أن يضمن في عقدها على أن يضمن الخ) فيه وقفة لا تخفي فو الزوج) هو غاية في قوله أوحقا فقط كما قوله أوحقا التحفة (قوله أو بغضبها) انظرماموقعه.

أومالها كما هو ظاهر من فاسق أوسارق ، ويتجه أن الاختصاص الذي له وقع كذلك أوتحتاج إلى الخروج لقاض تطلب عنده حقها أو لتعلم أواستفتاء إن لم يغنها الزوج الئقة أىأونحو محرمها كما هوظاهر أو يخرجها معيرالنزل أومتعد ظاما أو يهددها بضرب فتمتنع فتخرج خوفا منه إن تعين طريقا فخروجها حينئذ ليس بنشوز لعذرها فتستحق النفقة مالم يطلبها لمنزل لائق فتمتنع والأوجه تصديقها بمينها في عذر ادّعته إن كان مما لايعلم إلا منها كالخوف مما ذكر و إلا فلابدّ من إثباته ولايشكل ماتقر رهنا من إخراج المتعـ تى لهـا بحبسها ظلما لإمكان الفرق بأن نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرّد إخراجها من منزلهـا . ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والقصد، وأن لايكون السفر في البحر الملح مالم يغلب فيه السلامة ولم يخش من ركو به محذور تيم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة ، وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الأنوار وكـذا الأسنوي بل زاد أنه يحرم إركابها ولو بالغة (وسفرها بإذنه معه) ولولحاجتها أوحاجة أجنبي (أو) با إذنه وحدها (لحاجته) ولومع حاجة غيره على مايأتي (لايسقط) مؤنها لتمكينها وهو المفوّت لحقه في الثانية وخرج بقوله باعذنه سفرها معه بدونه لكن صححا وجوبها هنا أيضا لأنها تحت حكمه و إن أثمت و بحث الأذرعي أن محله إن لم يمنعها و إلافناشزة قال البلقيني وهوالتحقيق لكنه قال إن لم يقدر على ردّها ، والأقرب أنه مجرّد تصوير لا قيد لما من من عدم الفرق بين قدرته على ردّها للطاعة وأن لا (و) سفرها (لحاجتها) أوحاجة أجنبي با ذنه لامعه (يسقط) مؤنها (في الأظهر) لانتفاء التمكين . أما باذنه لحاجتهما فمقتضى قولهم في إن خرجت لغير الحمام فأنت طالق فخرجت له ولغميره لم تطلق عدم السقوط وهوكذلك وإن اعتمد البلقيني وغميره مقابله ونسب لنص الأم والمختصر . والثاني تجب لأنها سافرت باذنه فأشبه سفرها في حاجته ، ولوامتنعت من النقلة معه لم تجب مؤنها إلا إن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفوا عن النقلة حينتُذكا في الجواهر وغيرها عن الماوردي وأقرُّوه وأفتي به الوالد رحمه الله تعالى ، ومامن في مسافرة معه بغسير إذنه من وجوب نفقتها بمكينها و إن أثمت بعصيانه صريح فيـه،

(قوله أو يهدّدها) أي الزوج.

(قوله أومالها كما هو ظاهر) أى و إن قل أخذا من إطلاقه هنا وتقييده الاختصاص بماله وقع ولواعتبر في المال كونه ليس تافها جدّا لم يكن بعيدا (قوله أولتعلم) أى للأمورالدينية لا الدنيو ية (قوله أواستفتاء) أى لأمر يحتاج إليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه أوتعلمه . أما إذا أرادت الحضور لمجلس علم لتستفيد أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا ، أوالحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا (قوله أو يهدّدها) أى الزوج (قوله كالخوف) أى وكإخبارها بأنه يلحقها ضرر بوطئه لا يحتمل عادة (قوله لم تغلب فيه السلامة) معتمد (قوله أو يشق) أى السفر ، وقوله لا يحتمل عادة أى لمثلها (قوله أنه يحرم إركابها) أى البحر وقوله و بحث الأذرعي الخ معتمد (قوله و إلا فناشزة) أى مالم يتمتع بها (قوله أوحاجة أجنبي با إذنه) أى الزوج أى و بغير سؤال من الزوج و إلافلا فان سؤاله ينزل منزلة سفرها لحاجته (قوله أما با إذنه لحاجتهما) أى الزوج والزوجة أوالأجنبي وقوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمد وقوله نعم يكني الخ معتمد أيضا .

عن الأذرعي (قوله بنحو

عودها الخ) أي في الثانية (قوله لزوال المسقط) أي مع كونهافى قبضته ليفارق نظيره (قوله وهو كذلك على الأصح)من جملة كلام الأذرعي فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال (قوله عند غيبته) أي وعدم الحاكم كاصرح به حج وهــذا هو قياس النظائر وظاهر أنه يأتى فىالنشوز الجلى أيضا وقياس النظائر أيضا أن الاشهاد لا يكون إلا عند تعـــذر الإعلام فليراجع (قوله وطريقها في عود الاستحقاق) أي طريقهاذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلى وهو طريقها أيضا مع إرسالها تعلمه بالنسبةللنشوز الخفيكا علم مامى" (قوله ولو التمست زوجة غائب) أي و إن لم یکن نشوز فہی مسئلة مستقلة (قولهو إلا فلافائدة للفرض) قد سبق عند قول المصنف و إن عرضت وجبت بعد بلوغ الخبر الخ أن الشارحجعلمثلذلك ما إذا نشزت ثم عادت للطاعة في غيبته ثم ذكر بعدما ذكره هنا من الفرض أنه إذا لم يكن له مال حاضر أن القاضي يقترض عليهأو بأذن لهافي الاقتراض فانظرهمعماهنا

وقضيته جريان ذلك في سائر ســور النشوز وظاهر كلام المـاوردي أنهـا لاتجب إلا زمن التمتع دون غيره ، نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل (ولو نشزت) كأن خرجت من بيته أو منعته من تمتع مباح (فغاب فأطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنها مادام غائبًا (في الأصح) لخروجها عن قبضته فلا بدّ من تجديد تسليموتسلم ولا يحصلان مع الغيبة و به فارق نشوزها بالردّة فانه يزول باعِسلامها مطلقا لزوال السقط وأخذ منـــه الأذرعي أنهــا لو نشزت في النزل ولم تخرج منــه كائن منعته نفسها وغاب عنهـا ثم عادت للطاعة عادت نفقتهــا من غير قاض وهو كذلك على الأصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي اه والأوجه أن مراده بعودها للطاعة إرسال إعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلي و إنما قلنا بذلك لأن عودها للطاعة من غير عامه بعيد كما هو ظاهر والأقرب كما هو قياس مامن في نظائره أن إشهادها عند غيبته كإعلامه ، ومقابل الأصح تجب لعودها إلى الطاعة فان الاستحقاق زال بخروجها عن الطاعة فاذا زال العارض عاد الاستحقاق (وطريقها) في عود الاستحقاق (أن يكتب الحاكم كاسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد أو أرسل من يتسلمها أو ترك ذلك لغير عذرها عاد الاســـتحقاق ، ولو التمست زوجة غائب من الحاكم أن يفرض لهـــا فرضا عليه اعتبر ثبوت النكاح و إقامتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وأنهالم تقبض منه نفقة مستقبلة فينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه غيره ، والأوجه حمل ذلك على ما إذا كان له مالحاضر بالبلد تريد الأخذ منه و إلا فلا فائدة للفرض إلا أن يقال يحتمل ظهور مال له تأخذ منه من غير احتياج لرفع له (ولو خرجت) لاعلى وجه النشوز (في غيبته) عن البلد بلا إذنه (لزيارة) لقريب لا أجنبي أو أجنبية فيما يظهر (ونحوها) كعيادة لمن ذكر (قوله وكذا الليل) هل ذلك جار في السفر بلا إذن وغيره أم مخصوص بغير السفر وعليه فيكون تمتعه بها في السفر لحظة كاف في بقية المدة حتى يوجد منها مسقط أم لا فيه نظر والأقرب الأوّل لأن عدم منعه لها من مصاحبته بعد التمتع رضا منــه بالسفر معه (قوله فانه يزول باسلامها) أي حيث أعامته به كما يأتى في قوله والأوجه أن مراده الخ وقوله مطلقا أي سواء جدّد تسليم وتســلم أم لا (قوله عادت نفقتها) أي حيث أعامته و ينبغي عدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيـــه (قوله النشوز الجلي) أي الظاهر (قوله أن إشهادها عند غيبته) زاد حج وعدم حاكم وهو ظاهر إن كان الإشهاد مظنة لبلوغ الخبر بحيث يبعد عدم وصول الخبر إليه بعـــد الإشهاد و إلا فوجوب النفقة مع عدم علمه بعودها فيه شيء خصوصا إذا أمكنها الإعلام ولم تعلمه (قوله فينئذ يفرض لها) أي ولوكان ما يفرضه من الدراهم (قوله و إلا فلا فائدة للفرض) أي حيث لم تقترض عليـــه ولا أذن لها في الاقتراض كما من (قوله إلا أن يقال) له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان أيضا اه حج (قوله يحتمل ظهور مال) وتقدم في كلامه أن القاضي يقترض عليه حيث لم يكن ثم مال أو يأذن لها في الاقتراض (قوله في غيبته عن البلد) و ينبغي أن مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثــل ذلك على ما مر" في قوله السابق أيضا وأخذ الرافعي وغيره الخ ومن ذلك مالو جرت عادته بائنه إذا خرج لايرجع إلا آخر النهار مثلا فلها الخروج للعيادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عوده وعامت منـــه الرضا بذلك (قوله لقريب لا أجنبي) أي حيث كان هناك ريبة أو لم يدل العرف على رضاه بذلك و إلا فلها الخروج كما شمله قوله فما من وأخذ الرافعي وغيره من كلام الخ.

وهل يكونالاقتراض من غير فرضولعل ماهنا فيما إذا كانالزوج معلوم المحلليوافق مامر" فليراجع (قوله عن البلد) متعلق بغيبته.

بشرط عدم ريبة في ذلك بوجه كما هو ظاهر (لم تسقط) مؤنها بذلك لأنه لا يعــ تن في العرف نشوزا وظاهر أن محل ذلك مالم يمنعها من الخروج قبل سفره أو يرسل لهما بالمنع (والأظهر أن لانفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحتمل الوطء و إن سلمت له لأن تعـــذر وطمُّها لمعنى قائم بهـــا فليست أهلا للتمتع والثاني لها النفقة لأنها حبست عندهوفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معذورة كالمريضة والرتقاء وفرق الأوّل بمــا من في التعليل (و) الأظهر (أنهـا تجب لـكبيرة) أي لمن يمكن وطؤها و إن لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لايمكن وطؤه إذا عرضت على وليه لأن المانع من جهته والثاني لا يجب لأنه لايستمتع بها بسبب هو معذور فيه فلا يلزمه غرم (وإحرامها بحج أو عمرة) أو مطلقا (بلا إذن نشوز إن لم يملك تحليلها) على قول في الفرض لأن المانع منها ومع كونه نشوزا لا يحرم عليها فعله لخطر أمر النسك و به فارق مايأتي في الصوم (و إن ملك) تحليلها بأن أحرمت ولو بفرض على الأصح (فلا) يكون إحرامها نشوزا فتستحق المؤن اكونهافي قبضته وهو قادر على تحليلها وتمتعهبها فاذا تركه فقد فوّت على نفسه ولا يشكل هذا بمايأتي في الصوم أنه يهاب إفساد العبادة لأنه يتكرر فلوأمرناه بالإفساد لتكررمنه وفي ذلكما يهيب منهذلك بخلاف الإحرام فانه نادر فلا تقوى مهابته (حتى تخرج فمسافرة لحاجتها) فان كان معها استحقها و إلا فلا، نعم من أفسد حجها بجماع وكان باردنه يلزمها الإحرام بقضائه فورا والخروج له ولو من غـير إذنه وحينتذ تلزمه مؤنتها بل والخروج معها ولا يرد مامن من منع خروجها بغير إذنه لأن إذنه السابق استتبع الاذن في هذا (أو) أحرمت (باذن) منه (فني الأصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته وفوات التمتع نشأ من إذنه فان خرجت فكما تقرر. والثاني لاتجب لفوات الاستمتاع وردّ بما تقرر واو أجرت عينها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لكن لامؤنة لها مدة ذلك (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجو به عليها و إن لم يرد تمتعه بها فما يظهر لأنه قد تطرأ له إرادته فيجدها صائمة فيتضرر (فان أبت) وصامت أو أتمت غير تحوعرفة وعاشوراء أو صلت غير راتبة (فناشزة في الأظهر) فتسقط مؤن جميع مدة صومها لامتناعها مما وجب عليها من التمكين ولا نظر إلى تمكنه من وطئها ولومع الصوم لأنه قد يهاب إفساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا أو فرضا موسعا وهوحاضر بغير إذنه أوعلم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا إن أضرتها أو ولدها الذي ترضعه وأخذالعراقي من هذا التعليل أنها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء من تبطيلها كحياطة بقيت نفقتها

من هذا التعليل أنها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء من تبطيلها كياطة بقيت نفقتها وقوله أو يرسل لها بالمنع) أي أو تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا كها من (قوله ولا مؤنة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل إطاقة الوطء وقد تقدم ذلك (قوله لم يتخير) أي الزوج (قوله لكن لامؤنة لها مدة ذلك) ينبغي أن محله مالم يتمتع بها أخذا بما من في الناشزة و إلا وجبت نفقتها مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم والليلة بالتمتع في لحظة منه (قوله أو أ تمت غير نحو عرفة) من النحو تاسوعاء لا الخيس والاثنين وأيام البيض كها يأتى في كلامه (قوله غير راتبة) أي ولو غيرمؤكدة (قوله أو فرضاموسعا) أي و إن كان لها غرض في التقديم كقصر

النهار وقولهمطلقا أيموسعا أومضيقا (قوله وأخذالعراق من هذا التعليل) أي قوله لأنه قديما بإفسادالخ

(قوله فلوأمرناه) يعنى لو جقزنا لهما الصوم وجعلنا الافساد عليه إذا أراد و إلافلاأمرهنا كما لايخنى (قسوله وصامت) أى أو أتمت الصوم .

و إن أمرها بتركه فامتنعت إذ لامانع من تمتعه أي وقت أراد بخلاف تعليم صفار لأنها تستحي عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطره منها فاذا لم تنتــه بنهيه كانت ناشزة أما عرفة وعاشــوراء فلها فعلهما بلا إذن منه كرواتب الصلاة ويلحق بهما تاسوعاء بخلاف نحو الاثنين والخيس وبه يخص الخبر الحسن «لاتصوم المرأة يوما سوى شهر رمضان وزوجها شاهد إلا با ذنه» ولونكحهــا صائمة تطوّعا لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد زفت إليه وجهان أصحهما عدمهوالأقرب أن المراهقة الحاضرة كالبالغ لو أرادت صوم رمضان لأنها مأمورة بصومه مضروبة على تركه والأوجه تقييك المنع بمن يمكنه الوطء فلا منع لمتلبس بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرما أو مريضا مدنفا لا يمكنه الوقاع أوممسوحا أو عنينا أوكانت قرناء أو رتقاء أو متحيرة كالغائب وأولى لأن الغائب قد يقدم نهارا فيطأ ولوكانا مسافرين سفرا مرخصا فيشهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة في وأول الوقت أولى لما في التأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل (والأصح أن قضاءه لايتضيق) لكون الافطار بعذر مع اتساع الزمن وقد تشمل عبارته قضاء الصلاة فيفصل فيه بين التضيق وغيره وهو الأوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل شروعها فيه و بعده من غير إذنه لأنه متراخ وحقه فورى بخلاف ماتضيق به للتعلمي بإفطاره أو لضيق زمنه بأن لم يبق من شعبان إلا مايسعه فلا يمنعها منه ونفقتها واجبة والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وله منعها من منذور صوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح و بإذنه لأنه موسع نع قياس مامر في الاعتكاف من أنها لو نذرت اعتكافا متتابعا بغير إذنه ودخلت فيه بإذنه ليس له منعها استثناؤه هنا وكذا يمنعها من منذور معين نذرته بعد النكاح بلا إذن منه بخلاف مالو نذرته قبل النكاح أو بعده بإذنه ومن صوم الكفارة إن لم تعص بسببه (و) الأصح (أنه لامنع من تعجيل مكتوبة أوّل وقت) لحيازة فضيلته وأخذ منه الزركشي وغيره جواز المنع إذا كان التأخير أفضل كنحو إبراد ، و بحث الأذرعي أن له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على أ كمل السنن والآداب،

(قوله كنحو إبراد) انظر هل يسن الإبراد فى حق المرأة مع أن صلاتها فى بيتها أفضل .

(قوله و إن أمها بتركه) أى مالم يكن أمره الترك لفرض آخر غير التمتع كريبة تحصل له ممن له الخياطة مثلا كتردده على باب بيته لطلب ما يتعلق به من الخياطة وتحوها (قوله فلها فعلهما) أى الخياطة مثلا كتردده على باب بيته لطلب ما يتعلق به من الخياطة وتحوها (قوله فلها فعلهما) أى بعد النكاح بلا إذن منه كايأتى (قوله وزوجهاشاهد) أى حاضر (قوله ولو نكحها) أى عقد عليها (قوله أصحهما عدمه) خلافا لحيج (قوله الحاضرة) أى المقيمة لا المسافرة على ما يأتى (قوله أو مريضا مدنفا) أى ثقيلا مرضه قال فى المختار وقد دنف المريض من باب طرب أى ثقل وأدنف مثله وأدنفه المرض يتعدى ويلزم فهو مدنف ومدنف اه أى بصيغة اسم المفعول واسم الفاعل (قوله فى أول الوقت) أى فلا يمنعها الصوم (قوله بين التضيق) أى بأن فات بلا عدر (قوله و بإذنه) أى أو بعد النكاح با ذنه لأنه الخ (قوله استئناؤه) أى فليس له تحليلها منده حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذا نذرتها بلا إذن منه وشرعت فيها باذنه (قوله وكذا يمنعها) أى دائما و يكون باقيا فى ذمتها إلى أن تموت فيقضى من تركتها أو يتيسر لها فعدله بنحو غيبته كإذنه لها بعد (قوله إن لم تعص بسبه) أى كائن حلفت على أمر ماض أنه لم يكن بنحو غيبته كإذنه لها بعد (قوله إن لم تعص بسبه) أى كائن حلفت على أمر ماض أنه لم يكن بيعها عالمة بوقوعه .

وفارق ما من فيالإحرام بطول مــدته . والثاني لهالمنع لاتساع وقتالمــكتو بة وحقه على الفور (و) لامن (سنن راتبة) ولو أول وقتها كما يؤخذ من تعليلهم لتأ كدها مع قلة زمنها ويمنعها من تطو يلها بأن زادت على أدنى الــكمال فما يظهر لأنهم راعوا فضيلة أوّل الوقت فلم تبعد رعاية هذا أيضا و يحتمل المنع من زيادة على أقل مجزى ومعلوم أنالعبرة في المسائل الختلف فيها بعقيدته لابعقيدتها (وتجب) بالإجماع (لرجعية) حرة أو أمة ولو حائلا (المؤن) المــار وجو بها للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته ، نعم لو قال طلقت بعد الولادة فلي الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدّق بيمينه هنا في بقاء العدّة وثبوت الرجعة ولا مؤن لها لأنها تنكر استحقاقها وأخذ منه أنها لاتجِب لها و إن راجعها وكذا لو ادّعت طلاقا بائنا فأنكره فلامؤن لهاكذا قاله الرافعي وجعله أصلا مقيسا عليه و يتجه أن محله كالذي قبله مالم تصدّقه (إلا مؤنة تنظف) لانتفاء موجبها من غرض التمتع (فاو ظنت) الرجعية (حاملا فأنفق) عليها (فبانت حائلا استرجع) منها (مادفع) لها (بعد عدّتها) لتبين أن لاشيء عليه بعدها وتصدّق في قدر أقرائها و إن خالفت عادتها وتحلف إن كذبها فان لمرتذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها أومختلفة فالأقل و إلا فثلاثة أشهر ولووقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدّة ثم علم لم يرجع بما أنفقه فنما يظهر كالمنكوحة فاسدا بجامع أنها فيهما محبوسة عنده و إن لم يستمتع بها كما اقتضاه إطلاقهم ومحل رجو عمن أنفق ظانا وجو به حيث لاحبس منه (والحائل البائن بخلع) أوفسخ أوانفساخ بمقارن أوعارض على الراجح (أو ثلاث لانفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعا للخبر المتفق عليه بذلك ولانتفاء ساطنته عليها و إنما وجبت لها السكني لأنها لتحصين المـاء الذي لايفترق بوجود الزوجية وانتفائها (و يجبان)كالخـادم والأدم (لحامل) بائن لآية _ و إن كنّ أولات حمـل _ فهو كالمستمتع برحمها لاشتغاله بمـائه ، نعيم البائن بفسخ أو انفساخ بمقارن للعقد كعيب أوغرور لانفقة لها مطلقاكما قالاه فى الخيار لأنه رفعًا للعقد من أصله والوجوب إنما هو (لها) لكن بسبب الحمــل لأنها تلزم المعسرو تتقدر وتسقط بالنشوز كامتناعها من السكني في لائق بها عينه لها وخروجها منه من غير عذر ولاتسقط بمضي الزمان ولابموته فيأثنائه على الراجح إذ يغتفر في الدوام ما لايغتفر في الابتـــداء والقول في تأخر الولادة قول مدعيه.

(قوله وفارق مامر) أي عدم المنعمن تعجيل المكتوبة (قوله ولا من سنن رائبة) أي ولا فرق في السنن بين المؤكدة وغيرها أخذا من إطلاقهم بل ينبغي أن مثلها صلاة العيدين وصلاة الضحى والخسوف والكسوف والاستسقاء وأن مثلها الأذكار المطاوبة عقب الصاوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوها عايستحب فعله عقب الصاوات (قوله و عنعها من تطويلها) وعليه فيفرق بين الراتبة والفرض حيث اغتفر فيه أكمل السنن والآداب بعظم شأن الفرض فروعي فيه زيادة الفضيلة (قوله فيما يظهر) معتمد (قوله وسلطنته) عطف سبب على مسبب (قوله أنها لا تجب لها) أي دائما مالم تصدقه (قوله فلا مؤن) قد تقدم له ما يصرح باستحقاقها النفقة فيما ذكر لحبسها عنده حبس الزوجات حيث قبلنا قوله بيمينه فلعل ماهنا مفروض فيما لولم يحبسها ولا تمتع بها (قوله ولو وقع عليه) عمومه يشمل مالوكان سبب الوقوع من جهتها كائن علق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلمه به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفقه في هدذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها (قوله والأدم) مثال لأن النفقة إذا أطلقت أريد بها المؤن (قوله أوانفساخ بمقارن) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن العقد .

(قــوله لاتجب لها وإن راجعها) هل و إن استمتع بها و یفرق بینه و بین مامر بأنه فما إذا كانا متفقين على الزوجية وهل عدم الوجوب لها وإن كانت محبوسة عندده والظاهر الوجوب حينئذ فليراجع (قوله أوانفساخ عقارن) يتأمل (قوله لأنه رفع للعقد من أصله) توقف فيه سم (قوله ولا بيوته) الظاهر أن الضمير للولد أي مات في بطنها .

(وفى قول للحمل) لتوقف الوجوب عليه (فعلى الأوّل لا تجب لحامل من شبهة أو نكاح فاسد) إذ لانفقة الها حالة الزوجية فبعدها أولى (قلت ولانفقية) ولا مؤنة (لمعتدّة وفاة) ومنها موت زوجها وهى في عدة طلاق رجمى (و إن كانت حاملا، والله أعلم) لصحة الخبر بذلك (ونفقة العددة) ومؤنتها كمؤنة زوجة فى جميع ما من فيها فهى (مقد رة كزمن النكاح) لأنها من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناء على أنها للحمل (ولا يجب دفعها) الها (قبل ظهور حمل) سواء أجعلناها لها أم له لعدم تحقق سبب الوجوب، نعم اعتراف رب العدة بوجوده كظهوره مؤاخذة له باقراره (فاذا ظهر) الحمل ولو بقول أر بع نسوة (وجب) دفعها لما مضى من وقت العاوق فتأخذه ولما بقي (يوما بيوم) لقوله تعالى في فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن و روقيل) إنما يجب دفع ذلك (حتى تضع) للشك فيه ورد بأن الأصح أن الحمل يعلم ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط) مؤن العدة (بحضى الزمان على المذهب) و إن قلنا إنها للحمل إذ هى المنتفعة بها ،وقيل إن قلنا إنها لم نسقط أو للحمل سقطت لأنها نفقة قريب .

(d_____b)

فى حكم الإعسار بمؤن الزوجة

إذا (أعسر) الزوج (بها) أى النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تمنعه تمتعا مباحا (صارت) كسائر المؤن ماسوى المسكن لما مر أنه إمتاع (دينا عليه) و إن لم يفرضها حاكم لأنها فى مقابلة التمكين (و إلا) بأن لم تصبرا بتداء أوانتهاء بأن صبرت ثم عنّ لها الفسخ كما سيعلم من كلامه ،

(قوله وفى قول للحمل) وعلى هذا لاتسقط بمضى الزمان أيضا كا ذكره الشارح فى فصل نفقة القريب بقوله وكذا نفقة الحل و إن جعلت له لانسقط بمضى الزمان لأن الحامل الخ بعد قول المصنف وتسقط بوفاتها و بقوله الآتى هنا و إن قلنا إنها للحمل الخ (قوله فعلى الأوّل) أى وأما على الثانى فتجب بوجوب نفقة فرعه عليه (قوله و إن كانت حاملا) أى و إن كان للحمل حدلأن النفقة لها لاله وهى قد بانت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها (قوله لصحة الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم «ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة » رواه الدارقطنى باسناد صحيح اه شرح منهج (قوله كطهوره مؤاخذة) أى ومع ذلك إذا تبين عدمه استرد لأنه أدى على ظن تبين خطؤه و بق مالو ادعت سقوط الحل هل تصدق هى أو الزوج فيه نظر ، و ينبغى أن يقال إن أقامت بينة على ذلك عمل بها و إلا صدق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب (قوله فتأخذه) أى دفعة .

(فصل)

في حكم الإعسار بمؤن الزوجة

(قوله بمؤن الزوجة) أراد بها مايشمل المهر وكتب أيضا حفظه الله قوله بمؤن الزوجة أى ومايتبع ذلك كالخروج لتحصيل النفقة مدّة الامهال (قوله ماسوى المسكن) أى والخادم أيضا .

[فصل]
فی حکم الإعسار بمؤن
الزوجیــــة
(قوله ما سوی السکن)
أی والخادم کمامر .

(قوله وذ كر الأذرعي عثاالخ) عبارة التحفة قال الأذرعي بحثا إلا من تخدم انحو مرض فانها في ذلك كالقريب اه والظاهر أن قوله تخدم بفتح أوّله (قوله أى ولم يعلم غيبة ماله) أي ولم يكن ماله معه أخذا مما يأتى (قوله ولافسخ بغيبة منجهل حاله)أى واحتمل أنماله معه أخذا بمايأتي (قول المين ولوحضر وغاب ماله) أي أوغاب ولم يكن ماله معه أخذا مما من وفرق البغوى بين غيبته موسرا وغيبة ماله بائنه إذا غاب ماله فالعجز من جهته و إذا غاب هـو موسرا فقــدرته حاصلة والتعذر من جهتها (قوله لم تفسيخ) و يحتمل خلافه عبارة التحفة لم لم تفسخ وهومحتمل لندرة ذلك انتهت وهي الصواب كالانخفي (قوله ولاسيدا) كان الأولى عدم ذكره هنا كما في التحقية لأنه سيأتى في بحث الأذرعي أو أنه كان يذكر معــه الولد الذي يلزمه الاعفاف

(فلها الفسخ) بالطريق الآتي (على الأظهر) لخبر الدار قطني والبيهق في الرجل لا بجد شيئًا ينفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب إنه من السنة وهو أولى من الفسخ بنحو العنة ولافسخ لهـا بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادم ، نعم تثبت في ذمته وذكر الأذرعي بحثا من تخدم لنحو مرض فانها في ذلك كالقريب. والثاني الأفسخ الها لعموم _ و إن كان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة _ وقياسا على الإعسار بالصداق بعد الدخول (والأصح أن لافسخ بمنع موسر) أو متوسط كما يفهمه قوله الآتي و إنما إلى آخره (حضر أو غاب) لانتفاء الإعسار الثبت للفسخ وهي مته كنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بأن يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم إلى بلده . والثاني نعم لحصول الضرر بالإعسار وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته و إن طالت وانقطع خبره فقد صرّح فى الأم بأنه لا فسخ مادام موسرا و إن انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله أى ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين أخذا مما يأتى والمذهب نقل كما قاله الأذرعي وأفتى به الوالد رحمـــه الله تعالى و إن اختار كثيرون الفسخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه ولا فسخ بغيبة من جهل حاله يسارا و إعسارا بل لوشهدت بينة بأنهغاب معسرا لم تفسخ مالم تشهد باعساره الآن و إن علم استنادها الاستصحاب (ولو حضر وغاب ماله) ولم ينفق عايها بنحو استدانة (فان كان) ماله (بسافة القصر) فأ كثر من محله (فلها النسخ) ولاتكاف الامهال الضرر والفرق بينه و بين المعسر الآتي أن هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر ومن ثم بحث الأذرعي أنه لوقال أحضره وأمكنه في مدة الامهال الآتية أمهل (و إلا) بأن كان على دونها (فلا) فسخ لأنه فيحكم الحاضر (و يؤمر بالإحضار) عاجلاوقضية كلامهم أنه لوتعذر إحضاره هنا للخوف لم تفسخ و يحتمل خلافه لندرة ذلك (ولوتبرع رجل) ليس أصلا ولاسيدا للزوج (بها) عنه وسلمها الها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لمافيه من المنة ومن ثم لوسلمها ،

(قوله فلها الفسخ) و بحث مر الفسخ بالعجز عما لابد منه من الفرش بأن يترتب على عدمه الجاوس والنوم على البلاط والرخام الضرون ومن الأوافي كالذي يتوقف عليه نحو الشرب اه سم على حج (قوله إنه من السنة) أي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا أن ذلك مندوب كا هو ظاهر جلى (قوله نع تثبت) أي نفقة الخادم ومحله حيث كان ثم خادم وصبر بها أو اقترضت له أما لو مضت مدة من غير استخدام فلاشيء لهما لما مرأن الخادم إمتاع (قوله فانها في ذلك كالقريب) قضيته أنها تسقط بمضى الزمن مطلقا مالم يفرضها القاضي و يأذن الها في اقتراضها وتقترضها وأن نفقة خادمة من تخدم في بيت أبيها لاتسقط مطلقا وقياس مام في قوله إنها إمتاع أن نفقة الخادمة مطلقا إن قدرت واقترضتها وجبت عليهو إلا فلا (قوله في مرحلتين) أي عن البلدة التي هو مقيم بها (قوله مالم تشهدباعساره الآن) أي فابها النسخ (قوله و إن علم استنادها) أي من شهدت الآن يعني أن القاضي يقبل البينة باعساره و إن علم أنها إنما شهدت معتمدة على الاستصحاب و يوجه بأن الأصل عدم حصول شيء له وكما يقبلها القاضي مع ذلك للبينة الإقدام على الشهادة اعمادا على الظن المستند للاستصحاب (قوله فلها الفسخ) أي حالا (قوله ومن ثم بحث على الشهادة اعمادا على الظن المستند للاستصحاب (قوله فلها الفسخ) أي حالا (قوله ومن ثم بحث على الخوف لأنه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض أونحوه (قوله لندرة) على لقوله لم يفسخ وقوله أمهل أي وجو با (قوله عاجلا) أي فان أبي فسخت (قوله لم تفسخ) على الغندرة) علم لقد له لم يفسخ وقوله ذلك أي التعذر .

المتبرع له وهو سلمها لها لزمها القبول لانتفاء المنة ، أما لو كان المتبرع أبا الزوج أو جدًّا له وهو في ولايته لزمها القبول لدخولها في ملك الزوج تقديرا ، و بحث الأذرعي أن مثله ولد الزوج وسيده قال : ولا شك فيه إذا أعسر الأب وتبرع ولده الذي يلزمه إعفافه أو لايلزمه ذلك أيضا في الأوجه وفما بحثه في الولد الذي لايلزمه الإعفاف نظر ظاهر . قيل : وكذا في السميد لانتفاء علمهم التي نظروا إليها من ملك الزوج فالأولى أن يوجه ماقاله في السيد بائن علقته بقنه أتم من علقة الوالد بولده (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق ومثل الكسب غيره إذا أراد تحمل الشقة بمباشرته ثلاثة ثم يكتسب مايني بها فلا فسخ لعدم مشقة الاستدانة حينئذ فصار كالموسر، ومثله نحو نساج ينسج في الأسبوع ثو با أجرته تني بنفقة الأسبوع ومن تجمع له أجرة الأسبوع في يوم منه وهي تني بنفقة جميعه ، وليس المراد أنا نصبرها أسـبوعا بلا نفقة ، و إنمـا المراد أنه في حكم واجد نفقتها و ينفق مما استدانه لإمكان الوفاء ، و يعلم من ذلك أنا مع كوننا عكنها من مطالبت و وأمره بالاستدانة والإنفاق لانفسخ عليه لو امتنع لما تقرر أنه في حكم الموسر المتنع، ويؤيده قولهم امتناع القادر على الكسب عنه كامتناع الموسرفلا فسخ به ولا أثر لعجزه إن رجي برؤه قبل مضي ثلاثة أيام وخرج بالحلال الحرام فلا لقدرته عليه فلها الفسخ ، وقول الماوردي والرو ياني الكسب بنحو بيع خمر كالعدم و بنحو صنعة آلة لهو محرّمة له أجرة المثل فلا فسيخ لزوجته وكذا مايعطاه منجم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالهبة مردود إذ الوجه أنه لا أجرة لصانع محرتم لإطباقهم على أنه لاأجرة لآنية نقد ونحوها ،

(قوله المتبرع له) أي لأجله وهو الزوج (قوله أن مثله) أي مثل أبي الزوج (قوله نظر ظاهر) أى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كما لو تبرع عن الزوج أصله الذي ليس هو في ولايته لأنه لايتمكن من إدخال المال في ملكه (قوله ومثل الكسب) أي اللاثق وقوله غيره ومنه السؤال للغير حيث كان لائقا به (قوله ومن تجمع له أجرة الأسبوع) يؤخذ منه أن الأسبوع هو الغاية في الإمهال، فمن له غلات تستحق آخر كل شهر لاتمهل إلى حصولها حيث كانت اللَّـة تزيد على أسبوع و إن زادت على النفقة أضعافا لأنه مقصر بترك الاقتراض كما لو غاب مأله بلكان القياس أنها لاتمهل إلى مازاد على ثلاثة أيام التي هي مدّة إمهال الشرع لكن مقتضي قوله ويعلم من ذلك أن مع كوننا عكنها من مطالبتــه الخ خلافه لأنا حيث ألحقناه بالموسر امتنع عليها الفسخ و إن الموسر يمكن استخلاص نفقتها منه بالحبس ونحوه وهذا قد يتعذر عايها الوصول إلى حقها فتتضرر فهو بمن غاب ماله أشبه ، وقد تقدّم فيه أنه إذا لم يستدن كان لها الفسخ لتضررها بالصبر فليتأمل (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض (قوله فلا فسنح به) أي وعليه فيجبره الحاكم على الاكتساب فان لم يفد الإجبار فيه فينبغي أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها بالصبر (قوله ولا أثر لعجزه) أى بمرض (قوله وخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يذكر مايخرج باللائق وفى حج بعد قوله السابق اللائق ، وكذا غيره إذا أراد تحمل الشقة بمباشرته فما يظهر اه وقد يوافقه قول الشارح ومثل الكسب غيره بأن يراد بالكسب في كلامه الكسب السابق وهو الحلال اللائق الكنه لما أخرج بالحلال الحرام دل على أن مراده غير الكسب اللائق .

(قـوله وتبرع ولده) في التعبير بالتبرع هنا تسميح بل لاوجه ليحثه لأن نص الذهب كما من أن عليه كفاية أصله وزوجته (قوله فالأولى) من عام القيل ليناسب التعبير بقيل والقائل هو الشهاب حج وعبارته بدل فالأولى الخ إلا أن يوجه الخ (قوله ومثل الكس غيره) عبارة التحفة عقب قوله اللائق نصها وكذا غيره انتهت أي غير اللائق والشارح تصرف في عبارته عا لايصح ولو أبدل لفظ الكسب باللائق اصح.

وما يعطاه نحو المنجم إنما يعطاه أجرة لاهبة فلا وجه لكلامهما (و إنما تفسخ بعجزه عن نفقة معسر) إذ الضرر إنما يتحقق حينئذ ، ولايشكل عليه قولهم لو حلف لايتغدى أولايتعشى حنث بأكله زيادة على نصف عادته لأن المدار ثم على العرف وهو يصـــدق عليه حينئذ أنه تغدّى أو تعشى وههنا على ماتقوم به البنية وهي لاتقوم بدون مدّ ولولم يجد إلانصف ددّ غداء ونصفه عشاء فلا فسخ (والإعسار بالكسوة) أو ببعضها الضرورى كقميص وخمار وجبة شتاء ، بخلاف نحو سراويل ومخدّة وفرش وأوان (كهو بالنفقة) بجامع أن البدن لايبقي بدونهما (وكذا) الإعسار (بالأدم والمسكن) كهو بالنفقة (في الأصح) لتعذر الصبر على دوام فقدها (قلت : الأصح المنع في الأدم، والله أعلم) لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه ، بخلاف نحو المسكن و إمكانه بنحو مسجد كامٍ مكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي إعساره بالمهر) الواجب (أقوال: أظهرها تفسيخ) إن لم تقبض منه شيئًا (قبل وطء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوّض بحاله وخيارها حينتُذ عقب الرفع إلى الحاكم والإمهال الآتي فورى فيسقط بتأخيره من غير عذر كجهل كما هو ظاهر (لابعده) لتلف المعوض به وصير ورة العوض دينا في الدمة ، نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرد باوغها فلها الفسخ حينتذ ولو بعد الوطء لأن وجوده هنا كعدمه ، أما إذا قيضت بعضه فلا فسيخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الأسنوي والزركشي وغيرها وفارق جواز الفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بإمكان التشريك فيه دون البضع ،

(قوله وما يعطاه نحو المنجم) ومن نحو المنجم ما يعطاه الطبيب الذي لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب و يأخذ منها مايصفه للريض فان مايأخذه لا يستحقه و يحرم عليه التصرف فيه لأن مايعطاه أجرة على ظنّ المعرفة وهو عار منها ، و يحرم عليه أيضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك اه فتاوى حج الحديثية بالمعني (قوله حنث بأكله) يقينا اهحج (قوله زيادة على نصف عادته) ولو اختلفت عادته في الأكل زمانا أو مكانا اعتبر في كل زمان أو مكان ماهو عادته فيه (قوله ولو لم يجد إلا نصف مدّ غداء) أي نصف مدّ يدفعه وقت الغداء وكذا يقال فيا بعده (قوله ومخدّة وفرش) أي لاتتضرر بتركها أو أن يمكنها الأكل والشرب بدونها فلا ينافي ماقدمناه عن سم نقلا عن مر (قوله كإمكان تحصيل القوت بالسؤال) أي بدونها فلا يعتبر كا تفهمه هذه العبارة فلها الفسخ ، وقد يتوقف فيا إذا قدر على الكسب بالسؤال فانه لامنة عليها فيا يصرفه عليها عما يتحصل له بالسؤال وهو يماك ماقبضه به فليس كالذي يأخذه المنجم والحترف بالة لهو ، و يحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكني بنحو السجد كالبت المعتبد الخطيب أوالإمام في المسجد وليس داخلا في وقفيته لأنه لامنة عليها في السكني بذلك ولاحرمة المعتبد في تشيبهه بالقدرة على السؤال ، وهدا الاحتمال أقرب من الأوّل ، ومع ذلك لا يكاف حيئذ فيتجه تشيبهه بالقدرة على السؤال ، وهدا الاحتمال أقرب من الأوّل ، ومع ذلك لا يكاف السؤال بل إن سأل وأحضر لها ما متنفقه امتنع عليها الفسخ و إلا فلا (قوله عقب الرفع إلى الحاكم)

أى أما الرفع نفسه فليس فوريا فلو أخرت مدّة ثم أرادته مكنت كما يأتى فى قوله لاقبلها أى المطالبة لأنها تؤخرها لتوقع يسار والفرق أنه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتأخيرها رضا بالإعسار وقبل الرفع

لم تستحق الفسخ الآن لعدم الرفع المقتضى لإذن القاضي لاستحقاقها للفسخ.

(قوله مع سهولة قيام البدن) أى و إن كان التناول بلا أدم صعبا فى نفسه حيث قام البدن بدونه فلا ينافى مام أن القولة و إن توقف فيه سم (قوله لواجب) أى الواجب دفعه بأن كان حالا .

لكن قال البارزي كالجوري بجواز الفسخ لها هنا أيضا . قال الأذرعي وهو الوجه وأفق به الوالد رحمه الله تعالى . والثانى يثبت الفسخ في الحالين . والثالث لا فيهما (ولا فسخ) باعسار بمهر أو نحو نفقة (حتى) ترفع الأمر للقاضي أو الحكم بشرطه و (يثبت) باقراره أو ببينة (عند قاض) أو محكم (إعساره فيفسخه) بنفسه أو نائبه (أو يأذن لها فيه) لأنه مجتهد فيه كالعنة فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا ، وعدّتها تحسب من وقت الفسخ فان لم تجد قاضيا ولا محكما بمحلها أو عجزت عن الرفع إليه كائن قال لها لاأفسخ حتى تعطيني مالاكما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا لبناء الفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا ، وقد جزم بذلك جمع (ثم) بعد تحقق الإعسار (في قول ينجز النسخ) لتحقق سببه (والأظهر إمهاله ثلاثة أيام) و إن لم يطلب ذلك لأنها مدّة قريبـة تتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره . وقيــل يمهل يوما واحدا (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته بلامهلة لتحقق الإعسار (إلا أن يسلم نفقته) أي الرابع فلا تفسخ بما مضي اصــير ورته دينا وليس لها أخذ نفقة يوم قدر على نفقته عن يوم قبله عجز فيه عنها فان تراضيا على ذلك فاحتمالان أرجحهما نعم عندتمام الثلاث بالتلفيق ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدّة ولم تستأنفها ، وظاهر قولهــم بنفقة الخامس أنه لو أعسر بنفقة السادس اســــــأ نفتها وهو محتمل ، و يحتمل أنه إن تخللت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا ، والأصح أن لها الفسخ حينئذ (ولو مضي يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لأنها تتضرر بالاستثناف فتصبر يوما آخرثم تفسخ فما يليه إلى عظم ضررها (ولها) و إن كانت غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب و إن أمكنها ذلك ببيتها أو ســؤال وليس له منعها لأن حبسه لها إنما هو في مقابلة إنفاقه عليها ، والأوجه تقييد ذلك بعدم الريبة و إلا منعها من الخروج أو خرج معها (وعليها الرجوع) في الروضة وقال الروياني ليس لها ذلك وحمل الأذرعي وغيره الأوّل على النهار أي وقت التحصيل. والثاني على الليــل ، و به صرّح في الحاوي وتبعه ابن الرفعة ، والأوجه عدم ســقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعته ذلك في غيرمدة التحصيل سقطت زمن المنع ولو حضر من فسخ نكاحه عليه وادّعي أن له مالا بالبلد خفي على بينة الإعسار لم يكفه حتى تشهد له

(قوله إمهاله ثلاثة أيام) يجرى هذا في الغائب كا نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله لجواز العجر الأول) عبارة التحفة لزوال ولعل عبارة الشارح عرفة عنهامن الكتبة .

(قوله لكن قال البارزي كالجوري) قال مر والضابط كل ماجاز لها الحبس لأجله فسخت بالإعسار به اه و يؤخذ منه أنها لاتفسخ بالمؤجل إذا حل اه سم على منهج (قوله أو الحكم بشرطه) أى بأن يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلد أو ليس فى البلد قاضى ضرورة (قوله قبل ذلك) أى قبل إذن القاضى (قوله حتى تعطينى مالا) ظاهره و إن قل ، وقياس مامل فى النكاح من أن شرط جواز العدول عن القاضى للحكم غير المجتهد حيث طلب القاضى مالا أن يكون له وقع جريان مثله هنا (قوله وقد جزم بذلك جمع) معتمد (قوله ولم يستأنفها) أى فتفسخ حالا (قوله وجب الاستئناف) معتمد (قوله و إلا منعها من الحروج) أى فان أرادته صحبت معها من يدفع الريبة عنها وعليها أجرته أى من صحبته إن لم يخرح إلابها (قوله أو خرج معها) أى ولا أجرة له عليها (قوله و حمل الأذرعى الح) معتمد (قوله سقطت زمن المنع) أى فتسقط نفقة اليوم والليلة بمنعها له وتوله وحمل الأذرعى الح) معتمد (قوله سقطت زمن المنع كاحظة .

بذلك بينة وأنها تعامه وتقدر عليه فينشذ يبطل الفسخ كما قاله الغزالى ، وقوله وأنها تعامه وتقدر عليه في كونه شرطا نظر ظاهر أخذا بما من في قوله والأصح أنه لافسخ بمنع موسر حضر أو غاب ولا اعتبار بعرض أو عقار لايتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامهما (ولو رضيت بإعساره) بالنفقة أبدا (أو نكحته عالمة باعساره) بذلك وم و رضاها أبدا (أو نكحته عالمة باعساره) بذلك وعد ، نعم تسقط به المطالبة بنفقة يومه و يمهل بعده ثلاثة أيام لأنه يبطل ما مضى من المهلة ولو رضيت باعساره بالمهر) أو نكحته عالمة به (فلا) تفسخ بعده لانتفاء تجدد الضرر ، وكرضاها به إمسا كها عن المحاكمة بعده مطالبتها بالمهر لا قبلها لأنها تؤخرها لتوقع يسار (ولا فسخ لولى") امرأة حق (صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الخيار منوط بالشهوة فلا يفوض له ير مستحقه فنفقتهما في مالهما إن كان و إلا فعلى من تلزمه مؤتبهما قبل النكاح و إن كانت دينا على الزوج ، والسفيهة البالغة كالرشيدة هنا (ولو أعسر زوج أمة) لم يلزم سيدها إعفافه (بالنفقة) أو نحوها بما من ماله لم تجسبر على ماقاله بعض الشراح لكن نص" في الأم على المبعضة لابد في الفسخ فيها من موافقتها هي ومالك البعض لها قاله الأذرعي أي بأن يفسخا معا ألبعضة لابد في الفسخ فيها من موافقتها هي ومالك البعض لها قاله الأذرعي أي بأن يفسخا معا أو يوكل أحدها الآخر ، و يظهر أنه

(توله فينئذ) أى حين إذ تُخلل أقل في اصله اعتاد الأول.

(قوله وأنها تعلمه) أي الزوجة (قوله أو عقار لايتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر (قوله بنفقة يومه) أي يوم الرضا (قـوله ولو رضيت بإعساره بالمهر) ومعاوم أن الـكلام في الرشيدة فلا أثر لرضا غيرها به . لا يقال يشــترط لصحة النكاح يسار الزوج بحال الصداق. لأنا نقول ذاك فيمن زوّجت بالإجبار خاصة . أما من زوّجت با ذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيهة على أنه قد تزوّج بالإجبار لموسروقت العقد ثم يتلف مابيده قبل القبض (قوله و إلا فعلى من تلزمه مؤنتهما) سكت عن البالغة ، وقضية إطلاق شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليلجئها إلى الفسخ، وعليه فيمكن الفرق بينه و بين الأمة حيث كان لسيدها إلجاؤها إلى ذلك بقوله لها اصبرى أو جوعي بأن نفقة الحرّة سبيها القرابة ، ولا يمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الأمة فانه قادر على إزالة وجوبها عنه بائن يبيعها أو يؤجرها فكان وجو بها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب و إن كانت نفقة القريب تسقط بمضيّ الزمن ثم رأيت قوله الآتي بعــد قول المصنف ولا يجب لمالك كفايته الخ ، فلو تزوّجت سقطت نفقتها بالعقد و إن أعسر زوجها إلى فسخها ، وهو يقتضي أنها حيث تمكنت من الفسخ ولم تفسخ لايلزم من كان عليه مؤنتها قبل ذلك (قوله قبل النكاح) ومنه بيت المال ثم مياسير المسامين حيث لم يوجد منفق (قوله كالرشيدة هنا) قضيته أنها إذا رضيت بإعساره بالمهر امتنع الفسخ وهو مناف لما قدمناه من أنه لاأثر لرضا غير الرشيدة فليراجع إلا أن يقال إن معنى قوله هنا كالرشيدة في أن لها الفسخ ولا تكلف الصبر إلى الرشد وهو لا ينافي أن رضاها باعساره لا أثر له فيلني وتمكن من الفسخ حالا ، وكتب أيضا لطف الله به قوله كالرّشيدة أي فلها الفسخ (قوله لم يلزم سيدها إعفافه) أى بأن لم يكن فرعا للزوج (قوله لكن نص فيالخ) معتمد (قوله لابد في الفسخ فيها) أي في صورة المهر . مفرع على كلام ابن الصلاح المار". أما إذا قلنا بأنها تفسخ ببعض المهر اتجه استقلالها به (فان رضيت فلا فسخ للسيد في الأصحح) لأنه إنما يتلقى النفقة عنها لأنها لا تملك. والثاني له الفسخ لأن اللك فيها له وضرر فواتها عائد إليه ، ورد بما من (وله أن يلجئها) أي المكلفة إذ لاينفذ من غيرها (إليه) أي الفسخ (بأن لا ينفق عليها) ولا يمونها (ويقول) لها (افسخي أو جوعي) دفعا للضرر ، والأوجه في المكاتبة أنها كالقنة فيما ذكر إلا في إلجاء سيدها لها ، ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أجر على تخليتها للكسب لتنفق منه أو على إيجارها ، ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا بيعها من نفسها ، فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القمولي : ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لهما كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجه أي زيد بالتزويج أو لي للصلحة وعدم الضرر .

(فصل)

في مؤن الأقارب

(يلزمه) أى الفرع الحر" أو المبعض ذكرا كان أو أنثى (نفقة) أى مؤنة حتى نحو دواء وأجرة طبيب (الواله) المعصوم الحر" وقنه المحتاج له وزوجته إن وجب إعفافه أو المبعض بالنسبة لبعضه

(قوله مفرع على كلام ابن الصلاح) أى فيا لو قبضت الحرّة بعض الصداق (قوله أما إذا قلنا الخ) معتمد، وقوله بأنها أى المبعضة تفسخ الخ (قوله اتجهه استقلالها) أى المبعضة وكذا لسيدها الاستقلال به ، ثم رأيت شيخنا الزيادى صرح به (قوله أنها كالقنة) أى في عدم فسخ السيد (قوله إلا في إلجاء سيدها) لا حاجمة إليه لأن السيد لاتازمه نفقة مكاتبته إلا أن يصوّر ذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه (قوله أجبر على تخليتها للكسب) لو فضل من كسبها على مؤنتها شيء فينبغي أن يمتنع عليها التصرف فيه لأنه بماوك للسيد اه سم على منهج في مؤنة المماوك الآتي (قوله من بيت المال) أى فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فينبغي أن يجبر على تزويجها للضرورة لكن مقتضي إطلاق قوله أو تزويجها خلافه (قوله بالتزويج) ولعل المراد أن الحاكم يزوّجها لأن الفرض غيبة سيدها اه سم على حج (قوله وعمدم الفرر) ولعلهم لم يقولوا هنا ، ثم إن لم يكن بيت مال فعلى مياسير المسامين كا ذكروه في التنّ ، وعليه فاو لم يوجد الرّقيق لإمكان الاستغناء عن مياسير المسامين هنا بالتزويج ولا كذلك القنّ ، وعليه فاو لم يوجد من يتر قرج بها فينبغي أن تكون النفقة على مياسير المسامين .

(فصلل) في مؤن الأقارب

(قوله إن وجب إعفافه) أى بان احتاج إليه .

(قوله فالرجوع إلى وجه أبى زيد بالتزويج) وانظر من يزوجها والصورة أن السيد غائب ، والذى فى الدميرى أنوجه أبى زيد إعاهو فى الحاضر العاجز عن النفقة فليراجع .

[فصل] في مؤن الأقارب

(قوله أى فىعدم المضارة) هوخبرومعني (قولهوقوله) هو بالجر (قولهلانحوم تد وحربی) انظر مامراده بالنحو وقدتردد الشهاب حج في الزاني المحصن ، واستوجه وجوب إنفاقه وفرق بأنه غير قادر على زوال مانعه ويؤخذ من فرقه أن تارك الصلاة كالحربى والمرتد فلعلهماد الشارح بالنحو فليراجع (قولهو إن اعتادها)عبارة التحفة وإن احتاجها وهو كذلك في نسيخة من الشارح (قوله وكيفية بيع العقارالخ) عبارة التحفة وكيفية سع العقارلها كما صححه المصنف في نظيره من نفقة العبد وصوّبه الأذرعي الخ.

الحرّ لا المكاتب (و إن عــلا) ولو أنثى غير وارثة إجماعاً ، ولقوله تعالى ــ وصاحبهما في الدنيا معروفا _ وللخبر الصحييح « إنّ أطيب ماأ كل الرجل من كسبه وولده من كسبه » (و) يلزم الأصل الحرّ أو المبعض ذكرا أو أنثى مؤنة (الوله) المعصوم الحرّ أو المبعض كذلك (وإن سفل) ولو أنفى كذلك لقوله تعالى _ وعلى المولود له _ الآية ، ومعنى _ وعلى الوارث مثل ذلك _ الذي أخذ منه أبو حنيفة رضي الله عنه وجوب نفقة الحارم أي في عدم المضارّة كما قيده ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو أعلم بالقرآن من غيره ، وقوله _ فان أرضعن الحم فا توهنّ أجورهنّ _ فاذا لزمه أجرة الرضاع فكفايته ألزم ، ومن ثم أجمعوا على ذلك فى طفــل لا مال له وألحق به بالغ عاجز كذلك لخسبر هند « خسذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » (و إن اختلف دينهما) بشرط عصمة المنفق عليه كما من لا نحو مرتد وحر بي كما جرى عليه جمع إذ لاحرمة لهما لأنه مأمور بقتلهما وذلك لعموم الأدلة وكالعتق وردّ الشهادة بخلاف الإرث فانه مبنيّ على المناصرة وهي مفقودة حينئذ و إنما تجب (بشرط يسار المنفق) لأنها مواساة ونفقة الزوج معاوضة ويقبل قوله بمينه في إعساره كما من في الفاس حيث لم يكذبه ظاهر حاله و إلا طولب ببينــة تشهد له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) من زوجتــه وخادمها وأمَّ ولده كما ألحقهما بها الأذرعي بحثا وعن سائر مؤنهم ، وخص " القوت لأنه أهم " لاعن دينه كما صرح به الأصحاب في باب الفلس وذلك لخبر مسلم « ابدأ بنفسك فتصدّق عليها ، فان فضل شيء فلا هلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرأبتك » و بعمومه يتقوى مام عن أبي حنيفة إلا أن يجاب بائه يستنبط من النص معنى يخصصه (في يومه) وليلته التي تليه غداء وعشاء ولو لم يكفه الفاضل لم يجب غيره (ويباع فيها مايباع في الدين) من عقار وغيره كمسكن وخادم ومركوب وإن احتاجهما لتقدمها على وفائه فيباع فيها مايباع فيه بالأولى فسقط ماقيـل كيف يباع مسكنه لا كتراء مسكن لأصله ويبقي هو بلا مسكن مع خبر « ابدأ بنفسك » على أن الخبر إنما يأتي فما إذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه إلا ما يكني أجرة مسكنه أو مسكن والده ، وحينئذ المقدم مسكنه فذكر الخبر تأكيدا للإِشكال وهم ، وكيفية بيع العقار لها كما سيأتى في نفقة العبد وصححه المصنف وصق به الأذرعي وألحق غمير العقار به في ذلك مما يشق بيعه شيئا فشيئا أنه يستدان لها إلى اجتماع ما يسهل بيعه فيباع ، فان تعذر بيع الجزء ولم يوجد من يشترى إلا الكل بيع الكل . أماما لايباع فيه مما من في بات الفلس فلا يباع فيها بل يترك له ولممونه (ويلزم كسو با كسبها) أي المؤن ولولحليلة الأصل كالأدم والسكني والإخدام حيث وجب (في الأصح) إن حلَّ ولاق به وإن لم تجربه عادته لأن القدرةُ بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره و إنما لم يلزمه لوفاء دين لم يعص به لأنه على التراخي وهذه فورية،

(قوله وولده من كسبه) أى الأب ، وهو من تمة الحديث (قوله أو المبعض كذلك) أى بالنسبة لبعضه الحر" (قوله ولو أنثى كذلك) أى غير وارثة (قوله لا نحو مرتد وحربي") ومثلهما على الراجح نحو الزانى المحصن لكن قال حج فيه أن الأقرب الإنفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافهما ومقتضى ماعلل به أن مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام (قوله وذلك) أى اختلاف دينهما (قوله تشهدله به) أى الإعسار (قوله فلا هلك) أى لزوجتك (قوله معنى يخصه) أى كأن يقال إعاوجبت على الأقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالأصل والفرع (قوله و إعالم يلزمه) أى الكسب

ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ، ومن ثم لو صارت دينا بفرض قاض لم يلزمه الاكتساب لها ، ولا يجب عليه سؤال زكاة ولاقبول هبة ، فإن فعل وفضل منه شي عما من أنفق عليه منه . والثانى لا كها لا يلزمه الكسب لوفاء دينه ورد بما مر ، ومحدل وجوب ذلك في حليلة الأصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكاف فوقها وإن قدر كها اقتضاه كلام الإمام والغزالي و إن اقتضى كلام الماوردى خلافه (ولا يجب) المؤن (لمالك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغنائه فإن قدر على كسب خلافه ولم يكتسب كافه إن كان حلالا لائقا به و إلا فلا ، ولو قدرت الأم أو البنت على النكاح لم تسقط مؤنتها كها جزم به ابن الرفعة ، وفارق القدرة على الكسب بأن حبس النكاح لا أمد له بخلاف سائر أنواع الاكتساب ، فاو تزوجت سقطت نفقتها بالعقد و إن أعسر زوجها إلى فسخها الثلا يجمع نفقتين كذا قيل ، وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج إنما تجب بالتمكين كها من فكان القياس اعتباره إلا أن يقال إنها بقدرتها عليه مفوّتة لحقها وعليه فمحله في مكافة فغيرها لا بدّ من التمكين و إلا لم تسقط عن الأب فيا يظهر (وتجب لفقير غير مكتسب إن كان زمنا) أو أعمى أو محريفا (أو صغيرا أو مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه . ومن ثم لو أطاق صغير الكسب أو أو مريفا (أو صغيرا أو مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه . ومن ثم لو أطاق صغير الكسب أو تعمله ولم يكن كها ذكر (فأقوال أحسنها تجب) للأصل (و إلا) بأن قدر على الكسب لحرمتهما . وثانيهما لا تجب لأنه غن (والثالث) تجب (لأصل) والفرع ولا يكافان الكسب لحرمتهما . وثانيهما لا تجب لأنه غن (والثالث) تجب (لأصل)

(قوله ولقلة هذه) أي المؤنة وانضباطها : أي إذ هي مقدرة من جهة الشارع بخلافه : أي بخلاف الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع و يختلف باختلاف حال المديون فقد يكون قليلا بالنسبة الشخص كثيرا بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ مايقتضي تجدد الديون فى كل يوم كعروض إنلاف منه لمال غيره بغير اختيار منه ، وقوله بخلائه أي الدين (قوله ولا يجب عليه سؤال) قضيته أنه بوجود المنة للواهب بخلاف المزكى فانه لامنة له على الفقير لأنه إنما دفع له ماأوجبه الشرع عليه فأشبه الديون ، ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم جوازه لنفقة الأقارب لأن ذلك فيمن ينفق عليهم مروءة وما هنا بخــلافه (قوله كلفه) أي حيث كان فرعا بخلاف الأصــل ليوافق ما يا تي في كلام المصنف (قوله لا أمد له) أي ففيه إضرار بهما مع أنه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج (قوله فاو تزوّجت سقطت) هو واضح إن كان الزوج حاضرا فلوكان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف على الإرسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المـدة على من كانت عليه قبل النـكاح ، ويدل على هذا التعليل قولهم لئلا يجمع بين نفقتين وكما في الصغيرة والمجنونة إذا أعسر زوجها به اه سم على منهج، وقوله إلاأن يقال الخ معتمد (قوله بقدرتها عليه) أي التمكين (قوله أو أعمى) يجوز أن الأعمى وما بعده من ذكرالخاص بعد العام فني المختار الزمانة آفة في الحيوانات ورجل زمن أي مبتلي بين الزمانة (قولهأو مجنونا) ومثله مالوكان له كسب يليق به لكنه كان مشتغلا بالعلم والكسب عنعه كإقاله بعضهم قياسا على الزكاة اه شيخنا زياديأي بشرط أن يستفيدمن الاشتغال فأئدة يعتد بهاعرفا بين المشتغلين. ووقع السؤال عمالوحفظ القرآن ثم نسيه بعدالباوغ وكان الاشتغال بحفظه يمنعه من الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أملا والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه إن تعين ذلك طريقا بأن لم تتيسر القراءة في غير أوقات

ولا يكلف كسبا (الافرع) بل يكلف الكسب (قلت: الثالث أظهر، والله أعلم) لتأكد حرمة الأصل ولأن تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ومحــل ذلك حيث لم يشتغل بمال ولده ومصالحه و إلا وجبت نفقته جزما (وهي) أي نفقة القريب (الكفاية) لخبر «خذي من مالهما يكفيك وولدك بالمعروف» فيجب إعطاؤه كسوة وسكني تليق بحاله وقوتا وأدما يليق بسنه كمؤنة الرضاع حولين وتعتبر رغبته وزهادته بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لايمام الشبع كاقاله الغزالي أي البالغة فيه وأما إشباعه فواجب كا صرح به ابن يونس وغيره وأن يخدمه ويداويه إن احتاج وأن يبدل ما تاف بيده وكذا إن أتلفه لكنه يضمنه بعد يساره إن كان رشيدا كماقاله الأذرعي ولانظر لمشقة تكرار الابدال بتكور الاتلاف لتقصيره بالدفع له لأنه كان متمكنا من إنفاقه من غير تسليم ومايضطر إلى تسليمه كالكسوة متمكن من توكيل رقيب به يمنعه من إتلافها (وتسقط) مؤن القريب التي لم يأذن المنفق لأحد في صرفها عنه لقريبه (بفواتها) بمضى الزمن و إن تعدى المنفق بالمنعلائها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة، نعم لونفاه ثم استلحقه رجعت أمه أي مثلا عليه بهالأنه مقصر بنفيه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بايجاب مافوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وإن جعلت اله لاتسقط بمضى الزمان لأن الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير دينا) لما ذكر (إلا بفرض قاض) بالفاء (أو إذنه) ولو للمون إن تأهل (في اقتراض) و إن تأخر الاقتراض عن الإذن كما اقتضاه اطلاقهم و إن نازع فيــه السبكي و بحث أنها لاتصير دينا إلا بعد الاقتراض وهوكذلك كاسيأتي وزعم أن مافي كلام المصنف يصير عليه استثناء لفظيالدخوله فيملك المستقرض فالواجب قضاء دينه لاالنفقة غير صحيح بل هو عليه استثناء حقيقي لأن المستقرض مار كائنه نائبه فالدين إنما هوفى ذمته و إنما تصير دينا بأحد هذين إن كان (لغيبة) للنفق (أو منع) صدرمنه فحينئذ تصير دينا لتأكدها بذلك وماذكره كالرافعي من صيرورتها دينا بذلك هوالمذهب وقول جماعة من المتأخرين إنه مردود نقلا ومعنى مردود كما أوضحه البلقيني وغيره لكن صورته أن يقدرها الحاكم ويا ذن لشخص في الانفاق على الطفل فاذا أنفقه صار دينا في ذمة الغائب أوالممتنع وهي غير مسئلة الاقتراض وأما إذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئا لم تصر

(قوله وأن یخده و یداویه) تقدم هدذا (قوله الذی لمیا دن المنفق لا حد الخ) أی بخلاف ماإذا أذن له أی وأنفق كاهوظاهر (قوله و بحث أنها لاتصير دينا) ليس معطوفا على الغاية بل هو للتن (قوله في الانفاق على الطفل) أی مثلا .

الكسب كان كالاشتغال بالعلم و إلا فلا فليراجع وكتب أيضا لطف الله به قوله أو مجنونا أى أوسليما من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه (قوله ولا يكلف كسبا) أى و إن قدر عليه (قوله حيث لم يشتغل) أى الأصل (قوله و إلا وجبت نفقته جزما) أى لأنها تنزل منزلة أجرته (قوله وأن يخدمه) ها علم من قوله أو الفصل حتى نحو دواء وأجرة طبيب (قوله وأن يبدل ماتلف) ولو ادعى تلف مادفعه له فهل يصدق فى ذلك أولا فيه نظر والأقرب الأول حيث لم يذكر المتلف سببا ظاهرا تسهل إقامة البيئة عليه (قوله وتسقط) أى الكفاية (قوله التي لميا ذن المنفق الخ) أى فان أذن لغيره فى الانفاق عليه وأنفق صارت قرضا على الآذن و إن لم ينفق سقطت بمضى الزمان أى فان أذن لغيره فى الازد (قوله أى مثلا) أى فمثل أمه غيرها ولو من الآحاد (قوله و إن جعلت له الخ) مرجوح وقوله لما ذكر أى فى قوله لأنها وجبت لدفع الحاجة (قوله إلا بعد الاقتراض) أى الفعل (قوله با عد هذين) أى اقتراض القاضى أوإذنه وقوله بذلك أى أحد هذين.

دينا بذلك وهوغيرمراد لهما، نعم قديقال لايتأتي ذلك مع قولهما أو إذنه في اقتراض لغيبة أومنع. المصنف صير ورتها دينا باقراض القاضي أو نائب بالأولى لكن يشترط أن يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الأصل وللقريب أخــ نفقته من مال قريبه عنــ امتناعه إن لم يجــ جنسها وله الاستقراض إن لم يجد له مالا وعجز عن الحاكم ويرجع إن أشهد وقصد الرجوع و إلا فلا والأوجه جريان ذلك في كل منفق وللأب و إن علا أخـذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم المجنون لعــدم ولايتهما (وعليها) أي الأم من مال فرعه (إرضاع ولدها اللبأ) بالهمز والتمصر وهو ماينزل بعــد الولادة ويرجع في مدته لأهل الخبرة كما بحثــه الأذرعي وقيل تتقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لأن النفس لاتعيش بدونه غالبا ومع ذلك لهـا طلب الأجرة عليه إن كان لمثله أجرة كما يجب إطعام المضطر بالبدل (ثم بعده) أي ارضاعه اللبأ (إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على من وجدت إبقاء له ولها طلب الأجرة عن تلزمه مؤنته (و إن وجدتا لم تجبر الأم) خلية كانت أو في نكاح أبيه و إن لاق بها إرضاعه لقوله تعالى_ و إن تعاسرتم فسترضع له أخرى _ (فان رغبت) في إرضاعه ولو بأجرة مثل (وهي منكوحة أبيه) أي الطفل (فله منعها في الأصح) ليكمل تمتعه بها (قلت: الأصح ليس له منعها وصححه الأكثرون،والله أعلم) لأن فيه إضرارا بالولد لمزيد شفقتها به وصلاح لبنها له فاغتفر لأجل ذلك نقص تمتعه مها إن فرض لأن

(قوله إن لم يجد جنسها) يفهم منه أنه إذا وجد جنس مايجب له كالخبز استقل بأخذه و إن وجد الحاكم وكذا يقال في الأم والفرع الآنيين فليراجع (قوله إن لم يجد مالا وعجز) راجع لكل من قوله وللقريب الخ وقوله وله الاستقراض الخ (قوله وليس للائم) يتأمل هذا مع قوله قبل وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه إلا أن يقال مرادهم القريب حيث كانت له ولاية لكن يخرح عن هذا الفرع فيقتضي أنه ليس له الاستقلال بالأخذ (قوله لعدم ولايتهما) أي الأم والفرع يؤخذ منــه أن الأم لوكانت وصية على ابنها لم تحتج إلى إذن الحاكم (قوله وعليها إرضاع ولدها اللبأ) فلوامتنعت من إرضاعه ومات فالذي ذكره ابن أبي شريف عدم الضمان لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياسا على مالو أمسك عن المضطر واعتمده شيخنا الزيادي وقد يتوقف فيه بأنه لوذبح الشاة فمات ولدها بسبب ذلك ضمنه مع أنه لم يحدث في الولد صنعا وعلاوه بأنه أتلف اللبن المتعين لغذائه وأم الطفل هنا و إن لم يحصل منها اتلاف لكن امتناعها من ستى ما وجب عليها منزل منزلة الاتلاف على أنه قد يقال ذبح الشاة ليس سببا لاهلاك ولدها لائه عهد كثيرا تر بية أولاد الحيوانات بالسقى من غير أمهاتها وعــدم سقى اللبأ موجب للهلاك غالبا فهو أولى بالضمان وقد يقال بل الا قرب ماقاله ابن أبي شريف من عدم الضمان ويفرق بينهما بأنه قد لايوجد بعد ذبح الائم ماير بي به الولد أصلا فهو اتلاف محقق أو كالمحقق نخلاف عدم سقى اللبأ فان عدمه ليس محققا لموت الولد ولا كالمحقق كما يفهم من قوله غالبا مع أنه شوهد كثير من النساء يمتن عقب ولادتهن و برضع الولد غير أمه و يعيش (قوله وهو ماينزل بعد

الولادة) أي عقبها.

(قوله لكن يشترط أن يشبت عنده الخ) راجع لأصل المتن فكان ينبغى إسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الأصل دون عكسه والظاهر أنه مثله (قوله بعد الولادة) أي عقبها .

فوات كاله لايشوش أصل العشرة كما هو واضح على أن غالب الناس يؤثر فقده تقديما لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك وما اعترض به هذا التصحيح غير ملاق له فليحذر . أماغير منكوحة بأن كانت خلية فان تبرّعت مكنت منه قطعا و إلافكما في قوله (فاين اتفقا) على أن الأم ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا إن للزوج استئجار زوجته لإرضاع ولده وهو الأصح لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الـكلام في الزوجة للإشارة إلى هذا الخلاف في استئجارها و إلا فحُـكم الخلية كذلك فاندفع قول ابن شهبة ومن تبعه تخصيص الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضا لاوجه له (أجيبت) وكانت أحق به لوفور شفقتها ، ثم إن لم ينقص إرضاعها تمتعــه استحتت النفقة أيضا و إلا فلا كما لوسافرت لحاجتها با ِذنه ،كذا قالاه واعترضهما الأذرعي بأن ذاك حيث لم يصحبها في سفرها و إلا فلها النفقة وهو هنا مصاحبها فلتستحقها ويفرق بأن من شأن الرضاع أن يشوش التمتع غالبا فاين وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكين سقطت و إلا فلا فلم ينظروا هنا للصاحبة ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتيت به من أن الزوجة لوخرجت في البلدة با إذنه لصناعة لها لم تسقط نفقتها بخلاف سفرها با إذنه لحاجتها لتمكنه عادة من استرجاعها دون السافرة ، ولا يخالفه ما فى كالامهما في العدد من أنها لوخرجت لا رضاع با ذنه في البلدة سقطت وخرج بطلبت ما لوأرضعته ساكتة فلا أجرة لهمالأنها متبرّعة (أو) طلبت (فوقها) أى أجرة المثل (فلا) تلزمه الإجابة لتضرّره (وكذا) لا تلزمه الإجابة هنا إلا في الحضانة الثابتـة للائم كما بحثه العراقي (إن) رضيت الأم بأجرة المثل أو بأقل كما هو واضح و (تبرّعت) به (أجنبية) صالحة لا يحصل للولد ضرر بها (أو رضيت بأقل) مما طلبته الأم (في الأظهر) لإضراره ببذل ماطلبته حينئذ، وقد قال تعالى _ و إن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلاجناح عليكم _ . والثانى تجاب الأم لوفور شفقتها . ومحل الخلاف إذا استمرى الولد لبن الأجنبية و إلا أجيبت الأم إلى إرضاعه بأجرة المثل قطعا كما قاله بعض المتأخرين لما فىالعدول عنها من الإضرار بالرضيع وفى ولد حر" وزوجة حرة . أما وله رقيق وأم حرّة فللزوج منعها كما لوكان الولد من غـيره ، فلوكانت رقيقة والولد حرًّا أو رقيقا فيحتمل إجابة من وافقه السيد منهما ، و يحتمل خلافه والأول أقرب وعلى الأظهر لوادَّعي الأب وجود متبرّعة أو راضية بأقل من أجرة المثل وأنكرت الأمّ صدّق في ذلك بيمينه لأنها تدّعى عليه أجرة والأصل عدمها ولأنه يشق عليه إقامة البينة ، وتجب الأجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته (ومن استوى فرعاه) قر با أو بعدا أو إرثا أوعدمه أوذ كورة

(قوله يؤثر فقده) أي التمتع (قوله فان وجد ذلك بحيث الح) معتمد (قوله ولا يخالفه مافي كلامهما) ولعلَّ وجهه أن مسئلة الإرضاع مصوَّرة بمـا لوأجرت نفسها للإرضاع با ذنه وخرجت فانه لايتمـكن من عودها لاستحقاق منفعتها للستأجر (قوله فلا أجرة لها) أي و إن كان سكوتها لجهلها بجواز طلب الأجرة،و ينبغي وجوب إعلامها باستحقاق الأجرة كما قيل بمثله فىوجوب الإعلام بالمتعة وقياسه وجوب الإعلام بكل مالاتعم بحكمه اارأة ولكنها تباشره للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوها (قوله أجنبية صالحة) أي بأن لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بتربيتها له (قوله أو رضيت بأقل) أي مما لايتغابن به عادة (قوله ومحل الخلاف إذا استمرى) أي بأن كان لايؤذيه و يحصل له به نموّ كنموّه بلبن أمه (قوله أما ولد رقيق) أي كما لوأوصى بأولاد أمته ثم مات وأعتقها الوارث (قوله فيحتمل إجابة من وافقه السيد منهما) أي الزوج والأم .

في الموجب وهو القرابة فان غاب أحدهما دفع الحاكم حصته من ماله و إلا اقترض عليه ، فإن لم يقدر أمر الآخر بالإنفاق ، والأوجه عدم لزوم تعرَّضه في أمره إلى نية الرجوع بل يكون مجرَّد أمره كافياحيث لم ينو الباذل التبرّع فذكر الرجوع في كلام من تعرّض له تصوير . ومحل ذلك كما قاله الأذرعي إذا كان المأمور أهلا لذلك مؤتمنا و إلا اقترض الحاكم منه وأمر عدلا بالصرف إلى المحتاج يوما فيوما (وإلا) بأن لم يستويا في ذلك بأن كان أحدها أقرب والآخر وارثا (فالأصح أقر بهما) هو الذي ينفقه ولو أنثى غير وارثة لأن القرابة هي الموجبة كما تقرر فكانت الأقربية أولى بالاعتبار من الإرث (فارِن استوى) قربهما كبنت ابن وابن بنت (فـ) الاعتبار (بالإرث في الأصح) لقوّته حينتذ (و) الوجه (الثاني) المقابل للأصح أوّلا أن الاعتمار (بالإرث) فينفته الوارث و إن كان غيره أقرب (ثم القرب) إن استويا إرثا (والوارثان) المستويان قربا الواجب عليهما المؤن كابن و بنت هل (يستويان) فيه (أم توز ع) المؤن عليهما (بحسبه) أي الإرث (وجهان) لم يرجحا شـيئا منهما وجزم بالثاني في الأنوار وهو المعتمد وهو نظير مارجحه المصنف وغيره فيمن له أبوان وقلنا إن مؤنتــه عليهما أي ولـكن المرجح خــلافه كما سيأتي و إن منع الزركشي مارجحناه واعتمد الأول ونقل تصحيحه عن جمع ورجحه ابن المقرى وغيره (ومن له أبوان) أي أب و إن علا وأم (ف) نفقته (على الأب) ولو بالغا استصحابا لما كان في صغره ولعموم خبرهنا، (وقيل) هي (عليهما لبالغ) عاقل لاستوائهما فيه بخلاف الصغير والمجنون لتميز الأب بالولاية عليهما (أو) اجتمع (أجداد وجدّات) لعاجز (إن أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) هو الذي ينفقه لإدلاء الأبعد به (و إلا) أي و إن لم يدل بعضهم ببعض فالاعتبار (بالقرب) فينفقه الأقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الإرث) كما من في الفروع (وقيل) الاعتبار (بولاية المال) أي بالجهـة التي تفيدها و إن وجد ما نعها كالفسق لأنها تشعر بتفويض التربية إليه ففي كلامه مضاف محذوف (ومن له أصل وفرع) وهو عاجز (فني الأصح) أن مؤنته (على الفرع و إن بعد) كائب وابن ابن لأن عصو بته أقوى وهوأولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمته. والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في الصغر. والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية (أو) له (محتاجون) من أصوله وفروعه أوأحدها مع زوجة وضاق موجوده عن الكل (يقدّم) نفسه ثم (زوجته) لأنها آكد إذ نفقتها لا تسقط بمضى الزمان (ثم) بعد الزوجة يقدّم (الأقرب) فالأقرب، نعم يقدّم ولده الصغير أوالمجنون على الأم وهي على الأب كالجدّة على الجدّ وهو أعنى الأب على الولد الكبير العاقل لكن الأوجه أن الأب المجنون مستو،

(قوله فان لم يقدر) أى على الاقتراض (قوله ففى كلامه مضاف محذوف) أى والتقدير بجهة ولاية المال .

(قوله فان لم يقدر) أى على الاقتراض وقضية التقييد بعدم القدرة أنه لوقدر على الاقتراض ليس له أمم الحاضر بالإنفاق وعليه فاوخالف وأمم، فأنفق فالظاهر الرجو عللقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه إنما أنفق با لزام الحاكم (قوله بأن كان أحدها أقرب) كابن البنت (قوله والآخر وارثا) كابن ابن الابن وقوله أم توزع المؤن معتمد (قوله ولكن المرجح) أى هناك وقوله خلافه أى خلاف القول بأنه عليهما و إنما هي على الأب فقط (قوله ولو بالغا) أى عاجزا عن الكسب أو لزمانة (قوله إذ نفقتها لاتسقط بمضى الزمان) وم ما يؤخذ منه أن مثلها خادمها وأم ولده اه حج.

مع الولد الصغير أوالمجنون و يقد من اختص من أحد مستو يين قربا بمرض أوضعف كما تقدّم بنت ابن على ابن بنت لضعفها و إرثها وأبو أب على أبى أم لإرثه وجد أوابن زمن على أب أوابن غير زمن ، وتقدّم العصبة من جدّين و إن بعد وجدّة لها ولادتان على جدّة لها ولادة فقط ، والأقرب عدم التقديم هنا بنحو علم وصلاح ولواستوى جمع من كل وجه وزع ما يجده عليهم إن سدّ مسدا من كل و إلا أقرع (وقيل) يقدّم (الوارث وقيل) يقدّم (الولى) نظير مامرة .

(James sai)

في الحضانة

وتنتهى فى الصغير بالبلوغ وقال الماوردى بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كفالة والخلف لفظى فيما يظهر، نعم يأتى أن ما بعد التمييز يخالف ماقبله فى التخيير وتوابعه (الحضائة) بفتح الحاء لغة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل إليه . وشرعا (حفظ من لايستقل) بأموره ككبير مجنون (وتربيته) بما يصلحه ويقيه عما يضره ، وقد من تفصيله فى الإجارة ومن ثم قال الإمام هى مم اقبته على اللحظات (والاناث أليق بها) لأنهن أصبر عليها ولوفور شفقتهن ، ومؤنتها على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا ويأتى هنا فى إنفاق الحاضنة مع الإشهاد وقصد الرجوع على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا ويأتى هنا فى إنفاق الحاضنة مع الإشهاد وقصد الرجوع مام آنفا ، ويكنى كا قاله بعض شراح التنبيه قول الحاكم ارضعيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع و إن لم يستأجرها فإن احتاج الولد الذكر والأنثى لحدمة فعلى الوالد إخدامه بلائق به عرفا ، ولا يلزم الأم خدمته كما يأتى و إن وجبت لها أجرة الحضانة لما تقرّر أنها الحفظ والنظر في المصالح وهذا غير مباشرة الحدمة ،

(قوله مع الولد الصغير أوالمجنون) أى فتوزّع عليهما (قوله أوضعف) عطف بيان وقوله من كل متعلق بسدّ .

(فعدل)

في الحضانة

(قوله فى الحضانة) أى ومايتبعها كعدم تسليم المشتهاة لابن عمها على مايأتى وككونه مع المتخلف عن السفر من أبويه و إن كانت الحضانة لمريد السفر (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة ومن نم قال حج: تنبيه هذا مافى كتب الفقه والذى فى القاموس الحضن بالكسر مادون الإبط إلى الكشح أوالصدر والعضدان ومابينهما أوجانب الشيء وناحيته ، ثم قال وحضن الصبى حضنا وحضانة بالكسر جعله فى حضنه أور باه كاحتضنه اه وقوله حضنا أى بفتح الحاء على ماهوالقياس فى مصدر الثلاثى المتعدى (قوله واحضنيه) بضم الضاد المعجمة من حضن كنصر كافى المختار (قوله ولك على الأب الرجوع) أى بما يقابل ذلك (قوله وإن لم يستأجرها) أى وتستحق أجرة المشل (قوله والنظر فى المصالح) انظر ما المراد بالمصالح التي تجب عليها مع عدم وجوب خدمتها له .

(قوله على أب) أى فى الأولى (قوله أوابن) أى فى فى الثانية (قوله من جـتين) أى بأن كان ينتسب إلى جـتين من أجداده أى يقـتم على من ينتسب إلى جـت واحد منهم (قوله و إن بعد) أى الغاصب .

[فصـل]
في الحضائة
(قوله في إنفاق الحاضنة)
انظر المصدر مضاف
لفاعله أومفعوله وعلى
كل فلم يظهر لي وجه ملاءمته لقوله بعد ويكني قول بعض شراح التنبيه الخ فليتأمل.

(وأولاهنّ) عند التنازع في حرّ (أمّ) لخبر البيهتي والحاكم وصحح إسناده « أن امرأة قالت يارسول الله إنّ ابني هــذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدني له سقاء و إن أباه طلقني وزعم أنه ينزعه مني ، فقال أنت أحق به مالم تنكحي » نعم تقدّم عليها ككل الأقارب زوجة محضون يتأتى وطؤه لها وزوج محضونة تطيق الوطء إذ غيرها لايسلم إليه ولا حق للحرم رضاع ولا لمعتق ، أما الرقيق فضانته لسيده فاين كان مبعضا فهي بين قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحرية فان اتفقا على المهايأة أو على استئجار حاضنة أو رضي أحدها بالآخر فذاك ، و إن تمانعا استأجر الحاكم من يحضنه وألزمهما الأجرة (ثم أمهات) لها (يدلين بإناث) لمشاركتهن الأمّ إرْنَا وَوَلَادَةَ (يَقَدُّم أَقَرْ بَهِنَّ) فأقر بَهِنَّ لُوفُور شفقته ، نعم يقدّم عليهنّ بنت المحضون كما يأتى بما فيه (والجديد) أنه (يقدم بعدهن أم أب) و إن علا كذلك ، وقدمن عليها لتحقق ولادتهنّ ومن ثم كنّ أقوى ميرانا إذ لايسقطهنّ الأب بخلاف أمهاته (ثم أمهاتها المدليات باناث) تقدّم القربي فالقربي كذلك أيضا (ثم أم أبي أب كذلك ثم أم أبي جدّ كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات بانات تقدّم القربي فالقربي (والقديم) أنه (يقدّم الأخوات والخالات عليهن) أي أمهات الأب والجدّ المذكورات لأن الأخوات أشفق لاجتماعهنّ معه في الصلب والبطن ولأن الخالة بمنزلة الأم . رواه البخاري . وأجاب الجديد بأن أولئك أقوى قرابة ، ومن ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدّم) جزما (أخت) من أي جهة كانت (على خالة) لقر بها (وخالة على بنت أخ و بنت أخت) لأنها تدلى بالأم بخلاف من يأتى (و) تقدّم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمة) لأن جهة الأخوّة مقدّمة على جهة العمومة ، ومن ثم قدّم ابن الأخ في الإرث على عم وتقدّم بنت أخت على بنت أخ كبنت أنثى كل مرتبة على بنت ذكرها إن استوت مرتبتهما و إلا فالعبرة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدّم (أخت) أو خالة أو عمة (من أبوين على أخت) أو خالة أوعمة (من أحدها) لقوّة قرابتها (والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوّة إرثها بالفرض تارة و بالعصوبة أخرى . والثاني علسه لأن تقديم الأخت للأب على الأخت للأم كان لقوتها في الإرث ولا إرث هنا (وخالة وعمة لأب) و إن علا (عليهما لأم) لقوّة جهة الأبوّة. والثاني عكسه للإدلاء بالأم.

(قوله وأولاهن) أى أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدّم غيرها عليها إلا باعراضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت بمتنعة كما يأتى (قوله حواء) قال في القاموس الحواء ككتاب والمحوى كعلى جماعة البيوت المتدانية (قوله وزوج) أى و إن لم تزف له فيثبت حقه بنفس العقد فله أن يأخذها ممن له حضانتها قهرا عليه في هذه الحالة (قوله ولاحق لمحرم رضاع) أى أو محرم مصاهرة كزوجة الأب (قوله أما الرقيق) محترز قوله في حر (قوله ومالك بعضه) أى وكالمبعض فيا ذكر المشترك (قوله و إن تمانعا استأجر) أى فايس له أن يهايئ بينهما بغير رضاها، وقوله من يحضنه المشترك (قوله وألزمهما الأجرة) هوظاهم في السيد وولد المبعض، أما غيره من الأقارب فلا تلزمه أجرة بل يلزم بأجرته من عليه نفقته (قوله لوفور شفقته) أى الأقرب (قوله نعم يقدّم عليهن) أى أخرة بل يلزم بأجرته من عليه نفقته (قوله لوفور شفقته) أى الأقرب (قوله نعم يقدّم عليهن) أى أخرة ما أعل الروضة مالفظه لبنت المجنون حضانته إذا أى يكن له أبوان ذكره ابن كم اهم إلى آخر ما أطال به فراجعه (قوله وتقدّم أخت) أى المرضيع .

(قوله ولاحق لمحرمرضاع) أى ولا لحرم مصاهرة (قوله نعم تقدّم عليهنّ منت المحضون كما يأتى عما فيه) تبع في هذا حج لكن ذاك تكام على البنت فما يأتى نخلفه (قوله و إن علا كذلك) الظاهرأن الأصوب حذفه لأنه عبن المتن الآتي على الأثر فتأمل (قــوله إذ لايسقطهن الأب بخلاف أمهاته) لايقال إنما أسقطهن لأنه واسطة بينهن وبيناليت ونظيره الأم بالنسبة لأمهاتها لأنا نقول خلفنا أمرآخر وهو أن واسطة هؤلاء لاتسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة هؤلاء أقوى (قوله نخلاف من يأتي) عبارة الجلل بخلافهما (قوله لأن تقديم الأخت للأب الخ) صريح في أن الأخت للأب تقدم على الأخت للأم في الإرث وليس كذلك وعلل الشارح الجلال بقوله لإدلائها بالأم انتهى على أن ماعلل به الشارح هنا لايفيد تقديم التي للأم في هـذا الباب لأن غاية ما أفاده أن التي للأب لانقدم عليها وأماكونها تقدم على التي للأب فأمر آخر .

(قوله غير صحيح) لعله سقط هنا لفظ غير صحيح أيضا توهما من بعض الكتبة أنها مكررة ولابد منها لأن لفظ زعم مبتدأ يحتاج إلى خبراً يضا فلتراجع نسخة صحيحة (قوله معطوف على قوله محرم) صوابه معطوف على

(و) الأصح (سقوط كل جدّة لاترث) وهي من تدلي بذكر بين أنثيين كأم أبي الأم لإدلائها بمن لاحق له هنا فهي بالأجانب أشبه . والثاني لانسقط لولادتها لكنها تتأخر عن جميع المذكورات لضعفها ، وقولهما ومثلها كل محرم يدلى بذكر لايرث كبنت ابن البنت و بنت العم للأم صحيح وزعم أنه ذهول لأن كون بنت العم محرما غير صحيح لأنه مثال للدلية بمن لايرث لابقيد المحرمية وهــذا ظاهر لوضوحه فلا ذهول فيه ، وعلم مما تقرر أن قول الشارح : و بنت العم للأم معطوف على قوله محرم لا أنها معطوفة على بنت ابن البنت (دون أنثى قريبة غير محرم) لم تدل بذكر غير وارثكما علم مما من (كبنت خالة) و بنت عمة أو عم لغير أم فلا تسقط على الأصح أما غير قريبة كمعتقة وقريبة أدات بذكر غير وارث أو بوارث أو بأنثى ، والحضون ذكر يشتهي فلا حضانة لها ، وعدّ في الروضة من الحاضنات بنت الحال ، وردّ ابن الرفعة والأسنوى له بل زاد البلقيني أن كلام الرافعي يدل على أن ماذكره فيها سبق قلم لأنه لايستقيم مع ماتقدّم لإدلائها بذكر غير وارث ، وقد تقرر أن من كان بهذه الصفة لاحضانة له ، بخلاف بنت الحالة والعمة فا نها تدلى بأنثى و بخلاف بنت العم أى العصبة فإنها تدلى بذكر وارث مردود ، فقد أجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأن في الجدة الساقطة الحضانة ثابتة لأقوياء في النسب فانتقلت عنها الحضانة. وأما بنت الحال فقد تراخى النسب فلم يؤثر فيها عدم إدلائها بوارث (وتثبت) الحضانة (لكل ذكر محرم وارث) كائب و إن علا وأخ أو عم لوفور شفقته (على ترتيب الإرث) كما من في بابه ، نعم يقدم هنا جد على أخ وأخ لأب على أخ لأم كما في ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كما أفاده السياق فلا يرد المعتق (غير محرم كابن عم) وابن عم أب أو جد بترتيب الإرث هنا أيضا (على الصحيح) لقوّة قرابته بالإرث. والثاني لا لفقد المحرمية ، وفي تمثيله بابن العم إشارة إلى اعتبار القرابة في الحاضن فاندفع القول بأن كلامه يشمل المعتق فانه وارث غير محرم مع أنه لاحضانة له ،

(قوله ومثلها) أى جدة لاترث (قوله معطوف على قوله) و يجوز رفعه عطفا على كل (قوله والمحضون ذكر يشتهى) لم يتقدم في كلامه ما يخرج ماذكر (قوله فلا حضانة لها) والفرق بينها و بين مالوكان المحضون أنثى تشتهى والحاضن ذكرا حيث سامت له إن كان معه نحو بنته أن الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر اه سم على منهج (قوله يدل على أن ماذكره) أى النووى ، وقوله فيها : أى فى بنت الحال (قوله بأن فى الجدة) أى بأنه فى الخ والحضانة ثابتة مبتدأ وخبر لأقوياء صلة ثابتة (قوله ثابتة لأقوياء) أى لطائفة لهم قوة فى النسب (قوله فقد تراخى النسب) لكن هذا الفرق قد يرد عليه بنت العم للأم ونحو بنت ابن البنت فى درجتها بنت العم اللأم في درجتها بنت العم اللأم في درجتها بنت العم اللأم في نه مسامحة بالنسبة للأخ من الأم في نه للأب وهم أقوياء فى النسب (قوله وأخ لأب على أخ لأم) فيه مسامحة بالنسبة للأخ من الأم في نه لاحق له فى ولاية النكاح أصلا وتعبيره بالتقديم يشعر بخلافه .

فائدة _ لوكانكل من الزوج والزوجة محضونا فالحضانة لحاضن الزوج لأنه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلى أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج.

بعدها بتراخى النسب وقد جبر ضعفها بادلائها بأم الأم و إن كان بواسطة انتهت (قوله وفى تمثيله بابن العم الخ) (ولا هو جواب ثان عما ورد على عبارة المصنف ولو ذكره مع الجواب الأوّل كان أولى وقد يقال إنّ الأولى الجواب بأن قوله كابن عم وصف مخصص لقوله غير محرم لامثال أى غير محرم هو كابن عم من كل قر يب فخرج المعتق فتأمل .

كل ثم إن في علم ماذكره في كلام الشارح مما قرره في كلام الشيخين نظر لايخفيلأن حاصلماذكره في كلام الشيخين أن المثال المذكورمن مدخول الضابط لكن باسقاط قيد المحرمية وهو مغاير لماذكره في كلام الشارح إذ حاصله أنه معطوف على أصل الضابط فهو جواب آخرعلىأن كلام الشارح الجلال هـو عين كلام الشيخين خلافا لما يوهمه كلام الشارح هذا (قوله بأن في الجدة الساقطة الحضانة ثابتة الخ) تراجع له نسيخة صحيحة وكان حاصل المقصود منه مافي بعض الهوامش عنه أنه إنما يراعي الإدلاء بمن لاحق له عند قوّة النسب أما عندتر اخيه فلا انتهى وفيه مافيه وعبارة والده فی حواشی شرح الروض نصهاو إعاسقطت حضانة أم أبى الأم ونحـــوها كبنت عم لأم و بنت ابن بنت لضعفها بادلائها بذكرغير وارث وقوّة من يليها إذ هو الأب أونحوه بخلاف بنت الحال فايت حضانتها عند ضعف من (قوله لاإليه) لاحاجة إليه إذ لاموقع له مع قول المصنف ولاتسلم إليه مشتهاة (قوله وما اقتضاه كلام جمع الخ) في هذا الكلام خلل لايخق وعبارة التحقة وما اقتضاه كلام غير واحد أنها تسلم لمن له بنت توقف فيه الأذرعي ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم البنت كما تقرر اه وفي بعض نسخ الشارح زيادة لفظ عدم قبل قوله تسلم وهي قد توافق كلام

> (ولا تسلم إليه) أي غير المحرم (مشتهاة) لأنه يحرم عليه نظرها والخاوة بها (بل) تسلم (إلى) امرأة (ثقة) لا إليه لكنه هو الذي (يعينها) ولو بأجرة من ماله لأن الحق له في ذلك وله تعيين نحو ابنته والأوجه اعتباركونها ثقة كاقأله الأسنوي لأنا نشاهدكثيرا من غير الثقة جرّها الفساد لمحرمها فابنة عمها بالأولى فالردّ عليه بأنّ غيرتها على قريبتها تغني عن كونها ثقة مردود ، وقد مرّ أنه لايجوز خاوة رجل بامرأتين إلا إن كانتا ثقتين يحتشمهما وما اقتضاه كلام جمع من تسليمها لابنته توقف فيه الأذرعي ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم للبنت و يمكن الجمع بأن يحمل الأوّل على ما إذا انفردت عنه لكونه مسافرا وابنته معه لافي رحله والثاني على خلافه ، وأفهم كلام المصنف تضعيف تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتهى وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوّب الزركشي عدم تسليم المشتهى له و يمكن حمل الأوّل على عدم ريبة والثاني على خلافه (فان فقد) في الذكر (الإرث والمحرمية)كابن خال أو خالة أو عمة (أو) فقد (الإرث) دون المحرمية كأبي أم وخال وابن أخت وابن أخ لأم أو القرابة دون الإرث كمعتق (فلا) حضانة لهم (في الأصح) لضعف قرابتهم بانتفاء الإرث والولاية والعقل ولانتفائها في الأخيرة . والثاني له الحضانة لشفقته بالقرابة (و إن اجتمع ذكور و إناث فالأم) مقدّمة على الكل للخبر المـار" ولز يادتها على الأب بالولادة المحققة والأنوثة اللائقة بالحضانة (ثم أمهاتها) المدليات باناث و إن علون لأنهنّ في معناها (ثم الأب) لأنه أشفق ممن يأتي ثم أمهاته و إن علون (وقيل تقدّم عليه الخالة والا ُخت من الام) أو الائب أو هما لإدلائهما بالائم كأمهاتها وردّ بضعف هذا الإدلاء (ويقدّم الأصل) الذكر والاثنى و إن علا (على الحاشية) من النسب كأخت وعمة لقوّة الأصول (فان فقد) الأصل مطلقا وثم حواش (فالا صح) أنه يقدم منهم (الا قرب) فالا قرب ذكراكان أو أنثى كالإرث، ولا يخالف إهذا مامر من تقديم الخالة على ابنة أخ أو أخت لائن الخالة تدلى بالائم المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا ممن تدلى بالمؤخر عن كشيرين (و إلا) بأن لم يوجد فيهم أقرب كائن استوى جمع في القرب كأخ وأخت (فالاً نثى) مقدمة لا نهما أبصر وأصبر (و إلا) بأن لم يكن من المستوين قربا أنثى كأخوين أو أختين (فيقرع) بينهما قطعا للنزاع والخنثي هنا كالذكر مالم يدّع الأنوثة و يحلف (ولا حضانة) على حر" أو رقيق ابتماء ولا دواما (لرقيق) أي لمن فيه رق و إن قل لنقصه و إن أذن سيده لانها ولاية وهي على القنّ لسيده ،

(قوله والأوجه اعتبار كونها) أي نحو ابنته (قوله فالردّ عليه بأنّ غيرتها) الغيرة بالفتح مصدر قولك غار الرجل على أهله يغار غيرا وغيرة وغارا (قوله إلا إن كانتا ثقتين) أي ولو كانت إحداها زوجة له(قوله فلا حضانة لهم) أي إن كان ثم من له حضانة ســــلم له و إلا فيعين القاضي من يقوم بها (قوله ولانتفائها) أي القرابة (قوله بالولادة المحققة) أي لا نه منها ولو من زنا لنسبته إليها شرعا (قوله وقيل تقدم عليه) أي الأب (قوله كأمهاتها) أي الأم (قوله من النسب) مثال للحاشية (قوله وأصبر) عطف مغاير (قوله أنثى) أي مع ذكر (قوله مالم يدّع الأنوثة) أي بظهور علامة له خفيت على غيره (قوله و يحلف) أي فيقدم على الذكر .

التحفة لكن الجمع الآتي لايلائمها وفي بعض النسخ زيادة لاقبل قوله تسلم لكنه غير مافي الشامل كأ عرفت فليحرر (قوله و يمكن الجمع الخ) قد عرفت مافيه وهو مأخوذ من شرح الروض لكن عبارة الروض وابن العم ونحوه يتسلم الصغيرة لامن تشتهي بل يعين لها ثقة فان كانت له منت سلمت إليها باذنه انتهت . قال شارحه قوله إليها باذته أخله من الأسنوي وعبارة الاعطلسامت إليه أى جعلت عنده مع بنته وهو حسن لايعدل عنه نعم إن كان مسافرا و بنته معه لافي رحله سامت إليها لاله كالوكان في الحضر ولم تكن بنته في بيتــه و بهذا بجمع بين كلامي الاعل والمنهاج وأصله حيث قالوا في موضع تسلم إليه وفى آخر تسلم إليها وبهذا تعلم مافى كلام الشارح من الخلل (قوله كمعتق) ليس هومن محل الخلاف كما يعلم من تعليل الثاني خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله أو الأساوها لإدلائهما بالاعم

هو لايتأتى في الأخت للأب فالصواب إسقاطها من الشارح إذ هذا القيل لا يجرى فيها وعبارة الشارح الجلال عقب التن نصها لإدلائهما بالائم نخلاف الأخت للأب لإدلائها به انتهت (قوله بأن لم يكن من المستوين قربا أنثى) أي منفردة بقرينة ما بعده ٧ - جانة الحتاج - ٧٨

(قوله لأم قنة) في حواشي التحفة نقلا عن صاحبها أنهبالإضافة وانظرماوجهه مع أن قوله فما لو أسلمت الخقد يعين أن لأم بالتنوين فتأمل (قولەومىم تزوّجها لاحق للأب) و يؤخــذ مما مر ويأتى أنها تنتقل لمن بعدالاً بوين ثم القاضي الأمين فليراجع (قولهولو قيل بمجيء مامر الخ) عبارة التحفة ويظهرأن القاضي ينيب عنه من يحضنه لقرب زواله غالبا ويحتمل أخذاعام فيولاية النكاح أن يفصل بن أن يعتاد قرب زواله فالحكم كذلك و إلا فتنتقل لمن بعده انتهت (قوله أما نا كحة أبي الطفل) أي كالة الطفل إذا نكحت أباه أو جده (قوله بألف) وكذا لوخالعهاعلى الحضانة فقط كما في حاشية الشيخ (قـوله كائنتزوّجت) لايخفيما في الدخول بهذا على المتن مع العطف فيه بالواو (قوله أوأخته لأمه أخاه لأبيه) أي بناء على أحد الوجهـين من أنها تقدّم عليه ولعل" الشارح عن يختاره.

لكن ليس له نزعه من أحد أبويه الحرقبل التمييز وقد تثبت لأم قنة فما لو أسامت أمّ ولد كافر فلها حضانة ولدها التابع لهـا فىالإسلام مالمتتزوّج لفراغها إذ يمتنع على الســيد قربانها مع وفور شفقتها ومع تزوّجها لاحق للأب لكفره (ومجنون) ولو متقطعا مالم يقل كيوم في سنة لنقصه ويتجه ثبوت الحضانة فىذلك اليوم لوليه ولم أر لهم كلاما فى الإغماء والأقربأن الحاكم يستنيب عنه زمن إغمائه ولو قيل بمجيء ماص في ولى النكاح لم يبعد (وفاسق) لأنها ولاية ، نعم يكني مستورها كما قاله جمع ولايكاف إثبات العدالة أى حيث وقع النزاع بعد التسليم فان وقع قبله احتاج المدعى إلى إثباتها ويحمل عليه إفتاء المصنف ولاتسمع بينة بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم يلي الكافر وأفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك (ونا كحة غير أبي الطفل) و إن رضى زوجها ولم مدخل بها للخبرالمار «أنت أحق به ما لم تنكحي » و إذا سقط حق الأم بذلك انتقل لأمها مالم يرض الزوج والأب ببقائه مع الأم و إن نازع الأذرعي فيذلك أما نا كحة أبي الطفل و إن علا فضانتها باقية ، أما الأب فظاهر وأما الجد فلا نه ولى تام الشفقة وقضيته أنّ تزوّجها بأب الأم يبطل حقها وهو كذلك وتناقض فيه كلام الأذرعي وقد لاتسقط بالتزوّج لكون الاستحقاق بالإجارة بأن خالع زوجتــه بألف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوّجها في أثناء السنة لأن الإجارة عقد لازم (إلا) إن تزوّجت من له حق في الحضانة أي في الجملة ورضى به كائن تزوّجت (عمه وابن عمه وابن أخيه) أو أخته لأمه أخاه لأبيه (في الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حق في الحضانة والشفقة تحملهم على رعاية الطفل فيتعاونان

(قوله لكن ليس له) أي السيد وقوله نزعه هذا شامل للأب والأم واقتصر على الأم حيث قال تلخيص القول فيه أن الولد الرقيق حضانته لسيده إلا إذا كان قبل السبع وأمه حرة اه سم على منهج (قوله من أحد أبويه الحر) ويتصوّر ذلك في الأم بأن تعتق بعد ولادته أو أوصى بأولادها ثم عتقت فهمي حرة والأب رقيق كالولد (قوله ولوقيل بمجيء مامر) أي من أنه إن دام ثلاثة أيام فأ كـثر انتقلت الولاية للائب و إلا انتظرت الإفاقة ثم رأيته فى حج (قوله وناكحة غبر أبي الطفل) أي بمجرد العقد و إن كان الزوج غائبًا صرح به في الأم وقوله غير أبي الطفل أى و إن علا كما فى زوجة الجد أبى الأب. وصورته أن يزوّج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه و يموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جــده بر اه سم على منهج (قوله وأما الجد فلائه الخ) وصورة ذلك أن يتزوّج الجد إحدى أختين وابنه الأخرى أو يتزوّح الجد امرأة وابنه بنتها فيأتي للابن ولد من إحدى الأختين أو بنت زوجة أبيه ثم تنتقل حضانة الولد لزوجة أبي الابن وهي الحالة فيالأولى وأمالأم فيالثانية فمن لها الحضانة حينئذ ناكحة لجد الطفل وقدتقدّم تصويره أيضا فما نقله سم على منهج عن بر (قوله وقضيته أن تزوّجها) أي الحاضنة وقوله بأبي الأم أى كأن تكون عمة المحضون وتزوّجت بائي أمه (قوله بأن خالع زوجته بألف) هو للتمثيل و إلا فاو خالعها على حضانة الصغير سنة كان الحـكم كذلك (قوله وابن أخيــه) صورتها أن تزوّج أخت الطفل لأمه من ابن أخيه لأبيه فان الأخت للائم لايسقط حقها ع اه سم على منهج ثم رأيت قول الشارح ويتصور نكاح ابن الأخ الخ .

على كفالته بخلاف الأجنبي ، ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه رضا الأب بخـ لاف من له حق يكفي رضاه وحده . والثاني يبطل حقها لاشتغالها بالزوج ولا حق له في الحضانة الآن فأشبه الأجنبي ويتصوّرنكاح ابن الأخ فما إذا كان المستحق غيرالأم وأمهاتها كائن تتزوّج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لأبيه فانها تقدّم على ابن أخيه لأبيه في الأصح (و إن كان) المحضون (رضيعا اشترط) في استحقاق نحو أمه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما في المحرر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (أن ترضعه على الصحيح) العسر استئجار مرضعة تترك منزلما وتنتقل إلى منزل الحاضنة مع الاغتناء عن ذلك بلبن الحاضنة الذي هو أمرأ من غيره لمزيد شفقتها فإن امتنعت سقط حقها ولها إن أرضعته أجرة الرضاع والحضانة وحينتند يأتى هنا مام فيمن رضيت بدون مارضيت به ، أما إذا لم يكن لها لبن فتستحق جزما ومقابل الصحيح لا وعلى الأب استئجار من ترضعه عندها ورد بمام ويشترط أيضا سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفالج أومؤثر في عسر الحركة فى حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الأمر ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عمى عند جمع وخالفهم آخرون والأوجه الموافق الحكلام الرافعي المذكور ما أشار إليه آخرون أنها إن احتاجت للباشرة ولم تجدد من يتولى ذلك عنها أثر و إلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تعفل كما في الشافي للجرجاني قال الأذرعي وهو حسن متعين في حق غير المميز ومن سفه إن صحبه حجر كم هو ظاهر ومن جذام و برص إن خالطه لما يخشي عليه من العدوى لخبر « لا يورد ذوعاهة على مصح » ومعنى لاعدوى أنها غير مؤثرة بذاتها و إنما مخلق الله تعالى ذلك عند الخالطة كثيرا (فان كملت ناقصة) كائن عتقت أو أفاقت أو أسامت أو رشدت (أوطلقت منكوحة) ولورجعيا (حضنت) حالا و إن لم تنقض عدّتها إن رضي المطلق ذوالمنزل بدخول الولد له وذلك لزوال المانع ومن ثم لوأسقطت الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها (و إن غابت الأم أو امتنعت ف)الحضانة (اللجدّة) أم الأم (على الصحيح) كما لوماتت أوجنت وقضيته عدم إجبار الأم ومحله حيث لم يلزمها نفقته و إلا أجبرت كما قاله ابن الرفعة ومثلها كل أصل يلزمه الانفاق. والثانى تكون الولاية للسلطان كما لوغاب الولى في النكاح أوعضل ورد بأن القريب أشفق وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمــدها ولو قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة رجيع في أمرها للقاضي الأمين فيضعه عند الأصلح منهنّ أو من غيرهنّ كما بحثه الأذرعي وغيره خلافا للماوردي في قوله لايختلف المذهب في أن أزواجهنّ إذا لم يمنعوهنّ يكنّ باقيات على حقهنّ فا إن أذن زوج واحدة فقط فهي الأحق و إن بعدت أو زوج ثنتين قدمت قرباهما (هذا كله في غــير مميز والمميز) الذكر والأنثى ومم ضابطه (إن افترق أبواه) من النكاح وها أهل للحضانة مقمان إن ظهر للحاكم أنه عارف بأسباب الاختيار للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه،

(قوله هو أمرأ) أى أوفق وقوله فيستحق جزما أى فى مقابلة الحضانة (قوله أثر) أى العمى ، وقوله لخبر لايورد أى يكره ذلك فهو نهى تنزيه (قوله عاد حقها) أى و إن تكرر ذلك منها (قوله و إلا أجبرت) أى الأم (قوله ومن ضابطه) وهو من يأكل وحده و يشرب وحده إلى آخر ماهناك ، وظاهر إناطة الحكم بالتمييز أنه لايتوقف على بلوغه

(قوله وحينئذ يأتي هنا) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا تحتاج للتنبيه عليها هنا وحنئذ فهذا صريح في أنها إذا لم ترض إلا بأجرة وهناك متبرعة أو إلاباعجرةالمثل وهناك من يرضى بأقل تسقطحضا نتهاوهو مخالف لماقد مه قبيل الفصل وقد قد منا مافيه وظاهر أن العول عليه ماهنالتأخره ولن كره في بايه (قوله ذو عاهة) لا يخني أنه لابد من تقدير مضاف في الحديث الكريم إذالمورد ليس صاحب العاهة و إعا هو صاحب ذات العاهة (قوله من النكاح) قال سم وينبني أنمثله ماإذا اختلف محلهما وكان كل منهما لا يا تى للا خو أو يأتى أحيانا لا يتأتى فيها القيام عصالح الحضون

التخيير وهو كذلك خلافا للماوردي والروياني فاو امتنع الختار من كفالته كفله الآخر فان رجع المتنع منها أعيد التخيير وإن امتنعا و بعدها مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما وإلا أجبر عليها من تلزمه نفقته لأنهامن جملة الكفالة (فان كان في أحدها) مانع ومنه (جنون أو كفر أو رق " أو فسق أو نكحت) من لاحق له في الحضانة (فالحق للآخر) لأنحصار الأمم فيه (ويخير) المميز الذي لاأب له (بين أمم) و إن علت (وجد) و إن علا عند فقد من هو أقرب منه أو قيام مانع به لوجود الولادة في الكل (وكذا) الحواشي فهم كالجد ومنهم (أخ أو عم) أو ابنه إلا ابن عم في مشتهاة ولانحو ابنة ثقة له تسلم اليها فيخير بين أحدهم والأم في الأصح كالأب بجامع العصوبة ولأنه صلى الله عليه وسلم خير ابن سبح أو ثمان بين أمه وعمه رواه الشافعي (أو أب مع أخت) شقيقة أو لأم (أو خالة) حيث لاأم فيخير بينهما (في الأصح) لأن كلا منهما قائم مقام الأم والثاني يقدم في الأوليين الأم وفي الأخريين الأب فان فقد الأب أيضا خير بين الأخت أو الخالة و بقية العصبة كما هو الأقرب وظاهر كلامهم أنه لافرق في الأخت بين التي للأب وغـيرها لكن الماوردي قيدها بالتي لغير الأب لادلائها بالأم وهو ظاهر ومثل الأخت للأب العمة وظاهر كالمهم عدم جريان التخيير بين ذكرين أو أنثيين كا خوين أو أختين وهو مانقله الأذرعي في الأنثيين عن فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما وهو الأوجه لائنه إذا خير بين غسير المتساويين فيين المتساويين أولى (فان اختار) المميز (أحمدها) أى الأبوين أو من ألحق بهما كما مر (شم) اختار (الآخر حوّل اليه) لأنه قد يظهر الأم على خلاف ماظنه أو يتغبر حال من اختاره أوّلا، نعم إن ظن أن سببه قلة عقله فعند الائم و إن بلغ كما قبل التمييز (فان اختار الأب ذكر لم يمنعه زيارة أمه) أي لم يجز له ذلك كما صرح به البندنيجي ودل عليه كلام الماوردي وتكليفها الخروح لزيارته لائنه يؤدي للعقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج (و يمنع أنثي) ومثلها هنا وفيما يأتي الخنثي من زيارة أمها لتألف الصيانة وعدم البروز والأم أولى منها بالخروج لزيارتها لسنها وخبرتها وظاهر كلامه عدم الفرق في الائم بين المخدرة وغيرها وهو كذلك ،

و إنما يدعى بالغلام المميز ومثله الغلامة وظاهر كلامه تخيير الولد و إن أسقط أحدها حقه قبل

ولانحوابنة ثقة له) والمراد أنه لا يجد ثقة يسامها اليه كما قاله حج (قوله وهو ظاهر) أى كاقيد هو به المتن فيامن (قوله جريانه النميان أي يجوز رجوع الضمير لا قرب مذكور وهو الانثيان أي ويقاس ظاهر و يجوز رجوعه كلا صل المسئلة أى الذكرين في وتكايفها) هو بالرفع عطفا وتكايفها) هو بالرفع عطفا على ذلك .

(قوله فاو امتنع المختار)

هو اسم مفعول (قوله

سبع سنين وأنه إذا جاوزها بلا تمييز بقى عند أمه والثانى ظاهر وأما الأول فقياس مامر فى كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع و إن ميز أنه لا يخير حيث لم يبلغها وقد يفرق بأن عدم الاعمر بالصلاة لما فيها من المشقة فخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ماهنا فان المدار فيه على معرفة مافيه صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز و إن لم يجاوز السبع (قوله و إنما يدعى بالغلام المميز) قال فى المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال قال الائزهرى وسمعت العرب تقول للولود حين يولد ذكرا غلام وسمعتهم يقولون للكهل غلام وهو فاش فى كلامهم فلم يخصص الغلام بالمميز (قوله كفله) أى جاز له ذلك ولا يجبر عليه (قوله ولا نحو ابنة ثقة) أى والحال (قوله و يمنع أنثى) أى ندبا لما يأتى من قوله وظاهر كلامهم الخ.

خلافًا لما بحشه الأذرعي من الفرق وظاهر كلامهم أنه لو مكنها من زيارتها لم يحرم عليه ، نعم لايمنعها من عيادتها لمرض لشدة الحاجة إليها ويتجه أن محــل تمـكينها من الخروج عنـــد انتفاء ريبة قوية وإلا لم يلزمه (ولا يمنعها) أي الأب الأم (دخولا عليهما) أي الابن والبنت إلى بيته (زائرة) حيث لاخلوة بها محرمة ولا ريبة كما هو ظاهر نظير مايأتي في عكسه دفعا للمقوق لكن لاتطيل المكث (والزيارة مرة في أيام) على العادة لا في كل يوم إلا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي ونصب من على المصدر وعند الفارسي على الظرف (فان مرضا فالأم أولى بتمريضهما) لأنها أهدى إليه وأصر عليه من غبرها (فان رضي مه في بيته) بالشرطين اللذ كورين (فذاك و إلا فني بيتها) يكون التمريض و يعودها و يجب الاحتراز من الحاوة بها في الحالين ولا يمنع الأم من حضور تجهيزها في بيتــه إذا ماتا وله منعهــا من زيارة قبرها إذا دفنا في ملكه والحكم في العكس كذلك ولو تنازعا في دفن من مات منهما في تربة أحدها أجيب الأب كما بحثه بعض المتأخرين و إن مرضت الأم لزم الأب تمكين الأنثي من تمريضها إن أحسنت ذلك بخلاف الذكر لايلزمه تمكينه من ذلك وإن أحسنه (وإن اختارها) أي الأم (ذكر فعندها) يكون (ليلاوعند الأب) وإن علا ومثله وصي وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب ففي نحو الأبوين ينعكس الحكم كما من نظيره في القسم كما بحثه الا درعي (يؤديه) وجو با بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليتها بكل محمود (ويسلمه) وجو با (لمكتب) بفتح الميم والتاء و يجوز كسر التاء وهو اسم إلحل التعليم وسماه الشافعي بالكتاب كما هو على الالسنة ولم يبال أنه جمع كاتب (وحرفة) يتعلم من الا ولا الكتابة ومن الثاني الحرفة على مايليق بحــال الولد وظاهر كلام الماوردى أنه ايس لائب شريف تعليم ولده صنعة تزريه لائن عليـــه رعاية حظه ولا يكله إلى أمه لعجز النساء عن مثل ذلك ، وأجرة ذلك في مال الولد إن وجد و إلا فعلي من عليه نفقته وأفتى ابن الصلاح في ساكن ببلد ومطلقته بقرية وله منها ولد مقيم عندها في مكتب بأنه إن سقط حظ الولد با قامته عندها فالحضانة للأب رعاية لمصلحته و إن أضر ذلك بأمه ، ويؤخذ منه أن مثل ذلك بالأولى مالوكان في إقامته عندها ريبة قوية (أو) اختارتها (أنثى) أو خنثي كما بحثه الشيخ ومن الإشارة إليه (فعندها ليلا ونهارا) لاستوائهما في حقها إذ الأليق تسترها

(قوله خلافا لما بحثه الأذرعي) جرى عليه حج حيث قال وأفتى ابن الصلاح بأن الائم إذا طلبتها أرسلت إليها محمول على معذورة في عدم الخروج للبنت لنحو تحدر أو مرض أو منع نحو زوج اهوليس في كلام الشارح تعرض لما لوكان امتناعها لمرض أو منع نحو الزوج لها (قوله و إلا لم يلزمه) أى بل الظاهر حرمة تمكينه من ذلك (قوله فلا بأس بدخولها) أى فلا يمنعها من ذلك مالم تكن هناك ريبة وقد يتوقف في الفرق بين قريبة المنزل أو بعيدته فان المشقة في حق البعيدة إنما هي على الائم فاذا تحملتها وأتت في كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشقة فأى فرق بين القريبة والبعيدة (قوله المذكورين) أى في قوله ولا ريبة (قوله في تربة أحدهما) أى التربة التي اعتاد أحدهما فيها الدفن ولو مسبلة (قوله أجيب الائب) أى حيث لم يترتب عليه نقل محرم كائن مات عند أمه والائب في غير بلدها وقوله لمكتب أى أو نحوه مما يليق بحال الطفل (قوله و يجوز كسر التاء) أى مع فتح الميم أيضا (قوله وأفتي ابن الصلاح) معتمد .

الذي يلزمه تمكينها منه كما علم من السياق وبه تصرح عبارة التحفة ومعاوم أن هذا القيديأتي فما إذا جاز له خروجهامن غير لزوم بالاولى (قوله إلا أن يكون منزلها قريبا) حاصل هذا مع ماقبله أن منز لها إن كان قريبا فجاءت كل دوم ازمه تمكينهامن الدخول وإن كان بعيدا فِاءت كل يوم فله منعها ولا تخفى مافيه وأى فرق بين القريب والبعيد والشقة في ذلك إغا هي عليها لا عليه ، ولعل كلام الماوردي مفروض فيغير مايتعلق بالمنعو إلافلايظهر له وجه ثم ظهر أن وجهه النظر إلى العرف فان العرف أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيده (قوله وهو كالليل للغالب ففي نحو الأتوني ينعكس الحكم) هـذا ظاهر فما إذا كان يعامه تلك الحرفة و إلا فلا وجه له على أنه قد لايلائم قول المصنف ويسلمه لمكتب وحرفة والفرق بين ماهنا والقسم ظاهر فليتأمل (قوله وجوبا) الظاهرأنه متعلق بالمكتب والحرفة وأن الواو عمني أولايقابل

بل هو متعلق بالمكتب فقط لتعينه لأجل تعلم نحو الفاتحة لتصحيح الصلاة لائنا نقول قد بين فيما يا "تى أن الغرض من المكتب تعلم الكتابة فتعين ماقلناه وأما تعلم نحو الفاتحة فهو متيسر بغير المكتب فليراجع .

(قوله وهو معاوم من اشتراطهم الخ) في علمه منه نظر لايخني بل اشتراطهم المذكور يردهذا الأخذ كما أفاده الشهاب حميج وعبارته وأخذمن اعتبار العادة المنع ليلا لما فيهمن الريبة ويرده اشتراطهم الخ ولعل الشارح اغتر" عا في بعض نسيخ حيج من تحريف برد بيؤ يده، نعم كتب الشهاب سم على عبارةالشهاب حجمانصه قوله و برده اشتراطهمالخ قد يقال هـذا الاشتراط لاينافي أنه قد يحصل رية اه (قوله مالم تثبت) يعنى توجد وكذا يقال فما يأتي وفى نسخة تتبين (قـوله فلولي" نكاحها منعها) أى و إن رضى أقرب منه ببقائها في محلها كما يحثه الشهاب حج.

ما أمكن (ويزورها الأب على العادة) كما من ومقتضى ذلك منعه من زيارتها ليلاكما صرح به بعضهم لما فيه من الريبة والتهمة وهو معاوم من اشتراطهم في دخوله على الأم وجود مانع خاوة من نحو محرم أو امرأة وظاهر أنها لوكانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله إلا بارزن منه فان لم يأذن أخرجتها إليه ليراها ويتفقد حالها ويلاحظها بالقيام بمصالحها ولها بعد باوغها الانفراد عن أبويها مالم يثبت فيه ريبة فلولى" نكاحها منعها من الانفراد بل يضمها إليه إن كان محرما و إلا فا ٍلى من يأتمنها بموضع لائق و يلاحظها والأوجه كها قاله ابن الوردى فى بهجته فى أمرد ثبتت ريبة في انفراده أن لوليه منعه منــه كما ذكر (و إن اختارها أقرع) بينهمــا لانتفاء المرجح (و إن لم يختر) واحدا منهما (فالأم أولى) لأنها أشفق واستصحابا لما كان (وقيل يقرع) بينهما إذ لا أولوية حينتذ ويردّ بمنع ذلك (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) غير نقلة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لخطر السفر سواء أكان طو يلا أم قصيرا فان أراده كل منهما واختلفا مقصدا وطريقا كان عند الأم و إن كان سفرها أطول ومقصدها أبعد (أو) أراد أحدهما (سفر نقلة فالأب أولى) به إن توفرت فيه شروط الحضانة وإن كان هو المسافر احتياطا لحفظ النسب ولمصلحة نحو التعليم والصيانة وسهولة الانفاق ، نعم إن صحبتـــه الأم و إن اختلف مقصــدها أو لم تصحبه وأتحد مقصدهادام حقها كمالو عادلحلها ومعاوم فما إذا اختلف مقصدها وصحبته أنها تستحقها مدة صحبته لاغير و إنما يجوز سفره به (بشرط أمن طريقه والبلد) أي المحل (المقصود) إليه فان كان أحدهما مخوفا امتنع السفر به وأقر عند المقيم وكذا إن لم يصلح الحل المنتقل إليه كما قاله المتولى أو كان وقت شدّة حرّ أو بردكما قاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما قيده الأذرعي و يجوز له سلوك البحر به كما من في الحجر وليس خوف الطاعون مانعا و إن وجدت قرائنه كما هو ظاهر إذالأصل عدمه والقرائن يكثر تخلفها بخلاف تحققه لحرمة الدخول إلى محله والخروج منه ،

(قوله فان لم يأذن أخرجتها) وينبنى أنه لا يجب عليها تمكينه من دخول المنزل إذا كانت مستحقة لمنفعته ولا زوج لها بل إن شاءت أذنت له فى الدخول حيث لاريبة ولا خاوة و إن شاءت أخرجتها لهوعليه فيفرق بين وجوب التمكين على الأب من الدخول إلى منزله حيث اختارته الأنثى و بين هذا يتيسر مفارقة الأب للنزل عنددخول الأم بلامشقة بخلاف الأمفانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فر بماجر ذلك إلى نحو الحلوة (قوله لم يثبت فيه) أى الانفراد (قوله فى أمرد) أى بالغ (قوله فر بماجر ذلك إلى نحو الحلوة وله له مدته إلى من يتعهده (قوله ومقصدها أبعد) ومنه مالو سافر أحدها إلى نحو مكة والآخر إلى قرية هى منشؤه لكن جرت عادته بأنه يقيم فيها مدة لتنجيز مصالحه ثم يرجع إلى البلد التى كان بها المحضون فيكون مع الأم حيث وجدت فيها الشروط لتنجيز مصالحه ثم يرجع إلى البلد التى كان بها المحضون فيكون مع الأم حيث وجدت فيها الشروط وقوله وليس خوف الطاعون مانعا) أى من السفر به (قوله والحروج منه) أى إذا كان واقعا في أمثاله وعبارة الشارح في فصل إذا ظننا المرض مخوفا بعد قول المصنف إلا الربع مانصه و يلحق في أمثاله وعبارة الشارح في فصل إذا ظننا المرض مخوفا بعد قول المصنف إلا الربع مانصه و يلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون أى زمنهما فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث لكن قيده فى الكافى بما إذا وقع فى أمثاله وهو حسن كما قاله الأذرعى وهل يقيد به إطلاقهم حرمة قيده فى الماعون أو الوباء والحروج منها لغير حاجة أو يفرق فيه نظر وعسدم الفرق أقرب

لغير حاجة ماسة (قيل و) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما دونها كالإقامة بمحلة أخرى من بلد متسع لسهولة مماعاة الولد ونسب للأكثرين وردّ بمنع سهولة رعاية مصالحه حينئذ ولو نازعته في قصد النقلة صدّق بيمينه فان نكل حلفت وأمسكته (ومحارم العصبة) كائخ أو عم (في هذا) أى سفر النقلة (كالأب) فيقدّمون على الأم احتياطا للنسب نخلاف محرم لا عصو بة له كائبي أم وخال وأخ لأم وقال المتولى وأقره في الروضة إن الأقرب كالأخ لوأراد النقلة وهناك أبعد كالعم كان أولى (وكذا ابن عم لذكر) فيأخذه عند إرادته النقلة لما م (ولا يعطى أن في) مشتهاة حذرا من الخاوة المحرمة لانتفاء المحرمية بينهما (فان رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذي هو الأن (إليها) لانتفاء المحذور حينئذ .

(فصـــل)

في مؤنة الماليك وتوابعها

إذ للنفقة ثلاثة أسباب: الزوجية والبعضية وملك اليمين ولما أنهى الكلام على الأوّلين شرع في الثالث فقال (عليه كفاية رقيقه) ذكرا كان أو أنثى أو خنثى (نفقة وكسوة) وسائر مؤناته حتى ماء طهارته ولو سفرا وتراب تيممه إن احتاجه (ؤ إن كان أعمى زمنا ومدبرا ومستولدة) وآ بقا وصغيرا ومرهونا ومستأجرا وموصى بمنفعته أبدا ومعارا وكسو با لقوله تعالى وهو كل على مولاه و لجبر « للماوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل مالا يطيق » وخبر « كفي بالمرء إثما أن يحبس عن مماوكه قوته » رواها مسلم وقيس بما فيهما معناها ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فيه فتلزمه كفايته وأفهم قوله كفاية رقيقه أن المعتبر كفايته في نفسه ،

وعموم النهى يشمل التحريم أى فيقيد بما إذا وقع فى أمثاله وكتب أيضا لطف الله به قوله والخروج منه أى لما فيه من الفرار من الموت (قوله لغير حاجة ماسة) أى قوية (قوله وقال المتولى الخ) معتمد (قوله كان أو لى) أى الأبعد وقوله أو نحوها ومنه الزوجة .

(فصــل)

في مؤنة الماليك وتوابعها

(قوله وآبقا) ومن صورة تمكن الآبق من النفقة حال إباقه أن يجد هناك وكيلا مطلقا للسيد تأمل اه سم على منهج و يمكن أن يصوّر أيضا بما لو رفع أمره لقاضى بلد الإباق وطلب منه أن يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه إلى ذلك حيث علم إباقه أو لا ليحمله على العود إلى سيده فيه نظر والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيده فإن أجاب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله إلى سيده قرضا وقد يؤخذ ذلك مما يأتى في قوله قال الأذرعي لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له الح.

فرع ـ حصل له ماء الطهارة فأتلفه لزمه تحصيله له ثانيا وهكذا غاية الأمرأنه يأثم بتعمد إتلافه وله تأديبه على ذلك و إغالزمه تعدّدالتحصيل لحق الله تعالى اه سم على منهج وقياس مامر قى نفقة القريب من أنها تبدل و إن أتلفها أنه بجد على السيد إبدالها إن أتلفها القنّ و إن تكرر ذلك منه وعبارة سم على منهج

(قولهإن الأقرب) يعنى من الحواشي بدليل قوله كالأخ و بدليل مامر" في الأب (قوله كان أولى) عبارة الروض فرع للائب نقله عن الائم وإن أقام الجدّ لا للائخ مع إقامة العم وابن الائخ انتهت وبها تعلم مافى قول الشارح كان أى العم أولىإذ الأولى به حينئل الائم لإقامة العم واعلم أن الماوردي خالف المتولى في هذا وقال إن الا ورب المنتقل أولى قال في شرح الروض وما قاله التولىمن مفرداته التي هي غير معمول ما (قوله مشتهاة) قضيته تسليمغير المشتهاة له وهومشكل فما إذا كان مقصده بعيدا وتبلغ معه حدّ الشهوة.

[فصل] في مؤنة الماليك وتوابعها

(قوله بل الرقيق أولى بدلك) أي من القريب (قوله إذ لاتسقط كعايته بذلك) بشبه تعليل الشيء بنفسه (قوله بطريقه الشرعى) أى إذا استحق القتل أو المراد بالسيف لا بنحو التجويع فتأمل (قوله والمعتبر في كفايته الخ) إن كان المراداعتبار الكفاية بائرقاء البلدكم هو صريح العبارة خالف إمام من قوله أن المعتبر كفايته في نفسه الخ و إن كان المرادبالنسبة للحنس فى الطعام فلا حاجة له مع مافي المتن فليحرر (قوله استحب أن يدفع إليه

مثله) أي كما يشمله المتن

الآتي على الأثر .

و إن زادت على كفاية مثله فتراعى رغبته وزهادته كما في نفقة القريب حتى يجب على السيد أجرة الطبيب وثمن الأدوية وإن لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لأن القريب قد يتكاف تحصيله ، وشمل كلامه كغيره مستحق القتل لحرابة أو ردّة أو نحوها ، إذ لاتسقط كفايته بذلك لأن قتله بتجويعه تعذيب يمنع منه خبر مسلم « و إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ولأن السيد متمكن من منع وجو بها عليه إما بايزالة ملكه و إما بقتله لأن له ولاية قتله بطريقه الشرعي ، و بهذا فارق عدم وجوب كفاية قريبه إذا كان غير محترم ويستثنى المكاتب ولو فاسد الكتابة فلا تجب كفايته على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه كفاية أرقائه ، نعم إن احتاج لزمته كفايته كما سيأتي في الكتابة ، وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتا بته فعليه نفقته ، وهي مسئلة عزيزة النقل ، ويلزمه فطرة المكاتب كتابة فاسدة لعدم تكرَّرها كلِّ يوم ، وكذا تستثني الأمة المزوّجة حيث أوجبنا نفقتها على زوجها ونفقة وكسوة منصو بان على التمييز، والمعتبر في كفايته عرف البلد بالنسبة لأرقائهم (من غالب قوت رقيق البله وأدمهم وكسوتهم) من حنطة وشعير وزيت وسمن وكتان وقطن وصوف وغيرها ، ولا بدّ من مراعاة حال السيد أيضا في يساره و إعساره فيجب مايليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه لخبر الشافعي « للماوك نفقته وكسوته بالمعروف » . قال والمعروف عندنا المعروف لمشله ببلده ولوكان السيد يأكل و يلبس دون المعتاد غالبا بخلا أو رياضة لزمه لرقيقه رعاية الغالب ولو تنع بما هو فوق اللائق استحب أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه (ولا يكفي ستر العورة) و إن لم يتأذ بحر ولا برد لأن ذلك يعد تحقيرا له . قال الغزالي وهذا ببلادنا إخراجا لبلاد السودان ونحوها كما في المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب ، فلو كانوا لايستترون أصلا ،

فرع لو أتلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه إبداله وإن تكرّر ذلك منه عمدا غاية الأمر أن له تأديبه على ذلك م ر اه (قوله و إن زادت على كفاية مثله) قال حج والواجب أوّل الشبع والرسّى" نظير ماياتى : أي في علف الدواب وسقيها ، وقضية إحالة الشارح ماهنا على نفقة القريب أن الواجب الشبع المعتاد . اللهم إلا أن يقال المراد بالشبع الذي قدمه في نفقة القريب أوله لإتمامه فلا يخالف ماهنا (قوله وإن لم يجب عليه ذلك لنفسه) أي وإن أخبره طبيب عدل بحصول الشفاء لو تناوله ، وينبغي وجو به إذا أخبره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء (قوله لحرابة) أى قطع طريق (قوله بطريقه الشرعي) وهو القتل بالسيف (قوله نعم إن احتاج) ظاهره ولوكانت الكتابة صحيحة ويفيده قوله وكذا لو عجز نفسه الخ (قوله نفقتها علىزوجها) أى بائن سلمت له ليلا ونهارا (قوله من غالب قوت رقيق البلد) قال المـــاوردى : والمراد بذلك أنه من جنس طعام المتوسطين لاالمترفهين ولا المقترين . قال : وعليه أن يدفع إليه طعامه مخبوزا وأدمه مصنوعا بخلاف الزوجة ، وكان المعنى فيه أنه لايتفرغ لإصلاحه اه حج . أقول : لو دفع إليه الحبّ ومؤنته ومكنه من إصلاحه باستئجار ونحوه فالوجه الاكتفاء بذلك اه سم على منهج (قوله ولابد من مراعاة حال السيد الخ) أي ولا بد أيضا من مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ، ولا يخالف هـذا ماياتي عن الشارح من أنه يكره تفضيل النفيس من العبيد لأنه قيده ثم بائن تكون نفاسته لذاته وما هنا فما لوكانت النفاسة لسبب النوع أو الصنف كالرومي مع الزنجي.

وجب ستر العورة لحق الله تعالى . ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما بين السر"ة والركبة (ويسنّ أن يناوله مما يتنج به من طعام وأدم وكسوة) لخــبر « إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه » . قال الرافعي : حمله الشافعي على الندب أو على الخطاب لقوم مطاعمهم وملابسهم متقاربة أو على أنه جواب سائل علم حاله فأجابه بما اقتضاه الحال ، نعم يتجه في أمرد جميل يخشي من تنعمه بنصو ملبوسه لحوق ريبة من سوء ظنّ به ووقوع في عرضه عدم استحبابه حينتُذ ، والأفضل أن يجلسه السيد معه للاء كل أي حيث لاريبة تلحقه فما يظهر ليتناول القدر الذي يشتهيه ، فان لم يفعل أوامتنع هو من جاوسه معه توقيرا له فلير وغ له في الدسم لقمة كبيرة تسدّ مسدّا لاصغيرة تهيج الشهوة ولا تقضى النهمة أو لقمتين ثم يناوله ذلك وهذا لمن ولى الطبخ آكد لخبر الصحيحين «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فان لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فانه ولي حرّه وعلاجه» ، والمعنى فيه تشوّف النفس لما تشاهده ، وهذا يقطع شهوتها ، والأمر في الخــبر محمول على الندب ندبا للتواضع ومكارم الأخلاق، ونقل الأسنوي نصا حاصله الوجوب. ثم قال فظهر أن الراجح عند الشافعي الوجوب على خلاف مارجحه الرافعي ، وردّه الأذرعي بأن النصّ لا يدل على ذلك بل على ما رجحه الرافعي ، ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له تبديله عما يقتضى تأخير الأكل إلا لمصلحة للرقيق ، ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وسنّ في الاماء (وتسقط) كفاية القنّ (بمضى ّ الزمان) كنفقة القــريب فلا تصــير دينا إلا بفرض قاض أو نحموه ، وقد قال الروياني لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدن وأنفق على نفسك جاز وكان دينا على سيده (ويبيع القاضي فيها ماله) إن امتنع منها أو غاب كا في نفقة القريب وتحريره أن الحاكم يؤجر جزءا من ماله بقدر الحاجة أو جميعه إن احتيج إليه أو تعـذر إيجار الجزء ، فإن تعذر إيجاره باع جزءا منه بقدر الحاجة أو كله إن احتيج إليه أو تعذر بيع الجزء ع هذا:

(قوله وجب ستر العورة الخ) معتمد (قوله ستر مابين السرة والركبة) أى ولو أنى ، وينبغى أن محله إذا لم يرد إخراجها بحيث تراها الأجانب و إلاوجب ستر جميع بدنها (قوله عدم استحبابه حينئذ) أى بل تنبغى الكراهة (قوله ولا تقضى النهمة) بفتح النون أى الحاجة والشهوة كا في القاموس (قوله أو أكلة) اسم للأكول ، وفي شرح مسلم للنووى . أما الأكلة فبضم الهمزة وهى اللقمة (قوله ونقل الأسنوى الخ) ضعيف ، وقوله لم يجزله أى للسيد (قوله تأخير الأكل) أى من طعام آخر (قوله إلا لمصلحة للرقيق) قضيته أنه لا تراعى مصلحة السيد في ذلك و إن لم يؤد إباء اله إلى تأخير فاحش ، و ينبغى أن محسل ذلك مالم تدع إليه حاجة حاقة كأن حصل للسيد ضيف يشق على السيد عدم إطعامه فأراد أن يقدم له مادفعه للعبد ثم يأتى ببدله للعبد بعد زمن ضيف يشق على السيد عدم إطعامه فأراد أن يقدم له مادفعه للعبد ثم يأتى ببدله للعبد بعد زمن لا يتضر و فيه العبد بالتأخير إليه (قوله إلا بفرض قاض أو نحوه) وقياس ماقدمه في نفقة القريب غلى الرقيق و يرجع بما أنفقه وفعل .

(قوله أوعلى الخطاب لقوم الخ) يلزم عليه وعلى ما بعده أن لادليل فيه للدعي وعبارة شيعخ الاسلام فىشرحى الروض والمنهج ولوتنعم بما هوفوق اللائق به استحبأن يدفع إليه مثله ولايلزمه بلله الاقتصار على الذاك وقوله صلى الله عليه وسدلم الخ فلم يسق الحديث مساق الدليل بل انما ساقه ليبين عسدم مارضته للدّعبي بواسطة حمل الشافعي رضي الله عنه فتأمل (قوله النهمة) هو بفتح النون أي الشهوة والحاجة (قوله أحدكم) هو بالنصب مفعول مقدم (قوله أوأكلة) هي اللقمة كما فى شرح مسلم وحينتذ فلعل أوللشكمن الراوى (قوله لم يجزله) أي السيد.

(قوله وتعذرت إجارته) لاوجه له هنا كما يعلم مما بعده فلعل الصواب حذفه (قولهو يستدين عليهالخ) وضعهذا ككلام الأذرعي وغبره الآتى هنا فيغبر محله واعامحله عندقول المصنف ويبيع القاضى فيهاماله كها صنع في شرح الروض على أنهلاحاجةاليه عرأيضا لأنه قدم مايغنى عنه (قوله فان تعذر سعه) أي الرقيق (قوله قال القمولي من نصفه حر" ونصفه رقيق يجب نصف نفقته الخ) ظاهره سواء أكان بينهمامهايأة أم لا.

في غير محجور عليه . أما هو فيتعين فعل الأحظ له من بيع القنّ أو إجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض على مغله (فأين فقــد المال) بأن لم يكن لمالكه مال ولو ببلد القاضي فقط فما يظهر لانتفاء سلطنته عليه حينتذ والمالك حاضر ممتنع من إنفاقه وتعلنرت إجارته (أمره) القاضي بايجاره أي إن وفي بمؤنته فما يظهر أو بازالة ملكه عنه (ببيعه أو إعتاقه) دفعا للضرر والقصد إزالة ملكه عنه ، فإن امتنع أجره الحاكم عليه أو باعه كما من ويستدين عليه إلى اجتماع قدر صالح عليه فيباع حينتُذ مايني به على الأصح في الروضة . قال الأذرعيوغيره : ومحله إذا لم يتيسر بيعه شيئًا فشيئًا بقدر الحاجة كالعقار، فإن تيسر ذلك كالحبوب والمائعات تعين : أي بلا استدانة اه وهو مأخوذ من كلامهم ، فإن تعذر بيعه و إجارته فنفقته في بيت المال ، فإن فقد فعلى المسلمين لأنه من محاو يجهم . قال ابن الرفعة : وتدفع كفاية الرقيق لمالكه لأن الكفاية عليه ، وهو المعنى بأنه من محاويج المسامين لاالرقيق ، قال الأذرعي : وظاهر كلامهم أنه ينفق عليه من بيت المال أو المسلمين مجانا ، وهو ظاهر إن كان السيد فقيرا أو محتاجا إلى خدمته الضرورية و إلا فينبغي أن يكون ذلك قرضا اه قال القمولي من نصفه حرّ ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الآخر عليه ، فإن عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال ، وقال الزركشي وغيره نفقة المبعض أي المعجوز عن نفقته في بيت المال إن لم يكن بينهما مهايأة و إلا فعلى من هي في نو بته اه وهذا في غير أم الولد . أما هي فلا تباع قطعا ولا يجبر على إعتاقها في الأصح بل تؤجر أو تزوّج .

(قوله في غير محجور) هذه التفرقة يخالفها مام له أن القاضي ونحوه إنما يفعل الأصلح. وعبارة شيخنا الزيادي نقل عن حج نصها: وما اقتضاه كلامهما من أنه يتخير بين البيع والإجارة ينبغى حمله كما هو معاوم على مااذا استوت مصلحتهما في نظره و إلا وجب فعل الأصلح منهما فقول جمع يجب الإيجار أولا يحمل على ما اذا كان أصلح اه وهي الأظهر الموافقة لنظائرها (قوله أو الاقتراض) أي اقتراض القاضي من بيت المال على مغل السيد (قوله ولو ببلد القاضي) قضيته أنه لو كان له مال في غـير بلد القاضي وأمكن إحضاره عن قرب لاينتظر ويؤمر با زالة ملكه عن العبد، ولو قيل إن القاضي يقترض عليه الى أن يحضر ماله اذا رأى ذلك مصلحة لم يبعد (قوله أخلامن كلام الشارح الآتي فيكون تبرعا لاقرضا ، وسيأتي ذلك في قول الشارح (قوله أو محتاجاً) الأولى إسقاط أو (قوله فيجب نصف نفقته) معتمد (قوله المعجوز عن نفقته) أي كلها (قوله وهذا) أي كلام المصنف (قوله بل تؤجر) أي وجوبا، وقوله أو تزوّج تقدم قبيل نفقة القريب أن السيد لا يجبر على تزويجها ولا على بيعها من نفسها و إنما بجبر على تخليتها للكسب أو إيجارها ، فإن تعذر ذلك فنفقتها في بيت المال ، وهو صريح في أنه ينفق عليها من بيت المال و إن أمكن تزويجها ، وما هنا صريح في أن النزويج يقدم على بيت المال إلا أن يقال إن ماهنا محمول على ما إذا أراد السيد تزو مجها وما تقدم محمول على خلافه ، و يؤيده أن الكلام ثم فيمن حضر مولاها . أما من غاب عنها مولاها ولم يعلم له مال ولا لهما كسب فتروّج ، وحيث فرض ذلك كان التزويج بغير رضا السيد ومعرفته.

فان لم يمكن فنفقتها في بيت المال (و يجبر) السيد إن شاء (أمته) ولو أمّ ولد (على إرضاع ولدها) أي يجوز له ذلك ، سواء أكان منه أم مماوكا له من زوج أو زنا أو حـر" الأن لبنها ومنافعها له بخلاف الزوجـة فان الزوج لا يملك ذلك منها ، ولو طلبت إرضاعه لم يجز له منعها منه لأن فيه تفريقا بين الوالدة وولدها إلا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها إلى فراغ استمتاعه و إلا إذا كان الولد حر"ا من غيره أو مماوكا لغيره فله منعها من إرضاعه غير اللبأ الذي لا يعيش إلا به و يسترضعها غيره لأن إرضاعه على والده أو مالكه ، نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي وأقرّوه ، وله طلب أجرة الرّضاع من أبي ولدها الحرّ ومن سيدولدها الرّقيق ، ولا يلزمه التــبرع به كما لايلزم الحرة التــبرع به ، فاين تبرع به كان له ذلك و إن لم ترض به (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) أي عن ريه إما لغزارة لبنها أو لقلة شربه أو لاغتنائه بغير اللبن في أكثر الأوقات أو موته لما من كما له تكليفها غيره من سائر الأعمال التي تطيقها . أما إذا لم يفضل عن ريه فلا يجبرها على إرضاع غيره ولو بأجرة لقوله تعالى _ لانضار" والدة بولدها _ ولأن طعامه اللبن فلا ينقص عنه كالقوت، وقد عــلم مما مر أن هذا إذا كان ولدها حرا من السيد أو مماوكا له و إلا فله أن يمنعها من إرضاعه ويسترضعها غيره (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره) بأن اجتزأ بفير اللبن لأنه قد يريد التمتع بها ولا ضرر على الولد في ذلك (و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضرها) ولا ضره الارضاع، واقتصر في كل من القسمين على الأغلب فلا يرد عليه مازدناه سواء أكفاه غير اللبن أمَّ لا لأن لبنها ومنافعها له كما مرٌ ، وليس لها استقلال باع رضاع ولا فطام ، إذ لا حق لها في التربية (وللحرّة حقّ في التربية فليس لأحدها) أي الأبوين الحرّين، ويتجه إلحاق غيرها ممن له الحضانة عند فقدها بهما في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لأنهما تمام مدّة الرّضاع ، فإن تنازعا أجيب الداعي إلى إ كال الحرلين إلا إذا كان الفطام قبلهما أصلح للولد فيجاب طالبه كفطمه عند حمل الأمّ أومرضها ولم يوجد غيرها ، وكلامهم محمول على الغالب كما ذكره الأذرعي (ولهما) ذلك (إن لم يضر ه) لقوله تعالى _ فاين أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور _ أى لأهل الخبرة أن ذلك يضر الولد أولا _ فلا جناح عليهما _ (ولأحدها) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر إن لم يضره بائن اجتزأ بالطعام وكان في فصل معتدل لما من (ولهما الزيادة) على الحولين لما مرحيث لاضرر لكن أفتى الحناطي

(قوله فاين لم يمكن) أى الإجارة والنزويج (قوله و يجبر) بضم الياء من أجبر (قوله ووضع الولد) ومعلوم أن ذلك حيث لاضرر على الولد (قوله أو مملوكا) أى كأن أوصى به (قوله فله منعها من إرضاعه لكن لا يجب عليه ذلك منعها من إرضاعه لكن لا يجب عليه ذلك منعها من إرضاعه الكن لا يجب عليه ذلك مجانا خلافا للزركشى شرحروض اله سلم على منهج (قوله ولا يلزمه التبرع به) أى الإرضاع (قوله ولا ضرر) من جملة التعليل (قوله واقتصر في كل) قد يتقابل الضرران إن كان فطمه قبل الحولين يضره و إرضاعه حينئذ يضرها فحرر حكمه اله سلم على منهج ، أقول : ولعل قبل الحولين يضره و إرضاعه حينئذ يضرها إن أمكن و إلا فلا يجب على الأم بل يفطم و إن لحقه الضرر (قوله فلا يرد عليه مازدناه) أى في ارضاعه بعد الحولين من قوله ولا ضره الإرضاع الخولين أو قوله ولا فطام أى قبل الحولين أو بعدها (قوله وليس لها استقلال بارضاع) أى بعد الحولين ، وقوله ولا فطام أى قبل الحولين أو بعدها (قوله حيث لاضرر) استدراك على مايوهمه الكلام السابق من استواء الأمرين .

(قوله سواءاً كان منه أم ملوكا له الخ) عبارة التحفة ولو من غيره بزنا أوغيره (قوله ان لم يضره) أى أو يضرها كافي التحفة ولعل الكتبة أسقطته من الشارح بعد اتيانه بدليل قوله في التي واقتصر في كل من القسمين الخ.

بأنه يسنّ عدمها إلا لحاجة (ولا يكلف رقيقه) عملا على الدوام (إلا عملا يطيقه) على الدوام فيجوز له تكليفه إياه ويتبع في تكليفه مايطيقه العادة كاراحته في وقت القياولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار و إراحته من العمل إما في الليل إن استعمله نهارا أو في النهار إن استعمله ليلا و إن اعتادوا خدمة الأرقاء نهارا معطرفي الليل اتبعت عادتهم فعلم أنه لايجوز له أن يكاغه عملا على الدوام لايطيقه لخبر مسلم المار فلا يجوز له أن يكلفه عملا على الدوام يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه فعلم أنه يجوز له أن يكلفه الأعمال الشاقة في بعض الأوقات ولو كاف رقيقه مالايطيقه أو حمل أمته على الفساد أجبر على بيع كل منهما إن تعين طريقا في خلاصه كما قيده الأذرعي و يجب على الرقيق بذل جهده في العمل وترك الكسل فيه (وتجوز مخارجته) أي القنّ (بشرط رضاهما) فليس لأحدهما إجبار الآخر عليها لأنها عقد معاوضة فاعتبر فيه التراضي كغيره ويؤخذ من كونها عقد معاوضة اعتبار الصيغة من الجانبين وأن صريحها خارجتك وما اشتق منه وأن كنايتها باذلتك على كسبك بكذا ونحوه (وهي خراج) معلوم (يؤديه كل يوم أو أسبوع) أو شهر أو سنة مما يكسبه حسما يتفقان عليه فني الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا طيبة صاعين أو صاعا من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه خراجه»، وروى البيهقي «أنه كان للزبير ألف مملوك يؤدون الخراج لايدخل بيته من خراجهم شيئًا بل يتصدّق بجميعه ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف ألف ومائتي ألف» رواه البيهقي. ويشترط أن يكون له كسب مباح دائم يني بالخراج فاضلا عن نفقته وكسوته إن جعلهما فيه ، فان زاد كسبه على ذلك فالزيادة بر" وتوسيع من سيده له وأن يكون ممن يصـح تصرفه لنفسـه لوكان حرا كا هو ظاهر ولو خارجه على ما لايحتمله لم يجز و يلزمه الحاكم بعدم معارضته فقد روى الشافعي بسنده عن عثمان أنه قال في خطبته: لاتكلفوا الصغير الكسب فيسرق ولا الأمة غير ذات الصنعة فتكتسب بفرجها

(قوله بأنه يسن عدمها) أى الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله فى بعض الأوقات) أى حيث لا يضر بأن يخشى منه محذور تيم فيا يظهر و يحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة و إن لم يخش منه ذلك المحذور اه حج ولعلى الاحتمال أقرب و بقى مالو رغب العبد فى الأعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر ، والأقرب عدم الوجوب لأنه الذى أدخل الضرر على نفسه و يحتمل المنع لأنهقد يؤدى إلى ضرر يجر إلى إتلافه أو مرضه الشديد وفى ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فينس إليه فينزل منزلة مالو باشر إتلافه (قوله أو حمل أمته على الفساد) أى فاو تنازعا فى ذلك صدّق السيد (قوله لأنها عقد معاوضة) كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيدكما هو ظاهر اه حج (قوله حسبا يتفقان) وقع مثل هذا التركيب فى كلام البيضاوى حيث قال ثم بين للناس ما نزل إليهم حسبا عن لهم وكتب عليه خسرو ما نصه فى قوله حسبا أى قدرما متعلق بين ونزل يقال ليكون عملك بحسب ذلك أى بقدره وقد تسكن السين فى الضرورة ومثله فى السيد وهو يفيد أنه بفتح السين وأن السكون ضرورة (قوله وأعطى أبا طيبة) أى لما حجمه السيد وهو يفيد أنه بفتح السين وأن السكون ضرورة (قوله وأعطى أبا طيبة) أى لما حجمه سيده أخذه منه هل يجوز لكونهاك له أولا لا التزائمه جعله للعبد بعقدمعاوضة الذى يظهر الأول سيده أخذه منه هل يجوز لكونه لاماك له أولا لا التزائمه جعله للعبد بعقدمعاوضة الذى يظهر الأول سيده أخذا من قوله فالزيادة بر وتوسيع ثم رأيت العراقي صرح بذلك وقال حج و يتصرف فيها كالحرة أخذا من قوله فالزيادة بر وتوسيع ثم رأيت العراقي صرح بذلك وقال حج و يتصرف فيها كالحرة

(قوله و يتبع في تكليفه مايطيقه العادة الخ)عبارة الروض ويتبع العادة في القياولة والعمل طرفى النهار ويريحه من العمل إما (قبوله وأن صريحها خارجتك الخ) انظر وجه أخذ هذا وما بعده (قول المـ تن وهي خراج الخ) فيه استخدام (قوله رواه البيهق) لا حاجة إليه مع مامر" في صدر الحديث (قوله بر وتوسيع) أي فيحوز للرقيق التصرف فيه وإن كان لاعلكه ومعاوم أن للسيد منعهمنه وهو مصرح به (قدوله لاتكافو االصغير)أى الذي لاعتمل ليتم الدليل

وكذا رواه البيهتي ووقع في النهاية عزوه إلى عمر و يجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها وقُد علم أن مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده وما بحثه بعضهم من أنَّ للولي مخارجة قنّ محجوره مصلحة محل نظر لأن فيها تبرعا و إن كانت بائضعاف قيمته وهو ممنوع منه نعم لوانحصر صلاحه فيها وتعــنر بيعه نظير مام آخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثــله جاز للضرورة ويكره أن يقول المماوك لمالكه ربى بـل يقول سيدى ومولاى وأن يقول السيد المكاف كرب الدار ورب الغنم و يكره أن يقول للفاسق أو للتهم في دينه ياسيدي (وعليه) أي مالك دواب لم يرد بيعها ولا ذبح مايحل منها (علف) بالسكون كما بخطه وهو الفعل و بفتحها وهو المعاوف إن لم تألف السوم (دوابه) المحترمة و إن وصلت إلى حـــد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجه (وسقيها) ويقوم مقامقهما تخليتها لنرعي وترد الماء إن ألفت ذلك واكتفت به لحرمة الروح ولخبر الصحيحين أنه صلى الله عليــه وسلم قال «دخلت امرأة النار في هرة حبستها لاهي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض» بفتح الخاء وكسرها أي هوامها والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأوّل الشبع والرى دون غايتهما ويجوز غصب العلف لهما وغصب الخيط لجراحتها بمدلهما إن تعينا ولم يباعاكما يجوز سقيها الماء والعمدول إلى التيمم بل يجبكل منهما حيث لم ينخف مبيح تيم كما هو ظاهر وعلى مقتني الكاب المباح افتاؤه أن يطعمه أو يرسله أى ليأكل لا كسوائب الجاهلية أو يدفعه لمن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكاب العقور ليهلك جوعا بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه و يحرم تـ كليفها على الدوام ما لاتطيق الدوام عليه،

(قوله مصلحة) أى إن رآه مصلحة (قوله نظير مامر) لا يخنى أنه قد يكون بحيث لوخارجه اكتسب ذلك القدر و إلا لم يمكن اكتسابه إياه وهده مصلحة يجوز اعتبارها و إن لم يتعذر بيعه بل قد تكون أصلح من بيعه اه سم على حج (قوله علف) لولم يمكنه علفها فلاها للرعى مع علمه أنها لا تعود اليه فينبنى أن لا يحرم ذلك وأن لا يكون ذلك من باب تسيب السوائب الحرم لأن هذا لضر ورة ومن ذلك أيضا مالوماك حيوانا باصطياد وعلم أن له أولادا يتضر رون بفقده فالوحه جواز تخليته ليذهب لأولاده ولا يكون من باب التسييب وفي الحديث مايدل له نعم يبقى الكلام فيا لوخلاها للرعى وعلم أنها لا تعود بنفسها لكن يمكنه أن يتبعها في الراعى و يرجع بهاهل يجب عليه ذلك وقد يتجه الوجوب حيث لامشقة دون ما إذا كان مشقة فليحرر اه سم على منهج (قوله بفتح الحاء وكسرها) والكسر أكثر قال في المختار الخشاش بالكسر الحشرات وقد تفتح (قوله حتى تصل لا أول الشبع) قد تقدم في نفقة القريب للشارح مانصه و يعتبر رغبته وزهادته بحيث يتمكن معه من التردد على العادة و يدفع عنه ألم الجوع لا يمام الشبع كما قاله الغزالي أى المبالغة فيه وأما إشباعه فواجب كماصرح به ابن يونس وغيره ومثله ثم في حج وأحال حج ماهنا ونفقة الرقيق بعد التمير فيهما بأول الشبع على مام في نفقة القريب فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع عرفا لا المالغة فيه (قوله ببدلهما) أى من سقيها والتيمم أو هو والغصب والثاني هو الظاهر .

(قوله وأن يقول السيد عبدى وأمتى) لعل وجهه أن العبددية الحقيقية لاتكون إلاله تعالى والأمة في الأنثى عنزلة العدد في الذكر (قوله إلى غـر مكاف) أما المكلف يعني من شأنه التكليف وإن كان صيا فيكره إضافة رب اليه (قوله لم رد بيعها الخ) يعنى أما إذا أريد ذلك حالا أن كان شارعا في البيع في الأولى ومتعاطيا لأسباب الذبح في الثانية فلا يحب عليه العلف بمعنىأنه محرم عليه البيع والذبح حتى يعلف (قوله ولخبر الصحيحين) هذا لايم به الدليل إلا إن كانت المرة علوكة للرأة أو مختصة بها (قوله دخلت امرأة النار) لعل المراد استوجبت النار أومن باب التعبير بالماضي عن المستقبل لتحقق وقوعه (قوله بل بحب كل منهما) أى غص العلف وغص الخيط وأماقوله كما بجوز سقيها الماء الخ فهو حكم مفروغمنه فيباب التيمم و إنما أتى به هنا ليقيس عليه المسئلتين كما أشار اليه بالكاف وليس الغرض إثبات حكمه هنا وهذا ظاهر خلافا لما في طشية الشيخ (قـوله و محرم تكليفها) يعني الدواب .

(قوله وان لم يكن له مال باعها الحاكم الخ) عبارة التحفة فان امتنع من علفها وإرسالها ولامال له آخر أجبر على ازالة ملكه أو ذبح المأكولة أو أو الابجار صونا لها عن التلف فان أبي فعلى الحاكم الأصح من ذلك انتهت وبها يعلم مافي كلام الشارح رحمه الله تعالى حیث لم یذکر اجباره المقدم على فعل الحاكم ولم يقيد فعل الحاكم بالأصلح وسكت عن الذبح (قوله لقلة العلف) انظر ماموقعیه (قوله وأن يقص أظفاره الخ) نقل في شرح الروض عن الأذرعي أنه اذا تفاحش طول الأظفار وكان يؤذمها لابجوز حلبها مالم يقص مايؤذها .

ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة وخرج بالمحترمة غيرها كالفواسق الخمس قال الأذرعي هل يجوز الحرث على الحمر الظاهر أنه إن لم يضرها جاز و إلافلا والظاهر أنه يجب أن يابس الخيل والبغال والحمير مايقيها من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا بينا اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أر فيه نصا اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد أنه يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ماخلق له كالبقر للركوب أو الحمــل والإبل والحمير للحرث وقوله صلى الله عليه وسلم « بينما رجل يسوق بقرة إذ أراد أن يركبها فقالت إنا لم تخلق لذلك» متفق عليه المراد أنه معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك (فان امتنع) من القيام بكفاية دابته المحترمة (أجبر في المأكول على بيع) أو إجارة (أو علف أو ذبح،وفي غيره على بيع) أو إجارة (أو علف) صونا لها عن التلف فان امتنع من ذلك فعل الحاكم مايراه منه وظاهر أن ما مر في الرقيق يأتي هنا فان لم يكن له مال باعها الحاكم أو جزءا منها أو أجرها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر فعلى السامين كنظيره في الرقيق و يأتي مامر هناك ولوكان عنده حيوان يؤكل وآخر لايؤكل ولم يجد إلانفقة أحدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة مالايؤكل ويذبح المأكول أميسوى بينهما فيه احتمالان لابن عبد السلام قال فان كان المأكول يساوى ألفا وغيره يساوى درها ففيه نظر واحتمال اه والراجح تقديم غير المأكول في الحالين (ولا يحلب) من لبنها (مايضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك لأنه غذاؤه كما في ولد الأمة بل قال الأصحاب لوكان لبنها دون غذاء ولدها وجب عليه تكميل غــذائه من غيرها و إنما يحلب الفاضل عن ريه قال الروياني والمراد أن يترك له مايقيمه حتى لايموت قال الرافعي وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا قال الأذرعي وهذا التوقف هو الصواب الموافق الحكلام الشافعي والأصحاب وقال الزركشي بعد كلام الرافعي وهو كما قال وقد صرح الماوردي وغيره بالحاقه بولد الأمة في ذلك واستثنى ماإذا عدل به إلى غير لبن أمه واستمرأه فانه يجوز لأن القصد سقيه ما يحيا به فان أباه ولم يقبله كان أحق بلبن أمه و يحرم عليه أن محلب مايضرها لقلة العلف و يحرم عليه ترك الحلب إن ضرها و إلا كره للاضاعة ويستحب أن لايستقصي الحالب في الحاب بل يترك في الضرع شيئًا وأن يقص أظفاره لئلا يؤذيها و يحرم جز الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيهما من تعذيب الحيوان. قال الجويني ونص الشافي في حرملة على الكراهة.

(قوله ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة) ومثله النخس حيث اعتيد لمثله فيجوز بقدر الحاجة وقوله والبغال أى ونحوها حيث لم يندفع الضرر إلابه (قوله فان لم يكن له مال باعها) قضية ماذكره هنا وفي نفقة الرقيق أنه لايبيع شيئا منهما إلاإذا لم يكن له مال غيرها وتقدم لحج في نفقة الرقيق أن الحاكم يراعي ماهو الأصلح من بيع الرقيق أو غيره من أموال السيد (قوله ويأتي مام هناك) أى من كونه قرضا أوغيره (قوله والراجح تقديم غيراللاً كول) أى بأن يذبح له اللاً كول (قوله ولا يحلب) بضم اللام كما يأتي عن الختار (قوله قال الرافي وقد يتوقف الخ) معتمد وقوله في الاكتفاء أى ويقال يجب أن يترك له ما ينميه نمق أمثاله (قوله و يحرم عليه أن يحلب) قال في المختر حلب يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها (قوله لئلا يؤذيها) أى فلو علم لحوق ضرر لها وجب قصها (قوله من أصل الظهر) أى من الجلد الذي يلاقي الظهر بحيث لايترك عليه شيئا .

و يمكن حملها على كراهة التحريم للتعليل المار"، ويجب على مالك النحل أن يبق له من العسل في الكوارة قدر حاجتها إن لم يكفها غيره و إلا فلا يلزمه ذلك و إن كان فيالشتاء وتعذر خروجها يشوى دجاجة و يعلقها بباب الكوّارة فتأكل منها ، و يجب على مالك دود القز : إما تحصيل ورق التوت ولو بشرائه ، و إما تخليته لأكله إن وجد لئلا يهلك بغير فائدة ، و يجوز تشميسه عنه حصول نوله و إن هلك به كما يجوز ذبح الحيهوان (وما لاروح له كقناة ودار لاتجب عمارتها) على مالكها ، وعلله المتولى بأن ذلك تنمية للـال ، ولا يجب تنميته بخـلاف البهائم يجبر على علفها لأن فى تركة إضرارا بها ، وفرق غيره بحرمة الروح و إليه يشير قولهم المذكور . قال في الاستقصاء : ولهــذا يأثم بمنعه فضل المـاء عن الحيوان ولا ياءُم بمنعه عن الزرع ، ونقــل الشيخان عن المتولى كراهة تركها حتى تخرب ، وكذلك يكره ترك سقى الزرع والأشــجار عند الإمكان لما فيه من إضاعة المال. قال الأسنوى: وقضيته عدم تحريم إضاعته لكنهما صرّحا في مواضع بتحريمها كاللقاء المتاع في البحر بلا خلاف ، فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كإلقاء المتاع في البحر و بعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق ، ومنه ترك سقى الأشجار المرهونة بتوافق العاقدين فإنه جائز خلافا للروياني اه ، وعلم من تعليل الأسنوي أن الاعتراض عليه بائن مجر د تلك الأعمال لا تكفي بل لابد من تقييدها بالشاقة ليحـترز من نحو ر بط الدراهم في الكم " ووضع المال في الحوز ساقط. قال ابن العصاد في مسئلة ترك سقى الأشجار صورتها : أن يكون لهـا ثمرة تني بمؤنة سقيها و إلا فلا كراهة قطعا . قال : ولو أراد بترك السقى تجفيف الأشحار لأجل قطعها للبناء والوقود فلاكراهة أيضا اه وهذا في مطلق التصرف أما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شــجره وزرعه بالستى وغــيره وفي الطلق . أما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظا له على مستحقه عند تمكنه منها: إما من ريعه أو من جهة شروطها الواقف وفيما إذا لم يتعلق به حق لغيره ، فأما لو أجر عقاره ثم اختلَّ فعليه عمارته إن أراد بقاء الإجارة ، فإن لم يفعل تخير المستأجر . قال الأذرعي : لو غاب الرشيد عن ماله غيبة

(قوله و يمكن حملها على كراهة التحريم) قال شيخنا الزيادى زيادة على ما ذكر وقد يحمل على ما لاتعذيب فيه اه حج اه (قوله ودار لا تجب عمارتها) راعى في تأنيث الضمير معنى ما (قوله حتى تخرب) بفتح الرّاء . قال في المختار : خرب الموضع بالكسر خرابا فهو خرب اه (قوله كإلقاء المتاع في البحر) أى بلا غرض لما مرّ من أنه يجب على راكب السفينة إذا أشرفت على الغرق إلقاء ما لاروح فيه لما فيه روح إلى آخر ما يا تي (قوله إن كان سبها أعمالا كإلقاء الخ) هل من ذلك مالو اغترف من البحر بإنائه ثم ألقى ما اغترفه في البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء ، و يتجه وفاقا لشيخنا طب عدم التحريم هنا لأن مايغترف من نحو البحر من شأنه أن يكون حقيرا ومن جنس الحقيد غالبا . ومما وضع على الإباحة والاشتراك ومما لا يحصل بإلقائه ضرر بوجه ، و ينبني أن يكون مثل ذلك إلقاء الحطب من المختطب ، وكذلك الحشيش . وأقول : بل يتحده جواز إلقاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضا اه سم على منهج (قوله ووضع المال في الحرز ساقط) أى لأن قوله قد يشق يفيد حرمة الترك إذا لم تكن

(قوله واليه يشير قولهم المذكور) أي في المتن (قوله ساقط) كائه لأن الأسنوى أشار بتعلمله بأنها قد تشق الىأن محل عدم الحرمة بترك الأعمال عند المشقة فيها فايراد ذلك على كلامه مع اشارته اليه ساقط لكن قد يتوقف في ذلك مع تعبيره بقد المفيدة لعدم الحرمة مطلقا مع أن المشقة قد توجد وقدلاتوجد (قولهفى مسئلة ترك سق الاشحار) انظر هلمثلهاترك الداروالزرع والا فما الفرق.

(قوله مستغرقة) انظر مفهومهو كذامفهوم قوله خنث لا وارث له خاص (قوله قال إن الرجل ليؤجر في نفقته كلها) لا يخفي أن هذا الخبرلايتم به الدليل إلا بحمله على ما بعده (قوله إلا ما لابد منه) بيان للراد من مافي الخبر وقوله أي مالم يقصد الخ تخصيص لعموم ما (قوله و يكره اللانسان أن يدعو على ولده الخ) الظاهر أن المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن عل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والا فالذي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخادم فمافى حاشية الشيخ من أن قضية هذا السياق أن الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعسة الإجابة استجيب له الخ محل توقف.

طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم أن ينصب من يعمر عقاره ويسقى زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لأن عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين ، وكذلك لو مات مديون وترك زرعا وغيره وتعلقت به ديون مستغرقة وتعذر بيعه في الحال فالظاهر أن على الحاكم أن يسمى في حفظه بالسقى وغيره إلى أن يباع في ديونه حيث لاوارث خاص يقوم بذلك ولم يحضرني في هذا نقل خاص اله وهو ظاهر والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الأولى ، ور بما قيل بكراهتها ، وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الرجل ليؤجر في نفقته كها إلا في هذا التراب » وفي أبي داود «كل ما أنفقه ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة إلا ما إلا ما » أي إلا ما لابد منه : أي مالم يقصد بالإنفاق في البناء به مقصدا صالحا كما هو معاوم ، ولا تكره عمارة لحيجة و إن طالت ، والأخبار الدالة على منع مازاد على سبعة أذرع ، وأن فيه الوعيد الشديد على جيله أو على الله عليه وسلم «لا تدعوا على أخر كتابه وأي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله عليه وسلم «لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له » وأما خبر «إن لله قبل دعاء حبيب على حبيبه » فضعيف .

فيه مشقة كضم السكم ، وعبارة سم على منهج قد يفهم التحريم فيا لامشقة فيه بوجه كا في ترك تناول دينار على طرف ثو به أو بالقرب منه أو ضم كه عليه و حو ذلك ، وهو ظاهر جد الفليت أمل ، ثم رأيت مر أفاده اه (قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسمى في حفظه) ويجوز له أن يأخذ من مال الصي قدر أجرة مشل عمله فيه و إن كان واجبا ولم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنسحو ذلك ، وقد يشمله قولهم للولى أن يأخذ من مال المولى عليه أجرة مثله إن لم يكن أبا ولا جد الولى أخذ الأقل من أجرة المثل وكفايتهما (قوله إلا ما) تأكيد للأول (قدوله مقصدا صالحا) أي ومنه أن ينتفع بغلته بصرفها في وجوه القدرب أو على على عياله (قوله ولا تكره عمارة لحاجة و إن طالت) أي بل قد تجب العمارة إن ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حريمه مثلا ، وقوله محمول : أي ما فيها (قوله ولا تدعوا على على أولاد كم) كر الفظ لا إشارة إلى أن كل واحد من المتعاطفات مستقل بالنهي ، وأنه ليس المراد النهي عن المجموع (قوله لا توافقوا الح) قضية هذا السياق أن الظالم إذا دعا على المظالوم ووافق ساعة الإجابة استحيب له فيصاب المظالوم بما دعا به عليه الظالم وإن كان الظالم المناء ولا مانع منه .

(كتاب الجراح)

هو بكسرالجيم جمع جراحة غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق ، والجناية أعم منها ولذا آثرها غيره لشمولها القتيل بسم أومثقل أوسحر ، وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية . والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا والآخرة ، ولا يتحتم ،

(كتاب الجراح)

(قوله جمع جراحة) بالكسر أيضا (قوله غلبت) أى على الجناية بغيرها. وقال قح لايخنى أنه يجوز أيضا أن يكون الجراح مجازا عن الجناية التي هي وصف الجراح الأعم والقرينة عليه ما في كلامه مما بيناه في الحاشية الآخرى وهذا غير التغليب وإن كان هو أيضا مجازا فتأمله والفرق أنه على التغليب يكون المراد الجراح وغيره لكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية ومما يدل على التغليب وأن المراد أعم سياقه لقوله الآتي جارح أو مثقل ، وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا ، والتغليب من قبيل المجاز وآثره لأنه أبلغ كما تقرر في محله انتهى (قوله لاختلاف أنواعها) أى باختلاف أفرادها ع (قوله والقتل ظلما) أى من حيث القتل ، وظاهره ولوكان المقتول معاهدا أومؤمنا ولامانع منه لكن ينبغي أن أفراده متفاوتة فقتل المسلم أعظم إثما من قتل المحافر ، وقتل الذمي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن ، وقد يشهد لأصل التفاوت قوله لقتل مؤمن أعظم الخ . أما الظلم من حيث الافتيات على الإمام كقتل الزاني المحصن وتارك الصلة بعد أمم الإمام له بها فينبغي أن لايكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر

فائدة ـ القتل على خمسة أقسام: واجب، وحرام، ومكروه، ومندوب، ومباح، فالأوّل قتل المرتد إذا لم يتب والحربي إذا لم يسلم أو يعطى الجزية. والثاني قتل المعصوم بغيرحق. والثالث قتل الغازى قريبه الكافر إذا لم يسبّ الله ورسوله أى فإن سبهما لم يكره و يكون قتله والثالث قتل الغازى قريبه الكافر إذا لم يسبّ الله ورسوله أى فإن سبهما لم يكره و يكون قتله فقتل غيره من الحربيين، والرابع قتله إذا سبّ أحدها. والخامس قتل الإمام الأسير فانه مخير فيه كا سيأتي، وأما قتل الخطأ فلايوصف بحرام ولاحلال لأنه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة انتهى شرح الخطيب، قلت: لكن ينبغي أن يراجع ماذ كره في قتل الإمام الأسير فانه إنما يقتل بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون قتله واجبا إن ترتب على عدمه مفسدة، ومندو با إن كان فيه مصلحة يترجح على الترك بل يحتمل الوجوب مطلقا حيث ظهرت المصلحة في قتله (قوله وموجب) أى محتق ومثبت لاستحقاق العقو بة ، إذ لا يجب عليه تعالى شيء ولايلزم من استحقاق العقو بة حصولها ومن ثم قال ولا يتحتم الخ

[كتاب الجراح]
(قوله لشمولها) لكنها
تشمل غير المراد هنا
كاطمة خفيفة وكالجناية
على نحو المال فما آثره
المصنف أولى لأن الترجمة
لشيء ثم الزيادة عليه
غير معيب.

(قـوله كر الصحيحين إلى آخر الأخبار التي ساقها) فيه أن غاية مافي هـ ذه الأخبار أنها تدل على أن القتل من الكبائر ومن ثم ساقها في شرح الروض عقب قول المتن القتل ظاما أكبرالكبائر بعد الكفر فليست أصلا لما عقد له الباب من أحكام الجراح وغيره إنما جعل الأصل في الباب نحو قوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل دم امرى ع مسلم إلابا حدى ثلاث الخ (قوله لاتبق مطالبة أخروية) أي من جهة الآدمى كا يعلم مما بعده ونبه عليه سم (قوله لايفيد) أي في حق الله بدليل مابعده لكن هذا لاعتاج للنص عليه لأن القود ننفسه لايفد كا قدّمه (قوله لكنه لامفهوم له) أي بالنظر لمجرد قول المصنف عمد وخطأ وشبه عمد . أما بالنظرلماعرف به العمد من تقييده عا يقتل غالبا فله مفهوم إذ القطع مثلا لايعتبر منه كونه مما يقتــل غالبا إذ لاقتل فيه .

دخوله فى النار ولا يخلد وأمره إلى الله إن شاء عذبه و إن شاء غفر له وتقبل تو بته . والأصل فى الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى _ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص _ وأخبار كبر الصحيحين « اجتنبوا السبع المو بقات ، قيل وماهن يارسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف الحصنات الغافلات » وخبر « سئل صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك » رواه الشيخان ، وخبر « لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها » رواه أبو داود با سناد صحيح و بالقود أوالعفوأوأخذ الدية لاتبق مطالبة آخروية وماأفهمه كلام الشرح والروضة من بقائها محمول و بالقود أوالعفوأوأخذ الدية لاتبق مطالبة آخروية وماأفهمه كلام الشرح والروضة من بقائها محمول على حقه تعالى إذ لا يسقطه إلا تو بة محيحة وجرد التمكين من القود لا يفيد إلا إن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الأجل خلافا للعتزلة (الفعل) كالجنس ، ولذا أخبر عنه بثلاثة (الزهق) كالفصل لكنه لامفهوم له لأنه يأتى له تقسيم غيره ،

(قوله دخوله) أي القاتل (قوله ولا يخله) ولاينافيه قوله تعالى _ ومن يقتل مؤمنا متعمدا _ الآية الحل الخاود فيها على طول المدّة وعبر به زجرا وتنفيرا أو محمول على من استحله (قوله وتقبل تو بته) أشار به للردُّ على من يقول إنه لاتقبل تو بته و يسقط بها حق الله تعالى . أما حق الآدمي فلا على مايأتي (قوله والأصل) منه يعلم أن الآية سيقت للاستدلال على أصل الجناية . وأماتفاصيلها وأحكامها فلها أدلة خاصة تأتى (قوله المو بقات) أي المهلكات (قوله إلابالحق) راجع لقتل النفس دون ماقبله (قوله والتولى يوم الزحف) أي من غير مقتض له كزيادة العدوّ على ضعفه (قوله وهوخلقك) أى والحال أنه خلقك (قوله أن تقتل ولدبك) ليس بقيد أو يقال قيد به إشارة إلى أن قتله لماذكر أعظم إثما من قتل غيره ثم قضية عطفه بثم يقتضي أن قتل الولد لما ذكر أعظم إثما من غير الشرك من بقية أنواع الكفر ولعله غير مراد ، وقديقال أراد بالشرك هنا مطلق الكفر وعبر به لكونه الأغلب في زمنه صلى الله عليه وسلم في مكة وماحولها (قوله من زوال الدنيا وما فيها) المقصود منه المبالغة في التنفير (قوله أوالعفو) شامل للعفو على الدية قح و به صر"ح الشارح (قوله أوأخذ الدية) أي في قتل لايوجب القود وعليه فلوعني عن القصاص مجانا أوعلى الدية سقط الطلب عن القاتل في الآخرة وظاهره و إن لم يأخذ الوارث منه الدية فليراجع (قوله لاتبقي مطالبة أخروية) ظاهره لا للوارث ولا للقتول . قال ابن القيم : والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق : حق لله تعالى وحق للمقتول وحق للولى فاذا أسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا إلى الولى ندما على مافعل خوفا من الله تعالى وتوبة نصوحا سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء أوالصلح والعفو و بقي حق المقتول يعوّضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب و يصلح بينه و بينه اه وهو لاينافي قوله لاتبقي مطالبة أخروية لجواز حمله على أن عدم الطالبة لتعويض الله إياه (قوله من بقائها) أي المطالبة الأخروية (قوله لايفيد) أي في التوبة (قوله على عدم العود) أي لمثله (قوله الفعل كالجنس) وفي نسخة للجنس أي ولام الفعل للجنس ثم المراد أقسام الفعل ثلاثة و إلافالجنس حقيقة واحدة لاتعدّد فيها ولاتكثر (قوله لأنه يأتى له) أي المصنف (قوله تقسيم) وحينتذ فالاعتراض عليه في التقييد بالمزهق قح ولعل وجهه أنه الذي ثبت فيه القصاص والدية الآتية . أما غيره فقد لا يحب فيه ذلك .

كذلك أيضا (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح « ألا إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الابل منها أر بعون خلفة في بطونها أولادها» وصح أيضا « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا فيه مائة من الإبل » (عمد وخطأ وشبه عمد) أخره عنهما لأخذه من كل منهما شبها وسيأتى حد كل (ولا قصاص إلا في العمد) الآتى إجماعا بخلاف الخطأ لآية _ ومن قتل مؤمناخطأ _ وشبه العمد للخبرين المذكورين (وهو قصد الفعلو) عين (الشخص) يعنى الإنسان إذ لوقصد شخصا يظنمه شجرة فبان إنسانا كان خطأ كما ياتى (بما يقتل غالبا) فقتله هدا حد للعمد من حيث هو فان أر بد تقييد إيجابه للقود زيد فيه ظلما من حيث الإتلاف لإخراج القتل بحق أو شبهة كمن أمره حاكم بقتل بان خطؤه في سببه من غير تقصير كتبين رق شاهد به وكمن بحق أو شبهة كمن أمره حاكم بقتل بان خطؤه في سببه من غير تقصير كتبين رق شاهد به وكمن و إيراد هذه الصور غفلة عما قررناه والظلم لامن حيث الإتلاف كائن استحق حر رقبته فقده وأيراد هذه الصور غفلة عما قررناه والظلم لامن حيث الإتلاف كائن استحق حر رقبته فقده وأجيب بائن المرادبه الآلة لا الفعل ،

(قوله كذلك) أى ثلاثة أقسام (قوله قتيل السوط) هو بالجر بدل مما قبله (قوله في بطونها أولادها) صفة كاشفة فني المختار الخلف بوزن الكتف المخاض وهي الحوامل من النوق الواحدة خلفة بوزن نكرة (قوله إلا أنّ دية الخطأ) عطف على قوله إلا أن في قتيل عمد الخطأ الخ (قوله فيه) حال من مائة لتقديمها عليها (قوله فيه مائة) خبر إن (قوله وشبه عمد) أي وهو من الكبائر كالعمد (قوله لأخذه من كل منهما شبها) وهو من العمد قصد الفعل والشخص ومن الخطأ كونه لايقتل غالبًا (قوله وشبه العمد) عطف على قوله بخلاف الخطأ الخز (قوله للخبرين المذكورين) ها ألا إن في قتيل عمد الخطأ الخ ، والثاني ألا إن دية الخطأ شبه العمد الخ وقوله. وهو أي العمد (قوله يعني الانسان الخ) أي باعتبار كونه إنسانا و إلا لم يخرج صورة النخلة قح ومرداه بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقا لأنه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء (قوله بما يقتل غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص قح (قوله فقتله) إنما زاده لأنه لايلزم من قصده إصابة السهم له ولايلزم من إصابته قتله فلا يتم قوله فيه القصاص (قوله هذا حدّ للعمد) قد يلتزم أنه حدالعمد الموجب القود وغاية الأم أنه ترك قيدين مفهومين من المباحث الآتية وهو من الحذف لقرينة اه قم (قوله زيد فيه) أي الحدّ (قوله شاهد به) أي واحدا كان أومتعددا (قوله أوغير مكافى) في خروجه نظر فان قتله ظلممن حيث الإتلاف وكذا مسئلة الوكيل إن أريد ولو في الواقع انتهى قح وقد يمنع إيراد الوكيل لأنله شبهة فى القتل أى شبهة (قوله و إيراد هذه) فان قلت: لا يصح ذلك لأن المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عقب قوله ولاقصاص إلا في العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فالإيراد صحيح . قات : قوله ولاقصاص إلا في عمد لايقتضي وجوب القصاص في كل عمد فلاينافي اعتبار أمور أخرىباعتبار القصاص، نعم المتبادرمنه ذلك فان كان الإيراد باعتبار المتبادر فلا غفلة انتهى قح (قوله عماقررناه) أي من قوله هذا حلة للعمد من حيث هو (قوله والظلم) عطف على قوله لإخراج (قوله بأن المرادبه) أي بمايقتل غالبا .

(قوله لفهوم الخبر) انظره مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخير على أن مفهومه لايدل على خصوص شيء وإنما مدل على أن هناك شيئا آخر يخالف منطوقه فليتأمل (قوله فيه مائة من الإبل) انظر ماموقع لفظ فيــه في الخير (قوله يعني الإنسان) أي من حيث كونه إنسانا (قوله من حيث الإتلاف) أي من حيث أصل الإتلاف بائن كان لايستحق عليه إتلافا أصلا فرج ماإذا كان الظلم من حيث كيفية الإتلاف (قوله غفلة عما قررناه) يعنى بقوله فقتله هذا حدّ للعمد من حيث هو الخ لكن في هذا وقفة إذ صريح الاستثناء في المتن أن المراد العمد الموجب للقصاص كما لانخفي وقد يجاب بائن معنى قول المصنف لاقصاص إلا في العمد أنه لايتصوّر إلا في العمد ولايازم منه إيجاب كل عمد للقصاص فتأمل (قوله أو غير مكافى ع) قال الشيهاب سم في خروجه نظر فان قتله ظلم من حيث الإتلاف قال وكذا مسئلة الوكيل إن أريد ولو في الواقع .

(قوله وقوله غالبا إن رجع للآلة الخ) هنا اختلاف فىالنسخ فليتنبه له (قوله لأنه مع السراية يقتل غالبا) ناز عفيه سم بائن السراية خارجة عن الفعل والموصوف بغلبة القتل إعاهوالفعل وبائنالفعل مع السراية لايقال فيه يقتل غالبا إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ولابد إلى آخرماذ كره ولا يخفي أن هـ ذه المنازعة تتأتى في الجواب عن الاشكال الأول بالنسمة لأحد شقيه (قوله بخلافه بقصد إصابة واحــد) أي فهو شبه عمد کما یعلم مم ایائی في شرح قول المصنف وإن قصدها الخ.

فلا إبراد وقوله غالبا إن رجع للا له لم يرد غرز الابرة الموجب للقود لأنه سيد كره على أنه بقيد كونه في مقتل أومع دوام الألم يقتل غالبا أوللفعل لم يرد قطع أغلة سرت للنفس لأنه مع السراية يقتل غالبا فاندفع مالبعضهم هنا ولو أشار لإنسان بسكين تخويفا له فسقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لأنه لم يقصد عينه بالآلة قطعا و إن مال ابن العماد إلى أنه عمد يوجب القود (جارح) بدل من ماالواقعة على أعم منه ومن المثقل الآتي كتجويع وسحر وخصاء لأنهما الأغاب مع الرد على أي حنيفة رضى الله عنه بالثاني في قوله لو قتله بعمود حديد قتل (أو مثقل) للخبر الصحيح «أنه صلى الله عليه وسلم أمر برض "رأس يهودى بين حجرين رض رأس جارية الصحيح «أنه صلى الله عليه وسلم أمر برض "رأس يهودى بين حجرين رض رأس جارية كذلك» ورعاية المماثلة وعدم إيجابه شيئا فيها يرد إن زعم أنه قتله لنقض العهد ودخل في قولنا عين الشخص رميه لجمع بقصد إصابة أي واحد منهم بخلافه بقصد إصابة واحد واحد فرة بين العام والمطلق إذ الحكم في الأول على كل فرد فرد مطابقة فكل منهم مقصود جملة أو تفصيلا ، وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك (فان فقد) قصدها أو (قصد أحدها) أى الفعل وعين الإنسان على الماهية مع قطع النظر عن ذلك (فان فقد) قصدها أو (قصد أحدها) أى الفعل وعين الإنسان

(قوله فلا إيراد) أورد على هذا الجواب مالو غرز إبرة بمقتل أوغيره فتألم حتى مات . وأجيب بأن المراد الآلة من حيث المحل لكن فيــه نظر بالنسبة لقطع الأنملة فانه لايقتل غالبا و إن روعى المحل إلا أن يقال إن قطع الأعلة مع السراية يقتل غالبا (قوله وقوله غالبا إن رجع للآلة لميرد غرز الابرة الموجب للقود لأنه سيذكره على أنه بقيدكونه في مقتــل أومع دوام الألم يقتل غالبا أوللفعل لميرد قطع أعلة سرت للنفس لأنه مع السراية يقتل غالبا فاندفع مالبعضهم هنا ولوأشار الخ) هكذا في نسخة وهي أظهر مما في الأصل (قوله من غير قصد) أي و يصدّق في ذلك فيـــه نظر فانه حيث أشاركان قاصدا عينه بالإشارة ، نعم خصوص الإشارة التي وجدت منه لانقتل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصده و يمكن حمل كلام الشارح على هذا بأن يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة (قولة كونه غير عمد) أي ويكون شبه عمد لأنه قصد الفعل وهو التخويف الذي لايقتل غالبا لانه لم يقصد عينه (قوله بدل من ما) أي بدل بعض من كل (قوله لأنهما) أي الجارح والمثقل (قوله بالثاني) هو قوله أومثقــل (قوله كـذلك) أي أنثي و إن لم تــكن رقيقة (قوله وعدم إيجابه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيها) أي الجارية (قوله بقصــد إصابة أى واحد) أى فيكون شبه عمد وقوله فرقا الخ الفرق محل تأمل قوى فليتأمل المتأمل قح لعل وجه التأمل أن قصد واحد لابعينه هو عبارة عن القدر المشترك وهو يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاما بهذا المعنى فلايتم قوله فرقا الخ وقد يجاب بأنه لما قصـــد واحدا من غـــير ملاحظة التعميم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فلم يقصد شيئًا من الأفراد و إن كان وجود الماهية إذا تحقق لابد أن يكون في واحد إلا أن القصدل يتعلق به وفرق بين كون الشيء حاصلا وكونه مقصودا وانظر هل مثل ذلك إذا لقيت أي عبد من عبيدي فهو حر أو إذا لقيت عبدا من عبيدي فعبدى حرولقي الكل فهل يعتق الجميع فىالأولى وواحد منهم فى الثانيـــة أولا حرره والأقرب أنه يعتق الجميع في الأولى وعبد لابعينه في الثانية والتعيين فيه له والفرق بينهما أن العموم في الأولى صريح وفي الثانية المعلق عليه عتق عبد والإضافة فيها لا يتعين أن تكون للعموم بل قد تكون لغيره من الجنس و تحوه (قوله إذ الحكم في الأوّل) أي العام وقوله وفي الثاني أي المطلق

(بائن) تستعمل غالبا لحصر ماقبلها فيما بعدها وكثيرا ماتستعمل بمعنى كائن كاهنا (وقع عليه) أى الشخص والمراد به الإنسان كما من (فمات) وهذا مثال للحذوف أو المذكور على مايائتى (أو رمى شجرة فبان شجرة) مثلا أو آدميا آخر (فائصابه) أى غيير من قصده فمات أو رمى شخصا ظنه شجرة فبان إنسانا ومات (فيطأ) هو مثال لفقد قصد الشخص دون الفعل و يصبح جعل الأوّل من هذا أيضا على بعد نظرا إلى أن الوقوع لماكان منسو با للواقع صدق عليه الفعل المقسم الثلاثة وأنه قصده وعكسه محال وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وظاهر أن فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وأن الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم وتصويره بضر بة بظهر سيف فاخطأ لحدة فهو لم يقصد الفعلبالحد ردّ بائن المراد بالفعل الجنس وهو موجود هنا و بما لو هده ظالم ومات به فهو لم يقصد الفعلبالحد ردّ بائن المراد بالفعل الواقع به ردّ أيضا بائن مثل هذا المكلام قد بهلك عادة ، وسيأتى ما يعلم منه أن من الخطأ أن يتعمد رمى مهدر فيعصم قبل الإصابة تنزيلا لطرو العصمة منزلة طرو إصابة من لم يقصده (وإن قصدها) أى الفعل والشخص وإن لم يقصد عينه بل وإن ظن كونه غير إنسان ،

(قوله وهذا) الإشارة لقوله بأن وقع (قوله للحذوف) أي وهو قصدها (قوله أوالمذكور) وهو قصد أحدها (قوله أورمى شخصا) ظاهره أن هذا المثال لما فقد فيه قصد أحدها و يرد عليمه أنه قصد كلا من الفعل والشخص غايته أنه ظنه بصفة فبان خلافها ، اللهم إلا أن يقال أراد بالعين الشخص مع الوصف و بتبدل الصفة تبدل العين حيث جعلت الصفة جزءا من مساها قح بالمعنى (قوله هو مثال) أي قوله أورمي شجرة الخ (قوله و يصح جعل الأوّل) أي بأن وقع عليه وقوله لما كان إلى وأنه قصده فيه تأمل فتأمله قح وذلك لأن الوقوع و إن فرض نسبته إليه لايستلزم كون الوقوع فعــــلا مقصودا للواقع (قوله وعكسه) أي وهو قصــــد الشخص دون الفعل (قوله وتصويره) أي تصوير قوله وعكسه (قوله بأن المراد بالفعل الجنس) أي لاخصوص الفعل الواقع منه حتى يتقيد بائن الضرب بخصوص الحد لم يقصده (قوله و بما لوهدده) أي فهو الفعل هنا وهو مقصود قم (قوله فالذي قصد) أي الظالم (قوله به الـكلام) أي هو الـكلام (قوله غير الفعل) لا يخني أنه ليس هنا إلا الكلام المهدد به والتأثر به ليس فعلا فما هو الفعل الذي الكلام غيره قح . أقول : و يمكن الجواب بأن المراد بقوله وهو غيرالفعل الواقعبه أنالـكلام الذي صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذي يقع من الجاني كالضرب بالسيف وليس المراد أن المهدد صدر منه فعل تعلق بالمجنى عليه غير الكلام بل المراد أن هذه صورة قصد فيها الشخص ولم يقصد فيها فعلا أصلا ومن ثم ردّ بأن مثل هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان (قوله قد يهلك عادة) عبارة الروض صريحة فيأن التهديد إذا نشأ منه الموت لايضمن صرّح بذلك في باب موجبات الدية قال شارحه لأنه لايفضي إلى الموت ولاينافيه ماذ كره الشارح هنا لأنه إنما ذكره ردًا على من جعله تصويرا لما انتنى فيه قصد الفعل دون الشخص ولا يلزم اعتماد ما يقتضيه من الحكم المخالف لما في شرح الروض (قوله منزلة طروّ الح) يغني عن ذلك أن يراد بالشخص في فى تعريف العمد الإنسان المعصوم بقرينة ماسيعلم والتقدير حينئذ قصد الإنسان المعصوم باعتبار أنه إنسان معصوم قح .

(قوله وهذامثال للحذوف) أى الذى قدره بقوله قصدها ولك أن تقول إن المتن يشمله لأن قوله فان فقد قصد أحدها يصدق مع فقدقصدالآخر (قولهوأنه قصده)فيه تأمل كا قاله سم (قوله و إن لم يقصد عينه) يعنى معينا ليطابق ما مر (قوله وكثرة الثياب) لعل المراد و بخلافهاأى مطلق الضربة مع كثرة الثياب و إلا فمفهومهما مشكل سم (قوله وتصويره) أي العكس (قوله ردّ أيضا بأن مثل هذاالكلام الخ) كان المناسب في الرد أن يقول ردبأن المراد بالفعل مايشمل الكلام ومثل هذا الكلام قد يقتل غالبا .

(بما لايقتل غالبا فشبه عمد) و يسمى خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد سواء أقتل كثيرا أم نادراكضربة يمكن عادة إحالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خفتها جدا فهدر (ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفين بلا توال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نضوا ولم يقترن بنحو حرّ أو برد أوصغر و إلا فعمد كما لو خنقه فضعف وتائم حتى مات اصدق حده عليه وكالتوالي مالو فرتق و بقي ألم كل لما بعده ، نعم لوكان أوَّله مباحاً فلا قود لاختلاط شبه العمد به ولا يرد على طرده التعزير ونحوه فانه إنما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لأن تجويز الاقدام له ألغي قصده ولا على عكسه قول شاهدين رجعا وقالا لم نعلم أنه يقتل بقولنا فانه إنما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبًا لأن خفاء ذلك عليهما مع عذرها به صيره غير قاتل غالبًا و إذا تقرّرت الحدود الثلاثة (فلو غرز إبرة) ببـــدن نحو هرم أو نضو أو صغير أو كبير وهي مسمومة أي بمــا يقتل غالبا أخذا من اشتراطهم ذلك في سقيه له و يحتمل الفرق لأن غوصها مع السم يؤثر مالايؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاءكدماغ وعينوحلقوخاصرةو إحليلومثانةوعجانوهو مابين الخصية والدبر (فعمد) و إن انتفي عن ذلك ألم وورم اصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (وكذا) يكون عمدا غرزها (بغيره) كألية وورك (إن تور"م) ليس بقيد كما صر"ح هو به (وتائلم) تألمًا شديدًا دام به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم أواشتد ثم زال (ومات في الحال) أو بعد زمن يسير عرفا فيما يظهر (فشبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كجرح صغير وردّ بظهور الفرق (وقيل لاشيء) من قصاص ولادية إحالة للموت على سبب آخر وردّ بأنه تحكم إذ ليس،

(قوله به) أى بالعمد (قوله به) قيد (قوله وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بسبب آخر) عبارة التحفة على سبب آخر.

(قوله بما لايقتل) وكذا لوقتل غالبا حيث لم يقصد عينه على مامر في قوله بخلافه بقصــد إصابة واحد فرقا بين العام والمطلق (قوله أومع خفتها) أى أوثقلها مع كثرة الثياب (قوله ومنه) أى من شبه العمد (قوله نضوا) أي نحيفا (قوله وكالتوالي) أي في كونه عمدا (قوله نعم لوكان أوَّله) أي الضرب (قوله لاختلاط شبه العمد به) هل يوجب هـذا نصف دية شبه العمد أخذا ممايأتي في شرح و إلا فلا في الأظهر وقوله فلا قود قد يشكل عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد لأن أوّل الضرب الذي أبيح له نظير ماسبق من الجوع والعطش وهو هنا عالم لأنه ضارب انتهى قمح وقوله هل يوجب. أقول: القياس الوجوب (قوله ولايرد) وجهالورود أنه يصدق عايمه قصد الشخص والفعل بما لايقتل غالبًا مع أنه خطأ (قوله صيره) هذا ممنوع منعا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب قح والضمير في صيره راجع للفعل الصادر منهما وهو الشهادة (قوله نحو هرم) أي كمريض (قوله أوكبير وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بما يقتل غالبا) هذا هو المعتمد (قوله اشتراطهم ذلك) الإشارة راجعة لقوله بمايقتل غالبا (قوله لأن غوصها) علة للفرق (قوله و إن انتني عن ذلك ألم وورم) ظاهره الرجوع إلى جميع مام من قوله ببدن نحو هرم وماعطف عليه وهو شامل لما لوغرزها في جلدة عقب من الهرم ونحوه (قوله لذلك) أى لصدق حده عليه الخ (قوله يسير عرفا) أى بخلاف الكثير انتهى قح أي فانه لاشيء فيه (قوله كجرح صغير) أي بمحل تغاب فيه السراية و بهذا اتضح قوله وردّ الخ لأن موته بالجراحة المذكورة قرينة ظاهرة على أنه منها (قوله ولادية) أي ولا كفارة أيضا . مالا وجود له أولى مماله وجود و إن خف (ولوغرزها فيما لايؤلم كلدة عقب) فحات (فلاشيء بحال) لأن الموت عقبه موافقة قدر وخرج بما لايؤلم مالو بالغ في إدخالها فانه عمد و إبانة فلقة لحم خفيفة وسق سم يقتل كثيرا لاغالبا كفرزها بغير مقتل وقياس مام أن مايقتل نادرا كذلك (ولو) منعه سد محل الفصد أو دخن عليه فمات أو (حبسه) كأن أغلق عليه بابا (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدها (والطلب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعا أو عطشا أو بردا أو منعه الاستظلال في الحر (فان مضت مدة) من ابتداء منعه أو إعرائه (يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا) أو بردا و يختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرا وضدها وحد الأطباء الجوع المهلك غالبا باثنتين وسبعين ساعة متصلة واعتراض الروياني لهم بمواصلة ابن الزبير رضى الله عنهمامنذ خمسة عشر يوما مردود بائنه أمم نادر ومن حيز الكرامة هي أن التدريج في التقليل يؤدي لصبر نحوذلك كثيرا و يتجه عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا ولاينافيه اعتبار نحو نضو كام لأن كل نضو كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع مايقتل غالبا كاهو ظاهر (فعمد) إحالة للهلاك على هذا السبب الظاهر وخرج بحبسه مالو أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماءه ،

(قوله أو بردا) ينبنى أوحرا (قوله باثنتين وسبعين ساعة) أى فلكية فهي ثلاثة أيام بلياليها (قوله وليس كل معتاد للتقليل الخ) قال الشهاب سم الجوع المعتاد لايقتل غالبا.

(قوله ما لاوجود له أولى) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والإحالة عليه موافقة لأصل براءة النمة وهذا السبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم قح ﴿ قُولُهُ وَ إِبَانَةُ فَلَقَةٌ ﴾ قال في شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما قح (قوله بغير مقتل) أى فان تأثر وتألم حتى مات فعمد و إلا فشبهه (قوله وقياس مامر) أي من غرز الابرة بغير مقتل فانه في حدداته لايقتل غالبا لكن إن تألم حتى مات فعمد و إلا فشبهه على مامر (قوله أن مايقتل نادرا كذلك) أى فيه التفصيل (قوله أوعر"اه) أي ومنعه الطلب لما يتدفأ به (قوله أو إعرائه) المناسب لما قبله أن يقول أوتعريته لكنه قصد التنبيه على جوازاللغتين وعبارة المختار وعرى من ثيابه بالكسرعريا بالضم فهو عار وعريان والمرأة عريانة وما كان على فعلان فمؤنثه بالهاء وأعراه وعراه تعرية (قوله أو بردا) أى أوضيق نفس مثلا من الدخان أونزف الدم من منع السد (قوله باثنتين وسبعين ساعة) قح ماالمراد بالساعة هنا انتهمي . أقول : المراد بها الفلكية ، وجملة ذلك ثلاثة أيام بلياليها (قوله ابن الزبير) واسمه عبدالله لأنه المراد عند الإطلاق (قوله خمسة عشر يوما) عبارة الدميري سبعة عشر يوما (قوله لأن كل نضو كذلك) أي يتأثر بغرز الإبرة (قوله فعمد) وقع السؤال عما لومنعه البول فمات هل يكون عمدا موجبا للقودكما لوحبسه ومنعه الطعام أوالشراب والطاب أولا كا لوأخذ طعامه وشرابه بمفازة فمات لأنه لم يحدث فيه صنعا . أقول : الظاهر في هذه التفصيل كأن يقال إن ربط ذكره بحيث لا مكنه البول ومضت عليه مدة عوت مثله فيها غالبا فهو كالو وقال إن بلت قتلتك فهوكما لو أخذ طعامه فى مفازة فمات لأنه لم يحدث فيه صنعا وينبغيأنمن العمـــد أيضًا ما لو أخذ من العوّام جرابه مثلا مما يعتمد عليه في العوم وأنه لافرق بين علمه بأن يعرف العوم أم لا .

(قوله وأخذ الأذرعي من قولهمالخ)لانخني مافيهذه العبارة (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ماوجهه (قوله بل شبهه) معطوف على عمدا فيقوله فلا يكون عمدا (قوله ورد بأن الضرب ليس من جنس المرض الخ)فيه مافيه كا قال الشهاب سم إذ الملحظ كون الهلاك حصل بالحجوع ولا شك أنه حصل به في المسئلتين ألا ترى أنه لو كان صحيحا في مسئلة المرض لم يقتله ذلك الضرب وأماكونه من الجنس أو من غيره فهو أمر طردى لادخلله في ذلك فتأمل (قـوله والقدر الذي يتعلق منه نصفه) يتأمل .

و إن علم هلاكه به و بمنعه مالو امتنع من تناول ماعنده وعلم به خوفا أوحزنا أومن طعام خوف عطش أو من طلب ذلك أي وقد جوّز إجابته لذلك فما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حر"ا لأنه لم يحدث فيه صنعا في الأوّلوهو القاتل لنفسه في البقية قال الفور أبي وكذا لوأمكنه الهرب بلا مخاطرة فتركه أماالرقيق فيضمنه باليــد وأخذ الأذرعي من قولهم لأنه لم يحدث فيه صنعا بائن قضيته أنه لوأغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر ممنوع لأنه في أخذ الطعام منهمتمكن من أخذ شيء بخلافه في الحبس بل هي داخلة في كلامهم وقوله هذافي مفازة يمكنه الخروج منها أما إذا لميمكنه لطولها أو لزمانته ولاطارق فىذلك الوقت فالمتجه وجوبالقود كالمحبوس مردود مخالف لكلامهم (و إلا) بأن لم عض تلك المدة ومات وهو بالجوع مثلا لابنحوهدم (فان لم يكن به جوع وعطش) أى أو عطش (سابق) على حبسه (فشبه عمد) وعلم من كلامه السابق أنه لابد من مضى مدة عكن عادة إحالة الهلاك عليها فإيهام عموم و إلا هنا غير مراد (و إن كان) به (بعض جوع وعطش) الواو بعني أو كما من سابقا (وعلم الحابس الحال فعمد) لشمول حده السابق له إذ الفرض أنّ مجموع المدتين بالغ المدّة القاتلة وأنه مات بذلك كما علم من كلامه (و إلا) بائن لم يعلم الحال (فلا) يكون عمدا (في الأظهر) لانتفاء قصد إهلاكه ولم يأت بمهاك بل شبهه فيجب نصف ديته لحصول الهلاك بالأمرين . والثاني هو عمد فيجب القود لحصول الهلاك به كما أو ضرب المريض ضربا مهلكه دون الصحيح وهو جاهل مرضه ورد بائن الضرب ليس من جنس المرض فيمكن إحالة الهلاك عليه والجوعمن جنس الجوع ، والقدر الذي يتعلق منه نصفه لا عكن إحالة الهلاك عليه حتى لو ضعف من الجوع فضر به ضربا يقتل مثله وجب القصاص (ويجب القصاص بالسبب) كالماشرة ، وهي ما أثر في التلف وحصله والأوّل ما أثر فيه فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالايؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليــه كالحفر مع التردّي فان المفوّت هو التخطي جهــة الحفرة ، والمحصل هو التردّى فيها المتوقف على الحفر، ومن ثم لم يجب به قود مطلقا ، وسيعلم or; Ellas »

(قوله و إن علم) ينفيد أنه لوطالت المفازة وكان لا يخرج منها إلا بعد مدّة يموت مثله فيها لم يضمنه لكن قال الأذرعي في هذه المتجه الضهان ثم رأيت قوله وقوله هذا في مفازة الخ (قوله في الأوّل) هو قوله مالو امتنع من تناول ماعنده (قوله وكذا لوأمكنه الهرب) أى لاضهان (قوله أما الرقيق) محترز قوله حيث كان حرا (قوله وفيه نظر) من كلام الأذرعي (قوله ممنوع) لكن قد يؤيد ماقاله الأذرعي ما أفهمه قول المصنف أولا والطلب لذلك من أنه إذا لم يمنعه من الطلب لاقصاص عليه (قوله بل هي داخلة في كلامهم) أى فيضمن (قوله وقوله) أى الأذرعي (قوله مردود) أى فلاقود وقياس ذلك أنه لوقطع على أهل قلعة ماء جرت عادتهم بالشرب منه دون غيره فماتوا عطشا أنه لاقصاص لأنهم بسبيل من الشرب من غيره ولو بمشقة فان تعذر ذلك فليس من المانع عطشا أنه لاقصاص لأنهم بسبيل من الشرب من غيره ولو بمشقة فان تعذر ذلك فليس من المانع مرضه) أى فيضمنه ضمان عمد (قوله فيجب نصف ديته) أى دية شبه العمد (قوله وهو جاهل مرضه) أى فيضمنه ضمان عمد (قوله وهي) أى المباشرة (قوله والأوّل) أى السبب (قوله ما أثر فيه فقط) أى بأن ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته وعبارة قح و إن أثر في حصول ما أثر فيه فقط) أى بأن ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته وعبارة قح و إن أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب اها أى كالحبس فانه يؤثر حصول الألم الذي يوجب زهوق الروح مايؤثر في الزهوق فالسبب اها أى كالحبس فانه يؤثر حصول الألم الذي يوجب زهوق الروح

أن السبب قد يغلبها وعكسه وأنهما قد يعتدلان ثم السبب إما حسى كالإ كراه و إماعرفى كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف و إما شرعي كشهادة الزور (فلوشهدا) على آخر (بقصاص) أي موجبه في نفس أو طرف أو بردّة أو سرقة (فقتل) أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعا) عنهـا ومثلهما المزكيان والقاضي (وقالا تعمدنا) الـكذب فيهـا وعلمنا أنه يقتل بها أو قال كل تعمدت الكذب أو زاد ولا أعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فان عنى عنه فدية مغلظة لتسبيهما إلى إهلاكه بما يقتل غالبا وموجبه مركب من الرجوع والتعمد معالعلم لا الكذب ومن ثم لوتيقنا كذبهما بأن شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجواز عدم تعمدها ولو قال أحدهما تعمدت أنا وصاحى وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو تعمدت وأخطا صاحبي قتل الأوّل فقط لأنه المقر" بموجب القود وحده فانقالا لم نعلم أنه يقتل بقولنا قبلا إن أمكن صدقهما لقرب عهدهما بالإسلام أو نشمُهما ببادية بعيدة عن العاماء قال البلقيني أو قالا لم نعلم قبول شهادتنا لوجود أمر فينا يقتضي ردّها والحاكم قصر في اختبارنا فتجب دية شبه العمد في مالهم إن لم تصدّقهم العاقلة (إلا أن يعترف الولى" بعلمه) عند القتل كما في الحرر (بكذبهما) في شهادتهما فلا قود عليهما بل هو أو الدية المغلظة عليه وحده لانقطاع تسبيهما وإلجائهما بعلمه فصارا شرطا كالممسك مع القاتل واعترافه بعلمه بعد القتل لا أثر له فيقتلان واعتراف القاضي بعلمه بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجعا أم لا ومحل ذلك كـله مالم يعترف وارث القاتل بائنّ قتله حق ولو رجع الولى والشهود فسيائتي في الشهادات وخرج بالشاهد الراوي كما لو أشكلت قضية على حاكم فروى له فيها خبرا فقتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب فلا قصاص عليه كما نقله في الروضة كأصلها قبيل الديات عن الإمام وغيره خلافا للبغوى في فتاويه وقياسه كما أفتي به بعض المتاعرين مالو استفتى القاضى شخصا فافتاه بالقتل ،

(قوله يغلبها) أى المباشرة (قوله لا الكذب) أى وحده (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع (قوله بعد القتل) متعلق بعلمه.

(قوله أن السبب قد يغلبها) أى المباشرة (قوله وموجبه) أى القود (قوله لا الكذب) أى ليس موجبه الكذب (قوله ومن ثم لو تيقنا كذبهما الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه أن شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب و بالعلم بائه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا أثر للشاهدة المذكورة و إن لم يتحقق لم يجب و إن انتفت المشاهدة المذكورة فليتائمل وقد يجاب بأن المراد أنهما إذا لم يعترفا بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفي عدم مساعدة ولعبارة عليه قع (قوله فلا قصاص) وعلى القاتل دية عمد في ماله كما ياتي في شرح قول المصنف ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمه حوت الخ (قوله قتل الأول) أى من قال تعمدت أنا وصاحبي (قوله في مالهم) أى الشهود (قوله إن لم تصدّقهم) أى فان صدقتهم فالدية على العاقلة (قوله واعترافه) أى الولى" (قوله بعد القتل) صلة علمه والمراد القتل الجاني (قوله مالم يعترف وارث القاتل) أى القاتل الأول وهو الدى قتلناه بشهادة البينة (قوله فلا قصاص) أى ولادية و إن لم يكن أهلا للرواية وكذا القاضى لاقصاص عليه حيث كان أهلا للا تخذ من الحديث بأن كان مجتهدا و إلا اقتص منه (قوله لاقصاص عليه حيث كان أهلا للرافية وجوب شيء عليه (قوله فا قتاه بالقتل) أى ولو قال تعمدت الكذب وعامت أنه يقتل با فتائي .

(قـوله معطوفة على نقيضما بعدها)أى والذي بعدها لم يقل هو مسموم فنقيضة قال هو مسموم فصار التقدير قال هو مسموم وإن لم يقل هو مسموم وهوسادف لقوله سـواء أقال الخ وغرض الشارح من هذا النقدير أن المناس في الغاية أن يقول وإنقال هومسموم لأن الخطاب مع غير الميز أى فهذا القول لايفيد في دفع القصاص فيغير الميز إفادته في البالغ العاقل الآتى (قوله مامر) أي في قوله سواء الخ.

ثم رجع (ولوضيف بمسموم) يعلم كونه يقتل غالبا (صبيا) غير مميز كا قيد به الإمام وغـير-ونقله الشيخ أبو حامد عن النص (أو مجنونا) أو أعجميا يرى طاعة أمره فا كله (فمات) منه (وجب القصاص) لأنه ألجاء إلى ذلك سواء قال له هو مسموم أم لا وقول الشارح و إن لم يقل هو مسموم أي وإن لم يقل المضيف لوليهما عند مطالبته للقصاص هو مسموم فيجب القصاص عند قوله هو مسموم بالأولى على أن جمعا من أئمة العربية قرروا أن الغاية تكون معطوفة على نقيض مابعدها فتقدير كلامه يجب القصاص سواء قال هو مسموم أم لم يقل أما المميز فكالبالغ وكذا مجنون له تمييزكما قاله البغوى (أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأ كله فمات (فدية) شبه العمد لتناوله له باختياره فلم يؤثر تغريره (وفي قول قصاص) لتغريره كالإكراه وردّ بائن في الإكراه إلجاء دون هذا ولا دليل في قتله صلى الله عليه وسلم لليهودية التي سمته بخيبر لما مات بشر رضي الله عنه لأنها لم تضيفهم بل أرسلت به إليهم و بفرض التضييف فالرسول فعله قطع فعلها كالممسك مع القاتل ، و بفرض أنه لم يقطعه فعدم رعاية المماثلة هذا بخلافها مع اليهودي السابق قرينة على أنه قتلها لنقضها العهد بذلك على ماياً تى آخر الجزية لا للقود وتا خيره لموت بشر بعد العفو لتحقق عظم الجناية التي لايليق بها العفو حينئذ لا ليقتلها إذا مات. والحاصل أنها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفي قول لاشيء) تغليبا للباشرة وردّ بائن محل تغليبها حيث اضمحل السبب معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هذا أما إذا علم فهدر لإهلا كه نفسه (ولو دس" سما) بتثليث أوَّله (في طعام شخص) ممز أو بالغ على مامر" (الغالب أكله منه فا كله جاهلا) بالحال (فعلى الأقوال) فعليه دية شبه عمد على الأظهر لما من وخرج بقوله في طعام شخص مالو دسه في طعام نفسه ،

(قوله ثم رجع) أي المفتى (قوله أو مجنونا) أي وليس له تمييز كما يعلم من كلامه الآتي (قوله لأنه ألجأه إلى ذلك) أي لأن الضيف بحسب العادة يا كل مماقدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الأكل وعدمها فكان النقديم له إلجاء عاديا (قوله وقول الشارح) مبتدأ خبره قوله أي وإن لم يقل كأن مراده من هذا أنه ليس المقصود من الغاية جعلها أولى بالحكم بما قبلها بل المراد بها مجرد التعميم و إلا فمجرد هذا التقدير لا يرفع السؤال فان من جعله غاية قدّر ذلك لكنه اعتبر كون الغاية أولى بالحكم وهو محل المناقشة (قوله فلم يؤثر تغريره) أى لم يؤثر إهلاكه حتى يجب القصاص فاكتفي فى النا ثير بضعف تا ثيره بالدية (قوله لليهودية) أى لادليل فى قتله المذكور على وجوب القصاص (قوله التي سمته) أي الذي صلى الله عليه وسلم (قوله لأنها) علة لقوله ولادليل (قوله فالرسول) أي الذي أرسلته بالشاة (قوله قرينة) أي حيث لم يقتلها بمثل السم الذي قتلت بهفسيا على له أن له قتله بمثل السم الذي قتل به مالم يكن مهر"يا بمنع الغسل والظاهر أن ماهنا لم يكن مهريا ومن ثم تا ُخر موت بشر مدة عن أكل السم (قوله لنقضها العهد) أي لا لكونها ضيفت بالمسموم (قوله وتأخيره) أى تا خير قتلها (قوله فلا دليل فيها) لأن من قواعد إمامنا رضي الله عنه أن وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها نوب الإجمال وسقط بها الاستدلال (قوله سما بتثليث أوَّله) لكن الأفصح الفتح ويليه الضم وأردؤها الكسر نبه عليه البرهان الحليمي في حواشي الشفاء (قوله يميز) أنظر لو كان غير مميز ثم رأيت في قح لم يمين حكم غير المميز هل هو وجوب القصاص كما لو ضيفه انتهى ومفهوم الشارح وجوب القصاص.

فأكل منه آخر عادته الدخول عليه فانه يكون هدرا وزاد على أصله الغالب أكله تبعا للشرحين ولم يتعرض لهـا الأكثرون لأجل جريان الخــلاف ليأتى القول بوجوب القصاص و إلا فالواجب دية شبه العمد مطلقا كما نبه على ذلك الوالد رحمه الله تعالى و إن وقع لكثير من الشراح أنه احترز به عما لوكانأ كله منه نادرا فيكون هدرا ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله ومات لم يجب قصاص ولا دية كما نص عليه في الأم وجزم به الماوردي ولو أكره آخر على شر به وهو جاهل كونه سما فشمر به ومات وجب القصاص بخلاف العالم بذلك فان ادّعي القاتل جهله بكونه سما وكان ممن يخني عليه ذلك صدّق و إلا فلا كما قاله المتولى أو بكونه قاتلا وجب القصاص حيث كان الآكل غير مميز ولو قامت بينة بائن ماأوجره من السم يقتل غالبا وادّعي عدمه وجب القود فان لم تكن صدّق جمينه ولو أوجر شخصا سما لايقتل غالبا فشبه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقود وكذا إكراه جاهل عليه لا عالم وكلام أصل الروضة هنا محمول على هذا (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص) لأن البرء غـير موثوق به و إن عالج ، ومن ثم لو ترك عصب الفصد الحبى عليه به فلا ضمان عليه في النفس لأنه القاتل لنفسه وسيأتي قبيل الحتان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولو ألقاه) أي الميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (في ماء) جار أو را كد ومن اقتصر على الثاني أراد به التمثيل (لايعدّ مغرقا) بسكون غينه (كمنبسط) يمكنه الخلاص منه عادة (فمكث فيه مضطجعا) مثلا مختارا لذلك (حتى هلك فهدر) لاضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركته أما إذا لم يقصر بذلك لكونه ألقاه مكتوفًا مثلاً فعمد (أو) في ماء (مغرق) لمثله (لا يخلص منه) عادة كاجة وقت هيجانها فعمد مطلقًا أو (إلابسباحة) بكسرأوله أي عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع إحسانها (مكتوفا أوزمنا) أو ضعيفا

(قوله فأ كل منه) أي من غير تقديم له من صاحب الطُّعام ومن التقديم وضع السفرة بنفسه على وجه تقضى العادة فيه بأنهأذن في الأكل لتغريره به عرفا أما لو وضعها غيره كخادمه فالضمان على الواضع دون المالك ولو بأمره أخذا مما تقدّم من أن تقديم الرسول قطع فعل اليهودية (قوله مطلقا) أى سواء ندر أكله أو استوى الأمران (قوله وفيه سم) من تمة كلامالقائل (قوله ولا دية) أى ولا كفارة أيضا (قوله وهو) أى الشارب (قوله وجب القصاص) أى على المكره (قوله بخلاف العالم) أي الشارب العالم (قوله صدّق) أي وعليه دية عمد لأنه قصد الفعل والشخص عا يقتل غالبا و يحتمل أن عليه دية خطأ شمرأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثاني (قوله وادّعي) أى المؤجر (قوله وجب القود) عملا بالبينة (قوله صدّق بمينــه) أى في أنه لايقتل غالبا فعليه دية شبه عمد (قوله فشبه عمد) أي و إن كان الموجر صبيا (قوله فالقود) أي و إن كان المؤجر بالغا عاقلا (قوله عليه) أي يوجب القود على المكره (قوله محمول على هذا) اسم الاشارة راجع إلى قوله لاعالم (قوله فلا ضمان عليه في النفس) أي وعليه ضمان الجرح (قوله بسكون غينه) لعله في ضبط المصنف كذلك و إلافلا يتمين السكون بل يجوز الفتح مع التشديد فني الختار أغرقه غيره فغرق فهو مغرق (قوله فان لم يحسنها) ظاهره و إن ظن الملقي منه أنه يحسنها و يوجه بأن الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ماحر" من اشتراط علم المصنف بكون السم يقتل غالبا أنه لوظن ذلك لم يجب قصاص بل تجب فيــه دية خطأ نظـير مامر" عن ابن عبد الحق.

(قوله لأجلل جريان الخيلاف) علة لقوله وزاد الخ (قوله ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفده سم) عبارة الروض ولو قال لعاقل كل هذا الطعام ففيه سم لايقتل فأكله الخ فقوله لايقتل ساقط من نسخ الشارح ولابد منه وعلم من الفاء في عبارة الروض أن قوله وفيه سم من مقول القول (قوله فان ادّعي القاتل) يعني المكره بكسر الراء (قوله حيث كان الآكل غير ميز) يحور ويراجع في كلام غيره وقوله الأكل المناسب الشارب أوالمتناول

فهاك (فعمد) لصدق حدّه حينتُذ عليه (وإن منع منها) وهو يحسنها (عارض) بعد الإلقاء (كريح وموج) فمات (فشبه عمد) أو قبله فعمد لأن إلقاءه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبًا (وإن أمكنه فتركها) خوفا أو عنادا (فلا دية) ولا كفارة (في الأظهر) لأنه المهلك لنفسه ، إذ الأصل عدم الدهشة ، ومن ثم لزمته الكفارة . والثاني يجب لأنه قد تمنعه من السباحة دهشة وعارض باطن (أو) ألقاه (في نار يمكن الخلاص) منها (فمكث فني) وجوب (الدية القولان) أظهرها لا (ولا قصاص في الصورتين) الماء والنار (وفي النار) وكذا الماء، ومن ثم استويا في جميع التفاصيل المـذكورة (وجه) بوجو به كما لو أمكنه دواء جرحهو يرد بظهورالفرق بالوثوقهنا لاثمأما إذا لم يمكنه الخلاص لعظمها أونحوزمانة فيجب القود، ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدّق لأنالظاهر معه والماء والنار مثال ، ولو ألقاه مكتوفًا أو به مانع من الحركة بالساحل فزاد الماء وأغرقه ، فان كان بمحل تعلم زيادته فيه غالبا فعمد أو نادرا فشبهه أولا يتوقع زيادة فيه فانفق سيل نادر فخطأ (ولو أمسكه) شخص (فقتله آخر أو حفر بدرا) ولو عدوانا (فردّاه فيها آخر) والتردية تقتل غالبا (أو ألقاه من شاهق) أى مكان عال (فتلقاه آخر) بسيف (فقده) به نصفين مثلا (فالقصاص على القاتل والمردى والقادّ) الأهل (فقط) أي دون الممسك والحافر واللقي لخبر في الممسك صوّب البيهقي إرساله وصحح ابن القطان إسناده ولقطع فعله أثر فعل الأوّل و إن لم يتصوّر قود على الحافر لكن عليهم الإثم والتعزير بل والضمان في القنّ على المسك وقراره على القاتل. أما غــير الأهل كمجنون أو سبع ضار فلا أثر له لأنه كالآلة والقود على الأوّل كما قاله ابن الرفعــة كما لو ألقاه ببئر أسفلها ضار من سبع أو حيـة أو مجنون و إنما رفع عنه الضمان الحر بي لائنه لايصلح أن يكون آلة لغيره مطلقا بخلاف أولئك فانهم مع الضراوة ،

فرع _ لو أمر صغيرا يستقى له ماء فوقع فى الماء ومات ، فان كان مميزا يستعمل فى مشل ذلك هدر و إلا ضمنه عاقلة الآمر ، ولو قرص من يحمل أى من إنسان أو دابة رجلا فتحر ك وسقط المحمول فكا كراهه على الرمى انتهى والد الشارح على شرح الروض (قوله أو قبله) أى قبل الإلقاء (قوله ومن ثم لزمته) أى لزمت من أمكنه التخلص فتركه الكفارة لقتله نفسه (قوله وعارض باطن) أى خنى (قوله أو ألقاه فى نار)

فرع - أوقدت امرأة نارا وتركت ولدها عندهاالصغير وذهبت فقرب من النار واحترق بهافان تركته بموضع تعد مقصرة بتركه فيه ضمنته و إلا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن ، وهو حسن مر انتهى قح والضمان بدية العسمد (قوله هنا) أى في مسئلة النار ، وقوله لا ثم أى في مداواة الجرح (قوله صدق) أى الوارث بمينه على القاعدة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه الجرع في كان محمولا على التصديق بالميين و يكفيه يمين واحدة لا نه إنما حلف على عدم قدرته على بلا يمين كان محمولا على التصديق بالميين و يكفيه يمين واحدة لا نه إنما حلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله و إن لزم من دعواه عدم القدرة (قوله والتردية) أى والحال التخلص لا على أن الملقى قتله و إلا فالشاهق كا في المختار الجبل المرتفع أى والإلقاء منه يقتل غالبا (قوله محبون) حال من غير الأهل فيخرج به الحربي الآتي (قوله والقود على الأوّل) لعله في غير الحافر لما من من أنه لم يتصوّر قود على الحافر ، وقوله ضار أى كل من المجنون والسبح أخذا من قوله الآتي ضار من سبح الخ (قوله أو حية أو مجنون) أى فان القصاص على الملقى (قوله و إنما رفع عنه) أى المسك وما عطف عليه .

(قوله وصحح ابن القطان استفاده) أى صحح أنه مسند لامرسل (قوله والتعزير) لا يخفى أن هذا لا يتأتى في الحافر على الإطلاق (قوله والقودعلى الا يخفى .

يكونون آلة لامع عدمها ، ولايرد على المصنف تقديم صيّ لهدف فأصابه سهمرام حيث يجالقود على المقدم دون الرامى لأنا تمنع ذلك بلإن كان التقديم قبل الرمى وعامه الرامى فهومما نحن فيه لأن الضمان على الرامى فقط أو بعده فهو ممانحن فيه أيضا لأن القدم حينتذ هو الباشر للقتل (ولو ألقاه في ماء مغرق) لا عكنه التخلص منه فقده ملتزم قتل فقط لقطعه أثر الإلقاء أوحربي فلاقود على الملقى لمامرآ نفا أو (فالتقمه يكون إلا ضاريا كما شمله إطلاقهم (وجب القصاص في الأظهر) و إن جهله لأن الإلقاء حينك يغلب فيه الهلاك فلا نظر للمهلك كما لو ألقاه ببئر فيها نصل منصوب لا يعلم به بخلاف مالو دفعه دفعا خفيفا فوقع على سكين لايعامها فعليه دية شبه عمد . والثاني ، وهو من تخريج الربيع من صورة الإلقاء من شاهق تجب الدنة لأن الهلاك من غير الوجه الذي قصد فانتهض شبهة في نفي القصاص ولو اقتص من الملقى فقدنف الحوت من ابتلعه سالما وجبت دية المقتول على المقتص دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما أفتى به الواله رحمه الله تعالى كما لو شهدت بينة بموجب قود فقتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع أنه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافها (أو غير مغرق) فاين أ مكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمه (فلا) قود بل دية شبه عمد مالم يعلم أن به حوتا يلتقم و إلا فالقود (يا لو ألقهـــه إياه كما صرح به في الوسيط (ولو أكرهه على) قطع أو (قتــل) لشخص بغير حق كاقتل هذا و إلا قتلتك فقتله (فعليه) أي المكره بالكسر ولو إماما أومتغلبا ومنه آمر خيف من سطوته لاعتياده فعل ما يحصل به الإكراه لو خولف فأمره كالإكراه (القصاص) و إن كان المكره نحو مخطئ ولا نظر إلى أن المكره متسبب والمكره مباشر ولا إلى أن شريك المخطى ً لا قود عليــه لأنه معه كالآلة ، إذ الاعكراه يولد داعيــة القتل في المكره فيدفع عن نفسه و يقصد به الإهلاك غالبا ، ولا يحصل الاكراه هنا إلا بضرب شــديد فما فوقه له إلا لنــحو ولده ، وكذا على المـكره بالفتح حيث لم يكن أعجميا يعتقد وجوب طاعة آمره أو مأمور الامام،

(قوله يكونون آلة) أى فيضمن الجنون حيث لم يكن ضاريا و يهدر المقتول عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة (قوله فقده) أى مثلا (قوله ملمزم) أى للأحكام (قوله فلا قود على الملقى) أى ولا على الحربى أيضا (قوله و إن جهله) أى الملقى (قوله كما للأحكام (قوله فلا قود على الملقى) أى فعليه القود (قوله من غير الوجه الذي قصد) وهو الاغراق (قوله ثم بان المشهود بقتله حيا) أى فانه لاقصاص على الشاهد وعلى المقتص دية عمد في ماله (قوله مالم يعلم أن به حوتا) أى فاو ادتمى الولى علم الملقى بالحوت وأنكره صدق الملقى بمينه لأن الأصل عدم العلم وعدم الضمان (قوله فأمره كالإكراه) نعم لا أثر لأمم إمام وزعيم بغاة حيث لم يعلم المأمور ظلمه به فلا ضمان عليه ولا كفارة و إن بان ظلمه انتهى كذا في نسخة ، ولعل صورتها أن القائل لم يخش سطوة الآمم لئلا يخالف ماقدمه (قوله إلا بضرب شديد) أى بحيث يخاف منه الهلاك كما يؤخذ من سم على منهج ثم الإكراه هنا إنما يحصل بالتهديد بالقتل أو غيره عما يخشى منه الهلاك ، و يوافق ذلك مانقله الدميرى عن الرافعي عن المعتبرين أن الاكراه لا محصل إلا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والجرح والضرب الشديد بخلاف الطلاق فان بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والجرح والضرب الشديد بخلاف الطلاق فان الإكراه فيه لاينحصر في ذلك على الأظهر (قوله فها فوقه) أى كالقتل والقطع .

(قوله إلا بضرب شديد) أى يؤدى إلى القتل كما يؤدى إلى القتل كما المنهج فلتراجع (قوله أو مأمور الإمام) قال في الأنوار المتولين على الرقاب والاموال الممزقين لهم كالسباع والمنتهبين ظفروا بالمسلمين بل المراد به العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بغسير

(قوله ولعدم تقصير الجي عليه) أي فيخر جالصائل (قوله وهي على غير الخطيء) عبارة التحمد مغلظة في ماله وعلى غيره مخففة على عاقلته (قوله لم يتعلق برقبته شيء) أي والقصاص على السيد (قوله القصاص على الحيد عيز العام على الخاص (قوله ان أوصبيا) كائنه من عطف العام على الخاص (قوله ان وهوساقط في أكثر نسخ عمدا .

أو زعيم بغاة لم يعلم ظلمه بأمره بالقتل (في الأظهر) لإيثاره نفسه بالبقاء و إن كان كالآلة فهو كمضطر" قتل غيره ليأ كله ولعدم تقصير المجنى عليه . والثاني لاقصاص عليه لخبر « رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأنه آلة للمكره فصاركما لو ضربه به ، وقيل لا قصاص على المكره بكسر الرّاء لأنه متسبب بل على المكره بفتحها فقط لأنه مباشر ، وهي مقدمة ، ومحل الخلاف فما إذا كان المكره عليه غير ني ، فإن كان نبيا وجب على المكره بفتح الرّاء القصاص قطعا كما دل عليه كلامهم في المضطر ، وشمل كلامه ما إذا ظن أن الاكراه يبيحه ، وهو كذلك خلافا لما نقل عن البغوى من عدم القصاص عليه حينت (فاين وجبت الدية) لنحو خطأ أو عدم مكافأة أو عفو ، وهي على غير الخطي مفلظة في ماله وعليه مخففة على عاقلته (وزعت عليهما) بالسوية كالشريكين في القتل، نعم إن كان المأمور غير مميز أو أعجميا اختصت بالآمر و إن كان المأمور قنه فلا يتعلق برقبته شيء بل له التصرف فيه ولوكان معسرا لأنه آلة محضة (فاين كافأه أحدها فقط) كائن أكره حر قنا أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أي المكافئ منهما ، وهو المأمور في الأوّل والآمر في الثاني ، وللولى تخصيص أحد المتكافئين بالقتل وأخذ حصته من الدية من الآخر (ولوأ كره بالغ) عاقل مكافئ (مراهقا) أو صبيا أو مجنونا أو عكسه على قتسل ففعله (فعلى البالغ) المذكور (القصاص إن قلنا عمسد الصي) والمجنون (عمد وهو الأظهر) إن كان لهدما فهم ، فان قلنا خطأ فلا قصاص لأنه شريك مخطى . أما الصي فلا قصاص عليه بحال لانتفاء تكليفه (ولو أ كره على رمى شاخص علم المكره) بالكسر (أنه رجل وظنه المكره) بالفتح (صيدا فرماه) فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر لأن خطأه ،

(قوله أو زعيم) أي مأمور (قوله ولعدم تقصير الحبي عليه الخ) ولا خلاف في إيمه كالمكره على الزنا وإن سقط الحدّ عنه لأن حق الله يسقط بالشبهة ويباح به بقية المعاصي . قال حج : و بالأوّلين يخص عموم « وما استكرهوا عليه » وكتبعليه سم قوله ولا خلاف الخ ، والكلام فى القتل المحسرم لذاته ، وأما المحرم لغميره كقتل صبيان السكفار ونسائهم فيباح بالأكراه كما قاله ابن الرفعة انتهى شرح الروض ، وقوله و يباح به بقية المعاصى دخل فيها القذف والإباحة لاتنافي الوجوب في بعض الصور فني الروض وشرحه و يباح بل يجب كما قاله الغزالي في وسيطه ، ونقــل ابن الرفعــة الاتفاق عليه إتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنهما أي كلُّ من المكره والمكره المال والصيد والقرار على المكره الآم، و يفرق بتغليظ أمم القتل والزجر عنه بتضمين كلُّ منهماقرارا انتهى ، وانظرما المراد بالاباحة التي لاتنافي الوجوب فانه إنأر يدبها التخيير أشكل فانه ينافي الوجوب بداهة فتأمل ، ولعل المراد بها أن الفعل ليس محرما فلا ينافي كونه واجبا (قـوله فان كان نبيا) ولا يلحق به العالم والولي والإمام العادل (قوله قطعا) أي لحرمة النبي ا بالنسبة لغيره ولا نه يجب على غييره فداؤه بنفسه (قوله كما دل عليه كلامهم) أي في المضطر (قوله خلافا لما نقل عن البغوى) و يتعين حمله بعد تسليمه على مااذا أمكن خفاء ذلك عليه (قوله وان كان المأمور قنه) والحال أنه غيير مميز الخ (قوله أو عكســه) أى كائن أكره قتّ حر"ا ، وقوله على قتل قنّ متعلق بالصورتين فيقتل القنّ فيهما آمرا كان أو مامورا (قـوله أما الصي فلا قصاص) أي وعليه نصف دية عمد (قوله لأن خطائه) أي المكره. نتيجة إكراهه فجعل معه كالآلة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل ممتنع يخرجه عن كونه كالآلة له . والثاني لاقصاص على المكره أيضا لأنه شريك مخطئ وردّ بما مرّ من التعليل و يجب على من ظنّ الصيد مثلا نصف دية مخففة على عاقلته في أوجه الوجهين كما يؤخذ من كلام الأنوار توجيهه واستوجهه الشيخ و إن جزم ابن المقرى بخلافه (أو) أكره (على رمى صيد) في ظنهما (فأصاب رجلا فمات فلا قصاص على أحد) منهما لخطئهما فعلى عاقلتهما الدية بالسوية (أو) أكره (على صعود شجرة) أو نزول بئر (فزلق ومات فشبه عمد) لأنه لايقصد به القتل غالبا وقضيته وجوب الدية على عاقلة الكره بكسرالراء وهوماجزم به في التهذيب وهوالظاهر و إن حكى ابن القطان في فروعه عن نص الشافعي أنها في ماله (وقيل) هو (عمد) وأصله رأى للغزالي وعليه فيجب القصاص لتسببه في قتله فأشبه مالو رماه بسهم ، ومحل هذا القول إذا كانت الشجرة مما بزلق على مثلها غالباكا ذكره الصنف في نكت الوسيط فان لم تكن مما يزلق على مثلها غالبا لم يأت القول المذكور، وحينئذ فالتقييد بذلك لحل الخلاف خلافا لما فهمه أكثر الشراح أنه قيد لشبه العمد فكون في هذه الحالة خطأ فافهم هذا المتام (أو) أكره ممزا ولو أعجميا (على قتل نفسه) كاقتل نفسك و إلا قتلتك فقتلها (فلا قصاص في الأظهر) لانتفاء كونه إكراها حقيقة لاتحاد المأمور به والمخوف به فكأنه اختار القتل. والثاني يجب كما لوأ كرهه على قتل غيره و يجب على الأوّل على الآمر نصف الدية كما جزم به ابن المقرى تبعا لأصله وهو المعتمد بناء على أن الكره شريك و إن سقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه ، نع لو أكرهه على قتل نفسه بما يتضمن تعذيبا شديدا كإحراق أو تمثيل إن لم يقتل نفسه كان إكراها كا جرى عليه الزاز ومال إليه الرافعي و إن نازع فيه البلقيني أما غير المميز فعلى مكرهه القود لانتفاء اختياره و به فارق الأعجمي لأنه لا يحوز وجوب الامتثال في حق نفسه ، وأما غير النفس كاقطع يدك و إلا قتلتك فهو إكراه ،

(قوله وأصله رأى للغزالى) عبارة الدميرى وهو قول الغزالى (قوله في هـنه الحالة) يعني إذا لم يزلق على مثلها غالبا (قوله و إلا قتلتك) ليس بقيد .

(قوله نتيجة) جواب عما تمسك به مقابل الأصح من أنه شريك مخطى وهو لايقتل . وحاصل الجواب أن خطأه لما نشأ من إكراه المتعمد ألني بالنظر للكره واعتبركونه آلة له .

تنبيه — لايبيح الإكراه القتل المحرم لذاته ، بخلاف المحرم لفوات المالية كنساء الحربيين وذراريهم فانه يباح بالإكراه وكذا لايبيح الزنا واللواط و يجوز لكل منهما دفع المكره بما أمكنه و يباح به شرب الحمر والإفطار في رمضان والخروج من صلاة الفرض ، و يباح به الإتيان بما هو كفر قولا أو فعلا مع طمأ نينة القلب بالإيمان وعلى هذا فأوجه أصها الأفضل أن يثبت ولا ينطق بها . والثاني الأفضل مقابله صيانة لنفسه . والثالث إن كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل الثبوت. والرابع إن كان يتوقع منه الإنكاء والقيام بأحكام الشرع ، فالأفضل أن ينطق بها لمصلحة بقائه وإلا فالأفضل الثبات و يباح به إتلاف مال الغير . وقال في الوسيط : بل يجب وتبعه الحاوى الصغير فو إلا فالأفضل الثبات و يباح به إتلاف مال الغير . وقال في الوسيط : بل يجب وتبعه الحاوى الصغير اقتضت قتلا ألحقت به اهدميرى (قوله أو أكره) منه يعلم أنه لوعلم من حال المكره أنه لا يحقق ماهد به لا يكون ذلك إكراها ، وعليه فلو قيد المكره بالفتح وعلم من حال المكره بالكسر أنه لا يربد قتل نفسه و إنما أراد مجرد التهكم والاستهزاء بالمكره لم يكن إذنا كما أنه ليس باكراه فيقتل المكره (قوله نصف الدية) أى دية عمد أخذا من قوله بناء على أن المكره شريك الخ

(قوله فإن كان الآذن عبدا) أى فى القتلل والقطع (قوله إذا كان المأذون) أى فى مسئلة المعبد (قوله أونفسه) أى نفس غير المميز وقوله فى غير الأعجمى أى أما لا يجوز وجوب الطاعة فى حق نفسه كما من (قوله أو حية) أى أو ألق عليه حية .

لأن قطعها ترجى معه الحماة (ولوقال) حر" لحر" أوقرت اقتلني أو (اقتلني و إلا قتلتك فقتله) المقول له (فالمذهب) أنه (لاقصاص) عليه للإذن له في القتل و إن فسق بامتثاله والقود يثبت للورث ابتداء كالدية ولهذا أخرجت منها ديونه ووصاياه . والطريق الثاني ذات قولين ثانيهما يجب القصاص لأن القتل لايباح بالاذن فأشبه مالو أذن له في الزنا بأمته (والأظهر) أنه (لادية) عليه لأن المورث أسقطها أيضا باذنه ، نعم تلزمه الكفارة والإذن في القطع يهدره وسرايته كما يأتي . والثاني تجب ولا يؤثر إذنه ومحل ماتقرر في النفس ، فاو قال له اقطع يدى فقطعها ولم يمت فلا دية ولا قود جزما ومحله أيضا عند تمكنه من دفعه بغير القتل فان قتله دفعا انتني الضمان جزما ، ولو قال اقذفني و إلا قتلتك فقذفه فلا حدّ كما صوّ به في الروضة فان كان الآذن عبدا لم يسقط الضمان وهل يجب القصاص إذا كان المأذون له عبدا وجهان أظهرها عدمه ، ولو أكرهه على إكراه غيره على أن يقتل رابعا ففعلا اقتص من الثلاثة (ولو قال اقتل زيدا أو عمرا) و إلا قتلك (فليس باكراه) فيقتل المأمور بمن قتله منهما لاختياره له ، وعلى الآمر الإثم فقط ولو أنهشــه نحو حية أو عقرب يقتل غالبا أو حث غير مميز كاعجمي يعتقد وجوب طاعة آمره على قتل آخر أو نفسه في غير الأعجمي أو ألق عليه سيعا ضاريا يقتل غالبا أو عكسه في مضيق لاعكنه التخلص منه أو أغراه مه فيه قتل به اصدق حدّ العمد عليه أو حية فلا مطلقا الأنها تنفر بطبعها من الآدي حتى في المضيق ، بخلاف السبع فانه يثب عليه فيه دون التسع ، نعم إن كان السبع المغرى في المتسع ضَّار يا شديدا العدو ولا يتأتى الهرب منه وجب القود على المعتمد ، ولو ربط ببايه أو دهليزه نحو كل عقور ودعا ضيفا فافترسه فلا ضمان لأنه يفترس باختياره ، و به فارق مالو غطى بئرا بممر غير مميز بخصوصـه ودعاه لحل الغالب أنه يمر عليها فأتاه فوقع فيها ومات فانه يقتل به لأنه

(قوله لأن قطعها ترجى معه الحياة) بقى مالو قال اقتل نفسك و إلا قطعت يدك والقياس أنه ليس با كراه أخذا بما من في ضابط الإكراه من أنه لابد في المكره به أن يتولد منه الهلاك عادة على أن المختوف به هنا دون المأمور به وقضية تعليل الشارح أن ذلك ليس بإكراه (قوله فالمذهب أنه لاقصاص) أى وعليه المكفارة و بقى مايقع كثيرا أن الحاكم يكسر شخصا أو يكابه مثلاثم إنه يطلب من المتفرجين عليه قتله للتهوين عليه فهل إذا أجابه إنسان وهتون عليه بازهاق روحه يأثم أم لا فيه نظر والأقرب عدم الحرمة لأن في ذلك تخفيفا عليه باسراع الإزهاق وعدم تطويل الألم على أن موته بعد مقطوع به عادة (قوله بالإذن) هذا من تمام التعليل والراد به دفع ماقد يتسك به الثاني من أنه يجب عليه القصاص لأن الحق فيه للوارث والمقتول أذن في إسقاط ما لايستحقه (قوله لادية عليه) أى القاتل (قوله ولو قال) حرد أوغيره (قوله و إلا قتلتك) وكذا إن لم يقل و إلا قتلتك (قوله بل القود (أ) أى بل يسقط القود (قوله فقط) أى وتجب في نفسه قيمته وفيا دونها أرشه (قوله بل القود (أله مراوة لكن تشديدة الضراوة لكن قد يشكل بما تقدم فيا لو ألقاه في بئر بها ضار من سبع أو حية أو مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضراوة (قوله فلو ربط ببابه أو دهليزه نحو كاب عقور) ومثله بل أولى مااعتيد من تربية الكلب العقور (قوله فلاضان) أى لابقصاص ولا دية ولا كفارة لكن التعبير بني الضمان قد يشعر بوجوب الكفارة فراجعه (قوله بعرض غير مميز) أى بخصوص ذلك العير والمرادأن لا يكون لغير المميز المديرة عيرة عيرة عيرة عيرة مثالك العير والمرادأن لا يكون لغير المميز المديرة عيرة عيرة عيرة الكلب العقور فراجعه (قوله بحمر غير مميز) أى بخصوص ذلك العير والمرادأن لا يكون لغير المميز المميرة عيرة عيرة عيرة عيرة الكلب العقورة فراجعه (قوله بعمر قوله بعيرة عيرة الكلب العقورة ولم يكون عيرة الكلب العقورة والمولة العيرة ولا كفارة المهرون لهراء المنارة المهرون المهرب المولة العيرة ولم يقوره ولم يقوره ولم المعرب عيرة الكلب العقورة ولم ولم المولة المولة ولم يكون المعربة عيرة الكلب العقورة ولم المولة المولة ولم المولة المولة ولمولة ولمولة

⁽١) قول المحشى (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) هاتان الكلمتان لم توجدا فى نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل محلهما بعد قول الشارح ولم يسقط الضان انتهى مصححه .

تغرير و إلجاء يفضى إلى الهلاك في شخص معين فأشبه الإكراه بخلاف مالوغطاها ليقع بها من عرر من غير تعيين فانه لايقتل لانتفاء تحقق العمدية مع عدم التعيين كامن . أما المميز ففيه دية شبه العمد .

(فصل) في اجتماع مباشرتين

إذا (وجد من شخصين معا) أى حال كونهما مقترنين فى زمن الجناية بأن تقارنا فى الإصابة كما هوظاهر، ومحل قول ابن مالك مخالفا لثعلب وغيره أنها لاتدل على الاتحاد فى الوقت كجميعا عند انتفاء القرينة (فعلان منهقان) للروح (مذففان) بالمهملة والمعجمة أى مسرعان للقتل (كزّ) للرقبة (وقد) للجثة (أولا) أى غيير مذففين (كقطع عضوين) أوجرحين أوجرح من واحد ومائة مثلا من آخر في الت منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص إذ رب جرح له نكاية فى الباطن أكثر من جروح فإن ذفف أحدها فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككنا فى تذفيف جرحه ،

(قوله فانه لايقتل) لم يتعرّض للضمان بالمال سم على حج (قوله أما المميز ففيه دية شبه العمد) أى والفرض أنه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكتغطيتها عدم تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعمى أوظامة انتهى سم على حج. وينبنى أن التعبير بالغالب فى كلامه ليس بقيد لأن شبه العمد لايشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالغالب.

(فصرل) في اجتماع مباشرتين

(قوله في اجتماع مباشرتين) أي ومايتبع ذلك كالوقتل مريضا في النزع الخ (قوله عند التفاء القرينة) والقرينة هذا قوله بعد وإن أنهاه الخ المفيد للترتيب الدال على أن ماقبله عند الاتحاد في الزمان (قوله منهقان) صفة فعلان ، وقوله مذففان صفة أخرى، وقوله أولا عطف عليه أي أوغير مذففين فهومن عطف الصفة . و بلغني أن بعضهم زعم أنه لايصح كون مذففان صفة فعلان لأنه قسم الفعلين إلى المذففين وغير المذففين وأنه يتعين كونه خبر محذوف أي وهما مذففان أولا اه وظاهرأن هذا خطأ لاسند له نقلا ولاعقلا إذ لامانعمن وصف الشيء بصفتين متباينتين فتأمل اهم على حج (قوله وقد للجثة أولا) قال الشيخ عميرة : يشترط في هذا الشق الثاني أن يكون كل واحد لوانفرد لقتل التهي سم على منهج ، ولعل المراد أنه إذا انفرد أمكن أن يقتل ولو بالسراية ويدل له التمثيل بقطع العضوين فإن كلا على انفراده لا يعد قاتلا إلا أنه قد يؤدي إلى القتل ، وقد تقدّم في كلام الشارح أن قطع الأنملة مع السراية من العمد الموجب للقصاص (قوله أوجر على من واحد وأعضاء كثيرة من آخر سم على منهج (قوله يجب عليهما من واحد) أي أوعضو من واحد وأعضاء كثيرة من آخر سم على منهج (قوله وان شككنا في تذفيف جرحه) أي قال آل الأحر اه سم على حج ،

(قوله فانه لايقتل) وظاهر أنه تجب دية وانظر أيّ دية هي (قوله أما المميز) أي بدل غير الميز في الميلة المقدمة .

[فصل]
في اجماع مباشرتين
(قوله عندانتفاء القرينة)
أى والقرينة هنا قوله
فإن أنهاه رجل الخ.

(قوله جان) أشار به إلى أن الرجل ليس قيدا (قوله وهي المستقرة) الضمير يرجع إلى المنفي والمعنى والحياة التي يبقى معها ماذكر هي الحياة المستقرة وسيأتي (٢٥٠) في الصيد والنبائح الفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستمر"ة وحركة المذبوح

عا هو أوضح مما هنا (قـوله وذلك كاف) يحتملأن الإشارة لحركة المذبوح وهوالمتبادر من السياق و يحتمل أنها للحياة المستقرة وهو المتبادر من العبارة (قوله وخرج بقيد الاختيار) المناسب ودخل (قوله فان لم تبن حشوته عن محلها) لايخني أن هذا المحترز بالنظر للظاهر هوعين مااحترز به عنه. واعلم أن الشارح خلط هنا في هذه السوادة مسئلة عسئلة أخرى. وحاصل ذلك أنه في شرح الروض مثل لمن فقد الإدراك الاختياري عن قد نصفين وتركت أحشاؤه في النصف الأعلى فانه وإن صدر منه كلام أوحركة فهمااضطراريان وهو الذي عبر عنه الشارح بقـوله وخرج بقيد الاختيار إلى قوله ليس عن روية . وأما الشهاب حج فانه مثل له بمن قد بطنه أي شق وخرج بعض أحشائه ثم قال بخــ لاف ما لو نقبت أحشاؤه كامها محلها فانه في

حكم الأحياء لأنهقد يعيش

لأنّ الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة و به فارق نظير ذلك الآتى في الصيد فانّ النصف يوقف فإن بان أواصطلحا و إلا قسم عليهما ، والأوجه وجوب أرش الجرح على مقارن المذفف (و إن أنهاه رجل) أى أوصله جان (إلى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيسه مقارن المذفف ووركة اختيار) وهي المستقرّة التي يبقي معها الإدراك و يقطع بموته بعد يوم أوأيام وذلك كاف في إيجاب القصاص لا المستمرّة وهي التي لوترك معها عاش ، وماقيل من أنّ الأولى في التعبير اختياريات إنما يتجه إن علم تنوين الأولين في كلام المصنف و إلا حملناه على عدم تنوينهما تقديرا للإضافة فيهما (ثم جني آخر فالأوّل قاتل) لأنه صيره إلى حالة الموت ومن ثم أعطى حكم الأموات مطلقا (و يعزر الثاني) لهتكه حرمة ميت وخرج بقيد الاختيار مالوقطع نصفين و بقيت أحشاؤه بأعلاه فانه و إن تكلم بمنتظم كطلب ماء ليس عن روية فإن لم تبن حشوته عن محلها الأصلى من الجوف فياته مستقرّة و يرجع فيمن شك في وصوله إليها إلى عدلين خبيرين (وإن جني الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذفف ،

(قوله لأن الأصل) قضيته ضمانه بالمال أوقصاص الجرح إن أوجب الجرح قصاصا كالموضحة إن كانا مترتبيين فإن تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما يأتي عن حج (قوله عدمه) أي التذفيف (قوله و به فارق) أي بقوله لأن الأصل عدمه الخ (قوله فاين بان أواصطلحا) أي فذاك (قوله وجوب أرش الجرح) أى لاقصاصه حج (قوله إلى حركة مذبوح) عبارة الشيخ عميرة : لوشرب سما انتهى به إلى حركة مذبوح فالظاهر أنه كالجريح انتهى سم على منهج ثم ظاهر إطلاقهم عدم الضمان على الثاني أنه لافرق في فعل الأوّل بين كونه عمدا أوخطأ أوشبه عمد بل عدم الفرق بين كونه مضمونا أوغير مضمون كما لوأنهاه سبع إلى تلك الحركة فقتله آخر ويشعر به ماذكره عميرة فيمن شرب سما انتهى به إلى حركة مذبوح (قوله التي يبقي معها الإدراك) ومنه يعلم أن مثله من شك في موته بالطريق الأولى (قوله إنما يتجه إن علم) أي من خط المصنف أوالرواية عنه (قوله تنوين الأولين) هما إبصار ونطق (قوله ومن ثم أعطى حكم الأموات) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعد وأنه يجوز تزوّج زوجته حينئذ إذا انقضت عدّتها كائن ولدت عقب صيرورته إلى هـذه الحالة وأنه لايرث من مات عقب هذه الحالة ولايملك صيدا دخل في يده عقبها ولامانع من التزام ذلك اه سم على حج ، وقول سم وأنه لايرث . أقول : ولا بعد أيضا على قياس ذلك أنه تقسم تركته قبــل موته (قوله و يعزر الثاني) أى فقط (قوله لهتكه حرمة ميت) الأفصح في مثله التخفيف بخلاف الحيّ فإن الأفصح فيه التشديد ، ومنه قوله تعالى _ إنك ميت و إنهـم ميتون _ الآية (قوله فان لم تبن حشوته) عبارة المختار وحشوة البطن بكسر الحاء وضمها أمعاء البطن (قوله إلى عدلين خبيرين) فاولم يوجدا أو وجدا وتحيرا فهل نقول بالضمان لأنه الأصل أولا فيه نظر ، و يحتمل أن يقال تجب دية عمد دون القصاص لأنه لايسقط بالشهة.

مع ذلك كما هومشاهد وهو الذى عبر عنه الشارح بقوله فان لم تبن حشوته الخ وقد علم أن هذا محترز ماصوّر به حج لامحترز مانى شرح الروضالذى صدر به الشارح على أن قوله فحياته مستقرّة الذى عدل إليه عن كلام حج غير صحيح من حيث الحكم كما علم . كز بعد جرح فالثانى قاتل) لقطعه أثر الأوّل و إن علمأنه قاتل بعد نحويوم (وعلى الأوّل قصاص العضو أومال بحسب الحال) من عمد وضده ، ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (و إلا) أى و إن لم يذفف الثانى أيضا ومات بهما كأن قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق أوأجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق أولا الخ لأن ذاك في المعية وهدا في الترتيب (ولوقت ل مريضا في النزع) وهو الوصول لآخر رمق (وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) ويورث من قريبه الذي مات وهو بتلك الحالة لاحتمال استمرار حياته مع انتفاء سبب يحال عليه الهلاك بخلاف مامر " في الجناية لوجود السبب و به يجمع مين كلاميهما . أما الأقوال كأسلام وردة وتصر ف فهما فيها سواء في عدم صحتهما منهما ، ولواندملت جراحته واستمر محموما حتى هلك فإن قال طبيبان عدلان إنها من الجرح وجب القود و إلا فلا ضمان .

(فصــــل)

فى شروط القود

ووطأ لهما بمسائل يستفاد منها بعض شروطأخرى كا لايخنى على المتأمل، إذا (قتل) مسلم (مسلما ظن كفره) يعنى حرابته أوشك فيها أى هل هو حربى أوذمى فذكره الظن تصوير أوأراد به مطلق التردد أوالإشارة لخلاف كأن كان عليه زى الكفار أو رآه يعظم آلهتهم (بدار الحرب) و إثبات إسلامه مع هذين ، لأن الأصح أن التزيى بزيهم غير ردة مطلقا ، وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال إكراه أو نحوه . وأما جعل الرافعي الأول ردة مع ذكره له هنا كذلك فلعله جرى على مقالة غيره أو على قصد مجرد التصوير ،

(قوله كخرّ بعد جرح) هو بفتح الجيم لأنه مثال للفعل وهو مصدر . أما الأثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم ، وفى المصباح جرحه جرحاً من باب نفع والجرح بالضم الاسم (قوله وهو) أى النزع (قوله وتصرّف فهما) أى المريض ومن عيشه عيش مذبوح بجناية .

(فصــــل) فى شروط القود

(قوله أوأراد به) أى الظنّ (قوله أوالإشارة) أى و إن لم يطلع عليه ، وعبارة الدميرى في هذا المقام وهذا أى عدم القصاص على من ظنّ حرابته مما لاخلاف فيه ، إلى أن قال : واحترز عما إذا لم يظنه فان عرف مكانه إلى آخر ماذ كر فلم يتعرّض لحلاف لافي الظنّ ولا في عدمه (قوله كأن كان عليه وى الكفار) أى الحربيين (قوله بدار الحرب) خرج به دارنا فتكون ردّة كأن كان عليه إسلامه مع هذين) أى التزيي والتعظيم (قوله غير ردّة مطلقا) بدار الحرب أوغيرها (قوله هنا كذلك) أى سببا لظنّ حرابته مع بقائه على الإسلام .

(قــوله و إن علم أنه) أي الأوّل .

[فصل

فى شروط القود (قسوله أوذمى) انظر لم صوّر به مع أن مشله مالوشك فى أنه حربى أومسلم كما يأتني (قسوله أوأراد به مطلق التردد) شمل الوهم وظاهر أنه غير مراد.

لادية فيالأظهر)و إن لم يعهد حرابته لأنه أسقط حرمة نفسه وثبوتها مع الشبهة محله في غير ذلك ، نعم تجب الكفارة جزما لأنه مسلم في الباطن ولم تصدر منه جناية تقتضي إهداره مطلقا. والثاني تجب الدية لثموتها معالشهة وخرج بظن حرابته الصادق بعهدها وعدمه كما تقرر مالو انتفي ظنها وعهدها فان عهد أو ظن إسلامه ولو بدارهم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه القود لتقصيره أو بدارهم أو بصفهم فهمدر لما من وشرط القود بل الضمان عملم محل المسلم ومعرفة عينه فان لم يعرفه أو قصد كافرا فأصابه أو شخصا فكان هو فهدر و إن عـــلم أن فى دراهم مسلما كمالو قتله فى بيات أو إغارة ولم يظن إسلامه لعذره في الكل و بقولنا مسلم ذمى لم يستعن بهالمسلمون فيقتل به كما قاله البلقيني وذكر أن في نص الشافعي مايشهد له (أو) قتل من ظن حرابته ولم يعهدها (بدار الاسلام) ولم يكن في صف الحربيين ولم يره يعظم آلهتهم كما علم ممامر (وجبا) أي القود والدية على البدل كما يأتي لأن الظاهرمن حالمن بدارنا العصمة و إن كان على زيهم (وفي القصاص قول) أنه لا يجب بل الدية ومحله حيث عهده حربيا فان ظنه حربيا قتـل قطعا بخلاف من بدار الحرب فانه يكفي ظن كونه حربيا و إن لم يعهده نظرا للدار أمامجرد ظن الكفر فيحب معه القود مطلقا (أو) قتل (من عهده) أوظنه (مرتدا أوذميا) يعني كافرا غير حريى ولو بدارهم (أوعبدا أوظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أى أنه أسلم أوعتق أولم يقتل أباه (فالمذهب وجوب القصاص) عليه لوجود مقتضيه وعده أوظنه لايبيح له ضربا ولا قتلا ولو في المرتد،

(قوله أو محل كلامه) يوجد فى نسخ الشارح إذ بدل لفظ أو وليس بصواب (قوله لماتقرر فى الثانى) أى من احتمال الاكراه.

(قوله أومحل كلامه) أي ثم في غير دار الحرب الخ وماهنا مصوّر بدار الحرب فلا تناقض و إن كان ضعيفًا في نفسه وقضية قوله وعلى كلامه في غير دار الحرب أن التز بي بزيهم في دار الاسلام ردة والمعتمد خلافه. والجواب به لعله على التنزل وتقدير أنه ردة فهو مخصوص بدار الاسلام (قوله وثبوتها) أي الدية (قوله أوشك فيه وكان بدارنا) أي وليس بصفتهم لمايأتي (قوله لمامر) أي من قوله لوضوح العذر (قوله وشرط القود) المتبادر أن هذا الشرط راجع لما لوعهد إسلامه أو ظنه فيه وهو بدارهم فهدر مطلقا عرف مكانه أولا وكلام المنهج قد يقتضي خلافه فليراجع وليتأمل وفي الدميري مايوافق المنهج وعبارته واحترز عما إذا لم يظنه فان عرف مكانه فحكما لوقتله في دار الاسلام الخ فلعل مااقتضاه كلام الشارح غير مراد (قوله و إن علم أن في دارهم مساما) قضيته و إن عرف أنه في هذا الموضع وقد ينافيه قوله قبل علم محل المسلم ومعرفة عينه فلعل ماهنا حجمول على غيرذلك (قوله و بقولنا مسلم) أي في قوله إذاقتل مسلم مسلما الخانتهي سم على حج (قوله لم يستعن به المسلمون) أقول إنه لواستعان به المسلمون لم يقتل وظاهره و إن كان المستعين به غير الاماموهو ظاهر لأن استعانة المسلم به تحمله على قتل الحر في خصوصا اذاظن أن جواز الاستعانة به لاتتوقف على إذن الامام (قوله أو قتل من ظن) أي مسلما ظن الخ (قوله على البدل) وقد يقال وجب القصاص إن وجدت المكافأة أو الدية إن لم توجد المكافأة (قوله ومحله) أي محل قوله وفي القصاص الخ (قوله حيث عهده) التقييد عاذ كر لايناست قوله أولا ولم يعهدها (قوله أما مجرد) محترز قوله ظن حرابته كائن كان عليهزي الخ انتهى سم على حج (قوله ظن الكفر) أى لا نحصوص الحرابة (قوله مطلقا) أي بدارهم أو بدارنا (قوله لو جود مقتضيه) أي وهو المكافأة .

لأن قتله للامام وفارق مامر في الحر بي بأنه يخلي بالمهادنة والمرتد لايخلي فتخليته دلمل على عـــدم ردته أمالوعهده حربيا فقتله بدارنا فلاقود لاستصحاب كفره المتيقن فهو كما قتله بدارنافي صفهم وفيها عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيها عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي مجيئه في الأخيرة ولو قتل مسلما تترس به المشركون بدارهم لزمته ديته إن علم إسلامه و إلا فلا (ولو ضرب) من لم يبح له الضرب (مريضاجهل مرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح غالبا (وجب القصاص) لتقصيره إذ جهله لايبيح ضربه فان عفا على الدية وجب جميعها على الضارب و إن فرض أن للرض دخلا في القتل (وقيل لا) يجب لأن ما أتى به ليس بمهلك عنده وردّ بأنه لااعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن أنه صحيح وطبيب سقاه دواء على مايأتي لظنه أنه محتاج اليه إلا ديته أي دية شبه عمد كما لايخني ولو علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضا وجب القود قطعا ولماذكر شروط القتــل ذكر شروط القتيل فقال (و يشترط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القتيل إسلام) لخبر «فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» (أوأمان) بحقن دمه بعقد ذمة أو عهد أوأمان مجرد ولومن الآحاد أوضرب رق لأنه يصير به مالا لنا، نعم لاضمان على مقتول لصيال أوقطع طريق ويعتبر للتود عصمة المقتول أي حقن دمـه من أوّل أجزاء الجناية كالرمى إلى الزهوق كما يأتي (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله طريقا لدفعه و (الحربي) ولو نحو امرأة وصي لقوله تعالى _ فاقتاوا المشركين حيث وجدتموهم _ (والمرتد) فى حق معصوم لخبر « من بدّل دينه فاقتاوه » و يفارق الحر بي ،

(قوله لأن قتله للامام) قضيته أنه لوعهده الامام مرتدا فقتله لم يجب عليه قصاص وصرح به الزركشي. واستشكل بوجوب القصاص على من ظنه قائل أبيه فأخلف بائن الظن مجوّز للقتل كماأن الردّة مجوّزة للقتل من الامام . وأجيب بائن الامام يجوز له الاقــدام على القتل من غير إذن من أحــد والمستحق لايجوز له الاقــدام إلا باذن الامام قال سم على منهج بعد ماتقــدم والأوجه المنع فليحرر اه. أقول: وكأنّ مراده منع ماقاله الزركشي من عدم و جوب القصاص على الامام فيكون الأوجمه وجوب القصاص (قوله وفارق مامر في الحربي) قال الشيخ عميرة لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عــدم و جوب القصاص في عهده حربيا إنما هو بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسنذكره آنفا لكن قد يشكل الفرق حينئذ ولكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لاقود وعدم القود صريح الروض انتهى سم على حج (قوله فلاقود) أى وعليه الدية (قوله و إلافلا) أى فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة (قوله لأنه يصير به) أى ضرب الرق (قوله لاضان على مقتول) أي على قاتل مقتول و إلا فمعلوم أن المقتول لايضمن ولوعبر باللام بدل على لـ كان أظهر (قوله قتلهما (قوله في حق معصوم) أي أمافي حق غير المعصوم فلا مهدر فيقتل عرتد مثله وهو يقتضي أن الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق المتحتم قتله إذا قتل واحد منهم المرتد يقتل به وهوغمر مراد لمايأتي أنالمسلم ولومهدرا لايقتل بالكافر (قوله و يفارق) أي المرتد (قوله الحر في) أي حيث هدر ولو على غير معصوم .

(قوله وفارق مامر في الحربي) أي إذا كان في دارهم (قوله إلا بحقها) لادخل له في الدليل كما لا يخفي (قوله عقب دمه) أشار مهإلىأن المراد الأمان بالمعنى اللغوى الشامل لنحو الجزية كما أشاراليه أيضا يقوله بعقد ذمة الخ (قوله أو أمان مجرد) أي بالمعنى الأخص المقابل للاقسام الثلاثة (قوله نعم لاضمان الخ) انظرهذاالاستدراك على ماذا (قوله في حق معصوم) عبارة التحفة إلا على مثله.

(قوله كا أشار إليه بقوله) انظر وجه الإشارة (قوله و يؤخذ منه أيضا) انظر ماوجه الأخل وعبارة التحفة عقب التعليل المار ولا حق لهما في الواجب عليه انتهت وهذا الذي حذفه الشارح هـو محل الأخذكما لايخني (قوله أم بعده) أي لاختـلاف العلماء في سحية الرجوع لكن هذا إعاهو في رجوعه عن الإقرار كانقله الشهاب مم في حواشيه على شرح النهيج عن الشارح فليراجع الحكم فى رجوع الشهود (قوله وشم_ل مالو رجع عن إقراره الخ) انظرما الحاجة إلى هذا (قوله لم يقتل به قطعا) يعني لم يستحق القتل باطنا كما يعمل من كلامغيره (قوله فالحاصل الخ) يرد عليه ماإذا كان القتيل مرتدا والقاتل مسلمازانيا محصنا أونحوه وقد من أن المسلم لايقتل بالكافر إلاأن يقالمراده مالم يمنع مانع لكن يبعد ذلك أو أن المراد حاصل ماتقدم قبله وهو بعيد أيضا مع جعله ضابطا .

بأنه ملتزم فعصم على مثله ولاكذلك الحربي (ومن عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير الستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوها مهدرون إلاعلى مثلهم كما أشار إليه بقوله (والزاني المحصن إن قتله ذمي) والمراد به غير الحربي أو مرتد (قتل) به لأنه لاتسلط له على المسلم ، وأخذ منـــه البلقيني أن الزاني الذمي المحصن إذا قتله ذمي ولو مجوســـيا ليس زانيا محصنا ولا وجب قتله بنحو قطعطريق لايقتل به ، ويؤخذ منه أيضا أن محل عدم قتل المسلم العصوم به حيث قصد استيفاء ماوجب عليه بقتله أو لم يقصد شيئًا ، بخلاف مالو قصد عدم ذلك لصرفه فعله عن الواجب ، و يحتمل أن يؤخذ بإطلاقهم و يوجه بأن دمه لما كان هدرا لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا محصنا (فلا) يقتل به (في الأصح) لإهداره لكن يعذر لافتياته على الإمام وسواء في ذلك أثبت زناه بالبينة أم بالإقرار خلافًا لما وقع في تصحيح التنبيه للصنف وسواء أقتله قبل رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بعده ، وشمل مالو رجع عن إقراره بعد الجرح ثم مات بالسراية ولو رآه يزني وعلم إحصانه فقتله لم يقتل به قطعا. والثاني قال استيفاء الحدّ للإِمام دون الآحاد ، ومحل الخلاف إذا قتله قبل أمر الإمام بقتله و إلا فلا قصاص قطعا وخرج بقولي ليس زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به مالم يأمره الإمام بقتله والأوجه إلحاق كل مهدر كتارك صلاة وقاطع طريق بشرطه بالزاني المحصن . فالحاصل أن المهدر معصوم على مثله في الإهدار وإن اختلفا في سببه و يد السارق مهدرة إلا على مثله سواء المسروق منه وغيره ، ثم ذكر شروط القاتل فقال (وفي القاتل) شروط منها التكليف ومحصله (بلوغ وعقل) فلا يقتل صبى ومجنون حال القتل و إن تقطع جنونه لخبر «رفع القلم عن ثلاث » ولعدم تكليفهما (والمذهب وجو به على السكران) وكل من تعدّى بازالة عقله فلا نظر لاستتار عقله لأنه من ربط الأحكام بالأسباب أما غير المتعدّى كائن أكره على شرب مسكر أوشرب ماظنه دواء أو ماء فاذا هو مسكر،

(قوله بأنه) أى المرتد (قوله على مثله) أى مرتد مثله (قوله وتارك الصداة) قال فى الروض و يعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أى فلا يقتل حالهما لا المرتد أى فيقتل حال جنونه وسكره اه وفى باب الصداة كلام فى ذلك عن النووى وغيره تنبنى مراجعته اه سم على حج (قوله إلا على مثلهم) قضيته أن القاطع غير مهدر على التارك و بالعكس إلا أن يريد المماثلة فى الإهدار كا سيأتى اه سم على حج . وقوله كا سيأتى أى فى قول الشارح . والحاصل أن المهدر الخوله لأنه) أى الذمى (قوله وأخذ منه البلقينى) قد يشكل الأخذ بأن الذمى لاحق له فى الواجب على الذمى الدمى المنافلة على المنافلة فى الواجب على الذمى وإن لم يكن له حق لكن الزانى دوئه فقتل به وإنما لم يقتل السلم به لأن الكافر لاتسلط له على المسلم (قوله المعصوم به) أى بالمسلم الزانى المحصن وإنما لم يقتل السلم به لأن الكافر لاتسلط له على المسلم لايقتل به (قوله ولو رآه يزنى) أى والحال أنه من قوله و يؤخذ (قوله فى ذلك) أى فى أن المسلم لايقتل به (قوله ولو رآه يزنى) أى والحال أنه علم ذلك كما هو ظاهر و إلا فاو لم يعلم ذلك فقتله وادّعى إنى إنما قتلته لأنى رأيته يزنى وهو محصن من قوله و يؤخذ (قوله فى ذلك) أى فى أن المسلم لايقتل به (قوله ولو رآه يزنى) أى للكافأة (قوله لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله فيقتل) أى للكافأة (قوله و إن اختلفا فى سببه) كرنا وترك صلاة أو قطع طريق (قوله ومحصله) بتشديد الصاد المكسورة وحقيقته إلزام مافيه كلفة وقيل طل مافيه كلفة .

فلا قود عليه لعذره ، وفي قول لاوجوب عليه كالمجنون أخذا مما من في الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبيا أو مجنونا صدّق بمينه إن أمكن الصبا) فيــه (وعهد الجنون) قبله ولو متقطعا لأصل بقائهما حينئذ، بخلاف ماإذا انتفى الإمكان والعهد ولو اتفقا على زوال عقله وادَّعي الجنون والولى السكر صدق القاتل بمينه (ولو قال أنا صي) الآن وأمكن (فلا قصاص ولا يحلف) على صباه كما سيأتي أيضا في دعوى الدم والقسامة لأن تحليفه يثبت صباه ، ولو ثبت لبطلت يمينه فني تحليفه إبطال لحلفه ولا ينافي ذلك تحليف كافر أنبت وأريد قتله وادّعي استعجال ذلك بدواء و إن تضمن حلفه إثبات صباه لوجود أمارة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه ، وقضية ذلك وجوب تحليفه لو أنبت هنا ، ويردّ بأن الإنبات مقتض للقتل ثم لاهناكما من في الحجر (و) منها عدم الحوابة فحينتُذ (لاقصاص على حربى) إذا قتل حال حرابته و إن أسلم بعده أو عقدت له ذمة ، لقوله تعالى _ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف _ ولما تواتر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم الإقادة ممن أسلم كوحشي قاتل حمزة رضى الله عنهما (و يجب) القود (على المعصوم) بجزية أو أمان أو هدنة لالتزامه أحكامنا ولو من بعض الوجوه (والمرتد) و إن كان مهدرا لذلك ، وسيائتي حكم مالو ارتدّت طائفة لهم قوّة وأتلفوا نفسا أو مالا في كتاب الردّة (و) منها (مكافأة) بالهمز أي مساواة من المقتول لقاتله حال الجناية بأن لايفضل قتيله حينئذ باسلام أو أمان أو حرية كاملة أو أصالة أو سيادة وزاد البلقيني على ذلك خصلتين : إحداها النمة مع الردّة فلا يقتل ذى بمرتد . والثانية السلامة مع الإسلام من إباحة الدم لحقه تعالى (فلا يقتل مسلم) ولو مهدرا بنحو زنا (بذى) يعنى بغيره ليشمل من لم تبلغه الدعوة فا نه و إن كان كالمسلم في الآخرة ليس كهو في الدنيا ، لخبر « ألا لايقتل مسلم تكافر » وتخصيصه بغير الذمي لادليل له ، وقوله عقبه ولا ذو عهد في عهده أي لا يقتل بحربي استثناء من المفهوم ولأنه ،

(قوله فلا قود عليه) و يصدق في ذلك و إن قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية (قوله ولو قال كنت يوم القتل) قال في الروض: و إن قامت بينتان بجنونه وعقله تعارضتا اه و ينبني أن يجرى ذلك إذا قامتا بصباه و باوغه اه سم على حج أى ثم إن عهد الجنون وأ مكن الصبا صدق الجانى و إلا فالولى كالو لم تكن بينة (قوله وعهد الجنون) ولو من قوله ولو اتفقا) أى الجانى ومستحق الدم (قوله وادعى) أى القاتل (قوله صدق القاتل بيمينه) أى فلا قصاص عليه إن عهد جنونه و يجب الدية (قوله وقضية ذلك) أى قوله لوجود (قوله و يرد بأن الإنبات مقتض للقتل ثم) أى لأنه أمارة البلوغ في الكافر دون المسلم اه سم على حج والراد أن المسلم إذا نبتت عانته وشك في بلوغه لا يحتم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين ، مخلاف الكافر فانه إذا نبتت عانته وشك في بلوغه قتل اكتفاء بنبات العانة (قوله من البالغين ، علاف أقاد القاتل بالقتيل قتله به اه مختار (قوله وأتلفوا نفسا) أى والمعتمد أنه لاضمان عليهم اه زيادى (قوله من إباحة الدم) متعلق بالسلامة (قوله بغيره) أى غير المسلم (قوله لايقتيل مسلم بكافر فان مفهوم أن غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر اه سم على حج .

(قوله لقوله تعالى الخ) دليل للإسلام فقط (قوله أو أمان) أى فلا يقتل نحو ذمى بمرتد كما يأتى (قوله إحداها الذمة مع الردة) قديقال هذه داخلة في قوله أو أمان

لايقطع منه به في الطرف فالنفس أولى ولأنه لايقتل بالمستأمن إجماعا والمعتبر في رقيقين تساويهما إسلاما وضدّه دون السيد (ويقتل ذمي) وذو أمان (به) أي المسلم (وبذمي) وذي أمان (و إن اختلفت ملتهما) كيهودي ونصراني ومعاهد ومؤمّن لأن الكفركله ملة واحدة (فاو أسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتساويهما حالة الجناية إذ العبرة في العقو بات بحالها ألا ترى أن الرقيق لو زنى أو قذف ثم عتق لم يحدّ إلا حــدّ القنّ (ولو جرح ذمى) أو ذو أمان (ذميــا) أو ذا أمان (وأسلم الجارح ثم مات المجروح) على كفره (فكذا) لايسقط القصاص في الطرف قطعا ولا في النفس (في الأصح) للتكافؤ حال الجرح المفضى للهلاك والثاني ينظر إلى المكافأة وقت الزهوق (وفي الصورتين إنما يقتص الإمام بطلب الوارث) ولا يفوّضه إليه حذرا من تسليط الكافر على المسلم ومن ثم لو أسلم فوّضه له (والأظهر قتل مرتدّ) و إن أسلم بعــد جنايته (بذى) وذى أمان لتساويهما في الكفر حالة الجناية فكانا كالنميين ولأن المرتد أسوأ حالا من الذمي لإهدار دمه وعدم حل ذبيحته وعدم تقريره بالجزية فأولى أن يقتــل بالذمي الثابت له ذلك والثاني لا لبقــاء علقة الإسلام ورد بأن بقاءها يقتضي التغليظ عليه وامتناع بيعها أو تزويجها لكافر من جملة التغليظ عليه إذ لو صححناه للكافرفوت علينامطالبته بالإسلام بإرساله لدار الحربأو بإغرائه على بقائه على ماهو عليه باطنا (و بمرتد) لما من ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عني عنه على مال قتل بها وأخذ من تركته ، نعم عصمة المرتدّ على مثله إنما هي بالنسبة للقود خاصة فاوعني عنه فلا دية والثاني لا إذ المقتول مباح الهم (لا ذمي) فلا يقتل (بمرتد) لأنه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حرّ بمن فيه رق) و إن قلّ على أي وجه كانلانتفاء المكافأة ولخبر «لايقتل حر" بعبد » وللإجماع على عدم قطع طرفه بطرفه وأما خبر « من قتل عبده قتلناه .

(قوله ومعاهد ومؤمّن) الأولى إسقاطهما إذلادخل للعهد والأمان في اختلاف الله (قوله لأن الكفركله منة واحدة) أي شرعا فلا اختلفت ملتهما لأنه بحسب ماعندهم أو أن المراد الأصلو يكون الكفركله الأصلو يكون الكفركله أن النسخ يشمل الجميع ملة واحدة أي من حيث أن النسخ يشمل الجميع أو أن النسخ يشمل الجميع أن النسخ يشمل الجميع أن النسخ يشمل الجميع أن النسخ يشمل الجميع أو أي لغير مثله .

(قوله لا يقطع) أى مسلم وقوله به أى الذى (قوله ولأنه يقتل) أى المسلم لا يقتل بالمستأمن أى وذو العهد يقتل به فاو كان عطفه عليه يقتضى المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستأمن كما قتل المعاهد به مع أن المخالف لا يقول به (قوله بحالها) أى الجناية (قوله والثانى ينظر) وعلى الأول تستثنى من قولهم يشترط لوجوب القود المكافأة من أول الفعل إلى الزهوق وسيأتى لنا ما فيه من أول الفصل الآتى (قوله و إن أسلم الح) فيه ما تقدم (قوله وامتناع بيعها) أى الأمه المرتدة والعبد المرتدة (قوله لمامن من أن المرتدة يقتل أو العبد المرتد (قوله لمامن) أى من مكافأته له حال الجناية وقياس مامن من أن المرتدة يقتل بالدمي و إن أسلم أنه يقتل بالمرتدة هنا أيضا و إن أسلم الجارح بناء على أن العلة مكافأته له حال الجناية أما على العلة النافية من أن المرتد أسوأ حالا فلا (قوله وأخذ من تركته) أى حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتدة الح (قوله فلا دية) أى لأن دمه مهدر لاقيمة له والقود منه إنما هو للتشفى فلا يشكل عدم وجوب المال مع قتله قصاصا وخرج بالمرتدة الزاني المحصن وتارك منه إنما هو للتشفى فلا يشكل عدم وجوب المال مع قتله قصاصا وخرج بالمرتدة الزاني المحصن وتارك عن القصاص على الدية وجبت كا أفهمه التقييد بالعفو عن المرتدة.

فرع — وقع السؤال فى الدرس عما لو تصوّر ولى "فى غير صورة آدمى وقتله شخص وعما لو قتل الجنى شخص هل يقتل به أولا . والجواب بأن الظاهر فى الأول أن يقال إن علم القاتل حين القتل أن المقتول ولى تصوّر فى غير صورة الآدمى قتل به و إلافلا قود لكن تجب الدية كالو قتل إنسانا يظنه صيدا.

ومن جدع أنفه جدعناه ومن خصاه خصيناه» فغير ثابت أومنسو خ لخبر «أنه صلى الله عليه وسلم عزّر من قتل عبده ولم يقتله » أو حجمول على ما إذا قتله بعد عتقه لئلا يتوهم منع سبق الرّق له فيه ، ولا قصاص في قتل من جهــل إسلامه أوحر"يته والقاتل مسلم أوحر" للشبهة و يفارق وجوب القصاص فيما لوقتل مسلم حرّ لقيطا في صغره بأن ماهنا في قتله بدار الحرب وما هناك في قتله بدارنا بقرينة تعليلهموجوب القصاص فيه بأن الداردارحرية و إسلام وفرق القمولي والأذرعي بأن ماهنا محله إذا لم يكن له ولى" يدعى الكفاءة و إلا فهـىمسئلة اللقيط (و يقتل قنّ ومدبر ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بتساويهم في المماوكية وقرب بعضهم للحرّية غيير مفيد لموته قنا، نعم لايقتل مكاتب بقنه و إن ساواه رقا أوكان أصله على المعتمد لتميزه عليه بسيادته والفضائل لايقابل بعضها ببعض (ولوقتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبد عبدا ثم (عتق) الجارح (بين الجرح والموت فكحدوث الإسلام) للقاتلوالجارح فلا يسقط القود في الأصح لما من (ومن بعضه حرّ لوقتل مثله لاقصاص) عليه زادت حرّية القاتل أولا لأنه لايقتل بجزء الحرّية جزء الحرّية و بجزء الرق جزء الرق إذ الحرّية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه وليس ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه عند تعذره لبدله كما في نظيره من المال حيث يجب عنـــد التساوي ر بع الدية ور بع القيمة في ماله و يتعلق الربعان الباقيان برقبته ولانقول نصف الدية في ماله ونصف القيمة في رقبته و يعلم مما تقرّر صحة ماأفتي به العراقي وغيره أن من نصفه قنّ لوقطع يد نفسه لزمه لسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرّية إذ لايجب للشخص على نفسه شيء ور بع القيمة القابل للرق كائنه جني عليه حر وعبد للسيد يسقط مايقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غيرالكاتب مال ويبقى مايقابل فعل الحر وهو ثمن القيمة فيأخذه من ماله الآن أوحتي يوسر (وقيل إن لم تزد حرية القاتل) بأن ساوت أونقصت (وجب) القود بناء على قول الحصر لا الإشاعة وهو ضعيف أيضا وذلك للساواة في الأولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهولايؤثر لأن المفضول يقتل بالفاضل أي مطلقا ولاعكس إن انحصر الفضل،

وأما الثانى فقضية اعتبارالمكافأة بما ذكر من أن الشرط أن لا يفضل القاتل قتيله با يمان أوأمان الخ أن القاتل إن علم حين القتل أن ماقتله جنى قتل به و إلا وجبت الدية كا مر فيما لوقتل وليا تصوّر في غير صورة الآدمى لكن نقل عن شيخنا الشو برى أن الآدمى لا يقتل بالجني مطلقا . أقول . وهو الأقرب لأنا لم نعرف أحكام الجن ولاخوط بنا بها قال وهذه الشروط إنما هي للمكافأة بين الآدميين لامطلقا (قوله ومن جدع) هو بالدال المهملة (قوله لخبر أنه) أى لأجل خبر أنه وفي نسخة بخبر وهي أظهر (قوله عزر من قتل عبده) وفي نسخة عذر أى لم يلمه (قوله ولا قصاص في قتل) أى بدار الحرب (قوله لمام) فيه ما تقدم (قوله عند التساوى) أى في الحرية والرق (قوله يسقط ربع الدية) أقول : فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للعربية جني عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحر القيل المنا الموسلة في مقابلة في مقابلة بوقية الجزء الرقيق فليتأمل الهسم على حج . أقول : و يمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية في مقابلة برقبة الجزء الحربة وكان لو وجب له شيء لوجب المجزء الحرأ سقطناه لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل خوء الحربة وكان لو وجب له شيء لوجب المجزء الحرأ شقطناه لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر في حق نفسه (قوله وربع القيمة) هلاقيل وربع الدية كائن جني عليه حرس عبد لأن المنان الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر في حق نفسه (قوله وربع القيمة) هلاقيل وربع الدية كائن جني عليه حرس وعبد لأن الجناية شائعة فعله هدر في حق نفسه (قوله وربع القيمة) هلاقيل وربع الدية كائن جني عليه حرسة علية على نفسه في عليه على حيه فعله هدر في حق نفسه (قوله وربع القيمة) هلاقيل وربع الدية كائن جني عليه حرسة على عبد لأن الإنسان لا يجب له على نفسه في عليه على حيه في عليه حرسة كائن جني عليه حرسة على عبد للمنان الإنسان لا يجب له على نفسه في عليه على حيم في عليه على حيم المنان الإنسان لا يجب له على نفسه في عليه على نفسه المنان الإنسان لا يجب له على نفسه المنان الإنسان لا يجب له على نفسه المنان ا

(قوله وما هناك في قتله بدارنا) أي وهو حينئذ محكوم بإسلامه وحرسيته شرعا وليس مجهولا (قوله و إلافهي مسئلة اللقيط) عبارة الزيادي كمسئلة اللقيط (قوله حيث يحب عند التساوى الخ) هذا بيان الكيفية عند الرجوع إلى البدل في مسئلتنا لابيان للنظير فلو قال فيجب عند التساوى الخ لكان ظاهرا ومراده بالنظير كالوباع شقصا وسيفا بقر وثوب مثلاواستووا قيمةلانجعل الشقص أو السيف مقابلا للقنّ أو الثوب بل المقابل لكل النصف من كل (قوله على قول الحصر) أي في الرق والحرية.

(قوله أي قنّ) عبارة التحفة عقب المتن أعلها: والمدراد مطلق القن والكافر (قوله ورجوع المستلحق) عبارة التحفة ولايقبل رجوع مستلحقيه لئلا يبطل حقه لأنه صار ابنا لأحدهم بدعواهم انتهت ، وعبارة الروض فأنرجعالم يقبل رجوعهما انتهت فالظاهرأن الشارح قرأ قول حج مستلحقيه بلا ياء فعير عنه عا ذكر و يصح أن يكون معنى قـول الشارح ورجوع المستلحق أي من كل منهما ومأفى حاشية الشيخ من إبقائه على ظاهره غير صيح .

فمامر" لأن هذه أوصاف طردية لم يعول الشارع عليها . لايقال الخلاف هنا قوى" فلا يحسن التعبير بقيل لما من في الخطبة من أنه لم يلتزم بيان مرتبة الخلاف في قيل وقوله ثم فهو وجه ضعيف أي في الحكم لاالمدرك الذي الـكلام فيه (ولا قصاص بين عبــد) أي قنّ (مسلم وحرّ ذمي) أي كافر بأن قتل أحدهما الآخر لما من أن المسلم لايقتل بالكافر ولا الحرّ بالقنّ ، وفضيلة كل لا تجبر نقمصته لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقيصة نظير ماتقر ّر آ نفا (ولا) قصاص (بقتل وله) ذكر أوأنثي للقاتل الذكر أو الأنثى (و إن سفل) لخبر « لايقاد للابن من أبيه » وفى رواية « لايقاد الوالد بالولد» ولأنه كان سببا في وجوده فلا يكون هوسببا في عدمه ، فاوحكم بقتله به حاكم نقض إلا إن أضجع الأصل فرعه وذبحه وحكم بالقود حاكم فلانقض ولوقتل ولده المنفي لم يقتل به في أوجه الوجهين و إن عزى ذلك إلى مقتضى ماوقع في نسخ الروضة السقيمة و بحث الأذرعي أنه يقتل به مادام مصرا على النني و يجرى الوجهان في القطع بسرقته ماله وفي حدّه بقذفه وفي قبول شهادته له (ولا قصاص) يثبت (له) أى الفرع على أصله كائن قتــل عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لأنه إذا لم يقتل بقتل فأولى أن لايقتل بمن له فيه حق . وعلم مما تقرّرأن الجانى أوفرعه متى ملك جزءا من القود سقط ، وما اقتضاه سياقه من عدم مكافأة الولد والده ظاهر لتميزه عليـــه بفضيلة الأصالة و إن زعم الغزالي مكافأته له كعمه وأيده ابن الرفعة بخبر « المسلمون يتكافأ دماؤهم » إذ يردّ بانتفاء الأصالة بينه و بين عمه ولأن الكافأة في الخبرغيرها هنا و إلا لزم أن الإسلام لايعتبر معه مكافأة بوصف مما من (و يقتــل بوالديه) بكسر الدال مع المكافأة بالإجماع فبقية المحارم (ولوتداعيا مجهولا) نسبه (فقتله أحدهما فان ألحقه القائف) بالقاتل فلا قود عليه لما من أوألحقه (بالآخر) الذي لم يقتل (اقتص) هولثبوت أبوته (و إلا) بأن لم يلحقه به (فلا) يقتص هو بل غيره إن ألحق به وادّعاه و إلاوقف وعلم مماتقرر أن بناءه للفاعل المفهم ماذكر أولى منه للمفعول لإيهامه أنه لاقصاص أصلا حيث لم يلحقه وليس كذلك ورجوع المستلحق عن الاستلحاق غير مقبول ،

فيسقط مايقا بل الحرّية لأن الحرّ لا يجب له على نفسه شيء و يبقى مايقا بل الرق متعلقا برقبة الجزء الرقيق للجزء الحرّ اه سم على حج . أقول : وهذه الحاشية عين الحاشية المتقدّمة (قوله فيام) أى فى قوله بأن لا يفضل قتيله الح (قوله فلا يكون هو سببا فى عدمه) قد يقال لواقتصّ بقتل الوله لم يكن سببا فى عدمه بل السبب جنايته أعنى الواله . و يجاب بأنه لولا نعلق الجناية لما قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سببا فى الجملة اه سم على حج (قوله و بحث الأذرى) عبارة الروياني : المعتمد أنه لا يقتل به و إن أصر اله وقد يفيده عدم تعقب الشارح للأوّل بتنبيهه على رجحان الثاني (قوله وما اقتضاه سياقه) أى حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافأة اه سم على حج (قوله غيرها هنا) أى إذ المراد بها فى الحبر فرع عدم القصاص فيها على المكافأة اه سم على حج (قوله غيرها هنا) أى إذ المراد بها فى الحبر فوله لما سن أبيه » (قوله و إلا وقف) أى إن رجي إلحاقه (قوله لما سن) أى من قوله لحبر « لا يقاد للابن من أبيه » (قوله و إلا وقف) أى إن رجي إلحاقه بكن (قوله لإ يهامه) عبر به لإ مكان تصحيحه بأن يقال إن الفاعل المحذوف هو الآخر (قوله ورجوع بكن واحدا فان كان المستلحق اثنين فان كان رجوع منهما لم يقبل أومن المستلحق) أى حيث كان واحدا فان كان المستلحق اثنين فان كان رجوع منهما لم يقبل أومن أحدها قبل كاذكره بقوله ولو استلحقاه الخ.

ولو استلحقاه فلا قود أو لم يلحقه بأحد فلا قود حالا لأن أحدها أبوه وقد اشتبه الأمر ولو قتلاه ثم رجع أحدهما وقد تهــذر الالحاق والانتساب قتل به أو ألحق بأحدهما قتل الآخر لأنه شريك الأب ولو لحق القاتل بقائف أو انتساب منه بعد بلوغه فأقام الآخر بينة بأنه ابنه قتل الأول به إذ البينة أقوى منهما ولوكان الفراش لكل منهما لم يكف رجوع أحـــدهما في لحوقه بالآخر لأن الفراش لاير تفع بالرجوع (ولو قتل أحـد أخوين) شقيقين حائزين (الأب و) قتل (الآخر الأم معا) ولو احتمالًا بأن لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بزهوق الروح و بحث الأُذرعي أنه لوصار في حيز الأموات بأن أبان حشوته أو نحو ذلك مما يجعل صاحبه في ذلك الحيز كان كالزهوق في سائر الأحكام (فلكل قصاص) على الآخر لائنه قتــل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجيـة وعدمها فان عفا أحدها فللمعفو عنـه قتل العافي (و يقـدم) أحدها للقصاص عند التنازع (بقرعة) لاستوائهما في وقت الاستحقاق فاو طلب أحدها دون الآخر أجيب الطالب ولا قرعــة ويستغنى عن القرعــة أيضا فما لوقطع كل منهما من مقتوله عضوا وماتا معا بالسراية فلكل منهما طلب قطع عضو الآخر حالة قطع عضوه ثم إذا مات الأخوان بالسراية معا أو مرتبا وقع قصاصا وفها إذا قتلاها معافى قطع الطريق فللامام أن يقتلهما معا لأنه حــ و إن غلب فيــ ه معنى القصاص لكنه لايتوقف على الطلب ذكره البلقيني ويجوز لهما التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين و بقتل أحدها ينعزل وكيله لانعزال الوكيل بموت موكله ومن ثم كان الأوجه أنهما لوقتلاها معا لم يقع الموقع لتبين ،

(قوله ولو استلحقاه) أي ثم رجعا فلا قود والمراد أن كلا منهما ادعى ثبوت نسبه منهما (قوله فلا أحدهما) أيعن الاستلحاق (قوله قتل به) ولعل وجهه أنه برجوعه انتني نسبه عنه وثبت من الآخر و بذلك يتبين أن القاتل ليس أباه (قوله أو ألحق بأحــدهما) عطف على رجع في قوله ولو قتلا ثم رجع اه سم على حج (قوله أقوى منهما) أى القائف والانتساب (قوله لم يكف رجوع أحدها) بخلاف ماإذا وجد مجرد الدعوى اهسم على حج (قوله لايرتفع بالرجوع) عبارة الشيخ عميرة بالجحود وهي أعم لشمولهما مالو أتت أمته المستفرشة بولد فأ نكركونه ابنه (قوله أحد أخوين شقيقين) شرط لصحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر في أن كلا منهما له الاستقلال بالقصاص (قوله حائزين) قال الشيخ عميرة وأما اشتراط الحيازة فلا وجه له فما يظهر لي . أقول: لعل وجهه أن قوله فلكل منهما قصاص على الآخر ظاهر في جواز انفراد كل منهما بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حائزين (قوله لم يتيقن سبق) أي ولا معية (قوله مع امتناع التوارث) بناء على مامر في الفرائض أن القاتل بحق لايرث وهو الراجح (قوله هنا) أي في قول المصنف وقتـــل الآخر الائم معا (قوله فلو طلب أحدها) أي القتل (قوله أجيب الطالب) أي فلا يحتاج إلى قرعة (قوله فلكل منهما) أي من الولدين (قوله حالة قطع عضوه) أي القطوع الثاني من الا خوين (قوله ثم إذا مات الاخوان) وهما الولدان (قوله وفيما إذاقتلاهما) أي قتل الولدان الائب والائم (قوله فى قطع الطريق) أي من الولدين (قوله و يجوز لهما) أي للولدين (قوله ينعزل وكيله) أي المقتول (قوله لوقتلاهما) أي الوكيلان الولدين.

(قوله ولو استلحقاه) أي ألحقه بهما القائف بدليل قوله أولم يلحقه بأحدالخ ولايصح حمله على ظاهره إذهو عين قول المتن ولو تداعيا مجهولا وحنئذ فقوله فلاقود لاحاحة المه لاغناء قوله بعده فلا قود حالا بل لايصح باطلاقه (قوله وقد تعذر الالحاق والانتساب) انظر ماوجه برجوع أحدها يلحق الآخر (قولهشقيقين)إيا قيدبه لائه هوالذي يتأتى فيــه إطلاق أن لكل منهما القصاص على الآخر ولأجلقول المصنف الآتي وكذا إن قتلا مرتباكم لا يخني وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قـوله بينهما) أى الأبوين لموتهمامعاو يصرح بذلك قولهومن ثمالخ أى بخلاف ماسياتي فيمسئلة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الروض خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وعدمها) عبارة التحفة وعدمه (قوله وفما إذا قتلاها معا) معطوف على قوله فما لوقطع .

انعزال كل بموت موكله فعلى كل من الوكيلين دية مغلظة نظير مايأتي فما لواقتص بعد عفو موكله أوعزلهله (فان اقتصبها) أى القرعة (أومبادرا) قبلها (فاوارث المقتص منه قتل المقتص إن لم نورث قاتلا بحق)وهوالأصح لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا إن قتلام تبا) وعلم عين السابق (ولا زوجية) بين الأبوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الأوّل وماأوهمه كلام المصنف من الاقراع هنا أيضا غير مراد إلا في قطع الطريق فللامام قتلهما معا نظير مامر ولا يصح توكيل الأول لأن الآخر إنما يقتل بعده و بقتله تبطل الوكالة ولاينافيه أنه لو بادر وكيله وقتله لم يلزمه شيء لأنه لمطلق الاذن ولا يلزم منه صحــة الوكالة فاندفع مالارو ياني هنا (و إلا) بأن كان بينهما زوجية (فعلى الثاني فقط) القصاص دون الأوّل لأنه ورث بعض من له عليه قود ففما إذا قتل واحد أباه ثم الآخر الأم لاقود على قائل الأب لأن قوده ثبت لأمه وأخيه فاذا قتلهما الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الأب لأنه الذي يرثها وهو ثمن دية فسقط عنه الكل لأنه لايتبعض وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أوواحد أمه ثم الآخر أباه يقتل قاتل الأب فقط لما ذكر قال البلقيني ومحله حيث لامانع كالدور حتى لوتزوج رجل بأمهما في مرض موته ثم وجد القتل المذكور من الولدين فلكل منهما قصاص على الآخر مع وجود الزوجية وعلى هذا فني صورة الدور لوماتت الزوجة أوّلا لم يمتنع الزوج من إرثها فان كان هو المقتول أولا فلكل قصاص على الآخر و إن كانت هي المقتولة أولا فالقصاص على الثاني قال فليتنبه لذلك فانه من النفائس اه ومااعترض به من عدم الدور في تصويره ردّبأنه وكل الأمر في تمام التصوير على الشهرة فقد من فيأول الفرائض أن مما يمنع الإرث بالزوجية من جانب الزوجة مالو أعتق أمته في مرض موته وتزوج بها للدور فليحمل كلامه هذا على أن التي تزوجها في مرض موته هي أمته التي أعتقها في المرض ثم طال به حتى أو لدها ولدين فعاشا إلى باوغهما ثم قتلاها وحينئذ،

(قوله انعزال كل بموت موكله) لأن شرط دوام استحقاق الوكل قتل ماوكل فيه أن يبقي عند قتله حيا وهو مفقود في ذلك شرح الروض و به يندفع مايقال كل منهما حال الاقدام كان له الفعل لأنه إيماينعزل بموت موكله وموت موكله إيماحصل بعداستيفاء الوكيل من الثاني و إيماوقع قصاصافي القتل لأن قطع كل منهما انتهى في حياة الموكل (قوله أوعزله) أي موكله له أي ولم يعلم (قوله ولازوجية) أي زوجية معها إرث بأن لم تكن زوجية مطلقا أو لم يكن معها إرث مر اه سم على منهيم (قوله من الاقراع هنا) أي فيما لوقتلا مرتبا ولا زوجية (قوله إلا في قطع الطريق) أي فليس لكل منهما القود من الآخر فهو مستثنى من قوله وكذا إن قتلام تبا (قوله ولا يصح توكيل الأول أي القاتل الأول (قوله إنها يقتل بعده) أي الأول وقوله و بقتله أي الأول وقوله لو بادر وكيله أي الأول وقوله وقتله أي الآخر (قوله لم يلزمه) أي وكيل الأول (قوله لائنه) أي عدم الضمان (قوله والإبان كان بينهما زوجية) أي وارث أخذا من كلام البلقيني الآتي (قوله يقتل قاتل الأب) و يازم هذا المستحق لا خيم الذكور ثلاثه أرباع الدية (قوله لمن الوالدين) أي بعد أن حبلت بهما وكبرا في حياة أبو بهما كما يأتي تصويره (قوله الي الدور) وهي الذكورة في قوله حتى لوتزوج رجل في حياة أبو بهما كما يأتي تصويره (قوله التي أعتها في المرض) ولعل تصوير الشيخ لتخرج المستولدة في الصحة فانه لا يتأتي قتل قاتلها من الولدين لبقاء رقها حال القتل .

(قوله إلا فىقطع الطريق) استثناء من قوله و يبدأ بالقاتل الأول (قوله ومحله) يعنى في صورة ما إذا قتل أحدها أباه ثم الآخر الائم (قوله وعلى هذا ففي صورة الدور) أي من أصلها من غير نظر إلى قتل لكن قوله وعلى هذا لامعنى له هناعلى أن الأولى حذف قوله وعلى هذا إلى قوله من إرثه لعدم موقعه هنا ولبس هو في عبارة التحفة (قوله تم طال به الخ) يراجع · doggas

فالحكم الذي ذكره ظاهر أما مع علم السبق وجهل عين السابق فالأقرب الوقف إلى تبين الحال إذ الحكم على أحدها حينئذ بقود أو عدمه تحكم هذا إن رجي و إلا فظاهر أنه لاطريق سوى الصلح ولو قتل ثاني أر بعة إخوة أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخلف القتيلان غيرالقاتلين فللثاني أن يقتص من الثالث ويسقط الفود عنه لما ورثه من قصاص نفسه (ويقتل الجمع بواحـــ) و إن تفاضلت الجراحات في العدد والفحش والأرش حيث كان لهـا دخل في الزهوق سـواء أفتـاوه بمحدد أم بمثقل كأن ألقوه من شاهق أو في بحر لأن القصاص عقوبة بجب للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحدّ القذف ولأنه شرع لحتمن الدماء فلو لم يجب عند الاشتراك لاتخذ ذريعة إلى سفكها وروى مالك أن عمر قتل نفرا خمسة أوسبعة برجل قتلوه غيلة أى حيلة وقال لو تمـالأ أى اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار إجماعا أما من ليس لجرحه أو ضربه دخل في الزهوق بقول أهل الخبرة فلا يعتبر (وللولي" العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الرءوس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبارعدد الضربات فيصورتها كاصرحبه فيالروضةوهوالمعتمدو إنادعي بأنالصواب فيها القطع باعتبيار الرءوس كالجراحات ويفارق الضربات الجراحات بأن تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيهما بخلاف هذه ولو ضربه أحمدها ضربا يقتل ثم ضربه الآخر سوطين أو ثلاثة حالة ألمه من ضرب الأول عالمًا بضربه اقتص منهما أو جاهلا به فلا فعلى الأوّل حصة ضربه من دية العمد وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار الضربات كما مر" و إن ضرباه بالعكس كان ضربه أحدها ثلاثة مثلا ثم الآخر ضربا يقتل كحمسين سوطا حالالألم ولاتواطأ فلا قود علىواحد منهما بل يجب على الأوّل حصة ضربه من دية شبه العمد وعلى الثاني حصة ضربه من دية العمد باعتبار الضربات كما من و إنما قتل من ضرب مريضا جهل مرضه ،

(قوله فالحكم الذي ذكره ظاهر) أي من الدور وجهه أنه إذا أعتقها ثم تزوّجها ومات لو قلنا بتوريثها لكان الاعتاق تبرعا في المرض لوارث وهو يتوقف على إجازة الورثة وهي متعذرة منها إذ لا يتمكن من الإجازة فيا يتعلق بها فاوقلنا بتوريثها لامتنع عتقها وامتناعه يؤدي إلى عدم توريثها فيلزم من توريثها عدم توريثها (قوله أنه لاطريق سوى الصلح) أي بمال من الجانبين أوأحدها أو مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على إنكار (قوله يسقط القود عنه) أي عن الثاني (قوله لما ورثه) أي عن أخيه الأصغر ومن جملته نصف قود نفسه الذي كان لأخيه الأصغر عليه بقتل الأكبر (قوله أهل صنعاء) ع خص أهل صنعاء لأن القاتلين منها اهسم على منهج عليه بقتل الأكبر (قوله أهل الحيث) أي عترز قوله حيث كان لها دخل في الزهوق (قوله أهل الحيبرة) أي اثنين منهم (قوله فلا يعتبر) أي فلا يقتل من لادخل لجراحته في الزهوق وعليه ضمان الجرح إن اقتضاه الحيان والتعزير إن اقتضاه الحال (قوله في صورتها) الأولى (قوله أوجاهلا به فلا) أي فلا قصاص على واحد منهما أما الشاني فظاهر وأما الأول فلا أنه شريك شبه العمد (قوله باعتبار الضربات) بأن يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى مجموع ضربهما و يجب عليه باعتبار الضربات) بأن يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى جموع ضربهما و يجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعله عمدا كان أو غيره مراعي فيه عدد الضربات .

(قوله في صورتها) في الموضعين تبع فيه الشهاب حيج وكذا قوله السابق أوضربه وكلذلك مرتب في كلام الشهاب المذكور على شيء مهده لميذكره الشارح وعبارته عقب قول المتن ويقتل الجمع الواحد نعما كائن جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق و إن فش بعضها أوتفاوتوافى عددها و إن لم يتواطئواأوضر بوه ضربات وكل قاتـــــلة لو انفردت أوغير قاتلة وتواطئوا كما سيذكره انتهت (قـوله بأن الصواب) لاحاجة للباء (قـوله و إنمـا قتل من ضرب مريضا الخ) هذا إنمايرد على صورة الجهل في الصـورة الأولى وهي قوله أو جاهلا به فعلى الأول الخ ، ومن ثم أخرها في التحفة ليتضيح الإبراد عليها.

(قوله وفي قتل مسلم أو ذمى) أى والمشارك مسلم أو ذمى في صورة السلم أو ذمى في صورة الدمي (قوله فهو) أى الجارح (قوله وشريك النفس) لعله إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالبا وكان متعمدا فيه أخذا مما سيأتي في مسئلة السم فايراجع (قوله وجارح دافع الصائل) هـو بتنـوين جارح المجروربا ضافة شريك إليه وإنما قدره لدفع توهم وجوب القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة أن دافع المائل جرحه للدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر فمات مهما

لانتفاء سبب آخر ثم يحال القتل عليه (ولا يقتل) متعمد وهو (شريك مخطئ) ولو حكما كفير المكلف الذي لاتمييز له كما يأتي (و) شريك (شبه عمـــد) لحصــول الزهوق بفعلين أحدها يوجبه والآخر ينفيه فغلب الثانى للشبهة فى فعل المتعمد وعلى الأول نصف دية العمد وعاقلة الشانى نصف دية الخطأ أو شبه العمد (ويقتل شريك الأب) في قتل فرعه (وعبد شارك حرا في عبد) وحر" شارك حر" افي جرح عبد فعتق وكان فعل الشارك بعد عتقه ثم مات بسرايتهما (وذمی شارا٬ مسلما فی ذمی وکذا شریك حربی) فی قتل مسلم أو ذمی (و) قاطع یدا مثــــلا هو شريك (قاطع) أخرى (قصاصا أو حدّا) فسرى القطعان إليه تقدم الهدر أو تأخر (و) جارح لمن جرح نفسه قبله أو بعده وكجرحه لنفسه أمره من لايميز بجرحها كما هو ظاهرمن قولهم أنه آلة محضة لأمره فهو (شريك النفس) في قتلها (و) جارح (دافع الصائل) على محترم (في الأظهر) لحصول الزهوق بفعلين عمدا وامتناع القصاص عن أحدها لمعني آخر خارج عن الفعل لايقتضى سقوطه عن الآخر تقدم أو تأخر. والثاني تجب نصف الدية فقط لأن من لايضمن أخف حالا من المخطى ً فأو لى بعدم القود على شريكه وردّ بأن فعل الشريك فما بعد كذا مهدر بالكلية لايقتضي شبهة في فعل الآخر أصلا فلا يكون مساويا لشريك المخطيء فضلا عن كونه أولى منه و يقتل شريك صي مميز ومجنون له نوع تمييز وشريك السبع والحية القاتلين غالبا مع وجود المكافأة . والحاصل أنه متى سقط القود عن أحدها لشبهة في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته وجب على شريكه (ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ) أو وشبه عمد (ومات بهمـــا أو جرح) جرحا مضمونا وآخر غير مضمون كأن جرح (حربيا أو مرتدّا ثم أسلم) المجروح (وجرحه ثانيا فمات) بهما (لم يقتل) تغليبا اسقط القود فني الأولى عليه مع قود الجرح الأول إن أوجبه نصف دية مغلظة ونصف دية مخففة وفما بعدها عليه موجب الجرح الواقع في حال العصمة من قود أو دية مفلظة وتعدّد الجارح فما ذكركذلك إلا إن قطع المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو داوی جرحه بسم مذفف) أي قاتل سريعا (فلاقصاص) ولادية (على جارحه) في النفس إذ هو قاتل نفسه ،

(قوله لاتنفاء سبب آخر) أى وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت (قوله ولا يقتل متعمد وهو) أى والحال أنه شريك الخوقوله مخطى أى مالم يكن المخطى الة للتعمد كما تقدم فيما لو أكرهه على رمى شاخص علمه المكره بالمكسر آدميا وظنه المكره صيدا فإن القصاص على الممكره مع كونه شريك مخطى وكالو كان غير المميز مأمور المكلف أو أعجميا يعتقد وجوب طاعة الآمر (قوله تقدم الهدر) أى الفعل الهدر (قوله وجارح) أى و يقتل شريك جارح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل قتل الأول أو بعده (قوله وجارح) أى و يقتل شريك جارح دافع الح بجر دافع على أنه صفة جارح ومنه يعلم أن دافع صفة لحدذوف (قوله ورد بائن فعل الشريك) أى الذى لم يضمن (قوله القاتلين غالبا) أى حيث لم يقعا على المقتول بلا قصد فان الشريك المن فعلهما لا يقتل غالبا أو وقعا بلا قصد فلا قصاص على شريكهما (قوله الشبهة في فعله) بأن كان فعله خطأ ولوحكما أوشبه عمد (قوله أولصفة قائمة) كالصبا ودفع الصائل (قوله ولو جرحه جرحين عمدا) تقدم العمد أو تأخر (قوله نصف دية مغلظة) في شبه العمد (قوله ونصف دية) أى في الخطأ (قوله وفها بعدها) هو قوله مضمونا الخ (قوله فيقطع طرفه فقط) أى وعلى أن في الخطأ (قوله وفها بعدها) هو قوله مضمونا الخ (قوله فيقطع طرفه فقط) أى وعلى الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه عمد .

و إن لم يعلم حال السمّ بل في الجرح إن أوجبه و إلا فالمال (و إن لم يقتل) السم الذي داواه به (غالباً) أو لم يعلم حاله و إن قتل غالبا (فشبه عمد) فعله فلا قود على جارحه فى النفس أيضا بل عليه نصف دية مغاظة مع ماأوجبه الجرح (و إن قتل) السم (غالبا وعلم حاله فشريك جارح نفســه) فيلزمه القود في الأظهر (وقيل) هو (شريك مخطيء) فلا قود عليه لأن الإنسان لايقصد قتل نفسه واحترز بقوله داوى جرحه عما لو داواه غـير الجارح فان كان بموح وعامه قتل الثانى أو بما يقتـ ل غالبا وعلم حاله ومات بهما قتلا و إلا فدية شبه العمد وما أفتى به ابن الصلاح من أنه لوكل إنسان عين مريض فذهبت بمداواته فالضمان على عاقلته فبيت المال فعليه محمول على عدم إذنه له في مداواته بهذا الدواء و إلا فلا ضمان كما لو قطع سلعة مكلف باذنه وقد علم أنه متى لم ينص الريض على دواء معين فعلى عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت المال ثم هو و إن نص على ذلك كان هدرا ومن الدواء خياطة جرحه غــير أنه إن خاط في لحم حيّ وهو يقتــل غالبا فالقود و إن آل الحال للال فنصف دية و إن خاطه ولى للصلحة فلا قود عليه كما رجحه الصنف ولا على الجارح كما اقتضاه كلامهما والكي كالخياطة (ولو ضربوه بسياط فقتاوه وضرب كلواحد غير قاتل) لوانفرد (فني القصاص عليهم أوجــه أصحها يجب إن تواطئوا) أي توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق و إنما لم يعتبر ذلك في الجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لأنها قاتلة فى نفسها ويقصد بها الإهلاك مطلقا والضرب الخفيف لايظهر فيه قصد الإهلاك إلا بالموالاة من واحد ، والتواطؤ من جمع ولو آلي الأمر إلى الدية وزعت على عدد الضربات و بحسب الرءوس فى الجراحات . والثانى لاقصاص . والثالث على الجميع لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى القتل أما لو كان ضرب كل قاتلا لوانفرد وجب عليهم القودجزما (ومن قتل جمعا مرتبا) والعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل بأولهم) لسبق حقه (أومعا) بأنماتوا في وقت واحد أوجهلت المعية والترتيب فالمراد المعية ولو احتمالا كائن هدم عليهم جدارا وتنازعوا فيمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يقدّم حمّا قطعا للنزاع (وللباقين) في الصور كامها (الديات) لأنها جنايات لوكانت خطأ لم تتداخل فني التعمد أولى (قات فلو قتله) منهم (غير الأوّل) في الأولى وغير من خرجت له القرعة.

(قوله و إن لم يعلم) غاية وقوله إن أوجبه أى أوجب جرحه القصاص (قوله أولم يعلم حاله) وخالفت هذه ماقبلها بأن تلك في المذفف الذي يقتل سريعا وهذه في غيره و إن قتل غالبا (قوله غير الجارح) أى ولو باذنه حيث لم يعين له الدواء أخذا بما بعدها (قوله فان كان بموح) بموحدة وآخره حاء مهملة أى قاتل سريعا (قوله لوكل) هو بالتخفيف (قوله خياطة جرحه) أى فان أذن له في خياطته على وجه مخصوص فهدر و إلا فعلى عاقلته (قوله فالقود) أى على من خاط حيث علم بحال الجرح وتعمد (قوله فنصف دية) أى على من خاط (قوله و إن خاطه) أى بنفسه أو مأذونه (قوله و إنما لم يعتبر ذلك) أى التواطؤ (قوله وزعت على عدد الضربات) أى حيث اتفقوا على ذلك أى فان اتفقوا على أصل الضرب واختلفوا في عدده أخذ من كل المتيقن ووقف الأمم فيما بتى إلى الدية وزعت وجب) أى فان آل الأمم إلى الدية وزعت دية عمد على عدد الضربات كامم (قوله عليهم القود جزما) أى تواطئوا أولا لأن فعل كل واحد قاتل .

(قوله إن أوجبــه و إلا فالمال) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولادية أما مع النظر إليه فكان المناسبأن يقتصر على قوله إن أوجب ذلك (قوله عما لوداواه آخر غير الجارح) لفظ آخر ساقط في أكثر نسخ الشارح مع أنه هو المحترز في الحقيقة وأما قوله غير الجارح فهو زيادة عن الحـ ترز تقييد له فكان ينبغي أن يقول أي غير الجارح وانظر حكم مالوكان المداوي هو الجارح (قوله عوح) هو بضم المموفتح الواو وتشديد المهملة أي مسرع للوت (قـوله وما أفتى به ابن الصلاح الخ) ظاهر هـذا السياق أن إفتاء ابن الصلاح فيــه مخالفة لما قبله وليس كذلك وإنما هو فائدة مجردة يؤخذ منها تقييد لما مركم لايخني وعبارة التحفة وأفتى ابن الصلاح الخ (قــوله ومن الدواء خياطة جرحه) أى بائن خاط جرح نفسه الذي جرحه له الغيير (قوله فالقود) أي على جارحه (قوله المهلك كل منها) وصف للضربات خاصة. فى الثانية (عصى) وعزر لتفويت حق غيره (ووقع قصاصا) لأن حقه متعلق به (وللأوّل) ومن بعده (دية، والله أعلم) ليأسه من القود والمراد فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول لا القاتل كما دل عليه كلامهم فى باب العفو عن القود وهو الأقرب ، ولو قتله أولياء القتلى جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى مايقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية .

(فص_ل)

فى تغير حال المجروح بحرية أوعصمة أو إهدار أو بمقدار للمضمون به وقاعدة ذلك المبنى عليها أكثر المسائل الآتية أن كل جرح وقع أوّله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال فى الانتهاء وماضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أوّل الفعل إلى الزهوق إذا تقرّر ذلك علم منه أنه إذا (جرح) إنسان (حربيا أو مرتد" أو عبدنفسه فأسلم) المكافر أوأمن الحربي (وعتق) العبد بعد الجرح (ثممات) أحدهم (بالجرح فلاضمان) فيه بقود ولادية اعتبارا بحالة الجناية وعلم ممام أن قاتل المرتدقديقتل به ومما يأتي أن على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الأوّلين .

(قوله في الثانية) هي قوله أومعا .

(فعيل)

فى تغير حال المجروح

(قوله في تغير حال المجروح) أى أو الجارح كا يأتى في قوله ولوجرح حربى معصوما والأولى في تغير حال الحجني عليه فإن المجروح لايشمل مالو رمي إلى حربى مثلا فأسلم قبل وصول السهم له (قوله أو بقدار) صلة تغير (قوله أو به غير مضمون) لايرد عليه مالو رمى إلى حربى فأسلم قبل وصول السهم حيث ضمن بالمال كا يأتى مع أن أو الفعل غير مضمون لأنا نقول أول الجرح في هذه مضمون وأما ابتداء الفعل الذي لاضان فيه فليس بجرح وهو إنما عبر بالجرح وسواء كان عدم الضان لنتص في الحجني عليه كالوجرح حربيا الخ أوفى الجانى كا لوجني حربى على مسلم على مايأتى (قوله إلى الزهوق) يرد عليه ماتقتم من أنه لوجرح ذمى ذميا أوعبد عبدا ثم أسلم الجارح أوعتق ومات المجروح على رقه أو كفره وجب القصاص لوجود المكافأة حال الجناية كا تقدّم ماسبق بأن يقال مراده أن العصمة تشترط إلى الزهوق وأن المكافأة تعتبر حال الجناية فقوله إلى الزهوق ماسبق بأن يقال مراده أن العصمة تشترط إلى الزهوق وأن المكافأة تعتبر حال الجناية فقوله إلى الزهوق المرتد في حق معصوم الخر قوله إلى الزهوق المرتد في حق معصوم الخر قوله إلى النهان والمتبادر منه الضان متعلق بلاته أو القصاص وكان بحيث لوعنى عنه على مال وجب والرتد لا يجوز العفوعن القصاص الواجب عليه أو القصاص وكان بحيث لوعنى عنه على مال وجب والرتد لا يجوز العفوعن القصاص الواجب عليه على (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا مثال وجب والرتد لا يجوز العفوعن القصاص الواجب عليه على (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا مثال وجب والرتد لا يجوز العفوعن القصاص الواجب عليه على (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا مثال وجب والرتد لا يجوز العفوي ن القصاص الواجب عليه على (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا مثال وجب والرتد لا يجوز العفوي ن القصاص الواجب عليه على مال وجب والرتد لا يجوز العفوي ن القصاص الواجب عليه على مال وجب والرتد لا يجوز العفوي ن القصاص الواجب عليه على أو الرتد المنات المن

(قوله ومن بعده) كان ينبغى بالنظر لما قدّمه أن يقول عقبقول المتن وللا ول ولمن خرجت له القرعة وغيرها.

[فصـــل] في تغير حال المجروح (قوله أو بمقدار للضمون به) دخل فيـه التغيير بالحرية ومن شملم يذكره فى شرح الروض (قوله لاينقلب مضمونا) وكذا عكسه كا يعلم من قول المصنف الآتي ولو ارتد المجروح وماتبالسراية الخ فيزاد في القاعدة وكل جرح وقع مضدمونا لاينقل غير مضمون (قوله فيشترط فيهالعصمة والمكافأة من أوّل الفعل إلى الزهوق) يرد عليه مامر في قول المسنف ولوجرح ذمى ذميا فأسلم الجارح ثم مات المجروح فكذاأى لايسقط القود في الأصح فهذا لا يكافئه إلى الزهوق.

لإهداره عند استقرار الجناية (وقيل تجب دية) لحر مسلم مخففة على العاقلة اعتبارا بالانتهاء (ولو رماها) أى الحربي والمرتد وجعلا قسما واحدا لأن المراد أحدها والعبد (فأسلم) أحد الأولين (وعتق) الثالث قبل إصابة السهم له ثم ماتا بها (فلا قصاص) لانتفاء العصمة والمكافأة أوّل أجزاء الجناية ولكون الأوّلين مهدرين والثالث معصوما حسنت تثنية الضمير و إن كان العطف بأو لأنهما ضدّان كما في _ فالله أو لى بهما _ (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحالة الإصابة لأنها حالة اتصال الجناية والرى كالمقدّمة التي يتوصل بها إلى الجناية فعلم أنه لاقود بذلك لانتفاء المكافأة أول أجزاء الجناية وقيل يجب في المرتد دون الحربي ولو جرح حربي معصوما ثم عصم لم يضمنه و إن عصم بعد الرمي وقبل الإصابة ضمنه بالمال لا القود (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية) مرتدا (فالنفس) بالنسبة لغير الجارح الرتد (هدر) لاشيء فيها لأنه لوقتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شيء فالسراية أولي (و يجب قصاص الجوح) الذي فيه قصاص كالموضحة في الأنه وقتله فاذا لم يجب قصاص النفس لم يجب في الطرف ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) أي وارثه لولا الردة ولومعتقا (المسلم) الكامل و إلافيعد كاله لأنه شرع للتشني وهو له ومعلوم أن الإمام يستوفيه الردة ولومعتقا (المسلم) الكامل و إلافيعد كاله لأنه شرع للتشني وهو له ومعلوم أن الإمام يستوفيه عند فقد من ذكر (وقيل) لايستوفيه إلا (الإمام) إذ لاوارث للمرتد (فان اقتضي الجرح مالا) لاقودا كائفة (وجب أقل الأمرين من أرشه ودية) للنفس لأنه المتيقن فاوكان الجرح قطع لاقودا كائفة (وجب أقل الأمرين من أرشه ودية) للنفس لأنه المتيقن فاوكان الجرح قطع

(قوله لإهداره) أي الأحد (قوله الحر بي والمرتد) ع لوكان الرامي الإمام لقتل الردّة فالمتجه عدم الضمان كذا حاوله الزركشي وفيه نظر لأن غاية أمره أن يكون كالحر بي اهسم على منهج (قوله فالله أولى بهما) أي الغني والفقير . وأجيب عن الآية بأنهاليست من هذا الباب لأن التقدير فيها إن يكن غنيا أو يكن فقـيرا فالضمـير فى بهما راجع لمعمول المتعاطفين لالهما (قوله وقيل يجب) أى القصاص (قوله ولوجرح حر بى) هــذه لاندخل فى تغــير حال المجروح إذ المتغــير هنا حال الجارح لكنها داخلة فىقوله كل جرح أوّله غير مضمون الخ (قوله ثم عصم) أى الحر بى (قوله و إن عصم) هذه لم تشملها القاعدة السَّابقــة وكـذا قول المصنف ولو ارتد المجروح الخ لم تشمله القاعدة ولايرد على الشارح ذلك لقوله قبل المبنى عليها أكثر المسائل الخ. وقاعدةهذه أن يقال: كل جرح أوَّالهمضمون وآخره غـير مضمون فالنفس هدر و يجب قصاص الجرح وفما قبلها كل فعل غير مضمون ومابعده من الجرح إلى الزهوق مضمون تجب فيــه دية مسلم محففة (قوله ضمنه) أي بدية مسلم مخففة على العاقلة (قوله ولومعتقا) نبه به على أن للراد بالقريب الوارث ولوأجنبيافيشمل أحد الزوجين (قوله لأنه شرع للتشني) أى ولاما نعمن أن يثبت له القصاص و إن لم يثبت له المال كالقتيل الذي عليه ديون وفي هذا التعليل نظر اه سم على منهج ويريد بالتعليل ما أشار إليه بقوله كالقتيل الخ ووجه التشبيه أن وارث المديون يقتص من قاتله و إذا آل الأمر إلى الدية أخذها الدائن ووجه النظر أن المال يقدر دخوله في ملك القتيل ثم ينتقل لرب الدين (قوله وهوله) أي وعليه فاوعفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صح وكان المال الواجب فيئًا فيايظهر وتردّد فيه سم على منهج ثم رأيت في الخطيب على هذا الكتاب ماقلته (قوله لأنه المتيقن) ع إيضاحه أن وجوب الدية إذا كانت أقل مساو لنظيره من المسلم وأما إيجاب الأرش إذا كانأقل فلأنه وجب بالجناية أرش والردة منعتمن وجوب شيء بعدهاولاتسقط ماوجب

 يد وجب نصف دية أو يديه فدية و يكون الواجب فيئا لا شيء منه للوارث المذكور (وقيـــل) الواجب (أرشه) أي الجرح بالغا مابلغ و إن زاد على دية نفس لأنه إنما يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لاشيء فيه إذ الجرح متى سرى تبع النفس (ولو ارتد) المجروح (ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دارئة للقود (وقيل إن قصرت الردّة) أى زمنها بحيث لايظهر للسراية أثر فيه (وجب) القود لانتفاء تأثير السراية فيه(وتجب) على الأوّل (الدية) كاملة مغاظة حالة فىماله لوقوع الجرح والموت حال العصمة (وفى قول نصفها) توزيعا على العصمة والإهدار وقد أفتيت فيما لوجرح مسلم مسلما ثم ارتدًا معا وأسلما معا ثم مات المجروح بالسراية بلزوم القود أخذا من قولهم يعتبر فيه المكافاءة من ابتداء الفعل إلى الفوات وهما متكافئان كذلك (ولو جرح مسلم ذميا فأسلم) بعد الإصابة (أو حرعبدا فعتق) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لانتفاء المكافاءة حال الجناية (وتجب دية مسلم) أو حر حالة مغلظة فىماله لأنه مضمون أوّلاوانتهاء فاعتبر الانتهاء لما م أنه المعتبر فى قدر المضمون لأن الضمان بدل التالف فينظر فيه لحالة التلف ويفارق التغليظ هنا نفيه فما مربائه هنا تعمد رمي معصوم وثم تعمدرمي مهدرفطرأت عصمته فنزلوا طروّها منزلة طروّ إصابة من لم يقصده (وهي) فيالأخيرة (لسيد العبد) ساوت قيمته أم نقصت عنها لاستحقاقه لها بالجناية الواقعة في ملكه ولايتعين حقه فيها بل للجاني العدول لقيمتها و إن كانت الدية موجودة فاذا سلم الدراهم أجبر السيد على قبولها و إن لم يكن له أن يطالبه إلابالدية (فان زادت) أي الدية (على قيمته فالزيادة لورثته) لوجو بها بسبب الحرية وتعين حقهم في الإبل (و) محل ذلك إذا لم يكن للجرح أرش مقدر و إلا اعتبر هو فحينئـــذ (لوقطع) الحر (يد عبد) أوفقاً عينه (فعتق تممات بسراية) وأوجبنا كمال الدية كما هو الأصح (فللسيد الأقل من الدية الواجبة) في نفسه (ونصف قيمته) الذي هو أرش الجرح الواقع في ملكه لو اندمل والسراية لم تحصل فى الرق فلم يتعلق بها حق له فان كان الأقل الدية فلا واجب غـيرها أو أرش الجرح فلاحق للسيد في غيره والزائد للورثة وذكره النصف لفرضه أن المقطوع يد و إلا فكل مثال (وفي قول) الواحب للسيد (الأقل من الدية وقيمته) كلها لأنا نظرنا للسراية في دية النفس فلننظر إليها في حق السيد حتى يقدر موته قنا (ولوقطع) الحر (يده فعتق فجرحه آخران) كأن قطع أحدها يده الأخرى والآخر رجله (ومات بسرايتهم فلاقصاص على الأوّل)و (إنكان حرا) لعــدم الـكافاءة حال الجناية (و يجب علىالآخرين) قصاص النفس والطرف لأنهما كـفؤان ومتى وجبت الدية كانت اثلاثا لأن جناياتهم صارت بالسراية الناشئة عنهم ،

(قوله وها متكافئان) أى والمقتول معصوم عليه من ابتداء الفعل الانتهاء و بهذا يندفع ما اعترض به عليه من أن المراد شرط القود أن لا يتخلل مهدر وقد علم أن المراد باشتراط العصمة عصمته في باشتراط العصمة عصمته في القاتل لا عصمته في التحفة و يتعلن (قوله المناسب إنسان كما الحر) المناسب إنسان كما مع قول المصنف الآتي مع قول المصنف الآتي

قبلها كما لو قتل المجنى عليه نفسه وقوله و يكون الواجب فيئا ع ولا يجوز العفو عنه لأنه لكافة المسلمين اله سم على منهج (قوله وتجب على الأوّل) هو قول المصنف فلا قصاص (قوله وهما متكافئان) أى ولا يضر تخلل الردّة وهي مزيلة للعصمة المعتبرة من أوّل الفعل إلى الزهوق لأن المرتد معصوم على مثله (قوله فيا من) أى في قول المتن ولو رماها فأسلم وعتق فلاقصاص الخ (قوله لها) أى الدية (قوله وتعين حقهم في الإبل) هو بصيغة الماضي عطف على قول المصنف فالزيادة لورثته . والحاصل أن حق السيد لا يتعين في الإبل وحق الورثة يتعين فيها حتى لودفع اليهم الدراهم لم يجب قبولها (قوله ومحل ذلك) أى محل كون الدية للسيد إن ساوت قيمته أونقصت .

نفسا ولاحق للسيد فيما على الآخرين بل فيما على الأوّل إذ هو الجانى على ملكه فله أقل الأمرين من ثلث الدية وأرش الجناية فى ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الأوّل وجرحه بعد العتق فللسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة .

(فص_ل)

فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ماياً تي

(يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح) والمعانى (ماشرط للنفس) مما من مفصلا ولا يرد الضرب بعصا خفيفة لأنه يحصله غالبا لافى النفس إذ عمد كل بحسبه فهما مستويان فى حده و إن اختلفا فى محصله على أن الكلام كما قاله الماوردى عند عدم سراية الإيضاح و إلا وجب القود فى النفس لكونه حيند في قتل غالبا ، واستثناء البلقيني من كلامه مالو جنى مكاتب على عبده فى الطرف فله القود منه مع أنه لايقتل به مخالف لصريم كلامهم و إن أمكن توجيهه بأنه فى حياته يتشفى بالقود من سيده ، بخلافه بعد موته لانتفاء تشفيه إذ لاوارث له

(قوله نفسا) أى جناية نفس (قوله ولو عاد الأوّل) متصل بقوله ومتى وجبت الدية الخ (قوله فللسيد الأقل) وذلك لأنه جرح جراحتين إحداها فى الرق والأخرى فى الحرية والدية توزع على عدد الرءوس فيجب عليه ثلث الدية نصفه فى مقابلة جراحة الرق والآخر فى مقابلة جراحة الحرية والسيد إنما يجب له بدل ماوقع فى الرق وهو نصف الثلث.

(فصـــل) فما يعتبر في قود الأطراف

(قوله في قود الأطراف) أى وجودا وعدما ليشمل نحو قوله ولا قصاص في كسر العظام (قوله بعصا خفيفة) خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في نحو الإيضاح اه حج وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله لأنه يحصله) أى الإيضاح (قوله لافي النفس) عطف على قوله نحو الإيضاح (قوله إذ عمد كل بحسبه) أى من نحو الإيضاح والنفس (قوله على أن الكلام) قد يقال هذا لاينفع في دفع الإيراد لأن حاصله أنه لو ضربه بعصا خفيفة وأوضحه كان هذا الإيضاح عمدا موجبا للقود ، ولو ضربه بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمد وهذا لايندفع بأن السراية من الإيضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتا مله اه سم على حج (قوله عندعدم سراية الإيضاح) يعنى أن كلام المورد حيث لم يسر الإيضاح فانه يكون عمدا في الإيضاح ، و إذا وقع مثله بلا إيضاح ومات الحجني عليه منه يكون شبه عمد . وحاصل الجواب أن حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو منتف في الضرب ، وحد العمد الموجب للإيضاح قصد في النفس لأن الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا (قوله و إلا وجب القود) أى ولا إيراد (قوله على عبده) أى المكاتب أيضا (قوله لصريح كلامهم) أى فلا يقطع كا لايقتل لكنه إذا قطع يده ضمنه بنصف القيمة (قوله توجيهه) أى بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولايقتل لكنه إذن ماوجه به لا يمنه بنصف القيمة (قوله توجيهه) أى بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولايقتل به غير أن ماوجه به كالمهم بنصف القيمة (قوله توجيهه) أى بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولايقتل به غير أن ماوجه به كالمهن بنصف القيمة (قوله توجيهه) أى بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولايقتل به غير أن ماوجه به

[فصـــل]

فما يعتبر في قود الأطراف (قـوله مع مايا "تى) يعني وفما يأتي وعبارة التحفة مع مايتعلق بذلك (قوله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة الخ) عبارة التحفة ولاير دالضرب بعصاخفيفة خـالافا لمن زعمه محتجا بائنه عمد في نحو الإيضاح لأنه يحصله غالبالافي النفس وذلك لأن العمد في كل شيء بحسبه انتهت ولعل بعضها سقط من نسخ الشارح (قـوله على أن الكلام الخ) قال الشهاب سم هذا لاينفع في الإيراد ئم بين وجـه عدم نفعه وقد يقال وكذا الجواب الأول.

(قـوله بالضم") قال في التحفة عقبه كذا قاله شارح اه فقوله وفي القاموس الخ المرادبه الرد عـلى الشارح المذكور فكان ينبغى للشارح هنا ذكره أيضا (قـوله بأن تميز) أي في نفسه بأن انفصل عن فعل الآخر وإن لم يتميز لنا الأثر في الخارج (قـوله تليق بجنايته) أي إن عامت (قوله فدعوى أن الإضافة الخ) هـذا مفرع على ماأفهمهقوله وجرحغيرها لايسمى شجة أى فلايسمى شجة إلاجرحهما فالإضافة حينئذ من إضافة الاسم إلى المسمى لامن إضافة الشيء إلى نفسه فدعوى الخوعبارة التحفة فالاضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل الخ فالمفرع فيهاهو المردود في تفريع الشارح والتفريع فيها ظاهر (قـوله ومحل" ماذكر في الشيجة الخ) جواب عن سؤال مقدر فكائن موردا أورد عليه ماسبق ذكره في الشيجة فقال ومحلماذكر فىالشجة حيث أطلقت فلا ورود (قوله طبعا ووضعا) يرد عليه ماسيأتي منأن كلا من الهشم والتنقيل يحصل بغير شيء يسبقه ,

فيردّ بائن السيدية مانعة من ذلك التشفي (ولو وضعوا) أو بعضهم فا إسناده إلى جميعهم مجرّد تصوير (سيفا) مثلا (على يده وتحاملوا) كلهم (عليه دفعة) بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة و بالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء أو إناء مرة و به علم محة كل من الفتح والضم هنا (فأبانوها) ولو بالقوّة كما يأتي (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس و إنما اشترط في قطع السرقة أن يخص كلا من المشتركين نصاب لأن التوزيع مكن ثم لاهنا على أن حق الله يتسامح فيــه أكثر فان لم يتحاملوا بائن تميز فعل بعضهم عن بعض كائن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديدتان أو جذب أحدها اللشار ثم الآخر فلا قود على واحد منهـما بل على كل منهما حكومة تليق بجنايته و بحثا باوغ مجموع الحكومتين دية اليد (وشجاج) بكسر أوّله جمع شجة بالفتح (الرأس والوجه عشر) باستقراء من كلام العرب وجرح غيرهما لايسمي شجة فدعوى أن الإضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفســه غير صحيحة لأن الرأس والوجه ليسا عين الشجة بل ها شرطان في تسميتها شجة فالأقرب أن يكون المراد بها هنا مطلق الجرح وأن الإضافة للتخصيص ومحل ماذكر في الشجة حيث أطلقت بخلاف مالوأضيفتكما هنا على أنجماعة أطلقوها على سائر جروح البدن أوَّلها طبعا ووضعا (حارصة) بمهملات (وهي مانشق الجلد قليلا) نحو الخدش ويسمى الحرصة والحريصة والقاشرة (ودامية) بتخفيف الياء (تدميه) بضم أوّله أي الشق بغير سيلان دم و إلا فدامعة بمهملة و بهذا الاعتبار تبلغ الشجاج إحدى عشرة (و باضعة) من البضع وهو القطع ،

(قوله و به علم صحة كل من الفتح والضم) يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا مايصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة إلا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه (قوله ولو بالقوّة) أي كأن صارت معلقة بجلدة (قوله يليق بجنايته) أي إن عرفت و إلا فيحتاط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لأحدها ولانقص لمجموع الحكومتين عن الدية فأين لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوّى بينهـما في الحكومة (قوله دية اليد) معتمد (قوله غير صحيحة) كذا في حج و يمكن أن يقال بصحتها مع تسامح لأن الشجة هي جراح الرأس والوجه فكأنه قيل وجراح الرأس والوجه المضافة إليهما فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الرأس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما (قوله فالأقرب) أي في توجيه المتن لما يقال لامعني لإضافة الشجاج للرأس إذ لا يكون إلا فيه (قوله ومحل ماذكرأي في الشجة) أيمن أنها لانطلق إلا على جرح الرأس والوجه (قوله على أن جماعة أطلقوها) أى على سائر جروح البدن أي وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل (قوله طبعا ووضعا) قد يتوقف فيه بالنسبة لنحو الهاشمة والمنقلة من كل ما لايتوقف على قطع جلد فاءٍ نه لايتوقف على الحارصة ولا ما بعدها والترتب الطبيمي ضابطه أن يتوقف الثاني على الأوّل ولا يكون الأوّل علة له إلا أن يقال إنه باعتبار الغالب (قوله حارصة) ع سميت حارصة من حرص القصار الثوب إذا شقه قاله الجوهري اه سم على منهج (قوله تدميه) بضم أوّله أي مع سكون الدال وكسر الميم مخففة و بفتح الدال وكسر الميم مشدّدة . قال في القاموس : دمي كرضي دمي وأدميته ودميته .

(تقطع اللحم) بعد الجلد أي تشقه شقا خفيفا من بضع قطع (ومتلاحمة تغوص فيـــه) أي اللحم ولا تبلغ الجلدة بعده سميت بما يئول إليه من التلاحم تفاؤلا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وهي المسهاة بالسمحاق حقيقة من سماحق البطن وهي الشــحم الرقيق (وموضحة) ولو بغرز إبرة (توضح العظم) بعد خرق تلك الجلدة أي تكشفه (وهاشمة تهشمه) أى تكسره و إن لم توضعه (ومنقلة) بتشديد القاف معكسرها أفصح من فتحها (تنقله) من محله لغيره و إن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة تبلغ خريطة الدماغ) الحيطة به وهي أمّ الرأس (ودامغة) بغين معجمة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصله وهي مذففة على رأى وتتصوّر كلها في الجبهة وما سوى الأخيرين في الحدّ وقصبة الأنف واللحي الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (و يجب القصاص في الموضحة فقط) لضبطها وتيسر استيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفعا قبلها) لإمكان معرفة نسبتها من الموضحة وردّ بأن هذا الإمكان لا يكني مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من أرش الموضحة بنسبته إليها (سوى الحارصة) كما زاده على أصله فلا قود فيها جزما إذ لم يفت بها شيء له وقع (ولو أوضح في باقي البدن) كساعد وصدر (أو قطع بعض مارن) وهو مالان من الأنف (أو) بعض (أذن) أو شفة أو إطارها وهو المحيط بها وما في الروضة من عدم القود فيه تحريف و إنما هو إطار السه أي الدبر لأنه الذي لانهامة له. قال ابن العماد: وكل صحيح إذ لافرق بينهما أو لسان أو حشفة (ولم يبنه) بأن صار معلقا بحلدة والتقييد بذلك لجريان الخلاف (وجب القصاص في الأصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وإن لم يبنه وفيما إذا اقتص في المعلق بجلدة يقطع من الجاني إليها ثم يسئل أهل الخبرة فى الأصلح من إبقاء أو غيره و يقدّر ماسوى الموضحة بالجزئية كثلث ور بع لأن القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فامتنعت المساحة فيها ،

(قوله تقطع اللحم بعد الجلد) انظرهل هو قيد للباضعة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع الغير للجلدة اه سم على منهج و يمكن جعله حالا من اللحم وليس متعلقا بتقطع فيكون فعل الثانى باضعة و إن لم يقطع شيئا من الجلد، و يحتمل وهو الظاهر أنه من مسهاها حتى لو قطع واحد الجلد بتمامه وآخر اللحم لايكون على الثانى أرش باضعة بل مايليق بجنايته وتكون الباضعة مشتركة بينهما (قوله ومتلاحمة) قال الشيخ عميرة: قال الأزهرى الوجه أن يقال اللاحمة أى القاطعة للحم اه سم على منهج . أقول: والجواب ماذكره الشارح بقوله سميت الخ (قوله بالسمحاق) أى فى لغة أهل الحجاز وأما أهل المدينة فيسمونها الملطى والملطاة اه سم على منهج (قوله المحيط بها) أى بأعلى الشفة وأما أهل المدينة فيسمونها الملطى والملطاة اه سم على منهج (قوله المحيط بها) أى بأعلى الشفة فى القاموس الإطار كتاب الحلقة من الناس وقضبان الكرم تلتوى للتعريش وما يفصل بين الشفة و بين شعرات الشارب اه (قوله قال ابن العماد وكل صحيح) يتأمل ماذكر من صحة كل منهما مع أن الذى فى الروضة ننى لوجوب القصاص وما هنا يثبته ، نع كل صحيح إذا فسر الإطار الطار السفة وأنه له نهاية (قوله إليها) أى إلى مثلها منهما مع أن الذى فى الروضة ننى لوجوب القصاص وما هنا يثبته ، نع كل صحيح إذا فسر الإطار وقوله أهل الحبرة) لو قيل بأن الحبى عليه يقطع إلى الجلدة فقط و يصير الأمر منوطا بالجانى فيفعل ماظهرت له فيه المصلحة بسؤال أو غيره لم يبعد إلا أن يقال قد يختار مالامصلحة له فيسه بل مافيه من والميدة فيمنعه الحاكم من ذلك لما فيه من الإضرار و يفعل به مايراه مصلحة له فيسه بل مافيه ضرر عليه فيمنعه الحاكم من ذلك لما فيه من الإضرار و يفعل به مايراه مصلحة له فيسه بل مافيه

(قوله بل وسائر البدن الخ) أى فى الصورة و إلا فقد من أن هذه الأسماء تختص بالرأس والوجه وكل صحيح) أى فلا وكل صحيح) أى فلا فهرو مقابل لما ارتضاه فهرو مقابل لما ارتضاه الشارح (قوله ماسوى الموضحة) أى من المذكورات بعدها .

(قوله وهومافوق الركبة) هوتفسير للضافاليه وهو الفخذ وفى نسخ مافوق الورك فهو تفسير للضاف وهو أصل كالايخني فليراجع (قوله وتفسير الشارح البيضتين) كذا فى النسخ وهو غير صحيح فان الذي في كلام الشارح الجلال إنما هو تفسير الأنثيين الواقعهنا فيالمن مجلدتي البيضتين وفسر الخصيتين في الباب الآتي أيضا بذلك (قـوله والخصيتان الجلدتان) كذا فىالنسخ بتاء فوقية ولعل صوابه والخصيان بغير تاء لأنه الموافق لما في كلام الشارح الجلال فالخصيتان بالتاء هما البيضتان كاذكره قبل فليراجع الصحاح (قوله لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت الخ) هو موافق لما في القاموس ومن ثم سواه به في التحفة فكان ينبغي عدم الاستدراك.

لئلا يؤدي إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو محذور ولاكذلك في الموضحة فقدرت بالمساحة أما إذا أبانه فيجب القود جزما . والثاني لا يجب كما لا يجب فيه أرش مقدر (و يجب) القصاص (في القطع من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظمين بر باطات واصلة بينهما مع تداخل كمرفق وركبة أو تواصل كا مُملة وكوع (حتى في أصل ففذ) وهو مافوق الورك (ومنكب) وهو جمع مابين العضد والكتف (إن أمكن) القطع (بلا) حصول (إجافة و إلا) بأن لم يمكن إلا بها (فلا) قود (على الصحيح) لأن الجوائف لاتنضبط، نعم إن مات بالقطع قطع الجاني و إن حصلت الاجافية . والثاني نعم حيث أجاف الجاني وقال أهل النظر يمكن أن يجاف مثل ذلك (و يجب في فق عين) أي تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر وأنثيين) أي بيضتين بقطع جلدتيهما لأن لها نهايات مضبوطة فألحقت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتيهما بأن سلهما منه مع بقائه فلا قود فيهما لتعذر الانضباط حينته و يجب أيضا في إشلال ذكر وأنثيين أو إحداها إن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك وكذا دقهما إن أمكنت المماثلة كما نقل عن التهذيب ثم بحثا أنه ككسر العظام وتفسير الشارح البيضتين في موضعين بجلدتيهما ثم بالبيضتين باعتبار اللغة كا هو مأخوذ من كلام أثمتها كصاحبي الصحاح والقاموس فقد قال الأول فيها الأنثيان الخصيتان وقال فيها أيضا قال أبوعمرو الخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان انتهى وقال الثانى فيه والأنثيان البيضتان وقال فيه أيضا سل خصيته فهو خصى ومخصى انتهى ومعاوم أن الجلدة لانسل و إنما تسل البيضة لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت أن الأنثيين البيضتان ولما أن كان قطع جلدتيهما يستلزم غالبا بطلان منفعة البيضتين اقتصر الشارح على التفسير المذكور وإن كان القصود في الحكم الشرعي البيضتين فالقول بأن في جلدتيهما دية وفيهما دية أخرى أو أن المضمون بها إنما هو الجلدتان غير صحيح

(قوله لئلا يؤدى الخ) وذلك لأنه قد يكون مارن الجانى مثلا قدر بعض مارن الجنى عليه فيؤدى إلى أخذ مارن الجانى ببعض مارن الجنى عليه لو اعتبر بالمساحة (قوله أما إذا أبانه) هذا إيضاح وإلا فهو معاوم من قوله والتقييد بذلك لجريان الخ (قوله بفتح الميم وكسر الصاد) أما بعكس ذلك فاللسان وعبارة المصباح الفصل وزان مقود اللسان و إيما كسرت الميم على التشبيه باسم الآلة (قوله وشفة) أى سواء العليا والسفلى وحد العليا طولا موضع الارتتاق مما يلى الأنف والسفلى طولا موضع الارتتاق مما يلى الأنف والسفلى طولا موضع الارتتاق مما يلى الأنف والسفلى طولا قال في المختار الرتق ضد الفتق وقد رتق انفتق من باب نصر فارتتق أى التأم اه (قوله بقطع جدتيهما) الباء بمعنى مع لما يأتى من أن سل البيضتين وحدها لاقصاص فيه وأن المقصود من العبارة قطع البيضتين ولكنه لما كان الغالب أن قطع الجدتين يستلزم بطلان منفعة الأنثيين اقتصر عليهما و إن كان المقصود في الحم الشرعي البيضتين وعليه فاو قطع الجدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية و إنما تجب حكومة (قوله و يجب) أي قصاص (قوله إن أمكنت المماثلة) معتمد (قوله ككسر) أى فلا قصاص فيه (قوله البيضتين) عبارة حج الخصيتين (قوله وقال فيها) أي الصحاح .

(وكذا أليَّان) بفتح الهمزة وهما اللحمان الناتئان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما حرفا الفرج الحيطان به إحاطة الشفتين بالفم (في الأصح) لأن لها نهايات مضبوطة . والثاني لالعدم إمكان الاستيفاء إلا بقطع غيره (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالمماثلة فيــه إلا سنا أمكن فيها بأن تنشر بمنشار بقول أهل الخبرة فني كسرها القود كما نص عليـــه وجزم به الماوردي وغيره (وله) أي الحجني عليه بقطع بعض ساعده أو خفذه سواء أسبق القطع كسر أم لا كما أفاده كلامه هنا مع مايأتي في قوله ولوكسر عضده وأبانه إلى آخره المشتمل على ماهنا بزيادة فكرره المصنف رحمــه الله تعـالي لهـا وللتفريع الآتي عليــه الدافع لمـا اعترض عليــه به هنا أن قضيته أنه لوقطع من عضده لم يكن له الأخــ ذ من الــكوع (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه (وحكومة الباق) لعدم أخذ عوض عنــه (ولو أوضحه وهشم أوضح) المجنى عليــه لامكان القود في الموضحة (وأخــذ خمسة أبعرة) أرش الهشتم (ولو أوضح ونقــل أوضح) لما مر (وله عشرة أبعرة) أرش التنقيل المشتمل على الهشم غالبا ولو أوضح وأمّ أوضح وأخــذ مابين الموضحة والمأمومة وهو ثمانيـة وعشرون بعيرا وثلث لأن في المأمومة ثلث الدية كما سيأتى (ولو قطعه من الـكوع) بضم أوله ويسمى كاعا وهو مايلي الابهام من المفصل وما بسين الخنصر كرسوع وما يلي إبهام الرجل من العظم هو البوع وأما الباع فهو مدّ اليــد بمينا وشمالا (فليس له التقاط أصابعه) ولا أتملة منها لتمكنه من القطع من محل الجناية (فان فعله عزر) لعدوله عن حقه مع تمكنه منه (ولا غرم) عليــه لاستحقاقه إتلاف الجملة (والأصح أن له قطع الكف بعده) لأنه من جملة حقه و إنما لم يمكن من قطعه من قطع من نصف ساعده فلقط أصابعه لأنه لايصل بالتمكين لتمام حقه لبقاء فضلة من الساعد لم يأخــ في مقابلتها شيئًا فلم يتم له التشفي المقصود بخلافه هنا ولوعني عن الكف للحكومة لم يجب ،

(قوله بضم أوّله) أى أما بالنتح فهدب العين نع حكى الفتح هنا أيضا شيخنا اهسم على منهج (قوله إلا سنا) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما أنه من العصب لأنه يلين بوضعه في الخل (قوله بقطع بعض ساعده) هو من الانسان مابين المرفق إلى الكف وهو مذكر سمى ساعدا لأنه يساعد الكف في بطشها وعملها اه مصباح (قوله لها) أى للزيادة (قوله المشتمل على الهشم غالبا) أشار به إلى دفع مايرد على قوله وله عشرة أبعرة أرش التنقيل من أن أرش المنقلة إنحاكان عشرة لاشتالها على الهشم ولم يذكره المصنف للزومه للنقلة غالبا (قوله من المفصل) بيان لما وقضيته أن المسمى بالكوع هو جزء المفصل الذي يقرب من الابهام وعبارة الزيادي وهو العظم الذي يلى الابهام اه و ينهما فرق وسيأتي عن تثقيف اللسان أنه طرف الزند فيحمل ما هنا عليه (قوله هو البوع) وقال صاحب ثثقيف اللسان الكوع رأس الزند نما يلى الابهام والبوع ما يين طرفي يدى الانسان وقال صاحب ثثقيف اللسان الكوع رأس الزند نما يلى الابهام والبوع ما يين طرفي يدى الانسان والتأنيث هو الكثير فكان الأولى أن يقول من قطعها (قوله لم يجب) أى وعليه فاو فعل ذلك هل والأقرب الناني .

(قوله بقول أهل الخبرة) متعلق بقوله أمكن (قوله سواء أسبق القطع كسر أى من الجاني وقوله أم لا أي بأن لم يسبق منه كسر بأنسبق من غيره والغرض من هذا أنمافي المتن بهذا الاعتبار أعم مما سيأتي فيه الخاص بما إذا وقع منه كسر فانتنى التكرار المحض (قوله و إن تعدد ذلك المفصل) يتأمل معنى هذه الغاية (قوله غالبا) أي والصورة هنا من هذا الغالب (قــوله مايلي الابهام) أي العظم الذي يلى الابهام منجهة مفصله واحترز بهذا عمايليه من جانبه الذي هو أصل السبابة وعبارة الزيادي وهوالعظم الذي فيمفصل الكف عما يلى الابهام انتهت وفيه قول آخر .

نفسه لاستيفائه مقابلها . والثاني لا لأنه أخذ مايقابل الدية وزاد ألما (ولوكسر عضده وأبانه) أى المكسور مع مابعده ولو بالقوّة بأن كان معلقا بجلدة فقط (قطع) إن شاء (من المرفق) لأنه أقرب مفصل للكسور (وله حكومة الباق) نظير مامن (فاو طلب الكوع مكن) منه (في الأصح) لمسامحته مع عجزه عن محل الجناية وله حكومة الساعد مع الباقي من العضد . والثاني المنع لعـــدوله عما هو أقرب إلى محل الجناية (ولو أوضحه فذهب ضوؤه) مع بقاء حدقته (أوضحه فان ذهب الضوء) فذاك (وإلا أذهب بأخف ممكن كتقريب حديدة محماة من حدقته) أو وضع كافور فيها . ومحل ذلك حيث قال أهل الخبرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة و إلا وجب الأرش (ولولطمه الطمة تذهب ضوءه غالبا فذهب لطمه مثلها) لإمكان المماثلة (فان لم يذهب أذهب) بالمعالجة كما ذكر . ومحله في اللطمة فما إذا ذهب بها من الجني عليه ضوء إحدى العينين أن لايذهب بها من الجاني ضوء عينيه أو إحداها مخالفة للجني عليها أومبهمة و إلا تعينت المعالجة فان تعذرت فالأرش (والسمع كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية) لأن له محلا مضبوطا (وكذا البطش) ولم يذكروا معه اللس لأن الغالب زواله بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود (والذوق والشم") والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (في الأصح) لأن لها محال مضبوطة ولأهل الخبرة طرق في إبطالها والثاني يقول لا يمكن القصاص فيها (ولوقطع أصبعا فتأكل غيرها) من بقية الأصابع (فلاقصاص في المتأكل) بالسراية وفارق إذهاب المعاني من بصر ونحوه بأن ذاك لايباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد بمحل البصر مثلا نفسه ولايقصد بالأصبع مثلا غيرها فاو اقتص بالأصبع فسرى لغيرها ،

(قوله و إلاوجب الأرش) أى نصف الدية (قوله فاو اقتص فى الأصبع فسرى الخ) عبارة التحفة فلو قطع أصبعا فسرت للبقية فقطعت أصبعه فسرت كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لأنها سراية جناية عمد .

(قوله إلى دية نفسه) أى الجانى وقوله مقابلها أى الدية (قوله ولوكسرعضده) قال فى المصباح: العضد مابين المرفق إلى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل و بضمتين فى لغة الحجاز وقرأ بها الحسن فى قوله تعالى _ وما كنت متخذ المضلين عضدا _ ومثال كبد فى لغة بنى أسد ومثال فلس فى لغة بنى تميم و بكر والخامسة مثال قفل . قال أبو زيد أهل تهامة يؤنثون العضد و بنوتميم فلس فى لغة بنى تميم و بكر والخامسة مثال قفل . قال أبو زيد أهل تهامة يؤنثون العضد و بنوتميم في العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين الذى يجمع السواد والبياض ، ذكره ابن قتيسة كذا فى العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين الذى يجمع السواد والبياض ، ذكره ابن قتيسة كذا بخط شيخنا اله سم على منهج ، وقوله الأصغر هو بالغين المعجمة . وفى القاموس الناظر العين أو النصر نفسه (قوله أهسل الخبرة) أى اثنان منهم لأنها شهادة فلا يكتنى فيها بأقل من ذلك ، وعبارة حج محله فى الإيضاح واللطم الآتى والمعالجة فيهما إن أمن بقول خبيرين إذهاب حدقته (قوله أن لايذهب) أى بقول أهل الحبرة (قول المصنف وكذا البطش) قال الشيخ عميرة : هو يزول بالجناية على اليد أوالر جل والنوق بها على الفم والشم بها على الرأس (قوله لأن الغالب زواله) أى المس بزواله أى البطش (قوله فى إبطالها) أى فا إن لم يوجدوا فالخيرة للمجنى عليه بين الانتظار والعفو على الدية (قوله فلا قصاص فى المتأكل) ع ولكن تجد ديسه على الجانى حالة فى ماله لأنها سراية جناية عمد و إن جعلت المتأكل) ع ولكن تجد ديسه على الجانى حالة فى ماله لأنها سراية جناية عمد و إن جعلت

لاستيفائه الأصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف كما لايجاب من قطع يدى الجانى إلى دية

لم تقع السراية قصاصا بل تجب على الجانى للأصابع الأر بعــة أر بعة أخمـاس الدية وفارق ماهنا وجوب القود فيما لوضرب يده فتورّمت ثم سقطت بعــد أيام بأن الجناية على جميع اليد قصــدا فانتفت السراية .

(با كيفية القصاص)

من قص قطع أواقتص تبع لاتباع المستحق الجانى إلى الاستيفاء منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه ولامحذور في الزيادة عما في الترجمة كما وقع للبخارى كثيرا بخلاف عكسه وتقديمه المستوفى في الترجمة على ما بعده لأنه الأنسب بالكيفية وتأخيره عنه في الكلام عليه لطوله وقد جرت عادتهم بتقديم مايقل عليه الكلام ليحفظ (لاتقطع) أى لاتؤخذ ليشمل المعانى أيضا فكلامه على الغالب (يسار بيمين) سواء الأعضاء والعانى لاختلافهما محلا ومنفعة فلم توجد المساواة المقصودة من القصاص (ولا شفة سفلى بعليا) ولاجفن أسفل بأعلى (وعكسه) الناك ولو بالرضا فني المأخوذ بدلا ديته ويسقط القود في الأول لتضمن الرضا العفو عنه (ولا أنهاة) بفتح الممزة وضم الميم في الأفصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى كما في المحرس ولا أصلى بزائد مطلقا (ولا زائد) بأصلى ،

خطأ في سقوط القصاص وقيل على العاقلة لأنا قدّرناها في حكم الخطأ اه سم على منهج.

(با كيفية القصاص)

(قوله من قص") والأخذ من الأوّل أنسب لكونه مع اشتاله على جميع الحروف مجردا والثانى مزيد فيه وهو مشتق من المجرد (قوله ولامحذور في الزيادة) أى بل قال السيد عيسى الصفوى فيما كتبه على حاشية السيد الجرجانى ماكان من التوابع لايعة زيادة ، وعبارته وليس ممادهم بكون الباب في كذا الحصر بل إنه المقصودبالذات أوالمعظم فاو ذكر غيره نادرا واستطرادا لايضر لأنه إيما ترك ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه الذهن إليه إما بطريق المقايسة أواللزوم (قوله لاتؤخذ) أى لايجوز ولو بالرضا كما يأتى (قوله على الغالب) الأولى أوعلى الغالب إلا أن يقال المراد أنه عبر بالقطع لكونه الغالب فلا مفهوم لمه لأن القيود إذا كانت للغالب لامفهوم لها فساوى الأخذ (قوله ديته) أطلق فيه فشمل مالوأخذ بلا إذن من الجانى وما لوكان بإذنه ولم يقل قصاصا أوقال وهو يخالف ما يأتى من التفصيل فيما لوقطع صحيحة بشلاء وعليمه فلينظر الفرق بين هذه وتلك ولعله أطلق هنا اعتمادا على التفصيل الآتى فليحرس وعليه فتصور المسئلة هنا بما لوقال خذه قودا فتحب الدية في المقطوع و يسقط حقه من القود لتضمنه العفوعنه و يستحق دية عضوه فساد العوض وذلك لأنه لم يعف مجانا بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو و يجب بدله لفساد العوض كما لوعفا عن القود على نحو خر (قوله أعملة) فيها تسع لغات تثليث أقلما مع تثليث المسم على منهج ، وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع العشرة في بيت فقال : الميد في كل اه سم على منهج ، وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع العشرة في بيت فقال : وهرز أعملة ثلث وثالث ه كل اه سم على منهج ، وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع واختم بأصبوع

(قوله لم تقع السراية قصاصا) الأولى حذفه. [باب كيفية القصاص] (قـوله فـكلامه على الغالب) هذا التفريع فيه حزازة بعلد تفسيرة المتن عاذكرنا وعبارة التحفة عقب المتن نصها عبر به الغالب . والمراد لاتؤخل المشمل المعاني أيضا (قوله ففي المأخوذ بدلاديته) لعله إذا قال له خــ نـ ها قصاصا أخــ نـ ا عما يأتى فليراجع (قوله في الأوّل) أي عضوالجني عليه.

اه مناوى على آداب الأكل لابن العماد .

أو (بزائد) دونه مطلقا أومثلها ولكنه (في محل آخر) غير محل ذلك الزائد لذلك أيضا بخلاف مالوساوي الزائد الزائد أوالأصلي وكان بمحله للساواة حينتُذ ولا يؤخذ حادث بعد الجناية بموجود ، فاو قلع سنا ليس له مثلها ثم نبت له مثلها لم تقلع (ولايضر") في القود بعد ماذكر (تفاوت كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقَّقة) وضعف (بطش) ونحوها (في أصلي) لإطلاق|لنصوص ولأنّ الماثلة في ذلك لاتكاد تتفق فاعتبارها يؤدي إلى بطلان القصاص وكما يقاد من العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضيع ، نعم لوقطع مستوى اليدين يدا أقصر من أختها لم تقطع يده بها لنقصها بالنسبة لأختها و إن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت فيها دية ناقصة حكومة . ومحل ذلك عند تفاوتها خلقة أو با فة فارن نشأ نقصها عن جناية امتنع أخــ ذ الكاملة ووجب نتص الدية كما حكياه عن الإمام و إن قال الزركشي إن الإمام حكى عن الأصحاب عدم الفرق وأنه الصواب (وكذا زائد) كأصبعوسن فلا يضر فيه التفاوت أيضا (في الأصح) وكون القود في الأصلى بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوى في الأوّل واعتبر في الثاني غيرمؤثر لتساوى النص والاجتهاد فما يترتب عليهما والثاني في الزائد قال إن كان كبره في الجاني لم يقتص منه أوفي الجني عليه اقتص وأخذ حكومة قدر النقصان (و يعتبر قدر الموضحة) في قصاصها بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاج و يخط عليه بنحو حمرة أوسواد و يوضح بنحوموسي لابنحو سيف أوحجر وإن أوضح به لتعذر أمن الحيف منه وإنما لم يعتبر ذلك بالجزئية لأن الرأسين مثلا قد يختلفان صغرا وكرا فيكون جزء أحدها قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لأن القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدّى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو ممتنع (ولايضر") هنا (تفاوت) نحو شعر و (غلظ لحم وجلد) نظير ما من في تفاوت نحو الطول وقوّة البطش ، ولوكان برأس الشاج "شعر دون الشجوج فني الروضة وأصلها عن نص الأم عدم القود لما فيه من إتلاف شعر لم يتلفه الجانى وظاهر نص المختصر وجو به وعزى للماوردى وحمل ابن الرفعة الأوّل على فساد منبت المشجوج والثاني على مالوحلق. قال الأذرعي: وقضية نص الأمّ أن الشعر الكثيف تجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط، قال والتوجيــه يشعر بأنها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولوأوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه) إيضاحا ولا نكتني به و إنما كفت نحو يد قصيرة عن طويلة لما من أن المرعى ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر بأصغر جرما (ولا نتممه من) خارج الرأس نحو (الوجه والقفا) لخروجه عن محل الجناية (بل نأخذ قسط الباقي من أرش الموضحة لووزَّع على جميعها) فان بقي نصف مثلا أخذ نصف أرشها ﴿ وَ إِن كَانَ رَأْسَ الشَّاجِ أَ كَبِرَأَخَذَ ﴾ منه (قدر رأس الشجوج فقط) لحصول المماثلة (والصحيح أن الاختيار في موضعه) أي ،

(قوله دونه) قيد في الأصلى والزائد بقر بنة ما بعده (قوله ومحل ذلك) يعنى ما في المتن ، وعبارة التحفة ومحل عدم ضرر ذلك (قول عدم ضرو الصحيح أن الاختيار في موضعه الخ) أي والصورة أنه المستوعب رأس المجنى عليه ورأسه هو أكبر كما هو صريح المتن .

(قوله أو بزائد دونه مطلقا) قد يخالف مايأتى من أن الزائد يقطع بالزائد و إن تفاوتا كبرا وطولا وقوة بطش و يمكن الجواب بأن المراد بالزيادة هنا المتميزة كاشتمال زائدة الجانى على ثلاث أنامل وزائدة المجنى عليه على ثنتين (قوله ومحل ذلك) أى ماذكره المصنف وعبارة حج ومحل عدم ضرر ذلك (قوله و يخط) أى وجو با إن خيف اللبس و إلا كان مندو با (قوله منه) أى من أجله (قوله وحمل ابن الرفعة) معتمد انتهى سم على منهج نقلا عن الشارح (قوله تجب إزالته) معتمد (قوله استيعاب الرأس وجبت إزالته اتفاقا .

المأخوذ (إلى الجاني) لأن جميع رأسه محل الجناية وهو حق عليه فله أداؤه من أي عل شاء كالدين وأشار المصنف بالصحيح إلى فساد مقابله أن الخيرة للجني عليه و إن انتصر له جمع متأخرون وادَّعُوا أنه الصواب نقلا ومعنى وعليه يمنع من أخذ بعض المقدِّم و بعض المؤخر لئلا يأخذ موضحتين بواحدة (ولو أوضح ناصية وناصيته) أي الجاني (أصغر) تعينت الناصية للإيضاح و (تمم) عليها (من باقى الرأس) من أي محل شاء لأن الرأس كله محل للإيضاح فهو عضو واحد (ولو زاد المقتص) مع رضا الجاني بتمـكينه أو وكل المستحق فزاد وكيله أو بادر وفعل فلا ينافي مايأتي أن المستحق لايمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه (في موضحة على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحته (قصاص الزيادة) لتعديه (فان كان) الزائد بإضطراب المقتص منه فهدر أو باضطرابهما فالأوجه أنه عليهما فيهدر النصف المقابل لفعل المقتص منه فلوقال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر صـدّق المقتص منه كما رجحه البلقيني أو (خطأ) كائن اضطربت يده أو شبه عمد (أو) عمدا ولكنه (عني على مال وجب) له (أرش كامل) لمخالفة حكمه حكم الأصل (وقيل قسط) منه بعد توزيع الأرش عليهما لاتحاد الجارح والجراحة وردّ بمنع اتحاد الجراحة مع أن بعضها حق (ولو أوضحه جمع) بائن تحاملوا على آلة وجر وها معا (أوضح من كل واحد) منهم (مثلها) أي مثل موضحته لاقسطه منها فقط إذ مامن جزء إلا وكل منهم جان عليه فائشبه مالو اشتركوا في قطع عضو فلوآل الأمر للدية وجب على كل أرش كامل كم رجحه الإمام وجزم به في الأنوار وصرحاً به في باب الديات وقال الأذرعي إنه المذهب وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبغوى والماوردي ومن تبعهما (وقيل) يوضح (قسطه) من الموضحة لإمكان التجزي بخــلاف القتل وردّ با نه لانظر لإمكانه مع وجود موضحة كامــلة من كل (ولا تقطع صحيحة) من نحو يد (بشلاء) بالمدّ لأنها أعلى منها كا لاتؤخذ عين بصيرة بعمياء (و إن رضي الجاني) لمخالفته للشرع ومحله في غير أنف وأذن أماها فيؤخل صحيحهما بائشلهما ومجدوعهما

(قولد من أى محل شاء) يعنى الجانى على قياس مامر و إليه يشير كلام العباب (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص الزيادة حينه كون على من .

(قوله المأخوذ إلى الجانى) هل له تفريقها فى موضعين بغير رضا المجنى عليه انتهى سم على حج أقول: الذى يظهر لا لأن المأخوذ حينئذ موضحتان لاواحدة والقصاص مبنى على المماثلة و يحتمل خلافه وهو الأقرب لأن الجانى رضى بالضرر لنفسه وقد يدل لذلك فرض الشارح المنع على مقابل الصحيح حيث قال وعليه أى الجانى (قوله من اخذ بعض الخ (قوله وعليه) أى الجانى (قوله من أى محل شاء) أى الجانى ظاهره و إن انفصل عن الناصية لكن يازم حينئذ أخذ موضحتين فى واحدة ولكن لامانع برضا الجانى انتهى سم على حج (قوله فزاد وكيله) هذه لاتتأتى مع قول المصنف الآتى لزمه بعد اندمال موضحته قصاص الزيادة أذ المقتص هو الجنى عليه (قوله فيهدر المسفف الآتى لزمه بعد اندمال موضحته قصاص الزيادة إذ المقتص هو الجنى عليه (قوله فيهدر النصف) أقول : هذا إنما يظهر على ما يأتى له فيا لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرش عليهم أما على أنه يلزم كلا أرش كامل وهو الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملي كما سياتي قريبا فقياسه أنه يلزم المقتص أرش كامل فليتأمل انتهى سم على حج وقد يجاب بأن ماياتي عن الشهاب الرملي مفروض فهالو تعاملوا على الآلة فجروها وذلك يوجب اشتراك الأمر بين الجهيع على السواء بخيلاف ما إذا كان باضطرابهما فقد يكون الأثر من أحدها غيره من الآخر (قوله أرش كامل) وذلك لأن فعل كل واحد جعل موضحة مستقلة فيجب أرشها كاملا.

(قوله وفما إذا لم تستحق" نفس الجاني) في نسخ بدلهذا وفها إذا لم تضر الجناية نفسا (قوله يدا أورجلا) تمييزان فالسليم واقع على الشخص لاعلى العضو بدليل قوله بأعسم وأعرج (قـوله أو قصر في الساعد) أي والصورة أنها ليست أقصر من الأخرى و إلا فقد من أنها إذا كانت أفصر من أختها لاتقطع بها (قوله وكلها محيحة هنا) وظاهر أن الصورة في الأخرة أن الجاني قطع عينه التي هي قليلة البطش (قوله السليم) نائب فاعل يؤخذ والضمير في طرفها للائظفار الذي فيم الخضرة أو السواد أى الطرف الذي هي فيه بتأويل ذلك وهو متعلق بالسليم وأظفاره فاعل السليم.

إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفعتهما من جمع الصوت والريح ومنازعة البلقيني غير ملاقية لذلك ، وفيما إذا لم تضرُّ الجناية نفسا و إلا أخذت صحيحة من أيُّ نوع كانت بالشلاء والناقصة وشـــــلاء بشلاء و إن لم يؤمن نزف الدم لذهاب النفس بكل حال ، وأفهم كلام المصنف قطع شلاء بشلاء ، وهوكذلك إن استوى شللهما أو زاد شلل الجاني وأمن فيهما نزف الدم، ومرّ أنه لاعبرة بحادث بعد الجناية فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم يقطع (فلو فعل) أى أخذ صحيحة بشلاء بلا إذن من الجانى (لم يقع قصاصا) لأنه غير مستحق له (بل عليه ديتها) وله حكومة الأشل (فاوسرى) قطعها لنفسه (فعليه) حيث لم يأذن له في القطع (قصاص النفس) لتفويتها ظاما ، أما إذا أذنه فلا قود في النفس ولا دية في الطرف إن أطلق الإذن و يجعل مستوفيا لحقه ، فإن قال خذه قودا ففعل فقيل لاشيء عليه وهو مستوف بذلك حقه ، وقيل عليه ديته وله حكومة وقطع به البغوى وهو قضية مايأتى في بذل اليسار عن اليمين وهو العتمد (وتقطع الشلاء بالصحيحة) لأنها دون حقه (إلا أن يقول أهل الحبرة) أى اثنان منهم (لاينقطع الدم) لو قطعت بأن لم تنسدّ أفواه العروق بحسم نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لتردّدهم أو فقدهم كما هو ظاهر فلا قطع بها و إن رضي الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقنع) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصحيح (مستوفيهما) ولا يطلب أرش الشلل لاستوائهما جرما واختلافهما صفة لايؤثر لأنها بمجردها غير مقابلة بمال ، ولهذا لو قتل قنّ أو ذمي بحر أو مسلم لم يجب زائد (ويقطع سايم) يدا أو رجلا (بأعسم وأعرج) خلقة أو نحوها كا علم مما من إذ لاخال في العضو. والعسم بمهملتين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد، وقيل ميل واعوجاج في الرسغ ، وقيل الأعسم الأعسر وهو من بطشمه بيساره أكثر وكاها صحيحة هنا (ولا أثر لخضرة أظفار وسوادها) فيؤخذ بطرفها السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومرض في العضو فلايؤثر في وجوب القود (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار) خلقة أولا (بسليمتها) وللحكومة الأظفار،

(قوله وفيما إذا لم تضر") أى تتلف إن كانت النسخة بالضاد المعجمة فان كانت بالصاد المهملة وهو الأنسب بقول المنهج وسراية فلا حاجة إلى ماذ كر من التفسير لأن معناه حينئذ إذا لم يتحوّل الواجب من كونه عضوا إلى كونه نفسا (قوله وص") أى فى كلامه (قوله حيث لم يأذن له) لاحاجة له بعد ماتقدّم من قوله بلا إذن بعد ماتقدّم من قوله بلا إذن قيد لعدم وقوعه قصاصا وقوله حيث لاإذن تقييد لوجوب الدية (قوله قصاص النفس) وله حكومة الأشل (قوله في بذل البسار عن اليمين) ووجه ذلك أن قوله اقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية ، بخلاف مالو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله اقطعها فان القطع حينئذ بإذن منه فيقع هدرا ولا شيء للجني عليه لاستيفاء حقه برضاه (قوله أو شك) عطف على قوله إلا أن يقول أهل الخ (قوله أو فقدهم) انظر هل يكني فقدهم ببلد الجاني أو الحجني عليه أو غير ذلك فيه نظر والذي يظهر الآن أن لايوجد بمسافة القصر (قوله ويقنع بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في حيز الاستثناء انتهى سم على حج (قوله لأنها) أى الصفة (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ماكان با فة احترازا عماكان بجناية فيمتنع القصاص انتهى سم على حج (قوله وكاها) أى معانيها صحيحة مرادة هنا .

(دون عكسه) لأنها أعلى منها وهذا هو محل الخلاف نظرا إلى أن الأظفار تابعة ومقابل الصحيح القطع في الثانية كالأولى ، والخلاف الذي ذكره من حيث المجموع فلا اعتراض عليه (والذكر صحة وشللا) تمييز أو حال من البتداع على مذهب سيبويه أو من الضمير الستتر في الظرف على الأصح (كاليد) لذلك فما تقدّم فلا يقطع صحيح بأشل ، و يقطع أشل بصحيح و بأشل بالشرط المار" ، ومعاوم أن التشبيه بالنسبة لما يمكن فيه لافي نحو خضرة الأظفار وسوادها لعدم تأتيه هنا والشلل بطلان العمل و إن لم يزل الحسّ والحركة (و) أما الله كر (الأشــل) فهو (منقبض لاينبسط أو عكسه) أي منبسط لاينقبض فهو مايلزم حالة واحدة (ولا أثر للانتشار وعدمه فيقطع فحل) أي ذكره (بخصي") أي بذكره وهو من قطع أو سل خصيتاه ، ومر أنهما يطلقان لغة على جلدتيهما أيضا (و) ذكر (عنين) خلافا للأئمة إذ لاخلل في نفس العضو و إنما هو في العنين لضعف في القلب أو الدماغ أو الصلب ، والخصيُّ أولى منه لقدرته على الجماع (و) يقطع (أنف صحيح) شمه (بأخشم) لايشم كعكسه المفهوم بالأولى ولأن الشم ليس في جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) كعكسه المفهوم بالأولى ، ولأن السمع لا يحل جرم الأذن وتقطع صحيحة بمثقوبة لامخرومة ذهب بعضها وكالخرق ثقب أوشق أورث نقصا (لاعين صحيحة بحدقة عمياء) ولو مع قيام صــورتها لأنها أعلى منها والضــوء في نفس جرمها ، وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجنى عليــه (ولا لسان ناطق بأخرس) لأنه أعلى من حقه والنطق في جرم اللسان ، والأخرس هنا من بلغ أوان النطق ولم ينطق فإن لم يبلغه قطع به لسان الناطق إن ظهر فيه أثر النطق بتحريكه عند نحو بكاء وكذا إن لم يظهر هو ولا ضدّه فما يظهر إذ الأصل السلامة (وفى قلع السنّ)

(قوله دون عكسه) أى لاتقطع سليمة الأظفار بذاهبتها . قال في الروض وشرحه : ولكن تكمل ديتها أى ذاهبة الأظفار ، وفرق بأن القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية انتهى سم على حج (قوله ومقابل الصحيح القطع) أى نقطع سليمة الأظفار بفاقدتها (قوله والذكر) مبتدأ خبره قوله الآني كاليد (قوله على الأصح) منه يعلم أن في مجىء الحال من الضمير في الحبر خلافا والأصح منه الجواز ، و به صرح بعضهم (قوله فهو منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو يبس فيه بحيث لايسترسل و بانبساطه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض بدليل ماسيد كره من أنه يقطع الفحل بالعنين (قوله و يقطع أنف صحيح) عبارة التنبيه و يؤخذ الأنف الصحيح والأذن الصحيحة بالأنف المستحشف والأذن الشلاء في أصح عبارة التنبيه و يؤخذ الأنف الصحيحة والأذن الصحيحة بالأنف المستحشف والأذن الشلاء في أصح (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة (قوله وكالخرق) أى المعبر عنه بالخرم ، وعبارة حج وكالخرم (قوله بعين عمياء إذ الحدقة هي السواد الأعظم والعين ليست رقوله بعدة عمياء) الأولى أن يقول بعين عمياء إذ الحدقة هي السواد الأعظم والعين ليست مأخوذة بنفس السواد (قوله ولا لسان ناطق بأخرس) و يؤخذ لسان الأخرس بلسان الناطق إن رضى به قياسا على أخذ العين العمياء بالصحيحة حيث رضى الحبي عليه (قوله قطع به) حالا .

(قوله كذلك) ليس في التحفة وهو محتاج إليه على إعراب الحال إذ التقدير عليه والذكر حال كونه صحيحا أو أشل أي صحيحة أوشلاء لاعلى أي صحيحة أوشلاء لاعلى إعراب التمييز ومن ثم كان أولى كما يشير إليه تقديمه (قوله ومن أنهما يطلقان لغة على جلدتيهما أيضا) قد من الكلام على مامن فراجعه .

التي لم يبطل نفعها ولا نقص (قصاص) للآية فتقطع كل من العليا والسفلي بمثلها (لافي كسرها) لما مر أنه لاقود في كسر العظام وتقدّم أنه مني أمكن استيفاء مثله بلا زيادة ولاصدع في الباقي فعل ومن ثم صح فيمن كسرت سنّ غيرها كتاب الله القصاص والفرق بينها و بين بقية العظام بروزها ولأهل الخبرة آلات قاطعة مضبوطة يعتمد عليها أما صغيرة لاتصلح للضغ وناقصة بما ينقص أرشها كثنية قصيرة عن أختها وشديدة الاضطراب لنحوهرم فلا يقلع بها إلامثلها (ولو قلع) شخص ولوغـير مثغور (سنّ صغير) أوكبير فـكلامه على الغالب (لميثغر) بضم فسكون لمثلثة ففتح لمعجمة أي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقاوعة ومعاوم أن الرواضع فى الحقيقة أربع فانها هي التي توجد عند الرضاع فتسمية غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقود ولادية (في الحال) لأنها تعود غالبًا لكن يعزر (فان جاء وقت نباتها بأن سقط البواق وعدن دونها وقال أهل البصر) أي اثنان من أهل البصيرة والمعرفة لأن القود محتاط له (فسد المنبت وجب القصاص) ولو عادت بعد القود بان أنه لم يقع الموقع فتجب دية المقاوعة قصاصا كما هو الأقرب (ولا يستوفى له في صغره) بل يؤخر له لبلوغه لاحتمال عفوه فان مات قبله وأيس من عودها اقتص وارثه في الحال أوأخذ الأرش وليسهذا مكررا مع مايأتي في قوله وينتظر غائبهم وكمال صبيهم لأن ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال المستحق فان عادت ناقصة اقتص في الزيادة إن أمكن أما لومات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبتت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكومة (ولو قلع سنّ مثغور) و يقال مثغر من اثغر ،

(قوله كتاب الله القصاص) خبرصح (قوله فلا يقلع بها إلامثلها) قد يقال هذا يصدق به المتن فهلا أبقاه على إطلاقه ومامعني هذا الاحتراز معموافقته المحترز عنه في الحمكم فليتأمل (قوله التي من شأنهاأن تسقط) هوصفة كاشفة إنأريد بالرواضع حقيقتها الآتية وإلافهي مقيدة (قوله ومعاوم الخ) عبارة الأنوار والرواضع أر بع أسنان تنبت وقت الرضاع يعتب سقوطها لاسقوط الكل فاعلمه انتهت (قوله وهذا في كمال المستحق) أي الستحق أصالة وابتـــداء وإلا فالوارث مستحق أيضا .

(قوله التي لم يبطل نفعها ولا نقص) أي فان بطل نفعها أونقص فلا قصاص مالم يكن سن الجاني مثلها كما يؤخـذ من قوله الآتي أما صغيرة لاتصلح للضغ (قوله من مجاز المجاورة) أي كما قاله في شرح الروض انتهى سم على حج (قوله لكن يعزر) أي حالا (قوله وقال أهل البصر) وظاهره اعتبار المجبىء والقول معا وأنه لا يكني القول وحده وقد يتجه خلافه اه سم على حج وعليه فاو قلعت بقولهم ثم نبتت من الحبى عليه وجب الأرش كما يستفاد من قول الشارح الآتي ولوعادت الخ (قوله من أهل البصيرة) أشار به إلى تساوى البصر والبصيرة في هـذا المعنى ، ففي المصباح وهو ذو بصر و بصيرة أي علم وخبرة و يتعدى بالتضعيف إلى ثان فيقال بصرته به تبصيرا انتهى (قوله فتحب دية المقاوعة) لم يبين نوع الدية أهي عمد أو غيره وظاهر ماسيأتي في كلام سم على منهج في فصل مستحق القود الخ أنها شبه عمد وعبارته نقلا عن شرح الروض نصها قوله قسط مازاد على حقه عبارة العباب بعد فرضه الوارث اثنين وعليه لورثة الجانى نصف ديته إن علم تحريم الاستقلال و إلا فهل تحمله عاقلته قولان انتهى قال فىشرح الروض أوجههما الأوُّل انتهى اه وقياسه أنه هنا على العاقلة لجواز الإقدام منه (قوله وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أما لومات قبل الخ (قوله أيضا وأيس الخ) إن أريد باليأس ماذكر من الحجيء وقول أهل البصر فلاحاجة للتقييد به لأنه فرض المسئلة و إن أر مد زيادة على ذلك أشكل مع الا كتفاء به في ثبوت القصاص في حياته اه سم على حج أي وعليه فالتعبير بقوله وأيس الخ لجرد التوكيد (قوله اقتص في الزيادة)أى بقدر النقص انتهى سم على حج لكن عبارة شيخنا الزيادي

بتشديد الفوقية أو المثلثة (فنبتت لم يسقط القصاص في الأظهر) لأن عودها نعمة جديدة لندرته فلايسقط ماوجب للجني عليه من القود أو الدية حالا من غير انتظار . والثاني قال العائدة قائمة مقام الأولى ولوقلع بالغ غير مثغور سنّ بالغ غيرمثغور فلا قود فيالحال ثم إن نبتت لم يجب سوى التعزير و إلا وقد دخل وقته فللمجني عليه قود أو دية فان اقتص ولم تعــد سنّ الجاني فذاك و إلا قلعت مرة أخرى إذ القلع وقع بالقلع . والثاني في نظير الإفساد للنبت و به فارق مالو قلع غير مثغور سن بالغ مثغور فرصى بائخذ سنه وقلعها فنبتت فلايقلعها لرضاه بدون حقه فلم يكن قصده إفساد المنبت بخلافه في الأولى (ولو نقصت يده أصبعا فقطع كاملة قطع وعليه أرش أصبع) لعدم استيفاء قودها وللقطوع أن يأخذ دية اليد ولايقطع (ولو قطع كامل ناقصة) أصبعا (فان شاء القطوع أخذ دية أصابعــه الأر بع و إن شاء لقطها) وليس له قطع يد الــكامل كلها لز يادتها (والأصح أن حكومة منابتهن) أي الأر بع (تجب إن لقط) لأنها ليست من جنس القود فلا يستتبعها (إلا إن أخذ ديتهن) لأنها من جنسها فاستتبعتها ومقابل الأصح في اللقط قاس على الدية وفي الدية قال تختص قوّة الاستتباع بالكل (و) الأصح (أنه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي . والثاني قال كل أصبع يستتبع الكف كما يستتبعها كل الأصابع فلا حكومة في المسئلة أصلا (ولوقطع كفا بلا أصابع فلا قصاص) عليه لانتفاء الساواة (إلا أن تكون كفه مثلها) حالة الجناية فعليه القود فيها للماثلة ، نعم إن سقطت أصابع الجاني بعد الجناية قطعت كفه أيضا (ولوقطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه)قصاصا (وأخذ دية الأصابع) ناقصة حكومة الكف كما بحثه البلقيني إذ دية الأصابع تستتبع الكف وقد أخذ مثلها فلزم إسقاط مقابلها من دية الأصابع (ولوشلت) بفتح شينه (أصبعاه فقطع يدا كاملة فان شاء) المجنى عليه (لقط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ) مع حكومة منابتها.

(قوله بتشديد الفوقية) أى المثناة وهو راجع إلى كل من مثغـــر واثغر وأصل اثغر اثتغر عثلثة فمثناة على وزن افتعل فأدغمت الأولى في الثانية في الأوّلوعكسه في الثاني (قـوله إذ القلع) أي الأوّل وقع بالقلع وظاهر كلامه أنها لو نبتت ثالثا لاتقاع وفي حاشية الزيادي أنه المعتمدأى خلافا لحج (قوله بفتح شينه) أي و بفتحها أيضا في المضارع و يقال شلت بضم شينه بناء للفعول. كا علم ممامر (دية أصبعين و إن شاء) المجنى عليه (قطع يده وقنع بها) لأنه لو عم الشلل جميع اليد وقطع قنع بها فني شلل البعض أولى .

(d_____)

في اختلاف مستحق الدم والجاني

ومثله وارثه،إذا (قدّ) مثلا (ملفوفا) في ثوب ولوعلى هيئة الأموات نصفين مثلا (وزعم موته) حين القدّ وادعى الولى حيانه (صدّق الولى بمينه) أنه كان حيا مضمونا (فىالأظهر) و إن قال أهل الجبرة إن ماسال من دمه دم ميت وهي يمين واحدة لاخمسون خلافا للبلقيني لأنها على الحياة كا تقرر وإذا حلف وجبت الدية لا القود لسقوطه بالشبهة و إنما صدق الولى استصحابا لأصل بقاء الحياة فأشبه ادعاء ردة مسلم قبل قتله و به يضعف انتصار جمع لمقابله القائل بأن الأصل براءة اللهمة وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثياب الأحياء قال الامام وهذا لاأصل له نعم يظهر ما بحثه البلقيني وأفهمه التعليل المذكور من أن محل ماذكر حيث عهدت له حياة و إلا كسقط لم تعهد له صدق الجاني وتقبل البيئة بحياته ولهم الجزم بها حالة القد إذا رأوه يتلفف ولا يقبل قولهم رأيناه يتلفف لأنه لازم بعيد و يعتبر في الشهادة مطابقتها للدعى (ولو قطع طرفا) هو جرى على الغالب ومراده أزال جرما أو معني (وزعم نقصه) كشلل والقطوع تحامه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني (إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر)كيد ولسان لسهولة إقامة السلامة بي عضو ظاهر)كيد ولسان لسهولة إقامة اللهنة بسلامته ،

(قوله كما علم مما أى في قوله ولو نقصت يده أصبعا فقطع كاملة الخ (قوله قطع) أى المجنى عليه .

في اختلاف مستحق الدم والجاني

(قوله ومثله وارثه) أى وارث الجانى وأما وارث الحجنى عليه فداخل في مستحق الدم فلذا لم يذكره (قوله أنه كان حيا مضمونا) أفهم أنه لا يكنى قوله أنه كان حيا لاحتمال أن يكون انتهى إلى حركة مذبوح بجناية أو أنه كان مهدرا (قوله وجبت الدية) أى دية عمد (قوله فائشبه ادعاء الخ) أى فى أنه لا يقبل منه لأن الأصل عدمه وقضية التشبيه أنه لاقود عليه للشبهة كما لوسرق مالا وادعى أنه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ماقاله (قوله و به يضعف) أى بقوله استصحابا لأصل بقاء الحياة (قوله قال الامام وهذا) أى القول بالتفرقة (قوله وأفهمه التعليل المذكور) أى فى قوله استصحابا لأصل الح (قوله من أن) بيان لبحث الباقيني وقوله ماذكر أى من تصديق الولى (قوله صدق الجانى) أى بيمينه ولا شيء عليه (قوله وتقبل البينة بحياته) وهل يلزمه القود عملا بقول البينة أو الدية و يجعل إنكاره الحياة شبهة مسقطة له كما لوحلف الولى فيه نظر ولعل لزوم القود أقرب لضعف الشبهة ونقل بعضهم ذلك بالدرس عن الأنوار (قوله ولا يقبل قولهم) قال فى العباب و إن أقاما بينتين تعارضتا اه سم على حج أى فيتساقطان و يبق الحال كما لولم تقم بينة فيصدق الولى بمينه (قوله لأنه لازم بعيد) أى رؤية التلفف تستلزم الحياة بلا واسطة اه سم على حج .

فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله وادعى الولى حياته) أى حياة مضمونة بدليل ماسيأتي في الحلف إذ هو على طبق الدعوى (قوله مضمونا)أىمنجهةالحياة فيخرج ماإذا كانت حياته غير مضمونة بأن وصل إلى حركة مذبوح بجنانة ولاينبني حمل الضمان هنا على الضمان مطلقا حتى يجب على الولى التعرض لذلك في الحلف لأن النزاع بینــه و بین الجانی إنمــا هوفي الحياة وعدمها لافي الضمان وعدمه ومعاومأنه لايجاعلي الولى التعرض في حلف لما لم ينازع فيه (قوله فأشبه) يعني هذا الحكم (قوله وتقبل البينة بحیاته) أی وتکون مغنية عن حلف الولى وذكرهذاتوطئة لمابعده و إن كان معاوما (قوله وتعتبر في الشهادة الخ) الواو فيه للحال (قوله هو جرى على الغالب) انظر مامعني الغالب هنا ولانسلم أن الغالب قطع الأطراف لاإزالة المعنى وكان الظاهر أن يبدل هـــذا بقوله

ويكفي قولها كان سلما وإن لم تتعرّض لوقت الجناية فلا يشكل عليه قولهم لاتكني الشهادة بنحو ملك سابق ككان ملكه أمس إلا إن قالوا لانعلم مزيلا له لأن الفرض هنا أنه أنكر السلامة من أصلها فقولها كان سلما مبطل لإنكاره صريحا ولا كذلك ثم (وإلا) بأن اتفقا على سلامته وادّعي الجاني حدوث نقصه أو كان إنكار أصل السلامة في عضو باطن وهو مايعتاد ستره مروءة ، وقيل ما يجب ستره (غلا) يصدق الجاني بل الجني عليه لأن الأصل عدم حدوث النقص ولعسر إقامة البينة في الباطن و يجب القود هنا ، إذ الاختلاف لم يصدر في المهدر فلا شبهة وما تقرّر من وجوب القود هو ماصرح به الماودي ، ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنيجي والأصحاب لكن المعتمد ماقاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعاوم أن التصديق باليمين وأن لا قصاص اه . قال الأذرعي : أحسب من قال بوجوب القصاص هنا هو من يقول بوجو به هناك إلا أن يصر ح النافي هناك بالإثبات هنا و يذكر فرقا بين الصورتين اه وقال في الغنية: فأى ورق بينهما ، والقول الثاني يصدق الجاني مطلقا لأن الأصل براءة ذمته ، والثالث يصدق الحبنى عليه مطلقا لأن الغالب السلامة ، وهـذه الأقوال مختصرة من طرق (أو) قطع (يديه ورجليه فمات وزعم) الجانى (سراية) للنفس أو أنه قتله قبل الاندمال حتى تجب دية واحدة (والولي اندمالا ممكنا) قبل موته (أو سببا) آخر للوت وقد عينه وإن لم يمكن اندمال أو أبهمه وأمكن اندمال حتى تجب ديتان (فالأصح تصديق الولى") بمينه لوجو بهما بالقطع، والأصل عسدم سقوطهما ، والثاني تصديق الجاني بيمينه لاحتمال السراية فتحب دية . أما إذا لم يمكن لقصر زمنه كيوم أو يومين فيصدق الجاني بلا يمين ، نعم لو أبهم السبب ولم يمكن اندمال وادَّعي الجاني أنه قتله اعتبر يمينه فيما يظهر لأن الأصل عدم حدوث فعل منه يقطع فعله ، بخلاف دعوى السراية لأنها الأصل فلم تحتج لجين كما تقرّر (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجانى (سببا) آخر لموته غير السراية ولم يمكن اندمال سواء أعين السبب أم أبهمه حتى يلزمه نصف دية (و) زعم (الولى" سراية) حتى تجب كل الدية فالأصح تصديق الولى" لأن الأصل استمرار السراية ، ولا يعارض هذا ماقبله مع أن الأصل في كل عدم وجود سبب آخر لأن السراية التي هي الأصل تارة يعارضها ماهو أقوى منها فيقدتم عليها وهو مامر لأن إيجاب قطع الأربع للديتين

(قوله و یکنی قولها) أی البینة (قوله أنه) أی الجانی (قوله و یجب القود) ضعیف (قوله و أن لاقصاص) أی و یجب علی الجانی دیة عمد للعضو المتنازع فیه (قوله هو من یقول بوجو به هناك) أی فیما لو قد ملفوفا وادیمی الولی حیاته الخ (قوله و إن لم یمکن اندمال) أی و إن لم تقم بینة علی السبب (قوله نعم لو أبهم) أی الولی اه سم علی حج وهو استدراك ظاهری علی قوله بلا یمین لأن موضوع المسئلة دعوی الجانی السرایة (قوله ولم یمکن اندمال) قضیته أنه لو أمكن اندمال اختلف الحرم هذا ، وعبارة شرح الروض قد تقتضی خلاف ذلك فلیحرر سم علی حج ، وكتب علیمه أیضا فان أسكن فسیأتی انتهی أی فی قوله بعمد الاندمال وأمكن صدق (قوله ولا یعارض هذا) أی تصدیق الولی أنه بالسرایة اه سم علی حج ، وقوله ماقبله وهو مالوقطع یدیه ورجلیه فمات وادیمی أنه مات بالسرایة وادیمی الولی أنه مات بسبب آخر بشرطه السابق مع أن الأصل عدم وجود سبب آخر شرح روض اه سم علی حج (قوله وهو مامر) من قوله لوجو بهما بالقطع والأصل الخ .

(قوله لانكارها) أى السلامة فالمصدر مضاف للفعوله وفى نسخ لانكاره (قوله هناك) أى فى مسئلة القد فان هناك من يقول فيها بوجوب القصاص وان لم يذكره (قوله أماإذا لم يكن لقصر زمنه) أى ولم يتع الولى سببا آخر كما علم عما قبله .

(قوله ولا تخالف هذا) أي ماذ كرمن تصديق الجريم واعلم أن حاصل هذا الاسراد والجواب أنالذى صدقنا فيه الجرع هنا الذيهو بمنزلة الولىفمام هوالذي صدقنا فيه الجاني فما مر وظاهر أنه ليس كذلك بل الذى صدقنافيه الجريح هنا وهـو ما إذا أمكن الاندمال هوالذي صدقنا فيه الولي هناك والذي صدقنا فيهالحاني هنا وهو ماإذا أمكن عدم الاندمال هو الذي صدّقنا فيه هنا فالمسئلتان على حدّ سواء فلاإشكال أصلاغاية الأمر أن المسنف قدم هناك مايصدق فيه الولى وقدم هناما يصدق فيه الحاني من الذكرفقط فتأمل (قوله باتفاقهما)متعلق بقوة (قوله واستشكال لزوم المينهنا) يعنى فىقول المصنف والا حلف الجريح (قــوله فالمناسب تصديقه) يعنى الجريح (قوله من أنهعند عدم إمكان الاندمال يصدق) يعنى الحاني المدعى للاندمال فيمسئلة مالو قطع مديه ورجليه.

محقق وشك فيمسقطه فلريسقط وتارة لايعارضها ذلك فتقدّم هيوهوماهنا وكذا لوقال الجاني مات بعد الاندمال وأ مكن صدّق لدفع السراية مع إمكان الاندمال بخلاف ما إذا لم يمكن فيصدق الولى أى بلايمين فهايظهر ، ووجهاالثاني احتمال وجوده فيجب عليه نصف دية وعلى الأوّل دية (ولوأوضح موضحتين ورفع الحاجز) بينهــما (وزعمه) أي الرفع (قبل اندماله) أي الإيضاح ليقتصر على أرش واحد وقال الجني عليه بل بعده فعليك ثلاثة أروش (صدق) الجاني بمينه أنه قبل الاندمال ولزمه أرش واحد (إن أمكن) عدم الاندمال بأن بعد الاندمال عادة لقصر الزمن بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معمه (و إلا) بأن أمكن الاندمال أي قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريم) أنه بعد الاندمال ، ولا يخالف هذا مام في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولى لأنهما اتفقا هنا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الأرشين و إنما اختلفا فى وقته فنظروا للظاهر فيه وصدّقوا الجاني عند قصر زمنه لقوّة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين ، وأما ثمّ فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظر وا لقوّة جانب الولى باتفاقهما على وقوع موجب الديتين وعدم اتفاقهما على وقوع صلاحية الموت لرفعه. لا يقال قد اتفقا ثم على وقوع الموت وهو صالح الرفع. لأنا نقول زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع و إنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها الموت وهنا لم يتفقا على وقوعه فاتضح الفرق بين المسئلتين . والحاصل أن الجانى هنا هو الذي قوي جانبه والولى ثم هو الذي قوى جانبه فأعطوا كلا حكمه ، واستشكال لزوم اليمين هنا بأنه لامعني له فالمناسب تصديقه بلا يمين ووجوب أرش ثالث قطعا يردّ بأن المراد بالامكان وعدمه كما أشرنا إليه الامكان القريب عادة بدليل قوله المار لقصر الزمن وطوله ، ومعاوم أن الموضحة قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكايتها باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن و بعيد مع طوله فوجبت اليميين لذلك ، وحينتذ فلا ينافي مام من أنه عند عدم إمكان الاندمال يصدق بلا يمين لما قر رناه من أن ذلك مفروض في اندمال إحالته العادة بدليل تمثيلهم بادّعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعــد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب يمــين . وأما فرض مانحن فيه فهو في موضحتين صدرتا منه ثم بعد نحو عشر سنين مثلا وقع منه رفع الحاجز فبقاؤها بلا اندمال ذلك الزمن بعيد عادة وايس بمستحيل فاحتيج ليمين الجريح حينئذ لإمكان عدم الاندمال و إن بعد (وثبت) له (أرشان) لاثلاثة،

(قوله وأمكن صدق) أى الجانى فتجب عليه نصف دية فقط (قوله أى قرب احتاله لطول الزمن) أى فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده انتهى سم على حج أى فلا تناقض بين تصديق الجانى عند الإمكان وتصديق الحجنى عليه عند عدم الإمكان (قوله ولا يخالف هذا) ماذكره من قوله ولا يخالف الخ نقله سم على منهج عن الشيخ عميرة ، ثم قال وأقول لاتشكل مسئلة الكتاب بما ذكره لأنها مصوّرة بقصر الزمن ونظيرها فى مسئلة قطع اليدين والرجلين بأن قصر الزمن تصديق الجانى أيضا كما تقدّم اه . أقول: ووجه الإشكال أنهم فرقوا هنا فى الامكان بين القريب ، فصدقوا معه الجنى عليه وهو نظير الولى "ثم ولم يفرقوا هناك فى الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولى . وحاصل الجواب يفرقوا هناك مى الشارح بقوله لأنهما اتفقا هنا على وقوع رفع الخ (قوله على وقوع موجب) وهو قطع اليدين والرجلين .

باعتبار الموضحتين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه لأن حلفه دافع للنقص عن أرشين فلا يوجب زيادة كالو تنازعا في قدم عيب وحلف البائع على حدوثه ثم وقع الفسخ فأراد أرش ماثبت بهينه حدوثه لايجاب لأن حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشترى (قيلوثالث) عملا بقضية يمينه ، وما اقتضاه كلامه من عدم احتياج الجاني في هذه الحالة إلى يمين غير مراد فلا بد من يمينه أنه قبل الاندمال ، وحينئذ فحلفه أفاد سقوط الثالث وحلف الجريح أفاد رفع النقص عن أرشين كما تقرر ، ولو رفعه خطأ وكان الايضاح عمدا أو بالعكس فثلاثة أروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه و إن وقع في الروضة خلافه ، وقول الشارح بعد قول المصنف . قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع أو الحاصل قبله بهينه فقيل صفة لقوله بعد الاندمال .

(d_____)

في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما

يندب فى قود ماسوى النفس التأخير للاندمال و يمتنع العفو على مال قبله لاحتمال السراية واتفقوا فى قود ماسواها على ثبوته لسكل الورثة ، واختلفوا فى قودها هل يثبت لسكل وارث أولاكما أشار إليه بقوله (الصحيح ثبوته لسكل وارث) بفرض أو تعصيب بحسب إرثهم المال ، سواء أورث بنسب و إن بعد كذى رحم إن ورثناه أم بسبب كالزوجسين والمعتق والإمام فيمن لاوارث له مستغرق ، ومن أن وارث المرتد لولا الردة ،

(قوله باعتبار) توجيمه لقوله ثلاثة المنفى (قوله وما اقتضاه كلامه) حيث قال فى جانب الجانى صدق ولم يتعرض لليمين وقال فى جانب الجريم حلف (قوله ولو رفعه) أى الحاجز (قوله منحل) خبر لقوله وقول الح (قوله فقيل صفة لقوله بعد) المناسب أن يقال صفة للاندمال فى قوله بعد الاندمال انتهى سم على حج .

(فصـل) في مستحق القود

(قوله وما يتعلق بهـما) أى كعفو الولى عن القصاص الثابت للجنون وحبس الحامل (قوله التأخير الاندمال) أى اندمال جرح الحبى عليه (قوله و يمتنع العفو) أى لأنه قبـل السراية لايدرى هل مستحقه القود أو الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه ، وظاهره أنه لو عفا ولم يسر بل اندمل الجرح لايتبين صحة العفو فليراجع (قوله على مال) أما لو عفا مجانا فلا يمتنع كما يأتى بعد قول المصنف في فصل موجب العمد أو لفظ إبراء أو إسقاط أو عفو سقط أى الأرش مع الفرق بينهما (قوله كم) أشار إليه) ليس في كلام المصنف مايدل على تخصيص الحلاف بالنفس فلعل مراد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف بالنفس و إن كانت عبارته شاملة لغيره (قوله الصحيح ثبوته) أى ابتداء لاتلقيا زيادى وقال مر فيا تقدّم بعد قول المصنف ، ولو قال اقتلني و إلا قتلتك الح مانصه والقود يثبت للورث ابتداء كالدية ولهذا أخرجت منها ديونه ووصاياه اه وهو خالف لحكلام الزيادى وفائدة الحلاف تظهرفها لو وجب مال فعلى أنه ثبت للوارث ابتداء لايقضى منه كان الإرث إنما يكون بعد توفية الديون.

(قوله فقيل صفة) و يجوز أن يكون ظرفا لغوا متعلقا بنفس الاندمال كما لا يخفى (قوله لقوله بعدالاندمال) المناسب كما قاله سم لقوله الاندمال.

[فصل]

فى مستحق القود (قوله بفرض أوتعصيب) أى أوغيرها ليشمل عموم القرابة الآتى فى قوله كذى رحم (قوله أم بسبب) فى جعله مقابلا للنسب مساهلة لأن النسب أيضا سبب كما عدوه من أسباب الارث فالمراد السبب غير النسب.

يستوفى قود طرفه و يأتى فى قاطع الطريق أنّ قنله يتعلق بالإمام دون الورثة حيث تحتم قتله فلا يرد ذلك على المصنف كالايرد عليه ماقيل إنه يفهم ثبوت كله لكل وارث لما سيصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فاختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السببلأنه للتشفى والسبب ينقطع بالموت (و ينتظر) حتما (غائبهم) إلى حضوره أو إذنه (وكال صبيهم) ببأوغه (ومجنونهم) بإفاقته لأن القود للتشفى ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولى أو حاكم أو بقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولى المجنون غيرالوصي والقيم مثله فيا يظهر العفوعلى الدية دون الصبيلأن له غاية تنتظر بخلاف المجنون إذ ليس لإفاقته أمد ينتظر أى معينا فلا يردمعتاد الإفاقة فى زمن معين و إن قرب كما اقتضاه إطلاقهم بخلاف الصبي إذ لبلوغه أمد ينتظر (و يحبس) وجو با (القاتل) أى الجانى على نفس أو غيرها إلى حضور المستحق أو كاله من غير توقف على طلب ولى ولا حضور غائب ضبطا للحق مع عذر مستحقه و إما توقف حبس الحامل على طلبه للسامحة فيها ولى ولا حضور غائب ضبطا للحق مع عذر مستحقه و إما توقف حبس الحامل على طلبه للسامحة فيها وعالم الطريق ،

(قوله يستوفى قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة (قوله من غيير توقف على طلب ولى) أى القتل ومعاوم أنه فرع القتل ومعاوم أنه فرع دعوى الولى ومثله يقال في قوله ولاحضورغائبأى كما هوظاهر (قوله وإنما توقف حبس الحامل) توقف حبس الحامل) أى التي أخر قتلها لأجلل والصورة أن الولى الحلمل حاضر.

(قوله يستوفى قود طرفه) أي الذي جني عليه قبل الردّة انتهي سم على حج (قوله فلا يرد ذلك على المصنف) أى لأن ما يأتى في قاطع الطريق يخصص ما هنا انتهى سم على حج (قوله سيصرح به) أى إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم انتهى سم على حج ونظيره في عدم السقوط بعفو البعض مالو عفا بعض الورثة عن حدّ القذف فان لفير العافى استيفاء الجميع (قوله وكال صبيهم) لواستوفاه الصبي حال صباه فينبغي الاعتداد به قال الشييخ عميرة لايشكل بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكان لعلى" رضى الله عنه أولاد صفار لأنا نقول هو مذهب له لاينهض صحة على غيره وأيضا فقتل الامام من المفاسد في الأرض وليس كقتل غيره انتهي سم على منهج (قوله ومجنونهم) قال الشيخ عمريرة لو قال أهل الخبرة إن إفاقته مأبوس منها فيحتمل تعذر القصاص و يحتمل أن الولى يقوم مقامه وهو الظاهر ولم أر في ذلك شيئًا اه سم على منهج (قوله ولا تحصل من ولي أو حاكم) وعليه فاو تعدّى أحدها وقتل فهل بجب القصاص عليه أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظر والأقرب الأول أخدذا من قولهم لأن القود للتشفي ولا يحصل الخ (قوله جاز لولى" المجنون) قضية التعبير به عدم وجو به عليه و إن تعين طريقًا للنفقة ولو قيل بوجو به فما ذكر لم يبعد وقد يقال هو جواز بعا. منع فيصدق بالوجوب (قوله دون الصي) أي دون ولي الصي فلا مجوز له العفو عن قصاص الصي فاو كان للولي حق في القصاص كأن كان أباالقتيل جاز له العفوعن حصته ثم إن أطلق العفو فلاشيء له و إن عني على الدية وحِبت وسقط القود بعفوه وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لأنه لما سقط بعض القصاص بعفوه سقط باقیه قهرا لأنه لایتبعض كما يعلم كل ذلك مما يأتى (قوله أى معينا) حال (قوله و إن قرب) أى لاحتمال عدم الإفاقة فيه (قوله و يحبس وجو با القاتل) أي والحابس له الحاكم ومؤنة حيسه عليه إن كان موسرا و إلا فني بيت المال و إلا فعلى مياسير المسلمين (قوله على طلبه) أي مستحقه (قوله لأنه قد مهرب) مثل طلب يطلب انتهى مختار .

أما هو فيقتله الإمام مطلقا (وليتفقوا) أى مستحقو القود المكافون الحاضرون (على مستوف) له مسلم في السلم و يمتنع اجماعهم على قتله أو نحو قطعه ولا يمكنهم من ذلك لأن فيه تعذيبا ومن ثم لوكان القود بنحو إغراق جاز اجماعهم كا صرح به البلقيني وفي قود نحو طرف يتعين كما يأتي توكيل واحد من غيرهم لأن بعضهم ربما بالغ في ترديد الآلة فشد عليه (و إلا) بأن لم يتفقوا على مستوف وقال كل أنا أستوفيه (فقرعة) يجب على الإمام فعلها بينهم فمن خرجت له استوفى بأ بأن لم يتفول بإذن الباقي إذ له منعه وطلب الاستيفاء بنفسه بأن يقول لانستوف وأنا أستوفي و إنا جاز للقارع في النكاح فعله بلا توقف على إذن لمبنى ماهنا على الدرء ما أمكن ومبنى ذلك على التعجيل ما أمكن ومن ثم لو عضاوا ناب الحاكم عنهم وفائدة الإذن بعد القرعة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقين أنا أستوفي وقول بعضهم للقارع لاتستوف أنت بل أنا كم أفهمه قولنا بأن يقول الخور يدخلها العاجز) عن استيفاء كشيخ هرم وامرأة لأنها إنما تدخل بين المتأهلين وهدنا ماصححه وإن كانت المرأة قو ية جدادة (وقيل لايدخل)ها لأنها إنما تدخل بين المتأهلين وهدنا ماصححه الأكثر ون كما في أصل الروضة ونص عليه في الأم وهو المعتمد فاو خرجت لقادر فعجز أعيدت بين الباقين (ولو بدر أحدهم) أى المستحقين (فقتله) عالما بتحريم المبادرة قتل جزما أو باستقلاله بين الباقين جزما كما لو جهل تحريم المبادرة ،

(قوله أو نحسو قطعه) ما أوهمه هلذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتى بعده قريبا (قوله وقال كرأنا أستوفيه) هو قيد في كونه يقرع بين جميعهم كما لا يخني .

(قوله أما هو فيقتله الإمام مطلقا) وفي شرح الروض قاطع الطريق أمره إلى الإمام لتحتم قتــــله لكن يظهر أن الإمام إذا قتله يكون لنحوالصي "الدية في ماله أي قاطع الطريق لأن قتله لم يقع عن حقه اه اه سم على منهج (قوله وليتفقوا) وجوبا فليس لواحد الاستقلال وظاهر الإطلاق جواز كون المستوفى منهم أو من غيرهم ذكرا أجنبيا إذا كان الجانى أنثى اهسم على حج . أقول : ولعل وجههأنهطريق للاستيفاء فاغتفرالنظر لأجله ولو بشهوة كما أن الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه إذا تعين طريقا لثبوت حتى على المرأة أولها (قوله ولا يمكنهم) أي الإمام (قوله بنحو إغراق) أي أو تحريق شرح روض اه سم على حج (قوله يجب على الإمام فعلها بينهم) أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي (قوله فمن خرجت له استوفى) ولو طرأ عليه العجز أعيدت القرعة بين الباقين كم سيأتي (قوله بارٍذن الباقي) ينبغي حتى من العاجز فتأمله اه سم على منهج وهو ظاهر لاحتمال عفوه (قوله مع اعتبار الإذن) قضيته أن القرعة إنما تحصل بعد إذن منهم وهو خلاف قوله يجب على الحاكم فعلها بينهم فانه ظاهر في عدم توقف القرعة على الاذن ثم رأيت في نسـخة صحيحة إسقاط قوله مع اعتبار الاذن وهي ظاهرة (قوله إذا قرع) أي خرجت له القرعة (قوله قوية جلدة) بسكون اللام قال في الصحاح والجلد الصلابة والجلادة تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد وجليد بين الجلد والجلادة والجاودة (قوله لأنها) أي القرعة (قوله ولو بدر أحدهم) عبارة الروض وشرحه و إن قتله أحد ورثة المقتول مبادرة بلا إذن ولا عفو من البقية أو بعضهم اه سم حج وكتب أيضا مانصه شامل لمن خرجت قرعته (قوله فقتله) أي الجاني .

بنفس مبادرته مستوفيا لحصته ويبقى عليه مازاد لورثة الجانى ومفاد الثانية أنه عبادرته يترتب عليه لورثة الجانى جميع ديته فيسقط منها بقدر حصته فى نظر الحصة التي استحقها في تركة الجاني تقاصا وفائدة الاختلاف تظهر فما إذا تفاوت الديتان والضمير فىقول الشارح مازاد على ديته للجاني وفي كل من نصيبه ومورثه للبادر وفي سقوطه لما زاد كما يعلم من شرح الروض وما في حاشية الشيخ هنا غرمناس (قولهأو محول علىماإذاعدمت الإبل) قد يقال هذا لايتأتى إلا على المرجوح فليتأمل (قـوله الذي تتناول ولايته الخ) أى كالقاضي كما صرح به في التحفة (قوله المتأهل) أى المتأهل للطلب والراد أنهلابد منطلب مستحق متأهل إن كان هناك مستحق ثمإن كان متأهلا في الحال طلب حالا و إلا فى يتأهل كما من (قوله وذلك لخطره) تعليل للتن (قوله إن أنكر المستحق) أى أنكروقوع القصاص فيشهدان عليه ويستغنى القاضي عن القضاء بعامه بوقوع القصاص لولم يحضرها إن كان عن

ولو بادر أجنبي فقتله فحق القود لورثته لا لمستحق قتله (وللباقين) فما ذكر وكذا فما إذا لزم المبادر القود وقتل (قسط الدية) لفوات القود بغير اختيارهم (من تركته) أي الجاني المقتول لأن المبادر فيما وراء حقه كالأجنبي ولو قتله أجنبي أخذ الورثة الدية من تركة الجانى لامن الأجنبي فكذا هنا ولوارث الجانى على المبادر مازاد من ديته على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه ماسواه بقتله الجاني كذا قاله جماعات وقال ابن الرفعة إنه هو الأصح وهوالمعتمد وما في الروضة من سقوطه عنه تقاصا بماله على تركة الجانى مبنى على مرجوح وهو جريان التقاص في غير النقدين أو محمول على ما إذا عدمت الإبل ووجبت قيمتها (وفي قول من المبادر) لأنه صاحب حق فكائنه استوفي للكل كما لو أتلف وديعة أحد مالكيها يرجع الآخر عليه لا على الوديع وردّ بأنها غيير مضمونة بخلاف النفس فانها مضمونة إذلو تلفت بآفة وجبت الدية ومقابل الأظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه (وإن بادر بعد) عفو نفسه أو بعد (عفو غيره لزمه القصاص) وإن لم يعلم بالعفو لتبين أن لاحق له ولا يشكل عليه مايأتي أن الوكيل لوقتل بعد العزل جاهلا به لم يقتل لأنه مقصر بعدم مراجعته لغيره المستحق بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علم وحكم حاكم بمنعه بخلاف ما إذا انتفيا أو أحدها كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أى بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يستوفى) حدّ أو تعزير أو (قصاص) في نفس أو غيرها (إلا بإذن الإمام) أو نائبه الذي تناولت ولايته إقامة الحدود ولا يتوقف في حقوقه تعالى بخلاف حق الآدمي فاين إقامتها تتوقف على طلب المستحق المتأهل ويسنّ حضور الحاكم به له مع عدلين يشهدان إن أنكر المستحق ولا يحتاج للقضاء بعامه وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه و يلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه في قود غير النفس حذرا من الزيادة باضطرابه،

(قوله ولو بادر أجنبى) ظاهره ولو كان الإمام أو ولى أحد الورثة وهو ظاهر (قوله فق القود لورثته) أى الجانى (قوله وللباقين) أخرج المبادر فيفيد أنه لاشيء له و إن كان الجانى امرأة والمجنى عليه رجلا لأن ما استوفاه من حصته من دية المجنى عليه بدليل مالو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لاشيء لهم غيره وقوله وقتل أى وكذا إن لم يقتل فتأمل (قوله مازاد من ديته) أى الجانى وقوله على نصيبه أى المبادر (قوله لاستيفائه ماسواه) أى سوى مازاد وذلك السوى هو نصيب المبادر (قوله وما في الروضة من سقوطه) أى مازاد وقوله بماله أى المبادر بدل مما وجب عليه لبقية الورثة والمراد من هذه العبارة أن المبادر با تلاف الجانى أنلف على تعلق حق بقية الورثة فيجب على المبادر ما يخصهم من الدية و يجب له في تركة الجانى بقدر ذلك فأسقطنا ما يجب له في تركة الجانى بما وجب عليه للبقية نقاصا وقوله عنه أى المبادر (قوله لم يقتل لأنه) أى هنا (قوله كما أفاده) أى فقصود المتن ننى المجموع أى إن لم يوجد الأمران فتقدير لم في الثانى وهو قوله و يحكم الخ لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المقصود نفى كل منهما فليتأمل سم على حج (قوله ولا يتوقف) أى الاستيفاء (قوله لا لبيان أن المقصود نفى كل منهما فليتأمل سم على حج (قوله ولا يتوقف) أى الاستيفاء (قوله ويسن حضور الحاكم به) أى القصاص وقوله له أى للقصاص (قوله وذلك) توجيمه لكلام المسنف رقوله والأمن بضبطه) أى بأن يقول لشيخص امسك يده حتى لايزل الجلاد باضطراب الجانى .

وقد لايعتبر الإذن كما في السيد والقاتل في الحرابة والستحق المضطر أوالمنفرد بحيث لايري كما بحثه ابن عبد السلام لاسما إن عجز عن إثباته (فان استقل") مستحقه باستيفائه من غير ماذكر (عزر) لافتياته على الإمام واعتدّ به (و يأذن) الإمام (لأهل) من المستحقين (في نفس) طلب فعله بنفسه وقد أحسنه ورضى به البقية كما علم مما من الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو إيضاح أومعنى كعين (في الأصح) لأنه لايؤمن من أن يزيد في الإيلام بترديد الآلة فيسرى ومن ثم لم يجز له الإذن في استيفاء تعزير أوحد قذف ومقابل الأصح لاينظر إلى ذلك. أما غير الأهل كشيخ وامرأة وذمي له قود على مسلم لكونه قد أسلم بعد استقرار الجناية كما مر" وفي نحو الطرف فيأمره بالتوكيل لأهل كمسلم في الأخيرة إن كان الجاني مساما . قال ابن عبد السلام : ولابد أن لا يكون عدوًا الجاني لئلا يعذبه ، ولوقال جان أنا أقتص من نفسي لم يجب لأن التشني لايتم بفعله على أنه قد يتوانى فيعــذب نفسه فان أجيب أجزأ في القطع لا الجلد لأنه قد يوهم الإيلام ولايؤلم ومن ثم أجزأ با إذن الإمام قطع السارق لاجلد الزاني أو القاذف لنفسه (فاين أذن له) أي للائهـل (في ضرب رقبة فأصاب غيرها عمدا) بقوله إذ لايعرف إلا منه (عزر) لتعديه (ولم يعزله) لأهليته (و إن قال)كنت (أخطأت وأمكن)كائن ضرب رأسه أوكتفه مما يلي عنقه (عزله) لأن حاله يشعر بعزله ولهذا لوعرفت مهارته لم يعزله (ولم يعزر) إذا حلف أنه أخطأ لعدم تعدّيه . أما لولم يمكن كأن ضرب وسطه فكالمتعمد (وأجرة الجلاد) حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود أوحدّ أوتعزير وصف بأغلب أوصافه ،

(قوله وقد لا يعتبر) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة اه سم على منهج. أقول: قد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة لما أشاروا إليه من الضرورة فى غيرالسيد . وأما فيه فلائن الحق له لاللامِمام فلا افتيات عليه أصلا (قوله فان استقل مستحقه) أي أما غيره ولو إماما فيقتل به (قوله و يأذن الإمام لأهل) من شروط الأهلية أن يكون ثابت النفس قوى" الضرب عارفا بالقود اه سم على منهج (قوله أورضي به) أي أولم يكن ثم غيره اه سم على حج وأشار بقوله وقد أحسنه ورضي به البقية إلى دفع مايقال تقدّم أنهم يتفقون على مستوف منهم أومن غيرهم ، فاإِن لم يتفقوا فقرعة وهو مناف لقولهـم هنا . والحاصـل أن الحق لهم لكنهم لايستقاون باستيفائه بغـير إذن الإمام فطريقهم أنهم يتفقون أوّلا على مستوف منهم أومن غيرهم ثم يستأذنون الإمام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه (قوله ولابد أن لايكون) أى الوكيل (قوله فيعذب نفسه) عبارة شرح الروض ولأنه إذا مسته الحديدة فيرفع يده ولايحصل الزهوق إلابأن يعذب نفسه تعذيبا شديدا وهو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاقتصاص في النفس حتى إذا أجيب أجزأ فليراجع ثم قال في الروض فان أجيب فهل يجزى وجهان اه ويتجه أنه إن أذن له بطريق الوكالة لم يصح و إلاصح اه سم على حج وقول سم لم يصح أي لاشتراطهم في الوكيل تمام الحياة إلى تمام ماوكل فيه (قوله قطع السارق) أي لنفسه مر اه سم على حج (قوله فكالمتعمد) و ينبني أن لا يعذر إلا إذا اعترف بالتعمد اه سم على حج (قوله وأجرة الجلاد) و يعتبر في مقدارها مايليق بفعل الجلاد حدًّا كان أوقتلا أوقطعا و يختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الآدمي مايزيد على ذبح البهيمة مثلا لأن مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غالب الناس بخلاف الذبح.

(قوله والقاتل في الحرابة) أى فلكل من الولى والإمام الانفراد بقتله كما في التحفة (قوله كمسلم في الأخيرة إن كان الجاني مسلما) لا حاجة إليه أى اوكيل المفهوم من التوكيل.

(على الجانى) الموسر على نفس أوغيرها سواء حق الله وحق الآدمى و إن قال أنا أقتص من نفسى (على الصحيح) لأنها مؤنة حق لزمه أداؤه فلوكان معسرا وتعذر الأخذ من بيت المال التجه كون المؤنة على أغنياء المسلمين والثانى على المقتص والواجب على الجانى التمكين (ويقتص) في نفس وطرف ومثلهما جلد القذف (على الفور) إن أمكن لأن موجب القود الإنلاف فعجل قيم المتلفات وتلزم الإجابة له (و) يقتص فيهما (في الحرم) و إن التجأ إليه أو إلى مسجده أوالكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلا لحبر الصحيحين «إن الحرم لا يعيذ فار "ابدم» ويخرج أيضا من مقابر المسلمين حيث خشى تنجس بعضها فإن اقتص في نحو المسجد وأمن التلويث كره أيضا من مقابر المسلمين حيث خشى تنجس بعضها فإن اقتص في نحو المسجد وأمن التلويث كره وي يقتص فيهما في (الحر والبرد والمرض) و إن لم تقع الجناية فيها بخلاف قطع السرقة عمل هو من حقوق الله تعالى لبناء حق الآدمى على المضايقة وحق الله على المسامحة (وتحبس) وجو با بطلب الحيني عليه إن تأهل و إلا فبطلب وليه (الحامل) ولومن زنا و إن حدث حملها بعد توجه القد عليها (في قصاص النفس أوالطرف) وجلد القذف (حتى ترضعه اللبأ) بالهمز والقصر وهو ماينزل عقب الولادة لأن الولد لا يعيش بدونه غالبا (ويستغنى بغيرها) كمهيمة يحل لبنها صيانة له فإن امتنع المراضع من إرضاعه ولم يوجد مايستغنى به عن اللبن ،

(قـوله المجنى عليـه) يعنى المستحق.

(قوله على الجانى الموسر) يخرج الجانى الرقيق فينبغي أن الأجرة على بيت المال وينبغي أن يكون في مال المرتدّ و إن كان بموته على الكفر تبين زوال الملك اه سم على حج (قوله على أغنياء المسامين) أي فلو لم يكن ثم غني في محل الجناية بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي أن يقال للستحق إما أن تغرم الأجرة لتصل إلى حقك أوتؤخر الاستيفاء إلى أن تتيسر الأجرة إما من بيت المال أومن غيره (قوله جلد القذف) ينبغي والتعزير اهسم على حج (قوله أو إلى مسجده) أي الحرم (قوله حيث خشي تنجس بعضها) أي ولوكان نجسا لأن النجس يقبل التنجيس (قوله في الحر" والبرد) عبارة الروض ولايؤخر أي القصاص لحر" و برد ومرض ولوفي الأطراف ويقطعها متوالية ولوفرقت اه سم على حج وتقدّم للشارح أول الفصل أنه يندب في قود ماسوى النفس التأخر للاندمال فقياسه أنه يستحب التأخير لغير النفس حتى يزول الحر" والبرد والمرض الخ (قوله إن تأهل) أي فلو لم يطلب الولى لم تحبس و إن خيف هر با لأنه المفوّت على نفسه (قوله فبطلب وليه) أي فان لم يطلب الولى وجب على الإمام حبسها لمصلحة المولى عليه (قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك اه سم على حج . وينبغي أنه مثله إن كان التعزير اللائق بها شديدا يقتضي الحال تأخيره للحمل وخرج به جلدها للخمر فلا تحبس له ولا لغيره من حقوق الله تعالى لأنها مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمي ، و بقي أيضا مالو زنت بكرا وأر يد تغر يبها فهل تغرّب كما شمله قول الشارح الآتي : أما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقا أولا فيه نظر والأقرب الأوّل فتغرّب و يؤخر الحله خاصة لأنه لامعني لتأخير التغريب (قوله حي ترضعه اللبأ) بالهمز والقصرع أي لأنه إذا وجب حفظه مجتنا فمولود أولى اه سم على منهج (قوله عقب الولادة) لم يبين ماينتهي به وقال حيج والمرجع في مدّته العرف اه.

أجبر الحاكم إحداهن بالأجرة ولايؤخر الاستيفاء (أو) بوقوع (فطام) له (لحولين) إذا ضرَّه النقص عنهما و إلانقص ولواحتاج لزيادة عليهما زيد ومعلوم أنه لاأثر لتوافق الأبوين أوالمالك على فطم يضرُّه ولوقتلها المستحق قبل وجود استغنائه عنها فمـات قتل به كما مرٌّ نظيره في الحبس أوَّل الباب. ومحل ذلك في حق الآدمي لبنائه على المضايقة . أما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطاقًا إلى تمام مدّة الرضاع ووجود كافل (والصحيح تصديقها في حملها بغير مخيلة) بيمينها حيث لامخيلة و بلايمين مع المخيلة . والثاني قال الأصل عدم الحمل ، ومحل التصديق حيث أمكن ذلك و إلا كأن كانت آيسة فلا تصدّق وعلى المستحق عند تصديقها الصبر إلى وقت ظهور الحمل لا إلى انقضاء أربع سنين بعده بلاثبوت ويمنح الزوج منوطئها وإلافاحتمال الحمل دائم فيفوت القودعلي ما قاله الدميري لكن المتجه كما في الهمات عدم منعه من ذلك و إن كان يؤدّى إلى منع القصاص ولو قتلها المستحق أو الجلاد با ذن الإمام فألقت جنينا ميتا وجبت غرة على عاقلة الإمام علما بالحمل أوجهلا لاإن علم الولى دونه والإثم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان (ومن قتل) هومثال فغيرالقتل مثله إن أمكنت المماثلة فيه لاقطع طرف بمثقل و إيضاح به أو بسيف لم يؤمن فيه الزيادة بل يتعين نحو الموسى كامل (بمحدد) كسيف أوغيره كحجر (أوخنق) بكسر النون مصدرا (أوتجويع ونحوه) كتغريق بماء ملح أوعذب و إلقاء من علو (اقتص") إن شاء لما يأتي أن له العدول إلى السيف (به) أي بمثله مقدارا ومحلا وكيفية حيث كان غرضه إزهاق روحه لو لم تفد فيه المماثلة فاين قصد العفو حينتذ فلا،

(قوله أجبر الحاكم إحداهن) وقد يؤخذ من مسئلة الحامل أنه لوصالت هرة حامل وأدى دفعها لقتل جنينها لاندفع وفى ذلك كلام فى بابه فراجعه اه سم على منهيج، وقوله بالأجرة أى من مال السبى إن كان و إلا فعلى من عليه نفقته من أب أوجد و إلا فمن بيت المال ثممن أغنياء المسامين (قوله كا من نظيره فى الحبس) أى فى حبس الشاة أوذيحها حق مات ولدها وفرق بين ذلك و بين ما لوأخذ طعامه فى مفازة فهلك حيث لم يضمنه بأنه هنا أنلف ماهو متعين لفنائه بخلافه ثم لإمكان تحصيل الطعام من غيره وزاد سم على منهج وكا لوجوع شخصا حى مات اه (قوله ووجود كافل) أى للولد (قوله لا إلى انقضاء أر بع سنين) مثله فى حج. وقال الشيخ عميرة: تمهل إلى انقضاء أر بع سنين) مثله فى حج. وقال الشيخ عميرة : تمهل إلى انقضاء و إن كان يؤدي إلى منع القصاص) أى بأن تكرر منه الوطء وطال الزمن حى ولدت بتقدير و إن كان يؤدي إلى منع القصاص) أى بأن تكرر منه الوطء وطال الزمن حى ولدت بتقدير الحل فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاع و يجوز أن تحبل من ذلك الوطء الثانى فيؤخر القصاص إلى الولادة وهكذا (قوله با إذن الإمام) قيد فى المسئلين (قوله وجبت غرة على عاقلة الإمام) لأنه بمنكين المقتص من الاستيفاء نزل منزلة المباشر إذ لا يجوز لغيره الاستيفاء بدون إذنه (قوله لا إن قطع علم الولى) زاد حج أو الجلاد أى فانه على عاقلته (قوله ولا كذلك الضان) أى فانه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد فيا لوجهلا معا (قوله لاقطع طرف) قسيم لقوله ومن قتل الخ ولوقال لا إن قطع بالعلم بل قد يوجد فيا وجهلا معا (قوله لاقطع طرف) قسيم لقوله ومن قتل الخ ولوقال لا إن قطع بالعلم بل قد يوجد فيا وجهلا معا (قوله لاقطع طرف) قسيم لقوله ومن قتل الخ ولوقال لا إن قطع بالعلم بل قد يوجد فيا والأظهر جعله محترز قوله إن أمكنت الخ (قوله مقدارا وعملا) .

فرع - لو تعذر معرفة قدر الآلة فهل يأخذ باليقين أو يُعدل إلى السيف الأصح الأوّل اه سم على منهج .

(قوله أوّل الباب) يعنى أوّل باب الجراح في قوله ولوحبسه ومنعه الطعام والشراب الخ (قوله كافل) أى للولد (قوله علما بالحمل أوجهال أي المباشر للقتل من مستحق أوجلاد والإمام (قـوله لا إن عـلم الولى) أي أوالجلاد والضمان حينئذ على عاقلتهما لاعلى الإمام (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره أنها إذا أمنت جاز وهوقد بخالف مامى" (قوله بكسر النون مصدرا) أي ككذب ومضارعه يخنق بضم النون كا قاله الجوهري وجوزفيه الفارابي إسكان النون وتبعه المصنف في تحريره فتسال ويجوز إسكان النون مع فتح الخاء وكسرها قال وحكى صاحب المطالع فتح النون وهو شاذ وغلط (قوله فان قصد العفو حينئذ فلا) أي لأن فيه تعذيبا مع الإفضاء إلى القتل الذي هو نقيض العفو قاله في التحفة (قوله وهذا فما لايقتص به(١)) كاجافة وكسر عضدكما يعلم مما يأتي .

(١) هـذه القولة ليست موجودة بنسخ الشرح التي بأبدينا اه مصححه.

(قوله فان ألقاه عاء فيه حيتان الخ) عبارة العباب أو عاءفيه حيتان تقتلهولا تأكله فان لم يمت بها بل بالماء لم بجز إلقاؤه فيه وإن مات مها أو كانت تأكله الخ (قوله لتعذر المماثلة) قال الشهاب سم لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحوالتجو يع والتغريق مع تحرح ذلك لأنا نقول نحو التجويع والتغريق إنما حرم لأنه يؤدّى إلى إتلاف النفس والاتلاف هنامستحق فلا يمنع بخلاف نحو الخر واللواط فانه يحرم و إن أمن الاتلاف فلهذا امتنع هنا فليتأمل اه .

وذلك الهماثلة المفيدة للتشنى الدال عليها الكتاب والسنة والنهى الوارد في المشلة مخصوص بما سوى ذلك ولو كانت الضربات التي قتل بها غير مؤثرة فيه ظنا لضعف المقتول وقوة القاتل عدل إلى السيف، وله العدول في الماء عن الملح للعذب لأنه أخف لاعكسه فان ألقاه بماء فيه حيتان تقتله ولم يمت بها بل بالماء لم يجب إلقاؤه فيه و إن مات بهما أو كانت تأكله ألتي فيه لتفعل به الحيتان كالأول على أرجح الوجهين رعاية للمماثلة ولا تلق النار عليه إلا إن فعل بالأول ذلك ويخرج منها قبل أن يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه و إن أكات جسد الأول وقد تمتنع الماثلة ويخرج منها قبل أن يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه و إن أكات جسد الأول وقد تمتنع الماثلة به أي وليس سمه مهر"يا أخذا بما يأتي لحرمة عمل السحر وعدم انضباطه ، فان قتله با نهاش أفى قتل بالنهش في أرجح الوجهين ، وعليه تتعين تلك الأفي ، فان فقدت فمثلها (وكذاً خمر) أو بول أوجره حتى مات (ولواط) بصغير يقتل مشله غالبا ونحوها من كل محر"م يتعين فيه السيف بول أوجره حتى مات (ولواط) بصغير يقتل مشله غالبا ونحوها من كل محر"م يتعين فيه السيف في الأصح) لتعدر المماثلة ، والثاني في الخر يوجر مائعا كل أو ماء وفي اللواط يدس في دبره خشبة قريبة من آلته و يقتل بها ، ورد بعدم حصول المماثلة بذلك فلا فائدة له ، و يتعين السيف جزما فيا لا مثل له ،

(قوله وذلك للمماثلة) ع دليل ذلك حديث الجارية التي رض " اليهودي رأسها ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه » اه سم على منهج (قوله غير مؤثرة فيه ظنا) أي بحسب الظن (قوله عدل إلى السيف) وفي سم على منهج لو وكل المستحق وكيلا وأطلق فينبغي أن يخير الوكيل كالموكل بخــلاف ماإذا عين له شيئًا لا يجوز له مخالفته و إن وقع الموقع قاله طب اه (قوله لأنه أخف) لعل وجه الخفة أن الغريق يصل الماء إلى جوفه عادة ووصول العــذب ليس فيه ضرورة كوصول الملح (قوله و يخرج منها) أى وجو با (قوله قتل بالنهش) أي مالم يكن مهريا أخذا من مسئلة السيف المتقدمة (قوله في أرجح الوجهين) خلافا لحج حيث سوّى بين السحر والانهاش (قوله فان فقدت) أي فان اختلف الجاني والستحقّ أولم يوجد لها مثل فينبني تعين السيف (قوله وكذا خمر) قال الشارح في شرح الإرشاد: وظاهر كلامه أنه لو قتله بالغمس في خمر لم يفعل به مثله ، و يوجه بأن التضمخ بالنجاسة حرام لايباح بحال إلا لضرورة فكان كشرب البول ولا نظر لجواز التــداوى به كالم ينظروا لجواز التداوي بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله أي من الجواز الشارح يعني الجوجري اه وعلى ماقاله فيفارق التغريق في الخر نحــو شربها واللواط بأن إتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل هنا إلى استيفاء الحق فليتأمل اه سم على حج (قوله ولواط بصغير الخ) هذا قد يخــرج البالغ فلا يجب القصاص على من لاط به ، و يمكن توجيهه بأن تمكينه من نفســه إذن في الفيعل فلا يضمن ما تولد منه ، و يحتمل أنه لمجرد التصبو بر فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من إطلاق المصنف (قوله لتعلفر المماثلة) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بندو التجويع والتغريق مع تحرم.ذلك لأنا نقول نحو التجويع والتغريق إنمـا حرم لأنه يؤدّى إلى إنلاف النفس ، والإتلاف هنا مستحق فلم يمتنع بخــلاف نحو الخر واللواط فا نه يحرم و إن أمن الإتلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل اه سم على حج.

كما لو جامع صغيرة في قبلها فقتلها ولو ذبحه كالبهيمة جاز قتله بمثله فما يظهر خلافا لابن الرفعـــة من تعين السيف ، وله قتله بمثل السم الذي قتل به مالم يكن مهريا يمنح الفسل ولو أوجره ماء متنجسا أو جر ماء طاهما ولو رجع شهود زنا بعد رجمه رجموا (ولو جوع كتجويعه) أو ألقي في نار مثل مدّته أو ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوّبه البلقيني وغيره ، وهو المعتمد لأن المماثلة قد حصلت ولم يبق إلا تفويت الروح فوجب بالأسهل، وقيل يفعل به الأهون من الزيادة والسيف. قالا وهو أقرب، ونقله الإمام عن المعظم (ومن عدل) عن مثل (إلى سيف) بأن يضرب به العنق (فله) ذلك و إن لم يرض الجانى لأنه أسرع وأوحى (ولو قطع فسرى) القطع للنفس (فللولى" حــز" رقبته) تسهيلا عليه (وله القطع) طلبا للماثلة مالم يقل قصدي العفو عنه بعده (ثمّ الحزّ) للرقبة (و إن شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المماثلة وليس للجاني في الأولى طلب الإمهال بقــدر حياة المجنى عليه ، ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها ولا فى الثانيــة طلب القتل أو العفو (ولو مات بجائفة أوكسر عضد فالحز") متعين لتعذر المماثلة (وفي قول) يفعل به (كفعله) ورجحه في الروضة وأصلها وهو المعتمد ، ونسب ترجيح الأوّل لسبق القلم ، و يؤخذ منه أنه لو قطع أو كسر ساعده فسرى لنفسه جاز قطع أو كسر ساعده فالقول بتعين القطع من الكوع يظهر تفريعه على مرجوح ، ولو أجافه مثلا ثم عفا ، فأين ظهر له العفو بعد الإجافة لم يعزر و إلا عزر ، وعلى الراجـح (فاين) فعل به كفعله و (لم يمت لم تزد الجوائف) فلا توسع ولا تفعل في محل آخر بل تحزُّ رقبته (في الأظهر) لاختلاف تأثيرها باختلاف محالها . والثاني تزاد حتى يموت. واعلم أنه ممنوع من إجافة مع إرادة عفو بعدها (ولو اقتص مقطوع) عضوه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص " (بسراية فللولى حز") لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لأخذه ماقابل نصفها الآخر وهو العضو الذي قطعه ، ومحل ذلك عند استواء الديتين و إلا فبالنسبة فاو قطعت امرأة يد رجل فقطع يدها ثم مات فالعـفو على ثلاثة أر باع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها مايقابل ر بـع دية رجــل ، وقياسه كما قاله جمع أنه لاشيء لها في عكس ذلك ، وهو مالو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فان أراد وليها العفو ولم يكن له شيء (ولو قطعت يداه فاقتص ممات) المقتص بالسراية (فلوليه الحز") بنفس مورثه (فان عفا فلا شيء له) لاستيفائه مايقابل الدية الكاملة ، هذا إن

ما ذبحه به (قوله ولا فى الثانية) يعنى مسئلة القطع بقسميها (قـوله وهو المعتمد) أى إن لم يكن غرضه العفو كما علم مما وسيصرح به قريبا (قوله واعلم أنه عنوع الخ) تقدم توجيهه .

(قوله من تعينه) يعني

(قوله كما لو جامع صفيرة فى قبلها فقتلها) ومعاوم مما سبق فى شروط القصاص أن محل ذلك حيث كان جماعه يقتل مثلها غالبا وعلم به (قوله وله قتله) قال فى الروض وشرحه: فلو أشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة أخذ باليقين اه سم على حج وهو أقل ماتيقن منه (قوله فلم يمت زيد الخ) عبارة سم على منهج: قوله وقيل يزاد الخ، اعتمده م ر، وقيل يفعل به أهون الأمرين، ومشى عليه فى الروض وشيخنا طب وفى الروض أنه أقرب (قوله فان ظهر له العفو بعد الاجافة الخ) أى ويصدق فى ذلك بمينه لأنه لايعرف إلا منه (قوله وعلى الراجح) أى عنده، وهو المعبر عنه فى المتن بقوله وفى قول كفيله (قوله واعلم أنه ممنوع من إجافة الخ) أى بأن يقول أجيفه ثم أعفو عنه، وهذا علم مما تقدم فى قوله ولو أجافه مثلا ثم عفا فان ظهر له أى بأن يقول أجيفه ثم أعفو عنه، وهذا علم محارة يقال يجب القصاص فيها وإذا عفا على الخ (قوله لاستيفائه ما يقابل الدية الخ) ع فهذه صورة يقال يجب القصاص فيها وإذا عفا على

(قوله فالاخراج) أي بمجرده وإن لم يقترن به قصدالاباحة (قوله إنكان القاطع قنا) أي أماإن كان حرا فمعاوم أنه لاقود عليه مطلقا فالتقييد بالقي لتصور كون الاخراج هو المسقط بمجرده (قوله أو الصي) أي إخراجه من حيث هو لا في خصوص مانحن فيه من كونهجانيا و إلا فالصي لا قصاص عليه (قوله وكذا لو قال الخ) حق العبارة سواء أقال القاطع الخ كا هو كذلك في شرح الروض.

استوت الديتان أيضا فني صورة الرأة السابقة يبتى له نصف الدية (ولو مات جان) بالسراية (من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وإن مانا سراية) بعد الاقتصاص في اليد (معا أو سبق الحجني عليه فقد اقتص) بالقطع والسراية ولا شي على الجاني لأن السراية لما كانت كالمباشرة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (و إن تأخر) موت المجني عليه عن موت الجاني بالسراية (فله) أي لولى المجنى عليــه في تركة الجاني (نصف الدية) إن استوت الديتان نظير مامر (فيالأصح) لأن القود لايسبق الجناية و إلا كان في معنى السلم في القود وهو ممتنع . والثاني لاشيء له لأن الجاني مات عن سراية بفعله وحصلت المقابلة ، ولو كانت الصورة في قطع يدين فلا شيء له قيل جزما (ولو قال مستحق يمين) وهو مكاف لحرَّجان مكاف (أخرجها) أي يمينك لأقطعها قودا (فأخرج يسارا وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فمهدرة) لا ضمان فيها : أي بقصاص ولا دية حتى لو مات بسراية فهدر سواء أتلفظ بالإذن أملا وسواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا لأنه بذلهـا مجانا وقد وجد منه فعل الإخراج مقرونا بالنية فكان كالنطق ويبقى قصاص اليمين نعم لو قال القاطع ظننت إجزاءها أو أخذتها عوضا سقط قصاصها ووجبت ديتها . أما المستحق المجنون أو الصي فالإخراج له يهــدرها لأنه تسليط له عليها . وأما القنّ فقصده الإباحة لامهــدر يساره لأن الحق لمالكه ، نعم يتـجه سقوط قودها إن كان القاطع قنا . وأما المخرج المجنون أو الصي فلا عبرة باخراجه ، ثم إن علم المقتص قطع و إلا لزمته الدية (وان قال) الخرج بعد قطعها (جعلنها) حالة الإخراج عوضا (عن البيين وظننت إجزاءها) عنها (فكذبه) المستحق في الظنّ المترتب عليه الجعل المنذكور (فالأصح) أنه (الاقصاص في اليسار) لتسليط مخرجها عليها بجعلها عوضا (وتجب دية) فيها وكذا لو قال القاطع عرفت أنها اليسار وأنها لا تجزى أو ظننتها اليمين أو ظننت أنه أباحها (ويبقى قصاص اليمين)

الدية لا يجب شيء اه سم على منهج (قوله لأنه قطع بحق) روى البيهقى عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما «من مات فى حد أو قصاص فلا دية» لأن الحق قتله اه وأوجب أبوحنيفة فيه كال الدية كذا بخط شيخنا اه سم على منهج (قوله و إن ماتا سراية معا) لوشك فى المعية ينبغى سقوط القصاص لأن الأصل براءة الذمة ، ولو علم السابق ثم نسى أو علم السبق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمم للبيان طب . أقول: انظر قوله فى أوّل هذه الحاشية سقوط القصاص فان القصاص ساقط بكل حال لعدم تصوّره فلعل الصواب سقوط الدية اه سم على منهج (قوله لأن القود لايسبق الجناية) أى وهو أن موت الجانى لما سبق موت المجنى عليه فيقدم فو قلنا بوقوعه عنه كان بمنزلة أن المجنى عليه أخذ القود من الجانى قبل موت المجنى عليه فيقدم قود المجنى عليه من الجانى على الجناية (قوله فمهدرة) .

فرع – على المبيح الكفارة إن مات سراية كقاتل نفسه و إنما لم تجب على المباشر لأن السراية حصلت بقطع يستحق مثله اه من الرّوض وشرحه اه سم على منهج (قوله سقط قصاصها) أى يمينه (قوله ثم إن علم المقتص) أى علم الصبى والمجنون (قوله فكذبه) أى أو صدقه اه عمرة.

إلا إذا ظن القاطع إجزءها أو أخذها عوضا كا مر، نع يلزمه الصبر به إلى اندمال يساره لئلا تهلكه الموالاة ومقابل الأصح فيها القصاص لأن قطعها بلا استحقاق وأشرت تبعا للشارح بقولى وكذبه في الظن المترتب عليه الجعل إلى دفع الاعتراض على الصنف بأنه لايطابق قول المحرر عرفت أنها اليسار وأنها لا تجزى بناء على مافهمه من أن التاء مفتوحة للخاطب ووجه الدفع أن تكذيبه في الظن الرتب عليه الجعل هومدلول قول أصله وعرفت أنها لا تجزى وكذا لوقال المخرج (دهشت) الظن الرتب عليه الجعل هومدلول قول أصله وعرفت أنها لا تجزى وكذا لوقال) المخرج (دهشت) في فلا قصاص فيها في الأصح و تجب ديتها و يبقى قصاص اليمين ، نعم إن قال القاطع ظننت أنه أباحها أوعامت أنها اليسار وأنها لا تجزى ودهشت فلم أدر ماقطعت لزمه قصاصها أوظن إجزاءها أوأخذها عوضاسقط قصاص اليمين كام ولوقال المخرج لم أسمع من المقتص إلاقوله أخرج يسارك أوكان مجنونا فكقوله دهشت وحيث وجبت دية اليسار ففي ماله .

(فصل)

في موجب العمد وفي العفو

(موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس أو غيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو القصاص سمى به لأنهم يقودون الجانى بحبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه، ومااعترض به من أن قضية كلام الامام الشافى والأصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس.

(قوله إلا إذا ظن القاطع) ع مثله لوقال عامت أنها لا تجزى شرعا ولكن قصدت جعلها عوضاصر بذلك في الروضة اه سم على منهج وكتب عليه أيضا مانصه هذا واضح إذا كان الظان المستحق ووكل في قطعها فانه لايقطع بنفسه كا تقدم أو تعدى وقطع بنفسه وأما إذا كان الظان هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق إلا مجرد التوكيل فالوجه يقاء القود أيضا كما أقره طب تأمل أى وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الاجزاء اه (قوله من أن التاء) أى في ظننت مفتوحة (قوله أو ضمه) أى فهو كم وزكم عما هو مبنى للفعول صورة وللفاعل معنى بل قيل إن هذا مبنى للفاعل حقيقة والتجوّز في الصيغة حيث عبر بالمبنى للفعول وأريد المبنى للفاعل (قوله فكقوله دهشت) قال سم على منهج هذا مافي كتب الأصحاب لكن قضية قولهم إن الفعل المطابق للسؤال كالاذن أن يلتحق بصورة الاباحة اه كذا بخط شيخنا الحلى أى فتكون مهدرة (قوله فني ماله) أى القاطع وهو المجنى عليه أوّلا .

(فصـل)

في موجب العمد

(قوله وفى العفو) وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيما لو قال رشيد اقطعنى (قوله العمد المضمون) أخرج الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشروط (قوله وأرش غيرها) قضيته أن واجب مادون النفس لا يسمى دية و يو افقه قول القاموس الدية بالكسرحق القتيل وسيأتى فى أول الكتاب

(قوله بقولی و کذبه) ينبني حذفه لأنه من قول المتن لامن قوله هو (قوله بناء على مافهمه) هوعلة لدفع الاعتراض. وحاصل ذلك أنه كالشارح الجلال إنما أشارا بما ذكر لدفع الاعتراض الوارد على المصنف بناء على مافهمه من فتح التاءحتي عبرعنه بالتمكذيب أماعلى مافهمه غير المصنف وهوضم التاء فانه و إن كان معترضا أيضا إلاأن الشارح لميشر إلى دفع الاعتراض عنه كأنه لأنه خلاف الواقع (قوله نعم إن قال القاطع الخ)عبارة التحفة وخرج بقول القاطع ذلك مالوقال علمت أنها اليسار وأنها لاتجزي أودهشت الخ. و فصل

في موجب القود وفي العفو

(قوله بدلا عنه) أي عن القود الذي قاله المصنف وقوله لاعنها أي نفس القتيل الذى اقتضاه كلام الشافعي والأصحاب وهذا أولى ما في حاشية الشيخ (قوله هو مراده بقول أصله) صوابه مافي التحفة مراده به قول أصله (قوله الظاهر في أنه القـــدر المشترك) أى بخلاف المبهم فانه صادق بكونه معينا في الواقع لكن لم يتبين في الظاهر قاله ابن قاسم (قولهوالكفارة) قد يوهم أن مام لا كفارة فيه وليس مرادا (قوله بغير رضاالباقين) أي يسقط القود وقول الشارح لعدم الخ إنما هو عدلة لهدذا (قوله من غير الأعضاء) أى كالأعضاء المذكورة فما قبله (قوله كما من") انظر أبن مر وانظر أيضا مامراده بقوله هذا (قوله يأتى نظيره هنا) في جعل هــذا خبرا عن قياس مسامحة لاتخني.

أنها بدل ماجني عليه و إلا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك ردّ بأن الخلاف في ذلك لفظى لاتفاقهم على أن الواجب هو دية المقترل فلم يبق لذلك الحلاف كبير فائدة ويمكن توجيــه الأول بأن القود لما وجب عينا كان كياة نفس القتيل فكان أخـذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لاعنها ولايلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القتيل (عند سقوطه) بنحو موت أو عفو عنـــه عليها (وفي قول) موجبه (أحمدها مبهما) هو مراده بقول أصله لا بعينه الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك فيضمن أي معين منهما و يدل له خبر الصحيحين «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إماأن يودي وإماأن يقاد» وقد يتعين القودولادية كمام في قتل مرتدم تدا آخر وفيما لواستوفي مايقا بل الدية ولم يبق إلاحز الرقبة وقد تتعين الدية كا لوقتل الوالد ولده أوالمسلم ذميا وقد لا يجب إلاالتعزير والكفارة كما في قتـل السيد قنه (وعلى القولين للولى) يعني المستحق (عفو) عن القود في نفس أوطرف (على الدية) أونصفها مثلا (بغير رضا الجاني) لأنه مستوفى منه كالمحال عليه والمضمون عنه ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الباقين لعدم تجزى القود ولذا لوعفا عن بعض أعضاء الجاني سقط عن كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لكلها ومنه يؤخذ أن كل ماوقع الطلاق بربطه به من غير الأعضاء يقع العفو بربطه به ومالا فلا وقياس قولهم لوقال له الجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فأخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الأخـذ عفوا كما مريأتي نظيره هنا (وعلى الأول) الأظهر (لوأطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للمدية ولا اختارها بعمده فورا (فالمذهب لادية) لأن القتل لم يوجبها والعفو إسقاط ثابت لاإثبات معدوم . وأما قوله تعالى ـ فاتباع ـ أي للمال فمحمول على العفو عليها فان اختارها بعده على الفور وجبت تنزيلا لاختيارها عقبه منزلته

الآتى مانصه وهى أى الدية المال الواجب بالجناية على الحرفى نفس أو فيا دونها اه وقد يقال هذا إطلاق لغوى وما سيأتى إطلاق شرعى (قوله أنها) أى الدية وقوله بدل ماجى عليه وهو القتيل رجلاكان أو امرأة أى لابدل القود (قوله على أن الواجب) قد يتوقف فى الرد لأن مجرد اتفاقهم على ذلك لايدفع الاعتراض لأن غرض المعترض أن التعبير بالقود يقتضى ماذ كره المعترض بالنظر للتعبير مع كونه قائلا بأن الواجب دية الرجل (قوله و يمكن توجيه الأول) أى وهو أن موجب العمد القود يعنى يمكن توجيهه بحيث يندفع مأأزم به من أنه لوكان كذلك لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة. وحاصل الدفع أن القود كياة نفس القتيل للزومه عينا فالدية بدل عن نفس القتيل فلم يلزم ماذ كر (قوله بدلا عنه) أى الرجل لاعنها أى المرأة (قوله بنحو موت) أى أو وجود مانع من القتل كقتل الأصل فرعه (قوله هو مراده) أى جهذا القول (قوله إما أن يودى) أى له بأن تدفع له الدية أو يقاد أى له (قوله لعدم تجزى القود) متعلق بمحذوف أى و يسقط بالعفو القصاص لعدم الخ (قوله من غير الأعضاء) أى قياسا على الأعضاء كالقلب (قوله وجعل الأخذ عفوا) عبارة ابن حجر بعد قوله عفوا مانصه أنه يأتى نظير ذلك هنا اه ولم يذكر قوله كما مر (قوله يأتى نظيره هنا) أى فاو قال الجانى للستحق غذ الدية بدل القود فا خذها ولو ساكتا سقط حقه منه لرضاه ببدله (قوله والعفو إسقاط ثابت) أى و إن لم يرضوا بعفوه .

عليها بقرينة المبادرة إليها ، والأوجه ضبط الفورية هنا بمام " في البيع ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصـة الباقين من الدية و إن لم يختاروها لأن السقوط حصـل قهرا كقتل الأصل فرعه ، ولو تعذر ثبوت المال كقتل أحد قنيمه الآخر فعفا عن القود أو عن حقه أو موجب جنايته ولو بعد العتق لم يثبت له عليه مال جزما ، وفي قول أو وجه من طريق تجب لأنها بدله ، والأوّل يمنع البدلية في هـذه الصورة (و) على الأوّل أيضا (لو عفا عن الدية لغا) لأنه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها لغو كالمعدوم (وله العفو) عن القود (بعده) و إن تراخي (عليها) لأن حقه لم يتغير بالعفو إذ اللاغي عدم ، ولو اختار القود ثم الدية وجبت مطلقا (ولوعفا على غير جنس الدية ثبت) ذلك الغير على القولين ولو أكثر من الدية (إن قبل الجاني) ذلك وسقط القود (و إلا فلا) يثبت لأنه اعتياض واعتبر رضاها (ولا يسقط القود في الأصح") لما تقرُّر ، وليس كالصلح على عوض فاسد لأن الجانى فيه قبل والتزم . والثاني يسقط لرضاه بالصلح عنه (وليس لحجور فلس) ومثله المريض في الزائد على الثلث ووارث المديون (عفو عن مال إن أوجبنا أحدهما) لأنه ممنوع من تفويت المال لحق الغرماء (وإلا) بأن أوجبنا القود عينا وهو الأظهر (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (و إن أطلق) العفو (فكما سبق) من أنه لادية (و إن عفا على أن لامال فالمذهب أنه لا يجب شيء) إذ القتل لم يوجب مالا والمفلس لايكاف الاكتساب، وقضيته أنه لوعصا بالاستدانة لزمه العفو على الدية لتكليفه حينتُذ الاكتساب وهو ظاهر ، ومع ذلك يصح عفوه على أن لامال ، إذ غاية الأمر أنه ارتكب محرّما وهو لايؤثر في صحة العفو لتفويته ماليس حاصلا وقيل تجب الدية بناء على أن إطلاق العفوُ يوجبها فليس له تفويتها ودفع بما من (والمبذر) بالمعجمة المحجور عليه بسفه (في) العفو مطلقا أو عن (الدية) أو عليها (كمفلس) في تفصيله المذكور (وقيل كصي) فلا يصح عفوه عن المال بحال ، وخرج بقوله في الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجرى فيه هذا الوجه (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من الدية لكنه من جنسها نحو (مائتي بعير) من جنس الواجب وصفته (لفا) الصلح (إن أوجبنا أحدها) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصلح من مائة على مائتين (و إلا) بأن أوجبنا القود عينا (فالأصح الصحة) ويثبت المال ، وكذا لو عفا من غيرتصالح علىذلك إن قبل الجاني و إلا فلاو يبقى القود لما من أنه اعتياض فتوقف على رضاها ،

(قوله بما من في البيع) أى وهو أن لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل اه حج (قوله ولو بعد عفا بعض المستحقين وأطلق) أى بأن لم يذكر مالا ولا اختاره عقبه بقرينة ما يأتى (قوله ولو بعد العقو العتق) أى للجانى ، وظاهره أن العفو بعد العتق (قوله وله العفو عن القود بعده) أى بعد العفو عن الدية (قوله إذ اللاغى عدم) أى الشيء اللاغى عدم أى كالعدم فكأنه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص (قوله وجبت مطلقا) أى عقب اختياره أو بعد مدة (قوله لأن الجانى فيه) أى في الصلح على عوض فاسد (قوله و إن أطلق العفو) أى بأن قال عفوت ولم يزد على ذلك (قوله و إن عفا على أن لامال) بأن تلفظ بذلك (قوله وقضيته) أى قوله والمفلس دلك (قوله و بن عفا على أن لامال) بأن تلفظ بذلك (قوله وقضيته) أى قوله والمفلس ولغا وقوله ودفع بما من أى من قوله لأن القتل لم يوجبها والعفو إسقاط ثابت (قوله فلا يصح عفوه عن المال بحال) وعليه فلو قال عفوت عن القصاص على أن لامال صح العفو عن القصاص ولغا قوله على أن لامال ووجبت الدية ، وعبارة المحلى فتجب .

(قسوله والأوجه ضبط الفـورية هنا بما مي في البيع) أي عما لا يقطع القبول عن الإيجاب لامالا عنع الزيادة والنقص فهايستقرعليه الثمن وإن كان نظير ماهنا (قدوله ولو بعد العتق) أي والصورة أنه عفا مطلقا بخلاف ماإذا عنى عنه بعد العتق على مال فاينه يثبت كا نقله الدميري عن الشيخين (قوله المتن بعده) أي بعد العفو عن الدية (قول ولو أكثر من الدية) أي و يجب علمه قبول ذلك إنقاذا الروحه كانقله بعض مشايخنا عن المتولى .

(قوله و إنما قيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع الخ) فيه أن قوله ولوقطع الخ مسئلة مستقلة لاتعلق لها بمسئلة الأمر بالقطع أو القتل أصلاكما لايخني على أن قوله و إنما قيد الخ لايناسب التسوية بين الرشييد والسفيه التي اقتضاها عطفه له عليه (قوله نعم تجب الكفارة) أى فما لو سرى أو قال اقتلني إذ القطع لا كفارة فيه (قوله ويعزر) أي في كل من المسائل الثلاثة بانضام القطع المجرد عن السراية إليهما (قوله أو جـرى لفظ عفو) المناسب فان جرى لفظ وصية الخ على أن قوله أو جرى لفظ عفو ليس هو لفظ المنف وغرضه من هذا دفع مااعترض به على المصنف من أنه قسم العفو فما يأتى إلى نفسه وغيره . وحاصل الجواب أنه لم يرد بالعفو القسم خصوصه حتى يلزم ماذكر و إنمــا أراد معناه وهـــو الترك وما سيأتى من التقسيم دليل على هـذه الإرادة.

أما غير الجنس الواجب فقد من . والثاني يتول الدية خلفه فلا يزاد علمها (ولو قال) حر مكاف مختار (رشيد) أوسفيه لآخر و إنما قيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع فعفا إذ عفو غير الرشيد لاغ (اقطعني ففعل فهدر) لاقود فيه ولا دية كما لو قال اقتلني أو أتلف مالي ، نعم تجب الكفارة و إذن القنّ يسقط القود دون المال و إذن غير المكلف والمكره لايسقط شيئًا (فان سرى) القطع إلى النفس (أوقال) ابتداء (اقتلني) فقتله (فهدر) كا ذكر للاذن ولأن الأصح ثبوت الدية للورث ابتــداء أي لأنها بدل عن القود المبدل عن نفسه ، نعم تجب الكفارة ويعزر (وفى قول تجب دية) بناء على المرجوح أنها تجب للورثة ابتداء (ولو قطع) بضم أوّله أى عضوه وضبطه بفتحه أيضا (فعفا) أي أتى بلفظ يقتضي الترك بدليل قوله بعد أو جرى لفظ عفو (عن قوده وأرشه فا إن لم يسر) القطع (فلا شيء) من قود ودية لإسـقاط المستحق حقه بعد ثبوته (و إن سرى) إلى النفس (فلا قصاص) في نفس وطرف لتولد السراية من معفق عنه وخرج بقوله قطع مالايوجب قودا كجاثفة ، وقد عفا الحجنى عليــه عن القود فبها ثم سرت الجناية لنفسه فاوليه القصاص في النفس لصدور عفوه عن قود غير ثابت فلم يؤثر عفوه و بقوله عن قوده وأرشه مالو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فانه عفوعن القود لاالأرش كما في الأم "أي فله أن يعفوعقبه عليه لاأنه يجب بلا اختياره الفوري كما هوظاهر أخذا مما مم فما لو أطلق العفو (وأما أرش العضو فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كأوصيت له بأرش هذه الجناية فوصية لقاتل) وهي صحيحة على الأصح، ثم إن خرج الأرش من الثلث أو أجاز الوارث سقط و إلا نفذت منه في قدر الثلث (أو) جرى (لفظ إبراء أو إسقاط أو عفو سقط) قطعا إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث و إلا فبقدره لأنه إسقاط ناجز والوصية متعلقة بحالة الموت ، ولعلهم إنما سامحوا في صحة الإبراء هنا

(قوله أما غير الجنس) محترز قوله لكنه من جنسها (قوله خلفه) أى خلف القود (قوله فقتله فهدر) أى مالم تدل قرينة على الاستهزاء، فإن دلت على ذلك وقتله قتل به (قوله نع تجب الكفارة) أى فى الصورة الثانية وهى قوله وقال اقتلى (قوله ويعزر) أى فى كل منهما (قوله وأرشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما أرش العضو الخ فى صحة العفو عن الأرش وفيه شىء لأن الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كا تقدّم فلتنظر صورة المسئلة و يمكن أن تسوّر بما إذا عفا عن القود على الأرش ثم عفا عن الأرش ، و يحتمل أن يصح العفو عن المال مع العفو عن المال أى من الجانى المعفو عن القود منه (قوله فلم يؤثر عفوه) أى الجنى عليه (قوله و بقوله عن أى من الجانى المعفو عن القود منه (قوله فلم يؤثر عفوه) أى الجنى عليه (قوله و بقوله عن قوده وأرشه) كالصريح فى أن عفوه عن القود والأرش صحيح بالنسبة للأرش أيضا و إن كان الواجب القود عينا ولهذا لواقتصر على العفو عن الأرش لغا لعدم وجو به كما علم عما تقدّم فكأنهم يفرقون بين الاقتصارعي العفو عن الأرش فلا يصح و بين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرر اه سم على حج و يوجه الفرق بأنه لوأطلق العفو لم يجب الأرش إلا إذا عفا عليه عقب فليحرر اه سم على حج و يوجه الفرق بأنه لوأطلق العفو فيصح (قوله وأما أرش العضو الخ مطلق العفو فذ كره في العفو كالتصريم بلازم مطلق العفو فيصح (قوله وأما أرش العضو الخ صريم في وجوب الأرش وهو مشكل إذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير أنه عفا عن قوده وأرشه والصحيح أن الواجب القود عينا وأن العفو عن المال لغو لعدم وجو به ، و يتحصل من ذلك عدم والصحيح أن الواجب القود عينا وأن العفو عن المال لغو لعدم وجو به ، و يتحصل من ذلك عدم

عن العضو مع الجهل بواجبه حال الإبراء لأن واجب الجناية المستقر " إنما يتبين بالموت الواقع بعد وحينتُذ فهو في مقابلة النفس دون العضو لأن جنس الدية سومح فيه بصحة الإبراء منها مع أنواع من الجهل فيها كا علم مما من في الصاح وغيره ومما يأتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلت اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ، ويردّ بأن الوصية له إنما تتحقق فما لو علق بالموت دون التبرع الناجز و إن كان في مرض الموت هذا كله في أرش العضو لامازاد عليه كما قال (وتجب الزيادة عليــه) أي على أرش العضو (إلى تمام الدية) للسراية وإن تعرض في عفوه الما يحدث لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته وهو باطل (وفي قول إن تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على المرجوح وهو صحة الإبراء عما لم يجب إذا جرى سبب وجو به وهذا في غير لفظ الوصية فان عفا عما يحدث منها بلفظها كأوصيت له بأرش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية للقاتل وفيها مامر ولو ساوى الأرش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسراية شيء ، فني قطع اليدين لو عفا عن أرش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكمالها إن وفي الثلث بها و إن لم نصحح الإبراء عما يحدث لأن أرش اليدين دية كاملة فلا يزاد بالسراية شيء ، و بذلك علم أنه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ إلا نصفها أو بعد قطع يده لم يأخذ شيئًا إن ساواه فيها و إلا وجب التفاوت كما من (فلو سرى) قطع ماعفا عن قوده وأرشه (إلى عضو آخر واندمل) كائن قطع أصبعا فتأكل كفه واندمل الجرح الساري إليه (ضمن دية السراية في الأصح) و إن تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لأنه إنما عفا عن موجب جناية موجودة فلم تتناول غيرها ، وتعرضه لما يحدث باطل لأنه إبراء عما لم يجب . والثاني ينظر إلى أنها من معفق عنه (ومن له قصاص نفس بسراية) قطع (طرف) كائن قطعت يده فمات بسراية (لو عفا) الولى (عن النفس فلا قطع له) لأن مستحقه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقه (أو) عفا (عن الطرف فله حز الرقبة في الأصح) لأن كلا منهما مقصود في نفسه كما لو تعدد المستحق والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عنى عنه ، وخرج بقوله بسراية طرف مالو استحقهما بالمباشرة فان اختلف المستحق كائن قطع يد عبد ثم عتق ثم قتله فلسيد قود اليد ،

وجوب الأرش وأن العفو عنه لغو فمن أين وجب حتى يفصل فى العفو عنه ، وقوله أيضا فان جرى لفظ وصية الخ اعترض لأن القسم العفو عن الأرش فتقسيمه إلى ماذكر من الوصية والإبراء وغيرها من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره. وأجاب شيخنا الشهاب الرملي بأن الراد بالعفو فى المقسم مطاق الإسقاط أعم من أن يكون بلفظ العفو أو بغيره وحينئذ فلا إشكال فى تقسيمه إلى ماذكر الذى منه الإسقاط بلفظ العفو اه سم على حج و يمكن الجواب عن قوله فمن أين وجب حتى يفصل الخ بأن صورة المسئلة أنه عفا عن القصاص على الأرش ثم عفا عنه (قوله لأن واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه (قوله ولأن جنس الدية) علة قوله ولعلهم الخ (قوله وفيها مامت) أى عنه (قوله فني قلم اليدن) غاية (قوله وأن لم نصحح الإبراء) معتمد (قوله فلايزاد بالسراية) تفريع على قوله و إن لم نصحح الخ (قوله وأن لم نصحح الإبراء) معتمد (قوله فلايزاد بالسراية) تفريع على قوله و إن لم نصحح الخ (قوله من معفو عنه الخ (قوله ثم عتق) أى المقطوع وقوله ثم قتله أى الجانى .

(قوله إنما يتبين بالموت) صريح في أن اليراد بواجب العفو واجبه في نفسه وأصرح منه في هـذا قوله الآتي ولو ساوى الأرش الدية الخ وحينئذيتوجهعليه ماقاله سم مما معناه أن كون واجب الجناية المستقر إعايتبين بالموت لاعنع كون المرأ منه معلوما لكن في حواشيه على شرح المنهج نقل الإشكال الذي أشار إليه الشارح عن ابن الرفعة بما هو صريح في أن المواد أرش العضو منسو با للنفس قال مامعناه لأنه بعد السراية لاينظر إلى دية النفس وهوشيء واحد فليراجع (قوله مالو استحقها) أي النفس بالمباشرة أي فانه إذا عنى عن أحدها سقط الآخر كنا من (قـوله ثم عتق) أي القطوع.

(قوله وكذا إن اتحـد المستحق) لعله في هـذه الصورةأى بأن كان السيد هوالوارث فليراجع (قوله الموجود) وصف السبب وهو القطع (قوله فلا يلزمه لقطم الخ) المناسب ولا يلزمـــه بالواو بدل الفاء دفعا لما يتوهم أنه حيث عفا يلزمه أرش عضو الجاني و بدل على هـذا ماذكره من التعليل بعد وأما النفريع بالفاء فلا يظهر له وجه (قوله فانص عفوه لغيره) كذا في نسيخ والعله محرف عن فانصرف (قلوله لنحو عداوة) الظاهر أنهذا لادخل له في ملحظ الفرق بل ذ کره يوهم خلاف المراد فتأمل (قوله فعلم أنه لاقود عليه) لاحاجة إليه لأنه سبق في المتن.

وللورثة قود النفس ولايستط حق أحدها بعفو الآخر وكذا إن اتحد المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسراية طرف تارة يعفوو تارة يقطع وذكر حكم الأوّل تمم بذكرالثاني فقال(ولوقطعه) المستحق (ثم عفاعن النفس مجانا) مثلاإذ العفو بعوض كذلك (فان سرى القطع) إلى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السراية قصاصالترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان أن لاعفو حتى لوكان وقع بمال بان أن لامال (و إلا) بأن لم يسر بائن اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لأنه حال قطعه كان مستحقا لجملته فانصب عنوه لغيره (ولو وكل) في استيفاء قوده (ثم عفا فاقتص الوكيل جاهلا) بعفوه (فلا قصاص عليه) إذ لاتقصير منه بوجه و به فارق مام في قتل من عهده مرتدًا فبان مسلما أما إذا علم بالعفو فيقتل قطعا ويظهر أن الراد بالعلم هنا الظن كائن أخبره ثقة أو غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل اعتبار اثنين درءا للقود بالشبهة ماأمكن ويقتل أيضا فيما لوصرف القتل عن موكله إليه بأن قال قتلته بشهوة نفسي لاعن الوكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقعه عن نفســـه وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني إنه يقع بأن ذاك لايتصوّر فيه الصرف فلم يؤثر وهــذا يتصوّر فيه لنحو عداوة بينهما فائر والأوجه الاكتفاء بأحد ذينك أعنى بشهوتى ولاعن موكلي وعليه فلو شرك بأن قال بشهوتي وعن موكلي احتمل انتفاء القود تغليبا للمانع على المقتضي ودرءا بالشبهة (والأظهر وجوب دية) مغلظة عليه لتقصيره بعدم تثبته فعلم أنه لاقود عليه لعذره (و) من ثم كان الأظهر أيضا (أنها عليه لاعلى عاقلته والأصح أنه) أي الوكيل الغارم للدية (لايرجع بها على العافى) و إن تمكن الوكل من إعلامه خلافا للبلقيني لأنه محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغليظ تنفيرا عن الوكالة في القود لبنائه على الدرء ماأمكن. والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفوه بعد خروج الأمر من يده لغو (ولو وجب) لرجل (قصاص عايها) أي المرأة (فنكحهاعليه جاز) كل من النكاح والصداق لأنه عوض مقصود إذ كل ماجاز الصلح عليه صح جعله صداقا (وسقط) القود للكمها قود نفسها (فان فارة) بها (قبل وطء رجع بنصف الأرش) لتلك الجناية لأنه بدل ماوقع العقد به (وفي قول بنصف مهر مثل) لأنه بدل البضع .

(قوله وللورثة الخ) أى ولوكان عاما كبيت المال (قوله ولوقطعه المستحق) وهو وارث الحجنى عليه (قوله بان أن لامال) أى فيسترد إن كان قبض (قوله ووقع فى قلبه صدقه) معتمد (قوله و يفرق بين هذا الخ) فى الفرق تحكم اه سم على حج لعل وجهه أنه كا يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حتى يلغو وقد يدفع بأن القتل حصل من الوكيل ولابد و بالصرف فاتت نسبته لموكل وقامت بالوكيل وأما الصرف فى وقوع الطلاق لواعتبر كان الطلاق لغوا مع صراحة صيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف (قوله وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني) معتمد (قوله احتمل انتفاء القود) معتمد (قوله ودرءا بالشبهه) أى وتجب الدية مغلظة (قوله لتقصيره بعدم تثبته) قد يقال لاحاجة لاعتبار التقصير لأن الضمان يثبت مع التقصير وعدمه اه سم على حج وقد يقال التقصير للتغليظ لا لأصل الضمان وأيضا فالوكيل مأذون له فى الفعل والموكل هو الحامل له عليه .

(كتاب الديات)

جمع دية ، وهي المال الواجب بالجناية على الحر" في نفس أو فيا دونها ، وهاؤها عوض من فاء الكامة وهي مأخوذة من الودى وهو دفع الدية يقال وديت القتيل أديه وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله نعالى – ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية – وخبر الترمذى وغييره الآتي (في قتل الحر السلم) الذكر المعصوم غير الجنين إذا صدر من حر (مائة بعير) إجماعا سواء أوجبت بالعفو أم ابتداء كقتل نحو الوالد ، أما الرقيق والذمي والمرأة والجنين فسيأتي مافيهم ، نعم الدية لا تختلف بالفضائل بخلاف قيمة القن لأن تلك حدد ما الشارع اعتناء بها لشرف الحرية ولم ينظر لأعيان من تجب فيه و إلا لساوت الرق وهذه لم يحددها فنيطت بالأعيان وما يناسب كلا منها . وأما المهدر كزان محصن ، وتارك صلاة ، وقاطع طريق ، وصائل فلا دية فيهم . وأما كلا منها . وأما المهدر كزان محصن ، وتارك صلاة ، وقاطع طريق ، وصائل فلا دية فيهم . وأما إذا كان القاتل قنا لغير القتيل أو مكاتبا ولوله فالواجب أقل الأمرين من قيمة القن والدية كما يأتي أو مبعضا و بعضه القن مماوك لغير القتيل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الأمرين . أما القن للقتيل فلايتعلق به شيء ، إذ السيد لا يجب له على قنه شيء (مثلثة في العمد) أى ثلاثة أقسام (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) ومر" تفسيرها في الزكاة (وأر بعون خلفة) بفتح فكسر وبالفاء (أى حاملا) ،

(كتاب الديات)

كتاب الديات (قوله أو فما دونها) شمل مالا مقدر له والظاهر أنه غـير مراد (قوله وهي) أى الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلايتال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك إنه يلزمه الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلهاجزء تعريف الودى المأخوذة هي منه إذ لاشك أن الـ أخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزءامن تعريفه فتأمل (قوله نحو الوالد) انظر ماالمراد بنحو وله ــ له أراد بالوالد الأب فنحوه الأم والأجمداد والجدات وما في حاشية الشيخ هنا غير مناسب (قوله نعم الدية لا تختلف الخ) انظر وجه الاستدراك (قوله ومايناسب كلامنها) أي الأعيان (قوله كزان محصن و تارك صلاة وقاطع طريق)أي إذا لميكن القاتل لكل من الثلاثة مثله.

(قـوله والحقاق وإن أطلقت) كائن مراده الاعتراض على المنن بأنه كان ينبغى أن يعبر بلفظ يختص بالإناث وماعبربه وإن كان صحيحا في الحقاق لاطلاقها عملي الأناث كالذكور وإنكان خلاف الأولى إلا أنه لايصح في الجذاء لانها ليست إلا للذكور لكن نقل شدخنا في حاشيته عن المختار إطلاق الجذاع على الاناث أيضا ، نعم كان الاولى التعبير فيهما بلفظ خاص بالاناث المرادوفي حاشية الشيخ أن فان الجداع الخ خبير الحقاق قال وسوّغ دخول الفاء في الخبر تقدير أمافي المبتدأ إلى آخر ما ذكره ولا يخني عدم صحته لخلو الجملة الواقعة خبرا حينتذ عن ضمير يعود للبتدإ فالصواب أن الخبر محذوف معاوم من قوله و إن أطلقت الح المعطوف عليه والتقدير والحقاق تطلق على الذكوروالاناث وإن أطلقت الخ وقد مر الكلام على نظير هذا التركيب في الخطبة (قوله يقتل الذمي فيه) أي بأن كان الذمى فيه بدلالة التعليل (قوله فان الجراح فى الحرم مغلظة) أى التى

لخبر الترمذي بذلك فهى مغلظة من هذا الوجه ومن حيث كونها على الجاني دون عاقلته وحالة لامؤجلة ولايضركون أحد الأقسام أكثر (ومخمسة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون) عشرون (و بنو لبون) كذلك ومر تفسيرها ثم أيضا (وحقاق) كذلك (وجــذاع) كـذلك والمراد من الحقاق والجذاع الاناث كما أفاده قول الروضة وعشرون حقة وجذعــة لأن إجزاء الذكور منهما لم يقلبه أحــد من أصحابنا والحقاق و إن أطلقت على الذكور والاناث فان الجذاع مختصة بالذكور، وجمع الجذعة جـذعات وهذه مخففة من ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها وكونها على العاقلة (فان قتــل خطأ) ولو صبيا أو مجنونا حال كون القاتل أو المقتول (في حرم يتأتى هنا كل ماذكروه ثم كما اقتضاه كلام الروضة فاو رمى من بعضه في الحل و بعضه في الحرم أو من الحل إنسانا فيه فمر السهم في هواء الحرم غلظ ولاتغليظ بقتل الذمي فيــ ه كماقاله المتولى وغيره وجزم به في الأنوار لأن سبب التغليظ ثبوت زيادة الأمن ، والذمي غيير ممكن من دخول الحرم ولايختص التغليظ بالقتل فان الجراح فىالحرم مغلظة وإن لميمت منها أو مات منها خارجه بخلاف عكسه فيما يظهر (أو) قتل في (الأشهر الحرم ذي القعدة وذي الحجة) بفتح القاف وكسرالحاء على الأفصح فيهما (والمحرم) خصوه بالنعريف إشعارا بائنه أوّل السنة كذا قيل والظاهر أنّ أل فيه للمح الصفة لا للتعريف وخصوه بائل و بالمحرم مع تحريم القتال في جميعها لأنه أفضلها فالتحريم فيه أغلظ وقيل لأن الله تعالى حرم الجنة فيه على إبليس (ورجب) لعظم حرمتها ولايلتحق بها شهر رمضان ، و إن كان سيد الشهور لأن المتبع في ذلك النوقيف قال تعالي _ فلا تظاموا فيهنّ أنفسكم _ والظلم في غيرهن محرم أيضا وقال _ ويسئلونك عن الشهرالحرام قتال فيــه قل قتال فيه كبير _ ولايشكل ذلك بنسخ حرمة القتال فيها ، لأن أثر الحرمة باق كما أن دين اليهود نسخ .

(قوله لخبر الترمذي) ع لفظه «من قتل عمدا رجع إلى أولياء المقتول فان شاءوا قتاوا و إن شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأر بعون خلفة» اله سم على منهج (قوله وحالة) أي وكرنها حالة الخ (قوله فان الجذاع مختصة بالذكور) يخالفه قول المختار الجذع بفتحتين الثني والجمع جذعان وجذاع بالكسر الأنثي جذعة والجمع جذعات وجذاع أيضا وقوله فان الجذاع الخخبر لقوله والحقاق و دخول الفاء بتقدير أما ولا يصح النظر للتعريف هنا لأنه لم يقصد به العموم بل مجرد لفظه (قوله ولوصبيا) أي ولوكان القاتل صبيا الخ (قوله ومات خارجه) أي سراية (قوله وجزم به في الأنوار) أي الحل (قوله غير ممكن من دخول الحرم) أي مطلقا لضرورة أم لا (قوله أومات منها خارجه) أي بغير السراية بأن مات خارجه فورا فلا تكرار لهذه مع مانقدم في قوله ومات خارجه وعليه فمن في قوله منها بمعني مع (قوله بخلاف عكسه فيا يظهر) تقدم الجزم به في قوله بخلاف عكسه فيا يظهر) تقدم الجزم في قوله بغلاف عكسه فيا يظهر) تقدم الجزم فلا ينافي أن عرفة أفضل من خيره .

و بقيت حرمته ولا بالحرم الإحرام لأن حرمته عارضة غير دائمة سواء أكانا محرمين أم أحدها ولا بحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وما ذكره المصنف في عدّها هو الصواب في شرح مسلم وغيره وقال إن الأخبار تظافرت بعدها كذلك فاو نذر صومها بدأ بالقعدة (أو) قتل (محرما ذا رحم) كائم وأخت (فمثلثة) لعظم حرمة الرحم لما ورد فيــه وخرج بذى الرحم المحرم برضاع أو مصاهرة و بالمحرم ذو الرحم غير المحرم كبنت العم وابن العم . والحاصل أنه إنما يغلظ بالخطأ في الثلاثة المذكورة فقط ولا بدّ أن تكون المحرمية من الرحم ليخرج نحو ابن عم مه هو أخ من الرضاع و بنت عم هي أم زوجته فانه مع كونه ذا رحم محرم لاتغليظ فيه إذ المحرمية ليست من الرحم كما فهم ذلك من سـياقه والتغليظ والتخفيف يأتى في الذكر والأنثى والدمي والمجوسي والجراحات بحسابهـا والأطراف والمعانى بخـلاف نفس القنّ (والخطأ و إن تثلث) لأحــد هذه الأسباب أي ديته (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما في المبتدإ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لمايأتي فغلظت من وجهواحد وخففت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أي ديته (على الجاني معجلة) لأنها قياس بدل المتلفات (وشبه العمد) أي ديته (مثلثة على العاقلة مؤجلة) لما يأتي فهو لأخذه شبها من العمد والخطأ ملحق بكل منهما من وجه و يجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبرا أو النصب حالا (ولا يقبل) في إبل الدية (معيب) بما يثبت الردّ في البيع و إن كانت إبل الجاني معيبة (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام و إن كانت إبل الجاني كلها كذلك لأن الشارع أطلقها فاقتضت السلامة ولتعلقها بالذمة ولكونها محض حق آدمي مبناه على المضايقة فارقت مامر في الزكاة (إلا برضاه) أي المستحق الأهل للتبرع إذ الحق له (و يثبت حمل الخلفة) عند إنكار المستحق له (بأهل خبرة) أي عدلين منهم إلحاقاله بالتقويم فان أخذها المستحق بقولهما أو تصديقه وماتت عنده وتنازعا شق جوفها فان بان أن لاحمل غرمها وأخذ بدلها خلفة فان ادّعي الدافع إسقاط الحمل وأمكن صـدّق إن أخذت بعدلين فان لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحق بقول الدافع مع تصديقه له صدق المستحق بلا يمين في الأولى و به في الثانية لأن الظاهر معه (والأصح إجزاؤها قبل خمس سنين) لصدق الاسم عليها و إن ندر فيجبر المستحق على

(قوله و بقيت حرمته) أى حيث أقر أهله بالجزية لكونهم أهل كتاب وحات منا كتهم وذبيحتهم بالشروط (قوله بناء على منع الجزاء) أى على الراجح ثم (قوله وماذكره المصنف في عدها) أى من أنها من سنتين وأن أولها القعدة (قوله تظافرت) أى تتابعت (قوله فاو نذر صومها بدأ بالقعدة) ظاهره ولولم يقل أبتدى بأولها لكن في حاشية الزيادي مانصه فاو نذر صومها بأن قال لله على صوم الأشهر الحرم أبتدى بالأول منها بدأ بالقعدة أما لو أطلق فقال لله على صوم الأشهر الحرم يبدأ بما يلى نذره هكذا حرر في الدرس و يمكن حمل كلام الشارح على مالو وقع نذره قبلها فيوافق ما قاله الزيادي (قوله لما ورد فيه) ع في الحديث «أنا الرحمن وهذه الرحم شققت لها اسما من اسمى فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته» اه سم على منهج (قوله والذمي) أى في غير الحرم وجدوا بأن اتفق الاجتماع بهم وسألهم والجواب منهم و إلا وقف الأمرحق يوجدوا أو يتراضى الحصمان على شيء (قوله غرمها) أى قيمتها .

(قوله و بقيت حرمته) فأقر" أهله بالجزيةوحلت مناكتهم وذبيحتهم (قولهولا بالحرم الاحرام) أى لايلحق (قوله بدأ بالأوّل) أي فيما إذاندر البداءة بالأول كافي حاشدة الزيادي محشا (قوله كائم وأخت) كان ينبغي كائب وأخ ، إذ الكلام هنافي دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتي (قولهوالجراحات يحسابها) أى التي لها مقدر كما علم يما قدمناه عن سم (قوله وأمكن) أي الاسقاط بأن مضت مدة عكن إسقاطها فها كما في التحفة وظاهر أن الاسقاط عكن في أقل زمن فلعل المراد أن الستحق غاب بها عن الجانى والشهود بخلاف ما إذا استمروا متلازمين ثم ادّعي ذلك فليراجع.

(قوله فان كانت إبله معيبة) هذا راجع لقول المتن ومن لزمته وله إبل فمنها خلافا لما يوهمه سياقه فان كلام الزركشي إنم اهو في المتن كا يعلم من كلام غير الشارح فكان على الشارح أن يقيد المتن بالسليمة كها قيد كلام الروضة ليتأتى له مقابلته بكلام الزركشي . والحاصل أن الزركشي يقول إنه متى كانت له إبل تعين عليه نوعها و إن كانت في نفسها معيبة ولا خفاء في ظهور وجهه لأنه حيث كان المنظور (٢٠٣) إليه النوع فلا فرق بين كون إبله سليمة أو معيبة إذ ليس الواجب

من عينها حتى يفترق الحال ، وظاهر أنه ينبغي القول بنظيره في إذا قلنا عا في الروضة من التخيير فمتى كان له إبل تخير بين نوعها و بين الغالب سواء أكانت إبله سليمة أو معيبة فتأمل قدوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفي أن هذين محترزان لقـوله إن قربت المسافة وسهلالنقل فالأول محترز الأول والثاني محترز الثاني فالمناسب عطف عظمت باو لابالواو فلعل الواو عمين أو ، أو أن الألف سيقطت من الكتبة (قوله وضبطه الإمام الخ) إن كان الضدمير للقرب لأقرب مذكور فالصواب إثبات لفظ لا قبل تزيد وإن كان الضمير للبعد كما هو الواقع في كلام غيره فالصواب حلف لفظ دون في قوله الآتي بدون مسافة القصركما لا يخفى (قوله من غالب عدام) أى إن لم يكن لهإبلكا

قبولها والشاني اعتبر الغالب وفي الروضة حكاية الخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجانى (وله إبل فمنها) تؤخذ أي من نوعها إن اتحد و إلا فالأغلب فلا يجب عينها لامن غالب إبل محله (وقيل)يتعين (من غالب إبل بلده) أو قبيلته إذا كانت إبله من غير ذلك لا نها بدل متلف الكن الذي في الروضة كأصلها تخييره بين إبله أي إن كانت سليمة وغالب إبل محله فله الإخراج منه و إن خالف نوع إبله وكانت إبله أعلى من غالب إبل البلد وهذا هو المعتمد و يجبر المستحق على قبوله فان كانت إبله معيبة تعين الغالب قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع إبله سليما كما قطع به الماوردي ونص عليه في الأم (و إلا) بأن لم يكن له إبل (فغالب) بالجر " إبل (بلدة) بلدى (أو قبيلة بدوى) لأنها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالبو إن لزمت بيت المال الندى لا إبل فيه فيمن لاعاقلة له سواه وعليه فيلزم الإمام دفعها من غالب إبل الناس من غـير اعتبار محل مخصوص لأن الذي لزمه ذلك هو جهة الإسلام التي لا تختص بمحل و بذلك علم رد بحث البالقيني في تعين القيمة حينتُذ قال لتعذر الأغلب حينئذ إذ اعتبار بلد بعينـــه تحـــكم ووجه الردّ عدم التعذر ولا تحكم في ذلك ولو لم يغلب في محله نوع تخـير في دفع ماشاء منها (وإلا) بأن لم يكن في البلد أو القبيلة إبل بصفة الاجزاء (فأقرب) بالجرّ (بلاد) أو قبائل إلى محل المؤدى ويلزمه النقل إن قر بت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى بلدان في القرب واختلف الغالب منهما تخير وضبطه الإمام بأن تزيد مؤنة إحضارها على قيمتها في موضع العزة ونقلاه في الروضــة كأصلها بعد نقلهمــا عن إشارة بعضهم الضبط بدون مسافة القصر قال البلقيني وإجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعني ولو اختلف محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله و إن كان فيه تنقيص لأنها هكذا وجبت وعلم مما من قبيل فصل الشجاج فيمن لزمه أقل الأمرين مايعلم منه عدم تعين الإبل بل إن كان الأقل الأرش أو القيمـــة بالنقد تخير الدافع بين النقد والإبل (ولا يعدل) عما وجب من الإبل (إلى نوع) ولو أعلى (و) لا إلى (قيمة إلا بتراض) من الدافع والمستحق كسائر أبدال المتلفات وقولهم لايصح الصلح عن إبل الدية محله ،

(قوله قال الزركشي وغيره) ضعيف (قوله وظاهر كلامهم) أي حيث قالوا ومن لزمته وله إبل فمنها الخ ووجهه ما أشار إليه بقوله لأن الذي لزمه ذلك هو جهة الإسلام الخ (قوله واختلف الغالب منهما تخير) قال سم على منهج بعد ماذكر تنبيه لافرق فماذكر بين الجاني والعاقلة ولايشكل بما يأتي في بابهاحيث قال على غنى نصف دينار الخ لأن المدار هناك المقدار الواجب من قيمة الإبل لاالنهب عينا كما أوضحه الرافعي هناك اه (قوله فتعين إدخال الباء على مؤنة) بأن يقول بأن تزيد بمؤنتها و إنما كان إجراؤه على ظاهره متعذرا لاقتضائه أنه إذا لم تزد مؤنتها كاف إحضارها و إن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بموضع العزة (قوله بالنقد) متعلق بالقيمة .

علم ممامر (قوله وعلم مما من قبيل فصل الشجاج الخ) غرضه بهذا تقييد المتن وأن محل تعين الإبل فيمن إن لم يلزمه أقل الأمرين لكن قوله بل إن كان الأقل القيمة فالنقد أو الأرش الخ فيه خلل في النسخ وعبارة التحفة بل إن كان الأقل القيمة فالنقد أو الأرش تخير الدافع بين النقد والإبل (قوله كسائر أبدال المتلفات) في التحفة عقب هذا مالفظه ومحله إن علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح الخ فلعل قوله ومحله إلى سنه سقط من النساخ في الشارح بدليل ما بعده.

إن جهل واحد مما ذكر كمأأفاده تعلياهم له لجهالة وصفها وكلامهم في غيره محمول على هذا التفصيل (ولوعدمت) الإبل من الحل الذي يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (ألف دينار) أي مثقال ذهبا (أو اثنا عشر ألف درهم) فضة لخبرفيه صحيح وفيه دلالة على تعين الذهب على أهله والفضة على أهلها وهوماعليه الجمهور ولاتغليظ هنا على الأصح وقضية كلام الصنف رحمه الله أن القديم إنمايقول ذلك عند الفقد وهو كذلك (والجديد قيمتها) أي الإبل بالغة مابلغت يوم وجوب التسليم لخبر فيه أيضا رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولأنها بدل متلف فتعينت قيمتها عند إعوازها (بنقد بلده) أي بغال نقد محل الفقد الواجب تحصيلها منه لوكان به إبل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلب نقدان تخير الدافع فلو أراد الستحق الصبر إلى وجودها أجيب (و إن وجد بعض) من الواجب (أخــذ) الموجود (وقيمة الباق) من الغالب كما تقرر (والمرأة) الحرة (والخنثي) المشكل (كنصف رجل نفسا وجرحا) وأطرافا إجماعا في نفس المرأة وقياسا في غيرها ولأن أحكام الحنثي مبنية على اليقين و يستثنى من أطرافه الحلمة فان فيها أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وكذا مذاكيره وشفراه (ويهودي ونصراني) له أمان وتحل منا كحته (ثلث) دية (مسلم) نفسا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما به ولم ينكر مع انتشاره فكان إجماعا أمامين لا أمان له فمهدر وأما من لاتحل مناكحته فديته كدية مجوسي (وتجوسي) له أمان (ثلثا عشر) أو ثلث خمس وهو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأخصر لاالفقهاء فلا اعتراض دية (مسلم) وهي ستة أبعرة وثلثان لقضاء عمر به ولأن للذمى بالنسبة للجوسي خمس فضائل كتاب ودين كان حقا أوحل ذبيحته ومناكحته وتقريره بالجزية وليس للجوسي منها سوى الأخير فكان فيه خمس ديته وهو أخس الديات (وكذا وثني) أي عابد وثن وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط وكذا عابد نحو شمس وزنديق وغيرهم ممن (له أمان) منا لنحو دخوله رسولا كالمجوسي ودية نساء كل وخناثاهم على النصف من رجالهم ويراعي هنا التغليظ وضده كما مر،

(قوله إن جهل واحد مما ذكر) أى من النوع والقيمة باعتبار الغالب بأن يقال الذى يدفع من هذه أى يجب دفعه قيمته كذا (قوله ولو عدمت) بالبناء للجهول وفي المصباح أعدمته فعدم مثل أقدته ففقد ببناء الرباعي للفاعل والثلاثي للفعول (قوله عند إعوازها) أى فقدها (قوله والمرأة الحرة) ع قال ابن خيران لايسوّى بين الرجل والرأة في الغرم إلا فيضان الأمة والعبد اهسم على منهج (قوله وقياسا في غيرها) أى النفس (قوله ويستثنى من أطرافه) أى الحنثي (قوله فان فيها) أى في الواحدة نصف دية المرأة وفيهما دية كاملة (قوله من دية المرأة والحكومة) أى فان كانت دية المرأة أقل من الحكومة (قوله وجبت و إن كانت الحكومة أقدل وجبت و يتامل كون الدية أقل من الحكومة (قوله ويهودي) أى ودية يهودي الح أى وفي قتل يهودي لكن على الأول يجوز الرفع وهو أكثر لاقامة المضاف اليه مقام المضاف والجر ببقائه على حالته قبل الحذف وعلى الثاني فيه الجر فقط (قوله وتحل منا كحته) ع هذا يفيدك أن غالب أهل الذمة الآن إنما يضمنون بدية المجوسي لأن شرط المنا كحة في غير الاسرائيلي لا يكاد يوجد والله أعلم اه سم على منهج وقول سم لأن شرط المنا كحة في غير الاسرائيلي لا يكاد يوجد والله أعلم الدين قبل النسنة والتحريف .

(قــوله و يستثني من أطرافه) هذا الاستثناء إنما هو مما علم من قوله والمرأة والخنثى من التسوية بينهما في الأحكام وإلا فالذي في المتن إنما هو أنهما على النصف من الرجل ولوكان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلا من حلمة الرأة والخنثي إذ حامة الرجل ليس فيها إلا الحكومة وكل من حامتي المرأة والخنثي يخالفه (قوله وكذا مذاكيره وشفراه) ظاهر التشبيه أن فها أيضا أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وظاهر أنه ليس كذلك فالتشبيه إعا هو في مطلق الاستثناء لافى الحكم أيضا كمالا يخفى (قــوله من دية الرأة والحكومة) أى دية حامتها وتوقف الشيخ في حاشته في تصور كون الدية أقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل اشتراط كون الحكومة لاتبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهنا ليس كذلك و إغا الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلا نعم يشترط فيها حينئذ أن لأتبلغ دية الرجل أي دية نفسه كما لا يخفي (قوله ولأن للذمي)

(قوله لائه ثبت له بذلك نوع عصمة) أي و يكتني بذلك ولايشترطفيه أمان منا (قوله وعسكه بكتاب) لعل المرد مطلق كتاب الشامل لمثل صحف ابراهيم وز بور داود أى فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذي بعل ديته ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم مما م أو بكتاب غيرها فتكون ديته دية المجوسي و إلافمتي علم تمسكه بأحد الكتابين فهو بهودی أو نصرانی وإن جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا) انظر وجه هـ ذا الحصر وهلاكان مثله ماإذا بلغته دعوة ني إلاأنه لم سمسك بدينه .

[فصل]
فى موجب مادون النفس
(قوله من جرح أونحوه)
عبارة التحفة من الجروح
والاعضاء والمعانى .

ومن تولد بين كتابى وغيره ملحق بالكتابى أما كان أم أبا ولا ينافيه مام فى الخنثى من إلحاقه بالأثنى إذ هو المتيقن لأنه لاموجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل وهنا فيه موجب يقينا يلحقه بالأشرف ولانظر لما فيه بما يلحقه بالأخس لأن الأول أقوى بكون الولد يلحق أشرف أبويه عالبا (والمذهب أن من لم تبلغه دعوة الاسلام) أى دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (إن تمسك بدين لم يبدل) يعنى تمسك بما لم يبدل من ذلك الدين المبدل (فدية دينه) ديته فان كان كتابيافدية كتابى أومجوسيا فدية مجوسى لأنه ثبت له بذلك نوع عصمة فألحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا عصمته وتمسكه بكتاب وجهلنا عين ماتمسك به وجب فيه أخس الديات كما قاله ابن الرفعة لأنه المتيقن وقيل تجب دية مسلم لعذره (وإلا) بأن تمسك عما بدل من دين أو لم يتمسك بشيء بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا (فكمجوسي) ديته ومن لم يعلم على بغته الدعوة أولا في ضمانه وجهان مبنيان على أن الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان حتى آمنوا بالرسل أو الكفر وجهان أصهما ثانيهما وحينت فأصح الوجهين كما يعلم الأذرعى إنه الأشبه بالمذهب عدم الضمان إذ لاوجوب بالاحتمال ولائن من لم يتمسك بدين مهدر وعدم باوغ الدعوة أم نادر واحتمال صدق من ادعاه احتمال ضعيف لانوجب بلين بمهدر وعدم باوغ الدعوة أم نادر واحتمال صدق من ادعاه احتمال ضعيف لانوجب الضمان بثله .

(فصـل)

في موجب مادون النفس من جرح أو نحوه

يجب (في موضحة الرأس) ومنه هنادونالوضوء العظم الذي خلف أواخر الأذن متصلا به وماانحدر عن أجزاء الرأس إلى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لائم أيضا ماتحت المقبل من اللحيين ولعل الفرق بين ماهنا والوضوء أن المدار هنا ،

(قوله ومن تولد بين كتابى وغيره) أى ممن تجب فيه الدية كما يدل عليه السياق و بقي ما لو تولك بين آدمى وغيره هل تجب فيه الدية تبعا للا دمى أولا فيه نظر وقضية قولهم إنه يعتبر بالأشد فى الدية وجو بها لكن فيه أنه لو وطى آدمى بهيمة فحملت منه فولدها لمالكها وهو ظاهر فى أن ههذا إنما يضمن بالقيمة لأنه لايزيد على الرقيق (قوله موجب يقينا) وهو ولادة الأشرف قاله سم (قوله تمسك بما لم يبدل الح) و يحتمل أيضا أن المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبديله كما قيل بمثله فى حل المناكة والذبيحة .

(d____)

في موجب مادون النفس

(قوله أو نحوه) كائن وسع موضحة غيره (قوله ومنــه) أى الرأس (قوله إلى الرقبة) قال فى الحتار والرقبة مؤخر أصل العنق وجمعها رقب ورقبات ورقاب .

(قوله على الخطر) أي الخوف كا يدل عليه عطف الشرف عليه بأو دون الواو وكلام التحفة صريح فيه خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أي من حر") يحتمل أن غرضه من هـ نا تفسير قول المصنف لحر" أي فاللام بعدى من وهو الذي فهرمه ابن قاسم ورتب عليه مافي حواشيه و يحتمل وهوالظاهر أن غرضه منه إثبات قيد آخر وهو أن الموضيحة إنما توجب الخسية الأبعرة إذا صدرت من حر" بخلاف ماإذا صدرت من عبد فانها إنما تتعلق بالرقبة لاغير حتى لولم تف بالخسة لم يكن للجني عليه نظير ماقلتمه الشارح كالشهاب حج في موجب النفس أوّل الباب (قوله وفي غيره) انظر مرجع الضمير فان كان هو مافي المتن من الحر المسلم لم يصمح بالنسبة للحر" كا هو ظاهرو إن كان مرجعه مافى المتن والشرح كما هو المتبادر لم يصح في الحرّ ولا المعصوم ولا الجنبن فليحرر (قوله الفم) أي

داخله (قوله حتى لايج)

كذا في النسخ والأصوب

على الخطرأوالشرف إذ الرأس والوجه أشرف مافى البدن وماجاور الخطر أوالشريف مثله وثم على مارأس وعلا وعلى ماتقع به المواجهة وليس مجاورها كذلك (لحر") أي من حر" (مسلم) ذكر معصوم غير جنيين (خمسة أبعرة) و إن صغرت والنحمت إن لم توجب قودا أوعني عنه على الأرش وفي غيره بحسابه ، وضابطه أن في موضحة كل وهاشمته بلا إيضاح ومنقلته بدونهما نصف عشر ديته لخبر « في الوضحة خمس من الإبل » رواه الترمذي وحسنه وغيرها يعلم بالقياس عليها و إيما لم تسقط بالالتحام لأنها في مقابلة الجزء الذاهب والألم الحاصل. أما موضحة غيرالرأس والوجه ففيها حكومة فقط (و) في (هاشمة مع إيضاح) ولو بسراية أو تحوها كائن هشم بلا إيضاح فاحتيج لإخراج العظم أوتقويمه (عشرة) رواه البيهق والدارقطني عن زيد بن ثابت وهو لايكون إلا عن توقيف (و) في هاشمة (دونه) أي الإيضاح (خمسة) لأن للوضحة من العشرة خمسة فتعين الباقى للهاشمة ولو وصلت هاشمة الوجنة الفمأ وموضحة قصبة الأنف الأنف لزمته حكومة أيضا (وقيل حكومة) لأنه كسر عظم بلا إيضاح (و) في (منقلة) مسبوقة بهما (خمسة عشر) إجماعاً (و) في (مأمومة ثلث الدية) لخبر صحيح به ومثلها الدامفة فلايزاد لهما حكومة وهو متجه خلافًا للماوردي ويفرق بينها و بينمافي خرق الأمعاء في الجائفة بأن ذاك زيادة على ما محصل به مسمى الجائفة فوجب لهما مايقابلها وهنا لازيادة على مسمى الدامغة حتى لايجب له شيء ولاعبرة بزيادته على مسمى المأمومة لانفرادها مع استلزامها لها باسم خاص بخلافها ثم (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر) في محل الإيضاح ولومتراخيا أوعكسه (ونقل ثالث وأمّ رابع) والمجني عليه كامل (فعلى كل من الشلاث خمسة) إن لم توجب الموضحة قودا أوعفا عنه على الأرش (و) على. (الرابع تمام الثلث) وهو عشر ونصفه وثلثه ولودمغ خامس فان ذفف لزمه دية النفس ،

(قوله على الخطر أوالشرف) الأولى إسقاط الألف لأن ما بعده تفسير وهو لايكون بأو و إنما يكون بالواو (قوله على مارأس) يقال رأس فلان القوم برأسهم بالفتح (قوله لحر") أي من حر" الخ أي حاجة إليه اه سم على حج أى مع كون اللام مفيدة للعني المراد بدون التفسير بمن فانالتقدير في موضحة الرأس والوجه حالة كونهما لحر" أي منسو بين له ، ولعــل" وجه التفسير بمـا ذكر أن من أظهر في التبعيض المراد للصنف و إن كان مستفادا من اللام (قوله غير جنين) أي أما الجنين فإن أوضحه الجانى ثم انفصل ميتا بغير الإيضاح ففيه نصف عشر غرة و إن انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشردية ، و إن انفصلحيا ومات بالجناية ففيه دية كاملة ولاتفرد الموضحة بأرش لأنه تبين أن الجناية على النفس (قوله وفي غيره) أي غير الحر" المذكور (قوله نصف عشر ديته) أي المجنى عليه (قوله و إنما لم يسقط بالالتحام) أى الذي غيابه أخذامن إطلاق المصنف (قوله كائن هشم) مثال لنحوالسراية (قوله ومثلها الدامغة) عبارة المحلى وقيس بها الدامنة أي ففيها الثلث فقط ولايزاد لها الخ (قوله و يفرق بينها) أي الدامغة (قوله حتى لايجب له شيء) الأولى إسقاط لا كما في حج (قوله وهوعشر) أي عشردية كاملة (قوله فان ذفف لزمه دية النفس) عبارة حج و إلاو جبت ديتها أخماسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات والشجاج الخ ولعل المراد منها إن ذفف يعني بأن مات من الدامغة بأن اندمل ماقبلها من جراحات غيره فعليه دية بأن لم يذفف الخامس ومات من جملة الجنايات وجبت الدية أخماسا لأنه تبين أن جملة الجنايات قاتلة ولعل المراد مما ذكره الشارح أنه لم يمت فوجب أرشها مستقلا و بقي أروش ماقبلها على ما كانت عليه قبل جناية الخامس . (قوله إن قلناباً نها مذففة) لعل هنا سقطا فى النسخ و إلا فقوله إن قلنا الخ لايصح تقييدا لما إذا ذفف بالفعل الذى هو صدر المسئلة فى الشرح و إنما هو تقييد لما إذا دمغ ومات بالسراية من فعل الجميع . والحاصل أنه إذا ذفف بالفعل فعليه دية النفس قطعا وهو الذى اقتصر عليه فى التحفة (٣٠٣) و إن مات بالسراية فقيل عليه دية النفس أيضا ، والصحيح أنها

إن قلنا بأنها مذففة وهو رأى ضعيف و إلا ففيها حكومة كا جزم به في العباب (والشجاج قبل الوضحة) السابق تفصيلها (إن عرفت نسبتها منها) بأن تكون ثم موضحة فقياس عمق الباضعة مثلا فيؤخذ ثلث عمق الموضحة (وجب قسط من أرشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وماشك فيه يعمل فيه باليقين ، والأصح في الروصة أنه يعتبر مع ذلك الحكومة و يجب أكثرها فإن استويا تخير واعتبار الحكومة أولى لأنها الأصل فيا لامقدر له (وإلا) بأن لم تعرف نسبتها منها (فكومة لا تبلغ أرش موضحة كرح سائر البدن) ولو بنحو إيضاح وهشم وغيرها نفيه حكومة فقط لعدم ورود توقيف فيه ولأن مافي الرأس والوجه أشد خوفا وشينا فميز ، نع يستثنى من ذلك الجائفة كا قال (وفي جائفة ثلث دية) لصاحبها لخبر صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ إلى جوف) باطن محيل للغذاء والدواء أوطريق للحيل (كبطن وصدر وثغرة نحر) بضم المثلثة (وجبين) عدل إليه عن قول أصله جنبين أي تثنية جنب للعلم بهما مما ذكر معهما بخلافه فان كون نفوذ جرحه بباطن الدماغ جائفة نما بخفي ، وزعم أن هدنه في حكم الجائفة ولاتسمي جائفة نمنوع ، وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة محصوص بتصريحهم هنا أن الحاصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة (وخاصرة) وورك كا بأصله ومثانة وعجان وهو مابين الحصية والدبر أي كداخلها ، وكذا لوأدخل دبره شيئا فحرق به حاجزا في الباطن كا يأتي ولونفذت الحصية والدبر أي كداخلها ، وكذا لوأدخل دبره شيئا فحرق به حاجزا في الباطن كا يأتي ولونفذت في بطن وخرجت من من من آخر فائفتان ولايرد على المصنف لأنه لم يعبر بواصلة بل بنافذة على أنه في بطن وخرجت من من من آخر في أنه المورد على المسنف لأنه لم يعبر بواصلة بل بنافذة على أنه في بطن وخرجت من من من آخر و المحتومة المورد على المسنف لأنه لم يعبر بواصلة بل بنافذة على أنه

(قوله و إلا ففيها حكومة) معتمد (قوله عمق الموضحة) أي إن كان ثلثا (قوله أنه يعتبر مع ذلك) أي العمل باليقين (قوله و يجب أكثرها) أي الأرش والحكومة (قوله لأنها الأصل) انظر هل يظهر لكون الواجب حكومة لاأرشا ثمرة تترتب عليه أملا فيه نظر . والجواب أن لذلك تمرة وهي أن الأرش عبارة عن الجزء المتيقن من أرش الموضحة وهو قــد يساوى الحـكومة أو يزيد عليها أو ينقص عنها باختلاف نظرالمقومين للمجني عليه فيهما و إن استو يا بحسب الظاهر قد تزيد الحكومة بارتفاع سعر المجني عليــه بتقديركونه رقيقا فالحكومة فى نفسها قابلة للزيادة والنقص بخلاف الأرش (قوله ففيه حكومة) منه يعلم أن التشبيه في قوله كجرح سائر البدن في مجردالحكومة لافي كونها لاتباغ أرش موضحة (قوله مخصوص بتصريحهم هنا) انظر بما يتميزهذا الواصل عند الـأمومة والدامغة إلا أن يصوّر بما إذا لم يصل للخر يطة أو يقال تسمى مأمومة وجائفة ثم رأيت عبارة المحررصر يحة في هذا فانه قال في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوف كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ اه سم على حج (قوله ومثانة) وهي جمع البول (قوله وكذا لوأدخل) أي ففيه ثلث الدية (قوله خُرق به حاجزاً) سيأتي بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الحاجز بغشاوة المعدة أوالحشوة وهو يفيد أن خرق الحشوة جائفة على أحد الوجهين، وقد يخالف قول الشارح فان خرقت جائفة نحو البطن الخ إلا أن يخص كون خرق الحشوة مثلا جائفة بما إذا كان الوصول من منفذ موجود كالدبر بخلاف ما إذا كان تابعا لإيجاف، ويناسب ذلك قولهم الآتي أوكسرت جائفة نحو الجنب الضلع الخ اه سم على حج .

تجب عليهم بالسوية أخماسا و إن لم يمت فعلى الدامغ حكومة وهو محمل قول الشارح و إلا ففيها حكومة إذ فرض كلام العباب فما إذا لم يمت ونبه عليه سم أيضا وفي الحالة الأولى يلزم كلا ممن قبل الدامغ أرش جراحته كما نبه عليه سم أيضا (قوله فتؤخذ) هوهكذا بالواو قبل الخاء المعجمة و بالدال المعجمة أيضا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وأنصوابه بألف قبل الحاء فالضمير لعمق الباضعة أوأنه يوجد بجيم ومهمملة ونائب الفاعل ضمير عمق الباضعة أيضا أولفظ ثلث الواقع بعده والأوّل أقعد (قوله وماشك فيه) أي بأن عامت النسبة ثم نسيت فهو غير مايأتي في المتن كما نبه عليه سم في حواشي شرح المنهج (قوله لاتبلغ أرش موضحة) ليس قيدا في المشبه الواقع بعده في المن كما لا يخفي وإن اقتضاه السياق (قوله أى كداخلها) أي البطن ومابعدها (قوله ولا يرد على المصنف الخ)

عبارة التحفة قيل وترد على المتن لأنّ الثانيةخارجة لاواصلة للجوف وليس فى محله لأنّ المتن لم يعبر بواصلة سيصرّح بل بنافذة وهى تسمى نافذة لاواصلة كما لايخفى انتهت ولك أن تقول هىواردة على المتن معقطع النظرعما يأتىوان كان ماذ كرمن الإيراد غيرموف بذلك ووجه الإبراد أن المصنف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لاإليه إلا بالنظرلصورتها بعدفتأمل.

سيصرح به قريبا فان خرقت جائفة نحو البطن الأمعاء أو لذعت كبدا أوطحالا أوكسرت جائفة الجنب الضلع ففيها مع ذلك حكومة بخلاف مالوكان كسرها لنفوذها منه فما يظهر لاتحاد الحل وخرج بالباطن المذكور داخل أنف وعين وفم وفخذ وذكر ولعــل الفرق بين داخل الورك وهو المتصل بمحل القعود من الألية وداخل الفخذ وهو أعلى الورك أن الأوّل مجوّف وله اتصال بالجوف الأعظم كماصر حت به عبارة المحرر كالروضة ولا كذلك الثاني (ولايختلف أرش موضحة بكبرها) وصغرها ولا ببروزها وخفائها ولا بشينها وعدمها إذ المدار على اسمها (ولو أوضح موضعين بينهمالحم وجلد قيل أو) بينهما (أحدهما فموضحتان) مالم يتأكل الحاجز بينهماأو يزيله الجاني أو يخرقه في الباطن دون الظاهر فيما يظهر قبل الاندمال و إن كانتا عمــدا والإزالة خطأ فعليه أرش ثالث كما صرّح بترجيحه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وهو المعتمد، و إن وقع في الروضة الاتحاد، وتتعدُّد وشبه عمد (أوشملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأسا ووجها فموضحتان) لاختلاف الحكم أو المحل بخلاف شمولها وجها وجبهة أو رأسا وقفا فواحدة لكن مع حكومة في الأخيرة (وقيل موضحة) لاتحاد الصورة ولأن الرأس والوجه محل للايضاح فهما كمحل واحد (ولو وسع موضحته) مع اتحاد حكم ذلك (فواحدة على الصحيح) كا لوأتي بها ابتداء كذلك . والثاني ثنتان (أو) وسعها (غيره فثنتان) مطلقا إذ فعل الشخص لايبني على فعل غيره ونقل عن خطه جر عير عطفا على الضمير الضاف إليه موضحة ، ونصبه على حذف مضاف هو موضحة وفيهما تملف (والجائفة كموضحة في التعدد) المذكور وعدمه صورة وحكما ومحلا وفاعلا وغير ذلك فلو أجافه بمحلين بينهما لحم وجلد، أو انقسمت عمدا وخطأ فجائفتان مالم يرفع الحاجز أو يتأكل قبل الاندمال ، نعم لا يجب دية جائفــة على من وسع جائفة غــيره إلا إن كان من الظاهر والباطن و إلا فحـكومة ، ولو أدخل فىدبره ماخرق به حاجزا فىالباطن كان جائفة كما اقتضاه مامرفىالموضحة إذ خرق الباطن معتد به حتى ترجع به الموضحتان إلى موضحة واحدة (ولونفذت في بطن و خرجت من ظهر ،

(قوله سيصرجبه قريبا) أى فى قوله ولو نفذت فى بطن الخ (قوله فيما يظهر) أى فلا حكومة (قوله وخذ وذكر) أى ففيه حكومة فقط (قوله مالم يتأكل الحاجز) أى بسراية الموضحة إليه و إن طال الزمن (قوله فعليه أرش) أى أرش موضحة (قوله بترجيحه) أى مع ترجيحه (قوله أو وشبه عمد) أى أوخطأ وشبه عمد (قوله وجبهة ورأسا) الواو بمعنى أو (قوله ولو وسع موضحته) أى قبل الاندمال (قوله مع اتحاد حكم) أى بأن كان عمدا أوغيره (قوله فئنتان مطلقا) اتحدت أولا (قوله عطفا على الضمير) هذا العطف جوّزه شيخه ابن مالك و بين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح وأى تكلف فيه فضلا عن ظهوره اه سم على حج (قوله على حذف مضاف هو) أى ذلك المضاف (قوله أو يتأكل قبل الاندمال) أى فيكون حينئذ واحدة (قوله ولوأدخل فى دبره) عبارة محتصر الكفاية لابن النقيب مانصه ولو أدخل خشبة أوحديدة فى حلقه إلى جوفه لم يجب شىء سوى التعزير إلا أن تخدش شيئا فى الجوف فتحب حكومة فى حلومة المحدة أو الحشوة فى ورم بوصول الحشبة إلى الجوف من حلقه أو دبره حاجزا من غشاوة المعدة أو الحشوة فى ونه المنطقة وجهان أمالولندى كبده أوطحاله لزمه ثلث الدية وحكومة اه و به يتضح صورة مسئلة كونها جائفة وجهان أمالولندى كبده أوطحاله لزمه ثلث الدية وحكومة اه و به يتضح صورة مسئلة

(قوله داخل أنف وعين وفم) هذه خارجة يوصف الجوف الباطن وقوله وفذن وذ كر خارج بقوله محيل أوطريق للحيل فقول الشارح كابن حجر وخرج بالباطن المذكور أي على التوزيع وقد عــ لم أن قولهما باطن عقب المتن له فائدة و إن توقف فيه الشهاب سم (قوله وهو أعلى الورك) أي من جهةالساق فالفخذ مابين الساق والورك كمافى حاشية الزيادي (قوله في الباطن دون الظاهر) أى أوعكسه كما علم مما في المتن (قوله مالمير فع الحاجزأويتاً كل) قيد في قوله بينهما لحم وجلد خاصة كما يعلم بما مي . laiT

(قوله يعني طعنه به) أي والا فالمتن صادق عا إذا أدخله من منفذ أو جائفة مفتوحة قبل (قولهوجـه أوقول مخرج بأن السمع الخ) كذا في النسخ ولعله س_قط من النسخ لفظ وجه أى بصيغة الفعل المبنى للجهول من التوجيه قبل قوله بأن السمع كما هو كذلك في شرح الجلال (قوله ويقدر بالمساحة) الضمير في يقدر للبعض أى ويقدر البعض بالمساحة بأن تعرف نسبة القطوع من الباقي بالمساحة إذلاطر يقلموفته سواها فان كان نصفامثلا قطعمن أذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل إلى معرفة الجزئية بخلافها فما مرفى الموضحة فانها توصل إلى مقدار الجرح من كونه قبراطا مثلا أو قبراطين ليوضح من الجاني بهذا المقدار وهذا ظاهروإن توقف الشيخ في حاشيته فيهوأطال فيه القول.

جُائهتان فى الأصح) كما قضى به أبو بكر رضى الله عنه اعتبارا للخارجة بالداخلة. والثانى فى الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانا له طرفان) يعنى طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم (فنتان ولايسقطالأرش بالتحامموضحة وجائفة) لأنه فى مقابلة الجزء الذاهب والألم الحاصل (والمذهب أن فى الأذنين) قطعا أو قلعا للسميع والأصم (دية) كدية المجنى عليه وكذا فى كل ما يأتى الدية » ولأن فيهما مع الجمال منفعتين جمع الصوت ليتأدى إلى محل السماع ومنع دخول الماء بلودفع الهوام لأن صاحبهما يحس بسبب معاطفهما بدبيب الهوام فيطردها وهذه هى النفعة المعتبرة فى إيجاب الدية والمنفى وهو الحكومة وجه أو قول خرج بأن السمع لايحلهما وليس فيهما منفعة ظاهرة (و) فى (بعض) و يصح رفعه منهما أو من أحدها (بقسطه) منها لأن ما وجبت فيه الدية يجب فى بعضه وسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها النصف و ببعضهاو يقدر بالمساحة فيه الدية يجب فى بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها النصف و ببعضهاو يقدر بالمساحة (ولو أيبسهما) بالجنابة (فدية) فيهما لإبطال منفعتهما المقصودة من دفع الهوام لزوال الإحساس فيه الدية يول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع دخول الماء وها مقصودان أيضا و برد بأن الاولى أقوى (وفي قول حكومة) بالجنابة (فدية) فيهما لإبطال منفعتهما المقصودان أيضا و برد بأن الاولى أقوى حقطع يد شلاء أو جفن أو أنف استحشف ولا ينافيه مامر من قطع صحيحة بيابسة لائن ملحظ المقود التماش .

الوجهين فان بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف اه سم على حج وقول سم و به يتضح صورة مسئلة الوجهين أي لظهورها في أن صورتها أنه أدخل حديدة في الدبر أوغــيره فخرقت حاجزا في الباطن وفي أن الصورة في الحديدة التي أدخلها في الحلق أنها جرحت شيئا في الباطن بلا خرق ووجه إيضاحها بما ذكر أنه جعـل خرق الحاجز جائفة ففيه الثلث وفي لذع الكبد معه حكومة فا فاد أن مجرد لنع الكبد لا يكون جائفة لعدم الخرق (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق الأمعاء وهل تجب أيضا حكومة بخرقها أخـذا من قوله السابق فان خرقت جائفة نحو البطن الأمعاء ينبني الوجوب اه سم على حج (قوله لأنه في مقابلة الجزء الداهب) فوات جزء ليس بلازم أى لائنه لايلزم من وصول طرف اللسان إلى الجوف إزالة جزء بل قد يحصل بمجرد خرق الجوف كما في ثقب الا ذن حيث جعاوه غير مضر في الأضحية لعدم زوال شيء منها و يمكن الجواب بأن المراد إزالة الجزء من محله أعم من أن يكون بفقده رأسا أو بانخفاضه إلى داخل البدن (قوله كدية المجنى عليه) وهي مختلفة فيه كما تقدّم (قوله ويقدر بالمساحة) فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فإذا كان المقطوع ربع الأذن وجب ثمن الدية فلعل هذا هو المراد بالمساحة إذ لايظهر بين الجزئية والمساحة هنا فرق فان معنى المساحة أنه يعتبرقدر المقطوع وينسب إلى الأذن بكمالهـا ويؤخذ من الأرش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لزم أن يكون ر بعا أو نصفا أو غيرهما وهذا هوعين الجزئية و إنما فرقوا بينهما في القصاص لائن المقابلة ثم تعتبر بين أذن الجاني والحجني عليه فقد تكون أذن الحجني عليه كبيرة فإذا أتت الجناية على نصفها وأخذ بمقداره من أذن الجاني ربما كان النصف من المجني عليه بقدر أذن الجاني بتمـامها فيؤخذ عضو ببعض عضو وهو ممنوع (قوله ويردّ بأن الأولى) هي دفع الهوام .

وها متماثلان كامر (وفي قول دمة) لإزالة تلك المنفعتين العظيمتين ولوأوضح مع قطع الأذن وجب دية موضحة أيضا إذ لايتبع مقدر مقدر عضو آخر (وفي) إزالة جرم (كل عين) صحيحة (نصف دية) إجماعا لخبر صححيح فيه (ولو) هي (عين) أخفش أو أعشى أو (أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعمش) وهو من يسيل دمعه غالبا مع ضمف بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين لبقاء أصل المنفعة في الكل وقيل في عين الأعور جميع الدية لأن السليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره. لايقال مقتضي كلامه وجوب دية في العوراء لأنه يصح أن يقال في الأعور في كل عين له نصف دية مع أنه ليس له إلا عين واحدة . لأنا نمنع ذلك لأنه لم يقل ولولأعور و إنما قال ولو عين أعور والمتبادر من ذلك السليمة لا غـير ، و بأن الغاية ليست غاية لـكل عين بل لعين فقط (وكذا من بعينه بياض) على ناظرها أو غيره (لاينقص) هو بفتح ثم ضم مخففاعلى الأفصح (الضوء) ففيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه يجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة) وفارقت عين الاعمش بأن بياض هذه نقص الضوء الخلقي ولا كذلك تلك ، ومن ثم لو تولد العمش من آفة أو جناية لم تــكمل فيها الدية كما قاله الا ُذرعي وغيره ، ولا ينافيه مايا تني في الــكلام من أن الفائت بالآفــة لااعتبار به و يجب ثم كمال الدية لائه لما كان السكلام لايتصوّر الجناية عليه ابتداء قويت تبعيته للجرم بخللف البصر فانه يمكن قصده بها ابتداء فضعفت فيله التبعية فصار مستقلا بنفسه فتأمله (وفى) قطع أو إيباس (كل جفن) استؤصل قطعه (ربع دية) لما فيها من الجمال والمنفعة التامة وانقسمت على الأربعة لائن ماوجب في المتعدد من جنس ينقسم على أفراده (ولو) كان (لاعمى) ،

(قوله وهما مماثلان) يشكل عليه أن اليد الصحيحة لانقطع بالشلاء مع أن صورتهما واحدة (قوله تلك) الأولى تينك (قوله إذ لايتبع مقدرالخ) يعنى أنه إذا جنى على عضو وانصلت جنايته بغير محله فان كان لما اقصلت به الجناية أرش مقدر كالموضحة وجب أرشه زيادة على دية محل الجناية وإن لم يكن له مقدر لا يجب له شيء بل تندرج حكومته في دية العضو الجنى عليه كالأهداب مع الأجفان وكقصية الأنف مع المارن والكف مع الأصابع لكن هذا يشكل بما لوقطع يده من الساعد فانه تجب دية الكف وحكومة المقطوع من الساعد مع أن القطوع من الساعد لامقدر له . اللهم إلا أن يقال إن محل سقوط غير المقدر إذا لم يباشر محله بالجناية كا لوقطع الكف فتأكل الساعد فانه لا يجب فيه شيء بخلاف مالو قطع من الساعد فان الجناية كا لوقطع الكف الضمان تغليظا عليه بالجناية في نفس محله (قوله ولوعين أخفش) وهو من يبصر ليلا فقط اهمر ويبصر بالليل فيها يأتي و يطلق أيضا على ضيق العين (قوله أو أعشي) قال في الختار وهو الذي لا يبصر بالليل و يبصر بالنهار (قوله على الأفصح) وغير الأفصح ضم الياء مع شدة القافي (قوله وفارقت عين الأعمش) أي حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها (قوله ولا كذلك تلك) أي عين الاعمش (قوله كا قاله الاذرعي وغيره) أي فيقال إن انضبط النقص فبقسطه و إلا فيكومة (قوله لا اعتبار به) أي فتجب فيه دية كاملة (قوله كل جفن) في قطع الجفن المستحشف حكومة روض اه سم على منهج (قوله لما فيها) أي الانجفان .

(قول المتن ولو عـمن أحـول وأعمش) أي والقاوع الحولاء أوالعمشاء بدليل التعليل الآتي وهذا بخلاف قولهوأعور فان الصـورة أنه قلع الصحيحة كما لا يخفي (قوله هي) أي فالغالة إنما هي في العين المضاف إليه لافي كل الذي هو المضاف و إلا لقال هو بدل قوله هي كما سيصرح به في جواب الايراد الآتي (قوله لبقاء التعليل لايناسب حكم الأعوركما لايخني (قوله وجوب دية) أى دية عين (قوله لأنا عنع ذلك) أى كون مقتضى كلام الصنف ماذ كر (قوله لأنه لما كان الكلام لايتصورالخ) قال الشهاب سم قد يفرق بأن المقصود من الحروف حصول كالام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر إبصار الأشياء وقد نقص

وتندر ب حكومة الا هداب فيها لتبعيتها لها (وفى) قطع أو إشلال (مارن) وهو مالان من الأنف و يشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحبر صحيح فيه ولو قطع القصبة معه دخلت حكومتها فى ديته لأنها تابعة بخلاف الوضحة الحاصلة من قطع الأذنين وفى تعويجه حكومة كتعويج الرقبة أو نحو تسويد الوجه (وفى كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية لما مم فى الأجفان (وقيل فى الحاجز حكومة وفيهما دية) لأن الجمال والمنفحة فيهما دونه ويرد بالمنع كا هو واضح (و) فى قطع أو الشلال (كل شفة) وهى كما فى بعض النسخ فى عرض الوجه إلى الشدقين وفى طوله إلى ما يستر اللهة (نصف) من الدية لخير فيه ففيهما الدية فان كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة الشلاء حكومة (و) فى (لسان) ناطق (ولو لأليكن وأرت وألثغ وطفل) و إن لم يظهر أثر نطقه وشمل مالو كان ناطقا فاقد النوق ، و إن قال الماوردي إن فيه الحكومة كالا خرس ولو قطع السانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان إن قلنا بائن الذوق ليس فى اللسان (دية) لخبر صحيح فيه لسانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان إن قلنا بائن الذوق ليس فى اللسان (دية) لخبر صحيح فيه والا صح لافرق أخذا بظاهر السلامة كاتجب فى يده أو رجله و إن فقد البطش حالا ومن ثم لو بلغ أوان والنطق والتحريك ولميظهر أثره تعينت الحكومة فاو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل النطق والتحريك ولميظهر أثره تعينت الحكومة فاو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل النطق والتحريك ولميظهر أثره تعينت الحكومة فاو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل النطق والتحريك ولميظهر أثره تعينت الحكومة فاو ولد أصم فلم يحسن الحكلام لعدم سماعه فهل

(قوله إن قلنا الخ) أى وهو رأى ضعيف .

(قوله وتندرج حكومة الأهداب) أي بخلاف قطع الساعد معالكف يفرد بحكومة كما يأتى اه سم على منهج (قوله وحاجز دية) قال في العباب فان ذهب بعضه ولو بآفة فني الباقي قسطه منها اه وانظر لوذهب بعضه خلقة اه سم على منهج. أقول: القياس أنه لاتكمل فيه الهدية أخذا بمامر في الأعمش أنه لوتولد العمش من آفة أوجناية لانكمل فيه الدية (قوله وفي تعويجه) أى الأنف (قوله لمامر في الا جفان) أي من أن فيها الجمال والمنفعة (قوله في عرض الوجه إلى الشدقين) قال الشيخ عمـيرة وقيل ماينتاً أي يرتفع عند انطباق الفم وقيـل مالو قطع لم مكن انطباق الفم الشفة أخرى على الباقي اه سم على منهج وفي المصباح الشدق جانب الفم بالفتح والكسر والدال المهــملة قاله الائزهري وجمع المفتوح شدوق مثــل فاس وفاوس وجمع المــكسور أشداق مثل حمل وأحمال (قوله فان كانت مشقوقة) ظاهره ولوخلقيا (قوله وفي بعضها بقسطه) و إن قطع بعضها فتقلصا أى البعضان الباقيان و بقيا كمقطوع الجميع فهل تـكمل الدية أوتتوزع على المقطوع والباقى وجهان أوجههما ثانيهما ونص الائم يقتضيه شرح الروض (قوله حكومة الشارب) أي الشعر الذي على الشفة العليا (قوله وفي لسان ناطق) قال في العباب بلا جناية أو بها من غير قطع اه سم على منهج وقول سم من غــير قطع أى الجزء منه (قوله بأن النوق ليس فى اللسان) وهو ضعيف كما سيأتى للشارح بعد قول الصنف وفى إبطال النوق دية أما إذا قلنا إنه في اللسان وهو الراجح فدية واحدة على ما أفهمه كلامه هنا وفيما يأتى وعبارة حج هنا بعد قول المصنف وطفل و إن فقد ذوقه كما صرح به قول البغوى وغيره لوقطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان فجزم الماوردي وصاحب المهذب بالحكومة فما لاذوق له الظاهر أنه ضعيف .

جزم فى الأنوار بأوَّلهما وصحح الزركشي ثانيهما لأن المنفعة المعتبرة فى اللسان النطق وهو مأيوس من الأصم والصبي إنما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع لم ينطق (و) في لسان (لأخرس) أصالة أو لعارض (حكومة) لذهاب أعظم منافعه ، نعم إن ذهب بقطعه الذوق فدية لاحكومة (و) في (كلُّ سنٌّ) أصلية تامة مثغورة غير متقلقلة صغيرة أوكبيرة نصف عشر دية صاحبها أو قيمته على مامن ففي كل سنّ كذلك (لذ كر حر" مسلم خمسة أبعرة) ولأنثى وخنثى نصفها ولذمي ثلثها ولقنّ نصف عشر قيمته وشمل مالو ذهبت حدتها حتى كات بمرور الزمان كما جاء في خبر عمرو بن حزم ولافرق بين الضرس والثنية لدخولهما في لفظ السنّ و إن انفرد كل منهما باسم كالخنصر والسبابة والوسطى في الأصابع ، نعم لوكانت إحدى ثنيتيه أقصر من الأخرى أو ثنيته مثل ر باعيته أوأقصر نقص من الخمس مايليق بنقصها لأن الغالب طول الثنية على الرباعية ولوطالت سنه فلم تصلح للضغ ففيها حكومة كما لوغير لون سنّ أو قلقلها و بقيت منفعتها والأسنان العليا متصلة بعظم الرأس فان قلع مع بعضها شيئًا منه فحكومة أيضا إذ لاتبعية (سواءكسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستتر باللحم والمراد بالظاهر البادى خلقة فلو ظهر بعض السنخ لعارض كملت الدية في الأوّل (أو قلعها به) معا من أصلها لأنه تابع فأشبه الكفّ مع الأصابح ، أما لو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كما لو اختلف قالعهما والأوجه مجىء هذا فى قصبة الأنف وغيرها من التوابع السابقة والآنية ولو قلعها إلا عرقا فعادت فنبتت لم يلزمه إلا حكومة . قال الماوردي : وكقلعها مالو أذهبت الجناية جميع منافعها و يصدّق فيه الحجي عليــه إذ لايعرف إلا منه انتهي كما لو جني اثنان علىسنّ فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته فيصدق الحجني عليه بيمينه (وفي سنّ زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي بأصله وهي التي تخالف نبتتها نبتة الأسنان لاالتي من نحو ذهب فاين فيها التعزير فقط ، أما الزائدة على الغالب وهو اثنان وثلاثون في غالب الفطرة ففيها أرش كامل كما صححه القمولي والبلقيني والزركشي ، وهو ظاهر إطلاق الحبر والجمهور وترجيح الأنوار الحكومة بعيد لأنها إذا انقسمت على خمسة وثلاثين مثلا فأى ثلاثة يحكم عليها بالزيادة حي تفرد بحكومات فلوكانت قطعة من أسفل وواحدة من أعلى وأزيلت بجناية اتجه أن لايزاد فيهما على دية النفس (وحركة السنّ) التولدة من نحو مرض أو كبر (إن قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود أو الدية لبقاء الجمال والنفعة (و إن بطلت المنفعة) يعني منفعة الضغ لشدّة الحركة مثلاكما دل عليه السياق (فحكومة) فقط للشين الحاصل بزوال المنفعة (أونقصت) بأن بقي فيها أصل منفعة الضغ (فالأصح كصحيحة) فيجب القود أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشي أما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الأرش لكن لا يكمل إن ضمنت تلك الجناية لئلا يتضاعف الغرم فى الشيء الواحد أو عادت كما كانت،

(قوله جزم فى الأنوار بأولهما) معتمد (قوله مثل رباعيته) الرباعية بوزن الثمانية السنّ التى بين الثنية والناب اله مختار (قوله و بقيت منفعتها) أى فان الواجب على الجانى فى تغييرها وقلقلتها حكومة (قوله إذ لاتبعية) قد يشكل على هذا مام من أن عدم التبعية إنما يكون فيما له مقدر إلا أن يقال إن الرأس لماكان مضمونا إذا جنى عليه بجناية مستقلة كالموضحة والهاشمة لم يحكم بتبعيته بل التحق النقص فيه بالنقص فيما له مقدر (قوله وهو أصلها المستد) يقال أيضاً لأصل كل شيء ويقال بالجيم أيضا اله سم على منهج (قوله فاوكانت قطعة) أى الأسنان قطعة الخ.

(قوله نعم لوكانت إحدى ثنيتيه أقصرالخ) هلهذا الحكم خاص بالثنيتين والرباغيتين كما هوظاهر كلامه يراجع (قوله العليا) أما السفلي فمنبتها اللحيان وفيهما الدية كما سيأتي كذا قاله سم (قـوله في الأوّل) أي البادي خلقة (قوله نظير مامي " في النصاق الأذن) كذا في بعض النسيخ ملحقا والأصوب حذفه إذ لم يمرله في النصاق الأذن شي وقوله إذا انقسمت)أى الأسنان (قـوله ثم سقطت) أي أسقطها جان آخر وكان الأولى حذفه لأن الكلام فما إذا أسقطها جأن آخر بدليل ماقدمه في المنطوق مع مافي التعبير بسقطت من إيهام أنها سقطت بنفسها وليس مرادا بدليل مابعده وأما قوله ثم عادت فظاهره أنه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه وإنما هـو فما إذا جني إنسان علىسن فتحركت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشتيت كما أشار إليه سم في كلامه على التحفة التي

عبارتها كالشارح.

(قدوله ويردّ بأن الدية ثم) لم يتقلم في كلامه مرجع لهذه الإشارة وهو في التحفة عقب المتن حيث قال كالأصابع ولعله سقط من الكتبة من الشارح (قـوله ولزوال منبت الخ) فهو كفساد المنبت أو أبلغ قاله سم أى فلا يقال كيف تجب دية غير المنغرة وقد من أنه لادية فيها . وحاصل الجواب أن محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المنبت كما مر" (قوله يعنى من كوع) إنما احتاج لهـــذا التفسير ليصح قول المصنف بعده فان قطع فوقه الخ و إلا كالانحق.

ففيها الحكومة أو نقصت فقضية كلامهما لزوم الأرش. والثانى فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سنّ صغير) أو كبير فذكره الصغير للغالب (لم يثفر فلم تعد) وقت العود (و بان فساد المنبت) بقول خبيرين (وجب الأرش) كما يجب القود فان عادت لم يجب شيء مالم يبق شين (والأظهر أنه لومات قبل البيان) للحال (فلا شيء) أى لاأرش لا صل براءة الذمة مع أن الظاهرالعود لو بقي ، نع تجب حكومة (و) الأظهر (أنه لو قلع سنّ مثغور فعادت لايسقط الأرش) لائن العود نعمة جديدة. والثانى قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها (فبحسابه) أى القلوع و إن زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا و إن اتحد الجانى لظاهر خبر عمرو (وفى قول لاتزيد على دية إن الحد جان وجناية) و يردّ بأن الدية ثم نيطت بالجانة ، وهنا لم تنط إلا بكل سنّ على حيالها فتعين الحساب (و) فى (كل لحى) بفتح اللام (نصف دية) كالأذنين (ولا يدخل أرش الأسنان) التى عليها وهى السفلى سواء أثفرث أم لا (في دية اللحيين فى الأصح) لاستقلال كل بنفع و بدل عليها وهى السفلى سواء أثفرث أم لا (في دية اللحيين فى الأصح) لاستقلال كل بنفع و بدل واسم خاص ، و به فارق الكف مع الأصابع ولزوال منبت غير المثفرة بالكلية . والثانى يدخل من كوع كما بأصله (و إن قطع من كف) يعنى من كوع كما بأصله (و إن قطع فوقه فيكومة أيضا) لأنه ليس بتابع إذ لايشمله اسم اليد هنا ، خلاف مابعد الكوع لشمول اسمها له ،

(قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كما لولم يبق من الجراحة نقص ولا شين اه سم على حج (قوله لزوم الأرش) قال سم أى لمن تحركت لجنايته اه سم على حج (قوله بقول خبيرين) أى إن أحضرها الحبني عليه و إن بعدت مسافتهما و إلاوقف الأمر إلى تبين فساده (قوله مالم يبق شين) أى فان بقى ففيه حكومة (قوله لو مات قبل البيان) أى بأن مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر بذلك فى الروض اه سم على منهج (قوله نعم تجب حكومة) ولعل وجهه أنا تحققنا ذهاب السنّ وشككنا في وجوب الأرش فأسقطنا الأرش وأوجبنا الحكومة لئلا تكون الجناية عليها هدراً مع احتمال عدم القود لو عاش (قوله إن اتحد جان وجناية) أي كالأصابع اه حج (قوله على حيالها) أي انفرادها (قوله أثغرت) هو بضم الهمزة وسكون المثلثة. قال في المصباح: و إذا نبتت بعد السقوط قيل أثغر إثغارا مثل أكرم إكراماً ، و إذا ألتي أسنانه قيل اثغر على افتعل قاله ابن فارس ، و بعضهم يقول إذا نبتت أسنانه قيل اثغر بالتشديد (قوله اتباعا للأقل) أي وهو أرش الأسنان السفلي لأنه أقل من أرش اللحيين فان فيهما دية كاملة وهي أكثر من أرش الأسنان السفلي (قوله وفي كل يد نصف دية) قال الشيخ عميرة : قد تجب فيها ثلث دية كأن دفع الصائل فأتى الدفع على قطع يده فولى فتبعه المصول عليــه فقطع الأخرى لزمه قصاصها فعاد الصائل فأتى الدفع على رجله ثم مات لزمه ثلث الدية في نظير اليد اه سم على منهج ووجه ذلك أن الصائل مات بالسراية من ثلاث جنايات منها ثنتان مهدرتان وها قطع يده الأولى ورجله لأنهما قطعا منه دفعا لصياله وحيث آل الأمم إلى الدية سقط مايقابلهما ووجب من الدية مايقابل اليد التي قطعها المصول عليه تعدّيا وهو ثلث الدية (قوله إذ لايشمله اسم اليد) و بهذا فارق قصبة الأنف والثدى حيث لايجِب في قصبة الأنف شيء مع دية المارن ولا في الثدي شيء مع دية الحلمة .

هذا إن اتحد القاطع و إلا فعلى الثانى وهو القاطع ماعدا الأصابع حكومة (و) في قطع أو إشلال (كل أصبع) عشر دية صاحبها فني أصبع الذكر الحرّ السلم (عشرة أبعرة وفي) كل (أعله) له (ثلث العشرة و) في (أعلة إبهام) له (نصفها) عملا بالتقسيط الآتي (والرجلان كاليدين) في كل ماذكر حتى في الأنامل إلا في الإبهام فعلى أعلتيه للخبر الصحيح به ولو زادت الأصابع أوالأنامل على العدد الفالب مع التساوى أو نقصت قسط واجب الأصبع المارّ عليها لاواجب الأصابع وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا مافي شرح الروض عن الماوردي ولو تعدّدت اليد وعامت الزائدة لنحوقصر فاحش ففيها حكومة و إن لم تعرف الزائدة لاستوائهما في سأر مايأتي أو للتعارض مرجح فأعطيا حكم الأصليتين وتجب حكومة مع كل لزيادة الصورة وتعرف الأصلية ببطش أوقوته و إن انحرفت عن سمت الكف أو نقصت أصبعا و باعتدال فالمنحر فة الزائدة مالم يزد بطشها فهي الأصلية فان تميزت إحداها باعتدال والا خرى بزيادة أصبع فلا تمييز فان استويا بطشا و نقصت إحداها ،

(قوله هذا إن اتحد القاطع) قضيته عدم وجوب الحكومة إذا اتحد القاطع وقطع الكف بعد قطعه للأصابع وهو مخالف لما من في قوله عند قول المصنف سواء كسر الظاهر منها الخ والأوجه مجيء هذا في قصبة الأنف وغيرها من التوابع السابقة والآتية فلعل المراد باتحاد القاطع أنه قطع الكف مع الأصابع في مرة واحدة ثم ماذكر لايظهركونه مفهوما بقوله هذا إن اتحد القاطع فان قوله هذا إن اتحد الخ قيـد فما لو قطع مافوق الكف أما لو قطع الأصابع ثم قطع الكف فليس داخلا في عبارته إلا أن يقال إنه قيد لقوله بخلاف مابعــد الـكوع من الكف (قوله عشر دية صاحبها) قال الشيخ عميرة لوكانت بلامفاصل فنقلا عن الإمامأن فيهادية أي دية أصبع تنقص شيئا اه وقوله وأنملة أى حتى أنملة خنصر الرجل مر اه سم على منهج (قوله إلا فى الابهام) لم يذكر حج هذا الاستثناء وهو الأولى لمآمر" من أن فى أنملة إبهام اليد نصف العشر لأن فيه أنملتين لا ثلاثة وكان الأولى أن يقول بعد قوله الأنامل ففي كل أنملة ثلث عشر الدية إلا فى الإبهام فان الواجب في أعلته نصف العشر (قوله المار عليها) أي على الأنامل (قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج) يتأمل هـذا فان فرض الـكلام في تعدّد الأصابع أو الأنامل وما معنى توزيع الأصبع على جملة الائصابع فلعل المراد أن واجب الأصبع الواحدة يوزع على عدد أناملها إلا أن واجب الأصابع يقسط على عدد أناملها (قوله فلا يخالف هذا مافى شرح الروض) وعبارته فلو انقسمت أصبح بأر بع أنامل متساوية في كل واحدة ربع العشركا صرح به الاعمل ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الاثر بع والناقصة عن الثلاث و به صرح المـاوردى ثم قال فان قيل لم لم يقسموا دية الأصابع عليها إذا زادت أو نقصت كما في الأنامل بل أوجبوا في الأصبع الزائدة حكومة . قلنا: الفرق أن الزائدة من الأصابع متميزة ومن الائنامل غير متميزة اه بحروفه (قوله ففيهما القود والدية) أي ففيهما معادية واحدة وحكومة لكل كما يأتي (قوله فان تميزت إحداهما) في الصورة وقوله فلا تمييز أي يقتضي أصالة إحداهما دون الا ُخرى .

(قوله هذا إن اتحد القاطع) هو تقييد لقوله بخلاف ما بعد الكوم أي من أسفل خلافا لماوقع في بعض العبارات من إيهام أنه تقييد للتن لكن كان ينبغى أن يقول القطع بدل القاطع ولعله أراد بالقاطع الثاني مايشمل القاطع الأول وكانه تعدد بتعدد فعله فتأمل (قدوله إلا في الإبهام) الصواب حذفه (قوله قسطواج الاصبع المار" عليها) يعني على الائامل أو على الأصبع أى أناملها وقوله لاواجب الأصابع أى فلا يقسط على الأصابع وحاصل المتصودأنه إذازادت أنامل أصبع أونقصت قسط العشر عليها ولوزادت الاصابع أو نقصت لا يقسط بل يجب في الزائد حكومية وفرق بأن الأصبع الزائدة متمرة بخلاف الانهلة الزائدة لكن قلوله وعلى ذلك يحمل كلامشرح المنهج فيه نظر فان عبارته لاتقبله كما يعلم بمراجعتها (قسوله فأعطيا) أي المشتبهتان وقوله حكم الأصليتين أى المذكورتين قيله التين ها كواحدة (قوله مع كل) أى من القود والدية.

وانحرفت الأخرى فالمنحرفة الأصلية كما رجحه الزركشي وهو المعتمد أو زاد جرم أحــدهما فهـي الأصلية كما قاله الماوردي وفي أصبع أو أنملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الأصلية كما تقرر حكومة (و) في قطع أو إشلال (حلمتيهـا) أي اارأة (ديتهـا) فني كل منهما وهي رأسالثدي نصف دية لائن منفعة الرضاع متوقفة عابها وتدخل حكومة بقيته فيها (و) في (حامتيــه) أي الرجل ومثله الخنثي على مامر" فيه (حكومة) إذ ليس فيهاسوي الجمال ولا تدخل فيها الثندوة من غير المهزول وهي ماحواليها من اللحم لا نهما عضوان بخلاف بقية ثدى المرأة مع حلمتيهـــا (وفي قول دية) كالمرأة (وفي أنثيين) بقطع جلدتيهما (دية وكذا ذكر) غير أشل فنيه قطعا و إشلالا الدية لخبر عمرو بن حزم «فى الذكر وفى الاً نثيين الدية » رواه أبو داود والنسائى وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعنين) ففيه دية (وحشفة كذكر) ففيها وحدها دية لائن معظم منافعه وهو لذة المباشرة تتعلق بها (و بعضها) فيه (بقسطه منها) احمال الدية فيها فقسطت على أبعاضها (وقيل من الذكر) لا نه الأصل فان اختل بقطع بعضها مجرى البول وجب الا كثر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى (وكذا حكم بعض مارن وحامة) فني بعض كل قسطه منهما لامن القصبة والثدى (وفي الائليين) من رجل وغيره وهما موضع القعود (الدية) لعظم منافعهما وفي بعض أحدهما قسطه من النصف إن عرف و إلا فحكومة (وكذا شفراها) أي حرفا فرجها المنطبقان عليه فيهما قطعا و إشلالا الدية وفي كل نصفها (وكذا سلخ جله) لم ينبت بدله فيه دية المسلوخ منه فان نبت استردت لائنه ليس محض نعمة جديدة كالائسنان لجريان العادة في نحو الجلد واللحم بذلك (إن بقي) فيه (حياة مستقرة) وهو نادر

(قوله على مامر فيه) الذي مر فيه إنما هو أقل الأمرين من الحكومة ودية حلمة المرأة.

(قوله وانحرفت الأخرى) أي عن سمت الكف (قوله أوزاد جرم إحداهما) أي والحال أنهما استويا بطشا (قوله عن سمت الأصلية) فيه أن الذي قرره أن الأصالة تعرف بقوّة البطش و إن انحرفت وقد يقال إن المراد بما قرره قوله في اليدين فان استو يا بطشا ونقصت إحداهما وانحرفت الأخرى فالمنحرفة الأصلية (قوله وهي رأس الثدي) هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول غيره بعد هذا الذي يلتقمه الرضع اه سم على منهج (قوله ولاتدخل فيها الثندوة) اسم لنقرة الحامة أي ففيها حكومة (قوله وهي ما حواليها من اللحم) قال في الصحاح في فصل الثاء المثلثة قال ثعاب الثندوة بفتح أوها غير مهموز مثال الترقوة والعرقوة على فعلوة وهي مغرز الثدىفاذا ضممت همزت وهي فعللة قال أبوعميدة وكان رؤبة يهمز الثندوة وسية القوس قال والعرب لاتهمز واحدا منهما (قوله وفىأنديين الخ) يشترط فى وجوب الدية فيهما سقوط البيضتين ومجرد قطع جلدتي البيضتين من غبرسقوط البيضتين لايوجب الديةو إنما فسرالحلي الائثيين بجلدتي البيضتين لائنه أراد بيان المعنىاللغوىولائن الغالب سقوطالبيضتين بقطع جلدتيهما مر اه سم علىمنهج (قوله وحشفة كذكر) في الروض وشرحه وفي قطع باقى الذكر أو قلفة منه حكومة وكذافي قطع الأشل كماصرح بهالأصلفان أشلهأو شقه طولا وأبطل منفعته فدية تجبأو تعذر بضربه الجماع لاالانقباض والانبساط فحكومة تجب لأنه ومنفعته باقيان والخال فى غيرهما اه ثم ذكر فى شرحه فما لو قطعه قاطع هل يجب القصاص كلاما طو يلا اه سم على منهج والراجح وجوب القصاص (قوله لأنه ليس محض نعمة جديدة) ومثله الافضاء فاذا التحم سقط الضمان بخلاف سائر الأجرام لايســقط

وليس منه تمزع الجلد بحرارة (و) مات بسبب آخر غير السلخ بأن (حرّ غير السالخ رقبته) بعد السلخ أو مات بنحو هدم أو حزه السالخ واختلفت الجنايتان عمدا وغيره و إلا فالواجب دية نفس وتجب الدية أيضا بقطع اللحمين الناتثين بجنب سلسلة الظهر كالأليين قاله فى التنبيه قال ابن الرفعة وهذه السئلة غير مذ كورة فى الكتب المشهورة قال الأذرعى وهى غريبة وقد ذكرها الجرجانى فى الشافى والتحرير أيضا وفى كسرعضوه أو ترقوته حكومة و يحطمن دية العضو ونحوه بعض جرم له مقدر وواجب جناية غيره.

(فــرع)

في موجب إزالة المنافع

وهى ثلاثة عشر (فى) إزالة (العقل) الغريزى والمراد به هنا العلم بالمدركات الضرورية الذى به التكليف بنحو لطمة (دية) واجبة كالتى فى نفس المجنى عليه وكذا في سائر مامر ويأتى إجماعالاقود لاختلاف العلماء فى محله و إن كان الأصح عندنا كأ كثر أهل العلم أنه فى القلب للا ية و إنما زال بفساد الدماغ لانقطاع مدده الصالح الواصل إليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب أما المكتسب وهو ما به حسن النصرف والخلق فواجبه حكومة لا تبلغ دية الغريزى وكذا بعض الأول إن لم ينضبط فان انضبط بالزمن ،

ضمانها بعود مثلها اه سم على منهج ومثله سنّ غير المثغور كما تقدم (قوله و إلا) أى بأن لم تبق فيه حياة مستقرة فالواجب دية نفس الخ (قوله أو ترقوة) وزنها فعلوة بفتح الفاء وضم اللام وهي العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق من الجانبين اه مصباح (قوله وواجب جناية غيره) يعني إذا ذهب من العضو المجنى عليه أو نحوه بعض جزء ولوبا فه كأسبع ذهبت من اليدحط واجب ذلك الجزء من الدية التي يضمن العضو بها وكذا إذا جني على العضو جناية مضمونة أوّلا ثم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجاني الذاتي قدر ما وجب على الجاني الأول.

(فـرع)

في إزالة العقل

قال الشيخ عميرة قدم لأنه أشرف المعانى اه سم على منهج (قوله والمراد به هنا العلم) وفسر فى نواقض الوضوء بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وعليه فانظر السبب الداعى إلى تفسيره هنا بالعلم دون الغريزة مع أن الظاهر أن الذى يزول إنما هوالغريزة التي يتبعها العلم لانفسه (قوله إجماعا) أى من الأمة لا الأئمة الأربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالإجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل فى اتفاق أهل المذهب (قوله للآية) هى قوله تعالى لهم قاوب لا يفقهون بها (قوله من القلب) صلة لانقطاع (قوله وكذا بعض الأول) أى الغريزى (قوله فان انضبط) أى الأول وقوله بالزمن كما لوكان يجنّ يوما ويفيق يوما أو غيره بأن يقاس صواب قوله وفعله بالمختل منهما ويعرف النسبة بينهما وإلا أى وإن لم ينضبط بأن كان يفزع أحيانا مما لا يفزع ويستوحش إذا في يعرف النسبة بينهما وإلا أى وإن لم ينضبط بأن كان يفزع أحيانا مما لا يفزع ويستوحش إذا في المناف وقوله وفعله بالمن على منهج.

(قـوله و محط من دنة العضو ونحوه) مراده بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فماص من الأجرام بأن عله إذا لم ينقص منها بعض له أرش مقدر ولم تسبق فيهاجنانة و إلاحط من الدية مقدار مانقص وواجب الجناية السابقة لكن في النسيخ بعض جرم بباء موحدة وعين وضاد معجمة ولعله محرف عن نقص بنون ثم قاف ثممهملة كافي عبارةغيره وعبارة البهجة وحطنقص كل جرمذى دية وواجب الجناية المبتدأة .

في موجب إزالة المنافع (قوله لانقطاع مدده) أي الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حيثا فسد فأنما ينشأ فساده من فساد القلب إذ بفساد الذي كان يصل إلى الدماغ مسه فيفسد الدماغ بفساده لا يكون إلا من فسادالقلب فالعقل إنمازال في الحقيقة بفساد القلب في الحقيقة بفساد القلب في الحقيقة بفساد القلب

(قوله أى كلمن الارش والحكومة) أي أحدها وإعا عبر بالواو لقول المصنف وجبا (قوله وكذا ان تساويا) وحينيذ فهذا القيل قائكل بالدخول مطاقا كما لا يخفى (قوله فوائدها دنيوية) كذافي التحفة قالسم هذاممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكر في مصنوعات الله تعالى البديعة وقد يكون نفسه طاعة كشاهدة يحو الكعبة والمصحف إلى آخر ماذكره من الأمثالة ولا نخفي أن ما ذكره لايتوجه منعا على الشارح كابن حجر لانهما إغا ادعما أنأ كثر متعلقات البصر دنيوية وهذا عما لاخفاء فيه ولم يدعيا أن جميعهادنيوى حتى يتوجه عليهما النقض بهذه الجزئيات.

أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقــدر له خبيران سدة يعيش اليها غالبا انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كما في البصر والسمع (فان زال بجرح له أرش) مقدر كالموضحة (أو حكومة وجباً) أي كل من الأرش والحكومة مع دية العقل و إن كان أكثر لأنها جناية أبطلت منفعة ليست في محل الجناية فكانت كما لوأوضحه فذهب سمعه أو بصره فاو قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات أو أوضحه في صدره فزال عقـله فدية وحكومة (وفي قول يدخل الأقل في الأكثر) كائرش الموضحة وكذا إن تساويا كائرش اليــدين كما لايجمع بين واجب الجناية على الحدقة وواجب الضوء و تجاب باتحاد المحل هنا يقينا بخلاف مانحن فيه (ولو ادعي) بينائه للفعول إذ لاتصح الدعوى من مجنون و إنما تسمع من وليه أو للفاعل وحــذف للعلم به إذ من المعلوم أن المجنون لايصح منــه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعين الأول (زواله) وكذبه الحس لم تسمع دعواه كأئن كانت تلك الجناية لاتزيله عادة فيحمل على موافقة قـــدر كموته بقلم خفيف و إلا سمعت فان أنكر الجانى زواله اختبر المجنى عليــه فى غفلاته إلى أن يغلب على الظن صدقه أوكذبه (فان لم ينتظم) بالبينة أو بعــلم الحاكم (قوله وفعــله فى خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلا يمين) لأنها تثبت جنونه والمجنون لايحلف فان اختلفا في جنون متقطع حاف زمن إفاقته و إن انتظما فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لاحتمال أنهما صدرا اتفاقا أوعادة وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه إذ لايعلم إلامنه ولو أخذت دية العقل أوغيره من بقية العاني ثم عاد استردت (وفي) إبطال (السمع دية) إجماعا ولأنه أشرف الحواس حتى من البصر كما عليه أكثر الفقهاء إذ هوالمدرك للشرعالذي به التكليف ولأنه يدرك به من سائر الجهات وفي كل الأحوال،والبصر يتوقف علىجهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وما زعمه المتكامون من أشرفيته على السمع لقصر إدراكه على الأصوات وذاك يدرك الأجسام والألوان والهيات مردود بأن كثرة هـذه المتعلقات فوائدها دنيو ية لا يعوّل علها ألا ترى من جالس أصم فكأنما صاحب حجرا ملقى و إن تمتع في نفسه بمتعلقات بصره وأما الأعمى فني غاية الكمال الفهمي والعلم الدوقي و إن نقص

(قوله و إنما تسمع من وليه) هذا مع قوله الآتي لا أنها تثبت جنونه الخ يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولى واليمين بالجني عليه وتارة تنتنى عنه بأن دام جنونه وتارة تثبت في حقه بأن تقطع اه سم على منهج وقول سم واليمين بالمجنى عليه ظاهره أنه لافرق في ذلك بين الجنون المتقطع والمطبق في أن الدعوى إنما تكون من الولى و ينبني أن الحبنى عليه لوادعى زمن إفاقته سمعت دعواه ثم رأيته على حج صرح بذلك في قولة أخرى فالمراد بدعوى الولى في الجنون المتقطع أنه إن اتفق له ذلك زمن المخافة ليدعى المجنون بنفسه وقوله و إلا سمعت أي بأن لم يكذبه الحس (قوله حلف زمن إفاقته) أي الحبي عليه (قوله ثم عاد استردت) على ذلك بأن ذهابها كان مظنونا أي فبعودها بان خلاف الظن وقضيته أنه لوأخبر بذهابها معصوم لم تسترد لا أن عودها حينتذ نعمة جديدة فايراجع (قوله لا يعقل عليها) هذا ممنوع فانه يترتب على إدرا كها التفكر في مصنوعات الله البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدرا كها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف وقد يترتب على الادراك انقاذ محترم من مهلك إلى

تمتعه الدنيوى (و) فى إزالته (من أذن نصف) من الدية لالتعدده بل لأن ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره (وقيل قسط النقص) من الدية ورد بأن السمع واحد كما تقرر بخلاف البصر فانه متعدد بتعدد الحدقة جزما ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبيران ببقائه فى مقره ولكن ارتيق داخل الأذن و إلا في كومة لادية إن لم يرج زوال ذلك و إلا بأن رجى فى مدة يعيش اليها غالبا كما فى نظائره و إن أمكن الفرق بأنه زال فى تلك لاهده فلا شىء (ولو أزال أذنيه وسمعه اليها غالبا كما فى نظائره و إن أمكن الفرق بأنه زال فى تلك لاهده فلا شىء (ولو ادعى) المجنى عليه فديتان) لأنه ليس فى جرم الأذنين بل فى مقرها من الرأس كما مر (ولو ادعى) المجنى عليه وزواله) وأنكر الجانى اختبر بنحو صوت مهول من عجم متضمن للتهديد فى غفلاته حتى يعلم صدقه أوكذبه فان فعلنا ذلك (وانزعج للصياح) أو نحو رعد (فى نوم وغفلة فكاذب) ظنا بمقتضى هذه القرينة ولكن يحتمل الموافقة ولذا يحلف الجانى أنه باق ولا يكتنى منه بأن لم يزل من جنايتي القرينة ولكن يحتمل الموافقة ولذا يحلف الجانى أنه باق ولا يكتنى منه بأن لم يزل من جنايتي (و إلا) بأن لم ينزعج (حلف) لاحتمال تجلده ولا بد من تعرضه فى حلفه لذهاب سمعه من جناية هدا (و أخذ دية) و ينتظر عوده إن قدر خبيران لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤه اليها فان هدا (و أخذ دية) و ينتظر عوده إن قدر خبيران لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤه اليها فان عاد فيها لم تجب الدية و إلا وجبت وكذا البصر ونحوه كما مر (و إن نقص) السمع من الأذين عاد فيها لم تجب الدية و إلا وجبت وكذا البصر ونحوه كما مر (و إن نقص) السمع من الاذين وقطسه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدره منه أومن غيره بأن عرف أو قال إنه كان

غيرذلك ممالايحصى وأيضا فمن فوائد الابصار مشاهدة ذاته تعالى فىالآخرة أوفى الدنيا أيضا كماوقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك فليتا مل اه سم على حج. أقول: و ير دبا أن ذلك كله إنمايعتد به و يكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة الأمور الشرعيةالمتلقاة منه وذلك إنمايعرف بالسمع (قوله واكمن ارتتق) أي انسد (قوله و إلا) أي بأن شهد خبيران ببقائه (قوله فحكومة) أخذ من ذلكأنه لوجني على عينيه فصار لايبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما عنم من نفوذها لمتجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لأن فيه إزالة تلك اللطيفة فالراجع بكشف بكرى اهسم على حج (قوله زوال ذلك) أي الارتتاق (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك اه سم على حج وقد يقال إن سببه أن اللطيفة لما كانت باقية نزلت الجناية على محلها منزلة لطمة برأسه لم تؤثر شيئًا (قوله اختبر بنحو صوت) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى إلى أن يغلب على الظن صدقه أوكذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حق يعلم الخ بجعل حتى بمعنى إلى دون التعايل اه مم على حج (قوله بائنه لم يزل من جنايتي) قد يقال التنازع في مطلق الزوال فذلك بحسب الصورة واللفظ و إلا فالمقام يقتضي أنه إنما زال سمعه بجنايته حتى كأنّ المدعى يقول زال سمع المجني عليه بجنايتك والجاني ير يدبحلفه دفع ذلك عنه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سمعه لم يزل بجنايته (قوله و إلا وجبت) أي و إن لم يقدر خبيران بأن قالا لا يعود أو تردّدا في العود وعدمه أو قالا محتمل عوده من غير تقدير مدة لكن يبقي الكلام في محل الخبير بن ماهو حتى لوفقدا من محل الجناية ووجدا في غبره هل يجب قصدها أولا أو يفرق بين بعدم المسافة وقربه فيه نظر والأقرب أنهما إن كانا بمسافة القصر وجب على مريد إسقاط الأرش قصدها و إلا فلا أو يقال لايتقيد ذلك بمسافة لأنه بزواله وجب الأرش على الجاني فان أحضرها

(قوله ورد بأنالسمعال) قال الشهاب سم فيــه ما لایخنی فتأمله اه أی لأن الظاهر أن هـذا القيل إنما هو مبنى على أنالسمع واحد فلايتوجه عليه الردّ بائن السمع واحد (قوله و إن أمكن الفرق) أي وينبني على الفرق لوقيل به أنه لا يجب هنا شيء مطلقا من غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش إليها غالبا (قوله أو نحو رعد) في جعل هذا من العطوف على فعلنا ذلك ما لا يخفي لا نه ينحل المعنى إلى أنه إذا اختبر بنحو الصوت فانزعج بنحورهد يكون كاذبا وهو غير مراد كا لا يخني (قوله بائن عرف) لعل المراد بائن كان عارفا أى خبرا عرات النقص.

يسمع من كذا فصار يسمع من نصفه و يحلف في قوله ذلك لأنه لايعرف إلامنه (و إلا) بأن لم يعرف قدر النسبة (فكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) لتعذر الأرش ولاتسمع دعوى النقص هنا وفي جميع مايأتي إلا إن عين المدّعي قدرالنقص وطريقه أن يعين المتيقن ، نع لوذ كر قدرا دل الامتحان على أكثر منه فيظهر أنه لا يجب له إلا ماذكره مالم يجدّد دعوى في الثاني و يطلبه (وقيل يعتـبر سمع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كسنه لأنه أقرب (في صحته ويضبط التفاوت) بين سمعيهما ويؤخذ بنسبته من الدية وردّ بأن الانضباط في ذلك بعيد فلم يعوّل عليه (وإن نقص) السمع (من أذن سدّت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان بين مسافتي السامعة والأخرى النصف فله ربع الدية لأنه أذهب ربع سمعه فابِن لم ينضبط فحكومة كما علم مما ص (وفى) إبطال (ضوء كل عين) ولوعين أخفش وهو من يبصر ليلا فقط وأعشى وهو من يبصر نهارا فقط لما من أن من بعينه بياض لاينقص الضوء تكمل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (فاوفقأها) بالجناية المذهبة للضوء (لم يزد) لها حكومة لأن الضوء في جرمها (و إن ادّعي) المجنى عليه (زواله) وأنكر الجاني (سئل) أوَّلًا (أهل الخبرة) هنا ولايمين لافي السمع إذ لاطريق لهم فيه بخلاف ماهنا فإين لهم طريقا فيه فانهم إذا أوقفوا الشخص فى مقابلة عين الشمس ونظروا فى عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أوقائم بخلاف السمع لاير اجعون فيه إذ لاطريق لهم إلى معرفته ، ولاينافي ذلك مامر من التعويل على إخبارهم ببقاء السمع في مقر"ه وفي تقديرهم مدّة لعوده لأنه لايلزم من أن لهم طريقا إلى بقائه الدال عليه نوع من الإدراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لهم طريقا إلى زواله بالكلية إذ لاعلامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤالهم بخلاف البصر يعرف زواله بسؤالهمو بالامتحان

سقط الطلب عنه و إلا طولب لاشتغال ذمّته بالأرش ظاهرا حتى يوجد مايسقطه ، ولعل هذا أوجه (قوله ولوعين أخفش) أى خلقة . أما لوكان بجناية فينبغي أن ينقص واجبها من الدية لئلا يتضاعف الغرم .

فرع — وإن أعشاه لزمه نصف دية وفى الإعشاء با فق سماوية الدية ، ومقتضى كلام التهذيب نصفها و إن أعمشه أوأخفشه أوأحوله فكومة ، كذا فى الروض ، وفى العباب : فرع لوجى على شخص فصارأعمش أوأخفش أوأحول لزمته حكومة ، وكذا لوصارأعشى خلافا للبغوى إذ الأعشى كغيره ولوصار شاخص الحدقة فان نقص ضوؤها لزمه الأكثر من قسط الذاهب إن انضبط وحكومة إشخاصها و إلا فكوهة انتهى اه سم على منهج . أقول : قول سم با فق سماوية أى على المعتمد وقوله وكذا لوصارأعشى ضعيف وقوله خلافا للبغوى معتمد ، وفى حج : تنبيه لوأعشاه بأن جى عليه فصار يبصرنهارا فقط لزمه نصف دية توزيعا على إبصاره نهارا وليلا، وإن أخفشه بأن صار يبصر ليلا فقط لزمته حكومة على مافى الروض وأقر شهارحه وهو مشكل بما قبله بأن عدم الإبصار ليلا يدل على نقص حقيقى فى الضوء إذ لامعارض له حينئذ بخلاف عدمه نهارا فانه لايدل على ذلك بل على ضعف قوة ضوئه عن أن تعارض ضوء النهار فلم تجب فيه الاحكومة (قوله لم يزد لها حكومة) لكن لوقلع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة شيخنا اه سم على منهم كا يفيده قوله الآرال الضوء بجراحة فى اللحم مع بقاء صورته (قوله سئل أولا أهل الحبرة) أى اثنان منهم كا يفيده قوله الآتى بعد فقد خبيرين الخ.

بل الأوّل أقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبيرين منهم أوتوقفهم عن الحكم بشيء (بتقريب) نحو (عقرب أوحديدة من عينه بغتــة ونظر هل ينزعج) فيحلف الجانى لظهور كذب خصمهأولا فيحلف المجنىعليه اظهورصدقه وماتقررمن حملأوفي كلامه علىالتنو يع لاالتخيير هوالمعتمد كما ذكره البلقيني وغيره وقال الأذرعي إن المذهب تعين سؤالهم لضعف الامتحان إذ يعاو البصر أغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لايرجع إليه إلابعد تعذر أهل الخبرة ولذا ضعف في الشرح الصغير ماذكره المتولى من أن الخيرة للحاكم (و إن نقص فكالسمع) فني نقص البصر من العينين معا إن عرف بأن كان يرى لحدّ فصار يرى لنصفه قسطه و إلا فحكومة ومن عين تعصب هي و يوقف شخص في محل يراه و يؤمر بالتباعد حتى يقول لاأراه فتعرف السافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العليلة ويؤمر بأن يقرب راجعا إلى أن يراه فيضبط مابين السافتين و يجب قسطه من الدية ، ولواتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص و بالانتقال لبقية الجهات فايِن تساوت الغايات فصادق و إلافلا و يأتى نحو ذلك في السمع وغيره لكنهم في السمع صوّروه بأن يجلس بمحل و يؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لايسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا إلى أن يقول سمعته فيعلم ، وهــذا يخالف مامر" في تصوير البصر بأمره بالتباعد أوّلا في محل يراه فيحتمل أنه تصوير فقط ويحتمل أنه تقييد وهو أوجه ويفرق بأن البصر يحصل له تفرق وانتشارعند البعد فلايتيقن أوّل رؤيته حينئذ فأمرفيه بالقرب أوّلا لتيقن الرؤية وليزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه إذا حصل فيه طنين ثم أمر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القار قيه فلاينضبط منتهاه يقينا بخلاف ما إذا فرسع السمع أوّلا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعماوا في كل منهما بالأحوط (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع ففي إذهابه من إحدى المنخرين نصف دية ولونقص وانضبط فقسطه و إلافحكومة ويأتى في الآرتتاق هنا مامر" فی السمع ولوادّعی زواله امتحن فان هش لر یح طیب وعبس لخبیث حلف الجانی و إلاحلف هو ولا تسئل أهـل الخبرة هنا لما من في السمع. والثاني فيه حكومة لأنه ضعيف النفع ودفع بأنهمن أهل العلم ويأتى هنا في الامتحان وانتظار العود مام "وفي إحداث عجلة أونحو تمتمة حكومة وهومن

(قوله بل الأوّل) هوقوله بسؤالهم (قوله أو يمتحن بعد فقد خبيرين) انظرماضابط الفقد هل من البد فقط أومن مسافة القصر أوالعدوى أوكيف الحال فيه نظر والأقرب الثانى فليراجع (قوله وماتقر"ر) أى من قوله بعد فقد خبيرين الح (قوله و يحتمل أنه تقييد) بقى أنه اعتبر فى تصوير معرفة النقص أنه تربط العليلة أوّلا و تطلق الصحيحة على مامر" فهل ذلك تصوير فقط أوتقييد كما هذا فيه نظر والظاهرأنه مجرد تصوير إذ لايظهرفرق بين ربط العليلة أوّلا و بين عكسه فى حصول المقصود (قوله من إحدى المنخرين) تثنية منخر بوزن مجلس ثقب الأنف، وقد تكسر الميم انباعا لكسرة الخاء كما قالوا منتن وها نادران لأن مفعلا ليس من المشهور اه مختار وفى القاموس أنه يجوز أيضافتحهما وضمهما ومنخور كعصفور اه (قوله وعبس) بالتخفيف والتشديد اه مختار (قوله لما مر" فى السمع) أى من أنهم لاطريق لهم إلى معرفة زواله (قوله هى طلائع البدن) أى مقدماته التى توصل إليه المدركات، وعبارة المصباح الطليعة القوم يبعثون أمام الجيش يتعر"فون طلع العدة بالكسر أى خبره والجمع طلائع اه فكائن هذه الحواس نزلت منزلة القوم الذين طلع العدة بالكسر أى خبره والجمع طلائع اه فكائن هذه الحواس نزلت منزلة القوم الذين

(قوله منهـم) لاحاجة إليه (قوله وماتقر من حمـــل أو في كلامه على التنويع) أي الصادق بالترتيب الذي هو المراد و إلا فالترتيب المراد من جملة ماصدقات التنويع لاعينه وإعاأخرجه عن التخيير الظاهر لأنه ضد النرتيب فلا تصح إرادته به (قوله وقال الأذرعي) عبارة التحفة: بل قال الأذرعي المذهب تعين سؤالهم انتهت أي فضلا عن وجوب الترتيب الذي قال به البلقيني وغيره ، وقول الشارح إذ يعلو البصر الخ ليس من كلام الأذرعي وإنماهوتوجيه له وقوله فتعين الخ تفريع على مااختاره من وجوب الترتيب المستظهر عليه عا ذهب إليه الأذرعي لاتفريع على ماذها إليه الأذرعي كالايخني (قوله ويأتى نحو ذلك) أي مطلق الامتحان بالمسافة .

(قوله وأسقطوا لا لتركيبها الخ) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لا من حيث هي حرفا لأنها مركبة وما قبلها ومابعدها من الحروف بسائط ، و إنما أراد الألف اللينة . وأما الهمزة فهي المرادة بالألف أخروف ويدل على إرادته في لا الألف اللينة جعله لهما بين أختيها الواو والياء (١٣٠٠) و إنما لم يركب أختيها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بمسهاها مستقلا

لقبولهما التحريك دونها اعتبارها لأنها حرف مستقل يتوقف عام النطق عليه بل هي أكثر دورانا في الكلام من غييرها كالايخني وقوله واعتبارالماوردي لما لا يخني مما تقــر"ر أن الماوردي لم يعتبرها من حيث تركبها وإنما اعتبر ماأر يد منها وهو الألف اللينة وقدد عامت أن اعتبارها متعين وحينئذ فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لاغيره لأكااقتضاه صنيع الشارح وقوله أما الأوّل فلماذكر قد عامت أن الماوردي لم يعتبر لا من حيث تركبها الردّ ، وقوله وأما الثاني فلائن الألف تطلق على أعم من الهمزة والألف الخ فيه أن المدار في الحروف التي تقسط عليها للدية إنما هي السميات التي هي أجزاء الـكلام، ولاشك أن نطق اللسان

بالممزة غيره بالألف

اللسان كالبطش من اليد فلايجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكام نادر جدًا فلا يعوّل عليه ، نم يرد على التشبيه أن في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لاجمال في هدا حق تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجبت لجالها كاذن مشاولة خلقة (وفي) إبطال (بعض الحروف قسطه) إن بقي له كلام مفهوم و إلا وجب كال الدية لفوات منفعة الكلام (و) الحروف (الموزع عليها عمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع دية وأسقطوا لا لتركيبها من الألف واللام واعتبار الماوردي لها والنحاة للالف والممزة مهدود . أما الأول فلما ذكر . وأما الثاني فلائن الألف تطلق على أعم من الحمزة والألف الساكنة كا صرح به سببويه فاستغنوا بالهمزة عن الألف لاندراجها فيها ، فإن كان الحجي عليه من غيرالعرب وزعت على حروف لغته قلت أوكثرت كأحد وعشرين فيها ، فإن كان الحجي عليه من غيرالعرب وزعت على حروف لغته قلت أوكثرت كأحد وعشرين في لغة وأحد وثلاثين في أخرى ولوتكم بلغتين وزع على أكثرها ، وإن قطع شفتيه فذهبت اليم والباء وجب أرشهما مع ديتهما في أوجه الوجهين (وقيل لا توزع على الشفهية) وهي الباء والفاء ،

ينقلون الأخبار بجامع أنها توصل إليها الصورالتي تدركها وأطلق عليها اسمها فيكون استعارة تصريحية (قوله فلايعوّل عليه) ظاهره و إن تكلم على ندور لكن قضية مايأتي في قوله ولوقطع بعض لسانه و بـ قى نطقه أنه يجب حكومة إلا أن يفرق بأن فى قطع بعض اللسان آلة النطق موجودة في الجلة بخلاف هذا (قوله لتركيبها من الألف واللام) هوكذلك إلا أن لا ليست عبارة عما تركب من الألف واللام بل سماها الألف اللينة كالألف في قال ومواقع الألف اللينة غير مواقع الهمزة ، ثم رأيت سم على حج قال مانصه : لاوجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر فان إطلاق الألف على الأعم لايمنع النص على كل بخصوصــه الذي هو أبين وأظهر في بيان المراد ، ولاوجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إهدار أحدها. فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر . اللهم إلا أن يقال الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولانكون إلا تبعا وتتولد من إشباع غـيرها ولا تتميز حقيقتها تميزا ظاهرا عن الهواء الحجرَّد فلم تعتب ولم يوزع عليها فليتأمل (قوله تطلق على أعم من الهمزة) فيه نظر أما أولا فقوله على أعم ليس على ما ينبغي لأنه من المشترك لاالعام فان العام أن يكون اللفظ دالاعلى معنى يشترك فيه كل الأفراد فيتناولها جميعا وليس الألف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هـذا . وأما ثانيا فلائن هذا قول بعضهم ونقله الجوهرى فىالصحاح وضعفه بعضهم والنحاة يعتمدونالقول الآخر وهو مفايرة الألف للهمزة فتأمل (قوله وزّع على أكثرها) ظاهره و إن كانت الأقــل العربية ، وعبارة الشيخ عميرة ولوكان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرها حروفًا وقيل على أقلهما اه وعليه فيحمل قول الشارح هنا على ما لوكانت اللغتان غير عربيتين .

والحل منهما مخرج مخصوص يباين الآخر وليس المدار على الأسماء التي هي لفظ ألف ولفظ باء الخ حتى يتوجـه ماذ كر هكذا ظهر فليتدبر ، ثم رأيت الشهاب سم قرّر نحو ماذكرته آخرا ثم قال إن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين .

والميم والواو (والحلقية) وهي الهمزة والهاء والعبن والغبن والحاء والحاء بل على الاسانية لأن النطق بها ، وردّ بمنع ذلك بل كمال النطق مرك من جميعها ، فني بعض من تينك قسطه من الدية ، ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف لم يكن يحسنه وجب للذاهب قسطه من الحروف التي محسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بعضها خلقة أو بآفة سماوية) وله كلام مفهم فجني عليه فذهب كلامه (فدية) لوجود نطقه وضعفه لايمنع كمال الدية فيه كضعف البصر والبطش (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف نحو البطش بأنه لايتقدر غالبا والنطق يتقدر بالحروف ورد بأنه يبقي مقصود الكلام مابق له كلام مفهم فلا حاجة لذلك التقدير (أو) عجز عن بعضها (بجناية فالمذهب لاتكمل) فيها (دية) لئلا يتضاعف الغرم فما أبطله الجاني الأوّل ، وقضيته أنه لاأثر لجناية الحربي لأنها كالآفة السماوية، والأوجه عدم الفرق وقيل تكمل والخلاف مرتب على الخلاف فما قبله (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع) حروف (كلامه أو عكس فنصف دية) اعتبارا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية إذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الأقل ومن ثم اتجه دخول المساوى فيما لوقطع النصف فذهب النصف ، ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لأنها إذا وجبت بذهابه بلا قطع فمع القطع بالأولى ، ولو قطع بعض لسان و بقي نطقه وجبت حكومة لاقسـط إذ لو وجب للزم إيجاب الدية الكاملة في لسان الأخرس خلاف الجمع (وفي) إبطال (الصوت دية) إن بقيت قوّة اللسان بحالها لخبر زيد بن أسلم بذلك رواه البيهقي ، وقول الشارح وهذا من الصحابي في حكم الرفوع تبع فيه الزركشي وهو يوهم أن زيدا صحابي وليس كذلك ، و إيما هو تابي ومن أوّل الصوت بالكلام يحتاج إلى دليل ، وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقا للإجماع غير معوّل عليه (فان بطل معه حركة لسان فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لوانفرد (وقيل دية) لأن مقصود الكلام يفوت بانقطاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان،

(قوله والميم) أى والباء لأنها مساوية لها في المخرج وسيأتي التصريح به في قوله ومن ثم قيل كان الأوجه فيمن قطع الشيفتين فزالت الميم والباء أنه لايجب لهما أرش الخ (قوله أو با قة سماوية) وكالآفة جناية غيرمضمونة على مااقتضاه كلام حج الآتي (قوله وفارق) أى على هذا انتهى سم على حج (قوله والأوجه عدم الفرق) أى بين الحربي وغيره، ويؤخذ منه بالأولى أن جناية السيد على عبده كالحربي . وكتب أيضا قوله والأوجه لم يبين علة الأوجه وقياس نظائره من أن الجناية الغير المضمونة كالآفة اعتماد الأول كا هو مقتضى التعليل وعبارة حج ، وقضيته أن التعليل عماذ كره الشارح أنه لاأثر لجناية الحربي وهو متجه و إن قال الأذرعي لاأحسبه كذلك (قوله للزم إيجاب الدية) وجهالملازمة أن وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام اه سم على حج ويرد عليه أنه لو قطع نصف السانه فذهب ر بع كلامه وجب نصف الدية ، وقضية أن اللسان (قوله خلافا لجمع) متعلق بحكومة (قوله لخبر زيد بن أسلم) قال الشيخ عميرة : أى ولأنه من المنافع القصودة لغرض الدفع والإعلام وغير ذلك اه سم على منهج (قوله ومن أول الصوت) من المنافع القصودة لغرض الدفع والإعلام وغير ذلك اه سم على منهج (قوله ومن أول الصوت) له في ما الرواه زيد بن أسلم (قوله أن ذلك) أى وجوب الدية في الصوت (قوله فحجز عن التقطيع) لهل المرف الحرف الأقل العلم المراد بالتقطيع عمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض ، والترديد الرجوع للحرف الأول العلم المل المراد بالتقطيع عمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض ، والترديد الرجوع للحرف الأول

(قوله لخبرزيد بن أسلم) لفظ زيد بن أسلم مضت السنة في الصوت إذا انقطع بالدية على ماذكره بعضهم وكان على الشارح أن يذكره إذ هومرجع الإشارة في قول الشارح الجلال وهذا من الصحابي الخ لأنه وقع خلاف بين الأصوليين فما إذا قال الصحابي من السنة كذا أو نحوه هل هو في حكم المرفوع إليه صلى الله عليه وسلم فيحتج به أولا والصحيح أنه في حكمه (قوله وليسكذلك) يقال عليــه وحينئذ فما دليل وجوب الدية في الصوت على أنه قد يقال من أثبت صحبته معه زيادة عـلم ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله ومن أوّل الصوت بالكلامالي) هذا لاعتاج إليه الشارح في الخبر بعد نفيه الحجية به من أصله وإعا يحتاج إليه من جعله في حكم المرفوع واحتج بهكابن حجر فانه حينئذ يحتاج إلى الجواب عما أورد عليه (قوله أن ذلك) أي وجوب الدية في الصوت.

(قـوله وفارق الخ) أي على الصحيح (قوله لأنه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطيل نطق الصي بعدم سماعه (قوله مغافصة) هو بالغبن المعجمة يقال غافصت الرجل أي أخــذته على غرة قاله في الصــحاح (قوله فديتان على ماقاله جمع الخ) صريح هـذا السياقأن وجوب الديتين ضعيفكا يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ أنه معتمد فليراجع (قوله وفيها الدية) أي مطلق دية و إلا فديتها غير دية المضغ (قوله إذهاب نفسه) يعنى الني (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة أن صـورة المسئلة أنه كانت قوّة الحبل موجودة وأبطلها لأنه لايقال أبطلها إلا إذا كانت موجودة قبل .

وفارق إذهاب النطق بالجناية على سمع صيّ فتعطل بذلك نطقه لائه بواسطة سماعه وتدرّجه فيه بأن اللسان هنا سليم ولم يقع عليــه جنايات أصلا ، بخلاف إبطال حركته المذكورة (وفي) إبطال (النوق دية) كالسمع بأن لايفرق بين حلو وحامض ومر" ومالح وعذب ، وعند اختلاف الجانى والحجني عليه في ذهابه يمتحن بالائشياء الحادّة كمرّ وحامض بأن يلقمها له غيره مغافصة فان لم يعبس صدق بمينه و إلا فالجاني بمينه، ولو أبطل معه نطقه أو حركة لسانه السابقة فديتان كما قاله جمع متقدَّمون ، ونقله الرافعي في موضع عن المتولى وأقره ، لكنه إنما يتأتى على الضعيف أن الدوق فى طرف الحلق لافى اللسان لا نه قد يبقى مع قطعه حيث لم يستأصل قطع عصبه ، أما على المشهور و به جزم الرافعي في موضع أنه في طرف اللسان فلا تجب إلا دية واحدة للسان كما لو قطع فذهب نطقه لائنه منه كالبطش من اليدكا من ، ومن ثم كان الأوجه فيمن قطع الشفتين فزالت الميم والباء أنه لايجب لهما أرش لأنهما منهما كالبطش من اليد أيضا لكن المعتمد وجوب أرش الحرفين أيضا كما من (وتدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وماوحة وعذوبة) ولم ينظروا لزيادة بعض الاعطباء عليها ثلاثة لدخولها فيها كالحرافة مع المرارة والعفوصة مع الحموضة لائن الطب يشهد بأنها توابع، و إذا أخذت دية المتبوع دخل التابع تحته (وتوزع) الدية (عليهنّ) ففي كل خمسها (فان نقص) إدراكه الطعوم على كالها (فحكومة) إن لم تتقدّر و إلا فقسطه (وتجب الدية في) إبطال (المضغ) بأن يجنى على أسنانه فتتحدّر وتبطل صلاحيتها للضغ أو بأن يتصلب مغرس اللحيين فتمتنع حركتهما مجيئا وذهابا لأنه النفعة العظمي للأسنان وفيها الدبة فكذا منفعتها كالبصر مع الدين والبطش معاليد فان نقص فحكومة (و)في إبطال (قوّة إمناء بكسرصلب) لفوات المقصود الأعظم وهو النسل واعتراض البلقيني بأنه لايلزم منإذهاب قوّة إنزاله إذهاب نفسه لا أن طريقه قد تنسدّ مع بقائه فهو كارتتاق محل السمع مدفوع بمنع ماذكره من التلازم، و بفرضه يفرق بين ماهنا والسمع بأنه للطفه يمكن انســداد طريقه ثم عوده ، بخلاف المني فانه لـكثافته متى سدّت طريقه انسد واستحال إلى الأخلاط الرديئة فلا يتوقع عوده ولاصلاحه أصلا، فلو قطع أنثييه فذهب منيه لزمه ديتان (و) في إبطال (قوّة حبل) من امرأة ورجل بفوات النسل أيضا ، وقيده الأذرعي

بأن ينطق به ثانيا كما نطق به أوّلا (قوله وفارق) أى ماذكر من وجوب الديتين (قوله فتعطل بذلك نطقه) حيث قيل بوجوب دية واحدة في السمع (قوله بأن اللسان) متصل بقوله فديتان لا بقوله وقيل دية (قوله مغافصة) أى أخذا على غرة . قال في الختار : وغافصه أخذه على غرة (قوله فديتان) معتمد (قوله كما قاله جمع متقدّمون) قد يقال إن كان فرض هذه المسئلة أنه قطع اللسان فلا وجه إلاوجوب دية واحدة أو أنه جني عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن الذوق في طرفه أم في الحلق انتهى سم على حج (قوله لافي اللسان) وهذا أى كونه في اللسان هو الراجح (قوله والعفوصة مع الحموضة) أى والتفاهة مع العذو بة (قوله لائن الطب) أى علم الطب يشهد أى يدل بأنها الخ (قوله فتتخدّر) بالخاء المعجمة كما في المختار و يمكن قراءتها بالحاء المهملة و يراد بالتحدير ميلها عن جهة الاستقامة (قوله و تبطل) عطف تفسير (قوله مدفوع) هذا عجيب لأن البلقيني مانع والمنع لا يمنع اله سم على حج . أقول : إلا أن يقال لما انتهض باقامة سند المنع كان مدّعيا فهو منع للدّعي لا للنع .

بما إذ لم يظهر للأطباء أنه عقيم (و) في (ذهاب) لذة (جماع) بكسر صلب ولو مع بقاء المن وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله إذهاب لذة الطعام أوسدٌ مسلكه ففي كل دية و يصدق الحبي عليه في ذهاب كل منهما ماسوى الأخيرة بمينه لأنه لايعرف إلا منه مالم يقل أهل الخبرة إن مثل جنايته لاتذهب ذلك (وفي إفضائها) أي المرأة (من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسد (و) كذا من (غيره) بوطء شبهة أو زنا أو أصبح أو خشبة (دية) لها ، وخرج بافضائها إفضاء الخنثي ففيــه حكومة (وهو) أى الإفضاء (رفع مابين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل الفائط والجماع واحدا لقطعه النسل إذ النطفة لاتستقر في محل العاوق لامتزاجها بالبول فأشبه قطع الذكر فان لم يستمسك الغائط فحکومة أيضا (وقيــل) رفع مابين مدخل (ذكر و) مخرج (بول) وهو ضعيف و إن جزما به في موضع آخر . وقال الماوردي : بل عليه الدية في الأوّل بالأولى فان لم يستمسك البول في كومة أيضا فان أزالهما فدية وحكومة وصحح المتولى أن فى كل دية لإخلاله بالتمتع ولوالتحم وعادكما كان فلا دية بل حكومة ، وفارق التحام الجائفة بأن المدار هناك على الاسم وهنا على فوات القصـود و بالعود لم يفت (فان لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (إلا بافضاء) لـكبر آاته أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لإفضائه إلى محرم (ومن لايستحق افتضاضها) أي البكر بالفاء والقاف (فان أزال البكارة بغير ذكر)كأصبع أو خشبة (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كما يأتى ، نعم إن أزالتها بكر وجب القود (أو بذكر لشبهة) منها كظنها أنه حليلها (أو مكرهة) أو نحو مجنونة (فمهر مثل) بجب لها حال كونها (ثيبا وأرش بكارة) يلزمه لها وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لا نه لاستيفاء منفعة البضع وهي لإزالة تلك الجلدة فهـما جهتان مختلفتان ، أما لوكان بزنا وهي حرّة مطاوعة فلا شيء أو أمة فلا مهر لأنها بني " ، بل حكومة لفوات جزء من بدنها مماوك لسيدها (وقيل مهر بكر) إذ الغرض التمتع وتلك الجلدة تذهب ضمنا ، ورد بما من أنهما جهتان مختلفتان (ومستحقه) أي الافتضاض وهو الزوج (لاشيء عليه) لاستحقاقه إزالتها و إن أخطأ في طريق الاستيفاء بخشبة ونحوها (وقيل إن زال

(قوله لأنه) أى اللذة بمعنى الالتذاذ (قوله ماسوى الأخيرة) أى قوله لذة جماع الخ (قوله وفي إفضائها) و إن تقدّم له وطوَّها ممارا . قال في العباب : إن حصل الإفضاء بوطء نحيفة يغلب إفضاؤه فدية عمد أو يندر فشبه عمد أوظنها زوجة فخطأ انتهى (قوله فان أزالهما فدية وحكومة) معتمد (قوله وصحح المتولى أن في كل دية) ضعيف (قوله فان لم يمكن الوطء) أى ابتداء ولو بعد تقدّم الوطء ممارا (قوله فأرشها يلزمه) و إن أذن الزوج ، وظاهره و إن عجز عن اقتضاضها وأذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهره فتنبه له فأنه يقع كثيرا ومنه مايقع من أن الشخص يعجزعن إزالة بكارة زوجته فيأذن لام أة مشلا في إزالة بكارتها فيلزم المرأة المأذون لهما الأرش لأن إذن الزوج لايسقط عنها الضمان ، لايقال هو مستحق للإزالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله . لأنا نقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره (قوله أو بذكر لشبهة) منها جعل الحلل من الشبهة النكاح الفاسد (قوله و إن أخطأ في طريق الاستيفاء) ظاهره و إن طلق قبل الدخول بل أو فسخ العقد منها أو بعيبها فلا يجب لها في طريق الاستيفاء) ظاهره و إن طلق قبل الدخول بل أو فسخ العقد منها أو بعيبها فلا يجب لها لتستحق الهر وادعى إزالتها بأصبعه مثلا صدق كا شمله إطلاقهم ، وعبارة شرح البهجة في تقرير قول المتن وصدق من جحد جماعها مانصه أو ادعت جماعا قبل الطلاق وطابت جميع المهر فحده قول التن وصدق من جحد جماعها مانصه أو ادعت جماعا قبل الطلاق وطابت جميع المهر فحده قول التن وصدق من جحد جماعها مانه أن الاستيفاء بخشبة) وهل يجوز ذلك أولا فيه نظر .

(قـوله وذهاب جماع) ظاهر كالام الشارح أن هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك (قوله وسلامة الصلب) لايتأتى مع تقييده الدهاب بكسر الصُّل إلا أن يقال مراده به التمثيل عما هو الغالب (قوله لامتزاجها بالبول) صوابه بالغائط (قوله وقال الماؤردى بل عليه الخ) لم يتقـدم في كلامه مايسة غ هذا الإضراب وفى التحفة قبل هذا مانصه فعلى الأول فيهذا حكومة وعلى الثاني بالعكس ثم قال: وقال الماوردي الخ فالإضرابله موقع ثم لاهنا (قوله وصحح المتولى الخ) المذكور في المتن لكن بالنظر لما قاله فيــه الماوردي كالانخف. بغير ذكر فأرش) لعدوله عما أذن له فيه فصار كالأجنبي ورد بمنع ذلك (وفى) إبطال (البطش) بأن ضرب يديه فزالت قوة بطشهما (دية) إذ هو من المنافع المقصودة (وكذا المشي) في إبطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك و إنما يؤخذ ذلك بعد الاندمال لأنه متى عادلم يجب إلا حكومة إن بقي سنين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل منهما على حدته (حكومة) بحسب النقص قلة وكثرة، نعم إن عرفت نسبته وجب قسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) أي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو انفرد مع اختلاف محليهما، وفي قطع رجليه وذكره حينئذ ديتان أيضا لأنهما صحيحان، ومع سلامتهما حكومة لكسر الصلب لأن له دخلا في إيجاب الدية ومع إشلالهما تجب لأن الدية لحال غير الصلب خكومة لكسر الصلب لأن له دخلا في إيجاب الدية ومع إشلالهما تجب لأن الدية لحال غير الصلب ذلك كا هو مشاهد.

[فرع] في اجتماع جنايات مما من على شخص واحد و يجتمع في الإنسان سبع وعشرون دية بل أكثر كا يعلم مما من إذا (أزال) جان (أطرافا) كائذيين و يدين ورجلين (ولطائف) كعقل وسمع وشم (تقتضى ديات فمات سراية) من جميعها كما بأصله وأوما إليه بالفاء فلا اعتراض عليه (فدية) واحدة تلزمه لكون الجناية صارت نفسا وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لوحزه الجاني قبل اندماله) لايجب سوى دية واحدة إن اتحد الحز والفعل الأول عمدا أو غيره (في الأصح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسراية إذلا تستقر إلا باندمالها ومن ثم لوحزه بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعا (فان حزه) الجاني قبل الاندمال (عمدا والجنايات) با إزالة ماذكر (خطأ) أو شبه عمد (أو عكسه) بائن حزه خطأ أوشبه عمد والجناية عمد أوحزه خطأ والجناية شبه عمد أوعكسه (فلا تداخل في الأصح)

وقد قال بعضهم إنه إذا كان في إزالتها بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم و إلا فلا (قوله بنحو كسر الصلب) انظر هذا التقييد مع قوله الآتى في الحكومة و إن لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال اه سم على حج و يمكن تصوير ماياتى بالجراحة إذا اندمل الجرح ولم يبق نقص وماهنا ليس كذلك إذهو إذهاب منفعة مقصودة وهي المشي (قوله لم يجب إلا حكومة و إن بقي سنين) وفي نسخة و إن بقي شين وهي أوضح مما في الأصل (قوله ومع إشلالهما تجب) قال سم على حج ظاهر هذا الصنيع تصوير المسئلة بإشلال ماذكر مع ذهاب المشي والجماع أوواني إلا أن الاقتصار على قوله لأن الدية للاشلال ظاهرة تصويرها بمجرد إشلال ماذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب الافراد بحكومة و يجاب بأن الشارح إنما أطلق ذلك لأن إشلال الرجاين داخل في تعطل المشي و إن كان التعطيل يمكن انفراده فلا إنسال في الافراد بحكومة إلا أن هذا لايدل على عدم التصوير بذهاب الجماع أوالمني والافراد مع ذلك يشكل لأن للكسر دخلا في إيجاب ديته و بالجملة فالمفهوم من الروض وغيرة تصوير مع ذلك يشكل لأن للكسر دخلا في إيجاب ديته و بالجملة فالمفهوم من الروض وغيرة تصوير هذه المسئلة بما إذا أشل الرجاين أو الذكر بكسر الصاب من غير ذهاب شيء مماذكر ولاإشكال حينئذ فليتأمل (قوله لأن الدية لحلل غير الصاب فأفرد) وفي نسخة للاشلال فأفرد .

(قوله من جميعها) يعنى مات قبل اندمال شيء منها و إن كان الوت إنما ينسب لبعضها بدليل الفهوم الآتى وصر جهذا والده في حواشي شرح الروض (قوله قبل اندماله) اللطائف وكذا السراية منها.

المبينى مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق الحز" بل يجب كل من واجبالنفس والأطراف لاختلافهما حينئذ باختلاف حكمهما (ولوحز) رقبته قبل الاندمال (غيره) أى غير الجانى تلك الجنايات أو مات بسقوطه من نحو سطح كا أفق به البلقينى وفرق بينه و بين مام من اعتبار التبرع في المرض المخوف من الثلث لو مات بها بأن التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعددت) الجنايات فلاتداخل إذ فعل شخص لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرايتها أو بقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولايندرج فيها ماوجب في أعضائه بائه مضمون بما نقص وهو يختلف بالكال وضده والآدمى مضمون بمقدر وهولا يختلف بذلك مع كون الغالب على ضمانه التعبد .

(فصــل)

في الجناية التي لا تقدير لأرشها والجناية على الرقيق

وتأخيره إلى هنا أولى من تقديم الغزالى له أوّل الباب (تجب الحكومة فيما) أى جرح أو نحوه أوجب ما لامن كل ما (لا مقدر فيه) من الدية ولم تعرف نسبته من مقدر و إلا بأن كان بقر به موضحة أو جائفة وجب الأكثر من قسطه وحكومة كامر وسميت حكومة لتوقف استقرار أمرها على حكم حاكم أى أومح حكم بشرطه ومن ثم لواجتهد فيه غيره لم يستقر (وهى جزء) من عين الدية (نسبته إلى دية النفس) لكونها الأصل (وقيل إلى عضو الجناية) لأنه أقرب ، ويرد بعدم اعتبار القرب مع وجودماهو الأصل المعول عليه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضو له أرش مقدر فان لم يكن كصدر وغذ ،

(قوله وفارق هذا الخ) أى ماتقدم من دخول الأطراف واللطائف فى دية النفس إذا مات سراية أو بفعل الجانى وكان الأولى ذكرهذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لوحزه الجانى الخ (قوله بأنه مضمون) أى الحيوان

(فص_ل)

في الجناية التي لاتقدير لأرشها

(قوله وتأخيره) أى هذا الفصل (قوله إلى هنا أولى) وجه الأولوية أن الحكومة يعتبر فيها نسبتها إلى دية النفس أو أرش الجناية على عضو فيها له مقدر وذلك فرع معرفة ماله مقدر ومالا مقدرله ومعرفة مايجب فيذلك (قوله على حكم حاكم) أى وذلك لأنها تفتقر إلى فرض الحر رقيقا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بنسبته إلى الدية وهذا إنما يستقر بعد معرفة المقومين (قوله أومحكم بشرطه) أى وهو كونه مجتهدا أوفقد القاضى ولوقاضى ضرورة (قوله ومحل الحلاف في عضو) هذا معاوم من قوله وقيل إلى عضو الجناية إذ من المعاوم أنه إنما ينسب إلى عضو الجناية إلا إذا كان له مقدر .

(قوله عند انفاق الحز) في شرح الجلال عقب هذا مانصه وما تقدمه في العمدأو الخطأ اه ولعله ساقط من نسخ الشارح من الكتبة (قولهوفارق هذا قطع أعضاء حيوان مام من الحاد الدية إذا الخ) الإشارة راجعة إلى مات بسرايةأو بفعل الجاني مات بسرايةأو بفعل الجاني ولعل الشارح كالشهاب حج إنما أورداه هنابالنظر ولعل الدمي فانه حجوع حكم الآدمي فانه يخالف جموع حكم عارد.

[فصل] في الجناية

التي لاتقدير لأرشها

(قوله في الجناية) هو على حذف مضاف أى في واجب الجناية الخ (قوله أوجب مالا) انظر مامفهوم هــــــذا القيد ولعله لبيان الواقع (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح أو نحوه .

(قوله أما القن) كانه محترز قوله فمامى من عين الدية وذكره توطئية لوجوب التقويم فيه بالنقد (قوله بخلاف السن ولحية المرأة) يتأمل فانه قدد لاتظهر مخالفة إلا أن بقال الفرق أن الجاني في السنّ واللحية قدباشرها بالجنابة عليهما استقلالا بخلاف الأعلة فانه إعاباشر الجنابة على الأصلية والزائدة قد وقعت تبعا ولعل هذا هو المراد بقرول الشارح نايجاب شيءعليه لم تقتضه جنايته وهذا الجوالوالد الشارح في حواشي شرح الروض وقوله وأيضا الخ هو جواب الشهاب حج وقد نازع فيه الشهاب سم كما أنه أشار إلى المنازعة في الأوّل عما قد يدفعه ماذ كرته فيه إن كان هومراد الشارح كوالده فليراجع (قـوله وقياس الأصبع علها مردود) هذا القياس نقله حج عقب إشكال الرافعي مقراله وعبارته وقيس بالأثالة فما ذكر نحوها كالأصبع والشارح يمنع هذا القياس.

اعتبرت من دية النفس جزما (نسبة) أى مثل نسبة (نقصها) أى مانقص بالجناية (من قيمته) إليها (لوكان رقيقا بصفاته) التي هو عليها إذ الحر لاقيمة له فتعين فرضه رقيقا مع رعايةصفاته ليعلم مقدار الواجب في تلك الجنالة فان كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية والتقويم في الحريكون بالإبل والنقد فكل منهما جائز لأنه يوصل إلى الغرض أما القنّ فالواجب في حكومته النقد قطعا وكذا التقويم لأن القيمة فيه كالدية وتجب فيالشعور حكومة إن فسد منبتها ومحله إن كان بها جمال كاحية وشعر رأس أما ماالجمال في إزالته كشعر إبط وعانة فلاحكومة فيه في الأصح و إن كان التعزير واجبا للتعدّى كماقاله المـاوردى والرويانى و إن اقتضى كـلام ابن المقرى كالروضة هنا وجو بها ولا يجب فيها قود لعدم انضباطها وقد لاتعتبر النسيبة كأن قطع أنملة لهما طرف زائد فتجب ديةأنملة وحكومة للزائد باجتهادالحاكم وإنما لمتعتبرالنسبة لعدمإمكانها واستشكال الرافعيله بأنه يجوز أن تقوّم وله الزائدة بلا أصلية ثم يقوّم دونها كما فعل في السن الزائدة أو تعتبر بأصلية كما اعتبرت لحية المرأة بلحية الرجل ولحيتها كالأعضاء الزائدة ، ولحيته كالأعضاء الأصلية مردود لظهور الفرق وهو أن تقدره بلا أعلة أصلية يقتضي أن تقرب الحكومة من أرش الأصلية لضعف اليد حينئذ بفقد أنملة منها ، وأن اعتبارها بأصلية يزيد على ذلك فني كل منهما إجحاف بالجاني بإيجاب شيء عليــه لم تقتضه جنايته بخلاف السن ولحيــة المرأة وأيضا فزائد الأنملة لاعمل لها غالبا ولاجمال فيها و إن فرض فقد الأصلية بحلاف السن الزائدة فانه كثيرا ما يكون فيها جمال بل ومنفعة كما يأتى وجنس اللحية فيها جمال فاعتبر في لحية المرأة، ولا كذلك زائد الأنملة وقياس الأصبع عليها ممنوع (فانكانت) الحكومة (لطرف) مثلا وخصه بالذكر لأنه الغالب (له مقدر).

(قوله اعتبرت) أى الحكومة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقويم في الحرالخ يفيد أن الحكومة في الحر لانكون إلامن الابل وإن اتفق التقويم بالنقد ثم رأيت سم على حج صرح بذلك نقد لا عن شرح الروض (قوله يكون بالإبل والنقد) أى بكل من الإبل والنقد أى لكن النقد هو الأصل وعبارة حج والتقويم بالنقد ويجوز بالإبل (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل وجه اتتفاء ذلك في مسئلة السن اه سم على حج . أقول: ولعل وجهه أن صور مسئلة الأنملة بأن تعتبر الزائدة بلا أصلية وليس المعتبر ذلك في السن الزائدة بل التقويم بالجانى ثم ماذ كره الشارح من الرد ظاهر على ماهو المتبادر مما نقله عن الرافى من قوله يجوز أن تقوم وله الزائدة بلا أصلية من أن المهنى أنه يفرض الأصلية فقط أما لوصور بأن تقوم بالأصلية مع الزائدة ثم بالأصلية فقط وتعتبر النسبة بينهما فلايتأتى الرد يما ذكر بل يكون كالسن الزائدة بلا فرق (قوله وخصه بالذكر) أى خص الطرف بالذكر (قوله لأنه الغالب) يتأمل سم على حج ولم يبين وجه التأمل ، وله لل وجهه أن كل ماله مقدر يكون كاليد فيخرج نحو وهي ما عدا النفس ، و يمكن الجواب أنه أراد بالأطراف مايسمى بذلك عرفا كاليد فيخرج نحو الأنشين .

أوتابع لمقدر أي لأجل الجناية عليه (اشترط أن لا تباغ) الحكومة (مقدّره) لئلا تكون الجناية عليه مع بقائه مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتنقص حكومة جرح الأعلة عن ديتها وجرح الأصبع بطوله عن ديته وقطع كف بلا أصابع عن دية الخس لابعضها وجرح ظهر نحو الكف عن حكومتها لأن تابع المقدّر كالمقدّر وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة فان بلغه نقص سمحاق ونقص متلاحمة نقص كل منهما عنه ونقص السمحاق عن المتلاحمة لئلد يستويا مع تفاوتهما (فان بلغته) أي الحكومة مقدر ذلك العضو أو متبوعه (نقص القاضي شيئًا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل متموّل فلا يكنى أقل متموّل خلافًا للمـاوردى وابن الرفعة. إذ أقله غير منظور له لوقوع المسامحة والتغابن به عادة وذلك ائسلا يلزم المحذور المــار (أو)كانت الجناية بمحل (لاتقدير فيه) ولا تابع لمقدر كما من (كفخذ) وكتف وظهر وعضد وساعد (ف)الشرط (أن لاتباغ) الحكومة (دية نفس) في الأولى أو متبوعه في الثانية و إن بلغت في الأولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص الحاكم منه كمامر وقد علم من ذلك أن قولهم المذكور لدفع توهم أنه يشترط فها أيضا أن لاتبلغ أرش عضو مقدر قياسا على الجناية عليه مع بقائه و إلا فلا يتصوّر باوغها دية نفس والحبي عليه حي له منفعة قائمة مقابلة بشيء ما (و) إنما (يقوم) الحبي عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أي اندمال جرحه إذ الجناية قبله قدتسري إلى النفس أو إلىمافيه مقدر فيكون هو واجب الجناية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجمال ولا في المنفعــة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (إلى) وقت (الاندمال) لئلا تحبط به الجناية (وقيل يقدره قاض باجتهاده) ويوجب شيئًا حذرًا من إهدار الجناية (وقيل لاغرم) كما لوتألم بضربة ثم زال الألم ولولم يظهرنقص إلاحال سيلان الدم اعتبرت القيمة حينئذ فان لم تؤثر الجناية نقصا حينئذأوجب القاضي فيه شيئا باجتهاده كما هو أوجه الوجهين ورجحه البلقيني و إن جزم فىالعباب بعــدم وجوب شيء سوى التعزير ولو لم يكن هناك نقص أصلا كاحية امرأة أزيلت وفسد منبتها وسن زائدة قدرت لحيتها بلحية عبد كبيريتزين بها ،

(قوله أو تابع لمقدر) أى كمسئلة الكف الآتية اه سم على حج (قوله وجرح الأصبع بطوله) قيد به لأنه إذا لم يكن كذلك كان في أنملة واحدة مثلا فكومته شرطها أن لاتنقص عن دية الأنملة (قوله وجرح الرأس عن أرش موضحة) لأنه لوساواه ساوى أرش الأقل أرش الأكثر ولواعتبر مافوق الموضحة كالمأمومة فقد تساوى الموضحة أوتزيد فيلزم المحلور اه سم على حج (قوله ونقص السمحاق) أى نقص مايقدره فيا نقص من المتلاحمة (قوله أكثر من أقل متمول) أى مماله وقع كر بع بعير مثلا (قوله المحلور المار) أى في قوله لثلا تكون الجناية عليه مع الظهر يتصوّر فيه الجائفة كالبطن اه سم على حج (قوله دية نفس في الأولى) يتأمل فان الخيابة على ما لامقدر اله ولاهو تابع الح (قوله وكتف وظهر) قد يقال الفرض أن الجناية على ما لامقدر له ولاهو تابع لمقدر ومع ذلك فكيف يمكن بلوغه أرش عضو المورض أن الجناية على ما لامقدر له ولاهو تابع لمقدر ومع ذلك فكيف يمكن بلوغه أرش عضو أولا تقدير فيه والثانية هي قوله ولاتابع لمقدر (قوله والحبي عليه) أى والحال (قوله لئلا تحبط به) أولا تقدير فيه والثانية هي قوله ولاتابع لمقدر (قوله والحبي عليه) أى والحال (قوله لئلا تحبط به) أى بسبب عدم النقص .

(قوله وجرح ظهر نحو الكف) أي أو بطنها (قوله ونقص السمحاق عن المتلاحمة) كان الظاهر ونقص المتلاحمة عن السمحاق إذااسمحاق أبلغ من المتلاحمة (قوله في الاولى أومتبوعه في الثانية) انظر أي أولى أوثانية مع أنالذي انتفى عنه التقدير والتبعية للقدر شيء واحد (قوله وقد علم من ذلك) يعنى من قوله و إن بلغت الخ وقوله أن قولهم المذكور يمني قول المتن وأن لاتبلغ دية نفس (قوله وإلا فلايتصوّر الخ) أي لأن حقيقة الحكومة جزء من الدية منسوب إليها كامرولايتصور أن يكون الجزء أعظم من الكل

(قـوله فدعوى اقتضاء كلامه الخ) اعلم أنه لم يقدم شيئا يتعلق بالجواب حتى يسوغ له هذا التفريع و إنما غاية ماقدمه كيفية التقدير وهذا لاينكره المدعى المذكور بل هو محل إشكاله كما يعلم من التحفة والجواب إنماهو المذكور بعد فىقولەنظرا للجنس الخ (قوله وكذا لو أوضح جبينه الخ) هذا مستثنى مما في المتن وليس من جملة صوره و إن أوهمه سياق الشارح (قـوله وقضيته) يعنى مافى المتن (قوله نقصه) هو فاعل الواجب وخبره قوله كل · logio

ويقدر في السنّ وله سنّ زائدة نابتة فوق الأسنان ولاأصلية خلفها ثم يقوّم مقاوعها ليظهر التفاوت لأن الزائدة تسدّ الفرجة و يحصل بها نوع جمال فدعوى اقتضاء كلامه عــدم وجوب شيء ممنوع نظرًا للحنس الذي قدمناه في جواب إشكال الرافعي (والجرح المقدر) أرشه (كموضحة يتبعه الشين) ومن بيانه في التيمم (حواليه) حيث كان بمحل الإيضاح فلايفرد بحكومة لأنه لواستوعب جميع محله بالإيضاح لم يلزمه سوى أرش موضحة فان تعدّى الشين للقفا أفرد في أوجه الوجهين كما صححه البارزى والبلقيني وغيرها لانتفاع علة الاستتباع وكذا لو أوضح جبينه فأزال حاجبه فعليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشيين و إزالة الحاجب ، وكالموضحة المتلاحمـة نظرا إلى أن أرشها مقد ر بالنسبة للوضحة كذاقيل ، ولعله مبنى على أنه يجب فيها بقسط هذه النسبة . أما على الأصبح المار أن الواجب فيها الأكثر فيظهر أن يقال إن كان الأكثر النسبة فهي كالموضحة أو الحكومة فلا ، وعلى هــذا التفصيل بحمل قوله (وما لايتقدر) أرشــه (يفرد) الشين حوله (بحكومة في الأصح) لضعف الحكومة عن الاستتباع بخلاف الدّية ، والثاني المذكور في الوجيز أنه يتبع الجرح، وقضيته إفراد الشين بحكومة غير حكومة الجرح، بل من ضر ورياته ، إذ لايتأتي بغير مايذ كره أنه يقدّر سلمابالكلية ثم جريحا بلاشين ، ويجب مابينهما من التفاوت وهذه حكومة الجرح ثم يقدر جريحا بلا شين ثم جريحا بشين و يجب مابينهما من التفاوت وهـذه حكومة الشين. وفائدة إيجاب حكومتين لذلك أنه لو عفا عن إحـداها لم تسقط الأخرى وأنه يجوز باوغ مجموعها دية ، إذ الواجب نقصه عنها كل منهما على انفراده لامجموعهما فلا إشكال في ذلك حكما ولا تصويرا (و) يجب (في نفس الرقيق) المعصوم لو أتلف و إن كان مكاتبا أو أمّ ولد وجعله أثر بحث الحكومة لاشترا كهما في التقدير ، ولذا قال الأئمة القنّ أصل الحرفي الحكومة والحر أصل القيِّ فما يتقدر منه (قيمته) بالغة ما بلغت كبقيــة الأموال المتلفة (وفي غيرها) أي النفس من الأطراف واللطائف (مانقص من قيمته) سلما (إن لم يتقدر) ذلك الغير (في الحر) ومانقله البلقيني عن المتولى من أنه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب الحاكم شيئا باجتهاده لئلا يلزم المحذور المار وقال انه تفصيل لا بدّمنه وأن إطلاق من أطاق محمول عليه غير متجه إذ النظر في القنّ أصالة إلى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم ينظروا

(قوله ويقد رفي السنّ) أى تقو عه في السنّ الخ ، ولو عبر بيقوّم كان أوضح كما عبر به حج (قوله وجوب شيء) أى في اللحية للرأة والسنّ (قوله نظرا للجنس الذي قدمناه) أى بقوله وجنس اللحية فيها جمال الخ (قوله في جواب إشكال) يتأمل في هذا الجواب اه سم على حج (قوله فهي كالموضحة) أى فيتبعها الشين حواليها ، وقوله أو الحكومة فلا أى فلا يتبعها الشين حواليها (قوله وفي غيرها أى الشين حواليها (قوله القنّ أصل الحرّ في الحكومة) أى فيا لا مقدر له (قوله وفي غيرها أى النفس الخ) أى كائن جرحه في أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الأصبع أو زاد عليه ، وهذا فساد ينبغي النظر إليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ ، وقوله : ولم يلزم الخ اه سم على حج (قوله الناشئة عنهم نفسا (١)) أى جناية ينفس (قوله ولو عاد الأقل) متصل بقوله وجبت الدية الخ (قدوله فلاسيد الأقلّ) وذلك لأنه جرح جراحتين : إحداها في الرّق والائحرى في الحرّية والدية توزع على عدد الرّوءس

⁽١) قول المحشى قوله الناشئة إلى آخر الباب القول الثلاثة ليست في النسخ التي بأيدينا اه.

في غديره لتبعيته ولم يلزم عليه الفساد الذي في الحر" (و إلا) بأن تقدّر في الحركموضحة وقطع طرف (فنسبته) أي مثالها من الدية (من قيمته) فني يده نصفها وموضحته نصف عشرها (وفي قول لا يجب) هنا (إلا ما نقص) أيضا لأنه مال فاشبه البهيمة (ولو قطع ذكره وأنثياه فني الأظهر) تجب (قيمتان) كا يجب فيهما من الحر" ديتان ، نعم لو جني عليه اثنان فقطع كل منهما يدا مثلا وجناية الثاني قبل اندمال الأولى ولم يمت منهما لزمه نصف ماوجب على الأولى ، فاو كانت قيمته ألفا فصارت بالأولى ثما عائة لزم الثاني مائتان وخسون لاأر بعمائة لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة في الشعيف (فلا شيء) وخرج بالرقيت المبعض فني من قيمته لما من (فان لم ينقص) على الضعيف (فلا شيء) وخرج بالرقيت المبعض فني طرف من نصفه حر" نصف مافي طرف الحررة و يتجه أن يقدر كله حرا ثم قنا و ينظر القيمة وفي أصبعه نصف عشر الدية و نصف عشر القيمة ، وعلى هذا القياس فيا زاد من الجراحة أو نقص ذكره الماوردي ، وسكت عن حكم غير المقدر ، و يتجه أن يقدر كله حرا ثم قنا و ينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرقنا و ينظر مانقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرقيد والتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر" نصف ربع القيمة .

المنا الدية

غـير مامر"، وقول الشارح في البابين فيه تغليب بأن كيفية القصاص على الـكتاب الذي بعده فأطلق عليهما بابين، وهو صحيح (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) للقتل وجناية القرّ والغرة، وتقدم أن الزيادة على مافي الترجمة غير معيب، إذا (صاح) بنفسه،

فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والنصف الآخر في مقابلة جراحة الحرية والسيد إنما يجب له بدل ماوقع في الرق وهو نصف الثلث .

باب موجبات الدية

(قوله غير مامر) أى مما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده ، وكصور الخطأ وشبه العمد اه زيادى (قوله وهوصيح) أى لأن التغليب كثير الوقوع فى القرآن وغيره لكن فيه أنه كا قاله السيوطى مقصور على السماع ، فالأولى أن يوجه بأن إطلاق الباب بدل الكتاب حقيقة عرفية فيجوز أنه سماه بابا بناء على هذا الاستعمال (قوله والكفارة) يصح عطفه على كل انتهى حج وكتب عليه سم لعل المراد من موجبات الدية فان أراد ومن العاقلة فالمراد صحته فى نفسه من جهة المعدى و إن لم يوافق الصحيح فى القرينة وذلك لأن الصحيح أن المعاطيف إذا تكررت تكون كلها على الأول مالم تكن بحرف مرتب على مافى المغنى (قوله وتقدم أن الزيادة الخ) .

تنبيـه - في فتاوى البغوى : لو صاح بدابة الغـير أو هيجها بوثبة ونحـوها

(قوله ولم يلزم الخ) أشار الشهاب سم إلى التوقف فيه (قوله نعم لوجنى عليه اثنان الخ) هذا مستثنى من أصل المسئلة لا من خصوص قطع الله كر والأنثيين فكان الأولى تقديمه عليه (قوله ربع القيمة) يعنى ربع قيمة الجميع بدليل ما بعد المحلة .

ا باب موجبات الدية

أو با آلة معه (على صبى لا يميز) و إن تعدّى بدخوله ذلك المحل أو معتوه أو مجنون أو مبرسم أو بأم أو موسوس أو مصعوق أو مذعور أو امرأة ضعيفة ولم يحتج لذكرهم لكونهم في معنى غير المميز الذى لم يصر مراهما متيقظا مثلهم كما أفهمه قوله الآتى ومراهق متيقظ كبالغ ، وسواء أكان واقفا أم جالسا أم مضطجعا أم مستلقيا (على طرف سطح) أو شفير بئر أو نهر أو جبل صيحة منكرة (فوقع) عقبها (بذلك) الصياح ، وحذف من أصله الارتعاد اكتفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صبى لأنه شرط لابد منه لكونه دالا على الإحالة على السبب ، إذ لولا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر (فمات) منها وحذفها لدلالة فاء السببية عليها ، لأنه شبه عمد لاقود لانتفاء غلبة إفضاء ذلك إلى الوت لكنه لما كثر إفضاؤه إليه أحلنا الهلاك لأنه شبه عمد لاقود لانتفاء غلبة إفضاء ذلك إلى الوت لكنه لما كثر إفضاؤه إليه أحلنا الهلاك علم وجعلناه شبه عمد ، ولو ادّعى الولى الارتعاد والصائح عدمه صدق الصائح بمينه لأن الأصل علم عدم المتقدّم ، وخرج بقوله على صبى صياحه على غيره الآتى و بطرف سطح نحو وسطه مالم بأرشه المتقدّم ، وخرج بقوله على صبى صياحه على غيره الآتى و بطرف سطح نحو وسطه مالم ينه فدية على الجانى مغلظة لغلبة تأثيره ،

فسقطت فيماء أو وهدة فهلكت وجب الضمان كالصي كذا بخط شـيخنا بهامش المحلي ، ونقله شيخنا حج في شرحه عن نقلهما له عن فتاوى البغوى ، وقيد الضمان بقوله أي إن ارتعدت قبل سقوطها نظير مام اه سم على منهج (قوله أو بالة) ومنها نائبه الذي يعتقد وجوب طاعته مثلا (قوله و إن تعـدّى) أي الصيّ (قوله أو معتوه) نوع من الجنون ، وقـوله أو مبرسم نوع من الجنون أيضا (قوله أو موسوس) أصله وسوست إليه نفسه فهو موسوس إليه لكنه حذف الجار فاتصل الضمير (قوله أو امرأة ضعيفة) أي ضعيفة العقل (قوله اكتفاء بقوله) إنما لم يجعل الشارح نكتة حذف قيد الارتعاد ماأشار إليه المحلى من أن قوله بذلك يدل عليه إذ المعــنى بسبب الصياح و إنمـا يعلم كونه ســببه إذا وجد مايدل على السببية كالارتعاد لائن دلالة ماذكره المحلى على الارتعاد بطريق الإشارة ودلالة ماذكره الشارح من قوله اكتفاء الخ بطريق النصريح فقد حذف من الأول للذكر في الثاني فيقدر في الأول نظيره (قوله إذ لولا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر) أي وعليه لواختلفا في الارتعاد وعدمه صدّق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد و براءة الدمة كما سيأتي (قوله فمات منها) أي أو زال عقله سم على منهج وسيأتي (قـوله وحذفها) أي حــذف منها (قوله لدلالة فاء السببية) فيه أنه لادليل هنا على أن هــذه الفاء للسببية حتى يدل عليها إلا أن يقال تتبادر السببية فيأمثال هذا المقام ، لاسما مع قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية اه سم على حج (قدوله حيث بقي أثرها) قال م ر الموت ليس شرطا ، فلو وقع فتلف عضوه أو منفعته ضمن اه سم على منهج (قوله فدية مغلظة) أي من جهة التثليث (قوله صدق الصائح بمينه) أي فلا شيء عليه (قوله ضمنته العاقلة) ذكر هذه فما لو صياح عليه بطرف سطح يقتضي أنه لو صاح عليه بالأرض أوعلى بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصياح و إنلم يؤثر الموت لـكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كشيرا ما يحصل منه الانزعاج المفضى إلى زوال العقل.

(قوله وسواء أكان واقفا الخ)لا يخفي مافي هذا التعبير هنا وعبارة التحفة وهو وحدف من أصله) قرر سم أنه لم يحدف من أصله شيئا إذ لا يفهم من قوله فوقع بذلك إلامعني تسبب الصياح بل ادعي أن عبارة المصنف أصرح وقوله اكتفاء الخ) فيه توقف وأشار إليه سم وفي نسخ تأنيث الضائر وفي في العده .

وردّ بمنع ذلك (ولوكان) غير المميز ونحوه (بارش) فصاح عليه فمات (أو صاح على بالغ بطرف سطح) أو نحوه فسقط ومات (فلا دية في الأصح) لندرة الموت بذلك حينئذ. والثاني فى كل منهما الدية لأن الصياح حصل به فى الصى الموت وفى البالغ عدم التماسك المفضى إليه ودفع بأن موت الصيّ بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون مؤتهما موافقة قدر (وشهر سلاح) على بصـير رآه (كصياح) في تفصيله المــذكور (ومراهق متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه ، وعلم من قوله متيقظ أن المدار علىقوّة التمييز لاالمراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح ردًّا على من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف رحمه الله تعالى في المميز (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد فاضطرب صبي) غير قوى التمييز أو نحوه ممن مر وهو على طرف سطح لاأرض (وسقط) ومات منه (فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله حينتذ خطأ (ولو طلب سلطان) أو نحوه بمن تخشى سطوته ولو قاضيا بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه كـذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) جرى على الغالب فطلبها بدين وهي كما قاله البلقيني مخدّرة مطلقا أو برزة وهو ممن تخشي سطوته فان لم تخش منه فلا أو لإحضار نحــو ولدها أو طلب من هو عندها ، ولعل تقييده بذكر السوء للتنبيه على التضمين جورا بالأولى (فأجهضت) أي ألقت جنينا فزعا منه ولا يعترض باختصاص الاجهاض بالإبل لغـــة لأن عرف الفقهاء بخلافه فلم ينظر لذلك (ضمن) بضم أوَّله (الجنين) بالغرَّة أي ضمنتها عاقلته ، وخرج بأجهضت مالو ماتت فزعا ،

(قوله وردّ بمنع ذلك) أي والمانع لايطال بدليل لأن مقصود المانع مطالبة المستدل بصحة دليله ، فلا يقال لم لم يذكر سند المنع (قوله أو صاح على بالغ الخ) أي متيقظ (قوله فلا دية في الأصح) أي ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزر و إلا فلا (قوله في كل منهما الدية) يؤخذ من الاقتصار على الدية أنه لاقصاص قطعا اه عميرة (قوله فيكون موتهما موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح (قوله وشهر سلاح على بصير) قد يقال أو على أعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب اه سم على حج (قوله فيما ذكر) أي من أنه لاشيء فيه (قوله ولوطلب سلطان أو نحوه) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشدّ (قوله أو برسوله) اعتمد مر فما لو طلبها الرسل كذبا أن الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بأمره مع عامهم بظامه ضمنوا إلا أن يكرههم كما في الجــلاد كما هو ظاهر اه سم على منهج ، ولو زاد الرسول في طلبه علىماقاله السلطان كذبا مهدّداوحصلالاجهاض بز يادته فقط تعلقالضمان به كما لولم يطلبها السلطان أصلا ، فلو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة فىالاجهاض أو كلام السلطان ففيه نظر ، والأقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعمديه بالخالفة ، ولو جهل هل زاد أولا فالظاهر أن الضمان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة (قوله أو كاذب عليه) الضمان في هذه على عاقلته اه سم على منهج (قوله مطلقا) تخشى سطوته أم لا فلا يرد عليه أن مشله مالو لم تذكر به كائن طلبت بدين وهي قوله الخ اه حج (قوله بالأولى) وقد تمنع الأولوية بأن ذكرها بسوء مظنة لعقو بتها فيؤثر ذلك فيها بخلاف من لم تذكر بسوء ، فان طلبها مع عدم ذكرها بسوء يجوز أن يكون لالغرض العقوبة بل ليسألها عن حال من شهد عنده لشاهدة أو نحو ذلك (قولهأي ضمنتها عاقلته) أي السلطان أو الكاذب .

متيقظ) في هذا العلم منع ظاهر و إنما الذي يعمل منه أنه لابد من التيقظ زيادة على التكلف إذ هو قيدفيه كالايخني (قوله لكن ذهب عقله الخ) الظاهرأن هذا غير مقيد بالصي ولابطرف السطح فليراجع (قوله بحيث يتـدحرج الواقع) أي وتدحرج بالفعل كما هو ظاهر (قوله كمايستفادذلك من كلام الشارح) فيه منع أيضا واعما الذي قاله الشارح إنماهو أن المراد بغير المميز فما مر ماقابل المميز المتيقظ كما يعلم عراجعته (قوله فطلما بدين) ليس في كلامه خبر لهذا فمارأيت من النسيخ.

(قوله في محله) انظر أي حاجة إليه مع قوله عن المهلك (قوله ولاينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه المصنف ولو وضع صديا في مسبعة فأ كله سبع فلا مفروض الح يعني إذ بعض ما صدقاته الذي هو محل الحلاف بينه و بين الضعيف الحلاف بينه و بين الضعيف كان ينبني أن يثبت قبله لفظ حيث أو نحوه فتأمل.

فلا ضمان ولا ولدها انشارب لبنها بعــد الفزع لعدم إفضائه لناك عادة ، نعم إن ماتت بالإجهاض فعلى عاقلته ديتها كالغرّة ولو قذفت فاءجهضت ضمنت عاقلة القاذف بخــلاف مالو ماتت فلاكما لو أفسد ثيابها حدث خرج منها فزعا ، ولو أتاها برسول الحاكم لتدلهما على أخيها مثلا فأخذها فأجهضت اتجه عدم الضمان حيث لم يوجد من واحد منهما نحو إفزاع ، نعم يظهر حمله على من لم تتأثر بمجرّد رؤية الرسول. أمامن هي كذلك لاسها والفرض أنه أخذها فتضمن الغرة عاقلتهما ، وينبغي للحاكم إذا أراد طلب امرأة أن يسأل عن حملها ثم يتلطف في طلبها (ولو وضع) جان (صبيا) حرًّا (في مسبعة) بفتح فسكون أي محل السباع ولو زبية سبع غاب عنها (فأ كله سبع فلاضمان) عليه ، إذ الوضع ليس باهلاك ولم يلجى السبع إليه ، ومن ثم لو ألق أحدها على الآخر وهو في زبيته مثلا ضمنه لأنه يثب في المضيق و ينفر بطبعه من الآدمي في المتسع وأفهم كلامه بالأولى أنه لاضمان فيالبالغ و إنما خص الصي بالذكر للخلاف فيــه (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن المهلك في محله (ضمن) لأنه إهلاك له عرفا فان أمكنه فتركه أو وضعه بغير مسبعة فاتفق أن سبعا أكله أوكان بالغا هدر قطعا كما لو قصده فترك عصب جرحه حتى مات . أما القتّ فيضمنه باليد مطلقا ، وقول بعضهم إن استمرت إلى الافتراس تصوير لافيد ، نعم لو كتفه وقيده ووضعه في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردي لأنه أحدث فيه فعلا ، ولا ينافيه قول المصنف رحمه الله تعالى . وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمن إذ هو مفروض فيمن عجز لضعفه لصغر أو نحوه بلا ربط أو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منهجه ولو مكتوفا أي لتمكنه معه من الهرب وكلامنا في مكتوف مقيد (ولو تبع بسيف) ونحوه مميزا (هار با منه فرحي نفسه بماء أو نار أو من سطح) أوعليه فانكسر بثقله ومات (فلاضمان) عليه فيه لمباشرته إهلاك نفسه عمدا وقول بعضهم هنا فأشمه مالو أكره إنسانا على أن يقتل نفسه فقتلها لاضمان على المكره تبع فيه الرافعي هنا والمعتمدكما ذكره ابن المقرى تبعا لأصله في أوائل كتاب الجنايات ،

(قوله فلا ضمان) أى لهما (قوله ولا ولدها) أى ولا يضمن ولدها الخ (قوله لذلك عادة) أى فلا نظر اليها بخصوصها إن اطردت عادتها بذلك (قوله بالإجهاض) أى بسببه (قوله ضمنت عاقلة القاذف) أى ضمان شبه عمد (قوله ولو أتاها برسول الحاكم الخ) أى بلا إرسال من الحاكم لقوله الآتى فتضمن الغرة عاقلتهما . أما إذا كان بارساله فهو ماتقدم فى قوله بنفسه أو برسوله (قوله على من لم تتأثر الخ) يؤخذ من هذا حكم حادثة وقع السؤال عنها ، وهى شخص تصوّر بصورة سبع ودخل فى غفلة على نسوة بهيئة ه فرعة عادة فا جهم خادثة وقع السؤال عنها ، وهى المحاكم المحرب بل وتضمن دية المرأة إن مات بالاجهاض بخلاف ماإذا مات بدونه (قوله و ينبغى للحاكم) أى يجب (قوله ولو وضع جان صبيا) هل هو شامل للراهق اه وفى شرح الرّوض ولو مماهقا اه سم على منهج (قوله ضمنه) أى بالقود (قوله ضمنه) أى خدر زقوله حرّا (قوله نغم لو كنه) أى الحرّ . قال فى المختار بابه ضرب (قوله ضمنه) أى ضمان شبه عمد اه زيادى (قوله عين أ النقييد به واضح من حيث الحكم . أما من حيث الحلاف فان قلنا عمد الهر يادى (قوله ضمان أو خطأ ضمنه التابع له هذا ولم يذكر الشارح محترز قوله مميزا ولعله ضمان الثابع صبيا وقلنا عمده خطأ ضمنه التابع له هذا ولم يذكر الشارح محترز قوله مميزا ولعله ضمان الثابع مدين فعل غير المميز كلا فعل فينسب وقوعه للتابع .

أنه عليه نصف الدية (فاو وقع) بشيء مما ذكر (جاهلا) به (لعمي أو ظامة) مثلا أو تغطية بئر أو ألجأه إلى السبع بمضيق (ضمنــه) تابعه لأنه لم يقصد إهلاك نفسه وقد ألجأه التــابـع إلى الهرب المفضى للهلاك فتلزم عاقلته دية شبه العمد (وكذا لو انخسف به سقف) لم يرم نفسه عليــه (في هربه) لضعف السقف وقد جهله فهلك ضمنه تابعه (في الأصح) لما من والثاني لا لعدم شعوره بالمهلك (ولوسلم صبي) ولو مراهقا من وليه أو أجنبي وما بحثه الزركشي من كونه مشاركا للسباح غير صحيح إذ هو مباشر ومسامه متسبب (إلى سباح ليعلمه) السباحة أي العوم فتسامه بنفسه لا بنائبه أوأخذه من غير أن يسلمه له أحدكما لايخني فعلمه أو علمـــه الوليُّ بنفسه (ففرق وجبت ديته) دية شبه عمد على عاقلته لتقصيره بإهاله حتى غرق مع كون الماء من شأنه الاهلاك و به فارق الوضع في مسبعة لأنها ليس من شأنها الاهلاك والأقرب أن الولى إذا سامه ولو لغير مصلحة لاتكون عاقلته طريقا في الضمان نظير مامر" في الأجنبي ولو أمره السباح بدخول الماء فدخل مختارا فغرق ضمنه أيضا كما قاله العراقيون لالتزامه الحفظ فان رفعيده مختارا من تحته وإنكان بالغا وهو لايحسن السباحة فغرق ضمنه بالقودكما قاله البلقيني لأنه الذي أغرقه وخرج بالصي البالغ فلا يضمنه مطلقا إلا في رفع يده من تحته كما قررناه لأن عليه أن يحتاط لنفسه (ويضمن بحفر بئر عدوان) كائن حفر في ملك غيره بلا إذن أو بشارع ضيق و إن أذنه الإمام وكان لصلحة المسامين إذ لا أثر لإذنه فما يضرّ و إن نظر فيــه الزركشي أو واسع لمصلحة نفسه ولم يأذنه الإمام ماتلف به من مال عليه وحرّ على عاقلته كما في سائر المسائل الآتية ليلا كانأو نهارا لتعدّيه ورضاه باستبقائها أو منعه من طمها أو ملكه لتلك البقعة الحفور فيها كالإذن فيه فيمنع الضمان ولا يفيده تصديق المالك في الإذن بعد التردي بل لابد من بينة فاو تعدّى ،

(قوله أنه عليه) أى المسكره نصف الدية أى دية عمد (قوله وقد جهله) أى ضعف السقف (قوله من كونه) أى الأجنبى (قوله على عاقلته) أى عاقلة من ذكر من السباح أو الولى" فيما لو عامه بنفسه (قوله نظير ما من") أى من قوله إذ هو مباشر الخ (قوله ضمنه) أى بدية شبه العمد (قوله لا للزامه الحفظ) أى بتسلمه إياه (قوله مختارا الخ) أى فان اختلف السباح والوارث فى ذلك فالمصدق السباح لأن الأصل عدم الضمان (قوله لأن عليه) أى البالغ (قوله أو بشارع ضيق) ما ذكره من التفصيل فى الشارع مأخوذ من قول الصنف الآتى أو بطريق ضيق يضر" المارة الخ وكائن وجه ذكره هنا التنبيه على أنه من العدوان فى الجلة (قوله إذ لا أثر لإذنه) أى الإمام وكائن وجه ذكره هنا التنبيه على أنه من العدوان فى الجلة (قوله إذ لا أثر لإذنه) أى الإمام ويضمن محفر بأمر الخ (قوله ورضاه) أى المالك (قوله ولايفيده) أى الحافر (قوله بعد التردى) أى أما قبل التردى فيسقط الضمان لأنه إن كان أذن له قبل فظاهر و إن لم يكن أذن عد هذا إذنا فاذا وقع التردى بعده كان بعد التردى لعل وجهه أن الحفر فى ملك الغير الأصل فيه التعدى وهو يقتضى ضمان الحافر فقول المالك كنت أذنت يسقطه و إسقاط الحق المخبار واحد غير صحيح وهو يقتضى ضمان الحافر فقول المالك كنت أذنت يسقطه و إسقاط الحق المخبار واحد غير صحيح وهو نظر إلى أن الأصل عدم الضمان و براءة الذمة .

(قوله أوألجأه إلى السبع) أى وهوعالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق بينه و بين مامى ظاهر (قدوله من كونه) أى الأجنى بقرينة مايأتي بعد (قولهلابنائبه) أى بخلاف ما إذا تسلمه بنائبه أى وعامه النائب كما لانخف (قوله على عاقلته) أي عاقلة العلم من الولى أو غيره (قوله لالنزام_ه الحفظ) قال الشهاب مم هذا لايظهر في تسلم الأجنبي ولا من غيير تسلم أحد اه وقد يقال إنه بتسلمه له من الأجنبي أو بنفسه ملتزم للحفظ شرعا وإن لم يكن هناك تسلم معتبر (قوله ورضاه) يعنى المالك وكذا الضمير في قوله أو منعه ، وأما ضـمر قوله وملكه فهوللحافر وسيأتي في كلامه تشبيه الإمام بالنسبة للطريق بالمالك . بدخوله ملك غيره فوقع في بئر حفرت عدوانا فلا ضمان على الحافر في أوجه الوجهين كا قاله البلقيني وغيره لتعتى الواقع فيها بالدخول فان أذن له المالك فى الدخول وعرفه بالبئر فلا ضمان و إلا ضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافا للبلقيني ، نع لو تعمد الوقوع فيها هدر وعليه يحمل قول الأنوار لوكان ليلا أو أعمى وجب على عاقلة الحافر و إن كان نهارا أو بصيرا فلا ضمان ويضمن القين ذلك في رقبته فان عتق فمن حين عتقه على عاقلته ولو عرض للواقع بها مزهق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا فلا ضمان على الحافر لانقطاع سببه (لا) محفورة (في ملكه) وما استحق منفعته بوقف أو وصية و إن لم تكن مؤبدة فيا يظهر كا هو مقتضى كلامهم لصدق استحقاقه للنفعة و إن تعتى بالحفر لاستعماله ملك غيره فيا لم يؤذن له فيه لأن الانتفاع لايشمل الحفر وكذا يقال في الإجارة (وموات) لتملك وارتفاق بل أو عبشا فيا يظهر لانتفاء تعديه لأنه جائز كالحفر في ملكه وعليه علوا حديث مسلم «البئر جبار »ولو تعدى بحفره في ملكه لكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن ماوقع بمحل التعدى كا قاله البلقيني ولوحفر بملكه المرهون المقبوض أو المستأجر فغير متعد كا أطلقه أيضا إذ التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتنقيص المرهون المقبوض أو المستأجر فغير متعد كا أطلقه أيضا إذ التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتنقيص المرهون ،

(قوله و إلا) أى و إن لم يمرفه (قوله إذ التعدّى هنا الح) عبارة التحفة عقب كلام البلقيني في مسئلة المرهون والمستأجر نصها وخالفه غيره في الأول إذا نقص الحفر قيمته و يرد بأن التعدّى هنا الح .

(قوله بدخوله ملك غيره) إشارة إلى تقييد ضمان الحافر عدوانا بما إذا لم يتعدّ الواقع بدخوله (قوله وعليه يحمل قول الأنوار) أي حيث قال يضمن المالك (قوله فلا ضمان) أي حيث تعمد الوقوع (قوله فمن حين عتقه) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته سم على حج وكتب فمن الوضع أو البناء اختص الضمان به وذلك لأن تجـدد لزوم الضمان لعاقلة القتّ كحدوث العاقلة وقت التلف ورقبة التن كالعاقلة الموجودة وقت البناء أو الوضع ثم رأيت في فصل العاقلة من كلام الشارح ما يصرح بأن الضمان لما تلف بعد عتقه في ماله لاعلى عاقلته فليتأمل الجمع بين كلاميه (قوله ولو عرض للواقع بها منهق) كية نهشته أوحجر وقع عليــه مثلا أو ضاق نفسه من أمر عرض له فيها ولو بو اسطة ضيقها (قوله لامحفورة) أي لابئر محفورة الخ (قوله وما استحق منفعته) مفهومه أن المستعير يضمن ماتلف بالحفر فما استعاره (قوله و إن لم تكن) أي الوصية الانتفاع) علة لقوله لاستعماله (قوله لايشمل الحفر) أي وإن توقف تمام الانتفاع عليه (قوله وكذا يقال في الإجارة) أي من أنه لوحفر بئرا فما استأجره لايضمن ما تلف بهــا و إن تعدى بالحفر (قوله البئر جبار) وفي نسخة جرحها جبار والجبار بالضم والتخفيف الهدر الذي لا طلب فيه ولا قود ولا دية وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا لهذا المعنى وفى الحــديث « البئر جبار والمعدن جبار » يعني أن نزول إنسان في بئر أومعدن يحفره بكراء فهاك فيه فيهدر اه ترتيب الطالع للفيومي ولعل الحديث ورد على سبب يفهم هذا المعني و إلا فلا دلالة للحديث عليه ، نعم رواية «البئر جرحها جبار » قد يفهمه كائن يقال جرحها أي ما يتولد من الضرر الحاصل بها (قو له بمحل التمدّى) وهو ماحفره زيادة على قول المعتاد . نعم لو حيفر بالحرم بئرا في ملكه أو في موات ضمن ماوقع بها من الصيد ، ولو حفر بئرا قريبة العمق متعدّيا فعمقها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجراحات (ولو حفر بدهليزه) بكسر الدال (براً) أو كان به بر لم يتعدّ حافرها (ودعا رجلا) أو صبيا تميزا أو امرأة إلى داره فدخل باختياره وكان الغالب أنه يمرّ عليها (فسقط) فيها جاهـالا بها لنحو ظامـة أو تفطية لهـا فهلك (فالأظهر ضانه) إياه بدية شبه العمد لكونه غره ولم يقصــد هو إهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ، وقول البلقيني إنه يضمن غير المميز بالقود كالمكره محمول على ما إذا كان الوقوع بها يهلك غالبا وعلم بنحو الظلمة وأن المـار" حينتُذ يقع فيها غالبا ، فان لم يدعه هــدر مطلقا ، وكذا إن دعاه وأعلمه بها و إن كانت مغطاة ، وخرج بالبـئر نحو كلب عقور بدهليزه فلا يضمن من دعاه فأتلفه لأن افتراسه عن اختيار ولامكان اجتنابه بظهوره ، والثاني لاضمان فيه لأن المدعو غير ملجاً (أو) حفر بترا (بملك غيره أو) في (مشترك) بينه و بين غيره (بلا إذن) من المالك في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقلته بدل ماتلف من قيمة أو دية شبه عمد ، وهذا و إن عـــلم مماقبله فقد ذكره للإيضاح على أن التفصيل بين الإذن وعدمه لم يعــلم صريحا إلا من هــذه فاندفع القول بأنه لاحاجة لنكر هــذه أصلا ، وقوله مشترك أي فيه لأن الفعل إذا كان لازما لا يكون اسم مفعوله إلا موصولا بحرف جر" أو ظرف أو مصدر ثم يتوسع بحذف الجار فيصير الضمير متصلا فيستتر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة فكذا) هو مضمون و إن أذن فيه الإمام لتعدّيهما (أو) حفر بطريق (لايضر) المارة لسعتها أو لانحراف البئر عن الجادة (وأذن) له (الإمام) في الحفر (فلا ضمان) عليه ولا على عاقلته للتالف بها و إن كان الحفر لمصلحة نفسه (و إ لا) بأن لم يأذن له الإمام وهي غير ضارة (فان حفر لمصلحته فالضمان) عليه أوعلى عاقلته لافتياته على الامام (أو مصلحة عامة) عطف على لصلحته فالقول

(قوله نعم لو حفر) استدراك على عموم قوله لا في ماكه ، فإن نني الضان فيه شامل للآدمى وغيره (قوله فعمقها) أى تعميقا له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة للتعميق الأول (قوله أو كان به بئر لم يتعدّ الخ) أى فإن تعدى فالضان عليه دون المالك كا تقدم (قوله وكذا إن دعاه وأعلمه) ولو اختلف مالك الدار والمستحق فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك أعلمته فالذي الخهر تصديق المستحق لأن الأصل عدم الإعلام ، ولا يقال والأصل براءة الذمة لأنا نقول أما أؤلا فالأصل في البئر المحفورة في مثل هذا المحل الضان ، والأصل عدم السقط . وأما ثانيا فلأن الغالب فالأصل في البئر المحفورة في مثل هذا الحل الضان ، والأصل عدم السقط . وأما ثانيا فلأن الغالب أن أحدا لا يقصد إهلاك نفسه فالظاهر أنه لو أعامه لاحترز من الوقوع فيها (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا من لم يدعه بالطريق الأولى (قوله وهذا و إن علم الخ) هذا الاعستراض يتوجه أيضا على قوله أو بطريق ضيق الخ . و يجاب أيضا بأنه مبدأ للتقسيم اه سم على حج (قوله لا يعدى فيه لكونه من المصالح العامة (قوله لتعديمهما) الحافر والإمام (قوله فالضمان عليه) يضر المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حيفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هيذا الاتعدى فيه لكونه من المصالح العامة (قوله لتعديمهما) الحافر والإمام (قوله فالضمان عليه) الرقيق على العاقلة (قوله أو مصلحة عامة) يؤخذ مما ذكر من التفصيل أن مايقع لأهمل القرى من حرفر آبار في زمن الصيف للاستقاء منها في المواضع التي جرت عادتهم بالمرورفيها والانتفاع بها أنه ان كان في محل ضيق يضر المارة ضمنت عاقلة الحافر ولو بإذن الإمام و إن كان بمحل واسع

(قوله من المالك) أى ولو البعض ليشمل الشريك البعض ليشمل الشريك وقوله جر") بأن يكون مع موروره ممنوعا به وقوله أوظرف أو مصدر بأن يكون متصرفا يكون متصرفا غير مؤكد ، وشرط الظرف أن يكون متصرفا خاصا (قوله على المساحته) طوابه على مصلحته .

(قوله فاو حفر به بئرا أو بناه في شارع) اعلم أن الشهاب حج لما حل المتن حمله على الظاهر منه حيث قال عقبه مانصه أى الحفر فيه كما مرفيها ثم قال بعد ذلك ويصمح حمل المتن بتكاف على أن وضع المسجد ومثله السقاية بطريق كالحفر فيها فيأتى هذا تفصيله اه والشارح أشارفى أولاالأم إلى حمل المن على العنيين معا إلا أن قوله أو اتخذا سقاية في بابدار وليسحق التعبير (قوله ولم يضرّ بالناس) الواوللحال (قوله وقد وضعت بحق) انظر ماصورة مفهومه مع أنه فی ملکه ولعله احترز به عما إذا كانت تضر المارة (قوله وحط كسره) أي فى ملكه كها هو الصورة. أما تكسيره فىالشوارع فسيأتى (قوله وقتهبوب الرياح) أى في مهب الريح.

بأنه معطوف على الضمير المجرور مردود كحفره لاستقاء أو جمع ماء مطر ولم ينهه الامام كمانقل عن أبى الفرج الزاز (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجوازه . والثاني قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة ، وخص المـاوردي ذلك بمـا إذا أحكم رأسها ، فان لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطلقا ، قال الزركشي وغيره وهو ظاهر ، فاو أحكم رأسها محتسب ثم جاء ثالث وفتحه تعلق الضمان به كما لو طمها فجاء آخر وحفرها ، وتقرير الإمام بعــد الحفر بغــير إذنه يرفع الضمان كـتقرير المـالك السابق، وألحق العبادي والهروي القاضي بالامام حيث قالا له الاذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لا تضر بالمارة و إنما يتجه إذا لم يخص الامام بالنظر بالطريق غيره (ومسجد كطريق) فاو حـفر به بئرا أو بناه في شارع أو وضع سقاية على باب داره لم يضمن الهالك بما و إن لم يأذن الامام ولم يضرُّ بالناس ، و يجب أن يكون فيما لو حفر لمصلحة المســجد أو لمصلحــة المسامين أو المصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرها ، فإن فعله لمصلحة نفسه فعدوان إن أضر بالناس و إن أذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقا فالتشبيه من حيث الجلة ، نعم لو بني مســجدا في موات فهلك به إنسان لم يضمنه و إن لم يأذن الامام قاله المــاوردي ، ولا يضمن بتعليق قنديل وفرش حصير أو حشيش ونصب عمد وبناء سقف وتطيين جدار في السجد ولو بلا إذن من الإمام، ولو استأجره لنحو جـذاذ أو حفر بئر فسقط أو انهارت عليه لم يضمن ، سواء أعلم المستأجر أنها تنهار أم لا فيما يظهر ، إذ لاتقصير بل المقصر الأجير لعدم احتياطه لنفسه و إن جهل الانهيار (وما توله) من فعله في ملكه على العادة لايضمنه كرّة سقطت وقد وضعت بحق"، وحطب كسره فطار بعضه فأتلف شيئًا ودابة ربطها فيه فرفست إنسانا خارجه ، فإين خالف العادة كمتولد من نار أوقدها بملكه وقت هبوب الرياح لا إن هبت بعاد الايقاد ،

لايضر" بهم ، فان فعل لمصلحة نفسه كسق دوابه منها وأذن له الإمام فلا ضمان ، و إن كان لمصلحة نفسه ولم يأذن له الإمام ضمن و إن انتفع غيره تبعا ، والمراد بالامام من له ولاية على ذلك الحل ، والظاهر أن منه ملتزم البلد لأنه مستأجر للارض فله ولاية التصرف فيها (قوله ولم ينهه الامام) أفهم أنه لو نهاه الامام امتنع عليه الفعل وضمن ، وقوله كما نقله أى المصنف (قوله ولمه تعلق الضمان به) أى الثالث (قبوله و إن لم يأذن الامام ولم يضر) أى والحال (قوله و يجب) أى يتعين فرضه فيما لو حفر الح) أى الحافر فيما ذكر (قوله ولا ويضمن بتعليق قنديل) أى مالم ينهه الإمام أو من له ولاية الحل أخذا من قوله السابق أو جمع ماء مطر ولم ينهه الإمام (قوله ولو بلا إذن من الإمام) أى لأن ذلك لمصلحة المسجد والمصلين (قوله ولو استأجره الح) أى إجارة صحيحة أو فاسدة أو دعاه لينجد أو يبني له تبرعا بل و أكرهه على العمل فيه فانهارت عليه لم يضمن لأنه باكراهه له لم يدخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا (قوله وما توله من فعله في ملكه) أو خارجه (قبوله وقت هبوب الرياح) و يقال بمشل هذا التفصيل فيما لو أوقد نارا في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالايقاد فيه كما يقع لأر باب الزراعات من أنهم يوقدون نارا في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بها ، و يدل لذلك مفهوم الزراعات من أنهم يوقدون نارا في غير ملسر حطبا بشارع ضيق.

وإن أمكنه إطفاؤها فلم يفعل فيما يظهر وإن نظر فيه الأذرع أوجاوز في يقادها ذلك أوستى أرضه وأسرف أوكان بها شق وعلم به ولم يحتط لسمة أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا أو لمصلحة عامة مع مجاوزة العادة ولم يتعمد المشيخين وغيرها وإن نقل الزركشي عن الأصحاب أنه وإن لم يأذن الإمام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرها وإن نقل الزركشي عن الأصحاب أنه لابد من إذنه كالحفر بالطريق ، ويفرق على الأوّل بدوام الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على إذنه بخلاف ماهنا ، ويؤخذ من تفصيلهم في الرش أن تنحيته أذى الطريق كجر فيها إن قصد به مصلحة عامة لم يضمن ما تولد منه ، وهو ظاهر وإلا لترك الناس هذه السنة المتأكدة أو (من محناح) أى خشب خارج عن ملكه (إلى شارع) وإن أذن الإمام فسقط وأتلف شيئا أو من تحسير حطب في شارع ضيق أو من مشي أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع متاعه لاعلى باب حانوته على العادة (فمضمون) لكنه في الجناح على مايأتي في الميزاب من ضان الجميع بالخارج والنصف بالكل وإن جاز إشراعه بأن لم يضر المارة لأن الارتفاق من مشر وط بسلامة العاقبة ، و به يعلم رد قول الإمام

(قوله و إن أمكنه إطفاؤها فلم يفعل) أى أو نهى من ير يد الفعل (قوله فى إيقادها ذلك) أى العادة (قوله أوكان بها شق) يخرج منه الماء (قوله أو من رشمه للطريق لمصلحة نفسه مطلقًا ﴾ و إن لم يجاوز العادة والضامن المباشر للرش ، فاذا قال للسقاء رش هذه الأرض حمل على العادة فحيث جاوز العادة تعلق الضمان به ، فان أمر صاحب الأرضالسقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالآمر ، وانظر لو جهل الحال هل الزيادة على العادة نشأت من السقاء أو من الآمر أو تنازعاً ، والأقرب أن الضمان على السقاء لاالآمر ، إذ الأصل عدم أمره بالمجاوزة كما لو أنكر أصل الأمر (قوله كالحفر بالطريق) انظر قوله عن الزركشي كالحفر بالطريق، وقوله ويفرق الخ المقتضى أنه لابد في الحفر لمصلحة المسلمين من إذن الإمام مع قول المتن السابق أو لمصلحة عامة فلا في الأظهر فلعلُّ هـــذا بالنسبة للحفر والرشُّ لمصلحة نفسه اه سم على حج وفي الحمل المذكور نظر لمـا مر في كلام الشارح من أنه إذا حفر لمصلحة نفسه ضمن مطلقا فلا يتأتى الفرق بينه و بين الحفر و إنما يتم الفرق على كلامه إذا كان لمصلحة عامة ، وعليه فهو مخالف لما تقدم (قوله إن قصد به مصلحة عامة) أي وذاك لا يعلم إلا منه فيصدّق في دعواه ، ومفهومه أنه إذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمن ، والظاهر خلافه في الإطلاق لأن هــذا الفعل مأمور به فيحمل فعــله على امتثال أمر الشارع بفعل مافيه مصلحة عامة (قوله في شارع ضيق) أفهم أنه لاضمان لما تلف بتكسيره بشارع واسع لانتفاء تعدّيه بفعل ماجرت به العادة (قوله أو من مشي أعمى بلا قائد) مفهومه أنه إذا كان بقائد لاضمان لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتق البحرين أنه مع القائد يضمن بالأولى ، ويؤيده مافي سم على منهج في إتلاف الدواب أن الأعمى لو ركب دابة فا تلفت شيئًا أن الضمان عليه دون مسيرها ، وعبارته : فرع سئل شيخنا طب رحمه الله عن أعمى ركب دابة وقاده سليم فا ولفت الدابة عينا فالضمان على أيهما فأجاب بما نصه الضمان على الراكب أعمى أو غيره ، ثم قال و بتضمين المذكور جزم م ر إه (قوله لأن الارتفاق بالشارع الخ) يؤخذ منه أن مايقع من ربط جرة وإدلائها في هواء الشارع أو في دار جاره حكمه حكم ماسقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة.

(قوله كالحفر بالطريق) هو راجع لما قبل الغاية فكائنه قال بخلاف ماإذالم يجاوز العادة و إن لم يأذن الإمام كالحفر بالطريق (قوله و يفرق على الأوّل) لاحاجة للفرق مع اتحاد المسئلتين .

(قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أي الجدار الداخل في هواء الملك كم لايخني بخيلاف الجدار المركب على الروشن في هواء الشارع كم هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغى ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابعللجدار والجدارنفسه يضمن ماتلف به لكونه في هواء الشارع كما من فلیتنبه له (قوله أى ماذكر من الميزاب والجناح) ذكر الجناح هناخلاف الظاهر من السياق مع أنه ينافيه قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب الصريح فىأن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب (قوله ولو بسقوط بعضه) حق الغايةولو بسقوطكه لأن ضمان السكل بسقوط البعض هو الأصل.

لو تناهى فى الاحتياط فجرت حادثة لاتتوقع أو صاعقة فسقط بها وأتلف شيئا فاست أرى إطلاق القول بالضمان انتهى وفارق مامر" في البئر بائن الحاجة هنا أغلب وأكثر فلا يمكن إهداره. أما إذا لم يسقط فلا يضمن ماانهدم به ونحوه كما لو سقط وهو خارج إلى ملكه و إن سبل ما تحتـــه شارعا أو إلى ماسبله بجنب داره مستثنيا مايشرع إليه كما بحثه الأذرعي فيهما أو إلى ملك غيره، ومنه سكة غير نافذة با ذن جميع الملاك و إلا ضمن (و يحل) لمسلم لا ذمى في شوارعنا (إخراج الميازيب) العاليــة التي لاتضرّ المـارّة (إلى شارع) وإن لم يأذن الإمام لعموم الحاجــة إليها (والتالف بها مضمون في الجديد) وكذا بما يقطر منها لما من في الجناح ، وكما لو وضع ترابا في الطريق ليطين به سطحه مثلا وقد خالف العادة فانه يضمن من يزلق به ، والقديم لاضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الأوّل الضرورة (فان كان بعضه) أي ماذكر من الميزاب والجناح (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فائتلف شيئًا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف عماهومضمون عليه خاصة ، وخرج بقوله بعضه مالو لم يكن منه شيء فيه بأن سمره فيه فيضمن الكل ولو بسةوط بعضه وما لوكان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (و إن سقط كله) أو الخارج و بعض الداخل أو عكسه فأتلف شيئًا بكله أو بأحــد طرفيه (فنصفه فيالأصــح) ولو انكسر في الهواء نصفين وقد سقط كله ثم أصاب نظر إن أصاب بما كان في الجدار لم يضمن أو بالخارج ضمن الكلكما قاله البغوى في تعليقه ، ولو نام على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على مار". قال الماوردي: إن كان سقوطه بإنهيار الحائط من تحته لم يضمن و إن كان لتقلبه في نومه ضمن لأنه سقط بفعله ،

(قوله لو تناهى فى الاحتياط) أى بالغ فيــه (قــوله فلست أرى إطلاق القول بالضمان) أى بل أقول بعدم الضمان ، إذ لاتقصير منه (قوله فلا يضمن ما نهدم به) أي تلف به (قوله و إن سبل) غاية ، وقوله كما بحثه الأذرعي فيهما أي فيقوله إلى ملكه ، وقوله أو إلى ماسبله (قوله التي لاتضر المارة) أي أما التي تضر فيمتنع على كل من المسلم والذمي (قوله إلى شارع) قال في الروض: وكذا يضمن المتولدمن جناح خارج إلى درب منسدّ أي ليس فيه نحومسجد و إلا فكشارع أو ملك غـيره بلا إذن و إن كان عاليا اه قال في شرحه لتعدّيه بخـلافه بالإذن اه سم على حج (قوله و إن لم يأذن) أي ولم ينهه أخذا مما سبق فيقول الشارح أو جمع ماء مطر ولم ينهه الإمام كانقله عن أبي الفرج الزاز (قوله وكذا بما يقطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بأجنحة البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله ليطين به سطحه مثلا) أي أو ليجمعه ثم ينقله إلى المزبلة مثلا (قوله ومنع الأوّل الضرورة) وعليه فالضمان على الآم لاالبناء (قوله فكل الضمان على واضعه) أي إن وضعه المالك بنفسه و إلا فعلى الآمر بالوضع (قوله وما لو كان كله) أي الميزاب، وقوله فيه أي الجدار (قوله أو عكسه) أي الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصوّره اه سم على حج وقد يمكن تصوّره بما لو انفصل كل الداخل عن الخارج وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار فانشرخ وسقط بعضه مع جميع الداخل (قوله إن أصاب بمـا كان في الجدار الخ) أي فاو اختلف صاحب الجناح ومن تلف متاعه فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لأن الأصل عدم الضمان (قوله ولو نام) أي شخص ولو طفلا (قوله لم يضمن) أي لعذره ، وقوله ضمن أي بدية الخطأ .

ولو أتلف ماؤه شيئا ضمن نصفه إن كان بعضه في الجدار والباقي خارجه ، ولو اتصل ماؤه بالأرض ثم تلف به إنسان . قال الغزى : فالقياس التضمين أيضا ، وقياس ذلك أن ماليس منه خارج لاضان فيه لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ، ويوجه بأنه لايلزم من التفصيل في محل الماء ، ومجرد مروره بغير المضمون لايقتضى حريانه في نفس المداء لتميز داخله وخارجه بخلاف المداء ، ومجرد مروره بغير المضمون لايقتضى سقوط ضانه لاسيا مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج ، وبهذا الأخير يفرق بينه وبين مانطاير من حطب كسره في ملكه على أنه يمكن حمل إطلاق الروضة على التفصيل ولا يبرأ واضع ميزاب وجناح و باني جدار مائلا لهيرملكه بزوال ملكه ، نعم إن بناه مائلا لملك الآم لاالصانع وباعه منه وسلمه له برى كا ذكره الزركشي وغيره ، والمراد بالواضع والباني المالك الآم لاالصانع لأنه آلة ، نعم إن كانت عاقلته يوم التلف غيره بغيره أو البناء احتص الضان به (و إن بي جداره مائلا إلى شارع) أو مسجدا وملك غيره بغير إذنه ومنه السكة التي لا تنفذ كا مر (فكجناح) فيضمن الكل إن حصل التلف بالمائل والنصف إن حصل بالكل ، ويؤخذ منه أنه لو بناه مائلا من أصله ضمن كل التالف مطلقا ، وهو واضح . أو إلى ملكه أو موات فلا ضان (فكجناح) فيضمن الكل إن حصل التاف مطلقا ، وهو واضح . أو إلى ملكه أو موات فلا ضان المبوت التصرف له كيف شاء ، وما تفقهه الأذرعي من أنه لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير بنحو إجارة ضمن لأنه استعملهواء مستحقا لغيره مردود ولصاحب الماك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنحو بنقضه أو إصلاحه كأغصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه

(قوله ولو أنلف ماؤه شيئا) أي ماء الميزاب (قوله ضمن نصفه إن كان بعضه في الجدار الخ) قد يتوقف فيه إن كان الماء يخرج من السطح ويمر" من الميزاب إلى أن يصل إلى الطريق فاين جميع الماء يمر" على الخارج أما إن كان المواد أن الماء نزل بعضه من المطر في داخل الميزابو بعضه في خارجه فتنصيف الضمان ظاهر ، ثم رأيت قوله الآتي لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب الخ وهوصر يح في التوقف المذكور (قوله فالقياس التضمين أيضا) مقتضاه أنه يضمن النصف حيث جرى الماء على الداخل والخارج وفيه ماقدمناه (قوله وقياس ذلك أن ماليس منه) أي الميزاب الذي ليس الخ (قوله لكن أطلق في الر وضة الضمان بالميزاب) معتمد أي فيضمن التالف بمائه سواء خرج من الميزاب عن ملكه شيء أم لا (قوله و بهذا الأخير) هو قـوله لاسما مع الخ (قوله كسره في ملكه حيث لاضمان) مع أن كلا تصرف في ملكه ، وقوله وسلمه أي عن البيع (قوله برى) أى و إن لم يتعرَّض للبراءة منــه لأنه بدخوله في ملـكه صار يستحقُّ إبقاءه ولا يكاف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه (قوله والمراد بالواضع والباني المالك) ينبغي أن المراد بالمالك أعمّ من مالك العمين والمنفعة حيث ساغ له إخراج الميزاب (قوله اختص الضمان به) أى الآمر ، وظاهره أنه لاضمان على بيت المال في هذه الحالة (قوله ضمن كل التالف مطلقا) أى سواء تلف بكله أو بعضه (قوله من أنه لوكان ملكه) أى الذي أخرج إليه الميزاب مثلا وقوله مردود أي بأنه تصرف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به (قوله ولصاحب الملك) وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقضه اه سم على حج. أقول: ومثله بالأولى عدم مطالبة الحاكم من مال جداره إلى ملك غيره (قوله من مال جداره إلى دلمكه) ظاهره و إن أمره القاضي برفعه بأن كان يراه .

 فله طلب إزالتها لكن لاضان فيا تلف به (أو) بناه (مستويا شمال) إلى مر" (وسقط) وأناف شيئا حال سقوطه أو بعده (فلا ضمان) إذ الميل لم يحصل بقعله (وقيل إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن) لتقصيره بترك الهمدم والإصلاح، وعليه فيتجه عدم الفرق بين أن يطالب بهدمه ورفعه أم لا (ولو سقط) مابناه مستويا ومال (بالطريق فعـ ثر به شخص أو تلف) به (مال فلا ضمان) وإن أمره الوالي برفعه (فالأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله. والثاني نعم لتقصيره بترك رفع ماسقط وتمكن منه، وقول الأذرعي تبعا لجمع إنه لو قصر في رفعه ضمن لتعديه بالتأخير رأى ضعيف ولو بناه مائلا إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه ، فإن لم يفعل فالمار" ين نقضه كا قاله في الأنوار (ولو طرح شمامات) بضم القاف أي كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمان (بطريق) أي شارع (شضمون) بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مم في الجناح ولو تعمد المثنى عليها قصدا فلا ضمان فيه ، نع إن كانت في منعطف عن الشارع لا يحتاج المار" وكلام الأئمة لا يخالفه لأنه استيفاء منفعة مستحقة كما قال الأذرعي إنه متعين والغزى إنه حق" ، وكلام الأئمة لا يخالفه لأن هذا وإن فرض عده من الشارع فالتقصير من المار بعدوله إليه فيسقط ماللبلقيني هنا . والثاني لاضمان لجريان العادة بالمسامحة في طرح ماذكر ، وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيهـما مطلقا و بطرحها مالو وقعت بنفسها بريح أو نحوه فلا ضمان و إن قصر والموات فلا ضمان فيهـما مطلقا و بطرحها مالو وقعت بنفسها بريح أو نحوه فلا ضمان و إن قصر فعها بعد ذلك ،

(قوله فعثر) هو بتثليث المثلثة فىالماضى والمضارع

(قوله فله طلب إزالتها) أى فاو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولارجوع له بمـا يغرمه على النقض ثم رأيت الدميرى صرح بذلك (قوله وعليه فيتجه) أى على قوله وقيل الخ.

فرع — قال ع لو اختل جداره فطلع السطح ودق الإصلاحه فسقط على إنسان ، قال البغوى: إن سقط حال الدق فعلى عافلته الدية اه سم على منهج وقول سم حال الدق أى أما بعده ، فان كان السقوط مترتبا على الدق السابق لحصول خلل به ضمن و إلا فلا (قوله ولو بناه مائلا) أى بخلاف مالو بناه مستويا ثم مال فليس له مطالبته كا تقدم بالهامش عن سم (قوله فإن لم يفعل) أى الحاكم (قوله ولو طرح قمامات) الظاهر أن مثل القمامات ما يحصل في أيام المطر إذا حصل الماء على بعض الأبواب فنحى إلى محل آخر فيجرى فيه حكم القمامات فيضمن المنحى من تلف به حيث كان جاهلا ولم يكن في منعطف عن الشارع لا تحتاج إليه المارة وقوله وقشور نحو بطيخ بكسر الباء محلى (قدوله ولو تعمد المشي عليها) محترز قوله للجاهل بها فاو قال أما لو تعمد المشي الح كان أولى ، وقوله مستحقة أى للواضع (قدوله فالتقصير من المار بعد بعدوله إليه) قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختيارا بل لعروض زحمة ألجأته إليه ضمن ، وقضية إطلاق قوله أولا: نعم إن كانت في منعطف الح خلافه فليراجع والظاهر عدم الضان مطلقا لما علل به من استيفائه منفعة مستحقة له فلا ضمان فيهما مطلقا أى جاهلا كان أو عالما ، وظاهره ولو دعاه وهوظاهر لأنه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكاب العقور (قوله وبطرحها مالو وقعت بنفسها) و يصدق في ذلك المالك مالم تدل قرينة على خلافه .

المزلقين بائرض الحمام فتزلق به إنسان وتلف به عضو فان كان في موضع لايظهر بحيث يتعيذر الاحتراز منه فالضمان على تاركه في اليوم الأول وعلى الحمامي في الثاني لأن العادة الخ (قوله وخالفه في فتاويه) قد يقال لامخالفة لامكان أن يكون مافي الفتاوي تقسدا لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الأول (قوله لكن جارز في إكثاره العادة) أي خلاف ماإذا لم بجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يضمن الحمامى حينشذ والظاهر لا وسكتعما إذا أذنه الحمامي فانظر حكمه (قوله عدوانا كافي المحرر) عبارة التحفةعدوانا أولا لكن قوله الآتي فان لم يتعذر الخيدل على أن قوله عدوانا راجع لهذا أيضا وهو مافي أصله ولامحذور فيه لائن غير العدوان يفهم بالاولى انتهت (قوله طمعا في التخلص وكانت الحال توجدذلك) هذان قيدان لعدم الضان لاللفهان الذي يوهمه كالام الشارح . والحاصل أن الصيمرى يقول بعدم الضمان مهذين القيدين

أخدا مما قدّمناه وفي الإحياء أن مايترك بأرض الحمام من نحو سدر يكون ضمان ماتلف به على واضعــه فى اليوم الأول وعلى الحمامى فى الثانى لاعتياد تنظيفه كل يوم وخالفه فى فتاويه فقال إن نهى الحمامي عنسه ضمن الواضع وكذا إن لم يأذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو أقرب (ولوتعاقب سببا هلاك فعلى الأول) أي هو أو عاقلته الضان لأنه المهلك بنفسه أو بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد براعدوانا كما في المحرر إذ غير العدوان يعلم بالأولى (وضع آخر) أهلا للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قررناه أو حال بتأويله بمتعديا (فعثر به) بضم أوله (ووقع) العاثر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذي هوالسبب الأول إذ المراد به الملاقى للتلف أولا لاالمفعول أولا لأن التعثرهو الذي أوقعه فكائن واضعه أخذه ورداه فيها أماإذا لم يكن الواضع أهلا فسيأتى (فان لم يتعد الواضع) الأهل بأن وضعه بملكه وحفر آخر عدوانا قبله أو بعده فعثر شخص ووقع بها (فالمنقول تضمين الحافر) لأنه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع أو حركى أو سيل بائن الواضع هنا أهل للضمان في الجملة فاذا سقط عنـــ لانتفاء تعديه تعين شريكه بخلاف السيل ونحوه فانه غير أهل للضمان أصلا فسقط الضمان بالكلية ولا ينافي كلام الصنف مالوحفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكينا فانه لاضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما الواضع فلائن السقوط فى البئر هو المفضى للسقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والآخر كالمتسبب فلا حاجة إلى الجواب بحمل ماهنا على تعــدى الواقع بمروره أوكان الناصب غير متعد ، نعم قـد تشكل مسئلة السيل ونحوه بقول الماوردي لو برزت بقلة في الأرض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة . وأجيب بائن هدا شاذ غمير معمول به أو بائن البقلة لما كانت بعيدة التائير في القتمل فزال أثرها بخلاف الحجر ولوكان بيده سكين فألقى رجل رجلا عليها فهلك ضمنه الملقى لاصاحب السكين إلا إن تلقاه بها ولو وقفا على بئر فدفع أحـدها صاحبه فلما هوى جذب معـه الدافع فسقطا فماتا فان جـذبه طمعا في التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهما ضامنان خلافا للصيمري و إن جذبه لالدلك بل لاتلاف المجـــذوب ولا طريق له إلى خلاص نفسه بمثــل ذلك فـــكذلك كما لوتجارحا وماتا

(قوله أخذا بما قدمناه) أى فى الجدار المفهوم من قوله لأن السقوط لم يحصل بفعله (قوله من نحو سدر) ومنه النخامة (قوله ضمن الواضع) أى ولو فى اليوم الثانى (قوله ولوتعاقب سببا هلاك) لعله أراد بالسبب ما له مدخل لائن الحفر شرط لاسبب اصطلاحى اه سم على منهج (قوله هو) أى إن كان التالف مالا وقوله أو عاقلته أى إن كان التالف نفسا (قوله فعثر) هو بفتح الثاء وضمها وكسرها والأشهر الائول ومضارعه مثله اه سم على منهج وهو ضبط له مبنيا للفاعل كما هو ظاهر (قوله ووضع آخر) أى ولوتعديا كما يأتى وقوله فيها سكينا أى وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لاضمان على أحد أى و يكون الواقع هدرا (قوله غير معمول به) أى فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد (قوله إلا إن تلقاه) أى فان تلقاه فالضمان عليه فقط (قوله فهما ضامنان) أى على كل واحد منهما نصف دية الآخر كالمصطدمين (قوله بل لاتلاف المجذوب) أى و يعلم ذلك بالقرينة

والشارح يختار الضمان ولو مع القيدين فكان ينبغى أن يا ُخذها غاية بعد قوله فهما ضامنان .

ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (ولو وضع حجرا) عدوانا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجراً) كذلك بجنبه (فعثر بهما فالضمان أثلاث) و إن تفاوت فعلهم نظراً إلى رءوسهم كما لو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا للحجرين لأنهما المهلكان (ولو وضع حجرا) عدوانا (فعثر به رجل فدحرجه فعثر به آخر) فهلك (ضمنه المدحرج) الذي هو العاثر الأول لأن انتقاله إنما هو بفعله (ولوعثر) ماش (بقاعــد أو نائم أو واقف بطريق) لغـير غرض فاسد (وماتا أو أحــدها فلا ضمان) يعنى على عاقلة المعثور به وعلى عاقلة العاثر ضمان المعثور به لتقصيره سواء البصير والأعمى (إن اتسع الطريق) بأن لم تتضرر المارة بنحو النوم فيمه أوكان بموات لأنه غير متعمد والعاثر كان متمكنا من الاحتراز فهو القاتـل لنفسه (و إلا) بأن ضاق الطريق أو اتسع ووقف مثلا لغرض فاسد كما بحثــه الأذرعي (فالمذهب إهــدار قاعد ونائم) لأن الطريق للطروق فهما القصران بالنوم والقعود والمهلكان لنفسهما (الاعاثر بهما) بل عليهما أو على عاقلتها بدله (وضمان واقف) لاحتياج المار للوقوف كثيرا فهو من مرافق الطريق (لاعاثر به) إذ لاحركة منه فالهلاك حصل بحركة الماشي ومحل إهدار القاعد ونحوه كأقاله الأذرعي إذا كان في متن الطريق ونحوه أما لوكان بمنعطف ونحوه بحيث لاينسب إلى تعلَّد ولا تقصير فلا ولو وجد من الواقف فعمل بأن انحرف للماشي لما قرب منه فأصابه في انحرافه ومانا فكماشيين اصطدما وسيأتي ولو عثر بجالس بمسجدلما لاينزه عنهضمنه العاثر وهدركا لوجلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونائم به معتكفا كجالس وجالس لما ينزه عنه ونائم معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين واسع . وضيق والطريق الثاني ضمان كل منهم . والثالث ضمان العاثر و إهدار المعثور به والرابع عكسه .

(قوله ولا يقبل قول كل قصدت الدفع) أى فى المقيس عليه أعنى مالو تجارحا وماتا (قوله بل عليهما) أى فيما إذا كان العاثر نحو عبدأو بهيمة.

فان لم تمكن قرينة واختلف وارثاها فينبغى تصديق ورثة الجاذب لأن الظاهر من حالته أنه قصد خلاص نفسه وقوله بمثل ذلك أى الجذب (قوله ولا يقبل قول كل) أى بأن قالاه قبل الموت (قوله فعثر به آخر فهلك) قال البغوى ولو كان هو الواضع المحجر اه سم على منهج (قوله لائن انتقاله إنما هو بفعله) قد يخرج مالو تدحرج الحجر إلى محل ثم رجع إلى موضعه الأول و ينبغى أن يقال فيه إن كان رجوعه للحل الأول ناشئا من الدحرجة كائن دفعه إلى على مرتفع فرجع منه فالضمان على المدحرج و إن لم يكن ناشئا من الدورجة كائن رجع بعد استقراره في الحل الثاني بنحو هرة أو ربح فلا ضمان على أحد (قوله وماتا) أى العاثر والمعثور به (قوله فالمذهب إهدار قاعد ونائم) أى وواقف لغرض فاسد وكان الأولى ذكره (قوله في متن الطريق) أى وسط الطريق (قوله بحيث لاينسب إلى تعد ولا تقصير فلا) أى و يهدر الماشي (قوله لما لاينزه عنه) أى يصان عنه كاعتكاف ونحوه (قوله وهدر) أى العاثر سواء كان أعمى أو بصيرا (قوله من دخله) أى دخل ملكه وقوله معتكفا ينبغي أن يصدق في الاعتكاف لأنه لا يعلم إلا

(فص___ b)

في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك

إذا (اصطدما) أي كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصــد) لنحو ظلمة فماتا (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة) لوارث الآخر لأن كلا منهما هلك بفعله و بفعل صاحبه فهدر ماقابل فعله وهو النصف كالوجرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما وإنما كان الواجب مخففا على العاقلة لأنه خطأ محض وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراك على ضبطها وما لوقدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لوكان مضطرا إلى ركو بها (و إن قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) على عاقلة كل لأنه شبه عمد لاعمد لعدم إفضاء الاصطدام للهلاك غالبا ، نجم لوضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لاأثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلته دية الضعيف نظير مايأتي (أو) قصد (أحدها) فقط الاصطدام (فلكل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتــل نفسه وأخرى لقتل صاحبه لأنها لاتتجزأ وتجب على قاتل نفسه . والثاني كفارة بناء على تجزئها (و إن ماتا مع مركو بيهما فكذلك) الحسكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشا و إلا ففي (تركة كل) منهما إن كانا ملكين للراكبين (نصف قيمة دابة الآخر) أي مركو به و إن غلباها والباق هدر لاشتراكهما في إتلاف الدابتين فوزع البدل عليهما ثم محل ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لاأثر لحركتها مع قوة الأخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغرز الابرة في جلدة العقب مع الجراحات العظيمة ولاينافيه قول الشافعي رضي الله عنه سواء أكان أحد الراكبين على فيل ،

[فصل]
في الاصطدام
(قوله أومدبران) أيبائن
كانا ماشيين القهقري كما
لانحني .

(فصل)

في الاصطدام ونحوه

(قوله في الاصطدام) لايقال هذا ليس في ترجمة الباب. لأنا نقول هو من جملة موجبات الدية وقوله ونحوه كحجر المنجنيق (قوله وما يذكر مع ذلك) كشرف السفينة على الغرق (قوله أي كاملان) بائن كان بائن كانا بالغين عاقلين حر"ين فسر به أخذا من كلام المصنف الآتى في قوله وصبيان الخ (قوله على ضبطها) أي الدابة (قوله وما لوكان مضطرا) أي وهو كذلك في الكل (قوله فنصفها مغلظة) أي بالتثليث (قوله نعم لوضعف) ينبني رجوع هذا الاستدراك لكل من القصد وعدمه لكنه في القصد شبه عمد وفي غيره خطأ (قوله وعلى عاقلته دية) أي دية شبه عمد (قوله أوقصد أحدها) أي و يعلم ذلك بالقرائن (قوله والصحيح أن على كل كفارتين) أي سواء قصد الاصطدام أم لا وقوله وتجب على قاتل نفسه من تتمة التعليل (قوله بناء على تجزئها) قال المحلى بعد ماذكر و إن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني .

(قـوله لأنا نقطع) صوابه لانقطع باثبات لا قبل نقطع ثم إبدال الفاء في قوله الآتي فالمراد بلفظ أو إذ ها جوابان مستقلان أجاب بالأوّل منهما في شرح الروض ونقل الثاني والد الشارح في حواشيه . وحاصل الجواب الأوّل منع أنه لاأثر لحركة الكبش مع حركة الفيل إذ المدارعلي وجود حركة ولوضعيفة حيث لها بعض تأثير . وحاصل الثاني تسليم أن لاحركة له معه لكن الشافعي لم يرد بذلك إلا المبالغــة في أنه متى وجد لأحدها حركة ولوضعيفة جدًّا ولم يرد حقيقة ذلك (قوله ومثل ذلك يأتى في الماشيين) هذا مكرر مع قوله المـــار" ، نعم لوضعف أحد الماشيين الخ .

والآخر على كبش . لأنا لانقطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل فالمراد بذلك المبالغة في التصوير ، ومثل ذلك يأتى في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره . أما المملوك لغيرها كالمعارين والمستأجرين فلايهـدر منهما شيء لأن المعار ونحوه مضمون ، وكذا المستأجر ونحوه إذا أتلفه ذواليد أوفر طفيه ويضمن أيضا كل منهما نصف ماعلى الدابة من مال الأجنبي ، ولوتجاذبا حبلا لهما أولغيرها فانقطع وسقطا وماتا فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهدر الباقي ، فإن قطعه غيرهما في انا فديتهما على عاقلته أومات أحدها بإرخاء الآخر الحبل فنصف ديته على عاقلته وإن كان الحبل لأحدها والآخر ظالم هـدر الظالم وعلى عاقلته نصف دية المالك ، ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بثو به ليقعد فتمزق بفعلهما لزمه نصف قيمته ، وكذا لو مشي على نعمل ماش فانقطع بفعلهما كما يأتى (وصبيان أو مجنونان ككاماين) في تفصيلهما المذكور ، ومنه وجوب فانقطع بفعلهما كما يأتى (وصبيان أو مجنونان ككاماين) لمى تفصيلهما المذكور ، ومنه وجوب الدية مغلظة إن كان لهما نوع تمييز لأن الأصح أن عمدها حينتذ عمد (وقيمل إن أركبهما الولي) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط الحجور عليهم ، نعم إن أركبهما لماحتهما و إلا لامتنع الأولياء من تعاطى مصالح الحجور عليهم ، نعم إن أركبه ما يعجز عن ضبطها عادة لكونها جوحا أو شرسة أو لكونه ابن سنة مثلا ،

(قوله والآخر على كبش) أى أوالآخر على نحو فيل (قوله ومثل ذلك) هذا يغني عنه قوله السابق: نعم لوضعف أحد الماشيين الخ، اللهم إلا أن يقال إن كلام الأصحاب مفروض في الدابتين فنبه بقوله هنا ومثــل ذلك على بيان مأخذ حكم الماشيين وقد يشعر بهذا قوله كما قاله ابن الرفعة (قوله أما المماوك) أى المركوب المماوك الخ وفي نسخ المماوكة ومافى الأصل هو المناسب لقوله بعد المعارين الخ (قوله و يضمن أيضاكل منهما نصف ماعلى الدابة الخ) أي يستقر ضمان النصف على كل منهما ولايكون طريقا في ضمان الآخرعلى مااستقر به سم على منهج فيما لوكانتا مستأجرتين وقد يشكل عليه مايأتي في الملاحين حيث كان في السفينة مال لأجنبي من تخيير المالك بين مطالبة كل بجميع ماله أو بنصفه على ما يأتى فانه صريح في أن كـلا من الملاحين طريق في الضمان ومن ثم قال سم على منهج بعد استقرابه مامر" إن احتمال كون كل طريقا في الضمان هو ظاهر كلام الروض وشرحه في السفينتين إلى آخر ماذ كره فليراجع (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) أى شبه عمد وقوله فديتهما على عاقلته دية شبه عمد أيضا (قوله فنصف ديته) شبه عمد (قوله وعلى عاقلته) أي الظالم ، وقوله نصف دية شبه عمد (قوله وكذا لومشي على نعل) ولو اختلفا في أنه بفعلهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحتمل تصديق الماشي لأن الأصل براءة ذمّته مما زاد على النصف (قوله ككاملين) أي و إن أركبهما الولى لغير ضرورة (قوله لكونها جموحا) أى تغلب راكبها ، وفى المختار رجل شرس سيَّ الحلق ، وعليه فالجموح والشرسة متساويان أو متقاربان.

ضمنه وهو هنا ولى الحضانة الذكر لا ولى المال على مابحثه البلقيني ، لكن قال الزركشي في شرح المنهاج يشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضن وغيره ، وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولى المال والثاني أوجه (ولو أركبهما أجني) بغير إذن الولى ولو لمصلحتهما (ضمنهما ودابتيهما) لتعدّيه فيضمنهما عاقاته ويضمن هو دابتيهما في ماله وسواء أتعمد الصي في هذه الحالة أملا و إن قلنا عمده عمد خلافا لما نقله في الروضة عن الوسيط وقضية كلام الجههور أن ضمان المركب بذلك ثابت و إن كان الصبيان ممن يضبطان المركوب رهوكذلك و إن اقتضى نص الأمّ أنهما حينتُذكا لوركبا بأنفسهما وجزم به البلقيني (أو) اصطدم (حاملان وأسقطتا) وماتتا (فالدية كما سبق) من أن على عاقلة كل نصف دية الأخرى (وعلى كل أر بع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها وأخرى لجنينها وأخريان لنفس الأخرى وجنينها لاشتراكهمافي إهلاك أربعة أنفس. والثاني كفارتان بناء على التجزيء و إن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فثلاث على الوجــه الأوّل وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرتي جنينيهـما) لأن الحامل إذا جنت على نفسها فأجهضت لزم عاقاتها الغرة كما لوجنت على أخرى و إنما لم يهدر من الغرة شيء لأن الجنين أجنى عنهما ومن ثم لوكانتا مستولدتين والجنينان من سيديهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولدته لأنه حقه إلا إذا كان للجنين جدّة لأم وكانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فأكثر إذ السيد لايلزمه الفداء إلا بالأقل كما يأتى فلها السدس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيدتيهما أرش جنايتهما فيتمم لها السدس من ماله . لايقال عبارته توهم تعمين وجوب قنّ نصفه لهذا ونصفه لهذا فاو قال نصف غرة لهذا ونصفها لهـذا لأفاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا . لأنا نقول إن تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما و إلا لم يصدق النصف حقيقة إلاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولااعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت قيمتهما أملا وماتا (فهدر) لأنّ جناية القنّ متعلقة برقبتــه وقد فاتت، نعم إن امتنع بيعهما كابنى مستولدتين أوموقوفتين أومنذور عتقهما لم يهدرا لأنهما حينئذ كالمستولدتين ولوكانا مغصو بان ،

(قوله ضمنه) أى ولزمه كفارتان مر (قوله من أب وغيره) ومنه الأم حيث فعات ذلك لمصلحة عند غيبة الولى والمعلم والفقيه (قوله والثانى أوجه) أى قوله إنه من له ولاية تأديبه الخ وهومن كلام مر وقوله ولو أركبهما أجنبى أى ولوكان صبيا (قوله وهوكذلك) أى لتعديه با إركابهما (قوله و إن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه) ضعيف (قوله سقط عن كل منهما) أى السيدين (قوله لأنه حقه) أى وهو لو وجب لوجب عليه والشخص لا يجب له على نفسه شيء (قوله وكانت قيمة كل) أى من الجاريتين (قوله فيتمم لها السدس) أى فتأخذ نصفه من سيد بنتها ونصفه من سيد الآخر (قوله لايقال عبارته توهم تعدين وجوب قن نصفه) صوابه أن يقول بعد لفظ قن على كل واحد نصفه الخ ، وعبارة ع قيل هذه العبارة تقتضى أنه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلوفرق النصفين أجزأ (قوله إن تساوت الغرتان) أى بأن اتفق دين أمهما (قوله لم يهدرا) أى فعلى سيد كل الأقل من نصف قيمة كل وأرش جنايته على الآخر اه حج .

(قوله والثاني أوجه) يحتمل الثاني من كلامي الزركشي وهوالموافق لما في التحفة و يحتمل الثاني من الأقوال الثلاثة الذي هوكلام الزركشي الأوّل وهوالوافق لما في حاشية الزيادي (قول في المتن ولوأركبهما أجنى) ومنه الولى إذا أركمهـ ما لغـ بر مصلحة كما هو ظاهر عما مي (قوله جدّة لأم) ولا يتصور إرث غيرها (قوله تحتمل نصف غرة) أي فان لم تحتمل ذلك لم يازمه إلا قدر قيمتها فيكون مايخص الجددة أقل من سدس الغرة وماعلى سيد بنتها منه أقل من نصف السدس (قوله فيتم لها السدس) لأن جنايتها إنما تهدر بالنسبة له لأنه لا يحب له عليها شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذي لزم سيد الأخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله لأنا نقول الخ) نازع فيـه سم (قـوله مفصور بين) أي مع غاصبين اثنين كما لا يخفي.

(قوله وها المجريان لها) لزم الغاصب فداؤها واستثنى البلقيني أيضا ماإذا أوصى أو وقف لأرش ما يجنيه العبدان قال فيصرف قال في التحفة: اتحدا السيدكل عبد نصف قيمة عبده . قال وهذا و إن لم يتعرَّضوا له فقهه واضح ، أما لو مات أحدها أو تعدّدا والمراد بالمجرى فنصف قيمته في رقبة الحيي أو اصطدم عبد وحرٌّ فمات العبد فنصف قيمته على عاقلة الحرَّ و يهدر لها من له دخل في سرها الباقى أو مات الحرّ فنصف ديتــه يتعلق برقبة العبد و إن ماتا فنصف قيمة العبد على عاقلة الحرّ ولو بامساك نحـو حبل و يتعلق به نصف دية الحر ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثق بها (أو)اصطدم (سفينتان) أخذا بما من في صلاة وغرقتا (فكدابتين والملاحان) فيهماوها الحجر يان لهما (كراكبين) فيامر" (إن كانتا) أى السفينتان المسافر اه (قوله و يلزم ومافيهما (لهما) فيهدر نصف بدلكل سفينة ونصف مافيها ويلزم كلا منهما اللآخر نصف بدل سفينته كل منهما للآخر نصف ونصف مافيها فان ماتا بذلك لزم كلا منهما كفارتان ولزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر ، وما بدل سفینته) أي موزعا استثناه البلقيني والزركشي من التشيبيه المذكور من أنه لوكان اللاحان صبيين وأقامهما الولي" عـلى ملاحيها إن كانوا أو أجنى فالظاهر أنه لايتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصبيين متعدّدين كا هـو ظاهر هنا هو المهلك مردود إذ الضرر المرتب على غرق السفينة أشـــــّـ من الضرر الحاصــل من الركوب (قوله وأقامهما الولى) (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كـلا) من الملاحين (نصف ضمانه) فان حملا أنفسا وأموالا فيهما أى لغير مصلحة لهما كما وتعمدا الاصطدام بمهلك غالبا اقتص منهما لواحد بالقرعة وديات الباقين، وضمان الأموال هو ظاهر أما إذا كان والكفارات بعدد من أهاكما من الأحرار والعبيد في مالهما ولايهدر مما فيهماشيء ولومات أحدها لمصلحة فلا يظهر وجــه دون الآخر اقتص منه بناء على إنجاب القصاص على شريك جارح نفسه ، وأما سفينتاها فيهدر للضمان وحمنتذ فاستثناء نصفهما و يلزم كلا منهما نصف بدل ماللا خر و يقع التقاص فيما يشتركان فيه ، و يعلم مماياتي أنه الولى فيه توقف (قوله مخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم يرجع بنصفه على الآخر و بين أخذ نصفه منه ليس بشرط) أي كما أنه ونصفه من الآخر (و إن كانتا لأجنى) وها أجيران للمالك أو أمينان له (لزم كلا نصف قيمتهما) ليس بسبب ولا مباشرة (قوله إذ الضرر الخ) كذا أجاب والده في حـواشي شرح الروض وأجاب أيضا بأن الخطر في إقامته ملاحا لسفنة

(قوله لزم الغاصب فداؤها) أى بأقل الأمرين (قوله ماإذا أوصى) أى شخص وقوله أو وقف وانظر مالوكان الواقف ميتا ولا تركة له اه سم على منهج . أقول : والظاهر أنه هدر (قوله فقهه واضح) أى وذلك لأن مايخصه من الوصية أو من ريع الوقف ينزل منزلة رقبته فأشبه مايضمن به الغاصب (قوله ولورثته) أى الحر (قوله والملاحان) وقعالسؤال فى الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيرها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير و إن كان جاهلا بذلك لأنه المباشر فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر الثاني للعلة المذكورة مالم يكن أعجميا يعتقد طاعة آمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس (قوله وهما المجريان) قال شيخنا فى شرح الإرشاد وظاهر تفسيرهم الملاح بمجرى السفينة أن المراد به من له دخل فى سيرها سواء كان فى مقدمها أو مؤخرها وأن ماذ كر لا يختص برئيس الملاحين وهو متجه اه سم على منهج (قوله مردود) أى فيضمن الولى (قوله اقتص منهما لواحد بالقرعة) لهل محله إذا لم يعلم الأسبق ، وتا و إلا اقتص له ولا حاجة لقرعة وعبارة شرح الروض فاوكان فى كل سفينة عشرة أنفس وماتوا معا أو جهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلهما لواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف اه سم على منهج في مال كل منهما بعد قتلهما لواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف اه سم على منهج

اللهم إلا أن يريد بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل اه

أشدّ منه في إركابه الدابة

(قوله و يعلم مما يأتى الخ)

قال الشهاب سم: أقول:

في العلم مما يأتي نظـر

ظاهر لأن الآتي أخذكل

من ملاحه الجميع وهذا

لايدل على الأخذ من غير

ملاحه كما مدل علمه قوله

هنا أحد الملاحين.

ر قوله بين أخذ بدل جميع ماله من أحد الملاحين) توقف فيه سم أيضا بالنسبة لغير ملاحه فانه لم يستقل بالإتلاف وليس المال تحت يده حتى يقال فرط فيه . قال : إلا أن يقال مراده بأحد الملاحين ملاحه .

لأن مال الأجنى لايهدر شيء منه ، ولكل مطالبة أمينه بالكل لتقصيره فدخلت سفينته وما فيها في ضمانه وقد شاركه في الإنلاف غيره فضمنتا نصفين ، وللغارم الرجوع على صاحبه بحصـته و إن كان الملاحان عبدين تعلق الضمان برقبتهما فان وقع الاصطدام لاباختيارها وقصرا بأن سيراها فى ريح شديدة لانسير السفن في مثلها أو لم يعدلاها عن صوب الاصطدام مع إمكانه أو لم يكملا عدّتهما من الرجال والآلات فضمان ماهلك عليهـما لـكن لاقصاص ، فأن لم يقصرا وغلب الريح فلا ضمان والقول قولهما بمينهما في عدم تقصيرهما و إن تعمد أحدها أوقصر فلكل حكمه و إن كانت إحداها مربوطة فالضمان على مجرى الصادمة ، وينبغي تصويرالمسئلة بما لوكانت الســفينة واقفة فى نهر واسع فان أوقفها فى نهر ضيق فصدمتها أخرى فهوكمن قعد فى شارع ضيق فصدمه إنسان لتفريطه ، ولو خرق سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا فالقصاص أو الدية المغلظة على الخارق وخرقها للإصلاح شبه عمد فان أصاب غير موضع الإصلاح فخرقه فخطأ محض ولوثقلت سفينة بتسعة أعدال فألقى فيها آخرعاشرا عدوانا أغرقها لم يضمن الكل ويضمن العشرعلى الأصح لاالنصف (ولوأشرفت سفينة) بها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاز) عند توهم النجاة بأن اشتد الأمر وقرب اليأس ولم يفد الإلقاء إلا على ندور أوعنــد غلبة ظنّ النجاة بائن لم يخش من عدم الطرح إلانوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح يعني مايندفع به الضرر في ظنه من الكل أو البعض كما أشارت إليه عبارة أصله (و يجب) طرح ذلك (لرجاء نجاة الراكب) أي لظنها مع قوّة الخوف لولم يطرح ، و ينبني أي للسالك فيما إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح باذنه العام له . قال البلقيني : بشرط إذن المالك في حالة الجوازدون الوجوب فاوكان لمحجور لم يجز إلقاؤه في محل الجواز و يجب في محل الوجوب ولوكان مرهونا أو لمحجور عليه بفلس أولمكاتب أولعبد مأذون له عليه ديون لم يجز إلقاؤه إلا باجتماع الغرماء أوالراهن والمرتهن أوالسيد والمكاتب أو السيد والمأذون قال فاو رأى الولى إلقاء بعض أمتعة محجوره ليسلم بهباقيها فقياس قول أبى عاصم العبادي فما لو خاف الولى استيلاء غاصب على المال أن له أن يؤدّي شيئا المخليصه جوازه هنا ،

(قوله لم يضمن الكل الخ) عبارة الروض لم يضمن الكل وهل يضمن النصف أو العشر وجهان (قوله و ينبخى) هو من كلام الأذر عي أيضا فكان ينبغي أن يثبت قبله لفظ قال .

(قوله لكن لاقصاص) أى على الملاحين حرين كانا أو عبدين وقوله فان لم يقصرا وغلب الرح . قال في شرح الروض والقول قولهما بمينهما عند التنازع في أنهما غلبا لأن الأصل براءة ذمتهما اه سم على منهج وهو مساو لقول الشارح والقول قوله وله لم يضمن الكل) وانظر هل يشكل هذا بضمان الكل فيما لو جوعه و به جوع سابق علم به اه سم على منهج ، وقد يقال لاإشكال لأن طرو الجوع الثانى على الأول يعد نفسه مهلكا كمن ضرب مريضا في النزع فان فعله يعد قائلا ، طرو الجوع الثانى على الأول يعد نفسه مهلكا كمن ضرب مريضا في النزع فان فعله يعد قائلا ، ولا كذلك الحمل العاشر فانه لا يعد مغرقا وحده بل الإغراق به مع بقية الأحمال (قوله طرح متاعها) أى ولو مصحفا وكتب علم (قوله من الكل) وعليه فالإضافة في كلام المصنف للعهد (قوله لرجاء أى ولو مصحفا وكتب علم (قوله من الكل) وعليه فالإضافة في كلام المصنف للعهد (قوله لرجاء نجاة الراكب) . أقول: و ينبغي أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لوطلع لصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له (قوله و يجب في محل الوجوب) أى مع الضمان (قوله جوازه) أى ولا ضمان عليه أى بل ينبغي وجو به ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصدق بالواجب .

لم يجز الإلقاء . قال الأذرعي : نعم لوكان هناك أسرى من الكفار وظهر للأمير أن المصلحة في قتلهم فيشبه أن يبدأ بالقائمهم قبل الأمتعة وقبل الحيوان المحترم وهو ظاهر ، وينبغي أن يراعي في الإلقاء تقديم الأخس فالأخس قيمة من المتاع والحيوان إن أمكن حفظا للمال حسب الإمكان لاعبيد لأحرار ، فإن لم يلق من لزمه الإلقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء أثم ولا ضمان و يحرم إلقاء المال ولو ماله بلا خوف (فاين طرح) ملاح أو غيره (ملك غيره) ولو في حالة الوجوب، ولا ينافيــه مامر" لأن الاثم وعدمه يتسامح فيهما مما لايتسامح في الضمان لأنه من خطاب الوضع (بلا إذن) له فيه (ضمنه) كأكل مضطر طعام غيره بغير إذنه (و إلا) بأن طرحه باذن مالكه المعتبر الإذن (فلا) يضمنه ولو تعلق به حق للغير كمرتهن اعتبر إذنه أيضاكم من (ولوقال) لغيره عند الإشراف على الغرق أو القرب منه (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضانه أو على أني ضامن) له أو على أن أضمنه و نحو ذلك وألقاه وتلف (ضمن) المستدعى و إن لم يحصل له النجاة لأنه التماس لغرض صحيح بعوض فلزمه كاعتق عبدك بكذا أو طلق زوجتك بكذا أو أطلق الأسمير أو اعف عن فلان أو أطعمه وعلى كذا ، فعلم أنه ليس المراد بالضمان هنا حقيقته السابقة في بابه ، ثم إن سمى الملتمس عوضًا حالاً أو مؤجلًا لزمه و إلا ضـمنه ولا بدَّ كما قاله البلقيني و إن نظر فيه من أن يشير الى مايلقيه أو يكون معاوما له ، و إلا فلا يضمن إلا مايلقيه بحضرته ، و يشترط استمراره،

(قوله و يجب إلقاؤه) أي مع الضمان (قوله لسلامة حيوان محترم) أي ولو كابها (قوله وزان محصن) وكاب عقور وتارك الصلاة بعد أمر الإمام وقاطع الطريق (قوله في قتلهم) أي أو لم يظهر له شيء (قوله فيشبه أن يبدأ بالقائهم قبل الأمتعة) قال مر و يجب قتلهم قبل إلقاء الأمتعة إن أمكن اه سم على منهج (قوله وينبغي أي للالك الخ) عبارة حج وينبغي أي للالك فما إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح باذنه العام له فاندفع ما للبلقيني هنا تقديم الأخفّ قيمة إن أمكن اه (قوله وينبغي أن يراعي في الإلقاء تقديم الأخس") أي يجب ، وقيد مر وجوب مراعاة ماذكر بمـا إذاكان الملقى غير المـالك فانكان هو المـالك لم يجب عليــه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بالأخس" دون غيره فغاية الأمر أنه أتلف الأشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على منهج (قوله لاعبيد) أي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر و إن انفرد ، ولاغير شريف لشريف، ولا غير ملك لملك و إن كان عادلا لاشتراك الجميع في أن كلا آدمي محترم (قوله و يحرم إلقاء المال) أي في البحر لالغرض وعليه فما يقع الآن من رمى الخبز في البحر لطير الماء والسمك لم يحرم و إن كان له قيمة لأنه قربة ، ومثل ذلك مالو رماه ليصيد به و إن لم يكن صيده قربة لأنه غرض محيح و إتلاف المال لتحصيل الغرض الصحيح جائز (قوله ولاينافيه مامن") أى من وجوب الفعل (قوله ضمن المستدعى) أي الطالب (قوله وعلى كذا) أي فلو أسقط قوله وعلى الخ لم يجب عليه شيء ، وقوله حقيقته وهي ضمان مافى ذمة الغير (قوله و إلا ضمنه) أى بالمثل في المثلى والقيمة في المتقوم على مايأتي (قوله إلا مايلقيه بحضرته) أي بحضرة الملتمس.

(قوله ولو تعلق به حق للغير كمرتهن اعتبر إذنه) أى و إلا فيضمن لو لم يأذنه وانظر لو ضمناه بأداء أو إبراء . والظاهر بأداء أو إبراء . والظاهر للراهن أخذ شيء منه للراهن أخذ شيء منه لإذنه حتى لو أخذ منه شيء رده إليه فليراجع (قوله و إلا ضمنه) أى معايأتي ولعل في العبارة سقطا .

لايظهر له معنى بعد قوله الثلى صورة كالقرض إذ معنى ذلك كما هـو ظاهر عما من في القرض أن ماله مثل حقيقة يؤخذ مثله وما ليس له مثل حقيقة وهو المتقوم يؤخذ مثله صورة فقوله والقيمة في المتقوم يناقض ذلك فلعل" في النسخ تحريفا وأصل ذلك أنهم اختلفوا فها يضمن به المستدعى فقيل إنه يضمن بالقيمة مطلقا وهو ماذهب إليه البلقيني كما سيأتى وقيل يضمن المثلى بالمثل ثم اختلفواعلى هذا فيالمتقوم فقيل يضمنه بقيمته وقيل يضمنه بالمثل الصورى كما في القرض كما يعلم من حواشي والده على شرح الروض فقول الشارح المثل صورة هذا من قول وقوله والقيمة في التقوم من قول آخر فليحرر (قوله وظاهره أن محله) أى محل كونه برد جميع ماأخذه أوجمسع مدله أى فلايلزمه فيصورة النقص إلاردهاعدا أرش النقص (قـوله وإن أراد به الإخبارالخ)عبارة الروضة ثم هم ضامنون إما للجميع و إما للحصة إن أراد به الإخبار الخ (قوله و إن قال أنشأت عنهم الضمان

فلو رجع عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء و يضمن المستدعى المثل صورة كالقرض في المثلي والقيمة في المتقوّم كما جرى عليه جمع و إن رجح البلقيني تبعا لظاهركلامهم لزوم القيمة مطلقا والمعتبر فيه مايقابل به قبل هيجان البحر إذ لامقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر"، ولو قال لزيد ألق متاع عمرو وعلى ضانه فألقاه ضمنه الملقى لمباشرته للإنلاف إلا أن يكون المأمور أعجميا يعتقد وجوب طاعة آس، فيضمن الآمر لأن ذاك آلة له ونقلا عن الإمام وأقراه عدم ملك الملتمس الملةي فاو لفظه البحر فهو لمالكه ويردّ ماأخذه بعينه إن بقي و إلا فبدله ، وظاهر أن محله حيث لم ينقصه البحر و إلا ضمن الملتمس نقصه لتسببه فيه كما صرح به الأسنوي وغيره ، ولو قال ألق متاعك وأنا ضامن له وركاب السفينة أو على أنى أضمنه أنا وركابها أو أنا ضامن له وهم ضامنون أو أنا وركامها ضامنون له كل منا على الكمال أو على أني ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو أنا وركابها ضامنون له لزمه قسطه و إن أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم وصدّقوه لزمهم و إن أنكروا صدقوا و إن صدّقه بعضهم فلكل حكمه ، و إن قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم لم يلزمهم و إن رضوا أوأنا وهم ضمناء وضمنت عنهم باذنهم لزمه الجميع فان أنكروا الإذن صدقوا ولايرجع عليهم أو أنا وهم ضامنون وأخلصه من مالهم أو من مالى لزمه الجميع أو أنا وهم ضامنون ، ثم باشر الإلقاء باذن المالك ضمن القسط لاالجميع في أوجه الوجهين (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلى" ضمانه أوعلى أنى ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لعدم الالتزام وفي وجهمن الطريق الثانى فيه الضمان كقوله أدّ ديني فأدّاه فانه يرجع عليه في الأصح وفرق الأوّل بأن أداء الدين ينفعه قطعا والإلقاء هنا قد لاينفعه (و إنما يضمن ملتمس لخوف غرق) فلو قال حالة الأمن ألقه وعلى" ضانه لم يضمنه إذ لاغرض و يتجه أن خوف قاصد قاصد نحوالقتل إذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الإلقاء بالملقى) بائن اختص بالملتمس أوأجنبي أوها أوأحدهما والمالك أو يعم الجميع بخلاف ماإذا اختص "بالمالك فقط بأن أشرفت سفينة بهامتاعه على الغرق فقال له من بالشط أوسفينة أخرى ألق متاعك وعلى ضمانه فلايضمنه لأنه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولوعاد حجرمنجنيق)

(قوله فاو رجع عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء) أي مما ألقاه بعد الرجوع بخلاف ما ألقاه قبله كأن أذن له في رمى أحمال عينها فألقى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون مازاد عليه ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملتمس (قوله لزوم القيمة مطلقا) مثليا أو متقوما وقوله والمعتبر فيه أى في ضمان ما يلقى وقوله ما يقابل به أى في ذلك المحل الذي وقع فيه إشراف السفينة كا لو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن كذا وقوله ولو قال لزيد ألق متاع عمرو) هذه خارجة بقوله متاعك ، وعليه فاو قال وخرج بمتاعك مالو قال ألق متاع عمرو لكان أولى (قوله ضمنه الملقى) لاالقائل (قوله لتسببه فيه) أى في النقص القوله ولابد من أن يلقى المتاع (قوله لزمه قسطه) أى لأنه جعل الضمان مشتركا بينه و بين غيره على الملتمس) و يضمنه الملقى (قوله لزمه قسطه) أى لأنه جعل الضمان مشتركا بينه و بين غيره ما المنزمه دون غيره وفيا قبلها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به وألغى ما نسبه لغيره (قوله وإن قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم) أى برضاهم الذي عامته منهم ، بخلاف مالو قال باذنهم كما يأتى (قوله إذا غلب) أى القتل .

(١) (قول المحشى قوله ولا بدُّ من أن يلق المتاع) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا وكذا القولة بعده اه .

برضاهم) سقط قبل قوله برضاهم لفظ ثقة من النساخ والعبارة للروض (قوله لزمه الجميع) عبارة الروضة طولب هو بالجميع بقوله و إذا أنكروا الإذن فهم المصدّقون حتى لايرجع عليهم انتهت . بفتح الميم والجيم في الأشهر يذكر و يؤنث وهو فارسي معرّب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقين الباقي) من دية الخطأ لأنه مات بفعله وفعلهم خطأ فسقط مايقابل فعله ولو تعمدوا إصابته بأمر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت إصابته كان عمدا في مالهم ولا قود لأنهم شركاء مخطي قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه فخطأ) قتلهم لعدم قصدهم له ففيه دية مخففة على العاقلة (أوقصدوه) بعينه وتصوّر (فعمد في الأصح إن غلبت الإصابة) منهم بحذفهم لقصدهم معينا بما يقتل غالبا ، فإن غلب عدمها أواستوى الأمران فشبه عمد . والثاني شبه عمد لأنه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق ورد بمنعه ثم الضمان يختص بمن مدّ الحبال ورمى الحجر لمباشرتهم دون واضعه وبمسك الخشب إذ لا دخل لهم في الرمى أصلا ، و يؤخذ منه أنه لوكان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر .

(فصل) فى العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله

وسموا عاقلة لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق ، و يقال لتحماهم عن الجانى العقل أى الدية ، و يقال لمنعهم عنه والعقل المنع ، ومنه سمى العقل عقلا لمنعه من الفواحش (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجانى أوّلا على الأصح ثم تتحملها (العاقلة) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجانى ولما روى «أن امرأتين اقتتلتا فذفت إحداها الأخرى بحجر فقتلتها ومافى بطنها فقضى صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أوأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها » أى القاتلة وقتلها شبه عمد فشبوت ذلك فى الحطأ أولى . والمعنى فيه أن القبائل فى الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجانى منهم و يمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالحطأ وشبه العمد لأنهما مما يكثر لاسما فى متعاطى الأسلحة فحسنت إعانته لئلا يتضر و بما هومعدور فيه وأجات الدية عليهم رفقابهم ولوأقر أحدهما فكذبته عاقلته وحلفوا على نفى العلم لزمته وحده وهذا و إن قدّمه لكن ذكره توطئة لقوله (وهم عصبته) ،

(قوله بفتح الميم والجيم فى الأشهر) ومقابل الأشهر كسر الميم خطيب .

(فص_ل)

في العاقلة وكيفية تأجيل ماتحمله

(قوله وكيفية تأجيل ماتحمله) أى ومايتبع ذلك كحكم من مات فى أثناء سنة (قوله ثم تتحملها العاقلة) أى حيث ثبت القتل بالبينة أو با قرار الجانى وصدّقته العاقلة لمايأتى (قوله فحذفت إحداها) اسمها أم عطية وقيل أم عطيف واسم الأخرى المضروبة مليكة اهمر (قوله لئلا يتضرّر بما هو معذورفيه) هو واضح بالنسبة للخطأ . أمافى شبه العمد فلعله لأنه قد يحتاج للضرب بمالايقتل غالبا فهو معذور فيه أيضا فى الجملة (قوله وهم عصبته) أى وقت الجناية وعليه فلوسرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غيرها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع .

(قول المتن أوغـيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كما لايخني .

(قوله ثم تتحملها) يازم عليه قراءة العاقلة في المتن مرفوعا بعد أن كان منصوبا وهو غير جائز فكان ينبغي حذف قوله ثم تتحملها ثم يأتي على وجه التمييز بعد المتن بأن يقول تحملا كا صنع في التحفة (قوله فخذفت) المعجمتين أي رمتها المعجمتين أي رمتها بحجر صغير.

الذين يرثونه بنسب أو ولاء إذا كانوا ذكورا مكافين بشروطهم الآنية فلا شيء على غير هؤلاء ولوموسرين وتضرب على الغائب حصته حيث كان أهلا فاذا حضر أخذت منه ، وشرط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح أى ولو بالقوة فدخل الفاسق لتمكنه من إزالة مانعه حالا من حين الفعل إلى الفوات فلو تخللت ردة أو إسلام بين الرمى والإصابة وجبت الدية فى ماله ولوحفر قن أوذمى بئرا عدوانا أو رمى صيدا فعتق أوعتق أبوه وانجر ولاؤه لموالى أبيه أوأسلم ثم تردى شخص فى البئر أو أصابه السهم فمات ضمن فى ماله ، و إن جرح قن رجلا خطأ فأعتقه سيده فهو اختيار للفداء فيلزمه إن مات الأقل من أرش جرحه وقيمته وعلى العتيق باقى الدية ، وإن مات بجراحة خطأ وقد ارتد بعد جرحه فالأقل من أرش الجرح والدية على عاقلته المسلمين والباقى فى ماله ، و إن تخللت الردة من الجارح بين إسلامه وقبل موت الجريح فعلى عاقلته أرش الجرح والزائد عليه فى ماله كا جرى عليه القونوى وغيره وهو المعتمد (إلا الأصل) للجانى و إن علا روالفرع) له و إن سفل لأنهم أ بعاضه فأعطوا حكمه . وصح « أنه صلى الله عليه وسلم بر أ زح بالقاتلة وولدها وأنه برأ الوالد » (وقيل يعقل ابن هوابن ابن عمها) أومعتقها كا يلى نكاحها ورد بأن البنوة مانعة هنا لما تقرر أنه بعضه والمانع لاأثر لوجود المقتضى معه وثم غير مقتضة فاذا وجد مقتض آخر أثر (ويقدم الاثوب) منهم على الأبعد فى التحمل كالإرث وولاية النكاح وجد مقتض آخر أثر (ويقدم الاثوب) منهم على الأبعد فى التحمل كالإرث وولاية النكاح

(قوله الذين مر تونه بنسب أو ولاء) قد يقال قضية قوله الآتى ثم معتق الخ ترك أو ولاء اه سم على حج . أقول : و يجاب بأنه ذكرهنا بيان العاقلة بأنهم مطلق العصبة ثم بين ترتيبهم بعدبقوله يقـــتم الخ (قوله وتضرب على الغائب) أى حيث ثبتت الجناية بالبينة أو صــدقت العاقلة ومنهم الغائب فلو لم يعلم حال الغائب من تصديق ولاتكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره (قوله فدخل الفاسق) أي بقوله ولو بالقوّة (قوله لتمكنه من إزالة مانعه) قد يقال المرتدّ متمكن كذلك اهـ سم على حج. أقول: وقد يقال خلفه أم آخر وهو أنه ليس من أهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين (قوله من حين الفعل) متعلق بقوله أن تكون صالحة (قوله وجبت الدية في ماله) أي الجاني لانتفاء الأهلية قبل الإصابة (قوله أوأصابه السهم فمات ضمن) أي الجاني من القنّ والنمي لعدم صلاحية عاقلتهما لولاية النكاح وقت الفعل (قوله فيلزمه) أي السيد (قوله الا ُقل من أرش جرحه) سكت عما لوتساويا لعدم التفاوت فإن الواجب قدر أحدها اه سم على حج (قوله و إن مان) أي الشخص (قوله وقد ارتدّبعد جرحه) أي وقد ارتدّ الجارح كما صرّح به حج وهو الناسب لقوله عاقلته المسلمين (قوله والدية على عاقلته) أي الجارح (قوله و إن تخللت الردّة من الجارح) يعنى بأن جنى وهومسلم ثم ارتدّ ثم أسلم قبل موت الجريح فعلى عاقلته الخ (قوله والزائد عليه) أى لحصول بعض السراية في حالة الردّة فيصير شبهة دارئة للتحمل ومقابل المعتمد أنّ على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين اه سم على حج وكتب أيضا حفظه الله قوله والزائد عليه يفيد أن الأرش أقــل من الدية و إلا لم يكن ثم زائد وحينئذ فهــذه مساوية لما قبلها فى وجوب الاُقل (قوله فأعطوا حكمــه) في أنه لادية عليــه كما أن الجاني كذلك و إنما لم يتحملوا حيث تعذر بيت المال ولاعاقلة للجاني مع تنزيلهم منزلتهم و إعطائهم حكمه لماياتي له بعد من قوله ولا يحمل أصله ولا فرعه لائنه الائصل في الإيجاب.

ومن ثم أقتصر الجلال على قـوله بنسب (قوله لتمكنه من إزالة مانعه) أورد عليه سم المرتد (قوله أوعتق أبوه) قال الشهاب سم هذا الصنيع قــد يوهم تصوير المسئلة عما إذا استمر" هو رقيقا فاينّ ذلك هوالمفهوم من أو في قوله فعتق أوعتق أبوه لكن يمنيع من ذلك أنّ الرقيق لاولاء عليــ وأنه لاعاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة. منفصالة عن الأولى وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتق ثم حصل الملك كاصنع في الروضة اله ملخصا (قوله والباقي في ماله) أي الباقي من الدية فيما إذا كانت أكثر ، أما الساقي من أرش الجراحة فما لوكان أكـ برفانه لايلزمـه، وعبارة الروضة والباق إلى تمام الدية في مال الحاني (قوله فعلى عاقلته أرش الجرح الخ) لم يعتسر في هده الا قل كالتي قبلها لكن يؤخذ من قـوله والزائد الخ أن صورة المسئلة أنّ الأرش أقل من الدية ،

(قوله ورد بمنع ذلك) المفهوم من العبارة أن المشار اليه أن الأنوثة لادخل لها وينافيه قوله مدليل أنها مرجحة إذ صريحه أن لها دخلا فكان الأظهر أن يقول وردبائن ذلك لايمنع أنها مرجحة بدليل الخ وقد سبق سم الى نظر ذلك في عبارة التحفة (قوله إلا إذا ورثناهم) وظاهر أن رتبتهم حيث وثون وسيأتي مايدل عليه (قوله لم يدل بأصل ولا فرع) يخرج يحو الخالفانه مدل بأصل وعبارة شرحالروض وظاهر أن محله إذا كان ذكرا غبرأصل ولافرع انتهت (قوله عند عدم العصبة) أى من النسب والولاء (قوله لكونهم إناثا) الوجه لكونهم مجانين أوصبيان مثلا فان الاناث لسن عصبة بالنفس الذي هو المراد هنا (قوله وأصل الأخ وفرعه لايغرمان) هو مسلم في الاعصل لافي الفرع (قوله ثم معتق جدّات الأم) أى الجدات من جهتها ليشمل أمها وعبارة التحفة ثم معتق الجدات للائم انتهت وكذا يقال فما بعده ويوجد في نسخ الشارح تممعتق جد أبي الأم بالباء الموحدة

فينظر في الأقر بين آخرالحول (فان) وفوا به لقلته أو لكثرتهم فذاك و إن (بقي) منه (شيء فمن يليه) أي الأقرب يوزع عليه ذلك الباقي ويقدم الإخوة ففروعهم فالأعمام ففروعهم فأعمام الجد ففروعهم وهكذا كالإرث (ومدل با بوين) على مدل بأب (في الجديد) كالارث والقديم التسوية لأن الأنوثة لادخل لها في التحمل وردّ بمنع ذلك بدليل أنها مرجحة في ولاية النكاح مع أنها لادخل لهما فيــه ولا يتحمل ذووالأرحام إلا إذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم لم يدل بأصل ولا فرع عند عـدم العصبة أو عدم وفائهم بالواجب ويقدم الأخ للائم عليهم لأن إرثه مجمع عليه (ثم) بعد عصبة النسب لفقدهم أو عدم تحملهم لكونهم إناثا مثلا أو عدم وفائهم (معتق) المجانى (ثم عصبته) من النسب فعلم أنه يضرب على عصبته في حياته ولا يختص بأقر بهم بعد موته و إن نقل الامام أن الأءَّــة قيدوا الضرب على عصباته بموته وقال إنه لايتجه غيره إذ لاحق لهم في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالأجانب ولا يتحمل فرع المعتق ولا أصله لأن تحمل المعتق عن عتيقه بسبب إعتاقه إياه فنزل بالنسبة إلى فروعه وأصوله منزلة جنايته أو أنه منزل منزلة أخى الجاني وأصل الأخ وفرعه لايغرمان (ثم معتقه) أي المعتق (ثم عصبته) إلا من ذكر ثم معتق معتق معتقه وهكذا (و إلا) بائن لم يوجد من له ولاء على الجاني ولا عصبته (فمعتق أبي الجاني ثم عصبته) إلا من ذكر (ثم معتق معتق الأب وعصبته) إلا من ذكر والواو هنا بمعنى ثم الذي عبر بها أصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدا) فان لم يوجد من له ولاء على أبي الجاني فمعتق جده فعصبته وهكذا فان لم يوجد معتق من جهـة الآباء فمعتق الأم وعصبته إلا من ذكر ثم معتق جدات الأم وجدات الأب ومعتق ذكر أدلى بالأنثي كاعي الأم ونحوه (وعتيقها) أي المرأة (يعقـله عاقلتها) كما يزوج عتيقتها من يزوجها لاهي لأن المرأة لاتعقل بالاجماع (ومعتقون كمعتق) لاشتراكهم فى الولاء فعليهم ربع دينار أو نصفه فان اختلفوا فعلى كل غنى حصته من النصف لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته من الربع لو كان الكل متوسطين والتوزيع على حسب الملك لاالرؤس (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف و إن تعدد نظر لحصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع

(قوله فالأعمام) أى للجانى كما هو ظاهر (قوله فاعمام الجد) الأولى فاعمام الأب ففروعهم فاعمام الجد الجد الخد لتقدم أعمام الأب على أعمام الجد (قوله ولا يتحمل ذوو الارحام إلا إذا ورثناهم) أى بأن لم ينتظم أمم بيت المال كما مم في الفرائض فليس المراد إن قلنا بارثهم (قوله ثم عصبته) أى ثم إن لم يكن معتق أو لم يف ماعليه فعصبته الخ و بهذا ظهر معنى قوله فعلم (قوله إذ لاحق لهم في الولاء) أى لايثبت لهم ولا يستحقون به ولاية على المرأة ولا إرثا ولا غيرها (قوله فنزل) أى إعتاقه وقوله منزلة جنايته أى وهم لايتحملون عنه إذا جنى (قوله أو أنه) أى المعتق (قوله وأصل الأخ وفرعه) أى الأصل يتأمل فان الضمير إن كان راجعا للائصل أشكل فان فروع الأصل هم الاخوة للجانى و إن كان للائخ ففروعه يغرمون بعده كاذ كر (قوله إلا من ذكر) أى في قوله ولا يتحمل فرع المعتق ولاأصله الخ (قوله ثم معتق جدات الأثم وجدات الأب) ظاهره أنه لاترتيب في ذلك اه سم على حج .

على الشركاء لاالعصبة لأنهم لاير ثونه بل ير ثون به فـكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلزم كلا قدر أصله ومعلوم أن النظر في الربع والنصف إلى غني المضروب عليــه فالمراد بقوله ما كان يحمله أي من حيث الجملة لابالنظر لمين ربع أونصف فلوكان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لأنه الذي يحمله لوكان مثلهم وعكسه كما هو ظاهر (ولا يعقل عتيق في الأظهر) كما لايرث ولاعصبته قطعا ولاعتبيقه وقد أطال البلقيني في الانتصار لمقابله (فان فقد العاقل) بمن ذكر أوعدم أهلية تحملهم لفقر أوصغر أوجنون (أولميف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الـكل أو مابقي كاير ثه لخبر «أنا وارث من لاوارث له أعقل عنه وأرثه» لاعن ذمي ومرتد ومعاهد ومؤمن كما لايرتهم فتجب في مال الكافر إن كان غير حر بي لأن ماله ينتقل لبيت المال فيئا لاإرثا والمرتد لاعاقلة له فما وجب بجنايته خطأ أوشبه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال ديته من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه إذ الفائدة الأخذهامنه شمرد ها إليه (فان فقد) بيت المال بأن تعــذر أخذ الـكل أو البعض منه لعدم وجود شيء أو منع متوليه ذاك ظلماكما صرّح به البلقيني أوكان ثم مصرف أهم (فكله) أي المـال الواجب بالجناية وكـذا بعضه إن لم تف العاقلة ولابيت المال به (على الجاني) لابعضه (في الأظهر) بناء على مامر أنها تلزمه ابتداء فان كان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال أخذ من ذوى الأرحام قبل الجاني كما مر ولايحمل أصله ولافرعه لأنه الأصل في الإيجاب بخلافهما . والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة ، وقد علم مما مر أنه لوجرح ابن عتيقة وأبوه قنّ آخر خطأ فعتق أبوه وانجر ولاؤه لمواليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الأم أرش الجرح لأن الولاء حين الجرح لهم فان بقي شيء فعلى الجانى دون موالى أمه لانتقال الولاء عنهم قبل وجو به وموالى أبيه لتقـــتـم سببه على الانجرار وبيت المــال لوجود جهة الولاء بكل حال (وتؤجل) يعني تثبت مؤجلة من غيرتأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المالأو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وذكورة بعد الحرية (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره كالزكاة ولقضائه صلى الله عليه وسلم

(قوله وقد أطال البلقيني في الانتصار لمقابله) ولم يذكره لكن في قوله وقد أطال الخ إشارة إليه (قوله عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم الصالح منه اه سم على منهج (قوله فما وجب بجنايته) أي زمن الردة (قوله أوشبه عمد في ماله) أي ومازاد عليه هو النيء (قوله أخذ من ذوى الأرحام) أي لأنهم وارثون حينئذ (قوله ولا يحمل أصله) على لعدم الوجوب على بعض الجاني المذكور في قوله لا بعضه (قوله وقد علم ممام) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح الخ (قوله لزم موالي الأم أرش الجرح) أي فقط (قوله فان بقي شيء فعلي الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية إن كان على الجاني اهم وقوله لوجود جهة الولاء الخيد أن وجود تلك الجهدة مانع من التعلق ببيت المال و إن لم يلزمها التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع أن العاقل لوأعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال و إعساره غير مانع من أنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الإعسار لعمدم المنع فليحرر اه سم على حج (قوله لانتقال الولاء عنهم) أي موالي الأم .

(قوله انتقاله الولاء كاملا)
واحدا و إلا فجميع حصة مورثه (قوله ولا يحمل أصله) كان ينبنى أن يقول و إنما لم يحمل الخ حق لا يكون مكررا و يكون توجيها لما مر (قوله عليه وسلم) أى بأنها في ثلاث وتفاؤه صلى الله عليه وسلم الأصل التكرر تعايل لا أصل التكرر وقضاؤه صلى الله عليه وسلم وقضاؤه صلى الله عليه وسلم الناه عليه وسلم الناه عليه وسلم وقضاؤه صلى الله عليه وسلم والثالات .

(قوله أومجوسي) ينبني حذفه (قوله وغيره) كان ينبني وغيرها أي الإمام والغزالي (قوله واجبها) عبارة النحفة واجبه أي البعض (قوله لايقال حذف فاعل سقط) قال سم الفاعل لايحـذف و إن دل عليه دليل إلا فم استثنى فالوجه أن يقال إن فاعـله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكنى في إضمار الفاعل دلالة السياق وفرق بين الاضاروالحذف (قوله على أنه يصح كونه ضمير من) قد يقال إن هــذا هو الأولى مع أنه ظاهر المتن فلم قدم ذاك وأتى مهذا .

والأصح أن المعنى فىذلك كونه دية نفس كاملة لابدل نفس محترمة فدية المرأة والذمى لاتكون فى ثلاث كما يأتى وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات أثناء الحول ستط وأخذ من تركته لأنه واجب عليه أصالة و إنما لم تؤخذ من تركة من مات من العاقلة لا نها مواساة (و) تؤجل عليهم دية (ذمى) أو مجوسي أو معاهد أو مؤمن (سنة) لأنها ثاث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخنثي مسلم (سنتين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملةوالباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثًا) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أي قيمته إذا أتلفه لابوضع يده عليه خطأ أو شـبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل النفس. والثاني هي في مال الجاني حالة كبدل البهيمة وعلى الأوّل (فني كل سـنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثاث أخذ في سنة أيضا (وقيل) تجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف الستحق (وقيل) تجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على.ستحق الديتين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل ثاث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين نظرا لاتحاد الستحق وقيل في سنة (والأطواف) والمعاني والائروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلث دية) فان كانت نصف دية فني الأولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أر باعها فني الأولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أوديتين فني ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سـنـــنـــة) بالغة ما بلغت لا نهما ليست بدل نفس أو ر بــع دية فني سنــة قطعا (وأجل) واجب (النفس من) وقت (الزهوق) لهـا بمزهق أو بسراية جرح لا نه مال يحل بانقضاء الأجل فكان ابتداء أجله من وقت وجو به كسائر الديون المؤجلة (و) أجلواجب (غيرهامن)حين (الجناية) لأن الوجوب تعلق بها و إن كان لايطالب ببدلها إلا بعد الاندمال ومحل ذلك إن لم تسر لعضو آخر و إلا كائن قطع أصبعه فسرت لكفه مثلا فأجل أرش الأصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الإمام والغزالي وغيرها وجزم به في الحاوي الصغيروالأنوارورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة بعد سنة وهو موسر أومتوسط استقر عليه واجبها وأخذ من تركته مقدّما على الوصايا والارث أو (ببعض سنة سقط) واجبها وواجب ما بعدها عنه لما من أنها مواساة كالزكاة و به فارقت الجزية لا ننها أجرة . لايقال حذف فاعل سقط رأسا لا ن قرينة السياق دالة عليه على أنه يصح كونه ضمير من ومعني سقوطه عــدم حسبانه فيمن وجبت عليهم (ولايعقل فقــير)

(قوله فمات أثناء الحول سقط) أى الأجل (قوله والباقى آخر السنة) أى وهو السدس (قوله لابوضع يده عليه خما الله في يده أو أتلفه فالضمان عليه لاعلى عاقلته (قوله زادت) أى القيمة (قوله ولوقتل رجلين) أى مثلا (قوله لكل نفس ثلاث) أى من السنين ثم مايؤخذ الخ أى فيؤخذ فى آخر كل سنة من الست ثلث دية (قوله تؤجل عليه) الأولى عليها (قوله بمزهق أو بسراية) كان ينبغى أن يقول مثلا أوغيره إذ السراية لاتنحصر فى الجوح بل تحصل من غيره كضرب ورسم البدن وأدى للوت اله سم على حج (قوله والكف من سقوطها كما اختاره الإمام) قضيته أنه لا يعتبر أول السراية إلى الكف (قوله أو ببعض سنة) الباء بمعنى فى (قوله لأن قرينة السياق دالة عليه) أى وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالملفوظ .

ولوكسو با لا نه مواساة وهو غير أهل لها (ورقيق) لا أن غير المكاتب لاملك له والمكاتب ليس أهلا للمواساة والمبعض كالرقيق كماقاله البلقيني والأقرب أن معتق بعضه يعقل عنه وامرأة وخنثي كما علم من قوله المار وهم عصبته ، نعم إن تبين ذكورة الخنثي غرم للستحق حصته التي أدّاها غيره ولو قبل رجوع غيره على المستحق فيما يظهر (وصبي مجنون) ولو متقطع الجنون و إن قل لانتفاء النصرة بهما بحال بخلاف زمن لبقاء رأيه وقوله .واعلم أنه يعتبرال كال بالتكليف والإسلام والحرية في التحمل من الفعل إلى مضى أجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لامناصرة كالارث (و يعقل) ذمى (يهودى) أو معاهد أو مؤمن زادت مدة عهده على أجل الدية ولم ينقطع قبـــل مضى الأجل ، نع يكني في تحمل كل حول على انفراده زيادة مدة العهدعليه (عن) ذمي (نصراني) أو معاهد أو مؤمن (وعكســه في الأظهر) كالارث ومن ثم اختص ذلك كما قاله الأذرعي بما إذا كانوا في دارنا لا نهم حينئذ تحت حكمنا أما الحربي فلا يعقل عن نحو ذمي وعكسه لانقطاع النصرة بينهما لاختلاف الدار ولائن التغريم تضمين والحربي لايضمن مايتلفه بنفسه فلائن لايضمن ما يتلفه قريبه بالأولى . والثاني نظر إلى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الغني") من العاقلة (نصف دينار) أى مثقال ذهب خالص لأنه أقل ماوجب في الزكاة ومن أن التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ر بع) منه لا نه واسطة بين الفقـير الذي لاشيء عليه والغني الذي عليه نصف فإلحاقه بأحــدها تفريط أو إفراط والناقص عن الربع نافه ولذا لم يقطع به سارق ولا يتعيين الذهب ولا الدراهم بل يكني مقدار أحدها إذ الواجب الإبل حيث وجدت حالة الأداء الواجب كل نجم ولايعتبر بعض النجوم ببعض وما يوجد يصرف إليها ولو زاد عددهم وقد استووا في القرب.

التحفة والتوافق فى الدين (قوله أو معاهد) معطوف على ذمى وكان ينبخى تأخير ذمى عن يهودى ليظهر العطف (قسوله الواجب كل نجم) متعلق بالاثداء ويوجد فى النسخ الواجب بزيادة ألف قبل اللام وهوغير سديد.

(قوله والإسلام) عبارة

(قوله والأقرب أن معتق بعضه يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبة من النسب و إلا فهى مقدّمة على المعتق اه وفى كلام سم على منهيج بعد كلام ذكره ورأيت فى بعض الكتب من نصفه حر ونصفه رقيق إذا جنى خطأ فنصف الدية على عاقلته اه وهى صريحة فيا قلناه (قوله وامرأة وخنثى) أى لا يعقلان (قوله زادت مدّة عهده) خرج به مالوساوت فلا (قوله ولم ينقطع) أى أمانه (قوله وعكسه فى الأظهر) وصورته أن يترقّج نصرانى يهودية أوعكسه و يحصل بينهما أولاد فيختار بعضهم بعد بلوغه اليهودية والآخر النصرانية (قوله ومن ثم اختص ذلك) أى تحمل الدى ونحوه سم على حج (قوله باختلاف الدار) كائه لأن الفرض أن الذمي فى دار الحرب في إذ لو كان الذمي فى دار الحرب أيضا لم يعقل أحدها عن الآخر بالأو لى مما لوكان الذميان بلدار الحرب فانه لا يعقل أحدها عن الآخر سم على حج وكتب أيضا فيه أنه قد تتحد الدار بلدار الحرب فانه لا يعقل أحدها عن الآخر سم على حج وكتب أيضا فيه أنه قد تتحد الدار الحرب فانه لا يعقل أحدها عن الآخر سم على حج وكتب أيضا فيه أنه قد تتحد الدار الحرب فانه لا يعقل أحدها عن الآخر كا صرّح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله نصف دينار) والدينار يساوى الآن بالفضة المتعامل بها نحو سبعين الحرب فانه لا قوله فإ خلقه بأحدها تفريط) أى تساهل (قوله أو إفراط) أى مجاوز نصف فأ كثر (قوله فإ لحاقه بأحدها تفريط) أى تساهل (قوله أو إفراط) أى مجاوز فى الحد .

على قدر واجب سنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضابط الغنى هناكا فى الزكاة ماجزم به فى الحاوى الصغير وجرى عليه الشيخ فى منهجه وهو من ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا والمتوسط من ملك آخرها فاضلا عن حاجته دون العشرين وفوق ربع دينار (كل سنة من الثلاث) لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم يتجاوز الثلاث للنص كامر فيميع ماعلى كل غنى فى الثلاث دينار ونصف وما على المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى النصف والربع (واجب الثلاث) فيؤدي الغنى آخر كل سنة سدسا والمتوسط نصف سدس (ويعتبران) أى الغنى والتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لاشىء عليه و إن كان أوّله أو بعده غنيا والصبى والمجنون أوّل الأجل لاشىء عليهم مطلقا و إن كماوا قبل آخر السنة الأولى وفارقوا المعسر والصبى والمجنون أوّل الأجل لاشىء عليهم مطلقا و إن كماوا قبل آخر السنة الأولى وفارقوا المعسر عنه واجب ذلك الحول و إن أيسر بعده ولو طرأ جنون أثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الزق عنه واجب ذلك الحول و إن أيسر بعده ولو طرأ جنون أثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الزق بأن حارب ذمى ثم استرق .

(مال جناية العبد) أى الرقيق خطأ كانت أوشبه عمد أوعمدا وعنى على مال و إن فدى من جنايات سابقة (تتعلق برقبته) إجماعا ولأنه العدل إذ لا يمكن إلزامه لسيده لأنه إضرار به مع براءته ولا أن يقال ببقائه فى ذمته إلى عتقه لأنه تفويت للضمان أو تأخير إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر وفارق معاملة غيره له برضاه بذمته فالتعلق بالرقبة طريق وسط فى رعاية الجانبين فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انفك منه بقسطه ويفارق المرهون بائن الراهن حجر على نفسه فيه و يخالف ماذ كرهنا .

(قوله على قدر واجب سنة) متعلق بزاد (قوله فاضلا عن حاجته) صريح فى أنه لابد فى الغنى أن يكون مالكا زيادة على كفايته العمر الغالب عشرين ديناراوفى المتوسط مالكا زيادة على ذلك فوق الربع ودون العشرين وذلك ظاهر لأنه إذا لم يملك كفاية العمر الغالب يكون فقيرا والفقير لا يجب عليه التحمل وقرره كذلك مر لكن يشكل على قوله لئلا يصير فقيرا الخ فليحرر اهسم على منهج (قوله ولوطرأ جنون أثناء حول) أى للعسر وقوله فقط أى دون ماقبله .

(فصل) في جناية الرقيق

(قوله أو عمدا وعنى على مال) أى أو عمدا لاقصاص فيه أو إتلافا لمال غير سيده (قوله و إن فدى من جنايات سابقة) هذه الغاية تعلم من قول المصنف بعد ولو فداه ثم جنى الخ (قوله فى رعاية الجانبين) أى السيد والمستحق .

(قوله ماجزم به في الحاوي) كان الأولى كا جزم به في الحاوى (قوله وهو من ملك الحر السنة فاضلا الح) في مطلق الفضل و إلا فالزكاة لا يعتبر في غنيها فضل عشرين دينارا فضل عشرين دينارا للعمر الغالب كا يدل عليه التشبيه ونبه عليه سم التشبيه ونبه عليه سم النهج في حواشي شرح المنهج كاعلم عما مر.

الواجب بجناية البهيمة لأن جناية العبد مضافة إليه فانه يتصرف باختياره ولذلك لزمه القصاص إذا أوجبته الجناية بخلافالبهيمة ، ومن ثم لوكان القنّ غــير مميز أو أعجميا يعتقد وجوب طاعة آمره لزم ذلك الآمر سيدا أو أجنبيا كأمره له بالسرقة حيث يقطع الآمر أيضا بخلاف أمر السيد أو غييره للميز فانه لايمنع التعلق برقبته لأنه المباشر ولو لم يأم غير المميز أحد تعلقت برقبته فقط لأنه من جنس ذوى الاختيار ، نعم إن أقر" الرقيق بالجناية ولم يصــد قه سيده تعلق واجبها بذمته كما من فى الاقرار أو اطلع سيده على لقطة في بده وأقرها عنده أوأهمله وأعرض عنه فأتلفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته و بسائر أموال السيد كما نبه عليه البلقيني ، ومعاوم مما ص أن حناية غير المميز ،أمن سيده أو غيره على الآمن فيفديه بأرش الجناية بالغا مابلغ، والمبعض يجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته وما فيه من الرق يتعلق به باقى الجناية و يفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبها والقيمة كما يعلم مما يأتي (ولسيده) بنفسه أو نائبه (بيعه) أو بيع مايملكه منه (لهما) أي لأجلها بإذن المستحق أو تسليمه ليباع فيها (وفداؤه) كالمرهون و يقتصر في البيع على قدر الحاجة مالم يختر السيد بيع الجميع أو يتعذر وجود راغب في البعض و إذا اختار فداءه لم يلزمه إلا (بالأقل من قيمته) يوم الجناية (وأرشها) لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير "تسليم الرقبة وهي بدلها أو الأرش فهو الواجب و إنما اعتبرت قيمته يوم الجناية كما حكى عن النص"، وجزم به ابن المقرى في روضه لتوجه طلب الفداء فيه لأنه يوم تعلقها واعتبر القفال يوم الفداء لأن النقص قبله لايلزم السيد بدليل مالو مأت العبد قبل اختيار الفداء وحمل النص على منع بيعه حال الجناية ثم نقصت القيمة ، وجرى على ذلك ابن المقرى في شرح إرشاده وقال الزركمني إنه متجه ، واعتمده الشيخ أيضا ، نعم إن منع من بيعه ثم نقصت قيمته عن وقت الجناية اعتبرت قيمته وقتها (وفي القديم بأرشها) بالغا مابلغ.

(قوله الواجب بجناية البهيمة) أي حيث لايتعلق برقبة البهيمة بل يجب على مالكها بالغا مابلغ ، عمد عدوان (قوله لأنه المباشر) أي وله اختيار (قوله تعلق واجبها بذمته) ع قال الإمام: ويطالب بجميع الأرش ، وقيل أقل الأمرين اه سم على منهج وقول سم ويطالب بجميع الأرش أي بعد العتق واليسار (قوله أو اطلع سيده على لقطة في يده) ينبغي أن لا يكون حكم اللقطة ، مالو أودعه إنسان وديعة وأتلفها فلا تتعلق بسائر أموال السيد أيضا لأن صاحب الوديعــــة مقصر بوضعها عنده بخلاف صاحب اللقطة تأمل اه سم على منهج (قوله وبسائر أموال السيد) انظر هل يتعلق بذمة السيد اه سم على منهج . أقول : الظاهر نعم بل لعل المراد أن المال إنما يتعلق بذمة السيد، وقولهم و بسائر أموال السيد المراد منه ما ذكرناه، وكتب أيضا حفظه الله تعالى أي أنه يلزم بالإعطاء منها مشلا لا أنه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس (قوله ولسيده بيعه) ع في تعليق القاضي أن الذي ذكره منصور الفقيه أنه يباع منه في كل سنة بقدر ثلث الجناية في الخطأ وتكون الدية فيه مؤجلة في ثلاث سنين في رقبته اه سم على منهج والظاهر من إطلاق المصنف خلافه وأنه يباع حالاً . و يؤيده أنهم لم يفرقوا بين العمد وغيره على أنه قد يقال في ذلك تفويت لبعض قيمته (قوله ويقتصر) أي البائع (قـوله و إنما اعتبرت قيمته الخ) معتمد (قوله وقال الزركشي إنه) أي الحمل (قوله نعم إن منع من بيعه) يتأمل موقع هذا الاستدراك فانه إن كان على قوله أولا يوم الجناية لم يظهر و إن كان على قوله يوم الفداء فهو عين الحل السابق.

(قوله ومعاوم عما من الخ) حق العبارة ومن أن جناية الرقيق الخ (قوله فيفديه بأرش الجناية الخ فيلزمه أرش الجناية الخ لأن الرقبة لا يتعلق بها حينئذ شيء حتى تفدي (قوله نعم إن منع من بيعه القفال على أن هدنا الخابة إليه القفال على أن هدا الاستدراك لاحاجة إليه مع ما قدمه من حمل القفال للنص على ذلك .

(ولا يتعلق) مال الجناية الثابتة ببينة أو إقرار السيد ولا مانع (بذمته) ولا بكسبه وحدها ولا (مع رقبته في الأظهر) و إن أذن له سيده في الجناية فما بقي عن الرقبة يضيع على المجنى عليه لأنه لو تعلق بالنمة لمـا تعلق بالرقبة كـديون المعاملات . أمالو أقرَّ بها السيد وثم مانع كرهن فا*نـكر المرتهن وحلف بيع في الدين ولا شيء على السيد، ولا يرد على المصنف مالو أقر السيد بأن الذي جنى عليه قنه قيمته ألف وقال القن ألفان فا إنه و إن تعلق ألف بالرقبة وألف بالذمة كما فى الأمّ لكن اختلفت جهة التعلق (ولو فداه ثم جني سلمه للبيع) أي ليباع أو باعه كما مر (أو فداه) مرّة أخرى و إن تكرر ذلك مرارا لأنه الآن لم يتعلق به غير هذه الجناية (ولو جني ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلمه ليباع (فيهـما) ووزع الثمن على أرش الجنايتين (أو فداه بالأقل من قيمته والأرشين) على الجديد (وفي القديم) يفديه (بالأرشين) ومحل الخلاف إن لم يمنع من بيعه مختارا للفـداء و إلا لزمه فداء كل منهـما بالأقل من أرشها وقيمته (ولو أعتقه أو باعــه وصححناهما) بأن أعتقه موسرا أو باعه بعد اختيار الفداء (أو قتله فداه) وجو با لأنه فوّت محل التعلق فان تعذر الفداء لنحو إفلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع و بيع في الجناية وفداؤه هنا (بالأقل) من قيمته والأرش جزما لتعـ ذر البيع (وقيـل) يجرى هنا أيضا (القولان) السابقان (ولو هرب) العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار سيده الفداء (بريء سيده) من علقته لفوات الرّقبة (إلا إذا طلب) منه ليباع (فمنعه) لتعـد يه بالمنع ويصير بذلك مختارا للفداء ، بخـ لاف مالو لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه فانه لايلزم به و إن علم محـله وقدر عليه فما يظهر خلافا للزركشي ، وقوله لأنه يلزمه تسليمه يرد عنع ذلك مالم يكن تحت بده ، نم يلزمه الإعلام به لكن هذا غير مختص به إذ كلمن علم به لزمه فيا يظهر (ولو اختار الفداء)

وقوع الثانية كما هوظاهر (قوله فسخ البيع) أي

(قولهو إن أذن له سيده)

غاية في نفي التعاق بكسبه

(قوله إن لم يمتنع من بيعه)

أي للجناية الأولى قبل

نخلاف العتق.

(قوله ولا يتعلق مال الجناية) مستأنف (قوله أما لو أقرّ بها) أي الجناية محترز قوله ولا مانع (قوله فانه و إن تعلق الخ) الفاء بمعنى اللام (قوله وألف بالنمة) معتمد (قوله لكن اختلفت جهة التعلق) أي فألف السيد لتصديقه على تعلقها بالرَّقبة وألف العبد لإنكار السد لها واعتراف القنّ بها (قوله ولو جني ثانيا قبل الفداء) .

فائدة ــ قال الوزير الغزى : يقال فدا إذا دفع مالا وأخذ رجـلا وأفدى إذا دفع رجـلا وأخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا وأخــذ رجلا اه سم على منهج (قوله أو باعه بعــد اختيار الفداء) أي على المرجوح (قوله أو قتله فداه وجو با) ولو قتل الجاني قتلا يوجب قودا فاقتص سيده لزمه الفداء قاله البغوى . قال صاحب العباب : وفيه نظر يعني أن العبد الذي تعلق برقبته مال إذا قتله عبد مثله عمدا عدوانا تعلق القصاص برقبته ، فاذا قتله السيد لزمه الفداء لأنه فوّت محــل تعلق الحبني عليه ، وقوله وفيه نظر بين سم على منهج وجهه بقوله وهو مخالف لنظيره من المرهون. قال في المنهاج في الرهن: فلو وجب قُصاص اقتص ّ الراهن وفات الرُّهن اه وقد يفرق بأن حق المرتهن متعلق بالدمة أيضا فله مردّ بعد فوات الرهن ، بخلاف حق المجني عليه ، وصاحب العباب نقل لزوم الفداء المتقدم عن البغوى ، ونظر فيه فليتأمل اه (قوله لنحو إفلاسه) أى السيد (قوله و بيع في الجناية) مفهومه أنه لايفسخ العتق ، ويوجـه بشدّة تشوّف الشارع إليه (قـوله إلا إذا طلب منه ليباع فمنعه) أي فاو ادّعي المستحق منعه وأنكر السيد صـدّق السيد بيمينه لأن الأصل عــدم المنع وعدم طلب المستحق البيع (قوله وقوله) أي الزركشي ، وقوله ولو اختار الفداء بالقول دون أي و يحصل بالقول دون الخ إذ وطء الأمة ليس اختيارا. بالقول دون الفعل كوطء الأمة (فالأصح أن له الرَّجوع وتسليمه) ليباع إذ اختياره مجرَّد وعد لايلزم ولم يحصل يأس من بيعه ، ومن ثم لومات أو قتل لم يرجع جزما ، وكذا لونقصت قيمته بعد اختياره مالم يغرم النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه ، وكذا يمتنع لو كان البيع يتأخر تأخرا يضر المجني عليه كما قاله البلقيني والثاني يلزمه الفــداء (ويفدي أمّ ولده) وجوبا و إن ماتت عقب الجناية لمنعه بيعها بالإيلاد كما لو قتلها ، بخلاف موت العبد لتعلق الأرش برقبته ، فا ذا مات بلا تقصير فلا أرش ولا فداء ، ومن ثمّ لم تتعلق الجناية بذمتها خـــلافا للزركشي بل بذمته كما بحثه الشيخ لأنه المانع لبيعها ، ومثلها في ذلك الموقوف والمنذور عتقه ، ومرَّ أن نحــو الإيلاد بعــد الجناية إنما ينفذ من الموسر دون المعسر (بالأقل) من قيمتها يوم جنايتها لا يوم إحبالها اعتبارا بوقت لزوم فدائها ووقت الحاجـة إلى بيعها الممنوع بالإحبال، وشمل كلام الروضة كأصلها الأمة التي استولدها سيدها بعد الجناية ، وهو ظاهر (وقيل) فيها (القولان) السابقان في القنّ اجواز بيعها في صور ، ومن ثم لو جاز اكونه استولدها مرهـونة وهو معسر لم يجب فداؤها بل يقــد م حق المجنى عليه على حق المرتهن كما قاله البلقيني (وجناياتها كواحدة في الأظهر) فيلزمه للجميع فداء واحد لأن إحباله إتلاف ولم يوجد منه إلامرة واحدة كما لو جني عبده جنايات ثم قتله أو أعتقه . والثاني يفديها في كل جناية بالأقلُّ من قيمتها وأرش تلك الجناية ، ولو استغرق الأرش القيمة شارك كلُّ ذى جناية تحدث منها من جنت عليه قبله فيها ، فلوكانت قيمتها ألفا وجنت جنايتين وأرشكل منهما ألف فلكل منها خمسمائة ، فإن كان الأوّل قبض الألف استردّ منه الثاني نصفه أو أرش الثانية خمسائة استردّ منه ثلثه أو أرش الثانيـة ألف والأولى خمسمائة اسـتردّ منـه ثلثها ومن السيد خمسمائة تمنام القيمة ليصير معه ثلثًا الألف ومع الأوَّل ثلثه ، وحمل الجانية غير المستولدة للسيد لايتعلق به الأرش ، سواء أكان موجودا يوم الجناية أم حــدث بعدها فلا تباع حتى تضع فان لم يفــدها بيعا معا وأخذ السيد حصته والحجني عليــه حصته . أما إذا لم ينفــذ إيلادها لا عساره كمرهونة فداها في كلُّ حناية بالأقل".

(قوله كوطء) مثال للفعل (قوله أو قتل لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء (قوله ولو باعـه) أى السيد ، وقوله لزمه : أى الفداء ، وقوله وامتنع رجوعه : أى بأن يفسخ العقد ويسلمه ليباع .

فرع __ ولو مات الواقف قبل الفداء وله تركة فقيل يلزم الوارث فداؤه وتردد فيه صاحب العباب ، ثم قال وعلى المنع هل الغرم في كسبه أو بيت المال كرر معسر لاعاقلة له وجهان اه (قوله وكذا يمتنع) أى الرجوع (قوله لوكان البيع يتأخر) أى لعدم من يرغب في شرائه (قوله فاذا مات) أى العبد ، وقوله بل بذمته أى السيد ، وقوله ومثلها أى أم الوله (قوله والمنذور عتقه) اه حج (قوله ومن أن نحو الإيلاد) كالوقف (قوله لكونه استولدها) أى وهو موسر كها مر (قوله لايتعلق به) أى الحمل (قوله فان لم يفدها) أى بعد الوضع (قوله وأخذ السيد حصته) أى وهي مايقا بل الوله (قوله والحنى عليه حصته) وهي مايقا بل الأم .

(فوله دون الفعل كوطء الأمية) أى فإنه المس الأمية أكان فإنه المس اختيارا للفداء أصلا فلا (قوله ومن السيد خمسائة) أى عام القيمة الذي بقي له بعد أخيذ الأول أرش جنايته الذي هو خمسائة (قوله فان لم يفدها) أى بعد الوضع .

(فصـــل) في الفــر"ة

(في الجنين) الحر المعصوم عند الجناية ولو لم تكن أمه معصومة عندها ذكراكان أو نسيبا أو تام الجاق أو مسلما أو ضد كل ولكون الحمل مستترا . والاجتنان الاستتار ، ومنه سمى الجن بذلك (۱) (غرة) إجماعا وهى الخيار ، وأصلها بياض في وجه الفرس ، وأخذ بعضهم منها اشتراط البياض في الرقيق الآتي وهو شاذ ، و إنما تجب (إن انفصل ميتا بجناية) على أمه إذا كانت حية بما يؤثر فيه عادة ولو تهديدا وطلب ذي شوكة لها أو لمن عندها كما مرأو تجويع أثر إجهاضها بقول خبيرين لا نحو لطمة خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلق بانفصل لا بجناية على ماقاله جمع من أنه لو ضرب ميتة فا جهضت ميتا لزمته غرة لكن المعتمد مارجحه البلقيني وغيره ، وادّ عي الماوردي فيه الإجماع عدمه لأن الأصل عدم الحياة ، و بفرضها فالظاهر موته بحوتها و إنما لم تختلف الغرة بذكورته وأنو ثته لإطلاق خبر أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بعوتها و إنما لم تختلف الغرة بذكورته وأنو ثته لإطلاق خبر أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بالعصمة بغرة ولعدم انضباطه فهو كالابن في المصر"ة قدره الشارع بصاع لذلك ، وخرج بتقييدا لجنين بالعصمة مالوجني على حربية حامل من حربي أو مرتدة حملت بولد في حال ردتها ،

(فصلل) في الغرة

(قوله ولو لم تكن أمه معصومة) كائن ارتدت وهي حامل أو وطيء مسلم حربية بشبهة (قوله أو ضدّ كل) أفاد أن في الكافر غرة وهو كذلك غايته أن الغرة في المسلم تساوى نصف غرة الدية ، وفي الكافر ثلث غرة المسلم على ما يأتي (قوله وأصلها بياض) أي فوق الدرهم (قوله وأخذ بعضهم) هو عمرو بن العلاء اه عميرة (قوله بما يؤثر) أي بشيء يؤثر الخ (قدوله أو لتجويع أثر إجهاضها) أي ولو بتجو يعها نفسها أو كانت في صوم واجب ، وقوله بقول خبرين أي رجلين عدلين فاو لم يوجدا أو وجدا أو اختلفا فينبغي عدم الضمان لأن الأصل براءة الذمة فلا يكني إخبار النساء ولا غير العدل (قوله لا نحو لطمة) محترز قوله بما يؤثر (قوله على ماقاله جمع) توجيه لجعله متعلقا بالجناية وهو مردود ، وعليه فالمعتمد ماقدمه من أنه يشترط في الجناية على أمه أن تكون حية سواء انفصل بعد ذلك في حياتها أو بعــد موتها و إن احتمل موته بموتها لابالجناية (قوله فأجهضت ميتا) أي ألقته ، يقال أجهضت الناقة ألقت ولدها اه قاموس (قوله عدمه) بدل من قوله مارجحه أو خـبر عن قوله المعتمد ، وقوله مارجحه نعت للعتمد (قوله و بفرضها) أي الحياة ، وقوله قضى في الجنين في الاستدلال به نظر لما تقرر في الأصول أن نحو فعل كـذا لاعموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضي بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بأنه لا عموم له اه سم على حج وقد يجاب بأنالاستدلال به بناء على مافهمه الصحابي منه صلى الله عليه وسلم كأن قال ذلك جواب سؤال فهممنه التعميم فليس الاستدلال بمجرد الحديث بل به على الوجه الذي فهمه الراوي للحديث عنه صلى الله عليه وسلم (قوله في حال ردّتها) من مرتدّ.

(١) (قول الشارح ومنه سمى الجن بذلك) هكذا في النسخ التي بأيدينا ، وعبارة التحفة : ومنه الجن سمى جنينا و بها يستقيم الكلام اه .

[فصل] في الغرة

(قوله المعصوم) يعني غير المضمون عليه ليدخل جنين أمته الآتي (قوله وهي الخيار) أي في الأصل وقوله بياض الخ أى قبل هذا الأصل (قوله أو تجويع) انظر على أي شيء يصحعطفه وعبارة التحفة ولونحو تهديد الخ فالجميع فيعبارتها مجرور (قوله حملت بولد في حال ردتها) أي من مرتد أو غيره لكن بزنا ولم يكن فى أصوله مسلمين الجانبين فى الأولى ومن جانب الأم في الثانية.

فأسامت ثم أجهضت ، أوعلى أمته الحامل من غيره فعتقت ثم أجهضت والحل ملكه فلاشيء فيه لإهداره وجعل بعض الشروح ذلك قيدا اللائم غير صحيح لإيهامه أنه لوجنى على حربية أوم تدة أوقتة جنينها مسلم في الأولين أولغيره في الأخيرة لاشيء فيه وليس كذلك لعصمته فلانظر لإهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أوموتها على مام (بلاانفصال) كأن ضرب بطنها خورج رأسه فصاح فز آخر رفسه وماتت ولم ينفصل (في الأصح) لتحقق وجوده ولو خرج رأسه فصاح فز آخر رقبته قبل انفصاله قتل به لتيقن استقرار حياته . والثاني يعتبر فيها انفصاله (و إلا) أي و إن لم ينفصل ولاظهر بعضه بالجناية على أمه (فلا) غرة و إن زالت حركة البطن وكبرها لعدم تحقق وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (و بقي زمانا بلا ألم ثم مات فلاضان) على الجاني سواء أزال ألم الجناية عن أمه قبل إلقائه أم لا لأن الظاهر موته بسبب أخر (و إن مات حين خرج) أي تم خروجه (أودام ألمه) و إن لم يكن به ورم (ومات فدية نفس) لتيقن حياته وموته بالجناية و إن لم يستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أمارة الحياة كتنفس فنس شدى وقبض يد و بسطها ، وحينشذ فلا فرق بين انتهائه إلى حركة مذبوح أولا لأنه لما علمت حياته كان الظاهر موته بالجناية ، وله خذا لم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر و إن علم أنه لا يعبش فمن قتله وقد انفصل بلاجناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت ، فإن انفصل لايعبش فمن قتله وقد انفصل بلاجناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت ، فإن انفصل لايعبش فمن قتله وقد انفصل بلاجناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت ، فإن انفصل

(قـوله ولهـذا لم يؤثر انفصـاله الخ) أى فى الوجوب فـلم يسـقط بذلك .

(قوله فأسلمت ثم أجهضت) أي والجناية عليها حال الردّة كما هو الفرض وكل جرح أوله غــير مضمون لاينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء (قوله والحمل ملكه) أي السيد (قوله وجعل بعض الشروح ذلك) أي العصمة قيدا الخ (قوله في الأولين) ها قوله حربية أومرتدّة (قوله أولغيره في الأخيرة) هي قوله أوقنة جنينها مسلم (قوله قتل به) ظاهره ولودون ستة أشهر لكن قدينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا قوله الآتي فمن قتله وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ و بقى زمانا بلا ألم) أي تقضى العادة بأن موته بعده ليس بسبب الجناية (قوله أي تم خروجه) أخرج مالومات حين خرج رأسه فقط مثلا أودام ألمه فمات اه سم على حج وفيه أيضاما نصه: وفي العبابولوضر بهافخر جرأسهوصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرّة أو بعده فالدية اه وقد يقال هلا وجبت الدية حيث تحققنا حياته و إن لم ينفصل خصوصا ولم يشترطوا استقرار حياته إذا انفصل كما قرره الشارح حيث قال إن انفصل وظهرت حياته ثم مات وجبت الدية و إن كان انفصاله لدون ستة أشهر وقطع بعدم حياته هــذا ، ولينظر الفرق بين مالومات قبــل تمـام خروجه حيث وجبت الغرّة و بين ما لوأخرج رأسه ثم صاح فحزّ آخر رقبته حيث وجب عليــه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ، ولعله أن الجناية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصياح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظًا على الجاني باع قدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فاعن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجنين ليس مقصودا بها فخففأمره (قوله ولهذا لم يؤثر) أي في وجوب الدية للنفس وقوله فكذلك أي يقتل به .

(قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس) قد ينافيه قوله الآتى لأنالشخص الواحد لايكون له بدنان بحال إذ قضية الأوّل إمكان ذلك إلا أن يقال إن كونه لايكون له بدنان هو بحسب الاستقراء وهو العهمول به حتى يتحقق خلافه فاذا تحققنا خلافه بأن وجدرأس له بدنان بالفعل انخرم ذلك الاستقراء إذ هو ناقص كما لا يخني فتامل (قوله بخـ الف الكفارة الخ) كذا في التحفة كشرح المنهج ، لكن كتب الزيادي على شرح المنهيج أنه سبق قلم إذ الغررة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة وانظر إلى قوله لأن الوارد فيها الخ بعد إثبات المخالفة فان قضيته الموافقة وهي القبول لا الخالفة فليحرس.

بجناية وحياته مستقرة فكذلك و إلا عزر الثاني فقط ، ولاعبرة بمجرد اختلاج و يصدّق الجاني بيينه في عدم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق البينة (ولوألقت) المرأة بالجناية عليها (جنينين) ميتين (فغرتان) أو ثلاثا فثلاث وهكذا لتعلق الغرّة باسم الجنين أو ميتا وحيا فمـــات فغرّة في ينفصل الجنين وماتت الأم (فغر"ة) واحدة للعلم بوجود الجنين والظاهر أن نحو اليد بان بالجناية وتعدّد ماذكر لايستلزم تعدّده فقدوجد رأسان لبدنواحد ، نعم لوألقت أكثرمن بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعدّدت بعدده لأن الشخص الواحد لايكون له بدنان بحال وظاهرأنها لوألقت أكثر من يدين لم يجب لما زاد حكومة لأنهم جعاوا الغرة في الجنين كالدية في غيره. أما إذا عاشت ولم تلق جنينا فلايجب في يد أورجل سوى نصف غرّة كما أن يد الحيّ لايجب فيها إلانصف ديتـــه، ولايضمن باقيه لعدم تحقق تلفه بالجناية (وكذا لحم قال القوابل) أي أربع منهن (فيه صورة) ولولنحو يد أو رجل (خفية) لايعرفها غيرهن فتجب الغرّة لوجوده (قيـل أوقلن) ليس فيه صورة ظاهرة ولاخفية ولكنه أصل آدمى و (لو بـقى لتصوّر) والأصح أنه لا أثر لذلك كما لا أثر له في أمية الولد و إنما انقضت العدّة به لدلالتــه على براءة الرحم (وهي) أي الغرّة في الــكامل وغيره (عبد أوأمة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم لاالستحق وعلم من ذلك امتناع الخنثي كما قاله الزركشي والدميري ، و يؤيده قولهـم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والخنوثة عيب فيه (مميز) و إن لم يبلغ سبع سنين واعتبار الباقيني لها تبعا للنص جرى على الغالب فلايلزم قبول غـيره لانتفاء كونه من الخيار مع احتياجه لكافل والغرّة الحيار ومقصودها جبر الخلل، فاستنبط من النص معنى خصصه و به فارق إجزاء الصغير مطلقا في الكفارة لأن الوارد ثم لفظ الرقبة فاكتنى فيها بما تترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كائمة حامل وخصى وكافر بمحل تقل الرغبة فيه لأنه ليس من الحيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لأنهما حق آدمى لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيهما شائبة المالية فأثر فيهما كل مايؤثر في المال و بهذا فارق الكفارة والأضحية (والأصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافعه (بهرم) لأنه من الخيار بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقبة . والثاني لايقبل بعد عشرين سنة . والثالث لايقبل بعدها في الأمة و بعد خمس عشرة سنة

(قوله بان بالحناية) أى انقطع (قوله تعدّدت) أى الغرّة (قوله بعدده) أى البدن (قوله أما إذا عاشت) محترز قوله وماتت (قوله أى أربع منهن) وحضورهن منوط بالمجنى عليه فان أحضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له و إلافلا والقول قول الجانى بمينه .

فرع - فى الدميرى روى أن الشافى أخبر بامرأة لها رأسان فنكحها بمائة دينار ونظو إليها ثم طلقها ، وأن امرأة ولدت ولدا له رأسان وكان إذا بكى بكى بهما و إذا سكت سكت بهما اه (قوله فلايلزم قبول غيره) أى المميز (قوله معنى خصصه) هوالخيار (قوله و به فارق إجزاء الصغير مطلقا) أى مميزا أولا (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب آخر غير الهرم وفيه نظر اه سم على حج ، وقد يدفع النظر بأنه إذا عجز بغير الهرم كان معيبا بما نشأ العجز عنه ، وقد صرّح المصنف بعدم إجزاء الموم هنا وثم ،وعبارته ثم فيجزى وسغير ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبرء المرض بخلاف الهرم والكلام في هرم يمنع من شيء من من

في العبد (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أبي الجنين إن كان و إلا كولد الزنا فعشردية الأمَّ فالتعبير به أولى فنىالـكامل بالحرّية والإسلام ولوحال|لإجهاض بأن أسامت أمه الذمية أوأبوه قبيله ، وكذا متولد من كتابية ومسلم للقاعدة أن الأب إذا فضل الأم في الدين فرضت مثله فيه رقيق تبلغ قيمته خمسة أبعرة كا روى ذلك عن جمع من الصحابة من غير مخالف لهم وتعتبر قيمة الإبل المغلظة إذا كانت الجناية شبه عمد (فان فقــدت) حسا أوشرعا بأن لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قلٌّ وجب نصف عشر دية الأب ، فاين كان كاملا (فحمسة أبعرة) تجب فيه لأن الإبل هي الأصل (وقيل لايشترط) باوغها نصف عشر الدية لإطلاق الخبر، وعليه (فللفقد قيمتها) تجب بالغة مابلغت و إذا وجبت الإبل والجناية شبه عمد غلظت فني الحمس يؤخــن حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان فاين فقدت الإبل فـكما مر" في الدية لأنها الأصل في الديات فوجب الرجوع إليها عند فقد المنصوص عليه ، و به يفرق بين ماهنا وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك لأن البدل ثم لا أصالة له بخلافه هنا (وهي) أى الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حياتم موته لاتها فداء نفسه فاوتسببت الائم لإجهاض نفسها كأن صامت أو شربت دواء لم ترث منها شيئا لأنها قاتلة (و) الغرّة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل إن تعمد) الجناية بأن قصــدها بما يجهض غالبا (فعليــه) الغرّة لا على عاقلته بناء على تصوّر العمد فيه ، والأصح عدم تصوّره لتوقفه على علم وجوده وحياته (والجنين) المعصوم (اليهودي أوالنصراني قيل كمسلم) لعموم الحبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة (والأصح) أنه تجب فيــه (غرّة كثلث غرّة مسلم) قياسا على الدية ، وفي المجوسي ونحوه ثلثا عشر غرّة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجرّ عطفًا على الجنين أوّل الفصل والرفع على الابتداء والتقــديرفيه (عشر قيمة أمه) قياسا على الجنين الحرّ فاين غرّته عشر دية أمه ، وسواء فيه الذكروالاً نتى وفيهاالمكانبة وأمالولد وغيرها ، نعم لوجنت على نفسها لم يجب فيه لهشيء إذلا يجب للسيد

منافعه . أما غيره فيجزى كما أفهمه التقييد بتوله عن شيء من منافعه (قوله أي دية أبي الجنين إن كان) أي وجد أب (قوله فعشر دية الائم) وتفرض مسلمة إذا كان الائب مسلما وهي كافرة (قوله أوأبوه قبيله) أي الإجهاض ظاهره ولو بعد الجناية وهوظاهر لائه معصوم في حالق الجناية والإجهاض وما كان معصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضانه بالانتهاء (قوله فإن فقدت حسا) لم يبين الشارح الحل الذي فقدت منه هل هو مسافة القصر أوغيرها ، وقياس ما من في فقد إبل الدية أنه هنا مسافة القصر (قوله بأن لم توجد إلا بأكثر من قيمتها) أي أولم يوجد منها إلامايساوي دون نصف عشر الدية (قوله ولو بما قل) أي ولوغير متموّل (قوله فكما من في الدية) أي فتجب قيمتها اه سم على حج (قوله في كفارة جماع النسك) أي حيث لم تجبقيمتها بلما تقدم بيانه اه سم على حج (قوله كأن صامت) أي ولوصوما واجبا (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين إذا انفصل حيا ثم مات (قوله والجنين الرقيق) تقدير الجنين هنا إنمايناسبه العطف على وصفه أي وصف أي وصف الجنين بالحرية أي الحر قائمه اله سم على حج وقوله على وصفه أي وصف الجنين بالحرية (قوله فيه عشر قيمة أمه) محل ذلك مالم ينفصل حيا و يموت . أما إذا انفصل حيا الجنين بالحرية فان فيه تمام قيمته ثم رأيت قوله مالم ينفصل حيا الخ .

(قوله فالتعبير به) أي بعشر دنة الاعم لشموله لولد الزنا (قوله وإذا وجبت الإبل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غـير مكر"ر مـع قوله قبل وتعتبر قيمة الإبل المغلظة الخ لائن ذاك فى اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كالايخفي (قـوله فكم من في الدية) أي رجع للقيمة (قوله بالجر" عطفا على الجنين) قال مم تقدير الجنين هنا إعا يناسبه العطف على وصفه أي الحرقة أمله اهم

profit Hall . So

(قوله فهو مثال) عبارة التحفة وهـذا مثال الخ ومراده كما لايخي أن أصل كونها مقطوعة مثال فمثله ماإذا كانت معيبة بعيب في غير الأطراف أصلا وهذا بخلاف مايفيده تفريع الشارح فتأمل (قوله بسبب آخر) تنازعه الإجهاض وموت (قوله أوحيا وميتا) أي ومات الحي وهومعطوف على جنينين أى أوألقت حيا وميتا (قوله وماتت) أى في الصورتين (قوله فادعى ورثة الجنين سبق موتها) أى فيرثها الجنينان ثم ترثهماور ثنهماو بنظيره يقال في عكسه (قوله فلا توارث) أي بين الجنينين وأمهما .

> [فصل] و في كفارة القتل

(قوله غير الحربى) أى النحى لاأمان له قاله فى التحفة ثمقال عقبه مانصه والجلاد الذى لم يعلم خطأ الإمام اه ولعل جميع من الكتبة من الشارح لأنه ذكر عما هنا (قوله وتجب فورا فى عمد) أى أو شبهه كما فى التحفة ولعله سقط من الشارح ولعله سقط من الشارح أيضاً بدليل أنه لم يخرج بعده إلا الخطأ .

على قنه مال ابتداء وتعتبر قيمتها (يوم الجناية) عليه لأنه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض) لأنه وقت الاستقرار ، والأصح اعتبار أكثر القيم من وقت الجناية إلى الإجهاض تغليظا عليه كالغاصب مالم ينفصل حيا ثم يموت من أثر الجناية و إلا ففيه قيمة يوم الانفصال قطعا والقيمة في القن (لسيدها) هو جرى على الغالب من أن من ملك حملا ملك أمه فالمراد لمالكه سواء كان مالكها أم لا (فان كانت) الأم القنة (مقطوعة) أطرافها يعني زائلتها ولو خلقة فهو مثال و إلا فالمدار على كونها ناقصة (والجنين سليم) أو هي سليمة والجنين ناقص (قومت سليمة في الأصح) لسلامته واللائق الاحتياط والتغليظ . والثاني لاتقدر سليمة لأن نقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية واللائق الاحتياط والتغليظ . والثاني لاتقدر سليمة لأن نقصان الأعضاء أمم خلقي وفي تقدير في مال الجاني ، ولو أقر بجناية وأنكر الإجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر بمينه وتقدم بينة في مال الجاني ، ولو أقر بجناية وأنكر الإجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر بمينه وتقدم بينة ويقبل رجل وامم أنان كا قاله الماوردي ، و إن ادعى أن الإجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فان كان الغالب بقاء الألم إليه صدق الوارث و إلا فلا ويقبل رجل وامم أنان ذكرا وأن فغرة ودية أن أو حيا ومينا أو حيين ومانا وماتت فادعي ورثة الجنينين سبق فان كان ذكرا وأن عكسه فان حلفا أو نكلا فلا توارث و إلا قضي للحالف .

(فصل)

في كفارة القتل

والأصل فيها قوله تعالى _ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة _ وقوله _ و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميئاق فدية مسامة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة _ والقصد منها تدارك مافرط من التقصير وهو فى الخطأ الذى لاإثم فيه ترك التثبت مع خطر الأنفس (تجب بالقتل كفارة) على الفاعل غير الحربى وتجب فورا فى عمد تداركا لإثمه بخلاف الخطأ ، وخرج بالقتل غيره فلا تجب فيه لعدم وروده (و إن كان القاتل) المذكور (صبيا) و إن لم يكن عميزا وتقدّم أن غير المميز لو قتل بأمم غيره ضمن آمره دونه وقضيته أن الكفارة كذلك ،

(قوله أو خروجه حيا) هذه الصورة علمت من قوله السابق و يصدق الجانى بمينه في عدم الخ (قوله و يقبل هنا النساء) أى في الإجهاض وفي أنه انفصل حيا (قوله وجب اليقين) أى وهوغرة ودية وقوله وماتت أى الأم (قوله ووارثهاعكسه) هذه الصورة علمت من قوله السابق و يصدق الجانى بمينه في عدم الحياة اه سم على حج .

(فص_ل)

فى كفارة القتل

(قوله وهو) أى والذى فرط وقوله وتجب فورا فى عمد وينبغى أن مثله شبه العمد لعصيانه بالإقدام عليه (قوله فلا تجب فيه) أى فى الغير (قوله وقضيته أن الكفارة كذلك) أى على الآمر .

كما نبه عليه الأذرعي (ومجنونا) إذ غاية فعلهما أنه خطأ وهي واجبة فيه وعدم لزومهما كفارة وقاعهما لارتباطها بالتكليف وليسا من أهله والمدار هنا على الإزهاق احتياطا للحياة فيعتق الولى عنهما كما جزم به ابن القرى في روضه تبعا لجمع ونص عليه الشافعي وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعتاقه عن الصي حمله بعضهم على ماإذا كانت على التراخي وما هنا على ماإذا كانت على الفور أوعلى ماإذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب والقياس أن السفيه يعتق عنه وليه فان فقد وصام الصيالميز أجزأه وللأب والجدّ الإعتاق والإطعام عنهما من مالهما لانحو وصي وقم بل يتملك الحاكم لهما ثم يعتق الوصى" ونحوه عنهما (وعبدا) وأمة فيكفران بالصوم (وذميا) قتل معصوما مسلما أو غيره نقض العهد أولا ومعاهدا ومؤمنا ، و يتصوّر إعتاق الكافر للسلم بأن يرثه أو يستدعي عتقه ببيع ضمني (وعامدا) كالمخطى، بل أولى لأن حاجته إلى الجبر أعظم (ومخطئا) إجماعاً ولم يتعرَّض لشبه العمد للعلم به مما ذكره لأخذه شبها منهما ومأذونا له في القتل من المقتول (ومتسبباً) كمكره وآمر لغير مميز وشاهد زور وحافر عدوانا و إن حصل التردّى بعد موت الحافر فالمراد بالمتسبب مايشمل صاحب الشرط أما الحربى الذي لاأمان له والجلاد القاتل بآمر الإمام ظلما وهو جاهل بالحال فلاكفارة عليهما لعدم التزام الأوّل، ولأن الثاني سيف الإمام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) و إن لم يجب فيه قود ولا دية في صوره السابقة أوَّل الباب لقوله تعالى _ فا إن كان من قوم عدوَّ لَكُم _ الآية أَى فيهم (وذمى) كمعاهد ومؤمن كما في آخر الآية وكمرتد بأن قتله مرتدّ مثله لما من أنه معصوم عليــه ، ويقاس به نحو زان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لأنه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغيرمثلهم لإهدارهم نعم قاطع الطريق،

(قوله كما نبه عليه الأذرعي) معتمد (قوله لارتباطها بالتكليف) قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للجنون لأنه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه (قوله وما هنا على ماإذا كانت على الفور) يتأمل في أي موضع يكون العتق على الصبي على الفور مع أن محل الفور على ماإذا كانت على الفور) يتأمل في أي موضع يكون العتق على الصبي على الفور مع أن محل النالخ كا عومل معاملته في وجوب الدية عليه مغلظة (قوله فان فقد) أى ما يعتقه ولى الصبي (قوله والإطعام عنهما) أي على المرجوح يتأمل ما يأتى من أن هذه الكفارة لا إطعام فيها ، وقوله من ما لهما أي الأب والجد (قوله لا نحو وصي) يتأمل هذا مع قوله بعد ثم يعتق الوصي و نحوه عنهما ، ثم قوله بل يملك الحاكم إن لم يمن في ما لهما ما يعتقه الوصي و إلا فلا معني لكون الحاكم بمناك فلا ينفذ منه لأن تولى الطرفين خاص الأب والجد إذا أراد الإعتاق عنهما من ماله أن يقبل القاضي عن المولى عليه فيدخل في ملكه فيصير من جملة أمواله فيعتق الوصي به لأن ما يعتقه صار ملكا للصبي أو المجنون فيعتق بولايته عليهما (قوله لأن حاجته) وفي نسخة لأن جنايته وما في الأصل السبي أو المجنون فيعتق بولايته عليهما (قوله لأن حاجته) وفي نسخة لأن جنايته وما في الأصل فعليه النسبة لمثله) أى في الإهدار و إن لم يمن بصفته كالزاني المحصن إذا قتله تارك الصلاة أو عكسه فعليه الكفارة .

أى سواء كانت الكفارة على الفور أم على التراحي وهذا هو العتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه فماذكره الشيخان في باب الصداق ضعيف وأما قول الشارح فما يأتى حمله بعضهم الخ فأعا غرضه منه حكاية حمل ذلك البعض لاغير (قـوله أو على ماإذا كان العتق تبرعا) هذا لايلاقى كلام الشيخين لأن كلامهما هناك في خصوص العتق عن الكفارة وقد نقله هناعنهما والد الشارح في حواشي شرح الروض وعبارته ذكرا في باب الصداق أنه لو لزم الصي كفارة قتل فأعتق الولي" عنه عبدا لنفسه لم يجز لأنه يتضمن دخوله في ملكه وإعتاقه عنه وإعتاق عبد الطفل لايجوز اه تمقال والمعتمد المذكور هناكاذكره جماعة ونصعليه الشافعي (قـوله فان فقد) يعنى المال (قوله الإعتاق والإطعام عنهما) أى في نحو كفارات الحج وإلا فالقتل لاإطعام فيمه ولا يتصور منهما ظهار ولا

كفارة فى جماعهما فى رمضان (قوله من مالهما) أى مال الأب والجدّ ، أما مال الصبى والمجنون فيتعاطى العتق والإطعام عنهما الوصى والقيم كالأب والجدّ .

لابد فيه من إذن الإمام و إلا وجبت كالدية (وجنين) مضمون لأنه آدمى معصوم (وعبد نفسه) لدلك ولأن الكفارة حق الله تعالى (ونفســه) فتخرج من تركـته لدلك أيضا ، ومن ثم لو هدر كالزانى المحصن لم تجب فيــه كما استظهره بعض الشراح و إن أثم بقتل نفسه كما لوقتله غيره افتياتا على الإِمام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لاتجب فيهاكما لاضمان ، ويردّ بوضوح الفرق وهو أن الكفارة حق له تعالى فلم يسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) فى قتل (امرأة وصيّ حرّ بيين) و إن حرم لأنه ليس لعصمتهما بل لتفويت إرقاقهما على السامين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (و باغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليــه لإِهدارهما بالنسبة لقاتلهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولولبعض القودلأنه مهدر بالنسبة إليه ولا تجب على عائن و إن كانت العين حقا لأنها لاتعدّ مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لابها حتى بالنظر للظاهر، وقيل ينبعث منها جواهر لطيفة غير مرئية فتتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها الحجر بة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل إزاره أي مايلي جســده من الإزار ويصبه على رأس المعيون (وعلى كل من الشركاء كفارة في الأصح) لأنها حقّ يتعلق بالقتل فلا يتبعض كالقصاص ، و به فارقت الدية ولأنها وجبت لهتك الحرمة لابدلا ، و به فارقت جزاء الصيد . والثاني على الجميع كفارة (وهي ك)كفارة (ظهار) في جميع مامر" فيها فيعتق من يجزىء ثم ، ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر" ثم أيضا للآية (لكن لاإطعام فيها) عند العجز عن الصوم (في الأظهر) إذ لانص فيه والمتبع في الكفارات النص لاالقياس ، والطلق إنما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقبة لاالأشخاص كالإطعام هنا . والثاني نع كفارة الظهار ، وعلم مما من في الصوم أنه لو مات قبلها أطعم عنه.

(قوله من صال عليــه) كان ينبغي إبراز الضمير.

the the little

(قوله لابد فيه من إذن الإمام) أى قبل القتل اه سم على حج (قوله و إلا وجبت كالدية) قال في شرح الروض بناء على ما يأتى من أن المغلب في قتله بلا إذن معنى القصاص فلا إشكال بين البابين اه سم على حج (قوله ومن ثم لوهدر كالزانى المحصن لم تجب فيه) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غير مثله له لامنزلة قتل مثله له و إلاوجبت فليتأمل وجه التنزيل اه سم على حج ووجه التأمل الذي أشار إليه أنه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه في التيمم من أن الزانى المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه و يتيمم. (قوله افتياتا على الإمام) أى فانه لا كفارة على القاتل (قوله لإهدارها) أى الباغي والصائل (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ، ومثل العائن الولى إذا قتل بحاله فلا شيء عليه (قوله ومن أدويتها الحجربة) وهل يجب على العائن فعل ذلك إذا وجد التأثير في المعيون عليم من أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك (قوله أي يغسل وجهه و يديه الخ) لم ينقل مستنده لما فسر به الحديث مع أن الألفاظ الواردة في كلام الشارع تحمل على مدلولاتها الشرعية (قوله و يديه) أى كفيه فقط دون الساعد (قوله وداخل إزاره) أى مابين السرة والركبة (قوله أطع عنه) أى بابلاعن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه سم على حج .

(ڪتاب دعوى الدم)

عبر به عن القتل لازومه له غالبا (والقسامة) بفتح القاف، وهو لغة اسم لأولياء الدم ولأيمانهم، واصطلاحا اسم لأيمانهم وقد تطلق على الأيمان مطلقا إذ القسم اليميين ولاستتباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة و إن ذكرها فيا يأتى (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وحص الأول بقرينة مايأتى إذ الكلام فيه ستة شروط: أحدها (أن) تعلم غالبا بأن (يفصل) المدعى مدّعاه مما يختلف الغرض به فيفصل هنا سدعى القتل (مايدعيه من عمد وخطائ) وشبه عمد ويصف كلامنها بمايليق به إن لم يكن فقيها موافقا لمذهب القاضى على مايأتى أواخر الشهادة بما فيه وحذف الأخير لاطلاق الحطائ عليه (وانفراد وشركة) لأن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية نم لوقال، إنهم لايز يدون عن عشرة مثلا سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه فان كان واحدا فعليه عشر الدية واستثنى ابن الرفعة كالماوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخفائه،

(ڪتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لأنه لاشتاله على شروط الدعوى وبيان الأيمان المعتبرة ومايتعلق بها شبيه بالدعوى والبينات فليس من الجناية (قوله والقسامة) ع لماكان الغالب من أحوال القاتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى إما يمين و إما شهادة اه سم على منهج (قوله وهو) أى هــذا اللفظ وذكر لمراعاة الخــبر وهو الأولى في مثله مما وقع فيه الضمير بين مذكر ومؤنث (قوله وقد تطلق) أي القسامة اصطلاحا وقوله مطلقا أى دما أو غيره (قوله ولاستتباع الدعوى) أشار به إلى أن الزيادة على الترجمة و إن قلنا هي عيب فمحله إذا لم يوجد ثم مايستتبعها (قوله وخص الأول) أى فى الترجمة وقوله ماياً تى أى من قوله من عمد الخ (قوله أحدها أن تعلم غالباً) خرج مسائل فى المطولات منها إذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشيء من مورثه له فتسمع دعواه و إن لم يعين الموصى به أو على آخر صدور إقرار منــه له بشيء اه سم على منهج ومنها النفقة والحـكومة والرضخ (قوله إن أوجب القتل) أى فان أوجب القود لم يجب ذكر عــدد الشركاء لأنه لايختلف اه حج بالمعني وقضيته أنه لابد من بيان أصل الشركة والانفراد وإن كان المدعى به القتل الموجب للقود وفيه نظر فان ماعلل به وجوب ذكر عدد الشركاء يأتى فى أصل الشركة والانفراد حيث كان المدعى به القتل الموجب للقود ثم رأيت سم على منهج نقل عن مر أنه لاحاجة الى بيان أصل الشركة والانفراد حيثكان القتل موجبا للقود اهوهو واضح فتاعمله . لايقال من غوائد ذكر الشركة أنه بتقديرها قد يكون الشريك مخطئا فيسقط به القود عن العامد . لأنا نقول صحة الدعوى لاتتوقف على ذلك ، نعم يمكن الدعوى عليه من ذكر ذلك و إثباته ليكون دافعا للقود عنه (قوله فلا يشترط تفصيله) أي من المدعى .

[كتاب دعوى الدم والقسامة]

and Thampson

The Carlotte

(قوله عضرة الخصم) أي أو غيبته الغيبة السوغة لسماع الدعوى على الغائب كاهوظاهر (قوله من كل مايتصور فيــه انفراد المدعى عليه) يعنى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ماياتي وقـوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد أى بالسب الذي ادعى لأجله كالغصب (قوله لأنه يقصد كتمه) عبارة الدمـــرى لأن المباشر لهذه الأمور يقصد كمتمها (قولهلأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل الخ) يتاعمل .

وهو ظاهر (فان أطلق) المدعى (استفصله القاضي) استحبابا بما ذكر لتصح دعواه وله الاعراض عنه (وقيل يعرض عنه) حتما لأنه نوع من التلقين وردّ بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمدا مثلا لا كيف قتله عمدا أم غيره . والحاصل أن الاستفصال عن وصف أطلقه جائز وعن شرط أغفله ممتنع ولوكتب ورقة وقال أدعى بما فيهاكني فى أوجه الوجهين إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أى يحضرة الخصم قبل الدعوى وثانها كونها ملزمة فاو ادعى هبة اعتبر ذكر القبض المعتبر فيها أو بيعا أو إقرارا اعتبر ذكر لروم التسليم له (و) ثالثها (أن يعين المدعى عليه فلوقال) في دعواه على حاضرين (قتله أحدهم) أوقتله هذا أوهذا أوهذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي فيالأصح) لابهام المدعى عليه فلا تسمع هذه الدعوى لأن التحليف فرعها حيث لم يكن ثم لوث فان كان سمعت وحلفهم وعلى هذه الحالة يحمل ماصرح به الرافعي في أول مسقطات اللوث من أن له التحليف والثانى يحلفهم أى يأمر بحلفهم للتوسل إلى إقرار أحــدهم بالقتل واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم فى يمين صادقة (و يجريان) أي الصحيح ومقابله (في دعوى) نحو (غصب وسرقة و إتلاف) وغيرها من كل مايتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لأنه يقصد كتمه حينتذ فالتعيين فيه عسر بخلاف نحو البيع لكونه ينشا عن اختيار عاقديه فيضبط كل صاحبه (و) رابعها وخامسها أهلية كل من المتداعيين للخطاب وردّ الجواب فينتذ (إنماتسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ملتزم) ولو لبعض الأحكام كمعاهد ومؤمن (على مثله) ولو محجورا عليه بسفه أوفلس أو رق لكن لايقول الأول استحق تسليم المال بل يستحقه ولى" فلا تصح دعوى حرى لاأمان له فلاينافي ذلك صحة دعواه والدعوى عليه في صور لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لابرد،

(قوله وهو ظاهر) و إذا صحت الدعوى وحلف فعلى من تكون الدية وما مقدارها إن لم نوجب القصاص وفي الدميري عن المطلب أنه حيث صحت الدعوى سئل الساحر و يعمل ببيانه اه وهوظاهر إن أقر فان استمر على إنكاره فماذا يفعل ولعله تجب دية الخطاء على الساحر لأن الدية في الخطاء وشبه العمد على الجاني ثم تتحملها العاقلة وفي العمد على الجاني نفسه والسحر فما ذكر يحتمل كونه عمدا فالدية فيــه على الجانى ولم تتحملها العاقلة ويحتمل كونه خطا أوشبه عمدفتتحملها عنه وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجانى وشككنا في تحمل العاقلة والأصل عدمه فأشبه مالو عامناكو ته خطاء مثلا وتعذر تحمل العاقلة له والدية فيه على الجانى وأماحمله على الخطاءُفلاَنه أقل (قوله أطلقه) أي المدعى (قوله ولوكتب ورقة وقال أدعى بمافيها) أي بعد القراءة الآتية (قوله كني فيأوجهالوجهين إذا قرأها القاضي الخ) وعبارة حج نعم ينبغي أنالقاضي والخصم لواطلعاعليها وعرفا مافيها لكني وعليه يفرق بين هذا ونظيره في إشهاده على رقعة بخطه أنه لابد من قراءتها عليهم ولا يكني قوله اشهدوا على" بما فيهاو إن عرفوه بائن الشهادة يحتاط لهـا أكثر على أن اشهدوا على " بكذا ليس صيغة إقرار على مامرفيه ه وهي ظاهرة في أنه لايشترط هناقراءة القاضي ولاقراءتها عليه فعلمهما به ينزل منزلة القراءة من القاضي والسماع من الخصم (قوله فان كان سمعت وحلفهم) قضيته أنه ليس له تحليف المدعى و إن ادعى بالقتل (قوله أي ياعم بحلفهم) أي بائن يقول لهم احلفوا وعليه فاو امتنعوا منه حلف المدعى و بتقدير حلفه أسهم يطالب راجعه (قوله فلاتصح دعوى حربي) هذا تفريع على قوله ملتزم ولولبعض الخ (قوله فلاينافي ذلك) أي قول المصنف ملتزم الخ.

وصبي ومجنون ولادعوى عليهم أي إن لم تكن ثم بينة فما يظهر أخذا مما ذكروه في الرقيق وعند غيبة الولى تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار ومر" قبول إقرار سفيه بموجب قود ومثله نكوله وحلف المدعى لابمال فتسمع الدعوى عليه لإقامة البينة فقط لالحلف مدّع لونكل لأن النكول مع اليمين إقرار حكما و إقراره غير صحيح (و) سادسها أن لا يناقضها دعوى غيرها فينئذ (لو ادّعي) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادّعي على آخر) انفرادا أوشركة (لمتسمع الثانية) لتكذيب الأولى لها ، نعم إن صدّقه الآخر فهو مؤاخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح فيأصل الروضة ولايمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تـكذبها (أو) ادّعي (عمداً) مثلاً (ووصفه بغيره) من خطأ أو شبه عمد و بالعكس (لم يبطل أصل الدعوى) و إن لم يذكر لذلك تأويلا (في الأظهر) بل يعتمد تفسيره و يلغي دعوى العمد لادعوى القتــل لأنه قد يظن ماليس بعمد عمدًا . والثاني يبطل لأن في دعوى العمد اعترافا ببراءة العاقلة وشمل كلامــه الفقيه الذي لأيتصوّر خفاء ذلك عليه و إن اقتضت العلة خلافه لأنه قد يكذب في الوصف ويصدق فى الأصل (و) إنما (تثبت القسامة فى القتل) دون ماسواه كما يأتى وقوفًا مع النص (بمحل لوث) بمثلثة من اللوث بمعنى القوّة لقوّته بتحويله البمين لجانب المدّعي أو الضعف، لأن الأيمان حجة ضعيفة وشرطه أن لايعلم القاتل ببينة أو إقرار أو علم حاكم حيث ساغ له الحكم به ، والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقتــه لأن اللوث قد لايرتبط بالحــل كالشهادة الآنية فالتعــير به إما للغالب أو مجاز عما محله اللوث من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (وهو) أى اللوث (قرينة) حالية أومقالية مؤيدة (تصدق الدّعي) بأن توقع في القلب صدقه في دعواه ولابد من ثبوت هذه القرينة (بأن) أي كائن ، إذ القرائن لم تنحصر فما ذكره (وجد قتيل) أو بعضه وتحقق موته (في محلة) منفصلة عن بلدكبير (أو) في (قرية صغيرة لأعدائه) أو أعداء قبيلته دينا أو دنيا حيث كانت العداوة تحمل على الانتقام بالقتل ولم يساكنهم غيره كما محمد في الروضة وهو المعتمد والمراد بغيرهم من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من أهله أي ولاعداوة بينهما كما هو واضح .

(قوله وصبى ومجنون) أى بل يدعى لهما الولى أو يوقف إلى كالهما أنوار اه سم على منهج (قوله أى إنه تكن ثم بينة) أى على الصبى والمجنون (قوله وعند غيبة الولى) أى فيما إذا كان ثم بينة وأقامها المدعى وقوله فيحتاج أى المدعى (قوله فتسمع الدعوى عليه) أى بالمال كائن ادعى أنه قتل عبده أو أتنف ماله (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى) أى لامع تصديق الثانى ولا مع تكذيبه (قوله وشمل كلامه الح) معتمد (قوله و إن اقتضت العلق) وهى قوله لأنه قد يظن الح (قوله و إنما تثبت القسامة) علما فرغ من شرط الدعوى شرع فيما يترتب عليها اه سم على منهج (قوله لأن الأيمان حجة ضعيفة) أى وهو سبب لهما فكان ضعيفا (قوله وشرطه) أى شرط العمل بمقتضى اللوث (قوله حيث ساغ له) أى بأن رآه مثلا وكان مجتهدا وقوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة) أى لأن اليمين بسببها تنتقل إلى جانب المدعى فيحتاط لهما اه سم على منهج (قوله وجد قتيل أو بعضه) ع قال الشافعى لو وجد بعضه في قرية لهما اه سم على منهج (قوله وجد قتيل أو بعضه) ع قال الشافعى لو وجد بعضه في قرية و بعضه في أخرى فلاولى أن يعين و يقسم اه سم على منهج وقوله أن يعين أى إحدى القريتين و يقسم اه سم على منهج وقوله أن يعين أى إحدى القريتين و يقدم اله وحدة في أخرى فلولى أن يعين و يقسم اه سم على منهج وقوله أن يعين أى إحدى القريتين و يقسم اه سم على منهج وقوله أن يعين أى إحدى القريتين و يقده في أخرى فلولى أن يعين و يقسم (قوله والراد بغيرهم) أى الغير المانع من اللوث .

في الرقيق) فيه أمور منها أنه لاحاحة للاعند مع أن الحكم منصوص عليه في كتبهم المشهورة فضلا عن غيرها ومنها أن الحكم في الرقيق ليس كذلك وقدم قوله أورق وحاصل حكم الرقيق في الدعوى عليه أنها تسمغ عليه فما يقبل إقراره بهوأما في غيره فعلى السيد ومنها أن قضيته مع مابعده أن الدعوى على الصـى أو المجنون إذا لم يكن هناك ولى لايحتاج فيها إلى عين الاستظهار وليس كذلك ومنها أنه يوهم أنه تسمع الدعوى عليهما معوجود الولى وليس كذلك أيضا بل الحكم أنه إذا كان هناك ولى و إن كان غائبا لاتصح الدعوى الاعليه و إن كان هناك بينــة ومنها أنهيوهمأنهإذا كانت الدعوى على الولى وهو ماضر لا يحتاج ليين الاستظهاروغير ذلك من الأمور التي تظهر بالتأمل فليحرر هذا الحل (قوله في الأصح في أصل الروضة) يعنى في المؤاخذة وأما سماع الدعوى فليس مذكورا في الروضة (قوله مثلا) عد حذفه إذ لايتأتى معه قوله الآتى أو

(قوله أخذا عما ذكروه

(قوله و بشبه اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة الخ) هذا إنماذ كره بقرب القرية مثلا لافيها وإلا فهو مشكل مع ما مر وعبارتها ووجوده بقر بها الذي ليس به عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كهو فيها (قــوله لأيتأتى قوله و إلا) أي ولا قوله لقتال (قوله ولا وصل سلاح) هـذا لايناس صنيعه فماص وأخدده وصول السلاح غاية (قوله واستمر تألمه الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع قوله مالم يكن ثم سبع الخ) راجع إلى قــوله ورؤية الخ كما هوظاهم وقوله فيغبر جهة ذي السلاح راجع للترشيش وما بعده (قوله وجود تأثير مبهم منهم فيهم) لعل قوله منهم الثاني بالنون متعلق بتأثير وقوله فيهم متعلق عبهم الأوّل بالباء مع أنه لاحاجة إليه إذ لادخل للابهام وضدّه هنا وعبارة التحفة وجود تأثير منهم فيه .

و إلا فاللوث موجود فلا تمتنع القسامة قاله ابن أبي عصرون وغيره وهو ظاهر قال الأسنوي تبعا لابن الرفعة ويدل له قصة خيبر فان إخوة القتيل كانوا معه ومع ذلك شرعت القسامة قال العمراني وغمره ولو لم مدخل ذلك المكان غمر أهله لم تعتبر العداوة قال الأذرعي ويشبه اشتراط أن لايكون هناك طريق جادة كثيرة الطارقين ، وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا لوث إن وجد فيها قتيل فما يظهر ، إذ المراد بها من أهله غير محصورين وعند انتفاء حصرهم لا تتحقق العداوة بينهم فتنتفي القرينة (أو تفرق عنه جميع) محصور يتصوّر اجتماعهم على قتسله وإن لم يكونوا أعـداءه في نحو دار أو ازدحام على السكعبة أو بئر و إلافلا قسامة حتى يعين منهم محصورين فيمكن من الدعوى والقسامة ولا بدّ من وجود أثر قتل و إن قلّ و إلا فلا قسامة وكذا فيسائر الصور خلافا للائسنوي (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لقتال و يصح بفوقية لكن بتكلف إذ مع التقاتل بفوقية لايتأتى قوله و إلا إلى آخره ولهذا ضبط الشيخ عبارة منهجه بالفوقية وحــذف إلا وما بعــدها (وانكشفوا عن قتيل فان التحم قتال) ولو بائن وصل سلاح أحدها للآخر (فاوث في حق الصف الآخر) إنضمنوا لا كأهل عدل مع بفاة لأن الظاهر أن أهل صفه لايقتاونه (و إلا) أي و إن لم يلتحم قتال ولا وصل سلاح (ف) لوث (في حق صفه) لأن الظاهر حينتذ أنهم هم الذين قتاوه ومن اللوث إشاعة على ألسنة الخاص والعام أن فلانا قتله وقوله أمرضته بسحرى واستمر باعمله حتى مات ورؤ يةمن يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أونحو ثو به ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أورجل آخر أو ترشيش دم أو أثر قدم من غيرجهة ذي السلاح وفعالو كانهناك رجل آخر ينتني كونه لوثا في حقهما إلا أن يكون الملطخ بالدم عدوه خاصة فني حقه فقط والأقرب كما هو ظاهر كلامهم أنه لاأثر لوجدان رجل عنده بلا سلاح ولاتلطيخ و إن كان به أثر قتل وذاك عدوّه ولا ينافيه تفرق الجمع عنه لأن التفرق عنه يقتضي وجود تأثير مبهم منهم فيه غالبا فكان قرينة ولهذا لم يفرقوافيه

فرع .. وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتيل ولو كانت ملطخة بالدم (قوله و إلا فاللوث موجود) أى بأن ساكنهم من عامت صداقته للقتيل أو علم كونه من أهله ولاعداوة بينهم (قوله قال العمراني) بالكسر والسكون إلى عمرانية ناحية بالموصل اه أنساب (قوله غير أهله) أى أهل المكان (قوله أن لا يكون هناك طريق) أى فلو كان هناك ذلك انتف فير أهله) أى أهل المكان (قوله غير محصورين) والراد بالمحصورين من يسهل عدهم والإحاطة بهم إذا وقفوا في صعيد واحد بجرد النظر و بغير الحصورين من يعسر عدهم كذلك (قوله في سائر الصور) أى التي يقسم فيها (قوله لمكن بتكاف) أى كائن يقال المراد بالتقاتل شروعهم فيه ولا يلزم منه الالتحام (قوله ومابعدها) أى وذكر الالتحام في الشرح تصوير للقتال (قوله لا كأهل عدل مع بغاة) قضيته الضمان في عكسه وفيه نظر لما يأتي في كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما أتلفه في القتال على العادل على الراجح (قوله وقوله أمرضته بسحرى) أى وان عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذة له باقراره مع احمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه و إن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذة له باقراره مع احمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه و وان عرف منه عدم عمرفته بذلك مؤاخذة له باقراره مع احمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه و إن عرف منه عدم عمرفته بذلك مؤاخذة له باقراره مع احمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه و إن كان به أثر) غاية .

بين أصدقائه وأعدائه ومجرد وجود هذا عنده لاقرينة فيه ووجود العداوة من غير انضهام قرينة إليها لانظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أي إخباره ولوقبل الدعوى بأن فلانا قتله (لوث) لأنه يفيد الظن وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقهما كما علم ممامر أوَّل الباب فيعين الولى أحدها أوكايهما ويقسم (وكذا عبيـد أونساء) يعني إخبار اثنــين فأكثر أن فلانا قتله وفي الوجيز أن القياس أن قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحاوي الصغير فقال وقول راو وجزم به فىالأنوار وهو المعتمــد (وقيل يشــترط تفرقهم) لاحتمال التواطىء وردّ بائن احتماله كاحتمال الكذب في إخبار العدل (وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح) لأن اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه . والثاني قال الااعتبار بقولهم في الشرع (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنيه) مثلا (قتله فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانخرام ظنّ الصدق بالتكذيب الدال على عدم قتله ، إذ جبلة الوارث على التشني فنفيه أقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بائن صدّقه أو سكت، أو قال لا أعلم أنه قتله أو قال إنه قتله ، و بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدها خطأ أو شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذبه أن يحلف معه خمسين و يستحق (وفي قول لا) يبطل كسائر الدعاوي وردّ بما من من الجبلة هنا (وقيل لايبطل بتـكذيب فاسق) ويردّ بما مر أيضًا إذ الجبلة لافرق فيها بين الفاسق وغيره ولو عين كل غير معين الآخرمن غيرتعرض لتكذيب صاحبه أقسم كل الخسين ،

(قوله خطأ أوشبه عمد) انظر لم قيد به

(قوله وشهادة العدل) ع وأما قوله فلان قتلني فلا عبرة به عندنا خلافا لمالك قال لأن مثــل هذه الحالة لا يكذب فيها . وأجاب الأصحاب بأنه قديكذب بالعداوة ونحوها قال القاضي و يرد عليها مثل هذا في قبول الإقرار للوارث اه . أقول : قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها وأيضا فهو هنا مدّع فلايقبل قوله اه سم على منهج وقوله فلان قتلني ومثــل ذلك مالو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتــل مورثه ولو باخبار معصوم فلايجوز له الإقدام على الحلف اعتمادا على ذلك بمجرده ومعلوم بالأولى عدم جوازقتله له قصاصالوظفر به خفية لأنه لم يتحقق قتله له بل ولاظنه لأنه بتقدير صحة رؤية المعصوم في المنام فالرائي لايضبط مارآه في منامه (قوله لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كائن ادّعي بغــير لفظها فلا ينافي مايأتي من أن الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث (قوله لأنه) أي إخباره (قوله كما علم مامر أوّل الباب) الذي تقدّم أنه لو قال قتله أحدهم وكان ثم لوث حلفهم ومقتضاه أنه ليس له أن يحلف حيث وجد اللوث . اللهم" إلا أن يفرق بين الدعوى بأن أحدهما قتله مع وجود اللوث و بين شهادة البينة بأن أحدها قتله فليتأمل (قوله أو كايهما) بائن يقول قتله هذان لكنه مشكل مع قول الشاهد قتله أحدها فليتأمل (قوله وقول) أي لوث (قوله وقول فسقة وصبيان) هل التعبير بالجمـع على حقيقته فيشترط ثلاثة من كلمنهم أولا فيه نظر والأقرب أن يقال بالاكتفاء باثنين لحصول الظنّ باخبارهما وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين وفي ان عبد الحق الاكتفاء بهما وهو موافق لما قاله (قوله أو شبه عمد) ينبغي أو عمدا ويستحق المقسم نصف الدية فيه ،

(قوله كائن أخبرعدل الخ) مراده بذلك دفع قولمن قال إن تصوير هـذا الخـــ الف مشكل فان الدعوى لاتسمع إلامفصلة كا نبه عليه حج (قوله و يؤخـ ذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهده) أي و إن لم يكن ذلك قسامة لأن القسامة مجرد الأيمان (قوله ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصابالي) فيه أمور منها أنه سيأتى له تسليم أن إطلاق الأصحاب يفهم ماذكر غاية الأمر أنه حمله على مايأتي فكيف تكون دعوى أن إطلاقهم يفهم ماذكر غير مسامة والدّعي هو الرافعي ومنها قوله وأيده البلقيني فقال الخ صريح في أن تأييد البلقيني هو المذكور في قوله فقال متى ظهر الخ ومنها أنه صريح في أن الضمير في قوله ثم قال ويعلم الخيرجع إلى البلقيني ومنها أنه ر عـا أوهم أن التأييد من قول المدّعي المذكور وكلذلك فيغير محله كما يعلم من مراجعة التحفة التي تصرف هو في عبارتها هذا التصرف (قوله ولومدبرا الخ) هو غاية في جريان الحلاف.

على ماعينه وأخذ حصته (ولو قال أحدها) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الآخر) قتله (عمرو ومجهول) عندي لم يبطل اللوث بذلك وحينئه (حلف كل) خمسين (على من عينه) إذ لا تكاذب منهما لاحتمال أن الذي أبهمه كل منهما من عينه الآخر (وله) أي كل منهمًا (ربع الدية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصته منه نصفه (ولو أنكر المدّعي عليــه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه) أي القنيل أوكنت غائبًا عنه القتل أو لست الذي رؤى ممه سكين ملطخ على رأسه أو نحو ذلك مما ص (صدق بمينه) لأن الأصل عدم حضوره و براءة ذمته وعلى المدّعي عدلان بالأمارة التي ادّعاها و إلا حلف الدّعي عليـــه على نفيهــا وسقط اللوث و بقي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) كائن أخبر عدل وأصله بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الأصح) لأنها حينتُذ لاتفيد مطالبة قاتل ولاعاقلة ويؤخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهد لأنه لم يطابق دعواه ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب أنه إذا ظهر اللوث في أصل القتل كن في تمكن الولى" من القسامة على القتل الموصوف، وهو غير بعيد إذ لو ثبت اللوث في حق جمع حاز له الدعوى على بعضهم وأقسم فكم لايعتب ظهور اللوث فما يرجع إلى الانفراد والاشتراك لايعتــبر في صفتي العمــدوالخطأ وأيده البلقيني فقال متي ظهر لوث وفصل الوليّ سمعت الدعوى وأقسم بلا خلاف ومتى لم يفصل لم تسمع على الأصـــح ثم قال و يعلم من هذا أن قول المصنف فلا قسامة في الأصح غير مستقيم اه غير مسامة والمعتمد كلام الأصحاب الموافق له مافي الكتاب المحمول على وقوع دعوى مفصلة ويفرق بين الانفراد والشركة والعمد وضدّه بأن الأول لايقتضي جهلا في المدّعي به بخلاف هـذا والثـاني قال بظهوره خرج الدم عن كونه مهدرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (و إنلاف مال) وقوفًا مع النص ولحرمة النفس فيصدّق المدّعي عليه بمينه ولو مع اللوث لكنها في الأولين تكون خمسين (إلا في عبد) ولو مدبرا أو مكانبا أو أم ولد (في الأظهر) فاذا قتل عبد ووجد لوث أقسم بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة ومقابله مبني على أنها لا تحملها (وهي) أي القسامة (أن يحلف الدّعي) غالبا ابتداء (على قتل ادّعاه) ولو لنحو امرأة ،

(قوله على ماعينه) أى من عمد أو خطأ أو شبه عمد (قوله حلف كل خمسين الح) هذا إن لم ينف كل ما أثبته الآخر و إلابطل اللوث (قوله وحصته منه) أى النصف (قوله وإلا حلف المدّعي عليه) أى خمسين عينا على ما قاله بعضهم و عينا واحدة على ما اعتمده الزيادي كذا بهامش والأقرب ماقاله الزياديلأن يمينه ليست على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مشلا و إن استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرس عن الزيادي أنها خمسون عينا فليراجع وليحرر ونقل بالدرس عن العباب الاكتفاء بمين واحدة فليراجع (قوله ولايقسم في طرف) وفي تعليق ابن أبي هريرة ثم قولهم لا قسامة في الطرف صادق بأن يكون الواجب مقدار ديات أي بأن قطع بديه ورجليه وأحمى عينيه وأصم أذنيه (قوله فاذا قتل عبد ووجد لوث أقسم) أي السيد و بعد الاقسام إن اتفقا على قدر القيمة أوثبت بينة فذاك و إلافينبني تصديق الجاني بمينه وإن كان الغرم على العاقلة لأن القيمة تجب عليه ثم تتحملها العاقلة فوجو بها عليهم فرعوجو بها عليه (قوله بناء على الأصح) يتأمل وجه البناء فان مقتضي ثبوت اللوث أن يحلف السيد و يطالب بالقيمة العاقلة إن قلنا بتحملهم والقاتل نفسه إن قلنا بعدم التحمل (قوله أن يحلف السيد ويطالب بالقيمة العاقلة إن قلنا بتحملهم والقاتل نفسه إن قلنا بعدم التحمل (قوله أن يحلف الدعى غالبا) سيأتي التنبيه على ماخرج بغالبا في قوله بعد قول

وكافر وجنين لأن منعه تهيئة للحياة في معنى قتله (خمسين يمينا) لخبر «تبرئكم يهود خير بخمسين يمينا» وهو مخصص لعموم خبر «البينة على المدعى والهين على من أنكر» ولقوة جانب المدعى باللوث، وأفهم قوله على قتل ادتعاه عدم القسامة في قدّ الملفوف لأن الحلف على حياته كا من فن أورده فقد سها وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدعى عليه بالإشارة إن حضر و إلا فيذ كر اسمه ونسبه و إلى ما يجب بيانه في الدعوى على الأصح لتوجه الحلف إلى الصفة التي أحلفه الحاكم عليها. أما الاجمال فيجب في كل يمين اتفاقا فلا يكفى تسكر ير والله خمسين مرة بل يتول لقد قتله أما حلف المدعى عليه ابتداء أو لنكول المدعى أو حلف المدعى لنكول المدعى عليه أو الحلف على غير القتل فلا يسمى قسامة ومن في اللعان ما يتعلق بتغليظ الهين و يأتى في الدعاوى بقيته ولعل حكمة الخمسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها القديم كامن والقصد من تعدد الأيمان التغليظ وهو إنما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط للنفس ،

خير مسانعينا) يعنى الخبر الذي ذكر فيه ذلك و إلا فما اقتصر عليه ليس فيه دليل ومراده خيير الصحيحين ﴿ أَنْ بِعضَ الأنصار قتل بخيبر وهي صلح ليس بها غير اليهود و بعض أولياء القتيل فقال صلى الله عليه وسلم لأوليائه أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا كيف تحلف ولم نشهد ولم نر قال فترئكم مرود بخمسين عينا قالوا كيف نأخذ باعمان قوم كفار فعقله صلى الله عليه وسلم من عنده»أى در واللفتنة

(قوله لخبر تبرئكم يهود

المصنف ولو مكانب لقتل عبده وهذا ومسئلة الستولدة الخ وأما قوله ابتداء فلعله احترز به عن الهين الردودة من المدعى عليه على المدعى بلا لوث فان يمينه لانسمى قسامة مع كونه حلفا من المدعى لكنه بسبب الرد (قوله وكافر وجنين) أي أو عبد لمامر "أنه يقسم في دعوى قتله (قوله لخـبر تبرئكم يهود خيبر) لفظه كا في الدميري والأصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل ابن أبي حشمة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود إلى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكام فقال له كبركبر وهو أحدث القوم ثم سكت فتكاما فقال أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال فتبرئكم يهود خيبر بخمسين يمينا قالوا كيف نأخذ باءيمان قوم كفار فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده » وقوله فتبرئكم أي من دعوا كم و إلا فالحق ليس في جهتهم حتى تبرئهم اليهود منه وقوله من عنده أي درءا للفتنة وقولهم كيف نأخذ استنطاق لبيان الحكمة في قبول إيمانهم مع كفرهم المؤدّى لكذبهم ولم يبينها صلى الله عليه وسلم الكالا على وضوح الأمر فيهـا اله حج (قوله وهو مخصص) أي وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة القتيل ابتـداء وما اكتنى بها من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى فليس التخصيص بتبرئكم يهود خيبر بل بالحديث المشتمل عليه (قوله والهين على من أنكر) عبارة المفهم والهين على المدعى عليه فلعلهما روايتان (قوله وأفهم قوله على قتل ادّعاه عدم القسامة) أي بل إنما يحلف الوليّ بمينا واحدة فقط ووجه إيراده أنه و إن لم يدع القتل صريحا لكنه لازم لدعواه (قوله وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدعى عليه) أي واحدا كان أو أكثر فاو ادّعي على عشرة مثلا ذكر في كل يمين أنهم قتاوا مورثه (قوله و إلى ما بجب بيانه) أى من عمد أو خطأ أو شبه عمد (قوله التي أحلفه الحاكم عليها) يقال أحلفه وحلفه واستحلفه كل بمعنى اه مختار (قوله أما الاجمال) محترز ما بجب بيانه مفصلا من عمد أو خطأ أوغيرهما (قوله بل يقول) أي في كل مرة وقوله أما حلف المدعى محترز قوله أي القسامة (قوله والحلف على غير القتل) اقتصاره على ماذ كريقتضي أن الهمين مع الشاهد تسمى قسامة و نوجه بأنها حلف على قتل ادّعاه (قوله و يأتي في الدعاوي بقيته) أي فيأتي جميعه هنا .

(قبوله في خمسين يوما) صادق به اولو متفرقة (قوله فيبني وارثه كامن) ولم يقدم ما أحال عليه وهو قوله و إنما استؤنفت لتولى قاض أان لأنها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الأول بخلاف أيمان المدعى عليه (قبوله بل بنصب مدعى عليه) أي من يدعى على المتهم.

أن يقابل كل عشرين بيمين منفردة عما يقتضيه التغليظ (ولا يشترط موالاتها) أى الأيمان (طلى المنهب) لأنها حجة كالشهادة فيجوز تفريتها في خمسين يوما و يفارق اشتراطها في اللعان بأنه أولى بالاحتياط من حيث إنه يتعلق به العقو بة البدنية وأنه يختل به النسب وتشيع به الفاحشة وهتك العرض وقيل وجهان أحدها يشترط لأن لهما أثرا في الزجر والردع (ولو تخالها جنون أو إغماء) أو عزل قاض و إعادته بخلاف إعادة غيره (بني) إذا أفاق ولم يلزمه الاستثناف لما تقرر (ولو مات) الولى المقسم في أثناء الأيمان (لم يبن وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لأنها كجهة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كامها بخلاف موته بعد إقامة شاهدلأنه مستقل فاوارثه ضم آخر إليه وموت المدعى عليه فيبني وارثه لما من والشانى نع وصحه الروياني (ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الجسون عليه فيبني وارثه لما من والا فالمراد أخوه خاصة وخرج بغالبا زوجة مشلا و بيت المال فانها وابن عمه تجملا في الخطاب وإلا فالمراد أخوه خاصة وخرج بغالبا زوجة مشلا و بيت المال فانها الزوجة عشرة والبنت الباق توزيعا على سهامهما فقط وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا بمين من معه بل بنصب مد عي عليه و يفعل ماياتي قبل الفصل فان قلنا بالرد وعدم توريث بيت المال حلفت الزوجة سبعة والبنت أر بعة وأر بعين ولوكان ثم عول اعتبر في زوج وريث بيت المال حلفت الزوجة سبعة والبنت أر بعة وأر بعين ولوكان ثم عول اعتبر في زوج وريث بيت المال حلفت الزوجة سبعة والبنت أر بعة وأر بعين ولوكان ثم عول اعتبر في زوج وريث بيت المال حلفت الزوجة سبعة والبنت أر بعة وأر بعين ولوكان ثم عول اعتبر في زوج

(قوله أن يقابل كل عشرين) أي من الألف دينار (قوله فيجوز تفريقها في خمسين يوما) أي فمثلها ما زاد و إن طال ما بينهما (قوله بخلاف إعادة غيره) أي فيعيد معه الأيمان (قوله ولم يلزمــه الاستثناف) و إنما اسؤنفت لتولى قاض ثان لأنها على الإثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجــد بعضها عند الأول بخلاف أيمان المدّعي عليه اه حج وقوله لما تقرر أي من أنها حجة كالشهادة (قوله ولو مات الولى) أي ولى الدم وهو المستحق (قوله لأنه مستقل) أي حيث لم تطلب البينة من جهته حتى يقال الأيمان حجة في حقه وهي لاتتبعض (قوله فيبني وارثه لما مر") أي من قول حج و إنما استؤنفت لتولى الخ (قوله قياسا لها على ما يثبت) وهو المال (قوله وخرج بغالبا) أي في قوله غالبا قياسا الخ (قوله وهي خمسة من ثمانية) وذلك لأن للبنت النصف أر بعة وللزوجة الثمن واحداو جملة ذلك خمسة من ثمانية الزوجة لها خمسها والبنت الباقي (قوله بيمين من معه) وهو الزوجة في المثال الأول وحدها ومع البنت في الثاني (قوله حلفت الزوجة سبعة) أي وذلك لأن الثلاثة الباقية بعد سهام البنت والزوجة تردّ على البنت فيصير بيدها سبعة و بيدالزوجة واحد الجملة ثمانية فاذا قسمت الخمسون على الثمانية خص كل واحد ستة وربع وهو ثمن الخمسين فاذا جمع للبنت سبعة أثمانها بلغت ثلاثة وأربعين وثلاثة أرباع تجبر بربع فتصير أربعة وأربعين ويجسبر ماخص الزوجة وهو الثمن بثلاثة أرباع واحد فيصير سبعة (قوله والبنت أربعة وأربعين) قياس مايأتي من توزيع الأيمان بحسب الإرث وجبر الكسر إن وجد حلف البنت أر بعا وأر بعين اه ثم رأيت سم على منهج صرح بذلك نقلا عن شيخه طب. فيحلف الزوج خمســة عشر ، وكلّ من الأختين لأب عشرة ولأمّ خمسة والأمّ خمسة (وجبر الكسر) لأن اليمين الواحدة لانتبعض ، فاو خلف تسعة وأر بعين ابنا حلف كل يمينين ، وفي ابن وخنثي مثلا يوزع بحسب الإرث المحتمل لاالناجز فيحلف الابن ثلثيها ويأخذ النصف والخنثي نصفها ويأخـــذ الثلث و يوقف السدس احتياطا للحلف والأخـــذ (وفي قول يحلف كل") من الورثة (خمسين) لأن العدد هنا كيمين واحدة ، وأجاب الأوَّل بامكان القسم هنا (ولو نكل أحدها) أي الوارثين (حلف الآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب) أحدها أو كان صغيرا أو مجنونا (حلف الآخر خمسين وأخــذ حصته) إذ لايثبت شيء من الدية بأقل من الخمســين واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث خلاف الأصل فلم ينظروا له (و إلا) أي و إن لم يحلف الحاضر (صبر للغائب) ليحلف كل حصته ، ولا يبطل حقه بنكوله عن الكل فعلم أنهم لو كانوا ثلاثة إخوة حضر أحــدهم وأرّاد الحلف حلف خمسين ، فاذا حضر ثان حلف خمســة وعشرين ، فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر، و إنما لم يكتف بالأيمان من بعضهم مع أنها كالبينـــة لصحة النيابة في إقامتها بخـــلاف البمين ، ولو مات نحو الغائب أو الصبي بعـــد حلف الآخر وورثه حلف حصته أو بان أنه بعد حلفه كان ميتا فلايحتاج إلى إعادة حلفه كما لو باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا (والمذهب أن يمين المدعى عليه) القتل (بلالوث) و إن تعدّد (خمسون) كما لو كان لوث، إذ التعمد ليس للوث بل لحرمة الدم ، واللوث إنما يفيد البداءة بالمدعى ، وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بأن كلا منهم هنا ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد ، وكل من المدعين لا يثبت لنفسه مايثبته المنفرد فوزعت عليهم بحسب إرثهم (و) أن اليمين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدّعي) خمسون لأنها اللازمة للرادّ (أو) المردودة من المدعى (على المدعى عليه مع لوث) خمسون لما مر ، ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الخسين كاملة (و) أن اليمين مع شاهد بالقتل (خمسون) احتياطا للدم ومقابله يمين واحدة فىالأر بع لأنها ليست مما ورد فيه النص بالخسين وفي الأولى طريقة قاطعة بالأوّل أسقطها من الروضة وفي الثالثة

(قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الحمسين، وهو ماذكر. وحصة الأختين للائب خمسان والأختين للائم خمس وحصة الأم نصف خمس (قوله ويوقف السدس احتياطا) والضابط الاحتياط فىالطرفين الحلف بالأكثر والأخذ بالأقل اهر وقوله ولا يبطل حقه) أى الحاص (قوله لصحة النيابة فى إقامتها) أى البينة (قوله بعد حلف الآخر وورثه) أى الآخر (قوله القتل) أى أو الطرف أو الجرح كما تقدم فى كلام الشارح عند قول المصنف ولا يقسم فى طرف وجرح الح (قوله وإن تعدد) أى المدعى عليه خمسون، ولو ردّ أحد المدعى عليهم حاف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم (قوله وفارق التعدد هنا) حيث طلب من كل خمسون عينا إن تعدد المدعى عليه ووزعت الأيمان على عدد المدعين بحسب إرثهم (قوله وأن اليمين مع شاهد بالقتل خمسون) انظر بم ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره إن إخبار العدل لوث. ويجاب بأنه إن وجد شرط الشهادة كأن أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب

طريقة قاطعة بالاثوّل هي الراجحة فقوله المذهب للجموع ، والأوجه كمااقتضاه إطلاقهما عدم الفرق بين العمد وغيره كما مر، ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه ردّت على المدعى و إن نكل لأن عين الردّ غير عين القسامة لأن سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (و يجب بالقسامة في قنل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة) لقيام الحجة بذلك ولا يغني عن هذا مام في حث العاقلة لأن القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف القياس فاحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العــمد) دية (على المقسم عليه) لاقود لخبر « إما أن يدوا صاحبكم أو يؤذنوا بحرب من الله ورسوله» (وفي القديم قصاص) لظاهر مامم" «وتستحقون دم صاحبكم» . وأجاب الأوّل بأن المراد بدل دم صاحبكم جمعا بين الدليّايين (ولو ادّعي عمـــدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسين وأخذثلث الدية) لتعذر الأخذ قبل تمامها (فان حضر آخر) أي الثاني ثم الثالث فادّعي عليه فأنكر (أقسم عليه خمسين) لأن الأيمان السابقة لم تتناوله وأخذ ثلث الدية (وفى قول) يقسم عليه (خمسا وعشرين) كما لو حضرا معا ، ومحــل" احتياجه للا قسام (إن لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمـان) السابقة (و إلا) بأن ذكره فيها (فينبغي) وفاقا لما بحثه الرافعي (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصبح) قياسا على سماع البينــة فيغيبته (ومن استحق بدل الدم أقسم) غالبا ولو كافرا ومحجورا عليه وسيدا في قتل قنه بخــلاف مجروح ارتد ومات لا يقسم قريبه لأن ماله فيء ، نعم لو أوصى لآمَّ ولده بقيمة رقيقه بعد قتله ومات قبل أن يقسم أو ينكل أقسم ورثته بعد دعواها أو دعواهم إن شاءوا ، إذ هم خليفته والقيمة لها عملا بوصيته ، فإن نكاوا سمعت دعواها التحليف الخصم ،

(قوله وتستحقون دمالخ) بدل مما مرعلى أن الحبر بلفظه لم يتقدم فى كلامه (قوله بعدقتله) متعلق بأوصى .

الشهادة وإن أتى بغير لفظ الشهادة قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث (قوله لأن سبب تلك) أى عين الردّ، وقوله وهذه أى عين القسامة (قوله و يجب بالقسامة) أى أما اليمين الردودة من المدّعى عليهم فهى كاقرارهم فان صدقت العاقلة فهى عليهم و إلا فهى على المدّعى عليه (قوله إما أن يدوا) أى يعطوا (قوله أو يؤذنوا بحرب) أى يعلموا بأنهم يقاتلون لخالفتهم فيا أمروا به (قوله لظاهم مامم) أى لقيام الحجة الح ، وقوله وتستحقون أى ولظاهم تستحقون الح (قوله ولو ادّعى عمل ثلاثه باوث أنهم قتاوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين عينا ، فان غابوا حلف لسكل من حضر خمسين عينا اه سم على حبح (قوله أقسم عليه) والمتعدد في هده المدعى عليه وفيا مر في قول الشارح فلم أنهم م لو كانوا ثلاثة إخوة الح المتعدد المدى (قوله كالوا ثلاثة المنان المتبادر أن الحسين عند حضورها لها لا أن لكل خمسة وعشرين اه سم على حج (قوله وهو الأصح) لم يذكر مقابله ، وقال الحلى مقابله يوجه بضعف القسامة اه أى فلا بدّ من الحلف بعد حضور الثاني خمسين عينا أيضا ، وسكت الشارح عن الثالث إذا حضر بعد . وقال الحلى فيه والثالث إذا حضر يقاس بالثاني فيا في كلام المصنف و إلا فلا يحتاج إلى حلف أصلا (قوله نعم لو أوصى) أى شخص وقوله مام قله أى السيد ، وقوله أو دعواهم أى الورثة .

وليس لهما أن تحلف ويقسم مستحق البدل (ولو) هـو (مكاتب لقتل عبده) إذ هو الستحق ، فإن تجز قبل نكوله أقسم السيد أو بعده فلا كالوارث وهـذا ومسئلة الستولدة المـذكورة آنفا محترز قولنا المار غالبا ، إذ الحالف فيهما غير المستحق حالة الوجوب ، وظاهر أن ذكر المستولدة مثال ، وأنه لو أوصى بذلك لآخر أقسم الوارث أيضا وأخـذ الوصى له بالوصيـة ، بل لو أوصى لآخر فادعاها آخر حلف الوارث كا في المستولدة على أرجـــ الحمالين و إن فرق الثاني بأن القسامة ثبتت على خلاف القياس احتياطا للدماء . قال ابن الرفعة : وعل ذلك إذا كانت العين بيد الوارث ، فإن كانت بيد الموصى له حلف جزما (ومن ارتد) بعد موت مورثه (فالأفضل تأخير إقسامه ليسلم) ثم يقسم لأنه لايتورع عن الجين الكاذبة (فإن أقسم في الردة صـح على المذهب) وأخذ الدية لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بأيمان اليهود في الجبر المار ، وصح فيها لأن الحاصل بحلفه نوع اكتساب للمال فلم يمنع منه كالاحتطاب ، في المزنى وحكى قولا غرب ومنصوصا أنه لايصح ، ولو أسلم اعتد بها قطعا (ومن لاوارث له) عليه فذاك و إلا حبس إلى أن يقر أو يحلف .

(فص_ل)

فيما يشبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقرار وشهادة

(إنما يثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) في نفس أو غيرها من قتل أو جرح أو إزالة (با قرار) مقبول من الجانى (أو) شهادة (عدلين) أو بعلم الحاكم أو بنكول المدعى عليه مع حلف المدعى كما يعلمان مما سنذكره على أن الأخير كالإقرار وماقبله كالبينة، ويأتى أن السحر لايثبت إلا بالإقرار فلا يرد عليه (و) يثبت موجب (المال) مما من (بذلك) أى الإقرار أو شهادة عدلين وما في معناها (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) مفردة أو متعددة

(قوله وليس لها أن تحلف) أى لأنها ليستخليفة المورث، فلونكل الخصم حلف اليمين المردودة وقوله وتقسم عطف تفسير (قوله محترز قولنا المار) أى بعد قول المصنف وهي أى تحليف المدعى (قوله ومحل ذلك) أى حلف الوارث (قوله وأخذ الدية) يقتضى أن الأخذ لاينافي وقف ملك المرتد اهسم على حج (قوله وصح فيها) أى في الردة (قوله وحكى قولا مخرجا) أى في شأنه وقوله و إلا حبس أى و إن طال الحبس.

(فص_ل)

فما يثبت به موجب القود

ع هذا الفصل ذكره هنا تبعا للزنى وغيره يؤخره إلى الشهادات اه سم على منهج وسيأتى ذلك فى قوله وهذه المسائل الخ (قوله وموجب المال) أى وما يتبع ذلك كا لوأقر بعض الورثة بعفو بعض (قوله من قتل أو جرح) بفتح الجيم وهو المصدر أما بالضم فهو الأثر الحاصل به وقوله أو إزالة أى لمعنى من المعانى (قوله باقرار مقبول) احترز به عن الصبى والمجنون والعبد إذا أقر بمال (قوله أو بعلم الحاكم) أى حيث ساغ له القضاء بعلمه بأن كان مجتهدا (قوله عما مم) أى من قتل (قوله وما فى معناها) وهو علم الحاكم واليمين المردودة كما تقدم وقوله عما مم) أى من قتل (قوله وما فى معناها) وهو علم الحاكم واليمين المردودة كما تقدم وقوله

[فص_ل]

فما يثبت به موجب القود (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لابسب الجناية كالبيع مثلالكنه بد خل المال الواجب بالجناية على المال وهو غيرمراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو عو ذلك (قوله فلا يرد) وجه وروده أنه ذكرأن موجب القصاص يثبت باقرار أوعدلين مع أن السحر لا يثبت إلا بالاقرار خاصة . وحاصل الجواب أنه إنمالم يتعرض له هنا لأنه سيذكره.

(قوله كامر) انظر أين مر ذلك بالنسبة للفردة والذى مر يعلم منه أن جميع أيمان الدم متعددة (قوله في القضاء) لاوجه للجمع بينه و بين قوله قبله مم (قـــوله أن يدّعي به لابالقود) لايخني أنصورة المسئلة هذا أن العمد لانوجب إلا المال كعمد الأب فالقودلا يصحدعواه هنا أصلاكما هو الموجود في كلامهم وكايعلم من قول المصنف إبعد ولو عنى عن القصاص الخوكلام الشارح يوهم خلاف ذلك خصوصا مع النظر للفرق بينه و بين السرقة بلقوله أن يدعى به صريح فيأنه لابد من تعرضه في الدعوى للاال ولم أره في كلامهم فليراجع .

كما مرآنفا أو بالتسامة كما عـــلم ممــا قدمه وهـــذه المسائل من جملة مايأتي في الشهادات ذكرت هنا تبعا لامامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه ويأتي ثم الكلام في صفة الشهود والمشهود به مستوفى في القضاء ، وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لابالقود و إلا لم يثبت المال بها و إنما وجب في السرقة بها و إن ادعى القطع لأنها توجبهما والعمد لايوجب إلا القود فلو أوجبنا المال أوجبنا غير المدعى (ولو عفا) الستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل أو امرأتان) أو شاهد و يمين (لم يقبل في الأصح) لأن العفو إنما يعتبر بعمد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر ، والثاني نم لأن القصد المال (ولو شهد هو وهما) أي الرجل والرأتان وفي معناها رجل معـ مين (بهاشمـة قبلها إيضاح لم يجب أرشها على المذهب) لأن الإيضاح قبلها الموجب للقود لا يثبت بهما هـذا كله إذا كانت من جان مرة واحـدة فان كان ذلك من جانيين أو من واحد في مرتين ثبت أرش المشم بذلك وهو واضح وفي قول من طريقه وهو محرم بجب أرشها لأنه مال (وليصرح) حتما (الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال) أشهد أنه (ضربه بسيف فجرحه فمات لم يثبت) المدعى به وهو الموت الناشئ عن فعله (حتى يقول فمات منه) أي من جرحه (أو فقتله) أو فمات مكانه لأنه لما احتمل موته بسبب آخر غير جراحته تعينت إضافة الموت إليها دفعا لذلك الاحتمال ولو شهد بأنه قناله ولم يذكر جرحا ولا ضرباكني أيضا (ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسال دمه ثبتت دامية) list soul ?

و يمين أي وهي خسون (قوله كمام آنفا) أي في اليمين المتعددة وعليه فلا يرد ماقاله سم على حج من قوله أين مر ذلك بالنسبة للفرد وقوله وشرط ثبوته أى المال وقوله بالحجة الناقصة رجل وامرأتان أو رجل و يمين (قوله و إلا لم يثبت المال بها) أي بالحجة الناقصة ولكنها تثبت لوثا وقوله و إنما وجب أى المال وقوله بها أي بالحجة الناقصة (قوله لأنها توجبهما) أى المال والقطع وأجيب عن ذلك أيضا بائن المال هنا بدل عن القود وأماالمال والقطع فكل منهما حق متاعل لابدل وهو مستفاد من قوله لأنها توجبهما الخ (قوله لم يقبل في الأصح) قضيته أنه لوأقام رجاين بعد ذلك ليقتص لم يكن له القصاص لتضمن ماذكر أوُّلا لعفو ولكن في الخطيب مانصه وعلى الأول لوأقام بينة بعد عفوه بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لأن العفو غير معتبر أولالأنه أسقط حقه لمأر من تعرض له والظاهر الأول (قوله ثبت أرش الهشم بذلك) أي وذلك لأن كل واحدة من الجنايتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهماشمة شهادة بالمال وحده (قوله وهو مخرج) قال الشيخ عميرة ايضاح ذلك أن الشافعي كما نص هنا على ماتقدم نص فما لومرق السهم من زيد إلى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو برجل وامرأتين فقيل قولان بالنقل والتخريج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجناية هنا متحدة فاحتيط لهما (قوله أو فمات مكانه) لعل وجه الا كتفاء بذلك أن المتبادر من قوله فمات مكانه أن موته بسبب الجناية و إلا فيحتمل مع ذلك القول أن موته بسبب آخر كسقوط جدار ومثل ذلك مالو قال فمات حالا (قوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا) أفاد الاقتصار على نفي ماذكر أنه ذكر شروط الدعوى كقوله قتله عمدا أو خطاء إلى غير ذلك على مامر في دعوى الدم والقسامة.

بخلاف فسال دمسه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (ويشترط لموضحة) أى للشهادة بها قول الشاهسد (ضربه فأوضح عظم رأسه) إذ لااحتمال حينسد (وقيدل يكنى فأوضح رأسه) ونص عليسه في الأم والمختصر ورجعه البلقيني وغييره وجزم به في الروضة كأصلها وهو المعتمد لفهم المقصود منسه عرفا ويتجه تقييده بما إذا لم يكن عاميا بحيث لايعرف مدلول نحو الايضاح شرعا وما قيل إن الموضحة من الايضاح ولا تختص بالعظم فلا بد من التعرض له وأن تنزيل لفظ الشاهد الغير الفقيه على اصطلاح الفقهاء مردود كما قاله البلقيني بأن الشارع أناط بذلك الأحكام فهو كصرائح الطلاق يقضى بها مع الاحتمال فاذا شهد بأنه سرحها الشارع أناط بذلك الأحكام فهو كصرائح الطلاق يقضى بها مع الاحتمال فاذا شهد بأنه سرحها أنه لم يوضح العظم لأنه احتمال تسريح رأسها فكذا إذا شهد بالايضاح يقضى به و إن احتمل أنه لم يوضح العظم لأنه احتمال بعيد جدا (ويجب بيان محلها) أى الموضحة الموجبة للقود (وقدرها) فيما إذاكان على رأسه مواضع أو تعينها بالاشارة اليها سواء كان على رأسه موضحة أو مواضح (لميكن قصاص) إذ لولم يثبت ذلك لم يجب قود و إن لم يكن برأسه إلا موضحة واحدة لاحتمال توسيعها بل يتعين الأرش لعدم اختلافه بذلك و يؤخذ منه أنه لابد موضحة واحدة لاحتمال توسيعها بل يتعين الأرش لعدم اختلافه بذلك و يؤخذ منه أنه لابد موضحة واحدة السحر، وله بالنسبة للمال و إلا لم تجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها وعلها (ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة أو حكما كفتلته بسحرى وهو يقتل غالبا و يثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة أو حكما كفتلته بسحرى وهو يقتل غالبا

(قوله بخلاف فسال دمه) وقياس مالو قال فمات مكانه أوحالا أنه لوقال هنا فسال دمه مكانه أوحالا قبلت (قوله فا وضح عظم رأسه) أى فلو اقتصر على قوله أوضحه لم تسمع لصدقها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيها الحكومة اه زيادى (قوله الغير الفقيه) لعل المراد أنه مع كونه غير فقيه يعرف مدلول هذا اللفظ عند الفقهاء لما مم من قوله و يتجه تقييده الخ (قوله بل يتعين الأرش) أى فتكنى شهادته بالنسبة للقصاص وتقبل لثبوت الأرش لأنه لا يختلف باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها (قوله و يؤخذ منه أنه لابد من تعيين حكومة) باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها (قوله و يؤخذ منه أنه لابد من تعيين حكومة) أى تعيينهما لحكومة بقية البدن الخ وكان الأولى التعبير به ثم رأيته في نسخة صحيحة كذلك وعلى مافى الأصل يقدر مضاف أى تعيين موضحة حكومة وقوله أى تعيينهما أى المحل والقدر (قوله و يثبت القتل بالسحر).

فائدة ــ السحر في اللغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا أي ماصرفك ومذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة ويكون بالقول والفعل ويؤلم ويمرض ويقتل ويفرق بين الزوجين وقال المعتزلة وأبو جعفر الإستراباذي بكسر الهمزة إن السحر لاحقيقة له إيما هو تخييل وبه قال البغوى استدلوا بقوله تعالى يخيل إليه من سحرهم أنها تسمى وذهب قوم إلى أن الساحر قد يقلب بسحره الأعيان ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لأنه لوقدر على هذا القدر أن يرد نفسه إلى الشباب بعد الهرم وأن يمنع به نفسه من الموت ومن حملة أنواعه السيمياء والهيمياء ولم يبلغ أحد في السحر إلى الغاية التي وصل اليها القبط أيام دلوكا ملكة مصر بعد فرعون فانهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر دلوكا ملكة مصر بعده أنوا إلى ذلك العسكر المسقر فما فعلوه من قلع الأعدين الدنيا فائي عسكر قصدهم أنوا إلى ذلك العسكر المسقر فما فعلوه من قلع الأعدين

(قوله وأن تنزيل لفظ الشاهد إلى قوله مردود) لايتأتى بعد التقييد فيا من بقوله و يتجه تقييده الخ والشهاب حج إنما ذكر هذا لأنه لم يقيد فيا من (قوله فيا إذا كان توقف سم في هذا التقييد ونقل عبارة شرح النهج صريحة في عدم اعتباره صريحة في عدم اعتباره رقوله أنه لابد من تعيين حكومة الخ) فيه تسمح .

وشهد عدلان تابا بأنه يقتل غالبا فعمد فيه القود أو نادرا فشبه عمد أو أخطأت من اسم غيره له خطؤها على العاقلة إن صدّقوه و إلا فعليه أو مرض بسحرى ولم يمت أقسم الولى لأنه لوث كنكوله مع يمين المدّعى (لاببينة) لتعذر مشاهدة قصد الساحر وتأثير سحره (ولوشهد لمورثه) غير أصل وفرع (بجرح) يمكن إفضاؤه للهلاك (قبل الاندمال لم يقبل) و إن كان عليه دين مستغرق لتهمته إذ لو مات كان الأرش له فكأنه شهد لنفسه ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الإرث، وقد يبرى الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصوّر إبراؤه نادر لا يلتفت إليه والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة يبرى الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصوّر إبراؤه نادر لا يلتفت إليه والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة يقبل) إذ لا تهمة (وكذا) تقبل شهادته لمورثه (يمال في مرضمو ته في الأنه لم يشهد بالسبب الناقل الشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح ولأن المال يجب هنا حالا و يتصرف فيه المريض كيف أراد وثم لا يجب إلا بالموت فيكون الموارث و والثانى لا يقبل كالجرح للتهمة (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل) أو نحوه (يحماونه) أو بتزكية شهود الفسق لأنهم يدفعون بذلك ضرر تحملهم وكذا إن لم يحملوه لفقرهم لالكون الأقر بين يفون بالواجب لأن الغنى متوقع فى الفقر ، بخلاف موت القريب أما قتل لا يحماونه كبينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهاد تنهم بنحوفسقهم لا نتفاء موت القريب أما قتل لا يحماونه كبينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهاد تهم بنحوفسقهم لا نتفاء موت القريب أما قتل لا يحماونه كبينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهاد تهم بنحوفسقهم لا نتفاء موت القريب أما قتل لا يحماونه كبينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهاد تهم بنحوفسقهم لا نتفاء التهمة (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أى المدّعى به (فشهد على الأولين بقتله) مبادر بن

(قوله كنكوله) هذا هو الإقرار الحكمى (قوله أو بعده كما بعده كما في التحفة (قوله لأنه لم يشهد بالسبب) عبارة الجلال في تعليل مقابل الأصح نصها وفرق الأول بأن الحرح سبب الموت المناقل للحق إليه بخلاف المنال .

وقطع الأعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد لهم فتحامتهم العساكر وأقاموا ستمائة سنة والنساء هت الملوك والأمراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده حكاه العراق وغيره . وقال الإمام فخر الدين : لايظهرأثر السحر إلاعلى فاسق ويحرم تعليم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل و بالشعير وبالحمص والشعبذة وتعليم هذه كلها وأخذ العوض عليهاحرام بالنص الصحيح في النهبي عن حاوان الكاهن والباقي في معناه . وأما الحديث الصحيح أنه كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك فمعناه فمن علم موافقته له فلا بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز ، و يحرم المشي إلى أهل هـذه الأنواع وتصديقهم ، وكذلك تحرم القيافة والطير والطيرة وعلى فاعل ذلك التو بة منه اهدميري ، وهل من السحر مايقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآ نيــة تولد منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أملا فيه نظر والأقرب الأوّل فليراجع (قوله وشهد عدلان) أي يعرفان ذلك (قوله فخطؤهما) أي شبه العمد والخطأ ، والمراد ديتهما كما هو ظاهر (قوله أو مرض بسحرى ولم يمت) أى به (قوله لأنه لوث كنكوله) عبارة حج بعد قوله لوث وكالإقرار نكوله الخ اه وهي ظاهرة لإيهام عبارة الشارح أن النكول مع يمين المدّعي لوث وهو غير مماد وكان الأوضح أن يقول باقرار ونكول مع الخ (قوله مع يمين الدّعي) أي يمين واحدة (قوله يمكن إفضاؤه للهلاك) عبارة سم على منهج ع أى ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى اه وقوله و إن كان عليه أي الميت (قوله وقد يبرى الدائن) يؤخذ منه أن مثل ذلك مالو أوصى بأرش الجناية عليه لآخر فانّ الموصى له قد لايقبل فيثبت الموصى به للوارث (قوله وكونه لمن لايتصوّر إبراؤه) أي لكونه محجورا عليه (قوله وكذا إن لم يحملوه لفقرهم) أي لايقبل.

في المجلس أو بعده (فان صدّق الولي) المدّعي (الأوّلين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لأن طلبه منهما الشهادة كاف في جواز الحكم بهاكذا قيل ويردّه ماصرحوا به في القضاء من عدم جواز حكمه بما ثبت عنده قبل سؤال المدّعي (فالمراد سكت عن التصديق) حكم بهما لانتفاء التهمة عنهما وتحققها في الأخيرين لصيرورتهما عدوّين بها أو لأنهما يدفعان بها عن أنفسهما وهـ ذا التعليل الأخرر أوجه إذ الأوّل مشكل بكون المؤثر العداوة الدنبوية ولست الشهادة منها (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أوكذب الجميع بطلتا) أي الشهادتان وهوظاهر في الثالث ، ووجهه في الأوّل أن فيه تكذيب الأوّلين وعداوة الآخرين لهما وفي الثاني أن في تصديق كل فريق تكذيب الآخر ، وظاهر قوله بطلتا بقاء حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو أقرّ بعض الورثة بعفو بعض) عن القود ولو مبهما (سقط القصاص) لأنه لايتبعض و بالإقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي والجميع الدية ، أما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العافي إلا إن عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختلف شاهدان في زمان) فعل للقتل (أو مكان أو آلة أو هيئة) كقتله بكرة أو بمحلكذا أو بسيف أو حزّ رقبة وخالفه الآخر (لغت) للتناقض . (وقيل) هي (لوث) لانفاقهما على أصل القتل ، وردّ بأن التناقض ظاهر في الكذب فلا قرينــة يثبت بها اللوث ، وخرج بالفعل الإقرار كا أن شهد أحدها بأنه أقرَّ بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقرَّ به يوم الأحد لم تلغ الشهادة لأنه لااختلاف في الفعل ولا في صفته مل في الإقرار وهو غير مؤثر لجواز أنه أقر فيهما ، نعم إن عينا زمانا في مكانين متباعدين بحيث لايصل المسافر من أحدها إلى الآخر في ذلك الزمن كائن شهد أحدها بأنه أقرّ بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر" بقتله بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما .

(قوله فالمراد سكت عن النصديق)أى مراد القيل بسكوت الولى سكوته عن التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ماصر حوا به في القضاء وحينئذ فقوله لأن طلبه منهما الشهادة كاف أى عن التصديق ثانيا .

(قوله لأن طلبه) أى المدّى (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أى لاعن طلب الحكم بل طلبه (قوله حكم بهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادّعى على أحد ثم قال غيره مبادرة بل أنا الذى فعلت جاء فيه ما ذكر من التفصيل (قوله وليست الشهادة منها) أى من العداوة الدنيوية (قوله وعداوة الآخرين) ظاهرهذا الكلام أن مجرد الشهادة تكون عداوة وظاهر كلامهم يأباه سم ولعل هذا حكمة ترجيح الشارح الثاني على أنه كان الأولى ترك هذه الحاشية لاستفادتها من التوجيه الثانى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد ، وقوله بطل حقه أى فليس له أن يدعى مرة أخرى ويقيم البينة (قوله عن العافى) أى أنه عفا على مال (قوله ذلك اليوم) مثل اليوم ما لو عين أياما تحيل العادة مجيئه فيها وقوله لغت شهادتهما ظاهره و إن كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة فى زمن يسير ، ويوجه بأن الأمور الخارقة لا يعقل عليها في الشرع .

(كتاب البغاة)

جمع باغ سموا بذلك لمجاوزتهم الحدّ . والأصل فيه آية _ و إن طائفتان من المؤمنين اقتتاوا _ وليس فيها ذكر الخروج على الإمام صريحا لكنها تشمله لعمومها أو تقتضيه لأنه إذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فالبغى على الإمام أولى ، وقد أخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتال المرتدين من الصديق وقتال البغاة من على " ، والبغى ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهم لما فيهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطى البطلان أى وقد عزموا على قتالنا أخذا بما يأتى في الخوارج (هم) مسلمون (مخالفو الإمام) ولو جائزا (بخروج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له سواء أسبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (أو منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كزكاة أو حدّ أو قود (بشرط شوكة لهم) ونصب قتال ونحوها ليردّهم إلى الطاعة (وتأويل) فاسد لايقطع ببطلانه بل يعتقدون به جواز ونصب قتال ونحوها ليردّهم إلى الطاعة (وتأويل) فاسد لايقطع ببطلانه بل يعتقدون به جواز

[كتاب البغاة]

(كتاب البغاة)

لعل حكمة جعله عقب ماتقدّم أنه كالاستثناء من كون القتال مضمنا (قوله لمجاوزتهم الحدّ) أى بخروجهم عن طاعة الإمام الواجبة عليهم أى وهو لغة كذلك فني الختار البغى التعدّى و بغى عليه استطال و بابه رمى ، وكل مجاوزة و إفراط على المقدار الذى هو حدّ الشيء فهو بغى (قوله و إن طائفتان) ع معنى فأصلحوا بينهما : الأوّل إبداء الوعظ والنصيحة . والثانى الفصل بينهما بالقضاء العدل فياكان بينهما اه سم على منهج (قوله أوتقتضيه) أى تستلزمه (قوله وقد أخذ) أى استفيد (قوله وقتال المرتدّين من الصدّيق) سيأتى فى أوّل الباب الآتى أن الذين قاتلهم الصدّيق للم يكونوا مرتدّين وإنماكانوا مانعين للزكاة وأطلق عليهم اسم المرتدّين مجازا ، وعبارته ثم وقد تطلقأى الردّة على الامتناع من أداء الحق كانى الزكاة تنبيها على أن الردّة قد تطلق على ذلك أن يقال إنما المرتدّين كا قاتل مانى الزكاة تنبيها على أن الردّة قد تطلق على ذلك فلا ينافى أنه قاتل المرتدّين كا قاتل مانى الزكاة تنبيها على أن الردّة قد تطلق على ذلك فقد يكون مذموما (قوله لما فيهم من أهلية الاجتهاد) قد يشعر بأنهم لو لم يكونوا أهلا للاجتهاد لايحكم ببغيهم ، والظاهر أنه غير مماد لما يأتى أن المدار على شبهة لايقطع ببطلانها فلعل المراد على من لاأهلية فيه للاجتهاد المغوى أو جرى على الغالب كما يفيده قوله أو لاتأويل له الخ (قوله بالاجتهاد في عبارته الاجتهاد اللغوى أو جرى على الغالب كما يفيده وله أو لاتأويل له الخ (قوله على من لاأهلية فيه للاجتهاد) ينبغى ولم يعذر بجهله (قوله وترك الانقياد له) أى فاو القادوا له وامتنعوا من دفع ماطله منهم ظلما فليسوا بغاة كما أفهمه قوله توجه عليهم الخروج الخ.

الحروج كتأويل الحارجين على على "رضي الله عنه با نه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنـــه و يقدر عليهم ولايقتص منهم لمواطأته إياهم على ماقيل والوجه أخذا من سيرهم في ذلك أن رميه بالمواطأة الممنوعة لم تصدر ممن يعتدّبه لأنه برىء من ذلك وتأويل بعض مانمي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بائنهم لايدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، أما إذا خرجوا بلا تأويل كما نمي حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل الرتدين أو لم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما سيأتى تفصيله (ومطاع فيهم) يصدرون عن رأيه و إن لم يكن منصو با إذ لاشوكة لمن لامطاع لهم فهوشرط لحصولها إلا أنه شرط آخر غيرها (قيل و إمام منصوب) منهم عليهم وردّ بائن عليا قاتل أهل الجمل ولا إمام لهم وأهل صفين قبل نصب إمامهم ولا يشترط على الصحيح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الإسلام ولا انفرادهم بنحو بلد ولوحصلت لهم القوّة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة أولا المعتمد كما رواه الإمام أنه إن كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة و إلافليسوابغاة ولايبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الأنوار (ولو أظهر قوم رأى الخوارج) وهمصنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الأئمة لما أقروا علىالمعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلها فيحبط عمله و يخلد في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا يتعرض لهم إذ لايكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال الأذرعي سواء كانو ا بيننا أو امتازوا بموضع لكن لم يخرجوا عن طاعته لأن عليا رضي الله عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم إلا لله ورسوله و يعرَّض بتخطئة تحكيمه فقال كلة حق أر بد بها باطل، نعم إن تضررنا بهم تعرضنا لهم إلى زوال الضرركما نقله القاضي عن الأصحاب (و إلا) بائن قاتلوا أولم يكونوا

(قوله بالموطأة الممنوعة) أى التي عامناها وقلنا بمنعها وعليه فبتقدير أن ثم مواطأة صدرت غير هذه لاترد (قوله سكن لهم) أى تسكن لها نفوسهم وتطمئن قاوبهم قاله البيضاوى اه سم على منهج .

فائدة _ قال فى العباب: يحرم الطعن فى معاوية ولعن ولده يزيد وتكفيره ورواية قتل الحسين وماجرى بين الصحابة فانه يبعث على ذمهم وهم أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن فى نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل اه سم على منهيج (قوله كتأويل المرتدين) أى بأن أظهروا شبهة لهم فى الردة فان ذلك باطل قطعا لوضوح أدلة الإسلام (قوله يصدرون)أى تصدر أفعالهم عن رأيه (قوله فهو) أى المطاع شرط لحصولها أى الشوكة وقوله ولا يشترط أى فى كونهم بغاة (قوله بحافة الطريق) ينبغى أولا بحافتها حيث استولوا بسببه على ناحية ومن ثم اقتصر الزيادى على قولهولو بحصن استولوا بسببه على ناحية ومن ثم اقتصر الزيادى على قولهولو بحصن استولوا بسببه على ناحية (قوله ولا بحافتها حيث استولوا بسبب على ناحية ومن ثم اقتصر الزيادى على قولهولو بحصن استولوا بسببه على ناحية (قوله وقله ويعرض أى فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه أنهم لاشبهة لهم فى القتال و بتقديرها فهى باطلة قطعا (قوله و يعرض بتخطئة تحكيمه) أى مع عدم قتالهم (قوله إلى زوال بينه و بين معاوية اه دميرى (قوله نعم إن تضررنا بهم) أى مع عدم قتالهم (قوله إلى زوال الضرر) أى ولو بقتلهم .

(قول المتن قيل و إمام) أى بدل المطاع كما نبه عليه في التحفة (قولهمنهم) متعلق عنصوب (قولهلأن عليا الخ) كان ينبغي ولأن بالعطف ، ثم إن ماذكره من أثر على رضي الله عنه لم يتم به الدليل بل لابدّ فيه من ذكر بقيته وهي أنه قال للخارجي المذكور بعد مافى الشارح مانصه: لكم علينا ثلاثة لأعنعكم مساجد الله أن تذكروه فيها ولا النيء ما دامت أيديكم معنا ولا نبدأ بقتالكم •

(قوله لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم) قال سم قد يقال لا أثر لهذا مع قوله وأثموا به مع أنه آثم غير معذور (قوله ولاينافيــه مايأتي في التنفيذ لشــدة الضرر الخ) عبارة التحفة فلاينافيه مأيأتي فىالتنفيذ لأن هذا كماهو ظاهر فما وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد وذاك فها إذا لم يتصلبه أثره ويفرق بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم انتهت وهي صريحة في أن الحكم في المحلين واحد غاية الأمرأن كلامهم هنافي الحكم الذي يتصلأثرهبه وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به وعبارة الشارح صريحة في أن المُصُواد بالتنفيذ العِني الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نفذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحسكم والتزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب سم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قــوله ويفــرق بأن الإلغاء أى رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أى ترك مجرد التنفيذ (قوله أواحتمل ذلك) أي بأن لم يدر أنه ممن يستحل أولا كما في التحفة (قوله بل لوكان الخ) انظر ماموقع الإضراب

في قبضتنا (فقطاع طريق) في حكمهم الآتي في بابهم لا بغاة خلافا للبلقيني ، نعم لو قتلوا لم يتحتم قتل القاتل منهم لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق فان قصدوها تحتم و إن سبوا الأئمة أو غـيرهم من أهل العدل عزروا إلا إن عرضوا بالسب فلا يعزرون ، ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون عدم فسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحسكم بفسقهم لأنهم لميفعاوا محرما فياعتقادهم وإن أخطئوا وأثموا به من حيث إن الحق في الاعتقاديات واحد قطعا هو ماعليه أهل السنة و أنّ مخالفه آثم غير معذور، ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم لوعيدهم الشديد وقلة اكتراثهم بالدين لأن ذلك بالنسبة لأحوال الآخرة لاالدنيا لما تقرّر من كونهم لم يفعلوا محرّما عندهم كما أن الحنفي يحدّ بالنبيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرّما عنده . نعم هو لايعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم إلا أن يكونوا بمن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم كالخطابية فلا تقبل حينئذ لبعضهم ولا ينفذ قضاؤهم لهم حينئذ، ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم من الشهادات (و) يقبل أيضا (قضاء قاضيهم) لذلك لكن (فما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غـيره كمخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي ، والمتجـه وجوب قبول ذلك كما هو ظاهر كلامهم ، ولا ينافيه ما ياتى في التنفيذ لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ (إلا) راجع للاعمرين قبله (أن يستحل دماءنا) وأموالناواحتمل ذلك فلايقبل لانتفاء العدالة ومحل ذلك إذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتومساوا به إلى إراقة دمائنا و إتلاف أموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد الاستحلال خارج الحرب و إلا فكل البغاة يستحاونها حالة الحرب ومافى الروضة فى الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأو يلا محتملا وماهنا على خلافه (وينفذ) بالتشديد (كتابه بالحكم) الينا جوازا لأنه حكم والحاكم به من أهله بل لوكان الحكم لواحد منا على واحد منهم فالمتحه وجوب تنفيذه قاله الأذرعي (و يحكم) جوازا أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع البينــة في الأصح) لصحته أيضا و يستحب لنا عـدم تنفيذه والحـكم به استخفافا بهم وينبغي أن يكون على حيث لاضررعلي الحكومله فان تضرر كائن أنحصر تخليص حقه في ذلك نفذناه ، والثاني لالما فيه من إقامة منصبه وفى الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين (ولو أقاموا حدا) أوتعزيرا

(قوله فان قصدوها تحتم) أى قتل القاتل منهم إن علم فان لم يعلم لا يتعرض لهم إلا بردهم إلى الطاعة (قوله كالخطابية فلا تقبل) أى مالم يبين السبب اهدميرى بالمعنى ونقله سم على منهج عن شرح الروض (قوله ولا يختص هذا) أى قبول الشهادة بل يعم غيرهم من المبتدعة (قوله ويقبل أيضا قضاء قاضهم) أى وجو با وقوله لذلك أى لتأويلهم (قوله ولا ينافيه ما يأتى فى التنفيذ) أى من سن عدمه (قوله راجع للا محرين) أى الشهادة وقضاء قاضيهم (قوله ومحل ذلك إذا استحاوه بالباطل عدوانا) أى بخلاف مالو استحاوه بتأويل كا يأتى فى قوله ومافى الروضة فى الشهادات الخ (قوله و يستحب لناعدم تنفيذه) أى مالم يكن لواحد منا كا تقدّم قريبا وقوله نفذناه أى وجو با .

(أو أخذوا زكاة وجزية وخراجا وفر"قوا سهم الرتزقة على جندهم صح) لاعتقادهم التأويل المحتمل فائشبه الحكم بالإجتهاد ولما في عدم الاعتداد به من الاضرار بالرعية ولأن جندهم من جندالإسلام ورعب الكفار قائم بهم وسواء أكانت الزكاة معجلة أملا استمرتت شوكتهم إلى وجو بها أملاكما اقتضاه تعليل الأصحاب المار" وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني (وفي الأخير) وهو تفرقتهم ماذكر بل فيما عدا الحدّ (وجه) أنه لايعتدّبه لئلا يتقوّوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه إن لم يكن في قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) متلفه نفسا ومالا وقيده الماوردي بماإذ اقصدأهل العدلالتشفى والانتقام لاإضعافهم وهز يمتهم وبهيعلم جوازعةردوا بمهإذا قاتلواعليها لأنه إذاجوّزنا إتلاف أموالهم خارج الحرب لاضعافهم فهذا أولى (و إلا) بائن كان في قتال لحاجته أو خارجه من ضرورته (فلا) ضمان لأمر العادل بقتالهم ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يطالب بعضهم بعضا بشيء نظرا للتأويل (وفي قول يضمن الباقي) لتقصيره ولو وطيء أحدها أمة الآخر بلا شبهة يعتد بهاحد ولزمه المهر إن أكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتأوّل بلا شوكة) لايثبتله شيء من أحكام البغاة فينتذ (يضمن) ما أتلفه ولو في القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تأويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لابتأويل (كباغ) في عدم الضمان لما أتلفه في الحرب أولضرورتها حق أو حدّ أمامرتدون لهم شوكة فهم كالبغاة على الأصح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القصد ائتلافهم على العود إلى الإسلام وتضمينهم ينفرهم عن ذلك خلافا لجمع جعاوهم كالقطاع مطلقا لجنايتهم على الإسلام ، و يجب على الإمام قتال البغاة لإجماع الصحابة عليمه (و) لكن (لايقاتل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث إليهم أمينا) أي عدلا عارفا بالعاوم أي و بالحروب كما لايخني (فطنا) فيها (ناصحا) لا ُهل العدل (يسألهم ماينقمون) على الإمام أي يكرهون منه تأسيا بعلى".

(قوله متلفه) يقتضى قراءة ضمن في المتن مبنيا للفاعل وفيه إخراج المتن عن ظاهر و (قوله فهم كالبغاة على الأصح) أي عدم الضمان خاصة (قوله أي عدلا الح) عبارة التحفة مع المتن أمينا أي عدلا فطنا أي ظاهر المعرفة فطنا أي ظاهر المعرفة بالعاوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم انتهت.

(قوله وقياسهم على أهل العدل) أى فى أنه يشترط بقاء شوكتهم إلى وقت الوجوب و إلا فلا يعتد بما قبضوه لعدم تأهابهم وقت الوجوب لقبضه (قوله وقيده الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى إتلاف العادل على الباغى (قوله و إلا بأن كان) أى ولو اختاف المتاف وغيره فى أن التلف وقع فى القتال أوفى غيره صدق المتاف لأن الأصل عدم الضمان.

فرع - ما أتلفه أهل البغى قال ابن عبدالسلام لايتصف بحل ولاحرمة لأنه وقع معفوا عنه الشبهة بخلاف ما أتلفه الحربي فانه حرام ولكن لايضمن (قوله لأمر العادل) أي أهل العدل (قوله ولزمه المهر إن أكرهها) أي أوظنت جواز التمكين (قوله وهو مسلم له شوكة) وليس من ذلك مايقع في زماننا من خروج بهض العرب واجتماعهم انهب مايقدرون عليه من الأموال بل هم قطاع طريق (قوله لافي تنفيذ قضايا) أي فلا يعتد بذلك منهم خلافا لجمع منهم شيخ الإسلام في شرح منهجه (قوله و يجب على الإمام قتال البغاة) أي و يجب على الساهين إعانته بمن قرب منهم حتى تبطل شوكتهم (قوله حتى يبعث إليهم أمينا) أي بالغا عاقلا (قوله أي وبالحروب) وفائدته أنه ينههم على ما يحصل بينهم و بين المسامين من أنواع الحرب وطرقه ليوقع الرعب في قاو بهم فينقاد والحراكم الإسلام.

(قوله من بعثه العباس) صوابه ابن العباس ولعل" لفظابن سقط من الكتبة (قوله نعم لو منعــوا الزكوات الخ) لعل المراد أن هذا هو سبب بغيهم فليراجع (قدوله بكسر اللام وفتحها) الفتح هو القياس لأنه من بال يفعل بكسرالعين فالكسرشاذ لكن هذا في المدر ولايخني أنه غير مرادهنا و إنما المرادمايظلم به وهو بالكسر فقط ومن ثم اقتصرعليه الشارح الجلال وفى القاموس المظلمة بكسر اللام مايظامه الرجل (قوله إن لم يكن عارفا) قال سم ينبغي و إن كان عارفا.

من بعثم ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إلى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم للطاعة وكون المبعوث عارفا فطنا واجب إن بعث للناظرة و إلا فمستحبكا قاله الأذرعي والزركشي و إنما يجب قتالهم بشرط أن يتعرّضوا لحريم أهل العدل أو يتعطل جهاد الشركين بهم أو يا ُخذوا من حقوق بيت المال ماليس لهم أو يمتنعوا من دفع ماوجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الإمام الذي انعقدت بيعته كذا قاله الماوردي والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا لأن ببقائهم وإن لم يوجد ماذكر تتولد مفاسد قد لاتتدارك ، نعم لومنعوا الزكاة وقالوا نفر قها في أهل السهمان منا لم يجب قتالهم و إنما يباح (فان ذكروا مظامة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم بنفسه فى الشبهة ومراجعة الإمام فى المظامة و يصح عود الضمير على الإمام فإزالته للشبهة بتسببه فيله إن لم يكن عارفا وللظامة برفعها (فا ن أصرّوا) على بغيهم بعد إزالةذلك (نصحهم) ندبا بوعظ ترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلة الدين وعدم شماتة الكافرين (ثم) إن أصروا دعاهم للناظرة فان امتنعوا وانقطعوا وكابروا (آذنهم) بالمدأى أعلمهم (بالقتال) وجوبا لأنه تعالى أمر بالاصلاح ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله هذا إن كان بعسكره قوّة و إلا انتظرها و ينبغي أن لايظهرذاك لهم بليرهبهم ويورسي (فان استمهاوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل مارآه صوابا)فان ظهرله أن استمهالهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم مايراه ولا يتقيد بمدة و إن ظهر أن ذلك لانتظار مدد أوتقوية لم يمهلهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالأسهل فالأسهل قاله الإمام وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مرادا لأن القصد إزالة شوكتهم ما أمكن (ولايقاتل) إذا وقع القتال (مدبرهم) إن كان غير متحرف لقتال أومتحيز إلى فئة قريبة لابعيدة لأمن غائلته فيها ويؤخذ منه أن المراد به هنا هي التي يؤمن في العادة مجيئها إليهم قبل انقضاء القتال فان لم يؤمن ذلك بائن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة اتجـه أن يقاتل حينئذ و إنما لميشترط ذلك فما يأتى في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعدّ من الجيش أو لا (ولا مثخنهم) بفتح الخاء من أثخنته الجراحة أضعفته ولا من ألقي سلاحه أو أغلق بابه أوترك القتال منهم و إن لم يلق سلاحه (و) لا (أسيرهم) لخبر الحاكم والبيهق بذلك.

(قوله من بعثه العباس) عبارة حج ابن عباس ثم رأيت في نسخة صحيحة ابن عباس (قوله بالنهروان) قال في لب اللباب النهرواني بفتحات وسكون الهاء نسبة إلى نهر وان بلد بقرب بغداد وقال في معجم البكرى في النهروان أر بع لغات فتح النون مع تثليث الراء والرابع ضمهما جميعا اه (قوله و إلا فمستحب) لكن تشترط عدالته ، و ينبغي الا كتفاء بفاسق ولوكافرا حيث غلب على ظن الإمام أنه ينقل خبره بلاز يادة ولانقص وأنهم يثقون به فيقباون كل مايقول (قوله مظامة بكسر اللام وفتحها) أى فهما بمهني قال الرادى الفتح هو القياس اه أى بناء على ماحاصله أن المظامة بكسر اللام هي الظلم و بفتحها ماتطلبه عند الظالم وهو ما أخذ منك (قوله ماحاصله أى الإمام (قوله ثم القتال) أى في قوله تعالى و إن طائفتان الآية وقوله و إلا انتظرها أى وجو با (قوله و يؤخذ منه أن المراد به) أى التحيز إلى الفئة البعيدة (قوله لأن المدارثم الح) أى وهنا المدار على ماتحصل به المناصرة للبغاة في ذلك الحرب وما لا تحصل (قوله أوأغلق بابه) أى وهنا المدار على ماتقتال .

فلو قتل واحد فلا قود لشبهة أبى حنيفة ، نعم لو ولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا ويندب تجنب قتل الرحم ماأمكن فيكره مالم يقصد قتله (ولا يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (و إن كان صبيا أو امرأة) وقنا (حتى تنقضي الحرب و يتفرق جمعهم) تفرقا لايتوقع جمعهم بعده وهــــذا في الرجل الحر وكذا فيالصي والمرأة والتن إن كانوا مقاتلين و إلا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (إلا أن يطيع) الحر الكامل الإمام بمتابعته له (باختياره) فيطلق و إن بقيت الحرب لأمن ضرره (ويرد) وجو با مالهم و (سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) أي شرّهم بعودهم للطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ولا يستعمل ما أخذ منهم) من نحو سلاحهم وخيلهم (في قتال) أو غيره أى لايجوزذلك (إلا لضرورة) كائن لم نجد ما ندفع به عنا إلاذلك، نعم يلزم أجرة مثل ذلك كما صرح به الأصحاب كمضطر أكل طعام غيره يلزمه قيمته (ولا يقاتلون بعظيم) يعم (كنار ومنجنيق) وهو آلة رمى الحجارة وتغريق و إلقاء حيات و إرسال سيول جارفة لأن القصــد ردّهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجدون للنجاة سبيلا (إلا لضرورة بائن قاتلوا به أوأحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوى بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم و يتجه أنه مندوب لاواجب و يلزم الواحد منا كَاقَالُهُ الْمُتُولِي مَصَابِرةَ اثْنَيْنِ مَنْهُمْ وَلَا يُولِي إِلَّا مُتَحَرِّفًا أَوْ مُتَحَيِّزًا وظاهره جَرَّ بِإِنْ الْأَحْكَامُ الْآتِيــةُ في مصابرة الكفار هنا (ولايستعان عليهم بكافر) ولو ذميا لأنه يحرم تسليطه على المسلم ولأن القصد ردّهم للطاعة والكفار يتدينون بقتلهم ، نعم يجوز الاستعانة بهم عند الضرورة كما نقله الأذرعي وغيره عن المتولى وقالوا إنه متحه ،

(قوله فلوقتل واحد منهم) ع ولذا أم على رضي الله عنه مناديه يوم البصرة وهو يوم الجمل أن ينادى بذلك وقد استثنى الإمام ما إذا أيس من صلاحهم لتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشرّ فيجوز الاتباع والتذفيف كما فعل رضي الله عنه بالخوارج اه سم على منهج (قوله فلا قود) أي وتجب فيه دية عمد (قوله اتبعوا) أي وجو با (قوله ما لم يقصد قتله) أي فيباح قتله (قوله منعة) بفتحتين وقد تسكن النون اه مختار وقوله و إن كانغاية (قوله وخيلهم) أي ومؤنة خيلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما أخذ منهم على بيت المال مالم تستول عليها يدعادية بقصد اقتنائه لهـ ا تعديا فمؤنتها عليه مادامت تحت يده وأجرة استعمالها إن استعملها بل إن عدّ غاصبا لها فعليه أجرتها و إن لم يستعملها (قوله نعم يلزم أجرة مثل) وهل الأجرة لازمة للستعمل أوتخرج من بيت المال لأن ذلك الاستعمال لمصلحة المسامين فيه نظر والأقرب الأوّل أخذا من قول الشارح كمضطر أكل الخ (قوله بقصــد الحلاص) ينبغي أو لا بقصد وقوله و يتجه أنه أي القصد (قوله لأنه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا يقيم الحدود على السلمين اه زيادي. أقول: وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسامين ، نعم إن اقتضت المصلحة توليته شيئًا لايقوم به غيره من المسلمين أوظهر فيمن يقوم به من المسلمين جناية وأمنت في ذمي ولو لخوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جـواز توليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ماولى فيه ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لأحــد من السامين بما فيــه استعلاء على السامين ويؤيد ذلك قوله نعم الخ .

(قـوله ماذهب إليه الإمام) الذي في التحفة الإمام الذي في التحفة هـذا للماوردي (قوله وأجرينا عليهم عبارة التحفة فيا صـدر منهم) عبارة ومراده ماصدر منهم يدل عليه باقي كلامه يدل عليه باقي كلامه فليراجع (قوله مع عدم ماميقهه) انظر ماميقهه .

وعلم أنه لا يجوز له أن يحاصرهم و يمنعهم الطعام والشراب (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كالحنفي والإمام لايري ذلك إبقاء عليهم ، فلواحتجنا للاستعانة به جاز إن كان فيه جراءة وحسن إقدام وتمكنا من منعه لواتبع منهزما ، والأوجه أن ماذهب إليه الإمام زيادة على ذلك من أن نشترط ذلك عليهم ونثق بوفائهم به ليس بشرط إذ في قدرتنا على دفعهم غنية عن ذلك (ولواستعانوا علينا بأهـل حرب وآمنوهم) بالمدّ أي عقدوا لهم أمانا ليقاتاونا معهم (لم ينفذ أمانهم علينا) للضرر فنعاملهم معاملة أهل الحرب (وينفذ عليهم في الأصح) لأنهم أمنوهم من أنفسهم . والثاني المنع لأنه أمان على قتال المسلمين فاو أعانوهم وقالوا ظننا جواز إعانة بعضكم على بعض ، أوأنهم محقون ولنا إعانة الحق ، أوأنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم المأمن وأجرينا عليهم فيها يصدر منهم أحكام البغاة ، وهذا مراد من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة . أما لو أمنوهم تأمينا مطلقا فينفذ علينا أيضا ، فإن قاتلونا معهم انتقض الأمان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس ، وقد علم أن الاستعانة بهم ليست بأمان لهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أومعاهدون أومؤمنون مختارين (عالمين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبغاة كما لوانفردوا بالقتال فيصيرون أهل حرب يقتلون ولومع نحو الإدبار والإشخان (أومكرهين) ولو بقولهم بالنسبة لأهل الذمة و ببينة بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الإكراه (وكذا) لاينتقض عهدهم (إن) حار بوا البغاة لأنهم حار بوا من على الإمام محار بنه أو (قالوا ظننا جوازه) أي مافعاوه من إعانة بعض المسامين على بعض (أو) ظننا (أنهم) استعانوا بناعلى كفار أوأنهم (محقون) وأن لنا إعانة المحق وأمكن جهلهم بذلك (على المذهب) لأنهم معذورون وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم وفي الإكراه الطريقان أيضا مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كبغاة) لانضامهم إليهم مع الأمان لا كربيين لحقن دمائهم ، وخرج بقتالهم الضمان فاو أتلفوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه .

(قوله وعلم أنه) أى من قوله ولايقاتلون بعظيم الخ وكذا من قول الشارح لأنّ القصد ردّهم الطاعة الخ وقوله لايجوز له عبارة الزيادى : ويجوز كا في بعض الشروح حصارهم بمنع طعام وشراب إلا على رأى إمام الحرمين في أهل قلعة اه . أقول : ويمكن حمل كلام الإمام على ماإذا لم تدع ضرورة إلى ذلك وكلام غيره على خلافه أخذا بما ذكر في قتالهم بما يعم فليتأمل (قوله والإمام) أى والحال وقوله إبقاء عليهم أى إبقاء للحياة عليهم (قوله وآمنوهم بالمدّ) أى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الآتى تأمينا مطلقا ، ولعل اقتصار الشارح على ماذكره لكونه الأكثر لكن في الشيخ عميرة مانصه : في كلام المتولى ضبط آمنهم بالمدّ كما في قوله - وآمنهم من خوف - وحكى ابن مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد (قوله والثانى المنع) أى منع نفوذه عليهم (قوله وأجرينا عليهم) أى قبل تبليغهم المأمن (قوله بالنسبة لأهل الندمة) أى منع أي فيا لوأعان أهل الذمة البغاة وادّعوا أنهم أكرهوهم على إعانتهم فلا يكلفون بينة على ذلك (قوله بالنسبة لغيرهم) من المعاهدين والمؤمنين (قوله ضمنوه) أى بغير القصاص .

(فصل)

في شروط الإمام الأعظم و بيان طرق الإمامة

وهى فرض كفاية كالقضاء فيأتى فيها أقسامه الآتية من طلب وقبول ، وعقب البغاة بهذا لأن البغى خروج على الإمام الأعظم القائم بخلافة النبرّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ومن ثم اشترط فيه ماشرط في القاضى وزيادة كما قال (شرط الإمام كونه مسلما) ليراعى مصلحة الإسلام وأهله (مكافا) لأن غيره مولى عليه فلايلى أمم غيره ، وروى أحمد خبر «نعوذ بالله من إمارة الصبيان» (حرّا) لأن من فيه رق لايهاب وخبر «اسمعوا وأطيعوا و إن ولى عليكم عبد حبشى » محمول على غير الإمامة العظمى أوللبالغة خاصة (ذكرا) لضعف عقل الأنثى وعدم مخالطتها للرجال وصح خبر «لن يفلح قوم ولوا أممهم امرأة » والخنثى ملحق بهااحتياطا فلاتصح ولايته و إن بان ذكرا كلقاضى بل أولى (قرشيا) لخبر « الأئمة من قريش » فإن فقد فكنانى ثم رجل من بني اسمعيل ثم عمى على ما في النتمة ثم رجل من بني اسحق (مجتهدا) كالقاضى وأولى بل حكى فيه الإجماع ، ولاينافيه قول القاضى : عدل جاهل أولى من فاسق عالم لأن الأول يمكنه التفويض للعلماء فيا يفتقر للاجتهاد ، لأن محله عند فقد المجتهدين وكون أكثر من ولى أم

(فصـل) في شروط الإمام الأعظم

(قوله و بيان طرق الإمامة) أى وما يتبع ذلك مما لوادّعى دفع الزكاة إلى البغاة الخ (قوله القائم بخلافة النبوّة) يشعر التعبير بخلافة النبوّة أنه إنما يقال للإمام خليفة رسول الله أو نبيه ، وهو موافق لما في الدميري عن أبي بكر من قوله قد قيل لأبي بكر ياخليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجوّز ذلك بعضهم لقوله تعالى _ وهو الذي جعله خلائف الأرض _ اه والأصح عدم الجواز كما في سم على منهج ، ومثله في العباب .

فائدة – عن أبى حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضى بين خصمين و إنما ذلك لنائبه الخاص قال الدميرى وهو مذهبنا كا نقله في شرح مسلم. واعترض بأنه ليس فيه في مظانه واعترض أيضا بأن ثبوت ذلك لنائبه دونه بعيد لايوافقه قياس إلاأن يرد به نقل صريح . لايقال قديشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح السكلية . لأنا عنع ذلك بأن وصول جزئية إليه لطلب حكمه فيها نادر لايشغل عن ذلك و بفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه اه حج في آخر الفصل (قوله نعوذ بالله) بدل من خبر (قوله أوللبالغة) أى بل وكذا عليها بلامبالغة حيث كان بالتغلب (قوله فان فقد) أى بأن لم يوجد من يصلح و إن بعدت مسافته جدّا (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة (قوله أوجرهمي على مافي التتمة) لم يبين الراجح منهما ، و ينبغي أن يكون الراجح الثاني لأنهم من العرب في الجلة ، وعبارة حج : يبين الراجح منهما ، و ينبغي أن يكون الراجح الثاني لأنهم من العرب في الجملة ، وعبارة حج : أخذا من قول الشارح لأن محله عند فقد المجتهدين .

في شروط الإمام الأعظم (قوله و إن بان ذكرا) أي فيحتاج إلى تولية العد التبين كما هو ظاهر (قوله من بني اسمعيل) وهم العرب كما في الروض (قوله أوجرهمي على مافي التتمة) مقدم من تأخير لأن مابعده من كلام التهذيب كما يعلم من التحفة وجرهم هم الذين ترقح منها من المعيدل أو العرب .

(قوله كا دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ حج زائدا عليها (قوله في الأعمة) يعني بأن لم يوجد رجل عدل كما يدل عليه كلام الأذرعي الآتى وكذا كلام التحفة وليس المراد بالأعة هنا خصوص من توفرت فيه الأوصاف فتأمل (قوله وما في الروضة كأصلها) هنا خلل في النسخ وعبارة التحفة قالا وكونه مجتهدا إن اتحد و إلا فمجتهد فيهم وردبأ نهمفر ععلىضعيف و إنما يتحمه أي الرد إن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهوظاهر كما يدل له قولهم لاعبرة ببيعة العوام انتهت

الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعاً) ليغزو بنفسه و يعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمى البيضة ويعتبر سلامته من نقص يمنع اســـتيفاء الحركة وسرعة النهوض كما دخل في الشجاعة (ذا رأى) ليسوس به الرعية و يدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروى وأدناه أن يعرف أقدار النـاس (وسمع) و إن ثقل (و بصر) و إن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم و إن فقد الدوق والشم وذلك ليتأتى منه فصل الأمور وعدلا كالقاضي وأولى . فاو اضطر لولاية فاست جاز ولذا قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الأئمة قدّمنا أقلهم فسقا قال الأذرعي وهو متعين إذ لاسبيل لجعل الناس فوضي وألحق بهم الشهود فاذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلهم فسقا على مايأتي وتعتبر هذه الشروط فىالدوام أيضا إلا العدالة كما مر" فى الإيصاء و إلا الجنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من الأمور و إلا قطع يد أو رجل فيغتفر دواما لا ابتداء بخلاف قطع اليدين أو الرجلين فلا يغتفر أصلا (وتنعقد الإمامة) بطرق أحدها (بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضي الله تعالى عنهم (والأصح) أن المعتبر هو (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) حالة البيعة بلا كلفة عرفا كما هو المتجه لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكني بيعة واحد أنحصر الحل والعقد فيه. والثاني يعتبركونهم أربعين كالجمعة . والثالث يكني أر بعة أكثر نصب الشهادة . والرابع ثلاثة لأنها جماعة لاتجوز مخالفتهم . والخامس اثنان لأنهما أقل الجمع على قول . والسادس واحد وعلى هذا يعتبر في الواحد كونه مجتهدا أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها والأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر إلا إن لم يصلح غيره (وشرطهم) أي المبايعين (صفة الشهود) من عدالة وغيرها وما في الروضة كأصلها من أنه يشترط أن يكون فيهم مجتهد حيث اتحد مبني على ضعيف وهو اعتبار العدد . ومماده بذلك حقيقة الاجتهادكما لايخني ، ويشترط شاهدان إن اتحد المايع،

(قوله شجاعا) الشجاعة قوة في القلب عند البأس اه زيادى وهو مثلث الشين كما في القاموس (قوله و يحمى البيضة) البيضة جماعة المسلمين والأصل والعز والملك ذكره النووى في شرح مسلم وفي المختار البيضة واحدة البيض من الحديد ثم قال و بيضة كل شيء حوزته فلعل ماذكره النووى معنى عرفى (قوله يمنع استيفاء الحركة) أى لضعف في البدن كفالج و يستفاد منه بالأولى ما لو فقدت إحدى يديه أو رجليه ، وسيأتى أن هذا معتبر في الابتداء دون الدوام (قوله و يدبر مصالحهم) عطف تفسير (قوله وأدناه أن يعرف أقدار الناس) أى كائن يعرف من يستحق الرعاية ومن لايستحقها و يعاملهم بذلك إذا وردوا عليه (قوله وألحق بهم الشهود) ضعيف (قوله و عكن فيه) أى فلا ينعزل به (قوله فيغتفر دواما لا ابتداء) أى فلا ينعزل به (قوله ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماؤهم بإمارة أوعلم أو غيرها فني المختار وجه الرجل صار وجيها أى ذا جاه وقدر و بابه ظرف (قوله انحصر الحل والعقد فيه) أى و إن لم يكن مجتهدا كما يأتى في قوله وما في الروضة الخ.

أى لأنه لايقبل قوله وحده فر بما ادّعى عقدسابق وطال الخصام لاإن تعددوا أى لقبول شهادتهم بها حينئذ فلا محذور (و) ثانيها (باستخلاف الإمام) واحدا بعده ولو أصله أو فرعه ، ويعبر عنه بعهده إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله تعالى عنهما وانعقد الاجماع على الاعتسداد بذلك وصورته أن يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو و إن كان خليفة في حياته غيرأن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة نجزت وعلق تصرفها بشرط وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصحوهو متجهلأن ذلك خلاف قضية العهد وعلم من التشبيه بالوكالة ردّ قول البلقيني ينبغى أن يجب الفور في القبول و يجوز العهد لجمع مرتين ، نع للأول مثلا بعد موت العاهد العهد ينبغى أن يجب الفور في القبول و يجوز العهد لجمع مرتين ، نع للأول مثلا بعد موت العاهد العهد الشير وط فيه إنما يعتبران بعد موت الموصى (فاوجعل) الإمام (الأمر شورى بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداد بهم ووجوب العمل بقضيته (فيرتضون) بعد موته أو في حياته بإذنه (أحدهم) كما جعل عمر رضى الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة : على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف عمر رضى الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة : على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فاتفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنه ولو امتنع المعهود إليه من القبول وكان لاعهد ولا جعل شورى (و) ثالثها (باستيلاء

(قوله لأنه لايقبل قوله وحده) قضيته أنه لو انضم إلى المبايع واحد قبل قوله معه وليس مرادا إذ لوكان كذلك لاكتنى بشاهد واحد (قوله وثانيها باستخلاف الإمام) خرج بالإمام غيره من بقية الأمراء فلا يصـح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) الذي كتبه قبل موته : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ماعهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحال التي يؤمن فها الكافر ويتقي فها الفاجر أني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر" وعــدل فذلك علمي ورأيي فيه و إن جار و بدل فلا علم لي بالغيب والحير أردت ولـكل امري ما اكتسبه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون (قوله وقضيته أنه لو أخره) أى عقد الخلافة (قوله ينبني أن يجب الفور في القبول) فيه ردّ على ما ذهب إليه حج حيث قال: تنبيه ظاهر كلامهم هنا أنه لابدّ من القبول لفظا وقضية تشبيههم بالوكالة أن الشرط عدم الردّ إلا أن يفرق بالاحتياط للإٍمامة وعلى الأول يفرق بينــه و بين ما قدمته فى البيعة بأنه لم يثبت عن أحد حتى ينقل عنه بخـــلافه هنا (قوله فيرتضون أحدهم) أي فليس لهم العدول إلى غيرهم وليس الراد أنه يجب عليهم الاختيار لما يأتى أنهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ما ذكر من أنهم يختارون أحــدهم ظاهر إن فوّض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوّض لجمع ليختاروا واحدا من غييرهم هل الحبكم كذلك فيختاروامنشاءوا أولا وكائن لاعهد فيه نظر والأقرب الأوّل (قوله شورى بين ستة) لعلهلعلمه أنها لاتصلح لغيرهم اه بكرى(قوله وكان لاعهد ولاجعل شورى) قال حج، وظاهر كلامه أن الاستخلاف بقسميه يختص بالإمام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الأذرعي وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم بعهود خلفاء بني العباس مععدم استجماعهم للشروط

(قوله أى لقبول شهادتهم)
قال الشهاب حج وشهادة
الانسان بفعل نفسه مقبولة
حيث لاتهمـة كرأيت
الهلالوأرضعتهذا (قوله
في حياته) متعلق بالخلافة
(قوله لو أخره) يعـنى
الخلافة (قوله ردّ قول
البلقيني الخ) يوهماشتراط
أصل القبول وقد من
أصل القبول وقد من
خلافه.

جامع الشروط كا هو واضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرها و إن اختلت فيه الشروط كاهو واضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرها و إن اختلت فيه الشروط كاها الشروط كاهو (في الأصح) لما ذكر و إن كان عاصيا بفعله . والثاني ينظر إلى عصيانه (قلت : لو ادتى) من لزمته زكاة ممن استولى عليهم البغاة (دفع زكاة إلى البغاة) أى إمامهم أومنصو به (صدق) بلا يمين و إن اتهم لبنائها على التخفيف . و يندب الاستظهار على صدقه إذا اتهم (بمينه) خروجا من خلاف من أوجبها (أو) ادتى دفع (جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لأنها كأجرة إذ هي عوض عن سكني دارنا و به فارقت الزكاة (وكذا خراج في الأصح) لأنه أجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جزما (و يصدق في) إقامة (حدّ) أو تعزير عليه . قال الماوردى : بلا يمين لدرء الحدود بالشبهات (إلاأن يثبت بيينة ولا أثر له في البدن) أى وقد قرب بحيث لوكان بلا يمين لدرء الحدود بالشبهات (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر و إنكار بقاء الحدّ عليه في معنى رجوعه وتأخيره هذه الأحكام إلى هنا لكونها متعلقة بالإمام . فان قيل وقتال البغاة أو نحوه متعلق به أيضا فكان الأنسب تأخيره إليها أو تقديها معه ، قلنا هذه متعلقة وقتال البغاة أو نحوه متعلق به أيضا فكان الأنسب تأخيره إليها أو تقديها معه ، قلنا هذه متعلقة به مع وجود البغي وعدمه فكان أن النسب به من غيرها .

بل نفيذ السلف عهود بني أمية مع أنهم كذلك إلا أن يقال هذه وقائع محتملة أنهم إنما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لاللعهد بل هذا هو الظاهر اه (قوله أوكان متغلبا) أي الإمام الذي أخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط (قوله وغيرهما) ظاهره ولو كافرا، وعبارة الخطيب نعم الكافر إذا تغلب لاتنعقد إمامته لقوله تعالى _ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا _ وقول الشيخ عـز الدين ولو استولى الكفار على إقليم فولوا القضاء رجـلا مسلما فالذي يظهر انعقاده ليس بظاهر فاينه قال: لو ابتلى الناس بولاية صي مميز يرجع للعقلاء أو امرأة هل ينفذ تصرفهما العام فما يوافق الحق كتولية القضاة والولاة فيه وقفة اه فإذا كان عنده وقفة فىذلك فالكافر أولى اه والأقرب ماقاله الخطيب (قوله أي إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهما لأن الـكلام فما يتعلق بالإمام، و إلا فلو ادّعي الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدّق (قوله لأنه أجرة أو ثمن) يتأمل كون الخراج ثمنا ، ولعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائنا عليها ويقدّر عايهم خراجا معينا فيكل سنة فكائنه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر للحاجة ولا يسقط ذلك باسلامهم ، والأقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خراجا مقدّرا في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله لمتولى بيت المال فان مايقبضه منهم عوض لما قدّر عليهم من الخراج (قوله قال الماوردي بلا يمين) عبارة شرح المنهج فعلم أنه يصدق فيما أثره ببدنه للقرينة وفي غـيره إن ثبت موجبها باقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل إنكاره بقاء العــقو بة عليه كالرجوع اه وكتب عليه سم قوله لأنه يقبل الخ قضية هـ ذا التعليل التصديق من غير يمين وعموم ماسبق له يخالفه اه (قوله وفارق المقرّ بأنه) أي من ثبت عليه الحق بالبينة ، وقوله لايقبل رجوعه الأولى أن يقول إنكاره لأنه لم يسبق منه إقرار حتى يرجع عنه ولعله عبرعنه بالرجوع للشاكلة (قوله تخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه .

(قوله هذا إن مات الإمام أو كان متغلبا) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره أى قهر ذا الشوكة عليها فينعزل من انعقدت إمامته ببيعة أو عهد فلا تنعقد له ولا يتأمل (قوله وفارق القر بأنه) أى من ثبت عليه بالبينة .

(كتاب الردة)

أعاذنا الله تعالى منها (هي) لغية: الرجوع، وقد تطلق على الامتناع من أداء الحق كانمي الزكاة في زمن الصديق رضى الله تعالى عنه، وشرعا (قطع) من يصح طلاقه دوام (الاسلام) ومن ثم كانت أفحش أنواع السكفر وأغلظها حكما و إنما تحبط العمل عندنا إن اتصلت بالموت لآيق البقرة والمسائدة إذ لا يكون خاسرا في الآخرة إلا إن مات كافرا فلا تجب إعادة عباداته قبل الردة خلافا لا بي حنيفة رضى الله عنه. أما إحباط ثواب الا عمال بمجرد الردة فمتفق عليه، وقد علم أن إحباط الثواب غير إحباط الا عمال بدليل الصلاة في المغصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع علم أن إحباط الثواب غير إحباط الا عمل كا قاله الغزالي واعتراض ابن الرفعة بأن الاخراج إنما يكون محتها وخرج بقطع السكفر الا صلى خارج بنفس الردة مردود بأن الجنس قد يكون مخرجا باعتبار، ومن بالفصل والسكفر الا نسلى خارج بنفس الردة مردود بأن الجنس قد يكون مخرجا باعتبار، ومن كفر المنافق لا نتفاء وجود إسلام منه حتى يقطعه،

(كتاب الردة)

إنما ذكر هذا الباب بعد ماقبله لأنه جناية مثله لكن ماتقدم من أوَّل الجنايات إلى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالدين ، وأخره عما تقدم و إن كان هذا أهم و لكثرة وقوع ذلك (قوله هي لغة الرجوع) عن الشيء إلى غيره أه منهج (قوله وقد تطلق) أي مجازا لغو يا (قوله كمانعي الزكاة) أى فانهــم لم يرتد واحقيقة و إنما منعوا الزكاة بتأويل و إن كان باطلا (قوله ومن ثم كانت أفحش أنواع الكفر) قيل يرد عليه أن كون الردّة أقبح أنواع الكفر يقتضي أن كلّ مرتد أقبح من أبي جهل وأبي لهب وأضرابهما مع أنه ليس كذلك . أقول : و يمكن الجواب بأن مجرد كون الردّة أقبح أنواع الكفر لا يقتضي أن من قامت به الردّة أقبـح الكفار ، فنحو أبى جهل يجوز أن زيادة قبحه إنما هو لما انضم ّ إليــه من زيادة العناد وأنواع الأذى للنبيُّ صلى الله عليه وسلم ولأصحابه وصدّه عن الإسلام لمن أراد الدخول فيه والتعذيب لمن أسلم إلى غير ذلك من القبائح التي لا تحصر فيجوز أن الردّة أقبح من كفره مع كونه في نفسه أقبح من المرتد لما تقد م (قوله وأغلظها حكما) أي لأن من أحكام الردّة بطلان التصرف في أمواله ، بخلاف الكافر الأصلي ولا يقر " بالجزية ، ولا يصمح تأمينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتمل (قوله فلا تجب) أي فلو خالف وأعاد لم تنعقد (قوله قبل الردّة) أي الواقعة قبل الردّة (قوله لا ثواب فيها عند الجمهور) أي وأما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغيير حرمان الثواب (قوله وخرج الكفر الأصلي) أي فليس ردّة (قوله بأن الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) أي وذلك إذا كان بينه و بين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن ، وأريد بالإخراج عدم الدخول ، وهذا الثاني أولى كما هو معاوم من محله (قوله ومن ثم أخرج بعض المناطقة بالإنسان) صُوابه بالحيوان لأنه الجنس المأخوذ فى التعريف .

[كتاب الردّة]

(قولهمن يصحطلاقه) أى بفرض الأنفىذ كرا (قوله دوام) دفع به ماقيل إن معنى من المعانى فما لإبقاء إعراب المتن و إن قال سم إنه غير ضرورى وقوله باعتبار) لم يبين هذا الاعتبار و بينه في التحفة و إن نازعه فيه سم .

(قوله والمنتقل من ملة لأخرى ملذكور الخ) حاصل الإبراد ادّعاء أنه مرتد مع أنه خارج من التعريف.وحاصل الجواب أنه بتسليم أنه مرتد قد مي ذكره في كلامه فلا يرد هنا على أن لانسلم أنه مرتد ولافي حكمه فلايرد على النعريف أصلا ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لايندفع الإيراد بالجواب الأوّل لأن ذكره في محل آخر لاينفع فىعدم جامعية التعريف (قوله الآتي) وصف لتردده (قــوله واجتهاد) أى فما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد (قوله وقدم منها القول) أى في التفصيل (قوله وظاهر فيشاهد بخلاف النية) انظر مامعني كون القول يشاهد ، وهلا قال بخلاف النية والفعل أي فان الفعل وإن كان يشاهد إلا أنه ليس أغلب معأن قوله بخلاف الآخرين يقتضي ماذكرته فليتأمل (قوله كائن قيل له قص" أظفارك الخ) صريح هذا السياق أن هذا بمجرده استهزاء ولولم يقصد به استهزاء فليراجع (قوله و به فارق قبوله في نحو

و إلحاقه بالمرتدّ في حكمه لايقتضي إيراده على عبارة المصنف والمنتقل من ملة لأخرى مذكور في كلامه في بابه فلايرد عليه على أنّ المرجح إجابته لتبليغ مأمنه ولا يجبر على الإسلام عينا فليس حكمه حكم المرتد فلا يرد أصلا ووصف وله المرتد بالردة أم حكمي فلا يرد على كلامنا هنا ثم قطع الإسلام (بنية) لكفر و يصح عدم تنوينه بتقدير إضافته لمشل ما أضيف إليه ماعطف عليه كنصف وثلث درهم حالا أوما لا فيكفر بها حالا كما يأتى وتسمية العزم نية نحير بعيد وتردّده في قطعه الآتي ملحق بقطعه تغليظا عليه (أوقول كفر) عن قصد وروية فلا أثر لسبق لسان أو إكراه واجتهاد وحكاية كفر (أوفعل) مكفر وسيفصل كلا من هذه الثلاثة وقدّم منها القول لأنه أغلب من الفعل وظاهر فيشاهد بخلاف النية ولعله حكمة إضافته للكفر بخلاف الأخيرين فاندفع ماقيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لأن التقسيم فيه (سواء) في الحكم عليه عند قوله الكفر (قاله استهزاء) كأن قيل له قص أظفارك فانه سنة فقال لا أفعله و إن كان سنة أو لوجاءني بالنبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه أو يطلق فإن المتبادر منه التبعيد كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى تبعا للسبكي في أنه ليس من التنقيص قول من سئل في شيء لوجاء في جبريل أوالنبي مافعلته (أوعنادا) بأن عرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يقرُّ به (أواعتقادا) وهذه الثلاثة تأتى في النية أيضا وحذف همزة التسوية والعطف بأو صحيح إذ هو لغة و إن كان الأفصح ذكرها والعطف بأم. ونقل الإمام عن الأصوليين أن إضهار التورية أي فما لا يحتملها كما هو واضح لايفيد فيكفر باطنا أيضالحصول التهاون منه ، و به فارق قبوله في نحوالطلاق باطنا (فمن نفي الصانع) أخذه من قوله تعالى _ صنع الله _ على منهم الباقلاني أوالغزالي واستدل له بخبر صحيح « إن الله صنع كل صانع "وصنعته » ولادليل فيه لأن الشرط أن لايكون الوارد على وجه المقابلة نحو _ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ، ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين _ ومافى الخبر من هذا القبيل، وأيضا فالكلام في الصانع بأل من غير إضافة والذي في الخبر بالإضافة وهو لايدل على غيره ، ألاترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم :

(قوله و إلحاقه) أى المنافق (قوله ولا يجبر على الإسلام) أى بل يطلب منه الإسلام و إن امتنع أم باللحوق لمأمنه فإن امتنع منهما فعل به الا مام مايراه من قتل أوغيره و إذا قتله كان ماله فيئا (قوله عن قصد وروية) تأمل فان القصد كاف في حصول الردة و إن لم يكن عن تأمل و نظر في العواقب فلعله أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد (قوله أو إكراه واجتهاد) أى لامطلقا كا هو ظاهر لما سيأتي من نحو كفر القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال اهسم على حج (قوله وسيفصل كلا) أى في قوله فمن نفي الح (قوله مالم يرد المبالغة في تبعيد نفسه) أى فلا كفر ولاحرمة أيضا (قوله وحذف همزة التسوية) أى من قاله (قوله أى فيا لا يحتملها) أى كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غييره (قوله و به فارق قبوله في نحو الطلاق) ظاهره فيا كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غييره (قوله و به فارق قبوله في نحو الطلاق) ظاهره فيا مالايشعر بنقص ، وقوله أوالغزالي أى أنه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى و إن لم ترد وهذا حكمة العطف بأو (قوله ولا دليل فيه) أى الحديث (قوله من هذا القبيل) أى وجه المقابلة (قوله وهو لايدل على غيره) أى غير الضاف .

«باصاحب كل نجوى أنت الصاحب فى السفر »لم يأخذوا منه أن الصاحب من غير قيد من أسمائه تعالى فَكَذَا هُو لَا يُؤخذُ منه أن الصانع من غير قيد من أسمائه تعالى وفي خبر مسلم «ليعزم في الدعاء فان الله صانع ماشاء لامكره له» وهذا أيضا من قبيل المضاف أوالقيد، نعم صح فى حديث الطبراني والحاكم «اتقوا الله فان الله تعالى فاتح الحم وصانع»وهودليل واضحالفقهاء هنا إذ لافرق بين المنكر والمعرّف (أو الرسل) أو أحدهم أو أحد الأنبياء المجمع عليه أوجحد حرفًا من القرآن مجمعًا عليه كالمعوّدُتين أوزاد حرفا فيه قدأ جمع على نفيه معتقدا كونه منه (أوكذب رسولا) أونبيا أونقصه بأى منقص كائن صغراسمه قاصدا تحقيره أوجوّز نبوة أحد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلموعيسي نبيّ قبل فلا يرد ومنه تمني النبوة بعد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كتمني كفر مسلم بقصد الرضابه لاالتشدید علیه ومنه أیضا لوکان فلان نبیا ما آمنت به وخرج بکذبه کذبه علیه (أوحلل محر"ما بالاجماع) قد علم تحريمه من الدين بالضرورة ولم يجز خفاؤه عليـــه (كالزنا) واللواط وشرب الحمر والكس إذ إنكاره ماثبت ضرورة أنه من دين محمــد صلى الله عليــه وسلم فيــه تـكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) أى حرّم حلالا مجمعًا عليه و إن كره كذلك كـنـكاح و بيع (أونني وجوب مجمع عليه) معلوما كذلك كسجدة من الخمس (وعكسه) أي أوجب مجمعا على نني وجو به معلوما كذلك كصلاة سادسة أونني مشر وعية حجمع على مشروعيته معلوما كذلك ولونفلا كالرواتب وكالعيد كاصرح به البغوى أما مالايعرفه إلاالخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير ومالمنكره أولمثبته تاءُو يل غير قطعي البطلان كما من في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفي عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ومأنوزع به في نكاح المعتدة من شهرته يردّ بمنع ضرور يته إذ المراد بها مايشترك فيمعرفته العام والخاص ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا فى بعض أقسامه وذلك لايؤثر (أوعزم على الكفر غدا) مثلا (أو تردد فيه) أيفعله أولا (كفر) حالا في كل مامر لمنافاته الاسلام ،

(قوله أو المقيد) أى إن نوّنا (قوله كالمعوّدتين) بكسر الواو المشددة بضبطه .

(قوله ياصاحب كل نجوى) أى كلام خق لا يطلع عليه (قوله ليعز م) أى يصمم الداعى (قوله وهو دليل واضح للفقهاء هنا) أى في إطلاق الصانع عليه سبحانه وتعالى (قوله كالمعودين) بكسر الواو فيه رمن إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيمما (قوله قاصدا تحقيره) قيد (قوله تمى النبيون وقوله لاالتشديد عليه) أى لكونه للقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله لاالتشديد عليه) أى لكونه ظلمه مثلا و يؤخذ من هذا صحة ماقاله العلامة سم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من جواز الدعاء على الظالم بسوء الحاتمة (قوله ومنه أيضا) أى من الردة و يحله مالم يرد المبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفائها (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) أى فلا يكون كفرابل كبيرة فقط (قوله أى عنه للعلم بانتفائها (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) أى فلا يكون كفرابل كبيرة فقط (قوله أن كان جاهلا به حقيقة فهو معذور (قوله أما ما لا يعرفه إلا الخواص) محترزقوله معاوم من الدين بالضر ورة وظاهره و إن عامه ثم أنكره وهوالمعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه (قوله وعامه بالضر ورة وظاهره و إن عامه ثم أنكره وهوالمعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه (قوله وعامه بالضرورة (قوله إذ المراد بها) أى بالضرورة (قوله ونكاح المعتدة ليس كذلك) أى فلا يكون إنكاره كفرا مطاقا .

وكذا من أنكر صحبة أبى بكر أو رمى بنته عائشة رضى الله تعالى عنهما بما برأها الله تعالى منسه ولا يكفر بسب الشيخين أو الحسن والحسين إلا فى وجه حكاه القاضى (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحا بالدين) أوعنادا له (أوجحودا له كإلقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث . قال الروياني أو من علم شرعى (بقاذورة) أو قذر طاهر كمخاط أو بزاق أو مني لأن فيه استخفافا بالدين ، وقضية إتيانه بالكاف فى الإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط وأن مماسته بشيء من ذلك القذر كفر أيضا وفي هذا الإطلاق وقفة ، فاو قيل تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء لم يبعد (وسجود لصنم أو شمس) أو مخاوق آخر لأنه أثبت لله شريكا ، نم إن دات قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير فى دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر ، وخرج بالسجود الركوع ،

(قوله وكذا من أنكر صحبة أبى بكر) ظاهره أن إنكار صحبة غير أبى بكركبقية الخلفاء لايكفر به وهو كذلك لأن صحبتهم لم تثبت بالنص" (قوله ولا يكفر بسب الشيخين) هما أبو بكر وعمر (قوله إلا فى وجه) أى ضعيف (قوله أو من الحديث) ظاهره و إن كان ضعيفا وهو ظاهر لأن في إلقائه استخفافا بمن نسب إليه ، وخرج بالضعيف الموضوع .

فرع — قول الشيخ في شرح منهجه أو إلقاء مصحف الخ هومعطوف على نني الصانع لاعلى كفر إذ لو عطف عليه لاقتضى أن التردد في الإلقاء كفر وفيه نظر صرح به الشهاب الرملي في حاشيته على الروض . أقول : و ينبغي عدم الكفر به لكن قضية قول المنهج أوتردد في كفره أنه يكفر به لأن إلقاء المصحف كفر لما فسر به الردة فالتردد فيه تردد في الكفر .

فائدة _ وقع السؤال عن شخص بكتب القرآن برجله لكونه لا عكنه أن يكتب بيديه لما نع مهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشو برى بأنه لايحرم عليه ذلك والحالة ماذكر لأنه لايعد إزراء لأن الازراء أن يقدر على الحالة الكاملة وينتقل عنها إلى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند إليه بعضهم في الحرمة من حرمة مدّ الرجل إلى المصحف مردود بماتقرر ويلزم القائل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فما لوكتب القرآن بيساره مع تعطل اليمين ولا قائل به اه وقول بعضهم إن كان لايحتاج للكتابة للغني أو بكتب غيره حرم و إلا فلا تحكم عقلي لايساعده قاعدة ولا نقل و يلزمه أنه لوكان يكتب بقصد الإبقاء أنه يحرم عليه و إلا فلا إذ لافرق بين غنى وفقير يكتب بقصــد الابقاء فما عالم به من عدم الحاجة فكان المناسب أن يذكر ذلك في تفصيله بل وكان يقال على طبق ماأجاب به إن كان يكتب القرآن للدراسة لايحرم عليه و إلا فلا لوجود التعليل في ذلك فليتنبه له (قوله تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء) وعليه فما جرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة مافيــه ليس بكفر، و ينبغي عدم حرمته أيضا ، ومثله ماجرت العادة به أيضا من مضغ ماعليه قرآن أو نحوه للتبرك به أولصيانته عن النجاسة . و بق ماوقع السوَّال عنه وهو أن الفقيه مثلا يضرب الأولاد الذين يتعامون منه بألواحهم هل يكون ذلك كفرا أم لا و إن رماهم بالألواح من بعد فيه نظر ، والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لابريد الاستخفاف بالقرآن ، نعم ينبغي حرمته لاشعاره بعدم التعظيم كما قالوه فما لو روّح بالكراسة على وجهه . وقاله حج في الفتاوي الحديثيـة (قوله لم يبعد) معتمد . (قوله وأن بماسته بشيء) السواب حذف التاء الفوقية من مماسته والباء الوحدة من شيء.

لوقوع صورته للخاوق عادة ولاكذلك السجود، نعم يتجه أن محل ذلك عند الإطلاق فاين قصد تعظيم مخاوق بالركوع كما يعظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينتُد (ولا تصح) يعني توجد إذ الردّة فعل معصية كالزنا لاتوصف بصحة ولا بعدمها (ردّة صبي ومجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره) على مكفر وقلبه مطمئن بالإيمان للآية ، وكذا إن تجرد قلبه عنهما فما يتجه ترجيحه لإطلاقهم أن المكره لايلزمه التورية (ولو ارتد فجن) أمهل احتياطا لأنه قد يعقل و يعود إلى الإسلام و (لم يقتل في جنونه) وجو با وقيل ندبا ، وعلى كل منهما لاشيء على قاتله سوى التعز بر لتفويته الاستتابة الواجبة ، وخرج بالفاء مالو تراخى الجنون عن الردّة واستتيب فلم يتب ثم جنّ فا نه يقتل حتما (والمذهب صحة ردّة السكران) المتعدّى بسكره كطلاقه و إن لم يكن مكاغا تغليظا عليه ، وقد اتفق الصحابة على مؤاخذته بالقذف فدل على اعتبار أقواله وفي قول لاتصح ردّته ، وقطع بعضهم بصحتها ، وفي قول لايصح إسلامه و إن صحت ردّته ، وقطع بعضهم بعدم صحة إسلامه ، والأفضل تأخير استتابته لإفاقته ليأتي بإسلام حجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هــذا القدر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد ، ومن آخر الوكالة اغتفار تأخير الردة للغاصب لأجل الإشهاد مع ارتد في سكره أم قبله لما تقرّر من الاعتداد بأقواله كالصاحي فلا يحتاج لتجديده بعد إفاقته، والنص على عرض الاسلام عليه بعدها محمول على ندبه فان عرض عليه فوصف الكفر فكافر من الآن لصحة إسلامه (وتتبل الشهادة بالردة) مطلقا كما محجاه في الروضة كأصلها أيضا فلا يحتاج في الشهادة بها لتفصيلها لأنها لخطرها لايقدّم العدل على الشهادة بها ،

(قوله فان قصد تعظیم مخاوق) أي فاولم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما أيضاكما يشعر به قوله لوقوع صورته للخاوق عادة ، لكن عبارة حج على الشمائل في باتواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف: وكانوا إذا رأوه لم يقومواله لما يعلمون من كراهته لذلك نصها: ويفرق منه أى القيام للاكرام لالارياء والإعظام حيث كان مكروها وبين حرمة نحو الركوع للغير إعظاما بائن صورة نحو الركوع لم تعهد إلا لعبادة الله بخلاف صورة القيام اه وهي صريحة في أن الإنيان بصورة الركوع للخاوق حرام وبائنها لم تعهد لمخاوق وهي منافية لقول الشارح لوقوع صورته للخاوق عادة ، أما ماجرت به العادة من خفض الرأس والانحناء إلى حدّ لايصل به إلى أقل الركوع فلا كفر به ولاحرمة أيضا لكن ينبني كراهته (قوله وكذا إن تجرد قلبه) أي بأن أطلق وقوله عنهما أي الكفر والإيمان (قوله فدلت) أي مؤاخذته (قوله سواء ارتد في سكره أو قيله) ثمماتةور من صحة إسلام السكران المتعدّى إذا وقع سكره في ردّته هل يجرى مثله في الكافرالأصلي إذا سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فنحكم بنفوذ ذلك منه لنعديه بالسكر أولا لأنا نقره على شربه المسكر بمعنى أنا لانقيم عليه الحدّ ولانتعرض له إذا لم يظهر شربها ، بخلاف مالو أظهر شربها فإنا نمنعه من النظاهر بذلك بالتعزير ونحوه فيه نظر ، و إطلاقهم يقتضي ترجيح الأوّل ، ويوجه با نا إنمالم نتعرض لهم لعدم اعتقادهم حرمته وعدم اعتقادهم ذلك لاينافي أنهم مكافون بعدم الثمرب بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله بعدها) أي الإفاقة (قوله وتقبل الشهادة بالردّة مطلقا) أي إشهادا مطلقا فلا يقال كان الصواب أن يقول مطلقة لأن لفظ الشهادة مؤنث فتحب المطابقة بينه و بين صفته لأن الحال صفة في المعنى .

(قوله عنهما) لعلهالإيمان والكفركا قاله سم (قوله وفي قول لاتصح ردته الح) هذا محله بعد قوله الآتي وإسلامه (قوله والأفضل تأخير استتابته) هلاكان أم استتابته أيضا بعد ثم استتابته أيضا بعد ثم رأيت حج بحث هذا وقوله فإن عرض) الأولى حذف إن وليس هو قفي التحفة .

إلا بعد تحققها وهذا هو المعتمد (وقيل بجب النفصيل) بأن يذكر موجبها و إن لم يقل عالما مختارا خلافًا لما يوهمه كلام الرافعي لاختـ لاف المذاهب في الكفر، وخطر أم الردّة، وقد أطال جمع في الانتصار له نقلا ومعني ، واقتضي كلام المصنف أنه لافرق بين قولهما ارتدّ عن الإيمـان أو كـفر بالله أو ارتد أو كفر فهو من محل الخلاف خلافا للبلقيني (فعلى الأوّل لو شهدوا بردّة) إنشاء (فأنكر) بأن قال كذبا أو ما ارتددت (حكم بالشهادة) ولا يعتد با إنكاره فيستتاب ثم يقتل مالم يسلم، وعلى الثانى لايحكم بها (فاو) لم ينكر و إنما (قال كنت مكرها واقتضته قرينة كأسر كفار) له (صدّق بمينه) تحكما للقرينة ، و إنما حلفناه لاحتمال كونه مختارا ، فان قتل قبل اليمين لم يضمن لوجود المقتضى والأصل عدم المانع (و إلا) بأن لم تقتضه قرينة (فلا) يصدّق و يصير مرتدًا فيطالب بالإسلام ، فان أبي قتل (ولو قالا لفظ لفظ كفر) أو فعل فعله (فادَّعي إكراها صدق) بمينه (مطلقا) أي مع القرينة وعدمها لأنه لم يكذبهما إذ الإكراه إنما ينافي الردة لاالتلفظ بكامتها لكن الحزم أن يجدّد إسلامه ، و إنما لم يصدق في نظيره من الطلاق مع عدم القرينة لأنه حق آدمى فيحتاط له (ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدها ارتد فمات كافرا فان بين سبب كفره) كسجود لكوكب (لم يرثه ونصيبه في البيت المال لأنه مرتد بزعمه (وكذا إن أطلق في الأظهر) مؤاخذة له باقراره . والثاني يصرف إليه لاحتمال اعتقاده ماليس بكفر كفرا . والثالث الأظهر في أصل الروضة كالوجيز ، ورجحه في الصغير استفصاله ، فإين ذكر ماهو كفر كان فيئا أو غير كفر كشرب الخر أو أكل لحم خنزير صرف إليه وهذا هوالمعتمد فان أصر ولم يبين شيئا فالأوجه عدم حرمانه من إرثه و إن اعتبرنا التنصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور الفرق بينهما (وتجب استتابة المرتد"ة) لاحترامهما بالإسلام (وفي قول تستحب) كالكافرالأصلي (وهي) على القولين (في الحال)لخبر «من بدل دينه فاقتلوه» (وفي قول ثلاثة أيام) لأثر

على وجه الاطلاق وإن لم تفصل (قوله فهو) يعنى ارتد أوكفر خاصة إذ ها محمل كلام البلقيني (قوله إنشاء) أخرج به مالوشهادا على إقراره بأنه أتى بمكفر كأن شهدا عليه أنه أقر بأنه سجد لصنم فانه إذا رجع بأن قال أقررت كاذبا بقيل لأنه حقه تعالى (قوله لظهورالفرق) وهو أن الانسان ولو الوارث يتسامح في الإخبار عن الميت بحسب ظنه مالايتسامح في الحي الذي يعلم أنه يقتل بشهادته ذكره في التحفة (قوله لخبر من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة منه ماأفادته الفاءمن التعقيب.

(قول المتن مطلقا) أي

(قوله إلا بعد تحققها) يؤخذ منه أن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره (قوله وهدا هو المعتمد) أى قبولها مطلقا (قوله وقد أطال جمع في الانتصارله) ضعيف (قوله خلافا للبلقيني) أى حيث فرق بين الصيغ فقال إذا قالا ارتد عن الإيمان أو كفر بالله لايشترط التفصيل قطعا، وإن قالا ارتد أو كفر فهو محل الخلاف (قوله فان قتل قبل الحين لم يضمن) كما لوشهدا بأنه سجد لصنم أو تكام بمكفر واد عي الإكراه وصدقناه وقتل قبل الحلف وهو أصح وجهين أطلقهما ابن المقرى في روضه، ورجح منهما شارحه عدم الضمان، واعتمد ذلك المؤلف. وكتب أيضا حفظه الله قوله فان قتل قبل اليمين لم يضمن أي و يعزر قاتله إن كان من الآحاد لافتياته على الإمام (قوله لكن الحزم) أي الرأى وهو بالحاء المهملة و بالزاي (قوله وهذا هو المعتمد) أي الثالث (قوله فالأوجه عدم حرمانه) أي فيعطي منه حالا (قوله على القول به) وهوالمرجوح (قوله لظهور (قوله فالأوجه عدم حرمانه) أي فيعطي منه حالا (قوله على القول به) وهوالمرجوح (قوله لظهور وما هنا إنما يترتب عليه مجرد عدم إرث القاتل وجاز أن له فيه شبهة (قوله وتجب استتابة المرتد والمرتدة) أي فاو قتله أحد قبل الاستنابة عزر فقط ولا شيء عليه لإهداره.

فيه عن عمر رضي الله تعالى عنه (فان أصرا) أي الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المار والنهبي عن قتل النساء محمول على الحربيات وللسيد قتل قنه والقتل هنا بضرب العنق دون غيره ولا يتولاه سوى الامام أونائبه فان افتات عليه أحد عزر ولوقال عند القتل عرضت لىشبهة فأزياوها لأتوب ناظرناه بعد الاسلام لاقبله فان شكا جوعاً قبل المناظرة أطعم أوّلًا (و إن أسلم صح) إسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف ولخبر «فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم» وشمل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة والسلام أوسب نبيا غيره وهو كذلك على الأصح ولم يحتج للتثنية هنا لفوات المعنى السابق الحامل عليها وهو الاشارة للخلاف فاندفع القول بأن الأحسن أسلما ليوافق ماقبله (وقيل لايقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر خني كزنادقة وباطنية) لأن التو بة عند الخوف عين الزندقة والزنديق من يظهر الاسلام و يخفي الكفر و يقرب منه من عبر عنه بأنه من لاينتحل دينا والباطني من يعتقد أن القرآن باطنا غبر ظاهره وأنه الراد منه وحــده أو مع الظاهر ولا بد في صحــة الاسلام مطلقا من الشهادتين ولو بالعجمية و إن أحسن المربية ويعتبر ترتيبهما وموالاتهما كما جزم به الوالد رحمــه الله فى شروط الامامـــة ثم الاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب بمن ينكرها أوالبراءة من كلدين يخالف دين الاسلام ولابد من رجوعه عن اعتقاد ارتد بسببه ولا يعزر مرتد تاب على أول مرة ومن نسب اليه ردة وجاءنا يطلب الحكم باسلامه يكتني منه بالشهادتين ولا يتوقف على تلفظه بما نسب له و يؤخذ من كلام الشافعي ،

(قوله والقتل هنا بضرب العنق) أي أماغير هذا فقد يكون قتله بغير رمى العنق كائن كان القتل قصاصا وقد قتل هو بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للناسبة (قوله أطعم أوّلا) أي وجو با (قوله و إن أسلم صح إسلامه) أي من قامت به الردة ذكرا كان أو أنثى (قوله وترك لقوله تعالى الح) أي و إن تكررت ردته ممارا لكنه لايعزر على أول مرة كمايأتي وظاهره أنه لافرق في قبول الاسلام منه مع التكرر بين أن يغلب على الظن أنه إنما يسلم بعد الردة تقية أولا (قوله ولم يحتج للتثنية هنا) أي في أسلم (قوله وهوالاشارة للخلاف) أيلأنفي قوله قتلا إشارة لارد على من قال إن المرأة لانقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتـل النساء الخ تعريض بالرد على قائله (قوله و باطنية) قال ع كان وجه دخول هذا فى الخنى من حيث إنه خنى فى ذاته و إن أظهره صاحبه (قوله من عبر عنه بأنه) أي من عرفه بأنه الخ (قوله من لاينتحل دينا) أي من لاينتسب إلى دين قال في المختار وفلان ينتحل مذهب كذا وقبيلة كذا إذا انتسب اليه انتهى (قوله ولا يد في صحة الاسلام مطلقاً) أى سواء كان ممن ينكر رسالته صلى الله عليــه وسلم للعرب ولغيرهم أو ينكرها لغيرهم خاصة (قوله ولو بالعجمية) أي عند من يعرفها فلا يجوز له قتله أما إذا نطق بها عند من لايعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا إثم عليه و ينفعه ذلك عند الله فلا يخلد في النار ثم إذا شهدت بينة بأن مانطق به هو كلة الشهادة لمعرفتها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لأنه قتل مسلما في نفس الأمر وظن كفره إنما يسقط القصاص للشبهة (قوله و يعتبر ترتيبهما وموالاتهما) ظاهره و إن لم يائت بالواو (قوله ولابد من رجوعه)أى كائن يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا أما في نفس الأمر فالعبرة بما في نفسه.

(قوله فان شكا جوعا قبل المناظرة أطعم) انظر ماوقع هذا مع أنه إنما يناظر بعد الاسلام و بعد الاسلام لاشبهة فىأنه يطعم و إنما يظهر هنا لوكان يناظر قبل الاسلام كاقيل به (قوله لفوات المعنى السابق) أي السابقة الاشارة اليه بقوله والنهى عن قتل النساء الخ المشار به إلى الرد على المخالف في قتل النساء (قوله لفوات المعنى السابق)أى وللاشارة بالمغارة إلى الخلاف إذ لوثني هذا أيضا فاتت هذه الاشارة كالانخفي وحينئذ فما صنعه الصنف أحسن مما أشار اليه العترض و إنقال الشهاب سم إن ماذكر إنما هو مصحح للعبارة بتكاف لادافع لأحسنية ما أشار إليه المعترض .

(قوله وقطع به العراقيون) الذي قطع به العراقيون إنما هـــو أنه كافر لابخصوص الردة كايعلم من الروضة (قوله أي أمامهم الخ) مراده بهذا الجواب عن نقل الصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع أن الناقل لة إعاهو واحد منهموهو القاضي أبو الطيب. وحاصل الجواب أنه لمانقله إمامهم وهمأتباعه فكانهم نقاوه (قوله في غير ماملكه في الردة) يعنى ماحازه في الردة (قوله خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه) انظر ماوجــه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك .

أنه لابد من تكرر لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو مايدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع ﴿ وَوَلَهُ المُرتَدُ إِنَّ انْعَقَدُ قَبَّلُهَا﴾ أي الردة (أو بعدها وأحــد أبو يه) من جهة الأب أو الأم و إن علا أومات (مسلم فمسلم) تغليبا للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فمسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه السلم و يجزى عتقه عن الكفارة و إن كان قنا لبقاء علقة الاسلام في أبو يه (وفي قول مرتد) بالتبعية (وفي قول) هو (كافر أصلي) لتولده بين كافرين ولم يباشر إسلاما حتى يغلظ عليه فيعامل معاملة ولد الحرفي إذ لاأمان له، نعم لايقر بجزية لأن كفره لم يستند لشبهة دين كان حقا قبل الاسلام (قات: الأظهر) هو (مرتد) وقطع به العراقيون (ونقل العراقيون) أى إمامهم القاضي أبوالطيب (الاتفاق) من أهل المذهب (على كفره، والله أعـلم) فلا يقتل حتى يبلغ و يمتنع عن الاسلام ولايسترق بوجه أمالوكان فى أحــد أصوله مسلم و إن بعد ومات فهو مسلم تبيعاً له اتفاقا كما علم ممامر في اللقيط أوأحد أبو يه مرتد والآخر كافر أصلي فكافر أصلي قاله البغوي وجزم به ابن القرى في روضه و يوجه بأن من يقر أولى بالنظر اليه عن لايقر هذا كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل الباوغ من أولاد الكفار الأصليين والمرتدين في الجنة في الأصح (وفي زوال ملكه عنماله بها) أي بالردة (أقوال) أحدها نعم مطلقا حقيقة ولاينافيه عوده بالاسلام لأنه مجمع عليه . ثانيها وثالثها وهو (أظهرها إن هلك مرتدا بان زوال ملكه بها و إن أسلم بأن أنه لميزل) لأنّ بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف فيغيرُ ماملكه في الردة بنحو اصطياد فهو إمافي أو باق على إباحته وفي مال معرض للزوال لانحو أم ولد ومكاتب والأصح على القول ببقاء ملكه أنه لايصير محجورا بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافًا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الفاس لأجل حق أهل الفي (وعلى الأقوال) كلها (يقضى منه دمن لزمه قبلها) أي الردة باتلاف أو غيره أوفيها باتلاف كما يأتى أما على بقاء ملكه فظاهر وأماعلي زواله ،

(قوله أنه لابد من تحكرر لفظ أشهد) أى وعليه فلا يصح إسلامه بدونها و إن أتى بالواو (قوله وهو مايدل عليه كلامهما) معتمد (قوله إن انعقد قبلها) أى أومقارنا لها اه شيخنا الشو برى على التحرير (قوله و إن علا) غاية (قوله أومات) أى فى الزمن الماضى ولوقبل الحل به بسنين عديدة (قوله وليس فى أصوله مسلم) أى و إن بعد لكن حيث عدّ منسو با اليه بحيث يرث منه (قوله فلا يقتل) أى ومع ذلك لاضمان على قاتله للحكم بردته مالم يسلم وكان الأولى له أن يقول ولايقتل الخلان عدم القتل قبل البلوغ لايتفرع على الردة (قوله و إن بعد) أى حيث عد منسو با اليه لأن عدم القتل قبل البلوغ لايتفرع على الردة (قوله و إن بعد) أى حيث عد منسو با اليه إباحته والأولى أن يقول فيا وضع يده عليه فى الردة الخ (قوله و إن عاد إلى الاسلام استقر ملكه) وعليه فاو انتزع منه قبل إسلامه ماصاده فى الردة فهل علكه الآخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الأخذ فلا يؤمن برده له بعد الاسلام أولا و يجب رده عليه إذا أسلم فيه نظر والأقرب الأول خان عدم الملك غايته أنه يقتضى حرمة التعرض لاعدم ملك الآخذ ونظير هذا ماتحجره المسلم من فان عدم الملك غايته أنه يقتضى حرمة التعرض لاعدم ملك الآخذ ونظير هذا ماتحجره المسلم من الوات ولم يحيه (قوله لانحو أم ولد ومكاتب) أى أماها فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتى الموات ولم يحيه (قوله وأنه يكون) أى المحتول مليه يكون الخ.

فهي لا تزيد على الموت والدّين مقـدم على حق الورثة فعلى حقّ النيء أولى ، ومن ثم لو مات مرتدا وعليه دين وفي ثم مابقي فيء ، وظاهر كلامهم انتقال جميع المال لبيت المال متعلقا بهالدين كما أنه لايمنع انتقال جميع التركة الوارث وهو الأوجــه و إن ادّعى بعضهم أنه لاينتقل إليه إلا مابقي (وينفق عليه منه) مدة الاستتابة كما يجهز الميت من ماله وإن زال ملكه عنه بموته (والأصح) بناء على زوال ملكه (أنه يلزمه غرم إتلافه فيها) كمن حفر بئرا تعديا فانه يضمن ماتلف بها بعد موته (ونفقة) يعني مؤنة (زوجات وقف نكاحهن) نفقة الموسرين (وقريب) أصل أو فرع و إن تعدد وتجدد بعد الردّة وأمّ ولد لتقدم سبب وجو بها. والثاني لايلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه (وإذا وقفنا ملكه فتصرفه) فيها (إن احتمل الوقف) بأن قبل التعليق (كعتق وتديير ووصية موقوف إن أسلم نفذ) بالمعجمة أي بان نفوذه (و إلا فلا) ولوأوصى قبل الردة ومات مرتد ابطلت وصيته أيضا (وبيعه) ونكاحه (وهبته ورهنه وكتابته) من كل ما لايقبل الوقف لعدم قبوله للتعليق (باطلة) في الجديد لبطلان وقف العقود ، ووقف التبين إنما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده ، وهنا ليس كذلك لما تقرر أن الشرط احتمال العقد للتعليق، وهو منتف و إن احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي القديم خلافًا لمن خصه بغيرالأوّل (يجعل ماله مع عدل وأمته عند) نحو (امرأة ثقة) أو محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه صيانة له عن الضياع ويبيعه الحاكم لهر به إنرآه مصلحة (ويؤدي مكاتبه النجوم إلى القاضي) و يعتق إذ لايعتد بقبض المرتد كالمجنون وذلك احتياط له لاحتمال إسلامه وللسلمين لاحتمال موته على ردّته . اللهم توفنا مسلمين بمحمد .

ومقابله مبنى على زوال ملكه لاخصوص الأصح، وقد أعاد هذا فما يأتى في حكاية المقابل والأولى عدم إعادته (قوله ونكاحه) انظرهل الخلاف يحرى فيه أيضا (قوله مقصود العقد) أي العنى العيوان كما لا يخنى .

(قوله ساء على زوال ملكه)

يعنى أن الخلاف الأصح،

(قوله فهى لاتزيد على الموت) انظر على هذا أي فائدة فى بقاء ملكه حيث كان ماله يجعل تحت يد عدل وينفق منه على زوجانه وتقضى منه ديون لزمته بعد الردة ، وأي فرق بينه وبين وقف ملكه . اللهم إلا أن يقال إذا قلنا بزوال ملكه ومضى عليه حول فى الردة ثم عاد إلى الإسلام لا تجب عليه زكاة لعدم ملكه . ومن فوائده أنا إذا قلنا بالوقف أنفق على زوجاته وأقار به قطعا ، وإذا قلنا بزوال ملكه ففيه الخلاف الآتى فى قوله والأصح يلزم غرم إتلافه الخ (قوله وإن ادتى بعضهم الخ) وفائدة الخلاف تظهر فى فوائد التركة . فان قلنا لا يمنع الدين انتقالها لم يتعلق بالزوائد وإن قلنا يمنع تعلق (قوله وينفق عليه منه مدة الاستتابة) هو ظاهر على القول الثانى . وإن قلنا يمنع تعلق (قوله وينفق عليه منه مدة الاستتابة) هو ظاهر على القول الثانى . كنون عرض عقب الردة (قوله مع عدل) أى فى يد عدل ، وقوله ويؤجر ماله : أى من جهة القاضى .

(ڪتاب الزنا)

بالقصر أفصح من مده ، وهو من الكبائر . قال تعالى _ ولا تقر بوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا _ وأجمع أهل الملل على تحريمه ، ولهمذا كان حدة أشد الحدود لأنه جناية على على الأعراض والأنساب . وهو (إيلاج) أى إدخال (الذكر) الأصلى المتصل ولو أشل أى جميع حشفته المتصلة به ، والأوجه أن ماوجب الغسل به حد "به ومالا فلا ، ودعوى الزركشي وجوب الحد في الزائد كما تجب العدة بإيلاجه مردودة فقد صر حل البغوى بعدم حصول التحليل والاحصان به فهنا أولى ووجوب العدة الاحتياط لاحتمال الإحبال منه كاستدخال المن ، ويتجه تقييد إطلاق البغوى المذكور في الاحصان والتحليل بما من من عدم وجوب الغسل به أو قدرها من فاقدها لامطلقا خلافا البلقيني حيث ذهب إلى أنه لو ثني ذكره وأدخل قدرها منه ترتبت عليه الأحكام ولو مع حائل و إن كثف من آدمي واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة و إن لم يمكن انتشاره كما هو الأقرب و إن بحث البلقيني خلافه ، وقد علم عما قررناه أنه لاحد بايلاج بعض الحشفة انتشاره كما هو الأقرب و إن بحث البلقيني خلافه ، وقد علم عما قررناه أنه لاحد بايلاج بعض الحشفة كالغسل ، نعم يتجه أنه لو قطع من جانبها فلقة يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك و يحس " و يلتذ بها كالكاملة وجب الحد بها (بفرج) أى قبل آدمية واضح أصلى ولو غوراء كا بحثه الزركشي وهو ظاهر قياسا على الجنابة ،

(ڪتاب الزنا)

(قوله وهو من أكبر الكبائر) لم يبين الشارح مرتبته بعد كونه من أكبر الكبائر ، وعبارة الزيادى : وهو أكبرالكبائر بعد القتل اه وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس ، وأن ماوراء ذلك من السبع المو بقات وغيرها كالزنا لا ترتيب فيه ، و إنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر (قوله وهو إيلاج الذكر) أي شرعا. وأما لغة فالظاهر أنه مطلق الإيلاج من غير نكاح اه حج (قوله والأوجه أن ماوجب الفسل به حد به) أى والذكر الزائد لا يجب الغسل بايلاجه حيث لم يكن على سمت الأصلي فلا يجب الحد" به ، وقضيته أنه لو كان على سمت الأصلى حد به ، وقضية مارد به على الزركشي خلافه ، وهوظاهر لانتفاء الأصالة عنه ، وقضية قوله والأوجه الخ أنه إذا علت المرأة عليه حق دخلت حشفته في فرجها مع تمكنه من دفعها وجب الحد الوجوب الغسل عليه ، و يوجه بأن عكينها من ذلك كفعله فما يترتب عليه من اختلاط الأنساب (قوله في الزائد) أي الذكر الزائد (قوله بعدم حصول التحليل والإحصان به) أى بالزائد (قوله بما من عدم وجوب الغسل) أي بأن تميز عن الأصلى ولم يكن على سمته ، و يمكن حمل كلام الزركشي على زائد يجب الغسل بايلاجة (قوله أو قدرها) عطف على قوله أي جميع حشفته (قوله ولو مع حائل) غاية في وجوب الحد" (قوله من آدمي واضح) أي أو أجنى تحققت ذكورته أخذا بما ذكره في المولج فيه فيجب على المرأة الحد إذا مكنته (قوله بفرج) أي ولوفرج نفسه كأن أدخل ذكره في دبره ، ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره ونقل بالدرس عن البلقيني مايصرح بما قلناه وهل من الفرج مالوأدخل ذكره فيذكرغيره أولا فيه نظر و إطلاق

[حتاب الزنا]
وقوله لأنه جناية الخ) لعله علة لاجماع أهل الملل فكان ينبغى تقديمه على قوله وله والأوجه أن ماوجب الغسل به) أى وهو الزائد العامل أو السامت و إن لم يكن عاملا كما مردودة) يعنى بالنسبة كما مردودة) يعنى بالنسبة لاطلاق الزائد و إلا فبعض أفراد الزائد يحد به كمام (قوله أوقدرها) معطوف على جميع حشفته وقوله ولو مع حائل غاية فيهما .

أو جنية تحققت أنو تنها كما بحشه العراق لأن الطبع لا ينفر منها حينئذ (محر م لعينه خال عن الشبهة) التي يعتبة بها كوطء أمة بيت المال و إن كانت من سهم المصالح الذي له حق فيه ، إذ لا يستحق فيه الاعفاف بحال وحربية لا بقصد قهر أو استيلاء ومماوكة غير باذنه على مامر مفصلا في الرهن ، وما نقل عن عطاء في ذلك غير معتد به مع أنه لم يثبت عنه (مشتهى طبعا) راجع كالذي قبله لكل من الذكر والفرج ، و إن أوهم صنيعه خلافه . وحكم هذا الإيلاج الذي هومسمى المنا ، إذ الإيلاج الذكور بقيوده هو مسماه ، والاسم الزنا إذا وجدت هذه القيود جميعها أنه (يوجب الحد) الجلد والتغريب أو الرجم بالاجماع ، وسيأتي محترزات هذه كلها والحني حكمه هنا كالغسل إن وجب الغسل وجب الحد و إلا فلا ، وما قيل من أن قوله خال عن الشبهة لا يوصف بحل ولا يحرمة رد بأن التحريم أصالة للعين والشبهة أم طارى عليه فلم يغن عنها وتعين ذكرها لا فادة الاعتداد بها مع طروها على الأصل (ودبر ذكر وأنثي كقبل على المذهب) ففيه رجم عرما في دبرها ،

الفرج يشمله فليراجع (قوله أو جنية تحققت أنوثتها) فيجب على واطئها الحدّ ، ظاهره ولو على غير صورة الآدمية لكن التعليل يقتضي خلافه ، و به صرح حج فقيد بما إذا تشكل بشكل الآدميات إلا أن يقال لما تحقق أنوثتها وأنها من الجنّ عـلم أن هذه ليست الصورة الأصلية فلم ينفر طبعه منها النفرة الكلية (قوله محرم لعينه) قال الزركشي : يرد عليه من تزوّج خامسة انتهى سم على منهج أى فانه يحـد بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العـدد الشرعي ، وقد يجاب بأنها لما زادت عن العدد الشرعي كانت كا جنبية لم يتفق عقد عليها من الواطي و فعلت محرمة لعينها لعدم مايزيل التحريم القائم بها ابتداء (قوله كوطء أمة بيت المال) مثال للخالى عن الشبهـة ، وكتب أيضا حفظه الله كوطء أمة بيت المال : أي و إن خاف الزنا فيما يظهر أخذا من قوله إذ لايستحق الخ (قوله لابقصد قهر أو استيلاء) أى فان كان بقصدها لا يحــــــّــ لدخولهـــا في ملــكه ، وظاهره ولو كان مقهورا كمقيد وهو ظاهر لأن الحــــّـــ يدرأ بالشبهة (قوله وما نقل عن عطاء في ذلك) أي وطء مماوكة غيره (قوله و إن أوهم صنيعه) أي حيث أخره عن وصف الفرج (قوله أنه يوجب الحدّ) أي و إن تكرر منه مائة مرة مثلا حيث كان من الجنس فيكفي فيه حدّ واحد . أما إذا أقيم عليه الحدّ ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه ثانيا وهكذا ، ثم رأيته كذلك عن فتاوى الشارح، وعبارته سئل الشمس الرملي فيمن زني مائة صّ مشلا فهل يلزمه في كلّ مرّة حـــد ، و إذا مات الزاني ولم يتب هل يحد في الآخرة ، و إذا تاب عنــــد الموت هل يسقط عنه الحد"، وهل للزوج على من زني بغير علمه ، وإذا مات الزاني هل يسقط حق زوجها عنه. فأجاب يكتفي بحد واحد عند اتحاد الجنس، ولا حدد في الآخرة، ولا يسقط بالتوبة ، وللزوج حق على الزانى بزوجتــه و يسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها (قوله وجب الغسل) بأن أولج وأولج فيه (قوله و إلا فلا) أي بأن أولج فقط أو أولج فيه فقط (قوله لا يوصف بحل ولا حرمة) المراد من هذه العبارة أن مافيه الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله خال عن الشبهة (قوله ذكر وأنثي) أي غير حليلة كما يأتي حرة أوأمة (قوله وفارق دبره) أي دبر العبد المماوك.

(قوله أوجنية) انظر هل مثلها الجني أولا فما الفرق (قـوله كوطء أمة ست المال) مثال للخالي عن الشبهة (قوله لا يوصف عل ولا حرمة) سقط قبلهذا كلام من النسخ وعبارة التحفة قيل خال عن الشهة مستدرك لاغناء ماقبله عنه إذ الأصح أن وطء الشبهة لا يوصف إلى آخر ما في الشارح وقوله إذ الأصح الخ حاصله أن قول المصنف محرم لعينه يفهم أن غير المحرم لذلك لاحد فيه ومنه وطءالشبهة لأنهلا يوصف يحلولاحرمة لكن نازع سم في كون جميع أنواع الشبهة لايوصف يحلولا حرمة (قــوله ردّ بأن التحريم الخ) حاصله أن الشبهة أيضا يتصف فيها الفرج بأنه محرم لعينه ومع ذلك لاحد فيه للشهة فتعمن ذكرها لذلك (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غـــ و المحصن

والفعول به مطلقا.

حيث لا يحد به على الر اجح بأن الملك يبيح إنيان القبل في الجملة ولا يبيح هذا الحل بحال ، وفي قول يقتل فاعله بالسيف محصنا كان أولى ، وفي طريق أن الايلاج في دبر المرأة زنا ، وقد علم أن إنيانه حليلته في دبرها لا حد فيه لأن سائر جسدها مباح للوطء فانتهض شبهة في الدبر وأمته المزوّجة تحريمها لعارض فلم يعتد به ، هذا حكم الفاعل . أما الموطوء في دبره ، فان أكره أو لم يكلف فلا شيء له ولا عليه ، و إن كان مكلفا مختارا جلد وغرّب ولو محسنا ذكرا كان أو أنثى ، إذ الدبر لايتصوّر فيه إحصان ، وفي وطء الحليلة التعزير إن عاد له بعد نهى الحاكم له عنه (ولا حد عفاخذة) وغيرها بما لاإيلاج فيه كسحاق ، ولو مكنت نحو قرد لم يجب عليها حد (ووطء زوجه) بهاء الضمير و بالتاء أي له (وأمته في) نحو دبر و (حيض) أونفاس (وصوم وإحرام) لأن التحريم ليس لعينه بل لأم عارض كالايذاء و إفساد العبادة ، ومثله وطء حليلته بظن كونها أجنبية فهو و إن أثم إثم الزنا باعتبار ظنه لا يحد لانتفاء حرمة الفرج لعينه (وكذا أمته المزوّجة والمعتدة) لكون التحريم عارضا أيضا قطعا ، وقيل في الأظهر (وكذا مماوكته الحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة لشهة الماك ، ولخسر « ادر وا الحدود بالشهات » ولا يرد عليه نحو ابنته أو رضاع أو مصاهرة لشهة الماك ، ولخسر « ادر وا الحدود بالشهات » ولا يرد عليه نحو ابنته أيضا وكذا من ظنها حليلته كا في الحرر أو مماوكته كلا لا بعضاكا في الروضة ، وقال آخرون لا فرق أيضا وكذا من ظنها حليلته كا في الحرر أو مماوكته كلا لا بعضاكا في الروضة ، وقال آخرون لا فرق

معقوله في دبرها وهو تابيع لزوال في هذا حج لكن ذاك لم يقل في دبرها لأنه يختار أنه في المنه المهراو كانت الموطوءة أثى الملك المهراو كانت الموطوءة أثى المهراو كانت الموطوءة أثى العينه) لايتأتي في قوله نحو العينه) لايتأتي في قوله نحو العينه الميثاني في قوله نحو العينه في الميثاني في قوله نحو العينه الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني في الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني وحينتند فلاحت الميثاني ولا الميثاني والميثاني وا

(قوله بأن الملك يبيح إتيان

القبل في الجلة) هذا لايتأتى

(قوله حيث لايحة به) أى وإن تكرر (قوله يبيح إنيان القبل في الجملة) هذا التعليل جعله في المنهج علة لوجوب الحدة بوطء أمته المحرم في دبرها أما عدم الحدة فعلله بما يأتى من أن اللك يبيح له سائر جسدها أى ومنه التمتع بحلقة الدبر فدبر الأمدة من حيث هو مباح في الجملة (قوله ولا يبيح هذا الحل) أى العبد فانه لايباح منه . فالحاصل أن الأمة تباح في الجملة ولاكذلك العبد (قوله وفي قول يقتل فاعله) أى فاعل الوطء في الدبر (قوله وقد علم أن إنيانه حليلته في دبرها) أى زوجة أو أمة (قوله لاحدة فيه) أى وإن تكرر ممارا وإنما يجب فيه التعزير فقط إن تكرر على ما يأتى من أنه يعزر إن عاد بعد نهى الحاكم عنه (قوله فلا شيء له) ظاهره أنه إذا أكره الأنثى على ذلك لامهر لها ، ومن ثم كتب سم على حج قوله فلا شيء له أى فلا يجب له مال ، والظاهر أنه غير مماد لتسويتهم بين القبل والدبر إلا في مسائل ليست هذه منها فيجب له المهر ، وأشار إلى ذلك في البهجة بقوله :

والدبر مثل القبل في الإنيان لا الحلّ والتحليل والإحصان وفيئة الإبلا ونفق العنه والإذن نطقا وافتراش القنه

(قوله وفى وطء الحليلة) أى فى دبرها (قوله إن عاد له بعد نهى الحاكم) أفهم أنه لاتعزير قبل نهى الحاكم و إن تكرر وطؤه (قوله لم يجب عليها حدث) أى وتعزر و إن لم يتكرر ، ومحله حيث لم يقهرها على ذلك و يقبل قولها فيه (قوله وصوم و إحرام) أى وقبل مضى مدة الاستبراء أيضا (قوله ومثله وطء حليلته) أى فى قبلها (قوله و إن أثم إثم الزنا) أى فيفسق به وتسقط شهادته وتسلب الولايات عنه (قوله لزوال ملكه) قضيته أنه لو لم يزل ملكه بذلك ككونه مكاتبا أو محجورا عليه واشتراها فى الذمة لا يحد بوطئها ، وهو مقتضى قوله على أنه الخ (قوله كلا لا بعضا) معتمد .

واعترض بأنّ ظنّ ملك البعض لايفيد الحلّ فليس شبهة كمن علم التحريم وظنّ أنه لاحدّ عليه . وأجيب بأن الأوّل مسقط لو وجـد حقيقة فاعتقد مسقطا ، بخـلاف الثاني لايسقط بوجه فلم يؤثر اعتقاده ، ويرد بأنه لاعبرة باعتقاد السقط مطلقا لأنه منى لم يظن الحل فهو غير معذور ، ولا ينافيه مايأتي في نحــو السرقة لأنهـم توسعوا في الشبهة فيها مالم يتوسعوا هنا ، ومن ادّعي جهل التحريم بنسب بعد تزوّجها ووطئها لم يصــدق ، نعم إن جهل مع ذلك النسب ولم يبن لناكـذبه صدق كما بحثه الأذرعي أو بتحريمها برضاع صدق أيضا فىأظهر القولين إن كانمما يخني عليه ذلك أو بكونها مزوّجة أو معتدّة وأمكن جهله بذلك صدق بمينه وحدت هي دونه إن عامت تحريم ذلك (ومكره فىالأظهر) لشبهة الإكراه ولرفع القلم عنه . والثانى ينظر إلى المحرمية التي لايستباح الوطء معها بحال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار (وكذا كل جهة أباح بها) الأصل أباحها فضمن أباح قال ، أوزاد الباء تأكيدا أو أضمر الوطء أي أباحه بسببها (عالم) يعتد بخلافه لشبهة إباحته و إن لم يقلده الفاعل (كنكاح بلا شهود على الصحيح) كمذهب مالك على ما اشتهر عنه لكن المعروف عن مذهبه اعتبارها فيصحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد أو بلا ولي كذهب أبي حنيفة أو بلا ولي وشهود كما نقل عن داود ، وصرح به المصنف في شرح مسلم لجعله من أمثلة نكاح المتعة الذي لاحدة فيه جريانه مؤقتا بدون ولي وشهود ، فاذا انتنى مع وجود التأقيت المقتضى لضعف الشبهة فلأن ينتنى مع انتفائه بالأولى ، وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى . والثانى يحــــ معتقد تحريمه فى النــكاح بلا و لى" (ولا بوطء ميتة) ولو أجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الأصح) إذ هو بما ينفر عنه الطبح فلم يحتج لزجر عنه ولائه غير مشتهى طبعا ، والثاني يحدّ به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لاننها غير مشتهاة لذلك و يمتنع قتلها ، ولا يجب ذبح المأكولة ، فان ذبحت أكات فىمستأجرة للزنا ﴾ بها لانتفاء الشبهة ، إذ لايعتدّ بالعقد الباطل بوجه ، وقول أبى حنيفة إنه شبهة ينافيه الإجماع على عدم ثبوت النسب ، ومن ثم ضعف مدركة ولم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلا ولى ، واتجه أن للشافعي حده لو رفع الحنني ،

(قوله وأجيب بأن الاأقل) هو قوله كلا لا بعضا الح ، وقوله بخلاف الثاني : هو قوله كا لو علم التحريم (قوله ولا ينافيه مايأتي في نحو السرقة) أى للمال المشترك (قوله وأ مكن جهله) ومنه مالو ظنّ أنّ مضى أربعين يوما أو نحوها كاف في العدة فتزوّج بذلك الظنّ ووطى فلا حدّ عليه (قوله ومكره) ينبغي أن من الإكراه المسقط للحدّ مالو اضطرّت امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عند من لم يسمح لها به إلا حيث مكنته من نفسها فمكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حدّ عليها وإن لم يجز لها ذلك لأنه كالإكراه وهو لايبيح ذلك و إنما سقط عنها الحدّ الشبهة (قوله وكذا كل جهة أباح بها عالم) أى فانه لا يحدّ بها ولا يعاقب عليها في الآخرة (قوله كا نقل عن داود) أى الظاهري (قوله من أمثلة) مفعول ثان ، وقوله جريانه مفعول أوّل لجعله وقوله معانتفائه أى التأقيت (قوله ولا بوطء مينة) ع استشكل بنقض الوضوء بلمسها . أقول : الجواب أن الحدود ندرأ بالشبهات اه سم على منهج (قوله اكنه يعزر فيهما) أى المينة والبهيمة ولو في أوّل من قوله وقوله أي حنيفة إنه) أى الاستئجار .

(قوله أو بتحر يمها برضاع) أى ادّعى جهل تحر يمها برضاع (قدوله في صحـة الدخول) يعنى في حله (قوله يجعله) الظاهر أن الباء سببية (قوله جريانه) معمول جعله .

gadia antho anto de la

(قوله الفاعل له) أى للاستئجار (قوله لا نه لا أثر للعقد الفاسد) لعله إذا كان فساده لعدم قابلية المحل كما هنا و إلا فهو غير مسلم (قوله رجلا أو امرأة) لا يناسب (٠٦٠) قول المصنف الآتي غيب حشفته على أنه سيأتي قوله وكما يعتبر ذلك في

إحصان الواطيء يعتبر في إحصان الموطوءة (قوله بكل منها) العني بحميعها (قوله وهوالمرادهنا) فيه نظر لا يخفي (قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء) أي وطء زوجته وكان المناسب ذكرهذه الغاية عقدقول المصنف الآتي ، والأصح اشتراط التغييب حال حريته وتكليفه (قوله نعم لوأو لخظانا الخ) هذا الاستدراك لامحل له هنا وإعامحله عندقول المصنف المار. وشرطه التكليف لأن صورة الوجهين أن منزني جاهلا بالباوغ ثم بان أنه كان وقت الزنا بالغا هل يلزمه الحدّ أولا وعبارة العباب وفيمن زنى جاهلا ببلوغه تم بان بالغا وقته وجهان انتهت وكأن الشارح ظنّ أن قوله وإنطرأ تكليفه الخ الذي تبعفيه غيره معناه وإن طرأ التكليف في أثناء الزنامع أنه غير متأت على أن الاستدراك على هذا الفهم ليس له موقع أيضا كما لايخني (قوله يوجب اشتراطه الخ) عبارة

الفاعل له إليه خلافا للجرجاني كنظيره في النبيذ (ومبيحة) لكون الإباحة هنا لغوا (ومحرم) ووثنية وخامسة ومطلقة ثلاثا وملاعنة ومعتدة ومرتدة وذات زوج (و إن كان) قد (تزوّجها) خلافاً لأبى حنيفة أيضاً لأنه لا أثر للعقد الفاسد فيأتى فيه مامر فىالإجارة ، ولا حدٌّ عليه بتز وَّجه مجوسية للخلاف في صحة نكاحها كما نقله الروياني في البحر عن النص وقال الأذرعي والزركشي إنه المذهب (وشرطه) التزام الأحكام، فلا حدّ على حر بى ومؤمّن بخلاف المرتد لالتزامه الأحكام و (التكليف) فلا حدّ على صي ومجنون لرفع القلم عنهما (إلا السكران) المتعدى بسكره فيحدّ و إن لم يكن مكلفا على الأصح تغليظاعليه لأنه من باب ربط الأحكام بالأسباب فالاستثناء منقطع (وعلم تحريمه) فلا حدّ على جاهل به (وحدّ المحصن) رجـــلا أو امرأة (الرجم) إلى موته بالاجماع ولأنه عليه الصلاة والسلام رجم ماعزا والغامدية ، ولا يجمع بين الجلد والرجم عند جمهور العلماء رضى الله تعالى عنهم. والاحصان لغة: المنع، وورد في الشرع لمعان الاسلام والعــقل والباوغ، وفسر بكل منها قـوله تعـالى _ فاردا أحصن فان أتين بفاحشـة _ والحرية كما في قوله تعـالي _ فعليهن نصف ماعلى المحصنات من العذاب _ والتزويج كما في قوله تعالى _ والمحصنات من النساء _ والعفة عن الزَّمَا كما في قوله تعالى _ والذين يرمون المحصنات _ والاصابة في النكاح كما في قوله تعالى _ محصنين غير مسافحين _ وهو المرادهنا (وهو مكلف) و إن طرأ تـكليفه أثناء الوطء فاستدامه ، نعم لو أو لج ظانا أنه غـير بالغ فبان كونه بالغا وجب الحدّ في أصـح الوجهين ، ومعنى اشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحدّ أن حذفه يوجب اشتراطه السكران (حر") كله فمن به رق" غير محصن (ولو) هو (ذمى) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وكانا قد أحصنا فالنمة شرط لحد"ه لما مر" أن نحوالحر بىلايحد" لالاحصانه إذ لو وطيء نحو حربى فى نـ كاح فهو محصن لصحة أنكحتهم ، فاذا عقدت له ذمة وزنى رجم (غيب حشفته) كلها أوقدرها من فاقدها بشرط كونها من ذكرأصلي عامل (بقبل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدّة شبهة لأن حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفاها فيدبر أوملك أووطء شبهة أونكاح فاسدكهاقال (لافاسدفي الأظهر) لحرمته لذاته فلم يحصل

(قوله الفاعل له) أى الاستئجار (قوله ومبيحة) ع أى ولا مهر ولو كانت أمة اه سم على منهج (قوله و إن كان) غاية لقوله ومحرم ووثنية الخ (قوله و إن لم يكن مكافا على الأصح) أى و إن قلنا بالأصح من عدم تكليفه (قوله فلا حد على جاهل به) أى حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء.

فرع _ فى العباب ولو قالت امرأة بلغنى وفاة زوجى فاعتددت وتزوّجت فلا حد عليها اه أى و إن لم تقم قرينة على ذلك (قوله وهو مكاف)أى المحصن الذى يرجم (قوله و إن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه) يتأمل هذا فان الظاهر منه أنه لو زنى صبيا و بلغ فى أثناء الوطء واستدامه يرجم وليس مرادا فانه يشترط لوجوب الرّجم سبق الاحصان ، ولا يتحقق إلا بايلاج حشفته مكافا فى النكاح الصحيح كما يأتى ، وعليه فلا يتصوّر زناه صبيا بعدإحصانه ثم يبلغ

التحفة يوهم اشتراطه الخ (قوله أصلى عامل) انظره مع ماتقدم له استيجاهه

به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في إحصان الواطئ يعتبر في إحصانالوطوءة والثاني ينظر إلى النكاح، نعم لوكان له زوجة ولهـا منه ولد وثبت زناه بالبينــة وأنـكر وطء زوجته صـــــــق بيمينه ولا يؤثر ذلك في نسب الولد لأنه يثبت بالإمكان (والأصح اشتراط التغييب حال حريته وتكليفه) فلا إحصان لصى " أو مجنون أو قنّ و إن وطي عن نكاح صحيح لأن شرط الإصابة كونها بأ كمل الجهات فاشترط من كامل أيضا ولا يرد على اعتبار التكليف حصول الإحصان مع تغييبها حالة النوم لأن التكليف موجود حينئذ بالقوّة و إن لم يكن النائم مكلفا بالفعل لرجوعه إليه بأدنى تنبيه وقضية كلامه اشتراط ذلك حال التغييب لا الزنا فاو أحصن ذمي ثم حارب وأرق ثم زني رجم والذي صرح به القاضي أنه لايرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب أن يقال المحصن الذي يرجم من وطيع في نكاح صحيح وهو حرّ مكاف حالة الوطء والزنا فعلم أن من وطيء ناقصا ثم زنى كاملا لايرجم بخلاف من كمل في الحالين و إن تخللهما نقص كجنون ورق والثاني يكتني به في غير الحالين (و) الأســـــ (أن الكامل الزاني بناقص) من رجل أو امرأة (محصن) لأنه حرّ مكاف وطيء في نكاح صحيح فلم يؤثر فيه نقص صاحبه واطئا أو موطوءا لوجود المقصود وهو التغييب حال كمال المحكوم عليه بالإحصان منهما فقوله بناقص متعلق بكامل لا بالزاني كما أفاده كلامه إذ لو تعلق به لا اقتضى أن الكامل الحرّ المكاف إذا زني بناقص محصن . و إن لم يوجد فيه التغييب السابق وهو غير صحيح بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ومن اعترضه غير مصيب وإن كثروا كمن غير الزاني بالباني على أنه خطئ بأن المعروف بني على أهله لا بهم والثاني يشترط كمال الآخر (و) حـد المكاف ومثله المتعدى بسكره (البكر) وهو غير الحصن السابق (الحر") ذكرا أو أنثى (مائة جـلدة) للآية سمى بذلك لوصـوله إلى الجـلد (وتغريب عام) أى سنة هلالية وآثر التعبير به لأنها قد تطلق على الجدب وعطف بالواو ليفيد به عدم الترتيب بينهما وإن كان تقديم الجلد أولى . فلو قدم التغريب اعتـــــ به و يجلد بعــده و إن نازع في ذلك الأذرعي وعبر بالتغريب ليفيد به اعتبار فعل الحاكم. فلوغرب نفسه لم يعتدّ به لانتفاء التنكيل وابتداء العام من أول السفر ويصدّق بيمينه في مضيّ عام عليه حيث لا يبنــة

(قوله و يصدّق بمينه) ينبغي حذف بمينه .

8 " 9 5 1 1 da

ويستديم الوطء فلعل ماهنا تصوير لمجرد وجوب الحدّ أولتحصيل الإحصان وهو الظاهر ، نع يمكن تصويره بما لو جنّ بعد تزوّجه ثم وطئ حال جنونه فأفاق فى أثناء الوطء واستدامه وهذا كله بناء على أن قوله مكلف معتبر فى وجوب الحدّ وهو غير مراد فان التكليف المعتبر فى وجوب الحدّ تقدم فى قوله وشرطه أى الحدّ التكليف فما هنا إنما هو بيان لما يحصل به الإحصان الذى يترتب عليه أنه إذا زنى بعده يرجم .

فرع — نص الشافى على أن الكافر إذا أسلم سقط عنه حد " الزنا وهذا مبنى على أن التوبة تسقط الحد والمعتمد عدم السقوط فيكون المعتمد وجوب الحد (قوله صد ق بيمينه) أى فلا يكون محصنا (قوله في نسب الولد لأنه) أى نسب الولد (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمد (قوله فل يؤثر فيه نقص صاحبه) أى زوجه (قوله بأن المعروف بنى على أهله لابهم) لكنه استعمل كثيرا بهذه الصيغة (قوله وتغريب عام) ظاهره و إن كان له أبوان ينفق عليهما أو زوجة أو أولاد صغار أو كبار محتاجون وهوظاهر و يوجه بأن النفقة المستقبلة غير واجبة فني ابتداء التغريب لانفقة عليه و بعده عاجز (قوله و آثر التعبير به) أى بالعام.

و يحلف ندبا إن اتهم لبناء حقه تعالى على المسامحة وتغرب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أما مستأجر العين فالأوجه عدم تغريبه إن تعذر عمله في الغربة كما لايحبس إن تعذر ذلك في الحبس و يوجه تغريب المدين و إن كان الدين حالا بأنه إن كان له مال قضي منه و إلا لم تفد إقامته عنـــد الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب إليه و إنما يجوز التغريب (إلى مسافة قصر) من محل زناه (فما فوقها) على مايراه الإمام بشرط كون الطريق والمتصد آمنا كما اقتضاه كلامهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله كما هو ظاهر ولأن مادونها في حكم الحضر (وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح) فاو طلب لم يعتبد به لأنه قد يكون له غرض فيله فينتن الزجر القصود و يلزمه الإقامة فما غرب إليه ليكون له كالحبس وله استصحاب أمة يتسرى بهـا دون أهله وعشيرته وقضية كلامهما عدم تمـكينه من حمــل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافًا للـاوردي والروياني ولا يقيد إلا إن خيف من رجوعه ولم تفد فيه الراقبة أو من تعرضه لا فساد النساء مثلا وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لا فساد النساء أو الغامان أي ولم ينزجر إلا بحبسه حبس قال وهي مسئلة نفيسة و إذا رجع قبل انقضاء المدة ردّ لما يراه الإمام واستأنفها لأن التنكيل لايتم إلا بموالاة مدة التغريب والثماني له ذلك فيجاب إليمه (ويغرب غريب) له وطن (من بلد الزنا إلى غير بلده) هو أي وطنه ولو حلة بدوي إذ الا يحاش لايتم بدون ذلك (فان عاد) المغرب (إلى بلده) الأصلي أو الذي غرب منه أو إلى دون مسافة القصر (منع في الأصح) معاملة له بنقيض قصده وقياس ماح،" استئناف العام كما هو ظاهر أما غريب لاوطن له كائن زنى من هاجر لدارنا عقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محلا ثم يغرب منه وفارق تغريب مسافر زنى بغير مقصده و إن فاته الحج مثلا لأن القصدتنكيله و إيحاشه ولا يتم بدون ذلك بأئن هذا له وطن فالإيحاش حاصل ببعده عنه وذاك لاوطن له فاستوت الأماكن جميعها بالنسبة إليه فتعين إمهاله ليألف ثم يغرب ليتم الإيحاش واحتمال عدم توطنه بلدا فيؤدى إلى سقوط الحدّ بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحمال الموت ونحوه وما وقع لابن الرفعة والبلقيني هنا مما يخالف ذلك غير سديد ولو زني فما غرب إليه ،

وقوله ولأن ما دونها في حكم الحضر) لم يتقدم قبله مايصح عطفه عليه وعبارة التحفة اقتداء بالحلفاء الراشدين ولأن الخ فلعل قوله اقتداء الخسقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لم يعتد به) في ذلك المواد لم يعتد بطلبه فلا يجبعلى الإمام إجابته في ذلك الطلب (قوله أو قوله أو أي من أحدها.

(قوله أما مستآجر العين) ظاهره و إن وقعت الإجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها حينئذ لوجوب تغريبه قبل عقد الإجارة (قوله فالأوجه عدم تغريبه) أى إلى انتهاء مدة الإجارة (قوله على ما يراه الإمام) أى و إن طال بحيث لايزيد الذهاب والإياب على سنة (قوله لحرمة دخوله) ومثله الخروج أى حيث كان واقعا فى نوعه (قوله و إذا عين الإمام جهة) أى و يجب ذهابه إليها فورا امتثالا لأمم الإمام و يغتفر له التأخير لتهيئة ما يحتاج إليه ومنه الأمة التى يستصحبها للتسرى (قوله فيا غرب إليه) أى كا قامة أهلها (قوله يتسرى بها) أى و إن لم يخف الزنا (قوله دون أهله) أى زوجته و محله مالم يخف الزنا فيا غرب إليه أيضا ولكن فى الزيادى التسوية بين الأمة والزوجة وعبارته ، وله أن يستصحب سرية ومثلها الزوجة فهى مستثناة من الأهل وظاهره أن له ذلك و إن لم يخف الزنا (قوله ولم ينزجر إلا بحبسه حبس) أى وجو با ورزق من بيت المال إن ذلك و إن لم يخف الزنا (قوله ولم ينزجر إلا بحبسه حبس) أى وجو با ورزق من بيت المال إن ذلك و إن لم يخف الزنا (قوله ولم ينزجر إلا بحبسه حبس) أى وجو با ورزق من بيت المال إن ذلك و إن لم يخف الزنا (قوله ولم ينزجر إلا بحبسه حبس) أى وجو با ورزق من بيت المال إن فوله و إذا رجع) أى إلى الحل الذى غرب منه بالفعل (قوله وقياس مام ") القياس إنما المادين (قوله وإذا رجع) أى إلى الحل الذى غرب منه بالفعل فعين إمهاله ليألف) أى مدة جرت الهادة بحول الالف فها .

غرّب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الأول ومقابل الأصح لايتعرّض له (ولاتغرّب امرأة وحدها في الأصح بل مع زوج أومحرم) أونسوة ثقات مع أمن المقصد والطريق ويجوز مع واحد ثقة أوممسوح كذلك أوعبدها الأمين إن كانت هي ثقة أيضا بأن حسن حالهـا لما من في الحج من الاكتفاء في السفر الواجب بذلك ووجوب السافرة عليها لايلحقها بالمسافرة للهجرة حتى يلزمها السفر ولو وحدها إذ الفرق أن تلك تخشى على نفسها أو بضعها لوأقامت وهذه ليست كذلك فانتظرت من يجوز لهما السفر معه (ولو بأجرة) طلبها منها فيلزمها كأجرة الجلاد فان كانت معسرة فني بيت المال فان تعذر أخر التغريب إلى أن توسر كامن الطريق، ومثلها في جميع ذلك أمرد جميل فلايفرّب إلامع محرم أوسيد (فاين امتنع) ولو بأجرة (لم يجبر في الأصح) إذ في إجباره تعذيب من لم يذنب بجريمة غيره . والثاني يجبر لإقامة الواجب و بهذا وجه تغريبها وحدها (و) حدّ (العبد) يعني من فيه رق و إن قلّ كافرا كان أومسلما (خمسون و يغرّ ب نصف سنة) على النصف من الحرّ لآية _ فعليهن نصف ماعلى المحسنات من العـذاب _ أي غـير الرجم لأنه لاينصف ولامبالاة بضرر السيدكما يقتل بنحو ردّته ، ولا بكون الكافر لم يلتزم الجزية كما فى المرأة الدمية ، ويأتى هنا مامرٌ من فروع التغريب ومنه خروج نحو محرم مع الأمة والعبد الأمرد (وفي قول) يغرّب (سنة) لتعلقه بالطبع فلم يختلف فيه الحرّ وغيره كمدّة الإيلاء (و) في (قول لايغرّب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنا (ببينة) فصلت بذكر المزنى بها وكيفية الإدخال ومكانه وزمانه كأشهد أنه أدخل حشفته أوقدرها حيث فقدها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والأوجه وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتنى بزنا يوجب الحدّ لأنه قديري مالايراه الحاكمين إهال بعض الشروط أو بعض كيفيته وقدينسي بعضها وسيأتي في الشهادات أنهاأر بع لقوله تعالى _ فاستشهدواعليهن أربعة منكم _ وماذهب إليه جمع من أنه لوشهد أر بعــة بزناه بأر بع نسوة لكن اقتصركل منهم على أنه رآه

(قوله غرّب لغيره) ظاهره و إن لم يتوطن ماغرّب إليه فيستنى هذا مما قدّم آ نفا اه سم على منهج (قوله بل مع زوج أو محرم) ع لحديث « لايحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخرأن تسافر مسيرة يوم إلامع ذى محرم » اه سم على منهج (قوله ولو بأجرة) أى بشرط أن تكون أجرة المثل عادة (قوله ومثلها في جميع ذلك أمرد) ومنه مامر في نفتة من تخرج معه (قوله لم يجبر في الأصح) أى ثم لوأراد السفر معها أوخلفها ليتمتع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ بخلاف ما لو لم يسافر معها أوسافر لغرض آخر واتفق مصاحبته لها من غير قصد ولا تمتع ولامنافاة بين هذه و بين مابالهامش أيضا لأن تلك فيا لوقصد صحبتها بخلاف هذه ، وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يجبر في الأصح أى ثم إن سافرت لا معه لم تستحق نفقة ولا كسوة ولاغيرها مدّة غيبتها و إن سافر معها ولو بأجرة استمرت النفقة وغيرها ولو لم يتمتع بها في الدّة الله كورة (قوله ومنه و إن سافر معها ولو بأجرة استمرت النفقة وغيرها ولو لم يتمتع بها في الدّة الله كورة (قوله ومنه خروج نحو محرم) أى ونفقته في بيت المال لأنه لامال للرقيق والسيد لاشيء عليه (قوله بذكر المزنى بها) بيان للتفصيل (قوله لأنه قديرى ما لايراه) أى إن كان مخالفا له في مذهبه أوكان مجتهدا ومنه يعلم فعله عرجه الزنا (قوله لأنه قديرى ما لايراه) أى إن كان مخالفا له في مذهبه أوكان مجتهدا ومنه يعلم أن لايم به الردّ على الزرا (قوله لأنه قديرى ما لايراه) أى إن كان مخالفا له في مذهبه أوكان بحتهدا ومنه يعلم أنه لايم به الردّ على الزركشي لأنه إنما اكتني بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسي بعضها أنه لايم به الردّ على الزركشي لأنه إنما اكتني بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسي بعضها أنه لايم الدولة المنه المردّ على المنه المنه

(قول المتن بل مع زوج) أى كائن كانت أمة أوحرة قبل الدخول أوطرأ التزويج بعد الزنا عصمنة (قوله إلا مع عرم أوسيد) أى أو نحوها قد من ماينني عن هذا في قوله أوسيد .

برد على الزركشي.

يزنى بواحدة منهن حدّ لأنه استفيد من حجموع الشهادات الأر بع ثبوت زناه بأر بعة قد ينازع فيه بأن كلا شهد بزنا غـير ماشهد به الآخر فلم يثبت بهم موجب الحدّ بل يحدّ كل منهم لأنه قاذف (أو إقرار) حقيقي مفصل نظير ماتقرر في الشهادات ولو با شارة أخرس إن فهمها كل أحد ، لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية با قرارها ، وخرج بالحقيقي اليمين المردودة بعد نكول تِكُواره أَرْ بِعا ، لأنهصلي الله عليه وسلم علق الرجم بمجرِّد الاعتراف في خبر « واغديا أنيس إلى امرأة هذا فارِن اعترفت فارجمها » وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أر بعا لأنه شك في أمره ولنا قال أبكُ جنون ، ولهـــذا لم يكرَّر إقرار الغامدية ، وعلم من كلامه في اللعان ثبوته أيضا عليها بلعانه إن لم تلاعن . ومما يأتي في القضاء أن القاضي لا يحكم فيه بعامه ، نعم السيد استيفاؤه من قنه بعامه لمصلحة تأديبه (ولو أقر") به (ثم رجع) عنه قبل الشروع في الحدّ أو بعده بنحو رجعت أوكذبت أومازنيت و إن قال بعده كذبت في رجوعي أوكنت فاخذت فظننته زنا و إن شهد حاله بكذبه فما يظهر بخلاف ما أقررت لأنه مجر د تكذيب للبينة الشاهدة به (سقط) الحدّ لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع فاولا أنه يفيد لما عرض لهبه بل قالوا له إنه عند رجمه طلب الردّ إليه فلم يسمعوه فقال هلا تركتموه لعله يتوب أي يرجع إذ التو بة لاتسقط الحدّ هنا فيتوب الله عليه ومن ثم سنّ له الرجوع وأفهم قوله سقط أى عنه بقاء الإقرار بالنسبة لغبره كحدّ قاذفه فلايجب برجوعه بل يستصحب حكم إقراره فيه من عدم حدّه لثبوت عدم إحصانه ولوأقر" وقامت عليه بينة بالزنائم رجع عمل بالبينة لابالإقرارسواء أتقدمت عليه أم تأخرت خلافا للاوردي في اعتباره أسبقهما لأن البينة في حقوق الله أقوى من الإقرار عكس حقوق الآدميين وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حدّ له تعالى كشرب وسرقة بالنسبة للقطع وأفهم كلامه عدم تطرق رجوع عنه عند ثبوته بالبينة وهوكذلك ، نعم يتطرق إليه السقوط بغيره كدعوى زوجية أوملك أمة كمايأتي

فرع — لوشهدوا على إقراره بالزنا فإن قال ما أقررت فلايقبل لأن فيه تكذيبا للشهود بخلاف مالواً كذب نفسه فانه يقبل و يكون رجوعا سواء أكان كل ذلك بعد الحكم أوقبله (قوله موجب الحدّ) بالكسر وقوله بل يحدّ كل منهم معتمد (قوله نظير ماتقرّر في الشهادة) ومنه أن يقول في وقت كذا في مكان كذا ، ولوقيل لاحاجة إلى تعيين ذلك منه بل يكني في صحة إقراره أن يقول أدخلت حشفتي في فرج فلانة على وجه الزنالم يبعد لأنه لايقر والاعن تحقيق (قوله وترديده صلى الله عليه وسلم عرّض لماعز بالرجوع صلى الله عليه وسلم عرّض لماعز بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون فلعمل تعيير الشارح بالأربع بالنسبة الإقرار الأقل (قوله أومازنيت) أي فاقراري به كذب فلاتكذيب فيا ذكره الشهود فانهم إنما شهدوا بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه (قوله و إن قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله بخلاف ماأقررت) أي فلايك لمكان أوضح فلايسقط به الحدّ (قوله طلب الردّ إليه) أي إلى الرسول عليه السلام ولوقال إليك لمكان أوضح فلايسقط به الحدّ (قوله فلا يجب برجوعه) أي فلا يجبحد على قاذفه سواء قذفه قبل الرجوع بالنسبة لغيره على عمومه (قوله فلا يجب برجوعه) أي فلا يجد على قاذفه سواء قذفه قبل الرجوع أما المال فيؤخذ منه (قوله عدم نطرق الرجوع عنه) أي ما أقرّ به (قوله بغيره) أي الرجوع (قوله كدعوى زوجية) أي لمن زني مها وظاهره ولو بالبينة وكانت المزني مها مترقيجة بغيره .

(قوله نظير ما تقرر في الشهادات) لعله بالنسبة لغير نحو المكان والزمان إذ لايظهر لهما هنا فأئدة هليراجع (قوله فقال الوجه حذف الفاء من فقال (قوله وأفهم كلامه عنه الخ) انظر ما المراد من هذا.

وظن كونها حليلته ونحو ذلك ولو أسلم الذمي بعد ثبوت زناه بالبينة لم يسقط حده وماذكره الصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتو بة والأصح خلافه (ولوقال) المقر اتركوني أو (لاتحدّوني أوهرب) قبل حده أو في أثنائه (فلا) يكون رجوعا (في الأصح) لأنه لم يصرح به ، نعم يجب تخليته حالا فان صرح فذاك و إلا أقيم عليه فان لم يخل لم يضمن لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عايهم شيئًا في الخبر المار ولو أقر زان بنحو بلوغ أو إحصان ثم رجع وادّعي صباه أو أنه بكر فالمتجه عدم قبوله وليس فيمعني مامر لأنه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ولو ادَّعي المقر أن إماما استوفى الحد منه قبل و إن لم رو أثره ببدنه كما أفهمه مامر آخر البغاة ، على قاتل الراجع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحدّ بالرجوع وماذكره الدارمي من وجوب القود مردود (و) يسقط الحدّ الثابت بالبينة أيضا فما (لوشهدأر بعة) من الرجال (بزناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (أنها عذراء) بمعجمة أي بكر سميت بذلك لتعذر وطُّها وصعو بته و إنما (لمتحدّ هي) لشبهة بقاء العذرة الظاهر في عدم زناها و به يعلم أنه لا يحدّ الزاني بها أيضا (ولاقاذفها) ولا الشهود علها لاحتمال عود البكارة لترك المبالغة في الإيلاج ومن ثم قال القاضي لوقصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حدّ قاذفها ومحله كابحثه البلقيني ما لم تـكن غوراء يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها فان كانت كذلك حدّت لثبوت الزنا وعدم وجود ماينافيه ولو شهدوا برتقها أو قرنها فكشهادتهم بعذرتها وأولى فاو أقامت أر بعــة بأنه أكرهها على الزنا وطلبت المهر وشهد أر بع ببكارتها وجب المهر إذ لايسقط بالشبهة لا الحد اسقوطه بها (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية) أو زُمنا مثلا (لزناه و) عين (الباقون غيرها) أو غيرذلك الزمن لذلك الزنا (لميثبت) للتناقض المانع من تمام العدد بزنية واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أى الحد (الإمام أو نائبه من حر) للاتباع و يشترط عدم قصده لصارف (ومبعض) لتعلق الحد" بحملته وليس للسيد إلا بعضها ،

(قوله وظن كونها حليلته) أى ويصدّق فى ذلك (قوله ونحو ذلك) كدعوى الاكراه (قوله بعد ثبوت زناه بالبينة) وكذا بالإقرار لكن يقبل رجوعه عنه (قوله شيئا فى الجبر) أى خبر ماعز (قوله وإن لم ير أثره ببدنه) ظاهره وإن عين للحد زمنا يبعد معه زوال أثر الضرب ماعز (قوله وإن لم ير أثره ببدنه) ظاهره وإن عين للحد زمنا يبعد معه زوال أثر الضرب العذرة ظاهر فى عدم الزنابها (قوله حد قاذفها) أى على المعتمد وظاهره عدم حد الشهود وقياس حد القاذف أنهم يحدون (قوله فكشهادتهم بعذرتها) أى فلاتحد هى ويحد قاذفها على ما من عن القاضي إذا لم يمكن عود الرتق (قوله فلو أقامت أر بعة بأنه أكرهها) قضيته أنها لوأقامت دون الأر بعة لم يثبت المال وهو ظاهر لأن المال إنما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت ويؤيده مامن من أنهلوشهد رجلوام أتان بهاشمة قبلها إيضاح لم يثبت أرش الهاشمة لأن الإيضاح الذي هو طريقها لايثبت بذلك (قوله لا الحد) أى فانه عليه (قوله بو يشترط عدم بالفتح اسم للرة و بالكسر اسم للهيئة والمناسب هنا الأول لوصفه بالوحدة (قوله و يشترط عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الإمام ونائبه فى دعوى الصارف و إن تكرر ذلك لأن الأصل قاء الحد ولأن القصد لا يعلم إلا منهما وكتب أيضا حفظه الله قوله و يشترط عدم قصده العارف

(قوله حــ قادفها) أى والشهود كاهوظاهر (قوله فـ كشنهادتهم بعذرتها) ووجهه بالنسبة للقادف من لايتأتى منه الزنا قاله الدميرى وبه يندفع مافى حواشى سم (قوله وشهد أر بع ببكارتها) ينبغى والبلقين المارين هنا والبلقين المارين هنا وللراجع.

(قوله وهو يخرج من الثلث) أي كله أو بعضه كا هو ظاهر (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) أى بأن بجعل أبعضه للحريةو بعضهالرق ووحه الاستحالة أن كل صوت وقع فهو على حر ورقيق (قوله فأمكنت الاستحالة) أي أمكن القول ما (قوله وندبْحضور الجمع والشهود مطلقا الخ) في العبارة مسامحة وحقها وندب حضور الجمع مع الشهود هو مقتضي إطلاقهم بابدال الواو بمع وحذف مطلقا (قـوله الماوكة) أى له كما هو ظاهر (قوله وحاكم) من . lia

وقن كلهأو بعضه موقوف أولبيت المال وموصى بعتقه زنى بعد موت موص وهو يخرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو الأصح كمأفاد ذلكالبلقيني وقن محجور لا ولي له وقن مسلم لكافر كمستولدته واستيفاء الإمام من مبعض هو مالك بعضه ورجح الزركشي فيه أنه بطريق الحكم لااللك فيما يقابله لاستحالة تبعيضه استيفاء فكذا في الحكم والأوجه خلافه كما في تكملة التدريب لأن الاستيفاء أمر حسى فأمكنت الاستحالة فيه ولا كذلك الحكم فلاقياس ويستوفيه من الإمام بعض نوايه (و يستحب حضور) جمع من المسلمين سواء أثبت الزنا بالبينة أم بالإقرار كابحثه بعضهم وهو ظاهر لقوله تعالى _ وليشهد عذابهما طائفة من الؤمنين _ وحضور (الإمام) مطلقا أيضا (وشهوده) أي الزنا استيفاءه وندب حضور الجمع والشهود مطلقا هو مقتضي إطلاقهم لكن بحث بعضهم أن حضور البينة كاف عن حضور غيره وهو ظاهر إن أريد أصل السنة لا كالها ويندب للبينة البداءة بالرجم فان ثبت بالإقرار بدأ الإمام (و يحدّ الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أوحد شرب أو قذف أو قصاص كما هو ظاهر كلام الروضة وله أيضا الملاعنة بين عبده وزوجته المملوكة لو قذفها في أرجح الوجهين وفي جواز إقامة الولى من أب وجد ووصى وحاكم وقيم الحدّ في قنّ الطفل ونحوه وجهان أصحهما الجواز (سيده) ولو أنثى إن كان عالما بأحكام الحدّ ، وإن كان جاهلا بغيرها سواءأذنه الإمام أم لا لخبر مسلم « إذا زنت أمة أحدكم فليحدّها » وخبر أبي داود والنسائي « أقيموا الحدود على ماملكت أيمانكم » و بحث ابن عبد السلام أنه لوكا ن بين السيد وبين قنه عداوة ظاهرة لم يقمه عليه و يؤيده مام أن الجبر لايزوج حيننذ مع عظم شفقته فالسيد أولى واستشكال الزركشي بأن له حدّه إذا قذفه قد يردّ بأن مجرد القذف قد لايولد عداوة ظاهرة ويندب له بيع أمة ،

أى فلو قصده أثم ولا ضمان لإهداره بثبوث زناه إن كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق ومافعله الإمام لا يعتد به فيعيده ، و ينبغي أن يمهله حتى يبرأ من أثر الأوّل وأنه إن مات بما فعله به الإمام ضمنه لأنه لم يمت من حد (قوله وقن كله) مبتدأ وخبره موقوف (قوله والأوجه خلافه) أي فهو بطريق الملكفيما يملكه والحكم فيغيره وتظهرفائدته فيمالوعزل أثناء الحكم(قوله أم بالإقرار) قال في شرح المنهج والظاهر أن محله أي حضور الجمع إذا ثبت زناه بالإقرار أو بالبينة ولم تحضر ومفهوم قولهولم يحضر أنهمع حضورهالا يستحب حضور الجمع المذكورو إطلاق الشارح يقتضي خلافه وهوظاهرلأن المدارعلي ظهور أمره (قوله وحضور الإمام مطلقا) أي حضرت البينة أملا (قوله فان ثبت بالإقرار) أى ولو ثبت عند غير الإمام و يحتمل أن الذي يحضر عنده من ثبت إقراره بحضوره إماما كان أونائبه (قوله الحد في قن الطفل ونحوه) كالمجنون والسفيه ويعلم من ذلك أنه ليس للسفيه إقامة الحد على قنه لخروجه عن أهلية الإصلاح و به صرح في شرح الروض كما سندكره (قوله سيده) ظاهره و إن كان الرقيق أصله أوفرعه بأن اشترى المكاتب أصله أوفرعه فانه يتكاتب عليه وقد يوجه بأن الحق لغيره فلا يشكل بأنه لايقتــل به ولايحبس بدينه فليراجع اه سم على منهج وكتب أيضا حفظه الله قوله سيده في الروض وشرحه ومؤنته أي المغرّب في مدّة تغريب على نفسه إن كان حرا وعلى سيده إن كان رقيقا و إن زادت على مؤنة الحضر اه وفي العباب ثم إن غرَّبه أي الرقيق سيده فأجرة تغريبه عليــه و إن غربه الإمام فني بيت المــال اهـ ورأيت بخط شيخنا على قول المنهاج وأن السيد يغربه مانصه لكن مؤنة تغريبه في بيت المال فان لم يكن

زنت ثالثة ولو زنى ذمى ثم حارب وأرق لم يحدّه إلا الإمام لأنه لم يكن مماوكا يومزناه و به يفرق بينه و بين من زنى ثم بيع فان للشترى حدّه لأنه كان مماوكا حال الزنا فل المشترى محل البائع كما يحل محله في تحليله من إحرامه وعدمه بخلاف الأوّل لما زني كان حر" ا فلم يتول "حدّه إلا الإمام فاندفع استشكال الزركشي تلك بهذه وقياسه أنه لوسرق ثم عتق كان الاستيفاء للامام لاالسيد (أوالإمام) لعموم ولايتــه ومع ذلك هو أولى من الإمام (فان تنازعا) فيمن يتولاه (فالأصح الإمام) لعموم ولايته (و) الأصح (أن السيد يغربه) كما يجلده لأن التغريب من جملة الحدّ المذكور في الخــبر. إلا الإمام لخروجه عن قبضة السيد . والثاني لا ؛ لأنه عبد ما بق عليه درهم (و) الأصح (أن) السيد (الكافر والفاسق والمكانب) والجاهل العارف بما مر (يحدّون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني . والثاني لانظرا إلى أن في الحدّ ولاية وليسوا من أهلها والأصح أن إقامته من السيد إنماهي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالحجامة والفصد ومن ثم كان له الحدّ بعامه بخلاف القاضي والمسلم المماوك لكافر يحده الإمام كما من لاسيده (و) الأصح (أنّ السيد يعزر) عبده لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لايؤثر لأنه يجتهد فيه كالقاضي أما لحق نفسه فِحَاثِرَ جزما (و) أنه (يسمع البينة) وتزكيتها (بالعقوبة) المقتضية للحدّ أو التعزير أي بموجبها لملكه الغاية فالوسيلة أولى وقضيته أنه لافرق هنا أيضا بين الكافر والكاتب وغيرها وهو المعتمد خلافًا لمن اشترط فيه أهلية سماعها (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمدر) أي طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والأولى كونه بنحو (حجارة معتمدلة) بأن يكون كل منهما يملا الكف ، نعم يحرم بكبير مذفف لتفويته القصود من التنكيل و بصغير ليس له كبير تأثير لطول تعذيبه وما في خبر مسلم في قصــة ماعز أنهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميــد وهي الحجارة الكبار غير مناف لذلك لصدقها بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشتد واشتددنا خلفه حتى أتى عرض الحر"ة فانتصب فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكت فيــه دليل على أن تلك الجلاميــد لم تــكن مذففة

فعلى السيد اه وهو مخالف لـكلام العباب اه سم على منهج وقد يوجه مافى العباب بأن السيد لايضمن جناية الرقيق وزناه كالجناية فلا يجب على السيد مايترتب عليه (قوله زنت ثالثة) أى مسئلة الدمى وقوله بهذه أى مسئلة النه (قوله بخلاف الأول) أى الذمى (قوله كان الاستيفاء للامام) قد يتوقف في كون العبد (قوله وقياسه أنه لوسرق) أى العبد (قوله كان الاستيفاء للامام) قد يتوقف في كون القياس ماذ كر بل قياسه استيفاء السيد لرقه حال الجناية إلا أن يقال يستوفيه الإمام لانقطاع تعلق حق السيد باعتاقه لخروجه عن ملكه (قوله والمكانب) أى كتابة صحيحة أخذا بما قبله (قوله والجاهل العارف بما مر) أى من كونه عالما بأحكام الحد و إن كان الخ (قوله والمسلم المماوك) استثناء معنى من قول المصنف إن الكافر الخ (قوله أما لحق نفسه) و بقي حق غيره كأن سب شخصا أو ضربه ضربا لايوجب ضانا ، و ينبغى إلحاقه بحق الله تعالى فيعزره السيد على الأصح (قوله فالوسيلة) أى البينة (قوله والرجم) أى ولايسقط عنه بفعل نفسه فها يظهر فيعاقب عليه في الآخرة لأن القصد منه التنكيل وهو لا يحصل بفعله (قوله أتى عرض الحرة) استم لجبل هناك .

(قوله وقياسه) انظر وجه القياس بل القياس العكس (قوله ومع ذلك هوأولى) أى إذالم ينازعه الإماش بقرينة ما بعده وصر جهفى الروض و إن قال الآذرعي إن كلم الشافي والأصحاب يقتضي الإطلاق .

و إلا لم يعدّدوا الرمي بها إلى أن سكت والأولى أن لايبعد عنه فيخطئه ولايدنو منه فيؤلمه أي إيلاما يؤدي لسرعة التذفيف وأن يتوقى الوجه إذ جميع البدن محل للرجم وتعرض عليه التو بة لأنها خاتمة أمره وليستر عورته وجميع بدنه ويؤمر بصلاة دخل وقتها ونجيبه لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين و يجهز و يدفن في مقابرنا و يعتــــــ بقتله بالسيف لــكن فات الواجب (ولايحفر للرجل) عند رجمه و إن ثبت زناه ببينة وظاهر كلامه امتناع الحفر واستشكل بما فى صحيح مسلم أن ماعزا حفر له مع أن زناه ثبت بالإقرار . وأجيب بأنه معارض بما في مسلم أيضا أنه لم يحفر له ولهذا جرى في شرح مسلم على التخيير واختاره البلقيني وجمع بين الروايتين المذكورتين بأنه حفرلما عز حفيرة صغيرة فلما رجم هرب منها (والأصح استحبابه المرأة) بحيث يبلغ صدرها (إن ثبت) زناها (ببينة) أولعان كما بحثه البلقيني لئلا تنكشف لا إقرار ليمكنها الهرب إن رجعت وثبوت الحفر للغامديةمع كونها مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقر"ة أيضا (ولا يؤخر) الرجم (لمرض) يرجى برؤه (وحر" و برد مفرطين) إذ النفس مستوفاة بكل حال (وقيل يؤخر) أى ندبا (إن ثبت باقرار) لأنه بسبيل من الرجوع وردّ بأن الأصل عدمه أما ما لا يرجى برؤه فلايؤخرله جزما وكذا لوارتد أو تحتم قتله في الحرابة ، نعم يؤخر لوضع الحمل وللفطام كمامرفي الجراح ولزوال جنون طرأ بعد الإقرار (و يؤخر الجلد للمرض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لكونها حاملاً لأن القصد الردع لا القتل (فان لم يرج برؤه جلد) إذ لاغاية له تنتظر (لا بسوط) لئلا يهلك و بنحو نعال (بل بعثـكال) بكسر العين أشهر من فتحها و بالمثلثة أي عرجون (عليـــه مائة غصن) وهي الشماريخ فيضرب به الحر مرة (فان كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) لتكميل المائة وعلى هذا القياس فيه وفي القن (وتمسه الأغصان) جميعها (أو ينكبس بعضهاعلي بعض ليناله بعض الألم) لئلا تتعطل حكمة الجلد من الزجر أما إذا لم تمسه أو لم ينكبس بعضها على بعض فلا يكني (فان برأ) بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزأه) وفارق معضو باحج عنه ثم شفى بأن الحدود مبنية على الدرء وقياسه أنه لو برأ فىأثناء ذلك كمل حدّ الأصحاء واعتدّ بما مضى أوقبله حد كالأصحاء قطعا (ولاجلد في حرّو برد مفرطين) بل يؤخر لوقت الاعتدال ولوليلاوكذا قطع السرقة ولا يحبس على الراجح في حد من حدوده تعالى كا صرحوابه في باب استيفاء القصاص بخلاف القود وحد القذف فلايؤخران لأنهماحق آدمي واستثنى الماوردي والروياني من ببلد لاينفك حره

(قوله و بنحو نعال) لعله إذا زاد ألمها على ألم العثكال كاقيد بذلك البلقيني (قوله أي عرجون) هو العثكال هو الرطب فكائنه بين مهذا التفسير المراد من من العثكال (قوله في من العثكال (قوله في راجع إلى المتن و إلى قوله ولا يحبس و إن لزم عليه وكن .

(قوله وأن يتوقى الوجه) أى والأولى أن يتوقى الخ فالتوقى مندوب (قوله و يعرض عليه التوبة) أى ومع ذلك إذا تاب لايسقط عنه الحد (قوله و يستر عورته) أى والأولى أن يستر عورته ، و ينبغى وجوب الستر إذا غلب على الظن رؤيتها عند الرمى (قوله ونجيبه) أى وجو با (قوله ولصلاة ركعتين) أى نجيبه لذلك ندبا فيما يظهر (قوله لوضع الحمل) أى فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولاشيء في الحمل لأنه لم تتحقق حياته وهو إنما يضمن بالغرة إذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من يرضعه ، فينبغى ضمانه لأنه بقتل أمه أتلف ماهو غذاء له أخذا مما قالوه فيما لوذبح شاة فمات ولدها (قوله بعثكال) ويقال فيه عثكول واثكال بابدال العين همزة وهو الذي فيه الرطب فاذا يبست تلك الشمار يخ فهو عرجون اه سم على منهج العين همزة وهو الذي فيه مرا الخ) معتمد .

أو برده فلا يؤخر ولاينقل لمعتدلة لتأخير الحدّ والمشقة ويقابل إفراط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الإمام) أو نائبه (في مرض أو حرّ أو برد) أو نضو خلق لايحتمل السياط (فلا ضمان على النص) لحصول التلف من واجب أقمناه عليه (فيقتضي) هذا النص (أن التأخير مستحب) وليس كذلك بل المعتمد كما محجه في الروضة وجو به وعليه فلا ضمان أيضا .

(ڪتاب حد القذف)

الحد من حد منع لمنعه من الفاحشة أو قدر لأن الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه . والقذف هنا هو الرحى بالزنا في معرض التعيير لاالشهادة وهو لرجل أو اممأة من أكبر الكبائر بعد مام و إنما وجب الحد به دون الرحى بالكفر لقدرة هذا على نني مارمى به بأن يجدد كلة الإسلام (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم إذن المقذوف وفرعيته للقاذف فلا يحد حربى وقاذف أذن له و إن أثم ولا أصل و إن علا كايأتي و(التكليف) فلا يحد صي وجنون لرفع القلم عنهما (إلا السكران) فيحد وإن لم يكن مكلفا تغليظا عليه كامل (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لما من عدم التعيير ، وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجناية منه حقيقة و يجب التلفظ به لداعية الإكراه وكذا مكرهه لاحد عليه أيضا وفارق مكره القاتل بأنه آلته إذ يكنه أخذ يده فيقتل بها دون لسانه فيقذف به وكذا لايحد عليه أيضا وفارق مكره القاتل بأنه آلته إذ يكنه أخذ يده فيقتل بها دون لسانه فيقذف به وكذا لايحد علها أو مجنونا زجرا وتأديبا له ومن ثم سقط بالبلوغ والإفاقة (ولا يحد أصل) أب أو أم وإن علا (بقذف الولد) ومن ورثه الولد (و إن سفل) كا لايقتل به ولكنه يعزر للأذى ، و يفرق و إن علا (بقذف الولد) ومن ورثه الولد (و إن سفل) كا لايقتل به ولكنه يعزر للأذى ، و يفرق

(قوله بتخفيف الضرب) أي مع وجود إيلام (قوله فيقتضي هذا النص الخ) ضعيف.

(ڪتاب حدّ القذف)

(قوله من حد منع) أى مأخوذ لغة (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقذوف اه سم على حج (قوله والقذف هنا) أى شرعا (قوله بعد مامر") أى من القتل والزنا (قوله لقدرة هذا) أى من رمى بالكفر (قوله الالتزام) هذا مستفاد من قول المسنف التكليف، فلو أخر هذه الشروط عنه وجعلها شرحا له كان أولى ، ولعله قصد بجمعها و إن كانت مستفادة من المتن التنبيه على جملة الشروط المعتبرة (قوله فلا يحد حربى) تقدم فى حد الزنا أنه أخرج بالملتزم الحربى والمؤمن فقياسه هذا كذلك وهوأن المؤمن إذا قذف لا يحد وسيأتى التصريح به فى السرقة (قوله فلا يحد مكره) لو لم يعلم إكراهه وادعاه هل يقبل أولا أو يقبل إن وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع اه سم على منهج (قوله و يجب التلفظ به) أى القذف (قوله لاحد عليه أيضا) أى و يعزر (قوله أو مجنونا) أى له نوع تمييز (قوله ومن ورثه الولد) أى من زوجة وأخ من أم مثلا (قوله ولكنه يعزر للأذى) هل مثله بقية الحقوق فيعزر الأصل عليها لولده أولا و يفرق من أم مثلا (قوله ولكنه يعزر للأذى) هل مثله بقية الحقوق فيعزر الأصل عليها لولده أولا و يفرق

[كتاب حد" القذف] (قوله لاالشهادة) انظر هل يرد عليه مالوشهد أقل من النصاب أو رجع بعض الشهود (قوله بعد مامر) أي من القتل والردّة والزنا (قوله بأن يجدد كلة الإسلام) أي وبها ينتني وصف الكفر الذي رمي به و يثبت وصف الاســــ الم بخلاف نحو التوبة من الزنا لايثبت بها وصف الإحصان (قوله لداعية الا كراه) أى لالتشف أو نحوه (قوله أو مجنونا) أي له عسر كادل عليه صنيعه.

En Miller Wall

alling any other party. I

الإثم من الفرع فاحتاج لتصويره بما ذكره مع أنه يفهم ثبوت الإثم للفرع في تعزير الأصل له مل هو غير صحيح كا يعلم بالتأمل فالصواب حذف مازاده على قولهم مع عدم الاثم الذي معناه عدم الاثم من الأصل . وحاصل ماذ كروه من الفرق أن منع حبس الأصل لفرعه لأمرين أحدها أنه عقوبة قد تدوم ، والثاني عدم الإثم من الأصل بسبب الحبس الذي هـو الدين يخلاف التعزير فيهما (قوله لئلا يرد الخ) قال سم قد يؤخذ من هذا إيراده على قوله السابق ومن ورثة الولد إلا أن يمنع صدق أنه ورثها إذ لايستغرق إرثها ثم قال وقد عنع الورود حينئذ لأن المعنى ولا له من حيث إنه له وذلك لاينافي الحد من جهـة أخرى اه (قوله مالوكان لزوجة ولده ولد الخ) أي والمقذوف الزوجة (قوله و إن غلب الخ) غاية في قوله وتغلسا لحقه تعالى (قسوله بيان شروطهوشروط المقذوف) أى شروط المقدوف صريحاوشروط الإحصان ضمنا فان عبارته هناك والمحصن مكاف حر" مسلم

بينه و بين عدم حبسه بدينــ بأن الحبس عقو بة قد تدوم مع عدم الإثم بحبس الفرع له إن قلنا بجوازه فلم يلق بحال الأصل على أن الرافي صرّح بأنه متى عزر فذاك لحقه تعالى لاللولد وحينئذ فلا إشكال ولم يقل هنا ولا له ، وصرح به في القود لئلايرد مالو كان لزوجة ولده ولد آخر من غيره فان له الاستيفاء لأن بعض الورثة يستوفيه جميعه ولا كذلك القود ، ولو قال لولده أو ولد غيره : ياولد الزناكان قذفا لأمه فيحدّ لهابشرطه ،و إذا وجب حدّالقذف (فالحر) حالة قذفه (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه مالو قذف ذمي ثم حارب وأرق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والرقيق) حالة القذف أيضا ولو مكاتبا ومبعضا حده (أر بعون) جلدة إجماعاً ، و به خصت الآية على أن منع الشهادة فيها للقذف مصرّح بأنها في الأحرار وتغليبا لحقه تعالى و إلا فما يجب للآدمي يستوي فيه الحرّ والقنّ و إن غلب حق الآدمي في توقف استيفائه على طلبه بالاتفاق وسقوطه بعفوه ولو على مال غير أنه لايثبت المال وكذا بثبوت زنا المقذوف ببينة أو إقرار أو يمين ممدودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه إلا الله والحفظة لا يكون كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الإيذاء ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب كذب لاضرر فيه كما قاله ابن عبد السلام (و) شرط (المقذوف) ليحدُّ قاذفه (الإحصان) للآية (وسبق في اللعان) بيان شروطه وشروط المقذوف ، نعم لايجب على الحاكم البحث عن إحصان المقذوف بل يقيم الحدّ على القاذف لظاهر الإحصان تغليظا عليه لعصيانه بالقذف ، ولأن البحث عنه يؤدي إلى إظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لانتفاء المعنيين فيه ، كذا نقله الرافعي عن الأصحاب (ولوشهد) عند قاض رجال أحرار مسلمون (دون أربعة بزنا حدّوا) حد القذف (في الأظهر) لخبر البخاري أن عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا بزنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ولم يخالفه أحد ولئلا يتخذ الناس الوقوع في أعراض بعضهم ،

بأن الأذى في القذف أشد من غيره فيه نظر وقضية ماذ كره من التعليل أنه لافرق فيعزر لفرعه على بقية الحقوق ثم رأيت في الشارح في فصل التعزير أنه لايعزر له في غير القذف (قوله إن قلنا بجوازه) أى على المرجوح (قوله لئلا يرد ما لو كان الخي قد يمنع الورود حينئذ لأن المعنى ولا له من حيث إنه له وذلك لاينافي الحد من جهة غيره ، وقوله أيضا لئلا الخقد يؤخذ من هذا إيراده على قوله السابق ومن ورثه الوله إلا أن يمنع صدقا أنه ورثها إذ لايستغرق إرثها فليتأمل الهسم على حج (قوله فان له الاستيفاء) أى فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلابنها من غيره الحدو إن لم يكن لابن الزوج الحد (قوله ياوله الزنا) أى ولو هازلا (قوله فيحد لها بشرطه) أى شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ (قوله لايثبت المال) أى على القاذف (قوله إلا عقاب كذب) قضيته أنه لوكان صادقا فهاقذف بهلايعاقب في الآخرة أصلا وهو ظاهر (قوله نعم لا يجب) ظاهره الحواز لكن قوله ولأن البحث عنه الخيقتضي خلافه (قوله بل يقيم الحد على القاذف أى حتى لو تبين عدم إحصان المقذوف بعد حد القاذف لاشيء و إن كان سببا في الحد بل ظاهره أى حتى لو تبين عدم إحصان المقذوف ولاعلى القاضي فليراجع لأن الأحكام مبنية على الظاهرة أى حتى لو تبين عدم إحسان المقذوف وقوله كذا نقله الرافي الخرام مبنية على الظاهر فوله يؤدي إلى إظهار الفاحشة) أى في المقذوف وقوله كذا نقله الرافي الخرام مبنية على الظاهر فرع في العباب والروض أو أر بعة أى أو شهد أر بعة لم يحد أحد و إن ردوا لفسق فرع في قاذفه اه سم على منهج.

ذر يعة

عفيف عن وطء يحد به وكائن الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بأن الذي سبق إنما هو شروط المحصن لا الإحصان لكن في جعله الفاعل لفظ بيان مع أنه في المتن ضمير الإحصان تساهل. ذريعة بصورة الشهادة ولهم تحليفه إنه لم يزن ، فان نكل وحلفوا لم يحدوا ، وكذا لو تم النصاب بالزوج لكونه متهما في شهادته بزناها ، أما لو شهدوا عند غير قاض فقذفة جزما ولا يحد شاهد جرح بزنا و إن انفرد لأن ذلك فرض كفاية عليه و يندب لشهود الزنا فعل مايقع في قلبهم كونه مصلحة من ستر أو شهادة ، و يتجه أن العبرة في المصلحة بحال المشهود عليه لا الشاهد ، ولو قيل باعتبار حاله أيضا لم يبعد . والثاني لاحد (وكذا) لو شهد (أر بع نسوة و) أر بعة (عبيد و) أر بعة أو أكثر في الجميع فيحدون (على المذهب) لانتفاء أهليتهم الشهادة فتمحضت شهادتهم قذفا ، ومحل الحلاف إذا كانوا بصفة الشهود ظاهرا و إلا لم يصغ إليهم فهم قذفة قطعا ولا تقبل إعادتها من الأولين إذا تموا لبقاء التهمة كفاسق رد فتاب ، بخلاف نحو الكفرة والعبيد لظهور نقصهم فلا تهمة . والطريق الثاني في حدهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص العدد (ولو شهد واحد على إقراره) بالزنا (فلا حد) كا لو قال له أقررت بالزنا فاصدا به قذفه وتعييره بل أولى (ولو تقاذفا فليس تقاصا) فلكل واحد حد على صاحبه إذ شرط التقاص تأخلا الجنس والصفة وهو متعذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا ، نعم لمن سب سابه بقدر ماسبه مما لا كذب فيه ، ولا قذف كياظالم يا أحمق ، لخبر زينب لما سبت عائشة رضى الله عنهما ، فقال لها صلى الله عليه وسلم سبيها ، ولأن أحدا لاينفك عن ذلك و يمتنع أن يتجاوز لنحو أبيه ، و با نتصاره يستوفى حقه و يبقى على الأول إثم الابتداء والإثم ،

(قوله ذريعة) أى وسيلة اه مصباح (قوله فان نكل وحلفوا لم يحدوا) أى ولا يحد هو أيضا لما من للشارح بعد قول المصنف أو إقرار من أن الزنا لايثبت باليمين المردودة (قوله وكذا لو تم النصاب بالزوج) أي فيحد هو وهم اه سم على حج ويشكل ذلك بما تقدم عن العباب من أن الأر بعة إذا شهدوا لا يحد واحد منهم و إن ردّوا لفسقهم ، وغاية الأمر أن الزوج ردّت شهادته لعداوته ، ولو ردّت شهادة الأر بعة لم يحدوا فأى فرق بين كون الزوج واحدا من الشهود و بين غيره ، اللهم إلا أن يقال كلام العباب مصوّر بما إذا كان الأربعة من أهل الشهادة ظاهرا والزوج ليس من أهلها ظاهراكا يؤخذ ذلك من قوله بعد : ومحل الخلاف إن كانوا بصفة الشهود الخ (قوله ولا يحد شاهد جرح) وذلك بائن شهد في قضية فادّعي المشهود عليه أنه زان وأقام من شهد بذلك بينة فلا حد على الشاهد بالزنا لما ذكره ولا على المشهود عليه لأن غرضه الدفع عن نفسه لاالتعيير (قوله ولو قيل باعتبار حاله) أي الشاهد (قوله أو أكثر) ظاهره و إن بلغوا حد التواتر (قوله ولا تقبل إعادتها من الأوّلين) أي فما لو كانوا دون أر بعة (قوله بخلاف نحو الكفرة) أي فتقبل منهم إذا أعادوها بعد كالهم (قوله ولو شهد واحد الخ) قسيم قوله ولوشهد دون أر بعة بزناه (قوله بما لاكذب فيه) قضيته أنه لو وصفه بنحو شرب خمر جوابا لسبه به لايحرم إن كان صادقًا فيه وقضية قوله ولأن أحدا لاينفك الخ خلافه لإشعاره بأنه إنما جاز ذلك للقطع بصدقه وهو يدل على أن الراد بقوله مما لاكذب فيه مالايتأتى فيه الكذب، بخلاف ما يحتمل الصدق والكذب و إن كان مطابقا للواقع (قوله فقال لها) أي لعائشة (قوله و بانتصاره) أي لنفسه بسبه صاحبه (قوله و يبقى على الأوّل إثم الابتداء) أي لما فيه من الإيذاء و إن كان حقا .

(قوله لكونه متهما) أى فى دفع عارها عنه مثلا (قوله أما لو شهدوا) يعنى مطلق الشهودو إن كثر وا لاخصوص المذكورين فى المتن (قوله إذا تموا) طاهر (قوله إذ شرط الرد والحدكما هو التقاص") أى حتى على النقود .

كتاب قطع السرقة (قوله وشرعا أخذمال الخ) الموجبة القطع خاصة كما لا يخفى (قوله وماعداه هنا بطريق التبع) أي لأن الكلامهنا أصالة فى الحدود ومن ثم عـــبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله أبوابا منها باب السرقة فاندفع قول مم لانسلم أن بيان أحكام القطع مقصود بالذات و بيان أحكام نفس السرقة مقصود بالتبع اه وعما يدفعه أن الشارح كحج لم يجعلا أحكام السرقة تابعة فىحد ذاتها وإعاجعلاها تابعة هنا في هذا الموضع القصود منه بيان الحدود كا تقرر (قوله لكل ملحظ) أي وهو أن الحدود في الزنا متعددة بتعدد الفاعل ومختلف في بعض أجزائها وهو التغريب فذف لفظالحد لئلا يتوهم التخصيص ببعضها قاله حم وإن

نازعه سم.

لحقه تعالى (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء) للحد ولو باذن الامام أو القاذف (لم يقع الموقع) فان مات به قتل المقــذوف مالم يكن باذن القاذف كما هو واضح و إن لم يمت لم يجلد حتى يبرأ من الألم الأول ، نعم لسيد قذفه قنه أن يحده وكذا لمقذوف تعذر عليه الرفع للسلطان استيفاؤه إن أمكنه مع رعاية المشروع ولو بالبلد كاقاله الأذرعى رحمه الله تعالى .

(كتاب قطع السرقة)

بفتح السين وكسر الراء و يجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها ، وهي لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ مال خفية من حرز مثله بشرائط تأتى والأصل في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى _ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره ممايأتي لايقال لوحذف قطع كاحذف حدّمن كتاب الزنا لكان أعم ليتناول أحكام نفس السرقة . لأنانقول لما كان القطع هو المقصود بالذات وماعداه هنا بطريق التبع له فذكره لذلك ولا يعارضه صنيعه في كتاب الزنا لأنهما صيغتان لكل ملحظ وأركان السرقة الموجبة للقطع سرقة كذا وقع في عبارتهم وهو صحيح إذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الأخذ خفية و بالأولى الأخذ خفية من حرز وسارق ومسروق ولطول الكلام فيه بدأ به فقال (يشترط لوجو به في المسروق) أمور:

(قوله لحقه تعالى) أى والاثم المذكور لحقه تعالى (قوله كما هو واضح) أى فيضمن أى وعليه فلو اختلف الوارث والمقذوف فينبغى تصديق الوارث لأن الأصل عدم الاذن (قوله أن يحده) سكت هنا عما يلزم المقذوف اه سم على حج. أقول: والذى يلزمه التعزير فقط (قوله وكذا لمقذوف) قضية التقييد به أن مستحق التعزير ليس له استيفاؤه و إن عجز عن رفعه المحاكم ويوجه بأن التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولوكان عارفا بذلك فلو جوز له فعله و عمله فر بما تجاوز في استيفائه عماكان يفعله القاضي لورفع له فاحفظه (قوله الرفع للسلطان) أى أومن يقوم مقامه عن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف و إن لم يكن له ولاية القضاء.

(كتاب قطع السرقة)

(قوله لأنا نقول لما كان القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود فى الأبواب بيان الأحكام ولانسلم أن بيان أحكام القطع مقصودة بالنات وبيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالتبع وما أشار إلى الاستدلال به من عدم اختلاف القطع ممنوع إذ عدم هذا الاختلاف لايقتضى اختصاص القطع بالمقصود بالذات اه سم على حج (قوله هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها فى الأحكام المترتبة عليها غير القطع أبواب كثيرة كالاختلاس والانتهاب والجحد فانها كلها مشتركة فى الحرمة وضمان المال إن تلف وأرش نقصه إن نقص وأجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه و إعا اختصت السرقة عنها بالقطع فكان هو المقصود بالذات فى هذا الباب بخلاف الزنا فانه يشاركه فى الائحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوت النسب به وعدم المصاهرة واسترقاق الولد

(كونه ربع دينار) أي مثقال ذهب مضر و باكا في الخبر المتفق عليه وشذ من قطع بأقل منه وأما خبر «لعن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل فتقطع يده» فمحمول على بيضة الحديد وحبل يساوي نصاباً أو الجنس أو أن من شأن السرقة تدرج صاحبها من القليل إلى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) و إن تحصل من مغشوش بخلاف الربع المغشوش لأنه ليس ربع دينار حقيقة (أو قيمته) أي مقوّماً به فان لم يعرف قيمته بالدنانير قوّم بالدراهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة دنانير انتقل لأقرب محل اليها فيــه ذلك كما هو قياس نظائره ويقطع بربع دينار قراضــة (ولو سرق ربعا) ذهبا (سبيكة) فاندفع القول بأن سبيكة مؤنث فلا يصح كونه نعتا لربع أو حليا (لايساوي ر بعا مضرو با فلا قطع) به (في الأصح) نظرا إلى القيمة فيما هو كالسلعة ، والثاني ينظر إلى الوزن ولو سرق خاتمًا وزنه دون ربع وقيمته بالصنعة ربع فلا قطع نظرا إلى الوزن. والحاصل أن النهب يعتبر فيمه أمران الوزن و باوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط فقول الشارح والتقويم يعتبر بالمضروب فاو سرق شيئا يساوى ربع مثقال من غيير المضر وبكالسبيكة والحلى ولا يباخ ر بعا مضر و با فلا قطع به لايخالفــه ماقررناه ، نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوي ولو اختلفت قيمة نقدين خالصين اعتبر أدناهما لوجود الاسم على أحــد وجهين ويفرق بينــه و بين مامر فيما لونقص النصاب في ميزان وتم في آخر بأن الوزن أمر حسى والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسى أقوى فأثر دون اختلاف الاجتهادى لكن الأوجه تقويمه بالأعلى درءا للقطع وعليه فلا قطع ولا بد من قطع المقوم و إن كان مستند شهادته الظن ،

الحاصل به لعدم نسبته الواطئ وترتب الحد عليه كترتب هذه الأحكام فلم يكن مقصودا بل الأحكام كلها مشتركة وقوله ولا يعارضه قضيته أنه دفع لما يرد على الجواب وليس ممادا بل هو إشارة إلى جواب آخر وهو أنه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيمه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار كون الزانى بكرا أو محصنا و بين كونه حرا أو رقيقا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف الزناة وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه والنكات لاتتعارض وقوله كونه ربع دينار) وتعتبر قيمة مايساويه حال السرقة اه شرح منهج ور بع الدينار يبلغ الآن نحو عمانية وعشرين نصف فضة (قوله وحبل يساوى نصابا) أى كبل السفينة الذي يساوى ذلك (قوله بخلاف الربع المغشوش) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا أن يقطع بد بع دينار قراضة) أى يساوى ربع دينار مضروب بدليل قول المصنف ولو سرق الخ (قوله فاندفع القول) . أقول : يجوز أن يكون مفعول سرق بدليل قول المصنف ولو سرق الخ (قوله فاندفع القول) . أقول : يجوز أن يكون مفعول سرق نعتا أن موسح كونه نعتا لذهبا لأن الذهب ر بما أنث كا في المختار (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين) أى وصح كونه نعتا لذهبا لأن الذهب ر بما أنث كا في المختار (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين) أى وصح كونه نعتا لذهبا لأن الذهب ر بما أنث كا في المختار (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين) أى موسح كونه نقدي من النقود التي يقتضى الحال التقويم بها (قوله اعتبر أدناها) أى فيقطع (قوله لوجود الاسم) أى اسم الر بع (قوله وتم في آخر) أى حيث لا تجب فيه الزكاة (قوله ولابد من قطع المتقوم) أى بأن يقول تبلغ قيمته كذا قطعا أو يقينا مثلا .

(قوله فان لم يكن عحل السرقة دنانير) يعني بأن كانو الايتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر (قوله متعلق بيساوي) ينبغي أن يكون وصفا لربع بقرينة مقابلته بقوله ولا يبلغ ربعا مضروبا وهذا هو الأقعد وهو لانخالف ماقاله الشارح من جهة المعنى وحاصل كلام الجلال حينئذ أنه إذا سرق شيئا كالسبيكة والحلى يساوى ر بعمثقال غيرمضروب ولا يساويه مضروبا لايقطع . واعلم أن الشارح إعانبه على هذا التعلق الذيذكره احترازا عن جعله وصفا لقوله شيئا إذ تلزم عليه المخالفة (قوله ولا بد من قطع القوم) بأن يقول قيمته كذا قطعا كاصوره حيج.

وبه فارق شاهدى القتل فان مستند شهادتهما المعاينة فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان في أن الشهادة في كل إنما تفييد الظن لا القطع فاندفع ما للبلقيني هنا وأن لايتعارض بينتان و إلا أخذ بالأقل (ولو سرق دنانير ظنها فلوسا) مثلا (لاتساوى ربعا قطع) لوجود سرقة الربع مع قصد السرقة ولا أثر للظن ولهذا لو سرق فلوسا لاتساوى ربعا لم يقطع وإن ظنها دنانير وكذا ماظنه له لأنه لم يقصد أصل السرقة (وكذا ثوب رث) بالمثلثة (في جيبه تمام ربع جهله في الأصح) لما من وكونه هنا جهل جنس السروق لايؤثر لما تقرر أنه قصد أصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا و بالصفة ، والثاني ينظر إلى جهله المذكور (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بأن أخرج في المرة الأولى دون نصاب وتمه في الثانية (فان تخلل) ينهما (علم المالك) بذلك (وإعادة الحرز) بنحو غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون غيرها كما اقتضاه كلام الروضة وإن لم يكن كالأول حيث وجدالاحراز كما لايخفي (فالإخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال كل حيند فلا قطع به كالأول (وإلا) بأن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تخلل أحدها فقط سواء اشتهر هتك الحرز أم لا (قطع في الأصح) إبقاء للحرز بالنسبة للا خذ لأن فعل الإنسان يبني على فعله لكن اعتمد البلقيني فيما إذا تخلل أحدها فقط عدم القطع والثاني مايبقيه ورأى الإمام والغزالي ،

(قوله و به فارق شاهدي القتل) الأو لي حذف به لأن الضمير فيها راجع اقطع المتقوّم وهذا هو نفس الحكم المحوج للفرق والفرق إنما حصل بقوله فان مستند شهادتهما المعاينة الخ وكتب أيضا حفظه الله و به فارق شاهدي القتل أي حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتف هنا بقولهما سرق ماقيمته كذا بل لابد من قولهما قيمته كذا قطعا (قوله و إلا أخذ) أي و إلا بائن تعارضتا أخذ بالأقل أي فلا قطع و إن كانت بينة الآخر أكثر عددا لأن الحد يدرأ بالشبهات (قوله مع قصد السرقة) يؤخذ منه أنه لو تعلق بثيابه ربع دينار من غير شعور له به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر و يصدق في ذلك (قوله لأنه لم يقصد) أي و يصدق في ذلك (قوله و إعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هتك للحرز أما لو لم يحصل منه ذلك كأن تسوّر الجدار وتدلى إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الا كتفاء بعلم المالك إذلاهتك للحرز حتى يصلحه (قوله أو نائبه) أى بأن يعلم به ويستنيب في إصلاحه (قوله دون غيرهما) عبارة سم على منهج بعد مثل ما ذكر نقلا عن مر ما نصه ثم قال مر إن إعادة غيرها كاعادتهما كما أفادته عبارة المنهاج باطلاقها (قوله أو تخلل أحدها) و يتصور في إعادة الحرز بإعادة غيره له بأن أعاده نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك (قوله إبقاء للحرز بالنسبة للآخذ) ع هذا ليس له معنى فيما إذا تخللت الإعادة دون العلم لأنه حرز بالنســـبة له ولغــيره وأيضا فـكيف يقطع والفرض أن الخرج ثانيا دون نصاب ففي كلامه مؤاخذة من وجهين بل من ثالث أيضا وذلك لأن إطلاقه يوهم تصوّر إعادة المالك من غير علم وهو محال اه سم على منهج وكتب على حج بعدنقله ما ذكر بحروفه ما نصه والمؤاخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى ، نعم يمكن منع محالية الثالث لجواز أن يشتبه حرز المالك بحرز غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله وأيضا الخ بائن القطع إنماهو بمجموع المخرج ثانياوالمخرج أولا لأنهما سرقة واحدة

في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلكمن الروضة وفي وجه إن اشتهر خراب الحرز بين المرتين لم يقطع و إلا قطع وفى رابع إن كانت الثـانية فى ليـــلة الأو لى قطع أو فى ليلة أخرى فلا (ولو نقب وعاء حنطة ونحوها) كجيب أوكم أو أسفل غرفة (فانصب منه (نصاب) أي مقوّم به على التدريج (قطع) به (في الأصح) لأنه هتك الحرز وفوّت المال فعدّ سارقا . والثاني ينظر إلى عدم إخراجه أما لو انصب دفعة فيقطع قطعا وقول الشارح في تعليل الأصح لهتكه الحرز الخارج به نصاب فالخارج بالجر" صفة لهتكه (ولو اشتركا) أي اثنان (في إخراج نصابين) من حرز (قطعا) لأن كلا منهما سرق نصابا توزيعا للسروق عليهما بالسوية وتقييد القمولي ذلك بما إذا كان كل منهما يطيق حمل مايساوي نصابا أما إذا كان أحدها لايطيق ذلك والآخر يطيق حمل مافوقه فلا يقطع الأول مخالف لظاهر كلامهم وخرج باشترا كهما في الإخراج مالو تميزا فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه أقل والظاهر كما قاله الزركشي تبعا للا درعى تصوير المسئلة بما إذا كان كل منهما مستقلا فاوكان أحدها صبيا أو مجنونا لا يميز فيقطع المكلف و إن لم يكن المخرج نصابين إذا كان قد أمره به أو أكرهه عليه لأن غيره كالآلة (و إلا) بأن لم يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعا للسروق كذلك (ولو سرق) مسلم أو غيره (خمرا) ولو محترمة (وخنزيرا) وكلبا ولو مقتني (وجلد ميتة بلا دبغ فلا قطع) لأنه ليس بمـال و إطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما من بخلاف جلد دبغ وخمرة تخللت ولو بفعله في الحرز (فان بلغ إناء الخمر نصابا) ولم يقصد بإخراجه إراقتها وقد دخل بقصــد سرقته (قطع) به (على الصحيح) لأنه أخذه من حرزه بلا شبهة . والثاني ينظر إلى أن مافيه مستحق الاراقة فجعله شبهة في دفع القطع أما لوقصد باخراجه تيسر إفسادها و إن دخل بقصد سرقته أو دخل بقصد إفساده و إن أخرجه بقصد سرقته فلا قطع (ولا قطع فى) سرقة (طنبور ونحوه) من آلاتاللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب يحرم الانتفاع به ،

و يمكن دفع الأول أيضا فليتأمل اه وقوله و يمكن دفع الأوّل أيضا أى بأنه لما أعاده من غير علم جعل فعله بالنسبة للسارق لغوا تغليظا عليه هذا و يمكن الجواب عن الثالث أيضا بأن يعلم المالك هتك الحرز ولم يعلم بالسرقة كائن وجد الجدار منقو با ولم يعلم بسرقة شيء من البيت (قوله في الصورة الثانية) هي مالو تخلل علم المالك ولم يعده كا يصرح به قوله لأن المالك مضيع الخ (قوله فانصب منه نصاب) لوأخذه مالك بعد انصبابه قبل الدعوى به هل يسقط القطع لأن شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع اه سم على حج والأقرب سقوط القطع لما سيأتي لأن السارق لوملك ما سرقه بعد إخراجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي لم يقطع لانتفاء إثباته عليه (قوله دون من مسروقه أقل) ولو اختلفا فاد عي كل أن مسروقه دون النصاب فلا قطع لواحد منهما لعدم تحقق مقتضي القطع و إن قطع بكذب أحدها (قوله لايميز) قيد في كل من الصبي والمجنون (قوله ولو محترمة) أي بأن كانت لذمي أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد (قوله كما من) أي في قوله هي لفة أخذ الشيء (قوله بخلاف جلد دبغ) أي فانه يقطع به لأن له قيمة وقت الاخراج (قوله ولم يقصد بإخراجه إراقتها) أي و يصدق في ذلك (قوله أو دخل بقصد إفساده) لو دخل بقصد إفساده) لو دخل بقصد وإفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة اه سم على حج.

(قوله في الصورة الثانية) يعنى إذا تخلل علم المالك ولم يعد وهذا تبع فيـــــــــه الجلال المحلى لكن الجلال صـور الثانية المذكورة قيل ذلك كالأولى التعبير نخلاف الشارح فليسفى كلامه أولى وثانية و إعاقال أو تخلل أحدهما الصادق بالصورتين من غبر تعيين أولى ولا أانية (قوله وفوت المال) قد يفيد أنه لو أدركه المالك بعد الانصباب وأخده لاقطع وكلام غيره قديفيد خلاف ذلك لكن نظر فيه سم من جهدة أن القطع إنما يثبت بعد دعوى المالك وقد تعذرت دعواه هنا بعد أخذه ماله فليراجع .

(قوله فى الثانية) وكذا فى الأولى إذا كان الحيار للبائع (قوله شبهة الملك) يقال عليه فكان المناسب تأخيرها وذكرها عند قوله المسنف الثالث عدم شبهة فيه (٣٣)) والشهاب حج أشار إلى التعليل بغيرماذ كره الشارح فانه قال فهام "عقب قوله

كالخمر (وقيل إن بلخ مكسره) أو تحوجله (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو با خراجه تيسر إفساده (قطع . قلت : الثاني أصح، والله أعلم) لسرقته نصابا من حرزه ولاشبهة له فيه ولوكانت لندى قطع قطعا . الشرط (الثاني كونه) أي المسروق الذي هو نصاب (ملكا لغيره) أي السارق فلاقطع بماله فيه ملك و إن تعلق به حق لغيره كرهن ولوسرق ما اشـــتراه و إن لم يسلم الثمن أوكان في زمن خيار أو مااتهمه قبل قبضه و إن أفهم منطوقه قطعه في الثانية ووجه عدم القطع شبهة الملك أومع مااشتراه مالا آخر بعد تسليم الثمن أوكان الثمن مؤجلا لم يقطع أوالموصى لهبه قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع . أما في الأولى فلائن القبول لم يقترن بالوصية . وأما في الثانية فبناء على أن اللك فيها لا يحصل بالموت مع أنه مقصر بعدم قبوله قبل أخذه ولايشكل بعدم قطعه بسرقة مااتهبه قبل قبضــه إذ الفرق أن القبول وجد ثم ولم يوجد هنا وينضم إليه أن أخذ المتهب الموهوب قد يكون سببا لإذن الواهب له في قبضه فالقول بأن الفرق غير مجد مردود (فلو ملكه با رث وغيره قبل إخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع إلى الحاكم ، أما بعده فلايفيد ولوقب ل الثبوت كما اقتضاه كلامهم ، وصرّح به صاحب البيان لأن القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وجدت (أونقص فيله عن نصاب بأكل أوغيره) كإحراق (لم يقطع) المخرج لملكه له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع وأشار بذلك إلىأن سبب النقص قديكون مملكا كالازدراد أخذا مما مر" في غاصب بر" ولحم جعلهما هريسة (وكذا) لاقطع (إن ادَّى) السارق (ملكه) للسروق قبل الا خراج أو بعده وقبل الرفع ،

(قوله كالجنر) علة لقوله لاقطع الخ (قوله ولوكانت لذى) أى الطنبور ونحوه والفرض أن مكسره يبلغ نصابا (قوله أوكان في زمن خيار) أى ولوللبائع (قوله قطعه في الثانية) هي قوله أوكان في زمن خيار أى ولو للبائع (قوله بعد تسليم الثمن) مفهومه أنه لولم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بأن المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا أن يقال لماكان ممنوعا شرعامن أخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزا لامتناع دخوله عليه (قوله أو بعده) أى الموت (قوله أما في الأولى) هي قوله قبل موت الموصي وقوله وأما في الثانية هي قوله أو بعده (قوله فالقول بأن الفرق غير مجد مردود) أى بما تقدّم في قوله إذ الفرق أن القبول الخ (قوله وكذا لاقطع ان التي السارق ملكه) أى و إن لم يكن لاثقا به وكان ملك المسروق منه ثابتا ببينة أوغيرها وهي من الحيل المحرّمة بخلاف أي و إن لم يكن لاثقا به وكان ملك المسروق منه ثابتا ببينة أوغيرها وهي من الحيل المحرّمة بخلاف دعوى الزوجية في الزنا فهي من الحيل المبارة على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيله ينهما أن دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيله لايتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود. وعدالته وعدالة الولى فكان ثبوته أبعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لفاعله بل ولا يختص العار به بل يتعدّى منه إلى المزنى بخلاف السرقة فإن ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الزوجية فرم الضرر اللاحق لغير الزاني بخلاف السرقة فإن ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الزوجية .

فاو قطع عاله فيه ملك مانصه ولوعلى قول ضعيف ثم أورد هــذين الفرعيين فأشار إلى أن وجه القطع فيهما شبهة الخلاف في الملك و إرادها في كلامه حينية واضح إلا أنه استشعر ورود مسئلة الوصية عليه فأشار إلى الجواب بأن عيل رعاية شبهة الخلاف مالم يعارضه ماهوأقوى منه أى وهو في مسئلة الوصية تقصيره بعدم القبول (قوله لم يقطع) أي لأن وهتكه لأخن ماله فالمسروق غــــير محرز بالنسبة إليه ، كذا قاله والد الشارح وقضيته أن المعيــة في قوله أومع ما اشتراه الخ غير شرط فلا فرق بين أن يخرجه مع ما اشتراه أو وجده حينئذ دخل لأخـذ ماله وهو قياس ماسيأتي في المشترك فليراجع (قوله لم يقترن بالوصية) عمني أنها وصية لم يقع فيها قبول (قوله للكه له المانع من الدعوى تعليــل للسئلة الأولى ولم يذكر للثانية تعليلا ،

وعبارة التحفة عقب قوله المتوقف عليها القطع نصها ولخبر أبى داود « أنه صلى الله عليه وسلم لل أن تأتيني به » ولنقصه لما أمر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا أبيعه وأهبه عنه فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به » ولنقصه فقوله ولنقصه علة للثانية .

أوللسروق منه المجهول الحال أوللحرز أوملك من له في ماله شبهة كأصله أوسيده أو أقرّ المسروق منه بأنه ملكه و إن كذبه (على النص) لاحتماله و إن قامت بينة بل أوحجة قطعية بكذبه كما اقتضاه إطلاقهم ولايعارضه تقييدهم بالحجهول فيما من الصريح في أنه لا أثر لدعواه ملك معروف الحرّية لإمكان الفرق با مكان طروّ ملكه لذلك ولو فى لحظة بخلاف معروف الحرّية فكان شبهة دارئة للقطع كدعواه زوجية أوملك المزنى بها ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لأنه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى الملك ، وفي وجه أوقول مخرج يقطع وحمل النص على إقامة بينة بما ادّعاه (ولوسرقا شيئا) فبلغ نصابين (وادّعاه أحدها له) أولصاحبه وأنه أذن له (أولهما فكذبة الآخر لم يقطع المدّعي) لاحتمال صدقه (وقطع الآخر في الأصح) لإقراره بسرقة نصاب بلاشبهة . أما إذا صدّقه فلايقطع كالمدّعي ومثله ما إذا لم يصدق ولم يكذب أوقال لا أدري لاحتمال مايقوله صاحبه. والثاني لايقطع المكذب لدعوى رفيقه الملك له كما لو قال المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع كما مر" (و إن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلاقطع) عليه (في الأظهر و إن قل تصيبه) لأن له في كل جزء حقا شائعا فأشبه وطء أمة مشتركة وخرج بالمشترك سرقة ما نخص الشريك فيقطع به على ماقاله القفال لكن الأوجه ماجزم به الماوردي أنه إن اتحد حرزها لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غيرالشترك أخذا ممايأتي قبيل قوله أوأجني المنصوب و إلاقطع. الشرط (الثالث عدم شبهة له فيه) لخبر « ادر وا الحدود بالشبهات » وفي رواية صحيحة : عن المسامين ما استطعتم أي وذ كرهم ليس بقيد كما مر"ت نظائره (فلاقطع بسرقة مال أصل) للسارق و إن علا (وفرع) له و إن سفل لشبهة استحقاق النفقة في الجللة وسواء أكان السارق حرا أم عبدا كما صرّح به الزركشي و بحث البلقيني أنه لونذر إعتاق قنه غير المميز فسرقه أصله أوفرعه قطع لانتفاء شبهة استحقاق النفقة عنه بامتناع تصرق الناذر فيه مطلقا وبه فارق المستولدة وولدها لأن له إيجارها ومانظر به فيه يرد بأنه لاوجه له مع علم السارق بالنذر وأنه يمتنع عليه به التصرّف فيه (و) لاقطع بسرقة من فيه رق وإن قل ومكاتب مال (سيد) أوأصل أوفرع أو تحوهما من كل من لا يقطع السيد بسرقة ماله لشبهة استحقاق النفقة ولأنّ يده كيـد سيده، ولا فرق كما يحثه الزركشي بنن اتفاق دينهما واختلافه ولو ادّعي القنّ أوالقريب كون المسروق ملك أحد من ذكر لم يقطع و إن كذبه كمالوظن أنه ملك لمن ذكر أوسرق سيده ماملكه ببعضه الحر

(قوله أوللسروق منه) أى ادّعى ملكه للشخص السروق منه (قوله و إن كذبه) أى السارق (قوله بإ مكان طروملكه) أى السروق منه (قوله كدعواه زوجية) أى ولوكانت معروفة بتزوّجها من غيره (قوله فأشبه وطء أمة مشتركة) أى فلا يحدّ به (قوله مالم يدخل بقصد سرقة) وقياس ما تقدم فيا لواشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من أنه إذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع أنه يقطع هنا مطلقا (قوله غير المشترك) أى و يرجع فى ذلك لقوله (قوله لخبر ادر وا) أى ادفعوا (قوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين) أى مضمومة إلى قوله بالشبهات (قوله وفرع له) ع أى و إن اختلف دينهما اه سم على منهج (قوله و بحث البلقيني الخ) معتمد (قوله بامتناع تصر في الناذرفيه) أى فلا يجوز له بيع جزء منه ولا إيجاره للنفقة على الأصل أوالفرع (قوله ومكاتب مال سيد) انظر لوسرق العبد مال أبيه هل يقطع لأن نفقته على سيده دون أبيه فلا شبهة أولا لأنه قد يعتق فيستحق

جرى على الغالب بدليل ما بعده (قولهوأنهأذن له) انظر ما الحاجة إليه مع أنهما سرقا معا . وحاصل دعواه حينئذ أنه أخرج السروق بحضور مالكه معاونا له فيه و إن لم يأذن له في ذلك (قوله لإقراره بسرقة نصاب) أي فما لو أثبت أصل السرقة با قرارهالابالبينة وبذلك صوّر في شرح المنهج (قـوله أما إذا صـدقه فلايقطع كالمدعى ومثله الخ) ظاهره عدم القطع و إن لم يقل المدّعي وأذنت له وهلا يقيد بذلك كاقيد به نظیره المار" (قوله عنه) أى العبدوهو متعلق بانتفاء (قوله مع علم الخ) أى أما إذا لم يعلم فللنظر وجه كما هو واضع (قوله ومكاتب) عبارة التحفة ولو مبعضا ومكاتبا (قوله أو أصل أو فرع) أى · June

(قوله و به فارقت المبعض) هكذا في النسخ عيم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة وإن كانت صحيحة أيضا ثم رأيت نسيخة كذلك (قوله لم يقدر عليه ولو بشمن غال) أي بائن وجد الثمن ولم يسمح به مالكه أو عجز عن الثمن (قوله و إن لم توجد شروط الظفر كا اقتضاة إطلاقهم) كذا هـ و في بعض النسخ ملحقا عقب قوله بقصد ذلك وعليه فلا محتاج لقوله بعد ولوادعي جحود مدىونه الخ (قوله أفرزت) انظر ماالداعىله وكائنه لبيان الواقع .

فكذلك للشبهة فىأرجح الوجهين (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الأدلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة فى اله لاأثر لها لأنها مقدّرة محدودة وبهفارقت المبعض والقن وأيضا فالفرض أنه ليس لها عنده شيء منهما ، فإن فرض أن لها شيئًا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك ولو ادّعي جحود مديونه أو مماطلته صدق كما بحثه الأذرعي لاحتمال صدقه ولاقطع عليه بسرقتــه طعاما زمن قحط لم يقدر عليه ولو بثمن غال . والثاني المنع لمامر (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (إن أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع) لانتفاء الشبهة (و إلا) بأن لم يفرز (فالأصح أنه إن كانله حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) أي زكاة أفرزت (وهو فقير) أي مستحنى لهـا بوصف فقر أو غــيره وآثر التعبــير بالأوّل لغلبته على مستحقيها (فلا) يقطع للشبهة ولو لم يوجد فيها ظفركما يا تني (و إلا) بائن لم يكن له فيه حق كغني أخذ صدقة وليس غارما الإصلاح ذات البين ولا غازيا ومثل الغني من حرمت عليه لشرفه (قطع) لانتفاء الشبهة بخلاف أخذ مال المصالح لأنها قد تصرف لما ينتفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذمى بمال بيت المال مطلقا إذ لاينتفع به إلا تبعا لنا والإنفاق عليه منه عند الحاجة مضمون وما وقع في اللقيط من نفيضانه محمول على صغير لامال له وقول البلقيني محل ماذكر في طائفة لهـا مستحقّ مقـدر بالأجزاء في مال مشاع بصفة فأما لو أفرز الإمام من سهم المصالح لطائفة من العاماء أو القضاة أو المؤذنين شيئاً من ذلك فلا أثر لهذا الإفراز ، إذ لاسهم لهم مقدّر يتولى الإمام إفرازه لهم والحسكم فيه كالوكان مشاعا برد بأنه لادخل،

النفقة على أبيه حرره اه سم على منهج وكلام الشارح صريح في الثانى حيث قال وسواء أكان السارق الخ لكن قد يعارضه مايأتى من أن الغنى إذا سرق من مال الزكاة قطع مع أنه يحتمل عروض الفقر له فيصير مستحقا له (قوله فكذلك) أى لاقطع وقوله للشبهة وذلك أن ماماكه ببعضه الحريصير ملكا لجملة العبد وللسيد فيها حق وهو جزؤه الرقيق (قوله وأخذته بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق ممكن اه سم على حج .أقول : لعله استحقاق نحو الأصل والرقيق للكفاية بلا تقدير فكان ذلك كملك نفسها سم على حج .أقول : لعله استحقاق نحو الأصل والرقيق للكفاية بلا تقدير فكان ذلك كملك نفسها مع على حج المول : لعله المنافل وأخذ بعدل مااستقر لهما من الدين فلم يشبه ماتأخذه ملك نفسها فاحتاجت للقصد (قوله كدائن سرق مال مدين الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال أو المماطل وأخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حينئذ مأذون له في أخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو أى كنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وإن بلغ الزائد نصابا اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل اه سم على حج أى وكذا سرقة مال غريمه الغير المماطل .

فرع — لوسرق مال المرتد ينبغى أن يوقف القطع فان عاد إلى الإسلام قطع السارق و إن هلك مرتدا فان كان له حق فى مال النيء فلا قطع و إلاقطع كذا وافق عليه مر بحثا فليحرر اه سم على منهج (قوله فلا قطع) أى و إن أخذ زيادة على مايستحقه أخذا بما تقدّم عن الروض وشرحه (قوله ولو لم يوجد فيها ما يجوز الأخذ بالظفر (قوله لأنها قد تصرف) أى سواء أخذ من مال المصالح أو من غيرها .

(قوله احتراز عن الذمى) لا يخنى أن هذا ليس هو الذى قرره فيام بل حاصل ماقرره أنه احتراز عن الغنى مثلا إذا أخذ من المفرز للصدقات. واعلم أن ماذ كره هنا إلى آخرالسوادة تبع فيه ابن حجر (٣٥) إلا أنه تصرف في عبارته وأسقط

لتقدير السهم وعدم تقديره في إفراز الإمام فما عينه لطائفة مما هو مشترك بينها و بين غيرها يتعين لها بالإفراز و إن لم يكن لها سهم مقدّر وقد علم مما قررناه أن قول المصنف رحمه الله تعالى إن كان له حق الح احترازعن الذمي وحينئذ فيفيد أن السلم مع عدم الإفراز لا يقطع مطلقاو إيهامه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد أيضا على أنه إن أوّل كلامه بجعله من باب ذكر النظير و إن لم يصدق عليه المقسم فلا إيهام أصلا (والذهب قطعه بباب مسجد وجذعه) وثأزيره وسواريه وسقوفه وقناديله المعدة للزينة لعدم إعداد ذلك لانتفاع الناس بل لتحصينه وعمارته وأبهته و يؤخذ منه أن الكلام في غير المنبر ودكة المؤذن وكرسي الواعظ فلا يقطع بها و إن كان السارق لها غير خطيب ولامؤذن ولا واعظ و يقطع بسرقة ستر الكعبة إن أحرز بالخياطة عليها السارق لهما غير خطيب ولامؤذن ولا واعظ و يقطع بسرقة ستر الكعبة إن أحرز بالخياطة عليها فيه و على ذلك في مسجد عام أما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هدا التفصيل في تلك الطائفة فيتجه جريان هدا التفصيل في تلك الطائفة فيتجه عطاقا وفي المسلم ، أما الذمي فيقطع مطلقا ، والأوجه عدم القطع بسرقة مسلم مصحفا ،

(قوله لتقدير السهم) أي فيقطع آخذه (قوله لايقطع مطلقا) أي غنيا كان أوفقيرا حيث أخذ من سهم المصالح بخلاف مالو أخذ من مال الزكاة على مامر (قوله وتأزيره) ومثله الشبابيك (قوله وسقوفه) أي لأنه إنما يقصــد بوضعه صيانته لا انتفاع الناس فلوجعل فيسه نحو سقيفة بقصد وقاية الناس نحو الحر فلا قطع بها ومن ذلك مايغطي به نحو فتحة في سقفه لدفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على منهج (قوله وقناديله المعدة الزينة) مفهوم قول المصنف تسرج ولوأخره كان أولى لكنه ضمه لما فيه القطع اختصارا أوللناسبة وكتب أيضا حفظه الله قوله وقناديله المعدة للزينة ، وينبغي أن مثل ذلك الرخام الثبت بالجدران (قوله ولا واعظ أى لأنها إنما تتخذ لنفع عامة الناس بسمع مايةال عليها (قوله ويقطع بسرقة ستر الكعبة) و ينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر الأولياء (قوله لابنحو حصره) وينبغي أن ياحق بذلك أبواب الأخلية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس (قوله ولابسائر مايفرش) أى ولوكان ثمينا كبساط نفيس (قوله أما ما اختص بطائفة) وليس من ذلك أروقة الجامع الأزهر فان الاختصاص بمن فيها عارض إذ أصل المسجد إنما وقف للصلاة فيه والمجاورة به من أصلها طارئة (قوله فغيرها يقطع مطلقا) قد يشكل هذا بما في إحياء الوات من أن غير الوقوف عليهم له حق الدخول لمدرسة أونحوها بمن لاحاجة له فيها للشرب من مائها والاستراحة فيها حيث لم يضيق على أهلها ، اللهم إلا أن يقال إن غير المختصين بما ذكر و إن جازله الدخول فليس مقصودا بالوقف بل هو تابع للموقوف عليهم فأشبه النمي إذاسرق من بيت المال لأن ذلك تبع للسلمين (قوله أما الذمي فيقطع مطلقا) أي بالسرقة من المسجد أما سرقته من كنائسهم فينبغي أن يجرى فيه تفصيل المسلم في سرقته من المسجد المذكور في قول المصنف والمذهب قطعه بباب مسجد الخ .

منها ما أوجب الخلل وعبارة ابن حجر في تحفته واعترض هذا التفصيل أى الذي ذكره الصنف بأن المعتمد الذي دل علمه كلام الشيخين في غبر هذا الكتاب وكلام غيرها أنه لاقطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لأن له فيه حقا في الجملة إلا إن أفرز لمن ليس هو منهم و عكن حمل المتن عليه بجعل قولهإن كانله فيه حق في المسلم وقوله و إلا في الذمي وقوله وهو فقير للغالب فلا مفهومله وقول شارح إن الذمي يقطع بلا خلاف برده حكاية غيره للخلاف فيه ولوفي بعض أحواله وحينئنذ فيفيد المنبن أن المسلم مع عدم الإفراز لايقطع مطلقا وإيهامه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كا أن إيهامه أن مال الصدقة بسائر أنواعها من أموال بيت المال غيير مراد أيضا و إن لم ينبه عليه أحمد من الشراح فما علمت وقد تؤوّل عمارته بجعله من باب ذ ڪر النظير

و إن لم يصدق عليه المقسم و يرتفع بهذا الإيهام من أصله انتهت (قوله و يؤخذ منه أن الـكلام في غير المنبر الخ) أى لأنه ليس لتحصيل المسجد ولا ازينته بل لانتفاع الناس بسماعهم الخطيب عليه لأنهم ينتفعون به حينئذ ما لاينتفعون به لوخطب على الأرض .

(قوله فهما) يعنى باب المسجد وجذعه (قوله سواء قلنااللك في الوقف لله تعالى أم للموقوف عليه) أي بخلاف ماإذا قلنا إنه للواقف فيقطع (قوله بخلاف الموقوف) أي فان فيه الخلاف (قوله لعدم التمييز) هــــذا تعليــل لخصوص مافى المن (قوله، بن قوى متيقظ) سيأتى في بعض الأفراد الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلتــه بالقوى فلعل مراده بالتوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور على خلاف ماسياتي .

موقو فاللقراءة في مسجد و إن لم يكن قارئا اشبهة الانتفاع به بالاستمتاع للقارى وفيه كقناديل الإسراج ورأى الإمام تخريج وجــه فيهما لأنهما من أجزاء المسجد وهو مشترك وذكر فىالحصر والقناديل وجهين وثالثا في القناديل الفرق بين مايقصد للاستضاءة ومايقصد للزينة أيفيقطع فيالثاني كمايقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة القابل لهـا مارأى الإمام تخريجه وماذكره من الخلاف (والأصح قطعه بموقوف) علىغيره بمن ليس نحو أصلهولافرعه ولامشاركاله فيصفة من صفاته المعتبرة فيالوقف إذ لاشبهة له فيه حينئذ ومن ثم لم يقطع بسرقة موقوف على جهة عامة كبكرة بترمسبلة و إن كان السارقذميا كما قالهالروياني لأن له فيها حقا ولاينافيه مامرفي مال بيت المال لأن شمول لفظ الواقف له وسواء أفلنا الملك فىالوقف لله تعالى أم للوقوف عليه لأنه ملك لازمو إن كان ضعيفا أماغلة الموقوف المذكور فيقطع مها قطعا لأنها ملك الوقوف عليه اتفاقا بخـلاف الموقوف (وأم ولد سرقها) من حرز حال كونها معذورة كائن كانت (نائمة أو مجنونة) أو مكرهة أو أعجمية تعتقد وجوب الطاعة أو مغمى عليها أوسكرانة . قال الزركشي أو عمياء لعدم التمييز كسائر الأموال بخلاف العاقلة الستيقظة المختارة البصيرة لقدرتها على الامتناع وكأمّ الولد في ذلك غيرها كما فهم بالأولى ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض لما فيه من مظنة الحرية ، ولايشكل بأم الوله ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بأدنى سبب بخلافها لأن استقلاله بالتصرف صير فيه شبها بالحرية أقوى ممـا فيها لأنه مستقبلمتوقع وقد لايقع ، والثانى قال اللك فيها وفى الموقوف ضعيف . الشرط (الرابع كونه محرزا) بالإجماع و إنما يتحقق الإحراز (بملاحظة) للسروق من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أومع ماقبلها كما يعلم مما يأتى لأن الشرع أطلق الحوز ولم تضبطه اللغــة فيرجع فيه إلى العرف وهومختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأنغير المحرز ضائع بتقصير مالكه ولا يرد على ذلك الثوب لونام عليه فهو محرز مع انتفائهما لأن النوم عليه المانع من أخذه غالبا ،

(قوله موقوفا القراءة في مسجد) ظاهره أنه إذا لم يكن موقوفا بتلك الصفة كائن وقفه على من ينتفع به أو يقرأ فيه مطلقا أوفي غير السجد القطع وفيه نظر فتأمل فان الظاهر أنه غير مراد وأن التقييد به مجرد تصوير (قوله ورأى الإمام تخريج وجه فيهما) أى الباب والجذع (قوله الفرق بين) أى وهو الخ (قوله كبكرة بئر مسبلة) أى الشرب (قوله الوقف لله تعالى) معتمد (قوله وكأم الولد في ذلك غيرها) أى من بقية الأرقاء (قوله كا فهم بالأولى) أى والتقييد بأم الولدإنما هوالخلاف فيها (قوله ولا قطع بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة أخذا من قوله لأن استقلاله الخ (قوله لعوده) تعليل للإشكال والضمير راجع للكاتب (قوله وقد لايقع) بأن تموت قبل السيد (قوله وحصانة موضعه) قال ع وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند إغلاقها وقد يردّ بأن هذا لم يخل عن أصل الملاحظة ، نعم قد يمثل له بالراقد على متاع (قوله أومع ماقبلها) أى الملاحظة فعلم أنه قد تكفى الحصانة وحدها وقد تكفى اللاحظة وحدها اه ماقبلها) أى الملاحظة فعلم أنه قد تكفى الحصانة وحدها وقد تكفى اللاحظة وحدها اه سم على حج أى وقد يجتمعان .

منزل منزلة ملاحظته وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أوتابعه كما يعلم مما يأتى في الإصطبل وقد علم من ذلك أن أو في كلامه مانعة خاو لامانعة جمع (فان كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحصانة له (اشترط) فىالإحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام، نعم الفترات العارضة عادة لاتمنعه فاو تغفله واحد فيها قطع، وما بحثه البلقيني من اشتراط رؤية السارق للملاحظ ليمتنع من السرقة إلا بتغفله و إلا فلا قطع مخالف لـكلامهم ، إذ ضابط الحرز مالاينسب المودع بوضع الوديعة فيه إلى تقصير (وإن كان بحصن كفي لحاظ معتاد) ولايعتبر دوامه عمــلا بالعرف ، وعلم مما تقرّر مخالفة اللحاظ هنا لمـامر لاشتراط الدوام ثم إلا فى تلك الفترات القليلة جدا التي لاينفك عنها أحدعادة بخلافه هنا يكفي لحاظه فى بعض الأزمنة دون بعض و إن لم يدم عرفا (و إصطبل حرز دواب") ولو نفيسة حيث كان مغلقا متصلا بالعمران و إلا فمع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتي في المـاشية (لا آنية وثياب) و إن لم تـكن نفيسة عمــلا بالعرف ولأن إخراج الدواب مما يظهر و يبعد الاجتراء عليه بخلاف نحو الثياب ، نعم ما اعتيد وضعه فيه من نحو سطل وآلات دواب كسرج و برذعة ورحل وراوية وثياب يكون محرزاكما قاله البلقيني وغيره وهوظاهر، وعلم منه أن المراد السرج واللجم الخسيسة بخلاف المفضضة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كما قاله الأذرعي ، لأن العرف جار باحرازها بمكان مفرد لهما (وعرصة) نحو خان و (دار وصفتها) لغـير نحو السكان (حرز آنية) خسيسة (وثياب بذلة لا) آنية وثياب نفيسة ونحو (حلى ونقد) بل تحرز في بيت حصين ولومن خان وسوق عملا بالعرف فيهما (ولونام بصحراء) آی موات ،

(قوله بكسر اللام) أى أما بفتحها فهو مؤخر العين (قوله إذ ضابطالحرزالخ) هذا لا يمنعه البلقيني بلهو قائل بموجبه كما لا يخفى وليس فيه ما يمنع ما بحثه فتأمل (قوله وعلم منه) أى من قوله ما اعتيد .

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضا أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل عكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة اه سم على حج أي بأن يقال المراد بالموضع ما أخـن السروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب (قوله فان كان بصحراء أومسجد إلى قوله كني لحاظ معتاد) ماقد يفهمه هدذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله علاحظة أوحصانة الدال على أنه قديكتني عجرد الحصانة فلاينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الإصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كني لحاظ معتاد أي حيث يعتبر اللحاظ اه سم على حج و يصرح به قول الشارح قبل فأو في كلامه الخ (قوله وكل منها لاحصانة له) أفهم أنه إذا كان لأحدها حصانة كان حرزا فليراجع إلا أن يقال الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة (قوله نع الفترات) فاو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أولا فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع (قوله لا آنية وثياب) أي لم يعتد وضعها فيه لما يأتي في قوله وثياب (قوله وثياب) أي للغلام (قوله واللجم الخسيسة) وقياسه أن ثياب الغلام لوكانت نفيسة لايعتاد وضع مثلها في الإصطبل لم يكن حرزا لهما (قوله وعرصة) الغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم على حج (قوله لغير نحو السكان) وقياسه أن ثياب الغلام لوكانت نفيسة لايعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزا لهما .

أويماوك غير مفصوب (أو مسجد) أو شارع (على ثوب أو توسد متاعا) بعد توسده إحرازا له بخلاف مافيه نحو نقد فلا مالم يشد م بوسطه كما ياتى وينبغي كما قاله الشيخ تقييده بشدة تحت الثياب أي بائن يكون الخيط الشدود به تحتها بخلافه فوقها لسهولة قطعه في العادة حينئذ (فمحرز) إن حفظ به لو كان متيقظا للعرف ، وكذا إن أخـذ خاتمه أو عمامته أو مداسه من أصبعه الذي لم يكن به متخلخلا وكان في غير الأنملة العليا أو من رأسه أو رجله أو كيس نقد شدّه بوسطه ونزاع البلقيني فالتقييد بشد الوسط فى الأخير فقط بائن المدرك انتباه النائم بالأخذ وهو مستوفى الكل و بائن إطلاقهم الخاتم يشمل مافيه فص ثمين مردود بائن العرف يعد النائم على كيس نحونقد مفرطا دون النائم وفي أصبعه خاتم بفص ثمين وأيضا فالانتباه بأخذ الخاتم أسرع منه بأخذ ماتحت الرأس وظاهر في نحو سوار المرأة أوخلخالها أنه لايحرز بجعله في يدها أو رجلها إلا إن عسر إخراجه بحيث يوقظ النائم غالبا أخذا بما ذكروه في الحاتم في الأصبع (فلو انقلب) بنفسه أو بفعل السارق (فزال عنه) ثم أخذه (فلا) قطع عليه لزوال الحرز قبل أخذه ، وأماقول الحويني وابن القطان لو وجد جملا صاحبه نائم عليه فألقاه عنه وهو نائم قطع فمردود فقدصر ح البغوى بعدمه لأنه قدرفع الحرز ولم يهتكه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفعه من أصله و يؤخذ منهأنه لوأسكره فغاب فأخذ مامعه لم يقطع لأنه لاحرز حينتُذ (وثوب ومتاع وضعه بقربه) بحيث يراهالسارق و يمتنع منه إلا بتغفله (بصحراء) أوشارع أو مسجد (إن لاحظه) لحاظا دائما كما مر (محرز) بخلاف وضعه بعيدا عنه بحيث لاينسب إليه فانه مضيع له ومع قربه منه يعتبرانتفاء ازدحام الطارقين و إلا فلابد من كثرة الملاحظين بحيث يعادلونهم و يجرى ذلك في كل زحمة على دكان نحو خباز (و إلا) بأن لم يلاحظه كائن نام أوولاه ظهره أوغفل عنه (فلا) إحراز لأنه يعد مضيعا حينئذ ولوأذن للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لامشتريا،

(قوله بحيثيراه السارق الخ) المناسب للفهوم الآتى أن يقول بحيث ينسب إليه وقد من رد بحث البلقيني اشتراطه رؤية السارق لللاحظ.

(قوله أو مماوك غير مغصوب) مفهومه أنه لونام في مكان مفصوب لا يكون مامعه محرزا به و يوجه بأن المسروق منه متعد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المسكان حرزا له وسيأتي التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتي (قوله فمحرز إن حفظ) كأنه إشارة إلى اعتبار مايأتي في قوله وشرط الملاحظ الح اله سم على حج (قوله في غير الأعلة العليا) أي من جميع الأصابع (قوله في يدها أورجلها) أي و إن كانت نائمة ببيتها فلا يعد نفس البيت حرزا (قوله فا القاه عنه) أي وأخذه (قوله أنه لو أسكره الح) وقياس ذلك أنه لو كان ثقيل النوم بحيث لاينتبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله و يؤخذ الح) وقد يؤخذ منه أيضا أنه لورفع الحرز من أصله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمّل اه سم على حج ومعاوم أن محل ذلك حيث كانت اللبنات التي أخرجها من الجدار بهدمه لاتساوي نصابا و إلا قطع (قوله فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ و يختلف الاكتفاء فيه بالواحد والأكثر بالنظر إلى كثرة الزحمة وقلتها ومنه أيضا ماجرت العادة به من الأسمطة التي تعمل للا فراح و نحوها إذا دخلها من أذن له فان كان بقصد السرقة قطع و إلا فلا أما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول من أذن له فان كان بقصد السرقة قطع و إلا فلا أما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لايعلم إلا منه فاو ادتمى دخوله لغير السرقة لم يقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لايعلم إلا منه فاو ادتمى دخوله لغير السرقة لم يقطع .

و إن لم يأذن قطع كل داخل وهذا أوضح مما ذكره أوَّلا بقوله فأن كان بصحراء إلى آخره فمن ثم صرح به إيضاحا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوّة أو استغاثة) بغين معجمة ثم مثلثة أو بمهملة ثم نون ، فإن ضعف بحيث لايبالي به السارق و بعد محله عن الغوث فلا إحراز ، بخلاف المبالي به ولهذا لو لاحظ متاعه ولا غوث فان تغفله أضعف منه وأخذه قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لايتأتى اشــتراطه كما علم مما مر" مع وجود قوى" متيقظ (منفصلة عن العمارة إن كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب و إغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (و إلا) بأن لم يكن بها أحد أو كان ضعيف و بعدت عن الغوث أو قوى غير أنه نائم (فلا) تكون حرزًا ولو مع إغلاق الباب ، وهذا مافي الكتاب كالمحرر ، والمعتمد مافي الروضة أنها حرز بملاحظ قوى بهايقظان مع فتحه و إغلاقه ونائم مع إغلاقه أوردّه أو نومه خلفه بحيث ينتبـه بصرير فتحه أو فيــه ولو مع فتحه بحيث يعد محرزا ، وقول الشارح فليست حرزا مع فتح الباب و إغلاقه أشار به إلى أن كلامه في المنهاج لايخالف الروضة إذ تقدير كلامه: ولا يضرُّ كونها حرزا مع وجود أحدها و إن سكت عنــه في المنهاج و يتجه فيمن بدار كبيرة مشتملة على محال لايسمع من بأحدهامن يدخل الآخر أنه لا يحرز به إلا ماهو فيه وأن من ببابها لا يحرز به ظهرها إلا إن كان يشعر بمن يصعد إليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (متصلة) بالعمارة أى بدور مسكونة و إن لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه إطلاقهم ، ويفرق بينه و بين مايأتي في الماشية بأن الغالب في دور البلدكثرة طروقها وملاحظتها ، ولاكذلك أبنية الماشية (حرز مع إغلاقه) لها (وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف و إن كان ليلا وزمن خوف فتمول الأذرعي إن الضعيف كالعدم مردود لأن الإحراز الأعظم وجد باغلاق الباب، واشـتراط الحافظ إنمـا هو ليستغيث بالجيران فيكني الضعيف لذلك ، نعم ينبني تقييد الحرز بما إذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو معاوم مما من في شرط الملاحظ (ومع فتحه) أي الباب (ونومه) أي الحافظ (غير حرز ليلا) بالنسبة لما فيها من الأمتعة لضياعها مالم يكن النائم بالباب أو بقر به كما هو واضح أخذا بما من آنفا بالأولى (وكذا نهارا في الأصح) لذلك ونظر الطارقين والجيران غير مفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الحوانيت لوقوع نظرهم عليها دون أمتعة الدار أما زمن الخوف فغير حرز قطعا كما لوكان بابها في منعطف لايمر" به الجيران وأما هي في نفسها ،

(قوله و إن لم يأذن الخ) ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا أو حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه (قوله يقظان) عبارة القاموس رجل يقظ كندس وككتف وسكران جمعه أيقاظ وهي يقظى اه فالقاف في كلام المصنف ساكنة لأنها نظيرالكاف في سكران (قوله و بعدت عن الغوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث، وقوله أو قوى بقي المساوى اه سم على حج. أقول: و ينبني أنه كالقول (قوله بصرير) أي صوته (قوله أو فيه) أي الباب أي فتحه (قوله مع وجود أحدها) المراد أن قول الشارح أي صوته (زوله أو فيه) عن كل من الأمرين أي فليست حرزا مع كل من الفتح والإغلاق فلا ينافى أن يكون حرزا مع أحدها وهو الإغلاق (قوله لذلك) أي ليستغيث (قوله في الأصح لذلك) أي ليستغيث (قوله في الأصح لذلك)

(قـوله لكنه لايتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطيته إنماهي في قوله ومتصلة (قوله والعتمد مافي الروضة) الذي في الروضة بعض هـذا لاجميعه (قوله إذ تقدير السياق قلاقة والمراد أنه حيث كان منطوق المنهاج ماقرره الشارح في بعض صور المفهوم فلا يضر" كونها حرزا الخ إذ هو مسكوت عنه فيه لكن في هذه الإشارة وقفة مع ذكر الجلال الصور الثلاث التي ذكرها الشارح هنا ثم قوله عقبها فليست الخ (قـوله و بين مايأتي في الماشية) أي في قوله ومحله كما قاله الأذرعي الخ (قوله أخذا بما من آنفا بالأولى) تبع فيه حج لكن ذاك إغاذ كرهذا لأنه قدم نظيره في الدار المنفصاة بالنسبة لقوله بقر به مخالف الشارح (قوله أما زمن الخوف الخ) ينبغي تأخير هـذا عن حكامة الثاني الآتي .

(قوله فرز مطلقا) أي فلحاظ الجيران حررز بالنسبة الماذكر مطلقا فرز خبر مبتدا محذوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله حرز و إلا فالتعليل مذكور بعده ولم يعطفه عليه (قوله ونظيره قراءة قنبل) غير صحيح لأنه من عطف فعل عـــــلى فعل لاجملة على جملة وإلا لم يكن للجزم وجـه والذي فى الآية مخرج عـــلى لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم كا قاله السيوطي في در" التاج في إعراب المنهاج ونقله عن ابن قاسم .

وأبوابها المغلقة وحلقها المثبتة ونحو رخامها وسقفها فحرز مطلقاً . والثاني هي حرز زمن أمن اعتمادا على مراقبة الجيران ونظرهم (وكذا) تكون غير حرز أيضا إذا كان بها (يقظان) لكن (تغفله سارق في الأصح") كذلك لتقصيره بانتفاء مراقبته مع الفتح ، ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانتهز السارق الفرصة وأخذ قطع قطعا . والثاني ينفي التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة (فان خلت) الدارالمتصلة عن حافظ بها (فالمذهب أنها حرز نهارا) وألحق به مابعد الغروب إلى انقطاع الطارق أي كثرته عادة كما لايخني (زمن أمن و إغلاقه) أي معه مالم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لأنه مضيع له حينتذ (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بأن فتح زمن نهب أو ليل ، وألحق به مابعد الفجر إلى الإسفار (فلا) تكون حرزا ، وعبر في الروضة بالمذهب أيضا وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل (وخيمة بصحراء إن لم تشـــ أطنابها وترخى) بالرفع عطف لجملة على حجلة في حيز النفي ، ونظيره قراءة قنبل أنه من يتقي باثبات الياء ، ويصبر بالجزم (أذيالها) بائن انتفيا معا (فهيي وما فيهاكمتاع) موضوع (بصحراء) فلا بدّ في إحرازها من دوام لحاظ من قوى أو بين العمارات فهي كمتاع بسوق فيكنى لحاظ معتاد (و إلا) بأن وجدا معا (فحرز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوى فيها) أو بقر بها (ولو) هو (نائم) نعم اليقظان لايشترط قربه ولا رؤية السارق له كما من بل ملاحظته و إذا نام بالباب أوقريبا منه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط إسباله للعرف فان ضعف من فيها اعتبر أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نحاه السارق عنها كان كما لو نحاه عما نام عليه وقد مر أما بالنسبة لنفسها فيكني مع الحافظ لحاظ معتاد لادوامه كما هو ظاهر شدّ أطنابها و إن لم ترخ أذيالها وما قيل من أن عبارته تقتضي أن فقد هذين يجعلها كمتاع بصحراء وهوغير مراد مردود بأنها لاتقتضي ذلك ، نعم قوله و إلايشمل وجود أحدها ، ولا يرد أيضا إذ فيــه تفصيل وهو أنه إن كان الإرخاء وحده لم يكف مطلقا أي إلا مع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما من أو الشــ تكفي مع الحارس و إن نام بالنسبة إليها فقط كما قررناه.

(قوله وأبوابها المغلقة) أى وكالدارفيا ذكر المساجد فسقوفها وجدرانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ (قوله ونحو رخامها) أى المثبت بها سواء كان مفروشا بأرضها أوكان ملصقا بجدرانها (قوله فحرز مطلقا) أى متصلة أو منفصلة (قوله مالم يوضع مفتاحه بشق قريب منه) مفهومه أنه إذا كان بمحل بعيد وفتش عليه السارق وأخذه يقطع ، وينبني أن من حكم البعيد مالوكان المفتاح مع المالك محرزا بجيبه مشلا فسرقته زوجته مثلا وتوصلت به إلى السرقة فتقطع (قوله وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة ببلادنا المتخذة من الشعر (قوله ونظيره قراءة قنبل) قد يتوقف فيه بأن يصبر مجزوم فأثر العامل في لفظه ، بخلاف ماهنا فان يرخى ليس مجزوما فاحتيج إلى التأويل بما ذكر ، نعم في قراءة قنبل إشكال من وجه آخر وهو إثبات الياء مع وجود الجازم وماذكره لايصلح جوابا عنه (قوله أو بين العمارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ اه سم على حج (قوله وقد من أي أنه على قول المتن بصحراء في قوله لما فيها (قوله شد أطنابها) فاعل يكفي .

والمنهوم إذا كان فيه تفصيل لايرد (وماشية) نعم أو غيرها (با بنية) ولو من نحوحشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا زمن أمن أخذا بما من في دار متصلة بالعمارة و إن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف ، ومحله كا قاله الأذرعي وغيره إذا أحاطت به المنازل الأهلية ، فاو انصل بها وأحد جوانبه على البرية فينبني أن يلتحق بها (و) با بنية مغلقة (ببرية يشترط) في إحرازها (حافظ ولو) هو (نائم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط حافظ يقظ قوى أو لحوق غوث له نعم يكني نومه بالباب أخذا بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط حافظ يقظ قوى أو لحوق غوث له نعم يكني نومه بالباب أخذا عقلها يوقظه ، فان لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظا أو وجود مايوقظه عند أخذها من جرس أوكاب أو نحوها (و إبل) وغيرها من الماشية (بصحراء) ترعى فيهامثلا وألحق بها المحال المسعة أوكاب أو نحوها (و إبل) وغيرها من الماشية (بصحراء) ترعى فيهامثلا وألحق بها المحال المسعة بين العمران (محرزة بحافظ يراها) جميعها و إن لم يبلغها صوته كا في الشرح الصغير ، ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لا محال العدو إليها ، أما مالم يره منها فليس بمحرز ومقطورة) وغير مقطورة تساق في العمران لابد في إحرازها من رؤية سائقها أو راكب آخرها (ومقطورة) وغير مقطورة تساق في العمران لابد في إحرازها من رؤية سائقها أو راكب آخرها بميعها و تقاد (يشترط التفات قائدها) أو راكب أقلها (إليها كل ساعة) بأن لايطول زمن عرفا (بحيث يراها) جميعها و إلا فما يراه خاصة ،

(قوله والمفهوم إذا كان فيــه تفصيل لايرد) فيــه بحث لأن وجود أحدهما وكونه حرزا حينئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت وإلا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لامفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل اه سم على حج (قوله بلا حافظ) لم يذكر محترز ذلك و يؤخذ من إلحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أحذا مما مى فى دار متصلة بالعمارة أنه لابد من حافظ ولو نائم في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حرز مع إغلاقه وحافظ ولو هو هذا الأحد بها أي البرية فيشترط لكونهاحرزا لحاظ معتاد (قوله وخرج بالمغلقة) أي من قوله فان خلت فالمذهب أنها حرز نهارا زمن أمن و إغلاقه اه سم على حج (قوله فيشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإغلاق اه سم حج (قوله يقظ) بضم القاف وكسرها اه محتار (قوله نعم طروق المارة) أي المعتاد (قوله وغير مقطورة) يفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة الخ بتصويرهذا بالملاحظة وذاك بغيره اه سم على حج (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف غيرمقطورة أيضا ومع قوله الآتي ، ويشترط معذلك في إبل و بغال أن تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الايل والبغال، فلينظر مامعني تقاد غير المقطورة مع تعدده حتى تتأتى التفاصيل بين رؤية جميعها أو بعضها إلا أن يصوّر بأن يمشى أمامها فتتبعه أو يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد ، لكن تفاوتت الأزمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلف الأزمة اه سم على . حج

(قوله والمفهوم إذا كأن فيه تفصيل لايرد) اعترضه ابن قاسم عا حاصله أنه بعد نص المصنف عليه لايقال إنه مفهوم بل هو منطوق أى وإن كان حكمه مفهوم حكم الأوّل (قوله يقظ) عنى مستيقظ لانائم (قوله وغير مقطورة) أي بالنسبة لغيرالا بل والبغال بقرینے مایاتی نم ہے فماإذا كان هناك ملاحظ ليفارق قول الصنف الآتي وغير مقطورة ليست محرزة كا نبه عايسه ابن قاسم في الآتي .

94.10) 318 E. T.

(قولهفيشترط في إحرازها) المناسب تذكير الضمير (قوله بغير ملاحظ) هذا إعما يأتي إن جعل قول المسنف وغير مقطورة في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الإبل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الإبل والبغال لما مر" أما بالنظر لموضوع التن فلايصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة وليس كذلك كما علم عامل ثم انظر مامعنى قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هـذا كله إن كان الضمير في منها بغير تثنية كما في نسخ فان كان مثنى كا في نسيخ أخرى ومرجعه الإبل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى (قوله قطع بالأول) يعنى جزم بالوجه الأول مقابل الوجه المار" وهو عدم القطع .

ويغنى عن التفاته مروره بين النياس في نحو سوق ولو ركب غير الأوّل والآخر كان سائقا لما أمامه قائدًا لما خلفه (و) يشترط مع ذلك في إبل و بغال أن تكون مقطورة إذ لاتسير غالبًا إلا كذلك و (أن لايزيد قطار) منها (على تسعة) للعرف فما زاد فهو كغير القطور فيشــترط في إحرازها مامر" وما زعمه ابن الصلاح من أن الصواب سبعة بتقديم السين وأن الأول تحريف مردود كما قاله الأذرعي بأن ذاك هو المنقول لكن المعتمد ما استحسنه الرافعي وصححه المصنف رحمه الله في الروضة من قول السرخسي إنه لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة وذهب جمع متأخرون إلى الرجوع في كل مكان إلى عرفه (وغير مقطورة) منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) إذ لاتسير إلا كذلك غالبا ومن ثم اشترط في إحراز غير الإبل والبغال نظرها وللبنها وصوفها ووبرها ومتاع عليها وغييرها حكمها فى الإحراز وعدمه ، نعم لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصابا ففيه وجهان أصحهما قطعه لأن المراح حرز واحد لجميعها ويأتي مثله في جزّ الصوف ونحوه كما قاله الأذرعي و بحث أيضا أن محل الخلاف إذا كانت الدواب لواحد أو مشتركة أى فان لم تكن كذلك قطع بالأول. والثناني محرزة بسائقها المنتهى نظره إليها كالمقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الحرر عن الأول كالأشبه (وكفن) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع (في قبر ببيت) محرز ذلك البيت بما من فيه ولا يتعين كسر الراء خلافا للزركشي (محرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أو خارجه لخبر «من نبش قطعناه » (وكذاً) إن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض، وجعل عليه أحجار لتعــذر الحفر لا مطلقا (بمقبرة بطرف العمارة) أى محرز (في الأصح) للعادة والثاني إن لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كمتاع وضع فيه (لا) إن كان (بمضيعة) بكسر الضاد وسكونها و بفتح الياء أي بقعة ضائعة كما في المحرر وغيره ولا ملاحظ فلا يكون محرزا (في الأصح) للعرف،

(قوله و يغنى عن التفاته مروره بين الناس) ظاهره و إن جرت العادة بأن الناس لا ينبهون لنحو خوف من السارق و يمكن توجيهه بأن وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكتفى بذلك (قوله في المنازلة في الشرط وقوله في إبل و بغال أخرج الخيل اه سم على حج (قوله في ازاد فهو كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فاو زاد على تسعة جاز أى وكان الزائد محرزا في الصحراء لا في العمران وقيل غيير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كأصله وعليه اقتصر الشروح الصغير اه قوله مام النظر ما المراد به فانه إن أراد به الحافظ في قوله السابق بحافظ يراها أو شيئًا آخر فلم يظهر مروره فان أراد به التفات القائد أو الراك فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى به التفات القائد أو الراك فقد استوى التسعة اه سم على حج (قوله وهو من سبعة إلى عشرة) حينثذ لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة اه سم على حج (قوله وهو من سبعة إلى عشرة) قطع بالوجه الأول من الوجهين المذكورين في قوله السابق وجهان الخ وهو عدم القطع مالم يخص قطع بالوجه الأول من الوجهين المذكورين في قوله السابق وجهان الخ وهو عدم القطع مالم يخص كل واحد من المالكين نصاب (قوله لتعذر الحفر) الظاهر من تعذر الحفرصلابة الأرض ككون المناء على جبل و ينبغي أن يلحق بذلك ما لوكانت الأرض خوارة سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر ولو لم يكن المناء موجودا حال الدفن . لكن جرت العادة بوجوده بعد

مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال يصرفه لليت. والثانى قال القبر حرز للكفن حيث كان لأن النفوس تهاب الموتى فان كانت محفوفة بالعمارة وندر تخلف الطارقين منها في زمن يتأتى فيه النبش أو كان به حرس فرز جزما ولو لغير مشروع ولو كان السارق له حافظ المقبرة أو البيت أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم فلا قطع ولو غالى في الكفن بحيث جرت العادة أن لا يخلى مثله بلاحارس لم يقطع سارقه كا قاله أبو الفرج الزاز والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرها والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كره و إلا قطع به و يقطع بإخراج ذلك من جميع القبر إلى خارجه لامن اللحد إلى فضاء القبر وتركه لخوف أو غيره ولو كفن من التركة فنبش القبر وأخذ منه طالب به الورثة فان أكله سبع أو ذهب به سيل و بق الكفن اقتسموه ولو كفنه أجنبي أو سيد من ماله أو من بيت المال فهو كالعارية للميت فيقطع به غير المعير والخصم فيه الممالك و إن سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لزم إبداله منها و إن كان من غير المعير والخصم فيه الممالك و إن سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لزم إبداله منها و إن كان من غير ماله فان لم تكن له تركة فكن مات ولا تركة له . أما إذا اقتسمت ثم سرق فلا يلزمهم إبداله بل يندب ومحله كا قاله الأذرعي إذا كان قد كفن أولا في ثلاثة أثواب و إلا لزمهم تكفينه من تركته عناء كالقبر قطع و إلا فلا حيث لاحارس .

(فصــل)

في فروع متعلقة بالسرقة

من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدّها و بالسارق من جهة مايمنع قطعه وما لايمنعه والحرز من حيث كونه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ،

لأن فى وصول الماء إليه هتكا لحرمة الميت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر (قوله مع انقطاع الشركة فيه) أى بين صاحب الكفن والسارق (قوله فإن كانت محفوفة بالعمارة) ومنه تربة الأزبكية و تربة الرميلة فيقطع السارق منها و إن اتسعت أطرافها و ينبغي أن محل ذلك مالم تقع السرقة في وقت يبعد شعور الناس فيه بالسارق و إلا فلا قطع حينئذ (قوله ولوكان السارق له حافظ) ومثله حافظ الحمام إذا كان هو السارق لعدم حفظ الأمتعة عنه (قوله أحدهم) أى أحد الورثة (قوله و إلا قطع) أى بأن كان بأرض غير ندية وغير خوارة (قوله طالب به الورثة) أى استحقوا الطلب قطع) أى بأن كان بأرض غير ندية وغير خوارة (قوله طالب به الورثة) أى استحقوا الطلب (قوله ولا تركة له) أى فيؤخذ له من بيت المال إن وجد و إلا فمن مياسير المسلمين (قوله وجاوزنا الدفن) وهو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفراده أو مع غيره عند ضيق المرض عن الحفر لكل على حدته .

(فصل)

فى فروع متعلقة بالسرقة

(قوله يختلف باختلاف الأحوال) كما لو أخرج من بيت دار إلى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين أو مغلقين أو غير ذلك على مايأتي .

(قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ) لاعل له هنا و إنما محله عقب الأصح المار قبل هذا كما هو كذلك في التحفة (قوله منها) لعدله متعلق بالطارقين وعمارة التحفة عنها فهو متعلق بتحلف (قـوله أو بعض الورثة) هو إنما يظهر فما إذا كان من مال الميت فقط فليراجع (قوله أو نحو فرع أحدهم) اعل الضمير للورثة خاصة (قوله لم يقطع سارقه) أى في غير البيت كما هو ظاهر (قوله أو من بيت المال) أي أو كفن من ييت المال.

[فصل] في فروع متعلقة بالسرقة

(قوله و إلا كائن استعمله فهانهى عنه أوفى أضر ما استؤجر له لم يقطع) الظاهر أن مثله في عدم القطع الأجنبي فليراجع (قـوله واستعمله تعديا) قال ابن قاسم كأنه إشارة إلى مالو أحدث سفلا جديدا بأن أحدث وضع أمتعة ، يخلف مااذا استصحب ماكان ففي هذا إشارة إلى جواز بقاء الأمتعة بعد المدة اه ومحله إن لم يطلب المالك التفريغ كما نبه عليه هو في قولة أخرى (قوله إذارجع) أى باللفظ كما نبه عليه ابن قاسم .

(يقطع مؤجر الحرز) بسرقته منه مال المستأجر لانتفاء شبهته بانتقال المنافع التى من جملتها الاحراز للكترى ، إذ الفرض صحة الإجارة ، وبه فارق عدم حدة ، بوطء أمته المزوّجة لدوام قيام الشبهة في المحلق ، وشمل كلامه مالو ثبت له الحيار في فسخ الإجارة بإ فلاس المستأجر ، وفهم من التعليل أن محل ذلك فيا يستحق إحرازه به و إلا كائن استعمله فيا نهي عنه أو في أضر هما استأجر له لم يقطع و يقطع بسرقته منه في مدة الإجارة و بعد انقضاء أمدها كما يصرح به تشبيه ابن الرقعة له بقطع المعير ، وتنظير الأذرعي فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعدل إ وكذا معيره) يقطع بسرقته من حرزه المعار اخيره ما للمستعير وضعه فيه لما من و إن دخل بنية الرجوع و إنما يجوز له الدخول إذا رجع ، ومثله مالو أعار عبدا لحفظ مال أو رعى غنم ثم سرق مما يحفظه عنده ، فاو أعار قميصا فلبسه فطر المعير الجيب وأخذ المال قطع . قال الأذرعي : ونقب الجدار كطر الحيب فيا يظهر (في الأصح) لانتفاء الشبهة ، وأيضا لاستحقاقه منفعته و إن جاز للعير الرجوع ، ومن ثم لو رجع وعلم المستعير برجوعه فاستعمله ،

(قوله يقطع مؤجر الحرز) أى إجارة صحيحة كما يفيده قوله إذ الفرض صحة الخ ، وبه صرح ع ومفهومه أن الإجارة الفاسدة تتضمن الإذن فى الانتفاع ، فالقياس أن المؤجر حينئذ كالمعبر . لأنا نقول لما فسدت الاجارة فسد الإذن الذى تضمنته ، ومن ثم يحرم على المستأجر إجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفساد (قوله لانتفاء شبهته بانتقال المنافع) أفهم أنه لو فسخ ثم سرق لم يقطع و إن لم يعلم المستأجر بالفسخ ، وسنذ كر مايدل على خلافه (قوله واستعمله تعديا) أى بأن وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الإجارة أو التخلية اله سم على حج وقياس القطع بالأخذ بعد انقضاء مدة الإجارة أنه لو فسخ المؤجر التخلية الله سم على حج وقياس القطع بالأخذ بعد انقضاء مدة الإجارة أنه لو فسخ المؤجر فليراجع (قوله و إن دخل) غاية لقوله يقطع (قوله و إنما يجوز له الدخول الح) صريح فى أنه فليراجع وقوله و إنما يجوز له الدخول ألى صريح فى أنه حلى ملكه وعدم ملك المستعبر المنفعة و إنما يكوز اله الدخول الحين ومنفعتها على ملكه وعدم ملك المستعبر المنفعة و إنما يملك أن ينتفع ، نعم إن كان على المستعبر ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع م رفىذلك فأخذ باطلاق شرح الروض مالم المستعبر فليتأمل اه .

فرع — قال في شرح البهجة ولو اشترى حرزا وسرق منه قبل قبضه مال البائع ، فان لم يكن أدى ثمنه قطع لأن للبائع حق الحبس حينئذ و إلا فلا ، وقضية التعليل أنه لوكان الثمن مؤجلا لم يقطع وهوظاهم اه سم على منهج (قوله إذا رجع) أى وعلم المستعير برجوعه كا يأتى و إلا فلاقطع (قوله ومثله) أى فى القطع (قوله فاوأعار) كان الألى ولو الخ (قوله فطر المعير) أى قطعه (قوله وأخذ المال قطع) قال ع بلا خلاف اه . أقول : ولعل وجهه أن فى طرالجيب هتك المحرز فلم ينظر معذلك إلى تمكنه من الرجوع (قوله وأيضا لاستحقاقه) اقتصر حج على هذه العلم وقوله طاهر لأن مام فى المؤجر هو انتفاء شبهته بانتقال المنافع الح والمنافع هنا باقية على ملك المعير (قوله لاستحقاقه منفقته) فيه شيء اه سم على حج ووجهه أنه إنما يستحق الانتفاع به دون المنفعة .

أوامتنع من الردّ تعدّ يا لم يقطع نظير ماحم بعد مدة الإجارة لأنه صار غاصباً . والثاني لايقطع لائن له الرجوع عن العارية متى شاء. والثالث إن دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حرزا لم يقطع مالكه) بسرقة ماأحرزه الغاص فيه لخبر « ليس لعرق ظالم حق » وكالغاصب هنا من وضع ماله بحرز غـيره من غير علمه ورضاه كما هو ظاهر خـلافا للحناطي (وكذا) لايقطع (أجنبي) بسرقة مال الغاصب منه (فيالأصح) لأن الاحراز من المنافع والغاصب لايستحقها . والثاني قال ليس للا جنبي الدخول فيه (ولو غصب مالا) و إن قلُّ أو سرق اختصاصا (وأحرزه بحرزه فسرق المـالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يقطع لاأن له دخول الحرز وهتكه لا خذ ماله أواختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة إليه ولم يفتر ق الحال بين المتميز عن ماله والمخاوط به ، ولاينا في هذا قطع دائن سرق مال مدينه لابقصد الاستيفاء بشرطه لأنه محرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أونية الأخذ للاستيفاء على مامر ، ومن ثم قطع راهن ومؤجر ومعير ومودع ومالك مال قراض بسرقته مع مال نفســه نصابا آخر دخل بقصد سرقته : أي أو اختلف حرزها أخلف من في مسئلة الشريك ، فقولهم لايقطع مشتر وفر الثمن بأخل نصاب مع المبيع مفروض فيمن دخل لا لسرقته وقد اتحد حرزها (أو) سرق (أجنبي") منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) على واحد منهما. أما المالك فلما من (في الأصح) وإن أخذه لابنية الردّ على المالك لعدم رضا المالك باحرازه فيه فكائنه غير محرز. والثاني نظر إلى أنه أخذ غير ماله ، وأما الأجني ،

(قوله أو امتنع من الردّ) يؤخذ منه أن الكلام في العارية الصحيحة (قوله لم يقطع) أي المعير (قوله ليس لعرق ظالم حق) يروى بالإضافة وغيرها ، وفسر العرق بأن يجيىء الرجل إلى أرض قد أحياها غيره فيغرس فيها أو يحدث فيها شيئا ليستوجب الأرض اه سم على منهج وعلى هذا التفسير فوجه الإضافة ظاهر ، ولعلَّ وجهه على التنوين وعدم الإضافة أنه من الحجـاز العقلي والأصل ليس لعرق ظالم صاحبــه فحوّل الاسناد عن المضاف إلى المضاف إليــه فاستتر الضمير كما فى _ عيشة راضية _ (قوله من غير علمه ورضاه) مفهومه أنه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه ، وقد يشكل بأن المؤجر إجارة فاسدة لايقطع إذا سرق من مال المستأجر مع أن المستأجر إنما وضع برضا المالك حيث سلطه باجارته إلا أن يقال إن المستأجر استندفي الانتفاع بالمؤجر إلى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فألني ماتضمنهمن الرضا ، بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهي مقتضية للقطع (قوله أو السارق) أي أو سرق صاحب الاختصاص مال السارق له فني العبارة مسامحة فأن صاحب الاختصاص لا يقال له مالك (قوله لأخذ ماله) أي و إن لم يتفق له أخذه (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب (قوله أو نية الأخــ للاستيفاء) أي بشرطه أخذا من قوله قبل بشرطه اه سم على حج (قوله أخذا مما من في مسئلة الشريك) أي من أنه لو دخل حرزا فيه مال مشترك الأجنبي) من تمة الثاني .

(قوله نظرمامر) هذا إنما مر" نظره في الأولى في حمل تنظير الأذرعي في مسئلة الإجارة فعلم رجوع المعير نظير علم انقضاء المدة وأما الثانية فانظر أين م نظيرها (قوله و إن قل أو سرق اختصاصا) عبارة التحفة مع التن ولوغصب أو سرق اختصاصا كما هو ظاهرأومالاولوفلسا (قوله لم يقطع) ينبغي حذفه إذ لاينسجم مع ما يأتى له تقريره في المسئلة الثانية ثم ينبغي أن يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة أخذا من التعليل فليراجع (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فها مي .

فلائن الحرز ليس برضا المالك ، والثالث فيه نظر إلا أنه حرز في نفسه . الركن الثاني : السرقة ، ومن أنها أخذ المال خفية من حرز مثله ، فينئذ (لا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد وديعــة) أو عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والأولان يأخذان المال عيانًا ويعتمد أوَّلهما الهرب، وثانيها القوّة فيسهل دفعهما بنحو السلطان ، بخـ لاف السارق لايتأتى منعه فقطع زجرا له ، وأما ما ورد في خبر المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجحده فقطعها صلى الله عليه وسلم ، فالقطع فيه ليس للجحد و إنما ذكر لأنها عرفت به بل لسرقة كما بينــه أكثر الرّواة ، بل في الصحيــحين التصريح به ، وهو أن قريشا أهمهم شأنها لما سرقت ، وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرجه يردّ بأن للقاطع شروطا يتميز بها كما سيأتى فلم يشمله هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسيرق) من ذلك النقب (قطع فيالأصح) كما لو نقب أوَّل الليل وسرق آخره إبقاء للحرز بالنسبة إليه. أما إذا أعيـــد الحرز أو سرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت: هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين و إلا) بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لانتهاك الحرز فصاركا لو نقب وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم متمم لأخذه الأوّل الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثاني تابعاً فلم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوى" ، وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدها ودون مجرد الظهور لأنه قد يؤكد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعاله ، وهنا مبتدى وسرقة مستقلة لم يسبقها هتك الحرز بأخيذ شيء منه اكنها مترتبة على فعله المرك من جزأين مقصودين لاتبعية بينهما نق سابق و إخراج لاحق و إنما يتركب منهـما إن لم يقع بينهـما فاصل أجنى عنهـما و إن ضعف فكني تخلل علم المالك أو الإعادة بالأولى أو الظهور ، وفي بعض النسخ : و إلا فيقطع قطعًا وهو غلط، ومقابل الأصح وجه بأنه عاد بعد انتهاك الحرز (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بأمره حيث لم يكن غير مميز أوأعجميا يعتقد وجوب الطاعة ، بخلاف نحو قرد معلم لأنّ له اختمارا و إدراكا و إيما ضمنا من أرسله على غميره لأن الضمان يجب بالسبب، بخملاف القطع

(قوله فلائن الحرز ليس برضا المالك) أى ليس معتبرا برضا المالك بمعنى أنه لايشترط فيه رضاه (قوله والثنافي فيه نظر) مكر رمع قوله وأما الأجنبي (قسوله و إنحا ذكر) أى جسحد المتاع (قوله فلم يشمله هذا الإطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما يأتى فى قاطع الطريق، ولا يضر الاطلاق هنا لأن الغرض تمييزه عن مصحو بيه، وهو حاصل بذلك (قوله أيضا فلم يشمله هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول، إذ فيله غاية ذلك أنه أخص منه ، والا خص مشمول للا عم قطعا . ألا ترى أن للا نسان شروطا يتميز أما إذا أعيد الحرز) أى من المالك أو نائبه أخسذا بما من فيا لو أخرج نصابا مرتين في ليسلة أما إذا أعيد الحرز) أى من المالك أو نائبه أخسذا بما من فيا لو أخرج نصابا مرتين في ليسلة (قوله بينهما نقب سابق و إخراج) بالجر أيضا بدل من الجزأين (قوله بأنه عاد بعد انتهاك الحرز) أى فلا قطع (قوله ولو بأمره حيث لم يكن غير بميز) شمل مالوكان الخرج مكرها فقضيته أنه يقطع دون المكره وفي كلام سم على منهج أوّل الباب أنه لاقطع على واحد منهما وهوظاهم وسيأتى التصريح به في أوّل الفصل الآتي (قوله بخلاف نحو قرد) شمل قوله نحو غسيره من سائر الحيوانات المعامة ، ومنه ما لو علم عصفورا أخذ شيء فأخذه فلا قطع على مانفيده هذه العبارة ، ومثل ذلك مالو عزم على عفر يت كاذكره الخطيب .

(قوله وقوله الخ) الأولى فقوله بالفاء بدل الواو (قوله يساوى نصابين) إنما صور بدلك للاختلاف فى قطعهما إذا بلغ نصابين كمانبه عليه ابن قاسم أى لأنه إذا لم يبلغ نصابين فلا قطع جزما كماعلم نمام (قوله فيه) متعلق بناوله وخرج به ماإذا أخرج يده إلى خارج الحرز وناوله والضمير فيه للنقب (قوله سواءأخذه غيره أملا الخ) هذا بالنسبة لماقبل مسئلةالاحراق المدرد وناوله والضمير فيه للنقب (قوله سواءأخذه غيره أملا الخ) (٣٧) هذا بالنسبة لماقبل مسئلةالاحراق المدرد وناوله والضمير فيه للنقب (قوله فيقطع المحرك) أى

(فلا قطع) على واحد منهما إذ الأول لم يسرق والثانى أخذ منغير حرز، نعم إنساوى المخرج من آلات الجدار نصابا قطع الناقب كما نص عليه لأن الجدار حرز لآلة البناء وكذا لوكان المال محرزاً بملاحظ قريب من النقب لانائم فيقطع الآخــذ له (ولو تعاونا في النقب وانفرد أحدها بالاخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر) ناقب أيضا وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيد أن المخرج شريك في النقب (قطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تعاونا في النقب ثم أخــنه أحدها و (وضعه بوسط نقبه فأخــنه خارج وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطعا في الأظهر) لأن كلامنهما لم نخرجه من تمام الحرز وكذا لوناوله الداخل للخارج فيه . والثاني يقطعان لاشتراكهما في النقب والاخراج كذا وجهه الرافي وقول الشارح و يؤخذ منه أن الخلاف في المشتركين في النقد لأجلل جريان الخلاف (ولو رماه إلى خارج حرز) من نقب أو باب أوفوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نار فأحرقته على الأصح و إن رماه لهما عالم بالحال سواء أخــذه غيره أملا تلف بالرمى أم لا (أو وضعه بماء جار) فأخرجه منه أو راكد وحركه حتى أخرجه منه بخلاف ماإذا لم يحركه و إنما طرأ عليه نحو سيل أوحركه غيره فيقطع المحرك (أوظهر دابة سائرة) أو سيرها حتى أخرجته منه وحذف هذه من أصله لفهمها مما ذكره بالأولى (أو عرضه لنحو ريح هابة) حالة التعريض فلا اعتبار بهبو بها بعد ذلك (فأخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل وصوله الأرض لأن الاخراج حصل في الجميع بفعله فهو منسوب له. لايقال تنكيره الحرز مخالف لأصله فهو غير جيــــ لايهامه أنه لو أخرج نقدا من صندوقه للبيت فتلف أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك. لأنا نقول بمنعه لأنه إن كان البيت حرزا للنقد فلم يخرجه إلى خارج حرز أو غير حرز صدق عليه أنه أخرجه إلى خارج الحرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير والقول بائن التنكير يفيد أنه لابد من إخراجه إلى مضيعة ليست حرزا لشيء بخلاف التعريف ممنوع لأن أل فى الحرز للعهد الشرعى فهما متساويان وم أنه لوأتلف نصابا فأكثر في الحرز لم يقطع و إن اجتمع بعد

(قوله وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه) ففيه حال من الخارج. والمعنى أن الخارج عن النقب لو مدّ يده مثلا أو دخل في الجدار وتناول ممن هو في الجرز لم يقطع الخ (قوله أوراكد) ينبغى أن يكون مثله مالو ألقاه في الراكد بشدة بحيث يتحرك عادة ويخرج بما فيه لشدة الالقاء انتهى سم على منهج (قوله أو سيرها) مثله مالو سارت بثقل الحمل بأن كان الحمل يوجب عادة تسييرها لثقله طب انتهى سم على منهج وقد يخالف هذا ماياتى فيما رد به على البلقيني من أن الضمان يكني فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكما (قوله فأخرجته منه قطع) عمومه شامل لما لوأخذه المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما ياتي من أن شرط القطع طلب المالك لماله و بعد أخذه ليس له مايطالب به فتنبه له (قوله لايقال تنكيره الحرز مخالف لأصله) . أقول : قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن

ظاهر فليراجع (قوله فهو الأولى) وهو بالواو إذ لم يتقدم قبله مايتفرع عليه (قوله فتلف أو أخذه غيره) لادخل لهذا في الاشكال كالانخفي بلكان حذفه أبلغ في الاشكال (قوله فلم نخرجه إلى خارج حرز) قال ابن قاسم فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة في الاثبات فلا عموم له وأخرجه إلىخار جالحرز المعهود وهو ماكان فيه فليتأمل اه ومراده بقوله وأخرجه إلى خارج الحرز المعهود الخ أن عبارة المصنف مساوية لعبارة أصلدخلافا لماأفهمه كلام المعترض (قوله والقول بأن التنكير يفيد أنه لابدّ الخ) هذاالاعتراض ضدالاعتراض الأولوهو إنما يتامني إن كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لامسوّ غ له

إن كان تحريكه لأجل

إخراجه للسرقة كا هو

(قوله ممنوع لائن أل فى الحرز للعهد الشرعى الخ) حاصل هذا الجواب كالايخفى تسليم ماقاله المعترض فى التنكير آلذى هو حاصل جوابه عن الاعتراض الائول وادعاء أن التعريف مثله بجعل أل للعهد الشرعى لكنه إنما يتم إن كان معنى العهد الشرعى هناماجعله الشرع حرزا في الجلة ولولغير هذا أما إن كان معناه ماجعله الشرع حرزا لهذا كاهو ظاهر فلا مساواة .

normalist harby. (قوله حالة الاخراج) يعنى حال الخروج من جوفه وهو كذلك في نسخة (قوله والباب مفتوح) المناسب لماسيأتي أوالباب بألف قبل الواو (قوله ولا يتأتى الخروج في الماء الراكد الخ) هذا مكور مع ماقدّمه في حل المتن وهو تابع فيهذا للجلال وفمام لابن حجر وأحدها يغني عن الآخر (قوله حيث لم يكن الفناء مطروقا) أي كائن كان مترفعا عن الطريق كذا ظهر فليراجع (قوله أو دعاه) أي فيمن يتأتى فيه الامتناع) هذا هوالفارق بین هذا و بین مام آنفا (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية أن الكبيرمن محل الخلاف والظاهر أنه ليس كذلك فليراجع (قوله أومعه مال) أي يليق بهأيضا كماهوصر يحشرح المنهج كغيره (قوله ولهذا لايضمن سارقه ماعليه) بمعنى أنه لايدخل فيضمانه لوتلف مثلا بغير السرقة (قوله أو مجاهرة) لعل المراد أنه أخذه والصي مثلا ينظر لكنه فيمحل خفية حتى يصدق حدّ السرقة فليراجع .

ذلك مما على بدنه من نحوطيب مايبلغ نصابا خلافا للبلقيني أو بلع جوهرة فيمه وخرجت منه خارجه و بلغت قيمتها نصابا حالة الاخراج قطع (أو) وضعمه بظهر دابة (واقفة فمشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالو مشت لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (فىالأصح) لأنه إذا لم يسقها مشت باختيارها وقول البلقيني إن محل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففتحه لهما قطع لأنها صارت تحت يده من حـين الاستيلاء ولما فتح الباب وهي تحمله فخرجت كان الاخراج منسوبا له قال وقضية هـذا أنها لوكانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها قطع لأن فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها انتهى مردود بآن الضمان يكفى فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكما ، والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأتى الخروج في الماء الراكد إلابتحريكه فان حركه فخرج قطع (ولا يضمن حر) ومكاتب كـتابة صحيحة ومبعض (بيد ولا يقطع سارقه) و إن صغر وماورد من قطعه صلى الله عليــه وسلم سارق الصبيان ضعيف أومحمول على الأرقاء وحكمهم أن من سرق قنا غــير بميز لصغر أو عجمة أو جنون أومميز سكران أو نائما أومضبوطا قطع وحرزه فناء الدار ونحوه حيث لم يكن الفناء مطروقا كما قاله الامام سواء حمله السارق أم دعاه فأجابه ولوأ كره المميز فخرج من الحرز قطع لاإن أخرجه بخديعه فان حمل عبدا مميزا قو يا على الامتناع نائما أو سكران ففي القطع تردد الأصح منه نع ولا قطع بحمله متيقظا (ولو سرق) حرا ولو (صغيراً) أو مجنونا أو نائمًا ﴿ بقلادة ﴾ أو حلى يليق به و يبلغ نصابا أومعه مال آخر (فكذا) لايقطع سارقه و إن أخذه من حرز (في الأصح) لأن للحر" يدا على مامعه فهو محرز ولهذا لايضمن سارقه ماعليه و يحكم على مابيده أنه ملكه وقضية ذلك أنه لونزع منه المال قطع لاخراجه من حرزه والأوجه كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به المـاوردي والروياني أنه إن نزعها منــه خفية أو مجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع و إلا غلا وقول الأذرعي،

النكرة في الاثبات لاعموم لهافقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد الحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كا في جمع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذا لم يتحقق هنا عهد فليتأمل اه سم على حج (قوله أو بلع جوهرة) عبارة الروض و إن ابتلع جوهرة وخرج قطع إن خرجت منه و إن تضمخ بطيب وخرج لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب اه سم على حج .

فرع — قال فى شرح الروض ولوأخرج شاة دون النصاب فتبعتها سخلتها أو أخرى وكمل بها النصاب لم يقطع لذلك أى لأن لها اختيارا فى السير والوقوف فيصير ذلك شبهة دارئة للقطع قال فى الأصل فى دخول السخلة فى ضمانه وجهان اه والظاهر المنح لأنها سارت بنفسها ومثابها غيرها عما يتبع الشاة انتهى سم على منهج وكتب أيضا لطف الله به قوله أو بلع جوهرة أى فيقطع كما يتبع الشاة انتهى سم على منهج وكتب أيضا لطف الله به قوله أو بلع جوهرة أى فيقطع كم يؤخذ من كلام حج وأيضا فى نسخة صحيحة فان ابتلع جوهرة وهى أظهر (قوله فمشت بوضعه) أى بسببه فالباء سببية (قوله و إن صغر) أى الحر وقوله وحكمهم أى الأرقاء (قوله أو مضبوطا) أى مربوطا (قوله الأصح منه نعم) أى يقطع (قوله ولا قطع بحمله متيقظا) أى حيث قدر على الامتناع لمام من القطع بسرقة المضبوطة .

عن الدبيلي إن محل الخلاف إذا نزعها منه أي والأصح منه لاقطع و إلافلا قطع قطعا محمول على ما إذا نزعها منه مجاهرة وأمكنه منعه . قال الزركشي : ويتعين أن يكون مراده ما إذا نزعها بعد الإخراج من الحوز . أما إذا لم يلق به ومثله مالو كانت ملكا لغير الصي فاإن أخذه من حرز مثلها قطع قطعا أومن حرز يليق بالصي دونها فلا قطع . وأما إذا سرق ماعليه أو ماعلى قنّ دونه فإن كان بحرزه كفناء دار قطع و إلا فلا وقلادة كاب بحرز دوابٌّ يقطع بها إن أخذها وحدها أومع الكاب (ولونام عبد) ولوصغيرا كما هو الظاهر و إن قيده بعضهم بالبالغ العاقل أوالمميز و إن أمكن توجيهـ بأن التمييز لايحرز به مع النوم (على بعـبر) عليه أمتعــة أولا (فقاده وأخرجه عن القافلة) إلى مضيعة (قطع) في الأصح لأنه أخرجهما من حرزها بخلاف مالوأخرجه إلى قافلة أو بلد ، كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلد متصلة بالأولى بخلاف مالوكان بينهما مضيعة فاينه با خراجه إليها أخرجه من تمام حرزه فلايفيده إحرازه بعد (أو) نام (حر") أومكاتب كتابة صحيحة أومبعض على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة سواءكان الحرّ مميزا أم بالغا أم غيرها كام " نظيره لأنّ له يدا على مامعه (فلا) قطع (في الأصح) لأنه بيده. والثاني قال أخرجه من الحرز (ولونقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح) لابفعله (قطع) لأنه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع (وإلا) بأن كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مثلا مغلقا أوكانا مغلقين ففتحهما أومفتوحتين (فلا) قطع لأنه في الأوّلين لم يخرجه من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز ، نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان المنفرد كل منهم

(قوله عن الزبيلي) قال ابن شهبة في طبقات الشافعية مانصه: الزبيلي بفتح الزاي ثم باء موحدة مكسورة . قال السبكي : انه الذي اشتهر على الألسنة . وقال الأسنوي : الذين أدركناهم من المصريين هكذا ينطقون به ولا أدرى هل له أصل أم هو منسوب إلى دبيل وهوالظاهر ، قال ودبيل بدال مهملة مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم لام. قال ابن السمعاني: قرية من قرى الشام فما أظن . وأما دبيــل بدال مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة مضمومة فبلدة من ساحل الهند قريبة من السند، والظاهر أن المذكور منسوب إلى الأوّل ، ورأيت بخط الأذرعيأن الصوابأنه دبيلي ومن قال الزبيلي فقد صحف و بسط ذلك اه ثم رأيت في لب اللباب من باب الدال المهملة ما نصه: الدبيلي بالفتح والكسر نسبة إلى دبيل قرية بالرملة انتهى (قوله وأما إذا سرق) هل هذا غير قوله السابق ، وقضيته أنه لونزع منه المال الخ فان كان غيره فليحر و فان كان هو فلم ذكرها ولم اعتبر الحوز هنا لا ثم انتهى سم على حج (قوله فا إن كان بحوزه كفناء داره قطع) هل يقيد بما تقدّم في قوله ومحله كماصر ح به الماوردي الخ إذ لافرق بين سرقة ماعليه و بين نزع المال منه فتأمل اه سم على حج. أقول: الظاهر التقييد (قوله أومبعض) ظاهره ولوكان بينه و بين السيد مهايأة واتفق ذلك في نو بة السيد وقد يتوقف فيه لأن الآذن لايدله (قوله لأنه في الأوّلين) ماذكره في الأوّلين قد يخالف قوله السابق ولو إلى حرز آخر فينبغي أن يكون هـذا مخصصا لذلك ، وأن يفرض ذاك فما إذا لم يكن الحرز الخرج منه داخلا في الحرز الآخر فليتأمل، و يوجه ذلك بأن دخول أحد الحرزين في الآخر يجعلهما كالحرز الواحد اه سم على منهج .

(قـوله قال الزركشي و يتعين أن يكون مراده ما إذا نزعها منه بعد الاخراج) هذا تقييد ثان لكلام الزبيلي أي أما إذا نزعها منه قبل الإخراج من الحرزأى الحرز لهافيقطع لأنه سرق مالا من حرز مثله (قوله وأما إذاسرق ماعليه الخ) قال ابن قاسم : هل هذا غير قوله السابق وقضيته أنه لونزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرس وإن كان هو فــل ذ كرها ولم اعتبر الحرز هنا لائم اهـ (قوله و إن أمكن توجيهه بأن البعير لايحرز به مع النوم) في التحفة عقب هذا مانصه إلا إن كان فيمه قوّة على الإحراز لو استيقظ اه ولعل هـذا أسقطته الكتبة من الشارح و إلا فلابد منه لتمام التوجيه (قوله سواء كان الحر" ميزا الخ) انظر ماوجه التقسيد بالحر وهلاعمم إذ مكاتبة الصغير متصورة تبعا وما المانعمن هذا التعميم في المبعض .

ببیت قطع لأن مافی الصحن ایس محرزا عنه مالم یکن له بوّاب و نحوه فیقطع لإحرازه عنه (وقیل إن کانامغلقین قطع) لأنه أخرجه من حرز و برد بمنع ماعلل به (و ببیت) نحو (خان) ور باط ومدرسة من کل ما تعد ساکنو بیوته (وصحنه کبیت و) صحن (دار) لواحد (فی الأصح) فیقطع فی الحال الأوّل دون الأحوال الثلاثة هذه والفرق بأن صحن الحان لیس حرزا لصاحب البیت بل هو مشترك بین السکان فیکان کسکة مشترکة بین أهلها بخلاف صحن الدار فیقطع بکل حال مردود بأن اعتیاد سکان الحان وضع حقیر الأمتعة بصحنه ملحقة بصحن الدار لا السکة کما هو ظاهر، نعم لوسرق أحد السکان مافی الصحن لم يقع لأنه ليس محرزا عنه و إن کان له بوّاب أومافی حجرة مغلقة قطع لإحرازه عنه. والثانی يقطع فيه قطعا لأن صحن الحان مشترك بین السکان.

(فصل)

في شروط السارق الذي يقطع

وهى تكليف وعلم تحريم وعدم شبهة و إذن والتزام أحكام واختيار وفيما يثبت السرقة و يقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبى ومجنون) وجاهل معذور بجهله (ومكره) لرفع القلم عنهم وحر بى ومن أذنه المالك وذوشبهة ولا يقطع مكره بكسر الراء أيضا لما من عدم قطع المتسبب ومن ثم لوكان المكره بالفتح غير مميز أو أحجميا يعتقد الطاعة كان آلة للكره فيقطع فقط كالوأمم، بلا إكراه (و يقطع مسلموذمى بمال مسلموذمى) بالإجماع فى مسلم عسلم و بعصمة الذمى والتزامه الأحكام ولولم يرض بحكمنا كما فى الزنا (وفى معاهد) ومؤمن (أقوال أحسنها إن شرط قطعه بسرقة قطع) لالتزامه الأحكام (و إلا) بأن لم يشرط ذلك (فلا) يقطع لانتفاء التزامه (قلت: الأظهر عند الجمهور لاقطع) بسرقته مال مسلم أوغيره مطلقا كما لايحد بالزنا (والله أعلم) إذ لم يلتزم أحكامنا فهوكا لحر بى ، نعم يطالب برد ماسرقه أو بدله جزما ولا يقطع أيضا مسلم أوذمى بسرقتهما ماله لاستحالة قطعهما بماله دون

(قوله لأن مافي الصحن) علة لقوله فلا قطع.

فرع — قال سم على منهج: لوفتح شخص الحرز ودخل الدار فحدث فيها مال وهو فيها فأخذه وخرج به فلا قطع لأخذه من حرز مهتوك اه واعتمده مر. أقول: لاينافي هذا قولهم إن الحرز لايخرج عن الحرزية بفتح السارق لأن ذاك فيما إذا وضع المال قبل الهتك ، ووجهه استصحاب الحرزية والاحترام للحرز فليتأمل اه سم على منهج (قوله فيقطع لإحرازه عنه) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقته منه .

(فصل)

في شروط السارق

(قوله و يقطع بها) أى من الأعضاء (قوله وجاهل معذور بجهله) أى بأن قرب عهده بالإسلام أونشأ بعيدا عن العلماء (قوله و بعصمة الذمى) أى و بسبب عصمة الخ (قوله أوغيره مطلقا) شرط أولا (قوله أو بدله جزما) في هذا الصنيع إشعار بأن الحربي لايطالب وظاهر أنه لوتلف ماسرقه فلاضمان عليه و إن كان باقيا وأمكن انتزاعه منه نزع فليتأمل اه سم على حج.

[فصل]
في شروط السارق الخ (قوله في شروط السارق) أى في بعض فقوله وهي تكليف الخ بيان للشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل (قوله و يقطع بها) أي وفيا يقطع بها وهو أطرافه على مايأتي وقوله لالتزامه الأحكام) الوجه إسقاط الأحكام) وليس هو في التحفة. قطعه بمالهما (وتثبت السرقة بمين الدّعي الردودة) فيقطع (في الأصح) لأنها إقرار حكما وهذا ماذكراه هنا لكنهما جزما في الدعاوي من الروضة وأصلها بعدم القطع بهـا لأنه حق لله تعالى وهو لايثبت بها واعتمده البلقيني واحتج له بنص الشافعي وقال الأذرعي وغبره إنه المذهب وهو المعتمد وحمل بعضهم كلام المصنف هناعلى ثبوتها بالنسبة للمال وهم إذ ثبوته لا خلاف فيمه (و با قرار السارق) بعد دعوى إن فصله بما يأتى في الشهادة بها ولو لم يتكرر كسائر الحقوق وما بحثه الأذرعي من قبول الإطلاق من مقر" فقيه موافق للقاضي في مذهبه غير ظاهر إذ كثير من مسائل الشبهة والحرز وقع فيــه خلاف بين أئمــة المذهب الواحد فالأوجه اشتراط التفصــيل مطلقا كنظيره في الزنا أما إقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع به حتى يدعى المال و يثبت المال أخذا من قولهم لو شهدا بسرقة مال غائب أو حاضر حسبة قبلا ولا قطع حتى يدّعي المالك بماله ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لأنه لايثبت بشهادة الحسبة لا القطع لأنه يثبت بها و إنما انتظر لوقوع ظهور مسقط ولم يظهر (والمفهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة للقطع دون المال ، والطريق الثماني القطع بقبول رجوعــه) فلا يقطع وفي الغرم قولان أظهرها وجو به وفي طريق ثالث القطع بوجوب الغرم أيضًا (ومن أقرَّ بعقو بة لله تعالى) أي بموجبها كزنا وسرقة وشرب مسكر ولو بعد دعوى (فالصحيح أن للقاضي) أي يجوز له كما في الروضة لكن في شرح مسلم إشارة إلى نقل الإحماع على ندبه ، وحكاه عن الأصحاب والمعتمد الأول وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمته على غيره، والأوجه جوازه لامتناع التلقين على ولعله جرى على الغائب إذ العالم قد تطرأ له دهشة فلا فرق كما قاله البلقيني (بالرجوع) عن الإقرار و إن كان عالما بجوازه فيقول لعلك قبلت فاخذت أخذت من غمير حرز غصبت انتهبت لم تعلم أن ماشر بته مسكر ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لماعز وقال لمن أقرّ عنده بالسرقة ما إخالك سرقت قال بلي فأعاد عليه مرتين أو ثلاثًا فأمر به فقطع . والثاني لا يعرض له . والثالث

(قوله وتثبت السرقة بيمين المدّعى المردودة) ضعيف (قوله إذ ثبوته) أى المال باليمين المردودة وقوله ولو لم يتكرر) أى الإقرار (قوله فالأوجه اشتراط التفصيل مطلقا) أى فقيها أو غيره (قوله و يثبت المال أخذا من قولهم الخ) قد يشكل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لا لأنه إعما احتيج إليه فى المأخوذ منه لأنه لايثبت بشهادة الحسبة بخلافه فى المأخوذ فان فيه إقرارا والمال يثبت به فليتأمل اه سم على حج (قوله لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بأن هذا مخصص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اه سم على حج .

فرع — لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذبرجوعه قال الدميرى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره فى الزنا عن الماوردى كذا فى شرح الروض اه سم على حج لكن المعتمد فيهما خلافه عند مر فيا تقدم (قوله والمعتمد الأول) أى الجواز (قوله والأوجه جوازه) أى من الغير (قوله فلا فرق) أى بين العالم والجاهل.

(قوله أخذا من قولهم الخ) استشكل ابن قاسم هـ ذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لأنهإغا احتيج إليه فى المأخوذ منه لأنه لايثبت بشهادة الحسبة نخلافه في المأخوذ فانهإقرار والمال يثبت به (قوله لا للقطع) قال الشهاب ابن قاسم قد يقال قضية هذا أن السرقة تثبت قبل الدعوى وقد يشكل على النرتيب في قوله أي ابن حجر الآتي . ثم ثبوت السرقة بشروطهاوقد يجاب بأن هذا نخصيص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اه لكن قد يقال أن الجواب الثاني لايتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله (قوله والطريق الثاني الخ) أهملذكر القول الثانيمن الطريق الحاكية التي اختارها في المتن وعبارة الجلال عقب المتن وفي قول لا كالمالوالطريقالثاني الخ (قوله دونغيره) أي فهو أولى بالجوار .

يعرض له إن جهـل أن له الرجوع فان علم فلا وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالإنكار أي مالم يخش أن ذلك يحمله على إنكار المـال أيضا فما يظهر ، وأنه يمتنع التعريض إذا ثبت بالبينـــة وقوله لله يفيد أن حق الآدمى لا يحل التعريض بالرجوع عنه و إن لم يفد الرجوع فيه شيئا و يوجه بأن فيه حمــ الا على محرم فهو كمتعاطى العقد الفاسد (ولا يقول) له (ارجع) عنــ ه أو اجحده قطعا فيأثم بهلأنه أمر بالكذبوله أن يعرض للشهود بالتوقف فى حدّه تعالى إن رأى المصلحة في الستر و إلا فلا وعلم منه أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف عند ترتب مفسدة على ذلك من ضياع المسروق أو حدّ للغير (ولو أقرّ بلا دعوى) أو بعــد دعوى من وكيل للغائب شملت وكالته ذلك ولم يشعر المالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو الصي " أو المجنون وألحق بذلك السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس و (ينتظر حضوره) وكماله ومطالبته (في الأصح) لأنه ربما يقرُّ له به بالإباحة أو الملك فانه يسقط القطع و إن كذبه كما منَّ أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار لعدم احتمال الإِباحة هنا ونحو الصبيّ يمكن أن يملكه عقب البلوغ والرشد وتبـل الرفع إلى الحاكم فيسقط القطع أيضا ولا يشكل حبسه هنا بعدمه فما لو أقر بمال غائب لأن له المطالبة بالقطع في الجللة لا بمال الغائب ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لأن له بل عليه المطالبة به حينئذ (أو) أقر" (أنه أكره أمة غائب على الزنا) أو زنى بها (حدّ في الحال في الأصح) لعدم توقفه على طلب ولأنه لايباح بالإباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لسقوطه بالإسقاط واحتمال كونها وقفت غير مؤثر لضعف الشبهة فيــه ولهذا جريا في باب الوقف على حدّه بوطء الموقوفة علمه أو أنه نذر له مها كذلك لندرته والثاني ينتظر حضوره ،

(قوله مالم يخش) متصلة بقول الصنف بالرجوع فكان الأولى ذكرها قبل قوله وأفهم وعبارة حج وأفهم قوله أقر أن له قبل الإقرار ولابينة حمله بالتعريض على الإنكار أى مالم يخش أن ذلك الخاه (قوله لايحل التعريض) أى و إن كان رجوعه لايقبل (قوله فيأ ثم به) ومثل القاضى غييره (قوله لايحل التعريض) إن رجع للتن أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب في يخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالإنكار وأن في الثاني حملا على الكذب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحل على الكذب والأمر به فليحرر اه سم على حج (قوله أو حد الغير) ومثله بالأولى مالوخاف على نفسه أوماله كما هو معلوم (قوله شملت وكالته ذلك) أى الدعوى كان وكاه فيما يتعلق بالدعاوى (قوله أو الملك) في المجنون والسفيه (قوله وإن كذبه) أى كذب المقر الماك (قوله أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار) أى بأن ادعى مثلاثم سافر وأقر المدعى عليه بعد سفر المدعى (قوله لأن له المطالبة) أى الحاكم وقوله ومن ثم لو مات) أى المالك وقوله حبس أى المقر وقوله لأن له أى الحاكم (قوله أو أنه نذر له بها كذلك) أى غير مؤثر (قوله لندرته) أفاد أنه إذا وطي الأمة المنذور (قوله أو أنه نذر له بها كذلك) أى غير مؤثر (قوله لندرته) أفاد أنه إذا وطي الأمة المنذور

(نوله وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالإنكار الخ) صوابه مانى التحفة ونصه وقوله أى وأفهم قول المتن أقر أن له قبل الإقرار على الإنكار أى مالم يخش على الإنكار أى مالم يخش الخ ولعل صورة إنكار السرقة دون المال كائن يقر به و يد عمى أنه أخذه بشبهة أو نحو ذلك (قوله ومن ثملو مات) أى الغائب

للاحتمال المار" (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقو بات غير الزنا (فاو شهد رجل وامرأتان) بعد دعوى المالك أو نائبه أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما لو ثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق أو عتق دونهما حيث تقدم التعليق على الثبوت و إلا وقعا كما مر" نظيره في الصوم بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لايثبت شيء إذ لاتقبل شهادة الحسبة في المال كما من (و يشترط ذكر الشاهد) هو للجنس أي كل من شاهديه (لشروط السرقة) المارة إذ قد يظنان ماليس بسرقة سرقة فيبينان المسروق منه والمسروق وإن لم يذكرا أنه نصاب لأن النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرها ولا أنه ملك لغير السارق بل للـالك إثباته بغيرها وكونها من حرز بتعيينه أووصفه ويقولان لانعلم فيه شبهة وغير ذلك كانفاق الشاهدين ويشمير إلى السارق إن حضر و إلا ذكر اسمه ونسبه وما استشكل به من أن البينة لانسمع على غائب في حدّ له تعالى يمكن تصــو يره بغائب متعزز أو متوار بعد الدعوى عليــه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهمــا (كقوله) أى أحدهما (سرق) هذا العين أو ثو با أبيض (بكرة و) قول (الآخر) سرقهما أو ثو با أسود (عشية فباطلة) للتنافي فلا يترتب عليها قطع ، نعم للالك الحلف مع أحـــدهما ومع كل منهما إن وافق شهادة كل دعواه وأخذ المال ولو شهد واحد بكبش والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع إن بلغ نصاباً وله الحلف مع شاهد الزيادة وأخــنـها أو اثنان أنه سرق هذه بكرة وآخران أنه سرقها عشية تعارضتا ولم يحكم بواحدة منهمــا فان لم يتواردا على شيء واحــد ثبتا وقطعا إذ القطع حقه تعالى والغرم حق الآدمي فلم يسقط أحدهما الآخر ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه بردّه المال للحرز (فان تلف ضمنه) كمنافعه من مثل في المثلي وأقصى قيمــة في المتقوّم (وتقطع يمينه) أي السارق الذي له أر بع إذ هو الذي يتأتى فيه النرتيب الآتي بالإجماع و إن كانت شلاء حيث أمن نزف الدم ولأن البطش بها أقوى فكانت البداءة بها أردعو إنما لم يقطع ذكر الزاني لأنه ليس له مثله و به يفوت النسل المطاوب بقاؤه ،

(قوله للاحتمال المار") أى فى توجيه الأصح من قوله لأنه ربما يقر" له الخ (قوله ولا أنه ملك لغير السارق) أى ولا يجب عليهما أن يبينا أنه الخ (قوله و يقولان لا نعلم) من جملة الشروط المعتبر ذكرها (قوله ومع كل منهما) أى يمينا واحدة على ما يفهم من هذه العبارة (قوله إن وافق شهادة كل دعواه) أى كائن ادعى بعين فشهد أحدها أنه سرقها بكرة والآخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى أنه إن شاء حلف أنه سرقها بكرة و إن شاء حلف أنه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة أحدها دون الآخر حلف مع من واقفت شهادته أحدها والآخر بأنه سرق ثوبا أسود فيحلف مع الأول لمرافقة شهادته دعواه (قوله ولم يحكم بواحدة منهما) و إن كثر عدد إحداها لأن الكثرة ليست مرجحة (قوله وعلى السارق رد ما سرق) أى وأجرته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله ليست مرجحة (قوله وعلى السارق رد ما سرق) أى وأجرته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآتى كمنافعه اهسم على حج (قوله برد المال للحرز) أى ولو لم تثبت السرقة إلا بعدار دوقد يخرج قوله برد المال والفرق أنه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه (قوله حيث أمن نزف الدم) طلب المال والفرق أنه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه (قوله حيث أمن نزف الدم) أى فان لم يؤمن نزف الدم عليه الهومة برقه المدم قطعت رجله اليسرى مخلاف ماسيأتى آخر الباب أنه لوشلت بعد السرقة أى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى مخلاف ماسيأتى آخرالباب أنه لوشلت بعد السرقة أى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسيأتى آخرالباب أنه لوشلت بعد السرقة

(قوله يمكن تصويره) يعنى السماع (قوله هذه العين أو ثو با أبيض) عبارة التحفة مع المتنسرق هذه العين أوتو باأبيض أومكرة مشير الأخرى أوثو باأسود أوعشية فباطلة انتهت فمراده تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الزمن وما صنعه الشارح و إن كان صحيحا إلا أنه فاته هذا الغرض ويلزم عليه أنه لاموقع لقوله أبيض وأسود بعد ذكر العين لأن الاختـلاف في الزمن كاف (قولهومعكل منهما) توقف ابن قاسم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها وإنشهد واحد بثوبأبيض وآخر بأسود فله أن يحلف مع أحـــدها وله أن يدعى الآخر ويحلف معشاهده واستحقهما.

(قـوله واندمال القطع) كان ينبغى التعبير بغير هذا لأنه يوهمأنه لاتقطع رجله اليسرى إلاإنسرق بعد قطع اليمني واندمالها نخلاف مالو سرق بعد القطع وقبل الاندمال (قـوله وقطع ماذكر بالثالثة) لعله بالثانيـة فليتأمل (قوله بسرقة واحدة) أفهم أن الثانية تقطع بسرقة ثانية وقد شمله ما بعده وصرح به الزيادي (قوله منكر) عبارة شرح الروض. وقال ابن عبد البر منكر لاأصل له انتهت وهي قد تفيدأ نهليس المراد بالمنكر المطلح عليه عند أعمة الحديث وهو الذي انفرد به غير الثقة بل المراد أنه موضوع لكن قول الشارح بعد و بتقدير صحته ولم يقل و بتقدير ثبوته قد يفيد أن المراد المنكر بالمعنى المصطلح عليه (قوله ندبا) يعنى بناء على خصوص الأصح الآتى دون مقابله الآتى أيضا .

وقاطعها في غير القنّ هو أو نائبه ، فاو فوضه للسارق لم يقع الموقع (فان سرق ثانيا بعد قطعها) واندمال القطع الأوّل وفارق توالى القطع في الحرابة لأنهما ثم حدّ واحد (فرجله اليسري) هي التي تقطع (و) إن سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى و) إن سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمني) لخبر الشافعي بذلك وله شــواهد ، وصح ماذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف ، وحكمة قطع اليد والرجل أنهما آلة السرقة بالأخذ والنقل وقطع ماذكر في الثالثة والرابعة أن السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما يقطعان في مرة منها كما يأتي ، أما قبل قطعها فسيأتي و محله في العضو الأصلي ، فلوكان له يدان مثلا وعامت الأصلية قطعت دون الزائدة ، و إلا اكتفى بقطع إحداها ولا يقطعان بسرقة واحدة ، فاين لم تكن له إلا زائدة قطعت و إن فقدت أصابعها ، وتعرف الزائدة بنحو نقص أصبع وضعف بطش وفحش قصر (و بعد ذلك) أي قطع الأربع إذا سرق أوسرق أوّلا ولا أربع له (يعزر) لعدم ورود شيء فيه وخبر قتله منكر و بتقدير صحته يكون منسوخا أو محمولا على قتله بزنا أو اســتحلال ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأر بـع فيقطع في الأولى مايقطع في الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له إلا رجل يمني ، لأنه لما لم يوجد ماقبلها تعلق الحق بها (ويغمس) ندبا (محل قطعه بزيت) خص كأنه لكونه أبلغ (أو دهن) آخر (مغلي) بضم الميم وفتح اللام لصحة الأمر به ولأنه يسدّ أفواه العروق فينحسم الدم وخصه الماوردي بالحضري، أما البدوى فيحسم بالنار لأنه عادتهم فدل على اعتبار عادة تلك الناحية ثم (قيل هو) أي الحسم (تمة للحدّ) فيلزم الإمام فعله هنا لافي القود لأن فيه من يد إيلام يحمل المقطوع على تركه ، (والأصح أنه حق للقطوع) لأنه تداو يدفع به الهلاك بسبب نزف الدم، ومن ثم لم يجبر على فعله

ولم يؤمن نزف الدم فان القطع يسقط لأنه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها م ر اه سم على حج (قوله وقاطعها في غير القيِّ) أي من حر ومبعض ومكاتب أما القيِّ فقاطعها السيد والإمام (قوله فاو فوضه) أي الإمام أو نائبه (قوله للسارق) وخرج بالسارق مالو فوّضه للسروق منه فيقع الموقع و إن امتنع التفويض له مخافة أن يردّد عليه الآلة فيؤدّى إلى إهلاكه وخرج بفوّض إليه مالو فعله بلا إذن من الإمام أو نائب فلا يقع حدا و إن امتنع القطع لفوات المحل (قوله لم يقع الموقع) فى الروض في باب استيفاء القصاص قبيل الطرف الثاني مانصه ولوأذن الإمام للسارق أي في قطع يده فقطع يده جاز و يجزى اه قال في شرحه وما ذكره كأصله من الجواز ناقضه في أوّل الباب الثاني من أبواب الوكالة اه سم على حج أى فما في الوكالة هو المعتمد . وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يقع الموقع أي و يكون كالسقوط با فق وسيأتي مافيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع وعدمه لأن كلا منهما يسقط القطع إلا أن يقال إذا قلنا بوقوع الموقع كان قطعها حدا جابرا للسرقة من حيث حق الله تعالى ، وحيث قلنا لايقع الموقع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد لفوات محله فلا يكون سقوطها جابرا للسرقة وإن اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعد (قوله واندمال القطع الأوّل) أي فلو والى بينهما فمــات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا بما تقدم في الحدود (قوله و بعد ذلك يعزر) في العباب يعزر و يحبس حتى يموت، وظاهر المتن أنه لا يحبس (قوله وخصه الماوردي بالحضري) ضعيف.

(فمؤنته عليه) هنا وكذا على الأوّل مالم يجعله الإمام من بيت المال كأجرة الجلاد (وللإمام إهاله) مالم يفض تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو إغماء كما بحثه البلقيني ، وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه لو تركه الاعمام لزم كل من علم به وله قدرة على ذلك فعله به كما لايخني (وتقطع اليد من كوع) للاتباع ولأن الاعتماد على الكف ولذا وجبت فيه الدية (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم) وهو الكعب كما فعله عمر (ومن سرق مرارا بلا قطع) لم يلزمه سوى حدّ واحد و إنما (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتداخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكذا لو زني بكرا أوشرب مرارا وإنما تعددت فدية نحو لبس المحرم لأن فيها حقا لآدمي باعتبار غالب مصرفها ولاكذلك هنا ، ولو سرق بعد قطع البمني مراراكني قطع الرجل عن الكل ، وهكذا على قياس ماتقرّر، ويكني قطع العضــو المتوجه قطعه من يد أو غيرها (و إن نقصت أربع أصابع قلت) أخذا مما قاله الرافعي في الشرح (وكذا) تجزي (لو ذهبت الخس) الأصابع منها (في الأصح والله أعلم) لإطلاق اسم اليد عليها حينتُذ مع وجود الزجر بمـاحصل له من الإيلام والتنكيل و إن سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد) أو رجل (زائدة أصبعا) فأكثر (في الأصح) لشمول اسم اليد لها ، وفارق القود بأن المقصود منه المساواة . والثاني لا بل يعدل إلىالرجل (ولو سرق فسقطت يمينه باآفة) أو قود أو ظلما أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع الرجل لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء يمينه (فلا) يسقط القطع (على المذهب) لبقاء محل القطع، وقيل يسقط في قول، ولو أخرج السارق للجلاد يساره فقطعها وهذه طريقة يومي إلى ترحيحها كلام الروضة ، وصححها الرافعي في آخر باب استيفاء القصاص والصنف في تصحيحه وصححها الأسنوي و إن حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاد فان قال ظننتها اليمين أو أنها تجزي عنها وحلف لزمته الدية وأجزأته أو عامتها اليسار وأنها لاتجزيء لزمه القصاص إن لم يقصد المخرج بدلها عن اليمين أو إباحتها ولم تجزه، وجزم به ابن المقرى .

(قوله لزم كل من علم به) أى فان لم يفعل أثم ولا ضمان عليه ولا على الإمام أيضا (قوله لم يلزمه سوى حد واحد) أى و إن علمت السرقة الأولى والثانية ولم يقطع (قوله و إنما تعددت) أى كأن لبس أوّلا ثم بعد نزع الثوب أو العمامة أعاد اللبس ثانيا (قوله ولوسرق فسقطت يمينه بآفة) أفهم أنها لو فقدت قبل السرقة تعلق الحق باليسرى فتقطع و يشمله قول الشارح السابق ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأر بع الح (قوله فان قال المخرج ظننتها اليمين الح) معتمد أى ولا شيء على الجلاد في الحالين .

تم الجزء السابع ويليــه

الجزء الثامن ، وأوله : باب قاطع الطريق

فه_رس

الحروالشائ

س

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

صحيفة

٧٦ كتاب الظهار

۸۱ فصل فیما یترتب علی الظهارمن حرمة نحو
 وطء ولزوم کفارة وغیر ذلك

٥٨ ڪتاب الكفارة

ع ه أظهر الأقوال اعتبار اليسار بوقت الأداء للكفارة

٩٧ ڪتاب اللعان

۱۰۵ فصل فی بیان حکم قذف الزوج وننی الولد جوازا ووجو با

۱۰۷ فصل فی کیفیـــة اللعان وشروطه وثمراته

١١٧ فصل في المقصود الأصلي" من اللعان

١١٩ ڪتاب العدد

١٢٧ فصل في العدة بوضع الحمل

۱۳۲ « في تداخل العدّتين

١٣٥ « في حكم معاشرة المفارق للعتدة

صيفة

٢ فصل في بيان الطلاق السني والبدعي

ه من طلق بدعيا سنّ له الرجعة

١٠ فصل في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

١٧ أدوات التعليق لا تقتضين فورا إن علق
 باثبات فىغير خلع

٣٣ فصل في أنواع من التعليق بالحل والولادة والحيض وغيرها

٣٦ فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

٤١ فصل في أنواع أخرى من التعليق

٥٣ ڪتاب الرسجعة

ه لو وطئ الزوج رجعیته واستأنف الأقراء
 من وقت الوطء راجع فیما کان بقی

ع حتاب الإيلاء

٧٧ فصل فى أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها

عدفة

۲۸۳ فصل فی مستحق التمود ومستوفیه وما یتعلق بهما

٢٩٣ فصل في موجب العمد وفي العفو

٢٩٩ ڪتاب الديات

٣٠٤ فصل في موجب ما دون النفس من جرح ونحوه

٣١٥ فرع في موجب إزالة المنافع

٣٢٥ فصل فى الجناية التى لا تقـــدير لأرشها والجناية على الرقيق

٣٢٩ باب موجبات الدية

٣٤٣ فصل فى الاصطدام ونحــوه بمــا يوجب الاشتراك فى الضمان مع وما يذكر مع ذلك

٣٥٠ فصل فى العاقـلة ، وكيفية تأجيـل ما تحمله

٣٥٦ فصل في جنابة الرقيق

٣٦٠ فصل في الغر"ة

٣٦٤ فصل في كفارة القتل

٣٦٧ ڪتاب دعوى الدم

٣٧٧ فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقرار وشهادة

٣٨٢ كتاب البغاة

٣٨٩ فصل فى شروط الإمام الأعظم و بيان طرق الإمامة

٣٩٣ ڪتاب الردة

صيفة

۱۳۷ فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين أوّل الباب

۱٤٤ فصل فى سكنى المعتدّة وملازمتها مسكن فراقها

١٥٤ باب الاستبراء

١٦٢ كتاب الرّضاع

۱۷۰ فصل فى حكم الرضاع الطارى على النكاح تحريما وغرما

۱۷۳ فصل في الإقرار والشهادة بالرّضاع. والاختلاف فيه

١٧٧ كتاب النفقات ومايذكر معها

١٩١ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

٢٠١ فصل في حكم الإعسار بمؤن الزوجة

٧٠٧ فصل في مؤن الا قارب

٢١٤ فصل في الحضانة

٢٢٣ فصل في مؤنة الماليك وتوابعها

۲۲۳ ڪتاب الجراح

٧٤٩ فصل في اجتماع مباشرتين

٢٥١ فصل في شروط القود

٢٦٤ فصل في تغير حال المجروح بحرية أوعصمة أو إهدار أو عقدار للضمون به

۲۹۷ فصل فياً يعتبر فى قود الأطـراف والجراحات والمعانى مع مايأتى

٢٧٣ باب كيفية القصاص

۲۸۰ فصل فی اختـــلاف مستحق الدم والجانی صحدفا

٤٣٢ الكفن في قبر ببيت محرز

٣٣٧ فصل فىفروع متعلقة بالسرقة

ه و غصب حرزا لم يقطع مالكه في الأصح

٣٣٤ لو سرق في ليلة وعاد في أخرى فسرق قطع في الأصح

٨٣٨ مالا يقطع به السارق

. ٤٤ فصل في شروط السارق الذي يقطع

ا ٤٤ من أقر بعقو به لله تعالى فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع

ع ٤٤ يشترط ذكر الشاهد لشروط السرقة

٥٤٥ من سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه سوى حدّ واحد

in the state of th

صحيفة

٤٠٢ ڪتاب الزنا

٤٠٥ يحد" في مستأجرة للزنا

٤٠٦ شروط حد الزاني

٧٠٧ حد الزاني غير المحصن

٩٠٤ حلة العبد

٤١٢ من يستحب حضوره وقت إقامة

٤١٥ ڪتاب حد القدف

٤١٨ كتاب قطع السرقة

شروط وجوب القطع فىالسروق

٤٢١ مايسقط به الحدّ الثابت بالبينة

٤٧٥ المذهب قطع السارق إذا سرق باب المسحد وجذعه

٤٢٩ شروط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوّة أو استغاثة







